

کتابخانه الکافانم  
۷۵۱



٢

مکدودون  
من من اسد کے عربی الفصیح  
مصطفیٰ بن حاج امین الکاظمی  
کتاب



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على من لا نبي بعده





كتاب الصلاة	كتاب الزكاة	كتاب الصوم	كتاب النكاح
كتاب الطلاق	كتاب العتيق	كتاب الايان	كتاب الحديد
كتاب العشر والخراج	كتاب الشركة	كتاب المضاربة	كتاب الوقف
كتاب البيوع	خاتمة بيع الوفا	كتاب الكفالة	كتاب الحوالة
كتاب القضا	كتاب الشهادات	كتاب الوكالة	كتاب الدعوى
كتاب البيع	كتاب الاقرار	كتاب الصيعة	كتاب الوديعة
كتاب الهبة	كتاب الاجارة	كتاب الفصب	كتاب المزارعة
كتاب الكراهية	كتاب الرهن	كتاب الجنایات	كتاب الوصايا

كتاب العدد  
٥٧

كتاب اوراق  
١٢٠

باب دعوى النكاح  
٣٢٢

حاشي

كتاب تنبيه الافهام على معاني عمدة الحكام  
تأليف الشيخ الامام العالم العلامة الحبيب البجلي  
الفهامة وحيد دهره وفريد عصره رحمة الله عليه  
والمحدثين محقق الفرع والاصول مولانا  
الشيخ عبد الفتاح بن اسماعيل المعروف  
نسبه الكريم بابن النابلسي  
نفعنا الله به  
والمسلمين  
امين

الحمد لله على  
نعم المولى عبد القادر السبط  
محمد الامين الشهير بابن النابلسي  
اكتفى ذلك بالثري في نصف  
شوال ١٢٤٤



٧٥١

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	Ersoel Ef.
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	1751



الحمد لله الذي وفق محب الدين المحمدي لحكم قضائيه ونظم شرايع شعائره  
المسفرة عن لوايح نوره مطالع لا لانه وثقه في دينه القويم وشرعه المستقيم  
عبده المفتقر به الى غنا نعم القادم بعنايته على شرح صدره من هدايته امره الى  
انتهائهم واتم الصلوات الرافيات واعمر التسليمات الموافيات على نبويه المصطفى  
المختار ورسوله المقتنى دليل المختار افضل الاولين وامام الاخيرين وخاتم  
انبيائهم وحاتم كرمه الرباني في مقامات اوليائهم محمد الاحمد المحمود ومن  
هو المأمول وهو المقصود لسلكي سبيل الحق في ارضه وسمايه وعلى جميع اله  
الطاهرين وسائر اصحاب الظاهرين بانتشار الدعوى الى طاعة ربهم ورضائهم  
وعلى التابعين لهدى وتابى التابعين بخير واحسان الى يوم الدين ما استج  
الفلك بدورانه وانحنائهم وانتهج السمك مسبحا في قرارة ماينه **اما بعد**  
فيقول العبد الفقير الى مولاه القدير عبد الغنى بن اسماعيل بن عبد الغنى  
بن اسماعيل بن احمد بن ابراهيم الى اخوانه المتصل بذوى العلوم والطاعة  
المشتهرين في بيت المقدس وهاتيك الجهات بنى جماعة رحمهم الله تعالى  
رحمة شاملة لهم ولذريتهم الى قيام الساعة لما كان علم الفروع الفقهية  
وحفظ الاحكام الشرعية من اهم المهارات المرغوبة بعد اتقان العقائد الاسلامية  
وتحقيق المقاصد الايمانية لا انتظام اسلاك الاعمال بجواهر اسرار الاحوال  
عند ذوى التكليف من العباد واولي التشريف من العباد هرفت ما اجد  
من الهمة لجمع الفوائد المهمة واتعبت الراحة والبنان واستنطقت القلم

بهذا الكشف والبيان عن المنظومة الغريبة والارجوزة الباهرة المفيدة المشتملة  
على ثلاثة الاف بيت النافعة لمن وضع الله تعالى في مصباح هدايته فضله زميت  
الجامعة لمسايل من العبادات والمعاملات ولطايف ما حررته على المذهب  
الحنفى في الكتب المطولات والادبي المنظومة المسماة بعمدة الاحكام ومرجع القضاة  
في الاحكام التي اعتنى بانتظامها البديع وافراغها في قوالب الايضاح لنفع الجميع  
قربينا الشيخ الامام العلامة والعمدة المحقق المدقق الفهامة القاضي محب  
الدين الحنفى عامله الله تعالى بحيل لطيف الحنفى وسنذكر ترجمته في اخر هذه الرياسة  
اضاءة لمصباح المتقدي صفاء الزجاج حيث الى الآن من عهد المصنف لم يقع  
عليها شرح لاحد من الناس الاما وجدناه نحو الكراسين لوالدنا المرحوم انتهى فيهما  
بغير التباس الى نحو العشرة من اوائل اببائها ابتداء منه بالراس ثم انخرمت به  
المنية قبل حصول الامنية ففرمت انا تاسيا بما قصده شيخنا الوالد المرحوم ومثلا  
لما توجه اليه فعاقد القدر المحتوم واقدمت بوجه الاختصار على شرحها واستأنفت ابواب  
ما توحش من سرها بحسب ما اقدر عليه من جميع النقول وتحقيق ما هو الصواب  
في بيان المنقول وقد سميت شرحي هذا **تخنييه الافهام على معاني عمدة الاحكام**  
طالبا من الله تعالى حصول القبول وثبوت الانتفاع بذلك لتبليغ المأمول وعولت  
في المسائل على القول الاقوى وصرحت بالمذهب المعتمد في فقه الحنفية وما عليه  
الفقهاء واول ما ابتدأت به من ايراد ذلك قبل الشروع في بيان ما هو المقصود  
من كوكبها في الطلوع ترجمة هذا الناظر المذكور وبيان حقيقة حاله وما كان  
عليه في سالف الدهور حيث قلت هو محمد بن ابى بكر بن داود بن عبد الرحمن الملقب  
محب الدين بل تقي الدين ابو الفضل العلواني الحوى الرمشى الحنفى شامة الشام  
وهو دقة عيون الانام وفريد وقته في العلم والفضل والادب له المؤلفات العديدة  
والمصنفات الكثيرة المفيدة منها حواشيه على التفسير والهداية والدرر والفرق  
ومنظومته هذه في الفقه التي سماها عمدة الاحكام احتوت على غرائب المسائل وله  
شرح شواهد الكشاف سماه تنزيل الايات على الشواهد من الايات وشرح منظومته  
ابن الشيخة في المعاني والبيان وله الرحلة المصرية والرومية والتبريزية وله عشرين  
رسالة مجموعها وله في جملة في اواسط شهر رمضان سنة تسع واربعين وتسعين  
ونشاء بها وقرأه على الى ان تغيب ثم على العارف بالله تعالى ابى الوفا ابن الشيخ علوان  
الحوى والسند ابى بكر تقي الدين بن احمد الشهير بابن البقا بالموحرة والتفاف  
المشودة الاربلى ثم الحوى ثم قدم الشيخ احمد بن على اليمنى الى جملة فلازمه عدة سنين



وبعد وفاة مشايخه المذكورين رحل إلى حلب وأخذ بها عن علمائها وأخذ يجمع  
 عن الشهاب أحمد الأتاسي ثم دخل الروم واختلط مع أكابرها ومدحه بالقصايد  
 الفايقة والمدائح الرائقة ووجهته إلى المدرسة القضاعية بالشام فورد إليها وأخذ  
 بها عن شيخ الإسلام الحافظ بدر الدين الغزي وتوطن دمشق وصاهر بها جد  
 والدنا المرحوم أبا الفدا العلامة اسماعيل ابن النابلسي الكبير مفتي السادة الشافعية  
 وتزوج بابنته وولد له منها الأولاد الكبار الأفاضل منهم محب الله أفندي  
 وعبد اللطيف أفندي ثم رحل من دمشق في يوم الاثنين ثامن عشر شعبان  
 من شهر سنة ثمانية وسبعين وتسوية إلى بيت المقدس ثم إلى مصر القاهرة  
 فدخلها نهار الأربعاء سادس عشر شهر رمضان واجتمع بالاستاذ سيدي محمد  
 البكري وأخذ بها عن النجم الفيضي صاحب المعراج وابن نصر الطبلاني وابن  
 غانم المقدسي وأعمال يوسف ابن القاضي تركيا الأنصاري وغيرهم وصحب بها  
 القاضي نور الدين القرافي ورئيس الأطباء ابن الصايغ السري وأقام بمصر مدة  
 وولى بها قضاء فوه ثم رحل ثانيا إلى الروم وولى قضاء حمص وحصن الأكراد  
 ومعرفة النعمان ومعرفة قنبرين وككر وعزاز ثم عاد إلى دمشق واستقر بها  
 وتولى نيابة المحكمة الكبرى سنين عديدة ودرس بعد القضاعية بالمدرسة  
 الشافعية البرانية والمدرسة الناصرية البرانية وافتى مدة طويلة بالامر  
 السلطاني وانتفع به أفاضل الطلبة وأكابر العلماء منهم محمد بن محمد الميداني  
 والبدري حسن الموصلي والشيخ عبد الرحمن الجادى وشيخنا النجم الغزي وأخوه أبو  
 الطبيب الغزي والشيخ عبد اللطيف الحالقي والشيخ أبو الخلق والشمس محمد  
 والبرهان إبراهيم أبنا المنلا أحمد الحلبي وغيرهم وذكر جماعة من المورخين  
 والأدباء منهم الحسن البوريقي والعرضي وشيخنا النجم الغزي والشهاب الحقاقي  
 والبديعي وأشاع عليهم كثيرا وذكرنا من غير شعره ونثره وكانت وفاته رحمه  
 الله تعالى سحر ليلة الأحد ثالث عشر شوال سنة ست عشرة ألف  
 وصلى عليه ظهر يوم الأحد المذكور بالجامع الأموي المعروف ببيت المقدس في تربت باب  
 الصفيير قبالة الجانب المجاذي جامع جراح في المدفن خارج باب الشاغور المعروف  
 بمدفن أجدادنا بنى النابلسي المتصل بذلك المدفن بترتبة واعظ دمشق الحارث  
 الكامل منصور بن عمار أحد رجال الرسالة القشيرية رحمه الله تعالى وأنا محمد  
 الله تعالى نروي هذه المنظومة وبقيّة تأليف القاضي محب الدين المذكور  
 عن والدنا المرحوم العلامة الفهامة الشيخ اسماعيل ابن الشيخ عبد الغني

ابن شيخ الإسلام مفتي الشافعية بدر مشق الشام إلى الفدا اسمعيل الشهير بابن  
 النابلسي وهو يروي ذلك عن العالم العلامة الشيخ عبد اللطيف ابن حسن  
 الحالقي وهو يروي ذلك عن الناظر المؤلف القاضي محب الدين رحمه الله تعالى  
 أرواح الجميع وأفاض على مرأته هو غيث رحمة الجميع وهذا وإن الشروع في إيراد  
 الكلام سائلا من الله تعالى التوفيق إلى تحصيل المرام قال الناظر رحمه الله تعالى  
**بسم الله الرحمن الرحيم** في الكلام على البسطة ثلاثة مباحث الأولى في  
 أعرابها بألفها الملائسة والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أو مصدر مؤخر أو مقدم  
 خاص أو عام والأضافة إن كانت للاختصاص في الجملة شملت اسمائهم تعالى كلها وإن  
 كانت وصفا لذاته المتصف بالكمالات فهو لفظ الله تعالى خاصة لا تفارق على أن  
 ما سواه معان وصفات والرحمن بدل من لفظ الجلالة أو عطف بيان عليه ورد بان  
 ذلك لا يفتقر إلى تعيين لأنه أعرف المعارف فهو وصف يراد به الشنا وإن كان يجري  
 مجرى الأعلام والرحيم نعت بعد نعت والبحث الثاني في معناها الاسم مشتق  
 من السمو وهو العلو لكونه بدلالة على مسماه رافعا له من حضيض الخفا إلى  
 منصة الظهور والاحتلال وقيل من الوسم وهو العلامة لأن ما يدل على الشيء علامته  
 والأول مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين وحذفت عنها خطا كما حذفت  
 لفظا لكثرة الاستعمال وطولت بألفها للدلالة على الألف والتفخيم للحرف الذي  
 بدأ به كتابه تعالى ثم أراد في غيره والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق  
 لجميع المحامد وأكثر أهل العلم على أنه الاسم الأعظم وعدم الاستحباب لكثير لعدم  
 استحقاق شرايطها التي من جملتها أكل الحلال والرحمن الرحيم اسمان مشتقان من  
 رحمة بالضم لأن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من الألف والأول ابلغ لأن زيادة  
 اللفظ في المجد النوع تدل على زيادة المعنى والأرواف بالرحيم تدفع توهم أن  
 محقرات الأمور لا تليق بذاته تعالى فيحتشم عن سؤالها والبحث الثالث في سبب  
 الابتداء بها وهو اقتفا أشق القوان أكرم والاحتراز عما حذر منه الرسول الرحيم  
 بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام واتم التسليم كل امرئ بال يعنى حالاً يهتم به شرعا  
 لا يبدو فيه بجسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزم أي أقطع بمعنى مقطوع البركة  
 ولا يقال بأن ذكره تفك البسطة أمر ذو بال فيحتاج إلى سبق مثله ويتسلسل  
 لأننا نقول أنه محصل البركة في نفسه أيضا كالشاة من الأربعين ترك نفسها  
 وغيرها والقطع والبركة في القرآن راجعا إلى القاري باعتبار وسوسة الشيطان  
 وعدمها لا إلى المفروق حتى يشتكل بعدم البركة فيه والله أعلم



**الحمد لله المحيط علما** ، **بما لدينا والمنهض حقا** ،  
لقد لفته هراثنا الجليل ولو ادعاء الاختيار ولو ما لا على جهة التعظيم وعرضا ينبغي من  
تقديم المنعم من حيث انه متعظم على الخامد وغيره فمورده عام لشمول الفعل ومتعلقه  
خالص وهو النعمة واحاط به عليه كذا في الصحيح وكل ما يبلغ أقصى شئ واحاط واحصى  
عليه فقد احاط به كذا في القاموس فعلى هذا قوله علما تصحيح بما تضمنه المحيط لان  
معناه لان العالم احصاينا مع لدينا ولدى لغة في لدن والفرق بينهما وبين عند  
انها الحاضر وعنده وللغالب وفي تحفة الخريش فيمن الفضل كثرته ما خوذ من فيمن  
الما يقال قاض الماء يفيض فيضا اي كثر حتى سال على صفة القاضى انتهى في لفظ المحيط  
اياء الكتاب رضى الدين مولف الترجمة وبلغت المفيض الى فيمن الكرم وفيمن القفا شرح  
المختار **رسول فينا من خلاصة البشر** ، **برسوله المختار خير مضر** ،  
الارسال الترجمة والاسم الرساله والرسول لغة المرسل فعول يستوي فيه الذكر والمؤنث  
والواحد والجمع وشروعا انسان اوحى اليه بضرع وامر بتبليغه والخاصة بالضم والكسر  
في الاصل ما اخلص من السهم ثم استعمل في تربية النشئ والشجر محركة الانشأ ذكر كذا  
او انشأ واحدا وجمعا والخبر الكرم يستعمل بمعنى المصدر ومعنى الفعل التفضيل تقول فلان  
الناس ولا تقول اخير ولا يوث ولا يثنى كما ان الفعل التفضيل كذلك ومضر بضم  
الميم وفتح الصاد المعجزة عليم الصلاة والسلام الاعلى فالنبي صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد  
الله ابن عبد المطلب ابن هاشم ابن مناف ابن قصي ابن كلاب ابن مرة بن كعب بن لؤي بن  
غالب بن فهر وهو قريش بن مالك بن النضر بن مدمكة بن الياس بن مضر بن النزار بن  
معد بن كدنان فلما نسب صلى الله عليه وسلم بعد هذا فقال كذب النسابون ثم في لفظ  
الخلاصة ايما خلاصة الفتاوى تاليف العلامة طاهر بن احمد بن عبد الرشيد البخاري  
وفي المختار تلويح بالمختار تاليف ابى الفضل عبد الله الملقب بمجد الدين الموصلي ،  
**كثير الهدى الداعي الى الرشاد** ، **خير العباد اشرف العباد** ،  
الكثير المال المدفون المراد به هنا انه زخيرة الهدى والهدى بمعنى الاهتداء وهو وجدان  
الطريق الموصلى الى المطلوب ويقابل به الضلال وهو فقره الداعي مشتق من الدعاء وهو من  
اسمايم صلى الله عليه وسلم فانها انتهت الى ثلثا بتم بل قيل الى الف والرشاد مصدر يرشد  
كنصر وخرج اهتدى وفي البيت الجناس المحرف بين العباد بكسر العين وتخفيف الموحدة  
الذى هو عبد والعباد بضم العين وتشديد الموحدة الذي هو جمع عابد وفي الكثير ايما  
الى كثير الرقايق للامام النسفي ،  
**تشريع الدين لنا احكاما** ، **وبين الحلال والحراما** ،

شرع اي بين والدين وضع الهى سابق لنزول العقول لاختيارهم المحمود الى الخيس بالذات  
فالله ان يخرج الصانع والسابق غيره كائنات الارض والاختيار الوجدان كالحكم بان  
لنا جوعا وعطشا والمجود خرج المذموم كالكفر والذات العرض وقيل هذا بيان للمواقع  
والاحكام جمع حكم بالضم وهو ان الخطاب الثابت به كالواجب والحرام والصحة  
والفساد وجميع المسببات الشرعية عن الاسباب الشرعية فيكون قوله وبين الحلال  
والحرام تخصيص بعد تعميم للاعتناء ببيانها واهمية ذلك **صلى عليه ربنا وسلاما**  
الصلاة من الله تعالى الرحمة على معنى تقديم شريعته صلى الله عليه وسلم في الدنيا وبقايتها  
الى يوم القيمة وفي الاخرة تشفيعه في امته ومن الملايكه الاستغفار ومن المؤمنين  
دعائه لبعثته المقام المحمود والرب هو المالك وسلم فعل ما من من السلام بمعنى  
التحيم والالف للاطلاق وذلك دعا ابرزه في صورته الخبر تفاولا بسرعته الاجابة  
وجمع بين الصلاة والسلام عملا بقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما والمرام الثاني  
كالبيان الاول **ثم على اصحابه والآل** ، **وتابع باحسن المنوال** ،  
الاصحاب جمع صاحب على راي او جمع صاحب بسكون الحاء تخفف صاحب او سكونها اسم  
جمع والمستعمل في موضع المفرد صحابي بالفتح منسوب الى صحابيات مصدر بمعنى الصحبة  
وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم من الثقيلين مؤمناته ومات على الاسلام فاللام في  
الآل عوض عن المضاف اليه اي اله وانشأ بتقديم الاصحاب على الآل الرد على الشيعة  
فانه منعوا الفصل بين النبي صلى الله عليه وسلم وآله وكونه على وينقلون في ذلك  
حديثا وآله صلى الله عليه وسلم اما من حيث النسب وهم اولاد علي وجعفر وعقيل  
والعباس والحارث بن عبد المطلب او من حيث الدين كما روى عنه عليم الصلاة والسلام  
حين سئل من آلك قال آلى كل مؤمن او مؤمنة تقى على اختلاف الروايتين والتابعي هو  
الذي لقي واحدا من الصحابة فاكثر وعليم عمل الاكثرين واغترط بعضهم صحبته قوله  
باحسن المنوال في القاموس يقال هم على منوال واحد استوت اخلاقهم  
**ما حكم القاضي بحكم فعيل** ، **وما هي القيت وما القطر عمل** ،  
ما في المكايين زمانية والاصل مدة دوام حكم القاضي وهذان القطر اي انسكاب حرق  
الظرف وخلفته ما وصلتها والحكم يقال على معان بالاشتراك منها ما سبق ومنها اتفنا  
القاضي وعرف بانه الا الزام في الظاهر على صفة مختصة بامر منظون لروحه في الواقع  
شرعا والعدل ضد الجور وهي الماء والدمع انسكب والهميل بالسكون مصدر هلت  
عينه اي فاضت المراد مدة دوام المنسكاب المطر وفيضاته وفي ذكر حكم القاضي  
تلويح بما الكتاب لاجله

وزاد قدر الشرف عظميا



بعد في ذكر في نظم **مسائل اجرت زمان حكمي**  
 وبعضها قد ذكر استطرادا **وحكمه قد صار مستقاردا**  
 بعد ظرف مبني على الفهم لينته المضاف اليه اي بعد ما سبق ذكره وهي كلمة يستدعي  
 بها الاصطلاح لما يقال بعدها والمفصل بين الكلامين الاول والثاني واكثر ايتانها بعد كلمة  
 الحمد لله وغالب استعمالها بما التي هي لافتح الكلام المضممة معنى الجزاء ولا بد من  
 الفا في جوابها حينئذ اما الواو فيستعمل جوابها بالفاء وبغيرها في البيت والنظم لغة  
 الجمع ومنه نظمت العقد جمعت لا ليدل وفي الاصطلاح هو الكلام الموزون الذي قصد  
 وزنه فارتيب بقافية والمسائل جمع مسئلة وهي قضية تثبت بالدليل ومحو لها من  
 الاعراض الزائفة التي يبحث عنها في العلم كما صرح به البرجندي في شرح الرواية وفي البيت  
 معروف للمفوزة الشعر والاستطراد ذكر الشئ على طريقة التبعية لغيره  
**رايتها وهي لطيفة غرر لا جلا في نظمتها نظم الدرر**  
 الضمير عائد الى المسائل وواو هي الحال وغرر جمع غره بالفهم بياض في جبهة الفرس فوق  
 الدرهم ورجل عز شريف وفلان غرة قومه سيدهم وهو خير بعد خبر وهذا اشارة الى  
 كونها كذلك ونظم منصوب على انه صفة مصدر محذوف بعد حذف المضاف اليه  
 والاصل نظمتها نظما مثل نظم الدرر في مسلكها يقال نظمت اللؤلؤة لوجه وجمع في  
 مسلكه وهو الخيط والدرر جمع دره وهي اللؤلؤة العظيمة وجمعها درر ودررات  
 وفي الفرزدق والدرر تلويح بكتاب الدرر والفرر للملا خسر الذي شرحه الشيخ الوالد  
 رحمه الله وسماه الاحكام شرح درر الاحكام ولم يكمل بل وصل فيه الى كتاب النكاح في  
 اربع مجلدات ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في اخر الى نظره هذه المنظومة فقال  
**يقع للقاضي كثير منها وقد خلا بعض المتون عنها**  
**وانها في غالب الاوقات تاتي مع الحكم مملات**  
**وان تكن حقا بلانكا ر مودعة في الكتب الكبار**  
**لكنها تحتاج في التتبع لنوع نقب لغير الالمى**  
**فانه عن مثلها مستغنى لكنني في ذلك مشى اعنى**  
 جمع هذه الضمائر راجعة الى المسائل المتقدم ذكرها والمتون جمع متن من المتانة وهي القوة  
 والمودع كالمكرم المودع والالمى الذي يظن لك الظن كان قد مرى وقد سمها وضمرانه  
 راجع اليه والاشارة بذلك الى غير الالمى يعني قصد بغير الالمى مشى وهو تواضع  
 من المصنف رحمه الله تعالى  
**وان تكن ليست على التتابع فانها بحسب الوقايح**

هذا اعتذار عن ذكر الصلاة مثلا من غير ذكر الطهارة وذكر الزكاة من غير ذكر الحج على ما هو  
 متداول الكتب بانها كان نظما بحسب الوقايح جمع واقعة وهي النازلة الشديدة كذا في  
 القاموس **وعندما الت الى التمام وانتظمت في احسن انتظام**  
**سميتها بعمدة المحكام وارجع القضاة في الاحكام**  
 الى النبي رجع وعند ما رتدي وعند ما رجعت المسائل الى تمامها بان طابق وجودها في  
 الخارج اخرها كان حاصلها في الذهن فاعتبارها يكون مرجوعا اليه وسميتها اي علمتها بشئ  
 تعرف به والعمدة ما يعتز به عليه اي يتكأ والمراد انها عمدة يرجع اليها القضاة عند  
 اشتاء الاحكام عليهم  
**ومن راء هذا النظم فليقبل على عفو له ما ينبغي ان يسلا**  
**من عفو وتبديل او اصلاح بحسن الفاظه صلاح**  
 الامسائل الامرها والعفو له الغفلة ترك العقوبة المستحقة وتبديل الشئ تغييره وان  
 لم يات له ببديل كافي للصلاح ومن بيان للذي ينبغي واجاز ذلك مقيدا بحسن الفاظه  
 الصالح وفي بعض النسخ فصاح من الفصاحة ولا يخفى حسن موقعه ولطافة قوله  
**والقصديان يرخي على الخطا وما بدا من سبوتها غير الخطا**  
**الخطا ضد الصواب والخطا بكسر الخاء المعجمة ما يخطى به وياله من بيت عامس**  
**فاني فكري وفكري ما بين زيد يدعي وعمرى**  
**ومن الهى استمد العونا واطلب العفوان في الى هونا**  
 الواو في قوله وفكري الى حال ويعنى بذلك انه نظمه طال كونه قاضيا وقدم الجار والمجرور في قوله  
 ومن الهى المتعلق باستمد عليه طلبا المتخصصين اي لامن غيره والاستمداد طلب الكود وهو  
 ما يراد به الشئ ويكثر كافي المغرب والعون المعونة ويقال ايضا على الفهيم فيستوى فيه  
 الواحد والجمع والمؤنث والمذكر والعون الحفظ والحراسة **من كتاب الصلاة** اشار  
 بمن التبعية الى انه جمع بعض مسائل الصلاة كما هو دأبه في كل باب ياتي واكتتاب لغة  
 الضم والجمع وسرعان جعل عنوان المسائل اعتبارت مستقلة شملت انواعا اولاد الصلاة  
 في اللغة الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكنى لهم اي ادع لهم وادعهم وادعهم  
 بعلى باعتبار لفظ الصلاة وفي الاحكام للشيخ الوالد رحمه الله تعالى ولا يلزم تساوي المترافين  
 في حروف التقديمية انتهى وفي الشرح عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة سميت بها الاشتمال  
 على الدعاء وانما قدمت على ساير ما سواها من العبارات لانها اقوى فروع الايمان لم تخل عنها  
 شريعة مرسل وتشتمل على الخدمة بظاهر البدن كالقيام ونحوه وباطنه كالنية ونحوها  
 ولكن لما صارت قرينة بواسطة البيت المعظم باضافته الى الله تعالى كانت دون الايمان



الذي صار قربة بلا واسطة فهكذا كانت من فروعها لا منه ولم يذكر كتاب الصلاة  
لأنها تابعة للصلاة فهي شرط من شروطها وإنما لفرق في أثناء كتاب الصلاة لبعض  
مسائلها إشارة إلى التبعية والله اعلم.

**• افتتحت صلاتها وحاضت • ينظران تلك الصلاة كانت •**  
**• فريضة ولا تكون ديناً •** اذ بخروج وقتها يقبيل •  
**• نصير ديناً أو تكون تطوعاً •** فانها دين على ما شرع •  
**• لانها حيث عليها اوجبت • فعل تطوع بذلك طوبت •**  
لا يخفى حسن الاقتراح بقوله افتتحت واذ تعليل بقوله او تكن عطف على محل كان وقد  
اشتملت الايات على مسألتين الأولى ما لو طراه الحيض على المرأة في الوقت بعد ان افتتحت  
فرضه فانها لا يلزمها قضاؤه لان السببية تبطل عندنا الى اخر جزء من الوقت بقبر  
المكلف عن اخره فاذا خرج وهو بصفة السلامة من السقوط وجب عليه قضاؤه وان  
طراه عليه ما يسقط قبل خروجه سقط فلا يجب قضاؤه وهذا ما اشار اليه الناظر بقوله  
اذ بخروج الى اخره فكيف كان عليه ان يقول في الوقت اذ لو كان الافتتاح بعده يجب القضا وان  
كانت فرضاً كما لا يخفى الا ان يقال اكتفى بقوله اذ بخروج وقتها الى اخره والثانية ما لو  
ادركها الحيض بعدما شرعت في صلاة التطوع فانه يجب عليها القضا اذ ظهرت قال  
في الخلاصة ولو افتتحت الصلاة في اخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضا هذه الصلاة عندنا  
بخلاف التطوع فانه لو ادركها الحيض بعدما افتتحت صلاة التطوع كان عليها قضا تلك  
الصلاة اذ ظهرت انتهى وقال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في الاحكام لو شرعت في النفل  
ثم حاضت وجب قضاؤه انتهى ونقل ابن ابي العز الحنفى في كتابه التهذيب لزعم اليب  
لواستفتى عن امرأة افتتحت الصلاة ثم حاضت هل تقضى تلك الصلاة ام لا فان  
اجاب بشئ اخطأ الا ان يقول ان كانت الصلاة فريضة فانها لا نصير ديناً عليها  
لان الفريضة انما نصير ديناً عليها بخروج الوقت وان كانت الصلاة تطوعاً نصير ديناً  
عليها لانها اوجبت ذلك على نفسها انتهى وهاهنا فرعان لا باس بذكرهما تكبيل  
للبحث الأول ان الصوم كالصلاة لو شرعت فيه وكان تطوعاً ثم حاضت وجب عليها  
قضاؤه ولا اشكال لو كان فرضاً قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في الاحكام لو حاضت  
الصيام تطوعاً وجب القضا في جميع الروايتين ونقل عن المجتبى شرعت في صوم التطوع  
ثم فطرت ثم حاضت قضته وان حاضت قبل الافطار فاكرهى يفتى بعدم القضا وعامتهم  
بالقضا وكذا الصلاة انتهى وفي الجوز وكذا اذا شرعت في صوم التطوع ثم حاضت فانه  
يلزمها قضاؤه ولا فرق بين الصلاة والصوم ذكره في فتح القدير من الصوم وكذا في

النهاية وكذا ذكره الا سيحيا الى هنا فتبين ان ما في شرح الرقاية من الفرق بينهما غير  
صحيح انتهى وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة نوت اربع ركعات فرضاً ونفلًا ثم حاضت  
لا قضاء عليها وفي شرح السرخسي عليها قضاء النفل وفي صوم النفل روايتان ولو شرعت  
في صوم النفل ثم انسدت في حاضت فعليها القضاء وان حاضت قبل الانسداد ففيه  
روايتان ولو شرعت في الصلاة ثم انسدت في حاضت قضتها انتهى والثاني ان حكم  
النفس حكم الحيض في هذه المسائل قال في الخلاصة وكذا لو نفست في اخر الوقت  
بالولادة او باستقاط سقط متبين الخلق لا يلزمها قضا تلك الصلاة انتهى يعنى  
الصلاة الفرقين بدليل ذكر الوقت اذ في التطوع لا وقت له كما لا يخفى •  
**• وضربة الحية ضربة اذا •** كان المصلي يجتنب منها الاذى •  
**• او ضربتين صراح لم تفسد •** نكرو صلاته وان مشى وافر •  
**• اما ماله لقتلها لا تقصد •** اصله صلاته وذلك لا يجحد •  
ضربة مبتدأ وضربة منصوبة على المصدرية وضربتين معطوف عليه وصاح منادى  
مرخم حذف حرف ندائه واصله يا صاحبي قال في الصحاح ولا يجوز ترخيم المضاف الا في  
هذا وحده سمع من العرب مرخماً وجملة لم تفد خبر المستدأ والعايد محذوف تقديره  
بها وام بالتشديد قصور والمراد تقدم الامام بكسر الهمزة المقترن به وقد اشتملت  
الايات على اربع مسائل من جامع الفتاوى عبارة قتل الحية من ضربة او ضربتين  
لو خشي اذاها لا تقصد ولا تكره ومع الامن منها يكره وان مشى امعه فقتلها لا تقصد  
انتهى الأولى عدم فساد الصلاة بضرب الحية ضربة واحدة منها اذا خشي اذا مع عدم  
الكراهة وفي شرح مسكين وقيل اذا امكنه قتل الحية بضربة فعل فان اجتنب الى ضربات  
يستقبل الصلاة وهذا اذا قتلها من غير مشى ومعالجة فان قتلها بمشى ومعالجة كثير  
فسدت صلاته وذكر شمس الأئمة السرخسي انه اذا قتلها بعمل كثير ففسد صلاته قالوا  
انما يباح قتلها في الصلاة اذا مرت بين يديه خاف منها او لم يخف كره انتهى والثانية  
عدم الفساد ايضا بضربها ضربتين مع عدم الكراهة قال في الخلاصة لا تقصد الصلاة  
سواء حصل القتل بضربة او بضربتين او بضربات هو الاظهر وهذا اذا مر بين يديه وخشي  
ان يؤذي وان كان على عكس هذا يكره قتلها انتهى والثالثة عدم الفساد اذا مشى في صلاة  
لاجل قتلها قال في الدرر وذكر في المبسوط انه اى القتل لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشى  
في الحديث والاستقاء من البئر انتهى وفي شرح الميمنة لابن امير حاج وقال شمس الأئمة  
والاظهر ان الكل فيه سواء لان هذا عمل رخصة فيه المصلي فهو كالمشى بعد الحديث والاحتيا  
من البئر والتوضي وتابعه في الكافي والخلاصة وعارضه شيخنا المحقق يريد به ابن الهمام



بان يحتمل بانه لا تفصيل في الرخصة بالنص يستلزم مثله في علاج الجار اذا كثرت فانه  
ايضا ما مري به بالنص لكنه مفسد عندهم وعنه فما جوابه عن علاج الجار هو جوابنا في قتل  
الجيرة فالحق فيما يظهر الفساد والامر بالقتل لا يستلزم بقاء الصحة على نهج ما قالوه في  
صلاة الخوف اذا قاتل في الصلاة بل اثره في رفع الاسم بمباشرة المفسد في الصلاة بعد  
ان كان حراما انتهى قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في الاحكام وعليه عامة شروح الجامع اتفق  
والرابعة عدم الفساد في ذلك وان تقدم على امره لاجل قتلها قال في الخلاصة وفي مجموع  
النوازل فان كان هذا وقع للمقتدى واخذ العمل بيده ومضى اليه لا تفسد صلاته وان  
كان قد ام الامام انتهى لكن قد عجلت ما هو الحق في ذلك والحاصل ان في قتلها بالمشي  
والمعالجة خلافا قال في الاحكام عن مشايخنا من قال ان احتاج في القتل الى المشي والضرب  
الكثير تفسد وان لم يحتج الى ذلك بان وطئها برجله او وضع نعله عليها او غيرها او ضربها  
بمحضرته واحدة لا تفسد ومن المشايخ من اطلق الجواب اطلاقا كما اطلق محمد في الاصل  
انتهى كلامه خاتمة بفروع حسنة لاجل تكميل البحث لا فرق في جواز القتل بين نوع من  
الحيات دون نوع ولا في موضع دون موضع من غير توقف على انذار وهو قول طائفة من اهل  
العلم وقيل تقتل الحيات اجمع الا سواكن البيوت مطلقا لما في الصحيحين وغيرها عن  
عبد الله بن عمر انه قال بينهما انا طارو حية اقتلها ناداني ابو امة لا تقتلها فقلت  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الحيات فقال انه نفى بعد ذلك عن ذوات البيوت  
وهن العوام وفي رواية لمسلم عن نافع قال كان ابن عمر يقتل الحيات كلها حتى حدثنا  
ابو امة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى عن حيات البيوت فامسك وقيل يستثنى  
من سواكن البيوت مطلقا الا بتروذ والطفتين فقال اهل هذا القول يقتلان من غير  
انذار لما في رواية لمسلم واذا دود وقال ابو امة سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نفى عن قتل الحيات التي يكونا في البيوت الا الا بتروذ والطفتين فانهما يحفظان  
يحفظان البصر ويترجان ما في بطون النساء والجنان بكسر الجيم وتشديد النون جمع جان  
وهي الحية الصغيرة وقيل الذبقة الحفيدة وقيل الذبقة البيضاء ويؤيد هذا القول ما في  
سنن ابى داود عن ابن مسعود انه قال اقتلوا الحيات كلها الا الجان الابيض الذي كانه  
فضيب فضة وفي محيط رضى الدين قال وينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء التي تمشي مشيا  
مستويا لانه جان لقوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا اذا الطفتين والابتروا باكم والحية  
البيضاء لانها من الجن والطفتان بضم الط المهملة واسكان الفاء الحيطان  
الاسود ان على ظهر الحية والابتروا لاني وقيل هو جنس كانه مقطوع الذنب وقيل  
صنف ازرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه الحامل القتل وقيل تنذر سواكن البيوت فذل

بين بعد الا نذر قتلن لما عن ابن ابي ليلا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن  
جنان البيوت فقال اذا رايتهم منهن شيئا في مساكنكم فقولوا انشدكن العهد الذي اخذ  
عليكن نوح انشدكن العهد الذي اخذ عليكن سليمان ان لا تؤذونا فان عدن فاقتلوهن  
رواه ابوداود والنسائي والترمذي وقيل لا ينذر الا حيات المدينة فقط لما في حديث  
ابى سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان في المدينة جنادا سحر فاذا رايتهم  
منهن شيئا فاذنوه ثلاثة ايام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه واما حيات غير المدينة  
في جميع الارض فتقتل من غير انذار لاما لا يتحقق وجود مسيلين من الجنة ثم ولقوله  
صلى الله عليه وسلم من الفواسق يقتلن في الحل والحرم وذكر منهن الحية كاهور واية  
في صحيح مسلم وفي المحيط وشرح الجامع الصغير لغز الاسلام وقال الطحاوي لا باس  
بقتل الكل لان النبي صلى الله عليه وسلم عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت واذ دخلوها  
لم يظهروا اليهم فاذا فعلوا فقد نقضوا العهد فلا حرمة لهم والاولى هو الا نذر  
فليقال ارجع باذن الله تعالى فان ابى فاقتله ووافق على هذا غير واحد اخرهم ابن الهيثم  
فقال ولحق ان الحل ثابت ومع ذلك فالاولى ان الامساك فيما فيه علامة الجان  
لا المحو بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم كما في النهاية وذكر صدر الاسلام في  
الجامع الصغير والصحيح في الجواب ان يحاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنينا فانهم  
يرونه اذى كثيرا وعظيما بل اذا راى حية وشك انه جنى يقول له خل طريق المسلمين  
ومرقاته هو تركه فان واحد من اخواني وهو اكبر سننا مني قتل حية كبيرة في دار لنا  
بنفس فضربه الجنى حتى جعله رمزا فكان لا يتحرك رجلا قربا من الشهر عا جناه ودأبنا  
بارضنا الجنى حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني ثم لا يخفى ان محل الانذار خارج  
الصلاة فلو ان به في الصلاة فسدت الصلاة كذا في شرح ابن امير حاج على المنيمة وحكم  
العقرب هو حكم الحية في جميع ما ذكرنا قال في الاحكام ذكر محمد في الجامع الصغير انه  
لا باس بقتل العقرب في الصلاة وذكر في الاصل قتل الحية والعقرب في الصلاة لا يفسدها  
وفي الجامع الصغير للمفتاى يورده اذا اتهمه وفي المحيط اذا مر بين يديه وخاف ان يؤذي  
فاما اذا كان لا يخاف الاذى فيكره ويكره ان ياخذ القملة ويقتلها وهو في الصلاة لكن يرضى بها  
تحت الحصى في قول ابى حنيفة وروى عنه ان اخذ قملة او برغوثا فقتلها او دفنها فقامسا  
وفي لو اولى الحية اذا قتل القمل مراد في الصلاة ان كان متداركا تفسد والحاصل ان يكره التعرض  
لكل منهما بالاذن فضلا عن القتل والرفق عند عدم تعرضهما بالاذن فان كان خارج  
المسجد فلا باس حينئذ بالاذن والقتل والرفق اذا لا يكون ذلك بجل كثير وفي شرح لئيه  
ان الرفق مكروه في المسجد في غير الصلاة وقامه مفصلا في الاحكام



قالوا اذا ما الشخص جاء المسجد ثم قعدا  
 فجاء شخص آخر فقرأ به فمات حكم هذا ذكرنا  
 في الجامع الصغير قال بيننا ان كان في الصلاة ليس يضمن  
 وان كان خارجها ينتظره يضمن في قول الامام ذكرنا  
 والصاحبان لا يضمنان لان ذا العاشر ليس جاني  
 الواضحين المشايخ وما زايده وجاعدي بنفسه باعتبار تضمنه معنى اني والى المسجد وقعدا  
 وذكر الاطلاق اي اذا اتى الشخص المسجد وقعد ينتظر الصلاة ففيه تقديم وتأخير للنظم  
 والضمير مات راجع الى الشخص العاشر والصواب في التعليل ان يقال لان ذا الجالس كالاخفى  
 وقد اشتملت الابيات على مسألة من الجامع الصغير كتاب الامام محمد بن الحسن وعبارته  
 وان جلس من العشرة رجل في المسجد فعطب به انسان لا يضمن ان كان في الصلاة وان كان  
 في غير الصلاة ضمن وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن على كل حال لان الجلوس من فروقات  
 الصلاة فالحق بالصلاة ولو جلس مصليا لم يضمن كذلك هذا ولو حنيفة يقول  
 بلى الجلوس لاجل الصلاة مباح مقيد بشرط السلامة والجلوس في الصلاة مباح مطلق  
 ليقع الفصل بين الاصل والحق به انتهى وفي شرح مسكين وان جلس في المسجد فمات من  
 اهل هذا المسجد فعطب به احد بان علمه يضمن ان كان في غير الصلاة وان كان فيها  
 لا يضمن هذا عند ابي حنيفة وتالا لا يضمن بكل حال وان جلس من غير العشرة فيه في  
 الصلاة فقتل به انسان لا يضمن في الصحيح انتهى فظهر ان اطلاق الناظر في القاعدة  
 سواء كان من اهل المسجد او لا هو الاولى وفي التبع شرح المجمع انه يضمن عند ابي حنيفة  
 خلافا لهما سواء كان من اهل المسجد او من غير اهل هو الصحيح ولهذا ليس لاهل  
 المحلة ان يمنعوا غيرهم من الرخول في مسجدهم او يفلتوا بآبائه عنه ولهذا اطلق  
 الجواب في الكتاب اعني متن المجمع انتهى فروع نتمم بها هذا البحث لو كان جالسا  
 في المسجد لقراءة القرآن او للتعليم او للصلاة او نام فيه في خلال الصلاة او في غير  
 الصلاة او م فيه مارا او قعد فيه حديث فهو على هذا الخلاف واما المصنف فقد  
 قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق كذا في شرح مسكين وفي شرح الجامع  
 الصغير واما اذا جلس لقراءة القرآن او للتعليم العلم لم يضمن عندها لا شك فيه  
 وينبغي ان يضمن عند ابي حنيفة والمصنف ينبغي ان يكون على هذا الخلاف انتهى  
 وفي مختصر المحيط للجازي قعد رجل في مسجد حريم حديث او نام فيه في غير الصلاة  
 ضمن من تعطل به عند ابي حنيفة خلافا لهما وان قعد للصلاة او للتعليم ونحوه  
 من القرب اختلفوا فيه وقال ابو بكر الرازي بانه يضمن اذا قعد لغير الصلاة مطلقا

سواء كان قربة او لا انتهى وفي شرح الجامع الصغير وذكر الامام الترمذي وان قعد في  
 مسجد حريم حديث او نام فيه او قام فيه او م فيه فهو ضامن لما اصاب وقالا لا يضمن  
 الا ان يمشي على انسان لان كل الناس ماذونون بالدخول فيه قلنا ماذونون للدخول في  
 الصلاة لا بهذه الاشياء فاما اذا قعد للعبادة بان كان ينتظر الصلاة او قعد للتعليم  
 او للتعليم او للاعتكاف او قعد يذكر الله تعالى ويسبح ويقرأ القرآن فعطب به هل يضمن  
 على قول ابي حنيفة لا روايته لهذا قيل يضمن والى ذهب الرازي وقيل لا واليه ذهب  
 الجرجاني انتهى وفي الخلاصة مسجد لعشرة علق رجل منهم قديلا او بسط حصيرا  
 فعطب به انسان لا يضمن وان فعل ذلك رجل من غير العشرة ضمن عند ابي حنيفة خلافا  
 لهما ولو فعل رجل منه غير العشرة باذن واحد من العشرة لا يضمن كما لو فعل باذن القاض  
 ولو جلس رجل من العشرة فتعطل به رجل ومات لم يضمن ان كان الجالس في الصلاة  
 وان كان في غير الصلاة يضمن وعندها لا يضمن مطلقا انتهى وفي الجامع الصغير مسجد  
 لعشرة علق رجل منهم قديلا او جعل يده بواقي او حصا فعطب به رجل لا يضمن  
 وان كان الذي فعل من غير العشرة ضمن لان ولاية التفرد لاهل المحلة فصار  
 فعله مباحا وفعل غيرهم تقديرا  
 ذكره هو الشخص ان يصلي او لركعتين صالح بين كل  
 ترويحيتين اذ برعة اقاما مع كونه قد خالف الامام  
 بين متعلق يصلي واذ تعليم وبرة مفعول اقام قدم للنظر والالف للاطلاق  
 كالتى في قوله الامام مع اسم لانه ينون ويحرم وتسكين عينه كما في عبارة الناظم  
 لفظة تيم وربيع لا ضرورة خلافا للسيبويه وقد اشتمل البيهقي على مسألة من جامع  
 الفتاوى وعبارته وفي جوامع الفقهاء يكره للقوم ان يصلوا بين كل ترويحيتين ركعتين  
 لانها بدعة مع مخالفة الامام انتهى ونقل ابن امير حاج ان اهل مكة كانوا يطوفون بين  
 كل ترويحيتين اسبوعا ويصلون ركعتي الطواف ولا يطوفون بعد الترويجة الخامسة  
 فاراد اهل المدينة مساواتهم فجعلوا مكان كل طواف اربع ركعات فزادوا ست عشرة  
 ركعة وما كان عليهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احق واولى انتهى وفي الكافي  
 للامام النسفي ويستحب الجلوس بين الترويحيتين قدر ترويجة وكذا الخامسة والوتر  
 لتعارف اهل الحرمين غير ان اهل مكة يطوفون بين كل ترويحيتين اسبوعا واهل المدينة  
 يصلون بدل ذلك اربع ركعات واهل كل بلد باخبار يسجون ويهللون او ينتظرون  
 سكوتا انتهى وقال الشيخ الراد رحمه الله تعالى في الاحكام مضرى الى التبيين ثم هم يخبرون  
 في حالة الجلوس ان شاء الله تعالى او ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى اربع ركعات



فراى وان شاق وقعدوا ساكنين واهل مكة يطوفون اسبوعا ويصلون بعده ركعتين  
واهل المدينة يصلون اربع ركعات فراى ثم قال في المحيط وهل يصلون اختلف المشايخ  
منهم من كره ذلك وكان الشيخ ابو القاسم الصغار وابراهيم بن يوسف وخلف وشداد  
لا يكره ذلك وكان ابراهيم بن يوسف يقول ذلك حسن جميل وفي الحاشية انه لا بأس به  
وفي الظهيرية وقال بعض المشايخ يكره وعاقبهم على انه لا يكره انتهى فظهر ان ما في  
جامع الفتاوى معزيا الى جامع الفقهاء وقد تبعه الناظر قول البعض وان  
المرج خلافه كما عرفت انه قول عامة العلماء  
**قالوا اذا ما الشخص صلى في القضا اي صلاة الا اذا والقضا**  
**يلزمه بان يخط خطا لكن اذا زمت لئلا يضبط**  
**هل ذلك الخط يكون طويلا او عرضا الاول جا منقول**  
القضا بالمد ما اتسع من الارض وقمره لمزورة النظم واهله عدل عن تغييرهم  
بالصحا لما استظهر ابن امير حاج من ان كراهته ترك المسترة فيما يخاف فيه المروى  
اي موضع كان وان قيدهم بالصحا لانها المحل الذي يقع فيه المروى غالبا واي  
منصوبه صفة مصدر محذوف والاصل صلاة اي صلاة وباء بان زايده اشتملت  
الآيات على مسئلة لها مقدمه نقدرها قبلها وذلك ان المصل الامام او المنفرد  
اذا اراد ان يصلي في مكان يخاف فيه المرور بين يديه في فضاء او مسجد كبير ومطلقا  
في مسجد صغير وهو ما كان اقل من جريب يستحب له ان يفرز قومه على حد جاجيب  
خشية بقدر ذراع وغلف اصبع وليدن منها قال في التنوين ولا يكفي الوضع ولا  
الخط وفي شرح ابن امير حاج على المنيعة ثم اذا لم يجد ما يتخذ سترة فهل ينوب الخط  
بين يديه منها بها فعن ابي حنيفة وهو احدى الروايتين عن محمد انه ليس بشئ  
مستنون بل فعله وتركه سواء به قال مالك والشافعي في الجريد ومنه عليه كثير من  
المشايخ منهم صاحب الهداية لانه لا يحصل المقصود به من بعيد والرواية الاخرى  
عن محمد انه يخط ذكره الترمذي واليه ذهب احمد وبعض المتأخرين من مشايخنا وجهي  
اصحاب الشافعي ووجه هذا القول ما في سنن ابي داود وابن ماجه عن ابي هريرة ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فليحمل تلقا وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع  
عصاه فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يغير ما في امامه وتعقبه في الجسوط  
والبدائع بانه شاذ فيما تقدم به البلوى فلم نأخذه وفيه تأمل وتعقبه القاضى عياض  
والنورى بانه ضعيف قيل واثار الشافعي الى ضعفه بقوله في البويطي ولا يخط المصل  
بين يديه خطا الا ان في ذلك حديث ثابت فيجب انتهى وقد يعارض بتصحيح احمد وابن

جبان وغيره ماله ويظهر ان الاشبه قول البيهقي ولا بأس بالعل بهذا الحديث في هذا  
الحكم ان شاء الله وخزم به ابن الهمام رحمه الله تعالى وقال السنة بالاتباع مع انه قد  
يظهر في الجملة ان المقصود وجع الخط وربط الخيال به لئلا ينتشر ثم منهم من قال  
يخط بين يديه طولا وذكر ابو داود انه سمع مسددا يذكره هكذا عن ابن داود وذكر  
النورى انه المختار فيصير شبه ظل السترة انتهى ثم السترة المذكورة قال في منية المصلي  
ويكره تركها في الصحا اذا خاف المرور بين يديه وفي الاحكام عن الجويني ان تكون تحريمية  
خالفه الامر المذكور لكن في البدائع والمستحب لمن يصلي في الصحا ان ينصب شيئا نافعا  
ان الكراهة تنزيهية فحينئذ كان الامر للمذنب لكنه يحتاج الى صارف الى الحقيقة وفي  
المحيط قال محمد بن عبد الله بن يمين ان يكون بين يديه شئ مثل عصا وان كان  
لا يجد عصا يستقر بجايها او سارية او شجرة قال العلامة ابن امير حاج انما قيد بقوله  
في الصحا لانها المحل الذي يقع فيه المرور غالبا والا فالظاهر كراهته ترك السترة فيما يخاف  
فيه المرور اي موضع كان انتهى وقد تقدمت الاشارة الى هذا وما ذكرنا يعلم ان السترة  
مستحبة فلا وجه لقول الناظر يلزمه ان يخط كما لا يخفى ولا بأس باكمال هذا البحث برفع  
تليق بالمقام في الخلاصة ويكره المرور بين يدي المصلي ويدبره بالاشارة او بالتسبيح  
وان اشار وسبح يكره ولا يقطع الصلاة وفي شرح ابن امير حاج ويكره لغيره ان يمر بين  
يديه ففي الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان  
ان يقف اربعين خيالا من ان يمر بين يديه واخرجه البزار وقال اربعين خريفا وفي  
بعض روايات ابي ذر عن ابن الهيثم في صحيح البخاري ماذا عليه من الاثم وعن ابي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم احدكم ماله من ان يمر بين يدي اخيه معترضا  
في الصلاة كان لا يقيم مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها رواه ابن ماجه وصححه ابن  
جبان ولا بأس بالمرور وراء السترة لما في صحيح مسلم وجامع الترمذي وحسنه وصححه  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضع احدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالى  
من مر وراء ذلك فلا جرم ان قال الترمذي والعمل على هذا عند اهل العلم وفي الشرح المذكور  
وان كان يصلي في المسجد فان كان بينه وبين المار سطوانة او انسان قائم او قاعد لا يكره  
لان به وقعت الحيلولة بين المار والمصلي وان لم يكن بينهما حائل ان كان المسجد صغيرا  
يكره في اي موضع يمر وان كان المسجد كبيرا بمنزلة الجامع قال بعض المشايخ هو بمنزلة  
الصغير يكره المرور في جميع الاماكن وقال بعضهم هو بمنزلة الصحا وفي الاحكام قال  
في البحر وحامل المذهب على الصحيح ان الموضع الذي يكره المرور فيه هو المصلي في المسجد  
الصغير وموضع سجوده في المسجد الكبير وفي الصحا او في اسفل من الدكان امام المصلي



لو كان يصل عليها بشرط محاذاة اعضاء لها اعضاءه قال في النهاية انما شرطه هذا فانه  
لوصل على الركبان والركبان مثل قاعة الرجل وهو ستره فلا يغم المار وكذا السطح والسير  
وكل مرتفع ومن مضايحنا من حده بقدر السترة وهو ذراع وهو غلط لانه لو كان كذلك  
شاكره مرور الركبان انتهى وهناك فروع اخر تركناها خوف الاطالة في هذه الجاهلية  
لو عرض شيئا او اصابه دم من بين الاسنان كذا حكوا  
فيما اذا اصابه الحلال ان كان في ذين على ما قالوا  
بحيث لو تركه لم يسل ثم ينتقض وضوءه من برد البتلى  
يقال عضو وعض عليه كسبح وضع عضاد عضنا امسكه باسنانه او بلسانه كما في  
القاموس والاشارة في ذين الى العض الشيء واصابة الحلال وضرب تركه للدم وقد اشتملت  
الايات على مسئلتين الاولى لو عرض على شيء واصابه دم من بين اسنانه والثانية لو  
ظهر اثر الدم على الحلال وحكمها ان كان الدم قليلا بحيث لو ترك لا يسل لا ينتقض  
وهما من جامع الفتاوى لفتاوى المهدي عليه وعبارته ولو عرض بشي واصابه دم مما بين  
اسنانه او اصاب الحلال ان كان بحيث لو ترك لا يسل لا ينتقض الوضوء لعدم السيلان  
انتهى وفي الاحكام لو عرض على شيء واصابه دم من اسنانه او اصاب الحلال ان كان بحيث  
لو ترك لا يسل لا ينتقض وفي عمدة المفتي وكذا الحلال لانه ليس بسايل وفي مجموع  
المسايل اذا عرض شيئا او دخل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فرأى اثر الدم او  
استنشق فخرج من انفه دم علقا مثل العدس لا ينتقض وضوءه عندنا خلافا للزفر  
وفي الخلاصة واذا عرض شيئا فرأى عليه اثر الدم من اصول اسنانه لا وضوء عليه  
وكذا الحلال وذكر الشيخ الامام علا الدين في كتاب الرياحين ان من اكل شيئا من الفواكه  
ورأى اثر الدم من اصول اسنانه ينبغي ان يضع اصبعه او طرفه في ذلك الموضع  
ان وجد اثر الدم فيه ينتقض وضوءه وفي مئنة المصلي ولو عرض شيئا فرأى عليه اثر الدم  
لا وضوء عليه وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع يده او اصبعه في ذلك الموضع ان وجد  
الدم فيه نقض والا فلا قال ابن امير حاج هذا هو الشيخ علا الدين كما في الزخيرة وغيرها  
والاحسن لا ينتقض ما لم يعرف السيلان كما في الفتاوى الظهيرية والظاهر انه مراد الكمال  
ومن ثم قال في خزائن الفتاوى عرض على شيء واصابه دم من بين اسنانه او اصاب الحلال  
اذ كان بحيث لو ترك لا يسل لا ينتقض انتهى وفي الاحكام معزيا الى السراج الوهاج  
لو عرض شيئا فرأى عليه اثر الدم او استاك فوجد في سواكه اثر لا ينتقض الا ان يسل  
بعد ذلك بحيث يغلب على الريق انتهى وفي شرح الشيخ ابراهيم الحلبي على المئنة وفي كفاية  
سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه معلوما وسال نقض

وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى الغالب انتهى وحاصل المذهب انه  
لا ينتقض ما ظهر من موضعه ولم يرتق كالنقطة اذا قشرت ولا يرتق من موضع ولم يسل  
كالدم المرتق من صفرة رابطة والحلل في الحلال من الاسنان وفي الحيز من العض وفي الاصبع  
من ادخالها الانف وانه لو كان الدم في الجرح فاخره بخوذة او اكله الذباب او وقع عليه الزباب  
فازداد في مكانه فان كان بحيث يزيد ويسيل لو لم ياخره بطل وضوءه والا فلا قال في الزخيرة  
وانما يجمع اذا كان في مجلس واخره بعد اخرى اما اذا كان في مجلس مختلفة لا يجمع انتهى  
تنبيه في شرح امير حاج معزيا الى القاضي خان ثم معرفة كونه محال لو تركه سال اوله  
يسل موكله الى غلبة الظن والله اعلم  
ومحدث او جنب لو ادخل يدها الى الخب الى  
حد المرافق لاخذ ما وقع في الخب من كوز فذلك ما امتنع  
ولا يصير ما هو مستحلا ضرورة صلاح على ما نقله  
الا ناكفا دره او جمعه انبه كارد يد وجع الاينه او الخا والجب بضم الخ المهملة الجوة  
الضخمة والمرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء عكسه موضع العضد بالساعدين من  
بيان ما ضرورة مفعول لاجل وقد اشتملت الايات على مسئلة في الخلاصة الجنب  
او الحائض او المحدث اذا دخل يده في الماء قبل ان يغسلها وليس عليها قدر ان ادخل  
يده للاغتراف او وقع الكوز في الجب فادخل يده في الجب الى المرافق لاخراج الكوز لا يصير  
مستحلا بخلاف ما اذا دخل يده في الماء او رجله للتبريد انه يصير مستحلا لانعدام الضرورة  
انتهى وفي جامع الفتاوى ولو ادخل الحائض او الجنب يده للاغتراف او رفع الكوز لا يفسده  
للضرورة بخلاف ادخاله للتبريد وكذا ادخال الاصبع ومادون الكف وان ادخل الكف للفصل  
فسد انتهى وفي الاحكام قالوا يكره ادخال اليد الى الماء قبل الفصل كراهية تزييه للمحدث وهو  
قوله عليه الصلاة والسلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغتسل يده في الماء حتى يغسلها  
ثلاثا فانه لا يدري اين بأت يده ولا يصير الماء مستحلا في الحائض وغيرها ان المحدث الجنب  
اذا ادخل يده في الماء للاغتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء وكذا لو وقع الكوز في الجب  
بالحالمهمة فادخل يده الى المرفق لا يصير مستحلا ولو ادخل يده او رجله للتبريد يصير  
مستحلا لانعدام الضرورة انتهى وفي مختصر المحيط ادخل الجنب يده في الماء لا يفسد استحسانا  
اذا قصد الاغتراف فلو قصد الادخال غسل اليد يفسد الماء انتهى وفي مئنة المصلي ولو ادخل  
الجنب يده لاخره القطعة وليس على يده نجاسة حقيقة تنجس عن ابى حنيفة وعندها  
المطاهر قال ابن امير حاج والعبد الضعيف لا يعلم ان احدا على هذا في حنيفة في هذه  
الحالة انما يكون عدم الفساد مطلقا في كل من هذه الحالة ومن ادخالها للاغتراف من الاثنا



او يعلم جرمه لما وبرده بعد ان لا يكون على يده نجاسة حقيقية كما ذكره في غير واحد من  
 شارحي الهداية ان في كتاب الحسن عن ابي حنيفة ان من جنب او غير متوضي يده الى المرفقين  
 لو احدى رجليه في اجانته لم يجز الوضوء به لانه سقط فرضه عنه قال شيخنا اعني ابن الهمام  
 وذلك لان الفروضة لم تحقق في الادخال الى المرفقين حتى لو تحققت بان وقع الكون في الجنب  
 فادخل يده الى المرفق لاخراج لا يصير مستهلا وفي البدر اربع ولو ادخل جنب او حايضا ومحدث  
 يده في الاثنا قبل ان يغسلها وليس عليها قدر وشرب الماء منه فقياسا اصل ابي حنيفة وابو يوسف  
 ان يفسدوا في الاستحسان لا يفسد وجه القياس ان الحدث زال عن يده وشفت فصار مستهلا  
 ووجه الاستحسان ما روي عن عايشة انها قالت كنت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نفثل من انا ورجل كانت تتنازع فيه الايدي ورجلنا ايضا عن عايشة انها كانت تشرب  
 من انا وهي حايضة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب من ذلك الاثنا وكان يتبع  
 اثارها جبالها ولان التحريم من اصابة الحدث والنجاسة والجيش غير ممكن وبالناس حاجة الى  
 شرب الاغتسال والشرب من كل اينة فلو لم يسقط اعتبار نجاسته اليد والشفقة لوقع الناس  
 في الخرج حتى لو ادخل رجل يده يفسد الماء لانعدام الحاجة اليه في الاثنا ولو ادخل في البئر لم  
 يفسد كذا ذكره ابو يوسف في الامالي لانه يحتاج الى ذلك لطلب الدلو فجعل عفوا ولو ادخل  
 في البئر والاثنا بعض جسده سوى اليد والرجل افسده لانه لا حاجة اليه انتهى وفي النهاية  
 للامام السقلا في الجنب والمحدث اذا دخل يده في الاثنا للاعتراض لا يصير الماء مستهلا بل  
 خلاف لما كان الفروضة ولان الانسان عسى لا يجد انا صغيرا ولا يمكنه صب الماء على يده من  
 الاثنا الكبير فيضطر الى الادخال وقامت اليه مقام الاثنا الصغير انتهى مهمل نقل العلامة  
 ابن نجيم في رسالته الخيرية الباقي في جواز الوضوء من الفساق وفي فتاوى قاضي خان انه لو ادخل  
 رجل يده في الاثنا للتبريد يصير الماء مستهلا لانعدام الفروضة وفي المبني بالقيين المحيطة لو  
 ادخل الكف صار الماء مستهلا وقال ابو زهير الدبوسي في الاسرار في الكلام على حيث لا يؤمن  
 احكم من قال ان الماء المستهلا طاهر طهور لا يجعل الاغتسال فيه حراما وكذا من قال  
 طاهر غير ملتحز ولان المذهب عنه ان الماء المستهلا اذا وقع ما اخر لم يفسد حتى يغلب  
 عليه بمنزلة اللبن يقع فيه وقدر ما يلاق بدن المستهلا يصير مستهلا وكذلك القدر من  
 جملة ما يفسد فيه عادة يكون اقل مما فضل عن ملاقاته بدنه فلا يفسد فيبقى طهورا  
 كذلك ولا يحوم فيه الاغتسال لان حكم نجاسته الفسالة فيفسد الكل وان كان اكثر  
 من الفسالة كقطرة خرقة في حب الا ان محمدا يقول بصبر وربة مستهلا بالاعتسال  
 فيه انتهى وما ذكرت من عبارة قاضي خان من كلام الدبوسي كله مبني على رواية ضعيفة  
 عن محمد قايمة بان الماء يصير مستهلا بوقوع القليل فيه من الماء المستهلا لا على الصحيح من

مذهب قال في الهيظ واذا وقع الماء المستهلا في البئر يفسد الماء وينج عند ابو يوسف لانه نجس  
 وعند محمد لا يفسد ويجوز التوضي به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح لان الماء المستهلا طاهر  
 غير طهور فصار كالماء المقيد اذا اختلط بالماء المطلق انتهى بلفظه وقال العلامة سراج الدين  
 الهندي في شرح الهداية اذا وقع الماء المستهلا في البئر لا يفسد عند محمد ويجوز الوضوء به  
 ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح كما المقيد اذا اختلط بالماء المطلق وفي التحفة لا يجوز الوضوء  
 به ما لم يغلب على الماء المذهب المختار وبعضهم قالوا لا يجوز الوضوء به بخلاف قول  
 الشاة مع ان كلاهما طاهر عند محمد والفرق له ان الماء المستهلا من جنس ما البئر فلا  
 يستهلك فيه والبول ليس من جنسه فيقتبر الغالب فيه انتهى كلام العلامة سراج  
 الهندي فقد افاد ان بعضهم قال باستحاله بوقوع القليل والصحيح المختار انه لا يصير  
 مستهلا ما لم يغلب عليه فنه كسفت اللبس ووضحت كل تحييز وحس واما ما ذكرته  
 عن فتاوى قاضي خان من مير وربة مستهلا باذخال اليد فيها محمول على الرواية الضعيفة  
 القايمة بنجاسته الماء المستهلا لا على المختار للقوي لان ملاقاته النجس الماء القليل يقتضي  
 نجاسته لا ملاقاته الطاهر له قال العلامة ابن نجيم بعد بسط الكلام باكثر من ذلك فاذا  
 عرفت هذا لم يتأخر عن الحكم بصحة الوضوء من الفساق في الموضوع في المدارس عند عدم غلبة  
 الظن فغلبة الماء المستهلا او مساواته او وقوع نجاسته في الصغار منها لان الماء المستهلا  
 هو ما لا في العضو انفصل عنه ولا شك انه قليل بالنسبة لما لم يستهلا الا اذا تكرر  
 الاستهلا زمرانا وغلب على الظن ان الماء الطهور قليل فينجس لا يجوز التطهري به انتهى  
 وانما حررت هذا البحث ليكون سببا لرفع الوسواس عن غالب الناس وليتحقق مذهب  
 الحنفية وهي هذه القضية والله اعلم واحكم **من كتاب الزكاة**  
 قران الصلاة بالزكاة في اثنين وثمانين موضعا من القران الكريم دليل على كمال الاتصال  
 بينهما لكنها لا تجب على الكل فاخرت عنها لان ما هم اهل لفته الطهارة والبركة والمنا  
 وكل منها مناسب لمعناها شيئا وهو عليك بعض مال معين شرعا من فقير مسلم  
 غير غني ولا مولا مع قطع النفقة عن المملوك من كل وجه لله تعالى لان ذلك طهارة  
 من لوساخ الذنوب قال تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وبركة وتعالى  
 المال ويقال لها صدقة لادلائها على صدق ايمان فاعلمها  
 ١٠٠ له على شخص فقير مال عليه يقصد الزكاة قالوا  
 ١٠٠ لا يكتفي فيه بان يحتسب ذلك من زكاة ما قد وجب  
 ١٠٠ والنوجه في اذا دفعه اليه مقدار ما كان له عليه  
 ١٠٠ يقول هذا من زكاة مالي وبعد قبضه لئلا المال



**يقبضه اياه بما كان استنقر** **من ذلك الدين الذي له استنقر**  
 له اي لشخص وعلمه متعلق بتقصده قدم للنظر واسار بذلك الى ماله عليه من المال والوجه  
 اي الطريق والمخلص وقد اشار الى حسابه من زكاة ما وجب عليه ودفعه اي دفع صاحب  
 المال والخصم في قبضه ويقبضه الفقير اياه اي ذلك المال المقبوض والفقير من له ادنى  
 شيء والادنى ما دون النصاب والسكين من لا شيء له وقد اشقت الابيات على مسئلتين  
 الاولى ان المساقطة بالدين عن الزكاة لا تقع وهذه المسئلة تشغل على تفصيل اشار اليه  
 في الخلاصة وبما فيها اذا وهب الدين من المديون ينوي به الزكاة ان كان المديون غنيا  
 لا يجوز ويقبض الواهب قدر الزكاة استحسانا وان كان المديون فقيرا فهو الزكاة ينوي  
 به الزكاة عن مال غير عند الواهب لا يسقط زكاة ذلك المال وكذا لو نوى زكاة دين  
 اخر على غير ولو وهب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين في الاستحسان  
 يكون موديا وتسقط عنه الزكاة وكذا لو وهب كل الدين من المديون ولم ينويه الزكاة  
 كما لو كان النصاب عينا فتصدق بالنصاب على الفقراء ولم ينو شيئا كان موديا قياسا  
 واستحسانا انتهى وفي فتح القدير لو تصدق بدين له على فقير ينويه عن زكاة جاز عن ذلك  
 الدين نفسه لا عن غيره ولا دين غيره انتهى وفي مختصر المحيط وان كان له على فقير  
 ما يتان فتصدق عليه بخمسة منها فاويا عن زكاة ماله عينا او دينه لم يجز ولو كان له على  
 فقير دين فتصدق عليه بخمسة منها عن زكاة الكل لم يجز الا عن زكاة الخمسة ولو تصدق  
 بجميعه سقط عنه الزكاة انتهى وفي الخلاصة لو وهب من المديون خمسة من الدين ينوي  
 به زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا واستحسانا وهل يسقط عنه زكاة الخمسة  
 وهي ثمن درهم في الاستحسان يسقط عنه زكاة الخمسة وكذا لو وهب وان وهب خمسة  
 من المائتين ولو ينوي شيئا قال ابو يوسف لا يسقط عنه زكاة الخمسة وكذا لو وهب  
 من المديون مائة وخمسة وتسعين وبقى عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند  
 ابو يوسف ولو وهب مائة وست وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويودي  
 اربعة وعند محمد يسقط عنه زكاة ما وهب ان وهب خمسة يسقط عنه زكاة الخمسة  
 وهي ثمن درهم وان وهب مائة يسقط زكاة المائة وان وهب الكل ولم ينو شيئا او نوى  
 الشئ يسقط عنه زكاة الكل انتهى فقررنا ان قول الناظر لا يكتفي الى اخره ليس على  
 اطلاقه بل هو مقيد بما اذا كان المال المزكى عينا عند الواهب او دينه في ذمته اخره ان تصرف  
 على المديون ببعض الدين عن جميعه اما لو تصرف عليه بجميع الدين الذي في ذمته عن  
 زكاة ذلك الدين فانه مجزى سوانى الزكاة او لا كما سبق عن الخلاصة والاصل في  
 ذلك ما في مختصر المحيط اذا العين عن العين والدين جاز اذا الدين عن العين وعن دين

يقبض لا يجوز واذا الدين عن دين لا يقبض يجوز ببيان ادى خمسة عن مائتين عين  
 او دين جاز وكذا له دين على فقير فام فقيرا يقبضه عن زكاة ماله فقبضه اجراه انتهى  
 وفي الروايات لو ام فقيرا يقبض دين له على اخر نواه عن زكاة عين عنه جاز لان الفقير  
 يقبض عينا فكان عينا عن عين انتهى وفي الجرح على فقير دين فابراه عنه سقط  
 زكاته عنه نوى الزكاة او لم ينو لما قدمناه ولو ابراه عن البعض سقط زكاة ذلك  
 البعض ولا تسقط عنه زكاة الباقي ولو نوى به الادا عن الباقي لان الباقي يصير عينا  
 بالقبض فيصير موديا الدين عن العين والاصل فيه ان اذا العين عن العين وعن الدين  
 يجوز واذا الدين عن العين وعن دين سيقتبض لا يجوز واذا الدين عن دين لا يقبض يجوز  
 كذا في شرح الطحاوي انتهى والمسئلة الثانية الحيلة في احتساب الدين من الزكاة يعني  
 عن غير ما في ذمة المديون وهي من المحيط وعبارته وحيلة الجواز ان يعطى المديون خمسة  
 مثلا زكاة ثم ياخذها قضاء عن دينه انتهى وفي الجرح وحيلة الجواز ان يعطى المديون الفقير  
 خمسة زكاة ثم ياخذها منه قضا عن دينه انتهى لكن قيلت في الملتقط وخزانة الفتاوى  
 بكونها بغير شرط واما به فلا يباح وفي الاشياء والنظائر ومن له على فقير دين لا ياد جله  
 عن زكاة العين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذ منه عن دينه وهو افضل شئ غيره ولو اتمتع  
 المديون من دفعه له مديره واخره منه لكونه ظرفا بخمس حقه فان ما نوه دفعه الى القاضي  
 فيكفله قضا الدين او يوكل المديون خادما الدين يقبض الزكاة ثم بقضا دينه فيقبض  
 الوكيل صار ملكا للوكيل ونظر فيه بما كان عزله فيدفعه ويأق ما تقدم ودفعه بان يوكله  
 وينيب فك يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنه من اختار ان يقول كلما عزلتك ذات  
 وكيل ودفعه بان في صحة التوكيل اختلافا وان كان المطالب شريك يخاف ان يشاركه في  
 القبض فالحيلة ان يتصدق الراين بالدين ويهب المديون ما قبضه الراين ذلك يشاكره  
**اجرى على قريبه المحتاج ما يحتاج كل العام قال المصنف**  
**سجزيه ان من الزكاة دفعه** **وانه لدفع ذلك مودعه**  
 القريب كل ذي رحم محرم سوى الوالدين والولاد لا يطلق عليهم اسم القريب ومن سمي  
 والره قريبا كان عاقبا لانه في العرف من يتقرب الى غيره بواسطة الغير وتقريبهما بنفسهما  
 لا يفسرهما كما في وصايا الدرر والمراد به هنا من ليس منتسبا الى التركي بولاد ولا للتركي  
 منتسب اليه به وقد اشتملت البيتان على مسئلة هي لو انفق على قريبه المحتاج بنية  
 الزكاة اجراه عنها وهي من جيل الحضانة ولقطة ارايت الرجل الذي تجب عليه الزكاة ان كان  
 له قرابة محتاج او اخت فهل له ان يجزى عليه زكاة ماله قال نعم وهو ما جرد في ذلك  
 الا ان يكون القاضي فرض عليه النفقة لاحد منهم فاذا ان يعطى ما فرض عليه القاضي ويجتب ذلك



من زكاة ماله لم يجزه انتهى وفي الخلاصة رجل له اخ قفص عليه بنفقة وكساه  
 واطعمه ينوي به الزكاة قال ابو يوسف يجوز ان كان يحسب من النفقة وان كان لم يجب  
 جاز ولم يذكر الخلاف انتهى وفي المتن بعد ان ذكر الخلاف المذكور بين ابى يوسف ومحمد  
 قال وعليه يعني قول محمد الفتوى وفي الواقع جزم بما قال محمد من غير تعرض لذكر محمد  
 وابى يوسف قايلا اما الكسوة فتجوز لوجود الركن وهو التملك واما الاطعام اذا دفع  
 اليه بيده يجوز ايضا وان لم يدفع بيده وباكل لم يجزه لان اتمام الركن وهو التملك يقع  
 وفي البحر لو اطعمه يتيمها بنيتها لا يجزيه لعدم التملك الا اذا دفع له الطعام كالكسوة  
 انتهى وفي مختصر المحيط من عال يتيم فيكسوه ويطعمه وينوي عن زكاة ماله في الكسوة  
 وفي الطعام لا يجوز الا اذا دفع اليه بيده فجوز ايضا انتهى وفي جامع الفتاوى ولو قضى  
 عليه بنفقة ذي رحم محرم فكساه واطعمه ينوي بهما الزكاة صح عند ابى يوسف انتهى  
 وقال الشيخ الرازي رحمه الله تعالى في الاحكام رجل يعول اخاه او عمه او عمته فاراد ان  
 يعطيه الزكاة ان لم يكن فرض القاضى عليه نفقة جاز وان كان فرض نفقة ان لم يجب  
 المردى اليه من نفقة جاز وان يجب لم يجز لان هذا اد الواجب لواجب اخر وقال  
 الشيخ الامام ابو بكر الاسكاف لو دفع الزكاة الى اخيه وهي في عياله جاز وكذا لو فرض الحاكم  
 عليه نفقة جاز من الزكاة والنفقة جميعا وقيل لم يجز بعد الفرض وفي المتن عزاني  
 حنفية رجل فرض القاضى عليه نفقة قرابته فاعطاه من زكاة ماله جاز او نوى ان تصير  
 النفقة التي تنفق عليهم بامر القاضى من زكاته اجزاء وذكر الحسن بن ابى مالك عن ابى  
 يوسف ان نوى بما يعطيه من فرض القاضى عليه لم يجز انتهى فتلخص لنا ان عبارة الناظم  
 على غير المصريح به بانه لم يفتى به من اشتراط الدفع مع عدم التعرض لاعتد عدم فرض النفقة  
 عليه المصريح به في الكتب المعتمدة المذكورة مع ان قوله قال العلماء يفهم الوفاق على  
 الاطلاق وليس كذلك تنمات لا بأس بذكرها بزيادة هذا البحث لو وقع زكاة ماله الى صبي  
 فقير ومعتوه ان كان يعقلان جاز والى المجنون لا كما في المتن بالفتاى المجتعة وفي جوامع  
 الفقه وغيره ان معنى كونه يعقل انه لا يرمى ولا يجزع عنه وكذا المعتوه ولا يجوز ان يصي  
 لا يعقل ولا مجنون الا اذا قبض عليه ابوه او جده او صبيته انتهى وفي الخلاصة ولو دفع  
 الى صبيان اقرارهم دراهم في ايام العيد يعني عيدي بنيتها الزكاة اودع الى من يبشره  
 بقوم صديق او غيره بخبر يسره او يهدي اليه الباكورة او الى الطبال او الى المعلم بنيتها  
 الزكاة اودع الى الخليفة الذي في المكتب وهو لم يستأجره بنى بنيتها الزكاة في هذه  
 المواضع يجوز وفي الخليفة ان كان بحال لم يدفع اليه في الايام المذكورة لا ينفذ في المكتب  
 لا يجوز انتهى والباكورة اول الفاكهة

ما الفقير صاح من مطالبه للشخص في زكاة مال واجبه  
 اذ ليس لازما من استحقاق ولاية الطلب باتفاق  
 ومثل هذا مستحق الوقف والامر في ذلك غير مخفى  
 ذكر الفقير على سبيل التمثيل والمراد كل من يتصف باستحقاق اخذ الزكاة فقيرا او مسكينا  
 او غوريا غير العامل على ما ساق وقد اشتملت الابيات على مسألتين الاولى كون  
 الفقير ليس له ولاية مطالبة الزكاة من وجبت عليه قال الامام الطوسي في  
 كتاب انفع الوسائل الى تحرير المسائل ولو وجبت الزكاة على غني وصولا يودي بها لا يحل  
 للفقير ان ياخذ من ماله بغير علمه وان اخذ كان له ان يسترد ان كان قايما وان كان  
 هالكا يضمن لان الحق ليس لهذا الفقير بعينه الى ان قال بعد كلام طويل فتحرر لنا من  
 هذا كله ان الفقير ليس له ولاية المطالبة واذا المطالبة للامام في الاموال الباطنة  
 عند علمه بتلك اداء الزكاة من ارباب الاحوال فاذا جاء الفقير في هذه الصورة وطلب  
 من ولي الصوفى زكاة مال الصوفى وادعى بذلك عند القاضي فهذه الدعوى غير صحيحة  
 لعدم الولاية له شرعا فبقى حكم القاضي المرتب عليها فتوى وهو لا يرفع الخلاف ولا  
 يقال ان الفقير هو المستحق للزكاة فكان طلبه طلب صاحب الحق فحقه فيقبل لانا  
 نقول الفقير مستحق بلا شك ولا يلزم من الاستحقاق ولاية المطالبة كما قلنا  
 في مستحق الوقف انه ليس له ولاية دعوى في اموال الوقف ولا ولاية اجارة ولا  
 مزارعة واذا ذلك للقيم وان كان الربيع حقه ومما يولنا على فساد هذه الدعوى وان  
 الفقير ليس له مطالبة في الزكاة انه لرجاء الى غني كبير ورفعه الى القاضي وطلب منه  
 زكاة عن ماله الذي حال عليه الحول وادعى بذلك لديه واجاب بالفقير والحول وقال  
 لا اعطيه شيئا ما كان يلزمه الحاكم بالدفع ولو كانت الدعوى صحيحة لالزمه لان المرعى  
 عليه مرتبة ان يجبر على ما ادعاه المدعى في الدعوى الصحيحة حيث ثبت انه لا يجبر  
 ولا يلزم علمنا ان الدعوى من الفقير في الزكاة لا تمنع فسوا كانت على كبر او صغر  
 ومما يزيد هذا ان مذهبنا في الزكاة ان الحق لله تعالى والفقير مخلص للخروج عن عهده  
 بالدفع اليه ولا شك ان الحقوق الى الله تعالى النازبة في قبضها واقامتها هو الامام  
 الاعظم لا غير ثم بسط الكلام في ذلك ومن عبارته ما اخذ الناظر كما لا يخفى وقال  
 في الخلاصة من وجب عليه زكاة ولا يودي لا يحل للفقير ان ياخذ من ماله بغير علمه  
 وان اخذ له ان يسترده ان كان قايما ويضمنه ان كان مستهلكا او هالكا لان الحق ليس  
 لهذا الفقير بعينه انتهى وفي مختصر المحيط وجب عليه زكاة ولا يودي لا يحل للفقير  
 ان ياخذ من ماله بغير علمه فان اخذ كان له ان يسترد ان كان قايما ويضمن ان كان



ها لكا انتهى وفي الجور لو اخر الزكاة ليس للفقير ان يطالبه ولا ان ياخذ ماله بغير عمله  
 وان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده ان كان قايما ويضمنه ان كان هالكا فان لم يكن في قرابة  
 من عليه الزكاة اوفى قبيلته اخرج من هذا الرجل كذلك ليس له ان ياخذ ماله وان اخذ  
 كان ضامنا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى فيرجى ان يحل له الاخذ قبيلة الغنى من هو  
 اخرج منه يضمن باخذه في الحكم اما ديانته فيرجى ان يحل له ذلك وفي جامع الفتاوى وان  
 لم يورث الزكاة لا يحل للفقير الاخذ بلاذنه فان اخذ للمالك واستهلك انتهى المسئلة  
 الثانية كون مستحق الوقف ليس له ولاية مطالبة اموال الوقف كما ذكرناه عن انفع  
 الوسائل قال في جامع الفصولين مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك  
 المتولى وكذا ان الوقف على رجل معين قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي  
 اذا حق لا يحدوه ويقضى بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف انتهى واعلم  
 ان عبارة الناظر صادقة في هذه المسئلة الثانية ايضا على صورة اخرى هي ان الوقف اذا  
 كان على قوم لا يحصون يكون نظيرا مستحقا للفقير الزكاة وعدم صحة دعواه به عند  
 القاضي وعبارة القينة في ذلك لا وقاف بجارى على العمى لا يعرف شيئا غير ذلك فللقائم  
 ان يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم محصورة وكذا الوقف على الذي يختلف  
 الى هذه المدرسة او على من على هذه المدرسة او على عمالها يجوز للمقيم ان يفضل البعض ويحرم  
 البعض ان لم يبين الواقف قدر ما يعطى كل واحد انتهى وفي الاسعاف في احكام الاوقاف  
 جعلها صدقة موقوفه على المساكين فاحتاج ولده نانه يدفع اليه من الغلة لانه من  
 المساكين ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة ذي رحم محتاجة فيكون ولو  
 وقرابته احق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع لغيره وان كان يجعل القاضي بل على وجه  
 الاستحباب والافضل لم يغفل القاضي او مات يجوز لمن يلي بعده ان يجزئ عليه وان يبطل  
 لعدم عون فعل الاول قلنا انتهى والجامع بين هذه المسئلة ومسئلة الزكاة كون الحق  
 ليس خاصا بواحد بعينه كما لا يخفى **تنبيه** في الوقف على الفقير والمساكين الافضل  
 المصروف الى ولد الواقف ثم الى موال الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره لانه اقرب الى الواقف  
 ومصرا ومنزلا كما بسط في الخلاصة وغيرها  
**لو شئت بينته شرعية** **ان له ما لا يشاء محويه**  
**ولا يورث الزكاة اجبره** **قاض على اخرجها وامره**  
 الضامير للشخص في الابيات السابقة ما عدا ضمير غدا فانه عائد الى المال اى عند المال محوى  
 ذلك الشخص ومحوزا عنه والحال انه لا يورث الى اخره وقد اشتملت البيتان على مسئلة  
 في فتاوى قارى الهداية وعبارة شمل عن رجل له ماله ولا يورث تركاته هل يجبره الحاكم

ان يسترها صكت

ام لا اجاب انه اذا اقامت عليه البينة ان له مالا وانه لا يورث الزكاة اجبره الحاكم على  
 اخرجها بنفسه انتهى وفي الجور لو امتنع من اداها فاساعى لا ياخذ منه كرها ولو اخذ  
 لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحس يورث بنفسه لان الاكراه لا يوجب  
 الاختيار بل الطواعية فيستحق الاداء عن اختيار كذا في المحيط وفي مختصر الطحاوى ومن امتنع  
 عن اداء تركاة ماله فاخذها الامام كرها منه فوضعها في اهلها اجزاه لان الامام ولاية  
 اخذ الصدقات فقام اخذه مقام دفع المالك وفي الجمع ولا ناخذها من سائمة امتنع  
 ربها من اداها بغير رضاه بل ناهى لوديتها اختيارا انتهى والمفقى به التفصيل ان كان  
 في الاحوال الظاهرة فانه يسقط الفرض عن اربابها باخذ السلطان او نايبه لان ولاية  
 الاخذ له فبعد ذلك ان لم يضع السلطان موضعها لا يبطل اخذه عنه وان كان في الاموال  
 الباطنة فانه لا يسقط الفرض لانه ليس السلطان ولاية اخذ تركاة الاموال الباطنة فلم  
 يقع اخذه كذا في التجنيس والروايات والروايات وفي القينة ومن امتنع من الزكاة فاجبر  
 الامام كرها ومنعها في اهلها اجزاه لان الامام ولاية اخذ الصدقات فقام اخذه مقام  
 دفع المالك وفيه اشكال لان اليه شرط ولم يوجد منه وعن ابي الفضل الكرماني من  
 امتنع عن اداء الزكاة لا يورث منه جبر لكن يجبر حتى يورثها عن اختيار وقال الشافعي  
 يورث جبرا انتهى وفي فتاوى قارى الهداية سئل هل لاحاد الناس ان ياخذ الزكاة جبرا  
 من اربابها بغير اذن الامام ولا نايبه ويعطونها من يختاره وهل تسقط عن صاحبها ام لا  
 اجاب ليس لمن لا ولاية له ان يطالب احد بتركاة ولا ياخذها منه لان الزكاة عبادة ولا  
 بدنيها من اختيار المودى فيورث من اخذ منه ما اخذ منه لانه غاصب انتهى وفي مختصر  
 المحيط ومن امتنع عن اداء الزكاة فاساعى لا ياخذ منه كرها واذا اخذ لا يقع عن الزكاة  
 خلافا للشافعي وزفر ولكن للساعى ان يجبره على الاداء بالحس فيورث بنفسه انتهى  
 وقد علمت مما سبق في الجرم من التفصيل ان ما في الاشياء والنظاير من ان المقتدر في  
 المذهب عدم الاخذ كرها ليس معتدا على اطلاقه  
**واعلم بان العلى حققوا** **في رجل حجة شخص مجلق**  
**وغرم الدية ثم تحول قد** **حال وبنحت فقالوا يسترد**  
**دينها من ذلك المدفوع** **اليه لكن ليس بالمشروع**  
**اخذ الزكاة فيه اما الخالق** **فاما مال ليس ملكه يحقق**  
**ومثله المخلوق فحين استقر** **زكاة المال عليه قد ظهر**  
**بان ذاك لم يكن في ملكه** **كله ولا منتظما في ملكه**  
 قوله في رجل اى في حقه وجبة مفعول معلق مقدم للنظر ولواثق له في النظر ذكر الشخص

ماله



موضع الرجل والرجل موضع الشخص لكان ابعده عن الاشتباه في الجانبين فان الحكم عام في الاول  
خاص في الثاني لانه لو خلق كهيئة امرأة لم يكن الحكم كذلك ولو خلقت امرأة كهيئة كان الحكم  
كذلك وقوله فيه اي مال الديه وقوله المخلوق اي كهيئة واذ تعليلهم وقوله ذلك اي الحال  
وقد اشتملت الابيات على مسئلة عدم وجوب الزكاة على احد في دين كهيئة قبضها ثم لما حال  
الحول نبئت واستمرت الديه في الاحكام معزيا الى الحائنه لو خلق كهيئة انسان فقضى عليه  
بالديه فدفعها ثم نبئت الحية فاستردتها لارزاقه على واحد منها في الصورة المذكورة انتهى  
وفي الخلاصة الرئيس مكان الحية والحاكم متخذ كما هو مبين في الجنايات وعبارة الخلاصة وكذا  
لو خلق راس رجل فقضى عليه بالديه ورفع ثكث حوله ثم نبئت شعره ورد الالف ليس على  
واحد منها زكاة انتهى وكذلك في مختصر المحيط لو خلق راس رجل ودفع الديه ثم نبئت شعره  
بعد الحول وردت عليه الديه فلا زكاة على احد انتهى وفي البحر وكذلك الرجل اذا خلق كهيئة  
انسان فقضى عليه بالديه ودفع الديه اليه وحال الحول ثم نبئت كهيئة وردت الديه لارزاقه  
على احد منها وظاهر عدم وجوب الزكاة من الابتداء وهو مشكل في حق من كانت في يده  
وملكه وحال الحول عليه فالظاهر ان هذا بمنزلة هلاك المال بعد الوجوب وهو مستقط  
كما في الولوي الجيم والافتتاح المترون الى اصلاح كما لا يخفى انتهى خاتمة وهذه المسئلة احدى  
مسائل الاربعة المذكورة في البحر الثانيه رجل تزوج امرأة على الف ودفع اليها ولم يعلم انها  
امة فحال الحول عندها ثم علم انها كانت امة زوجت نفسها بغير اذن المولى ورد الالف  
على الزوج روي عن ابى يوسف انه لا زكاة على واحد منها انتهى وفي مختصر المحيط غير ذكر  
ابى يوسف وعبارة تزوج امة وهو لا يعلم انها امة ودفع المهر اليها ثم علم بعد الحول انها  
امة ورد المولى نكاحها ورد للمهر فلا زكاة على احد انتهى وفي الخلاصة وكذا الزوج بامة  
ودفع اليها مهرها الف درهم ثم علم انها امة ورد المولى نكاحها ورد الالف على الزوج ليس  
على واحد منها زكاة لان الامة لا ملك لها والزوج لا يملكه لان لها ولاية المهر من الزوج  
ظاهرا فكان في معنى الضمان انتهى والثالثة في البحر رجل اقر لرجل بدين الف درهم ودفع  
الالف اليه ثم تصادقا بعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على واحد منهما انتهى ومثله  
في الخلاصة ومختصر المحيط والرابعة في البحر رجل وهب لرجل الفادفع الالف اليه ثم  
رجل في الهبة بعد الحول بقضاء او بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على واحد منهما انتهى  
وفي هذه ما تقدم عن الجوهرة الشريفة والدرهم الله تعالى في الاحكام عن فتح القدير انه يمكن  
ان يكون المال في هذه الفروع من الضمان لانه كان غايبا غير موجود القدره على الاستفاد به  
نتعقبه في البحر بما ملخصه ان من كان بيده يكون متمكنا منه فلم يكن ضارا في حقه وكذا  
من ليس في يده اذ لا ملك له ظاهرا في الحول لكن في النهر فيه بحث فان تعليله بان كان

غايبا الى اخره ظاهر في كونه ضارا يعنى الى المالك الاصل بقدره بالنسبة الى من كان في يده  
كالملك بعد الوجوب فتدبر انتهى وفيه ان تعليل الفتح ظاهر في كونه ضارا لو كان ملكا  
لمن غاب عنه اذ ذلك والظاهر خلافه اذ لا ملك له ظاهر في الحول كما مر انتهى  
**لو قال قد دفعتها للفقراء صدق باليمين من غير مهر**  
**لا في السوايم واما الكافر فلا يصدق وذلك ظاهر**  
**اذا فقرا الكفار ليسوا مرفقا لمثل هذا الحق من غير خفاء**  
**لان هذا جزية ومصرفه فصالح الاسلام فيما يعرفه**  
لو قال اي المولى قد دفعتها اي الزكاة والتمرا بكسر الميم السلك لا في السوايم اي لا يصدق  
فيها وقوله فلا يصدق اي في قوله دفعتها واذ تعليلهم وقد اشتملت الابيات على اربعة  
مسائل الاولى انه يصدق بيمينه في قوله دفعت زكاة غير السوايم الى الفقير وهي في  
المترون قال مسكين على عبارة الكثر ومن قال من التجار الذين همرون على العاش اديت زكاة  
هذا الحال ايضا الى الفسار في المهر وحلف صدق هذا اذا خرج البراءة وهي خط الامراء وان  
لم يخرجها لا يصدق وفي الجامع الصغير لا يشترط اخراجها وهو الصحيح وعن ابى يوسف  
انه لا يشترط التحليف للتدقيق وهو القياس انتهى فزاد قيد في المهر وقد غفله النائم  
ولا بد منه لان ادمار زكاة الاموال الباطنة قبل اخراجها من المهر مفروض الى المالك  
في المهر فاذا ادعاه بنفسه فقد ادعى ما يملكه وكان منكرا حق الاخذ للعاش واما اذا  
ادعى المهر بعد اخراجها منه من المهر فلا يصدق كما في الكافي والفتح وغيرها وان حلف  
كما في التاتار خائنه وفي البحر ومرا اذا ادعى بنفسه في المهر الى الفقرا لان الادا كان مفوضا  
الي نفسه وولاية الاخذ بالمهر لزوج له تحت الحماية لانه لو ادعى الادا بنفسه اليه  
بعد الخروج من المهر لا يقبل ثم قيل الزكاة هو الاول والثاني سياسته وقيل هو الثاني والاول  
ينقلب نقلا هو الصحيح كذا في الهداية وظاهر قوله تنقلب نقلا انه لو لم يأخذ منه الامام  
لعلمه باداير الى الفقرا فان ذمته تبراديا به وفيه اختلاف المشايخ كما في المعراج وفي جامع  
ابى اليسر لو اجاز الامام اعطاه لم يكن به باس لانه اذا اذن له الامام في الابتداء ان  
يعطى الى الفقرا بنفسه كان فكذا اذا اجاز بعد الاعطاء انتهى وانما حلف وان كانت العبادات  
يصدق فيها بلا تحليف لتعلق حق العبد وهو العاش في الاخذ وهو يدعى عليه معنى لواقربه  
لزمه فيحلف لرجاء النكول بخلاف حوال القذف لان القضا بالنكول متعذر في الحدود على  
ما قرب وبخلاف الصلاة والصوم لانه لا مكذب له فيها فان دفع قول ابى يوسف انه  
لا يحلف لانها عبادة انتهى لكن بقول مسكين فيما تقدم وهو القياس الا ان يقال  
باعتبار العباده لا باعتبار حق العبد والمسئلة الثانية زكاة السوايم لا يصدق



في دفعها الى الفقير وان حلف قال في التنوير ومن قال ادبت انا في المصير الى الفقير وحلف  
 صرق الا في السوايم والاحوال الباطنة بعد اخراجها من البلد انتهى وقد غفل الناظم  
 الاموال الباطنة بعد الاخراج على ما تقدم / انه لا يصدق اذا قال دفعت زكاتها الى الفقراء  
 ولو حلف وفي شرح الدرر الاموال الباطنة بعد الاخراج كالمظاهر لانها بالخراج تحت  
 بالاموال الظاهرة فكان لاخذ منها الى الامام انتهى قال الشيخ الرازي رحمه الله تعالى الاموال  
 الباطنة هي ما عدا السوايم والظاهرة هي السوايم انتهى وفي البحر وحاصله ان مال الزكاة  
 نوعان ظاهر وهو الماشي والمال الذي يربيه التاجر على العاشر وباطن وهو الذهب والفضة  
 واموال التجاره في مواضعها اما الظاهر فللامام ونوابه وهم المستقون من السواد والعشار  
 ولاية الاخذ لايه خدم اموالهم صدقة وجعلها للعاملين عليها حق فلم يكن لامام  
 مطالبتهم ولم يكن له وجه ولما اشترى من بعضه عليه الصلاة والسلام للقبائل لاخذ  
 الزكاة وكذا الخلفاء بعده حتى قيل المصدق ما بقي الزكاة ولا شك ان السوايم تحتاج الى  
 الحماية لانها تكون في البراري بحماية السلطان وغيرها من الاموال اذا اخرج في السفر  
 احتاج الى الحماية بخلاف الاموال الباطنة اذ لم يخرجها مالكها لفقدها في المعنى وفي البدائع  
 وشرط ولاية الاخذ وجود الحماية من الامام فلا شيء لو غلب الخوارج على مصر او قرية واخذوا  
 منهم الصدقات ومنها وجوب الزكاة لان لما خوذ زكاة فيراعى شرايطها كلها ومنها ظهور  
 المال وحضور المالك فلوحضروا خبر ما في بيته او حضر ماله مع مستبضع ونحوه فلا  
 اخذ الى ان قال صاحب البحر وانما لم يصدق في قوله ادبت بنفسى صدقة السوايم الى الفقراء  
 في المصير لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك بطلاله بخلاف الاموال الباطنة انتهى والمسئلة  
 الثالثة ان الذي لو قال ادبت زكاة مالي غير السوايم الى الفقير لا يصدق فيه كما يصدق في السلم  
 لان ما يوزن منه جزية ومصرفها مصالح المسلمين وليس له ولاية المرفق الى الفقير وفي البحر  
 عند قول صاحب الكنز وكل شيء صدق فيه السلم صدق فيه الزكاة لان ما يوزن منه  
 ضعف ما يوزن من السلم فيراعى فيه شرايط الزكاة في التبيين لا يمكن اجراؤه على عموم  
 فان ما يوزن من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال ادبتها انا لان فقرا اهل الزمة  
 ليسوا بمصارف هذا الحق وليس له ولاية المرفق الى مستحقه وهو مصالح المسلمين انتهى  
 كلام التبيين وقوله ما يوزن من الذي جزية اي حكمه حكمها من كونه يصرف مصارفها  
 لانه جزية حتى لا تسقط جزية مراسه في تلك السنة نص عليه الا سيحاجي واستثنى  
 في البدائع نصارى بني تغلب لان عمر رضي الله عنه صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة  
 فاذا اخذ لما من منهم ذلك سقطت الجزية انتهى والظاهر ان الناظم نظم عبارة  
 التبيين لكن قوله لان فقرا اهل الزمة الى اخره محل تأمل فان موضوع المسئلة يعبرهم

الزكاة

وغيرهم

وغيرهم كفقراء المسلمين ولا يظهر الاقتصار على التعليل الثاني بقوله لانه ليس له الى اخره  
 والمسئلة الرابعة توخذ من التعليل وهي ان مصرف الجزية مصالح المسلمين وهو المصريح  
 في كتب المذهب كسبل الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال  
 وترفق المقائمه وذراريهم المذكورين من العلماء والقضاة والمقاتلة كما صرح به  
 مسكين وغيره واعلم ان يوزن المال اربعة البيوت الاول بيت مال الجزية والخراج  
 ومال التغلب وهديته اهل الحرب وما اخذ منهم بدون قتال ومصرفه ما سبق البيت  
 الثاني بيت مال زكاة الاموال الظاهرة والعشر ومصرفه ما بينه الله تعالى بقوله انا  
 الصدقات للفقراء الآية فالاصناف ثمانية وسقط منها المولفة قلوبهم باجماع الصحابة  
 ويعرف الى كل واحد وبعضهم تعليق البيت الثالث بيت مال خمس الغنائم والذكاك  
 ومصرفه اصحاب الحرب ما قوله تعالى فان خمس الاية وهي ثلاثة اليتيم والمسكين وابن  
 السبيل وذكره تعالى الاية المتبرك وسهم الرسول صلى الله عليه وسلم سقط بموت  
 البيت الرابع بيت مال اللقطات والتركات التي لا وارث لها ودية مقتول لا ولي له  
 والباقي بمن فرض الزوج او الزوج حيث لا وارث غيرهما ومصرفه تكفين موتى المسلمين  
 ونفقة اللقط وعقل جنائبه وجناتيه من لا عقل له غيره ومداوة المرضى ووجوه تفقير  
 ونفقة من هو عاج عن الكسب وليس له من يقضى بنفقة عليه كما بسط في كتب  
 المذهب والشيخ الرازي رحمه الله تعالى كتاب سماه تحرير المقال في احوال بيت المال والله الموفق  
 واعلم بان صاحب المبسوط جزم في الزكاة بالسقوط  
 في مثل ما يوزن في زماننا نحو المصادرات من اموالنا  
 والعشر والخراج والحباييم تعدى من غير ما جباييم  
 اذ انوى من يدفع التصدقات على الذي ياخذ اذ قد صدق  
 عليه انه ضعيف الحال لان ما في يده من مال  
 المسلمين شر ما عليهم من تبعات نسبت اليه  
 اضعا في اموالهم فعند ما يرد لها اضحى فقير امهرا  
 المراد بصاحب المبسوط الامام شمس الائمة الخراساني صاحب الفحول الكبار واصحاب المتن اعملا  
 المبسوط نحو خمسة عشر مجلدا وهو في السجن باذنه جند محبوس بسبب كراهته كان فيها من  
 الناصحين لتكون له ذخيرة الى يوم الدين وقد صرح بالجس في اخر العبادات من المبسوط  
 بقوله املاء المحبوس من الجمع والجماعات وفي اخر الطلاق املاء المحبوس عن الاطلاق  
 المبطل برخصة الفراق مصليا على صاحب البراق وفي اخر العتاق واخر الاقرار بخود ذلك  
 توفي رحمه الله تعالى في حدود سنة تسع وسبعمائة الاخذ بطريق كما ذكره البرجزي



ولقد رأت في البحر في باب العدة حكايه لطيفه قال لما خرج شمس الائمة من السجن نزع السلطان  
امهات اولاده من خبايمه الاحرار فسال العلماء عن هذه فقالوا نعم ما فعلت فقال  
شمس الائمة له اخذت لان تحت كل خادم حرة وهذا تزوج الائمة على الحرة فقال السلطان  
اعتقهن وجرده العقد فسال العلماء فقالوا نعم ما فعلت فقال شمس الائمة اخذت  
لان العدة تجب عليهن بعد الاعتاق فكان تزويج المعتقه من الغير فافضى الله تعالى العلماء  
في هاتين المسئلتين ليفهر فضل شمس الائمة ولكن حكاه الشيخ على غير هذا الوجه  
وهو انه لما خطاه في الثانيه اغراه عليه القاضي فحسم وان هناك سبب حبسه  
وان القاضي حينئذ كان فخر الاسلام البرزوي وان طلبته وعلمه عمره لا ينقطعون  
عنه ولا يتركون الاشتغال عليهم فنفخوا عنه كتب فاملا المبسوط من حفظه وقيل سبب  
حبسه ان السلطان اراد ان ياخذ من الرعيه مظلة كبيره ثم ترك بعضها فحرم القاضي  
فانكر عليه شمس الائمة وقال لا يجوز اذا ترك جميعه فكيف بترك بعضه حبسه حتى  
والعشر والاعشار وهو يتقيد بالخارج حتى اذا تزعج الارض لاشي وكخراج العظم  
وما يخرج من غلة الارض او الفلاح ثم سمي به ما ياخذ السلطان من الارض وهو اما  
خراج مقاسمه كما يوضع ربع ونحوه حتى اذا تعطلت الارض لا يجب واما موطف كما وضع  
الامام عمر رضي الله عنه على سواد العراق في كل جريب ارض يصلح للزراعة درهما والجباية  
لجميع والمراد جمع المال واذا متعلقة بيوخذ ويمكن تعليق مجرم الاول اوضح واذا تقليل  
للمجرم ولان تقليل للمصدق والتبعات لحقوق التي عليهم كالديون والغصوب وقد اشتملت  
الايات على مسئلة في المبسوط ومبارته وما ياخذ ظلة زماننا من الصدقات والعشر  
والخراج والجبايات والمصادرات فالاصح انه يسقط جميع ذلك من الزكاة عن ارباب  
الاموال اذا نوى عند الدفع التصديق عليهم لان ما في ايديهم اموال المسلمين وما عليهم  
من التبعات فوق اموالهم فليرد وما عليهم لم يبق في ايديهم شي فكانوا فقرا انتهى  
وفي البحر حتى قال محمد بن سلمه يجوز دفع الصدقة لعل ابن عيسى ابن همام والي خراسان  
وكان امير ارجس وجبت عليه كفارة يمين فسال فافتره بالصيام فجعل يبكي ويقول كنتم  
انفس يقولون لي ما عليك من التبعات فرق مالك من المال فكفارتك كفارة يمين  
من لا يملك شيئا قال في فتح القدير وعلى هذا لو ادعى بثلث ماله للفقراء دفع الى السلطان  
الجائز يسقط ذكره قاضي خان في الجامع الصغير وعلى هذا انكارهم على يحيى بن يحيى تليد  
مالك حيث افترى بعض ملوك الفارسيه في كفارة عليه بالصوم غير لازم وتعليقهم  
بانه اعتبار للمناسيب المعلوم لا لغير لازم كجواز ان يكون للاعتبار الذي ذكرناه من فقرهم  
لا لكونه اشق عليهم من الاعتاق ليكون هذا المناسيب المعلوم لا لغيره وكونهم لهم مال

وما اخذوه خبطوه وذلك استهلاك اذا كان لا يمكن تمييزه عنه عن ابي حنيفة فيملكه  
ويجب عليه الضمان حتى قالوا تجب عليهم فيه الزكاة ويورث عنهم غير ضامن لا اشتغال  
دمتهم والديون بقدر ما في يده فقير وظاهر ما صححه السرخسي انه لا فرق بين الاموال  
الظاهرة والباطنة وسواء لو لم يكن في الاموال الباطنة قال وبه يفتي لانه ليس  
للسلطان ولاية الزكاة في الاموال الباطنة فلم يقع الاخذ وفي الظهيرية لا فصل  
لصاحب المال الظاهر ان يودي الزكاة الى الفقراء بنفسه لان هؤلاء لا يضمنون الزكاة  
في مواضعها فاما الخراج فانهم يضعونه مواضعه لان موضع الخراج لمقاتلة وهو لا  
مقاتلة وفي الهداية وانقروا ان يعيدوها دون الخراج لانهم مصارف الخراج ككونهم  
مقاتلة والزكاة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل ان نوى بالرفع التصديق عليهم  
سقط عنه وكذا الدفع الى كل جابر لانهم بما عليهم من التبعات فقرا والاول احوط  
انتهى وفي مختصر المحيط البقاة اذا اخذ الصدقات والخراج لا ياخذ الامام العدل منهم  
ثانيا والمحتجب ان يعيدوا الزكاة ولا يعيدوا الخراج وكذا السلطان الجابر اذا اخذ جاز  
ولما اخذ الصدقات ان نوى المودي عند الدفع الصدقة عليه جاز لانه فقير وان لم ينو  
قيل يعيد ثانيا وقيل لا يعيد وعليه الفتوى ولهذا قالوا اذا اخذ السلطان مال من جانيه  
حتى ينوي صاحبه عند الدفع زكاة وعشره وخراجه جاز وقيل لا يجزيه والاحوط ان  
يعاد انتهى وفي مفتاح السعادة ولوان السلطان الجابر اخذ الصدقات من المتأخرين  
من مال ان نوى المودي عند الاداء اليهم الصدقة عليهم لا يؤمر بالاداء ثانيا لانهم  
فقرا حقيقة ومنهم من قال الاحوط ان يفتي بالاداء ثانيا كالمؤنوس لانهم لا اختيار  
الصحيح الى ان قال اما اذا اخذ السلطان صدقات الاموال الباطنة مصادره ونوى هو  
اداء الزكاة اليه فعلى قول اولئك المشايخ يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يفتي لانه  
ليس السلطان ولاية اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة انتهى وفي جامع الفتاوى وما  
ياخذوه ظلة زماننا الصدقات والعشر والجزيه والخراج والمصادرات فالاصح انه يسقط  
جميع ذلك عن ارباب الاموال اذا نوا عند الدفع التصديق عليهم لان ما في ايديهم  
اموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق اموالهم فليرد وما عليهم لم يبق في  
ايديهم شي وكانوا فقرا معقوك لكن الاعادة احوط لان الحق لا يصل الى المستحق ظاهرا  
ولان ما اخذه السلطان هو اجرة الارض للحماية عليها فانه بمنزلة الراعي كما ان الراعي  
يحفظ الغنم وياخذ الاجرة فلا تسقط الزكاة من الباقي والسلطان يحفظ البلاد وياخذ  
اجرتها لا يسقط العشر وغيره من الباقي وفي البرازية السلطان اذا اخذ صدقات  
الاموال الظاهرة يجوز وتسقط في الصحيح ولا يؤمر بالاداء ثانيا فان صادرا السلطان



واخذ الجبايات ونوى الرفع ان يكون عن الزكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة كما قال  
 الامام السرخسي بناء على عدم ولاية الظالم الاخذ من الاموال الباطنة او النظر الى  
 الفقير لا اعتباره سد باب الزكاة لان احوال هذا الزمان لا يخلو عن عروض  
 ظالم مالي او حقوق تبعة ديواني ولو اعتبر في الزكاة صاع حق الفقرا بالكلية انتهى  
 وفي حاشية الدرر للشيخ حسن الشربلاني رحمه الله تعالى واما اذ اخذ السلطان اموالا  
 مصادره ونوى اداء الزكاة اليه فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز  
 ويرى في ذلك انه ليس للظالم ولاية اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه نأخذ انتهى  
 والحاصل ان المسئلة اختلفت فيها التصحيح كما ذكرنا فالاولى بالاحتياط لانه الواجب  
 في باب العبادات وقد وضعت في هذه المسئلة رساله والله الموفق فايده رايته في البحر  
 من كتاب الكفاله قال ذكر الطرموسي في مولف الملهوان مصادرة السلطان لارباب  
 الاموال لا يجوز الا لعمال بيت المال مسند بان عمر رضي الله عنه صادر اياه ربه رضى  
 الله عنه وفي الدر المنثور في تفسير سورة يوسف عليه السلام في قوله تعالى اجعلني على  
 خزائن الارض قال اخرج ابن حاتم ولسان عن ابي هريرة قال استعملني عمر رضي الله عنه على  
 البحرين ثم نزعني وغرمني اثني عشر الفا ثم دعا في بعد الى العمل فابيت فقال لم وقد سال  
 يوسف العمل وكان خيرا منك فقلت ان يوسف بنى ابن بنى وانا ابن اميه وانا اخاف  
 ان اقول بغير علم وانا افي بغير علم وان يضرب ظهري ويشتم عري ويؤخذ مالي انتهى  
 عبارة البحر لنا فظهر في هذه المسئلة ان لا ينقلها ليدل على ما ظلمت زعماء ولا حيلة لا قوة  
 بغيره الا بالله العلي العظيم

**دجوز الكرخي ان يعطى الى جماعة فطرة واحد لا**  
**يجوز عند غيره وان دفع لواحد فطرتهم ما اشتهى**

الكرخي يقع الكاف وسكور الرايا بالحاء المحبة نسبة الى الكرخ وهو عده مواضع كرخ سامرا  
 وكرخ البصرة واليه ينسب هذا الكرخي وهو عبيد الله ابن دلهام الامام الكبير ابو  
 الحسن وقد اشتملت الابيات على مسلتين الاولى في الدرر والفرز ووجب لكل شخص  
 فطرته الى فقير واحد وقيل القابل الكرخي جازد فعيا الى فقيرين او اكثر قال الشيخ الوالد رحمه  
 الله تعالى في الاول حق لوفرقة لم يجز لان المنصوص عليه الاغنا في السرا ل كما في الحديث  
 ولا يستغنى عنه بمادون ذلك وفي الثانية الى فقيرين او اكثر عبارة البيتين وجوز  
 الكرخي تفريق صدقة شخص واحد على مساكين لان الاغنا يحصل بالجمع انتهى في البحر  
 ولم يتعرض في الكتاب يعني الكرخي جواز تفريق صدقة شخص على مساكين وظاهر ما في البيتين  
 وفتح القدير ان المذهب المنع وان القابل بالجواز انما هو الكرخي وصح الاول لابي طاهر وقاضي خان

يؤدى اليه

دفع

وصاحب المخطويع بالجزان من غير ذكر خلاف فكان هو المذهب كغيره في الزكاة واما الحديث  
 المأمور فيه بالاغنا فيعيد الاولوية وقد نقل في التبيين الجواز من غير ذكر خلاف في باب الفقير  
 انتهى والمراد بالحديث قوله عليه الصلاة والسلام فيما اخرج المداقطين واليهي بلفظ من قوله  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر وقال اغنهم في هذا اليوم والمسئلة الثانية لو دفع  
 فطرة جماعة الى مسكين واحد فانه يجوز من غير خلاف قال في الدرر ويجوز دفع ما يجب على جماعة  
 الى فقير واحد وتقل في الاحكام عن الجح والاولى دفع الكثير الى واحد لانه يشبه عطائه  
 الكرام وفي البحر واما دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد فلا خلاف في جوازه وفي التوسير وجاز  
 دفع كل شخص فطرته الى مساكين على المذهب كما جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا  
 خلاف وفي النهر رايته بخط ثقة قال في مواهب الرحمن ويجوز دفع زكاة واحد لجمع وجمع  
 لآخر لواحد على الاصح فيهما والله الموفق

**صدقة الفطر مع الكفارة تجوز للذمي بلا انكاده**

الانكاه الرها كما في الصحيح اي النكر كما ذكره في القاموس وهو بالضم والانكار الجحد كما في  
 وقد اشتمل البيت على مسئلة في المتن قال في التوسير لا تعرف الزكاة الى ذمي وجاز غيرها  
 وغير العشر اليه وفي المتن وصح غيرها الى الذمي قال في البحر اي وصح دفع غير الزكاة واجبا  
 كان او تطوعا كصدقة الفطر والكفارات والمنذورات لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك  
 في الدين ولاية وخصت الزكاة بحديث الزكاة كما قد مرنا بحديث معاذ وفيه خلاف ابي يوسف  
 ولا يرد عليه العشر لان معرفة مصرف الزكاة كما قدمناه فلا يدفع الى ذمي انتهى وفي مختصر المخطوط  
 والاسلام شرط في حق الزكاة والعشر بالاجماع ويجوز صرف صدقة الفطر والمنذورات والكفارات  
 الى فقير اهل الذمة وفي رواية عن ابي يوسف انه لا يجوز الا المطلق وفي الاحكام وقال  
 ابو يوسف لا يجوز وهو قول الشافعي وروى عن ابي شيبة عن سعيد بن جبير رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا الا على اهل دينكم فانزل الله تعالى ليس  
 عليكم هداه الى قوله وما تنفقوا من خير يوف اليكم وانتم لا تظلمون فقال صلى الله عليه وسلم  
 وسلم تصدقوا على اهل الاديان كلها وهو باطلا لانه يتناول الزكاة لكن خرجت بحديث  
 معاذ وهو قوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ حين بعثه الى اليمن خذها من اغنياء يهودها  
 الى فقواهم يعني المسلمين فالصحيح في اغنياء يهودها الى المسلمين بالاجماع لان الزكاة لا تجز  
 على الكافر فكذلك اضمير فقرا يهود لا يحل النظر فان قيل هذا زيادة على النص وهو قوله تعالى  
 انما الصدقات للفقراء وهو لا يجوز اجيب بانه مشهور تلقته لامة بالقبول فجاز  
 الزيادة به وفي قوا يهود مراده اصله العام اذا خص منه البعض يجوز تخصيصه  
 بخبر الواحد وفي قوله تعالى انما الصدقات للفقراء خص منه اخرى بقوله تعالى انما ينهاكم الله

الصحيح



عن الزين قال تلوك الآية فيخص الزم بقوله صلى الله عليه وسلم خذها من اغنياءهم ورد لها  
الى فقرائهم وفي الفتح انه خص منه الحول بالاجماع مسند الى الآية وان حديث معاذ  
حديث مشهور يجوز الزيادة به على الكتاب انتهى وكذا العشر والخراج لا يجوز للزم ايضا  
لان مصرفها مصرف الزكاة فيها في حكمها وفي البحر بعد نقله ما ذكرنا من جواز دفع الفطره  
والكفارات والنذور الى فقرا اهل الرقة قال والمرف في الكل الى فقرا المسلمين احب وتبيد  
بالزم لان جميع الصدقات فرضا كانت او واجبه او تطوعا لا يجوز للحري اتفاقا كما في غاية  
البيان لقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين يقا تلوك في الدين واطلقه فشمئلت المستامن وقد  
صرح به في النهاية وفي مختصر المحيط ولا يجوز مصرف الكل الى الحول بالاجماع انتهى فائدة  
لو دفع صدقه فطره الى زوجته عبده جاز وان كانت نفقتها عليه كذا في البحر معزيا الى  
عدة الفتاوى للصمد الشهيد

**يجوز عن زكاة او كفارة والعشر والخراج دفع القيمة**  
**ومثل ذاني حكم الكفارة صدقة الفطر بلا نكاح**

البيت الثاني غير عام لما فيه من تكرار الكفارة ولو وضع مكانها المنذور فان الحكم كذلك كما سذكره

**ومثل ذاني حكم المنذور وصدقة الفطر كذا هو المذكور**

لكن جعنا وقد اشتمل البتة على مسألة جواز دفع القيمة في الكفارة والزكاة والعشر والخراج  
وصدقة الفطر قال في الخلاصة ويجوز دفع القيم من الزكوات والعشور والاخرى والنذور  
والكفارات عندنا انتهى فنذكر صدقة الفطر وفي مختصر المحيط ويجوز دفع القيم  
في الزكوات والعشر والخراج وصدقة الفطر ونحو ذلك خلافا للشافعي قال ابو حنيفة المالك  
نحفي في اموال التجار بين اخراج ربع عشر العين او القيمة بتيسير او قال ابو يوسف ومحمد الواجب  
الاصل هو العين والقيمة بدل عن العين انتهى وفي البحر عن معراج الدريه وظن بعض اصحابنا  
ان ادا القيمة بدل عن الواجب حق لقب المسئلة بالابدال وليس كذلك فان المصير الى البدل  
لا يجوز الا عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود المصوم عليه جائز عندنا وفي البداهة اختلف  
اصحابنا فعند الامام الواجب فيما عدا السوايم جزء من النصاب بمعنى لا صورة وعندنا صورة  
ومعنى لكن يجوز اقامته غيره مقامه معنى ويتيسر على هذا الاصل مسايل الجاع له ما لنا  
فقير حنطه تساوى ما يتق درهم ولا مال له غيرها فان ادى من عينها يودي خمسة اقفره  
بلا خلاف وان ادى قيمتها ففرضه تعين القيمة يوم الوجوب بالزيادة والنقصان وعندها  
في الفصلين تعين القيمة يوم الاداء واختلف على قوله في السوايم فقبل يوم الوجوب وقبل  
يوم الاداء حسب الاختلاف السابق وفي المحيط يعقب في قيمة السوايم يوم الاداء بالاجماع  
وهو الاصح وذكر في الجاع لو فسدت الحنطه بما اصلها حق صارت قيمتها مائة فانه يودي

درهمين ونصفا بلا خلاف اذا اختار القيمة لانه هلك جزء من العين فسقط ما يتعلق به  
من الواجب وان زادت في نفسها قيمته فالعبرة ليوم الوجوب انتهى فروع ويجوز اعطاء المبرج  
عن الجباد والفضة عن المبرج وعن المصوغ وان كان قيمة المصوغ اكثر في قول ابن حنيفة  
وان كان المرفوع اقل من قدر الواجب لكنه يساوي الواجب في القيمة لا يجوز الا عن قدره كذا في  
الخلاصة ولا يجوز دفع القيمة في النخيل والهدايا والحق لا يفتى القربة اراقه الدم وذلك  
لا يتقوم وكذلك الاعناق لان معنى القربة فيه اتلاف الملك ونفي الرق وذلك لا يتقوم  
كذا في غاية البيان ولا يخفى انه مقيد ببقاء النحر ايام النحر وما بعدها فيجوز دفع القيمة  
كما عرف في الاضحية كذا في البحر والله اعلم

**والمد صالح قدرة رطلان والمثل مثله بلا نقصان**

المد بضم الميم واسكان الال المهملة على وزن قفل وجمع امداد ومداد ومد مكيال وهو  
رطلان عندنا وعند العراقيين قال ابن قتيبة اما اهل الحجاز فلكا اختلف بينهم فيما اعلم  
ان المد رطل وثلاث وقال القاضي عياض في كتابه المشارق المد رطل وثلاث والصاع خمسة ابطال  
وثلاث هذا قول اهل الحجاز وهو الصحيح انتهى وهو قول الشافعي وفي الهداية والى ما روى  
انه عليم الصلاة والسلام كان يتوضا بالمد رطلين وينقل الصاع ثمانية ابطال انتهى وفي  
وفي شرح ابن امير حاج على المنيه والمد ربع الصاع والصاع ثمانية ابطال بالبغدادى عند  
اهل العراق وبه اخذ ابو حنيفة فالمد حينئذ رطلان وخمسة ابطال وثلاث رطل به عند  
اهل الحجاز وبه اخذ الصاحبان والائمة الثلاثة فالمد حينئذ رطل وثلاث رطل ويونس  
الاول ما روى احمد وابوداود عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا بانا يسع  
رطلين وما اخرج الرازي عن انس من طريقتين وعن عايشه من طريق وضعها ببعض  
من فيها جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفصل من الجنا بصرع ثمانية  
ارطال وفي الرضوء رطلان وهذا الفطر عن عايشه رضي الله عنها انتهى والمد مقدار المد  
ويقال فيه المني قال في الصحاح المني مقصور الذي يوزن به والتثنية منوان والجمع امداد  
وهو ارفع من المني انتهى

**والصاع من اوطال ثمانية والرطل بالدرهم وزنه مائة**  
**ثم ثلاثون بلا اشكال وان ترم معروفة المثقال**  
**فانه قد جاء بالتحسين بوزن مائة من الشعير**

في مختصر المحيط والصاع ثمانية اوطال وهو صاع عمر رضي الله عنه قال ابو يوسف والشافعي  
خمس ابطال وثلاث رطل وهو صاع المدينه انتهى وفي البحر تقديره بما ذكره يعني ثمانية اوطال  
مذهب ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف خمس ابطال وثلاث وبه قال الائمة الثلاثة



ومنهم من رفع الخلاف بينهم فان ابا يوسف لما حرره وجده خمسة وثلاثين برطل اهل المدينة  
 وهو اكبر من اهل بغداد لانه ثلاثون استار والبغدادى عزون واذا قابل ثمانية بالبغدادى بخمسة  
 وثلاث بالمردى وجدها سواء والاسرار بكسر الهمزة اربعة مثاقيل ونصف انتهى في الاحكام  
 اعلم انه اختلف في الصاع فقال ابو حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراق وقال ابو يوسف  
 خمسة ارصال ونصف وهو قول الشافعى كل برطل عشرون استارا بكسر الهمزة والاسرار  
 ستة دراهم ونصف لكن في البرجندي مختلف باختلاف الارض في زمانه كل استار  
 سبعة مثاقيل وبعض اهل الرمان ياخذون الاستار سبعة مثاقيل ودانقا واحد والاستار  
 بالمثقال اربعة مثاقيل ونصف وقيل لا خلاف بينهم في الحقيقة لان الرطل كان في  
 زمن ابي حنيفة عشرين استارا وزاد في عصر ابي يوسف فصار ثلاثين استارا والاستار ستة  
 دراهم ونصف فاذا قابلت ثمانية ارطال على هذا الحساب بخمسة ارطال ونصف  
 تجد كل واحد منهما الفا واربعمائة درهم وقال في النساب وهذا غير سديد بل الصحيح  
 ان لا خلاف بينهم في الحقيقة انتهى لكن في التبيين ان القول بأنه لا خلاف بينهم  
 اشبه لان محمد بن يونس في المسئلة خلاف ابي يوسف ولو كان فيه لذكره وهو اعرف  
 بهذه انتهى والرطل بالكسر والفتح لونه وعن الاصمعي انه بالكسر الذي يوزن به اوبكال  
 به كما في المغرب قال ابن امير حاج في شرح المنيب والرطل مائة وثلاثون درهما وقيل مائة وثمانية  
 وعشرون درهما واربعة اسباع درهم انتهى وفي الدرر والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية  
 اربعون درهما قال في الاحكام فيكون الرطل اربعمائة درهما وثمانون درهما وقال ابو عبيد  
 وزيد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وزن سبعة انتهى والمثقال في الدرر هو عشرون  
 قيراطا والقيراط خمس شعيرات قال في الاحكام فيكون المثقال مائة شعيرة وهو المتعارف  
 في وزن اهل هراة لكن المتعارف عند الحساب وعليهم اهل سمرقند ان المثقال  
 ست وتسعون شعيرة والله الموفق

والدرهم اعتبره سبعين شعيرة كل الحقيقة  
 وخمسة قد حرروا القيراطا فافهم لها وحرر المناط

سبعين مفعول اعتبره والالف للانطلاق كالف المحققين وكل بالرفع فاعل اعتبره وخمسة  
 مفعول حرروا وقدم للنظم في البحر والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات  
 وهو المتعارف في الدرهم انتهى فيكون الدرهم على هذا سبعين شعيرة والاصل فيه ان الدرهم  
 كانت مختلفة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمن ابى بكر وعمر رضي الله عنهما على  
 ثلاث مرات فبعضها كان عشرين قيراطا مثل الدينار وبعضها كان اثنا عشر قيراطا وثلاثة  
 الخماس الدينار وبعضها عشرة قيراط نصف الدينار فالاول وزن عشرة من الدينار والثاني

وزن ستة اى كل عشرة منه وزن ستة من الدينار والثالث وزن خمسة اى كل عشرة  
 منه وزن خمسة من الدينار فوقع الشائع بين الناس في الايفاء والاستيفاء فاخذ عمر  
 رضي الله عنه من كل نوع درهما فخلطه ثلاثة دراهم متساوية فخرج كل درهم اربعة عشر  
 قيراطا بقي العمل عليه الى يومنا هذا في كل شيء في الزكاة ونصاب السرقة والمهر وتقوس  
 الديات وذكر في المغرب ان هذا الجمع والضرب كان في عهد بني امية وذكر المروغاني ان الزرهم  
 كان شبيه النواة وصار مدورا على عهد عمر رضي الله عنه فكتبوا عليه وعلى الدينار لا اله الا  
 الله محمد رسول الله وزاد ناهي الدولة ابن احمد ان صلى الله عليه وسلم انتهى في الدرر اعلم  
 ان الدرهم قد كانت على عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فثلاثة عشر دراهم على وزن عشرة  
 مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاخذ من كل نوع ثلثا كيلا  
 تظهر الخصومة في الاخذ والاعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث ستة اثنان وثلث خمسة  
 درهم وثلثان فالجمع سبعة وان شئت فاجع الجميع فيكون احدا وعشرين ثلث الجميع  
 سبعة ولذا سمي الدرهم وزن سبعة قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى صوابه مكان قوله  
 درهم مثقال وهو سبق قبل وقد بسط الكلام على ذلك في كتاب الاحكام كما هو دأبه في كل  
 مقام واما القيراط ففي العناية اصله قيراط بالتشديد لان جمع القيراط فابل من حرفي  
 التضعيف يا انتهى وهو خير من عشرين جزء من المثقال او من اربعة عشر من الدرهم  
 وعلى كل صوزن خمس شعيرات والاول مائة والثاني سبعون فائدة في الاحكام عن ابى بكر  
 ابن ابي شيبه في مصنفه عن كعب ان اول من ضرب الدينار والدرهم ادم عليه السلام

وقال لا تقع المنيشة الا بها والله الموفق

حذر الزبوف ما غدت منقوشة دراهم لكنها مغشوشة  
 ثم البهرجة فيما يكتب درهم في غير دار تقرب

اى دار سلطان وما قد موقها بغضنة فهو المستوقه انتح

في المصباح زرافت الدرهم كسرت وردت ثم وصف بالمصنف فقيل درهم زريف مثل  
 فلس وفلس درهمما قيل زريف على الاصل قال بعضهم الزبوف هي المطيب بالزبيب المحقود  
 عزوجة الكبريت وكانت معروفة قبل زماننا وفي المغرب زرافت عليه دراهمه اى  
 صارت مرودة عليه لغش فيها وقد زرفت اذا ردت ودرهم زريف وزراف  
 ودرهم زبوف وزريف وقيل هي دون البهرج في الرداء لان الزيف ما يرد به بيت  
 المال والبهرج ما يرد التجار وقياس المصدر الزبوف واما الزيفه فمخ لفة الفقهاء  
 وقال ابو نصر الزبوف هي المغشوشة والبهرج هي التي تضرب في غير دار الضرب  
 للسلطان والمستوقه صفر موه قال ابو حفص الزبوف ما يرفه بيت المال والبهرج



ما يهرج التجار المستورقة فارسي مغرب انتهى والاصل سر تاقه اي على ثلاثة طاقات  
 طاقه فضه وطاق في الوسط من صفه نحره يدل عليه ما وجدته بخط الشيخ الزاهد  
 انه نقا مغربا الى الخزانة قال ستورقة فارسي مغرب سر تاقه وهو ان يكون الطاق الاعلا  
 والا سفلا فضه بينهما صفرا انتهى وفي الصحاح البهجة الباطل والردى من الشئ وهو مغرب  
 يقال درهم بهرج ودرهم ستوق وسوق اي زيف بهرج وكل ما كان على هذا المثال فهو  
 مفتوح الاول الاربعة احرف جات نوادر وهي سبوح وفتوح ودرج وسوق فانها  
 تضم وتفتح انتهى وفي الفع الوسايل واما تفسير الدراهم البهجة والزبوف والمستورقة  
 فذكر في الصحاح قال البهجة الباطل والردى من الشئ وهو معروف وقال في المغرب  
 البهجة الدراهم الذي فضته مديته وعن ابن الاعراب المبطل السكك وقد استعمل لكل  
 ردى باطل وعن المجاني درهم مبهج اي بهجة طارحة بالنون الا لهذه عبارة  
 المغرب والزبوف المردودة يقال زرافت عليه دراهمه لغش فيها وقد زيفت اذا ردت  
 ودرهم زيف ودرهم زبوف وزيف وقيل هي دون البهجة في الرذالة لان الزيف  
 ما يره بيت المال والبهجة ما يره التجار والمستوق بالفتح ارداء من البهجة وعن الكرخي  
 المستوق عندهم ما كان النحاس هو الغالب الاكثر وفي الرسالة اليوسيفية البهجة  
 اذا غلبها النحاس لم تؤخذ واما المستورقة فحرام اخذها لانها فلوس هذه عبارة المغرب  
 وحاصل ما قالوه في تفسير الزبوف والبهجة والمستورقة ان الزبوف اجود من الكل  
 وبعد الزبوف البهجة وبعد البهجة المستورقة فتكون الزبوف بمنزلة الدراهم التي يقبلها  
 بعض الصيارف دون والبهجة ما يره الصيارف وهي التي تسمى مغيرة ولكن الفضه  
 فيها اكثر والمستورقة بمنزلة الدراهم الزغل وهي التي نحاسها اكثر من فضتها انتهى ولا  
 يخفى حسن ترتيب الناظر لها في الذكر كما لا يخفى وفي قضاء شرح الجامع قال الزيف  
 ما زيفه بيت المال اي رده والبهجة ما يره التجار والمستوق بالفتح ارداء من  
 البهجة انتهى والله الموفق **من كتاب الصوم** ذكره بعد الزكاة لاقترافا  
 به في آيات كثيرة وهو لغة مطلق الامساك وفي القاموس انه الامساك عن  
 الطعام والشراب والنكاح والصمت والسير كما بسط قال الله تعالى حكايه عن مريم  
 عليها السلام اني نزلت للمرحى صوما فلن اكل اليوم انسيا اي صمتا وسكوتا وكان  
 ذلك مشروعا في دينهم وفي البحر والرقا كتاب الصيام لكان اولي لما في الفتاوى  
 الظهيرية ولو قال الله على صوم فعليه صوم يوم واحد ولو قال فعليه صيام فثلاثه  
 ايام كما في قوله تعالى ففديهم من صيام انتهى وشرعا هو ترك الاكل والشرب والجماع  
 من الصبح الى الغروب بخية من اهله قال في الجرای الصوم في الشرع هو الامساك

اي صارت مردودة عليه  
 وزايفه  
 انفراد

عن المفطرات الثلاث حقيقة او حكما في وقت مخصوص من شخص مخصوص مع الغنية  
 واما فسرنا الترك بالامساك المذكور في كلام القدرى ليكون فعل المكلف لانه  
 لا تكليف لا بفعل حتى قالوا ان المكلف به في النهي كف النفس لا ترك الفعل  
 لانه لا تكليف لا بمقدور والمقدوم غير مقدور لان تفسير القادر بمعنى ان شاء  
 فعل وان لم يشأ لم يفعل لا وان شاء ترك وتمايه في تحرير الوصل وقلنا حقيقة  
 وحكما ليدخل من افطرنا سياقانه فسد حكما واخص الصوم باليوم لتعذر الوصال  
 للنهي عنه وكونه على خلاف العادة وعليم مبنى العادة اذا ترك الاكل بالليل فقد  
 واشترط اليه لتبين العيادة عن العادة والمراد بالاهل من اجتمعت فيه شروط  
 الصحة وهو ثلاثة الاسلام والطهارة عن الحيض والنفس والنية واقتصر في فتح  
 القدير على ما عدا الاول لان الكافر لا ينية له فخرج باشتراطها ولم يجعلوا العقل  
 والامانة شرطين للصحة لان من نوى الصوم من الليل ثم جن بالنهار واغنى عليه  
 يصح صومه في ذلك اليوم وانما لم يصح في اليوم الثاني لعدم اليه لانها من الحيض  
 والمغنى عليه لا تصور لا لعدم اهلية الاداء واما البلوغ فليس من شرط الصحة لصحته  
 من الصبي العاقل ولهذا يثاب عليه وزاد في فتح القدير العلم بالوجوب او الكون في دار  
 الاسلام لان الحق اذا سلم في دار الحرب ولم يعلم بغرضية رمضان ثم علم ليس عليه  
 قضا ما مضى انتهى وبيان شروط وجوبه وشروط وجوب ادائه وبيان سببه وحكمه  
 مفصل في كتب المذهب فلا ناخذ بذكرها اذ يال الاطالة وتكسر الكتاب السافه  
 والله الموفق

**لو اسر العدو وشخصا ما** عشر سنين قدر ما اقاما  
**في دار حرب ثم بعد فظهر** بانه قد صام الا شهر الفري  
**جميعها قبل دخول الوقت** فعلموا ان لهذا تفصي  
**بان يقضى لشهر واحد** لانه في السنة التي بدى  
**فيها لصوم الشهر قد تبينا** بانه قبل زمان عينا  
**له وصار صومه في الثانية** قضا شهر صامه في الماضية  
**اعني بها الاولى وهكذا الى** اخر تلك الاشهر الذي تلا  
**كان قضا للذي تقدم** في السنة الاولى على ما عدا  
 الفرج جمع غرو هو التوب او غرة وهي بياض في جهة الفرس فوق الدرهم والمراد انه  
 ظهر انه صام عن الاشهر العشرة في السنين العشر التي هي كالفرس لنور ايتها اياما  
 قبل دخول وقتها وبدى بالبناء للمفعول وباء بانه ما يره وصير ان لم يصوم الشهر



وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الجور ووصام بالتحري سين كثير ثم تبين انه صام  
في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الاولى وفي الثالثة  
عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة قيل يجوز وقيل لا يجوز انتهى وفي مختصر المحيل  
فلوصام في دار الحرب قبل رمضان سين لا يجوز صوم السنة الاولى بالاتفاق  
وتجوز الثانية قضاء عن الاولى والثالثة قضاء عن الثانية عند بعضهم ولا  
يجب عليه الا قضاء السنة الاخيرة وعن بعضهم لا يجوز من القضاء لعدم التعيين  
قال الفقيه ابو جعفر ان نوى صوم رمضان فيها يجوز من القضاء ان نوى عن السنة  
مفسرا لا يجوز وهو الاصح انتهى وذكر في الجوز هذه المسئلة تفصيلا اخر حيث  
قال لا يسير في دار العدو اذا اشتبه عليه رمضان فتم او صام شهر رمي رمضان  
لا يحلوا اما ان يوافق او لا بالتقديم او بالتأخير فان وافق جاز وان تقدم لم يجوز  
وان تأخر فان وافق شوال يجوز بشرط موافقه الشهرين في القدر وتعيين اليه  
وتعيينها ولا يشترط بنية القضاء في الصحيح فان كان كل منهما كاملا قضى يوما يوما  
واحد لاجل يوم الفطر وان رمضان كاملا وشوال ناقضا قضى يومين يوما لاجل يوم  
العيد ويوم لاجل النقصان وعلى العكس لاشي عليه وان وافق صومه هلال ذي الحجة  
فان كان رمضان كاملا وذي الحجة كاملا قضى اربعة ايام يوم النحر وايام التشريق  
وان كان رمضان كاملا وذي الحجة ناقصا خمسة ايام وعلى عكسه قضى ثلاثة ايام  
وان وافق صومه شهر اخر سوى هذين الشهرين فان كان الشهران كامليين او ناقصين  
او كان رمضان ناقصا والاخر كاملا فلا شي عليه وعلى عكسه قضى يوما انتهى وفي مختصر  
الحيط ولواشبه على الماسور شهر رمضان فصام متحريا جاز ان كان بعده ونوى من  
الليل سوى يوم العيد وايام التشريق لانه قضى ما عليه في وقته ولا يجوز قبله لانه  
اداه قبل الوجوب وفي الخلاصة اذا اشتبه على الاسير المسلم في دار الحرب شهر رمضان  
فتمرى شهرا وصامه ان كان هذا الشهر قبل رمضان لا يجوز وان وافق رمضان  
يجوز وكذا ان كان بعد رمضان انتهى ولم يصرح الناظر بالتحري في هذه المسئلة  
لاستواء الحكم مع عدمه على ما يظهر مما ذكرناه من عبارات والله الموفق **من**  
**كتاب النكاح** النكاح في اللغة حقيقة في الوطى مجاز في العقد وعليه  
مشايخنا وفي الشرع هو عقد موضوع بملك المتعة اى حلا ستمتع الرجل بالمرأة  
وبقية الكلام مبسوط في المطولات وفي الاحكام للشيخ الرازي رحمه الله تعالى اعلم  
ان شروعية النكاح تعلق بالبقا المقدم في العلم لا نزل على الوجه الاكمل ولا فيمكن  
بقا النوع بالوطى على غير الوجه المشروع لكنه مستلزم للنظام والسفك وضياع

قضى

الانسان بخلافه على الوجه المشروع وشرطه الخاص به سماع اثنين بوصف خاص يذكرهما  
عليه من الشروط العامة وتختلف بحسب الاشياء والاحكام كحلية البيع للمبيع  
والاثنى للنكاح وشرطه الذي يخصه الاهلية بالعقل والبلوغ وينبغي ان يزاد في الاولى  
لا في الزوج والزوجه ولا في متولى العقد فان تزوج الصغير والصغيرة جاز وتوكيل  
الصبي الذي يعقل العقد جاز عندنا في البيع فسمته هنا اولى لانه محض سفه  
واما الحريم فشرط النفاذ بلا اذن احد ومكنه الحر المقيد في التعريف اى الايجاب  
والقبول وحكمه حكم استمتاع كل منهما بالاخر على الحد المأذون فيه شرعا فخرج  
الوطى في الدبر وحرمه للمصاهرة وقد بسط الكلام على بيان اصله من كونه فرضا  
او سنة الى غير ذلك سالكا فيه احسن المسالك والله اعلم **من**  
**من** **والزوج لو قبل بنت زوجته او عكسه وكان ذا بشهوة** **من**  
**من** **ان كان سن البنت تسعا يحرم عليها امها كما قد حكوا** **من**  
**من** **وان تكن في سن سبع ضحية ايضا فقل في هذه بالجملة** **من**  
قبل مشدد من التقبيل وهو معروف وقوله وعكسه اى لو قبلت الزوجة ابن زوجها  
وذا اى التقبيل بشهوة اى شهوة من قبل من قبله وقد اشتملت الابيات على  
ثلاث مسائل الاولى لو قبل الزوج بنت زوجته بشهوة وكان عمرها تسع سنين  
تحرم امها عليه والثانية لو قبلت الزوجة ابن زوجها بشهوة يحرم عليها ابوه  
والثالثة ان البنت اذا كانت بنت سبع فحرم عليها كمالها الاولى والثانية  
تعرضوا لذكرها في متون المذهب باصل وهو ان المسرا بشهوة يحرم الاصل والفروع  
اى بدون حایل او بحایل رقيق لا يمنع حرارة البدن الى اليد كما في الفتح خلافا  
لظاهر الزخير في جعل ذلك على المقنعة محرم ايضا كجمله قوله المقنعة  
الرقيقة ثم لا فرق بين العمد والخطا والنسيان والاكراه حتى لو ايقظ زوجته  
ليها معها فوصلت يده الى بنته فقرصها بشهوة وهي من نيتها بطن انها  
امها حرمت عليه الام مؤبرة وذلك ان تصورهما من جانبها بان ايقظته  
هي كذلك فقرصت ابنه من غيرها كذا في الفتح ثم ليس لا يتقيد بموضع من بدنها  
الا شعر فانه اختلف فيه قال في الحانية بعد ما فيه وتقل عن الكسانيات  
شوقها وزجج بانه من بدنها من وجد دون وجه فتثبت الحرمه احتياطا لحرمه  
النظر اليه من الاجنبية ولذا جزم في المحيط بثبوتها وقيل في الخلاصة  
بان ما على الراس كالبطن بخلاف المسترسل ثم ان وجود الشهوة كما في الحانية  
فراد في الخلاصة في عدم تصديقه ان ياض ثوبها ويركب عليها وتقبل الشهادة



على الاقرار بالفس بالشهوة وعلى الاقرار بالتفصيل بالشهوة وهل تقبل على نفس المفس  
والتفصيل عن شهوة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تقبل واختاره ابن الفصن  
لانها امر باطن لا يوقف عليها في الجملة اما تجزيت العضو وانما اخرى من لا يتحرك  
عضوه كذا في الذخير والاختار القبول كما في التحجيس وفي الفتح وثبت الحرمة في  
مشرط بان يصدقها او يقع في اكبر رايه صدقها وعلى هذا ينبغي ان يقال في مسه  
اياها لا تحرم على ابيهم الا ان يصدقاه او يظن على ظنها صدقه ثم رايت عن ابى يوسف  
ما يفيد ذلك انتهى في جواهره لومس او قيل وقال لم اشته صدق لا المفس على  
الفرج والتفصيل على الفم انتهى في فتح القدير وقال الا انه يقرأ على هذا ان  
الحكم ملحق بالفم انتهى وفي الخلاصة المفس المراهق كالبالغ في حرمة المصاهرة  
انتهى واعلم ان حد الشهوة مختلف فيه قيل ان يميل قلبه ويشتهي ان يوافقها وجرم  
به في الحرمة وقيل لا بد ان ينتشر منه ان لم تكن منتشرة او تزدد انتشارا  
ان كانت منتشرة وقيل جدها ان يشتهي بقلبه ان يكن مشتهيا او يزدد ان كان  
مشتهيا ولا يشترط انتشار الالة وصحة في المحيط والتحفة وفي غاية البيان  
وعليه الاعتقاد وصح الاول في الهداية وفي الخلاصة وعليه الفتوى ثم قال ابو القاسم  
الصغار ان كان لا يشتهي بقلبه لكبر سنه فان مسا مقدار لو كان شابا تنتشر الالة  
تثبت حرمة المصاهرة كما في الظهيرية وحد الشهوة من النساء ان تشتهي بقلبهها وتزدد  
بالمفس ذكره الياس في شرح النقايم قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى وقد ذكرنا شيخنا  
القلام احمد الشوبري في درسه بالشيخونيه بمصر لما كنت معيد له في قراءة الهداية  
محضر عظيم من افاضل الجامع الازهر انه قدش على هذه فلم يقف على غير تفصيل  
الياس المذكور وقد ظفرت بحول ذلك بمسألة العلامة ابن الهمام في الفتح وعبارته ولم يجد  
الحكم المحرم منها في حق المواة وعله تحرك القلب على وجه يشوش الحاشي انتهى وفي  
جامع الفتاوى صبي قبلته امراة ابيه او على العكس بشهوة قال رايت رواية منصومة  
عن الفقير في جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع تثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكذا  
بنت المرأة الصغيرة قبلت زوج امها بشهوة او على العكس ان كانت بنت خمس  
سنين لا تثبت الحرمة وفي بنت تسع تثبت وكذا في بنت سبع ان كانت ضحية  
مشتهاة والا فلا انتهى والمسئلة الثالثة اعلم انهم اختلفوا في حد البنت  
المشتهاة فما في غالب متون المذهب ان ما دون تسع سنين ليست مشتهاة  
وبه يفتي كما في الملتقى وهو المختار كما في البرازية نافادانه لا فرق بين ان تكون  
حميمة ولا وفي المحيط ولا يفتي في بنت سبع او ثمان بالحرمة الا اذا بالغ السائل

وقال انها جلت فيجوز يفتي بالحرمة انتهى ونعم هذه المباحث مبسوط في  
الاحكام بما لا مزيد عليه من الكلام والذى نوردنا ان ما مشى عليه النافذ هو  
المفتي به المختار ولم يتعرض لحد الصبي الذي تشتهيه المرأة وفي القنيه صبي  
مسته امراة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتهيا للنساء فلا تثبت  
حرمة المصاهرة وقال في ابى ست او سبع تثبت حرمة المصاهرة وبزمن ظهور  
الدين المرعيتاني صبي قبلته امراة ابيه او على العكس بشهوة قال رايت رواية  
منصومة عن الفقير في جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع تثبت حرمة المصاهرة  
والا فلا وكذا دخلت ذكر الصبي في فرجها تثبت ولو قيل اهون ام امراته بشهوة  
او البكران بنته تحرم انتهى واعلم انه لو قارن المفس الا تزال قيل تثبت به  
الحرمة والصحيح المختار انه لا تثبت وهو اختيار السرخسي والبرزوي وصححه  
صاحب الهداية لانه تبين انه ليس مفضيا الى الوطى وكذا قال في الذخير  
الاصح ان وطى المرأة في الدبر لا تثبت به حرمة المصاهرة لانه ليس محل الجن  
فلا تفصيل الولد قال في غاية البيان سواء كان الوطى في الدبر بصبي او امراة  
وعليه الفتوى كما في الواقعات وبه جرم في الحائض في الاحكام والله ولي الانعام

لو خطب المرأة ثم انفقا **دراهما صاحب ولم يتفقا**  
على الزواج ثم رجع **بذاك قالوا ان على هذا الطبع**  
انفق في الاصح ليس يرجع **ومنهم من قال لا يمشع**  
رجوعه تزوجته ام لا **لان ذلك رؤس ما جلا**  
بكنه ان شرط التزوج في **انفاقه يرجع بلا توقف**

مرف الدراهم لضرة البيت ولو في لورج معصية وعلا متها ان تصل في موضعها  
ان كقولهم تعا يود احدكم لويهر ولا يحتاج الى جواب ولم يذكر الجمهور ان لو تكون  
مصدرية وذكر ذلك العز و ابو علي والتبريزي وابو البقا وتبعهم ابن مالك  
وقوله ان على الى ان كان على وفي الاصح متعلق بليس يرجع مقدما عليه وقد  
اشتملت الابيات على مسئلة فيها تفصيل وهي في جامع الفتاوى وعبارته رجل  
اعطى معتدة الغير نفقة على طمع ان يتزوجها فابت ان يزوجه ان شرط في  
الانفاق التزوج رجع عليها بما انفق وان لم يشترط لكن انفق على هذا الطبع اختلف  
المشايع قال الصدر الشهيد انه لا يرجع وقال ظهير الدين يرجع وان تزوجت نفسها  
منه انتهى وفي قصول المعادى قال طهقر غير انفق عليك مادمت في العدة  
على ان تزوجيني نفسك اذا انقضت عدتك ورضيت به المرأة فانفق عليها



حتى انقضت عدتها كان له ان يرجع بما انفق تزوجت نفسها منه ولم تزوج  
 كذا ذكر الفضلي في فتاواه وعن بعض المشايخ ان الزوج انما يرجع عليها اذا  
 شرط الرجوع عند الاتفاق بان قال انفق عليك بشرط ان تزوجي نفسك مني  
 فان لم تفعل ارجع عليك بما انفق وان لم تزوج نفسها منه يرجع عليها  
 بما انفق بشرط الرجوع عند الاتفاق ولم يشترط هذا انفق عليها بشرط التزوج  
 اما لو انفق من غير هذا الشرط ولكن علم عرفا بانه ينفق بشرط التزوج اختلف  
 المشايخ فيه منه من قال يرجع على قياس ما ذكره الفضلي لان المعروف كالمشروط  
 وهو الاشبه عندنا وقال الصدر الشهيد الصحيح انه لا يرجع وذكر في شهادات الجامع  
 في فتاواه اذا اعطى معتدة من غيره نفقة حتى تزوج نفسها منه اذا انقضت  
 عدتها فزوجت نفسها من غيره له ان يسترد ما اعطاها من نفقة العدة ولا  
 يشك ان في القرض يرجع وفي الهبة لا يرجع بعد الاستهلاك وهذه الصورة  
 تحتمل الهبة غير ان القول قول الزوج في انه قرض فان ادعت الهبة يحلف الزوج  
 على عواها فان نكل لاشي له وان حلف وقال نويت به القرض فلزوجت نفسها  
 مني احتسب من مهرها يصدق وتومر في بردها قبضت وفي فتاوى قارى الهداية  
 سئل عن شخص انفق على امرأة نفقة مدة اشهر ليتزوجها ثم بدله ان لا يتزوجها  
 وتزوجت هي بغير رضا فهل له الرجوع عليها بما انفقه من كلا الصورتين واذا  
 كان هذا الرجل يرسل النفقة لها على يد جارتها رجعت المرأة وصول ذلك اليها  
 ولاذن لها في الارسال واقام الرجل بينة شهدت ان الجارية كانت تأخذ منه  
 كل يوم كذا درهم فما الحكم في ذلك اجاب ان شرط في الاتفاق التزوج فلم يتزوجها  
 رجع عليها وان لم يشترط ولكن انفق على هذا الطبع الاصح انه لا يرجع ومن  
 المشايخ من يختار انه يرجع تزوجته ام لا لانه رشوه وهذا اذا رجع اليها درهم  
 لتنفقها على نفسها اما اذا اكل معها لا يرجع عليها بشي والقول قولها مع يمينها ان  
 لم تاذن له في الارسال ولا وصل اليها شي واذا اقام بينته على الامة انها  
 قبضت منه ذلك ان كان قائما في يد الامة اخذ منها والا طأ بها به بعد عتقها  
 انتهى وفي الخلاصة رجل انفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها اذا انقضت  
 عدتها فلما انقضت عدتها ابت ان يتزوجها ان شرط في الاتفاق التزوج رجع  
 عليها بما انفق تزوجت نفسها ام لا ذكره الصدر الشهيد والصحيح انه لا يرجع  
 لو تزوجت نفسها وان لم يشترط لكن انفق على الطبع اختلف المتأخرون فيه  
 والاصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد وقال الشيخ الامام الاستاذ الاصح

انه يرجع عليها تزوجت نفسها اولم تزوج لانها رشوه وكذا اختار في المحيط وهذا  
 اذا رجع الدراهم اليها لتنفق على نفسها اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها بشي وفي طعام  
 الا باحسان اكلت في بيته لا يرجع عليها بالاتفاق وفي هبة القينة ولو انفق  
 على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابت ان يتزوجها فان شرط في  
 الاتفاق التزوج يرجع بما انفق والا فلا يصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد  
 وقال ان الاستاذ قاضي خان الاصح انه يرجع عليها تزوجت نفسها اولم تزوج  
 لانها رشوه ولو اكلت معه لا يرجع بشي وفي جامع الفصولين انفق على معتدة  
 غيره على ان يتزوجها بعد العدة ورضيت به فلو ان يرجع بما انفق تزوجت نفسها  
 منه او لا وقيل انما يرجع لو شرط الرجوع بان قال انفق عليك بشرط ان تزوجي  
 نفسك مني والا فارجع عليك بما انفق يرجع لو لم يتزوج لا لو تزوجت سوا  
 شرط الرجوع او لا هذا لو انفق بشرط التزوج واما لو انفق بلا شرط ولكن علم  
 عرف انه ينفق بشرط التزوج قيل يرجع وهو الاشبه اذ المعروف كالمشروط  
 وقيل الصحيح انه لا يرجع وفي العدة الاصح انه لا يرجع وقال ظهير الدين الغنياني  
 الاصح انه يرجع تزوجته او لا لانه رشوه وهذا لو دفع الدراهم اليها لتنفق  
 على نفسها اما لو اكلت معه لا يرجع ولو قال اعمل في كرمي هذا السنة حتى تزوجني  
 بنتي فعمل فلم يتزوجها منه قيل يجب اجر مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذا لو  
 اختلف فيها لوعمل بلا شرط الاب ولكن علم انه انما يعمل عليها في التزوج وعلى  
 هذا القول رجل لاخر اعمل معي حتى افعل في حقلك كذا فاني ولو خطب بنته  
 وبعث اليها هدايا ولم يتزوجها منه الاب قالوا ما بعث مهورا وهو قائم اذ هالك  
 وكذا كل ما بعث هديمه وهو قائم واما المتلف فلا شي له فيه قالت تزوجها انفق على  
 مما ليكي من مهرى فانفق فقالت لا احتسب من مهرى لانك استخدتهم يجب  
 من المهر ما انفق عليهم بالمعروف انتهى وفي القينة برز الخضر بعث هدايا  
 الى خطبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك  
 وان بعث الهدايا من مال الابن برضا لا يرجع الى اخر ما بسطر من الفروع المناسبة  
 لهذا المبحث فتح رلنا انه اذا انفق على معتدة الغير ولم يتزوج سوا شرط الرجوع  
 او لا ان شرط التزوج يرجع عليها بما انفق كما سبق عن جامع الفصولين وذكرنا في  
 فصول الوادي انه الاصح وقد صرح قول الناظر بلا توقف وان لم يشترط التزوج  
 لكنه على طبعه فقد اختلف التصحيح في ذلك كما ذكرنا عن جامع الفصولين  
 والله الموفق



١٠ **خطب نروجة وكانت ساكنة** في بيت زوج اختها وقاضه  
 ١١ **فبعد ما طلبها الزوج منع** زوج اختها تسليمها حتى دفع  
 ١٢ **بها ذلك الزوج له دراهم** ثم تزوج وصار عازما  
 ١٣ **ان ياخذ الدراهم المرى دفع** زوج اختها فذالك ما امتنع  
 ١٤ **لان تلك رشوة فلا يحل** لذالك اخذها على ما قد نقل  
 القاطن المقيمة والتي دفع اي دفعها فذالك اي اخذ تلك الدراهم المرفوعة لذالك  
 لذالك اي زوج اختها وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الخائنة وعبارتها رجل  
 خطب امرأة وهي تسكن في بيت اختها وزوج اختها لا يرضى بنكاح هذا الرجل الا ان  
 يدفع اليه دراهم تدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان الزوج ان يسترد ما دفع  
 اليه لانه رشوة وفي الخلاصة رجل خطب امرأة وهي في بيت زوج اختها فاني ان يدفعها  
 حتى يدفع اليه دراهم فدفع فزوج يرجع بما دفع اليه من الدراهم لانها رشوة وفي  
 هذه القضية خطب امرأة في بيت اختها فاني ان يدفعها حتى تدفع اليه دراهم فدفع  
 وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة وفي مفتاح السعادة رجل خطب امرأة في بيت  
 اختها فاني ان يدفعها اليه حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوج يرجع بما دفع لانها  
 رشوة انتهى وفي مجمع المنتخبات رجل خطب امرأة في بيت اختها فاني ان يدفعها  
 حتى يدفع اليه دراهم وتزوجها يرجع اليه ما دفع لانه رشوة انتهى وفي جامع الفتاوى  
 وقد عرجى بين التركة المردم من اللفظ الاول في فهمه اجابته الخاطب بالوعد  
 بعقد النكاح ومن اللفظ الثاني استمرار اوليا المرأة على ذلك الوعد وقد يعطى  
 الخاطب في هذه الحالة فرسا يسمونها بشلق يعني حق التربية ويكون ذلك  
 لا يها ويعطى ثوبا يسمونه سدك يعني حق الارضاع ويكون لامها ويعطى شيئا  
 اخر يسمونه اغرلق ويكون ذلك لاخيها وكذلك يعطى ولي البنت الخلق اثوابا  
 ولا قاربه يسمونها بتداس وذلك على وجه المكافات واظهار الرضا بالقرايه  
 النسب وكل من الجانبين لا يدفع ما يدفع من الدراهم والحيوان والاثواب الا بشرط  
 جريان العقد بينهما في المستقبل فهل ينعقد النكاح بينهما باللفظين المذكورين  
 وهل لكل من الجانبين ان يرجع بما يدفعه بعد جريان العقد واتمام المهر او قبله  
 بانفساخ القرايم الجواب انه لا ينعقد النكاح باللفظين المذكورين وكما يرسله  
 الخاطب الى البنت او المرأة المخطوبة من طمع يتسارع اليه الفساد فيصديه  
 مطلقه ليس له ولاية الرجوع في ذلك وما سوى ذلك فهدية مقيمة بشرط  
 جريان العقد بينهما في المستقبل والمعلق بالشرط كالمخبر عند وقوعه فلا يمكن الرجوع

والفهم

الخاطب

المرأة

بعد جريان العقد واستحصال المقصود واما قبل ذلك فلكل واحد من الطرفين ولاية  
 الرجوع بين المرفوع ان كان قائما او بقيمة ان كان هائكا لان ذلك بمنزلة المقبوض  
 على موم الشراعه اجاب فقها الشام وفي الفتاوى الظهيرية من دفع الى ولي المرأة  
 من المال يقال له اغرلق وقتنا لئلا يفرغ ان يرجع عليهم ولو دفع الى الاجنبي لا يجوز  
 لانه كان اجرا له بمقابلة سعيه وذكر الشيخ قوام الدين في شرح الهداية رجل  
 اهدى شيئا لاحد من اقرباء المرأة ان كان يحل رسم الاجارة الشئ لا يسترد بعد  
 الفسخ ولا يضمن الهالك والنيابة من الطرفين تبرع والهبة الجارية بينهما كذلك  
 ومثل ذلك في مجمع المنتخبات وغيره والحاصل انه متى ما عدناه رشوة كان  
 له الرجوع ومتى ما عدناه به كالوفع للاجنبي فلا رجوع والله الموفق  
 ١٥ **لو ادعى نكاحها فشهدا** ذان على اقرارها فيما بدا  
 ١٦ **فاقبل كما في الفصبا ما لو شهد** احد ذين بنكاح قد عقد  
 ١٧ **وشهد الثاني على الاقرار** فلا وفي ذلك الحكم غصب جاري  
 قوله ذات اشارة الى الشاهدين وقوله فلا اي يقبل والاشارة بذالك الى عدم القبول  
 في شهادة احدهما بالنكاح والاخر بالاقرار وكذا لو شهد احدهما بالغصب  
 وقد اشتملت الابيات على اربع مسائل الاولى لو ادعى الزوج العقد وشهدا  
 على اقرارها تقبل الثانية على الاقرار به تقبل ايضا الثالثة لو شهد احدهما  
 بالعقد والاخر بالاقرار به لا تقبل الرابعة اذا شهدا احدهما على الاقرار بالغصب  
 والاخر على فعل الغصب لا تقبل وكلها في جامع الفصولين وعبارته ادعى نكاحها  
 وشهدا باقرارها بنكاح تقبل كما في الغصب ولو شهد احدهما بنكاح والاخر باقراره  
 لا تقبل كغصب وفي الخلاصة لو شهدا احدهما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب  
 لا تقبل ولو ادعى هو الغصب وشهد الشهود على الاقرار بالغصب تقبل وفي جامع  
 الفصولين لو اختلف الشاهدان في زمان او مكان او انشا او قرار بان شهدا  
 احدهما على الانشا والاخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة  
 وحكما يعني في تعريف فعل كجناية وغصب او في قول ملحق بالفعل كنكاح لتضمنه  
 فعلا وهو احضار الشهود بين قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض  
 بيع وطلاق وقرار وبراء وتحريم او في فعل ملحق بالفعل وهو القرض لا يمنع  
 القبول وان كان القرض لا يتم الا بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول  
 ١٨ **المقرض اقرضتك فصار كطلاق وتحريم** وسيع الى عبارته  
 ١٩ **كل مكان جرت الركا له** فيه اجريا صالح لا محالة



ان ولي الطفل فيه ينتصب خصما عن الحق الذي له يجب  
 فان نصب الولي في التفريق بالحب والعنف والتعليق  
 وبخيار البلوغ ينتصب وعدم الكفاة لحفظه نصب  
 لا باللعان فاصح للحكم وبأبائه عن الاستلام  
 لا محالة اي لا بد كما في الصحاح ويجب اتصال الذكر سواء كان مع الخصيتين  
 او بدونهما كما في البرجندى وغيره والعنف اسم من العنن وهو الذي لا يقدر على  
 اتيان النساء والتعليق ربط حصل مضمون جملة بمحصل مضمون جملة اخرى يتصور  
 في ولي القاصرة اذا علق زوجها البالغ طلاقها على شيء فان لوليها الخاصه معه  
 عند وجود المعلق عليه لاني ولي الطفل اذ لا يتاقي منه تعليق فعليه المراد من الطفل  
 اعم من الذكر والانثى ويساعده قول الصحاح الطفل المولود اذ ظاهر شمله لهما وقد  
 اشتملت الابيات على مسئلة في الاشياء والنظائر معزيا الى المحيط وبخياره  
 كل موضع تجرى فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير فيه وما لا فلا ينتصب  
 عنه في التفريق بسبب الحب وبخيار البلوغ وعدم الكفاة ولا ينتصب عنه في التفريق  
 بالاباء عن الاسلام واللعان انتهى وفي مختصر محيط المرحوم للامام الخجاني كبير  
 وجدت زوجها الصغير محبوبا فرق بينهما وبخاصة عنه ابوه وجده ان لم يكن له اب  
 او وصي اب اوجد فان لم يكن خصم نصب القاضي عنه خصما فان اتى نتيجة من رضا وغيره  
 يبطل حقها ولا يفرق وكذا لو كانت مقتوهة فان كانت صغيرة لم يفرق بطلب ولها  
 بل توخر الفرقة الى بلوغها ولو ادركت ولها خيار البلوغ والزواج صغير يفرق اذا طلت  
 ولو تزوجت امرأة غير كفوها فوكل بالخصوم مع اوليائها وغاب يفرق القاضي بطلب  
 الا ليا صبي نصراني تزوج ابوه امرأة نصرانية كبيرة فاسلمت لم يفرق حتى يفرق الغلام  
 الاسلام يعرض عليه فان ابى يفرق ولو اسلمت هي وزوجها نصراني كبير فوكل من خاصم  
 وغاب لم يفرق محضوه لا يرحى بروه ابواه نصرانيان تزوج ابوه نصرانية فاسلمت  
 يعرض الاسلام على ابويه فان اسما واحدها والافرق بينهما فان مات الوالدان  
 جعل له خصما ثم يفرق واذا اتعن الزوجان فلم يفرق بينهما حتى صار مقتوها يفرق  
 بينهما ولو لا عن احدهما ثم جن الاخر لم يفرق بينهما فان زنت او قذفت فحذف  
 او قذف الرجل فحذف في الصورة الاولى لم يفرق انتهى وفي اصول الجامع الكبير للملك  
 العادل اني بكر ابن ايوب وكل موضع يقوم فيه الوكيل مقام الموكل لو كان غائبا كذلك  
 ولي الصبي يقوم مقامه فيه وكل موضع لا يقوم الوكيل فيه مقام الموكل لا يقوم الولي  
 الصبي واصل امراته متى كان للانتظار فاية انتظار واذا لم يكن للانتظار فاية

لا ينظر بآنها اذا تزوج الصبي وليه امرأة كبيرة برضاها فوجدت الصبي محبوزا  
 فان المرأة بالخيار ان شاءت رضيت وان شاءت لم ترضى ولا ينظر بلوغ الصبي  
 لانه لو انتظر انما ينتظر لاحد معينين اما لرفع العلة او لرفع الخصومة اما انتظاره  
 لرفع العلة فلا فائدة فيه فان هذه العلة لا يرحى بروه ابوها لان بعد الحب لا ينبت  
 وكذا الخصومة فالاب بخاصم او الوصي او وكيل القاضي ولو كانت المرأة صبيبة ينتظر  
 بلوغها فربما ترضى بماد ومن الوقاع وكذلك لو كانت نصرانية تزوجت بصبي نصراني  
 ثم اسلمت ينتظر بلوغه ولو كان مفتوقا لا يرحى بروه ابوه وجه ابوه امرأة ولها  
 نصرانيان فاسلمت المرأة فان والد الزوج يعرض عليه الاسلام ان اسلم والافرق  
 بينهما الا ترى ان صبيته لو سببت في دار الحرب وليس معها ابوها او احدها  
 كانت مسئلة بالدار حتى لو ماتت يصلي عليها ولو كانت المرأة مقتوهة ولها  
 زوج فارقد ابوها وهي في دار الاسلام لا تبين من زوجها ولو ارتد الابوان ولحقها  
 بالمقتوهة فلا بد من الحرب فهي على وجهين ان ادركت وهي مقتوهة صارت مرتدة  
 تبعا لابويها لان حكمها حكم الصغير وان ادركت وهي عاقلة صارت مسئلة بنفسها  
 وارتداد ابويها لا يبطل اسلامها انتهى ثم خيار البلوغ يثبت فيما اذا تزوج  
 الصغير والصغيرة غير الاب والجد فبلوغه فان له الفسخ حين البلوغ ان علم بالنكاح  
 قبل او عنده وحين علم بعونه ومسئلة النظر متصورة فيما اذا كان ولي الطفل  
 من جهةه والخيار ثبت للجهة الاخرى لانه محض عند القاضي للفسخ لان القضا  
 شرط الفسخ من بلغ غلاما كان ارجاويه وهو الاصح وعليه الفتوى كما في شرح مسكن  
 فان كل موضع يحتاج فيه الفرقة الى قضا القاضي لا يجوز القضا فيه عند غيبة الاخر  
 كما في خيار البلوغ والزواج من غير كفوه والفرقة باللعان والحب والعنف ولا يلا  
 والاباء عن الاسلام وفي كل موضع لا يحتاج الى قضا الحكم القاضي يعين بغيره الاخر  
 خيار العتاق وخيار الخيرة والامر بالميركذا في الفصول العاديه كمن في الاشياء  
 والنظائر الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى القضا وستة لا فالاول  
 الفرقة بالحب والعنف وبخيار البلوغ وبعدم الكفاة وبنقصان المهر وباباء الزوج  
 عن الاسلام وبالمعان والثاني الفرقة بخيار العتق وبالايلاد بالردة وبتباين  
 الدارين وملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد انتهى وقد خالف في  
 فرقة الايلاد وهي ظاهر قولهم في المتن بان لا يخفى وفي الخاتمة والفرقة التي  
 يحتاج فيها الى قضا القاضي خمسة هي خمسة انواع ترجع الى سبعة ولم يذكر منها  
 فرقة الايلاد وسياتي من المناظر بيان ذلك على حده ان شاء الله تعالى والله الموفق



**في تصديق ما انعقد** اذا التصديق بلا عقد **هو**  
**وقال بعضهم على ما يروى** **بمع هذا** **وعليه الفتوى**  
**اما التصديق ببيع وشرا** **فهو صحيح مثل ما تقررا**  
 اي التصديق على النكاح وقد اشتملت الابيات على مسألتين الاولى المتصادق  
 على النكاح والثانية التصديق على البيع والشرا قال في فصول العمد ولو ادعت  
 امرأة نكاحا على رجل فانكر ثم تصادقا على ان النكاح كان لا يثبت النكاح لان في  
 الابتداء التصديق لا يثبت النكاح ولو كان التصديق في البيع بان ادعى الشرا  
 وانكر البايع ثم تصادقا على ذلك يثبت البيع اذا وجد قبض المبيع واعطاء الثمن  
 لان البيع ينعقد بالتعاطي دون النكاح انتهى وفي جامع الفصولين اقول قوله  
 ثم تصادقا على ان النكاح كان يدل على سبق النكاح فيجب ان يحكم بينهما بنكاح  
 والحاصل ان النكاح لا ينعقد بمجرد التصديق بلا سبق عقد بخلاف البيع اتفق  
 وفي الاشياء والنظام من احكام العبد ولا يصح تصديق العبد والامة على  
 النكاح الا في المسببين قبل القسمة بخلاف اكرس كذا في التاتارخانية وفي  
 الخلاصة رجل وامرأة اقربا بالنكاح بين يدي الشهود لا ينعقد النكاح بينهما هو  
 المختار وفي مختصر المحيط اقربا بنكاح امرأة ثم جحد وصدقته المرأة في حياتها او بعد  
 موته فالنكاح صحيح ثابت حتى حل غسلا له ولو اقرت بنكاح رجل ثم جحدت فان  
 صدق الزوج في حياتها فالنكاح لازم وبعد موتها لا يثبت النكاح عندا خيفة  
 خلافا لهما ولو قال لها تزوجتك امس فقالت لا ثم قالت بلى او قال لا لزوم  
 النكاح ولو اقر انه تزوجها امس او قال قد طلقتك امس واستثنى ان شاء  
 الله او قال ان شاء الله ووصل وقالت هي ما استثنيت لم يلزمه النكاح ولم يقع  
 الطلاق ولو قال لها لم اقزوجك امس او ايجس قد تزوجتك او ما تزوجتك  
 امس فقالت لا فهو اقرار بالنكاح قالت لرجل اخلعني او طلقني وانت مول  
 مني او مظاهر يكون اقرار بالنكاح ولو قال لا اقربك لا يكون اقرار بالنكاح بخلاف  
 قوله انا منك مول فهذا اقرار بالنكاح وكذا لو قال انت على حرام او بايني  
 اربته / لان يكون قاله في جواب موال طلاق فحينئذ اقرار بالنكاح ولو قال  
 لها انا منك مظاهر فهذا اقرار بالنكاح بخلاف قوله هل ارضيتني لا يكون  
 اقرار بالاقراء ولو قال لها هذا ابني منك وهي حرة فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح  
 انتهى وفي اقراء القينة ادعى على امرأة نكاحا فانكرت الزوج ثم طالبت بالمهر  
 فهو اقرار به وبر من مجد الزوجاني الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح الاقرار

بالولد من الحرة اقرارا بالنكاح انتهى وفي الخلاصة رجل ادعى امرأة انه تزوجها  
 بالغدرهم وجحد ذلك فصالحها على مائة درهم على ان تقر بذلك فانكرت  
 بالنكاح جاز وجعل المسمى لازم كمن قال لغيره اقرني بهذا العبد على ان اعطيتك  
 مائة كان بيعا انتهى وفي لسان الحكم وفي النوادر رجل وامرأة اقربا بالنكاح بين  
 يدي شاهدين فقال الرجل هذه امراتي وقالت المرأة هذا زوجي فانه يصح النكاح  
 وعليه الفتوى وفي مختصر المحيط اقربا بالنكاح بين يدي الشهود بان قال هذه امراتي  
 وقالت هذا زوجي او بالفارسية ما زن وشويم لا ينعقد النكاح هو المختار  
 ولو قال الشهود رضيتما او اجزيتما فلا نفق فيصح حينئذ انتهى وفي الدرر  
 وكذا لو قال لامرأة هذه امراتي وقالت المرأة هذا زوجي عند الشهود لا يكون  
 نكاحا قال قاضي خاين ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر بغيره لم يكن  
 فانه كذب محض انتهى وفي الاحكام المشيخ الوالد رحمه الله تعالى وان كان قد  
 تزوجها بغير شهود ثم اقربا بالنكاح بحضور الشهود اختلفوا فيه والاصح انهما  
 اذا سميا المهر ينعقد نكاحا مبتداه كذا في الدراية انتهى وفي الاحكام ايضا  
 عند قول الدرر فانه كذب محض وهو كما قال ابو حنيفة اذا قال لامرأة لست لي  
 بامراه ونوى به الطلاق يقع كانه قال لا في طلقك ولو قال لم اكن تزوجتها  
 ونوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض كذا في الحاشية يعني اذا لم يقل الشهود  
 جعلنا هذا نكاحا فالحق هذا التفصيل كذا في الفقه وفي التارخانية معزيا الى امير  
 الاصل ادعى رجل على امرأة نكاحا فحجرت فصالحها على مائة على انها تقر بذلك  
 فانكرت فهذا الاقرار منها جائز وهذا الحال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء  
 النكاح فان كان بحضور من الشهود وصح ووسعها المقام معه فيما بينهما وبين ربها  
 وان لم يكن بحضور من الشهود لا ينعقد النكاح ولا يسعها المقام معه هو الصحيح وهذا  
 تنظر ما لو قضى القاضي بالنكاح بشهادة شهود الزور ينفذ قضاءه ظاهر او باطن  
 ويجعل نشا بمنزلة انشاء النكاح فاذا كان بحضور من الشهود صح النكاح والا فلا هو  
 الصحيح انتهى فتحررنا ان في صحة النكاح بالتصادق من الزوجين خلافا بين العلماء  
 وان الصحيح انه ان كان بحضور من شاهدين صح وجعل انشاء والا فلا وان عبارة  
 الناظر قارة عن هذا القيد مع انه نظير المستأجر من لسان الحكم كما ذكرنا  
 وان التصديق على البيع والشرا يصح مطلقا لانه ينعقد بالتعاطي بخلاف النكاح  
 كما تقدم عن فصول العمد في فروع ذكرها تنبيها للبحث في القينة قال لامرأة  
 السلام عليك يا زوجتي فقالت السلام عليك يا زوجي بحضور الشهود لا ينعقد



انتهى كمن قال في الاحكام مغربا الى التمة سئل على السعدى على رجل حليم على امارة  
فقال السلام عليك يا زوجتي فقالت وعليك السلام يا زوجي وسمع ذلك شاهدا  
ان ينقد النكاح وفي التناظر خائفة لوقال لها محضر من الرجال يا عروسي فقالت  
لبعديك فنكاح قال القاضي بديع الدين انه خلاف ظاهر الرواية انتهى وفي خلاصة  
امارة قالت لرجل انا امرأتك فقال لها انت طالق فهذا اقرار بالنكاح وهي طالق  
ولو قال لها ما انت لي زوجة وانت طالق فليس باقرار انتهى قال الشيخ الوالد رحمه  
الله تعالى لا يكون اقرار القيام القربة المتقدمة على انه ما اراد بالطلاق حقيقة  
ثم الولي لو تزوج اقر **على الصغير ذلك غير معتبر**  
عند ابي حنيفة النعمان **اقراره الا مع البيان**  
او يترك الصغير فيمنه **قالوا ومعنى ذلك اني محققه**  
ان يدعى عن الزوج بذلك والاب **صدقة فيه على ما كتبوا**  
تزوج مقدم من تأخير متعلق بقوله اقر ذلك اي اقراره بذلك عليه وقوله  
اقراره فابى على اسم المفعول وهو معتبر والمراد من البيان البينة وقوله  
محقق بنون الجمع والواو من قوله والاب استينافيه وقد اشتملت الابيات على  
مسئلة في الخائفة وعبارتها ولي الصغير او الصغيره اذا قال الصغير والصغيره  
امس لا يصدق الا بالبينة او بتصديق الصغير بعد البلوغ في قول ابي حنيفة  
وكذلك مولى العبد اذا اقر بالنكاح ووكيل المراه ووكيل الرجل وقال صاحباه  
يصدق ومولى الامة يصدق بالاجماع وفي مختصر المحيط اذا اقر الولي بالنكاح على  
الصغير بن لم يجز الا بشهود او بتصديق بعد البلوغ عند ابي حنيفة وقال لا يصدق  
اما الولي ان كان ذميا قبل ملك الانشاء بغير بيعة فيملك الاقرار به ايضا  
وقيل لا يملك الانشاء الا ببينة انتهى وفي الكافي شرح الوافي للنسفي اقر ولي  
الصغير او الصغير او وكيل الرجل وامارة او مولى العبد بالنكاح لا يصدق  
عند ابي حنيفة الا ان يشهد الشهود على النكاح او يدري الصغير والصغيره  
فيصدق او يصدق الموكل والعبد وعندهما يصدق بلا شهود وتصديق واجهو  
ان المولى اذا اقر بنكاح امته بعد ما ادعى رجل نكاحها انه يقضي بنكاحها بلا  
تصديق وبينة انتهى وفي انفع الوسائل واذا اقر المولى على الصغير والصغيره  
بالنكاح لم يثبت النكاح باقراره ما لم يشهد به شاهدان عند ابي حنيفة  
وعندهما يثبت النكاح باقراره ويتبنى على هذا الخلاف فيما اذا اقر الولي عليها  
ثم ادركا فكذباه واقام المدعى عليها بعد البلوغ شاهدين باقرار الولي بالنكاح

في الصغير انتهى وفي الجمع واقرار الولي والوكيل ومولى العبد بالنكاح غير نافذ الا ببينة  
وينقد في الامة قال الشيخ شرح المصنف واذا اقر ولي الصغير والصغيره عليها  
بالنكاح او اقر ولي الزوج او الزوج لا ينفذ عليهم بدون البينة وقال لا ينفذ بدون  
البينة وكذا المولى اذا اقر على عبده دون امته فانه موضع الاجماع حيث اقراره  
ينقد عليها لهما ان ولاية الانشاء ما يتم فوجب تنفيذ الاقرار عليهما لمساواة  
هذا الاقرار الانشاءا لو كمل بالبيع وكاقرار المولى بالنكاح على امته وله انه  
لامساواة بين هذا الاقرار والانشاء الاختصاص ولاية الانشاء بحال حفرة  
الشهود فلو انقد الاقرار بدون الشهود كان اعلا رتبة منه فلا يجوز لان  
الاصل عدم الولاية وانما يثبت تحصيل المصالح المتعلقة بالنكاح العاري  
عن التهمة وفي الاقرار تهمة الكدر فحينئذ على الاصل بخلاف البيع لعدم تقييد  
بالشهود وبخلاف اقرار المولى بالنكاح امته لان ضافه بعضها مملوكة له ظاهر  
فاذا اقر بها لغيره وجد نافذ اعليه وعنا فاع الموكل والمولى عليه ليست مملوكة  
المولى والوكيل فافترقا انتهى وقول الناظر قالوا ومعنى ذلك الى اخوه المراد  
بيان اقرار الولي عن الصغير ان يدعى الزوج وتدعى الزوج النكاح فيصدق في الاخرى ذلك  
**فان تقبل كيف تقام البينة تشهد للزوج على ما قد عيّن**  
**واما تقوم فيما حرروا في وجه خصم الجواز ينكر**  
**معتبرا انكاره ان يجب لكن من المعلوم ان ذا الصبي**  
**ليس كذا قلت كما قد حرروا ينصب قاض عنه خصما ينكر**  
**والزوج بعد ما يقيم بيته فيثبت النكاح فيما عينه**  
حاصل هذه الابيات موال نشأ من قوله والاب صدقة ومخلصه ان البينة لا تقام  
الا على منكر والاب هو ولي الصغير والصغيره فكيف تقام البينة في وجهه  
وجوابه بما حاصله البينة لا تقام في وجه الاب المصدق بل القاضي ينصب  
خصما على الصغير او الصغيره يكون منكر السيوف قيام البينة في وجهه وهذا  
ما في الفهريه ولفظها ثم اذا لم يجز عنه يعني ابا حنيفة ينصب القاضي خصما  
عن الصغير حتى ينكر فيقيم الزوج البينة على المنكر انتهى وفي مختصر المحيط ثم الولي  
على من يقيم بيته الاقرار عند ابي حنيفة قالوا القاضي ينصب خصما عن الصغير  
حتى ينكر فتقام عليه البينة انتهى وفي الكافي وصورة ان يدعى عند القاضي رجل  
على اب الصغير انه تزوجها منه واقر الاب بين يدى القاضي فانه لا يقضى بالنكاح  
ما لم يات الزوج ببينة يشهدون على ما ادعاه وينصب انسانا عن الصغير حتى



تنكر النكاح فيقيم عليه البينة او تدرك الصغيره فتصدقهما فحينئذ يقضى  
 بالنكاح انتهى ما تم مراد الناظر بالزوج المزوج ان اريد بالصغير الذكر ليصح  
 التصور فانه يقال للمرأة زوج وزوجه قال تعالى امسك عليك زوجك اسكر  
 الايات السابقة انت وزوجه لجنه وان اريد بالصغير الصغيره فالزوج  
 على اصله وهو الاولى  
**قال الامامان على الاختيار يثبت ذاك النكاح بالاقراء**  
 قد قدمنا من الخائفة ومختصر المحيط النصيح بذلك وفي الكافي بعد نقله  
 الخلاف كما تقدم قال لهما انه اقربا يملك انشاءه فيصح كالمولى اذا اقر على اخيه  
 بالنكاح وكما لم يملك اذا قال في الهرة كنت رجعتها صديق بخلاف ما لو اقر بعد  
 الانقضاء وله انه اقر على الغير فلا يكون حجة لانه شهادة فرد وهو لا يملك  
 انشاء هذا العقد الا بشاهدين فلا يملك الاقرار به الا من الوجه الذي يملك  
 الانشاء وهكذا نقول اذا ساعده شاهدان على ذلك كان صحيحا اعتبارا لاقرار  
 بالا نشاء خلاف الا من لا يقر على نفسه اذ نصفها مملوك له واقراره على نفسه  
 صحيح مطلقا من غير ان يكون ذلك معتبرا بالانشاء فاما في العبد فالقرار  
 عليه لا على نفسه فلا يملكه الا من الوجه الذي يملك انشاءه وما ذكرنا شكل  
 باقرار الوصي بالاستدانة على المتيقن فان ذلك لا يكون صحيحا وان كان هو يملك  
 انشاء الاستدانة  
**لكن اذا كانا غريبين قبل تصادق الزوجين فيما قد نقل**  
 الاستدراك من قوله تصادقا وكان الاولى ذكره عقيب تلك الايات يعني  
 اذا كان الزوج والزوجه غريبين لا يعرفان فتصادقا على النكاح يصح ويقبل ذلك  
 منهما قال في لسان الحكام رجل وامراة اقربا لنكاح بين يدي شاهدين فقال الرجل  
 هذه امراتي وقالت المرأة هذا زوجي فانه يصح النكاح وعليه الفتوى وفي شرح  
 الدرر من الاقرار مع اقرار الرجل بالزوجيه لان موجب اقراره يثبت بينهما تصادقا  
 بلا اضرار باحد فينفذ وكذا اقرار المرأة بالزوج وشروط تصديقهما انتهى  
**لرباشرت بالغة نكاحها** **واعلم بان البعض قد اباها**  
**لكن ذلك خلاف المستحب واختيار الفتوى كلام منتخب**  
**ان مع كفوعه قد يجوز** **ومع غير الكفوع لم يجز**  
**قالوا وينبغي بان يقيد** **هذا المردوم والى وجده**  
**قال الامام الشافعي وان وجد** **اذ بعبارة النسا لا ينفذ**

يعني

يعني لرباشرت بالغة عقد نكاحها من غير ان يقد اباها البعض لكنه خلاف المستحب  
 واختيار الفتوى انها ان عقدته مع كفوعه جاز ولا يجوز وانما قالوا ينبغي ان يعيد  
 الجواز اذا عدم الولي وانما قال الشافعي لا يجوز وان وجد عدم الولي والمستند في  
 غالب كتب المذهب قال في التنوير فنقد نكاح حرة مكلفة بلا ولي وله الاعتراض  
 في غير الكفو ما لم يلد منه ويقتى بعدم جواز اصله لفساد الزمان وعلى الاول فرضا  
 البعض كالكل لو استتوا في الدرر جواز الاقراء اقربا لفسخ وان لم يكن لها ولي فهو صحيح  
 مطلقا انتهى وفي شرح مسكين وعن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية لا ينفذ  
 الا بولي وعند محمد ينفذ موقوفا على اجازة الولي وعند مالك والشافعي لا ينفذ  
 بعبارة النسا اصله سواء تزوجت نفسها باذن الولي ثم في ظاهر الرواية عند ابي  
 حنيفة وهو قولها اخر الوزوج من غير كفوعه حتى يثبت حكم الطلاق ولا يملك  
 الطهار والتفريق وغير ذلك قبل التفريق ولكن للاوليا حق الاعتراض ويرى  
 الحسن عن ابي حنيفة ان النكاح لا ينفذ وبه اخذ كثير من مشايخنا قال شمس  
 الائمة السرخسي هذا اقرب الى الاحتياط وقال الامام فخر الدين الفتوى على قول  
 الحسن في زماننا انتهى وفي الخلاصة الفصل السابع في النكاح بغير الولي اختار  
 في النكاح بغير الولي قول ابي يوسف اخر ان الزوج ان كان كفوعا صح النكاح وان لم  
 يكن كفوعا لا يصح هكذا كان يفتي الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي وقال  
 ابو حنيفة جاز النكاح بغير الولي بمرأته او ثيبا وقال محمد لا يجوز مطلقا  
 وقال ابو يوسف ولا كما قال ابو حنيفة انتهى وفي شرح الدرر فنقد نكاح حرة  
 مكلفة اذا تزوجت نفسها فعند ابي حنيفة وابي يوسف ينفذ وفي رواية عن  
 ابي يوسف ينفذ وعند محمد ينفذ موقوفا وعند الشافعي ومالك لا ينفذ وله  
 الاعتراض في غير الكفوع ان شاء فسخ وان شاء اجاز ما لم تلد منه واما اذا ولدت  
 منه فليس للاوليا حق الفسخ كيلا يفسخ الولد بعد مربيته ولكن ذكر شيخ  
 الاسلام ان المرأة اذا تزوجت نفسها من غير كفوعه لم يفسخ ذلك فسكت  
 حتى ولدت او لاد ثم بدله ان يخاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما لانه السكون  
 انما جعل رضا في حق النكاح في حق البكر نصا بخلاف القياس ويرى عدم جواز  
 رواه الحسن عن ابي حنيفة لفساد الزمان انتهى وفي الاحكام بعد كلام طويل  
 وانما فنقد نكاحها بغير ولي في ظاهر الرواية على ما في الهداية والكافي والتبيين  
 وغيرها لانها تصرف في خالص حقها وهي من اهله لكونها عاقلة بالغة ولهذا  
 كان لها التصرف في الحال ولها اختيار الزوج وانما يطالب الولي بالتزوج كيلا

او بنتها وامها او تولت بالنكاح  
 عن الغير وتزوجت نفسها باذنها



تنسب الى الرقاص ولذا كان المستحب في حقها تفويض الامر اليه والاصل هنا ان كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه يجوز نكاحه على نفسه ويدل عليه قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره اضاف النكاح اليها الى ان قال ويرى عدم جوازها يعني بطلان النكاح من غير الكفو رواه الحسين عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف ايضا ويرى رجوع محمد الى قولها لان كثير من الاشياء لا يمكن رفعه بعد الوقوع وبه اى بما رواه الحسن يفتى في المهر اج مفرى الى قاضي خان وغيره واختار الفتوى في زماننا روايته الحسن وفي الكافي وبرأخذ كثير من مشايخنا قال شمس الائمة السرخسي هذا اقرب الى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاصل سد باب التزوج من غير كفو عليها قال صدر الاسلام فلور زوجت المطلقة نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على ما هو المختار وفي الحقايق هذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي الفقه فان المحلل في الغالب يكون غير كفو اما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تحل الاول انتهى وكذا الولي باشر ولكن رضى به وهل يشترط علمه بالزوج عين الرضا به ولا قال في البحر صارت حادثة الفتوى ويبنى ان لا يكفي لان الرضا بالجهول لا يصح كما ذكره قاضي خان في فتاواه في مسئلة ما اذا استاذنها الولي ولم يسم الزوج فقال لان الرضا بالجهول لا يتحقق ولم اره منقولا انتهى واعلم بان قولهم لا يقبل عقد النكاح الفسخ فيما نقلوا

مرادهم فيه الصحيح اللازم ومن فساد بعينه سائر

مزوج الفاسد والموقوف ونحوهما هو المفسد

عقد ناعل يقبل والفسخ مفعوله وقد اشتملت الابيات على ان قول الهمما النكاح لا يقبل الفسخ مرادهم النكاح الصحيح اللازم لا الفاسد والموقوف وحقيقة الفسخ حل ارتباط العقد كذا في الاشياء والنظاير وعبارتها في فن الفوائد النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وسبوا عليه ان وجوده لا يكون فسخا الا في مسئلتين فيقبله بعد التمام ردة احدها وملك احدها الاخر اما طرأ الرضا عليه والمصاهرة فعندنا بنفسه ولا يفسخ انتهى وفي جامع الفصولين ولو وقعت بين الزوجين حرمة بمصاهرة لا يرتفع النكاح اصلا بل يبقى على صفة الفساد حتى لا يحل التزوج فيه الا بعد المتاركة ولو بعد سنين ووجه الجواب اننا لا خلا فيه انتهى ونقل في البحر عند قول صاحب الكثر ولهما خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد قال وانما عبر بالفسخ ليفيد ان هذه الفرقة فسخ لا طلاق فلا ينقص عدده لانه لا يصح من الاثني ولا طلاق اليها وكذا انما بينا وكذا الفرقة بعدم

الكفاه وانقصانا المهر فصع بخلاف خيار الخيرة لان الزوج هو الذي ملكها وهو مالك المطلق وفي التبيين ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فكيف يستقيم جعله فسخا لانا نقول المعنى بقولنا لا يحتمل الفسخ بعد التمام وهو النكاح الصحيح النافذ اللازم واما قبل التمام فيحتمل الفسخ وتزوج الاخ والهدى صحيح فافد لكنه خير لانم فيقبل الفسخ انتهى ويرد عليه ارتداد احدها فانه فسخ بعد التمام وكذا ابا وهما عن الاسلام بعد سلامه فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التمام وكذا امك احد الزوجين صاحبه فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد ما يقتضيه انتهى كلام البحر عبارة الناظم من التبيين ويرد عليه ما في المحرک لا يخفى وسياتي بيان النكاح الفاسد ولما الموقوف في الخلاصة قال في الاجناس كل عقده مجزئ حال وقوعه يقف على الاجازة وما لا يجزئ له حال وقوعه لا يصح يتوقف مثاله صبي اعتق عبده على مال او غير مال او هب هبة وقبضها الموهوب له او تصدق او زوج عبده ثم كبر فاجاز ذلك لا يكون جائزا وملك تزويج امته فاذا اجاز هو بعد بلوغه جاز وكذا الصبي لو اوصى بثلث ماله ثم كبر واجاز جازت الوصية ولو تزوج المكاتب عبده او تزوج عبده بنفسه لا يتوقف ولو تزوج عبد عتق المكاتب يتوقف وقد يقف على اجازة الغير ثم يجوز بانتقال الاجازة الى الغير كمن زوج ابنته اخيه من ابنه وهما صغيران ولبنت اخيه اب ان مات الاب قبل الاجازة فاجاز العهر هذا النكاح قبل بلوغها صحيح النكاح والاجازة انتهى وفي مختصر المحيط زوج من ابنه الكبير امره بغير اذنه ثم جن الابن قبل الاجازة فلا بد ان يجزئ ذلك النكاح انتهى وفي البحر كل عقد صدر من الفضولي وله مجزئ ان فقد موقوف على الاجازة الى ان قال ودخل تحت تعريف الفضولي ما لو علق طلاق زوجته بغيره بشرط فهو موقوف فان اجاز الزوج تعلق فتطلق بوجود الشرط ولو وجد قبلها لم تطلق عندها الا اذا وجد ثانيا بعد ما انتهى وقول الناظم ونحوه اى نحو المذكور من الفاسد والموقوف كالنكاح الصادر من غير الاب والجد للصغير والصغيرة فانه يجوز لهما الفسخ بعد البلوغ وكذلك بعد عتق الامة لهما خيار الفسخ والاوليا لهما الفسخ في غير الكفو على ما قدمناه وكذلك بدون مهر المثل وكذلك الخيرة الفسخ في مجلس الخيار وان تطلق يوما واكثر قال في جامع الفصولين في فصل الخيارات وهي انواع منها ما يثبت في تصرفات تحتمل الفسخ لا فيما لا تحتمل كنكاح وطلاق وعتق ومنها ما يثبت فيما لا يحتمل الفسخ لا فيما لا يحتمل اما الخيارات التي لا يثبت فيما لا يحتمل الفسخ منها خيار الشرط اذا تزوج بشرط الخيار لهما او لاحدها يصح النكاح لا الشرط عندنا وقال الشافعي يبطل به النكاح



ومنها خيار الروية لا يثبت في النكاح لافي المراه ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب وقال له ان يرد المراه باحد العيب الخمسة مجنون وجذام وبرص وقرن ورتق فان ردها قبل الدخول سقط كل المهر وان ردها بعده فلها كمال المهر ولا يرد الزوج مجنون وجذام وبرص عندنا حنفية وابن يوسف وقال محمد لها رده واما الخيارات التي تتعلق بالنكاح فاربعة خيار الحيرة وخيار العتق وخيار الفسخ بعدم الكفاه وخيار البلوغ ثم بسط الكلام حسبما يقتضيه هذا المقام وفي مختصر المحيط زوج امته الصغيرة ثم اعتقها فلها خيار العتق لا خيار البلوغ ولو زوج عبده الصغير ثم اعتقه لا خيار له اصلا وفي الخلاصة مفتوحة زوجها اخوها فوطقت لها الخيار وفي الاب والجدة لا خيار لهما كالمغيرة ولو زوجها الابن فهو كالاب بل اولى انتهى والله الموفق

**لا فرق في النكاح بين فاسد وباطل كما كشي واحد**  
**لكنهم قد فرقوا بينهما في البيع يا صاحب على ما علمنا**

الالف في علمنا يجوز ان يكون للاطلاق او ضمير راجعا الى الفاسد والباطل وقد اشتمل البيهقي على مسئلتين الاولى ان النكاح لا فرق فيه بين الفاسد والباطل قال في الاشياء والنظائر الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح كذلك لكن قالوا نكاح الحارم فاسد عندنا حنفية فلا حد وباطل عندنا فيجوز وفي جامع الفصولين نكاح الحارم قيل باطل وسقط الحد بشبهة الاشياء وقيل فاسد وسقط الحد بشبهة العقد انتهى فعلى هذا يكون بينهما فرق وفي ايمان الخلاصة قال في المحيط واختلفوا ان النكاح الفاسد هل هو منققد بعضهم قالوا لا ينققد لكن لا بصفة التمام وبعضهم قالوا لا ينققد اصلا وبعضهم قالوا ينققد بمقتضى الاقدام على الوطى ضرورة ان لا يضيع مآل الزوج انتهى والمسئلة الثانية ان البيع فيه فرق بين الفاسد والباطل قال في الخلاصة البيع الذي يجوز انواع ثلاثة باطل وموقوف وفاسد ثم بين كلا على حدة مفصلا وفي الاشياء والنظائر واما في البيع فيمانيات فباطله مشروع باصلا ووصفه وفاسده ما كان مشروعا باصلا دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني

**انه يملك به انتهى وتماه مفصلا في المطولات**  
**وفي نكاح فاسد لها وجب بالوطى عقد ثم يثبت النسب مع عزة وذلك بالاجماع بلا خلاف لا ولا نزع من ابتداء من التفريق**

**قال محمد وعزة النسب من حين وطى وبم الافتا واجب**  
**قال الامام وابو يوسف من وقت النكاح كالصحيح فاستثنى**  
**وقسروا العقر بمهر المراه قد وطئت ووطؤها عن شبهة**  
**ثم المراد منه مهر المثل فسر به ذلك اهل الفصل**

ضمير لها المرأة والحار والمجور متعلق بواجب وعقر فاعلم وهو يضم الوين المهمة وسكون القاف قال الفارابي في ديوان الادب في باب فعل يضم الفاء وتسكن الوين والعقر مهر المرأة ان وطئت على شبهة انتهى وفي الخلاصة قال الشيخ الامام نجم الدين سالت القاضي الامام لا يسجدني عن ذلك بالفتوى فكتب هو العقر انه ينظر بكم تستاجر الزنا لو كان حلا لا يجب ذلك القدر وكذا نقل مشايخنا في مشرب الاصل للامام السرخسي انتهى وقول الناظر وذلك الى وجوب العقر وثبوت النسب ولزوم العقر والمراد بالامام ابو حنيفة المهرام وقوله كالصحيح اي كالنكاح الصحيح وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفصولين وعامة لوفرق بينهما بفساد النكاح فان لم يدخل بها فلا مهر ولا عزة وان دخل بها فلها الاقل من المسمى ومن مهر مثلها المسمى والاقلها مهر مثلها بالغام يبلغ وتجب العدة والفاسد كالعقد في حق النساء لو دخل فتعتبر المدة وهي ستة اشهر من وقت النكاح عندها وعند محمد من وقت دخوله وبه يفتي اذ الصحيح يجعل كوطى لانه داع اليه شرعا بخلاف الفاسد الفاسدة لو خلا بها وانكر دخوله ففي رواية عن محمد يثبت النسب ويجب المهر والعدة ولا يثبت شئ منها في رواية اخرى ولو لم يخلوا بها لا يلزمه انتهى وفي القينة اتت بولد في النكاح الفاسد ثبت النسب بغير دعوى والخلوة في النكاح الفاسد لا تجب المهر والعدة في الشامل اذا اتاها في الدبر في النكاح الفاسد لا يجب مهر لانه ليس بمحل النسل تزوجها في عدة غيره ودخل بها فعليه الاقل من المسمى ومهر المثل وعليها العدة ويتداخلن قال ابو القاسم الصفار ابتداء العدة في النكاح الفاسد من الوطى الاخير وهو قوله زفر وقال الفقيه ابو جعفر وهو قول ابو يوسف من وقت الفرة وقال برهان صاحب المحيط في وقت المتاركة وعلم غير المتاركة شرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعملها لا تنقض عدتها والمتاركة لا تكون الا بالقول مدخوله اولم يكن حتى لو تركها ومضى على عيبتها ستون لم يكن لها ان تزوج باخر وقال قاضي خان ذلك في المدخوله وفي غيرها بتفريق الابان وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها وفي النكاح الفاسد يستبدل واحد منهما بفسخ قبل الدخول بالاجماع



وبعد الرخول فختلفا فيه وعلم المرء في المتاركة ليس بشرط في الأصح كما في الصحيح ونكاح  
 الزوج النكاح بحضورها متاركة ولا فلا نكاح الوكيل الوكالة هكذا عن أبي يوسف  
 انتهى وفي الخلاصة الواجب في النكاح الفاسد لا قبل من المسمى ومن مهر المثل أن كان  
 هناك تسمية وإن لم يكن يجب مهر المثل بالقام ببلغه وإنما يجب ذلك بالجماع في  
 القبل ولا يجب بالخلوة والمسن عن شهره والتقبيل والوطى في دبر وفي شرح الطحاوي  
 ولو جاءت بولد إلى ستة أشهر في النكاح الفاسد يثبت النسب وستة أشهر  
 من وقت النكاح وعند محمد من وقت الوطى وعليه الفتوى أما بالخلوة الصحيحه  
 والفاسد في النكاح الفاسد فلا يجب العدة وكال مهر وأما النكاح الفاسد فلا  
 حكم له قبل الرخول حتى لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا بان من أمها بشهره ثم تركها  
 له أن يتزوج الأم انتهى وفي جامع الفصولين أن العدة تعتبر في الفاسد في وقت  
 التفريق عند علينا الثلاثة ومن آخر الوطى عند زفر وعندي أبي يوسف من حين  
 عزها أو عدم أحدهما على الفرقة أو فرق القاضي والمتاركة بعد دخوله في الفاسد  
 لا يتحقق بعدم محي كل منهما الآخر وإنما يتحقق بالقول كقوله تركتك أو تركتها  
 خليت سبيلك أو سبيلها وقيل لا يتحقق إلا بالقول دخل أم لا وقيل يتحقق  
 بتفريق الأبدان ولو لم يدخل ولا بالقول والصحيح أن علم المرء بالمتاركة ليس  
 بشرط كطلاق النكاح الصحيح أنكر نكاحها يكون متاركة لو قال لها اذهبي وتزوجي  
 لا بمجرد لا نكاح والطلاق في النكاح الفاسد متاركة لا طلاق وكذا طلاق القن  
 ثلاثا قبل إجازة مولاه نكاح ولو قال لها طلقي نفسك فطلقت يكون متاركة  
 إذ لا تعليق فيكون توكيد لا يفسخ من جهة ولو تزوج نكاحا فاسدا تنقض عدها بالولادة  
 لو فارقتها قبل الولادة لا لو بعد ما جامعها في دبرها في نكاح فاسد لا يجب المهر  
 والعده ولو اختلفت في الفاسد لا يسقط المهر والفاسدة لا تحرم أمها بمجرد  
 النكاح فله التزوج بأمها وبنتها قبل التفريق وكذا المرأة التزوج بأخوها وهذا  
 كله قبل المس وتام فروع هذا البحث في جامع الفصولين والله الموفق انتهى

**وجوب النكاح من الأكفاء معلق صاح بالاولياء**  
**حقا لها ثم بها تعلقتا حق لهم بالشرع قد تحققا**

وجوب مبتدأ وانكاح مضاف اليه ومعلق خبره وحقا حال من ضمير معلق  
 إذ الحال لا ياتي من المبتدأ والأكفاء جمع كفوه بمعنى النظير لغة والمراد هنا  
 المماثلة بين الزوجين في خصوص امور كذا في الجرح وضمير لها المرأة وكذلك بها  
 والف تعلقا للاطلاق وفاعله ضمير راجع إلى وجوب النكاح إلى آخره وحقا حال من

الضمير وقد اشتملت البيتان على مسألتين الأولى أن الحق الواجب على أولياء المرأة  
 أن يزوجهما إلى كفوها الثانية أن تزوج المرأة ككفوها حق واجب عليها وأولياءها  
 قال في الكافي أعلم أن الكفاءة في النكاح معتبرة في الرجل للنسب المزموم النكاح خلافا  
 لما لك وسفيان لهما قوله عليه الصلوة والسلام الناس سراسيم كاسنان المشط  
 لا فضل لعربي على عجمي إنما الفضل بالتقوى وهذا الحديث مؤيد بقوله تعالى أنكرم  
 عند الله اتقاكم فهذا يدل على أن التفاضل بالاجل لا بالنسب فمن بطل به عياله  
 لم يسمع به نسبه وقيل كان سفيان من العرب فتواضع وراى المولى كفوا للعرب  
 وأما ما روى جابر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال لا يزوج النساء إلا الأولياء  
 ولا يزوجن إلا من الأكفاء ولأن النكاح عقد العرو ويشتمل على أغراض ومقاصد  
 كالسكن والأزدواح والصحبة والألفه وتأسيس القوالب وذالك لا يتم إلا بين  
 الأكفاء لأنه يفيظها استفراش من هود وفيها في الحسب والنسب والنسب  
 وفي أصل الملك على المرأة ذل إذا النكاح رقا واذلال النفس حرام لقوله عليه  
 الصلاة والسلام ليس المؤمن أن يذل نفسه وإنما جوز ما جوز منه ضرورة  
 وفي استفراش من لا يكافئها زيادة الذل ولا ضرورة في هذه الزيادة بخلافها إذا  
 تزوجت بخيرا منها فإنه ليس للمولى أن يفرق بينهما لأن الكفاءة غير مطلوبة في  
 النساء فإن المولى لا يغير بان يكون تحت الرجل من لا يكافئها لأنه مستفرش فلا يفيظ  
 استفراش من هود ونه وليس فيه اذلال النفس ولأن نسب الولد يكون أبيه  
 لا إلى أمه وما روياه محمول على أحكام الأخيرة انتهى وفي فتح القدير بعد كلام  
 كثير قال ثم هذا الوجوب يتعلق بالأولياء حقها لها وبها حقها لهم لكن إنما يتحقق  
 المعصية في حقهم إذا كان صغيرة لأنها إذا كانت كبيرة لا ينفذ عليهم تزويجهم  
 إلا برضاها حتى تاركة لحقها كما إذا رضى المولى بتزويجها حيث ينفذ هذا كله  
 مقتضى الأدلة التي ذكرناها مع قطع النظر عن غيرها وعلى اعتبارها بشكل قول  
 أبي حنيفة في الأب له أن يزوج بنته الصغيرة من غير كفوه انتهى والحاصل أن  
 الناظر ما خذه هذه العبارة من فتح القدير وقد نظهر بقينها حيث قال

**وأنهم يعصون أن هم النكاح لا ينفذ تزويجها أن يرضى**  
**لا مطلقا بل أن تكفى صغيره وأن بالفئة كبيرة**  
**لا ينفذ التزويج إلا بالرضا ورضيت لحقها أن يرضى**

الروايات في أوطاف جملة على جملة والضمير للأولياء ويعصون بالنسب المجهول من  
 العصيان وهو ضد الطاعة وجملة لا يصح نعت لغير الكفوه وقد اشتملت الآيات على



مسئلتين الاولى ان الاوليا ان زوجوا الصغير لغير الكفو ويعصون في ذلك يعني  
لا يصح تزويجهما والمراد بالاوليا غير الاب والجد قال في مختصر الحيط زوج الاب والجد  
الصغير وامراة باكثر من مهر المثل والصغيرة باقل او من غير كفوف ويجوز عندنا في خيفة  
وقالا لا يجوز وعند الشافعي يصح النكاح ولا يصح التسمية وكذا الوكيل بالنكاح اذا ازداد  
او نقص على هذا الاختلاف ولا يجوز تزويج غيرها بازيد او انقصا ومن غير كفوف بالاجماع  
انتهى وفي التنوير والولي انكاح الصغير والصغيرة ولو ثيبا ولزم ولو بغير فاحش  
او بغير كفوف ان كان الولي ابا او جدا لم يعرف منهما سوء الاختيار وان عرف لا وان كان  
المزوجه غيرها لا يصح من غير كفوف بغير فاحش اصلا وان كان من كفوف وبهر المثل  
صح وفي الكفر ولو زوج طفلة غير كفوف وبغير فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الاب  
والجد وفي شرح مسكين اي ان زوج الاب الصالح ابنته الصغيره من غير كفوف ولو  
عبدا او نقص من مهرها او ابنته الصغير كفوف ولزامة وزاد في مهر امراته صح ذلك  
عليها عند الامام وعندها لا يجوز الزيادة ولا الحط لا بما يتغابن الناس فيه والاصح  
ان اصل النكاح باطل عندها وانما قيدنا بالصحة لانه لو كان سكران لا يجوز اجماعا  
وكذا اذا كان للاب سوء اختيار مجانفة او فقا ولم يجوز ذلك لغير الاب والجد اتفاقا  
انتهى وفي الجرد قيد تزويج الاب اي بنفسه لانه لا يجوز توكيل الاب ان يزوجه ابنته  
الصغيرة باقل من مهر المثل وينبغي استثناء القليل الذي يتساهل فيه كما لا يخفى  
والمراد لاب من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار واطلق في غير الكفو فشم  
ما اذا ازدجها من مملوك نفسه فعندها المبيع وقيد بالطفل لان الاب لو زوج  
الكبيره من مملوكه بوضاها فهو جائز اتفاقا ولا خصوصية للاب بل كل ولي كذلك  
ان لم يكن لها غيره اقرب منه لم يرض به قبل العقد انتهى وفي القيمة غير الاب والجد  
اذا تزوج الصغيره ممن لا يقدر على المهر والمنفعة لم يصح انتهى وفي الخلاصة رجل تزوج  
ابنته الصغيره من رجل على ثمن انه مصلح وقد قالوا ان الزوج لا يشرب الخمر فوجده  
الاب شربا مدنا فكبرت البنت فقالت لا ارضى بالنكاح ان لم يعرف ابوها  
بشرب الخمر وعلبه اهل بيته الصالحون فالنكاح باطل وفي القينة زوج بنته الصغيره  
من رجل ظنه مصلحا لا يشرب الخمر واخبره الناس بذلك فوجده شربا مدنا  
ان لم يعلم ابو المرأة شربا وكان غلبه اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل بالاتفاق  
وانما الخلاف فيمن زوجها من رجل عرفه غير كفوف ولو زوجها القاضي من غير كفوف لا يصح  
انتهى والمسئلة الثانية ان البالغة الكبيرة لا ينفذ تزويجها الا برضاها فاذا  
رضت بغير الكفو كما رضى اولياؤها فقد رفضت حقها واسقطته قال في

الدور لا تجزى بكر بالغة على النكاح اي لا تنكح الا برضاها قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى  
ولو نكحت بدونه كان عقد فضولي موقوفا على الاجابة انتهى وفي شرح مسكين  
مطلقا سواء كان ابا او جدا او غيره من الاوليا وقال الشافعي الاب والجد يملك  
تزوج البكر البالغة اكراهها انتهى وفي جامع الفصولين ولو زوجها وليها بغير  
الكفو ثم افترقا ثم تزوجت نفسها من هذا الزوج بغير وليها فله ان يفرق بينهما  
اذا الرضا في عقد لا يدل على الرضا في عقد آخر ولو زوجها الولي بغير كفوف فطلقها  
رجعيا لم يكن له ان يفرق بينهما ولو زوجها احد الاوليا بغير كفوف لم يكن له  
رجع ولا لمن دونه حق الفسخ الى اخر ما هنالك  
**الحكم في ولاية الاجبار مع الصغير والصغار**  
**بانها لكل من كان الولي** عندنا في خيفة المفضل  
**ومنع ذلك لغير القصب** وما لك يمنع في غير الاب  
**والشافعي صح عنه من ضبط** بانها للاب واجد فقط  
الصغار جميع الصغيره والصغار جميع الصغير منها اي ابا يوسف ومحمد والاشارة  
بذلك الى حكم ولاية الاجبار وضمي انها للولاية وقد اشتملت الابيات على مسئلة  
في الكافي للامام النسفي ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجها الولي بكر كانت  
الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة لما روى انه عليه الصلاة والسلام تزوج عائشة  
رضي الله عنها وهي بنت ست سنين وبني بها وهي بنت تسع سنين وكانت عند  
تسع اخر وقال مالك ليس لاحد سوى الاب تزويج الصغير والصغيرة لان الولاية  
على الحق ثبتت نصا بخلاف القياس لان اثر الحرية في دفع تسلط الاجبار لا ان  
ولاية الاب ثبتت نصا فبقى الباقي على قضية القياس والنص الوارد ثم لا يكون  
ولا رعاها لقصور الشفقة في الحد ووفورها في الاب ولنا انها موافقة للقياس  
لان النكاح من جملة المصالح المذكور والاباث وهي تشتمل على اغراض ومقاصد  
لا تتوفر الا بين المتكافئين والكفو لا يتفق في كل وقت فكانت الحاجات  
الى اثبات الولاية للولي في صغورها لان لا يفوت الكفو الخاطب مع غرة وجوده  
لو انتظر بلوغها وقال الشافعي ليس لغير الاب والجد تزويج الصغير والصغيرة  
لان هذه الولاية نظرية ولا تنظر في التفويض الى غير الاب والجد لقصور شفقته  
وبعد قرابته ولهذا لا تثبت ولايته في المال وحاجتها الى التصرف في المال في  
الصغر اكثر من حاجتها الى التصرف في النفس لعدم الشهرة وامر المال اهن من  
النفس فلان لا يملك التصرف في نفسها وامرها اعطوا النفس انفس كل نفس



اولى ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الانكاح الى العصبان مطلقا بلا فصل بين  
عصبة وعصبة ولان ثبوت الولاية قد وجد وهو القرابة الباعثة على النكاح لانها ليست  
بتامة فلم يجز تعطيل الاصل لقصور في الوصف فاعتبرنا اثر القصور في ولاية الاعتراض  
بعد البلوغ بخلاف التعريف في المال لانه يتكرر مرة بعد اخرى وينتقل الى الاعتراض التوى  
وقد يتقدم الظرف من عاقبة الولي لغيرته او محله او لموته او غيبته فلو وقع الخل  
فيه لا يمكن تداركه فلم يمكن ان يثبت ولاية التعريف في المال لغير الاب ولولا الامور  
ولا ثبت ولاية الالتزام مع قصور الولاية فسلطنا عنه الولاية اصلا اما النكاح فانه  
يقع مرة ولا يتكرر فلو وقع فيه خلل يمكن تداركه بالاعتراض بعد البلوغ وما يجوز  
لاب عندنا تزويج الثيب الصغيره فكذلك يجوز لغير الاب والجدة والترتيب في  
العصبان في ولاية الانكاح كالترتيب في الارث والامعة محجوب بالاقرب فاقرب  
الاوليا الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجدة الاب وان علا ثم الاخ لاب  
وام ثم لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن  
العم لاب وام ثم ابن العم لاب ثم المعتق والفاسق يزوج وليته كالمعتق خلافا  
للمشافق والا فالام اي وان لم يكن عصبة نسبية او سببه كولى العتاقة فولاية  
التزوج للام ثم للاخت لاب وام ثم للاخت والام ثم لا ولادهم ثم للمقات ثم  
للأخوال ثم للمحرمات الخالات ثم لبنات الاعمام وهذا عند ابي حنيفة لمحمد قوله عليه  
الصلاة والسلام النكاح الى العصبان فهذا يقتضي ان يكون جميع الولاية في باب  
النكاح كمن هو عصبة لانه جعل جنس النكاح لجنس العصبات وليس وراء الجنس  
شي ولا الولاية انما تثبت صيانة القرابة عن لا يكافؤهم في النسبة اليهم  
وهذا يستفاد بالعصوبة لا بغيرهم بغيرهم بغيرهم الكفاءة فيكون ذلك باعنا لهم  
على صيانة كرميتهم عن غير الكفو ولا يتحقق ذلك من ذوى الارحام وان كانوا ذكورا  
لاننا ساهموا في قبيلة اخرى فلا يلحقهم العار بذلك ولهم ان استحقاق الولاية  
لنظر المولى عليه وذا انما تحصل بالشفقة الموجودة لقرابة باعثة عليها وهذه الشفقة  
موجودة في الام وقرابتها في قرابة الاب فيثبت له ولاية التزوج ايضا لان اقارب  
الاب يقدمون باعتبار العصبة وهذا لا ينفي ثبوتها لولا عدم العصبات كما استحقاق  
الارث يكون بسبب القرابة وتقدم في ذلك العصبات على ذوى الارحام ولا يدل ذلك  
على انه لا يثبت لذوى الارحام اصلا وعلى هذا الخلاف مولى الموالاه له ولاية تزويج  
الصغير والصغيرة اذا لم يكن لهما قريب عند ابي حنيفة لانه مؤخر عن ذوى الارحام  
وليس له ذلك عند محمد والمعتق اذا تزوج من لا عصبة له من جهة النسب جاز

لانه اخر العصبان وكذا عصبة واذا عدم الاوليا فلولاية الى الامام الى الخليفة  
اد الحاكم اي القاضي لقوله عليه الصلاة والسلام السلطان ولي من لولى له وليس  
له ولاية التزوج عند وجود واحد من الاقربا وعند محمد اذا لم يكن عصبة فللقاضي  
ولاية التزوج انتهى فعلم من هذا على ما قدمناه ان ابا يوسف مع ابي حنيفة في القول  
بان الولي المجبر هو العصبة وغيره من ذوى الارحام كما عرفت كانه في قوله بان  
الولي هو العصبة فقط حينئذ قول الناطق ومنع ذلك الى اخره والضمير لابي  
يوسف ومحمد باعتبار ذكر ابي حنيفة وجد غير مطابق كما لا يخفى فروع المجنونة بمنزلة  
الصغيرة وللابن ان يزوج الام المجنونة وقال المشافق لا يجوز الا ان يكون من قبيلة  
ولا يزوج الوصى والا يصاب بالنكاح لا يصح كذا في مختصر المحيط وفي الكافي وليس  
للموصى ولاية التزوج الا اذا كان قريبا حينئذ له ولاية التزوج بالقرابة لا  
بالوصاية لان ولايته في المال دون النفس وفي الجرد والجارية بين اثنين اذا  
جاءت بولد فادعياه حتى يثبت النسب من كل واحد منهما منفرد كل واحد منهما  
بالتزويج ثم اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السوا فزوج احدهما  
جازا جازا الاخرى وفتح بخلاف الجارية اذا كانت بين اثنين فزوج احدهما لا يجوز  
الا باجازة الاخر فان تزوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة فالاول يجوز والاخر  
لا يجوز وان وقعا معا ساعة واحدة لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان احدهما  
قبل الاخر ولا يدري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه لو جاز جاز  
بالتحريم والتحريم في الزوج حرام هذا اذا كان في الدرجة سواء واما اذا كان احدهما  
اقرب من الاخر فله ولاية لا بعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبته منقطعة فنكاح  
الابعد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب انتهى وفي الكافي القبيصة المنقطعة ان يكون  
في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الا مرة وهو اختيار محمد بن سنان والقنوري  
وقيل اد في مدة السفر لانه ليس لا قصى مدة السفر نهية فاعتبر لادنى واليه  
اشار في الكتاب وهو اختيار القاضي ابي علي النسفي وسعد بن معاذ المرزبي  
وصدر الاسلام البرزدي والصدر الشهيد وعليه الفتوى قال شمس الائمة السرخسي  
الاصح انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره واستطاع رايه يفوت الكفو  
الذي حضر القبيصة منقطعة وان كان لا يفوت القبيصة ليست بمنقطعة لان  
ولايته مقيدة بالنظر ولا نظري في ابقا ولايته حينئذ وهو اختيار الفضل وعنه زفر  
ان لا يعرفوا موضعهم وبعد ما ثبت الولاية للابعد اذا تزوجها ثم حضر الاقرب  
ليس لها ان يرد نكاحها لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصلت القدره على



الأصل بعد حصول المقصود بالخلق وقال في بطل عقد الأبعد وكان له روايتين  
 في عقد الأبعد انتهى وفي انفع الوسائل الذي يعول الصغير والصغير لا ولاية له في  
 ٤٠ نكاحهما والله الموفق ٤٠  
 ٤٠ قاض عن تزوج الصغير ٤٠ من نفسه التزوج في ذي الصورة ٤٠  
 ٤٠ ليس بجائز له ولو قصد ٤٠ تزويجها من ابنه أيضا يسود ٤٠  
 ٤٠ لكن فيما عداه العكس جاء ٤٠ فحاز لابن العمدان بن وجبا ٤٠  
 ٤٠ من نفسه باصباح بنت عمه ٤٠ كانه تزويجها من ابنه ٤٠  
 عن اي قصد وضمير عداه راجع الى القاض والمراد بالعكس ضد الحكم السابق وهو الجواز  
 وقد اشتملت الابيات على اربع مسائل الاولى والثانية لزوج القاض الصغير من  
 نفسه لا يجوز واذا تزوجها من ولده كذلك لا يجوز قال في انفع الوسائل اذا تزوج القاض  
 الصغير من ابنه كان باطلا وتقل عن قاض خان قال لا يجوز بيع القاض مال اليتيم من  
 نفسه ولا بيع ماله من اليتيم لان بيع القاض قضاء وانه لا يصح قاضيا لنفسه  
 ولهذا الزوج اليتيم من نفسه لا يجوز وقد بسط الكلام في هذه المسئلة ثم قال  
 فاذا عقد القاض الحق عقد صغير او صغير ليس له ولي غير القاض وللقاض  
 ولاية التزوج كان عقده حكما فليس لغيره ان يبطله ولا يتعرض اليه وحينئذ  
 لا يجوز للقاض ان يزوج الصغير من ابنه ولا من ابيه ولا من لا يجوز له  
 حكمة لان فعله حكم انتهى ومن قضا الاشياء والنظاير فعل القاض حكم منه فليس  
 له ان يزوج اليتيم التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادة  
 له انتهى وفي جميع المنتجات ولزوج القاض الصغير من ابنه بطل انتهى  
 وفي الخلاصة في فوايد المتقدمين يخارى ان القاض اذا تزوج الصغير من نفسه  
 فهو نكاح بغير ولي لانه مرجع في حق نفسه وكذا الخليفة وفي جامع الفصولين  
 في الفصل السابع والعشرين ولم يجوز للقاض بيع مال اليتيم من نفسه اذا جاز  
 من القاض على وجه الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه الى ان قال وكذا تزويج اليتيم من  
 نفسه او من ابنه لا يجوز انتهى وفي البحر ولزوج القاض الصغير من ابنه كان  
 باطلا وكذا اذا باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لانه حكم وحكمه لنفسه لا يجوز  
 ولو اشترى من وصي اليتيم يجوز وان كان القاض اقامه وصيا لانه نايب عن  
 الميت لا عن القاض وعمله في فتح القدير بانه كالوكيل يجوز عقده لانه انتهى  
 قال في مختصر المحيط وكلت رجلا تزويجها فزوجها الى نفسه لم يجوز ولزوجه  
 من ابنه الصغير لم يجوز ايضا ولو وكل امرأة ان تزوج فزوجت نفسها لم يجوز

ولو وكلته تزويجها من نفسه جاز والمسئلة الثالثة والرابعة لزوج ابن العم بنت  
 عمه الصغير من نفسه او من ابنه جاز قال في الكافي ويجوز لابن العم ان يزوج بنت  
 عمه من نفسه بان يقول تزوجت فلانة من نفسي بحضرة الشهود انتهى وفي شرح مسكين  
 يجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه اذا كانت الولاية له صورة ان يقول  
 تزوجت فلانة من نفسي بحضرة الشهود انتهى وفي مختصر المحيط ولو قال ابن العم للكبير  
 اني اريد ان ازوجك نفسي فسكتت فزوجها جاز ولو تزوجها قبل الاستيلاء قبلها  
 فسكتت لم يحج في قول ابن حنيفة وحده انتهى والحاصل ان مسائل من لسان الحكام  
 وعبارته القاض اذا تزوج الصغير من نفسه فهو نكاح بلا ولي لان القاض مرجع في  
 حق نفسه وكذا اذا زوج من ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم وحكم القاض لابنه باطل  
 بخلاف غيره من الاولياء حيث يجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه وابنه انتهت عبارة  
 ٤٠ وان بيع شخص شخص بنته ٤٠ بمحض الشهود وكان ابنه ٤٠  
 ٤٠ يجوز ذاك وعدا نكاحا ٤٠ وكان وطئ المشتري مباحا ٤٠  
 ضمير ابنته راجع الى البيع وذلك اي البيع اطلق عليه المشتري باعتبار الظاهر وقد  
 اشتمل البيتان على مسئلة في الكافي وينفقد النكاح بلفظ البيع في الصحيح وعن الاعشى  
 انه لا ينفق به لانه لفظ خاص لتقليد مال بال مال والملوك بالنكاح ليس بال لان  
 المال غير ادمي خلق لمصلحة ادمي ولنا ان البيع يوجب ملكا هو سبب ملك المتعة  
 في محله فكان طريق المجاز موجودا فينفق به انتهى وفي الخلاصة ولفظ البيع الصحيح  
 انه ينفق ولو قال اعيتطك مايت على ان تكون امراي يكون نكاحا اذا قبلت كما لو قال  
 لها كونى امراي بمايت فقبلت صح مرت الى اوصرت لك نكاح عند القبول وتذليل بخلافه  
 انتهى وفي الهداية ولو قالت بعت نفسي منك بكذا فقال اشتريت او قبلت يكون  
 نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا الوباغ الاب ابنته بشهادة الشهود يكون نكاحا انفع  
 وفي مختصر المحيط واما بلفظة البيع والشرا فاختلف المشايخ فيه فقليل لا ينفق  
 والصحيح انه ينفق اشار اليه محمد قال اربعة شهود وعلى رجل بالزنا فقال اني اشتريتها  
 يسقط عنه الحد فقد جعل دعوى الشرى ودعوى النكاح انتهى وفي البحر واما بلفظ  
 السلم فان جعلت المرأة راس مال السلم فانه ينفق اجماعا وان جعلت مسليا فيها ففيه  
 اختلاف قليل لا ينفق لان السلم في الحيوان لا يبيع وقيل ينفق لانه يثبت به ملك  
 الرقيق ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد الحقيقي يفسد مجازيه ورجح في فتح القدير وهو مقتضى  
 ما في المتن وفي الصرف روايتان وتقولان قليل لا ينفق به لانه وضع لاثبات ملك ما لا  
 يتعين من النقد والمنقود وعليه هنا متعين وقيل ينفق به لانه يثبت به ملك العين

والسلم في الحيوان منقود حتى لو انفصل  
 به القبيض فانه ينفق ملك الرقيق صح



في الجملة وينبغي ترجيح لوجه لوجه تحت قولهم وما وضع لتمليك العين في الحال وكذا في انعقاد  
بلفظ القرن قولان أحدهما عدم الانعقاد كما في الكشف والولوالجيرة وفي الفتاوى الصيرفة  
الاصح الانعقاد وينبغي اعتداده لما انه يفيد ملك العين للحال انتهى وفي الاختيار وينبغي  
بلفظ الهبة والصدقة والتمليك والبيع والشرا لان هذه الالفاظ تفيد الملك وانما سبب  
الملك المتعة بواسطة ملك الرقيق كما في ملك اليمين والسيب من طريق الجواز واما لفظ  
الاجازة فروى ابن رستم عن محمد انه لا ينعقد بها وهو اختيار ابن بكر الرازي لان الاجازة  
لا تفيد ملك المتعة لانها تنبئ عن الناقية في النكاح وروى الحسن بن ابي حنيفة  
انه يجوز وهو اختيار الكرخي لان الله تعالى سمي المهر اجرا فينعقد بلفظ الاجازة كالاجازة  
وعن محمد لو قال اوصيت لك بابنتي للحال ينعقد وان اوصى بها مطلقا لا ينفذ لانها  
توجب الملك مطلقا بشرط الموت والاصل فيه ما قال اصحابنا كل لفظ يصح التملك  
الايمان مطلقا ينعقد به النكاح وروى ابن رستم عن محمد انه قال كل لفظ يصح  
تمليك الايمان مطلقا يكون في الامه تملك المرق فهو نكاح في الحرة انتهى

**و استقرار المهر بالدخول** **و خلق الموت في المنقول**  
**و الملك يستقر في البيع بلا** **شرط الخيار عند قبض حاصل**  
**ثم المراد من الاستقرار** **في البيع ان لا يفسخ قيم جاري**  
**عند الهلاك ثم في الصداق** **امن من القسطين بالطلاق**

الف حاصل الاطلاق وقوله ثم في الصداق اي ثم المراد من الاستقرار في الصداق وهو  
مهر المرأة وقد اشتملت الابيات على اربع مسائل الاولى ان مهر المرأة يستقر  
بالدخول والخلوة الصحيحة وموت احدكما قال في الكافي وان سمي مهر عشرة فما زاد  
فعليه المسمى ان دخل بها او مات احدكما لان بالدخول يتحقق تسليم المبدل وبتسليم  
المبدل يتأكد البذل كما في البيع والنكاح عقدا العرف فينتهي بالموت والشيء يتقرر بانتهائه  
فيتقرر لزوجه والمهر منها وان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف المسمى لقوله  
تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم  
ولان الطلاق قبل الدخول يشبه الفسخ لان المعقود عليه عاد اليها سالما ويشبه  
القطع لانه تصرف في ابطال ملكه والفسخ يوجب سقوط الكل كما اذا اتفاسخ العقد لفسخ  
يوجب تاكد الكل كما لو اتلف المبيع في يد البائع او عتقه فتنصف وشرط ان يكون قبل  
الخلوة لانها كالدخل عندنا ثم بسط الكلام الى ان قال واذا خلا الرجل بامرأته وليس  
هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كال مهرها وقال الشافعي لها نصف المهر  
لان طلاق قبل المس فينصف بالنص فن قال بان الخلوة ممكنة للمهر فقد علق المتنفذ

بعدم الخلوة وهو خلاف النص اذ النص غلقه بعدم المس ولنا قوله تعالى وكيف تأخذونه  
وقد انقض بضمكم الى بعض فمضى عن استرداد شيء من الصداق بعد الخلوة اذ الانقضاء عبارة  
عن الخلوة ومنه سمي المكان الحال قضاء والمس ليس بوطء حقيقة وانما حمله على الوطء لانه  
سببه فاطلق اسم السبب على المسبب وحملناه على الخلوة لانه لا يمس امرأته عادة الا  
في الخلوة فكان اطلاق اسم المزوج على اللازم او المسبب على السبب اذ الخلوة الصحيح  
سبب المسمى ظاهرا وما ذكرناه الى لتأيد بالنص او لقوله عليه الصلاة والسلام  
من كشف خمار امرأته ثم طلقها وجب عليه المهر كما علل رواه الكرخي والخصاص او بالاجماع  
فقد حكى الطحاوي اجماع الصحابة رضي الله عنهم ان من اطلق على امرأته بابا او اخي سخر  
ثم طلقها وجب لها الصداق كالمطلقة ولا نفاسلت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك  
قد مر في وسعها فينا كد حقه في البذل لان البذل في المعاصيات يتقرر بتسليم المبدل  
لا بحقيقة استيفاء المبدل لا ترى ان البائع اذا اخل بين المشتري والبيع او المورج  
اذا اخل بين المستاجر والمستاجر تاكد البذل وان لم يتحقق القبض وهذا لا نه لو  
توقف تقرير البذل على حقيقة استيفاء المبدل وربما يمنع من عليه البذل عن الاستيفاء  
لغيره من له البذل وهو مدفوع انتهى وفي مختصر المحيط المهر يستحق بالعقد ويتأكد بالوطء  
وموت احداهما وبالخلوة الصحيح عندنا خلافا للشافعي ومهر المثل يتأكد بما يتأكد به  
المسمى ومهر المثل يسقط بموتها عن ابن حنيفة خلافا لهما والخلوة الصحيح عندنا  
حنيفة هي التمكين من الوطء باقص ما في وسعها وعندنا التمكين الحال من المانع  
حسا وشرعا حتى لو خلا بها وهو مجنون تقع الخلوة عنده وعندنا لا تصح ولو خلا  
بها وهو عاقل تصح بلا خلاف ولو خلا بها حايضا او صايمه فرضا او محرمة او رقنا  
واحداهما مريض يمنع الجماع لا تقع الخلوة وفي صوم النفل روايتان والاصح انه لا يمنع  
صحة الخلوة وكذا صلاة التطوع الاربع قبل الظهر فانه منع الخلوة في النكاح الفاسد  
لا يتأكد بها المهر خلافا لهما اجنبية لا تقع الخلوة وكذا لو كان معها اعمى او انايم  
او صبي يعقل او مجنون او مغمى عليه ولو كانت معها منكوبة لا تقع الخلوة وكذا لو كانت  
امه له عن محمد انه يصح وفي رواية يكره وطى المنكوبة بحضرة الامه فتصح صحته  
الخلوة ولو كان معها كلب عقور لا تقع الخلوة ولو كانا على سطح لا يجاب عليه لا تقع  
ولو خلا بها في قبة او محلة وارخى الستار يصح ولو خلا في طريق الجارة لا تقع وان كان  
في بنيان الطريق تصح ولو خلا بها في المسجد او في الحمام لا تصح ولو دخلت عليه وهو  
لا يعرفها لا تصح وهو الاصح انتهى وتقام مسائل الخلوة في المطولات وفي انفس  
الوسائل وخلق النساء في زماننا فيها نظر فانها لا تعرى عن امرأة تكون معها في البيت



وهي تيرصد وتتطلع الى ما يجري لها حتى تظهره لك عند الحكم لا يسوغ له الحكم يتأكد  
المهر لفساد الخلوة وهذا غالبا ما يقع في حق الابكار فعلى الحاكم ان يحتزم ويثبت في  
ذلك قبل الحكم فاذا ظهر له ان الخلوة صحيحة حكم وان خلا انتهى فتنبه له فانه من  
المهمات وفي انفع الوسائل واما التاكيد بموت احدهما فنقول لا خلاف في ان احد الزوجين  
اذا مات حنف انقه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية انه يتأكد المسمى سواء كانت  
المرأة حرة او امه وكذلك اذا قتل احدهما سواء قتله اجنبى او قتل احدهما صاحب  
او قتل الزوج نفسه فاما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج  
شئ من المهر بل يتأكد الكل عندنا وعند زفر والشافعي يسقط واذا مات احد الزوجين  
في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عند اصحابنا انتهى وقد تحررنا بما ذكرنا  
ان مهر المرأة يستقر كما لا بد من ثلاثة اشياء بالدخول والخلوة الصحيح وموت احدهما  
وكان على الناظر ان يقييد الخلوة بالصحيح اذ الخلوة الفاسدة ليست كذلك  
على ما ذكرنا قال في الكافي والخلوة الفاسدة بالمرأة المذكورة لا تزوج المهر لان  
المال لا يوجب بالشك انتهى وفي الاشياء والنظائر بكل المهر باربعة بالدخول وبخلوة  
الصحيح وبوجوب العدة عليها منه سابقا وموت احدهما انتهى فقد زاد على الناظر  
مرا بعه وهي وجوب العدة عليها منه سابقا قال في مختصر المحيط طلقها باينا بعد  
الدخول او فرق القاضي بينهما لعدم الكفاءة بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في عدتها  
فرق قبل الدخول يجب كمال المهر وكال العدة شانيا عندها وعند محمد نصف المهر  
وبقية العدة وعند زفر والشافعي لا مهر ولا عدة ولوجات الفرق من جهتها في هذه  
الصورة فعندها لها كمال المهر وعليها العدة وعند محمد لا مهر لها وعليها بقية العدة  
انتهى وفي الخلاصة تزوجت المرأة غير كفوء وفرق بينهما بعد الدخول والمهر المهر  
والزهر العدة ثم تزوجته في العدة كان عليه المهر ثانيا ملكا وعليها عدة مستقبله عندها  
خلاف المحدث بناء على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني عندها خلاف المحدثين  
وقد نظرت بخاسته وهي الرطبة بشبهة فانه مؤكد للمهر قال في مختصر المحيط ويتأكد  
بالوطى بشبهة انتهى ولعل الناظر وغيره لم يذكرها لدخولها تحت الدخول وفي الجرح  
في اصله ان المهر يجب بالعقد ويتأكد باحدى معان ثلاث ويخفى ان يزاد رابع وهو  
وجوب العدة عليها منه فانه لو طلقها باينا بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة  
وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة عليها فرق الخلوة  
ويخفى ان يزاد خامس وهو ما لا يزال بكارتها محررا ونحوه فان لها كمال المهر كما مر  
به بخلاف ما اذا ازالها بدفعة فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولودفها

اجنبى فزال بكارتها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبى  
نصف صداق مثلها انتهى فقد زاد سادسة كما ريت في مختصر المحيط في كتاب الطلاق  
والفرقة بالجب والعنة قبل الدخول يجب المهر املا انتهى فهي سابقة والمسيئة  
الثالثة ان المبيع يستقر في ملك المشتري بالقبض اذ لم يكن في البيع شرط الخيار  
قال في الاشياء والنظائر في فن البيع والفرق الملك يستقر في البيع كالمال من الخيار بالقبض  
وليستقر الصداق بالدخول او الخلوة او الموت او وجوب العدة عليها منه قبل النكاح  
والاخير من خياره اخذ من كلامهم انتهى فكان الناظر نظره عبارة لموافقة  
غالب الفاضل الا انه اخل بالراجح كما ذكرنا وفي مختصر المحيط البيع بالخيار ينهقد  
ويوقف بثبوت حكمه على السقوط ثم الخيار ان كان للمبايع لا يخرج المبيع عن ملكه  
خلاف المضاف والمضى يخرج من ملك المشتري بالاجماع ولا يدخل في ملك المبيع  
ان كان غنيا ولا يجب له عليه ان كان دينارا حنيفة وعندها يدخل والخم لا يخرج  
من ملك المشتري بالاجماع حتى لا يكون للمبايع مطالبة المثل قبل الثلاث انتهى  
وهذه الاجمات تاتي في البيوع ان شاء الله تعالى والمسيئة الثالثة والرابعة ان المراد  
بالاستقرار في البيع عدم تسخيره والمراد منه في النكاح الامن من تشطيره بالطلاق  
وهما من الاشياء والنظائر قال في المحل المذكور والمراد من الاستقرار في البيع الامن  
من انفساخه بالهلاك وفي الصداق الامن من تشطيره بالطلاق وسقوطه بالروء  
وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك له  
ينسخ النكاح انتهى ولا يخفى ما في عبارة الناظر في الاقتصار على التشطير من القصور انتهى

ان زوج الاب ابنه الصغير **يبغى مهر قد غدا مسطورا**  
من غير ان يرجع فيما اعطى **ان لم يكن قارب ذاك شرط**  
كان يردى مهره بشرط ان **يرجع في نظيره فيرجع**  
وليس يخفى ان ذاك مقبى **ان لم يكن للمقبل مال يوجد**

جملة بعض حال من الاب والاشارة بذلك الى التزوج وشرطا مفعول قارب وقوله  
كان الكاف للتشبيه وان مصدره وضيم مهره راجع الى ابنه الصغير وضيم نظيره  
الى المهر والاشارة بذلك الى عدم الشرط في عدم الرجوع وقد اشتملت الايات على مسئلة  
في الخلاصة مع زيادات وعبارات ولوزوج ابنه الصغير وضيم عند المهر جازا اذا  
قبلت المرأة واذا ادى الاب في الصبا لا يرجع على الابن استحسانا الا اذا شرط الرجوع  
بخلاف ما اذا ضمن الاجنبى بامر الاب حيث يرجع وكذا الرضى لو ادى مهره يرجع فان  
مات الاب قبل ان يردى فان المرأة بالخيار ان شاءت اخذت من الات وان شاءت من تركه



الاب ثم بعد ذلك يرجع الورثة على الابن عن صاحبه ابنا الثلاثة وفي المحيط فان كان الضم  
 في حال الصحة والاداء في المرض ذلك الخصاف انه لا يكون متبرعا عند ان حيفته ونحوه  
 ويكون ميراث الابن وعند ان حيفته يوسف هو متبرع وفي النقال اذا قال الاب  
 اشهدوا بانني قد زوجت ابني فلان لم يلزمه ان يودي فيكون صله عند ان يوسف  
 وفي المستقي متى اشهد بعد الضمان عند الاداء انه يرجع في مال ابنه ولم يكن اشهد  
 حين ضمن له ان يرجع في مال الصبي وفي نوادر ابراهيم لو كبر الابن ثم ادى الاب ان  
 اشهد يرجع وان لم يشهد لا وفي البيع لراشترى للصغير سوى الطعام والكسوة  
 ونقد الثمن من ماله يرجع على الصبي وان شرط هذا في الاصل وهذا اذا لم يكن  
 للصبي دين على الاب اما اذا كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال بعد ذلك  
 انما اديت مهره عن دينه الذي على صدق ولو كان الابن كبيرا يكون شرعا لابنه لا يملك  
 الاداء بغير امره انتهى وفي الكافي للامام النسفي فان زوج ابنه الصغير في صحته  
 وضمن عند المهر وقبلت المرأة الضمان صح فان مات الاب لها ان تاخذ من الزوج  
 ولها ان تاخذ من تركته الاب بحكم الضمان لان الاستحقاق ثبتت لها في حياته  
 بالكفالة فلا يبطل بموته فان استوفت من تركته الميت رجع سائر الورثة بذلك  
 في نصيب الابن وقال نزل لا يرجعون لان الكفالة انقضت غير موجب للرجوع  
 ولما انها وقعت بامر المكفول عنه حكما لولاية الاب عليه فالأقدام على الكفالة دلالة  
 الامر من جهته كما لو كفل به اجنبى بامر ابيه وادى فانه يرجع عما ادى في مال الصغير  
 بخلاف ما اذا ادى حال حياته لانه قام دلالة التبرع لان تبرأ الاباء بمهر الابناء حال  
 الحياة معهودا انتهى وقل الناظر وليس يخفى الى اخر البيت قيد لاول المسئلة فيما اذا  
 لم يقارن ضمانه شرط الرجوع فروع في الخلاصة الاب اذا اعطى ضيفه لمهر امرأة ابنه  
 ولم تقبض امرأة ابنه حتى مات الاب فباعته امرأة الابن الضيفه لا يصح الا اذا ضمن  
 الاب مهر امرأة الابن ثم اعطى الضيفه بالمهر فيخيز لا حاجة الى القبض وفي الفتاوى  
 الصغيرى في آخر كتاب الكفالة الاب اذا تزوج بمهر الابن ثم لم يجزى النكاح حتى  
 ارتفع النكاح يعود المهر الى ملك الابن وكذا في سائر الورثون اذا تزوج الانسان بقضاء  
 دين غيره ثم ظهر له لادى عليه يعود الدين الى ملك المتبرع وفي الاصل اذا تزوج ابنه  
 الصغير وضمن لها المهر من زوجها فانما بلغت ان شأوت طالبت الاب بالضمان  
 وان شأوت طالبت الزوج بالنكاح بخلاف البيع ولو كان الضمان في مرض الموت لا يصح  
 انتهى وفي الكافي واذا ضمن الولي المهر مع ضمانه لكونه اهلا للالتزام وقد اضاف الى محل  
 قابل له وهو المهر فانه يقبل الضمان لكونه دينيا فيصح ثم المرأة بالخيار ان شاءت طالبت

زوجها بالصداق بحكم النكاح وان شأوت طالبت وليها بحكم الضمان كما في سائر الكفالات  
 فان اذاه الولي يرجع على الزوج ان كان بامر وان ضمن بغير امره لا يرجع كما عرف في الكفالة  
 وان زوج الولي الصغير وضمن لها عن زوجها الضمان ايضا لانه صبر نفسه  
 زعيمها والزعيم غارم بخلاف ما اذا باع الاب مال ولله الصغير وضمن الثمن عن المشتري  
 فانه لا يصح الضمان لان ثبوت حق قبض الثمن للاب هناك بحكم العقد لا بولايته  
 عليه الا ترى ان الاب هو الذي يقبض الثمن بعد بلوغه وفيما يكون وجوبه بحكم  
 عقده فهو المستحق لان حقوق ذلك العقد تتعلق بالعقد ولهذا الواو المشتري  
 عن الثمن يصح فاذا ضمن الثمن عن المشتري كان ضامنا لنفسه فلا يصح وبشوب  
 حق قبض الصداق للاب بولاية الابوة لا بمباشرة عقد النكاح لانه حقوقه لا  
 تتعلق بالعقد ولهذا لو بلغت كان القبض اليها دون الاب فكان الاب في هذا  
 الضمان كاجنبى فيصح فان كان هذا الضمان في مرض الاب ومات فهو باطل لانه  
 قصدا يصال النفع الى وارثه وتصرف المربى في مثله باطل والله الموفق .  
 . . . **نوراد بعد موتها في المهر قال الامام جابر ومجزي . . .**  
 . . . **عن وارث قبول ذي الزيادة قالها لا فاصح للافاده . . .**  
 لا هي يقول قول قالوا وقد اشتمل البيهتان على مسئلة صحة زيادة المهر بعد موتها  
 اذا قبلت الورثة عند ان حيفته خلافا لما ذكره الرطبي في كتاب البيوع وفي النفع  
 الوسائل ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جازية عند ان حيفته وقبل الزيادة الى  
 ورثتها وعندها لا تجوز انتهى ثم بسط الكلام وفي البحر عند قول صاحب الكنز وما  
 فرض بعد العقد او زيدا لا يتنصف اى بالطلاق قبل الدخول الى ان قال ودل وضع  
 المسئلة على جواز الزيادة في المهر بعد العقد وهي لا رفة له بشرط قبولها في  
 المجلس على الاصح او قبول وليها ان كانت صغيرة ولو لم تقبل الى ان قال وبما نقلناه  
 علم انه لا يشترط في صحتها لفظ الزيادة وأشار بقوله زيدا الى انه معلوم فلو قال  
 زدتك في مهرك ولم يعين لم تقع الزيادة للجهالة واطلق في صحة الزيادة فاذا  
 انها صحيح بلا شهود وشمل الزيادة بعد هبة المهر والابرا منه وشمل ما اذا كانت  
 الزيادة من جنس المهر ومن غير جنسه وشمل ما اذا اراد بعد موتها فانها صحيح  
 اذا قبلت الورثة عند ان حيفته خلافا لما ذهبوا وشمل ما اذا كان بعد الطلاق الرجعي  
 قبل انقضاء العدة في الرجعي وبعد الطلاق البائن فلم ارفيه نقلا قال في النفع الوسائل  
 وقياس الزيادة بعد موتها ان تقع فيها عند ان حيفته بل بالطريق الاولى لان في الموت  
 انقطع النكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق قابل وما ذكره في كراه شيخ الاسلام



من ان الزيادة في المهر بعد الفرقة باطله وهكذا روي بشر عن ابى يوسف قال اذا طلق  
امراته ثلاثا قبل الدخول بها او بعده ثم زادها في لم تنع الزيادة محمول على انه قول ابى يوسف  
وجه لا على قول ابى حنيفة لا ابى يوسف خالفه في الزيادة بعد موت المرأة فيكون قد مضى  
اصل المتع **والخط من مهر يصح عندنا** **لانه حق لها تعيبا**  
**وقالوا ولكن ها هنا لا يشترط قبوله في مجلس فيه محط**  
الخط في اللغة الاستقاط كما في المغرب وقد اشتمل البيهقي على مسئلة في الكافي وعبارته وان  
وان حطت عنه من مهرها صح الخط لان الخط بلا في حالة البقاء والمهر في حالة البقاء  
حقها انتهى وفي الاختيار شرح المختار وان حطت مهرها صح الخط لانه خالص حقها بقاء  
واستيفاء فتملك حصة كسائر الحقوق انتهى وفي البحر طلقه فشمع خطا لكل البعض  
وشمل ما اذا قبل الزوج او لم يقبل بخلاف الزيادة فانه لا بد في صحته من قبولها  
في المجلس وقيد في البناء والابراعى للمهر بان يكون ديناً اي دراهم او دنانير وظاهره  
**وتجبس المرأة نفسها الى** **ان يدفع الزوج لها ما عجل**  
**من مهرها وما لها المطالبة فيما تأجل ولا تضابطه**  
وتجبس اي تمنع نفسها من زواجها وقما شتم البيهقي على مسئلة في الخلاصة مع زيادة  
وعبارتها قال الكرخي للمرأة ان تمنع نفسها من الزوج حق يوفيهما جميع المهر ولا يمنع  
من السفر وزيارة الاهل وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة على مهر معلوم فاردت ان تمنع  
نفسها حتى تستوفى جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا ولا كين ينظر المسمى الى المرأة  
ان مثل هذه المرأة ومثل هذا المسمى كم مكتوب منه محجل وكه مكتوب منه مؤجل  
في الفرق فيقضى بالفرق ويسمى هذا بالفارسيه سرادست بيمان كذا اختاره الفقيه  
ابو الليث وعلم الفتوى ولو بشرط تعجيل الكل في العقد يعجل الكل ولو جعل لكل مؤجلا  
ذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي في فتاواه انه لا يصح قال رضي الله عنه تاويله اذا جحد  
مؤجلا الى وقت الطلاق او الى وقت الموت وبعضه رقا الواجب وهو الصحيح كما في  
تاجيل البعض والا صح انه يصح وعلم الفتوى القاضي الامام وكذا الراجح اجلا مجهولا  
لا تطالب بنصف المهر قال رحمه الله وهذا في عرف سمرقند وجوابنا ما ذكرنا ولو كان  
المهر الى اجل ليس لها ان تمنع نفسها لاستيفاءه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو  
كان البعض عاجلا والبعض اجلا واستوفت العاجل وكذا اذا اجلته مدة معلومة  
بعد العقد انتهى وفي مختصر المحيط ولها ان تأخذ المهر ولا ثم تسلم نفسها وتسافر  
وتخرج في حوائجها فزيادته اهلها بغير اذن الزوج حتى يوفيهما جميع المهر فان اوفاها  
فليس لها ذلك الا باذنه ولو كان المهر مؤجلا قال محمد ليس لها ان تمنع نفسها وقال

ابو يوسف لها تمنع نفسها ولو كان بعضها محجلا وبعضه مؤجلا فليس لها المنع فان ادى  
المجمل فله ان يبيى بها انتهى وفي القنية المهر في عرفنا غير مؤجل فلها المطالبة متى  
شارت وعادة خوارزم ان النساء لا يطلبون الا عند الفراق او بعد الموت فهو تأجيل عرفنا  
انتهى وفي الكافي شرح المواني والبراءة ان تمنع الزوج عن الدخول بها حتى يوفى المهر وتمنع  
ان يسافر بها لان المستحق بعقد النكاح مضمون بالمهر قلها ان تجبسه عنه حتى يتعين  
حقها في البذل كاتيين حقه في البذل كما في البيع وليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج  
من منزله وزيارته اهلها حتى يوفيهما المهر اي المجمل وهو دست بيمان لان في عرفنا  
البعض مجمل والبعض مؤجل والمهر في كل مشروط فان كان مقدار المجمل والمؤجل بيضا  
فهو كذلك وان لم يبين شيئا ينظر الى المسمى الى المرأة ان مثل هذه المرأة لم يكون لها  
من مثل هذا المسمى مجلا وكه يكون مؤجلا في العرف فيقضى بالعرف وهذا لان جواز  
الحبس انما يثبت لاستيفاء المستحق فاذا لم يثبت له حق الاستيفاء قبل ايها المهر  
لم يكن له حق الحبس فاذا اوفاها المهر كان له ان يمنعها وان يدخل بها وان بقي من  
المهر درهم لها ان تمنع نفسها حتى تقبضه فان كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمنع  
نفسها وله ان يدخل بها في الحال فاذا اهل الاجل دفع مهرها وقال ابو يوسف ليس  
له ان يدخل بها حتى يوفيهما مهرها لان ملك البضع لا يخلو عن ملك اليد لما عرف  
فلا يخلوا وجوب التسليم فيه عن تسليم البذل ولهما ان تسلم المهر انما وجب  
او لا يتحقق المساواة بينهما وقما بطلت حقها في المساواة بالتأجيل فلم يبق  
لها حق المنع كما في الثمن المؤجل ولودخل بها الزوج لها ان تمنع نفسها حتى يوفيهما  
المهر اي المجمل ولها ان تمنعها ان يخرج بها عند ابى حنيفة وقال لا ليس لها ان تمنع نفسها  
والملكات فيما اذا دخل بها طابوعة وهي من اهل التسليم حتى لو دخل بها مكرهة او صغيرة  
او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس اجماعا انتهى وفي جامع الفصولين لو زفت صغيرة  
الى بيت زوجها قبل قبض المهر كان له حق امساكها قبل النكاح ان يردها الى منزله  
يمنعها منه حتى يدفع مهرها الى من له حق قبضه وكذا الزوج بنت اخيه وهي  
صبية وسلمها الى الزوج قبل قبض المهر فله منعها اذا العمد لا يملك تسليمها الى الزوج  
قبل قبض المهر فلم يصح تسليمها انتهى وفي الخلاصة الاب والجدة الزوج الصغيرة  
وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وترد الى بيتها قال رحمه  
الله تعالى هذا في عرفنا اما في عرفنا فالتسليم جميع الصداق ليس بلازم انتهى وفي  
الاشباه والنظائر وفي زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل مثلها من مثله واما نصف  
المسمى فلا نقيده لانه قد يمر خمس دينار ولا يعجل الا اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا



معلوم من المهر مجازا فوافها ذلك ليس لها ان تمنع وكذا المشروط عادة نحو الخنف  
والكعب وديباج الكفافه ودرهم السكر على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يوفى  
شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعط  
لمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق بالسكوت عنه بالمشروط كذا في المتنقط  
انتهى خاتمة نقل في الخلاصة في الصغيره لا يبيها ان يطالب زوجها بالمهر وان لم يكن  
الاستمتاع بها لان المهر انما يجب بالخلوة لا بالاستمتاع اما النفقة ان كانت محل  
الاستمتاع بها تجب والا فلا وفي جامع الفصولين تزوج كبرته وطلبت النفقة  
وهي في بيت الاب بعد فلها ذلك لو لم يطلبها الزوج بالنفقة اذ النفقة حقها  
والانتقال حق الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقه وهو لا يبطل حقها  
وبه يفتى وقيل لا نفقة لها اذا لم تزف الى زوجها ولو امتنعت عن الانتقال يحق  
كطلب المهر فلها النفقة ولو امتنعت بغير حق ككون المهر مؤجلا فلا نفقة  
لها وكذا الجواب في صغيره جامع مثلها والا فلا نفقة لها حتى تصير بحال تظن  
لجماع سوا كانت في بيت الزوج او بيت الاب وتنع الجماع بتسع سنين وفي

في ذلك الزمان لا يسافر احد  
قال ابو القاسم فيما يروى  
وعلة الحكم نساء الزمان  
وان اراد نقلها من مصر  
فليس في ذلك اصلا من غير  
وقد اشتملت الابيات على مسألتين في مختصر المحيط وعبارته وليس له ان يسافر  
بها حتى يوفىها المهر عند ان حنيفة وعند ما ليس لها ان تمنع قال ابو القاسم الصغار  
التي ليس لها ان يسافر بها في زماننا وان اوفى الصداق وهو المختار لمشايعها وكذا  
يخرج من بلدة الى قرية او من قرية الى بلدة انتهى وفي انقع الوسائل قال ابو القاسم  
الصغار التي لا يملك الزوج ان يسافر بها في زماننا وان اوفى صداقها وهو المختار  
لمشايعها لان الناس قد فسدوا في زماننا فالمرأة متى كانت بين عشيرتها فالزوج  
لا يمكنه ان يظلمها وفي بلدة اخرى يظلمها وهي لا تقدر ان تستغيث باحد وكذلك  
لو اخرجها من بلدة الى قرية او من قرية الى بلدة لان ذلك ليس سفر اثم بسط الكلام  
في ذلك كما هو دأبه ثم قال فاما منع السفر بها وان اوفىها مهرها فهو قول ابو القاسم  
الصغار واختار ابو الليث وجماعة من المشايخ وهو ليس برواية عن الاصحاب يدل

عليه قول الولي الجي هذا كان في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها  
وان اوفىها صداقها يشترط ان لا يملكه في زماننا وان كانا في مسألة الاستحجار  
على المطاعات وقد نص بعض الاصحاب على ان الفتوى على ما قاله ابو القاسم وبعضهم  
قال وهو المختار لمشايعها وما ريت عملي القضاة عليه في زماننا من غير تفصيل  
الى ان قال في اخر المبحث وعلى ان ظاهر الرواية احكم وقول ابو القاسم الصغار ارفق  
بالنساء ورحموا الله اعلم وفي مجمع المنتجات قال ابو القاسم الصغار لا يملك الزوج  
نقلها من بلد الى بلد وان اوفىها مهرها وبه اخذ ابو الليث لان الزمان قد فسد  
يخاف عليها من الضرورة في القرية ما لا يخاف عليها في عشيرتها وله ان يخرجها من  
المصر الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل ما دون السفر  
لا بعد عسرية ويكون بمنزلة النقل من المحلة الى المحلة انتهى وفي فتاوى قاضي الهادي  
سئل اذا ادعت المرأة على زوجها انه يقصد السفر بها وطلبت من الحاكم الحكم عليه  
بعدم السفر بها اجاب نعم لها عليه بمنع من السفر بها اذا اراد السفر انتهى وفي  
الكافي شرح الوافي واذا اوفىها مهرها نقلها الى حيث شاء لقوله تعالى اسكنوهن  
من حيث سكنتم وكنين من المشايخ على انه ليس للزوج ان يسافر بها في زماننا  
وان اوفىها المهر لان الغريب محتشون ولو كان طويل الذيل ولكن ينقلها الى القرية  
احب لانه لا يتحقق الغربة به وعليه الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى المصر ومن  
القرية الى القرية انتهى وفي جامع الفصولين ولو اوتت ان تحول معه الى ما يريد من البلدان  
وقد اوفىها المهر فلا نفقة لها لانه مبطله في هذا المنع فنسخت بخلاف ما لو لم  
يظلمها المهر هذا في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها وفي  
مهرها ولا نساء الناس قيل له هل له ان يخرجها من البلد الى القرية او بالعكس  
قال ذلك ليس بسفر واخرجها الى بلد اخر سفر الفتوى على ان له ان يسافر بها اذا  
اوفىها المهر لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وليس له اخرجها الى بلد اخر  
ولو اوفى مهرها كذا اختيار الفقيه والاخذ بقوله تعالى اولي من الاخذ بقول الفقيه  
قال الله تعالى اسكنوهن الاية انتهى وفي الخلاصة المرأة اذا اراد زوجها ان يخرجها  
الى بلدة اخرى وقد اوفى مهرها ليس له ذلك كذا اختيار الفقيه ابو الليث قال الامام  
خالي طهيران الدين الاخذ بقوله تعالى اولي من قول الفقيه قال الله تعالى اسكنوهن من حيث  
سكنتم وهذا جواب الكتاب وفي واقعات الناطقي اراد ابو المرأة البالغة ان تحول  
الى بلدة اخرى ويذهب بينته ليس للزوج ان يمنعه اذا لم يعطى المهر وان اعطى  
له ذلك انتهى وفي الاختيار شرح المختار قال فاذا اوفىها مهرها نقلها الى حيث



شاء لقوله تعالى استكنوهن من حيث سكنتم وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى لقساد  
 اهل الزمان والغريب يوذى وقيل يسافر بها الى قري مصر القريبه لانها ليست  
 بغربة انتهى فخرنا ان في سفره بها من بلد الى بلد بعد ايقالها المجل خلافا بين  
 المصنفين وقد اختلفت الفتوى في ذلك والاولى المنع على ما عليه الاكثر وقد اختلف  
 المناظر محمد الله تعالى بل جزى الله تعالى الشيخ ابا القاسم الصفار كل خير حيث اختلف  
 المنع فلقد اختلف في من اتى به من مشايخي الزاهدين ان بعض الناس في بلاد الروم  
 تزوج امرأة حرة من بنات الكبار ثم سافر بها الى اقصى مكان وباعها على انها امه  
 ولم يوجد من يعرفها واستمرت مده عند من اشتراها حتى سمع بذلك اهلها فخرجوا  
 امر من جانب السلطنة العلية باخذها واخذت فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 لو اذن المولى لعبد ينكح فالمهر مع نفقة قد صرحوا  
 كلاهما تعلقا في الرقبة يباع في مهر عليه او جبه  
 لكن يباع مرة فان وفي تلك المهر المسمى مرفا  
 اذ لا يطالب بباقي المهر عقيب اعتناق عليه مجرى  
 وبيع في نفقة مرا لان في حدودها التكرار  
 اما اذا لم ياذن المولى ففي ذمته عقيب عتق فاعرف  
 لوقال انها مكان كلاهما كان احسن وعليه متعلق بقوله اوجبه قيم للنظر وقوله  
 ففي ذمته اي المهر والنفقة وقد اشتملت الايات على مسئلتين الاولى والثانية  
 في مختصر المحيط قال وما لزم العبد باذن المولى من المهر يباع فيه وما لزم العبد بغير  
 اذنه يورث به بعد الفتق انتهى وقال في باب نفقة العبد ونفقة امرأة العبد حرة  
 كانت او امه عليه لا على المولى كالمهر واذا انجز العبد بعد فرض القاضى يباع فيه كسائر  
 الديون الا ان يفديه المولى انتهى وفي القنية بر من التاجر باع عبده بعد ما تزوجه  
 امرأة فالمهر عند رقبة الغلام يدور معه ابن مادان هو الصحيح كمن الاستهلاك  
 وبر من الجامع الصفي والديون للمهر في الثمن انتهى وفي الكافي شرح الولي لا يجوز  
 نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد الا باذن وقال مالك يجوز للعبد  
 ان يتزوج بغير اذن مولاه لان النكاح من خواص الانسان والعبد فيما هو من خيرة  
 الانسان مبقى على اصل الحرية ان هو مملوك للمولى من حيث انه مال لا من حيث  
 انه ادمي لا ترى انه يملك الطلاق الذي هو صار محض حتى لا يملك الصبي الدار  
 وان اذن له وليه فلان يملك النكاح الذي فيه تحصينه واعفائه اولى ولان من  
 ملك رفع شئ يملك وضعه ولنا قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على

شئ وقوله عليه الصلاة والسلام ايها عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر ولا ينفق  
 المتصرف في ملك المولى على وجه لا يصير لامن الضرب به فلا ينفق عليه الا برضاه وهذا لان  
 في تنقيده نكاحها بغير اذنها لان النكاح عيب فيها اما في العبد فليسفل ما لينة بالمهر  
 والنفقة وما لينة ملك مولاه اما في الامة فلا ينفق عليه بغير رضاه ولا يستمتع بها  
 الا ترى انه لو باع رقيقته بمال لم يجز مع ان نفقه يهود الى المولى فلان لا يجوز النكاح ولا  
 منفقة المولى في العقد اول النكاح غير اخل تحت الكنايه لانها توجب ذلك الجرح في  
 في حق الكسب والنكاح ليس باكتساب المال بل هو سبب اتلافه فبقي في حكم النكاح  
 على ما قبل الكنايه والرق الموجب للجرح في المديون والولد قائم فلا يقدر على التزوج الا  
 باذن المولى وكل مهر وجب للامة بعقد او دخول فهو المولى لانه بدل الجزا المستوفى فكان  
 كالارث فاما المكاتبه ومعتقة البعض فالمهر لهما الاختصاص بهما بنفسهما كما ارشدهما  
 فلو تزوج عبد باذن سيده فالمهر دين في رقبته يباع فيه لا يدين وجب في رقبة العبد  
 بصور سببه من اهل وهو النكاح اذ هو لم يشرع بلا مهر وقد ظهر وجوب هذا  
 الدين في حق المولى لوجوب الاذن منه فيتعلق برقبته شيئا لا دفعا للمضر عنها  
 كسائر ديون تجارته ولو تزوج العبد او الامة بغير اذن سيده توقف على اجازته  
 فان اجاز النكاح قبل الدخول او بعده جاز لان العقد انققد بصوره من الاصل في  
 المهر وانما امتنع المولى الحق المولى فاذا اجاز فند انتهى وفي الاختيار شرح المختار فاذا  
 تزوج العبد باذن مولاه فالمهر دين في رقبته يباع فيه لانه دين وجب في رقبته بفعله  
 وقد ظهر في حق المولى حيث وقع باذنه فتعلق برقبته دفعا للمضر عن المرأة كما في ديون  
 الماذون في التجارة انتهى وفي الاشياء والنظاير في احكام العبد ولا يتزوج الا باذن  
 مولاه ومهره متعلق برقبته كالدين ويباع في نفقة زوجته انتهى وفي البحر عند قول  
 صاحب الكنز فلو نكح عبد باذنه بيع في مهرها قال واقاد المصنف باقتضائه على البيع  
 المتصرف الى امر واحد انه لو بيع فلم ينفق بالمهر لا يباع ثابته ويطلب بالباقي بعد  
 الفتق وفي دين النفقة يباع مرة بعد اخرى لانها تجب شيئا فشيئا وفي المسوط اذا اجتمع  
 عليه من النفقة ما يجز عن اذنه يباع فيه ثم اذا اجتمع عليه النفقة مرة اخرى يباع فيه  
 ايضا وليس في شئ من الديون التي تلزم العبد يباع فيه مرة بعد اخرى الا النفقة لانه  
 يتجدد وجودها بمضي الزمان وذلك في حكم حادث انتهى وهو ينفق انه لو اجتمع عليه  
 مثلا مايتان فيباع بماية لا يباع ثانيا للنفقة المتجددة وانما يباع لما سبق وأشار  
 بالبيع الى انه لو مات العبد سقط المهر والنفقة ذكره الترمذي واطلقة فتشمل ما اذا  
 دخل العبد بها ولا قيد بالاذن لانه لو نكح بغير اذن فلم يدخل لا يخلو اما ان يفرض



بينهما المولى بعده او يجزئ النكاح فان فرق بينهما فذلك مهر لها عليه حتى يعتق لانه دين  
لم يظهر في حق المولى فصار كدين اقرب اجازة بعده فالقياس ان يجب مهران مهر بالرجوع  
ومهر بالاجازة كافي للنكاح الفاسد اذا جرد صحيحا وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى  
لان مهر المثل وجب باعتبار العقد وحينئذ يجب بعقد واحد مهران وانه مختص  
كذا في المحيط وغيره ودل كلامه ان العبد لو تزوج بنفسه فانه يباع بالاولى الى ان قال  
واشار بالبيع الى ان مستحق المهر غير سيده فلو خرج امته من عبده اختلفوا فقيل  
يجب المهر ثم يسقط لان وجوبه حتى الشرح ومنهم من قال لا يجب وهذا الصلح لان  
الوجوب وان كان حقا له تعالى فانما يجب للمولى ولو جاز وجوبه للمولى ساعة كجاء  
بوجوبه اكثر من ساعة كذا في الروايج فلو اختلفت المرأة والعبد في الاذن وعدمه  
قال في الظهيرية عبد تزوج حرة قال العبد لم ياذن المولى وقد نقص النكاح هو وقالت  
المرأة قد اذن يفرق بينهما لا قراره ان النكاح فاسد ويلزمه اكمال المهر وان كان دخل  
بها ونصف المهر ان لم يدخل بها ولها نفقة العدة انتهى وينبغي ان المولى ان صدقه  
فالمهر في رقبته كالا ونصفا والا ففقدته انتهى كلام الجوزي ثم فروع اخر تركناها خوف  
الاطالة في هذه الحالة خاتمة بفروع حسنة نختتم بها البحث المدبر والمكاتب  
يسميان في المهر ولا يباعان فيه لانه تعدر الاستيفاء من رقبتهما لانها لا يقبلان  
النقل من حكمة الى ملك قيام الكتابة والتدبير فيستوفى من كسبهما الامن انفسه  
كذا في الكافي ومثله في النفقة يسميان كما في نفقات مختصر المحيط وفي الاختيار والمولى  
يسعى لانه لا يجوز مبيعهم فيودي من كسبه وكذلك ولوام الولد من غير سيدها  
اتهي وفي الجوزي كذا معتق البعض والمكاتب اذا عجز ورد في الرق صار المهر في رقبته  
يباع فيه لا اذا ادى المهر مولاه واستخلصه كما في القنن وقياسه ان المدبر اذا عاد الى  
الرق يحكم الشافعي سهمه ان يصير المهر في رقبته ايضا قيد باذن المولى لان المدبر والمكاتب  
اذا تزوجا بغير اذن فحكمهما كالقنن ان كان قبل الرخول فلا حكم له وان كان بعده ولم  
يجز المولى تاخر الى ما بعد العتق انتهى وفي الخلاصة اذن لعبد ان يتزوج بدينار فتزوج  
بدينارين لا يجزئ النكاح وفي مجمع النوازل عبط طلب من مولاه ان يزوجه معتق  
فان تشفع ان ياذن له بالتزوج نكاحا فاسدا ودخل بها فان عليه المهر يباع فيه  
عند ابن خنيفة وقال لا شيء عليه حتى يعتق اصله ان الاذن بالنكاح يتناول الفاسد  
عنه كما يتناول الجائز فيظهر هذا المهر في حق المولى فيؤخذ به في الحال وعندهما  
لا يتناول الفاسد فلا يكون ظاهرا في حق المولى لانه وقع بلاذن فيؤخر المهر الى عتق  
ويبتنى عليه له لو جرد العبد نكاح هذه المرأة على وجه العتق لا ينفذ عنده لان الاذن

قد انتهى وعندهما ينفذ لان الاذن باق وكذا لو امره بنكاح امرأة ولم يبين فيها امرأة نكاحا  
فاسدا لم نكحها نكاحا صحيحا او نكح امرأة اخرى نكاحا صحيحا فان ذلك على الاختلاف ثم  
يسقط الحكم بما لا يقتضيه هذا المقام الى ان قال امر عبده ان يتزوج وقد كان تزوج قبل  
بغير اذنه فاجاز ذلك لا ينفذ قياسا لان الاصل انه لما جرد بالتصرف اذا وافق امره  
امر ببيع والا لا ولا اجازة غير النكاح ولهذا شرط الشهود في النكاح دونها وكذا الاجازة  
والقبول وينفذ استحسانا لان المقصود من الامر بالتزوج شغل رقبته العبد بالمهر والتحصيل  
والعقد وذا يصح بالاجازة وهو اخف مؤنة من العقد وصارت الاجازة من النكاح  
كعوض شيء من كماله والمأمور بالشئ ملك بعضه والقبولي والصبي كالعبد انتهى وفي  
مختصر المحيط من النفقات ولا تجب نفقة العبد عليه وتجب نفقة الولد على الام ان  
كان لها مال فان لم يكن فعلى من يرث الولد من القرابة وان كان من مكاتبه فالولد مكاتب  
فتكون النفقة عليها وان كان ولدا من ولد امه او مدبره فالولد مكاتب فالنفقة على  
مولاه ولو تزوج المرأة او مكاتبه او مدبره او ام ولد فنفقة ولده على مولاهن فان  
كان المولى فقيرا واب الولد غنيا لا يؤمر الاب بالنفقة على ولده فاما ان يبيعه مولاه انفق  
عليه وان كان من مدبره او ام ولد ينفق عليه الاب ثم يرجع على المولى فان كانت امرأة  
المكاتب مكاتبه وهما المولى واحد فنفقة الولد على الام وان كانت امرأة المكاتب حرة فنفقة  
لا يجب عليه نفقة ولده انتهى فائدة تباع الامة في بدل الخلع لو التزمته قال في  
جامع الفصولين ولو خلع امراته الامة على مال تطلق والمال يلزمها في الحال لو باذن  
المولى والا فبعد العتق ولو خلعها على المهر تطلق ولا يسقط المهر لانه لمولاه فلا يبرأ  
الا برضائها ولو طلق الصبيته عال يصير رجعيما وفي الامة يصير باينا اذا الطلاق  
عال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي الصبيته يقع بلا مال ولو عاقله وكذا المدبره وام  
الولد لان الامة القنن تباع في الدين لو قبلت باذن المولى وهما لا يباعان وتباع  
الامة المأذونة فيه لان يؤد بها المولى كسائر الديون والمدبره وام الولد تودي من  
كسبها ولو التزمت باذن المولى او بغير اذنه اقول في عدم الاذن ينبغي ان يؤخر الى العتق  
اذا اكسب الحق فلا يجعل لغيره الا برضاه انتهى

مهر تزوج شخص عبد با بنته وبعد ذاك خدم في فقلته  
مهر والعبد قد ادى عن الطلاق حكوا عن الائمة الخراف  
مهر لئلا يجله وتلدوا بهيب ذا العبد منها فاحكم الامر نصب  
الحيلة بالكبر الاسم من الاحتيال كذا في الصحيح وقد اشتملت الابيات على مسألة  
ما لو تزوج المولى عبده لا بنقته ثم ندم وقد ادى العبد طلاقها فان الحيلة في ذلك ان يهب

ولد



منها فاذا ملكته وقعت الفرقة قال في مختصر المحيط الحيلة مشروعة لله رب عن الكره اوله  
المكره فالاحتمال من الفرار عن الحرام والتباعد منه مندوب واما الاحتمال لا بطلان حق  
المسلم فانه وعدوان انتهى وفي الاسماء والنظاير قال ابو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب  
الحيل وانما هو الهرب عن الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى وخذ بيدك صنفا  
فاضرب به ولا تحنك وذكر في الخبر ان رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه  
الصلاة والسلام اربيب هذا بعثت تمرك بالسلفه ثم ابتعت بسلفتك تمر وهذا  
كله اذا لم يرد الى الضرب باحد انتهى وقد صور هذه المسئلة في التهذيب لابن ابي العز  
بما صورته رجل استقبل رجلا فقال له زد جني امراتك فقال حتى اسال ان فقال ان  
اباك قد مات فقال نزوجتكها فقيل له واجاب عنها بان هذا رجل تزوج بامته ابية  
فلما مات ابوه فسد النكاح ولم يكن دخل بها فلا عرة عليها وقد ورثها فزوجها وهي  
اخته فصح وصورها موافقة للنظر فقال رجل خرج الى السوق وترك زوجته في  
المبيت ثم رجع فوجد عندها رجلا فقال ما هذا قالت هذا زوجي وانت عبيد وقد  
بعثتك وذلك جائز واجاب عنها بما صورته ان هذا عبد تزوج مولاه بابنته ودخ  
العبد بها ثم مات مولاه وقعت الفرقة لانها ملكت زوجها بالارث ثم انها كانت  
حاملة فوضعت فانقضت العدة فترجعت وباعت زوجها لانه صار عبدها انتهى  
وقد علل المسئلة في الكافي فقال لان ملك المرأة رتبة زوجها اذا طرأ على النكاح  
يرفعه فاذا اقامه منه لان ملكها زوجها ينافي النكاح ولجميع بين المتنافيين باطل  
انتهى وفي مختصر المحيط في كتاب الحيل اراد ان يزوج ابنته من عبده ولا يفسخ النكاح  
بموته فالحيلة ان يكاتب عبده او يدبره فان مات لم يفسخ لانه بعثت ابنته في الكافي  
زوج ابنته الباطل برضاهما من مكاتبه ولو كانت صغيرة صح عنه خلافا لهما  
لعدم الكفالة فان مات الاب وورثه لا يفسد النكاح وعند الشافعي يفسد لانها  
ملك زوجها بالارث ولهذا كان المبدل لها وصح اعتاقها له ولما فيها ما ملكته  
فلا يفسد لانه لا يورث لانه سبب ملك ولا يملك بسبب من الاسباب فكذلك ابنته  
السبب وانها ملكت ما في ذمتها من المكاتبه والاعتاق ابراء عن بدل الكتابة ثم  
يثبت العتق ضمنا والثابت لها فيه حق الملك وهو منيع الاستدلال بالباقين واما بانها  
فزوجها لم يجوز الى ان قال ولو عجز فسد نكاحه لانها ملكة والمولى لا يستوجب

على مملوكه ديننا انتهى  
زوج شخص عبده بامته فولدت وادعيا بنسبه  
كل يقول ان ذلك ابني والله بغير شك مني

فاجعله

فاجعله للمولى اذا كان وجد وقبل ستة اشهر قد ولد  
والامر لا يخفى على كل احد بانها جنيته ام ولد  
له وان جاءت به لستة اشهر واكثر من ذي المرة  
فانه للعبد وهي امراته ويعتق المولى لو دعيته  
وقد وجرت من سيد والعبد يملكه اصله على ما نقلنا  
فجعل بنسبه متعلق بادعيته والغير للمولى قوله من ذي المرة اي مدة التزويج وقد  
اشتملت الايات على مسئلة ما للزوج رجل عبده بامته فجاءت بولد فادعاه العبد  
والمولى فانها ان جاءت به لاقبل من ستة اشهر من وقت التزويج فالولد للمولى وهي ام  
ولده وان جاءت به لستة اشهر واكثر من وقت التزويج فالولد للعبد وهي امراته  
ويعتق الولد حيث ادعاه السيد قال في شرح الدرر زوج امته من عبده فجاءت بولد  
فادعاه المولى لم يثبت نسب لان ثبوت نسب يقتضي فسخ النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ  
بخلاف البيع فان المولى اذا باع امته وولدت عند المشتري ثم ادعاه البائع يثبت نسب  
ويفسخ البيع انتهى وذكر المرحوم شيخ الاسلام جوي زاده في حاشيته قال هذه الاجابات  
به لستة اشهر فصاعدا واما اذا جاءت به لاقبل من ستة اشهر من وقت النكاح يثبت  
نسب من المولى اذا ادعاه ويحكم بفساد النكاح كما صرح به في كثير من الكتب المعتمدة  
انتهى ثم قال في شرح الدرر وعق الولد لانه ملك المولى وقد اقر بينونة فلزم حرمة  
وان لم يثبت المثلوم كما اذا اقر بينونة عبده المعروف بالنسب وتصير الى الامة ام ولده  
لاقراره بذلك انتهى وفي مختصر المحيط من كتاب دعوى النسب زوج امته من عبده  
فجاءت بولد فادعاه فان جاءت لاقبل من ستة اشهر فالولد للمولى وامه ام ولده وان  
جاءت لستة فصاعدا فالولد للعبد وصح النكاح ويعتق الولد لا قرار المولى انه ابنه  
انتهى وفي التهذيب لابن ابي العز لو استفتى عن زوج امته من عبده فجاءت بولد  
فادعاه الزوج المملوك والمولى لمن يكون الولد فاجاب الميسر بشي اخطا الا ان يقول  
ان جاءت بالولد لاقبل من ستة اشهر من العقد فالولد للمولى وهو حر والجارية ام ولده  
وان جاءت به لستة اشهر واكثر فالولد للعبد لكن يعتق على المولى لانه ادعى نسب والمالك  
يملك دعوى العتق في مملوكه ونسب الولد من العبد انتهى وفي الدخاير لا شرفه ان قيل  
اي رجل تزوج امته من عبده فجاءت بولد يكون حرا من غير ان يوجد من اليد اعطاء لا يمنح  
ولا مطلقا الجواب بان هذا رجل تزوج امته من عبده وجاءت بولد لستة اشهر فصاعدا  
وادعاه كل من السيد والعبد فالولد للعبد والدة له والجارية امراته ويعتق الولد لان  
المولى قد ادعاه والعبد لا يملك الولد انتهى

اي



ثم اذا المتناجر صاح لودفع جارية لعبد على طمع  
 ان يتسرى لا يجوز اصلا اذن ذا المولى لذاك اولى  
 لان حل الوطى شرعا قد ورد في ضمن شيئين نكاح العقد  
 وقالوا وفي ملك يمين ان وجد وليس لمزريق من ملك عهد  
 فالوطى لم يكن له مباحا اصلا بغير عقده النكاحا  
 اذن فاعل يجوز ولاشارة بذاك الى العبد والنكاح مفعول المصدر وقد اشتملت الايات  
 على مسئلة ما لودفع المولى الى عبده جارية ليتسرى بها فانه لا يجوز لان حل الوطى باحد  
 شيئين اما نكاح او ملك يمين والعبد لا ملك له وان بتقليد مولا قال في البحر ولا يحل  
 له التسرى ولا ان يسير به مولا ولا يملك المكاتب والعبد يشاء الا الطلاق ذكره  
 الاسيحا وحاصله ان الحل منحصر في عقد النكاح وملك اليدين ولم يكن الشافى في  
 العبد لانه لا يملك وان ملك فالحصر حله في عقد النكاح انتهى وفي الاشياء والنظائر  
 من احكام العبيد ولا تسرى له مطلقا انتهى والظاهر ان المراد بالاطلاق سواء كان  
 قنا او مكاتبا لا يخفى قال الملاحون في شرح مرقاة الاصول من بحث العوارض ولا  
 يملك الرقيق التسرى مكاتبا او غيره لا بتنايه على ملك الرقيم دون المتعة انتهى  
 ثم الفرائض فعلى مراتب ثلاثة معدودة يا صاحبي  
 اقوى وذا فرائض منكوحته والحكم في هذا بلاد دعوته  
 اراد يثبت فيه النسب وليس ينتفى على ما كتبوا  
 بتفيم بل اللعان ينتفى ثاني المراتب الضعيف يعني  
 وهو فرائض الامة الرقيقة وحكم هذا اصاح في الحقيقة  
 ان ليس يثبت بغير دعوته نسبه لضفوه وقلته  
 ومتوسط ثالث العدد وهو فرائض من غدت ام ولد  
 وحكم هذا ثابت فيه النسب من غير دعوة ومن غير طلب  
 وينتفى ذلك بالنفى فقط فحرر الامر على هذا النمط  
 الفقهاء يكون بالفرائض عن المرأة وهو على ثلاث مراتب قوى وضعيف ومتوسط والدعوى  
 بكسر الدال المهملة في النسب خامته وعبارة النظم من شرح الدرر وهي في باب ثبوت  
 النسب قال ولدت امته الموطورة له ولدا لم يثبت نسبه حتى يدعيه فان الفرائض على  
 ثلاث مراتب قوى وهو فرائض المنكوحه وحكمه ان يثبت به النسب بلاد دعوى ولا  
 ينتفى بمجرد النفى بل ينتفى باللعان في النكاح الصحيح اذ لا لعان في الفاسد وضعيف  
 وهو فرائض الامة وحكمه ان لا يثبت النسب به الا بدعوة لضفوه ومتوسط وهو فرائض

ام الولد وحكمه ان يثبت به النسب بلاد دعوة وينتفى بمجرد النفى لكن ثبوته بلاد دعوة انما  
 كانه يكون اذا حل للمولى وطوها واما اذا لم يحل فلا يثبت بلاد دعوة كام ولذا كانت مولاها  
 وامته مشتركة بين اثنين استولواها ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه برونها انتهى  
 وفي مختصر الهيوط من كتاب الدعوى في النسب وسبب ثبوت النسب الفرائض وهو اما  
 بملك نكاح اريمين ثم شبهة الفرائض وتاويله يلحقه بحقيقة الفرائض احتياطا والامة  
 لا تصير فرائضا ولا يثبت النسب الا بالدعوى وعندى الشافى تصير فرائضا بالاقراء  
 بالوطى حصن المولى امته وطونها فجاءت بولد يستحب ان يدعيه اذا لم يعلم حقيقة انه منه  
 فان علم انه منه يجب عليه ان يدعي ولا ينكر وان لم يحصنها فله ان ينكر ولو جاءت بولد  
 وادعى المولى تصير فرائضا له وشرط ثبوت النسب تصور الطوق من المدعى حتى لو جاءت  
 امرأة الصبي بولد لا يثبت النسب منه ولا من غير المالك لفقد الفرائض انتهى وفي  
 الاصلاح والايضاح اعلم ان الفرائض اما ضعيف وهي الامة او متوسط وهي ام الولد  
 او قوى وهي المنكوحه فيثبت نسب ولها بلاد دعوى ولا ينتفى بالنفى بل باللعان  
 او اقوى وهي المعتقة فيثبت نسب ولها ولا ينتفى اصلا لعدم اللعان انتهى  
 وان بان العبدان تزوجا جارية الغير بشرط ادراجها  
 في العقد وهو ان كلما قلده من ولد حرفة الشرط اعتد  
 وصح هذا النكاح من غير مردا وعكس هذا الحكم ما لا يشترى  
 جارية بذلك الشرط ورد اذا اشترى بشرط شي قد فسد  
 جملة ورد خبر قوله وعكس هذا الحكم وقد اشتملت الايات على مسئلتين الاولى مالو  
 تزوج العبد باذن مولا جارية الغير بشرط انها كلما ولدت ولد افهر حرفة الشرط  
 والنكاح صحيحا  
 وفي الخلاصة رجل تزوج امته رجل على ان كل ولد تلده فهو حرة جاز النكاح والشرط لانه لو لم  
 يكن الشرط تكون الا ولاد رقيقا فكان الشرط مفيدا او لا ولا حرة وانتهى وفي فني  
 الفرق من الاشياء والنظائر تزوج امته على ان كل ولد تلده حرة صح النكاح والشرط ولو  
 اشترىها كذلك فسد لان الثاني يفسد الشرط لا الاول انتهى  
 تزوج بها فحلت من الزنا وبعد ما استبان حملها عفى  
 تزوج بها لكن بحيث لم يوطا حتى اتت بولد قد ضبطا  
 تصحيح هذا النكاح ان لم تكن في عرة غيره وماذا يخفى  
 لكن عليهما بان يتوبا من ذلك القول وان يوبا  
 عفى اي قصد وتزوجها مفعول وتصحيح نائب فاعل ضبطا والالف للطلاق وقد



اشتملت الامارات على مسئلة في جامع الفتاوى وعبارته رجل زنى بامراة وجعلت منه فدا  
استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم تكن في عنة الفرجان  
النكاح وعليه التوبة وان انتهى وفي جميع المختصات رجل زنى بامراة ثم جعلت منه فلما  
استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم تكن في عنة الفرجان  
النكاح وعليه التوبة وقال الفقيه ابو الميث ان جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا  
من وقت النكاح جاز النكاح ويثبت النسب وان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر  
من وقت النكاح لا يثبت نسبه ولا يورث منه انتهى وفي الكافي وعبارته تزوج حبلى  
من زنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف  
يفسد النكاح وان كان الحمل ثابت النسب فالنكاح فاسدا اجماعا له ان هذا الحمل محترم  
وان كان من الزنا حتى لم يجز اسقاطه واعتناء النكاح في صورة الاجماع كحرمة الحمل  
وصيانتة عن ما الفيس فان الحمل يزداد سمعه وبصره حدة بالوطى كما ورد في الحديث  
لا لصاحب الما ولهذا لا ترقع الحرة باذنه وقد وجد هذا ولها ان اعتناء النكاح  
ثم الحرة صاحب الما الحمل ولهذا لو تزوجها من كان نسب الحمل ثابتا منه يبع ولا حرة  
لصاحب الما هنا لانه زان جاز فلا يحرم العقد والجميع المركب من الامرين ولم يوجد  
فيما نحن بصده فيثبت الجواز لا طلاق المقتضى وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم  
وانما حرم الوطى لانه يستقى بزريع غيره وهو حرام لقوله عليه الصلاة والسلام من كان  
يومئذ باليه واليوم الاخر فلا يستقين ماءه زريع غيره وليس من ضرورة حرمة الوطى  
بغافض على شرف الرق فالفساد النكاح كما لو حرم بالحيض والنفس فان قيل فم الرحم  
ينسد بالحبل فكيف يكون سقى زريع غيره قلنا شجرة ينبت من ماء غيره انتهى وفي  
مختصر المحيط تزوج امراة حاملة من الزنا يجوز ولا يطأها وفي ظاهر الرواية انه  
انه لا يجوز نكاحها انتهى وفي الكثر وحل تزوج حبلى من زنى لا من غيره قال مسكين  
ولكن لا يطأها حتى تضع حملها عندها وعند ابي يوسف يفسد النكاح ولا يحل تزوج  
حبلى من غير الزنا حتى ان كان الحمل ثابت النسب فالنكاح فاسدا اجماعا انتهى فلعل  
ابا يوسف اخذ بظاهر الرواية على ما في مختصر المحيط وفي الجواز حل تزوج حبلى من الزنا  
ولا يحل تزوج الحبلى من غير الزنا اما الاول فهو قولها وقال ابو يوسف هو فاسد قياسا  
على الثاني وهي الحبلى من غيره فان تزوجها لا يبع اجماعا حرمة الحمل وهذا الحمل محترم  
لانه لا جناية منه ولهذا لم يجز اسقاطه ولهما انها من المحلات بالنسب وحرمة  
الوطى كيلا يستقى ماءه زريع غيره والاعتناء في ثابت النسب كحق صاحب الما  
ولا حرة للزاني ومحل الخلاف تزوج غير الزاني اما تزوج الزاني فجايز اتفاقا وتحت

النفقة عند الكل ومحل وطئها عند الكل كما في النهاية وقيد مفعول صاحب الكفر بالتزويج  
لان وطئها حرام اتفاقا وحكم الداعي على قولها كالوطى وذكر التمرناشي انه لا نفقة لها  
وقيل لها ذلك والاول اوجه لان المانع من الوطى من جهتها بخلاف الحيض فانه معاوى  
انتهى وفي الجمع وتحريم الحامل من الزنا وطئها حتى تضع قال في شرح المنع للمنفذ  
اذا تزوج حاملة من الزنا فسد النكاح عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف النكاح باطل  
ولو كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالاجماع له ان هذا الحمل محترم لانه جناية فيه  
ولا يجوز اسقاطه فالنكاح ثابت النسب ولا يورث عنه ولا يثبت عليه حكم في الحال من  
الاستمتاع وطلب الولد لا اشتغال بالرحمة بما الفيس فلم يكن مفيدا لمقصوده فلم يبع  
ولهما قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم ولانه عقد صدر من اهله في محله عز ولا يفسد  
لان محل النكاح ما يمكن اثبات حل الوطى فيه في الجملة وهو يمكن لان الجامع من  
الوطى على شرف السقوط كالحض والنفس والاعتناء في ثابت النسب كحرمة صاحب  
الما ولا حرة للزاني وانما حرم الوطى كيلا يكون ساقيا ما وراءه زريع غيره انتهى خاتمة  
بفروع حسنة في الكافي وان تزوج حاملة من السبي فالنكاح فاسد لان هذا الحمل ثابت  
النسب من زوجها لان النسب يثبت في ذراهم كما يثبت في دارنا وان كانت له ام  
ولد حامل فزوجها من انسان بطل نكاحها لانها فراش لولاها ولهذا لو جاءت بولد  
يثبت النسب بلا دعة فلو صح النكاح لحصل الجمع بين الفرائض وانه لا يجوز لانه  
يؤدي الى اشتباه لا نسب كاتكاح المنكوحه بخلاف ما اذا كانت حايلا فانه  
يصح النكاح وان كانت فراشا لولاها لان ذلك الفرائض ضعيف غير متأكد حتى ينتفى الولد بمجرد النفي  
بلا الهان فلم يعتبر هذا الفرائض ما نفا حتى يتأكد بالحمل ومن وطئ امته ثم تزوجها من غيره جاز  
النكاح لانها ليست بفراش لولاها حتى لو جاءت بولد لا يثبت النسب بلا دعة ويستحب  
للولي ان يستبرأ بها صيانة لما يترتب واذا جاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل ان يستبرأ بها  
وقال محمد لا يجب له ان يطأها قبل ان يستبرأ بها وكذا لو رأى رجل امراة تزنى فزوجها  
له ان يطأها قبل ان يستبرأ بها عندها وقال محمد لا يجب له ان يطأها حتى يستبرأ بها  
لانه لم تحقق الحمل يحرم الوطى تقاديا عن سقى زريع غيره فاذا احتمل وجب التفرض احتياطا  
كما لو كان مكان النكاح شرا ولها ان الشرع ما شرع النكاح لا على رخص فانه لكن الفراغ  
باطل لا يوقف عليه فاقم جواز النكاح مقام الفراغ ولا ينتقض بالحامل من الزنا لانا  
نعنى به رجما فارتغا عن حبلى ثابت النسب من الغير بخلاف الشرا لجواز مع الشغل فيجب  
التعرف بعده وقيل لا خلاف في الحقيقة لانها يقولان بعدم وجوب الاستبراء وهو  
يقول باستحبابه فلم يتقابل النفي والاثبات فكان قوله تفسير لقولها انتهى وفي البحر



عن الزخبي واذا اراد الرجل ان يزوجه امته من انسان وقد كان يطأها قال بعض مشايخنا  
 قالوا يستحب له ان يستبرأ بها بحيث لا يزوجها كما لو اراد بيعا والصحيح ان ما هنا يجب  
 الاستبراء واليه مال شمس لا يفته السرخسي انتهى وفي مختصر المحيط تزوج امرأة مسلمة  
 او ذميمة مهاجرة الى دار الاسلام جاز ولا عنة عليها عند ابن حنيفة خلافا لهما فان كانت  
 حلاما روى الحسن عن ابن حنيفة يجوز نكاحها ولا يطأها وفي ظاهر الرواية لا يجوز  
 نكاحها انتهى **من كتاب الطلاق** لما فرغ من احكام النكاح شرع فيما به يرتفع  
 وهو في اللغة يدل على الحل والاخلال يقال اطلقت الاسير اذا حلت اساره وحلت  
 عنه فانطلق اي ذهب في سبيله وطلق الرجل امراته تطليقا فهو يطلق فان كثرت تطليقاته  
 للنفسا قيل مطلق ومطلق والاسم الطلاق فطلقت هي تطلق من باب قتل وفي لغة  
 من باب قرب فهي طالق بغيرها وقال لا زهرى وكلهم يقولوا طالق بغيرها واما قول  
 الاعشى ايا جارتا بحق فانك طالقك كذلك امور الناس عاد وطارقه فقال  
 الميث اراد طالقك غدا وانما اجترأ عليه لانه يقال طلقت فحل النعت على الفعل وقال  
 ابن فارس ايضا امرأه طالق طلقها زوجها وطالقك غدا فصريح بالفرق لا الصفة  
 غير واقعة وقال ابن الاثير اذا كان النعت منفردا به لا يثنى دون الذكر لم تدخل اليه  
 نحو طالق وطامث وحايض لانه لا يحتاج الى فارق الاختصاص لا يثنى به والطلاق في  
 الشريعة رفع قيد النكاح حالا او مالا بلفظ مخصوص يخرج بقيد النكاح الحس والعتق  
 وباللفظ مخصوص الفسخ لان المراد به ما اشتمل على مادة الطلاق صريحا وكنيا وسائر  
 الكنايات الرجعية والباينة ولفظ الخلع وقول القاضى فرقت بينهما عند اداء الزوج عن الاسم  
 وفي الفتن واللعان ودخل الرجل بقولنا او مالا كذا في البحر وتامه هناك  
**من حلف الشخص بان قال على طلاق زوجتي فلا يقع شيء**  
**من قالوا وان نوى به الوقوع** وقد عدا مقرا مشروعا  
**من ادنا اضافة الشيء الى غير محله كما قد نقلا**  
 الاشارة هذا الى الصورة المذكورة قال في لسان الاحكام رجل قال على طلاق امرأتى لا يقع  
 وفي ادب القاضى السرخسي وجى رجل قال لامرأته طلاقك على فرضي اولانم او قال طلاقك  
 على الصحيح انه يقع الطلاق في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب فجعل اخبارا انتهى  
 وفي مختصر المحيط لو قال لها طلاقك على واجب او لازم او ثابت او فرض او طلاقك على  
 تكلم فيه قيل يقع واحدة رجعية وقيل لا يقع شيء وهو رواية عن ابن حنيفة وقيل عند ابن  
 حنيفة يقع وعندها لا يقع الا في قوله لازم وقيل على عكسه وقيل في قوله واجب يقع  
 نوى او لم ينو والصحيح انه يقع في الكل بخلاف ما لو قال لعبد عتقك على واجب

او لازم ونحوه لا يعتق انتهى وفي الخلاصة لو قال لامرأته طلاقك على واجب او لازم او فرض  
 او ثابت منهم من قال يقع واحدة رجعية نوى او لم ينو وبه اخذ الصدر الشهيد وقال  
 الامام خالي رحمه الله تعالى لا يقع في الكل وفي النوازل قال هذا قول ابن حنيفة ولو قال طلاقك  
 على لا يقع ولو قال عليك الطلاق فهو طالق اذا نوى انتهى وفي الفتاوى الظهيرية  
 ولو قال طلاقك على لا يقع ولو قال لها اني فعلت كذا فطلاقك على واجب او لازم او فرض  
 ففعل تكلموا فيه منهم من قال يقع تطليقة رجعية نوى او لم ينو ومنهم من قال  
 لا يقع وان نوى ومنهم من قال وهو قول ابن حنيفة يقع وفي قولهما يقع في قول لازم وفي  
 قول واجب لا واختار انه يقع نص عليه الصدر الامام لاجل الشهير في واقعاته انتهى  
 وفي فن الفروق من الاشياء والنظائر ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك  
 على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني انتهى وفي مجمع المنتخبات لو قال طلاقك  
 واجب او لازم او فرض او ثابت قيل يقع واحدة رجعية نوى او لا واختار عدم الوقوع ولو  
 قال طلاقك على لا انتهى فقررنا ان في قوله طلاقك على ومثله على الطلاق الواقع في  
 النظم خلافا في الوقوع وعدمه كما قدمنا عن مختصر المحيط وعمل الناظر لعدم الوقوع بانه  
 من اضافة الشيء الى غير محله اذ الرجل غير محل الوقوع الطلاق عليه فكان ذلك كقوله انا  
 هناك طالق فانه لقول في الاختيار شرح المختار ولو قال انا منك طالق لا يقع شيء  
 وان نوى ولو قال انا منك باين او عليك حرام ونوى الطلاق فواحدة باينه والفرق ان  
 الطلاق ازالة القيد والقيد قائم بالمادة دون الرجل ازالة الملك وهي المملوكة  
 وهو المالك اما الابانة فلقطع الرصلة والتحريم لدفع الحل والوصلة والحل مشترك  
 بينهما فصح اضافة اليهما دون الطلاق انتهى فقد ظهر لك وجه ذلك لكن نقلم في البحر  
 في كتاب الايمان في مسألة كل حل على حرام وان الفتوى على انه تبين امراته من غير نية  
 الغلبة لا يستعمل قال واعلم ان مثل هذا اللفظ ثم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه  
 حرام على كلامك ونحوه ككل كذا او لبسه دون الضيقة العامة وتعارض ايضا الحرام  
 يلزمي ولا شك انهم يريدون الطلاق معلقا فانهم يريدون بعده لا يفعل كذا  
 او لا افعل وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزمي لا افعل كذا فانه يراى ان فعلت كذا  
 فمضى طالق ويجب امضاؤه عليهم الى اخر ما بسطه فان هذا يؤيد الوقوع في مسألة  
 النظم لان على مشروا يستعمل لزوم تبصير كقوله الطلاق يلزمي كما لا يخفى سيما  
 وعالم الناس بل كلهم يذكر بعده ما يدل على التعليق كما تقدم في مسألة الحرام فيقول  
 على الصلح لا افعل كذا او مراده ان فعلت كذا افا الطلاق على لا نعم فكيف يقال بعدم الوقوع  
 حينئذ اذا وجد الفعل المعلق عليه وحاصل ما ينبغي ان يقال في ذلك ان من قال على الطلاق

نكح



فان ذكره بعده ما يدل على التعليق فهو تعليق لا محالة يقع به الطلاق اذا وجد الشرط ولما من  
 قال بعدم الوقوع من نقل عنه الناظر وما ذكرناه عن الكتب المتقدمة فمرادهم اذا لم يكون  
 بعد قوله على الطلاق ما يدل على التعليق فان ذلك حينئذ يكون اخبارا محضاً بان الطلاق  
 لازم عليهم او مضاف الى غير محله كما ذكرنا فاعتنم هذا التحوير فانه من المهمات واما عند  
 الشافعي فلو قال على الطلاق يقع وان لم ينو قال الخطيب الشربيني في شرحه على مناج  
 الشافعيه ولو قال على الطلاق فهو كناية وقال الصيمري انه صريح وهو كما قال شيخنا  
 اوجبه بل قال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمن لا شتهاره في معنى التعليق فقول  
 ابن الصلاح في فتاويه انه لا يقع به شيء محمول على انه لم يشتهر في زمنه ولم ينو به الطلاق انتهى  
**لو قال لما كنت قد طلقت** **لزوجتي فلا تنه انشاء** **وقوله**  
**وليس في هذا له منازع** **بل ذلك بالاقراء صلاح** **واقع**  
**او كذبته الزوجة المذكورة** **فيما ادعاه كان في ذي الصورة**  
**قال محمد وذاك المصنف** **واختار الفتوى على ما قد ورد**  
**بان ذا الشخص طلاقه وقع** **وقوله انشاءت هذا لا يستقيم**  
**قال ابو يوسف انا نسجه** **ما قال والطلاق ليس يوقع**  
 في هذا اي في دعواه الانشاء والمراد بالانشاء قوله ان شاء الله او لم يشاء الله او فيما  
 شاء الله والا ان يشاء الله فلا يقع وكذا الحكم في التعليق بمشيئة من لا تقم مشيئته  
 مثل الملايكة والجن والشياطين ولو قال انت طالق كيف شاء الله طلقت في الحال  
 والانشاء يقع موصولة وقال ابن عباس يقع مفصولة ايضا ولو سكت سكتة قد  
 ماتت نفس به الانسان وعطس او فحشا او كان بلسانه ثقل وطال في ترده ثم قال  
 ان شاء الله صح وهذا موصول لا مفصول فان كان بنفسه باختيار لا يكون انشاء  
 ولو حرك لسانه ولم يكن مسموعا صح الانشاء عند الكرخي ولا يقع عند الهذلي ولو  
 قال لها انت طالق فخرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد لا يقع ولو قال انت  
 طالق فخرى على لسانه او غير طالق لا يقع وذكر ابو الليث قال ان دخلت الدار فقلت  
 ان اتصدق بكذا امثلا قال قوله مثلاً قريب من الاستخنا وبه ناخذ ولو قال انت طالق  
 ثلاثا وثلاثا او قال ثلاثا واحدة ان شاء الله او قال وطالق وطالق وصالح ان شاء  
 الله لم يقع الاستخنا ويقع الثلاث عندي حقيقته وعند صاحب ولو قال انت طالق  
 واحدة وثلاثا ان شاء الله صح ولم يقع وكذا لو قال انت طالق وطالق وطالق ان شاء  
 الله صح الاستخنا بالاجماع ولو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله انت طالق يقع  
 واحدة للحال ولو قال لها ان شاء الله انت طالق وان شاء الله وانت طالق لا تصدق

عندي خلافا لابي يوسف وكذا لو قال طلقتك امران شاء الله عند هذا لا يقع خلافا  
 لابي يوسف ولو قال انت طالق بمشيئة الله او بمشيئة ابي برصاه لا يقع شي ولو قال بمشيئة  
 فلانة او بمشيئة ابي برصاه لم يقع حتى يشأ فلان ولو قال يا امرأته او بمشيئة ابي برصاه  
 او بارادته او بمشيئته او بعلم فلان او بحكم او بامر يقع للحال ولو قال في حكم الله او في امره  
 او في رادته او في قدرته او في حكم فلان او في علمه او في رادته او في قدرته لم يقع ولو قال في علم  
 الله يقع للحال ولو اراد بقدرته تقديره لا يقع اما لو اراد بها التي هي ضد المجزئ يقع للحال  
 ولو قال لمشيئة الله او لارادته ونحوها او لمشيئة فلان ونحوها يقع للحال لمن قال  
 انت طالق لرجل الدار كذا في مختصر المحيط وفي البحر واذا اتى بالمشيئة عن قصد  
 او لا لا يقع فيها وكذا اذا كان لا يعلم المعنى فلو شهد انه استثنى متصلا وهو لا يذكره  
 قالوا ان كان بحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جازله لا اعتماد عليها والا لا  
 الى ان قال واشار يعني صاحب الكثر بصحة المشيئة في الطلاق الى صحتها في كل ما كان  
 من صحة الاخبار وان كانت انشاءات شرعا فدخل البيع والعقود والنذر بالصوم وخرج  
 الامر والنهي فلو قال اعتقوا عبدي من بعد موتي ان شاء الله لا يقع الاستخنا وكذا  
 بيع عبدي هذا ان شاء الله ببعده وخرج ما لم يختص باللسان كالنية فلو قال نويت  
 ان اصوم ان شاء الله صح صومعه انتهى واذا عرفت هذا فاعلم ان الرجل اذا طلق  
 امرأته ثم ادعى الانشاء بالصفة التي ذكرنا عدم الوقوع بها فانه يقبل قوله قال في الخلاصة  
 الزوج اذا ادعى استخنا في الطلاق والخلع او ادعى الشرط القول قوله في جامع الفصولين  
 من الفصل الثاني والعشرين ولو ادعى الزوج استخنا او شرط وكذبته فالقول للزوج انتهى  
 فعمل هذا القول ابي يوسف ان القول للزوج وان كذبته المرأة كما ذكره الناظر وسنشير اليه  
 ان شاء الله ومثله في البحر قال ادعى استخنا وانكره فان القول قوله وكذا في دعوى الشرط وفي  
 الصغرى اذا ذكر البطل في الخلع لا تنفع دعوى الاستخنا كذا في البرازية وفي الثانية  
 لو قال الزوج طلقتك امس وقلت ان شاء الله ففي ظاهر الرواية يكون القول قول  
 الزوج وذكر في النوادر خلافا بين ابي يوسف ومحمد وقال علي قول ابي يوسف يقبل قول  
 الزوج وعلى قول محمد لا يقبل ويقع الطلاق وعليه الاعتماد والفتوى احتياطاً في امر  
 الزوج في زمن غلب على الناس الفساد فيه انتهى وما اخذ الناظر هذه العبارة على ما يظهر  
**وفي العبادية لا يصرف** **على الصحيح مثل ما قد حققوا**  
**الا ببرهان على ما قاله** **من كونه انشاء في ذي الحال**  
**وابن الهمام قال عندي ينظر** **ان كان قاله بالصلح بينهم**  
**فان اطلاقه لا يقع** **وقوله انشاءت في ذي الصبر**



٤٨  
 ١٠ وان يكن طلاق هذا اقداني وبشهادة الشهود ثبتا  
 ١١ نذكر ما يراه ما استثنى نقبل اذ في بعض نفي ما معني  
 ١٢ فان يتقبل في هذه انشأنا لا يقبل قوله على ما نقلنا  
 والمراد بالهادية كتاب الاستناد العلامة ابي الفتح ابن ابي بكر ابن عبد الجليل المرعشي  
 السمرقندي رحمه الله تعالى وعبارته فيها بعد حصته من المسئلة ورايت في موضع اخر ان  
 الشهود اذا قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعي الاستثنا الصحيح انه لا يصح  
 الزواج الا ببينته لانه خلاف الظاهر وقد فسد احوال الناس وعن ظهير الدين المرعشي  
 انه قال اذا طلق وقال استثنيت لا يصدق قضا ولو قال قلت انت طالق فاستثنيت  
 يصدق والفتوى على ان دعوى الاستثنا في الخلع والطلاق صحيح الا اذا ظهر منه ما يبطل  
 انتهى والمراد بذلك ان يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البذل وغيره وعبارته ابن ابي  
 في كتابه الفتح القوي شرح الهداية ما لفظه طلق او خلع ثم ادعى استثنا او شرطا ولا  
 منافع لا اشكال في ان القول قوله اذا اكدته المرأة فيه ذكره في الحاوي للامام محمد  
 البخاري ولو شهد عليه بانه طلق او خالها بغير الاستثنا وكالا لم يستثنى قبلت  
 وهذه في المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي بل قال لا لم نسمع منه غير لفظه الطلاق  
 والخلع والزواج يدعي الاستثنا في المحيط القول قوله في فوايد شمس الاسلام لا وزجرا  
 لا تسمع دعوى الاستثنا اذا عرف الطلاق بالبينة بل اذا عرف باقراره ومثله اذا قال  
 لعبره اعتقتك امي وقلت ان شاء الله لا يعتق وفي فتاوى النسفي لو ادعى الاستثنا  
 وقالت بل طلقني فالقول لها ولا يصدق الزوج الا ببينته بخلاف ما لو قال لها قلت لك  
 انت طالق ان دخلت الدار فقالت طلقني منجز القول قوله وفي الفتاوى الصغرى اذا  
 ذكر الجمل لا تسمع دعوى الاستثنا والطلاق على ما لا خلع ونقل الجمل من النسفي  
 عن شيخ الاسلام ابي الحسن ان مشايخنا اجابوا في دعوى الاستثنا في الطلاق ان لا  
 يصدق الزوج الا ببينته لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس والذي عندي ينظر  
 فان كان الرجل معروفا بالصالح والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي ان يؤخذ بما في الحجة  
 من عدم الوقوع تصديقا له وان عرف بالفسق او جهل حاله ينبغي ان لا يؤخذ بقوله لما يراه  
 لغلبة الفساد في هذا الزمان انتهى وفي العلامة لو شهد الشهود انه طلقها او خلعها  
 بغير استثنا او شهدوا انه لم يستثنى يقبل ويقع الطلاق وهذه من المسائل التي تقبل  
 الشهادة فيها على النفي وفي شرح الجامع الصغير واصل هذا الرشد وان قال المصحح ابن ابي  
 ولم يقبل قول النصارى يقبل وفي المحيط وان شهدوا بالخلع والطلاق وقالوا لم نسمع منه  
 غير كلمة الخلع والطلاق والزواج يدعي الاستثنا كان القول قول الزوج ولا يفرق الذم

بينهما الا ان يظهر منه دليل صحة الخلع من قبض البذل او ما اشبهه فحينئذ لا يقبل قوله  
 ولو عرف الطلاق باقراره تسمع دعوى الاستثنا منه انتهى وفي جامع الفصولين ولو شهدوا  
 بخلع او طلاق بلا استثنا فان قالوا لا نسمع منه طلق او طلق بلا استثنا لا يقبل قول الزوج  
 وان قالوا لم نسمع منه الا كلمة الخلع والطلاق فالقول للزوج لان يظهر منه دليل صحة  
 الخلع كقبض البذل او نحو فحينئذ يقبل بقوله وبها يقبل فيه الشهادة على النفي  
 وفيما قالوا لم نسمع منه الا كلمة الخلع الصحيح ان الزوج لا يصدق الا ببينته لانه خلاف  
 الظاهر وقد فسد احوال الناس ومن بعدهم طلق وقال استثنيت لا يصدق قضا ولو  
 قال طلق واستثنيت صدق ويقف بان دعوى الاستثنا تنجح لان يظهر منه ما يبطل  
 قال طلق ثم استثنيت لم يكن مستثنا عند الحسن مطلقا او خلع ثم ادعى الاستثنا صدق لم  
 يذكر البذل في الخلع لا لو ذكره بان قال خلعك بكذا ولو اخذ جمل في الخلع وقال لم اعني به  
 الطلاق لا يصدق قضا والمراد باخذ الجمل ذكره لاحقيقة لا خذ ادعى الاستثنا وقال  
 ما قبضت منك فهو حق كان لي عليك وقالت ان ادفعه لبذل الخلع فالقول له لا لما انكر  
 صحة الخلع فقد انكر وجوب البذل عليها وقران له عليها ما لا احصا لا ما بين والمرأة  
 مفترقة ان عليها ما لا اخر وصدق الزوج بخلاف ما لو يدعي الاستثنا لانه اقران عليها بذل  
 الخلع واستشكل على المرأة يقبل قولها وفيه نظر طلق ثم استثنى بان شاء الله غير انه تكلم  
 به في نفسه بحيث سمع هو لا غيره لا يصدق قضا فيجب ان يجهر به ليثبت به بينته  
 حلف واستثنى في نفسه وحرك به لسانه ولم تسمع اذ ناء جاز استثناه كذا عن ابي  
 يوسف اقول محتمل ان يراد به انه يصدق ديانته لا قضا قال وكذا القراءة في الصلاة ولو  
 لم تسمع اذ ناء فهو اوفق انتهى وفي البحر ولو شهدوا انه طلق او خلع بلا استثنا او شهدوا  
 بانه لم يستثنى تقبل وهذه ما تقبل فيه البينة على النفي لانه في المعنى امر وجودي لانه  
 عبارة عن ضم السفتين عقيب التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم تسمع منه غير كلمة  
 الخلع والزواج يدعي الاستثنا فالقول له يجوز ان قال ولم يسمع منه والشرط سماعه لا سيما  
 على ما عرف في الجامع الصغير انتهى فائدة شهادة النفي غير مقبولة الا في عشر فيما اذا علق  
 طلاقا على عدم شيء فشهدوا بالعدم وفيما اذا شهدوا انه اسلم ولم يستثنى وفيما اذا شهدوا  
 انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى وفيما اذا شهدوا بنتاج الدابة عنده ولم تقل  
 على ملكه وفيما اذا شهدوا بخلع او طلاق ولم يستثنى وفيما اذا امن الامام اهل مدينة فشهدوا  
 ان هولا لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدوا ان الاجل لم يذكر في عقد السلم وفي  
 الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهدوا انها امرضعت الصبي بلبن المشاه



لو قال للزوجة ان ابراق **لزم من مهرها فانت**  
 طالق فابراثة جاحلة **بقدر مهرها عليه قايده**  
 لزوجها المذكور ابراق **ابراة الله على ما قدر ورا**  
 فواقع الطلاق ثم الابرا **صح وان لم يصحاه قدرا**  
 لانه قهر في المقبول **صحة الابرا من المجهول**  
 ضمير يعطاه للمهر وقدره تبيين وقد اشتملت الايات على مسئلة ما لو ابرأت المرأة زوجها من  
 مهرها المجهول فطلقها صح الا برا ودفع الطلاق والمسئلة في فتاوى قارى الهداية وعبارته  
 سئل اذا قال الرجل لزوجته ان ابرأتني من مالي على فانت طالق فقالت ابرأتك او ابرأت  
 الله تعالى ولم يكونا يكرهان مقدار الحقوق هل يقع الطلاق وتصح البراة ام لا اجاب اذا قالت  
 له في مجلسها ابرأتك او ابرأتك الله تعالى صححت البراة وقبض الطلاق سواء على واحد  
 مقداره ام لم يعط لان البراة عن المجهول لا يصح عندنا انتهى وفي الخلاصة امرأة قال لها  
 زوجها بعد ما طلبت منه الطلاق ابرأتني عن كل حق لك على حتى اطلقت فقالت ابرأتك  
 عن كل حق للنساء على الرجال فقال الزوج في فوره ذلك طلقك واحده وهي مدخوله يقع  
 واحده بانه انتهى وفي جامع الفصولين اختلفت عن كل حق يجب للنساء على الرجال  
 الخلع وبه ولم تذكر المهر ونفقة العدة يكفي ويبرأ من المهر ونفقة العدة اذا مهر يجب  
 قبل الخلع ونفقة العدة يجب بعده وفي الخلاصة قيل للمرأة اشترت نفسك بتطليق بك  
 حق يكره للنساء على الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت اشتريت وقيل الزوج بعثت  
 بعث صح الخلع وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك وعلم الفتوى ثم ذكر قبل ذلك لوقا  
 لزوجها اخلف على ما في يدي من المال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها ولو قالت  
 اخلف على ما في يدي او في بيتي من شيء لم يذكر المال ولم يكن في يدها شيء لا شيء عليها كما  
 لو اختلفت على شيء لا قيمة له اصلا وان كان في يدها او بيتها شيء في تلك الساعة فذلك  
 للمزوج وفي الجامع الصغير لو قالت اخلف اوقالت طلقني على ما في يدي من الدراهم فنفذ  
 ولم يكن في يدها شيء فانهما فطيم ثلاثة دراهم كالاقرار الوصية وفي الفتاوى ولو خلع  
 امراته بما لها عليه من المهر وظانته ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر انه لم يبق لها عليه  
 من المهر وقع لطلق عليها مهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت والا يبرأ الزوج  
 اذا علم ان لا مهر لها عليه بان ردت صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما اذا اخلفها على ما  
 هذا البيت من المتاع وعلم انه لا متاع في هذا البيت وعلى هذا الويا الزوج منها تطيبه  
 بمهرها والزوج يعلم انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترت هي يقع الطلاق مجازا رجعي  
 ولا ترد على الزوج شيئا انتهى وفي جامع الفصولين ولو لم يذكر شيء في الخلع فعند ابن حنيفة

روايات والاصح هو البراء هذا اذا لم يذكر المال اما لو خالفها بما لا غير المهر يبرأ عند ابن  
 حنيفة عن المهر لا عندها ولو بارها بما لا يبرأ عن المهر عند ابن حنيفة وبه اخذ ابو يوسف  
 وترك قياسه في الخلع ولو طلقها بما لا غير الخلع المهر لا يبرأ عن المهر عندها وهو الظاهر  
 قول ابن حنيفة ولو كان الخلع بلفظ البيع والشرا بما بالعربية او بالفارسية فعلى قولهما  
 الجواب كخلع واختلف على قوله قيل كخلع وقيل لا يبرأ عن المهر لا بذكره كقولهما وهو الصحيح  
 فالاصل ان صرح الطلاق بالمسمى من المال هل يوجب براءة كل منهما من المهر اختلف فيه  
 المشايخ واكثرهم على انه لا يوجب وبه يفتي ولا يبرأ عن نفقة العدة دفقا على ما ذكرنا  
 الا بالشرط وكذا لا يبرأ عن نفقة الولد واجرا الرضاع خالفها قبل دخوله ولم يكن لها مهر  
 مسمى تسقط المتعة بلا ذكر قال ابرأتني عن كل حق حتى اطلقت فقالت ابرأتك من كل  
 حق يجب للنساء على الرجال فقال في فوره طلقك واحده وهي مدخولة فبان لانه طلاق  
 بعوض وهو الابرا انتهى فتحررنا عما كتبناه ان الطلاق واقع بانه في مسئلة النكاح لا حاله وان  
 الابرا من المهر وان كان مجهولا صحيح لان الابرا من المجهول صحيح لا تقاوم على صحة الابرا العام  
 وهو مجهول قال في مديان الاشياء والنظاير الا برا العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانته  
 ان كان بحيث لو علم بملكه من الحق لم يبرأ كما في شفعه الولد الجيم تكن في خزانة الفتاوى على  
 انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به انتهى وفي الاحكام الشيخ الوالد رحمه الله تعالى من مسائل  
 شتى من آخر كتاب الكراهية والاحكام قال لا خلع من كل حق لك على ففعل ان كان صاحب  
 الحق عالما بما عليه يرى المديون حكما وديانة وان لم يكن عالما بما عليه يرى حكما لاديانته  
 في قول محمد وقال ابو يوسف يبرأ وعليه الفتوى كذا في خزانة الفتاوى وفي جامع الفصولين  
 في الفصل الثامن عشر والعشرين لوصاح احد الورثة الباقي من تركة هي عقار وامتنعة  
 وحيوان لا يبرأ ما هي ولكن جميعها في يد المدعى عليه جاز عندنا خلافا للمشافعي بناء على  
 ان الابرا عن الحقوق المجهولة جاز عندنا لا عنده انتهى وقامه هناك وفي مديان  
 القنية قالت لزوجها ابرأتك ولم يقل الزوج قبلت او كان غائبا فقالت ابرأت زوجي  
 يبرأ الا اذا ارده طلق امراته ثلاثا ولم تقبل به ثم قال لها ان لم تبرأني عن المهر فانت طالق  
 ثلاثا فابراة وقبل يبرأ قال ابو حامد يبرأ قبل ولم يقبل انتهى فان ابرأ لا يشترط  
 له القبول ولذلك اطلق في النظر لكنه يرتد بالرد عملا بسببه الا نسا ولا يشترط القبول  
 له عملا بسببه الاخبار لا نهض حرسوا في كتاب الاقرار انه اخبار بحق عليه من وجه انشا من  
 وجهه والا برأ مثله كما لا يخفى وفي انفع الوسائل اذا باع شيئا على انه يبرأ من كل عيب مما يبيع  
 وتثبت البراة عن العيوب كلها وقال النسا في لا يصح البراة والصحيح من ههنا لان الابرا  
 اسقاطا عنه معنى التملك اما كونه اسقاطا بتدبيره صح من غير قبول كالطلاق والعقار



واما كونه فيه معنى التعليل فبدليل انه زائد بالرد وانما كانت الجملة لا تمنع صحة اها صحة  
 الاسقاط فظاهر واما صحة التعليل فلانه لا يحتاج فيه الى تسليم لان ما وقعت البراءة  
 عنه مسلم من وقعت البراءة له والجملة اذا لم تمنع صحة التعليل كما لو اشترى قفيزا من  
 صبرة وقد بسط الكلام من ذلك الى غاية ما هنالك انتهى  
**١٠** **طلقها الرجعي يتعجل** **مرجل المهر ولا يرجع**  
**١١** **ان انه راجعها للمعصية** **وقد اعادها الى زوجيته**  
 الرجعي منصوب على انه صفة لمفعول مطلقها المحذوف والاصل مطلقها الطلاق الرجعي  
 ومؤجل فاعل يتعجل وقد اشتمل البيتان على مسيلتين الاولى لو طلق الرجل زوجته طلاق  
 رجعي يتعجل مؤجل مهرها والمثانية انه لو راجعها لا يعود مؤجلا بالرجعة بل يبقى معجلا  
 رجعا في انفع الوسائل وعبارته وبالطلاق الرجعي يتعجل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل انتهى  
 وفي الخلاف وبالطلاق الرجعي يتعجل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل كذا افق الشيخ الامام  
 الاستاذ انتهى ومراعاة الامام ظهير الدين وعبارته في القنوي الظهيرية واذا اطلق امراته  
 طلاقا رجعيا حتى يتعجل من المهر ما كان مؤجلا ثم راجعها هل يعود الاجل المصحيح انه  
 لا يعود لان حقها في المهر صار معجلا ولم يوجد منها التاجيل انتهى وفي انفع الوسائل  
 الباقي بعد المعجل عرفا وشروطا مؤجلا والمؤجل لا يملك صاحبه المطالبة به قبل حلول  
 الاجل وحلول الاجل هنا عند الطلاق والموت والمؤجل كالشروط بمعنى انه لو كان قال  
 والباقي مؤجل الى كذا لا يملك المطالبة قبل حلول ذلك الاجل وكذا الاجل الثابت عرفا  
 انتهى فقد اطلق الطلاق الذي يحل المهر المؤجل عنده فشمع الرجعي كما لا يخفى  
 وبعد حلوله لا يعود مؤجلا بالرجعة لانه الاجل سقط والساقط لا يعود انتهى  
**١٢** **طلق نرجح زوجه ثم انقضت عدتها وبعدها تزوجت**  
**١٣** **يغير ذلك وبعدها دخل طلقها وحكمها عنه انفصل**  
**١٤** **ثم تزوجت بذلك الاول عادت اليه بثلاث تنجلي**  
**١٥** **ان كان قد طلق ثلاث واحدة او اثنتين فاستمع ذي القايده**  
 ضميرها راجع الى العدة وجملة تنجلي حال من فاعل عادت او صفة للثلاث وقوله ان  
 كان الى اخر البيت قيد المسئلة لانه لا اشكال ان كان الاول طلقها ثلاثا وقد اشتملت  
 الابيات على مسئلة في المتن قال في اكثر ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث وفي شرح  
 مسكين يعني اذا طلق الحرة طلقه او طلقته ومضت عدتها وتزوجت بزواج اخر ثم عدت  
 الى الزوج الاول عادت بثلاث طلاقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث كما يهدم الثلاث  
 عندها وعند محمد وزفر والشافعي لا يهدم مادون الثلاث انتهى وعبارة البحر في حد

الموضع حتى لو طلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر وطلقها وانقضت عدتها منه ثم تزوجها  
 الاول يملك عليها ثلاثا ان كانت حرة وثنتين ان كانت امه ولا يتحقق في الامه الا عدم  
 طلقه واحدة وعنه محمد يملك عليها اثنتين في الحرة وواحدة في الامه ومراعاة ان دخل بها  
 ولو لم يدخل بها لا يهدم اتفاقا وقد اخذ ابو حنيفة وابو يوسف فيها بقول شيان الصحابة  
 رضي الله عنهم كان بن عباس وابن عمر واخذ محمد بقول الاكامي وهو على رضى الله عنهما وحاصل  
 ما استدلوا به من قوله صلى الله عليه وسلم لمن الله المحلل والحلل له بطريق الدلالة انه  
 لما كان محلا في الفليضة في الحنفية اول او بالقياس بجامع كونه نكاحا ووجهه المحقق  
 في الخبرين دفع القديس بان التحليل انما حصل في حرمتها با ولا حرمة قبلها فظهر ان القول  
 ما قاله محمد وباقي الامة الثلاث انتهى وفي الدرر والفرغ ويهدم الزوج الثاني مادون  
 الثلاث اي حكمه ايضا اي كما يهدم حكم الثلاث يعني اذا طلق الحرة طلقته او طلقته  
 ومضت عدتها وتزوجت بزواج اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث طلاقات ويهدم  
 الزوج الثاني مادون الثلاث من الحرة الحنفية كما يهدم الثلاث من الحرة الفليضة عندنا  
 حنفية وابو يوسف وعند محمد وزفر والشافعي لا يهدم مادون الثلاث انتهى وفي الهداية  
 هذا عندنا حنفية وابو يوسف وقال محمد لا يهدم مادون الثلاث لانه غاية الحرمة بالنسبة  
 فيكون منهيها ولا انها للحرمة قبل الثبوت انتهى قال في الجنازية وهذا لان هذه الحرمة  
 موقفة بالزوج الثاني وكونها موقفة وصف لها والوصف لا يتصور بدون الاصل فكان  
 وزوج الزوج الثاني وعدمه بمنزلة واحدة وفي الهداية ولها قوله عليه الصلاة والسلام  
 لعن الله المحلل والحلل له سماه محلا وهو الميثم المحلل انتهى فان قيل انما يثبت كونه  
 محلا بهذا النص عند استحقاق المعلن فكيف يثبت التحليل عند عدمه قلنا لما ثبت  
 التحليل مع استحقاق المعلن فلان يثبت التحليل عند عدمه الى على التحليل من حيث انه  
 زوج واستحقاق المعلن ليس بهذا الاعتبار بل بامر اخر ولما كان محلا وجب ان يكون سفيد  
 المحل لا يبرؤ الا بثلاث طلاقات في المتنازع فيه او نقول لما كان مفيدا لاصل المحل فثبت  
 يكون مكملا للمحل اولى لان اثبات الوصف اسير من اثبات الاصل ولا يكون ذلك الا يهدم  
 المطلقة والطلقين فان قبل الزوج الثاني غاية الحرمة بكتاب الله تعالى فمضى جعلنا  
 مثبتا للمحل مطلقا يلزم تغيير وصف الكتابة ومتى جعلنا غاية الحرمة يكون عملا  
 بحقيقة الكتاب ونحو الخبر وهذا اولى من العمل بحقيقة الخبر ونحو الكتاب قلنا نحن  
 نعمل بحقيقة الكتاب لان الكتاب جعل غاية ونحن جعلنا غاية والخبر جعل محلا والكتاب  
 ساكت عنه فجعلناه محلا فكان هذا عملا بحقيقة الكتاب وانتم عملتم بحقيقة الكتاب  
 ونحو الخبر فكان ما ذهبنا اليه اولى فان قيل جعل محلا لكل بمعنى الغاية لان الغاية



الشيء ما ينتهي به الشيء من غير ان يكون مؤثرا في شيء وصحبتنا في شيء قلنا لا مسافة بينهما  
لأن الشيء كما ينتهي بعض وقته ينتهي بوجوده كالعصم ينتهي في الليل وكذا بوجوده ضار  
وهو الأكل وكذا الحياة تنتهي بوجوده ضدها وهو الموت وكذا الرق ينتهي بوجوده ضده  
وهو العتق فكذلك الحرمة هنا تنتهي بوجود الزوج بالثاني لأنه يوجب ضدها وهو الحلل  
وهذا لأن الشيء قد يكون غاية بصورته وقد يكون غاية بمعناه لأنه ثبت الحل به رد  
كالنقض المحلل اذا ورد لم يبق النص المحرم لأن النص المحلل رافع للنص المحرم لأن هذا  
بدأ على الله تعالى ولكن يتبين به النص المحرم بوقت الى هذا الوقت فكان غاية بمعناه  
لأنه ثبت ضده وهو الحلل فكذلك اذا كان قبل الزوج الثاني انما صار محلا للحاجة ولا  
حاجة هنا فكان بمنزلة العذرة اذا اتوضا في اخر وقت الظهر بعد ما صلى الظهر وانقطع  
الدم ينتقض وضوءه بالسيلان في وقت العصر لعدم حاجته الى تلك الطهارة قد  
انما يستقيم هذا ان لو كان كونه مثبتا للحلل لما كان الحاجة وليس كذلك الا يرى انه  
لو تزوجها على قصدا لا يطلقها ابدا ولم يكن من قصد الاول ان يراجعها ابدا بنز  
الحل بخلاف طهارة صاحب العذرة فانها شرعت للحاجة كما في الحجازية ثم الخلاف مفيد  
بما اذا دخل بها فان لم يدخل لا يهرم اتفاقا كما ذكرنا واستمر صاحب فتح القدير لمحمد  
عما يطول ثم قال فظهر ان القول ما قاله وهو الحق انتهى وذلك بحث منه يخالف ما به  
المشهور من الجرم بقوليهما كما لا يخفى ونقل صاحب الدرر في كتابه شرح المرقاة قال وهذه  
اي هدم الزوج الثاني ما دون الطلقات الثلاث بدلالة الحديث الثاني يعني ما قدمه  
قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله المحلل والمحلل له فانه لما افاد باشارة كون الزوج  
الثاني هادما للحرمة العليقة افاد كونه هادما للحرمة الخفيفة بطريق الاولى وهو  
معنى الدلالة فانه قيل فيمنع يلزم اثبات الثابت قلنا انما يلزم لو اثبت في المتنازع  
فيه الحل الكامل ابتداء وهو ممنوع بل يكمل الحل ويزيده كزيادة الحرمه في ظاهر بعد  
ظهور يمين بديمين ولو سلم فاما يستحيل اذا اجتمع الاصل والزيادة وليس كذلك  
فانه لما ثبت لما فيه من الغايه ولم يمكن ازدياد الطلاق على الثلاث شرعا اقتصر  
شوق الثاني انتفاء الاول اذا لا فائدة فيه كتجديد البيع بثمن غير الاول او نقول تراخا  
للحلان تداخل العدتين وهذا الحديث وان كان من الاحاد لكنه لا يخالف مقتضى الكثرة  
فيجوز العمل به فيما سكت عنه انتهى ونمام هذا البحث في الاصل والله ولي القبول

واعلم بان جملة الفروق عشرة جاءت على التحقيق  
من بعدها ثلاثة والجمع محتاج للمقتضا منه سبع  
تفريقه بالحجب ثم العنة ونجسها والبالغ فانهم منه كذا ينبغي

كذا ينقص المهر عن تمام وبابا الزوج عن اسلام  
وعدم الكفاءة المعتمده ثم اللعان وغدت مقرره  
وستة الى القضا لا يفتقر خيار عتق ثم ايلاء ذكره  
كذلك ملك احد الزوجين صاحبه بتأين الدارين  
وفي النكاح فاسدا والردة وهذه صاحبه تمام العشرة  
فاسدا حال من النكاح وقد اشتملت الابيات على جملة الفروق وهي ثلاثة عشر وقد ذكرها  
في النكاح وفي البحر ثم اعلم ان الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى القضا وستة لا تحتاج  
اما الاول فالفرقة بالحجب والعنة والفرقة بخيار البلوغ والفرقة بعدم الكفاءة والفرقة بنقصان  
المهر والفرقة بابا الزوج عن الاسلام والفرقة باللعان وانما توقف على القضا لانها تجزى  
على سبب خفي لأن الكفاءة بشئ لا يعرف بالحق واسبابها مختلفة وكذا انقصان مهر المثل  
وخيار البلوغ مبني على قصور الشفقة وهو باطن والاباء ربما يوجد وربما لا يوجد وكذا البقية  
واما الثاني فالفرقة بخيار العتق والفرقة بالايلاء والفرقة بالردة والفرقة بتأين الدارين  
والفرقة بملك احد الزوجين صاحبه والفرقة في النكاح الفاسد وانما لم تتوقف هذه الستة  
على القضا لانها انتهت على سبب جلي انتهى وفي جامع الفصولين واما الخيارات التي تتعلق بالنكاح  
فاربعة خيار الخير وخيار العتق وخيار الفسخ بعدم الكفاءة وخيار البلوغ اما خيار الخير فاذا  
قال لامرأة اختاري نفسك او اختاري بنوي به الطلاق فلهما الخيار في مجلسهما وان تفاوت  
يوما او اكثر لئن قال والفرقة بهذا الخيار لا تحتاج الى القضا وتبين به فحجب نصف المهر  
قبل دخوله وكله بعده ومخلص عبارته في البقية واما خيار العتق فدفع الفرقه فيه لا توقف  
على القضا واما الخيار بعدم الكفاءة فلا يتم الا بقضاء وقبل القضا النكاح قائم بكل احكامه  
من طلاق وظهار وتوارث واما خيار البلوغ فيفارقه خيار العتق فان الفرقه بالبلوغ لا تثبت  
حاله يفرق القضا وتثبت في العتق بقوليهما اخترت نفسي انتهى فقدمه سابقا على الستة  
التي لا توقف على القضا وهي الفرقه بخيار الخيرة ثم في البحر قال الامام المحمدي في الشيعه كل فرقة  
جاءت من قبل المرأة لا بسبب من قبل الزوج فهي فرقة بغير طلاق كالردة من جهة المرأة وخيار  
البلوغ وخيار العتاق وعدم الكفاءة وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالحجب والعنة  
ولا يلزم على هذا ردة الزوج على قول ابي حنيفة وابي يوسف لأن بالردة ينشئ الملك فيتسنى  
الحل الذي هو من لوازم الملك فانما حصلت الفرقه بالتنافي والتضاد لا بوجود المباشرة  
من الزوج بخلاف الاباء من جهة الزوج حيث يكون طلاقا عند ابي حنيفة ويحذف لانه لا تنافي  
بدليل ان الملك يبقى بعدم الاباء ولهذا افترق انتهى فائدة نقل في مجمع المنتجات ولو  
قال رجل لامرأة كفرت وقعت البيونة بينهما لانه اقر على نفسه بارتداد امراته انتهى



ثم اذا اراد كل واحد **وقد عني فسخ النكاح الفاسد**  
 في غيبته الاخر فالواجاز له **لكنه قد قال بعض النقلة**  
 بعد الدخول لم يجز الا بان **محضره الاخر فافسحه اذن**  
 عني قصد والنقله جمع ناقل كالطلبه جمع طالب وقد شملت الابيات على مسئلة في جامع الفصولي  
 وعبارته قبل لكل منهما فسخ النكاح الفاسد مع غيبته صاحبه وقيل كذا ولو لم يدخل والا لا  
 بحفرة منهما كما في البيع الفاسد لكل فسخه بغيبته الاخر قبل القبض لا بعده انتهى وفي الفقيه  
 في النكاح الفاسد يستقبل كل واحد منهما بفسخه قبل الدخول بالاجماع وبعد الدخول يختلف  
 انتهى وقد مر نحوه ذلك وفي الخلاصة لكل واحد فسخ هذا العقد بغير محضر من صاحبه قس  
 الدخول وبعد الدخول وليس لكل واحد منهما حق الفسخ الاجمعة صاحبه كالبيع الفاسد  
 وعند بعض المشايخ لكل واحد حق الفسخ بعد الدخول وقبله تسمة وكذلك حكم الاجارة  
 الفاسدة قال في جامع الفصولين لو تزوج في ارض استأجرها فاسدا ثم باعها المؤجر بغير رضا  
 ينبغي ان يجوز اذ لكل منهما حق الفسخ بحفرة الاخر فلا ينزع من يده حتى يعزل اليه الاجر لو  
 محله ولا ينزع وقال لكل منهما فسخ الفاسد كالباع وفي الاجارة الطويلة لو فسخ كل منهما في مدة  
 الخيار بغير حفره الاخر لم يجز عندنا حنيفة ومحمد ما لم يعلل الاخر في مدة الخيار والمراد  
 بالحفرة هنا وفي امسالة الخيار الشرط والرديئة في البيع هو العلم لا نفس المحصور حتى لو  
 علم الاخر في المرة مع الفسخ رضيا او لاحضرا ولا وان لم يعلم حتى مضت المرة لم ينتقم من  
 الباع اذا البيع ثم مضى المرة والفسخ لم يعلم لان صاحبه لم يعلم ويفتي في الاجارة الطويلة  
 بقول ابو يوسف في الفسخ والمؤجر له لو فسخ الاجارة في الايام المستناة بلا علم الاخر جاز  
 بالاجماع اذ هذا خارج عن العقد فيكون امتناعا لا فسخا هذا قول بعضهم وعند اكثرهم  
 يشترط علم الاخر كما في البيع به وبه يفتي ولو فسخ المؤجر بلا علم الاخر لم يجز لا بطلان  
 ولو فسخ المستأجر بغيبته المؤجر جاز اذ بطلان حق نفسه وقيل يוכל المؤجر المستأجر بالفسخ  
 بغير بغيته والصحيح ان المؤجر من كل غيره بالفسخ حتى لو فسخ الوكيل بحفرة المستأجر جاز  
 فلو شرط في العقد ان لا يفسخ احدهما الا بحفرة الاخر قيل يفسد العقد اذ شرط ما لا  
 يقتضيه العقد وقامه هناك فحينئذ المراد بالمحصور العلم وعليه تنحج عبارة المناظر  
 حيث اشترطه على قول البعض انتهى

اختار في الفسخ يقول القاضي **المزوج فارقتها وانت ماض**  
 فان يفارق فيها ولا الولي **فرق بينهما وبين الرجل**  
 وان يترك القاضي مفرقا يقل **فسخت هذا العقد بين ذالرجل**  
 وبين ذى المرأة بالخيار **بسبب البلوغ في المختار**

واذ نقل بينهما فرقت **جاز والاحتياط في فسخت**  
 هذه الابيات مضمومة من انفع الوسائل وعبارته المرأة اذا اختارت الفسخ يقول القاضي  
 المزوج فارقتها فان فارقتها والا فالولي يفرق بينهما ومصورة التفريق ان يقول القاضي فسخت  
 هذا العقد بين هذه المرعية وبين هذا المدعى عليه بسبب خيار البلوغ بينهما ولو قال حكمت  
 بينهما او قال فرقت بينهما يجوز وكفى الاصول ان يقول فسخت هذا العقد بينهما لان  
 محو ذكر في الكتاب لفظ الفسخ انتهى بلفظه

ثم المصريح للمصريح **ويلحق البايين فيما حققوا**  
 ويلحق البايين للمصريح **لا البايين افهمه على الصحيح**  
 الا اذا كان معلقا كان **يقول ان دخلت دار ابن الحسن**  
 فانت عند ذاك مبي باني **وقال بعد ذاك انت باني**  
 فانها تطلق حين فدخل **في عدة فيها على ما ينقل**  
 ثم مرادهم بباين هنا **ما كان واردا بالفاظ الكفى**  
 البايين منصوب على انه مفعول يلحق والثاني مرفوع على انه فاعله والثالث منصوب كالاول  
 وقوله هنا اي في هذا البحث والكفى جمع كنية وقد شملت الابيات على ستة مساييل  
 الاولى ان الطلاق المصريح يلحق الطلاق المصريح قال في الكثرة المصريح يلحق المصريح قال  
 مسكين بان يقول للدخول به انت طالق ثم قال انت طالق وهي في العدة وفي الجوز قال  
 لها انت طالق ثم قال انت طالق او طلقها على مال وقيل الثاني اطلقه فحمل الخبر والمعلق  
 اذا وجد شرطه في العقد فكم يقع في العدة منجز يقع اذا وجد شرطه فيها واما اذا علق في العدة  
 فانه يصح في جميع الصور الا اذا كان الطلاق باينا ثم علق البايين في العدة فانه غير صحيح  
 اعتبارا باستنجره كما في البدائع والمسئلة الثانية ان الطلاق المصريح يلحق الطلاق البايين  
 وفي مسكين قال لامرته انت باني ثم قال انت طالق وهي في العدة تقع الثانية ايضا  
 وقال الشافعي لا يلحق المصريح البايين وفي الجوز قال لها انت باني او خالها على مال  
 ثم قال انت طالق او هنه طالق يقع عندنا كحديث الحذري حسنا المتصلة بلحقها صريح  
 الطلاق ما دامت في العدة انتهى وفي شرح المرقاة مع طلاق المتصلة اي ايقاع صريح الطلاق  
 على المرأة بعد الخلع وذلك لان الله تعالى ذكر الطلاق الذي يكون مرتين بقوله الطلاق مرتان  
 ثم ذكر افتد المرأة بقوله فان خفتم لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به  
 اي لا اثم على الرجل فيما اخذ ولا على المرأة فيما افتدت به نفسها وفي تخصيص فعلها  
 في الافتد ابعدهما في ان لا يقيما تقريير فعل الزوج على ما سبق وهو الطلاق لانها  
 لا تتخلص بالافتد الا بذلك الفعل فكان هذا بيانا لتوعيم اعني بمال وبدونه



ثم قال فان طلقها اي بعد الميتين سوا كانت ايمال اولادها كان قال فان طلقها بعد الطلقتين  
التيين كلتاها اخله فدل على مشروعية الطلاق بعد الطلع عملا بموجب الفاق في تعليق الف  
بأول الكلام يجعل الطلع نسخا وذكره اعتراضا كما ذهب اليه الشافعي ترك العمل بموجب الثاني  
وهو التعقيب انتهى وتعلم ذلك في الاصول والمسئلة الثالثة ان الطلاق البائن يلحق  
الطلاق المصريح قال مسكين فان قال للدخول بها انت طالق ثم قال انت حرام وهي  
المرأة تقع الثانية ايضا انتهى وفي الجوز كما اذا قال لها انت طالق ثم قال لها في العدة  
انت باين اطلقه فشمع ما اذا اخلها او طلقها على مال بعد الطلاق الرجعي فيصح ويجب  
الحال كذا في الخلاصة ويشكل عليه ما في القنية رقه شمس لامة لا وزجدي وقال  
طلقها على الف فقبلت ثم قال في عدتها انت باين لا يقع عليها فانه من قبيل البائن الذي  
للمصريح وان كان باينا فانهم جعلوا الطلاق على ما لزمه من قبيل المصريح فينبغي الرقي  
وقد نقل ابن الشحنة ما في القنية ولم يتعقبه ويدل على الاشكال عكسه المتقدم وهو  
ما اذا كان الطلاق على مال بعد البائن فانه يقع انتهى والمسئلة الرابعة ان الطلاق  
البائن لا يلحق الطلاق البائن قال مسكين بان قال للدخول بها انت باين ثم قال لها  
انت باين او حرام وهي في العدة لا يقع الثانية وكذا اذا اخلها او لا ثم طلقها ثانيا  
لا يقع الثاني كذا في المحيط وفي الجوز البائن لا يلحق البائن اذا مكن جعله خبرا عن لان  
لصدقه فلا حاجة الى جعله انشا ولا يرد انت طالق انت طالق لانه لا احتمال فيه  
لتعيينه لانه انشا شرعا حتى لو قال اردت به الاضمار لا يصدق قضا انتهى وفي صحيح  
المنتجبات والبائن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي واما  
البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة انتهى والمسئلة الخامسة ان الطلاق البائن  
فاذا وجد الشرط في العدة تطلق ثانيا وفي مسكين بان قال ان دخلت الدار فانت باين  
ثم ابانها فدخلت الدار في عدتها وقع عليها طلاق اخر وعند زفر لا يقع انتهى قال في  
يعني ان البائن يلحق البائن اذا كان معلقا قبل المنجز البائن بان قال لها ان دخلت الدار  
باين ناويا الطلاق ثم ابانها منجزا ثم وجد الشرط وهي في العدة فانه يقع عليها طلاق اخر  
عندنا خلافا لزفر لانه لم يذكر انت باينه ثانيا لم يجعل خبرا بل الذي وقع اثر التعليق السابق  
وهو زوال القيد عند وجود الشرط وهي محل فيقع وعلى هذا قال في الحقايق لو قال ان فعلت  
كذا فخلد الله على حرام ثم قال هكذا الامر اخر ففعل خدما وقع طلاق باين ولو فعل الامر  
ينبغي ان يقع وهكذا ينبغي ان يحفظ ورفق في الذخيرة بين انت باين للبائنة وبين وترا  
انت باين المعلق بعد الابانة انه لما مع التعليق او لا يكونها محلا له جعلنا المعلق  
الطلاق البائن وصار باينا صفة الطلاق والمعلق بالشرط كما لم يختر عند وجوده فكان

قال في العدة انت طالق باين ولو قال وقع بخلاف انت باين منجزا في عدة البائنة لانه صفة المرأة ومع  
لم تكن محلا لان محله من قام به الاتصال وقد انفصلت الوصلة بالابانة والمضاف كالمعلق حتى  
لو قال لها انت باين عدا فاويا الطلاق ثم ابانها ثم جاء العدة وقعت اخرى ولو قال لها ان دخلت  
الدار فانت باين فاويا الطلاق ثم قال ان كلمت زيدا فانت باين ناويا ثم دخلت الدار فوقع  
الطقة ثم كلمت زيدا فانه يقع اخرى كذا في الذخيرة وهو بيان لما اذا كانا معلقين قيدنا بكونه  
معلقا قبل المنجز لانه لو علق البائن بعد البائن المنجز لم يصح التعليق كالمخبر كما قدمناه عن  
البنايع وهي فاردة على الكتاب يعني متى الكثر وشمل كلامه ما اذا اخل من زوجته ثم ابانها قبل  
مضي اربعة اشهر ثم مضت اربعة اشهر قبل ان يقربها وهي في العدة فانه يقع عندنا خلافا لزفر  
واورد علينا مسئلتان احدهما لو قال اذا جاء عدا فاختاري ثم ابانها فاختارت نفسها في العدة  
فانه لا يقع شي اجماعا الثانية لو علق الظهار بشرطه في الملك بان قال ان دخلت الدار فانت على  
كل ظهراي ثم ابانها فدخلت في العدة لا يصير مظاهرا اجماعا وهي حجة زفر علينا واجيب بان في  
الاول ملكها الطلاق عند اول ابانها انما ملكه الحال من وجه وبقي من وجه والملك من وجه  
لا يكفي القليل ويكفي الثلاثة كافي الاستيلاء والتدبير للطلاق حتى لا يجوز بيعهما ويجوز  
اعتاقهما كذا هذا ولا المعتبر في التجنيل اختيارها لاجانب الزوج وفي التعليق البائن لا يوجد  
الشرط بدليل لو شهد بالتجنيل واخران بالاختيار ثم رجعا فالضمان على شاهدي الاختيار  
لا التجنيل ولو شهدا بالتعليق واخران بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شاهدي التعليق  
لا الشرط وعن الثانية بان الظهار يوجب حرمة مؤقتة بالكفارة وقد ثبت لوقته بالابانة  
من كل وجه فلا تخفى التحريم بالظهار بخلاف الكناية المنجزة لانها توجب زوال الملك من وجه  
دون وجه قبل انقضاء العدة فلا تقع ثبوت حكم التعليق وقامه في البنايع وكذا لو قال لها  
اختاري ناويا ثم ابانها بطل التجنيل لو قالت بعدها اخترت نفسي لم يقع كذا في الذخيرة  
والمسئلة السادسة ان المراد بالطلاق البائن هنا مكان واقعا باللفظ الكنايات قال في الجوز  
والمراد بالبائن الذي لا يلحق البائن الكناية المقيدة للبسونة بكل لفظ كان لانه هو الذي  
ليس مظهرا في الانشا في الطلاق كما اوضحه في فتح القدين ولذا قال في الخلاصة لو قال لها بعد  
البسونة خلعتك ونوى به الطلاق لا يقع به شيء وفي الحاوي القدسي اذا اطلق البائنة في  
العدة فان كان بمصرح الطلاق وقع ولا يقع بكنايات الطلاق شي وان نوى ان ينهي ويراد به  
ما عدا الرواجع وقد بسط هذا في الجوز ما يطول و مراده بالكنايات الرواجع اعتدى واستتري  
مرجك وانت واحدة ثم حيث النافذ ذكر المراد من البائن هنا علم ان المراد بالمصرح هنا خلاف  
ذلك وهو ما قال في الجوز وعبادته والمراد بالمصرح هنا ما وقع به الرضي فتدخل الكنايات  
الرواجع من اعتدى واستتري مرجك وانت واحدة وما الحق بالثلاثة فلو ابانها واخلها



ثم قال لها في العدة اعتدى ناويا وقع الثاني في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن أبي يوسف نظرا الى انها كناية وجه ظاهر الرواية ان الواقع بهارجي فكان في معنى المصريح كما في البهاج وما في الظهيرية لوقال لها انت باين ناويا الطلاق ثم قال لها في العدة اعتدى او استبرى رجلك وانت واحدة ناويا الطلاق لا يقع وان كان الرجعي يلحق البايين فيحول على رواية أبي يوسف لكن يرد عليه الطلاق الثلاث فانه من قبيل المصريح المصحح وبابن وكذا يرد الطلاق على مال بعد البايين فانه واقع ولا يلزم المال فالاول ابقاء المصريح في كلامه على حقيقة فيدخل فيه الطلاق الثلاث والطلاق على مال بناء على ان المصريح مشاغل البايين والرجعي وتلحق الكنايات الرواجع برقي حق هذا الحكم وجبته فكلامه شامل لما اذا كان المصريح مصروفا بما يدل على كما في فتح القدير البيونة كانت طالق باين بعد انت باين فانه يلحق لا يصح حقي باينا وان كان باينا بالعدا الوصف انتهى وفي الخلاصة ولو قال لها انت طالق باين فانه يلحقها ولو قال انت باين لا يقع ولو قال لها انتك بتطليقي لا يقع انتهى والحاصل ان المصريح هنا هو الطلاق الصادر باصل الفاظ الرجعي سواء كان واقعا رجعيا او باينا ولا التفات للوصف بعد قيد الاصل والمراد بالبائين هنا ما كان صادرا بالفاظ الكنايات ما عدا الكنايات الرواجع كما سبق فيخبر في اطلاق النافذ موازنة الاعلى قول أبي يوسف كما ذكرنا فائدة نقل في البحر معزيا الى الخلاصة ان الطلاق المصحح الملاحق للبائين يكون باينا لان البيونة

السابقة عليه تمنع الرجوع

**لو قبلت خلعاً وبعده ادعت طلاقها الثلاث قبل سمعت**

**فان تبرهن استحققت البطلان لانها جاهلة في ذا المحل**

قبل مبني على الضم لنية معنى المضاف اليه اي قبل الخلع ونائب فاعل سمعت اي الموعود ولو قال استردت مكان استحققت لكاه اولى وقد اشتمل البينان على مسئلة في الخلاصة وعبارتها المرأة اذا اختلعت من زوجها على مال ثم اقامت البينة على زوجها انه طلقه ثلاثا او باينا قبل الخلع تقبل ويسترد بدل الخلع والتناقض لا يمنع قبول البينة هنا اتبع وفي مجمع المنتخبات المختلعة اذا اقامت البينة ان الزوج طلقها ثلاثا قبل الخلع سمع كما كانت اذ اقام البينة ان المولى اعتقه قبل الكناية تقبل انتهى وفي البرازية برهنت بعد الخلع على انه كان طلقها قبل الخلع باينا او ثلاثا يقبل ويسترد بدل الخلع لان التام هنا عفو لان الزوج مستبد بالطلاق فصار كدعوى الخرب بعد الانقياد والاقرار بالرق

خلفا حال العلق وتفرد المولى بالتحريم

**تعليقه لخلعها بشرط**

**صح على ما حرروا بالضبط**

**وان يكن في جانب الزوج لا يصح ذلك على ما نقلنا**

اشتمل البينان على مسئلتين الاولى ان تعليق الزوج خلع زوجته بالشرط صحيح والثانية ان تعليق المرأة غير صحيح وهما في مجمع المنتخبات الخلع بالشرط وعبارته وتعليقا من جانب الزوج يصح ومن جانبها لا يصح انتهى وفي الخلاصة ولو قال الزوج اذا جاء عند فخرها العتقا على الف او قال اذا قدم فلان فخرها العتقا على الف يصح ويكون القبول الى المرأة بعد جري العدة والقدر في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح بشرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في البين من كل وجه ويراعى احكام المعاضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها على الزوج رجوعها ولو يعلم ويبطل كلامها بقيام احدى ايهما كان ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذا لم يقبل احد كلام المرأة والعبد لا يقبل التعليق والاضافة ولو اخلعت وشرط الخيار لنفسها صح شرطها في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يصح انتهى وفي مختصر الحيط ويصح تعليق الخلع بالشرط والاضافة الى الوقت ولا يجوز التعليق من المرأة بشرط ولا الاضافة الى وقت انتهى وفي جامع الفصولين تعليق الخلع بالشرط يصح منه لامنها ثم الخلع لوعلق بالشرط بان قال ان دخلت الدار فقد خلعتك على كذا يعتبر قبولها بعد دخول الدار وكذا لو قال لامرأته كل امرأة اتزوجها فقد بعث طلاقها منك بكذا افا القبول اليها بعد التزوج حتى لو قبلت بعد التزوج او قالت شريت طلاقها تطلق لا لو قبلت قبل التزوج لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج فشرط القبول بعده ولو شرط الخيار للمرأة جاز عند أبي حنيفة لا عند صاحباه وخيار الزوج لم يجوز وقاله ان الخلع من جانب يمين وهي لا تقبل الخيار ومن جانبها معاوضة وهي تقبل خلعها وقالت ان لم اود البطل الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا ولم تود فهذا الخلع بشرط الخيار ومن حكمه انتهى وقد بسط الكلام في البحر على اشراط الخيار الى ان قال ثم اعلم انهم نقلوا هنا انه لا يصح تعليقها بالخلع كونه معاوضة من جهتها وقد ذكر الحكم في الكافي انها لو قالت ان مطلق ثلاثا فذلك على الف درهم فان قبل في المجلس فله الف وان فعله بعده فلا شيء وعجزه اليه في فتح القدير ولم يتعقب مع انه تعليق منها له بمصرح الشرط فظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان تعلق القبول او الايجاب انتهى ونقل قبل ذلك في اوائل باب الخلع عن جامع الفصولين قال ان القبول في المعلق افما يكون بعد وجود الوقت ولا يصح القبول في المضاف افما يكون بعد وجود الوقت ولا يصح القبول قبل لان الايجاب معلق بالشرط والمعلق بالشرط عدم قبل الشرط فلا يصح القبول قبل الايجاب وفي التجنيس ما يفيد صحة القبول في المعلق قبل وجود الشرط فانه قال لو قال ان دخلت الدار فقد خلعتك على الف فبرأها عليه ففعلت صح الخلع قال صاحب البحر قول لو قبلت بيمينه القبول في المضاف قبل وجود الوقت لانفقاده سببا في الحال عندنا وبعد صحة في المعلق قبل

الشرط وفي الكافي



وجود الشرط لعدم انعقاده سببا للحال كان حسنا فترجم على الاصول انتهى ٥٠  
 ٥١ **لو قال لم ازوجك زوجي طلاقها صدق في الدنيا**  
 ٥٢ **وفي القضا ان لم يكن ذكر بدل فان يكن فلا محقق هذا المحل**  
 يكن بمعنى يوجد وذكر فاعله وقد اشتمل البيتان على مسئلة ما لو قال الزوج لم ازوجك  
 الطلاق فانه يصدق ديانة وقضا ان لم يذكر بدل وان ذكره فلا يصدق قضا قال في  
 الخلاصة لو قال لم اكن بالحل الطلاق لا يصدق قضا ويصدق ديانة وقيل قبل ذلك في  
 اوائل فصل الخلع قال وان قال لم انا الطلاق ان لم يذكر بدل لا يصدق وان ذكر بدل لا يصدق  
 درهم ونحوه لا يصدق انتهى فقد حذف مخرجين الاول ذكر البدل ومن الثاني ذكر القضا  
 كما لا يخفى والعبارة الصحيحة في جامع الفصولين قال ولو قال لم ازوجك الخلع الطلاق فلو لم  
 يذكر فيه بدل لا يصدق ديانة وقضا لان الاخلع انواع يكون عن الثياب وعن الخيرات وعن  
 النكاح وليس ثم شيء يبين احدا لا نوع فلا يتعين ولو كان عال دين بان قال خالعتك عن  
 الف درهم ثم قال لم اعني به الطلاق لا يصدق قضا لان اخذ المال وطلبه يبين الاخلع  
 عن النكاح انتهى وفي البحر اطلق الخلع بمعنى صاحب الكنت فشمع اذا لم ينو الطلاق به  
 ولكن بشرط ذكر العوض حتى لو قال لم اعني الطلاق مع ذكره لا يصدق قضا ويصدق ديانة  
 لان الله تعالى ما في سره لكن لا يسع المرأة ان تقيم معه لانها كالمقاضي لا تعرف منه الا  
 الظاهر كذا في المبسوط وحال مذاكره الطلاق كالثنية كذا في الحانية انتهى ٥٣  
 ٥٤ **الزوم التحليل بالجملة ان تهب مقدارا من المال لمن**  
 ٥٥ **قد وثقت به فيفقروا بما اعطته مملوكا مراهقا وها**  
 ٥٦ **بائع لكن مثله يجامع الى نذر من ماله**  
 ٥٧ **من ذلك المملوك ثم ان دخل يهبه عنها ففي هذا المحل**  
 ٥٨ **ينفسخ النكاح ثم ترسل به الى مديته يتصل**  
 ٥٩ **بياع بينها فاذا ما اعترضنا بان هذا ليس كفوا فرمنا**  
 ٦٠ **فيمكن الحل على مرضى الولي او لاولي في البين امرها يلى**  
 المملوك هو المريق ذكر كان او انثى لكن المراد به هنا الذكر والمرهق هو الصبي الذي تار  
 الاحتلام من رفقته ناهية والمشهور انه ابن اثنتي عشرة سنة وفي فوايد شمس  
 الاسلام انه مقدر بعشر سنين كذا في الخلاصة قال البرجندى والظاهر ان المراد ههنا  
 صبي تنفس منه بحيث يقدر على ادخالها فرجها سواء كان ابن عشر سنين او لاحق لو  
 ادخلت ذكر صبي في فرجها وهو ليس بقادر على ان يدخله بنفسه لا يتعلق به التحليل  
 واليه يشي في الملتقط قال في الهداية ومنه معنى المرهق في الجامع الصغير وقال غيره

لم يبلغ ومثله يجامع جامع امراته وجب عليها الفسل واحلها على الزوج الاول ومعنى هذا الكلام  
 ان تحزن التمر وليستهي وانما وجب الفسل عليها لا لتقا الحناين وهو سبب لنزول ما يهب  
 ولما جة الى الايجاب في حقها اما لا فسل على الصبي وان كان يومه تخلق انتهى وقوله اولا في البحر  
 اى الاول موجود يلى امرها فيما بينها وبين ما تريد وقد اشتملت الابيات على مسئلة في البحر  
 قال اطلق الوطى يهب صاحب الكنت فشمع ما اذا كان الزوج حرا او عبدا ولهذا قال الوخاف  
 فظهر امرها في التحليل تهب لمن تشق به فمن عبدا فشمع لها امرها فشمع زوجها منه بشاهدين  
 ثم يهب العبد لها فيبطل النكاح ثم يبعث العبد الى بلد اخر فلا يظهر امرها وهذا مبني على ظاهر  
 المذهب من ان الكفاة في النكاح ليست بشرط في الانقضاء واما على رواية الحسن المفتي  
 بها فلا يخللها العبد لفقد الكفاة لكن يشترط ان يكون لها ولي اما اذا لم يكن لها ولي فيحلها  
 اتفاقا والاول ان يكون حرا بالغ فان ما لكما يشترط الا نزال انتهى وفي الفتاوى الظهيرية  
 المطلقة الثلاث اذا خافت فظهر امرها في التحليل تهب لبعض من تشق به ممن يملوك  
 فيشترى بذلك عبدا مراهقا فيزوج منها محضرة شاهدين فيدخل الفلهم ثم يهب المشتري  
 المملوك للمرأة فيبطل النكاح ثم يبعث هي المملوك الى بلد اخر فلا يظهر امرها انتهى ٥١  
 ٥٢ **وقد حكى في المشكلات ونقل لغيره من قول بها قالوا الخلع**  
 ٥٣ **من غير تحليل واما حتى تنكح زوجا غيره تاتي**  
 ٥٤ **في حق غيرها ولكن ذلك لا يشك كل امره على من عقلا**  
 ٥٥ **اذا المراد منه ان يطلقها بالعطاء او بغيره وبقا**  
 ٥٦ **كان يتم بل طالق وطالق وطالق وان يقول طالق**  
 ٥٧ **مكررا لثلاث مرات ثلاث لا جملة يوقعهن بانبيات**  
 ٥٨ **لاجل ان يبا في الزنى ذكر في سائر الكتب مثل الاستنفل**  
 المشكلات هي مشكلات القدرى وحكى بالبناء للملوك وكذلك نقل الحسن القايتي باتحاد  
 الحركة قبل الردى والاشارة بقوله ذاك الى عبارة المشكلات وقما شملت الابيات على مسئلة  
 في المشكلات من المشكلات فيه عليها النافذ لم يلا يعثر بها احد من الطلبة وذلك في البحر  
 قال اطلقاى اطلق صاحب الكنت الوطى اى اشتراط من الحل فشمع ما اذا كان قبل الرخول  
 او بعده كاصح به في الاصل واما ما عن المشكلات فيمن طلق امراته قبل الرخول بها ثلاثا  
 فلان يزوجها ولا تحليل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي  
 المرحوم بها انتهى فعنا ان طلقها ثلاثا متفرقة فلا يقع الا لاولي الثلاث بكلمة واحدة  
 كما ذكره العلامة البخارى شارح الدرر فيحيين لا حاجة الا ما في فتح القديسي من انها نزلت  
 عليهم الى ان قال لا يبعد اكثار مخالفة وفي القنية ان سعيد ابن المسيب رضى الله عنه مرجع



عن من ذهب في ان الرخول بها ليس بشرط في صبر ورتبها حلالا للاول ولوقضى به قاض لا ينفذ  
 قضاؤه فان شرط الرخول ثبت بالانوار المشهورة في التلطيفات الثلاث وياخذ الرضا  
 بذلك ويزوجها الاول بدون دخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاء من يفعل ذلك قالوا  
 ان يسود ويسعد فقيم يفتي بذهب سعيد ابن المسيب ويزوج الاول فقال بقيت مطلقة  
 بثلاث ويغفر الفقير انتهى وفي الهياتة ولا خلاف لاحد فيه سوى سعيد ابن المسيب وقول  
 غير معتبر حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ انتهى وقيل هو قول الرئيس كما في الفتاوى وصرح  
 بعدم نفاذ القضاء صدر الشرع ايصاح / الاصلاح خلافا لسعيد ابن المسيب  
 ود اد الظاهر وبشر الرئيس والشيء والخارج فانهم لم يشترطوا على الزوج الثاني ودون  
 خلافا لا اختلاف فلا عبرة به انتهى وفي الخلاصة في نسخة / الامام السرخسي في اول كتاب  
 الطلاق ولو قضى القاضي بالحل على الزوج الاول بدون الرخول اخذ بقول سعيد ابن المسيب  
 لا ينفذ قضاؤه انتهى فاجرة في الجرح من مناقب الجرازي اذا كان العقد بالاولى بعباراة  
 المرأة او كان بلفظ الهبة او كان بحضرة فاستقين ثم طلقها ثلاثا ثم اراد ان يحل له بلا تزوج  
 فامر برفع الامر الى شافعي فيقضي ببطلان النكاح ويزوجها بعقد جديد ولا يرد ان القضا  
 بفساد النكاح يستلزم حرمة الوطى المتقدم وان الاولاد متولدة من وطى حرام لا نأقول  
 القضا يعمل في القيام والاقا في النامى وفي فتاواه وان خافت ان لا يطلقها المحلل نقول  
 له حق يقول ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق انتهى

١٠ لو بالثلاث مرة قد طلقت ثم تزوجت بزواج شرطت  
 ١١ عليه انه لها مجامع ثم يطلقها ولا ينارح  
 ١٢ لاجل حلها لثالث الاول ثم تزوج على ما قد مثل  
 ١٣ من ذلك الشرط الذي قد ذكرنا فان ذلك النكاح مع شرط جرى  
 ١٤ كلاهما يا صاح جايزان عند ابن حنيفة النعمان  
 ١٥ فان ان الثاني عن الطلاق يجبره القاضي على الطلاق  
 ١٦ فان يكن طلق وهو راضى او كان ذا صا وبام القاضي  
 ١٧ حلت بلا شك لثالث الاول وان هذا الحكم واضح حلى  
 من ذلك بيان لما قد تلى اى ذكر بالبنا المجهول واتى امتنع وذا اشار الى الطلاق وقد  
 اشتملت الابيات على مسئلة في الفتاوى الظهيرية وعبارتها وذكر الزند ريسى في الرد  
 المطلقة تلك اذا تزوجت بزواج اخر وشرطت على الثاني وقالت انا تزوجت نفسي لتمام  
 ثم تطلق حتى احل الزوج الاول فتزوجها على ذلك قال ابو حنيفة النكاح جايز والشروط  
 حتى اذا لم يطلقها الثاني بعد وطلبه اياها يجبره القاضي على ذلك وتحل للزوج الاول اذا طلق

الثاني برأيه او بام القاضي اياه وهذه المسئلة بهذا البيان لم توجد في غيره من الكتب انتهى وفي  
 البرزخية زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط ان يجامعها ويطلقها المحلل الاول قال  
 الامام النكاح والشرط جايزان حتى اذا اتى الثاني اجبره القاضي على ذلك وحلت الاول  
 انتهى وظاهر اقتضاه عليه اعتماده لكن نقل في البحر عن فتح القدير بان هذا لا يعرف  
 في ظاهر الرواية ولا ينبغي ان يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيف الثبوت بتوعنه  
 قواعد المذهب لانه لا شك انه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد والعقد في مثل على  
 قسمين منها ما يفسد كالبيع ونحوه ومنها ما يبطل فيه ويصح وهو الاصح ولا شك ان  
 ان النكاح مما لا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل بشرط ويصح هو يجب بطلان هذا وان  
 لا يجبر على الطلاق نفور بكرة الشرط وهو يفتي ما ورايه وهو قصد التحليل بلكراهة انتهى  
 وفي الخلاصة رجل تزوج امرأة ومن نيته التحليل ولم يشترط ذلك تحل الاول بهذا  
 ولا يكره وليست النيّة بشرط ولو شرط بكرة وتحل عند ابن حنيفة وزفر وقال ابو يوسف فسد  
 النكاح ولا تحل وقال محمد صحيح النكاح ولا تحل وقال بعضهم يكون المحلل ما جاورا انتهى  
 قال في الكفر ذكره شرط التحليل وان حلت الاول قال مسكين عند ابن حنيفة بان يقول  
 ان تزوجك على ان اهلك للزوج الاول وعند ابن يوسف النكاح فاسد ولا تحل للزوج الاول  
 وعند محمد النكاح الثاني صحيح ولا تحل الاول انتهى وفي الجراي كره التزوج للمثاني  
 بشرط ان يحلها الاول بان قال تزوجتك على ان احللت وقبلت المرأة ذلك اما لو نوى  
 كان مؤجرا لان مجرد النية في المعاملات غير معتبر وقيل المحلل ما جاور وتاويل اللعن  
 اذا شرط لاجر كذا في البرزخية والمراد بالكره كراهة التحريم فينهض سببا للعقاب  
 لما روى النسائي والترمذي ومحمد بن زعفران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المحلل والمحلل له لانه لو كان فاسدا لما سماه محلا ولو كان غير مكروه لما لعنه انتهى  
 فان قيل لما لعن بالزوج الثاني يمنع الاستدلال به على التحليل اجيب بان ذلك  
 اللعن ليس بالتحليل بل بشرط فاسد للحق بالنكاح وهو ذكر الشرط الفاسد ان تزوجها  
 بشرط التحليل او لقصد تغيير المشرع ان لم يشترط ذلك وذلك لان النكاح انما شرع  
 للثناسل والبقاء وهو انما قصده غير ذلك ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ان الله  
 تعالى لا يحب كل ذواق مطلق فان قيل هذا اللعن ليس بوجود في المحلل له فيما ذا الحق  
 اللعن اجيب بان حكمه ايضا لكونه مسببا عن هذا النكاح والمسبب شريك المباش  
 في الاثم والشواب وانت خبير بان لا يليق بمنصب النبي صلى الله عليه وسلم وبشانه في حق  
 الله في الشفقة والمرافة عليه ان يكون القرض من اللعن اظها حساسة المحلل بما شره  
 مثل هذا النكاح والمحلل له بما شره ما تنفرد عنه الطبع السليم من عودها اليه بعد مضاجعة



غيره اياها واستمتع بها واقتراها له لا حقيقة اللعن لانه صلى الله عليه وسلم ما كانا  
ويؤله عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا انبيكم باليقين المستعار وفي هذا القبول قوله صلى الله عليه  
لعن الله السارق يصرق البيضة فتقطع يره والظاهر ان المراد من البيضة البيضة المتخذة من الذهب  
او الذهب يكون قيمتها عشرة دراهم وازيد والا لا يستقيم على مذهبنا القطع في البيضة المتعارف  
على ما لا يخفى فان قلت حديث الحلل والحلل له من الاحاد فمن اين يجب العمل به والاستدلال  
به في مقابلة الكتاب وهل يكون هذا الانبياء بخبر الواحد وهو باطل بالاجماع قلنا انفسهم  
من الاحاد لكنه لما لم يكن مخالفا للكتاب ولم يلزم منه نكاح فيجب العمل به وذلك لان كونه  
اثبت كون الزوج الثاني غاية للحرمة ولم ينفك كونه مثبتا للحل وليس ذلك من ضرورات كونه  
غاية ايضا اذ لا منافاة بين كونه غاية وبين كونه مثبتا للحل اذ انها الشئ كما يكون بنفسه  
يكون بثبوت ضده كما في قوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل حتى يغسلوا ولا غتسال  
مثبت للطهارة ومنه للجنبان لانه لما ثبت الطهارة لم يبق الجنبان وقوله تعالى حتى  
تستأنسا اي تستاذنوا والاستاذان منه لحرمة الدخول باثبات الحل ابتداء الحديث  
اثبت كونه مثبتا للحل فيجب العمل به وقد ذكرنا نحوه ذلك فيما سبق فان قلت المثبت  
للحل رافع للحرمة ضرورة والرافع للشئ لا يكون غاية له كالطلاق للنكاح قلنا ما يرفع الشئ  
قصدا فهو قاطع له ولا يطلق عليه اسم الغاية كالطلاق واحكاما يثبت حكما اخر من ضرورة  
ثبوت استغناء الثابت لتفاد بينهما فهو غاية لما كان ثابتا لما رافعا ان الشئ ينتهي بضمه  
كالليل والنهار وحكس ومسيك من هذا القبيل وقد وجدت هذه الاجابات بحفظ المرحوم  
الشيخ الوالد رحمه الله تعالى يقول في اخرها كذا اوجده في رسالته للمولى محمد البغدادي والله الموفق  
**فصل في الفصل الزوج وبعد ما انفصل** **تزوجت بغير كفر ودخل**  
**ذلك بها وبعد هذا طلقا** **فلا يحل صاها قالوا مطلقا**  
**نكاح هذه لذل الاول** **اصلا على المختار فاردوا نقله**  
فعل انفصل الزوج بان انقضت عدتها منه وقد اشتملت الابيات على مسئلة ما لو كان مهر  
غير كفول المرأة فانه لا يثبت به الحل للزوج الاول وهي في جامع الفتاوى وعبارته المطلقة ثلاثا  
لو زوجت نفسها من غير كفوه حل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المختار  
وهذا مما يجب حفظه انتهى وفي الخلاصة المطلقة الثلاث اذا تزوجت نفسها غير كفوه حلت  
للاول عندي حنفية وزفره هذا الجواب مستقيم عن ابي حنيفة على ظاهر الرواية واما على  
رواية الحسن عنه اذا تزوجت نفسها غير كفولا يجوز فلا يستقيم فالاول ان يكون المحلل حر  
بالفان ما كانا يشترط الا نزال عن ابي يوسف اذا تزوجت نفسها بعد الا يجوز لعدم الكفاة  
وقد ذكرنا رواية الحسن انتهى وفي الظاهرية المطلقة الثلاث اذا تزوجت نفسها من غير كفولا

ودخل بها ودخل بها حلت للزوج الاول عند ابي حنيفة وزفره انتهى **من كتاب العدد**  
لما ثبتت في الوجود على الفرقة بجميع انواعها اوردوها عقيب الكل والعدد جمع عدة وهي  
لغة الاحصاء عدوت الشئ احصيتها احصاء وفي شرح المجمع المصنف عدة مصرع عد الشئ  
يعود وسئل عليه الصلاة والسلام متى تكون القيمة قال اذا تكامل العدتان اي عدة اهل  
الجنة وعدة اهل النار اي عدد هود سمي الزمان الذي ترتب من عدة المدة عقيب الطلاق  
والموت عدة لانها تعد الايام للمروية عليها في الشرع وفي المروية المرأة قبل ايام اقربها  
ما خور من العدد والحساب وقبل ترتبها المدة الواجبة عليها ولجميع عدد مثل سدرة وسدر  
وفي الشريعة هي ترتب يلزم المرأة عند زوال النكاح امر شبهة ان قال ويرد عليه عدة  
الصفيرة اذ لا لزوم في حقها ولا ترتب واجب وجوابه بانها ليست هي الخطابة بل الولي  
هو الخطاب بان لا يزوجه حتى تنقض مدة العدة ولهذا لم يطلق اكثر للشافعية لفظ الوجوب  
على عدة الصفيرة لعدم خطاها وانما يقولون تعدد وقيد بقوله يلزم المرأة لان ما يلزم  
الرجل من الترتب عن الزوج الى مضي عدة امراته في نكاح اختها ونحوه لا يسمى عدة اصطلاحا  
لاختصاصه بترتيبها وان وجد معنى العدة فيه ويجوز اطلاق العدة عليه شرعا كما افهمه  
ما في فتح القدير فعلى هذا اما في الكتاب يعني اكثر معناه الاصطلاحى واما في الشريعة  
فهى ترتب يلزم المرأة والرجل عند وجود سببه الى ان قال فيخفى ان يقال قوله اي صاحب  
الكثر في التعريف السابق او شبهة معطوف على الزوال لا على النكاح لانه لو عطف عليه  
لاقتضى بانها لا تحب الا عند زوال الشبهة وليس كذلك انتهى والحاصل ان الاول  
ان يجعل قوله او شبهة معطوفا على الزوال والضمير للنكاح اي العدة هي ترتب يلزم المرأة  
عند زوال النكاح او عند شبهة النكاح حتى يدخل في ذلك عدة ام الولد وعدة من زفت الى رجل  
**وهو غير امراته وقلن امراتك والله الموفق**  
**وعدت النساء على الاطلاق** **من جهة الموت والطلاق**  
قال في المنع شرح المجمع والاصل في وجوبها قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن  
ثلاثة قرو والعدة بانواع ثلاثة بالحيف والاشهر ووضع الحمل وقد ورد الكتاب بالجميع  
واسبابها الطلاق والوفاء والوطى على ما بينه انشأ الله تعالى في المطلقة التي فسح  
نكاحها بغير طلاق اذا كانت حرة من تقيض وهي من قوله بها عدتها ثلاث حيض وقال  
الشافعية ثلاثة اطهار وهذا الخلاف في تاويل القرو وهو لفظ مشترك وضع للظهر  
والحيض واستعماله فيهما معا محال بالاجماع فادله الشافعية بالاطهار لان واحدا قرو  
وقد قال صلى الله عليه وسلم ان من السنة ان يطلقها في كل قرو تطليقة اي في كل طهر واوله  
الصحاب بالحيف لقوله عليه الصلاة والسلام لا يستحاضة في الصلاة ايام اقربك وقوله



عليه الصلاة والسلام طلاق لامة ثلثان وعدتها حيضتان فكان بياناً في جانب الحق لان  
 الجمع الذي يقرن به العدد يجب ان كاله صونا للعدد عن الالفائه لفظ خاص موضوع لعدد  
 مخصوص والطلاق اذا وقع حاله المهر فلما انقضت العدة بالاطهار لا تنقضت بطهرين  
 وبعض الثالث وانما تنقسم ذلك في الجمع اذا لم يقرن به العدد لقوله تعالى في الشهر معلوم  
 امامه الاقتران به فلا يجوز عن ابطال حكم العدد واذا انقضت بالحيف كانت ثلاثة كامنة  
 والثلثة اسم للكرامل ولان الحيض معرف لبراة الرحم وهو المقصود من العدة وانما شرط  
 الدخول لان غير المدخول بها لا عدة عليها لقوله تعالى فاكم عليهن من عدة تعتدوهن والفسخ  
 كالطلاق لان العدة لبراة الرحم لانه يشملها انتهى وفي مختصر المحيط العدة ثلاثة انواع  
 عدة الطلاق وعدة الوطى بشبهة وعدة الوفاة فعدة الطلاق ثلاثة فروا في ذوات الاقرا  
 ومن لا تحيض لصغرا وكبرا وفقد حيض فعدتها ثلثة اشهر حتى لو بلغت فرأت يوماً ثم  
 انقطع سنه فعدتها بالاشهر والاحتية الطهر عدتها بالحيض لا بالاشهر ما لم تدخل في  
 حد الاياس وعدة الامة حيضتان فان لم تحض فاشهر ونصف ولا عدة قبل الدخول والخلوة  
 وفي الوطى بالشبهة والفرقة في النكاح الفاسد بعد الدخول تحجب العدة ولا تحجب العدة بالوطى  
 في نكاح الفضول وعدة ام الولد ثلاث حيض اذا اعتقتها او ماتت عنها وان لم تحض فثلاثة  
 اشهر وعند الشافعي حيضة ولو حرمت على مولاه بالمصاهرة ثم مات المولى فعليها العدة  
 ولو تزوجها ثم مات المولى لا تحجب العدة فان طلقها وانقضت عدتها ثم مات المولى فليس  
 العدة ولو مات عن مدبرة كان يطاها لاعدة عليها والخلوة الصحيحة توجب العدة في  
 النكاح الصحيح دون الفاسد واما الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح فعلى ضربين كل خلوة  
 يتمكن بها من الوطى حسا وهو منوع عنه شرعا توجب العدة دون كمال المهر ولا يصدران  
 في عدم الوطى في حق العدة وكل خلوة لا يتمكن بها من الوطى حسا فلا عدة وتعتبر العدة في  
 النكاح الفاسد من حين الوطى وعند زفر من اخر الوطى وطبها اشترى زوجته وقدر خربها  
 فسد نكاحها ولا عدة في حق زفر به انه لا يحرم عليه وطبها كالمعتدة في حق غيره لا يزوجه  
 من الغير ما لم تحض حيضتين ولو طلقها ثم اشترىها وهي في العدة ثم طلقها لا يقع لارتقاء  
 عدة الطلاق للعبد امرأة حرة فقال لها انت طالق ثلاثا المسنة وهي حايض ثم اشترى  
 وهي مدخولة ثم مهرت من حيضتها وهي في العدة طلقت ولم ترتفع عدة الطلاق في هذه المسألة  
 جامع مطلقة الثلاث مكرها في العدة ان كان منكر طلاقها تستقبل العدة وان كان مقرا  
 لا تستقبل وكذا لو طلقها واقام معها زمانا منكر طلاقها لم تنقض عدتها وان اقام مقرا  
 انقضت عدتها اشترى المكاتب زوجته ثم مات فان ترك وفاق فهو حر وفسد نكاحه  
 فان كان لم يدخل بها فلا عدة وان كان دخل فعليها العدة حيضتان فان لم يترك وفاق لا يفسد

النكاح وعليها العدة شهران وخمسة ايام تزوجت المكاتب بنت مولاه باذنه ثم ماتت المكاتب  
 بعد موت المولى من وفاق فعدتها اربعة اشهر وعشر دخل بها اولا ولها الصداق والارث فان  
 مات لا يمن وفاقا فسد نكاحه فان كان دخل بها سقط المهر بقدر ما ملكته وتعتد بثلاث حيض  
 وان لم يكن دخل بها فلا صداق ولا عدة واماعة الوفاة ان كانت حايلا اربعة اشهر وعشر  
 حرة مسلمة او كتابية صغيرة او كبتة مدخولة او غير مدخولة والمملوكة تعتد بشهرين وخمسة  
 ايام ولا تحجب عدة الوفاة في النكاح الفاسد والعدة تحجب من وقت الوفاة والطلاق وان لم  
 تعلم المرأة ولو اقرانه طلقها منذ كذا وكذا بته المراه في الاسناد او قالت لا ادري تحجب  
 العدة من وقت الاقرار واما اذا كانت حاملا فعدتها وضع الحمل في الطلاق والوفاة حرة  
 او امه وعن علي بن ابي طالب عنه تعتد بابعد الاجلين اي الاشهر وضع الحمل ولو مات العقب  
 عن امراته فظهر بها حمل بعد موته تعتد بالاشهر ولو مات وهي حامل بوضع استحسانا  
 وفي القياس بالشهور وهو رواية عن ابي حنيفة وهو قول الشافعي سقطت سقطا استبان  
 بعض خلقة انقضت العدة ولو لم يستبين لم تنقض ولو خرج من قبل الراس نصف البدن  
 غير الراس وخرج من قبل الراس اوضح من قبل الرجلين نصف البدن غير الرجلين  
 انقضت به العدة وقال محمد النصف من البدن غير الرجلين هو من اليدين الى مكبيه  
 ولا يعتد بالرجلين والرأس وقال محمد في الهاروي لو خرج اكثر الولد لم يصح الرجعة وحلت  
 للانزواج قال حشايحنا لا تحل للانزواج ايضا كما لو اغتسلت من الحيضة الثالثة وبقي اقل  
 عضو فانه تنقطع الرجعة ولا تحل للانزواج احتياطا ولو جات المباشرة المدخول بولد خرج  
 راسه لاقل من سنتين والباقي لاكثر لم يلزمه حتى يخرج الراس ونصف البدن لاقل من  
 سنتين او يخرج من قبل الرجل لاكثر من البدن لاقل من سنتين ويخرج ما بقي لاكثر  
 ولو خرج الراس فقتله انسان وجبت الدية ولا يجب القصاص وكذا في اذنيه ولو قطع  
 الرجلين قبل الراس وجبت الدية ولو قال لباريته انت حرة وقد خرج راس الولد مع نصف  
 البدن لا يعتق حتى يخرج النصف سوى الراس انتهى وحاصله ان لكل يتبع الام في  
 العتق فاذا اعتقت بعد خروج الاكثر او النصف لا يتبعها وان خرج الاقل يتبعها  
 كذا في البحر فتمر لنا بما ذكرناه ان العدة تحجب على المرأة من ثلاث جهات من جهة  
 الطلاق او الفسخ ومن جهة الموت ومن جهة النكاح الوطى بشبهة اما شبهة النكاح لعدة  
 ام الولد اذا اعتقها مولاه واما كان وطبها بشبهة النكاح لان لها فراشا كالحرة وان كان  
 اضعف من فراش الحرة وقد زال بالعتق وكذلك ان مات عنها كما ذكرنا واما مطلق  
 الشبهة كما اذا عرفت غير امراته وهو لا يعرف فوطبها وكذا الموجوده ليدخل فراشه  
 اذا دعاه فاجابته ولم يذكر النكاح فلهذه الجهة الثالثة مع ان قوله على الاطلاق



٥٩  
 ١ مشعر بتاكيد العموم واسمه المرفق انتهى ٥٠  
 ٢ وعوة الرجال ان ترم فن تسع جهات قد مروا بها فاستبر  
 ٣ ان كان الشخص نسبا اربع طلق احدها من ليس ينسب  
 ٤ له نكاح امرأة اخرى الى ان تنقض عدة تلك كذا  
 ٥ وان يكن طلق زوجة فصد نكاح اختها فان داليس  
 ٦ ما لم تكن عورتها تحت البقعة وحكم زوجيتها هذه مضت  
 ٧ اذا لم تنزى جارية فلا يحصل له بان يقربها ولا يصح  
 ٨ ما لم تكن بحبيصة تستبرى ورابع العدة يا ذا القدر  
 ٩ ان يدخل المسلم دار الحرب ويتزوج من اصل الحرب  
 ١٠ حربيته فلا يحل الوطى ما لم تحق حبيصة عليها فانها  
 ١١ ثم اذا انت اليها كافتوح حربيته وقد عادت بها جرة  
 ١٢ من دار حرب واراد رجل نكاحها قال لا على ما ينقب  
 ١٣ ليس يحل ذلك ما لم تنقض عدتها قال باق ارنضى  
 ١٤ تزويجها في الحال من خطبا وكان لنكاحها قد طلب  
 ١٥ وان يكن لها بنار الحرب زوج على ما قد حكى في الكتب  
 ١٦ ثم نكاح حامل قد امتنع قربانها حملها ما لم تنقض  
 ١٧ مثل امتناع ذلك في النفاس ومثله الحيض بلا القياس  
 ١٨ ثم تمام ذلك وهو التاسع منى بها قال الامام الباز  
 ١٩ صح اذا اراد الزاني نكاحها امتنع من القربان  
 ٢٠ ما لم يكن بحبيصة تستبرى قالوا لا يجب الاستبر  
 الحزب بالزنى الجماع وقالوا لا الامام ابو يوسف وصح وقالوا لا الامام الاعظم والمراد  
 بالحامل الحامل من الزنا وقوله حملها متعلق بقوله تضع وقربانها فاعل امتنع والانذار  
 بقوله ذاك الى القرآن وقد اشتملت الايات على جملة ما يعتد بها الرجل وهي تسع جهات  
 الاولى مكان الرجل اربع نسبا فطلق احدها لا يجوز له ان يلك اخرى حتى تنقض عدة  
 المطلقة والثانية اذا طلق الرجل امراته لا يجوز له ان ينكح اختها حتى تنقض عدتها قال  
 في المنع شرح المصنف اذا طلق الرجل امراته طلاقا باينا كان او رجعا لم يجب  
 التزوج باختها ولا برباعته حتى تنقض عدتها وقال الشافعي في عدة البائين يجوز  
 لا ارتفاع النكاح بينهما الا ترى انه يجب الحد عليه اذا وطئها في عدتها وقال علمت  
 على حرام ولو كانت علقته النكاح موجودة لسقط الحد وجوب العدة لحق النكاح

قيام العلاقة فانه يجب على المتوفى عنها زوجها قبل الدخول والخلوة العيصه وانما لم يجب  
 في الطلاق قبل الدخول بالنسب واذا ارتفع النكاح لم يحرم نكاح اختها لانه حرم بلح الصيانة  
 عن الخلقة وهي مأمونة ولنا ان نكاح الاول باق حكما لبقا احكامه كالنفقة والمنع من  
 الخروج والتزوج بزوجة اخرى والفراش في حق نبوت النسب فلا يجوز نكاح الاخت تحريرا عن  
 بلح حكما احتياطا في باب الحرمة وجوب الحد منوع على اشارة كتاب الطلاق وظا واجب  
 في جدارة كتاب الحد ولنا ان ذلك في حق الحلال فكان نكاحا وهما يعتبر بها العلاقة  
 فكان جامعاً ووجه اخر ان العدة عن النكاح او شبهته قائمة مقام النكاح في التحريم تعظيماً  
 لامر النكاح وافهار الخطر ولهذا اختلفت العدة بالرق وبالحرية اختلفت ملك النكاح بهما  
 وقوله ان العدة من حقوق النكاح قلنا هو كذلك اذا تكرر النكاح بالدخول او الخلوة والموت  
 وذلك لم يجب على المطلقة قبل الدخول لعدم التاكيد وحق النكاح يجعل حقيقته في الحق  
 كما ان حق الملك المكاتب ملحق بحقيقته في حق الحر من حيث المنع من نكاح امته ثم قال  
 اذا اعتق ام ولده فوجبت العدة عليها فتح اختها في عدتها قال ابو حنيفة لا يصح والعدة  
 ما نعه وقال لا تمنع صحة النكاح وانما تمنع جواز الوطى حتى تنقض العدة لهما انه يملك  
 التزوج باختها قبل العتق فيملكه بعده ولكنه لا يطاها حتى تنقض عدتها تحريراً عن بلح  
 بين الاختين وطئها القيام الفراش بالعدة وله ان فراش ام الولد قبل العتق منصف بعده  
 قوى لانه ملك نقله الى غيره بالتزوج قبل العتق لا بعده وينتفى نسب ولدها بمجرد  
 نفقه قبل العتق لا بعده اذا اتت به في العدة فصارت كفراش المعتقة عن النكاح ولهذا تودي  
 العدة بثلاث حينئذ انتهى والجهة الثالثة لو اشترى جارية فلا يحل له وطؤها  
 حتى يستبرى بها بحبيصته وكذا لا يحل له دواعي قال في شرح الدرر في ملك امته بشر او نحو  
 كهيبة وميراث وخلع ومبا ومخوذلك ولو كانت الحارثية بكر او مشتراة من امرأة او عبد  
 ابا اذا كان عبد غيره فظاهر وانما اذا كان عبده فكذلك اذا كان له مسترق مستقراً  
 بالدين عند ابى حنيفة وعندهما لا يجب فان من اصل ابى حنيفة ان العبد اذا كان عليه دين  
 مستغرق فامولئ لا يملك مكاسبه وعندهما يملك وان اشترى من مكاتبه فكذلك اذا كان  
 لا يملك مكاسبه او مشتراه من محرابها او كانت من مال الصبي بان باعها وصيه  
 وكذا الحكم اذا اشترىها من مال ولده الصغير ذكره في غاية البيان حرم عليه اي على  
 المالك وطؤها ودواعيه اي الوطى من المس والقبلة والنظر الى فرجها قال بعضهم لا تحرم  
 الدواعي لان الوطى انما حرم لئلا يختلط الماء يشبه النسب وهذا معدوم في الدواعي  
 ورد بان الوطى حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا وهذا المتفق موجود في الدواعي  
 حتى يستبرى المالك اي يتعرف براءة روجه بحبيصته فمن قبط وبشعر في صدها الى



الصغيرة والايام والمنقطعة الحيف فان الشهر قاي مقام الحيف في العدة فكذا في الاستبراء  
خاضت في اسائمه بطل الاستبراء بالايام لان القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالبدن  
يبطل حكم البدن المعتره بالاكاذ احاضت وان ارتفع حيفها بان صارت عترة الطهر وهي من  
تحيف تركها حتى يتبين انها ليست بحامل ثم وقع عليها وليس فيه تقديره في ظاهر الرواية  
وقال محمد يستبرئها بشهرين وخمسة ايام والفتوى عليه لانه حتى حلت هذه المدة المتعرف  
عن شغل يتوهه بالنكاح في الاما فلان تصلي المتعرف عن شغل يتوهه بملك الحيض وهو  
دونه اولى كذا في الكافي وبوضع الحمل في الحامل الى ان قال ولم يكن حيضة مذكها لان الراجح  
عليها الحيضة وهي اسم للحامل ولا الحيضة التي بعد الملك وقبل القبض لانها وجدت قبل  
خلته وهي الملك واليد جميعها فلا يعتبر احداهما عند الوعد البيوع وقبل الاجارة في بيع  
الفضولي وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها صحيحا  
ولا اي ولم يكن ايضا ولادة كذلك اي حصلت بعد سبب الملك وقبل القبض لان نفاس  
العلة كما سبق انتهى وقامه هناك تنبيهه في استحلال وطى الجارية قبل الاستبراء  
قال في جامع الفصولين استحلال الجماع في الحيض كفر وفي حاله الاستبراء بدعته وضلال  
لا كفر انتهى وخرج العلم عدم الكفر في الاول ايضا كما صرح به في البحر وغيره ولجهة الرب  
لو دخل الرجل الى دار الحرب فتزوج حريمه لا يحل له وطئها حتى تحيض حيضته لقوله عليه  
الصلاة والسلام في سبايا او طاسي فيما اخرجوه ابوداود والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم  
عن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه قال لا تقوا حامل حتى تضع ولا غير فان حمل حتى تحيض  
حيضته وفي الجوز المسيب لا تقوا حتى تحيض او يمضي شهر ان كانت لا تحيض لصغر او كبر  
انتهى ولجهة الخامسة اذا خرجت الحريمية المتزوجة مهاجرة الى دار الاسلام فلا يحل لها  
نكاحها عندها حتى تنقضي عدتها من زواجها الكافر وقال الامام الاعظم عجل وان لم تنقض  
قال في المنيع شرح الجمع المهاجرة اذا خرجت الى دار الاسلام وهي حامل لم تتزوج حتى تضع  
كالجاني من زنا ووجه الرواية المشهورة ان الحمل ثابت بالنسب فظهر الفرائض في حقه فتح جرد  
النكاح احتياطا انتهى وفي الكثر وتنكح المهاجرة الحامل بلا عدة وفي البحر اذا خرجت المدا من  
اود مينة وتركت زوجها في دار الحرب باث فلا عدة عليها ان لم تكن حاملا فتزوج الحلال  
عند الامام وقال لا عليها العدة لان الفرقة وقعت بهذا الدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم  
الاسلام ولا حيفه انها اثر النكاح المتقدم وجوب اطهار الخطر ولا خطر الملك حتى  
ولهذا لا تجب على السبيبة الى ان قال واراد بالمهاجرة التاركة لدار الحرب الى دار الاسلام  
على عزم عدم العدة وذلك بان تخرج مسيلة او ذميمة وقيد بالحامل لان الحامل لا يبيع  
العقد عليها حتى تضع حملها وظاهر مفهوم الكتاب يعني اكثر اذ ذلك لاجل العدا

وليس كذلك كما في غاية البيان والتبيين وروى الحسن بن ابي حنيفة ان العقد صحيح والوطى  
حرام حتى تنقض لانه لاحرمه لما كثر في كذا والزاني ووجه الشارحون الاول لان النسب ثابت  
فكان الرحم مشغولا بحق الغير فكان الاحتياط في منع العقد والوطى بخلاف الحمل من الزنا  
ووجه الاقطع رواية الصحاح والاكثر على الاول وهو لا يظهر لانه اذا ظهر الفرائض في حق النسب  
يظهر في حق المنع من النكاح احتياط انتهى تنبيهه يكره تزوج الكتابية الحريمية لانه  
لايمان ان يكون بينهما ولد فينفسا على طبع اهل الحرب ويخلق باطلا فهو فلا يستطيع المسلم  
قطعه من تلك العادة والظاهر انها كراهة تنزيه لانا التحريم مكره فان خرج بها الى دار الاسلام  
لانا في رتبته الراجح كذا في البحر وفي الخامسة تزوج الحريمية مكره فان خرج بها الى دار الاسلام  
بقى على النكاح انتهى ولجهة السادسة اذا تزوج الرجل حاملا من الزنا فانه يبيع نكاحها  
لكن لا يجوز له قربانها حتى حملها وقد سبق الكلام على ذلك من الناظر ونكحنا عليه بما يتيسر  
ولجهة السابعة اذا كانت المرأة نفسها يمتنع على الرجل قربانها حتى تنقضي عدة نفاسها  
ولجهة الثامنة اذا كانت حاملا كذلك قال في شرح الدرر وكل من الحيض والنفاس  
يمنع استمتاع ما تحت الاذان كما بالباشرة والنقيذ وقيل القبله وعلاسته ما فوقه وعند  
محمد يتنق موضع الرم فقط وقال الشيخ الرازي رحمه الله تعالى واما الاستمتاع بغير الجماع فذهب  
الى حيفه ابى يوسف والشافعي ومالك يحرم عليه ما بين السرة والركبة وهو المراد بما  
تحت الاذان وذهب محمد بن الحسن واجه لا يحرم ما سوى الفرج لم قال رحمه الله تعالى  
بعد كلام طويل معزيا الى كتاب رحمة الامه اجمعوا على انه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض  
ثم قال والعجب من صاحب التنوير مع كونه متاخرا حيث ذكر النفاس ولم يتعرض الى ان حكمه  
حكم الحيض ولا الى انه يمنع شيئا من الاشياء لا يتنزه ولا اشارة انتهى وقام هذا البحث  
مفصل في المعلومات ولجهة التاسعة اذا اثنى الرجل بامارة قال الامام محمد بن جابر  
نكاحها ولكن انهم من قربانها حتى يستبرئ بها بحيضة وقال لا يجب الاستبراء قال في البحر  
وجل تزوج الموطوءة بالزنا الى الزانية حتى لو راي امرأة تزني فتزوجها جازم والتزوج ان  
يطاها بغير استبراء وقال محمد لا يجب له ان يطاها من غير استبراء انتهى وقال الشيخ الرازي  
في الاحكام له ان يطاها من غير استبراء خلافا للمحدث في قوله به وقيل ينبغي ان لا يحل  
لان احقالات الشغل قائم ودليل الحر من عند معارضة دليل الحمل راجح واجيب بانه تعارض  
الاحقالات احتمال وجوب الحمل واحتمال عدمه فعند ذلك رجحنا جانب عدم الاصلاته  
ولتقوى الاصله بعدم حرمة صاحب الماكذ في العناية انتهى فعلم من ذلك ان استبراء  
الزانية ليس بموجب بل مستحب على قول محمد وعلى قولها لا يستحب وثنا قنمنا لظاهر  
على هذه التسعة كابن الشحنة في الزخاير الاشرقية وعبارته ان قيل العدة تجب على النساء



من وجهين الطلاق والوفاء فالعدة على الرجال من كم وجه فالجواب انها على الرجال من تسعة  
اولا اذا كان له اربع نسوة وطلق احدهن لا يجوز ان يتزوج بامارة اخرى حتى تنفس  
عدتها **الثاني** انه اذا كانت له امارة فطلقها لا يحل له ان يتزوج باختها مادامت في العدة  
**الثالث** اذا اشترى جارية لا يحل له ان يقربها ما لم يستبرأ بها بحضنة الرابع ان يدخل دار  
الكروب فيتزوج حريمه فانه لا يحل له وطؤها ما لم تحيض بحضنة عند ابى حنيفة وابى يوسف  
**الخامس** ان يخرج للحريم الميسماها جنة ولها زوج في دار الكروب في قول ابى حنيفة لا عدة  
عليها ولها ان تتزوج من ساعتها وفي قول ابى يوسف لا يحل للرجل ان يتزوجها  
ما لم تنقض عدتها **السادس** اذا تزوج امرأة وهي حامل فانه لا يحل له ان يقربها ما لم تن  
حملك **السابع** في حال نفاس المرأة **الثامن** للحيض **التاسع** ان يرضى الرجل بامارة ثم يتزوجها  
فعند ابى حنيفة وابى يوسف لا يجب الاستبراء وفي قول محمد لا يحل له ان يقربها حتى يستبرأ  
بحضنة انتهى وقد اوصىها الفقير ابو الليث في خزانة الفقه الى عشرين حيث قال عزرة  
نفر من النساء يتوقف نكاحهن على انقضاء العدة الاولى نكاح اخت المرأة وعمتها وخالها  
وابنة اختها وابنة اخيها والاصل فيه ان كل شخص من لزوجنا احدهما وانما الآخر  
لا يجوز النكاح بينهما فاذا كان اثنين لا يجوز الجمع بينهما **الاف** مسئلة واحدة وهي المرأة  
مع ابنة زوج كان لها من قبل لو كانت الابنة ابنا لا يجوز له ان يتزوج بزوجته ابيه  
ثم يجوز لرجل جنبي ان يجمع بينهما في النكاح والسادس نكاح الخامسة ونكاح الامة  
على الحرة ونكاح الاخت الموطوءة في نكاح فاسد وفي شبهة عقد ولا نكاح الرابطة **الابه**  
انقضاء عدة الموطوءة ووطئ الامة المستتر لا يجوز الا بعد مضي قروا وشهران كانت ايسه  
والمرأة الحاملة من الزنا يجوز نكاحها ولا يجوز وطؤها **الابعد** الرضع والحريم اذا  
اسلمت في دار الكروب وهاجرت اليها ان كانت حاملا لا يجوز نكاحها ولا يجوز وطؤها  
حتى تنقض حملها في رواية ابى حنيفة وفي رواية اخرى لا يجوز نكاحها حتى تضع فان لم تكن  
حاملة لا عدة عليها في قول ابى حنيفة ويجوز نكاحها وطؤها في الحال وعند صاحبه  
يلزمها العدة والمسيبة لا تولى حتى تحيض او يمضي شهران كانت صغيرة او ايسه  
ونكاح المكاتب ووطئها لمولاها لا يجوز حتى تعتق او تهجر ونكاح الوثنية والمرأة  
والجورسية لا يجوز حتى تسلم انتهى والله الموفق .

١٠٠ **افترضا انه قد طلقا** **زوجته في زمن قد سبقا**  
١٠١ **فاحكم بعده من الاقرار** **افترضا بما مشايخ الانصار**  
١٠٢ **وان تكن بينة قد شهدت** **فانها من حين وقت عيشت**  
ضمير انها مارجع الى العدة وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الخلاصة مع زيادة وعبارة

وفي الاصل رجل اقر ان يطلق امراته منذ خمسين سنة ان كذبت المرأة في الاسناد او قالت لا ادري  
يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقت المرأة يقع من الوقت الذي طلق وفي الفتاوى  
اختار المشايخ انه يقع من وقت الاقرار لكن لا يجب لها النفقة في العدة ومؤنة السكنى  
وفي الاصل لو كان الزوج غائبا فطلق امراته وماتت والمرأة لا تعلم بذلك تجب العدة من  
وقت الطلاق والموت ولو جعل امراته بيدها ان ضربها فمربها فطلقت نفسها وانكر  
الزوج الضرب واقامته المرأة البينة على الضرب وقضى القاضي بالفرقة فالعدة من وقت  
القضاء او من وقت الضرب صارت المسئلة واقعة وينبغي ان يكون من وقت الضرب  
اصل المسئلة في الجوامع الكبير في كتاب القضاء في باب يضع القاضي على يد عدل ان الرجل  
اذا طلق امراته لم انكر الطلاق فاقامت البينة عليه وقضى القاضي بالتفريق قال العدة من  
وقت الطلاق لا من وقت القضاء انتهى وفي المنع شرح المحقق وان اقرانه طلقها من  
وقت كذا فكذبت وقالت لا ادري وجبت العدة من وقت الاقرار ويجعل الاقرار كشفا  
الطلاق احتياطاً وان صدقت من وقت الطلاق واختار المشايخ انها تجب من وقت  
الاقرار تحرزا عن المواضع وزجرا له عن كتمان طلاقها لانه يصيب سببا لوقوعها في المحرم  
فلا يجب لها نفقة العدة انتهى وفي الهداية ومشايخنا يفتون في الطلاق ان ابتدأها  
من وقت الاقرار ونفيا التهمة للواضحة انتهى يريد علما بخلافه وسمرقند كما في العناية  
مراد في غاية البيان لاجتماع التعريف الذي هم اهل البدع يجوز ان يتواضعا على انقضاء  
العدة لان يتزوج اختها او اربع سواها وقال في الدرر المختار اختيار المشايخ في نكاحه تجب  
العدة من وقت الاقرار عقوبة عليه جزاء على كتمان الطلاق يعني حتى لا يتزوج باختها  
ولا باربع سواها زجرا له عن الكتمان لكن لا تجب لها نفقة العدة والسكنى لان ذلك  
حقها وقد اقرت بسقوطها في العناية وفي فتح القدير وعرف ان تقريره بالاقراء مفيدان  
الطلاق للمتنقم اذا ثبت بالبينة يلزم ان تقبل العدة من وقت قامت لان لعدم النفقة  
لان ثبوتها بالبينة لا بالاقراء انتهى وهو مقيد بما اذا كان تاخير الشهادة لعذر ما اذا  
كان لغير عذر لم تقبل الشهادة كما في القنية وفي الخاتمة الفتوى على ان العدة من وقت  
الاقرار صدقته او كذبت ولا يظهر اثر تصديقها **الاف** سقاط النفقة انتهى وفي صحيح  
المنتقى من رجل اقرانه طلق امراته منذ خمسة سنين ان كذبت في الاسناد او قالت لا ادري  
كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكر في  
الاصول ان عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى من وقت الاقرار ولا يظهر اثر  
تصديقها **الاف** بطل النفقة انتهى وفي فتاوى قارى الهداية سيئ عن رجل اقرانه  
طلق زوجته ثلاثا من مرة ثلاثة اشهر وصدقته على ذلك وانها حاضت ثلاث حيضات



يسمع قولها ام لا اجاب الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تقبى من وقت الاقرار الا ان  
تقوم ببينة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين انها يصدقان انتهى  
١٠ لو انه يموت زوجها نفي **صاح اليها وهي في هذا الموضع**  
١١ تزوجت من بعد ما اعتدت هنا **بأخر وبعد هذا تبين**  
١٢ بان ذلك الزوج حي يزرق **فالولد الحاصل فيما حققوا**  
١٣ ان ولدت تلك كانت لاقل **من سنتين منذ الثاني دخل**  
١٤ فاحكم هذا الولد فيما حرام **لاول الزوجين او لا كثيرا**  
١٥ من سنتين فهو الثاني **قول محمد على ما ينقل**  
١٦ وانه المفقى كما استظهر **في كتب الفتوى فحق الخبي**  
ضمير انه ضمير الشان ونما بالينا المجهول قال في الصحاح النفي خبر الموت يقال نفاه له نفيا  
ونفيانا بالضم انتهى وهذا الموضع اي موضع النفي وهو المراد بقوله هنا وقوله بأخر متعلق  
بتزوجت والاشارة بهذا الى التزوج وقوله او لا كثيرا مخفوف من بالفتحة للرصيفه ووزن الفعل  
معطوف على قوله لاقل وقما شملت الابيات على مسيلة في جامع الفصولي في او اخر  
الفصل العشوين مع زيادات وعبارته نفي اليها يموت زوجها فاعتدت وتزوجت باخر  
جاء الاول جيا نفيا في حيفته الولد الاول سواء ولدت لاقل من ستة اشهر ولا قل من  
سنتين او لاكثر من سنتين لانه صاحب الفراش الصحيح والثاني صاحب الفراش الفاسد  
فصار كمن زوج امته فولدت ثبت نسب من الزوج لا الولي وان ادعاه وانفقوا على الاول  
لو كان حاضرا او متغيبا محتفيا فالولد الاول وفاقا وان نفي الاول والاخر الولد او نفاه  
احدها فهو الاول على كل حال ولا لعان وعن ابي حنيفة انه رجع عنه وقال ثبت نسب من  
الثاني وقال ابو يوسف لو ولدت لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني فهو الاول والا  
فهو الثاني سواء ادعياه او نفياه وقال محمد لو ولدت لاقل من سنتين منذ دخل بها  
الثاني فهو الاول ولو ولدت لاكثر من سنتين فهو الثاني وقول محمد وبه فاذا انتهى وفي  
الحلاصة رجل غاب عن امراته عشر سنين فتزوجت باخر وكانت المرأة تلد كل سنة ولدا فالاول  
للزوج الاول عند ابي حنيفة ويجوز للاب الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء الاولاد ويجوز شهادتهم  
له ولو ولدت منه ولم على وجه الزنا لا يجوز وروي عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة ان  
الاولاد للثاني والفتوى على القول الاول قال المصنف هذا اختيار الشيخ الامام ظهير الدين  
المغنياني والصمد الشهيدي اختار قول الجرجاني وهو قول ابن ابي ليلى وكان ابو يوسف يقول ان  
جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها فالولد الاول والاول وان جاءت به لسته  
اشهر فصاعدا فالولد للزوج الثاني وقال محمد ان جاءت به لاقل من سنتين منذ دخل بها

فالولد الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ دخل بها فالولد الثاني انتهى وفي مختصر المحيط  
في كتاب دعوى النسب نفي الى المرأة زوجها فتزوجت وسبغت فتزوجت فولدت ولدا ثم جاء  
الاول او ادعت طلاقا فاعتد زوجها الاول فولدت قال ابو حنيفة الولد للزوج الاول  
وعنه الثاني وقال محمد ان جاءت به لاقل من سنتين بعد الدخول على الثاني فالولد ولا  
كثر فلان خرو قال ابو يوسف ان جاءت به لاقل من ستة اشهر فالولد ولسته فصاعدا  
لثاني ولو تزوجت امرأة الصبي نفسها وجاءت بولد كان الولد للثاني وان كان الذكاج فاسدا  
بالاتفاق انتهى وفي جامع الفتاوى رجل غاب عن امراته وهي بكر عشر سنين فتزوجت باخر  
فولدت المرأة اولادا منه فالاولاد كلهم للزوج الاول عند ابي حنيفة ويجوز للاب الثاني  
دفع الزكاة الى هؤلاء الاولاد وروي عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة ان الاولاد للزوج  
الثاني والفتوى على القول الاول لكن الصمد الشهيدي اختار القول الثاني وكان ابو يوسف  
يقول ان جاءت لاقل من ستة اشهر منذ تزوج فالولد للزوج الاول وان جاءت لسته اشهر  
فصاعدا فالولد للزوج الثاني وقال محمد ان جاءت بالولد لاقل من سنتين منذ دخل  
فالولد الاول وان جاءت لاكثر من سنتين منذ دخل بها فالولد الثاني انتهى وفي  
مجمع المنتخبات غاب عن امراته البكر عشر سنين فتزوجت وولدت اولادا فالولد للزوج  
الاول في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان هذا للزوج الثاني وبه يفتي انتهى وفي فصول العوام  
من الرابع عشر وذكر بنسب لائمة السوسى في دعوى المبسوط في باب الولادة والشهادة  
عليها واذا نفي الى امرأة موت زوجها فاعتدت وتزوجت باخر وولدت منه ثم جاء الاول جيا  
فعند ابي حنيفة الولد للزوج الاول معه ان جاءت لاقل من ستة اشهر ولا قل من سنتين  
او لاكثر لانه صاحب الفراش الصحيح والثاني صاحب الفراش الفاسد فصار كمن تزوج امته  
فجاءت بولد يثبت النسب من الزوج دون الولي وان ادعاه ذكر الفقيه ابو الليث في حجة ابي  
حنيفة انه ينفقوا الاول لو كان حاضرا او كان متغيبا محتفيا فالولد الاول هكذا ذكر  
ابو يوسف في الامالي في هذا الفصل اتفاقا وان نفي الاول والاخر الولد او نفاه احدهما  
فهو الاول على كل حال ولا حصر عليه ولا لعان وروي عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة  
انه رجع عن هذا القول وقال يثبت النسب وقال ابو يوسف ان جاءت به لاقل من ستة  
اشهر منذ تزوجها الثاني فهو الاول وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا منذ تزوجها  
فهو الثاني سواء ادعياه او نفياه وقال محمد ان جاءت به لاقل من سنتين منذ دخل بها  
الثاني فهو الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو الثاني قال  
الفقيه ابو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد اصح وبه فاخذ ولو سبغت المرأة  
فتزوجها رجل من اهل الحروب فولدت فعلى هذا الخلاف وكذلك لو ادعت الطلاق وتزوجت



باخر بعد ما اعتدت والزواج الاول جاحد كذلك فهذا كله في المفقى سواء ذكره السرخسي وفي مجموع  
 النوازل سيحل تجسد الدين على النفس من تزوج امرأة صغيرة بتزوج ابيها ثم مات الاب والزواج  
 غايب فكبرت البنت وتزوجت برجل فحضر الغائب وادعاها فانكرت ولم تكن له بينه فلم يقض  
 له بها وقضى بها الثاني فولدت منه بنتا والزواج الاول ابن من امرأة له اخرى هل يجوز  
 النكاح بين هذا الابن وبين هذه البنت قال ان كان في حال صغر الابن لا يجوز لان في زعم ابيه  
 ان ام البنت تزوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته فاما اذا اكبر الابن ففي تزوج البنت  
 بنفسه ينجب ان يجوز لان اقرار الاب لم ينفذ على غيره وهو نظير الرجل يقر بحرية العبد  
 ثم اشتراه مع الشراء وجب المهر عليه ثم يعتق عليه وسيل جدي شيخ الاسلام يروى ان ابن  
 عن صغيره تزوجها ابوها من صغير قبل عتقها فمات الابوان ثم بلغا ولم يعلى بالنكاح  
 وتزوجت المرأة باخر فولدت منه اولاد ثم علم ان الرجل علم بذلك وادعى النكاح ولم يثبت  
 ثم اراد ان يزوج ولدها من ولده هل يحل ذلك فاجاب لا يحل وفي باب ثبوت النسب  
 من فتاوى رشيد الدين منكوحه الرجل اذا تزوجت بزوجه اخر حال غيبة الزوج الاول فجات  
 بولد فهذا في حيفه لودفع الزوج الاول زكاه ماله الى هذا الولد لا يجوز لان ثبوت نسب  
 هذا الولد من الزوج الاول وان كان مختلفا فيه لكن عندنا في حيفه نسب ثابت منه ونفقة  
 عليه يعني على الزوج الاول فلا يجوز صرف الزكاه اليه وذكر فيها ايضا ومن تزوج بمنكوحه  
 الغير فجات بولد فدفع الزوج زكاه ماله الى هذا الولد لا يجوز لان النسب ثابت من  
 الزوج بالاجماع فالزواني لودفع الزكاه الى ولد الزانية وللزانية زوج معروف يجوز لان نسب  
 يثبت من الناحية اما اذا لم يكن للزانية زوج لا يجوز الزاني دفع الزكاه الى هذا الولد وفي طلاق  
 فتاوى الصغرى تزوج بمنكوحه الغير وهو لا يعلم بذلك ودخل بها تحت العدة وان كان  
 يعلم انها منكوحه الغير لا تجب العدة بالدخول حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبه يفتى  
 وفي حدود فتاوى قاضي خان ولدت زوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب الحد عندنا في حيفه  
 وان لم يبرح الحل انتهى والله الموفق .

ان تزوجت كانت من الاشرف وليس خادما لها بكافي

قالوا هذا لا يجوز الزوج على انفاق خادمين فيما نقل

هناك اي خدمهم كفاية خادما واحدا لها وقد اشتمل البيتان على مسئلة في مختصر المحيط

قال ويقرن لها نفقة خادما عندها خلافا لابي يوسف وذكر ابو الليث اذا كانت من

بنات الاشرف يجبر على نفقة خادمين ويجبر الزوج على نفقة خادم من خدمها وليس

له ان يعطيها من خدمه من غير رضاها وان كان الزوج معسرا لم يفرض لها نفقة الخادم

رواية الحسن عن ابي يوسف انتهى وفي المنع شرح المجمع قال ابو يوسف تجب نفقة خادمين

على المهر لقيام احدهما بمصالحها داخل المنزل وقيام الاخر بالمصالح خارج المنزل وقال لا يفرق  
 لاكثر من خادم واحد لا بدفع الضررين بن واحد حتى لو تولى بنفسه كفايتها لم تلزمه نفقة  
 خادم وقيل ان كانت من بنات الاشرف فلها نفقة خادمين وروى الحسن عن ابي حنيفة  
 ان المعسر لا يجبر عليه نفقة الخادم اصلا وان لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة  
 خادم وكذا اذا كانت فقيرة وتخدم هي بنفسها انتهى وفي الخلاصة تقرض الكسوة لها  
 ولخادميها ان كان لها خادم لكن لا تبلى نفقة خادمها نفقتها حتى قالوا يفرض لخادميها  
 ادنى ما يقرض على الزوج المعسر بقدر الكفاية ولا يفرض الا لخادم واحد وعن ابي يوسف  
 لخادمين خادم داخل البيت وخادم خارج البيت وهكذا ذكر في فتاوى اهل سمرقند  
 وعن ابي يوسف في رواية اخرى اذا كانت فايقة في العنازنت الى زوجها مع خدم كثير  
 استحققت نفقة الخدم كلها على الزوج فان كان الزوج معسرا لا يفرض نفقة الخادم ان  
 كان لها خادم وقال محمد يفرض في الفتاوى الصغرى المنكوحه اذا كانت امه لا تستحق  
 نفقة الخادم ونفقة الخادم لبنات الاشرف انتهى وفي شرح مسكين عن فتاوى  
 سمرقند ان المرأة اذا كانت من الاشرف ولها خادم يجبر الزوج على نفقة خادمين وعن  
 ابي يوسف في رواية اخرى انها اذا كانت فايقة بنت فابقزت الى زوجها مع خدم  
 كثيره استحققت نفقة الخدم كلها الى ان قال لا يجب نفقة الخادم عند عساره وهو  
 رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصح خلافا لما قال محمد انتهى وفي القينة ان كانت من  
 بنات الاشرف او بها علة لا تستطيع الطبخ والجن كان على الزوج ان ياتي بطعام مهيا  
 او ياتي عن يطبخ ويخبز والا فلا تملك في المنع شرح المجمع وكسوة الخادم قميص كرايس  
 وانزهار في الصيف وفي الشتاء قميص وازار وجهه وكسا وخفان واذا احتج الخادم عن  
 الخدمه سقطت نفقته لان الانفاق مقابل بها بخلاف الزوج لانه مقابل بالاحتباس  
 لا غير ولا تجبر المرأة على الطبخ والخبز ان احتجعت لان الواجب هو الطعام قالوا وهذا  
 اذا كانت لا تقدر عليه او كانت شريفة وان كانت فقيرة وتخدم نفسها اخبرت

عليه لانها متفقدته انتهى والله الموفق

من الخضر انما بسبع قدرا واختير الفاقى كما قد سطر

داء في الصبي والبنت قالوا حتى تحيض او تستحي والمفقى

به هذا الثاني وان ذاك عن محمد جاء القبح ذا الزمن

مبيع متعلق بقدر قدم المنفرد وذاتايب فاعل اختيارا اشارة الى التقدير ببيع والمزاد

بالثاني حتى تستحي والاشارة بذلك الى حد الشهة المفتى به وقد اشتملت الايات على

مسئلتين الاولى من انتها الحفانه في الفلاح اذا بلغ سبع سنين على ما عليه الفتوى



قال في الكفر واللام والحدة احق في الغلام حتى يستغنى وقدر سبع سنين وفي شرح مسكين وهو قول الخصاص وعلم الفتوى قال في الجور لانه اذا استغنى يحتاج للتدابير والتحقيق باداب الرجال وخلاتهم والاب اقرب على التدابير والتعريف وما ذكره المصنف من التقدير سبع قول الخصاص اعتبارا للغالب لان الظاهر ان الصغير اذا بلغ السبع بهتدى لنفسه اى الاكل والشرب والمجلس والاسترخاء وحده فلا حاجة له الى الحضانة فلا مخالفة بين تقدير الاستغناء بالسبع وبين ان يقدر على الاشياء الاربعه وحده كاهل الذكر في الاصل ولم يذكر الاحتياج في المبسوط وذكره في السير الكبير ويزاد في قوله ابن رستم ويتوضا وحده ثم من المشايخ من قال المراد من الاحتياج تمام الطهارة بان يظهر وجهه وحده بلا معيّن ومنهم من قال من التجماسة والا لم يقدر على تمام الطهارة وهو المفهوم من ظاهر كلام الخصاص وفي غاية البيان والتبيين والكافي ان الفتوى على قول الخصاص من التقدير بالسبع لان الاب ما عور بان يامر بالصلاة اذا بلغها وانما يكون ذلك اذا كان الولد عنده ولو اختلفا فقال ابن سبع وقالت ابن ست لا يحفظ القاضي احدهما ولكن ينظر ان كان ياكل وحده ويلبس وحده ويستغنى وحده دفع والا فلا الى ان قال واشار المصنف يعني صاحب الكفر بذكر الام والحدة الى ان غيرهما الى فلو قال قلت والحاشية احق به متى يستغنى لكان اصح انتهى بعبارة الناظر هنا تفيد العموم كالا يخفى وفي الجمع واذا استغنى الغلام عن الخدمة قيل بسبع اوتسع اجبر الاب على اخذه قال في شرح المنيع الحاشية احق بالغلام حتى يستغنى عن الخدمة فياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستغنى وحده وقدره ابو بكر الوارثي بتسع سنين والخصاص بسبع سنين اعتبارا للغالب اما انتهاق الحضانة بالاستغناء عن الخدمة فلهذا واللعن الذي هو السبب فيها بقدره الصغير على خدمة نفسه وانما اجبر الاب على اخذه لاحتياجه عند ذلك الى التدابير باداب الرجال والتحقيق باخلاصهم وتعليم القرآن والعلم والحقوق والتحصيل بذلك كله الاب اعرف وعلمه اقدر فكان به احق واحصر وان امتنع عنه اجبر لان حق العيانية والتدابير عليه انتهى والمسئلة الثانية من انتهاق الحضانة في الجارية حتى تحيض وقيل حتى تستهي وهو قول محمد وعلم الفتوى قال في شرح الدرر والام والحدة احق بها اى بالصبي من الاب حتى تحيض لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة اداب النساء والمراة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقدر وروى عن محمد حتى تستهي يعني انه تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهرة لتحقيق الحاجة الى الصيانة وهو الاصح لفساد الزمان انتهى وقال في النفاية وهو المعنى لفساد الزمان وفي البرجندى اذكر ما يرضى الامهات في هذا الزمان باختلاط البنات مع الاجانب والا لا تقصون من ذلك غايته انتهى وفي التبيين للزيتوني وبه يفتى في زماننا لكثرة

الفساد قال في الجور والاحمال ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية فقد صرح في التجنيب بان ظاهر الرواية انها احق بها حتى تحيض واختلف في حد الشهرة ففي الرواية الجبر ليس لها حد مقدر لانه يختلف باختلاف حال المرأة وفي التبيين وغيره وبنت احدى عشرة سنة مشتهرة في قولهم جميعا وقدره ابو الليث بتسع سنين وعلم الفتوى انتهى وفي شرح مسكين بان تبلغ مبلغا يجامع مثلها وانه يختلف باختلاف الاحوال بالسنن والعتزال والقهر والضعف والقبح والجمال انتهى فقرا اقتصر على ما ذكره عن الرواية الجبر دون المفتى به وقد سبق هذا البحث في اول كتاب النكاح وكان الناظر لم يتعرض له هنا اعتقادا على ما

**ثم الصغير ماله من محضته من النساء او كان فاته زمنه**  
**يجب ان يكون بينهما بيضا ذلك يستغنى عن ان يجعنا**  
**فاحره في هذه الاحوال يقول يا صاح الى الرجال**  
**يحفظهم اقربهم بقصيب فهو الاحق كونه قريبا**

الصغير اعم من ان يكون ذكرا او انثى وفيه من زمنه للصغير اى من حضانتهم وقوله بحيث الى اخر البيت بيان لزمن حضانتهم الفات وفي قوله في هذه الاحوال نظير اذ لم يذكر غير حالين حال فقد النساء وحال فوات زمن الحضانة وكونه اى كونه وقد اشتملت الايات على مسئلة في المنيع وعبارة اذا لم يكن للصغير امراة من اهله فاختصم فيه الرجال ذولا به اقربهم تعقيب لانه الولاية عليهم بسبب القرب وكذلك اذا استغنى عن الحضانة فاولاهم به من الرجال اقربهم تعقبها انتهى وليس ذكر الصبي يقيدها البنت كذلك دل عليه قوله بعد ذلك لا تدفع العصبية الى العصبية الغير المحرم كولى العناقة وابن العم خروفا من الفتنة ولا الى المحرم فاسق ما جن لانه لا يوم من فسقه فان لم يكن لها الا ابن العم فان شأ القاضي ضحاها اليه ان ذلك صحيح لها ولا وضعها عند امراة امينة ولو كان الاخ محروفا عليها منه يضعها القاضي عند امراة ثقة واذا اجتمعوا مستحقوا الحضانة في صحة واحدة قهرهم فم اكبرهم انتهى فعمل قيدا اخر في المسئلة وهو ان يكون العصبية محوما امينا غير فاسق ما جن في جانب الصغير ودون الصغير قال في الجور لم يكن للصغير احد من محارمه من النساء واختصم فيه الرجال فاولاهم به اقربهم تعقبها فيقدم الاب ثم لغيره الاب وان عدا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وكذا كل من اسفل من اولادهم ثم العم شقيق الاب ثم الاب واما اولاد الامام فانه يدفع اليهم الغلام فيسند ابان العم لاب وام ثم الاب ولا يدفع اليهم الصغيرة لانهم غير محارم وكذا لا تدفع الى الام التي ليست بلعونه ولا للعصبية الفاسق ولا الى مولى العناقة غير زمن الفتنة لكن ينبغي ان يكون محل عدم الدفع الى ابن العم اذا كانت الصغيرة تستهي او كان غير

سبق



ما مونة اما اذا كانت لا تشتهى كبنت سنه مثلا فلا منع لانه لا تشتهى وكذا اذا كانت تشتهى  
 وكان ما مونا قال في غاية البيان معزيا الى تحفة الفقهاء وان لم يكن الجارية من عصباتها غير  
 ابن العم فالاختيار للقاضي ان يراه اصيل نفع اليه والا توضع على يد امينة انتهى وفي العناية  
 وذكر الامام القزويني فان لم يكن واحد من العصبه يرفع الى الاخ لام عند ابى حنيفة ثم الى ذوى  
 الارحام الا قرب الا قرب وقال محمد لاحق لذكر من قبل النساء والتدبير للقاضي يدفع الى ثقة  
 امينة انتهى وفي الجوز قالوا اذا لم يكن للصغيرة عصبه يرفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم  
 لام ثم الى الخال لا يلام ثم اللام لان له ولاية عند ابى حنيفة في النكاح وبهذا علم ان  
 مرادهم بذوى الارحام هنا وفي باب ولاية النكاح قوا به ليست بعصبه لا الذكر وفي  
 القرائض انه قريب ليس بذى سهم ولا عصبه لان بعض اصحاب الفروض داخل في ذوى  
 الارحام هناك لا اخ لام انتهى فروع لا خيار للولد عندنا ذكر كان او انثى والمراد بعدم تخيير انه  
 اذا بلغ السن الذي ينزع من الام ياخذ له الاب ولا خيار للصغير والمعتق لا يخير ويكون  
 عند الام ويخفى ان يكون عند من يقول بتخير الولد واما عندنا فالمعتق اذا بلغ السن  
 المذكور يكون عند الاب كذا في الجوز في الخلاصة اذا بلغت الجارية مبلغ النساء كانت  
 بكر كان للاب ان يضعها الى نفسه وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا المهر كان ما مونة على  
 نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رايه واستفتى عن الاب ليس للاب ان يضعه الى نفسه  
 الا اذا لم يكن ما مونا على نفسه كان له ان يضعه وليس عليه نفقة لان يتطوع انتهى  
 وفي الجوز لم يذكر المصنف يعق صاحب الكنز حكم الولد اذا بلغ هل ينفرد بالسكنى او يستمر عند  
 الاب وفي الظهيرية اذا بلغت الجارية مبلغ النساء فان كانت بكر كان للاب ان يضعها الى نفسه  
 وان كانت ثيبا فليس له ذلك الا اذا لم تكن ما مونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع  
 رايه واستفتى عن الاب ليس للاب ان يضعه الى نفسه وليس عليه نفقة الا ان يتبرع ومعنى كانت  
 الجارية بكر يضعها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن اما اذا  
 دخلت في السن واجتمع لها راي وعقلت فليس للادب ان يضعها الى نفسه وان كانت ثيبا  
 حيث لا يتخوف عليها وان كانت ثيبا مخوفا عليها وليس لها اب ولا جد ولكن لها اخ واخو  
 ليس له ولاية الضم الى نفسه بخلاف الاب والجد والفرق ان الاب والجد كان لهما ولاية الضم  
 في الاثر انما ان يعيداهما الى حجرها اذا لم تكن ما مونة اما غير الاب والجد كان لهما ولاية  
 الضم في الاثر فلا يكون له ولاية الاعادة ايضا انتهى وفي الجوز وان لم يكن لها اب ولا جد  
 ولا عصبه او كان لها عصبه مقسد فللقاضي ان ينظر في حالها فان كانت ما مونة خلاها  
 تنفرد بالسكنى سواء كانت بكر او ثيبا ولا وضعها عند امارة امينة نفقة تقدر على الحفظ  
 لانه جعل ناظر المسلمين وفي الولد الجاهل الابن اذا بلغ تخيير بين الابوين فان كان فاسقا

ما يخشى عليه فالاب اولى منه من الام انتهى والله الموفق  
 اراد انه العمده مسالك الولد فهو عامن غيبي شي يسترد  
 ولا لذل ان الطفل ايضا قسح عن امه وامه قسح  
 في هذه الصورة عن حضانتها وتطلب الاجرة مع نفقته  
 ان لم تكن تمسكه محبانا فادفعه للمعتق حيث كانا  
 فاعلم نفع العمه وايضا في التبرع وحيث كانا ابى الام والعمه كذلك وقد اشتملت الابيات على  
 مسئلة في الخلاصة وعبارتها صغيرة لها اب معسر وعمه مؤسره ارادت العمه ان تربي الولد  
 بما لها مجانا ولا تمنع الولد من الام والام تاتي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد  
 اختلغا فيه والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك الولد بغير اجروا اما ان تدفع الى العمه  
 انتهى وفي مختصر المحيط فان كانت للولد عمه تمسكه بغير اجروا والام تاتي ذلك والصحيح ان يقال  
 لها اما ان تمسكه بغير اجروا اما ان تدفع الى العمه انتهى وفي الجوز لو كان الاب معسرا وابنت  
 الام ان تربي الابا جردت العمه انما ان تربي بغير اجرة لانه لا حضنة للام وتكون العمه اولى  
 في الصحيح انتهى والظاهر ان المراد بالاجرة اجرة الحضنة وارضاعه قال في السراجيم الام  
 تستحق اجرة على الحضنة اذا لم تكن منكوبة ولا معتقة لايه وتلك الاجرة غير اجرة  
 ارضاعه وذكر في المنقطة انها تجبر اذا لم يكن لها نكح والنفقة على الاب وفي المنصوريم  
 ان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امسكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه الفتوى وقال  
 الفقيه ابو جعفر تجبر وينفق عليها من مال الصغير وبه اخذ الفقيه ابو الليث انتهى  
**من كتاب العتق** ذكره عقيب الطلاق لان كلاهما اسقاط للحق ونفصل  
 بينهما بالعمه لانها من لواحق الطلاق والعتق في اللغة الخروج عن الملك يقال من باب  
 فعل بالفتح يفعل بالكسر عتق العبد عتقا اذا خرج عن الملك كذا في الجوز وفي الكافي شرح  
 الوافي العتاق والعتق عتارتان عن القرع يقال عتق الطير اذا قوى فصار عنز وكره وعنه  
 عتاق العيس لا خصما صهما بمزيد القوة والحجرا اذا تقادم عهدا تسمى عتيقا لا خصما صهما  
 بالقوة والكفيرة تسمى عتيقا لا خصما صهما بالقوة الرافعة للملك عن نفسها وفي الشرع  
 عتارتان عن قوم حكيم تفرق في الاولى بها يصير اهل المشاهدات والولايات قادرا على  
 التصرف في الاعيان وعلى تصرف الاعيان من نفسه بزوال ضعفنا حكيم وهو الرق كالقوة  
 الحقيقية التي تحصل في المحل بزوال ضعف حقيق وهو الممن عن انتهى ولم يرم هذا في الجوز  
 حتى قال بعد تفسيره اللغوي السابق فالعتق اللغوي حينئذ هو العتق الشرعي وهو  
 الخروج عن المملوكية وهو اولى لان اهل اللغة لم يقولوا عتق العبد اذا توى وانما قالوا  
 عتق العبد اذا خرج عن المملوكية وانما ذكرنا القوة في عتق الطير ونحوه انتهى وفي الكافي



العتق مندوب اليه قال عليه السلام من اعتق عبدا اعتق الله تعالى بكل عضو منه عضوا من النار ولهذا نوب ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامه ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء انتهى وفي الجور انواعه اربعة واجب ومندوب ومباح ومختار والواجب الاعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار لانه في باب القتل والظهار والافطار واجب مع الغير عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب على التخيير والمندوب الاعتاق لوجه الله تعالى من غير ايجاب لان الشريعة نوب الى ذلك الحديث ايما مؤمن اعتق مؤمنا في الدنيا اعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار ولهذا استحسبوا ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامه ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء لكنه ليس بعبادة حتى يصح من الكافر واما المباح فهو الاعتاق من غير نية واما المختار فهو الاعتاق لوجه الشيطان انتهى ونقل في الاشياء والنظاير في بحث النية من فني القواعد قال وان اعتق للصم او للشيطان مع واثم وان اعتق لاجل مخلوق مع وكان مباحا لا ثواب ولا اثم وينبغي ان يخص الاعتاق للصم بما اذا كان المعتق كافرا اما المسلم اذا اعتق له قاصدا تعظيم كفره ينفى ان يكون الاعتاق لمخلوق مكرها انتهى تحفة المستعجب للمولى ان يكتب للعبد كتابا في شقيقه ويشهر عليه شهودا توثيقا وصيانة عن التجاود والتنازع فيه كما في المداينة بخلاف سائر التجارات لانه مما يكثر وقوعها فاكتسبة فيها تودي الى الخرج ولا كذلك العتق كما في الجرم فزيا الى الخطا والله الموفق .

**يتبع مولود اباه في النسب والام في الرق ومالك يكتسب**  
**والعتق مع فروعه ويتبع خبرها في الدين فيما يشترح**  
مولود فاعل يتبع واباه مفعوله والام بالنسب مفعول على اباه بنية اعادة العاقل والعتق بالجر مفعول على الرق وفاعل يتبع ضمير يعود الى المولود وخبرها مفعوله وضمير المثنى للاب والام وقيل استعمل البيهقي على مسئلتين الاولى ان الولد يتبع اباه في النسب ويتبع امه في الرق والمالك والعتق وفروعه من التدين والكتابة والاستيلاد اما تبعية لابييه في النسب فظاهره قال في الجور قيد بالتبعية فيما ذكر للاختصاص بالنسب فانه للاب لان النسب للتعريف وحال الرجال مكشوفة دون النساء حتى لو تزوجها ثم امه انسان فاقى بولد فهو هاشم تبعها لابييه بقيق تبعها لامه لان الزوج رفق الولد حيث اقدم على تزويجها مع العلم برقتها بخلاف المذمور فان ولده من الامه حر لانه لم يرض به لعدم علمه فهو حر ووجبت القيمة انتهى وهو عما يتخلى من كلام التأخر فانه لم يتبع امه في الرق والمالك كما لا يخفى واما تبعية لامه فيما ذكر فنقال في الجمع ويتبع الولد لام مطلقا الام من المولى قال في المنيع شرح المصنف يعني بالاطلاق ان يتبعها في الحرية والملوكية وامية الولد والتدبير والكتابة واستئنا المولى عنهم ان ولد الامه من زوجها عبد لمولاه اذا انخلت على ملكه عتق عليه

واما ان ولدها من زوجها مملوك لسيدها فلتخرج جانب الام باعتبار الحضنة اولا ستهلك ما يله بما يله والمنافاة متحققة والزواج قدر في ذلك بخلاف ولد المذمور وصورة المسئلة اذا تزوج امرأة او اشترى امه فاستحققت وقد استولدها كانت الحاربه للمحقق ويجب عليه العتق ولده يكون حرا بالقيمة لان العاقل لم يرض بملكه وعلى ذلك اجماع الصحابة وولد الحرة حر على كل حال لانها جارية مملوكة فباعتها في وصف الحرية كما يتبعها في وصف المملوكية انتهى وفي الكافي شرح الرافعي الولد يتبع لامه ملكا حتى لو ولدت من زوجها كان مملوكا لسيدها وحرية حتى ان ولدت الحرة حر بكل حال مرتقا وتديرا واستيلا ولو كتبه ليتقنا باخلاصه من ما يله ولم يتقن باخلاصه من ما يله ولا ان ما يله يستهلك بما يله لان ما يله في موضع ولان عتقها يستلزم عتقه بخلاف عتق الاب وانما ترك هذا الاصل فيما اذا ولدت من سيدنا لانه مخلوقا من ما يله فيعتق عليه ولا يعارض ما الامه حرة لان ما يله مملوك بخلاف امه الفير لان ما يله مملوك لسيدها فتحققت المعارضه فخرجنا ما يله بما ذكرنا والزواج قدر في ذلك لعله به بخلاف ولد المذمور لانه لم يرض الوالد به انتهى وفي شرح الدرر المولى يتبع الاب في النسب لانه للتعريف والام لا تشهر ويتبع الام في الملك حتى اذا كانت الام ملكة نريد فولدت ولدا كان الولد ايضا ملكا له وان كانت بينه وبين غيره كان الولد كذلك والرق والعتق وفروعه والتدبير والاستيلاد والكتابة بالاجماع عليهم ولان ما يله يكون مستهلكا بما يله فيخرجها جارية ولا متيقن به من جانبها ولهذا يثبت ولد الزنا وولد الملاحنة منها حتى يرثه ويرثها ولانه قبل الانفصال كعضو منها حكا وحكا حتى يتفدا بفدا لهما ويتنقل بالنقل ويدخل في البيع والعتق وغيرهما من التصرفات تبعا لهما فكان جانبها ارجح ولهذا يعتبر جانب الام في البهايم ايضا حتى تولد بين الوحشي والاهلي ام بين الماكول وغير الماكول يوكل اذا كانت امه مأكولة انتهى وفي الكافي الولد يتبع الام في الملك والحرية والرق والتدبير والاستيلاد والكتابة قال في الجور لا جماع الامه ولان ما يله يكون مستهلكا بما يله فيخرجها جارية ولا متيقن به من جهتها ولهذا يثبت نسب ولد الزنا وولد الملاحنة منها حتى يرثه ويرثها لانه قبل الانفصال هو كعضو من اعضائها حسا وحكما حتى يتفدى بفدا لهما ويدخل في البيع والعتق وغيرهما من التصرفات تبعا لهما فكان جانبها ارجح ولذا يعتبر جانب الام في البهايم ايضا الى ان قال ولو عبر المصنف يعني صاحب الكفاي بالجل وبالجنيين بدل الولد فكان اولى لانه لا يتبع الام في اوصافها الا لجل ولما الولد بعد الوضع فلا يتبعها في شيء مما ذكر حتى لو اعتق الام بعد الولادة لا يعتق الولد قال وفي البدع لو اختلف المولى والمذمور في ولدها فقال المولى ولد يته قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي ولدته بعد التدبير فهو مذبذبة القول

ن



قول المولى مع عيسى على حمله والبيضة بيضة المديرة ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى  
 للمعتوقه ولدت قبل العتق وهو رقيق وقالت بعده وهو حر فالقول قولها لان الظاهر  
 يشهد لمن هو في يده بخلاف المديرة فانها في يد المولى فكذا ولدها وفي الحاشية من الرعوى  
 في مسألة اعتاقها لو كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها لانها تدعى الولاده  
 في اقرب الاوقات وفيه حريه الولد ولو اقاما البيضة فينتها اولي في التدبير فالقول قول المولى  
 لانها تصادق على رقب الولد وفكر في المشتق عن محمد ان كان الولد يعبر عن نفسه يرجع اليه  
 ويكون القول للمولى والا فالقول لمن هو في يده انتهى وعلى ما سبق مما ذكرناه عن الجور فقوله  
 الناظر مولود المراد به قارب الولاده والا فالمولود الخارج من بطن امه لا يتبعها في  
 شئ من الاحكام كما لا يخفى على اولي الافهام والمسئلة الثانية ان الولد يتبع خير  
 الابوين في الدين قال في الجمع ويتبع الولد خير الابوين ديناً ويتبع الكتابي منهما لا المجوسي  
 وفي المنهج لان في جعل الولد تابعاً لاسم منها نظراً له والمجوسي شئ من الكتابي فباية ذلك  
 تظهر في جواز مناحكه واكل ذبيحته لان في ذلك نفع نظره انتهى وفي الجامع الصغير في  
 اخر كتابه الا شرحه غلام احد ابويه مجوسي والاخر من اهل الكتاب فهو من اهل الكتاب  
 لانه اقرب الى دين الاسلام قال شارحه الا يرى انه يحمل مناحكه وتخلد باي جهور ولا تحمل  
 ذبيحته المجوسي ونكاحه وان كان احدهما مسلماً فهو مسلم لانه اجتمع الاسلام وغيره  
 فيغلب الاسلام في كل حال قال الشارح سواء كان الاخر كتابياً او مجوسياً فلا يعارضه  
 دين من الاديان قال النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وفي الجفران  
 كان الزوج مسلماً فالولد على دينه وكذا اذا اسلم احداهما وله ولد صغير صار ولده مسلماً  
 باسلامه سواء كان الاب او الام وتتصور تيميمه لاهله المسلمه وابوكا فردا كافرين  
 فاسلمت وقيل عمن الاسلام عليه ولدت كما في المعراج وفي التبيين وهذا اذا لم تختلف الار  
 بان كانا في دار الاسلام او دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار  
 الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكماً ولما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام  
 فاسلم لم يتبعه الولد ولا يكون مسلماً باسلامه لانه لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل  
 دار الحرب بخلاف العكس وفي فتح القدير واما الوتباينت دارها بان كان الاب في دار  
 الاسلام والولد في دار الحرب او على العكس فانه لا يصير مسلماً بالتبعيه انتهى فعلى  
 هذا اعتبار الناظر مطلقه في محل التقيد وهناك محظوران اخر وهو قوله الولد يتبع خير  
 الابوين في الدين مقتصر على ذلك مريباه ما لو اسلم احد الكتابيين او صار كتابياً  
 احد المجوسيين ولا خيرة في الثاني وانظر عبارة الجمع المتقدمه كما هي كذلك في غالب  
 متون المذهب حيث جزوها الاول عصنو باسلام احد الزوجين والثاني بما ذكره صريحاً قال

في الجور لم يقل المصنف يعني صاحب الكتابي خير من المجوسي كما في المحيط وبعض  
 الكتب لانه لا خير في دين هؤلاء الطائفة ولكن في كل منهما خلاف الخير في المجوسيه  
 اكثر فتكون شرهما وفي الخلاصة من كتاب الفاظ التكفير لوقال النصرانيه خير من  
 اليهوديه وينبغي ان يقول اليهوديه شر من النصرانيه فهذا يقتضي انه لو قال الكتابي  
 خير من المجوسي يكفر مع ان هذه العبارة وقعت لبعض مشايخنا كما سمعت الا ان يقال  
 بالفرق وهو الظاهر لانه لا خيره في احدى الملتين على الاخرى في احكام الدنيا والاخرة  
 بخلاف الكتابي بالنسبة الى المجوسي للفرق بين احكامهما في الدنيا والاخرة وفي  
 البرازيه ما يقتضيان المانع انما هو لتفضيل النصرانيه على اليهوديه والام بالعكس  
 لان اليهود نزل عنهم في البنوات والنصارى في الالهيات فالنصارى اشركوا وفيه نظر  
 لانه لو كان كذلك لم يصح قوله في الخلاصة وينبغي ان يقول اليهوديه شر من النصرانيه  
 فعلم ان التكفير انما هو لاجل اثبات الخير للكافرون ان قال في جامع الفصولين لو  
 قال النصرانيه خير المجوسيه كفر وينبغي ان يقول المجوسيه شر من النصرانيه ويلزم على  
 ما في البرازيه من ان النصراني شر من اليهود ان الولد المتولد من يهوديه ونصراني  
 او عكسه ان يكون تبعاً لليهودى دون النصراني فان قلت ما فائدة ذلك قلت  
 حقه العقوبه في الاخرة واما في الدنيا فليذكره الولد الجي من كتاب الاضيحة ان الكافر  
 اذا دعى رجلاً الى طعاه فان كان مجوسياً او نصرانياً يكرهه وان قال اشتريت الخمر من  
 السوق لان المجوسي يطبخ المنخنقه والموقوده والمترديه والنصاني لا ذبيحه له واما  
 يا كل ذبيحة المسلم او يحتف وان كان الداعي الى الطعام يهودياً فله باس باكله لان اليهودى  
 لا ياكل الا من ذبيحة اليهودى او المسلم انتهى فعلم ان النصراني شر من اليهودى في احكام الدنيا اتبع  
 والفرق بين الرق والملك كما نص على ذلك بعض العلماء  
 والفرق ما الله تعالى تركبه ثم على بعض العباد اوجب  
 جزاء الاستكفاف عن عبادته وعدم انقيادهم لطاعته  
 والملك ان يمكن الانسان من تصرف فيه تحقيق واستين  
 والرق لاشك بانه اشس منشاؤه باصلاح كفر من كفر  
 يبقى ولو اسلم ذلك الكافر محل هذا في الاصول ظاهر  
 فالحكم يستغنى بل لا يخفى عن عملة تكون في البقاء  
 وانما الحكم اليها يفتقر في الا بتد اكال كفر في الرق اغتبر  
 الاستكفاف الاعراض والعرو عن الشئ والملك مصدر ملك الشئ ملكه ويقال هذا  
 الشئ ملك يميني وملك يميني والفتح افهم كذا في الصحيح وضيفه راجع الى الملك المعنى



الثاني على طريقة الاستخدام اولى المملوك المستفاد من ذكر الملك كما لا يخفى وقوله في الاصول  
 اي في علم الاصول وقد اشتملت الابيات على الفروع بين الرق والملك قال في جامع الفصولين في  
 الفصل التاسع والثلاثين الرق في اللغة عبارة في الضعف يقال رقيق الشيء اذا ضعف وخفي  
 اثره ورق الثوب اذا ضعف من طول اللبس وثوب رقيق اذا كان ضعيفا في النسيج والتركيب  
 وفي الشرع عبارة عن ضعف حكمي في الادمي والمراد من الضعف الحكمي حاله حكيم في المحل لاجل  
 تلك الحالة يصح ثبوت الملك فيه كما في الحياة مع العلم فان الحياة شرط في حصول العلم  
 في المحل وانه معنى وراء الملك اذا الملك معني يثبت في المحل بناء على سبب يوجد في المحل  
 من جهة العبد وقبول المحل الملك ثابت قبل ذلك والرق عبارة عن ذلك السبب وهو  
 الضعف فالرق غير الملك انتهى وفي المنع فان الثابت في العبد حقان الملك والرق فالملك  
 حق المولى لانه هو المستفاد به والرق حق الله تعالى لانه اثر الكفر لان الكفار لما استنكفوا  
 عن عبادة الله تعالى ضرب عليهم الرق لم يقبلوا الغاية زوال الملك بالكيفية وجعلهم عبيدا  
 لعبيده جزاء على تمردهم واستنكافهم عن عبادته والمولى يقدر على ازاله ما هو خالص حقه  
 قصدا وهو الملك دون ما هو حق الله تعالى وهو الرق انتهى وفي الكفا في شرح الوا في الفتوى  
 حكيم يظهر بها سلطان المالكيم وفناء الولاية وانباته بازاله ضده وهو الرق الذي هو  
 ضعف حكمي في حالة حكيم في المحل يصح ثبوت الملك فيه باعتبارها وبقاء الملك لا يكون  
 الا ببقاء الرق الى ان قال والاعتاق ازالة الملك قصدا والملك عبارة عن القدرة على  
 التصرفات في المحل بوصف الاختصاص وقال وانما قلنا بان الاعتاق ازالة الملك قصدا  
 وان وجد عقيب زوال الملك والرق لان الملك حقه لانه المستفاد به على الخصوص والرق  
 حق الشرع لانه جزاء الاستنكاف فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة الله تعالى جازاهم الله  
 تعالى بان جعلهم عبيدا لعبيده والجزاء ما يجب لله تعالى عن مقابلة فعل العبد فيكون حقه  
 ولهذا اسمى القطع جزا لكونه خالص حقه او حق العامة لان ضرب الرق عليهم لينتفعوا  
 به وهو يكون معرفة لهم على اقامة التكليف فلو جعلنا الاعتاق ازالة الرق قصدا لكان  
 العبد مبطلا حتى الغير قصدا ولو جعلنا ازالة الملك قصدا ويثبت في ضمنه زوال الرق  
 وثبوت العتق لكان فيه ابطال حق الغير ضمنا والمولى لا يتمكن من ابطال حق الغير قصدا  
 ويمكن من ابطال حق نفسه قصدا ثم يبطل به حق غيره ضمنا الى اخر عبارته وفي البحر  
 وقد اشار المصنف يعني صاحب الكفا بعطف الرق على الملك الى المفاهيم بينهما وهو كونك  
 فان الملك هو القدرة على التصرف ابتداء فخرج المولى والوصي والوكيل واما الرق فيخرج عن  
 الولاية والشهادة والقضاء وما لكمة المال لانها كناية عن جعله شرعا عرضة  
 للملك والابتدال واختلفوا هل هو حق الله تعالى او حق العامة فقيل بالاول لان الكفار

لما استنكفوا عن عبادته جعلهم الله تعالى رقا لعباده فكان سبب رقتهم كفرهم وكفر اصولهم  
 وقيل بالثاني كونه وسيلة الى نفعهم واقامة مصالحهم ودفع الشئ عنهم قالوا لما يؤخذ  
 الماسور بوصف بالرق ولا يوصف بالملك الا بعد الاخراج الى دار الاسلام والمملوك يوجد في  
 الجهاد والحيوان غير الادمي دون الرق وبالببيع يزول ملكه دون الرق وبالعتق يزول ملكه  
 قصد لانه حقه ويرذل الرق ضمنا ضرورة فخرج عن حقوق العباد ويتبين لك الفرق بينهما  
 في العتق وام الولد والمكاتب فان الملك كامل في العتق وملك ام الولد والمدرس ناقص حتى لا يجوز  
 عتقها عن الكفارة والملك فيها كامل حتى جاز وطى ام الولد والمدرسة والمكاتب رقة كامل  
 حتى جاز عتقها عن الكفارة وملكه ناقص حتى يخرج من يد المولى لا يدخل تحت قوله كل مملوك  
 امك فخرجوا من اصله ان جواز البيع يعتمد كمالهما وحل المولى يعتمد كمال المالك فقط وجواز  
 العتق عن الكفارة يعتمد كمال الرق فقط انتهى وفي شرح الدرر والفرق بينهما الملك والرق  
 ان الرق هو الذي ركبته الله تعالى على بعض عبادته جزاء استنكافهم عن طاعته وهو حق الله تعالى  
 او حق العامة عن خلاف فيه والملك يمكن الشخص من التصرف فيه وهو حقه الى اخر عبارته  
 وهي ما اخذنا فله والحاصل ان بين الرق والملك عموم وخصوص من وجه فيجفعان في الاسر  
 بعد الاخراج الى دار الاسلام ويفترق الرق عن الملك في الاسير قبل اخراج الى دار الاسلام  
 فانه يوصف بالرق لا الملك ويفترق الملك عن الرق في الجهاد والحيوان غير الادمي فانه  
 يوصف بالملك لا الرق وقول الناظر يتي ولو اسلم الى اخر الابيات قال في المناظر في اخر بحث  
 القياس والرق يخرج حكمي شرع جزا في الاصل لكنه في البقاصار من الامور الحكمية وفي شرح  
 لابن مملك حيث لا يقدر ما يقدر عليه المولى من الاحكام كالشهادة والولاية وما لكمة المال  
 وغيرها فهو جزا على الكفر لان الكفار لما استنكفوا عن عبادة الله تعالى ولم يتوبوا في اياته  
 الدالة على رجوعهم عنه جازاهم الله تعالى بالرق وجعلهم عبيدا لعبيده والحقهم بالبهائم  
 في التملك وقد صار الرق من الامور الحكمية اي صاد ثابتا بحكم الشرع حكما من احكامه من غير  
 ان يراد في حكمه معنى الجواز حتى يبقى العبد رقيقا وان اسلم كالحج فانه في الابتداء يثبت  
 بطريق العقوبة حتى لا يثبت على المسلم لكنه في حال البقاصار من الامور الحكمية حتى لو اشتد  
 امره خرج لزوم الخراج انتهى وفي شرح الوفاية للملك خذوه قال الرق هو يخرج حكمي بقا شرعا في  
 الاصل جزا لكفرهم حق الله تعالى ابتداء فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة الله تعالى  
 والحقهم بانفسهم بالبهائم في عدم النفل في دلائل التوحيد جازاهم الله تعالى بجعلهم  
 عبيدا لعبيده متبذلين كالبهائم ثم صار حقا للعبد بقاء بمعنى ان الشارع جعل الرق يثبت  
 ملكا من غير نظر الى معنى الجزاء وجهه العقوبة حتى انه يبقى رقيقا وان اسلم وكان من  
 المتقين انتهى وقوله فالحكم يستقي الى اضع تحليل لكون الرق يتي وان اسلم العبد يعني



ان الحكم لا يحتاج الى العلة الا في الابتداء او ما في تعالجه فانه يستغنى عنها كالكفر فانه علة الرق في الابتداء فاذا انزلت لا يزول هو قال الملاحدة واما العلة فما يقضيان اليه وجوب الحكم

١٠ ابتداء وهي العلة الشرعية وقامه في الاصل ١٠

١٠ والفرق بين محرم وذو الرحم فبا العموم والخصوص قد علم ١٠

١٠ وذلك من وجه فكل تضاد قائم في الاخت والبنوت وقد توافقا ١٠

١٠ ويصدق الاول دون الثاني قالوا بنيت زوجة الانسان ١٠

١٠ ويصدق الثاني بنيت العم ١٠ فان هذا لهذا الامر حق الفهم ١٠

ذلك اي العموم والخصوص تضاد قائم في المحرم وذو الرحم والاول المحرم والثاني ذو الرحم وقد اشتملت الايات على الفرق بين المحرم وذو الرحم قال في المنع ذو الرحم المحرم كل شخصين يدلان الى اصل واحد بغير واسطة كالأخوين اذا حدها بواسطة والاخر بغير واسطة كالأعمام والبنات والحالات والمحرم غير ذي الرحم كالحرمات بالغير والرضاء انتهى وفي الكافي شرح الوافي وصفه ذي الرحم المحرم ان يكون قريبا حرم نكاحه ابدان الرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النكاح فالمحرم بذو الرحم كزوج ابنته او ابنت عمه وهي اخته رضاعا والرحم بذو محرم كبنى الامام والاحوال انتهى والمراد بالعموم والخصوص من وجه واحد النسب الاربع قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في شرح ديباجة الدرر والفرار اعلم ان النسب اربع تباين وتساو وعموم وخصوص من وجه وعموم وخصوص مطلقا لان المنتسبين ان لم يتصادقا فمتباينان وان تصادقا كليهما من الجانبين فمتساويان او تصادقا من جانب بان كان كل ما يصدق به احدهما يصدق الآخر بدون العكس فعموم وخصوص مطلق وان تصادقا في الجملة بان كانا يصادقان على شئ وينفرد كل منهما بصرفه على غيره فعموم وخصوص من وجه انتهى فالحاصل ان هذا المحرم وذو الرحم يصدقان على الاخت والبنوت والمحرم ويفترق في بنت الزوج وذو الرحم يفترق في بنت العم والدة المرفق

١٠ لو ان مولى امته كان صحيحا في وطئها وبقيها لا يعتنع ١٠

١٠ بعد الولادة فان حيلته ان يهب ابنه الصغير امته ١٠

١٠ فبعد ان يهبها من الولد ينكحها متى اراد وقصر ١٠

١٠ ثم يبيعها متى يختار ولله الاختيار ١٠

وبيعها الولد للحال والولد بالسكون جمع ولد محركا وقد اشتملت الايات على مسئلة في الاشياء والنظائر في فن الحيل قال اذا اراد ان يعطى جارية ولا يتبع بيعها لو ولدت يبيعها لابنه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالاولا حرام ولا تكون ام ولد انتهى في

البحر فلما قال المصنف يعني صاحب الكنف ولو تزوجها ابنه بدل قوله ولو تزوجها اباه كان اولى لشمله ما اذا كانت الحارم لولده الصغير فتزوجها الاب فانه صحيح ولا نصير ام ولد له قال قاضي خا في فتاواه اذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لا نصير ام ولد له ويعتق الولد بالقرابة واذا اراد ان يعطى جارية ولا نصير ام ولد له منه لو ولدت فانه يبيعها من

١٠ ولده الصغير ثم يتزوجها انتهى ١٠

١٠ لامة قالت بان ولدي هذا الذي ولدت من سيدي ١٠

١٠ فانكر السيد كون ذا الولد منه فخي قول الامامين ورد ١٠

١٠ تحليفه قال لا والفتوى على الولى قالاه فيما يروى ١٠

المراد بالامامين ابو يوسف ومحمد قال اي الامام ابو حنيفة وضيق الا المستغنى راجع الى الامامين وقد اشتملت الايات على مسئلة ما لو ادعت الامة ان ولد هامن مولاها وانكر المولى فانه يستحلف عند الامامين وقال الامام الاعظم لا يستحلف والفتوى على قول الامامين انه يستحلف في ذلك وهي فتاوى قارى الهداية وعبادة سبيلهم وطى جارية بملك اليمين فحلفت وولدت ولم يتعرف به فهل يحلف السيد ام لا اجاب اذا ولدت وادعت انه من سيرها وانكر لا يلزمه عين عند الامام وعندهما يحلف والفتوى عليه انتهى وذلك احدى الاشياء السبعة التي هي على الخلاف في حكم الاستحلف قال في جامع الفصولين في الفصل الخامس عشر ولا يحلف عنه في نكاح ورجعة وفي ايلاء ورق وولاة ونسب وامومة ولد وعندهما يحلف ويقولها يفتى وهذا كله اذا لم يدعى المدعى برعوى هذه الاشياء اما لو ادعاه بان ادعت طلاقا ومهرا او نكاحا ونفقة يحلف وفاقا وكذا لو ادعت انما بسبب اخوة وانكر الاخر اخته ثم عندها الوطء في الاشياء السبعة يحلف على الحاصل ثم قال في اخر هذا الفصل وقد مر انه لا تحليف عند الامام في الاشياء السبعة واحدها النكاح وصورة انكر هو ادعى نكاحا قال ابو حنيفة لا يحلف وقال لا يحلف فلونكاح حكم نكاح وثانيها الرجعة وصورتها ادعى على امراته رجعة ففي العدة ثبتت الرجعة بقوله وان كذبت لا نه ادعى امر الملك استينافه للحال فيجعل كانه راجعها للحال وبعد العدة لو صدقته المرأة ثبتت الرجعة بتصادقها ولو كذبت ولا بينة فعلى قولها يحلف لا على قوله وكذا لو ادعت المرأة انه راجعها وكذبها فعلى الخلاف وثالثها الفى في الايلاء وصورتها قال فيلث وانكرت فلوا دعاه في عدة الايلاء ثبت الفى بقوله ولو بعد معنى المرأة فان صدقته ثبت الفى بقوله فيتها ولو كذبت ولا بينة او ادعت انه قاتلها في المرة او بعدها وانكر الزوج فالتحليف على الخلاف ورايها الرق وصورتها ادعى على محمول الحال انه قتلها او ادعى على محمول الحال على رجل انه عبده وانكر المولى فالتحليف على الخلاف وخامسها النسب محمول المنسب ادعى انه ابوه او ابنه فهو على الخلاف



وسادسها امينة الولد وصورتها ان تدعى ام الولد انها ولدت من سيدها فهو على الخلاف  
وسابعها الولاء وصورتها ان يدعى انه مولاة الاسفل والاعلا فعلى الخلاف ثم هذا الخلاف  
بين ابى حنيفة وبين ابى يوسف ومحمد في الاشياء السبعة لولم ينع ما لا بسبب هذه الاشياء  
فان ادعى ما لا بسببها فالخليف يجري وقا اذ الغرض دعوى المال وفيه يحلف وقا انتهى  
وفي مختصر المحيط من اخر الشهادات ولا يستحلف في النكاح والرجعة والا يلا والنسب والرق  
والولاء والاستيلاء عند ابى حنيفة وعندهما يستحلف الا اذا ادعى بسبب ما لا او حقا  
فيعتصم بالاجماع انتهى وفي الخلاصة من كتاب القضاء لا يمين في نكاح ولا رجعة ولا في  
ولا ايلاء ولا رقة ولا ولادة ولا نسب ولا لعان بناء على ان الاستحلاف لا يجري في الاشياء  
الستة والعقل قول المردى عليه من غير يمين وهذا قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
في ذلك كله يمين الا اللعان فان نكل جسد حتى يقرأ ويحلف ولا يقضى عليه بالنكول وهذا  
بناء على ان النكول بدل عند ابى حنيفة والبدل لا يجري في هذه الاشياء وعندهما اقرار والاقرار  
يجرى في هذه المواضع وهذا كله اذ لم يقصد به المال فان قصد به المال يستحلف بالاجماع  
وصورتها ادعت على رجل انه تزوجها وطلقها قبل الدخول بها بها ولها عليه نصف المهر  
فطلبت وانكره يستحلف بالاجماع فان نكل يقضى عليه بنصف المهر والزيادة على هذا قال  
وصورة النسب انه ادعت على مولاها انها ولدت منه هذا الولد وانكول المولى وفي النسب  
ايضا الوادعي على رجل انه ولده او والته كذلك ثم ذكر بقية الصور على الترتيب والحاصل  
ان مسئلة النظم وهي ما لو قالت الامه ان ولدي هذا من المولى والنكول يكون  
الولد منه فانه عند ابى حنيفة لا يستحلف وعندهما يستحلف وعليه الفتوى وهذه المسئلة  
يعينها ستاتي من المناظر في كتاب الدعوى معادة ان شاء الله تعالى انتهى  
**لو قال في مسطره قد حررت زيد غلامه فليس محررا**  
**اذ لازم بان يقول فيم** وانما يملكه تحت كيم  
**وهكذا شهادة الشهود** فيم على النمط المهور  
ضمي فيه المسطور والنمط الاسلوب وقد اشتملت الايات على مسيلتين الاولى ما لو كتبت  
في المسطور ان زيدا قد حررت غلامه ولم يقل الذي يملكه فانه لا يصح والثاني لو شهدوا بعق  
العبد ولم يصر صواحيبي الشهادة لكونه ملكا العتق قال في جامع الفصولين في الفصل  
الاربين ادعى ان الميت معتق والذي فلان كان حرره والذي وارثه اذ لا وارث له  
غيري قيل لا تصح الدعوى وقيل بقصد وهو الصحيح لانه لم يقل في دعواه وهو يملكه والتحرير  
من غير المالك باطل وكذا الوادعي على رجل قال على ابنه فلان انه حرره فلان يقضى  
لمدعي المالك ولو قالت بينته حرره فلان وهو يملك تقبل بينته العتق انتهى

**من كتاب الايمان** مناسبتها العتق من حيث ان كلا منهما لا يورث في الميراث  
والاكراه كالطلاق وقدم الطلاق العتاق عليها القرب من الطلاق لا اشتراكهما في  
الاسقاط والايمان جمع يمين وهي في اللغة مشتركة بين الجارحة والقوة قالوا  
انما سمى بمنا الوجهين احدهما ان اليمين هي القوة والحالف يتقوى بالقسوة على الحلف والمنع  
والثاني انهما كانا يمتساكون بايديهم عند القسم فسميت بذلك وهذا يعني ان لفظة  
اليمين لفظ منقول كذا في الجوزي الكافي شرح الوافي اليمين في اللغة عبارة عن القوة قال  
لاخذنا منه باليمين وقال القايل  
**مرأيت عرانة الارسي بيمورا الى الخوات منقطع القرين**  
**اذا ما رأيت رفعت لحد تلقاها عرانة باليمين**  
وفي الشرع عبارة عن تحقيق ما تصدق من البر في المستقبل نقيضا او اثباتا انتهى واحسن  
منه في الجوزي قال ومفهومه لغة جملة اولي انشائه صريح الجوزي يوك بها جملة بعدها  
يجمل خبره فخرج بقيد اولي خويزن قايم فان الاولى هي المؤكدة بالثاني من التاكيد الفظي  
على عكس اليمين ونحو الجملة الفعلية كحلفت بالله لا فعلن او حلف والاسمية معواء  
كانت مقدمة الخبر كعلي عهد الله او موخرته نحو لعمرك لا فعلن واسما هذا المعنى التوكيد  
سنة الحلف والقسم والعهد والميثاق والا يلا واليمين وخرج بقيد الانشائية نحو فعلت  
الطلاق والعناق فان الاولى ليست انشائية فليست التعاليق ايمانا لغة واما  
مفهومه الاصطلاحي مجمل اولي انشائية يقسم فيها باسم الله تعالى او صفة يوك بها  
مضمون ثابته في نفس السامع ظاهرا ويحمل المتكلم على تحقيق معناها فدخلت بقيد الظهور  
النفوس والتزام مكروه وكفر وزوال حلفك على تقدير يمنع عنك او محسوب ليجمل عليه  
فدخلت التعالقات مثل ان فعل فهو يهودي وان دخلت فانت طالق بضم القاف  
يمنع نفسه وبكسر ها يمنعه وان بشرتني فانت حر انتهى وفي الكافي وهي نوعان يمين  
بالله تعالى او صفة ويمين بغيره فالاولى شروع بالكتاب وعقوله تعالى لا يمين اضامكم  
تالله نفثوه تذكروا يوسف تالله لقد انزل الله علينا السنة وهو قوله عليه الصلوة والسلام  
والله لا شردن قريشا والاحياء فالصحاب رضوا الله عنهم ومن بعدهم يحلفون ويستحلفون  
واليمين بغير الله تعالى مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط نحو ان دخلت الدار فانت طالق  
او فانت حر او فعلت ج او عمر او ما اشبه ذلك لانه التزام حكم عند الشرط ولا يلا ولا ينة  
التزام في الحال فصح التزامه عند الشرط وهو ليس بيمين وصفاء وانما سمى بيمينا عند  
الفقهاء لخصول ما هو المقصود باليمين بالله تعالى وهو الحلف على الشرط والمنع من الشرط  
يمينا معني حتى لو حلف ان لا يحلف فحلف بالطلاق او نحو يحث واليمين بالله



تعالى لا يكره فالتبني صلى الله عليه وسلم والعصا به رضى الله عنهم كما نرى يا شريفة في العهر  
 والمواثيق ولكن تقليد اولي من تكثيره حتى لا يقع في ضلوك حرمة اسم الله تعالى واليمين  
 بغير الله تعالى مكر وهمة عند البعض لقوله عليه الصلاة والسلام فزكان حائفا ليلحلف  
 بالله او لينذر فهو دليل على ان اليمين بغيره واجب الترك وقوله عليه الصلاة والسلام  
 ملعون من حلف بالطلاق او حلف به ولان في اليمين تعظيم المقسم به ولا يجوز ذلك  
 لغيره تعالى وعند عامة العلماء لا يكره لانه يحصل بها الوثيق في العهود وخصوصا في  
 فزما تافان احدا لا يصدق ولا يؤمن عليه في اليمين بالله تعالى لقلة مبالاة ظهرت في  
 الناس فتمس الحاجة الى الوثيق بالطلاق وغيره وقد روى عن عبد الله بن عمر بن العاص  
 انه حلف بالطلاق عند النبي عليه الصلاة والسلام فلم يكره عليه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولو كان مكرها لا يكره عليه وما روى المحلل على الحلف به لاعلى وجه الوثيق  
 او على الحلف به في الماضي وهذا عندنا مكره لانه لا يحصل به معنى الوثيق انتهى وفي  
 الجرد قال بعضهم اذا اضيف الى الماضي يكره واذا اضيف الى المستقبل لا يكره وهو  
 الا حسن انتهى وفي القينة في احوال الايمان وقول الجاهل بالله نجد اي دينا ميسر  
 هذا الكلام حلف فيه خطر عظيم لانه يسوي بين الله تعالى وبين النبي عليه الصلاة  
 والسلام ثم قال اعلم ان الحلف بغير الله تعالى لا يجوز لم ترى الجاهل يحلف بروح الامير  
 وجيانه وبراسه والذي يقول هذا كانه لم يتحقق اسلامه بعد فان عماد الاسلام  
 تعظيم الله تعالى وتعظيم امره وكذا من يقوم في الصف فيقول اعطوني كذا اجتأني بكر  
 وعمر وعثمان وعلى وحقاني بكر اعطوني ان يباع بجنته امناء وهذا اكمل استخفاف بالدين  
 واستهانة بحرمة الاسلام انتهى بلفظه وتقام هذه الابحاث مع بيان ركن اليمين وشرطه  
 وهو انواعه مبسوط في المطولات والله الموفق

لو قال ان فعلت ذلك الفعل او كان ذلك الشيء صارا صلا  
 يكره على ثم سمي قدرا عليه للحرمين نكرا  
 ففعل الفعل الذي علقا والشيء صارا ظاهرا محققا  
 فحكمه ان كان ذلك الا من اي المعلق عليه النذر  
 من الذي يقصر فاك الناذر وقوعه وان لم يصاير  
 يلزم منه ذلك فيما بعينه وبين مربيه العلي ككثرة  
 عليه في القضاء وليس يجب ولا يرد به وظاهره  
 ان شاء تكفير ذلك كفرا بميثقه او يوف نذرا  
 للحرمين اي نكرا والحرمين مكره والمدينة ونذر حال من ضمير عينه ففعل الفعل اي في قوله

ان فعلت والشيء صار في قوله ان كان ذلك الشيء صارا وقد اشتملت الابيات على مسئلة في  
 فتاوى قارى النهاية وعبارتها سئل اذا قال الرجل ان فعلت كذا او كان كذا افعل عشرة  
 الا في درهم على سبيل النذر الشرعي للمفقر او المساكين او لمصالح الحرمين الشريفين بشر  
 فعل ذلك هل يطالب اجاب ان كان المعلق عليه النذر ما يريد وقوعه لزومه فيما بينه وبين  
 الله تعالى ولا يجب عليه في القضاء لانه لا يدخل تحت حكم القاضى وان كان لا يريد وقوعه وفعله  
 فهو محذور ان شاء وفي بالمنذر وان شاء كفر كفارة يمين انتهى واما بحث ما لو نذر نذرا مطلقا  
 بشرط يريد او لا يريد فقد قال في شرح الدرر نذر نذرا مطلقا نحو نذر على صوم هذا الشهر  
 او مطلقا بشرط يريد نحو نذر على كذا ان قدم غايبي فوجباى الشيء وفي اي عليه الوفا به  
 في الصورتين لقوله عليه الصلاة والسلام من نذر نذرا وسمى فعله الوفا بما سمي او نذر  
 مطلقا بما اى بشرط لا يريد به كان نذرت فعلى كذا وفي او كفرو به يفتى بعنى ان علق نذره  
 بشرط لا يريد ثبوته كالزنا ونحوه فحنت تخيير بين الكفارة وبين الوفا بما التزم وهو قول  
 الشافعي في الجديد وروى ان ابا حنيفة رجع اليه قبل موته بسبعة ايام وبه كان يفتى  
 الامام شمس الائمة السرخسى وغيره من كبار الفقهاء وذلك لان كلامه نذر بظاهره  
 يمين بمعناه لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط فيميل الى اى الوجهتين شكلا فلو كان اذا  
 علق بشرط يريد ثبوته لان قصده اظهاه الرغبة فيما جعله شرطا قال صبرا الشريفة اقول  
 ان كان الشرط حراما كان نذرت منك ينفى ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام  
 لا يوجب التخفيف اقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود دليل التخفيف  
 لان اللفظ لما كان نذرا من وجه ويحتمل من وجه لزم ان يعمل بمقتضى الوجهين ولم يحرم  
 اهدا واحدا فلزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر واستلما انتهى وفي الكافي  
 شرح الواقي ومن نذر نذرا مطلقا بان قال الله على صوم شهر فعليه الوفا به وكذا ان علق  
 النذر بشرط وجد الشرط فعليه الوفا بنفس النذر لقوله عليه الصلاة والسلام  
 من نذر وسمى فعله الوفا بما سمي ومن نذر ولم يسمي فعله كفارة يمين ولانه علق  
 بالشرط وعن الشافعي انه يتعين عليه كفارة اليمين وعن محمد انه ان علق نذره  
 بشرط يريد كونه كقول ان شفى الله مريضى او رد غايبي لا يخرج عنه بالكفارة  
 ويجب عليه الوفا وان علقه بشرط لا يريد كونه كدخول الدار ونحوه يتخير بين  
 الكفارة وبين الوفا بما التزم وهو قول الشافعي في الجديد وروى ابا حنيفة رجع الى  
 هذا القول قبل موته بسبعة ايام وبه كان يفتى ابنه اعلى الزاهد وشمس الائمة السرخسى  
 وهذا لان كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط اذا المراد  
 يتبعه عن التزام هذه الطاعات بالنذر مخافة ان لا يفي بها فيميل الى اى الوجهتين شك



بخلاف ما اذا علق بشرط يريد كونه لان معنى اليمين غير موجود فيه وهو قصد المنع لان قصد  
 اظهار الرغبة فيما جعله شرطا وهو في الظاهر الرواية لا يخرج الا بما سمي كيف ما كان لما مر  
 وفي مختصر الحيط ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة او كل شيء هو طاعة لزوم الوفا  
 وعن ابن حنيفة اخر ان شاك في به وان شاك في كفر وهو رواية عن محمد وهو قول الشافعي  
 وعليه فتوى بعض مشايخنا وان علق نذره بما يريد كونه يلزمه الوفا به ولا تنفصه  
 الكفارة انتهى وفي الخلاصة لو جعل على نفسه حجا او صلاة او صدقة بما هي طاعة ان فعل  
 كذا افعل لم يزم ذلك الشيء الذي جعل على نفسه ولم تجز كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية  
 وهكذا افتى القاضي الامام ابو علي السعدي والشيخ الامام الزاهد علي بن ابي طالب كان يقول  
 ان شاء الله اوج او صلى وان شاك في هذا في مجموع النوازل وعن ابن حنيفة انه يرجع من  
 هذا قبل موته بسبعة ايام وقال يجب فيه الكفارة وقال الامام الاجل السرخسي في ايمان  
 الاصل وهو اختياري لكثرة البلوى في هذا الزمان قال رحمه الله تعالى وهكذا اختيار الصمد  
 الشهيد في فتاوى الصغرى وبه يفتي انتهى وفي الكنز ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا  
 بشرط ووجد في به قال في الجرای وفي النذور اهتواه عليه الصلاة والسلام من نذر  
 وسمى فعليه الوفا بما سمي وهو باطلا فقه يشتمل المنجز والمعلق ولان المعلق بالشرط كما تجز  
 عنه اطلعه فشم ما اذا علقه بشرط يريد كونه او لا وعن ابن حنيفة انه يرجع عنه  
 فقال ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزاء كفارة يمين وهو  
 قول محمد ويخرج من العمدة بالوفا بما سمي ايضا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه  
 معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهره نذر فيتحيز فيميل الى اي الجهتين شاك بخلافه اذا  
 كان شرطا لا يريد كونه كقول الله شفي مريض لا نفي لان نفي معنى اليمين فيه قال في الهامة  
 وهذا التفصيل هو الصحيح وبه كان يفتي اسماعيل الزاهد كما في الظهيرية وقال الولد الجلي  
 مشايخ بل وحناني يفتنون بهذا وهو اختيار شمس الايعة لكثرة البلوى في هذا الزمان  
 الى ان قال ثم اعلم ان هذا التفصيل وان كان قول المحققين فليس له اصل في الرواية لان  
 المذكور في ظاهر الرواية لزوم الوفا بالنذور فيما منجز كان او معلقا وفي الرواية النواذر  
 هو مخير فيها بين كفارة اليمين قال في الخلاصة وبه يفتي فتحصل ان الفتوى على التحيز  
 مطلقا وان اعترض في الغنايه على تصحيح الهامة انتهى ثم بسط الكلام في النذر واذا  
 علمت هذا فاعلم ان قول الناظر عينه للحويين نذرا واقع من مع المثال الغير لازم اذا النذر  
 المعلق لا يتقيد بغير الزمان قال في شرح الدرر لا يختص نذر غير معلق بزمان ومكان  
 ودرهم وفقر بخلاف النذر المعلق يعني لو قال ان جاء فلان ففعله على ان اتصدق او اوص  
 او اوصلي او اعتكفت ففعل قبل لم يجز والفرق ان النذر سبب في الحال والواخل تحت النذر

ما هو قرينة وهو اصل التصديق وكون التعيين فيبطل التعيين ولزومه القرب بخلاف المعلق  
 لان التعليل يمنع كونه سببا فلا يجوز التعجيل قبل انتهى وكذا في عامة كتب المذهب فخرنا  
 ان بتعيين فقر الحرامين غير لازم فيجوز الصرف الى غيرهم بعد وجود المعلق عليه اذ هو سبب  
 ينقضي عنه النذر فلا يجوز قبله ولذلك صرح به الناظر حيث قال ففعل الفعل الذي قد  
 علقا الى اخره وقوله يلزم ذلك الى اخره يعني ان فعل المنذور يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى  
 ديانة حتى لا يجبره الحاكم على فعله قال في الخلاصة ولو قال الله على ان اعتق هذه الرقبة  
 وهو يملكها فعليه ان يفي بذلك ولو لم يفي يا ثم ولكن لا يجبره القاضي انتهى وفي شرح الدرر  
 نذر بعتق رقبة يملكها وفي بها والا ثم ولا يجبره القاضي يعني لو قال الله على ان اعتق  
 هذه الرقبة وهو يملكها فعليه ان يفي ولو لم يفي يا ثم ولكن لا يجبره القاضي انتهى مهمة  
 لا بأس بذكرها نختتم بها هذا البحث تقل في البحر قبيل باب الاعتكاف عن الشيخ  
 قاسم شايح الدرر قال واما النذر الذي ينذر به اكثر العوام على ما هو شاهد كان يكون  
 الانسان غايب او مريض او له حاجة ضرورية فيأتي بعض الصلي فيجعل ستره على راسه  
 ويقول يا سيدي فلان ان رد غايبي او عوفي مريض او قضيت حاجتي فلاك من الذهب  
 كناسخا ومن الفضة او من الطعام كذا او من الماء كذا او من الشعير كذا او من الزيت كذا فهذا  
 النذر باطل بالاجماع لوجوه منها انه نذر لمخلوق والنذر المخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة  
 لا تكون لمخلوق ومنها ان المنذور له ميت والميت لا يملك ومنها ان ظن ان الميت  
 يتصرف في الامور ون الله واعتقاده ذلك كفر الملهون قال بالله اني نذرت لك ان  
 شفيت مريض او رددت غايبي او قضيت حاجتي ان اطعم الفقرا الذي بباب السيرة  
 نفيس او الفقرا الذي بباب الامام الشافعي او الامام الليث او اختري حصار المسا  
 او زيتا لوقودها او دراهم ثمن يقوم شعارها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع الفقرا  
 والنذر به عز وجل وذكر الشيخ انما هو محل يعرف النذر مستحقه القاطنين برباطه  
 او مسجده او جامعهم فيكون بهذا الاعتبار ان يصرف النذر الفقرا وقد وجد المرف ولا  
 يجوز ان يعرف ذلك لفتي غير محتاج ولا لشريف منصب لانه لا يصلح له الاخذ ماله  
 يكن محتاجا فقيرا ولا لذي النسب لاجل نسب ماله يكن فقيرا ولا لذي علم لاجل علمه  
 ماله يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنيا للاجماع على حرمة النذر  
 للمخلوق ولا ينقصد ولا تستقل الزمة به وانه حرام بل سحت ولا يجوز لحاكم الشيخ  
 اخذه ولا اكله ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه الا ان يكون فقيرا وله عيال فقره لا يجوز  
 عن الكسب وهم مضطرون فياخذونه على سبيل الصدقة المتداة واخذه ايضا مكروه  
 ماله يتصدق به الناضر ينوي التقرب الى الله تعالى وصرفه الى الفقرا ويقطع النظر عن

جدم



نذر الشئ فما يؤخذ منه من الرأى والسمع والزيت وغيرها وتنقل الى موضع الاولى تقربا  
 اليه وتحرم باجماع المسلمين ما لم يقصدوا بغيرها الفقرا الا حيا قولا واحدا انتهى وانما  
 نقلت ذلك تنبيها عن ورطة وقع فيها عامة الناس ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
 العلي العظيم وتمة اجاب النذر مفصلة في المطولات انتهى  
 النذر ان محضنا يكون حصلا كمنذره صيام شهر مثلا  
 او لا بان كان مشوبا بالحلف كان شئ الله مريض الدنف  
 فان على صومها في زمن ولم يسمي يومها  
 فيلزم الوفاء على الاطلاق عند الاية بالتفاسد  
 اما اذا كان محض بين كانا كان الحكم في غدا فلا  
 في صوم سنة فيلزم وفاء ما سمي وهذا يصح  
 من ظاهر الرواية لما ظهروا عن الامام وغدت مشهوره  
 المحض الخالص وحصل معنى وجد والشوب المخلوط وقوله على الاطلاق يعنى من غير  
 تقييد بزمن دون زمان وتتابع او تفريق وقوله وفاء ما سمي اي صوم السنة دون  
 الكفارة والمراد بالامام ابو حنيفة التهام وقد اشتملت الايات على بيان النذر وهي  
 ثلاثة الاولى النذر الخالص ليس فيه ثابته عين كقوله الله على صوم شهر فانه  
 يلزمه الوفاء به مطلقا متابعا او متفرقا الثاني النذر المشوب باليمين بان كان مشوبا  
 على تعليق الجزاء بشرط يريه كقوله ان شئ الله مريض فله على صوم يوم او شهر  
 فانه اذا وجد الشرط يلزمه الصوم مطلقا من غير تعيين بيوم متابعا او متفرقا  
 وانما كان نذرا مشوبا باليمين لان صيغته صيغة النذر مع اشكاله على تعليق الجزاء  
 بالشرط بين عند الفقهاء كما سبق تقريره في اول الباب لكنه غلب عليه النذر باعتبار  
 ارادته للشرط كما تقدم بانه فصار حكمه حكم النذر الخالص في اطلاق الوفاء به  
 الا ان انعقاده سببا متوقف على وجود الشرط فلم يجز قبله كما ذكرناه فيما تقدم  
 وبه لا يختص بزمان كالنذر المحض والثالث النذر المذى هو محض يمين بان يكون  
 مشتملا على تعليق الجزاء بشرط لا يبرره نحو ان اكلم فلانا في غدا فعلى صوم سنة فانه  
 اذا وجد الشرط ففي ظاهر الرواية عن الامام ابو حنيفة انه يلزمه الوفاء بما سمي من  
 صيام السنة ولا يكون غنيا بين الوفاء وبين الكفارة وقد سبق ما فيه مفصلا وانما  
 كان هذا النذر مينا محضا لانه تعليق بما لا يبرره والتعليق يمين كما ذكرنا وكونه  
 لا يبرره الشرط محضا اذ لا رغبة له فيه فكان قصده المنع عن ايجاده وهو معنى اليمين  
 المحض فغلب على صيغته النذر بهذا الاعتبار انتهى

ثم قال الطالب ان لم اقتضى في ذلك اليوم الفلاني حتما  
 فامرا فيكون معنى طنا لقا ثم فتاوى وقول ما مرقا  
 اخشى الخريم ان لا يظهر في ذلك اليوم الذي قد ذكرنا  
 وخاف ان يحث في اليمين فليات للقاضي التقى الامين  
 الذي كبر قصته تفهينا فينبغي للقاضي له وكينا  
 من ذلك الغايب في حال يامره بتبعض ذلك المذنب  
 فيقبض المالى ويحكم بنالك قاض فالتبعض بيان  
 وعن ابى يوسف قال الناطق بان قبض الوكيل بالمال  
 ولكن المفتى ان دفع ذلك للقاضي فزال يقبض  
 عليه من شئ ولا حث وجد قال ابو الليث بن ابي عمير  
 وان يكن في موضع لا يوجد اذ ذلك قاض حث اموك  
 المراد بالطالب صاحب الدين وتوارى اى اختفى الطالب والغريم الخالف المذكور وفاده  
 بالغايب صاحب الدين وقد اشتملت الايات على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل  
 الخامس وعبارته قال له مديونه لو لم افضك مالك اليوم فكذا فتاوى الطالب  
 فنصب عنه القاضي وكيدا بطلب المديون ليقبض منه المال لئلا يحث فقبض وحكم  
 به الاخر قال ابو يوسف لم يحث وعن الناطق القاضي ينصب عن الغايب وكيدا ليقبض  
 المال من المديون فيبرأ به يفتى انتهى وفي مختصر المحيط حلف ان لم اقض مالك  
 غدا فعلى كذا ثم غاب المخلوف عليه فاذا رفعه الى القاضي لم يحث والاحت وذكر  
 الناطق ينصب القاضي وكيدا ويامره بالرفع اليه فاذا دفعه اليه لا يحث وفي المتن  
 عن ابى يوسف انه اذا دفع الى الوكيل الذي ينصبه القاضي عنه يحث والمختار انه  
 لا يحث انتهى وفي الخلاصة المديون اذا حلف ليوفى حقه يوم كذا فغاب رب الدين  
 فلم يجزه ليوفى حقه لا يحث في باب اليمين وفي باب النون يرفع الامر الى القاضي  
 ويرفع اليه والرفع اليه كالرفع الى المخلوف عليه قال القاضي الامام وهو المعنى انتهى  
 وفي القنية ولو حلف المديون ليقضين حق فلان غدا فجاء ليقض حقه فلم يجزه  
 في الغنم سبى السم قذى لا يحث وعن النوازى يرفع الى القاضي فلا حث وعن ابى  
 الليث ينصب القاضي وكيدا ويامره بالرفع اليه فاذا دفعه اليه لا يحث وعن ابى  
 يوسف ان قبض هذا الوكيل باطل انتهى وفي شرح الوجاهة لابي الشحنة وعن ابى يوسف  
 ان قبض هذا الوكيل باطل وبه افتى ظهير الدين المغيثاني وفي التتمة عن ادب القاضي  
 المختص في مسئلة نصب القاضي وكيدا انه لا يحث وهكذا روى عن ابى يوسف



في المتن وذكر الناطق في إيمان النواتل عن أبي يوسف إذا رفع إلى وكيل القاضي لا يحث وعليه اعتمد  
أبو الليث وبه يفتي ولو قال اليوم في موضع كذا فجاء به فلم يجد فلان يحث في إيمان فتاوى من قد  
لكن الاعتقاد على المذكور في النواتل أنه يرفع إلى القاضي حتى لا يحث وإن كان في موضع لا قاضي فيه  
يحث وبه يفتي ونحوه في فتاوى قاضي خان ونقل عن بعضهم إذا غاب الطالب لا يحث والرفع  
إلى القاضي ليس بشئ قال واختار هو الأول انتهى وفي خزانة الروايات معزيا إلى القضاة لوقال  
أن لو أقرض مالك غدا فكذا فغاب المحلوف عليه إذا دفعه إلى القاضي لا يحث لا تصاب  
القاضي ناسبا عنه نظر الخالف ولا حاجة إلى نصب وكيل عنه هذا هو المختار وقال الخفاف  
في أدب القاضي أن كان في موضع لا قاضي هناك يحث قال السمر الشهيد حسام الدين  
في الوقعات الصغرى والاعتقاد على هذا ونفق به انتهى وفي فصول الجادى في الثاني وإذا  
قال الغريم للطالب أن لم أفعلك مالك اليوم فأمرته طالق ثلاثا فتراى الطالب خشي  
الغريم أن لا يظهر اليوم فيحث في يمينه فآخى القاضي بالقصد فنصب القاضي عن الغائب وكذا  
وأمر الوكيل بقبض المال من المطلوب حتى يبرق قبض المال وحكم به حاكم آخر فان أبى يوسف  
قال لا يجوز كذا ذكر في الإقضية وهذا قولهم وإن خص قول أبي يوسف وذكر الناطق  
أن القاضي ينصب عن الغائب وكذا ويقبض ماعلى المطلوب فلا يحث قال الناطق وعليه الفتوى  
ومثل ذلك لو أن شخصا قد كفل شخصا إلى عهد بشرط قد قبل  
أن كان لم يحضر ولم يواف به في ذلك اليوم إلى عطائب  
يكن عليه الدين ثم غابا فالمدعى وبجده ما أبا  
في ذلك اليوم الذي سماه فبادر الدين الزمان  
كمن أن رفع الأمر إلى قاض لينصب وكيل قبلا  
أنه لم يكفل للموكيل وأنه يبرأ من الأصيل  
ومثل ذلك في مثل المسئلة المتقدمة والف غابا بالطلاق وكذلك ألف أبا وقد اشتملت  
الآيات على مسئلة في جامع الفصولين قال كفل بنفسه على أن لم يواف به غدا فدينه على  
الكفيل فغاب الطالب في الغد فلم يجده الكفيل حتى مضى الغد لزمه المال ولو رفع الكفيل  
الأمر إلى القاضي فنصب وكيل عن الطالب وسلم إليه المكفول عنه يبرأ وهو ظاهر الرواية  
وقيل إنما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف قال في الزيادات أن فعل به قاض فلو علم أن  
الخصم غيب لذلك فهو حسن وفي الخلاصة من كتاب الكفالة رجل كفل بنفسه رجل على أنه  
أن لم يواف به يوم كذا فعليه المال فتراى المكفول له فلم يجده الكفيل يرفع الأمر إلى القاضي  
لينصب وكيل فيسلم إليه وعلى هذا الواب شيئا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام فتراى  
البائع حتى مضت ثلاثة أيام يرفع الأمر إلى القاضي لينصب القاضي وكيله للبائع فيرده عليه

قال الفقيه أبو الليث هذا خلاف قول أصحابنا غير أنه روى في بعض الروايات عن  
أبي يوسف ولو فعله القاضي فهو حسن في موضع يغيب الخصم انتهى وفي جامع الفصولين  
والحكم على المخبر لم يحث وتفسير المخبر أنه ينصب القاضي وكيله عن الغائب ليسمى الخصوم  
عليه وإنما يجوز نصب الوكيل عن الخصم في بيته بعد ما نادى أمين القاضي على باب داره أياما  
وعن أدب القاضي الحكم على المخبر لا يجوز وقيل ينبغي أن تكون هذه المسئلة على رواية ينادى  
حاصله الحكم على الغائب وفيه روايتان عن أصحابنا المشتري بخيار أراد الرد في المرة فاختفى  
البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصما عن البائع ليرده عليه قيل ينصب نظرا  
للمشتري وقيل لا لأنه لما اشترى ولم يأخذ منه وكلام مع احتمال غيبته فقد ترك  
النظر لنفسه فلا ينظر له فإذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي الاعتذار ففي عهد  
فيه روايتان يفتى في رواية فيبعت مناديا على باب البائع أن القاضي يقول إن خصمك  
فلان يريد الرد عليك فإن حضرت والا نقضت البيع فلا ينقض القاضي بلا اعتذار  
وفي رواية لا يعتذر القاضي أيضا انتهى وفي كفاية مختصر المحيط كفل بنفسه رجل لرجلين  
فان وأفاهما له إلى كذا فعليه ما عليه لهما فوافاه أحدهما وألاخر غاب برء من كفاية  
الشاهد ولزمه نصيب الغائب وما أخذ الغائب يكون بينهما والكفيل أن يتقدم  
إلى الحاكم لينصب عن الغائب من يسلم إليه وانكر الخصم جواز نصب القاضي انتهى  
وفي كفاية القنية قال للطالب أن أسلم إليك النفس غدا فعلى المال فجاء الكفيل بالأصيل  
وتراى المكفول له لا يبرأ انتهى وفي كفاية الجامع الصغير رجل كفل بنفسه رجل على أنه  
أن لم يواف به فعليه المال فأت المكفول عنه ضمن الكفيل لتحقيق الشرط وهو عدم  
الموافاه انتهى وستأتي هذه المسئلة من الناطق في كتاب الكفالة انتهى  
ان حلف الغريم بالطلاق وبرهن الخصم على استحقاق  
ان شهدوا على قيام الدين فاحكم بتفريق الزوجين  
ان شهدوا عليه بالأقوان فلا تفريق والنكاح جارى  
حلف بالطلاق أى على برائة من الدين فلا تفريق لأناه يهدى جارى أى باق بينهما وقد اشتملت  
الآيات على مسئلة في الخلاصة ومجارتها رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه  
أمرنى طالق أن كان لك ألف درهم فقال المدعى أمرنى طالق أن لم يكن عليك ألف  
درهم فأقام المدعى البينة بألف درهم وقضى القاضي عليه بألف فرق القاضي بين المدعى  
عليه وبين أمرته كذا فى المحرر وفي العيون جعل هذا قول أبي يوسف وعند محمد لا يفرق  
فصار عن محمد روايتان ويفتى بالتفريق ولو أقام المدعى عليه البينة أنه كان أو فاه  
قبل دعواه كان تفريق القاضي بين المدعى عليه وأمرته أن نزع عنه أنه لم يكن له إلا هذه



الالف باطلا هذا اذا اقام المدعى البينة على المال فان لم يقيم البينة على المال لكن اقام  
البينة على اقرار المدعى عليه بالمال للمدعى لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وامراته لان  
شرط البحث كون الالف عليه وهذا محتمل والقاضي يفتى بالقرار وان كان محتمل انتهى  
وفي جامع القصولين قال ادعى دارا فانكر المدعى عليه فحلفه القاضي ثم علم القاضي انه ملك  
المدعى لو ظهر بالبينة لم يظهر كذبه وحسنه ولو ظهر باقرار المدعى عليه ظهر كذبه في عينه  
فحلفه قاضيه ان المدعى اذا حلف ان لا دين عليه ثم برهن عليه المدعى عليه فعنده لا يظهر  
كذبه في عينه لذالبرهان حجة من حيث الظاهر وعند ابي يوسف يظهر كذبه في حث والقوى  
في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب فحلف ثم برهن يظهر كذبه ولو ادعى بسبب فحلف  
انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجران انه وجد القرض ثم وجد الابرا  
والا يصال ولو حلف بطلاق او عتق ماله عليه شئ فشهدا عليه برين والزهره القاضي  
وهو ينكر قال ابو يوسف يحث وقال محمد لا لاني لا ادري لعله صادق لان البينة حجة  
من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في عينه وذكر محمد قال امراته طالق ان كان لفان على شئ  
وشهدا ان فلانا قرضه كذا قبل عينه وحكم بالمال لا يحث ولو شهدا ان لفان عليه كذا  
وحكم بالمال حث لانه جعل شرط حثه وجوب شئ من المال عليه اذ ان اليمين وحين شهدا  
بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت اليمين بخلاف ما لو شهدا ان المال عليه انتهى وفي مختصر  
الحيط ادى على اخره فقال المدعى عليه امراته طالق ان كان لك على الف وقال المدعى امراته  
طالق ان لم يكن لك عليك الف فاقام المدعى البينة على حقه ففتى به يحث عند ابي يوسف  
وهو رواية عن محمد وعند محمد لا يحث دار في ايديهما حلف كل واحد ان الدار له والدار  
البينة ان الدار له قال يكون بينهما ويحضان الى ان قال ادعى على اخو ديننا فحلف المدعى  
عليه بالطلاق ماله عليه شئ فاقام المدعى بينه وقضى به ان قال كان له على دين  
فاوفيته لا يحث ولا يحث وكذا اذا اختلفا في دار فحلف بالطلاق المدعى عليه  
انها له واقام المدعى بينه قضى بها له فان قال المدعى عليه كان له ولكن اشترتها لا يحث  
ولا يحث وكذا اذا ادعت على رجل انها امراته فحلف ما هي له يا امرأة فقاعت البينة  
انها امراته فان قال كانت امراتي طلقها لا يحث انتهى وفي الخلاصة رجلان في ايديهما  
دار فحلف كل واحد منهما البينة ان الدار داره تكون بينهما ويحضان وان كان في يد  
احدهما حث الذي كانت في يده وان كانت في ايديهما ولم يقيما البينة لا حث عليهما  
وهي بينهما بصفاء قال ابو يوسف في رجل حلف بطلاق امراته فلا تاعلى دارا فيها  
له وهي في يده فاقام رجل البينة ان الدار داره قضى بها القاضي له فان الزوج يحث  
ونطلق امراته في القضا فان الزوج اقر فقال كانت لفان لكن اشتريتها منه فان

فلا تاعلف ما باعها فان حلف قضى بهاله والرد في مصدق في عينه ولا تطلق امراته  
والمقر في هذا الخالف لجامد ولهذا النوع بظاهرو وشواهد كتبناها في خزائن الواقعات  
انتهى وفي جميع المنتجات ولو حلف المدعى عليه بالطلاق ثم برهن المدعى على المال ان شهدا  
على الاقرار لا يفرق لان بقاء الدين بالاستصحاب والحلف كان على عدم قيام الدين وقيام  
الدين لم يثبت بدليل يكون حجة وان شهدا على قيام الدين بان قالوا عليه كذا وقضى به  
القاضي يفرق بينه وبين امراته انتهى والله الموفق **م**  
**م** لو قال من اذنب ذنبا فاعترز قد كنت كافرا واسلمت كفر **م**  
**م** في قول بعض العلماء فافهموا وقال لا يكفر ببعض العلماء **م**  
من فاعل قال قد كنت الى اخره مفعول القول والفت فافهموا اما المتنبيته او لا تطلق  
وبعض فاعل قال وقد اشتملت البتة على مسئلة نقلها الشيخ الرازي رحمه الله تعالى  
في كتابه الاحكام في اخر الكراهة وعبارته لو قال معتذرا عن جهله ببعض الاحكام  
الشرعية كنت كافرا فاسلمت اي هنا قريبا قيل يكفر وقيل لا يكفر ولا يظهر عدم تكفيره  
لان غايته انه كاذب في قوله الاول انتهى وفي الاشياء والنظائر من كتاب السير واختلفوا  
في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت انتهى وفي جامع الفتاوى ولو قال في ضمن  
الاعتذار كنت كافرا فاسلمت لا يكفر لانه الجلالة في الاعتذار دون التحقيق انتهى  
**م** لو اكلت زوجه شخصي ثمرا **م** فقال ان لم تخبريني جهرا **م**  
**م** بقدر ما اكلت من ذاك الثمر **م** فانت طالق وليس تدري **م**  
**م** كم اكلت قالوا له تقول قد **م** اكلت ما تريد من العدد **م**  
**م** اربعة او خمسة او اكثر **م** وان يكن اقل مما ذكر **م**  
**م** فعند ذاك تكون فيما نقلنا **م** محبته بقدر ما قد اكل **م**  
له متعلق بتقول قدم للنظر وما مفعول تقوى وضير ترتيبه راجع الى المرأة ونقلنا  
جنس الجهر والالف بالطلاق واكلا ذلك وقد اشتملت الابيات على مسئلة نقلها  
ابن ابى العز الحنفى في كتاب التهذيب لانه البيه وعبارته رجل حمل الى منزله ثمرا  
فاكلت منه امراته وامته فقال الرجل لامراته ان لم تخبريني كم اكلت من هذا الثمر  
والا فانت طالق ولا مته ان لم تخبريني كم اكلت والا فانت حرة ولم نقل كل واحدة  
كم اكلت ما الحيلة في عدم الحث الجواب ان تقول المرأة اكلت واحدة اكلت ثنتين  
اكلت ثلاثة اكلت اربعة اكلت خمسة الى ان يطعن قلبها انها لم تاكل اكثر منه  
فانها تكون غيره بعد ما اكلت وكذا ذلك لامته ولا حث انتهى وقريب من مسئلة  
النظر نقل في حيل مختصر الحيط قال راى في يدها دراهم وقد انفقتها فقال لها



الزوج ان اخبرتني كم كان عدد تلك الدراهم والافان طالق للذات والمراة لا تعلم فالحيلة  
 انها تنظر ان علمت انها لم تكن اقل من عشرة فانيها تقول كانت عشرة كانت احدى عشرة  
 كانت اثني عشرة لا تنال تذكر حق تختصم الى الذي تعلم انه لم يكن اكثر من ذلك لا تطلق  
 ولو علمت انه اقل من عشرة تجتدي من الواحد الى ان تعرف انه ليس اكثر منه انتهى وفي  
 الزخاير الا مشرفه رجل حمل الى منزله قمرافا كملت منه امراته وامته فقال الرجل لامرأته  
 كم اكلت من هذا القمران لم تخبريني والافان طالق ولا مته ان لم تخبريني كم اكلت  
 والافان حرة ولم تعلم كل واحد منهما كم اكلت فالحيلة في عدم الحنث فالجواب ان  
 تقول للمرأة اكلت واحدة اكلت ثنتين اكلت ثلاثة اكلت اربعة اكلت خمسة  
 الى ان يطمين قلبها انها لم تاكل اكثر منه فانيها تكون مخبره بعد ما اكلت وكذلك  
 الامه ولا حنث في الخبر وكذلك لو كانت دراهم فرفعت منها المرأة والجارية  
 ولا تدري كم رفعت فالجواب ما ذكرنا انتهى  
 وقال كذا اكلت من ذا التمر فقال قد اكلت دون عشر  
 وكان فالقائل عشرين اكل في هذه الصورة ما كذب جعل  
 لان دون العشر في العشرين يكون داخل بغيب مبین  
 اليمين الكذب وقد اشتملت الابيات على مسئلة ذكرها ابن وهبان في منظومته  
 وقال شارحها ابن الشحنة المسئلة من التجديس والمزيد قال في باب الغيبة والكذب  
 من كتاب الكراهية رجل قال لاخر كم اكلت من تمرى قال خمسة وقد اكل عشرة لا يكون  
 كاذبا ديانة وقضا لا نه اكل العشرة والخمسة موجوده فيها ولهذا لو حلف بالطلاق  
 والعناق لا يحنث وكذا لو قيل له بكم اشتريت هذا العبد فقال بمايه وقد اشتراه  
 بمايتين لا يكون كاذبا ولو حلف بالطلاق والعناق لا يحنث لانه اشتراه بمايه وزاد  
 عليها انتهى وفي كراهية جامع الفتاوى ولو قال رجل لاخر بكم اشتريت هذا العبد فقال  
 بمايه وقد اشتراه بمايتين ولا يكون كاذبا ولو حلف بالطلاق لا يحنث لانه اشتراه  
 بمايه وزاد ولو قال كم اكلت من تمر فقال عشرة وقد اكل اكثر من ذلك لا يكون كاذبا  
 انتهى ونقل ابن الشحنة في الشرح عن ابن وهبان قال وعلى هذا لو حلف لا يبيع هذه البسة  
 بمايتين فباعها بمايتين وجسدين ينبغي ان يحنث وهذا بخلاف ما لو قال لا يبيعها  
 الا بكذا او ما اكلت الا كذا وكان اقل او اكثر حيث يحنث قلت عندي في الاول يحنث  
 لان مبنى الايمان العرف وهو من مثله يراد به الزيادة على المائتين فينبغي ان لا  
 يحنث بخلاف المنظوم فانه ليس في العبارة ما يشعر بنفي الاقل والاكثر فاعمله انتفع  
 لو حلف الزوج عليها ان لا يخرج من منزلها الا

باذنه فذاك امر كثير فيه الوقوع وهو شئ بصير  
 لكن لاذك حيلة وهي تحج في قوله لكي اذنت تخرجني  
 في كل وقت شئت فالحنث انتفى عن ذلك المذكور فيما حلفنا  
 وهي الحيلة لكي الجار مع الجور متعلق باذنت قدم للمنظم وقد اشتملت الابيات على مسئلة  
 في محن الحيط مع زبانات وعبارته لو قال لامرأته انت طالق ان خرجت من هذه الدار حتى  
 اذن لك او الا ان اذن فخرجت مرة باذنه ثم خرجت بغيب اذنه لم يقع ولو قال الا باذني يقع  
 بالخروج في كل مرة والحيلة في هذا ان يقول لها كلما قصدت الخروج فقد اذنت لك وان  
 نوى في قوله الا باذني الاذن مره يصدق وعن ابى يوسف انه لا يصدق في القضا انتهى  
 وفي الكافي في شرح الوافي حلف لا يخرج امرأته الا باذنه فاذا نزلها مرة فخرجت ثم خرجت مرة  
 اخرى بلا اذن حنث وشرط الاذن لكل خروج لان الاحل ان النكحة في موضع النفي فهم  
 وان الفعل يدل على المصدر لغو وان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه وان الباقى يقتضى  
 ملصقا به فصار التقدير لا يخرج امرأته خروجا الا خروجا ملصقا باذنه فيكون ما وراء  
 الخروج المقرون بالاذن باقيا تحت الخط العام فيحنث اذا وجد خروج لا عن اذنه وجود  
 شرط الحنث كقولها ان خرجت من الدار لا بمصلحة فانت طالق فخرجت بمصلحة لم تطلق  
 ولم تسقط الخط حتى لو خرجت بعد ذلك بلا مصلحة تطلق ولو قال الا ان اذن لك  
 فاذا نزلها مرة فخرجت ثم خرجت بعدها بلا اذن لم يحنث وهو كحقي اذن لك عندنا شح  
 بسط الكلام حتى قال ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك انتهت عينه وهذه حيلة  
 اذا لا فايده في الغايه بعد الاذن العام لانه ما من خروج يوجد والاقتدعه اذ  
 فغاة الشرط الحنث انتهى وفي الخلاصة وان قال لها اذنت لك ابد او الهموا وكلما  
 شئت واردت فهو اذن لها في كل مرة وكذا لو قال اذنت لك عشرة ايام فلها ان تخرج  
 في العشرة ما شئت ولو قال لها ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يكون اذنا انتهى وفي  
 تحفة الخريص بعد ذكره مسئلة الاذن قال والحيلة فيمن يقول لها كلما اردت الخروج  
 فقد اذنت مفصلة لك او كلما خرجت فقد اذنت لك او اذنت لك في الخروج في كل مرة  
 انتهى فروع متعلقة بهذا البحث لو اذن لها بحيث لا تنعم لا يعتبر والقدرى جعل هذا  
 قول ابى حنيفة ومحمد ما على قول ابى يوسف فيعتبر ولو اذن لها بالعربية وهي لا تعلم لغير  
 يعتبر حتى لو خرجت تعلقت كذا في الخلاصة وفي الكافي فان نهاه بعد ذلك لا يبيع نهي  
 عند ابى يوسف لبطان اليهين وعند محمد يصح كما في الخصومة ان لو اذن لها بالخروج مرة  
 فقبل ان تخرج فهي غير لغير نهي اتفاقا وابى يوسف يقول اذا اذن بالخروج مرة فانما يعمل  
 نهي لانه مفيد لبقا اليهين لان الاذن وجد لبعض الخرجات فاما النهي فهو وجود الاذن



العام لا يفيد اليقين لوجود الاذن العام انتهى والحاصل انه ان اذن لها اذا نكحها بان قال  
 لها كلما خرجت فقد اذنت لك او اذنت لك تخرجي في كل وقت شئت وان نهاها بعد  
 ذلك لا يقع نهيها عند ابي يوسف ويعني عند محمد واما اذا اذن لها اذا نكحها ثم نهاها  
 قبل ان تخرج فانه يقع اتفاقا قال في الخلاصة ولو اذن لها مرة ثم نهاها بعد الاذن لم يلزم  
 قال لها اذنت لك كلما خرجت ثم نهاها صح النهي ايضا عند محمد خلافا لابي يوسف  
 انتهى وتتمتع من حيث الحلف على الاذن مبسوط في المطولات  
 لو قال ان خرجت من ذي الدار بغير اذني فالطلاق جاري  
 سليلك ثم صار خوف عالب او غرق او هدم وامر عاتب  
 فخرجت لا حث في ذلك وقع اذ لو اتي واستأذنته ما منع  
 العطب الهلاك وقد عطب بالاكسر ولا عطب اهلكه والمعاطب المالك واحدها  
 معطب كذا في الصحيح وقيل اشتملت الابيات على مسئلة اشار اليها في القينة وعبارتها  
 قال لها ان خرجت من الدار لا باذني فانت طالق فوقع فيها غرق او حرق غالب فخرجت  
 لا يحث انتهى وفي جامع الفتاوى ولو قال لها ان تخرجي من الدار لا باذني فانت طالق  
 فوقع فيها غرق او حرق غالب فخرجت لا يحث انتهى وقد ذكر المسئلة ابن وهبان  
 في منظومته وقال ابن السكيت في الشرح بعد نقله عبارة القينة قال الشارح يعني صاحب  
 النظر وهو مشكل ثم وجهه بانه مستحب عادة لانها لو استأذنته حينئذ لما  
 منعها وخرجها ثم ضروري ثم نظره بما لو حلف لا يسكن هذا البيت فاتفق فلم يرد  
 بقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحايط لا يحث وكذا الما المهر وهو غير سماع ذكر في القينة  
 حلف لا يزوج البنت فلو وكل فهو حائث ايضا حكوا  
 وجيلة التزوج ان توكل في ذلك العقد يسمى رجلا  
 ويقبض الولي مهرها فلا يحث ها هنا على ما نقل  
 اذ قبض مهرها اجازة هذه له والشرع قد اجازة  
 ضمير قبضه راجع الى الولي وكذلك ضمير منه وضمير له التزوج وقد اشتملت الابيات  
 على مسئلة ما لو حلف لا يزوج بنته فوكل في ذلك فانه يحث على ما ذكره الناظم وفي  
 الخلاصة ولو قال والله لا ازوج بكنته فلانه فامر رجلا لا يحث بخلاف التزوج  
 قال محمد بن الوليد سالت نجم الدين عن الفرق فقال التزوج بامر لا يلحق حكمه  
 والتزوج بامر يثبت حكمه وهو الحلل واذا حلف لا يزوج ابنا له كبير فامر رجلا فزوج  
 واجاز لابن لا يحث انتهى وفي الجعدي بالنكاح يعني صاحب الكنت في حمل المسائل  
 التي يحث فيها بالمباشرة والامر لانه لو قال والله لا ازوج فلانه فامر رجلا فزوجها

لا يحث بخلاف التزوج قال محمد بن الوليد سالت نجم الدين عن الفرق فقال التزوج  
 بامر لا يلحق حكمه والتزوج بامر يثبت حكمه وهو الحلل لان حقوقه متعلقة بالتحسين  
 انتهى فتحرر لنا من ذلك ان حلف لا يزوج بنته فامر رجلا ان يزوجه لا يحث وقول  
 الناظم انه حائث محل نظر وان اريد بالبنت القاصدة الصغيرة باباه قوله في الحيلة  
 ان توكل اذ عقود القاصر غير نافذة للتحسين بسبب الصغر وان جعل ضميره راجع  
 الى التوكيل فيصير قبض الولي مهرها اجازة لتوكيلها التوكيل فلا يحتاج الى ذلك اذ لو  
 تزوج الصغيرة فضولي واجازة الاب لا يحث كما سياتي بيانه في الاشياء والنظاير  
 في فن الحيل ولو حلف لا يزوج ابنته فزوجها فضولي واجازة الاب لم يحث وفي  
 الخلاصة وفي نوادر هشام عن محمد فممن حلف بطلاق امراته ثلاثا ان لا يزوج له  
 بنتا صغيرة فزوجها رجل والاب حاضر مسكت وقبل التزوج ثم اجاز الاب لا يحث لان  
 الذي تزوج غيره بغير امره وكذا ان حلف على امته انتهى على انه قال في مختار النوازل  
 ولو حلف لا يزوج بنته الصغيرة او اعنته عن محمد انه لا يحث بالتوكيل ولا بالاجازة  
 وعن ابي يوسف يحث بها وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يحث بالتوكيل خاصة  
 ولو حلف في ابنة الكبير او ابنته الكبرية لا يحث الا بالمباشرة بنفسه وفي ابنة  
 اخيه او عمه اذا وكل فزوجها التوكيل وقبض الحالف مهرها وطالب به صح ولا حث انتج  
 ومسئلة النظر في جامع الفصولي في الفصل الرابع والعشرين وعبارته ولو تزوجه  
 بلا امرها وهي ثيب نسكت ثم ما لبث التزوج بالمهر ينبغي ان يكون اجازة فانه ذكر  
 في مجمع النوازل حلف لا يزوج بنته فلو وكل به يحث فالحيلة ان توكل المرأة رجلا  
 يزوجه ثم يقبض الولي مهرها او يطالب بمهرها فانه اجازة النكاح ولا يحث والحاصل  
 ان الكلام في المباعدة دون القاصرة وذكر الولي باعتبار ما سبق وعليه يرد ما ذكرنا  
 من انه لو وكل لا يحث ايضا كما تقدم انتهى  
 لا يحث الحالف لا يكلم ان كتب الجواب فيما حكوا  
 المراد بالجواب كلما يقصد من الكلام اعم من ان يكون جوابا او خطابا وقد اشتمل  
 البيت على مسئلة اشار اليها في مختصر المحيط وعبارته قال لا اكلم فلانا بهذا الامر  
 فهو على كل ما بعينه ولا يحث بالكتابة والرسالة انتهى وفي البحر حلف لا يتكلم  
 نساء امراته شيئا وقال لها خذي يحث ولو جاءه كافر يريد الاسلام فبين صفته  
 الاسلام سمعاه وما توجه اليه لم يحث وخارج الصلاة ولو سمع الحالف للخلوف  
 عليه للمواضع عليه للقراءة وهو مقدر لم يحث وخارج الصلاة لم يحث ولو كتب اليه  
 كتابا او ارسل اليه رسولا لا يحث لانه لا يسمى كلاما عرفا واعلم بان الكلام لا يكون



الا باللسان فلا يكون بالاشارة ولا بالكتابة الى اخر عبارته وفي القينة اذا حلف لا يكلم  
 فلانا وكتب اليه كتابا او ارسل رسولا او اشار اليه بعينه او بيده لا يحث وفي قاف  
 خان ان الاشارة لا تكون كلاما وانه لو حلف لا يكلم فلانا فناداه من مكان بعيد  
 وكان يحث لو اوصى اليه لا يسمعه لا يحث والاحث وان لم يسمع لا اشتغال او سمع  
 حث ولو كتب اليه او ارسل لا يحث ولو قال لا اقول له كذا او كذا فكتب اليه  
 به بذلك او ارسل به اليه رسول لا حث انتهى  
 حلف بالطلاق لمن يكلم شخصيا وبعده اليه من كلام  
 شخصيا سواء قاصدا اسماعه او كالم الجدار او متباعد  
 وقال يا جدار انت تفصل وقصد به فعل ذلك الرجل  
 فاحث متيقن على ما عدا لانه لئلا يكون  
 الف عدا للطلاق ولذا كان اي الحلف عليه وقد اشقت الابيات على مسئلة في جامع  
 الفتاوى وعبارته حلف لا يكلم فلانا فكلم غيره وغرض اسماعه لا يحث وكذا لا يحث  
 لو قال يا حايط كذا او كذا وان كان قصده اسماعه لانه لم يكلمه انتهى وفي البحر ولو اراد  
 ان يامر بشئ فقال وقدم الحلف عليه يا حايط اسمع افعل كيت وكيت فسمعه الحلف  
 عليه وفهمه لا يحث لما روي ان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه حلف لا يكلم عثمان  
 رضي الله عنه فكان اذا مر به يقول يا حايط اصنع كذا ويا حايط كان كذا ولو قال لامرأة  
 ان تشكروني الى اخيك فانت طالق فجاء اخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت  
 المرأة مروجي فعل بي كذا وكذا وخاطبت الصبي بذلك حتى سمع اخوها لا تطلق لاني  
 ما شككت اليه لانها لم تخاطبه ولو قال ان شكوت بين ايدي اخوك قال في الكتاب  
 هذا اشد بين يديه يخاف عليه انه يحث والظاهر انه لا يحث لانه يراد في العرف  
 بالشكايه بين يديه الشكايه اليه انتهى وفي الخلاصة ولو قال ان كلت ابي فجميع  
 ما املك صدقة فالجمله ان يبيع جميع املاكه ممن يثق به بشوب منقوف في خرقه  
 ثم يكلم اياه لا يلزمه شئ ثم يرد بخيار الروي وحيله اخرى اذا امر الحلف عليه فقال  
 الحالف يا حايط اصنع هكذا اليهم ان مثل هذا وقع لا يحث وهي واقعة عبد الرحمن  
 ابن عوف مع عثمان رضي الله عنهما انه حلف لا يكلم عثمان رضي الله عنه وكان اذا مر  
 به يقول يا حايط اصنع كذا ويا حايط اصنع كذا ولم يخاطبه فلم يكن مكلاما اياه رجل  
 قال لامرأة ان شكوت مني الى ابيك فانت طالق فشككت عند صبي وخاطبته والاب  
 حاضر لا تطلق ولو قال ان شكوت بين ايدي اخيك قال نفسي هذا اشد من الاول  
 يعني يخاف عليه الحث وفي فوايد الفقهاء في جعفر لو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان

بطرف بالحرف فقال الحالف يا حايط يحث ولو عطس فلا فقال له الحالف برحمتك الله  
 يحث انتهى وفي القينة حلف لا يحث هذا الحديث فحدث عند الاستطاعة والحايط  
 كما هو حيلة لجاهلين وفلان حاضر يحث ولو قال ان حدثت فلانا لا يحث لانه يشترط  
 فيه خطابه انتهى وفي منية الحق ولو كالم غيره لا سماعه لا يحث وكذا لو حلف لا يكلم  
 فلانا وقال يا حايط هكذا وهكذا لا يحث وان كان قصده اسماعه لانه لم يكلمه انتهى  
 لو حلف الانسان ان لا يفعل ذا الشئ ما لم يخرج الشتا فلا  
 يفعل الا حياي يحضر الشجر وذلك في كتب الفتاوى مستطرد  
 وان يكن حلف حتى يدخل الشتا يعني الشتا قال بعض الفضلاء  
 وحوله عند احتياج الناس الى الفرو وكثرة اللباس  
 الف يفعل للطلاق ويفعله مجزوم بلا الناهية وقد اشقت الابيات على مسئلتين الاولى  
 ما لو حلف لا يكلم فلانا ما لم يخرج الشتا فذلك حين يحضر الشجر والثانية لو حلف لا يكلمه  
 حتى يدخل الشتا فذلك اذا احتاج الناس الى الفرو وكثرة اللباس قال في الخلاصة وعن محمد  
 في غير رواية الاصول ان كان عندهم حساب يعرفون الشتاء والصيف فهو على حسابهم  
 ان لم يكن فالشتا ما اشتد فيه البرد على الروام والصيف ما اشتد فيه الحر على الروام  
 فعلى قياس هذا الربيع ما ينكر فيه البرد على الروام والحريف ما ينكر فيه الحر على الروام ومن  
 مشايخنا من قال الشتا ما يحتاج الناس فيه الى شئ من الفرو وليس الحشو والصيف  
 ما يستغني فيه عنهما والربيع والحريف ما يستغني عن احدهما انتهى وفي مختصر المحيط  
 عن محمد حلف لا يكلمه الشتا او الصيف او الربيع او الحريف اذا جاء البرد الدائم فهو  
 فهو الشتا واذا جاء الحر الدائم فهو الصيف واذا قالوا الناس هذا الربيع كان مريضا  
 وان عاد البرد في الربيع لم يكن شتاء وفي الرواية بشر الشتا اوله اذا لبس الناس الحشو  
 والفرو واخره اذا العوم وهو على البلد الذي حلف فيه والصيف الى ان يلبس العنكب  
 والحريف هو الفصل الذي في اخر الصيف والختار ان الحالف ان كان ببلد له حساب  
 يعرفون الصيف والشتا بالحساب ينصرف اليه والا فاول الشتا ما يحتاج الى الحشو  
 والفرو واخره ما يستغني الناس عنهما والفصل بينهما اذا استغنى في اب الشتا واستغنى  
 في شتاء الصيف انتهى والله الموفق  
 حلف شخص بالطلاق ان لا يبيع هذا الشئ باقلا  
 من مائة لما يزيد فافتقر لبيعه واحتاج الى ما يفتقر  
 ولم يخشيه اذا ما باعها باربعين حيث لم يبتاعها  
 ذا الشئ بالقدرا الذي قد حلفا عليه احد كما قد عرفنا



ود افعول يبتاع والشئ ونفقت واحد فاعل يبتاع وقد اشتملت الابيات على مسئلة  
 ما لو حلف لا يبيع هذا الشئ باقل من مائة فما يزيد ثم افتقر واحتاج الى بيعه فباعه  
 بامر بعين حيث لا يحث فروع في البرازية حلف لا يسكن هذه الدار فوجد الباب مغلقا  
 لا يمكنه الفتح فلم يتمكن من الخروج لا يحث وقيل يحث ولو منع بالقيد لا يحث اجزاء  
 وعن الثاني يعني ابا يوسف فيمن حلف لا يسكن هذه الدار وان اغلق الباب عذره وليس  
 عليه ان يتسرع الحايط وبه نأخذ حتى لا يقع الطلاق ان علق بالسكنى فيه بخلاف ما اذا قال  
 ان لم اخرج منه اليوم فكذا وقيد ومنع حيث يحث في الصحيح ان لم تحضري الليلة فكذا  
 فقيدت ومنعت منها حسبا ذكر الفضل انه يحث والاصح انه لا يحث والفرق بين  
 الفعل وعدمه ان الشرع لا يجعل المهدوم موجودا ويجعل المرجود معدوما بعد ذلك كراه  
 وشرط الحث في مسئلة السكنى امر وجودي فانعدم باكره الفاعل وفي مسئلة الخروج  
 امر عدي قال لهما ان سكنتي الليلة في هذه الدار فكذا فلم تقدر على الخروج لئلا لا يحث  
 بخلاف الرجل ولو تحقق العذر في حقه ايضا بالصن فهو مفسد وراى انتهى ١٠  
**لو حلف الانسان ان يبيعها ذال العبد او يبيعه وطلبنا ١١**  
**ذلك فان باع لنفسه ووهب نعتا فلا يحث عليه قد وجب ١٢**  
 ذلك اي البيع او الهبة المحلوف عليهما وقد اشتمل البيتان على مسئلة ما لو حلف  
 لا يهب هذا العبد ولا يبيعه واراد ذلك فانه يهب نصفه ويبيع النصف ولا  
 يحث وهي في جامع الفتاوى قال حلف لا يبيع هذه الجارية ولا يهبها فيبيع النصف  
 بكل الفين ويهب النصف لا يحث انتهى قال في الخلاصة لو حلف لا يبيع هذه الجارية  
 فباع نصفها ووهب نصفها لا يحث وابو يوسف اخذ الجارية بهذه الحيلة انتهى وفي  
 مختصر المحيط حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه فباع او وهب نصفه لا يحث انتهى  
 وفي عمدة المفتي رجل حلف ان لا يشتري جارية فاشترى نصف الجارية وانتهى النصف  
 الاخر لا يحث واخذ ابو يوسف في هذه المسئلة مائة الف درهم انتهى وفي الزاخير  
 الاشرفيه لابن الشحنة رجل حلف ان لا يبيع امته ولا يهبها بالطلاق والعناق وصدة  
 ما يملكه فالحيلة في ذلك فالجواب ما روى عن ابي يوسف قال طلبني الرشيد ذات ليلة  
 فلما دخلت اذا هو جالس وعن يمينه عيسى بن جعفر فقال ان عند عيسى بن جعفر  
 جارية وسالته ان يهبها لي فامتنع وسالته ان يبيعه لي فاني فقلت له وما منعك  
 من ذلك فقال علي يمين بالطلاق والعناق وصدة ما يملكه ان لا يبيع هذه الجارية  
 ولا اهبها فقال الرشيد فعمل لك في ذلك مخرج فقال نعم قال وما هو قلت يهب  
 لك نصفها ويبيعك نصفها فيكون لم يهبها ولا يبيعها فقال ويجوز ذلك فقلت

نعم قال عيسى فاني الشاهد اني قد وهبت له نصفها وبعته نصفها الباقي فقال  
 الرشيد بقيت واحدة فقلت ما هي قال انها امته ولا بد ان تستبهرى ولا من وطئها  
 فقلت له اعتقها وتزوجها فان الحرة لا تستبهرى قال فاني اعتقها فاني زوجها  
 فقلت انا فدعوت برجلين فخطبت فحرت الله تعالى وزوجه على عشرين الف دينار  
 ثم انصرفت الى منزل فامرني بمائة الف درهم وعشرين نخت ثياب فحل ذلك الى انتح  
 وفي جبل مختصر المحيط حلف لا يبيع عبده ولا يامر غيره بالحيلة ان يبيع النصف بشئ  
 الكل ثم يهب منه النصف الاخر فلا يحث وكذا لو حلف لا يبيعه ولا يهبه فباع نصفه  
 ووهب نصفه لم يحث ولو حلف ان لا يبيع جاريته من فلان ثم اراد بيعها منه  
 فالحيلة ان يبيعهها منه ومن غيره او يبيع تسعة وتسعين سهما منها ووهب له  
 السهم الباقي فان باعها من رجل اشترها المحلوف عليه بامره لا يحث قال ان ملكك  
 هذه الدار فامرته طالق فاراد ان يملكها فالحيلة ان يشتري تسعة وتسعين سهما  
 من مائة لنفسه ويشتري السهم الباقي لزوجه بامرها او لولده الصغير فلا يحث انتهى  
**لو حلف الانسان ان لا يقبض ما للفلان ابن فلان اقضاه ١٣**  
**الاجمعي او يقول جملة او قال لا اقبض الا كله ١٤**  
**فحيلة الحلف في هذا ان يدع من دونه شيئا فالحلف يقع ١٥**  
**ويأخذ الباقي له مفسوقا اذا خذه الجميع ما حققا ١٦**  
 ما مفعول يقبض لفلان متعلق باقضى فاقضى للمنظر وقد اشتملت الابيات على مسئلة  
 في البر عن الظاهرية قال اذا حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجملة او الاجمعا ثم اراد اخذه  
 على التقاريق فالحيلة ان يتلف من حقه درهما ويأخذ الباقي كيف يشاء انتهى وفي جبل  
 مختصر المحيط حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجملة فالحيلة ان يأخذ حقه الا درهما  
 ويأخذ الباقي تقاريق لا يحث انتهى وفي البرازية لا يأخذ من فلان ماله الاجملة فاراد  
 اخذه متفرقا يهب له منه درهما ثم يأخذه كيف شاء لا يأخذ من حقه شيئا دون شئ  
 ان فرق في الاخذ ووهب البعض منه والحيلة ان يودي له عن المديون رجل او يوكل  
**١٧ لو حلف من يقبض له فلا يحث وان متفرقا انتهى ١٨**  
**لو حلف الانسان ان لا يشتري ذال العبد بالنفس ولا بالامر ١٩**  
**للعين في شرايه ويشترى عبدا ويأخذ له فليست تجزى ٢٠**  
**ويشتري المادون ذال العبد في شرايه فليست تجزى ٢١**  
**شرايه فصار هذا العبد له وفي الخلاصة حكى في المسئلة ٢٢**  
 الواو في قوله ويشترى استينا فيه ولو قال بالفاء لكان اوضح وذلك العبد الى المحلوف عليه



والألف ثلاثا والطلاق والمراد بالطلاق كتاب الشيخ الإمام الأجل طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري رحمه الله تعالى وعبارته فيها وفي مجموع النوازل لو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يأمرا يشتري له هذا العبد فإن الحالف يشتري عبدا آخر ويأذن له في التجاره فيشتري المادة دون العبد أطول عليه ثم يخرج عليه المولى فيصير العبد ولا يحنث لهم شرط الحنث انتهى

**والحنث فيما كان شخص حلفا أن لا يزوج ابنته له انشقي**  
**إذا الفصولي لها قد تزوجا وهو أجاز ثم مثل ذلك جا**  
**فيما إذا حلف أن لا ينكح كما بذل العبد صحيحا**  
**فذلك أن تزوج الفضولي ليس حنثا على المنقول**  
**أن كان بالفعل أجازا كما والحكم في دين عند اشتراك**

والإشارة هذين إلى الحلف أن لا يزوج ابنته إلى أن لا يزوج هو وغدا اشتراك أي قدما مشترك اشتراكا وقد اشتملت الآيات على مسئلتين الأولى في حيل الأشباه والنظائر لو حلف لا يزوج بنته فزوجها فضولي وأجاز الأب لم يحنث انتهى والثانية في الخلاصة وعبارته رجل حلف لا يزوج امرأة فزوج فضولي فبطلت أجازته بالقول يحنث فإن أجازته بالفعل لا يحنث وعليه أكثر المشايخ هكذا ذكر القاض الإمام الأجل في الزيادات وهكذا قال الصدر الشهيد في الفتاوى وهذا إذا تزوج الفضولي بعد اليقين أما إذا تزوج الفضولي امرأة ثم حلف أن لا يزوج هو امرأة لا يحنث إذا أجاز هذا العقد على قول الكل ثم قال والأجازه بالفعل في نكاح الفضولي أن يبعث إليها شيئا من المهر وان قل والمراد من البعث الهدية لا يكون أجازة ذكره الصدر الشهيد في الجامع الصغير في كتاب المناسك والبعث الهدية لا يكون أجازة ولو قبلها أو لمساها بشهوة يكون أجازة ولا يحنث ولكن يكون ذلك الفعل حراما انتهى وفي مختصر المحيط تزوج امرأة بغير أمرها أو تزوج فضولي بغير أمره ثم حلف لا يزوج ثم أجازت أو أجاز هو النكاح لم يحنث ولهذا يشترط الشهود والمهر وقت العقد لا وقت الأجازة حلف لا يزوج فزوج فضولي فبطلت أجازته عن محمده أنه لا يحنث سواء أجاز بالقول أو بالفعل وبه ائقي نعم مشايخنا وقال بعضهم إن أجاز بالقول يحنث وإن أجاز بالفعل لا يحنث واختار عامة مشايخنا هذا فعلى من أتباعهم انتهى وفي جامع الفصولين المختار في نكاح الفضولي في الطلاق المضاف أنه يحنث قول لا فعلا سواء كان الحالف بأن قال أن تزوجت امرأة فطالق ثلاثا أو قال كل امرأة تدخل في نكاحي لأن دخولها في نكاح لا يكون إلا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سبب الحنث به فكانه قال أن تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بخلاف قوله كل من يدخل في ملكي فإنه يحنث بعقد الفضولي هنا لأن ملك اليقين لا يختص بالشراب بل له أسباب سواء يحنث بنكاح الفضولي

في يدخل في نكاحي وفي تصير حلالا في وقيل على كقوله تزوجتها في الحكم وقيل في تزويج لا يحنث أجازة فعلا وكذا لا يحنث في الأصح أن أجازة قولاً قال كل امرأة تزوجها أو يزوجها غيري لأجل وأجزته فهي طالق ثلاثا لا وجه لجوازه وقيل حيلته أن يزوجه فضولي بلا أمرها فحينئذ هو يحنث قبل أجازة المرأة لا إلى جزاء لعدم الملك ثم تحبزه المرأة فأجازتها لا نقل فيجوز نكاح النكاح فيجوز إذا اليقين انعقد على تزويج واحد وهذه الحيلة إنما يحتاج إليها إذا قال في حلفه وأجزته وأما لو قيل وأجزته قال الحنفية يحنث الفضولي لأجله فتطلق ثلاثا إذا الشرا تزويج الغير له مطلقا ولكنها لا تحرم عليه لطلاقها قبل دخولها في ملك الزوج أقول فيه تسامح لأن وقوع الطلاق قبل الملك محال فلا يصح الأجازة قال الأئمة أنه بعد عقد الفضولي لو طلقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه لما ذكرنا هذا إلا أنه لا يقبل الأجازة لأنه صار مردودا في عقد الفضولي ثانيا لأجله فيجوز هو فعلا قال وعن أبي أنه لأجازه في المرة الثانية إلى عقد الفضولي بل لو تزوجها بنفسه لا تطلق إذا اليقين انحلت بتزويج الفضولي لا إلى جزاء الأئمة أن من قال أن تزوجت فلانة أو امرأت إنسانا أن يزوجه في فكذلك فامرأه فزوجها له لم تطلق إذا اليقين انحلت بالأمر لا إلى جزاء وكذا لو قال أن خطبتها أو تزوجتها فكذلك فخطبتها ثم تزوجها إذا اليقين انحلت بالخطبة لا إلى جزاء وذكرهم الذين في مسئلة الاستشهاد أنه تقبل الأجازة بعد ما طلقها قبل الأجازة أما لو قال بعد ما تزوج الفضولي فانت طالق فهذا أجازة لا لو قال أنت طالق ولا يبطل التوقف والطلاق في النكاح الموقوف قبل أجازة وقيل لا وقيل هذا الاختلاف في الظلقة الواحدة أما لو طلقها ثلاثا فهو أجازة وفاقا وقيل الاختلاف فيما طلقها قبل أن يبلغها الخبر أما لو بلغ الخبر فقال طلقها يكون أجازة وفاقا أقول على تقدير أنه أجازة ينبغي أن يحرم عليه لو طلقها ثلاثا لأنه يصير كأنه أجازها ولا ثم طلقها وقدم أمرها لا تحرم وأما في صورة التعليق كقوله كل امرأة يزوجه غيري في طالق ثلاثا فإذا وجد الشرط حقق ملقت يحتمل أن يكون الطلاق أجازة على ما ذكر في المختصر فينبغي أن تحرم ويحتمل أن لا يكون أجازة وبديل عليه ما مر من قوله أن اليقين تنحل لا إلى جزاء فإنه لو كان أجازة لا دخل إلى جزاء قال كل امرأة تزوجها فكذلك فزوج الفضولي وأجزته فعلا ثم أجازها فزوجها بنفسه قيل تطلق وقيل لا إذا اليقين تنحل بنكاح الفضولي لأنه صار به متزوجا في الحكم أجاز نكاح الفضولي بتسليم مهرها وله امرأة قديم فحلفته بالله ما تزوجت فحلف وأراد أن لم أفعله بنفسه لا يحنث ولو حلف بالطلاق لا يقع أقول على ما مر أنه صار به متزوجا في الحكم فينبغي أن يحنث ويقع وكذا في أمثاله أن تزوجت عليك فأمرك بيدك فزوج فضولي وأجزته فعلا لا يصير أمرها بيد ما عقد فضولي وفي المجلس هو الزوج ورجل آخر لا ينعقد النكاح ولو تزوجها



ففسر في قبلها الخبر وما اجازة وما ردت حق ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت التزويج  
 لثبتت فتمت ام لا اجاب ان اجازة النكاح يثبت والا فلا ثم الفضول اذا تزوج رجل احدى  
 ان لا يجيب التهنيت بالقبول بل يسكت ويبعث شيئا من المهر اليها بالغة الى ولها صغير  
 فاذا وصل تم النكاح فبعده لا يضره اجابة التهنيت قولاً قال قالت حين وصل اليها المتهم  
 لا يرضى بهذا النكاح لم يكن لها ذلك اذ النكاح لم يثبت في حقها وكان موقوفاً في حقها واجازة  
 فعلا فتم والاجازة بالفعل ان يبعث اليها شيئا من المهر فان لم يرفعه المأمن اليها فلا  
 رواية في هذا النكاح وقيل انه اجازة وقيل يشترط وصوله ولا يكفي بعثه للاجازة وقيل  
 لا يشترط وصوله لانه يحتاج الى اجازة فعلا وقوله اذ فوه اليها اجازة بالفعل وقد  
 حصلت وبصير مجيزا يبعث بعض المهر وان قل لانه يختص بالنكاح اما الهدية والعطية  
 فغير مختص بالنكاح فلم يكونا اجازة حتى لو اجاز قولاً بعد بعث الهدية تطلق وقيل  
 الاجازة تتحقق ببعث الهدية ونحوها وقيل الحلوم معها اجازة اذ الحلوم مع الاحنية  
 حرام وقيل لا قال ولو اجاز بالكتابة ذكر في جامع الفقه حلف لا يكله او لا يقول معه  
 شيئا فكتب اليه لا يحث وعن محمد انه يحث نزع بنته البالغة بلا رضاها فقالت  
 اجزت ان رفعت امي قال الاجازة باطله اذ التعليق يبطل الاجازة بمدة ابتداء العقد  
 تزوج ابنه البالغ بلا امره فذهب الابن الى بيت الصهر وسكن معه واذا استئيل ابن تسكن  
 في بيت صهرى وقيل قبول التهنيت وقوله للفضول احسنت واصبت يكون اجازة وكذا  
 البيع قال ديه ناخذ قال للفضول بئس ما صنعت فتم اجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيرها  
 كذا عن محمد وهو رد في ظاهر الرواية وبه يفتي انتهى ثم بسط الكلام في هذا المقام وفي الجرح بعد  
 نقله فخر ما ذكرنا قال وههنا تعليق كثير الوقوع في مصر وهو ان يقول ان تزوجت امرأة بنفسى  
 اذ بوكيل او بفضولي فانت طالق او ففى طالق فهل له مخلفي قلت اذا اجاز عقد الفضول  
 بالفعل لا يقع عليه طلاق لان قوله او بفضولي معطوف على قوله بنفسى والعامل فيه تزوجت  
 وقدر جوابه بانه حقيقة في القول فقوله او بفضولي انما ينصرف الى اجازة بالقول فقط  
 فلوزاد عليه او دخلت في نكاحى او في عصمتى فالحكم كذلك لان الدخول فيه ليس له سبب  
 واحد وهو التزويج وهو لا يكون الا بالقول فلوزاد عليه واجزت نكاح فضولي ولو بالفعل فلا  
 مخلف له الا اذا كان المعلق طلاقاً لم تزوجه فيرجع الامر الى ما فى يفسخ العين المضافة انتهى

١٠ **لو حلف الانسان ان لا يفعل** **شيئا من الاشياء ثم وكلا**  
 ١١ **شخصاً فيحلف اذا ما فعل** **وكيله ايضاً على ما نقل**  
 ١٢ **فيما بعد امسأيل ثمان** **اولها خصوصاً والثاني**  
 ١٣ **اجازة والثالث استيجار** **والرابع البيع على ما اختاروا**

فهي اجازة النكاح قبول التهنيت  
 والاجازة بقلبه ليس باجازة  
 ح

١٠ **والخامس الشراكا في الكتب** **وسادس الاقسام ضرب الاجبي**  
 ١١ **اي غير زوجه وعبد وولد** **والسابع الصلح على مال ورد**  
 ١٢ **لا عن دم العبد وقسمته انى** **ثامنها صلح على ما يثبت**  
 وقسمته حال من ثامنها الذي هو فاعل اى والضمير المسائل وقد اشتملت الايات على جملة  
 المسائل التي يحث فيها وجملة المسائل التي يحث فيها بفعله فقط لا بفعله وامره اما الاولى  
 وهي مفهومة بطريق الاشارة من النظر وهي اشياء كثيرة منها النكاح كان حلف لا يتزوج فعقد  
 بنفسه او وكل فعقد الوكيل حث وكذا لو كان الخالف امرأة وفي الخلاصة العهد اذ حلف لا يتزوج  
 فزوج مولاه وهو كاره لا يحث لانه لم يوجد الفعل وشرط الحث الفعل لو اكرهه المولى حتى  
 تزوج بنفسه حث ولو حلف لا يتزوج فحين فزوج ابوه لا يحث وفي التجريد عن محمد لو حلف  
 لا يتزوج فصار معتوها فزوج ابوه يحث انتهى وكذا يحث لو كان التوكيل قبل العيى  
 والتزوج بعده كذا ذكر ابن الشحنة وفي البحر رجل قال لامرأة لا يحل له نكاحها ان تزوجت فعبدى  
 حوفت زوجها حث لان يمينه ينصرف الى ما يتصور بعد حلف لا يتزوج فزوج مولاه وهو كاره  
 لذلك لم يحث لان لفظ النكاح وجد من المولى ولو حلف رجل ان لا يتزوج امرأة فاكروه على  
 النكاح فزوج حث في يمينه لانه وجد لفظ النكاح منه انتهى وتقدم بحث نكاح الفضولي  
 قال في الكافي ولو حلف لا يتزوج فزوج الفضولي فاجاب قولاً حث لانه يشبه العقد وان اجاز  
 فعلا لا يحث لانه يخالف العقد وعليه الفتوى انتهى ومنها الطلاق بما لا يغيره فلو حلف  
 لا يطلق فوكل وكيلاً بذلك حث وفي الكافي ولو قال ان دخلت الدار فامرته طالق وعبدى  
 حث ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم دخل الدار لا يحث في الدين الثانية وطلقت وعتق  
 لان العتق والطلاق عند الدخول ثبتا باليمين السابقة واد قبل الدين فلا يصح شرطاً فلا  
 يحث لان الدين تستدعى شرطاً في المستقبل اذ قصوده من الدين منع نفسه عن الشرط  
 وفي وعبدى لا مشايخ عن الفعل في المستقبل لا في الماضي ولو حلف ان لا يطلق ولا يعتق ثم  
 قال ان دخلت الدار فامرته طالق وعبدى حث وجعل حث في الدين انتهى وفي البحر اطلق  
 المصنف يعنى صاحب الكفر في الطلاق وهو مقيد بما يقع بكلامه وجد بعد الدين اذ اوقع  
 بكلامه وجد قبل الدين فلا يحث حتى لو قال لامرته ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف  
 ان لا يطلق قد دخلت الدار لم يحث لان وقوع الطلاق عليها قبل الدين ولو حلف ان لا يطلق  
 ثم علق الطلاق بشرط ثم وجد الشرط يحث ولو وقع الطلاق عليها بمعنى مرة الا بل قبل الدين  
 لا يحث والا حث ولو فرق بينهما بالعنة لا يحث عنه فروع عن ابى يوسف روايان وفي  
 الظهيرية حلف لا يطلق فلانه اقا جنيته او عطية ثلثا او من لا يحل له نكاحها ابدى  
 تنصرف يمينه الى صورة الطلاق انتهى وفي الكافي ولو قال لامرته طلق نفسك او قال لعبدى



اعتق نفسك او وكل رجلا بذلك ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم فعل العبد والمراة والوكيل  
 حنث انتهى وفي الخلاصة ولو قال لها انت طالق ان شاء الله تعالى يحنث عند ابن يوسف وعند  
 محمد لا يحنث والفتوى على قول ابن يوسف انتهى ويحنث لو قال اختاري واختارت او لي مضي  
 مرة فحنث المرة ذكره ابن الشحنة واما اذا اطلق فضولي فاجاز الزوج قولاً او فعلاً فالجواب  
 فيه كما في النكاح كما في البرجندى وفي جامع الفصولين والطلاق كالنكاح في حكم الفضولي  
 في الاجازة قولاً او فعلاً وفي طلاق الفضولي لو بعث المهر إليها ليس باجازه لوجوبه قبل  
 الطلاق فلا يحال به الى الطلاق بخلاف النكاح قال لامراة غيره ان دخلت الدار فانت طالق  
 فاجازة الزوج قد دخلت فطلقت وكذا الامر باليد وغر من الفضولي ثبت حكمه مقصور  
 على حالة الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقوف قبل الاجازة انتهى وقامه هناك وفي  
 الخلاصة رجل حلف لا يطلق امراته فخلعها رجل بغير علمه فاجاز هو فمصلحة الفضولي  
 انتهى ومنها الخلع وهو كالطلاق قبلت او لا قال في القنية ان لها خلعها اليوم فبعدى  
 حرثا لعمها فيه فلم تقبل بمراتى ومنها الفتاق وفي البحر لو حلف لا يعتق يشترط الحنث  
 وقبح الفتق بكلام وجد بعد اليمين انتهى يعنى كما تقدم في الطلاق لو علقه قبل اليمين ثم وجد  
 المشروط بعد اليمين لا يحنث وفي مختصر المحيط حلف ان لا يعتق عبده ثم قال له ان دخلت  
 الدار فانت حر فدخل عتق وحنث في يمينه ولو كان التعليق قبل اليمين لا يحنث خلافا  
 لفرق ولو وكل وكيل لا يعتقه او قال له اعتق نفسك ان شئت ثم حلف ان لا يعتقه  
 ثم اعتقه الوكيل او العبد نفسه حنث وكذا في الطلاق وعن محمد انه لا يحنث في الرجوعين  
 انتهى وفي البحر عن البين والواحدى الكتاب فعتق فان كانت الكتابة قبل اليمين لا يحنث  
 وان كانت بعده يحنث انتهى وفي الخلاصة رجل حلف لا يعتق عبده فكاتبه وادى بدل  
 الكتابة وعتق او اشترى اياه حتى عتق يحنث وسئل شيخ الاسلام عن من قال لعمري ان  
 اعتقك فكذا فاشترى نفسه من حوله حتى عتق حنث لان بيع العبد من نفسه  
 اعتاق ولو وهب نفسه العبد من نفس العبد يعتق لان جهة النفس من العبد اعتاق  
 انتهى ومنها فلو حلف لا يكاتب عبده فكاتب او كوثب بامره حنث ولو كاتبه فضولي فاجاز  
 حنث وفي البحر عن المحيط اذا حلف لا يكاتبه ففعله انسان بغير امره فاجاز حنث انتهى  
 وقيل ان ما من تخميس الاجازة بالقول ومنها الصلح عن دم العبد فلو حلف ان لا يصلح  
 عنه فوكل حنث بفعل وكيل وفي البرجندى قيد بذلك يعنى بالعبد لان الصلح عن دم  
 غير العبد في المعنى يكون صلحاً عن مال وسببى انه لا يحنث فيه بفعل الوكيل انتهى ومنها  
 الهبة يحنث فيها بفعل وكيل بشرط قبول الموهوب وعند فرود القيس ايضا كذا في  
 الايضاح كنى في شرح ابن الشحنة حلف لا يهب مطلقاً او حقيقاً او شخصياً بعينه فوكل

من وجب صحبة كانت الهبة او لا قبل الموهوب او لا قبض او لم يقبض لان غرض الخالف  
 عدم اهلها السخاوة وقد وجد الاظهار ولا نه لم يلزم نفسه الا بما ملكه وهو لا يملك  
 القبول فيواخذ بما قدر عليه وكذا لو كان الموهوب غير مقوم وكذا لو خلد او عمره او بعث  
 اليه مع رسوله او امر غيره حتى وهب وكذا لو وهبه على عوض انتهى وفي الخلاصة لو حلف  
 ان لا يهب لفلان عبداً فوهبه على عوض حنث ولو حلف لا يهبه شيئا فصدق عليه  
 لا يحنث ولو حلف ان يهب عبداً لفلان فوهبه ولم يقبل بر في يمينه عند الثلاثة انتهى  
 في مختصر المحيط ولو وهب ولم يقبل يحنث وقال فرود لا يحنث انتهى وفي البحر حلف ان لا  
 يهب لفلان فوهب عبداً غير مقوم حنث وكذلك الاعمار والنخل والارمال اليه  
 مع رسوله وصورة الاعمار ان يقول صاحب الدار لغيره هي لك مادمت حياً واذا مت  
 ردت الى وكذا الوامر غيره حتى وهب حنث وكذا الراجح هبة الفضولي عبداً حتى وان  
 الاجازة بالقول كما سبق بغيره وفي الظهيرية وهذا اذا كان الموهوب له حاضراً وان  
 كان غائباً لا يحنث عند الكل انتهى ومنها قبول الهبة فلو حلف لا يقبل الهبة فقبلها  
 وكيد عنه يحنث خرجها ابن وهبان في شرحه قال لان المنفعة صابرة اليه ولم امره بغيره  
 انتهى ومنها الصدقة يحنث فيها بفعل وكيله قبض الفقير او لم يقبض قبل او لم يقبل  
 كذا ذكره ابن الشحنة ومنها قبول الصدقة كما ذكرنا في الهبة قال ابن وهبان وكذلك  
 ينبغي ان يحنث لو حلف ان لا يقبل صدقة فوكل في قبضها لم انتهى ومنها القرض مطلقاً  
 او شخصياً بعينه يحنث بفعل وكيله قبل المستقرض او لم يقبل وفي القنية قال لها ان  
 دفعت لفلان كذا فانت طالق وهو ملك الرجل فرفعه اليه لكنه لم يقبل يحنث لان  
 الدفع يتم بهما في الهبة والصدقة والاقرض والاستقراض والعطية والعارية انتهى وفي  
 الخلاصة واما القرض فليس يقرض بدون القبول في قول محمد واحد الروايتين عن ابن  
 يوسف انتهى ومنها الاستقراض سواء اقرضه المستقرض منه او لم يقرضه كذا في شرح ابن  
 الشحنة وفي البحر حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقرض حنث انتهى وفي شرح الدرر اقول  
 عدم الاستقراض ههنا مشكل لانهم صرحوا بان التوكيل بالاستقراض باطل فيجب  
 ان لا يترتب عليه الحنث لان الباطل لا يترتب عليه الحكم انتهى قال البرجندى ذكر الاستقراض  
 وقع ههنا استطراداً لان التوكيل بالاستقراض لا يصح اصلاً والرسالة به جارية ذكره  
 في الهداية فلعلمه سمي الرسول بالاستقراض وكيله تغليباً انتهى ومنها الادب سواد  
 قيره بشخصه او اطلق حنث بفعل وكيله ومنها الاستيلاء وهو كالادب كما ذكره ابن  
 الشحنة ومنها الاعارة بان حلف ان يعير مطلقاً او شيئاً بعينه فوكل من اعار حنث  
 ولو لم يقبل المستعير ولو عين شخصاً لا يعيره فارسل المحلوف عنه شخصاً فاستعار حنث



لأنه سقيم محض فيحتاج إلى الاضافة إلى الملاك فكان كالوكيل بالاستقرار كذا في فتاوى قاض  
خان وفي البحر الحلف لا يعبر ثوبه فلان فبعت فلان وكيل إلى الخالف فاستعاره فاعاره  
حلت انتهى ومنها الاستعاره وهي كالأعارة كذا ذكرها ابن الشحنة وفي البحر حلف لا يستبر  
من فلان شيئا فاعاره فلان على دابته فرفقه لا يحل وفي الزحيرة حلف لا يستعير من فلان  
شيئا ينصرف إلى كل موجود تقع إعارته وكان ذلك عينا يختص به مع بقاء عينه فان دخل  
دابة أطوف عليه يستقي من بئر فاستعار منه الرشا والركا اختلص المشايخ فيه قيل  
يحلف وقيل لا لأنه لم تثبت يده عليه لأنها في صاحبه فلا يكون مستعيرا وهذا إشارة  
إلى أن الإعارة لا تتم إلا بالتسليم وهذا هو الطريق فيما إذا اردفه على دابته فعلى قياس  
هذا التعليل إذا استعار منه الرشا والدوم من بئر ليس في ذلك الحلف عليه يحلف اتفق  
في الخلاصة لو حلف لا يعبر ثوبه من فلان فبعت أطوف عليه وكيل واستعاره واعاره  
اختلف زفر ويعقوب على قول أحدهما يحلف قال المصدر الشهيد وبه يفتي في جميع النوازل  
سئل شداد عن حلف لا يستعير من فلان شيئا فاعاره على دابته لا يحلف والعار به أن  
يسلمها إليه انتهى ومنها الذبح بأن حلف أن لا يذبح شيئا في ملكه شاة أو ثورا أو نحوه  
حلف ببيع وكيل لا نه يملكه فيملك توليته لغيره ثم المنفعة تعود إلى الأمر فيجعل مباشر  
ومنها ضرب غير الأجنبي كضرب عبده أو زوجته أو ولده فان حلف لا يضرب واحدا من هؤلاء  
فأمر غيره فضربه حلف بخلاف ما لو حلف على أجنبي لا يضرب لا يحلف بالأمر لا نه يملك ضرب  
هو كذا في معارضة لغيره بخلاف الأجنبي كما سبق وما ذكره الناظر من التسوية بين العبد  
والولد في الحكم هو ما عليه صاحب البحر وعبارة عن فتح القدير وأما عرفنا وعرفنا  
فأنه يقال ضرب فلان اليوم ولده وإن لم يباشر ويقول العامي لولده عدا استسقى علة  
ثم يذكر ولد الولد يضرب فيعده الأب نفسه أنه قد حقق إعادته ذلك ولم يكذب  
لمقتضاه أن يعتقد على معنى لا يقع بك ضرب من جهين ويحلف بفعل المأمور قال البيهقي  
أن يكون مرادهم أي مراد القائلين بالفرق بين الولد والعبد بالولد الكبير لأنه لا يملك ضربه  
فهو كالحلف لا يضرب حرا أجنبيا فأنه لا يحلف إلا بالمباشرة لأنه لا ولاية له عليه  
فلا يعتبر أمره إلا أن يكون الخالف سلطانا أو قاضيا لأنها مملكان ضرب الأحرار وأما  
ملكه الأمر به وأما الولد الصغير فكما العبد لما في فتاوى قاضي خان ولو حلف لا يضرب ولده  
الصغير فأمر غيره فضربه ينبغي أن يحلف الخالف لأن الأب يملك ضرب ولده الصغير فيملك  
التفويض إلى غيره ويكون بمنزلة القاضي والسلطان وأما لم يحرم به في الفتاوى لأن الولد ثم  
من الصغير والكبير ولم يخصص بالكبير في الروايات انتهى وفي القنية حلف لا يضرب  
عبده فأمر غيره حتى ضربه حلف بخلاف ما لو حلف على حرا لا يضربه لا يحلف بالأمر لأنه بمنزلة

ضربه عبده فصح أمره لغيره بخلاف الحرف حتى لو ملك ضربه بأن كان سلطانا أو قاضيا يحلف  
بالأمر انتهى وأما الزوجة فمساوية للعبد والولد الصغير كما أشار إليه في النظر وفي القنية وقيل  
الزوجة نظير العبد وقيل نظير الولد وقيل إن حلف المرأة فتظير العبد وإن لم تبين فتظير  
الحرف انتهى وفي البحر عن الزخيرة ولو حلف على امرأته لا يضربها فأمر غيره ففرضها فقد قيل  
إنها نظير العبد فيحلف في عيینه قال ولم يبرح وينبغي ترجيح الثاني لأن معظم المنفعة  
تعود لها وإن حلقت للزوج ضمنا انتهى ومنها تضا الدين وقبضه وكذلك الزرع والأعطاء  
وفي البحر إذا حلف بالأمر لا يقضي عينه يحلف بالتوكيل في حلفه ليقضين دينه  
وكذا في قبضه نفيا وإثباتا انتهى وفي مختصر المحيط حلف ليقضين من فلان حقه فأخذ من  
وكيله أو كفيله أو محال عليه بأمر المطلوب وإن كانت الحوالة والكفالة بغير أمر المطلوب لم  
يرحلف لمعطي فلان حقه فأمر غيره بالأداء أو أحاله فقضى لم يحلف ولو كان بغير أمر  
حلف انتهى وفي الخلاصة لو حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقضى من وكيل المطلوب  
حلف لأنه نائبه وإن قبض حقه من متطوع أو من كفيله أو محال عليه لم يحلف لأنه ليس  
بنائبه ولو كان الطالب أخا لرجل ليس له على الطالب دين فقضى من ذلك الرجل حلف  
لأنه وكيل الطالب هذا إذا كانت الحوالة بغير الجهر وإن كانت الحوالة بعد قبيل الجهر لا يحلف  
لأنه ليس بوكيل وكذا لو حلف لمعطي فلان حقه فأمر غيره بالأداء أو أحاله فقضى برون  
قبض من غيره لا يبرأ انتهى وفي البحر حلف لا يدفع إلى فلان ماله فأمر رجلا فقبضه ونقد بغيره  
فهو حلف لأنه إذا نقد رجوع عليه فصار كأنه دفعه إليه وكذلك إذا أحاله عليه  
فأعطاه ولو كانت الحوالة والكفالة بغير أمره لم يحلف بأداءه وكذا إذا أبرج رجل بالأداء  
انتهى ومنها البناء فلو حلف لا يبني دارا بعينها فأمر غيره ببناء دار حلف في عيینه كالوفاء  
بنفسه ومنها الخطا فلو حلف لا يخيط ثوبه فوكل غيره ففعل حلف لأن المنفعة عايرة  
عليه وهو من الأفعال الحسية ومنها الكسور فلو حلف لا يكسر ولا يكسب مطلقا  
أو كسور معينة أو مينا حلف بفعل وكيله أيضا ومنها الخيل فلو حلف لا يجعل لشخصا شيئا  
يعنى متاعا له فوكل شخصان يجعل متاعه كذلك حلف بفعل وكيله وفي الكفاي وإن حلف  
لا يخرج من المسجد فأمر نسائا فخرج حلف لأن فعل المأمور ينتقل إلى الأمر لا ترى  
أن من تلف مال إنسان بأمره لا يقضي فصار كدابة يركبها فخرج عليها انتهى وسبق بيان  
ذلك على جهة ومنها تسليم الشفعة والأذن فيحلف فيها بالأمر أيضا كما في البحر وفي  
الظهرية حلف لا يسلم الشفعة ولم يخام حتى بطلت شفعته لا يحلف في عيینه  
وإن وكل وكيله بالتسليم حلف ولو حلف لا يأذن لعبده في التجارة فراه يبيع ويشترى  
فسكت فيصير العبد ماذونا له في التجارة ولا يحلف وكذا البكر إذا حلفت بأن لا تأذن



في تزويجها فسكتت عند الاستعجال لا تحت انتهى ومنها النفقة قال في الجواز والامام  
 لا سبيل الى من هذا القول النفقة فلا حلف لا ينفق فوكل حنت انتهى وفي مختصر المحيط  
 ولو دفع الى رجل ما لا ينفق على داره ثم حلف لا ينفق على داره ثم انفق الوكيل حنت انتهى  
 وفي الكافي ولو امر رجل ان ينفق في مرقدة داره او بنايتها او امره ان يزوج او تطلق امراته ثم حلف ان  
 لا ينفق في مرقدة داره او لا يزوج او لا تطلق ثم فعل الوكيل حنت لا ينقل فعل الوكيل الى الامر بخلاف  
 ما لو وكل رجلا بالبيع ثم حلف ان لا يبيع ثم فعل الوكيل حنت لا ينفق لانه لم ينتقل فعل الوكيل في نحو  
 البيع لان الحقوق ترجع الى الوكيل الا اذا كان الحالف عن لا يباشر بنفسه فيخبره بقرع يمينه  
 الى الامر بذلك فيحنت اذا فعل الوكيل وكذا حلف ثم وكل انتهى وسبق بيان ذلك ومنها الشرك  
 قال في الجواز لو حلف لا يشارك فلان ثم ان الحالف دفع مالا الى رجل بضاعة وامره ان يعمل  
 فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال والرجل الذي حلف رب المال ان لا يشاركه يحنت الحالف  
 لانه صار شريكا للطلوف عليه لان المستبضع مضارب والمستبضع بماله لا يحنت لاحق  
 له في الزرع فكان العامل شريكا لرب المال ولو كان مكان المستبضع مضارب والمستبضع بماله  
 لا يحنت لان المضارب له حق الزرع فكان الطلوف عليه شريكا للمضارب ولو كان المستبضع  
 حلف ان لا يشارك احد فدفع للمال شريكه باذن المستبضع لا يحنت انتهى ومنها الهدم  
 والقطع والقتل والشركه كما ذكره ابن وهبان في المنظومة ومنها الوقف قال ابن الشحنة  
 فلو حلف لا يقف امرضا لمعينه مطلقا فوكل شخصا فوقف ذلك حنت كما لو وقفه  
 فضولي فاجاز بالقتل انتهى ومنها الوصية والتضييع والحبس والتعزير والرجح والكفالة  
 والحواله والاقرار وقد قرأت بخط الشيخ الزاهد رحمه الله تعالى ما صورته وذكر شيخنا يعقوب حسن  
 الشرنبلالي رحمه الله تعالى في شرح الوصية فلو حلف لا يوصي فلوصيه حنت بايصاء وكيله وكذلك لو  
 حلف لا يضيي فوكل من ضييعه حنت وان كان مما يمكن دخوله تحت الذبح والقتل وكذا الحبس  
 والتعزير بالنسبة الى القاضي والسلطان وينبغي ان يقال في الحج كذلك في صور اخرى انتهى  
 كلام شيخنا وينبغي ان تكون منه الحواله والكفالة كما لو حلف لا يحيل فلانا فوكل من يحيل  
 او لا يقبل حر الله او لا يكفل عنه فوكل يقبل ذلك والقضا والشهادة والاقرار وفي  
 الجواز منه التولية فلو حلف لا يولي شخصا ففوض الى من يفعل ذلك حنت وهي حادثة  
 الفتوى انتهى وقد وصلت ذلك بعون الله تعالى الى اربعة واربعين شيئا لو حلف على  
 فعل بل واحد منها او تركه فوكل او فعل بنفسه يحنت لكنه لا يحنت الا بعد فعل وكيله لا يجوز  
 التوكيل قال في الجواز فيه تسامح في كلام الكثر لانه لا يحنت بمجرد الامر بل لابد من فعل  
 الوكيل حتى لو حلف لا يتزوج فوكل به لا يحنت حتى يزوجه الوكيل فلو قال وما يحنت بفعله  
 وفعل ما امر به لكان أولى قال وفسر الزيلعي الامر بالتوكيل وليس مقتصر عليه بل هو اهم من

التوكيل والرسالة لانه لا يحنت بالرسالة والرسالة على عدم اقتضائه على التوكيل من هذا النوع  
 الاستقراض والتوكيل به غير صحيح انتهى وقد مر في الاشارة الى ذلك وانما حنت في هذا النوع  
 بفعل ما امر به ان الوكيل فيها مسغير محض حتى ان الحقوق ترجع الى الامر فكان الامر بنفسه  
 كذا في شرح الدرر وفي الجواز ان غرض الحالف التوقي من حكم العقد وحقوقه وهذه العقود  
 تنتقل اليه بحقوقها فصار كباشرته في حق الاحكام وصار الوكيل سفيرا ومعبرا ولهذا  
 لا يستغنى عن اذنها في الامر وما كان من الافعال حسيا كضرب القلم والرجح ونحوها  
 منقول ايضا الى الامر حتى لا يجب الفهم على المفاعل فكان منسوب اليه فيحنت انتهى **فنبينه**  
 اذا قال الحالف في التزوج والطلاق والعقود ونحوها فبوت ان الى ذلك بنفسه صدق وبانة  
 لا قضا وفي ضرب العبد وفي بيع الشاة لو عفى ان الى ذلك بنفسه صدق وبانة وقضا والفرق  
 ان الطلاق فعل شرعي وهو ان يوجد من امر التكلم يقع به الطلاق والامر بذلك مثل  
 التكلم بكلمة الطلاق في هذا المعنى فاذا نوى التكلم به فقد نوى الخصوص فلم يصدق قضا  
 فاما الذبح او الضرب ففعل حتى يعرف باخره فاذا لم يباشر بنفسه لم يكن ذاعلا لا يحكم  
 النسبة لانه مجاز فاذا نوى حقيقة ما تكلم به صحته بيمينه قضا او قبل ذكر القضا  
 في مسئلة الضرب رواية في الطلاق لانه في الموضوعين اذا نوى للبشارة فقد نوى حقيقة  
 كلامه فيصدق قضا في الضمين كذا في الكافي في شرح الرافعي وفي القنية اذا نوى التكلم بنفسه  
 في الطلاق واخواته صدق وبانة لا قضا وفي مختصر المحيط قال ابو يوسف ويحنت حلف  
 لا يضرب عبده او لا يزوج شاتة فقال بويت ان لا افعل بنفسه يصدق في القضا وفي  
 الطلاق والعقود والتكليف قال عيينة ان لا تكلم به لم يمين في القضا انتهى وفي الجواز لو  
 نوى مباشره بنفسه فقط في هذا النوع فالوقا كان من الحكيمات كالزوج والطلاق فانه  
 يصدق وبانة لا قضا وما كان من الحسيات كالضرب والحبس فانه يصدق وبانة وقضا  
 والفرق ان الطلاق ليس لا تكلم بكلام يقضي الى الوقوع والامر بذلك مثل التكلم بفعل اللفظ  
 ينتظمها فاذا نوى ان لا يلبس فقد نوى الخصوص في العام فلا يصدق قضا لانه خلاف  
 الظاهر وما كان حسيا فاما يعرف باخره المحسوس في الحل وانما يحصل بالفعل فكان فيه  
 حقيقة والنسبة الى الامر بالسبب مجاز فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة كلامه  
 انتهى واما جملة المسائل الثانية وهي التي يحنت فيها بفعله فقط لا بفعل ما امر به ثمانية  
 كما ذكره المناظر الاولى المختص به فلو حلف لا يخاطم ففاحم عنه وكيله لا يحنت والثاني الاجازة  
 وفي الجواز الثانية حلف لا يزوج وله مستغلات اجرها امراته وقبضت الاجرة ونعطتها  
 مزوجها لا يحنت وتركه لها في ايدي الساكنين لا يكون اجارة فلو قال للساكنين اقعدوا  
 في هذه المنازل فهو اجارة فيحنت وكذا اذا اتقاضى منه حرة فحنت لم يكنوا منه حتى لا



ما اذا انقرض اجرة شهر قد سكنوا فيه فانه ليس باجارة انتهى فلو حلف ان لا يواجر فوكل من يفعل  
 ذلك لا يحنث فلو فعل الحالف لوكل له حنث **فأما** في البحر فلو قال ان اجرت واري  
 هذه فهي صدقة فاحتاج الى اجارتها فالحجج له عن اليمين ان يبيعهما الحالف من غيره ثم يوكل  
 المشتري الحالف بالاجارة فيواجرها بعد القبض ثم يشتريها فيخرج عن يمينه بالاجارة عن  
 ملك المشتري وقد يقال لا حاجة الى هذا التكلف لانه لو وكل في اجارتها لا يحنث فاذا  
 لا يلزمه التصديق بها الا ان يفرق بين النظم واليمين انتهى والثالثة الاستيجار فلو حلف  
 لا يستاجر ففعل ذلك بنفسه له ان لوكله حنث ولو فعل وكيله لا يحنث والرابعة البيع  
 لا يحنث بفعل وكيله ويحنث بفعل نفسه ولو وكيله عن غيره قال في القنية حلف لا يبيع  
 هذا الثوب فوجهه وسيله ثم باعه بالوكالة عن الموهوب له حنث انتهى ولو قال ان لم ابيع  
 هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على انه بالجارية ثم فسخ البيع لم يفتق كما في الخلاصة والحا  
 الشرا وهو كايح لا يحنث فيه الا بالباشرة وفي الخلاصة رجل اشترى جارية بالتعاطي  
 ثم حلف ما اشترت اليوم خيرا قبل يحنث وهذا اختيار الامام ظهير الدين ووضع المسئلة  
 في مجموع النوازل في طرف البيع فقال لو حلف لا يبيع الخبز فجاءه رجل فاعطاه الثمن وهو  
 دفع الخبز لا يحنث ونص في المنتقى على عدم الحنث قال رحمه الله تعالى وكذا اجاب ابو منصور  
 الماتريدي هكذا اوردى عن ابي يوسف وفي شهادات القدرى ما يؤكد هذا فانه قال  
 لا يسمع من علم بهذا ان يشهد على البيع بل يشهد على التعاطي انتهى وفي البحر حلف لا يشتري  
 عبد فلان فاجريه دارة لا يحنث لانه ليس بشرا لانه لا شفعة فيها مع ان الشفعة  
 تثبت في الشرا انتهى وقامه هناك والسادس ضرب الاجنبى ولا يحنث ان المراد به هنا  
 غير الزوجة والعبد والولاء الصغير بخلاف الكبير كما مر فلو حلف لا يقرب اجنبيا او ولده  
 الكبير فامر غيره فغربه لا يحنث والسابعة الصلح عن مال وقد اطلقه الشافعي وهو مقيد  
 بان يكون عن اقرار لانه حينئذ يبيع اما الصلح الاول الذي يحنث فيه بنفسه وبوكيله  
 كما تقدم وفي البحر بعد ما ذكر هذا قال فعل هذا اذا حلف المدعى ان لا يصالح فلان من هذه  
 الدعوى او عن هذا المال فوكل فيه لا يحنث مطلقا واذا حلف المدعى عليه ثم وكله فان كان  
 عن اقرار حنث وان كان عن انكار او سكت لا يحنث وتيد بالصلح عن المال احترازا عما  
 في القسم الاول من الصلح عن دم العبد وفي مختصر المحيط لو حلف لا يصالح رجلا من حق يدعيه  
 عليه فوكل رجلا فصالحه لم يحنث وكذا في الخصومة انتهى والثامنة القسمة لانها في  
 حكم المبيع لاستعمالها عن المبادلة كما ذكره في كتابها وكذا في كل فعل ترجع حقوقه الى  
 المباشرة لا يحنث الحالف بمباشرة وكيله لوجوده منه حقيقة وحكما وهو كل فعل  
 يجوز ان يثبت حكمه للعاقبة ثم ينتقل من العاقبة اليه على ما قالوا في البحر لان العقد

وجد من العاقبة حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان العاقبة هو الحالف يحنث في يمينه فلو  
 يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الامر وانما التاويل له حكم العقد الا ان ينوى غير ذلك  
 انتهى وفي شرح مسكين لو حلف لا يبيع ولا يشتري او نحوهما فوكل من فعل ذلك لم يحنث  
 الا ان ينوى ان لا يامر به فحينئذ سدد الامر على نفسه بنيتة انتهى والله الموفق  
 كنهم يا صاحبي قد ذكرنا **اذا كان** ذا الحالف لا يباشر  
 بنفسه بان غدا سلطانا **او قاضيا او غلويا كانت**  
 فان يحنث فيما قد فعل **وكيله كذا في الكافي نقل**  
 هذا استدراك من قوله مما تقدم في القسم الثاني انه لا يحنث بفعل وكيله وفيه الجمع  
 للعلماء وعلويا خبر كان قدم للنظر والالف للاطلاق والمراد بالكافي كتاب الامام النسفي  
 صاحب الكنز وهو امام جليل صنف الكافي في شرح الرازي متناوشر حاله يسق قبله في  
 التحقيق على التحقيق وعبارته ترفيه على هذا المحل والاصل ان كل فعل ترجع حقوقه الى المباشر  
 لا يحنث الحالف بمباشرة المأمور لوجوده منه حقيقة وحكما ولا يحنث ويصير  
 العاقد سفيرا والامر فاعلا فما يحنث بالمباشرة لا بالامر البيع والشرا والاجارة ولا يستحل  
 والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب الولد حتى لو حلف لا يبيع ولا يشتري او لا  
 يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث لان العقد وجد من العاقد حقيقة وكذا حكا وهذا  
 مرجعت الحقوق اليه حتى لو كان العاقد ذا الحالف يحنث في يمينه فلم يوجد شرط الحنث وهو  
 العقد من الامر فلم يحنث الا ان ينوى ان لا يامر غيره به فحينئذ سدد الامر على نفسه  
 بنيتة او يكون الحالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض لان  
 يمينه باعتبار عاقبته ينصرف الى الامر بالشرا واليمين يتقيد بمقصود الحالف فان كان يباشر  
 تارة ويفوض اخرى يعتبر الغالب انتهى وفي القنية اذا كان الحالف شريفا لا يباشر هذه  
 العقود بنفسه فيحنث بالتفويض فاذا كان يباشر تارة ويفوض اخرى فيقبل يعتبر  
 الغلبه وقيل تعتبر المسئلة انتهى وفي الخلاصة هذا اذا كان يتولى بنفسه اما اذا كان  
 يفوض الى غيره كالسلطان يحنث ولو كان بحال يتولى بنفسه مرة ويفوض الى غيره  
 تعتبر الغلبه وفي مختصر المحيط حلف لا يفعل كذا فامر غيره ان كان فعلا له حقوق  
 يتعلق بالفاعل كالمعاوضات لا يحنث الا اذا كان الحالف ممن لا يلي هذه الاعمال  
 بنفسه ولو كان الوكيل هو الحالف حنث ولو كان الحالف ممن لا يلي هذه الاعمال  
 بنفسه كالسلطان والقاضي يحنث انتهى  
 لو حلف لا تسلم بالطلاق **لا يدخل ابنته في باقي**  
 ذا الشهر يا صاحبي على فلان **وتزوجها في ذلك الزمان**

لا يحنث في بيعه  
 ولا في شراؤه



يقصود ان يدخل في هذا الشهر حتما فلا حنث عليه يجرى  
 ان دخلت نفسها او امها قد ادخلتها وكذاك غيرها  
 او دخل الزوج عليها لا باين يريد في ايمن ان لا  
 يمكن البنت من الدخول فالحنث في ذلك في النكاح  
 لكنها ان دخلت فغير على والرها بحكم قاض مثلا  
 او غيره من مرجبات القهر فذلك لا يحنث في ذلك الامر  
 لان فيه الدخول والامر للشاؤون وقد اشتملت الايات على مسئلة في فتاوى قارى الهداية وعبارته  
 سئل عن رجل حلف بالطلاق ما يعبر بنته على فلان بغيره هذا الشهر ثم عقد العقد عليه فخرج  
 فارد الزوج العبر اجاب اذا عبرت بنته بنفسها على الزوج لا يحنث وكذا ان عبرت بها امها  
 او غيرها او دخل الزوج لان يريد لا يمكنها من العبر فيحنث لان تدخل عليه قهر بحكم  
 الحاكم او بغير ذلك من انواع القهر انتهى والله الموفق  
 لو حلف الشخص على ان لا يبيع اذا يدخل الدار على النهي وقع  
 ان لم يكن يمكنه المنع وان يمكن فانه انتهى مع المنع قرن  
 دامفعول يبيع وقد اشغل البعنان على مسيلتين الاولى لو حلف لا يبيع فلانا يدخله ذره  
 ولا يمكنه من ذلك فان البعنان يقع على النهي فقط والثانية لو امكنه المنع فالبعنان  
 يقع على النهي والمنع اي على النهي باللسان والمنع بالفعل وفي جامع الفتاوى وعبارته  
 حلف لا يبيع فلانا يدخل الدار فهو على النهي ان لم يملك عليه منعه والافعل النهي والمنع  
 جميعا انتهى وفي القينة حلف يخرج من ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف الى  
 اخرجه فان لم يمكنه فالبعنان على التلفظ باللسان انتهى وفي الخلاصة رجل قال ان تركت فلانا  
 يدخل داري فامراته طالق فقوله ادخلت على ان يدخل بامر وقوله ان دخل على نفس الدخول  
 امر الحالف او لا علم او لم يعلم وفي قوله ان تدخل تركت على الدخول يعلم الحالف ولا يمنع  
 وفي طلاق النوازل لو قال لا بد ان تركتك تعمل مع فلان فكذا افشاء فلم يمنع ان يكون  
 الابن بالغا لا يقوى الاب معه لم يحنث وفي الحيف قال لامرته ان تركت هذا الصبي  
 يخرج من الدار فانت طالق فافلت منها وخرج او قامت تصلي فخرج فانها لم تترك فلا  
 يحنث وفي ايمان النوازل لراجر داره من رجل سنة ثم حلف لا تركه في دارى فاذا قال  
 له اخرج من داري فقد برئ بيمينه ولو حلف لا يبيع فلانا يدخل هذه الدار ان كان لا يملك  
 الدار فنهى بالقول وان كان يملك فنهى بالقول والفعل جميعا حتى لو منعه بالقول دون  
 الفعل ولم يمنع يحنث انتهى وفي القينة حلف لا يترك فلانا يخرج من بيته او يدخل  
 وضج بغيره او دخل لا يحنث ولو رآه فيه ولم يخرج لا يحنث وعن ابي القاسم

ادخلت فلانا بيتي وقال ان  
 دخل فلانا بيتي وقال ان صح

العفار حلف ان يدخل فلانا في بيتي فهذا على الدخول بامر علم او لم يعلم ولو حلف ان يدخل فلانا  
 على دخوله امره ولا علم او لا ولو حلف ان تركت فلانا يدخل بيتي فهذا على بيض بعله ولا يمنع  
 انتهى وفي جامع الفتاوى اجر داره ثم حلف وقال المستاجر لا تركك في دارى فاذا قال له  
 اخرج من داري برأته في النوازل لا تركك تخرج من هذه الدار ثم فقال تركتك يحنث  
 وان لم يخرج لم يجرى يدخل هذه الدار ان لا يملك فعل النهي وان كان يملك فعل النهي والمنع قال  
 لا بد الكبير ان تركتك تعمل مع فلان فهو على المنع بالقول ولو منعه فعلى القول وتفصل  
 شروع في القينة حلف ان لم يخرجه بيت فلان غدا فقيده وضع فلم يخرج حتى مضى الغد  
 اختلف فيه والاختار للفتوى الحنث قال لها وهي في بيت امها ان لم اذهب بك الى دارى  
 فانت طالق ثم اخرجها من دار امها فقوت منه فلم يقدر على اخذها وقع الثلاث ان باب  
 مريونه وحلف لا يذهب من هذا الموضع حتى ياخذ حقه فدفعه دفعه اذ الله عن موضعه  
 خطوات ثم ذهب باختياره فقبل يحنث وقيل لا يحنث الى ان قال حلف لا يسكن هذه الدار  
 فادرك فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لم يحنث وكذا المالك الغر وهو غير  
 ساج حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابها مغلقا يحنث لم يمكنه فقبل يحنث وقيل  
 لا يحنث وبه اخذ ابو الليث والصمد الشهدى بخلاف ما اذا حلف لم يخرج من هذا المنزل  
 اليوم فقيده ومنع حنث وكذا الوقال لها في منزل والرها ان لم تحضرى منزلي الليلة فانت  
 طالق فنهى الوالد من الحضور فطلق هو المختار ولو قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة  
 الى منزلي فكذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسهم لا يحنث قال لها  
 اذ هي الى فلان واستردى منه كذا او ان تحلب هذه الساعة الى فانت طالق فذهب اليه  
 ولم تقدر على استرداده الا في اليوم الثاني حنث وقيل ينبغي ان لا يحنث وعجزها عن  
 الاسترداد كالقيد في المسئلة المتقدمة عن ابي يوسف ليركب هذه الدار اليوم فادرك  
 وجبر حتى مضى اليوم حنث وعلى قياس مسئلة السكنى لا يحنث ان لم اعمل هذه السنة  
 في المزارعة بتمامها فهي طالق فرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث حلف  
 الاكارا والمزارع لا يكون من اكراه فلان او من مزارعي فلان فان كان فلان غايبا لا يمكنه نقص  
 الاكاره والمزارعة حنث وان كان خارج المصير فخرج في الحال وناقضه لم يحنث كن حلف  
 لا يسكن هذه الدار فلم يخرج مفتاحها ليخرج فان كان في طلب المفتاح حتى وجده وخرج  
 لم يحنث وان اشتغل بعمل اخر حنث كذا هذا ولو منعه افسان عن الخروج الى صاحب  
 الارض وطلبه في المصير لم يحنث قال وكذا اذا حلف المضارب او شريك العنان او  
 المفاوض ان لا يكون شريكا فلان ولو قال ان لم تردى فوبى الساعة فانت طالق فاخذ  
 هو قبل ان تدفع اليه لا يحنث وقيل يحنث ومنه ان لم يحى بفلان فانت طالق فجاء فلان



من جانب آخر بنفسه قال اصل انه متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين سوتته بطلت  
عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وعامة ائمة الى الوقوع ثابت فقال متى يكون قالت غدا  
فقال ان لم تفعل في هذا الموضع غدا فانت طالق ثم نصيها حتى مضى الفدا لا يحث انتهى  
وفي مختصر طهطا ولو قال ان ثبت في هذه الدار الليلة كذا فاصاب حتى مضى جال لا يمكنه  
الخروج حتى اصبح يحث بخلاف ما اذا قيد انتهى والله الموفق

**لو حلف الانسان ان لا يدخل بيتا وفيه انسانا ولا**  
**يخرج من هذا البيت ثم دخل فالحث هنا لا يرجد**  
اي يدخل هرا ولا ثم يدخل المحلوف عليه وقد اشتمل البيتان على مسئلة ما لو حلف ان لا يدخل  
بيتا وقلان فيه فانه يدخل او لا ذلك البيت ثم يدخل قلان بعده فلا يحث قال قاضي خان في فتاواه  
رجل حلف ان لا يدخل على قلان ولم يسم بيتا ولم ينو شيئا فدخل عليه في بيت رجل اخر حث ولو  
حلف ان لا يدخل بيتا وقلان فيه فدخل المسجد وقلان في المسجد لا يحث وكذا لو دخل الكعبة  
ولو حث ان لا يدخل على قلان بيتا فدخل بيتا وقلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحث انتهى  
وفي البرازية لا يدخل على قلان ولم يسم شيئا ولم ينو فدخل عليه في بيت غيره ضيقا يحث ولو في  
المسجد لا يرد الدخول عليه لاجل التعظيم وفي عرفنا يحث وان دخل عليه في المسجد ولو دخل عليه  
في ظلة او سقف او دهن باب لانها ليست بمواضع التعظيم ولو دخل عليه في خيمته ان كان من  
اهل البادية حث ولو مصر يا لا وان دخل داره فحلف لا يدخل دارا وقلان  
فيها وهو لم يره ان في بيت اخر وهو داخل بيت اخر لم يحث حلف لا يدخل عليه فدخل عليه يرد  
غيره لا يحث ولو لم يكن له نية يحث كالحالف على ان لا يسلم قلان فسلم على قوم هو بينهم ويا  
غيره لا يحث وان قلنا عن النية حث وفي فتاوى قاضي خان ولو حلف ان لا يدخل على قلان منزله  
وهو بنو بالدخول الدخول على رجل اخر يكون مع المحلوف عليه او دخل يرد اخذ لا حثته التي تكون  
في المنزل لا يحث لانه لم يدخل عليه رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل على صاحبه فدخل في  
المنزل معا لا يحثان لانه لم يدخل احدهما على صاحبه رجل حلف ان لا يدخل على قلان فدخل عليه في  
حمام او مسجد او ظلة او دهن بيتا لا يحث وكذا الفسطة وبيت الشعر لان يكون المحلوف  
عليه من اهل البادية وعن محمد في الفسطة يحث والظاهر هو الاول وقيل في زماننا يحث  
اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يتراوون في المسجد ولو دخل على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم  
يعلم الحالف به فعن محمد انه يحث والظاهر انه يعتبر العلم فان علم ونواه بالدخول دونه دين  
فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لا ادخل عليه هذه القرية لا يحث بدخول القرية انتهى

**لو حلف الانسان ان لا يسكن دارا فزاد في داره فالحث هنا**  
**حيلته اذا اذاع يحث كالحالف في الدار يحث بما اليها يركن**

**بيوع مربع الدار منها قسمها عني من الف سهم منها**  
**من ابيهم ان لم يبيع من يشق به من الناس على ما ينطق**  
**ويستكن الحالف في داره من غير ما حثت عليه جازي**  
قسمها بدل من ربع ومنها الجازع المحذور متعلق بخذوف نفت لقوله قسمها ومنها حال من ضمير  
عني وقوله من ابيهم متعلق ببيوع وقد اشتملت الابيات على مسئلة في مختصر الجليل من كتاب  
الحيل وعبارة حلف لا يسكن دار فلان ولا يسكن هذه فاذا ادى فلان فالحيلة فيه انه يبيع  
صاحبها منها سهمها من الف سهم يسكن الحالف في الدار لم يحث انتهى

**حلف داره لا يدخل حيلته في دارها يحث**  
داره مقصود يدخل قبل المنظر وقد اشتمل البيت على مسئلة اشار اليها في مختصر الجليل وتبدلت  
حلف لا يدخل دار فلان فاذا دخل محولا كما رها لم يحث حتى لو امر بالجل او دخل بقدميه مكرها  
يحث وان حمل بغير امره ورضى به بقلبه اختلف المشايخ فيه قيل يحث وقد اشار محمد الى انه  
لا يحث واذا كان يبرئ يدي الباب فزلق رجله فوقه في الدار هل يحث قيل يحث وقيل  
لا يحث واما اذا دفعت الرمح كان بحيث لا يمكنه لا متناع لا يحث ولا يحث وان دخل  
على ربه حث الا اذا انفلتت وهو راكبا ولا يستطيع امساكها فدخلت لا يحث انتهى وفي  
الخلاصة ولو ادخل مكرها لا يحث فان ادخل وهو جال يقدر على المنع ورضى بقلبه اختلف  
المشايخ فيه والاصح انه لا يحث وهذا اذا حمل فاذا دخل فان دخل بقدميه يحث قول واحد  
ولو خرج ثم دخل فيها اذا دخل مكرها اختلف المشايخ فيه قال السيد الامام شجاع لا يحث  
وهكذا في شرح الفلأوى وقال القاضى الامام الاجل في شرح الجامع الصغير لا يصح انه يحث  
ولو ركب الدابة فقلبت فادخلته في تلك قال في الفتاوى يحث وقال الصدر الشهيد ينبغي ان  
لا يحث ان لم يمكنه منع الدابة وعلى هذا الوجه الرجوع او زلق رجله فوقه فيها لا يحث هو الاصح  
ولو جاء الى الباب لا يريد الدخول فاشتد في المشى فغش فوقه في الباب يحث انتهى وفي القينة  
حلف لا يدخل هذه الدار فاذا دخل فيها مكرها ثم دخلها طوعا حث انتهى وفي الكافي شرح الوافي  
ولو اخرجه مكرها لم يحث وكذا اذا احمده انسان واخرجه ورضى بقلبه الا انه لم يره في الصحيح  
لان ما لم يكن موجودا منه حقيقة انما يقدر موجودا منه تقدير بالامر ولم يوجد وان  
هدده غير فخرج بنفسه حث لو وجد الفعل منه ولو حلف على الدخول فاذا دخل مكرها ثم خرج  
فدخل مختارا حث في الصحيح انتهى وفي جامع الفتاوى حلف بثلاث طلاقات ان لا يدخل  
دار فلان فالحيلة اذا انتهى الى بابه مرفوعا ويدخل وكلما اراد ان يدخل يفعل هكذا انتهى

**لو حلف الانسان ان لا يأكل طعاما فزاد في داره فالحث هنا**  
**حيلته اذا اذاع يحث كالحالف في الدار يحث بما اليها يركن**



١٠ لا عنه لانه اذا اهداه ذلك قد هلك اياه  
 عندي عن الحالف وقد اشتمت الايات على مسئلة اشار اليها في مختصر المحيط من كتاب  
 الحيل وعبارته حلف لا ياكل طعام فلان ودعا له المحلوف فحلفتان يشترى طعام المحلوف عليه  
 ولو اهدى اليه طعاما فاكل الحالف لا يحنث ايضا انتهى وفي الخلاصة ولو وهب المحلوف عليه  
 طعام الحالف وقبضه ثم اكله لم يحنث وكذا لو اوصى له وقبله لوقال ان اكلت من مال الابوين  
 فعلى حجه فاكل بعد موتيهما لم يحنث ولو قال لهما ان اكلت من ثمنكما بعد موتكما والمسيئة بحالها  
 يحنث انتهى وفي البرازية لا ياكل من ياكل فاكل عما اشتراه من درهم مشترك لا يحنث لا اكل  
 من طعامك ولا البس من ثيابك والمخاطب ببيع الثياب والطعام فاستعمل بعد الشرا  
 يحنث ان اكلت من مال ابني فكذا لا يحنث بالاكل بعد موته ولو زاد بعد موته يحنث اتبع  
 ١١ لو حلف لا نسا ان لا تدخلن زوجته سعاد ذلك المنزل  
 ١٢ وقد نوى في اضحي او نوى في يوم فطر فيصبح ما نوى  
 ١٣ ومثله لو قال ان خرجتني من هذه الدار وعنتها غبتني  
 ١٤ فانت طالق وقال اني نويت في قولي لهما واعني  
 ١٥ خروجها منها الى المسجد او الى خراسان ففي هذا حكوا  
 ١٦ بان الحالف فيه نيهته ولا تطلق بهذا امراته  
 سعاد بدل من زوجته وامرته مفعول مطلق بنون لجماعة وقد اشتملت الايات على  
 مسيلتين الاولى لو حلف ان لا تدخل زوجته مكانا معلوما ونوى في يوم مخصوص فانه يحنث  
 نيته والثانية لو حلف ان لا يخرج زوجته من هذه الدار ونوى الى مكان مخصوص فانه يحنث  
 ايضا قال في مختصر المحيط من كتاب الحيل ان اذ ان يخوف امراته حتى لا يخرج من داره فحلفت  
 ان يقول انت طالق ان خرجت من هذه الدار وينوي طلاقا من عمل كذا وينوي بثلاث ثلثة  
 ايام صحت نيته فيما بينه وبين ربه وان خرجت لم تطلق ديانة ولكن لا يصدق قضاءه وان  
 نوى ان يخرج من يومها ذلك او ينوي بالخروج من سطح هذه الدار والخروج راكبة او خروجه  
 الى جنتي فلان او الى مسجد الجامع او نوى خروجا دون خروج صحت نيته ديانة وقضاء اتبع  
 ١٧ لو قال للزوجة ان قامت ولغا انا صلينا شربت  
 ١٨ ومجام الله قد لعبت فانت طالق كما ذكرت  
 ١٩ حكى عن الفضلي بان ما ذكر كل على حدته بشرط صدر  
 ٢٠ وقال غيره بان الكل من ذلك شرط واحد صواب استثنى  
 فامرت بضم التاء من القمار وقد اشتملت الايات على مسئلة في جامع الفتاوى وعبارته لو قال  
 لامرأته انت طالق ان شربت المثلث وقامت ولعبت بالجم لم يحكم عن الفضلي كل واحد من هذه

ثلاثا

لا يشا

الاشيا شرط على حنة وغيره من المشايخ الكل شرط واحد ولو حلف ان لا يغرب المثلث ولا يتقلم  
 ولا يلعب بالجم فكل واحد شرط انتهى وفي جميع المنقبات قال لامرأته انت طالق ان شربت  
 المثلث وقامت ولعب بالجم حكى عن الشيخ الفضلي ان كل واحد من هذه الاشيا شرط على حنة  
 وغيره من المشايخ الكل شرط واحد ولو حلف على ان لا يشرب المثلث ولا يلعب بالجم  
 فكل واحد شرط على حنة بالاتفاق انتهى  
 حلفه اليمين يمكن ضمرا اي ذلك الحالف شيئا اخر  
 قالوا اذا كان الذي يحلف بظلمه وكان ذلك الحالف  
 في ذاك مظلوما فان النبى نيته في هذه القضية  
 او لم يكن يظلم فيما ذكره فنتية الحلف المعتبيرة  
 ضمير نيته الحالف وقد اشتملت الايات على مسئلة تخصيم العام بالنية في اليمين فانه يعتبر  
 من المظلوم لا من غيره قال في الخلاصة رجل طلبه السلطان لياخذه بتممة فاخذ رجلا واراد  
 استخلافه بانك لا تقم من غرمائكم واقر بانك لياخذ منهم شيئا بغير حق وفيه ضرر كثير للمسلمين  
 لا يسعه ان يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره  
 وهذا صحيح عند الخصاف وان لم يسم في ظاهر الرواية ولقلب المسئلة ان نيته ليقصوه من  
 الهجوم هل يحنث فان كان الحالف مظلوما يفتى بقول الخصاف وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى  
 على انسان ما لا تخلفه القاضي ماله عليك كذا بعد ما انكر الحلف ولشار باصبعه في كفه  
 الى رجل اخر انه ليس له عليه شيء صدق ديانة لا قضاء وفي التجويد كل يمين حلف بها رجل  
 ان كان اليمين بالطلاق او العتاق وما شاء كل ذلك فالنية نيته الحالف ظاهرا كان او  
 مظلوما وفي الفتاوى رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار لا يدري اين هو ان اراد  
 به انه لا يدري في اي مكان هرب من الدار لا يحنث وفي مجموع النوازل عن ابراهيم النخعي  
 ان كان متواريا من الجحاح فخط خطا مدورا وقال لخداه قل له ليس بهذا في الخط  
 وفي رد يعة فتاوى النفسى السلطان اذا حلف رجلا انك لم تعلم بمكان شيء من مال فلان  
 وامرأة فلان بعت شيئا الى الحالف ود يعة والحالف يفتن انها ملك المرأة فحلف ان امرأة  
 فلان تقول بان المتاع مال الزوج لا يحنث لان يصدقها الزوج او يقضي القاضي ببيئته  
 عادة انتهى وفي مختصر المحيط تخصيم العام بمجرد النية لا يصح قضاء ويصح ديانة حلف  
 لا ياكل ولا يشرب ولا يلبس بنوى شيئا بعينه لا يصدق ديانة وقضاء ولو قال لا اكل  
 طعاما ولا اشرب شرا با يصدق ديانة وعن ابى يوسف لو قال رجل قايم والله لا اكل هذا  
 بنوى مادام قايا لا تصح نيته ولو قال هذا القايم ونوى مادام قايا صحت نيته ولو قال  
 لا قربن خمسين ونوى سوطا بعينه لم تصح نيته ولو قال خمسين سوطا تصح وعن محمد



لا تزوج امرأة وهو بنو كوفية او مصرية لم تصح نيته ولو عني به حبشية او عريية صححت حلف  
 لا يشترى جارية ونوى مولده لم تصح نيته انتهى وفي الاشباه من حلف النية واما نيته تخصيص  
 العام في اليقين مقبولة ديانته اتفاقا وقضا عند الخصاف والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما  
 وذلك اختلاف اهل الاختيار لنية الحالف او لنية المستحلف والفتوى على اعتبار نيته الحالف  
 ان كان مظلوما لا ان كان ظالما ونقل في اخراجات النية قال قاعدة في الايمان تخصيص العام  
 بالنية مقبولة ديانته لا قضا عند الخصاف يصح قضا ايضا فلو قال كل امرأة تزوجها فهو  
 طالق ثم قال نويت من بلد كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافا لخصاف وكذا من غصب دراهم  
 انسان فلما حلف لخصم علم ان نوى خاوما واما قاله لخصاف مخترع من حلف ظالم والفتوى على قاع  
 المذهب فتى وقع في يد الظالم واخذ بقول الخصاف فلا بأس به كذا في الروا لوجبة وثوقا لكون  
 احكم فهو حر وقال عنت به الرجال دون النساء من مختلف ما لوقال نويت السوداء والبيضاء  
 او بالعكس لم يردوه ديانته ايضا لقوله نويت النساء دون الرجال واما تقيم الخاص بالنية فلم  
 الان ونقل في البحث الرابع من القاعدة السابعة وفي القاعدة محكمة قال في اخر الجسر اذا اراد  
 الرجل ان يغيب فحلفته امراته قال كل جارية اشتريتها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عمت  
 نيته ولا يقع عليه التق قال الله تعالى وله الخوازي المنشأة في الجوا لا اعلام والوارد السفن فاذا  
 نوى ذلك عمت نيته لا بها ظالمة في هذا الاستحلف وفيه المظلوم فيما حلف عليه مقبولة  
 وان حلفته بطلاق كل امرأة تزوجها عليك فليقل كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق وهو نوى  
 كل امرأة على قبلك فتعل نيته كانه نوى حقيقة كلامه انتهى وفي الخلاصة اليقين على نيته الحالف  
 ان كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نيته المستحلفات مثال الاول اذ اكره الرجل على بيع عين فحلف  
 المكره بالله انه دفع الى هذا الشئ يعني به بايعه حتى يقع عند المكره انما في يده ملك غيره  
 فلا يكره وهذا في الماضي والمستقبل على نيته الحالف انتهى وفي البرازية اليقين على نيته الحالف لو  
 مظلوما وعلى نيته المستحلف لو ظالما وهذا في الماضي كالواكره على بيع عين فحلف بالله انه دفع  
 الى فلان يريد بايعه ليقع عند المكره انه ملك غيره فلا يجبره وفي المستقبل على نيته الحالف  
 وفي الفتاوى لو بالطلاق او العتاق او ما شاكله على نيته الحالف ظالما او مظلوما اذا لم يترد  
 الحالف خلاف الظاهر وان نواه ان كان الحالف مظلوما فالنية له وان كان ظالما يريد بيعه  
 ابطال حق الغير للمستحلف وهو قولهما انتهى وفي الجواز قال والله لا تزوج امرأة على ظهر الارض  
 بنوى امرأة بعينها قال يصديق فيما بينه وبين الله تعالى بخلاف ما اذا قال لا اشترى جارية  
 ونوى متولده فان نيته باطله لانه تخصيص المصنف فاشبه الكوفية والبصري وقيد المصنف  
 يعني صاحب الكثر بكونه نوى البعض دون البعض لانه لو نوى الكل صدق قضا وديانة ولا  
 يحث اصلا في الحلف لا باكل طعاما او لا يشرب شرابا ونوى جميع الاطعم اجمع

مياه العالم يصدق في القضا وفي البرايه ثوقا لله لا اكل الطعام ولا اشرب الماء او لا تزوج  
 انما فيمينه على بعض الجنس وان اراد به الجنس صدق لانه نوى ما هو حقيقة كلامه وفي الكشف  
 الكبير اذا قال والله لا اشرب ماء او الماء او لا اكل طعام او الطعام فانه يقع على الادنى لانه هو  
 المتيق وهو اكل او لا غيره فيكون فيه معنى الجنس ايضا فان نوى الكل صححت نيته فيما بينه وبين  
 الله تعالى حتى لا يحث اصلا لانه نوى محتمل كلامه لانه فرد من حيث انه اسم جنس كذا  
 عدد من وجه فلم يتناول الفرد الا بالنية كذا في شرح الجامع الشيخ الاسلام وهذا يشير الى  
 انه يصدق قضا ان كان اليقين بطلاق او نحو لانه خلاف الظاهر ان الانسان انما يمنع نفسه  
 باليمين عما يقدر عليه وشرب كل المياه ليس في وسعه وفيه تخفيف على نفسه ايضا وقال شمس  
 الاية قالوا واطلاق الجراد ليل على انه يصدق قضا وديانة ان كان اليقين بطلاق ونحوه  
 لانه نوى حقيقة كلامه وعن ابى القاسم الصغار انه لا يصدق لانه نوى حقيقة وعلى لا تثبت  
 الا بالنية فصلا كانه نوى المجاز ثم علم ان الفرق بين الديانة والقضا انما يظهر في الطلاق  
 والعتاق ولما في الحلف بالله تعالى فلا يظهر لان الكفارة حق الله تعالى ليس العبد فيها حق  
 حتى يرفع الحالف الى القاضي وفي الوقعات اذا استخلف الرجل بالله تعالى وهو مظلوم فاليقين  
 على ما نوى وان كان ظالما فاليقين على نيته من استخلف وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد وفي اليقين  
 بالطلاق اليقين على نيته الحالف وفي الروا لوجبة من الطلاق نيته تخصيصا لاهام لا تصح وعند  
 الخصاف تصح على من حلف وقال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم قال نويت فيه من بلد كذا  
 لا تصح نيته في ظاهر المذهب وقال الخصاف تصح لكن هذا في القضا اما فيما بينه وبين الله تعالى  
 تخصيص العام صحته بالاجماع مذكور في الكتب من مواضع منها الباب الخاص من ايمان  
 الجامع الكبير وما قاله الخصاف فخلص من حلف ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فتى

وقع في يد الظالم واخذ بقول الخصاف لا بأس به انتهى

حلف الانسان بالطلاق وعمله الحالف بالعناق

بان الشئ الفلاني ما فعل وان هذا الشئ منه ما حصل

وقد نوى لفعل ذلك في بلد وفي زمان قد عناه قصيد

قالوا لئلا ما نوى في قلبه ما بين نفسه وبين ربه

لفعل اللام للتقوية لذلك الجامع الجور خير مقدم وما مبتدأ مؤخر وقد اشغلت الايات على  
 مسيلة ما لو حلف انه ما فعل الشئ الفلاني او نوى في مكان كذا او في زمان كذا فانه يصدق  
 ديانة لا قضا قال في مختصر المحيط من كتاب الحيل وثوقا لاهام ان فعل كذا ونوى ان  
 كان فعلم بكه او في السجود الحرام وفي بلد كذا صححت نيته ديانة وكذا لو نوى نزع او مصرفا  
 بصقة لم تكن في ملكه كما لو نوى الكمية او الخزائنية او عينا او عورا وليس له امرأة على هذه الصفة



صحت نيته ديانته ولا تطلق امراته انتهى وفي القينة ان عملت في هذه الرعية فكذلك وعنى به  
 العمل في عاقلون معين صحت نيته ولا يثبت اذا عمل في غيره ان لم يثبت من لباسك وعنى به  
 الثياب التي تفضي في المستقبل صدق ديانته انتهى وفي الجور لا اتفاق على عدم صحة التخصيص في باب  
 التفصيلات من الزمان والمكان حتى لو نوى لا ياكل في مكان دون اخر او زمان لا يصح نيته بالافان  
 وفي البدائع حلف لا يركب ونوى الخيل لا يصدق قضاء ولا ديانته وفي فتح القدير حلف لا يفصل  
 او لا يتك وعنى من جنابة امرأة دون امرأة لا يصدق اصلا وكذا لا يسكن دار فلان وعنى باجر  
 ولم يسبق قبل ذلك كلام بان استأجرها منه او استأجرها فحلف بنوى السكن بالاجرة والاعارة  
 لا يصح اصلا وكذا الوصية لا يتزوج امرأة ونوى كوفيه او بغيره لا يصح لانه نيته تخصيص العنة  
 ولو نوى حبس شبيه او عريبه صحت ديانته لانه تخصيص في الجنس وفي البدائع لو حلف لا يكلم هذا  
 الرجل وعنى به ما دام قائما لكنه لم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلا ولو حلف لا يكلم هذا القائم  
 وعنى به ما دام قائما دين لم يرد التخصيص على المفردة وكذلك لو قال والله لا اضرب فلانا خمسين  
 وهو نوى بسوط يعينه قباي سوط ضرب خرج من عينه والنية باطلا ولو قال والله لا اتزوج  
 امرأة ونوى امرأة كانا بوهي يهل كذا وكذا فهو باطل وخرج عن الاصل فعل الخروج والمساكنة  
 فاذا قال ان خرجت فبعدي جرو ونوى السفر فلا يصدق ديانته فلا يثبت بالخروج الى غيره تخصيصا  
 لنفسه لخروج بخلاف ما اذا نوى الخروج الى مكان خاص كبغداد حيث لا يصح لان المكان غير مذكور  
 وكذا حلف لا يساكن فلانا ونوى للمساكنة في بيت واحد لا يصح قالوا لان الخروج في نفسه  
 متنوع الى سفر وغيره حقا اختلف احكامها وكذلك المساكنة متنوعة الى كاملة وهي المساكنة  
 في بيت واحد الى مطلقة وهي ما يكون في دار فيه بحث مذكور في فتح القدير انتهى **من كتاب**  
**الحدود** لما كان اليقين للمنع في احد نوعيها ناسب ان يذكر الحدود وعقبها لان الحد في  
 الثقة المنع ونحوه سمي البواب حدود المنع الناس من الدخول والسياب حدود المنع عن الخروج  
 وحدود الدار نهاياتها منعها عن دخول ملك الغير فيها وخروج بعضها اليه وسمى المنع الجاني  
 المنافع حدا لا يخرج معنى الشئ ويمنع دخول غيره فيه وسميت العقوبات الحد لانه حدود  
 لانها موانع من ارتكاب اسبابها معارضة وحدود الله تعالى محارمه لانها تمنع عنها ومنه تلك  
 حدود الله فلا تقربوها وحدود الله ايضا احكامه لانها تمنع من التخطي الى ما رايها ومنه وتلك  
 حدود الله فلا تقربوها كذا في البحر وفي الكافي شرح الوا في الحد في الشرع اسم لعقوبة مقدرة  
 يجب حق الله تعالى فلا يسمى به التعزير لعدم التقدير والقصاص لانه حق العبد وحكمة الاصل  
 لا تزجارجما يتفرع بها العباد صيانة لدار الاسلام عن الفساد ولهذا كان حق الله تعالى  
 لانه شئ مصلحة تعود الى كافة الناس والطهارة عن الذنب ليست بحكم اصلي لا قاعده الحد  
 لانها تحصل بالتوبة لا قاعده الحد اذ الحد يقام على كره هذه فلا يكون محصلا للبواب فلا

يحصل به الطهارة فان تاب كان الحد طهارة له والا لا يكون طهارة بل يكون خيرا وبكالا كما قال  
 الله تعالى في حد قاطع الطريق ذلك ليعذر خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم وقد وعد  
 المغفرة للتائب ولهذا ايقام الحد على الكافرون طهارة له فدل ان الحكم للاصلي  
 زجره خامسا وزجر غيره عامما عن مباشره مثله انتهى **في خمسة مضبوطة مرتبة**  
**في خمسة مضبوطة مرتبة**  
 ١- **الاول الحلال بالاجماع** ويجوز الثاني ببلد فراع  
 ٢- **والثالث اجماع بلد التباين** وهو حلال عند بعض الناس  
 ٣- **والرابع الحلال فيما يحكم** وعند بعض الناس فاك مجرم  
 ٤- **والخامس الاقسام ما كانا مختلف** اصحابنا فيه اوليك السلف  
 ٥- **ناول الاقسام فيما يقتضي** كل شراب ليس فيه يعضي  
 ٦- **ثلاثة الايام فيما قسروا** وذلك خلق طيب لا يسكر  
 ٧- **ثالث يقتضي الاقسام ما بالجنب** يطبخ معتقدا على النصف اوجب  
 ٨- **وثاني الاقسام عين الخمس** كذا شراب موجب للسكر  
 ٩- **فلم يجوز ذلك في المسكرين** وغيره جوارا لم يسكر  
 ١٠- **والرابع الخمسين فيما اكتسب** يجعل في المشرك ان يذهب  
 ١١- **من ذلك ثلثا ثم يبيتي** ثلث ولم يطبخ ولكن يلقى  
 ١٢- **عليه بالعلاج نحو الخردل** وشرب ذال الشرع بهذا العمل  
 ١٣- **يجوز عندنا بلك التباين** وقال لا يجوز بعض الناس  
 ١٤- **والخامس الباقي بخير التمس** قال الامامان الرفيعا القدر  
 ١٥- **يجوز شربه بلك استكار** ثم يبيد من زبيب جاري  
 ١٦- **في الحكم قد حدد ذلك حراما** ان نوع طبخا واشتد  
 ١٧- **وكان بنوى الهضم للطعام** من غير قصد للهو والانشاء  
 ١٨- **قال محمد بن ذالك لا** يجوز شربه على ما نقلك  
 ١٩- **قليل مع الكثير يحرم** وعلى ان ذالك يحرم  
 وذلك مفعول حرم قدم للظهور وليك بدل من اصحابنا ثلاثة فاعل يعضي والاشارة  
 بذاك الى ماء العنب وثلثاه بضم اللام ونحو نايب القاعل يلقى والباقي فعت الخافس  
 وقد اشقلت هذه الابيات على احكام الاشربة وبيان ما يحرم منها وما لا يحرم وهي  
 خمسة فظهر المصنف من خلاصته في كتاب الاشربة وعبارة في النوازل قال  
 الفقيه ابو الليث شرب الاشربة على خمسة اوجه في وجه هو حلال بالاجماع وفي وجه



هو حرام بالاجماع وفي وجه هو حرام عند اصحابنا حلال عند بعض الناس وفي وجه حلال عند  
اصحابنا حرام عند بعض الناس وفي وجه اختلاف بين اصحابنا اما الوجه الذي هو حلال  
بالاجماع نكاح شراب لم يمت عليه ثلاثة ايام وهو حلو واما الوجه الذي هو حرام بالاجماع  
فهو الخمر بعينها والمسكن من كل شراب واما الوجه الذي هو حرام عندنا فهو ماء العنب اذا طبخ  
على النصف وقد اشد عندنا لا يجوز شربه وهو قول عامة فقهاء الامصار قال بشر المروسي يجوز  
شربه دون السكر واما الرابع فهو العصير الذي جعل في الشمس حتى ذهب ثلثه وبقى ثلثه  
ولم يطبخ ولكن عوج بالخردل فانه يجوز شربه عند علمائنا ولا يجوز عند بعض الناس واما  
الوجه الخامس فهو نبيذ التمر اذا طبخ اذ في طهارة ثم اشد فانه يجوز شربه دون السكر في قول  
ابن حنيفة وابو يوسف الا اذا اراد به استمرا الطعام ولم يريد به التهور قال محمد لا يجوز  
شربه وقليله وكثيره حرام قال الفقيه ابو الليث وبناخذ اذا كان شربه للهو فقليله  
وكثيره حرام بالاتفاق وعن محمد بن مقاتل الرزمي انه قال لو اعطيت الدنيا بخدا فيرعا  
ما شربت المسكر يعني نبيذ التمر والزبيب ولو اعطيت الدنيا بخدا فيرعا ما افطيت بانه حرام  
وهذا اذا كان مطبوخا اما اذا كان غير مطبوخ او عصير العنب قبل ان يطبخ على الثلثين لم  
يختلف اصحابنا في حرمة انته في مختصر المحيط من كتاب الاشرية لايمان التي يغذ  
منها الاشرية اربعة العنب والزبيب والتمر والحبوب كالحنطة والشعير والبره ونحوها  
واسما الاشرية اثني عشر سبعة لما يتخذ من العنب الخمر والبادق والطلا والمخمس والخبي  
والجهورى والجهيدى واشنان المتخذ من الزبيب نقيع ونبيذ وثلاثة المتخذ من التمر  
السكر والفضيح والبنيق اما الخمر اسم للشئ من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف  
بالزبد عندنا في حنيفة وعندنا اذا غلا واشتد ففيه خمر وان لم تقذف بالزبد اما الخمر فم  
قليلها وكثيرها وحرم الانتفاع بها للتداوى وغيره وعلم اجماع لاجله ويكفر جاحد  
حرمتها ويجوز تملكها وتعليقها بالبيع وغيره وبطلان تقويمها حتى لا يضمن متلفها وهي  
نجسة نجاسته غليظة ويجب الحد بشرب قليلها وكثيرها واما البادق وهو ما طبخ  
من ماء العنب قل من الثلثين او طبخ اذ في طهارة والمخمس وهو ما اذا طبخ حتى ذهب  
نصفه ونقيع الزبيب والتمر وهو ما اذا نقع الزبيب والتمر في الماء حتى خرجت حلاوة  
وغلا واشتد وقذف بالزبد من غير طبخ والسكر وهو الشئ من ماء التمر اذا غلا واشتد  
يجوز شرب قليلها وكثيرها وقال اصحاب الظواهر مثل بشل المدينى وغيره يباح شربه  
ما لم يسكر والصحيح قول العامة لكن عندنا لا يجوز شربه وعند الشافعي يجزى بشرب قطره  
واما نجاستها فنقيع روايتان في رواية غليظة وفي ظاهرها رواية خفيفة ويجوز بيعها وتبكي  
عند ابن حنيفة خلثا لها واما المثلث ونبيذ التمر والزبيب وهو التي من ماء التمر والزبيب

اذا غلا واشتد الى في طهارة وهو حلال شربه ما دون السكر لا استمرا الطعام والمتنوى  
على الطاعة لا الهو والسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول عامة الصحابة والتابعين  
واذا سكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن متلفه وهو ما رواه ابنين عن محمد وفي رواية  
عنه ان قليله وكثيره حرام ولكن لا يجب الحد ما لم يسكر وهو قول الشافعي والصحيح قول  
العامة حتى جعل ابو حنيفة من شرائط مذهب هذه السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ التمر  
لما في القول بتجرده تنسيق كبار الصحابة رضي الله عنهم وروى حديث الشافعي لا يكاد يبيع لانه  
طعن فيه ابو ابراهيم الحنفى ولانه ورد مخالفا لقول عامة الصحابة ويعتبر لا باهة نبيذ التمر  
والزبيب اذ في طهارة وليس في طهارة حديد اذا نفضت النار لا باس به وكذلك في نقيع  
الزبيب والتمر يكتفى باذ في طهارة في ظاهرها رواية وعنا في حنيفة وابو يوسف ما لم يذهب ثلثه  
بالطبخ لا يحل واما الرستاق وهو ما يخرج من التمر الباقية بعد العصر بالماء اذا غلا  
واشد وقوف بالزبد ما حكمه اختلفوا فيه قيل انه بمنزلة الخمر وقيل انه بمنزلة نقيع الزبيب  
واما المخمس وهو اذا عصص بماء على المثلث حتى يرف فان طبخ اذ في طهارة يحل شربه  
عندها وان لم يطبخ اختلف المشايخ فيه على قولها قيل لا يحل وقيل يحل انتهى وفي شرح مسكين  
الطلا يرد به الشئ من ماء العنب فقذف كفي الميسوط ان الشئ من ماء العنب يسمى عصيرا  
ان طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيه ويسمى البادق ومنها المنصف وهو الذي طبخ حتى ذهب  
نصفه والكل حرام عندنا اذا غلا واشتد على الاختلاف وقال الاوزاعي هو مباح وهو قول  
اصحاب الظواهر وبعض المعتزلة والتقيد بالطبخ باعتبار الغالب لانه لا فرق بين ان  
يذهب بحسن الشمول والنار كذا في الفتاوى الخائيه وانما قيد بقوله اقل لانه اذا ذهب ثلثاه  
فادام حلوا يحل شربه عند الكل واذا غلا واشتد يحل شربه عندنا بلا سكر خلثا لهما انتهى وفي  
الجامع الصغير والطلا هو البادق وهو ما كان الزاغب منه اقل من الثلثين وهو في الحكم مثل  
السكر ونقيع الزبيب انتهى وفي الكفاي المسكر وهو الشئ من ماء الرطب قال مسكين اذا صار  
مسكرا فهو حرام وضبط السكر بفحنتين وفي الجامع الصغير والسكر وتفسيره الشئ من ماء  
التمر ونقيع الزبيب وتفسيره الشئ من ماء الزبيب اذا غلا قال الشارح لى كل واحد من ماء  
التمر وماء الزبيب واشتد حرام مكروه قال الشارح اى في حرمة ضعف لما ان حرمة ليست  
كحرمة الخمر وذلك لان حرمة السكر ونقيع الزبيب اجتهدا به وحرمة الخمر بالاجماع قطعية  
ومن اتا من ابا ذلك قال الشارح الا القرح المسكر لقوله تعالى يتخذون منه اى من التمر  
سكرا ومنزقا حسنا ولاعتان بالماح يقع ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل  
عن التداوى بالسكر فقال ان الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم والاية نسخت باية تحريم  
الخمر وقال الشارح اذا السكر خمر التمر وقد قال عليه الصلاة والسلام الخمر من حايين واشار الى



الكره والخمر واداءه الحرام / لانه لا يجنب نفس الشرب لان اختلاف العلماء اوردت بشبهة  
 فيه فقلنا تكون / الاية منسوخة احتياطاً وقيل اراد بالاية الترخيص لا الامتنان اي اتم لسفاهة  
 تتخذون سكرًا حراماً وتتركون رزقاً حسناً انتهى فروع في مختصر المحيط طبع العصور بعد  
 غلبانه وقد قدر الزبد حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لم يحل ويجب الحد بشربه وذكر محمد في الامر  
 ما يدل على انه لا يجب الحد فقال اذا صاب الخمر في مرقه ثم حصى لاحد عليه ما لم يسكر ولم يعتد  
 الغالب والمغلوب وهو الاصح ولو طبخ العنب لم يحل في اصح الروايات حتى يذهب ثلثاه وروي  
 الحسين عن ابي حنيفة انه يحل باء في طبخة طبخ عصير حتى يذهب ثلثه وتركه حتى يرد ثم شاور  
 الطبخ حتى يذهب نصف ما بقي فان اعاد الطبخ قيل ان يغلي ويتغير عن حال العصير فلا بأس  
 به وان عاد بعد ان غلا وتغير فلا خير فيه طبخ عشرة ارطال عصير حتى يذهب منه رطل ثم  
 اوراق منه ثلاثة ارطال ثم اذا طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى منه رطلان  
 وسبعارطل التمر المطبوخ يمرس فيه العنب غير مطبوخ فيغليان جميعاً قال يكره ولا حد  
 شارب حتى يسكر واذا كان التمر غالباً وان كان العنب غالباً يحد وعنه ابى يوسف تمر طبخ ثم التمر فيه  
 تمر فغلي قال ان كان ما التمر فيه لو نزل على حدة كان منه نبينا لا خير فيه وكذا اذا التمر فيه زبيب  
 والتمر لم يعتد به ولو صب قبح نقيع في خابية مطبوخ افسده وعنه ابى حنيفة اذا وضع  
 العصير في الشمس حتى يذهب ثلثاه لا بأس به وكرهه سفيان الثوري وكذلك اذا طبا  
 الخابية بالخرجل وجعل فيها العصير ومضى على ذلك مرة ولم يشتر وهو محال لا يسكر  
 فلا بأس به في قول اصحابنا انتهى وهذه المسئلة لا خير مذكورة في النظم وسبقت عن خلاصة  
**ولو من الشعير شي يجعل او ذرة ومثل ذلك الفصل**  
**كذلك التفاح فاشد وقد طبخ او لا طبخ في ذاق قد ورد**  
**عن الامامين اذا لم يسكر يجوز شربه على المقصر**  
**لكن محمد على ما قد ورد ما جوز الشرب وهذا المقصر**  
 شياً مفصول يجعل او ذرة معطوف على الشعير وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الخلاصة  
 وجبارتها واما الاشر من الشعير والذرة او التفاح والعسل اذا اشتد وهو مطبوخ وغير  
 مطبوخ فانه يجوز شربه مادون السكر عند ابي حنيفة وابى يوسف وتنص محمد حرام شربه  
 قال الفقيه وبه نأخذ انتهى وفي مختصر المحيط واما نبينا الحنطة والشعير والذرة والسكر  
 والقائند والعسل والتين ونحوها فهو حلال فيه ومطبوخ حلو وهو وروي الحسن  
 عن ابي حنيفة ان السكر منه حرام ولا كن لاحد فيه على من سكر منه وهو الصحيح كالسكر من  
 البنج والسبن الرماك حرام ولا حد فيه واذا اطلق امراته لا يقع كما لو شرب البنج وعنه محمد  
 شرب ذلك حرام ويجب الحد بالسكر منه ويقع طلاقه انتهى وفي شرح مسكين والثالث

اي من الاشارة الى حال نبينا العسل والتين والبر والشعير والذرة طبع او لا طبع اذا كان من  
 غير له في ظاهر الرواية وفي النواذر من محمد ان شرب الشئ منها بعد ما اشتد لا يحل ولا حد على  
 من شرب ما يتخذ من العسل والبر والشعير والقائند والسكر والتوت والكمثرى وغير ذلك سكر  
 ولم يسكر كذا في المبسوط للمسئلة السرخسي وذكر في الهداية الاصح انه يحل وكذا المختصر من البيان  
 الرهكم اذا اشتد فعلى هذا او قيل على قول ابي حنيفة لا يحل لبن الرمكة والصحيح انه يحل  
 انتهى وعنه ابى حنيفة لا بأس بالحنطيين التمر والعنب والزبيب والتمر كذا في مختصر المحيط  
 وفي شرح مسكين وهو ان يجوع بين ماء الخمر والزبيب فيطبخ اذ في طبخة ويتكر الى ان يغلي ويشد  
**وقد حكى في الكتب المحققه ان من ادعى عليه السرقة**  
**فللامام استحسن ان يجعل باكر الراي على ما نقلنا**  
**فان يكن في ظنه قد غلبا بانه سرق ذاً ونهباً**  
**وان ذاك عنده مسروق عما قبله لتظهر الحقوق**  
**سياسة وان ذابا صالح قد جاز في الاصلح والايضاح**  
 حكى بالبناء الجهر وكنت ادعى السرقة نائب قاعله والغلبا ونهبا للطلاق والاصطلاح  
 والايضاح كتاب العلقة ابن كمال باشا شرح به الوقايع وعبارته فيه في آخر كتاب السرقة ومن  
 السياسة ما حكى عن الفقيه ابى بكر الاعشان المدعى عليه اذا انكر السرقة فللامام ان يعمل فيه  
 باكر رايه فان غلب على ظنه انه سارق وان المال مسروق عنده عاقبه انتهى كمن في خزائن الروايات  
 عن السراجيه اذا ادعى على آخر السرقة فعليه البينة وعلى المدعى عليه اليمين واما الضرب في خلاف  
 الشرع وعنه الظهيرية ولا يضرب السارق اذا انكر ولا يفتى به لان المفتي لا يفتي الا بالشرع  
 وفيها ايضا واذا اقر بالسرقة مكرها باقره باطل ومن المتأخرين من افتى بمحضه وسئل  
 الحسن ابن زياد ايجز ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم لا يتبين العظم ولم يرد  
 على هذا وفي المظنات من الزخيرة حكى عن الفقيه ابى بكر ابن الاعشان الامام يعمل فيه  
 باكر رايه فان غلب على ظنه انه سارق وان المال عنده عزيز ويجوز له ذلك وعامة المشايخ  
 على ان الامام ان يعززه لانه وجد موضع التهمة والانسان يعززه لاجل التهمة كما لو راه  
 جالساً مع الفساق في الشرب وان كان هو لا يشرب كذا هذا انتهى وفي البحر في بحث الاقرار  
 بالسرقة قال وفي التجسس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به انتهى وفي الخلاصة  
 من اول السرقة وفي الاصل المدعى عليه اذا انكر السرقة قال عاقبه المشايخ الامام يعززه اذا وجد  
 في موضع التهمة بان راه الامام يفتي مع السارق او راه مع الفساق جالساً لا يشرب الخمر لكنه  
 مع من مجلس الفسق وعنه عصام ابن يوسف انه دخل على جبان ابن حنبل وكان اميراً فاني  
 بسارق فقال لا سيما يش يجب عليه قال اليمين وعلى المدعى البينة قال الامير هاتوا السوط



والعقابين لما ضرب عشرة حتى اقر به والى سرقة قال عصام سبحانه الله ما رايت ظمرا اشبه  
بالعدل من هذا انتهى وفي البحر في آخر كتاب السرقة ومنها اي من السياسة ما حكى عن الفقيه  
ابن بكركي لا عثم ان المدعي عليه بالسرقه اذا انكر فللامام ان يعمل فيه باكثر ما يراه فان غلب على  
ظنه انه سارق ونال المال المسروق عنده عاقبه ويجوز ذلك كما لوراه الامام جالس مع الفساق  
في مجلس الشرب وكما لوراه يمشي مع السارق وبغلبة الظن اجاز واقتل النفس كما اذا دخل عليه  
رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه انه يقتله وحكى عن عصام ابن يوسف انه دخل على امير دلم  
فاق بشارق فقال الامير لعصام ما ذا يجب عليه فقال على المدعي البيعة وعلى المنكر الامين فقال  
الامير ما اتوا السوط لما ضرب عشرة حتى اقر واحضر السرقة فقال عصام ما رايت جورا اشبه  
بالعدل من هذا وفي التجنيس رجل ادعى على اخر بسرقه كان على المدعي البيعة وعلى السارق الامين والفرج  
خلاف الشرع فلا يفتى به لان فتوى المفتي يجب ان تطابق الشرع كمن هو معروف بالسرقه وجده  
رجل يذهب في حاجته غير مشغول بالسرقه ليرسله ان يقتله وله ان ياخذ الامام ان يحبس حتى  
يتوب لان الحبس الجزاء لتوبته مشروعي رجل استقبل للصوم ومعه مال لا يساوي عشرة حله  
ان يقا تلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون ماله واسم الما ل يقع على القليل والكثير  
اللحم اذا دخل دار رجل واخذ المتاع واخرج منه فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه الصلاة  
والسلام قاتل دون ماله فان رمى به ليس له ان يقتله لانه لا يتناول الحديث وفي الزخيرة  
رجل ادعى على رجل سرقة وقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يضربه فضربه السلطان  
مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يعذب فخان العيوس من التعذيب والضرب فصعد السطح  
ليفر فسقط من السطح ومات وقد حقه غرامة في هذه الحادثة وقد ظهرت السرقة على يد رجل  
اخر كان للورثة ان ياخذوا صاحب السرقة بدينه ابهم وبالفراقة التي اداها الى السلطان  
لان الكل حصل بتسببه وهو معتد في هذا التسبب هكذا ذكر في مجموع النوازل قيل هذا  
الجواب مستقيم في حق الغرامة اصله مسئلة السعاية غير مستقيم في حق الدية لانه صعد  
السطح باختياره وقيل هو مستقيم في حق الدية على السقوط للفرار من حيث المعنى لانما  
قصده الفرار خوفا على نفسه من التعذيب انتهى ولقد رايت رساله بخط الشيخ الوالد رحمه الله  
تعا في بيان احكام السياسة واطنهما من تصايفه قال فيها بعد ذكر نحو ما ذكرناه وفي اكره  
جميع الفتاوى والبرازية عن سرقة الخيط من المشايخ من قال بعهدة الاقران بالسرقه مكرها  
سيئ حسن ابن نزياد ايجل ضرب السارق حتى يقر قال ماله يقطع الحبل لا يظفر العظم وفي  
سرقة خزانة المفتين بعض المتأخرين افق بعهدة الاقران بالسرقه مكرها ويجل ضرب  
السارق حتى يقر الى ان قال ما ملخصه ان المدعي عليه ينقسم الى ثلاثة اقسام الاول ان يكون  
بريئا ليس من اهل تلك التهمة كما لو كان رجلا صالحا مشهورا في هذا النوع لا يجوز عقوبته

اجزاء ولما اشتهر له بذلك فيعاقب ميانا لتسلط اهل الشر والعدوان على اراض بر الصلح  
والقسم الثاني هو المتهم بالخروج السرقة وقطع الطريق والقتل والزنا وهذا القسم لا بد ان  
يكشفوا ويستقيم عليهم بقدر تهمتهم وشهرتهم بذلك وربما كان بالضرب والجس وفي  
الضرب على قدر ما اشتهر عنهم قال ابن قيم الجوزية ما علمت احدا من ائمة المسلمين يقول ان هذا  
المدعي عليه بهذه الدعوى وما اشتهر به لا يحلف ويرسل بلا حبس ولا خص ولا يس تحليفه  
وارساله مذهبنا لاحد من الائمة الاربعة ولا غيرهم ولو حلفوا كل واحد منهم ما اطلعناه  
وخيلنا سبيلنا مع العلم باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقلنا اننا لا نأخذ الا  
بشاهد عدل فخالف السياسة الترعية ومن ظن ان الشرع تحليفه وارساله فقد غلط غلطا  
فاحشا النقص من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الائمة ولا جل هذا الغلط الفاحش  
تجرى الولاة على مخالفة الشرع وتوهوا ان السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الحق الخلق  
ومصلحة الامم فتعدوا حدودا لله وخرجوا عن الشرع الى انواع من الظلم والبيع في سياسته  
على وجه لا يجوز وسبب ذلك الجهل بالشريعة وقد صرح عنه عليه الصلاة والسلام ان من  
تمسك بالكتاب والسنة لن يضل وقد ذكر من افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل  
على عقوبة المتهم وجسده واعلم ان هذا النوع من المتهمين يجوز ضربه وجسده لما قام على ذلك  
من الوكيل الشرعي من ذكره في معين الحكم وفيه ايضا عن الايضاح رجل دخل على رجل في منزله  
فبادره رب المنزل فقتله وقال انه داهم دخل على ليقتله فان كان الداخل معروفا بالعداوة لم  
يجب القصاص وان لم يكن معروفا وجب وفي اخرجنايات مجمع الفتاوى وسرقة البرازية  
رجل قتله رب الاراء وبرهن انه كاذب في فدعه هدر وان لم يكن له بينة ان لم يكن المقتول  
معروفا بالسرقه والشرقتل رب الما رقصا صا وان كان متهما به في القياس لا يقتص وفي  
الاستحسان تجب الدية في ماله لان دالة الحال اوردت شبهة في القصاص لا في الماله  
وفي المضرات وجد قتييل في دار قال ربها قتلته لانه اراد اخذ ماله وعلى المقتول ان يما السارق  
وهو متهم في ذلك فعن ابى حنيفة لا شيء على رب الاراء وفي موضع اخر عليه الدية دون القصاص  
وفي معين الحكم عن بعض الحكماء اذا وجد عند المتهم بعض المتاع المسروق وادعى المتهم انه  
اشتراه ولا بينة له فهو متهم في السرقة ولا سبيل للادعي الا فيما يراه وان كان غير معروفا  
بذلك فعلى السلطان جسده والكشف عنه وقد صرح عنه عليه الصلاة والسلام انه حبس في  
تهمة وان كان معروفا بالسرقه فانه يطال في جسده حتى يقر وفيه ايضا ان كان المدعي عليه  
متهما قال بعضهم يمتحن بالسجن بقدر ما يراه الامام وكتب عمر ابن عبد العزيز انه يحبس حتى  
يموت يعني اذا لم يقن وبه تهمة والقسم الثالث ان يكون المتهم مجهول الحال عند الحاكم  
والوالي لا يعرفه ببر ولا بخير واذا ادعى عليه بتهمة يحبس حتى ينكشف حاله وهذا حكمه



مطل في تعريف السياسة

عن جماعة العلماء الاسلام والمفسرين عند اكثر الامة انه يحبس القاضى الى ان ينتهى حكمه وادبه للوفى  
 ١٠ **وقال في المنتهى للاصنام** ان يقتل السارق والحرامى  
 ١٠ **سبب استناده بالفساد** في الارض والاضرار المصباح  
 المراد بالمنية منية المفق وعبارتها والامام ان يقتل السارق سياسة تسببه في الارض بالفساد  
 انتهى قال مسكين في شرح الكنز وفي الفتاوى السراجيه للامام ان يقتل السارق سياسته انتج  
 وفي الجرد لم ارفى صكلا كلفه مشايخنا تعريف السياسة قال المقرئ في الخطب يقال ساس  
 الامر سياسته بمعنى قام به وهو ساس من قوله هو سياسته القوم وسوسه القوم جعله  
 سوسه وهو السوس الطبع والخلق يقال القصاص من سوسه اى من طبعه فهو اصل وضع  
 السياسة في اللغة ثم رعت بانها القانون موضوع لرعاية الاداب والمصالح وانتظام  
 الاموال انتهى وفي الرسالة المتقدم ذكرها عن النهاية شرح الهداية السياسة تغليظ اجزا  
 حسابها لبحاكم شرعى حسب المادة الفساد وذكر في معنى الحكام السياسة شريعة مقلقة  
 ثم قال السياسة نوعان ظاهري فالشريعة تحرمها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم  
 وترفع كثير من المظالم وترجع اهل الفساد ويتوصل بها الى القاصد الشرعي فالشرعية توجب  
 المصير اليها والاعتقاد عليها في اظهار الحق وهي باب واسع تصل فيه الافهام وتزل فيه الاقدام  
 واجماله يضيع الحقوق ويعطل الحدود ويحرى اهل الفساد ويؤين اهل العناد والتوسع فيه  
 يفتح ابواب المظالم الشبهة ويوجب سفك الدماء واخذ الاموال بغير شريعة ولهذا سلك  
 فيه طائفة مسلك التفریط المذموم فقطعوا النظر عن هذا الباب الا فيما قلنا منهم ان  
 تقاضى ذلك منافع للقواعد الشرعية فسروا من طرق الحق سبلا واضحا وعدلوا الى طرق فاضحة  
 اذ في انكار السياسة الشرعية رد للنصر من الشرعية وتغليظ للظلم الراشدين وطائفة سلكوا  
 في هذا الباب مسلك الافراط فتعدوا حدود الله وخرجوا عن قانون الشرع الى انواع الظلم  
 والبيع في السياسة وتوهموا ان السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامم  
 وهو جهل وغلط فاحش فقد قال عز من قائل اليوم اكملت لكم دينكم فدخل في هذا جميع  
 مصالح العباد الدينية على وجه الكمال وقال عليه الصلاة والسلام تركت فيكم ما ان تمسكتم  
 به لن تضلوا كتاب الله وسنتي وطائفة توسلت وسكنت فيه مسلك الحق وجمهور  
 بين السياسة والشرع فقهر الباطل وادحضوه ونصبوا الشرع ونصروه والله يهدي من  
 يشاء الى صراط مستقيم انتهى ثم استدلل على مشروعية السياسة من الكتاب والسنة بادلة  
 يطول شرحها وذكرها للقاضى يتعاطاها ولا افي غير ذلك من الفروع الحسنة المتعلقة بالسياسة  
 ولولم يكن كتابنا هذا محلا للاقتصار لذكرنا فيه بعضها على وجه الاختصار والله الموفق  
 ١٠ **لو سرق السارق ما حقيقته** ابريق فضة والى قيمته

وقد

١٠ **وفيما لم يفسد بقطع** ومثله النبدن فيما يشترع  
 ١٠ **كذلك ان يكون لكل سارق** بطوق فضة عندا منطوقه  
 بطوق الجار مع مجرور متعلق بقوله مطلقا وقد اشقت الايات على مسيلتين الاولى مالو  
 سرق ابريق فضة قيمته الف لكن فيه لئى او يبيد حيث لا يقطع والثانية لو سرق كلبا له  
 طوق من فضة يساوى عشرة دراهم فانه لا يقطع ايضا قال في البحر من كتاب السرقه  
 عند قول صاحب الكنز فيما لا يقطع فيه وصبي حر وتومعه حتى لان الحر ليس بمال وما عليه  
 من الحلى تبع له ولانه يتاول في اخذ الصبي اسكاته او حمله الى موضعته اطلقه فشمم الصبي  
 الذى لا يمشى ولا يتكلم والحلى يضم الى جميع حلى بالغنح ما يلجس من ذهب او فضة او صر  
 واشار المصنف يعنى صاحب الكنز الى انه لو سرق انا ذهب فيه بنيد او تريد او كلبا عليه  
 قلدة فضة لا يقطع على المذهب الا في رواية عن ابي يوسف رخصها في فتح القدير فان الظاهر  
 ان كلا منهما اصل مقصود بالخذ بل القصد الى الاثاء المذهب اظهر منه الى ما فيه وما يوفى  
 ما ذكرنا في التجديد سرق كوزا فيه عسل وقيمة الكوز تسعة وقيمة العسل درهم يقطع  
 وكذا اذا سرق حملا يساوى تسعة وعليه كاف يساوى درهم بخلاف ما اذا سرق قمقمه  
 فيها ما يساوى عشرة لانه سرق ما آمن وجهه وهو نظير ما في المبسوط لئى سرق ثوبا  
 لا يساوى عشرة مصرورة عليه عشرة قال يعطى علم ان عليه ما لا يخلاف ما اذا لم يعلم  
 انتهى وفي الكافي في مسئلة الصبي وعنه ابي يوسف يقطع ان يبلغ عليه نصبا لان سرقته  
 تمت في نصبا كامل وعلى هذا اذا سرق انا فضة فيه بنيد او ثوبا انتهى وفي سرقه خنصر  
 الحيط سرق ابريق فضة قيمته الف وفيه مثلث او بنيد او قمقمه فيها ما يساوى عشرة  
 او انا فضة فيه بنيد لا يقطع سرق انا فضة فيه عسل وقيمة تسعة وقيمة العسل درهم  
 يقطع وكذا لو سرق حملا قيمته تسعة عليه كاف قيمته درهم قطع سرق عبدا صغيرا  
 لا يعبر عن نفسه قيمته خمسة وعليه لثوة قيمتها خمسة قطع انتهى وفي خزانة الروايات  
 عن السراجيه سرق ابريق فضة فيه ماء او شراب لم يقطع وعن الغياثيه سرق قمقمه فيها  
 ماء يساوى عشرة لا يقطع لان هذا الاخذ غير موجب من وجه من حيث انه اخذ الماء  
 ولو شرب الماء الذى في الاثاء في العار ثم اخرجهم فارغا قطع لان الاثاء صار املا انتهى  
 ١٠ **وان تكن بجينة قامت على** اقرار جاحد بسرقته فلا  
 ١٠ **يقطع اذ لو انه كان وقع** اقراره معاينا ثم رجع  
 ١٠ **عن ذلك الاقرار صالح** نقبل رجوعه عنه على ما نقلوا  
 ١٠ **ومثل هذا الحكم باصلاح** ان كان بالشهود ذاك فثبتا  
 سرقه متعلق باقرار وفي نسخة لسرقه باللام فيكون متعلقا بجاحد وذلك اى الاقرار



وقد اشتملت الابيات على مسئلة ما لو قامت بينه على اقرار رجل بالسرقة وهو ينكر اقراره بذلك لا يقطع قال في مختصر المحيط قامت بينه على اقراره بالسرقة وهو ينكر لا يقطع وكذا اذا سكنت ولو قال سرقت من هذا ما به ثم قال او هت انما سرقت من الاجر لا يقطع لو احدى منهما انتهى اقراره سرقة من قريب ثم قال لا يدل سرقتها من غير ولا يقطع لو احدى منهما انتهى وفي خزانة الرقايات عن المجاذبة اذا اقر بسرقة ثم رجع مع رجوعه ولا يقطع وعن الفيافي ولو اقر بسرقة ثم رجع ثم اقر بغيره المالم لا يقطع انتهى وفي التجنيز ويصح الرجوع عن الاقرار بالحدود كلها الا حد القذف قال في الرخصة واذا اقر بالسرقة ثم هرب فانه لا يتبع كذا في الظهيرية انتهى وسياتي في بيان الرجوع عن الاقرار بعد القذف انتهى

**١٠٠٠ اقر بالسرقة جمع وجمع واحد بالحدود من غير ان يرفع**  
**١٠٠١ لكن رجوعه بغير خلفا في حق مال مثل حد الخذف**  
**١٠٠٢ غير صحيح ثم قالوا لو شرب خمر اذ لم يجره بحسب**  
**١٠٠٣ ونحن نعلم ايضا وجبا عليه ان يغير اذن شربا**

ضمير رجوعه الى الواحد من الجمع وقد اشتملت الابيات على ثلاث مسائل الاولى لو اقر جناه بالسرقة ثم رجع واحد منهم يرتفع الحد عن كلهم ولكن يضمنوا المسروق فلا يصح الرجوع بالنسبة الى المسروق بل بالنسبة الى سقوط الحد فقط قال في البحر قال سرقت من فلان مائة درهم بل عشرة دنانير يقطع الى العشرة دنانير ويضمن مائة هذا ان ادعى المقر له المائتين عند ابي حنيفة لانه رجع عن الاقرار بسرقة مائة واقر بعشرة دنانير فصح رجوعه عن الاقرار بالسرقة الاولى في حق القطف ولم يصح في حق الضمان وصح الاقرار بالسرقة الثانية في حق القطف وبه يبنى الضمان بخلاف ما لو قال سرقت مائة بل مائتين فانه يقطع ولا يضمن شيئا لو ادعى المقر له المائتين لانه اقر بسرقة مائيتين ووجب القطف فانتفى الضمان والمائة الاولى لا يربحها المقر له بخلاف الاولى ولو قال سرقت مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لانه اقر بسرقة مائيتين ورجع عنها فانقضى الضمان ولم يجب القطف ولم يصح الاقرار بالمائة اذا لا يدعيها المسروق منه ولو انه صدقه في الرجوع الى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير انتهى فقول الناظر لكن رجوعه الى اخره مقيد بما اذا لم يصدق المسروق منه على ما لا يخفى والمسئلة الثانية انه لو اقر بحد القذف ثم رجع فرجوعه غير صحيح قال في الكافي شرح الرازي واذا اقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه لان المقذوف فيه حقا فيصدق في الاقرار ويكذب في الرجوع بخلاف الحدود والحال لانه لا مكذب له فيه انتهى وفي البحر ولا يصح الرجوع عنه بعد الاقرار انتهى والمسئلة الثالثة الثالثة لو شرب خمر ذمي يجب الحد وقيمة الخمر ان شربه بغير اذن الذمي انتهى

**١٠٠٤ وجعل الحدود صلاح تجري عليه الا حد شرب الخمر**  
**١٠٠٥ لكن مجده افق الحسن قال المشايخ وذا قول حسن**  
**١٠٠٦ من اهل ذمته وان كان اقر او مسلمون شهدوا بالحدود**  
**١٠٠٧ عليه لا يدرأ عنه الحد فقط وجزم ذلك الفعل عنه ما سقط**

في معنى ابن هشام قوله لا يفعل قط غلط والصواب ما فعلته وقامه هناك وقد اشتملت الابيات على ثلاث مسائل في فتاوى قاضي الهاديته وصارته مسئلة اذا اسرق الزمي او زنا ثم اسلم هل يدرأ عنه الحد ام لا اجاب ان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحدود وثبت بشهادة اهل الذمة فاسم لا يقام عليه الحد وسقط عنه انتهى الاولى لو اسرق الزمي او زنى ثم اسلم يدرأ عنه الحد ان ثبت ذلك عليه بشهادة الذميين قال في مختصر المحيط شهد اربع من النصارى على نصراني بالزنا فقص عليه بالحد ثم اسلم لا يجد انتهى والثانية والثالثة لو ثبت زناه باقراره او بينته من المسلمين فانه حد وان اسلم قال في احكام الزمي من الاشياء والنظاير لو زنا ثم اسلم وكان زناه ثابتا بينه مسلمين لم يسقط الحد باسلامه والاسقط انتهى فروع في مختصر المحيط الكافر الحدود في القذف ان اسلم تصدق بشهادته شهدا اربعة من اهل الذمة على ذمي انه زنى بمسيلة لا يجد وحد الشهود شهر ذميان على مسلم وذمي يسرقه مال واحد لا يقطع الذمي شهدا اربعة من اهل الذمة على ذميين واقر اثنين كل رجل منى بواحدة فاسم واحد من الرجلين دمر عنه وعن صاحبه انتهى ولو قال في الناظر بل هذه الاربعة ابيات هكذا اسلم ذمي عليه السرقة قد ثبتت او الزنا محققة باهل ذمته فلا حد استقر والحكم بمسألة اذا اقر لكان اخره واحصا انتهى

**١٠٠٨ وجعل الحدود صلاح تجري عليه الا حد شرب الخمر**  
**١٠٠٩ لكن مجده افق الحسن قال المشايخ وذا قول حسن**  
**١٠١٠ لان حكم السكر باليقين محرم قطعا بكل دين**

ضمير عليه راجع الى الذمي والمراد بالحسن الحسن ابن زياد تلميذ الامام الاعظم وقد اشتملت الابيات على مسئلة ما لو فعل الذمي ما يوجب شيئا من الحدود فانه يحد الا حد شرب الخمر وافق الحسن بانه يحد اذا شرب الخمر ايضا في فتاوى قاضي الهاديته سئل عن الزمي اذا سكر هل يحد له لا اجاب اذا شرب الخمر وسكره فانه لا يحد وافق الحسن ابن زياد مجده قال المشايخ وما قال الحسن حسن لان السكر حرام في جميع الاديان وذا اشتدوا حرمة الخمر بحري عليه فيها احكام المسلمين من الحد بشربها انتهى وفي احكام الزمي من الاشياء والنظاير لا يحد بشرب الخمر الى ان قال ولا يجرم وانما يحد والحاصل تقام الحدود كلها عليه الا حد شرب الخمر انتهى ومثله المستامن قال في الكافي واذا زنى حزين مستامن بمسيلة

الزجب



او ذممه حدث دون الخرف عند ابي حنيفة وقال محمد لا حد على واحد منهما وهو قول ابي يوسف  
 او لا ثم رجع وقال محمد يحسدان فالاصل عند ابي يوسف ان كل الحدود تقام على المستامن والمتا  
 في ذنبا الاحد الشرب كما تقام على الذمي والزمية لان المستامن يعتقد حرمة الزنا لا حرمة  
 في كل الاديان وقد قدر الامام على اقامته الحد كونه في ذنبا وقد التزم احكامنا فيما يرجع الى  
 المعاملات والسياسات من هذه مقامه فينا كما لزم التزمها من حيثها لا ترى انه يقام  
 عليه القصاص وحد القذف وينبع من الزنا وبشر العبد المسلم والمجوف ويجبر على بيعهما ان  
 اشتراهما كما يجبر الذمي على حد الشرب فانه لا يقام على الذمي ايضا لاعتقادهما ابا اح  
 وانما اعطيناها الامان على ان نتركهما وميانتهما انتهى وقد بسط الكلام في ذلك  
**ولوقال النافذ مكان هذه الثلاثة ابيات هذا البيت**  
**لا يجد غير حد شرب ببيعنا** ومع **حد الشرب ان في الحمين**  
**ولا يجد قاذف الرقيق** **لكن بعد على التحقيق**  
 قال في البحر القذف في اللغة الرمي بالشئ وفي الشريعة الرمي بالزنا وهو من الكبائر باجماع الامة  
 قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والاخرة ولهم  
 عذاب عظيم كذا في فتح القدير وليس هو من الكبائر مطلقا بل محفزة احداها القذف في قوله  
 نصفيمة عند الشافعية كما في شرح جمع الجوامع وقواعدنا لانها به لان الغلظة فيه لوقوعه  
 وهو مفقود في الخلوة وينبغي ان يقيد بكونه المقدود محصنا كما قيد فيه بالآية الكريمة  
 فقف غير المحصن لا يكون من الكبائر ولذا لم يجب به الحد فيجب ان يعرف القذف في  
 الشريعة بان يرمى المحصن بالزنا انتهى ثم ذكر عند قول صاحب الكنز واحصانه بكونه  
 مكلفا حرا مسلما عفيفا عن الزنا قال وخرج العبد لان الاحصان ينتظم الحوية قال  
 تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب فقذف العبد ولو مدبرا او مكاتبنا يوجب  
 التعزير على قاذفه لا الحد وخرج الكافر لقوله عليه الصلاة والسلام من اشرك بالله  
 فليس بمحصن انتهى ثم ذكر في فصل التعزير عند قول صاحب الكنز ومن قذف مملوكا او كافر  
 بالزنا عزز قال لانه جناية قذف وقد امتنع وجوب الحد لفقد الاحصان فوجب  
 التعزير انتهى وفي الكافي ومن قذف عبدا او امه او ام ولد او كافرا بالزنا عزز لانه اذا  
 بالحق شين به لا يدخل القياس في باب الحد فوجب التعزير لانه يبلغ بالتعزير  
 غايته في القذف بالزنا لانه ليس من جنس ما يجب به الحد فوجب التعزير غير ان الراي  
 للامام انتهى واذا علمت ذلك فكان ينبغي للناظر ان يذكر الكافر ايضا اذ حكمه  
 حكم العبد فيقول وقاذف الرقيق والكافر لا يجد بل تعزير قد جعله انتهى  
**والوطي بالشبهة ما حوجب فيه ولكن اتبنا فيه النسب**

الشبهة هي ما يثبت الثابت وليس بثبت كذا في البحر وسياتي فيها ثلاثة انواع في المحل  
 وشبهة في الفعل وشبهة في العقد قال في الكنز والنسب ثبت في الاول فقط وفي البحر  
 يثبت في شبهة المحل بالدعوة ولا يثبت في شبهة الفعل ولذا دعاه لان الفعل محض زنا  
 في الثانيه وان سقط الحد لا يرجع اليه وهو اشتباه الامر عليه ولم يتحقق في الاول  
 للشبهة في المحل قال والحاصل انه لا يثبت النسب في شبهة الفعل عند الدعوى الا في  
 المطلقة ثلاثا والفرقة ان الشبهة فيها شبهة في العقد بخلاف باقي محال شبهة الاشتباه  
 وطى امرأة زفت اليه وقال النساء هي زوجتك ولم تكن زوجة معتقدا خبرهن وصرح  
 الزيلعي بان النسب يثبت فيه بالدعوة فتمرر ان النسب لا يثبت في شبهة الفعل الا في  
 موضوعين انتهى واما شبهة العقد فانه يثبت فيها النسب ايضا على ما سياتي بيانه  
 والحاصل ان الحد يسقط عند وطى بالشبهة الثلاثة واما النسب فانه يثبت في شبهة  
 المحل بالدعوة وفي شبهة العقد من غير دعوى كما سياتي وفي شبهة الفعل لا يثبت وان  
 ادعاه الا في صورتين كما ذكرنا وسياتي من النافذ عدم استثنائنا الصورتين فيكون  
 اطلاق الشبهة منه في هذا الموضع محل تقييد ولوقال والوطي بالشبهة ما حوجب  
 فيه وياتي بحث اثبات النسب لكان اولى واحوى والله اعلم وادري  
**والوطي بالشبهة قسمان حصل** **بشبهة الفعل وشبهة المحل**  
**فشبهة الفعل اثنتي عشرة** **تحقق في حق من قد اشتبه**  
**عليه حل ثم حرمه وما** **قد كان في السمع دليل فحما**  
**حلا واما شبهة المحل** **تحقق صلاح على ما على**  
**فيما اذا قام دليل تا في** **المومة افهم بلا خلاف**  
**وهذه ما ثبت فيها النسب** **اذ ادعى المولود ذلك الاب**  
**وليس في شبهة فعل من نسب** **يثبت هكذا مرواه من كتب**  
**حتى لو ادعاه اذ محض** **ذلك نرنا اذ ليس فيه**  
**شبهة ملك لكن الحد سقط** **لظنه فضلا من الله فقط**  
**وذلك امر راجع صلاح الى** **ما ظنه الواطي فحقق ذلك لا**  
**الى المحل وهو شبهة جيل** **فيه فلم يثبت على ما قد نقل**  
**بذلك الرطى هذا اصلا يثبت** **وليس في ذلك قالوا قد وجب**  
**من عده صلاح على برهنا** **لانه لا عبرة من الزنا**  
**وشبهة العقد اتك ثالثة** **عند الامام قال ليست يا عنة**  
**اصلا على الحد ولو زاد علما** **جزا ما يكون وطوه محرما**







تكون اختناها اربع سواها والمنع من الخروج وحرمة قبول شهادة كل واحد منهما لصاحبه  
فجاء ان يبقى حل الرمي على بعض الاحكام الباقية فقاسمته ما يشبهه مثله فعذر ان  
قال علمت انها على حرام حد لزول الملك المحلل من كل وجه فانتفتت الشبهة وقد نظر  
النسب بانتفا الرمي به يقع واحده رجعية وعند الامامين لا يقع شيء ونرى ان قول  
علي رضي الله عنه فيجب ان يصير ذلك شبهة في المحل كقول عمر رضي الله عنه في الكنايات  
قلنا ذلك قول محصور فخالف لقول الجمهور فلا يورث في ايراث الشبهة في المحل فنفذ  
صح عن علي رضي الله عنه انه يقع الثلاث جملة فيكون خلافا لاختلافنا الا ترى انه لو  
قضى قاض بعدم الوقوع لا ينفذ قضاؤه ولو طلقها ثلاثا ثم رجعها ثم وطئها بعد مضي  
المرّة بمجايعا ولو كان كذلك لما وجب الحد لان على قول الامامين النكاح باق من كل  
وجه وعلى قول الزبير يعود النكاح بالرجعة وام الولد اذا اعتقها سيدها والمختلفة  
والمطلقة على حال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثا في العدة لثبوت الحرمة اجماعا وبقا  
لبعض الاثار في العدة انها اما في غير الاولى فظاهر وكذا فيها لان بعق السيد يرزى  
المالك فتجب العدة فكانت نظير الطلاقات الثلاث ووطئ امه ابنة واحدة خلافا لوز  
لان هذه اشتباه في موضعه لان القرب بين الاب والابن واحد وهذا القرب اوجب  
تاويلا في احد الطرفين فظن انه يرجب تاويلا في الطرف الاخر كما في الشهادة والام كالا  
في القرب والبعض فيه ولا يحد قاذفه لانها زنا حقيقة ووطئ امه زوجه وسيدة  
لانه ينتفع بها لهما بلا استئذان وحشمة ووطئه في الاستمتاع ووطئ الموهونة في حق  
المرتهن في رواية كتاب الحدود لان الثابت له يد الاستيفاء والاستيفاء من عينها  
لا يتصور وانما يتصور من ماليتها فلم يصادف الوطئ محل الاستيفاء فلم تثبت شبهة  
المحل ففي هذه الواضع اذا قل ظننت انها محل في فلا يحد للاشتباه وان قال علمت انها على  
حرام حد لان الثابت شبهة اشتباه فان اشتبه عذر والا لم يعذر وان ادعى احد ما  
الظن ولم يبرح الاخر ذلك لم يحد حتى يقرأ انهما عاها بالحرمة لانا الشبهة المتمكنة  
في الفعل من احد الجانبين تنعدي الى الجانب الاخر ضرورة وروى الحسن عن ابي حنيفة  
ان الجارية ان ادعت الحبل ولم يبرح المحل حد لانا المرأة تابعة في فعل الزنا فاشتبها  
المتمكنة في جانب البائع لا تعتبر في جانب الاصل بخلاف ما اذا ادعى الرجل الظن لانه  
اصل في الفعل وقد قلنا ان الغضب يثبت في الاول لا في الثاني لانا الوطئ حصل في غير  
المالك فكان زنا كونه عذر في حق سقوط الحد لانسان وثبوت النسب يعتمد قيام  
ملك المحل من وجه او من كل وجه او حق في المحل وان وطئ امه اخيه او عمه وقال ظننت  
انها محل لي حد وكذا سائر المحارم سوى الولاد لانه لا نشوطة له في مال هو كانه نسبه

يستند ظنه الى دليل فلا يعتبر ومن وجب امارة على فراشه فوطئها اقل حسبها المولى حد لانه  
بعد امتداد العهد وطول الصحبة لا يشبهه عليه وقد نام على فراشه غيرهما من المحارم التي في  
الظن في غير موضع فلم يعتبر كوطئ امه مستأجرة او ود يوت وكذا اذا كان اعلى لانه يقدر على  
التمييز بالحركات والحيات وكان كالبعير فلا يعذر اذا كان دهاها فاجابته اجنبية وقالت  
انا تزوجتك فوطئها لان الاخبار دليل وان اكرهها يجب عليه الحد ونها ولا يجب المهر عتدا  
وعند الشافعي يجب المهر وهو نظير القطع مع الضمان ومن زفت اليه غير امراته وقالت النساء  
انها تزوجتك فوطئها لا يحد وعليه مهر المثل قضى فيه على رضي الله عنه بسقوط الحد وجوب  
المهر والعدة في مرضع الاشباه بانها امراته اذا لم يميز بين زوجته وغيرها في اول الوطئ  
ولاد دليل له يقف عليه سوى هذا ولهذا قلنا بثبوت نسب وان كانت شبهة اشتباه  
لعدم الملك وشبهة الا ان الشارع انزل الاخبار بالملك كالتحقق دفعا للضرر فمروى من  
اشترى امه ووطئها ثم استحققت فانه يعتبر الملك كالثابت في المحل لرفع ضرر المور كذا  
عنا ولا يحد قاذفه لانه وطئ وطئ امه في غير ملكه فيسقط احصائه وعن ابي يوسف  
انه لا يسقط احصائه لان هذا الرمي جلال له ظاهرا والحكم مني على الظاهر وقال الامام  
تبيين الامر جلال الظاهر في الظاهر معتبرا في ايراث الشبهة وبالشبهة يسقط الحد ولا يجب  
وسئل ابو حنيفة عن اخوين تزوجا اختين فزفت امرأة كل منهما الى زوج اختها فقال المطلق  
كل زوجة ثم يتزوج من وطئها وقال سفيان الثوري على كل واحد منهما المهر وعلى كل واحدة العدة  
فاذا مضت عدتها دخل بها زوجها فقال ابو حنيفة ما قلت احسن مما ريت لو صبر كل منهما  
حتى تمضي العدة اما كان فيبقى في قلب كل واحد من اخيه بامرته ولكن اذا طلق زوجته  
قبل الدخول والخلع لا يجب العدة وعدة لا تمنع نكاحه ولم يبق في قلب واحد منهما شيء من الشبهة  
في العقد في وطئ محرم تزوجها فانه لا حد عليه عند ابي حنيفة ولكن يرجع عقوبة ان علم بذلك  
عند ابي يوسف ومحمد والشافعي يحدان علم بالحرمة وان لم يعلم فلا حد عليه لان هذا وطئ يعرى  
عن عقد وشبهة فيجحد كقبل العقد وهذا لان العقد لم يصادف محله فيلغوا كما اذا كان  
اضيف الى الذكر لان محل النكاح ما يكون محلا لحكمه وحكم المحل لانه شرح ملك المحل والحل  
انما يثبت في المحلات لا في الحرمان وهذه حرمة على التام فلا تكون محلا للمحل فلا ينعقد  
العقد اصلا كما يبيع الرارء على الميتة والرم اذا لم ينعقد اصلا لا يملك له شبهة لانفاقا  
فيما يرجع الى اعادة المحل لان شبهة لانفاقا حراما كما قبل العقد انما يتصور في محل تصور  
فيه حقيقة نهي عن الفعل حراما كما قبل العقد فيجحد له ان هذا وطئ حصل عقيب عقدا  
انقصد من وجه فلا يحد لشبهة المحل كما لو قال ظننت انها محل وهذا لان محل العقد  
ما يكون قابلا لمقصوده الاصل وكل انشئ فابله للتوال وهو المقصود بهذا العقد وان كانت



قابلة لهذا المقصود كانت قابلة للحكم اذا الحكم يدخل في العقود فربما الى المقصود فكان  
هذا عقدا مضافا الى محله فيبقى ان يعقد في حق جميع الاحكام الا انه تقاعد عن افادة  
حقيقة الحل لان العقد لم يضاف الى محله من وجه اذ الشارع اخرج المحارم عن محله عقد  
النكاح لانه لا افادة للحل وبين الحل والحرمه قيات فيورث صورة الشبهة كمن اشترى  
امته بغير ائنة مال ولكنها لما كانت ما لا يحد اهل الزمة جعل ذلك معتبرا في حق افادة  
المعقد وهذه محل في حق غيره من المسلمين فلان يعتبر ذلك مؤثرا شبهة اولى وهذا لا  
العقد لو انضاف الى غير محله من كل وجه لم ينفقد ولم يثبت به شبهة العقد ولو انضاف  
الى محله من كل وجه ثبتت حقيقة العقد فاذا انضاف الى محله من وجه دون وجه ثبت  
به شبهة العقد ولو انضاف الى محله من كل وجه ثبتت حقيقة فاذا انضاف الى محله من وجه  
دون وجه ثبت شبهة العقد الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثبت الا ترى ان من  
وصل الى امته التي هي اخته رضاعا لا يحد والنكاح في كونه مشروع الحل اقوى من ملك اليمين  
ثم ملك اليمين في محل لا يوجب الحل بحال يصير شبهة مسقطا لهذا النكاح لاحق الا  
انه ارتكب حرمته ليس فيها حد مقدر فيعزرا شر التنزيه ومنكوسة القيس ومعتد به  
ومطلقة الثلاث بعد التزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا شهوة  
او بلا ولي فلا حد عليه اتفاقا لتمكن الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج مجوسيم او امه  
بلا اذن سيدها او تزوج العبد بلا اذن سيده فلا حد عليه اتفاقا اما عنده فظاهر  
وكذا عندها لان الشبهة انما تنتفي عندها اذا كان مجعها على تحريم وهي حرام على  
التاثير انتهى وفي البحر قال الامام الاسيحي ان الاصل انه متى ادعى شبهة واقام  
البينة عليها سقط الحد ونجس الرعي يسقط ايضا الا الاكراه خاصته لا يسقط  
الحد حتى يقيم البينة على الاكراه انتهى ثم قال لا حد بشبهة الحل وان ظن حرمته كوطئ  
امته ولثمه وولد ولده ومعتدة الكنايات لان الشبهة اذا كانت في الموطوء يثبت  
الملك فيها من وجه فلم يبق معه اسم الزنا فاحتنع الحد على التقادير كلها وهي يتخذ  
بقيام الدليل المنا في الحرمه في ذاته ولا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده وبيان انه نفيه  
عليه الصلاة والسلام انت وما لك لا بيبك اورث شبهة في جارية الولد للاب لان  
اللام فيه الملك والمعتدة بالكنايات في بينونتها اختلاف الصحابة رضى الله عنهم  
فذهب محمد بن رضى الله عنه الى انها رجعية فاورث شبهة وان كان المختار قول علي بن رضى الله  
عنه قال الشارع حرم وللهذا النوع مسايل منها الجارية المبعة في حق البايع قبل التسليم  
لانها في ضمانه ويبره ونقود الى ملكه بالهداك قبل التسليم وكذا في الفاسد قبل القبض  
وبعد اما قبل فليبقا الملك واما بعده فلان الفسخ واجب فله حق الملك فيها وكذا اذا

كان بشرط الخيار سواء كان الخيار للبائع او للمشتري فان كان للبائع فليبقا ملكه وان  
كان للمشتري فلان البايع لم يخرج عن ملكه بايعة بالكليم ومنها جارية مكاتبه او عبده  
اما اذن له وعليه دين يجب بماله ورقيقته لان له حقا في كسب عبده فكان شبهة في حقه  
قال ومنها الجارية المشتركة بينه وبين غيره لان ملكه في البعض ثابت حقيقة فالشبهة  
فيها اظهر ويدخل فيه وعلى الرجل من الغافلين قبل القسمة جارية من الغنيمه سواء كان بعد  
الاخراز بدار الاسلام او قبل لبثت الحق له بالاستيلاء قال في هذا الموضع لا يجب  
الحد وان قال علمت انها على حرام لما ذكرنا قال في فتح القدير ويخفى ان يزداد جارية التي هي  
اخته من الرضاع وجارية قبل الاستبراء والاستبراء يفيدك غير ذلك ايضا كالزوجة  
التي حرمت بردها او مطاوعتها لابنه او جماعة لا معها ثم جامعها وهو يعلم انها عليه حرام  
فلا حد عليه ولا على قاذفه لان بعض الامم لم يحرم به فاستحسن ان يدبره بذلك  
الحدود في الظهيرية رجل غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه وعلى قياس  
قول ابى حنيفة ومحمد لا يسقط الحد وعلى ما روى عن ابى يوسف ينبغي ان يسقط كما  
ذكرنا في مسئلة ما الرزني بامته ثم اشتراها ففي ظاهر الرواية انه يحد وروى عن ابى  
يوسف انه لا يسقط الحد وذكر اعياب الاملاء عن ابى يوسف انه من زنى بامرأة ثم  
تزوجها او بامته ثم اشتراها لا حد عليه عند ابى حنيفة وعليه الحد في قول ابى يوسف وذكر  
ابن سماعه في نواده على عكس هذا قال وعلى قول ابى حنيفة ومحمد عليه الحد في الوجهين  
وعند ابى يوسف لا حد عليه في الوجهين وروى الحسن بن عدي بن حنيفة انه اذا زنى بامته  
ثم اشتراها فلا حد عليه وان زنى بامته ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح والشرا  
انه الشرا يملك يمينها وملك العين وفي الحل سبب للملك الحل فيجعل الطاري قبل  
الاستيفاء كما ملقن بالاسباب كافي باب السرقة فان السارق اذا ملك السرقة قبل  
القطع يمنع القطع واما النكاح فلا يملك عين المرأة وانما ثبت له ملك الاستيفاء  
ولهذا لو طئت المنكره بشبهة كان العقرب لها فلا يورث ذلك بشبهة فيما تقدم استيفاء  
منها فلا يسقط الحد منه كما اذا زنى بامته ثم قال اشتريتها وصاحبها فيها بالخيار وقال  
مولاه كذب لم ابعتها لا حد عليه واذا اجت الامم فزنى بها ولي الجنايه فان قتلت  
رجلا عمدا فوطئها ولي القتل ولم يبع شبهة فان قال علمت انها على حرام فانه لا يحد  
واما اذا قتلت رجلا خطأ فوطئها ولي القتل قبل ان يختار المولى شيئا جمهورا على انه  
اذا اختار الفدا بعد ذلك فانه يحد واما اذا اختار دفع الجارية فالقياس ان يحد وفي  
الاستحسان لا يحد وبالقياض اخذ ابو حنيفة ومحمد وبالا ستحسان اخذ ابو يوسف  
ثم قال عند قول صاحب الكثر والشبهة في الفعل ان ظن حله اى لا حد لاجل الشبهة في



الفعل بشرط ان يظن ان الوطى حلالا انتهى وفي الرواية ان ادعى الحل قال في الاصلاح ولا يصح  
لم يقل ان ظن انها تحل له لان العبرة لرعى الظن لا للظن نفسه فانه يحسد ان لم يبر  
وان حصل له الظن ولا يحسد ان ادعى وان لم يحصل له الظن انتهى وفي البحر في بحث شبهة  
العقد قال وحاصل الخلاف ان هذا العقد هل يوجب شبهة ام لا ومدايره انه هل يرد  
على ما هو محله ولا فعند الامام ورد على ما هو محله لان التحليل ليست بقبول المقاصد من  
العقد وحكم الحل وهو ثابت وكذا صح من غيره عليها وعندنا لان محل العقد ما يغير  
حكمه وحكم الحل وهذه من المحرمات في سائر الاحوال فكان الثابت صورة العقد لا ينفذ  
وتباين ليس ينفذ انما هو لم يتوارد على محل واحد في التحليل فحيث نفوا محليتها ارادوا  
بالنسبة الى خصوص هذا العاقد اي ليست محل العقد هذا العاقد ولهذا اعللوا بعدم  
حلها ولا شك في حلها لغيره بعقد النكاح لا محليتها للعقد من حيث هو والامام حيث  
ابنت محليتها اراد محليتها لنفس العقد لا بالنظر الى خصوص عاقد ولذا اعلل بقبولها  
مقاصده ولا ينافيه قول الامويين ان النكاح من نكاح المحارم مجاز عن النكاح لعدم محله ولا  
قول الفقهاء ان محل النكاح الانثى من بنات ادم التي ليست من المحرمات لانهم ارادوا  
نفي التحليل لعقد النكاح الخاص وانت علمت ان ابا حنيفة اثبت محليتها للنكاح في  
الجملة لا بالنظر الى خصوص نكاح كذا فداخذ الفقيه ابو الليث بقولهما قال في النواقيذ  
ونحن نأخذ به ايضا وفي الخلاصة الفتوى على قولهما ووجه ترجيحهم ان تحقق الشبهة  
يقتضي تحقق الحل من وجه لان الشبهة لا محالة شبهة الحل لكن حلها ليس ثابتا  
من وجه والا وجبت العدة وثبت النسب انتهى وفي الاصلاح والايضاح اعلم ان  
الشبهة ثلاثة اقرب في الفعل وفي الحل وفي العقد ولا يمكن درج الثالثة في الثانية  
لان النسب يثبت فيها ولا شيء فيها على الجاني وان اعترف بالحرمه انتهى وفي الرقاية  
فان ادعى النسب يثبت في هذه اي شبهة الحل لا في الاولى اي شبهة الفعل وفي العقد  
به قال في الاصلاح والايضاح اي فيما اذا كانت الشبهة في العقد يثبت النسب بالفعل  
انتهى والحاصل مما ذكرناه ان الاشتباه المسقط لوجوب الحد اما ان يكون في الفعل  
وهو يتحقق في حق من اشتباه عليه الحل والحرمه او قام عنده دليل الحل مثال الاول  
وطى المطلقة ثلاثا في العدة وام الولد اذا اعتقها سيدها والخلقة والمطلقة على من  
في العدة ووطى امه ابيه وامه وزوجته وسيره والمهونة في حق المرتبة في رواية  
كتاب الحدود قال في الرقاية وهو الاصح ومثال الثاني وطى من زفت اليه وقالت السا  
هي امرأتك ولم تكن امرأته قال في البحر والوجه انها شبهة دليل لان قول النكاح  
زواجك دليل شرعي مبيح للوطى فان قول الواحد مقبول في المعاملات وكذا حل وضرا

الامة اذا جاءت الى رجل وقالت مولاي ارسلني اليك هدية انتهى وظاهره عدم اشتراط  
اكثر من مرة في هذا الاخبار ولا بد في هذه المواضع جميعها من دعواه ظن الحل او دعوى  
المرأة ذلك حتى لو اتفقا على الحرمة حدا كما عطف مما سبق واما ان يكون الاشتباه في الحل  
وهو يتحقق في حق من قام عنده دليل نافي للحرمه مثاله وطى امه ولده او ولده ووطى  
المستة بالكنابات والامة المبيعة في حق البائع قبل التسليم وكذا في البيع الفاسد قبل  
القبض وبعده وكذا البيع بشرط الخيار ووطى جارية مكاتبه او عبده المأذون المبرور  
محيط لما له ورقبته والجارية المشتركة وجارية التي هي اخته من الرضاع وقبل الاستبراء  
والزوجة المحرمه بالردة او مطاوعة الابن او جماع امها ويسقط الحد في هذه المواضع  
كلها وان علم الحرمة واعتقدها كما سبق بيانه واما ان يكون الاشتباه في العقد فان  
العقد اذا وجد حلالا كان او حراما متفقا على تحريمه او مختلفا فيه علم الواطى انه  
محرم ولم يعلم لا يحسد عند ابي حنيفة ولكن يعزى اشد التعزير وعندها اذا نكح نكاحا  
مجهول على تحريم فليس ذلك بشبهة ويجوز ان يعلم بالتحريم والا لا كما ذكرنا فيما سبق وذكرنا  
ايضا عن البحر ترجيح قولهما ونقله عن الخلاصة ان عليه الفتوى محتمل هذا القسم من  
من الاشتباه على قول الامام الاضطر وطى محرمه التي تزوجها كاخته وخالته وما  
اشبه ذلك سواء كان المحرم نسبا او مهرية كذا في البحر وهذا محل خلاف في وجوب  
الحد وكذا المستأجرة للزنا لو وطئها فلا حد عليه لشبهة العقد عند الامام لان المستوفى  
بالزنا المنفعة وهي المفقود عليه في الاجارة وقال لا يحسد كذا في البحر ووطى منكوبة الغير  
ومعتدة ومن اختها في عترة ومطلقة الثلاث بعد العقد عليها والوطى في النكاح  
بلاشهود او بلا ولي او مجوسيم وامه بلا اذن سيدها او العبد بلا اذن سيده وفي هذه  
الصور لا يحسد بالاتفاق فقول النافذ لكن ابو يوسف الى اخره مشهور بوقوع الخلاف  
في جميع الصور في شبهة العقد وليس كذلك لما علمت واما النسب فانه يثبت بالزنا  
في شبهة الحل ولا يثبت في شبهة الفعل وان ادعاه الا في صورتين ذكرناهما فيما سبق  
فقول النافذ لا يثبت اصلا محل مواخذه ويثبت بالعقد في شبهة فيما عدا موضع  
الخلاف من محارمه عندها قال في كتاب دعوى النسب من مختصر المحيط وقال بعض  
المعاصرين ان من تزوج امرأة فلا تحل له وجاءت بولد لا يثبت النسب شرعا على قول ابي  
حنيفة ولعلهم لم يقفوا على هذه الرواية وقد نفي انه يثبت النسب ولم يحل فيه  
خلافه ويجب ان يكون هذا قول ابي حنيفة وعلى قولهما لا يثبت النسب لان النكاح غير  
منعقد والحد يجب عندهما انتهى فاطلاق النافذ في ذلك محل تقييد واما العدة فانها  
في شبهة الحل وشبهة العقد لا في شبهة الفعل لانه محض نفاذ لما العرف فهو في الكل



لانه مقابلة الوطن ولو كان زنا وقول الناذم وشبهة العقد اسلك ثالثه عند الادارة البيت ومشرع باختصاص هذه الشبهة بالامام وقد علت انما قول صاحبين ايضا في عدا عقد الحارم ان علم بالتحريم وكان الاحسن ان يقول عوضا عن هذه الخمسة والعشرين

بينما هذه التسعة ابيات انتهى

وشبهة الفعل الذي فيها اشبههم حل وحرمة عليه ما انتبه

او افهم الدليل حلا والحل شبهته حيث دليل قد حصل

فان حرمة ويثبت النسب هنا بدعوة وشمه ما انجب

في غير صورتي والعقد ففي شبهته عند الامام فاعرف

مهر ونقوس شوي النسب كوطي محرم بعقد مكتسب

واخت مقتدته والخامسة في عدة الرابعة انما فسد

مقتدته الثلاث او من غيره والعقد من غير شهود خيره

قال ابو يوسف مع محمد والشافعي ومالك واحمد

يجز في المحرم الحرمة ان يرى ولا من نسب فيما احتج

فانها اخبر واحمر واجمع واضع كما ترى تخيبه نقل في الجرحي هذا البحث قال ثم اعلم ان مسايلهم هنا تدل على ان من استحل ما حرمه الله تعالى وجه الظن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا لا اذا ظنه حلالا لانهم قالوا في تكاح المحرم لو ظن الحلال لا يجز بالاجماع ويعززه كما في الظهيرية وغيرها ولم يقل احد انه يكفر وكذا في نظائره ما ذكره القرافي في شرح مسلم ان ظن الغيب جائز كظن المنجور والرمال بوقوع شيء في المستقبل تجزئة امر عادي فهو ظن صادق والمنوع هو ادعاء علم الغيب والظاهر ان ادعاء ظن الغيب حرام وليس بكفر بخلاف ادعاء علم الغيب فانه كفر انتهى وتامه مفصل في موضعه والله تعالى اعلم

لو بالزنا قد شهدوا الحدا ثم روي بعض الشهود عبدا

او جد في قذف كذا او كذا فدا حدا بالافتقار من غير ما

وارش جرحا اذا كان جرحا ودية النفس اذا مات اتضح

عندهما في بيت مال وابو حنيفة قد قال فيما كتبوا

لا شيء في ذلك عليهم ولا يلزم بيت المال فيما نقلنا

اذ عمل الجلاذ في ذابنتقل هنا الى القاضي على ما قد نقل

اذ هو امر له بما اكتسب فهو كانه بنفسه ضرب

ثم تبين الخطا وظهور منه وموت ذاك كان قدرا

فدية المملوك في ذالحال جميعها تلزم بيت المال

لان ذالقاضي صاح عامل المسلمين لاله فالجاصل

لذلك من موجب اقرار الخطا عليهم فيما لهم قد ضبطا

قالوا لان الغرم بالغنم كما بذلك قد صرح بعض اصحابنا

حد اي المشهود عليه والالف للاطلاق وفاعل جرح ضمير راجع الى الحد وكانوا بالنصف معطوف على عبدا وحيفة حرف لضرورة الوزن وعليهم بضم الميم لاستقامته الوزن وذالقاضي بالفت بدل من ذاو عليهم بكسر الميم للوزن والضمير للمسلمين والغرم بالضم الغرامة مصدر كالغتم مفعول ما قد اشتملت الابيات على مسئلة في متون المذهب قال في الرقاية وان شهدوا ثمانية او ثلاثة او احدى عدا ومحددة بقذف او عدكذا بعد الحد حدا وارش جرح جرحه صدر وديه رجح في بيت المال قال في الاصلاح والايضاح حد الغرم النصاب او اهلية الشهادة تحملا او اداء انجب الحد لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يتوبوا باربعة شهرا الآية ولو جلد بشهادة الشهود فجره الجلاذ ثم ظهر احد الشهود عبدا او محمدا في قذف فارش الجلاذ هو عنه وقال في بيت المال لانه ينتقل الى القاضي وهو عامل المسلمين فتجب الغرامة في مالهم وله ان الفعل الجرح لا ينتقل الى القاضي لانه لم يامر به فيقتصر على الجلاذ لانه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمتنع الناس عن الاقامة مخافة الغرامة انتهى وفي الكفر والوحد فوجد احد عدا او محمدا في قذف حدا وارش ضربه هدر فان رجم فدينته على بيت المال قال مسكين وهذا عندنا في حيفته وقال ارش القرب ايضا على بيت المال وعلى هذا لو مات من القرب تجب الدية في بيت المال عندها خلافا له وكذا الرجوع الشهود وقد جرحته السياط فلا ضمان على الشهود عنه وعندهما يقضي الشهود ارش الضرب وان مات ضمنوا الدية ولو ضرب بنفسه ثم ظهر خطاوه يكون ضمانه في بيت المال انتهى وفي الجرح وارش ضربه هدر وان رجم فدينته على بيت المال عندنا في حيفته وقال ارش الضرب ايضا على بيت المال وعندها اذا كان جرحه وعلى هذا الخلاف اذا مات من الضرب وعلى هذا ارجع الشهود لا يضمنون عنه وعندهما يضمنون لهما ان الواجب بشهادتهم مطلق الضرب اذا احتراز عن الجرح خارج عن الرجع فينتظر الجرح وغيره فيضمان فان الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدم الرجوع يجب في بيت المال لانه ينتقل فعل الجلاذ الى القاضي وهو عامل المسلمين فتجب الغرامة في مالهم وصار كالرجع والقصاص ولا في حيفته ان الواجب هو الجرح وهو ضرب مؤلم غير جراح ولا مهلك ولا يقع جارا ظاهرا الا لمعنى في الضارب وهو قلة هدايته فاقصر عليه لانه لا يجب الضمان عليه في الصحيح كيلا يمتنع الناس عن الاقامة مخافة الغرامة انتهى وفي الكفا في شرح الرافعي وان شهدا بربعة على رجل بالزنا وهو غير محصن فضربه الامام ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا او محمدا ودين في قذف او جد احد عدا او محمدا في القذف وقد جرحته السياط فيليس عليه حد



ولا على بيت المال وعلى هذا لومات من القرب تجب الرية في بيت المال وهذا عند أبي حنيفة  
وقال لا ارش القرب ايضا على بيت المال وعلى هذا لومات من القرب تجب الرية في بيت المال  
عند ابي حنيفة خلافه لوفروا على هذا الورجع الشهود وقد جرحوا السياط فلا ضمان على الشهود عند ابي  
حنيفة وعند ابي حنيفة الشهود ارش القرب وانما مات ضمنوا الرية اما الرجم فلا نه حصل  
بقضاء القاضى وهو خطأ منه وخطاؤه في بيت المال لان حمله للمسلمين فيجب غرمه في  
مالهم وهذا بالاجماع واما ارش القرب فيما ان الجرح اضيف الى شهادة تهمه لانه ثبت  
بالجلدات والجلدات اقيمت عليهم شهادة تهمه لانهم اوجبوا الجلد عليه والجلد مطلق يشتر  
الجراح وغيره اذ التقاضى عن الجراح غير ممكن فكانوا كالمباشرين لما اوجبوا بشهادة تهمه  
فاذا ارجعوا فقد اعترفوا بكذبهم جنائية في شهادة تهمه فضمنوا كمن ضرب انسانا بسوط فحرم  
ضمن ارش الجراح ولومات ضمن الرية وكشهود القصاص والقطع في السرقة اذا ارجعوا  
ضمنوا ما اتلفوا بشهادة تهمه كانهما يشران بذلك وان ظهرا تهم عبدا او محدودا في تهمه  
لم يضمنوا لانهم لم يعترفوا بجنايتهم ولكن ينتقل فعل الجلد الى القاضى اذ فعل المأمور  
ينتقل الى الامر عند صحة الامر فكانه ضرب بنفسه ولو ضرب بنفسه ثم ظهر خطاؤه يكون  
ضمانه في بيت المال لان القاضى متى اخطأ في قضائه لم يلزمه الضمان وانما يلزم من ذلك  
له القضاء والقضاء وقع للعامة لان الحدود حق الله تعالى فيهود نفعها الى العباد من حيث  
تقليب الفساد ليجب الضمان على العامة وبيت المال مال العامة فيجب في بيت المال ولو  
الجرح غير مضان الى شهادة تهمه لانهم اوجبوا بشهادة تهمه الحد وهو ضرب مؤلم لا جراح ولا  
مكلف ولهذا لا يجد في الحر والبرد الشديد وعلى الرمن تقاضى عن الاثلاث والجرح انما وقع  
لحرف الخلاف وقلة هرايته وترك احتياطه فاقترع عليه ولم يضمن الى خطأ القاضى وشهادة  
الشاهد فلم يضمنوا والجلد لا يضمن ايضا في الصحيح لانه ما تعد الجرح فلو ضمنه لانتفع  
الناس من اقامه الحدود مخافة الضمان ولا نه مأمور به وفعل المأمور لا يتقيد بشرط  
السلامه انتهى وفي مختصر المحيط ولو جرحوا الشهود بالزنا عبدا او كافرا او محدودا في  
قذف او رجعا بعد ضرب الجلد لا ضمان عليهم ولا على بيت المال اذا جرحوا القرب او مات  
منه عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة ارش القرب في بيت المال او على الشهود وكذلك اذا  
اذا جرحوا الشهود التهم بعبدا او كافرا بعد ما عرفت اذ اوجبوا السياط او رجعوا الشهود  
فلا ضمان عنده خلافا لهما ولو قطع في سرقة فمات يجب الضمان على بيت المال او على الشهود  
اذا ارجعوا بلا خلاف ولومات من التعزير لا شئ على بيت المال خلافا للمشافى ولومات من  
الجلد فلا شئ في بيت المال بالاجماع انتهى والحاصل مما ذكرناه ان الرجل او المرأة اذا ثبت  
عليه الزنا بشهادة اربعة رجال وكان غير محسن واقام الحد بمضى جلد ثم ظهر بعض الشهود

عبدا او كافرا او محدودا في قذف فان كل الشهود يجد ولا حد القذف لانهم قد ذفوا وشهادتهم  
هذه قذف حقيقة هذا اذا لم يظهر في الذي اقيم عليه الحد جرح او تلف واما اذا اظهر فافترش  
جرحه ودية نفسه في بيت المال عند الامام ابى يوسف والامام حنبل وعند الامام الاعظم  
هم والعله في ذلك ما ذكرناه ولا يخفى ما في عبارة الناظر من الاطلاق في الحد مع ان  
المراد به حد غير المحض اى الجلد لان يكون اكتفى مما سياتى من حكم الرجم في هذه  
المسئلة ولوقال بدل هذه الاثنى عشر بيتا هذه الثلاثة ابيات  
لو شهدوا فحرم ثم قد ظهر واحد هم عبدا كذا من كفى  
او حد في قذف مجنون كما في بيت مال ارشهم شديدا  
ودية النفس وعنده هدر ومثله التعزير في الحكم صدر  
لكن احسن جمعا واحكم معناه والله الموفق  
وجاين تعزير باخذ المال اذ ارأى القاضى لزا والوالى  
عند ابى يوسف لكن منها ذاك الاما مان كلهم معا  
لنا اى للتعزير باخذ المال والتف منها الاطلاق والامامان فاعله وقد اشتمل البيستان  
على حكم التعزير باخذ وهل هو جائز او ممنوع منه قال في البحر لم يذكر محمد التعزير باخذ المال  
وقد قيل يروى عن ابى يوسف ان التعزير من السلطان باخذ المال جائز كذا في الظهيرية وفي  
الخلاصة سمعت عن ثقة التعزير باخذ المال ان رأى القاضى ذلك والوالى جاز ومن جملة  
ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال واذا في البرازية ان معنى التعزير باخذ  
المال على القول به امساك شئ من ماله عنه مدة لينتزع ثم يعيده الحاكم اليه لان باخذ  
الحاكم لنفسه او لبيت المال كما يتوجه الظاهر اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال  
احد بغير سبب شرعى وفي المجتبى لم يذكر كيفية الاخذ ولرى ان باخذها فيمسكها فان  
ايس من ثبوت يعرفها الى ما يروى وفي شرح الاثار التعزير بالمال كان في ابتدا الاسلام ثم  
نسخت والحاصل ان المذهب عدم التعزير باخذ المال انتهى وفي رسالة السياسة رايها بخط  
والذى رحمه الله تعالى قال وفي حدود البرازية التعزير باخذ المال ان كانت المصلحة فيه جائز  
قال مولانا خاتمة المجتهدين ركن الدين الزنجاني الخوارزمي ومعناه انه ياخذ ماله  
ويرده فاذا تاب يرده عليه كما عرف في جنس البقاء وسلكهم وصوبه الامام فلهي  
الدين التمرقا شى الخوارزمي وقالوا ومن جملة من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال  
انتهى ونقل الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في الاحكام في اول كتاب الصلاة في حكم تاركها  
وقيل يعزى باخذ المال لورأى القاضى ذلك مصلحة الى ان قال قال مولانا خاتمة المجتهدين  
ركن الدين الزنجاني الخوارزمي في معناه ان ياخذ ماله ويرده فاذا تاب يرده عليه



كما عرف في خيول البقاء وسلاحهم وصوب الامام ظهير الدين التتراشي الخوارزمي انتهى  
والحاصل ان التفرير بالمال في جوارزة خلاف وعلم القول به في مذهب ابي يوسف معناه اسكان  
الماعنه الى ان يرجع عما هو فيه ثم يرد اليه وكان الاولى التجاشي عن لفظة الاخذ لانها مشعره  
بالتملك ولوقال الناظم مكان هذين البيتين هكذا  
**لمن اكم التفرير بالمال افهما** **تسند ابي يوسف لا عندهما**  
**لو كان اولى واحسن والله الموفق**  
وحدد ان رجما يكن فرجا ومات من ذلك ثم علم  
ان الشهود مثلما قد وصفنا اي بعضهم كان مجرما قدفا  
او كان كافرا كذا او قسنا او كان اعشى مثل ما ذكرنا  
**قالوا بالاتفاق في ذالحال** **دينه تلزم بيت المال**  
لذكر هذه المسئلة قبل ما قبلها لكان اولى يكن مجرم على انه فعل الشرط ورجما بالنا  
المجهول والالف للاطلاق كالف على ما قد وصفنا في المسئلة السابقة والقر  
العبد الخالص وقد اشتملت الابيات على مسئلة في المتن قال في الوقاية ودينه رجحه في  
في بيت المال وفي الاصلاح والايضاح امر بالرجم بشهادة الشهود ثم ظهرا احدهم عبدا  
او غيره فدينه الرجم في بيت المال انتهى وقد ذكرنا فيما سبق نحو ذلك وفي الكفر فان رجم  
فوجدوا عبدا فدينه في بيت المال قال في الجواز ما مشى امر الامام فنقبل فعليه  
اليه كذا في الهرايه وهو يقتضي ان يضبط رجما بالبنا للفاعل اي وان رجم رجل من امر  
القاضي يرحمه واقتر عليه في فتح القدير ويجوز ان يكون مبنيا للمفعول اي ان رجم الشهود  
عليه بالزنا في هذه الحالة ثم تبين حال الشهود كذا في غاية البيان ولم اره في الية توضح  
حالا او مزجلا انتهى وفي مختصر المحيط ولورجدهم تبين ان احد الشهود عبدا لا شئ  
عليهم ودينه على بيت المال وكذلك في السرقة وكل خطأ ولو تعد القاضي ضمن  
انتهى وكان يمكن الناظر ان يجعل هذه الاربعة ابيات بيتا واحدا فيقول  
**لو بان بعد الرجم بعض من شهد عبدا في بيت المال لا ارش قصد**  
**من كتاب العشر والخراج**  
وجب المناسبه ان الحمد عقوبة مقدرة والخراج مؤنة فيها شبهة العقود والعشر مؤنة  
فيها معنى العباد كما هو مفصل في الاصول المحضة ثم ما اشتمل عليها وعلى المؤنة وجمعه  
مع ما اشتمل عليه للمؤنة والعبادة بمناسبه المؤنة وتقيما للوظائف المالية وقدمه  
لكونه في الوظائف الاسلامية كذا في العناية او لما فيه من العباداة والعشر بضم العين  
واحد العشر والخراج اسم لما يخرج من غلة الارض والغلام ثم سمي ما يأخذ السلطان خراجا

**يقال فلان ادى خراج ارضه كذا في الجواز انتهى**  
**امرض الخراج هي ارض تفتح** **عنوة او تستق بماء يتفتح**  
**من ماء انهار عظام تجري** **كالنيل والفرات يا ذا القدر**  
**لكنه يجب ان يقيد** **اولى اذا بقي عليها من غلة**  
**من اهلها من زمره الكفار** **حتى ولو تستق بماء الاطهار**  
**وان تكن بين الفرائ تقسم** **فالعشر ليس غير لغيرها يلزم**  
**حتى ولو تستق بماء الانهار** **نافع منه يا صاح بلا انكار**  
**وليس غير العشر في ارض العرب** **وحدوها ولو لا وعرضا مكتتب**  
**وكل ارض اهلها قد اسلموا** **فاحرزوا في ارضهم ملكهم**  
**فانها تكون ذات عشر** **وليس غير العشر فيها يجري**  
قدم الخراج لانه الاصل في هذا الباب كما ذكرنا وعشرة بالفتح اي قهرا وغلبة وفي الاحكام  
للشيخ الرازي رحمه الله تعالى قال مكى والفقهاء يعدلون عن الصواب فيضمنون العين قال  
الفارابي وهو من الاضداد تطبيق على الطاعة والقهر وهو مراد هنا انتهى والنيل والفرات  
اسماء نهريين احدهما بمصر والاخر بالكوفة وقوله ان تقيما الى الالف للاطلاق والاصل  
ان تقيده الاولى اي المسئلة الاولى وهي اذا فتحت الارض عنوة والظاهر انه لا يشترط  
هذا القيد قال في الاصلاح والايضاح عند قول صاحب الوقاية افتح عنوة انما لم يذكر  
تقدير اهلها عليه لانه ليس بشرط في كونها خراجية وانما الشرط عدم قسمتها بين الثمانين  
صرح بذلك في شرح الطحاوي انتهى ولوسم هذا الاشارة فقيد عنوة لا يحتاج اليه  
حيثئذ لما في الجواز قال واما ما اقر اهلها عليها سواء فتحت قهرا او صلحا فلان الحاجة  
الى ابتداء التوظيف على الكفار فانها خراجية كذا ذكره الاسيحي انتهى وفي الكافي والخراج  
في ارض فتحت عنوة واقر اهلها عليها او صلح مع اهلها انتهى لان تستهل عنوة في  
المهينين كما ذكرنا انها من اسما الاضداد فتأمل وقد اشتملت هذه الابيات على بيان  
الاراض الخراجية والعشر اما الخراجية فقد قال في مختصر المحيط الاراض الخراجية خمسة  
احدها كل ارض فتحت عنوة وترك على ايرى اربابها وكذا الواجلكم ونقل اليها قوما  
اخرين واراض العجم كلها خراجية لانها فتحت عنوة والثاني كل بلدة صار اهلها ذمة  
يوظف عليها الخراج والثالث الامام اذا نقل اهل الذمة من بلدة الى بلدة فالبلدة  
المنتقل اليها خراجية والرابع كل ارض انقطع عنها العشر وتسقى بما الخراج وكذلك  
المسلم حين ارضنا ويسقى بما الخراج والخامسة هي اتخذها بستانا او اجبا ارضا  
مسته باذن الامام او رضى له ارضا من الفقيه اذا قاتل مع المسلمين فهي خراجية



والماء العشري ماء السماء والابار والعيون في ارض العشر والبحار والماء الخراجي ما الانهار  
الصفار التي حفرتها الاعاجم وما يبرح في ارض الخراج وما آما جيحون وسيحون  
والرجل والفراه فهي خراجي عند ابي يوسف عشري عند محمد انتهى وفي الخلاصة واصل الخرج  
كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم اهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء  
الانهار التي حفرتها الاعاجم وما يسبحون وجميعون والرجل والفراه فانها خراجية  
عند ابي يوسف وكل بلدة فتحت صلي او قبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة  
واسلم اهلها قبل ان يحكم الامام فيهم بشئ كان الامام فيهم باختيار وان شاء قسمها  
بين الفاطميين فتكون عشريه وان شاء من عليهم وبعد المني الامام باختيار ان شاء  
وضع العشر وان شاء وضع الخراج وان كان تسقى بما الخراج وارض الجبال التي لا يصل اليها  
الماء عشريه وفي الكافي شرح الوافي والسواد خراجيه وهي من الغذيب الى محمية حمران  
ومن العلة الى عبادان لان عمر رضي الله عنه حين فتح السواد وظف عليها الخراج بحفر  
من الصيا به رضي الله عنهم وكذا عمر رضي الله عنه وضع الخراج على مصر حين فتحها عمرو بن  
العاص وكذا الصيا به اجمعوا على وضع الخراج على الشام وارض السواد ملوكة لاهلها  
يجوز بيعهم لها وتفرغهم فيها لان معق تقرير عمر رضي الله عنه اهلها عليها ابقاها  
على ملكهم وكل ارض فتحت عنوة واقراها عليها اوصول مع اهلها فهي خراجية لحدود  
الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج اليق له فيه معق العقوبة والقياس في ارض مكة  
ان تكون خراجية لانها فتحت عنوة لانه عليه الصلاة والسلام لم يوظف عليها  
الخراج وتركها لاهلها وكما لارق على العرب فكذا الاخراج على ارضهم وفي الجامع الصغير  
كل ارض فتحت فوصل اليها ماء الانهار فهي ارض خراج وما لم يصل اليها ماء الانهار  
واستخرج منها عين فهي عشريه لان سبب العشر الارض النامية ونماها بها وبما  
فيعتبر السقي بما العشر او بما الخراج ومن احياء مواتا فهي عند ابي يوسف معتبرة  
بقربها فان كانت بقرب الاراضي العشوية فهي عشريه وان كانت بقرب الاراضي الخراجية  
فهي خراجية والبصرة عند عشريه وان كانت بقرب ارض الخراج ككنه تروك القياس  
باجماع الصيا به رضي الله عنهم فانهم وظفوا عليها العشر وهذا لانه ما يقرب الى شئ  
له حكمه لما يقرب الى القرية ليس لاحد احياءه حتى اهلها والمرا حق بالاستغناء عنها  
دانه وقال محمد ان احياءها بما السماء او عين استبصها او يبرح حفرها او ماء الفراه  
ودجلة وجميعون والانهار العظام التي لا يملكها احد فهي عشريه وان احياءها بما نهر  
حفرها الاعاجم كسفر الملك ونهر يزد جود فهي خراجية لان الخراج لا يوظف على السوا  
ابتداء لا بالترافه فاذا ساق الى ارضه ماء الخراج فهي ملزمة للخراج فيلزمه والادلان

الموتة في غير المنصوص عليه يور مع الماء فهو سبب النماء انتهى وفي الجوز والطلق المصنف يعني  
صاحب الكنف فيما اقراه عليه تبع اللقمة وري وقيد في الجامع الصغير على ما في الهداية بان يصل  
اليها من ماء الانهار لتكون خراجية وما لم يصل اليها ماء الانهار واستخرج منها عين فهي  
ارض عشريه لان العشر يتعلق بالارض النامية ونماها بها وبما فيعتبر السقي بما العشر او بما الخراج  
وهو مشكل لانه انقطع بان الاراضي التي اقراها عليها لو كانت تسقى بعين او بما السماء  
لم تكن الا خراجية لان اهلها كفاروا وكفاروا انتقلت اليهم ارض عشريه ومعلوم ان العشريه  
قد تسقى بما او بما السماء لم تكن الا خراجية ولا تبقى عشريه في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
خلان الحمد فكيف يتبدا الكافر بتوظيف العشر ثم كونه عشريه عند محمد اذا انتقلت اليه  
كذلك اما في الابتداء فهي ايضا عنه والعبارة التي نقلها عن الجامع في غاية البيان ليست  
كافي الهداية وقد اطال المحقق في فتح القدير في تقريره ثم قال والحاصل ان التي فتحت عنوة ان اقر  
الكفار عليها يوظف عليها الخراج ولو سقيت بما المطرون قسمت بين المسلمين لا يوظف الا  
العشر وان سقيت بما المشرك الانهار اذا كان ذلك فالتفصيل في الارض الحياة التي لم تقسم  
ولم يقر اهلها عليها بان احياءها مسلم فان وصل اليها ماء الانهار فهي خراجية وما عين ونحو  
فعشرية وفي التبيين ان التفصيل في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من اي ماء يسقى  
لان الكافر لا يبتدأ بالعشر فلا يمتا في فيه التفصيل في حاله لابتداء الجماع الى اخره ومعق  
قوله واقراها عليها ان الامام اقرهم على ملكهم للارض التي انتهى واما الاراضي العشريه ففي  
مختصر الخبط العشريه خمسة ارضا العرب كلها وهي من غذيب الى مكة ومن عند الى  
مهرة في اقصى اليمن والثاني كل ارض اسلم اهلها طوعا والثالث كل ارض فتحت عنوة وقسمت  
بين المسلمين والرابع المسلم اذا جعل داره بستانا او كرما والحاضر المسلم اذا احيى ارضا  
ميتة قال ابو يوسف ان كان بقرب من ارض العشر فهي عشريه وان كان بقرب من ارض الخراج فهي  
خراجية وقال محمد ان احياءها بما العشر فهي عشريه وان احياءها بما الخراج فهي خراجية  
وكذلك كل ارض خراج انقطع عنها ماء الخراج وتسقى بما العشر فهي عشريه انتهى وفي البحر  
من كتاب الزكاة الاراضي العشريه ارض العرب كلها قال محمد هي من الغذيب الى مكة ومن عند  
الى اقصى حجر باليمن فهرة وذكر اكرخي انها ارض الجحان وتها من اليمن ومكة والطائف والبريه  
ومنها الارض التي اسلم اهلها طوعا او فتحت قهر وقسمت بين الفاطميين واما الاراضي الخراجية  
فا فتحت قهرا وترك في ايدي اربابها وارض نهارى بنى تغلب والموت التي احياءها  
ذمي مطلقا او مسلم وسقاها بما الخراج وماء الخراج هو ماء الانهار الصفار التي حفرها  
الاعاجم مما يبرح تحت الايدي وماء العيون والقنوات المستنظمة من مال بيت المسلمين  
وماء العشر هو السماء والابار والعيون والانهار العظام التي لا تدخل تحت الايدي كسيحون



وجيكون ودجله والفراء والنيل لعدم اثبات يد عليها وعن ابي يوسف انها خارجيه  
 لا مكان اثبات السيد عليها يشتر السفن بعضها على بعض وفي شرح الدرر الاراضي العشر  
 ارض العرب وهي ما بين الفذيب الى قصي بن جابر باليمن بمهرة ورميل عالج الى حد الشام وما اسم  
 اهل طوعا فان المسلم لا يستأجرها ولا يخرج منها له من لذل ثمانية من معق الجزية وفي العشر من مبر  
 القربة او فتح عنوة وقسم بين الفراء ولوقسمها بينهم ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت  
 تسقى بما الخراج كذا في الجامع الصغير للعتابي والبصرة لاجماع الصحابة على انها عشرية والقياس  
 ان تكون خارجيه لانها فتحت عنوة واقر اهلها عليها وهي من جملة اراضي العراق ولكن  
 ترك ذلك باجماعهم ويسنان مسلم او كرم له كان د ارلان الحاجه الى ابتداء التوظيف  
 على المسلم والعشر اليق به لان فيه معنى العباده ولان اخف ان يتعلق بنفس الخراج انتهى  
 قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في الاحكام العشرية ارض العرب لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 والخلفاء الراشدون لم يضعوا الخراج على ارض العرب لان من شرط الخراج ان يقرها على  
 الكفر ومشركون العرب لا يقرن على الكفر الى ان قال ويقال جزيره العرب لارضها ومحتلتها  
 لان بحر فارس وبحر الحبش ودجله والفراء قد احاطت بها وحدثها ما عن ابي يوسف عبيد ما بين  
 حفر ابي موسى بفتحين الى قصي اليمن في الطول واما العرض فما بين رمل بيزن الى منقطع النماره  
 وقال الاموي جزيره العرب من اقصى عدن ابي الى اطار السام قالوا ومكة والمدينه واليمامة  
 واليمن من الجزيره وعن مالك اجلي عن رضى الله عنه اى اخراج اهل بحران ولم يحل اهل تها  
 لانها ليست من بلاد العرب قال واما وادي القري وهو بالشام فارى الى انه انما لم يحل  
 من فيه من اليهود لانهم لم يروه من ارض العرب انتهى وتامه هناك قال في الكافي شرح الواقي  
 ارض العرب كلها عشرية وهي ما بين حفر ابي موسى الى قصي اليمن في الطول واما العرض فمن رمل  
 بيزن الى منقطع الشام وهي ارض الحجاز وقامه واليمن ومكة والطائف والبريم اى البادية  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون لم ياخذوا الخراج من ارض العرب ولا  
 شرها وضع الخراج تقريرا اهلها على الكفر فلا يقبل من مشرك العرب الا الاسلام الى البد  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فلم يجوز وضع الخراج في  
 اراضيهم فتكون عشرية وكل ارض اسم اهلها وفتحت عنوة وقسمت بين الفانين  
 فهي عشرية للحاجه الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر اليق به ففيه معنى العباده حتى  
 تعرف مصارف الصوقان وارفق لانا خف من الخراج لتعلقه بحقيقته الخراج والخراج  
 يتعلق بالثكن هنا انتهى وفي البحر واما اذا اسلم اهلها او فتحت قهرا وقسمت بين الفانين  
 فلان الحاجه الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر اليق به ثمانية من معنى العباده وكذا احد  
 اخف حيث يتعلق بنفس الخراج انتهى وكان يمكن اختصار هذه التسع ابيات في ثلاثة هكذا

ارض الخراج ما اهلها بها باقون بعد الفتح كن منتهيا  
 او عقيقتا بالنيل والفرات اما يقسمها على الفناء  
 فالعشرية كالمسلم اهلها العرب وقد اقروا وكن ارض العرب  
 والارب اى المقصود خبر العشر والله الموفق  
 اجر شخص ارضه العشرية فعشرها عليه في القصب  
 ولو اعادها من رواية في ذلك جاء تعالى النجاة  
 في ذلك اى في ان عشرها عليه والنجاة هو الامام ابو حنيفة رضى الله عنه وقما شتم البيتان  
 على مسيلتين في مختصر المحيط وعبارته مع زيادات قال اجر عشرية فعشره على الاجر عند ابي  
 حنيفة وعنده على المستاجر ولوا عارها يجب على المستجير بالاتفاق وروى عن ابي حنيفة  
 انه يجب على المقيم ولو هلك الخراج قبل الحصاد لا يجب العشر على الاجران هلك بعد  
 الحصاد لا يسقط العشر عنه وعندها لو هلك قبل الحصاد او بعده يملك ثمانية ولو  
 اعادها من كافر العشر على المقيم عند ابي حنيفة وعندها على الكافر لكن عند محمد واحد  
 وعند ابي يوسف عشري ولو وهب الزرع فالعشر على الزاهب ولو دفعها فزرعة فعندها  
 المزارعة جائزة والعشر في الخراج وعندها حنيفة المزارعة فاسده ولو ادرك الزرع فعشر  
 الخراج كله على رب الارض ولو هلك الخراج سقط العشر عنهما عندها وعندها حنيفة  
 قبل الحصاد كذلك وبه لا يسقط عنه عشر حصته المزارع لانه دين عليه ويسقط في  
 حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستحصاد قبل الحصاد وسرقه في المزارعة والاجارة  
 فلا عشر حتى يورث المستهلك الضمان فاذا ادى يجب على رب الارض عشر البذل عند  
 ابي حنيفة وعندها عليها ولو غصبها غاصب وزرعها فعندها العشر على الغاصب  
 وعنده ينظر ان انقصت الارض بالمزارعة فعلى المالك وان لم تنقص فعلى الغاصب  
 وان كان الغاصب كافرا فلا عشر على واحد منهما انتهى وفي الخلاصة وهي ماخذ المناظر  
 هنا ولو اجار ارضه العشرية كان العشر على رب الارض عند ابي حنيفة وعندها على المستاجر  
 وان اعاد ارضه العشرية فزرعها المستجير عن ابي حنيفة فيه رواية ولو غصب ارضه عشرية  
 فزرعها ان لم تنقصها المزارعة فلا عشر على رب الارض وان نقصتها المزارعة كان العشر على  
 رب الارض انتهى واما الخراج ففي مختصر المحيط وان كانت خارجيه فالخراج على رب الارض  
 في الوجه كلها الا في القصب اذا لم تنقصها المزارعة وفيه اذا كان الغاصب مقرا وكان  
 للمالك على ذلك بينة عادله ولم ياخذ من الغاصب فالخراج على رب الارض كما لو اعادها  
 فان نقصتها المزارعة وغرم الغاصب قال محمد ان كان النقصان اكثر فالخراج على رب الارض  
 وان كان اقل فعلى الغاصب وسقط عنه ضمان النقصان في ظاهر الرواية انه يجب في



الوجهين على رب الارض ومحمد بن يوسف وحسد في النواذر بقدر ضمان النقصان على رب الارض  
 وما زاد على القاصب ولو غرس المستعير والمستاجر فيها اشجارا او كرم او نرج رطبا بافعلى رب الارض  
 خراج الزرع ما لم يترك الكرم والاشجار كالو غرس بنفسه فاذا ادرك تجب وطيفة الكرم وورده  
 على المستعير والمستاجر انتهى وفي القينة ارضها وارضها له الراهن لا يتفاد بها فزرعها  
 سنتين والمالك غايب فخرج على المالك ورقم ليوسف التزجاني مثله ورقم لغيره الرب  
 التمر تاشي خراج المرحومة على الراهن لا مؤنة الملك وفي فتاوى النسفي عن عطاء السعدي  
 ان الخراج في بيع الوفا على البايع ان نقصتها الزراعة لان النقصان يوجب الضمان والضمان  
 كالاجرة والخراج على الاجر عندنا في حقيقته وكذا اذا لم يطالبه بالضمان لانه هو الذي ضيع  
 حقه كالاجرا يراه على الاجرة ورقم للاسبجاني اذا كانت الارض خراجيه ففي الوجوه كلها  
 يجب خراجها على رب الارض الا في الغصب اذا لم تختص الارض من الزراعة فخراجها على  
 القاصب انتهى وفي الخلاصة خراج المستاجر على الاجر وخراج المستعار على المعير وخراج  
 المغصوب اذا لم يكن له بينة عادله والقاصب جاحد ولم تنقص الارض من الزراعة عن  
 القاصب وان كان القاصب مقرا او له بينة عادله فالخراج على رب الارض وان نقصت  
 الزراعة عندنا في حقيقته الخراج على رب الارض قل النقصان او كثر وان كان القاصب جاحدا  
 ولا بينة له ولم يزرعها القاصب فلا خراج على احد وفي فتاوى النسفي رجل اشترى ارض  
 خراج ولم يبق من المدة ما يمكن استقلالها الخراج على البايع ولو اخذ السلطان الخراج  
 من المشتري ليس له ان يرجع على البايع اما لو اخذ الخراج من الاكاره الارض في يده ولم يزرع  
 على الامتناع له ان يرجع على الموهقان لانه مضطرب فيصير كغير الرهن وفي المزارعة  
 المصطبر ان لا يرجع قال وان اجر الارض الخراجيه او اعاد الخراج على رب الارض كثر  
 ونقصها مزارعة الا اذا كان كرم او رطبا او اشجارا ملتفا فان اجارة ذلك واعارته باضا  
 انتهى ولو ضم النافذ الى العشر الخراج فقال مكان هذين البيتين  
 اجر يعطى العشر واعار قل قولان والخراج يعطى الرجل  
 فالمراد بالرجل المزجر والمخير فان الخراج عليه كما عطل والله الموفق  
 كانت له ارض خارج تجرى فيها مياه عطلت بالقدر  
 فجعل لارضه قصورا وجعل دائما حياضا للقصور والاهل  
 جاز له وصيه ما قد فعله ويسقط الخراج عنه حكلا  
 ويسقط الخراج ايضا لو جعل في تلك خانا او مكانا يستغل  
 او سكنوا ومثل ذلك لو مقبره يجعلها وقد غدت محسرة  
 كذا في كماله في تلك ارض الخراج وقد اشتملت الابيات على مسئلة اخرها في فتاوى

قاضي خان في كتاب الوقف وعبارته رجل جعل ارضه مقبرة او خانا للفقلة او مسكنا  
 سقط الخراج عنه ان كانت خراجيه وقيل لا يسقط والمصحيح هو الاول وفي البراز نتايشترى  
 ارض خراج وبني عليه دارا فالخراج على المشتري لانه لم يعطل انتهى فغلبه خراج تلك السنة  
 فسقط وفي فتاوى قاضي خان اشترى ارض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناء كان عليه خراج  
 الارض كالوعطيلها وذكر قبل ذلك قاله رجل له قرية في ارض خراج له فيها بيوت ومنازل  
 يستغلها لا يجب فيها شئ وكذا الرجل اذا كان له دار خضر في مصر من امصار المسلمين جعلها  
 بستانا او غرس فيها نخلا او اخرجها عن منزله ليس فيها شئ لان ما بقي من الارض تبعا للدار  
 وان جعل كل الدار بستانا فان كان في ارض العشر ففيها العشر وان كان في ارض الخراج ففيها الخراج  
 ونفع الزكاة في من يسكني او ان يحل منزلا على البناء  
 ان كان بين المسلمين يسكن بل اهل ذمة على ما بينوا  
 فامرهم حتما بالاعتزال عنا ليسكنوا المكان الخالي  
 حقا او وجوبا علينا والمراد بالمكان الخالي اي من المسلمين وقد اشتملت الابيات على مسئلة  
 في فتاوى قاضي الهادي وعبارته يسئل هل يجوز لاهل الذمة ان يعطوا بنايتهم على بناء  
 المسلمين او يكلفوا دارا عالية البناء بين المسلمين اجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل  
 يمنعون ان يسكنوا محلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال في مساكن متفرقة انتهى وفي البحر  
 واذا اشترى دارا في المدة ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي ان يباع منه وان اشترى ارض  
 على بيعها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز الشراء لا يجبر على البيع ولا يترك الزمى ان  
 يتخذ بيته موصفة في المير يصلي فيه وفي الصفرى وذكر في الاجارات انه لا يجبر على البيع  
 الا اذا كثر فيخينذ يجبر وفي التمانا رخصه يمكنون من المقام في دار الاسلام على رواية  
 عامة الكتب لان تكون من امصار العرب كارض الحجاز وعلى رواية كما يجبر على بيع داره  
 يخرجون من المصرو به اخذ الحسن ابن زياد وفي الزخيرة واذا تكادى اهل الذمة دورا فيما  
 بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز لانهم اذا سكنوا بين المسلمين راوا معالم الاسلام  
 ومحاسنه وشرط العلواني قلتهما اما اذا كثروا بحيث يعطل بسبب سكنائهم بعض  
 المسلمين او يقدلوا يمنعون من السكنى فيما بين المسلمين ويؤمرون بان يسكنوا ناحيته  
 ليس فيها المسلمين وهو محفوظ عن ابى يوسف وفي المحيط يمكنون ان يسكنوا في امصار  
 المسلمين ويبيعون ويشترى في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين  
 انتهى وفي شرح الدرر الزمى اذا اشترى دارا او ارضها في المير لا ينبغي ان يباع منه  
 فلما اشترى ارضها يجبر على بيعها من المسلم قال الشيخ الوالد رحمه الله تعالى وقيل يجوز الشراء  
 ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك ذكره قاضي خان ونظم ابن وهبان وعلم ان هذه



تخالف اطلاق الاصحاب في الشفعة حيث اختلفوا في ان يكون بشر  
اشتراها من ذمي او مسلم اللهم الا ان يراد بهذا الاطلاق ما اذا اشتراها الذمي من  
ذمي او كانت الراد في غير المصراع في ما دلت احدا من الاصحاب صرح بانها للذمي  
من المسلم الا ان تعليلهم يقتضيهم وفي معنى ابن قوامه انها تنبت للذمي  
المسلم في قول جماعة منهم اصحاب الراي كذا في شرح ابن وهبان قلت وفي الزخير  
اذ امر المسلمون مصر الكوفة والبصرة فاشترى بها انا من اهل الزهدة دورا يسكن  
بها مع المسلمين لم يمنعوهم من ذلك هكذا ذكر المسئلة في السير الكبير وهكذا ذكر  
في الاجازات قال وفي العشر والخراج يمنعون من شراء الدور السكنى في امصار المسلمين  
ثم وجه كلام من الروايتين كذا في شرح ابن النخعي ائقي وفي فتاوى قارى الهاديه سير  
عن الذمي اذا بنى دارا عالىة مثل دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبابيك تترد  
على حيرانه هل يمكن من ذلك ام لا اجاب اهل الزمة كالمسلمين في المعاملات  
ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز لغيره وما لم يجز للمسلم لم يجز لغيره وانما  
يمنع من تعلية بنايتها اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوءه او هواءه او طاهر  
المذهب وذكر القاضى ابو يوسف في كتاب الخراج له ان يمنع اهل الزهدة ان يسكن  
بين المسلمين بل يسكنوا متفرقين عن المسلمين وهو الذى ائقي به انا انتهى  
وكل مصر كان بالصلح فتح لان يكون ذمة فلا يصح  
تعرض للبيع القديمة فيه وفي الشريعة القويم  
ان احدثوا كنيسة لم يمنعوهم من ذلك الاحداث فيما يشرع  
كنن اذا ما كان قد تهدوا شئ من القديم لن يثبى  
ذات باجرو ولا يكون من حجارة كمن بطين ولبن  
اما الذى يكون لها فتحا يخرب ذاك مثل ما قد مرها  
البيع جمع بيعة وقد ضبطها الشيخ الرازي رحمه الله تعالى بكسر الباء الموحدة واسكان  
الياء المشناة التحية قال في شرح الدرر كنيسة اليهود والنصارى لتعبدهم وكذلك  
البيعة في الاصل وان غلب استعمال الكنيسة لتعبد اليهود والبيعة لتعبد النصارى  
انتهى وقال الرازي في الاحكام الاجراف من مصر وفيه ست لغات الاول اجر بالمدة  
وتشديد الراء الثانية كذلك مع تخفيفها الثالثة اجر بالمدة الرابعة يا جور  
الخامسة اجرون السادسة اجرون بالمدة ونعم الجيم قال وحكى عن الاصمعي في الردة  
اجره واجره ونقل غيره عن ابن سيرين اجره بالتخفيف ايضا انتهى واللين واحدة لبنة  
على وزن كلمة ما يتخذ من الطين كذا في الجرد قد اشتملت الابيات على حكم ابقاء الكنائس

والبيع واحدتها بلاء لا سلام قال في مختصر المحيط واذا اصباح الامام قوما من اهل الحرب على  
ان يجعلهم ذمة تودي خراج اراضيهم وورقاتهم شيئا مغلرا جاز ولا يتعرض لكتابتهم  
وبيعهم القديم ولا يمكنوا من احداث البيعة والكنيسة ولا يكونون من اهل الخبز والخزير  
في ذلك المصرو ولا يدخلون شيئا من ذلك المصرو ولا يمنعون من ضرب الناقوس خارج كنائسهم  
ولو ضربوا الناقوس في خوف كنائسهم لم يتعرض اليهم وكذا في مصر تقام الحجج والحدود فيه  
وفي كل وقت قريب لا يقام فيها الحجج والحدود وان كان فيها كنيس من المسلمين لم يمنع من احداث  
الكنائس وبيع الخبز والخزير فان هدمت كنيسة لهم ان يبنوها كما كان وليس لهم ان يجرولوا  
هذا الى موضع اخر وكذا لو تخلى رجل منهم في صومقته منع من ذلك ولو فتح الامام بلدة ضيقة وصلح  
على ان يجعلهم ذمة يمنعون من الصلاة في كنائسهم القديمة وامرهم ان يجعلوها مساكن  
ولا يهدمها وكذا كل قرية يجعلها الامام مصرا ولو عطل الامام هذا المصرو وتركوا  
للحجج واقامة الحدود فيها كان لاهل الزمة ان يحدثوا ما شاؤا وقال محمد لا ينبغي  
ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا يباع فيها الخبز مصر كان او قرية  
او في ماء من مياه العرب ويمنع المشركون ان يتخذوا ارض العرب مسكنا ووصلا  
وكل قرية من قرى اهل الزمة او مصر او مدينة اظهروا فيها شيئا من الفسق  
مثل الزنا وايمان الفواحش التي يحرمونها في دينهم يمنعون من ذلك وكذا  
المزمار والطناير والفنا ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن انتهى وفي الخلاصة  
ليس للمصر ان يضربوا في بيته في قصر المسلمين بالناقوس ولا ان يجمع فيه  
منهم وانما لهم ان يصلى فيه ولا يخرجون بشئ من صليبهم او غيرها من  
كنايسهم وليس لهم احداث البيع والكنائس في المصرو والقرى انتهى وفي  
البحر اطلق عموم دار الاسلام فشمّل الامصار والقرى وهو المختار وقيد في  
الهداية بالامصار دون القرى لان الامصار التي تقام فيها الشعائر فلا  
يعارض باظهارها ما يخالفه وقيل في ديوانا يمنعون من ذلك في القرى  
ايضا لان فيها بعض الشعائر والمرى عن صاحب المذهب في قرى الكوفة  
لان اكثر اهلها اهل الزمة وفي ارض العرب يمنعون من ذلك في امصارها  
وقراها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجمع دينان في جزيرة العرب  
وقيل امصار المسلمين ثلاثة احدها ما مصر المسلمون منها الكوفة  
وبصرة وبغداد واسط فلا يجوز فيها احداث بيعة ولا كنيسة ولا  
يجمع لصلاة تهم ولا صومعة باجماع العلماء ولا يمكنون فيه من شرب  
الخمر واتخاذ الخنزير وضرب الناقوس وثانيها ما فتحها المسلمون



عنوة فلا يجوز أحداث شي فيها بالاجماع وثالثها ما فتح صلى فان صالحهم عسى ن  
الارض لهم ولنا الخراج جازا احدا منهم وان صالحهم على ان الارض لنا وبودون  
لجزية فالحكم في الكنائس على ما يوقع عليه الصلح فان صالحهم على شرط تمكن  
الأحداث لا يمنعهم والاولى ان لا يصلحهم وان وقع الصلح مطلقا لا يجوز  
الأحداث ولا يتعرض للتقديم والحاصل انهم ينفقون من الأحداث مطلقا  
الا اذا وقع الصلح على الأحداث او على ان الارض لهم على هذا القول  
ولا استثنى في ظاهر الرواية وينفون من أحداث بيت النار بالاولى  
والصومعة كالكنيسة لانها تبني للتحلي للعبادة بخلاف موضع الصلاة  
في البيت لانه تتبع للسكنى والصومعة تبني براس طويل ليتعبد  
فيها بالارتفاع عن الناس قال ويعاد اشهدهم وهو مفيد لشئين  
الاول عدم التعرض للتقديم لانه قد جرى التواتر من لدن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بترك البيع والكنائس في ديارنا  
والمراد بالقديم ما كان قبل فتح الامام بلدهم ومصلحتهم على  
اقرارهم على بلدهم وادابهم ولا يشترط ان تكون في زمن الصحابة  
والتابعين رضي الله عنهم لا محالة الثاني جواز بناء ما انهدم من القديمة  
لان الابنية لا تبني دائما ولما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة  
واشار الى انه لا يجوز الزيادة على البناء الاول والى انهم لا يمكنون  
من نقلها لانه أحداث في الحقيقة وفي فتح القدير واعلم ان البيع  
والكنائس القديمة في السرا ولا تهدم وتعمل الناس على هذا فاننا رأينا  
كثيرا منها توالى عليها مدد وازمان وهي باينة لم يامر ما  
يهدمها فكان متوارفا من عهد الصحابة رضي الله عنهم وعلى هذا الرواية  
براية فيها دير وكهيسة فوقه داخل السور ينبغي لا تهدم لانه كان  
مستحقا للامان قبل وضع السور فيحل ما في جوف القاهرة من الكنائس  
على ذلك فانها كانت قضا فان دار العبيديون عليها السور ثم فيها لان  
كنائس ويبعد من امام تمكين الكفار من أحداثها جهارا في جوف المدن لاسيما  
فالظاهر انها كانت في النواحي فادبر السور واحاط بها على هذا ايضا الكنائس  
الموجودة لان في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها ينبغي ان لا تهدم لانها كانت  
في اعمار قديمة فلا شك ان الصحابة رضي الله عنهم فتحوا المدن على اربابها وبغوة  
وبعد ذلك ينظر فان كانت البلدة فتحت عنوة حكما بانهم ابقوها مسكن

لامعاد فلا تهدم ولكن يمنعون من الاجتماع فيها للتقرب وان عرف انها فتحت على  
حكما انهم افرزوها معابد فلا يمنعون من ذلك فيها بل من الاظهار وانظر الى قول الكرخي  
اذا احقر لهم عيد يخرجون قبل صلواتهم وغير ذلك فليصنعوا في كنائسهم القديمة من  
ذلك ما احيوا واما ان يخرجوا ذلك من الكنائس حتى يظهر في المصير ليس لهم ذلك ولكن  
يجوز اخفية من كنائسهم انتهى وفتح في التا تاريخا نيرة روضة كتاب الاجارة من عدم هدم  
القديمة ونقل الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في كتابه الاحكام نحو ذلك قال وفي شرح ابن السخنة  
ان كلمة ائمتنا متفقة على ان ما فتح من الامصار عنوة ثم صولحو على ان يجعلوا ذمة ينفقون  
من الصلاة في بيعهم وكنائسهم فان كانت قديمة ابرهم ان يجعلوها مسكن يسكنوها  
ولا ينبغي ان يهدموا لانه لا خلاف في انه لا تبقى كنيسة في مصر من الامصار التي فتحت عنوة  
فصلنا عن ان يقال يجوز اعادة المنهدم منها واما المفتوح صلحا فهي التي يتوجه القول فيها  
بعدم منعهم من اعادة ما تهدم فيها من الكنائس والبيع القديمة وقال قاضي خان في فتاواه  
في كتاب السير وان انهدمت بيعة او كنيسة من القديم فليهم ان يبنوها في موضعها  
كما كانت وان قالوا فحولها الى موضع اخر لم يكن لهم ذلك بل يبنوها في ذلك الموضع على  
قرار الاول ويمنعون من الزيادة على البناء الاول ونحوه في المحيط والبدائع وغيرها من كتب  
المذهب المعتمدة ولم اجد في شي منها انها لا تقاد الا بالنقص الاول وكون ذلك مفهوما  
الاعادة شرعا ولغة غير ظاهري عندي على انه قد وجد في عبارة محمد بن قنبر في عبارة  
قاضي خان في كتاب الاجارة يجوز وليس في شي من اللفظين المذكورين ما يشعر باشتراط  
النقص بل هو مشعر بضده ومقتضى الاطلاق عدم الاشتراط نعم قد مر حرا بمنعهم من الزيادة  
على ذلك والزيادة كما تكون في الكهنة فيؤخذ منه بانهم لا يبنون ما كان بالبن  
بالجر ولا ما كان بالاجر بالجر ولا ما كان بالجر بدو خشب النخل بالسوق الساج ولا بياضه لم يكن  
ولا زخرفة ولا ترصيصا وهذا غاية ما يفهم من هذا الكلام ثم في ريت للحاوي القدسي في اللفظ  
ولا يجوز أحداث بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار ولا صنم في دار الاسلام في المدن ولا في القرى  
وكل بلد فتحت بالصلح على ان يجعلهم ذمة لا يتعرض كنائسهم القديمة ويمنعون من أحداثها  
وما فتحت قهرا تخرب كنائسهم واذا انهدمت البيعة والكنائس القديمة لزوي الصلح اعادوها  
بالبن والطين الى مقدار قبل ذلك ولا يزيدون ولا يشيدونها بالجر والشيء والجر واذا  
وقف الامام على بيعة جديدة او بناء منها فرق ما كان في القديم من بها وكذلك ما زاد في عمارة  
التي قال العلامة ابن السخنة ولم اقف عليه في كلام غيره بعد التسليم الكندي وهذا القول  
هو المنصور عندي وبسط الكلام عليه انتهى وفي الاشياء والنقائير في اخر الفث الثالث على  
نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغصب لا يجوز اعادة بنائها



كما ذكره السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامار قلنت يستبطن من ذلك انه  
 قلنت لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة قلنها الشيخ محمد بن  
 الياحقا في القضاء فلم تفتح الى الان حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يجاسر حاكم على فتحها وادبر  
 ما نقله السبكي من الاجماع قولنا صوابا وبعاد المنهزم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما بنده  
 فليتنا مل انتهى ولو قال الناظم مكان هذه الستة ابيات هذين البيتين  
**تبني كناية عن مصر صليحا قد فتمت وان بقصر تحيا**  
**وما لهم احدا منها وما الهدم يعاد منها كيف كان في القمم**  
 وكان احسن اختصارا واجادا اقتصارا والله الموفق  
**وان ترم معرفة الزنديق فانه بما صاح بالتحقيق**  
**من لا الهما وبقا يعتقد ايضا ولا حرمة شيء قد وجد**  
 الها مفعول مقدم ليعتقد وبقا وحرمة معطوفان عليه وقد وجد نعت للشي والبيتان متعلقان بمسئلة  
 مسئلة فتاوى تاري الهداية وعبارتها سئل عن الزنديق من هرا جاب هو من يقول بقاء المودة  
 لا يبرهن بالآخرة وقال في مكان اخر هو من لا يعتقد الهما ولا بقاء ولا حرمة لشي من الاشياء في قوله  
 روايتان والزمي مرجع عدم قبول توبته انتهى المناظم مؤرخ بيان معرفة الزنديق من غير تعرض لحكمه  
 لك ذلك قال في البحر باب المرتد لا تقبل توبة الزنديق في ظاهر المذهب وهو من لا يتدين برب  
 من يظن الكفر والعبادة بالله تعالى ويظهر الاسلام فهو المنافق ويجب ان يكون حكمة في عدم قبول توبته  
 كالزندق لان ذلك في الزندق لعدم الاطمينان الى ما يظهر من التوبة اذا كان قد خشي كفره الزنديق  
 عدم اعتقاده دينا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا انطبق العلم بهاله اما بان يصير بعض غير  
 الى من الله والحق ان الذي تقبل ولا تقبل توبته هو المنافق فالزندق ان كان حكمة ذلك فيجب ان يكون  
 مبطلنا كفره الذي هو عدم التدين بربن ويظهر تدينه بالاسلام او غيره الى ان ظفرونا به وهو عربي  
 والالوفرضاه مظهر لذلك حتى تاب يجب ان لا يقتل وتقبل توبته كساير الكفار المظهرين كفره  
 اذا اظهره التوبة وكذا انه من علم انه ينكر في الباطن بعض الضرورات كحكمة الخمر يظهر اعتقاده  
 حرمة كذا في فتح القريب وفي الحاشية قالوا ان جاء الزنديق قبل ان يؤخذ فاقرانه زنديق فتاب عزاء  
 تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل وهو تفصيل حتى مرافق لما بحث في فتح القريب  
 انتهى وذكر في سائر الاشياء والنظائر مثل هذا قال كل كافر تاب فتابته مقبولة في الدنيا والآخرة لا  
 جماعة الكافر بسبب بني اوسيب الشيعيين او احد جماد بالبحر ولو امرأة وبها الزندقه اذا اخذ قبل توبته  
 انتهى وفي جنائيات جامع الفتاوى والخناق والساحر يقتل ان اذا اخذ لسعيهما بالفساد في الارض  
 تابا قبل الاخذ قبلنا التوبة منهما وبعد الاخذ لا يقتلان وكذا الراعي الى الحاد والاباحي ولا تقبل  
 التوبة منهما كذا اذني به الامام عز الدين انتهى **من كتاب الاباق** وجه المناسبة ان في

الاباق عقوبة وموتة فناسب ان يذكر بعد العشر والخروج اما العقوبة فعلى المولى بضياغ منك وفوات تصرفه فيه  
 واما الموتة فالجمل الذي يؤخذ على رده في القاموس ابن العبر كسهم وضرب ومنه ابقار يحرك وابقا ككتاب  
 ذهب بلا خوف ولا كرم واستحق لم ذهب فهران وابق وجعه اباق ككندور وكع في المصباح الاكثر انه  
 من باب ضرب انتهى ولما كان العرب لم يكن الا بالقصر لم يحج الى زيادته كافي العناية بها الضال فليس فيه كسر  
 الغيب بل هو المنقطع عن مولا له لجلل الطريق اليه كذا في فتح القريب في شرح مسكين الا بق محمول فربن ما كره  
 قصدا والضال هو الزر من الطريق الى منزله ما كره انتهى في الاصلاح والايض الا باق انطلاق الرقيق قمر  
 واحسن منه في الكافي شرح الراقي قال هو ترمذ في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وردا في الاخرق يظهر  
 العبد عن سيد لتصور ما ليته فيه ضمان افرد الى مولا احسان وهو جزا الاحسان الا الاحسان وهذا الكتاب  
 بالبيان جزا المراد في العاجل مع ماله من الاجر الى الاجل لغاية اللطفان ومنع المتعدي من العدوان انتهى  
**ان حبس الامام ابقا فجا صاحبه وقد اقام الحجا**  
**يخلف بالله على استحقاق وانه في ملكه لباقي**  
**ان لم تطل مرتة وان بطل يبعه قاض وليت المال قبل**  
**يمسك للثمن بعد اخذها انفقته ولو يكون درهما**  
**فان يكي برهن بعد الشا ورام اخذ العبد ممن اشترى**  
**لم ينتقص بالشع بيع القاضي وهو صحيح نافذ وما ضي**  
**وقد روا في ذلك طول المدة ثلاثة الايام قضى عنه**  
 الراوي بالحيثية تشهد بملكه وقد اشقت الايات على ثلاث مسائل الاولى حبس الامام العبد الا بق ثم جاء صاحبه  
 فلا يدفعه اليه لا بعد اقامته البيعة على الملك والخلف على انه باق في ملكه قال في حقه المصنف ولا ضئ السلطان  
 وجسمه ثم جاء رجل واقام بينته انه عيس حلفه ما باعه ولا وهبه واخذ كفيلا منه وان لم ياخذ جازون لم يقيم  
 بينة واقر العبد انه عيس دفع اليه واخذ كفيلا انتهى وفي الخلاصة واذا اخذ بينتي ان ياتي به الى الامام فان  
 حلفا بنفسه فله ذلك وكذا الضال وهل يبرقه القاضي انه باق من غير بينة اختلف فيه المشايخ ولو انكر الحلف  
 انه باق فالقول قوله ولا برهن البيعة انه باق وهل ينصب القاضي ضمنا عند غيبة الخصم ثم يقبل البيعة اختلف  
 المشايخ فيه ويخلف المدعي بالله ما بينته ولا وهبته وهل ياخذ منه كفيلا فيه روايتان ومن لم يكن له بينة  
 لكن اقر العبد نعم اليه وهل يجب الرفع اليه اختلف المشايخ فيه انتهى وفي خزائن الروايات عن الغياثير وذكر  
 شمس ابيمة الطواني انه بالخيار في حفظه بنفسه او دفعه الى الامام او ناييه وكذا حكم الضالة في هذا ولا فرق  
 بين الامام او ناييه لان الا بق قبل ما يقدر على حفظه من الاباق ناييا لقره بخلاف المقيط فان لم يات به السلطان  
 واسكر بنفسه ماله من الغياثير في ذلك كما قال بعض مشايخنا فان اتفق عليه من عنده يرجع على ما كره اذا  
 حضر ان اتفق عليه بامر القاضي والا فلا هو المختار الى ان قال فان لم يكن للدي بينة واقر العبد انه لا يصري  
 على ذلك لان الرجل مدعي وقول المدعي لا يكون حجة لا بينة اقوال العبد بمنزلة الشهادة وشهادة العبد غير مقبولة



انتهى وفي الجواز في البايع ان شاء لاخذ مسكه حتى ما جبهه ان شاء ذهب به الى ما جبهه فان ادعى انسان انه غيب  
 وبرهن دفعه اليه واستوفى بكفيل ان شاء يجوز ان يرجع اخذون لم يبرهن لم يرجع دفعه اليه ايضا لعدم  
 وبأخذ كفيل الى ان قال ويستوفى القاضى من غيره مع البرهان بانتهائه باق الى لان في ملكك لم يخرج بيع  
 ولا جهة وفي الظاهرية ينبغي الرجوع الى اية الامام عند السر خسر وخير الخطاين واذا جابه الى القاضى من غير  
 القاضى بل بيته اختلف للشايخ فيه كما اختلفوا في اخذ الكفيل من مريجه بعد البرهان حتى وفي مختصر المحيط  
 من اخر الشهادات في باب لا اختلاف فان اخذ عبدا باقا واقام رجل بيته انه عبده لا يقض له حتى يحلف ماله  
 ولا هيبته ولا خرج من ملكك بوجه ما انتهى وهذه هي المسائل التي فيها التعليل مع البرهان قال في الاية  
 والتقارير في اخر القضا والشهادات لا تحليف مع البرهان الا في ثلاث دعوى دين على الميت وفي استحقاق البيع  
 ودعوى الابن انتهى المسئلة الثانية اذا طالت مدة حبسه ولم يات صاحبه فان القاضى ان شاء يبيعه  
 ويمسك ثمنه وان شاء ينفق عليه من بيت المال ثم يرجع بما اتفق قال في مختصر المحيط وان لم ياتي صاحبه طالب  
 باعه الامام ويمسك ثمنه وان شاء انفق عليه من بيت المال ويكون دينه على مولاه او في ثمنه ان باعه وله  
 يبيعه ولا يجره بخلاف العبد الضال فانه يجره ولا يبيعه انتهى وفي الخلاصة فان لم يظهر للعبد طالب حبسه  
 الى ان يظهر الطالب وفي الضال والضالة لا يحبس وينفق عليه من بيت المال في مدة الحبس فان طالت المدة  
 وامسك ثمنه انتهى وفي الجواز طال المدة باعه القاضى وحفظ ثمنه لصاحبه فان جاء صاحبه بعده وبرهن دفع  
 الثمن اليه وقيل في اخر الباب قال فلما نفق عليه لاخذ بلاء القاضى كان مبرعا وبأذنه كان له الرجوع بشرط  
 ان يقول على ان ترجع على الاصح وله ان يحبس للنفقة الزين فان طالت المدة ولم ياتي صاحبه باعه القاضى  
 وحفظ ثمنه كما قد عناه واسلفنا الى القاضى يجره بخلاف النقطه وانه يحبس ثم يهرقه بخلاف الضال الذي  
 في التاخر خاضعة مدة حبسه بستة اشهر ثم يبيعه بعدها قال وينفق عليه مدة الحبس من بيت المال انتهى وفي  
 خزائن الروايات ولكن القاضى اذا احتج الى نفقته ولم يظهر صاحبه ينبغي ان يبيعه ويمسك الثمن لان حفظ  
 ايسر من حفظ العبد فان قيل لا يجره وينفق عليه مع علته قيل لا لان العبد اذا اجره يخاف عليه الا بالانابة  
 فالبيع احوط للرجوعين قلنا قلنا انه يبيعه ويمسك الثمن انتهى والمسئلة الثالثة ما لو باع القاضى بعد اذ  
 الطويل فجا صاحبه واقام البيعة ليس له نقض البيع قال في الجواز ان جاء صاحبه بعده وبرهن دفع الثمن اليه  
 وليس له نقض البيع لان بيع القاضى بولاية شرعية ولزيم المرعي انه دبره او كاتبه لم يصدق في نقض البيع  
 انتهى وفي مختصر المحيط ولو اقام البيعة وقد باع الامام فقال كنت دبرته او قال ولدت مني لا يصدق الا بيعة  
 او يكون ولدها في يده فيخلف بطل بيع الامام انتهى وفي خزائن الروايات فاذا باعه ثم جاء مولاه وان  
 البيعة واراد ان يبيع ليس له ذلك لان القاضى ما من يبيعه من طريق الحكم نصرا غير ان لا الوكيل  
 العبد وبيع الوكيل بيع الرضا انتهى ولما اختلفنا في هذه السبعة ابيات في هذه الثلاثة فقال  
 برهن ذوالاين ثم حلفا بدفعه حابسه بلا خفا  
 وان مضى ثلاثة الايام بيع او من بيت مال نامي

ينفق مع رجوعه في الثمن وان اقيمة حجة لا يعتنى  
 فكان اجاد ماشا واسه الموفق  
 واهم بان العلم الماضيه قال ابا ن من توفي في البادية  
 يجوز للرفيق بيع من كبر وما يكون من متاع سببه  
 ويقبض الثمن ثم يحمله اهل ذلك المتوفى بوصله  
 قوله ايامات والبادية اي البرية الفلاة وقوله لاهل متعلق بوصله وقد اشتملت الايات على مسئلة وتوضيح  
 الادبصار في اخر القضا وعبدات مات في البادية جاز للرفيق بيع متاعه وعركه وحمل ثمنه الى اهله انتهى وفي جامع  
 الفصولين من الخاص قال رجل مات في البادية فلهما جده ان يبيع حماره ومتاعه ويحمل الثمن الى اهله انتهى وفي  
 خزائن الروايات معزى الى العياينة سئل عن رجل مات في البادية هل لصاحبه ان يبيع حماره ومتاعه  
 ويحمل الثمن الى اهله قال بغيره قال نصير وبه نأخذنا حتى وفي غيبة الاشياء والتفاريات بعض الرفقة في السفر  
 فاعادوا في المم وعرة وجهه ووجهه ورد والبقية الى الورقة او اعني غيبة فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسان  
 في رقة اصحاب بحق ذكر الزين في اخر النفقات ومن هذا النوع المسائل لا تحسب فيه في شاه تصاب  
 شواها لم يضمن فيجب عليه غير ذلك انه في ايامه لم يضمن واطلقه في الاصل وقيد بعضهم بما اذا اضمحلت المدة  
 وكذا لو وضع قدامه على كاهن فيه لحم ووضع للطيب فاقوه ويطبخه وكذا لو طبخ برأجه في دبره وربط الحمار  
 نسائه وكذا لو حمل حمله المساقط في الطريق فلتفت وكذا الوعاء في رفع الحوة فانكسرت وكذا لو فتح قوت الارض  
 تسفاحا حين شوها ما جبهه ومنها احرار رفيقة لا غاية وسق ارضه بعد بذر الزرع وليس منها شيء المشاة  
 بعد نفقاتها المتفاوتات انتهى والمسائل في جامع الفصولين في كتاب الحج من احكام المرضى ونقل في اهلل الرفق قال  
 ومن اجاز يعرفه وهو مريض عليه او ينام اجزا عن الرقود ولو حدث ذلك قبل الاحرار فاهل عنه رفيقه جاز عندنا  
 حصة لا عندنا ولو اورد بذلك قبل نومه واغما له جاز وقالوا حتى في ثمنه على وطاويه حول البيت على  
 بويه ولو فقه بغيره ومرد لفيه ووضعوا الاجاز في يده ومروا بها وسوا به بين الرقود والصفاء جاز وعن محمد  
 ولو غشي على المحرم عم اذا طيف به تشبيها للثقيضين وعنه لو رمى على المحرم لم يحل الى موضع الرمي جاز والافضل  
 في الجواز بغيره ولا يجوز ان يطاف منه حتى يحل للطاف ويطاف وكذا الرقود يعرفه ولو اغمى عليه في الطريق فاحرم  
 عنه رفيقه اغما يجوز عندنا في حصة لاهر به دلاله لانه لما عقر عنه الرفقة فاعمله انه لا يجاوز اليقات  
 لا حرما من كان له امر به واستعان منه وقامه هناك ولو قال مكان هذه الثلاثة ابيات هذا البيت  
 بيع متاع البيت للرفيق لن نمنع ان لاهله يعطى الثمن  
 فكان اجاد ماشا من كتاب الشركه وجه للناسبه ان العبد بالابق يضعف  
 ملك فيه حق يصير ملكا تقسم فلا يكون ملكا تاما بهذا الاعتبار فاشبه الشركه من حيث ان كل من الشركه  
 ليس ملكا تاما الرقبه او كان مال اهل الشركه من امانته في يد الاخر كما ان العبد لا يملك امانته في يد اخيه في الجوز لشركه  
 لغة خلط النسيبين بحيث لا يقين احدهما وما قيل انه اختلاط النسيبين تساهل عن الشركة اسم المصدر  
 والمصدر الشركة مصدر شركت الرجل اشركه شركا فظهر ان فعل النسيان وفعل الخلط واما الاختلاط فنسقة  
 لئلا تثبت عن فعلهما ليس لهما اسم من الماده ولا يظن ان اسم الاشتراك لان الاشتراك فعلهما ايضا



مصدرا شريك الرجلان انتقال الشركة كذا في فتح القدير وذكرنا باسكان الرافعي المعروف وسكت عن الاول وفي  
 القاموس من الشريك والشركة بكسرهما وضم الثاني بمعنى وقد اشتركوا وشادك امرها الاخر والشركة بكسرهما  
 المشاركة والجمع اشراك او شوكا وفي التبيين اطلاق الشركة على العقد فجاز كونه سببا له انتهى وفي الكافي تركيبة  
 دال على الخط وعنه الشركة لثباتها واختلاف بعضها في بعض ويطلق هذا الاسم على العقد والعقد الشركة  
 وان لم يوجد اختلاف النصيبين اذ العقد سببا له اتفق وفي المنيع شرح المجمع الاصل في جواز الشركة ما روي ان  
 اسامة بن جندب جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اتعرفني فقال له وكيف لا اعرفك وكنت شريك  
 كنت نعم الشريك لا تدرى ولا تدرى وبعت صلى الله عليه وسلم عليه والناس يعتقدون الشركة فقررهم على ذلك  
 انتهى وتقام ذلك وبيان انواعها وتعريف كل قسما بنسب الكلام عليه في المصولات والله الموفق  
**كل امين ادعى ايضا لا امانة يقبل ما قد قال**  
**مثل الشريك والوصي والمدعي** **وناظم لا وقان صرفا يدعي**  
**ولو يكون ذلك بعد الحي** **الا مراكلا يقبض الرين**  
**ان ادعى دفعا الى من وكلا** **ان كان بعد مودة لن يقبل**  
**الا اذا اتى على ما قاله** **بشاهدين من ذوي العدالة**  
 امانة مفعول ايضا لا المدعي بصيغة اسم المفعول ومرقا مفعول يدعي قد تم للتصور والحين بالفتح بالهوت  
 وضيم مودة الموكل وقد اشتملت الايات على عبارة في الاشياء والنظائر من كتاب الامانات وهي كل امين ادعى  
 ايعال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى المخرف الى الوقوف عليهم  
 وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في حق الوكيل يقبض الرين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه  
 ودفعه في حياته لم يقبل لا بيمينته بخلاف الوكيل يقبض الرين والفرق في الرد والوكيل ونقل في المداينات قال  
 الوكيل يقبض الرين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله لا بيمينته  
 لانه يريد ايجاب الثمن على الميت بخلاف الوكيل يقبض الرين كما في وكالة الرد والوكيل وذكر المسئلة ايضا من  
 الوكالة الوكيل يقبل قوله بيمينته فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الرين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه  
 في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله لا بيمينته كما في فتاوى الرد والوكيل وقد ذكرناه في الامانات  
 والا فيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته امر  
 وكذب الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها وهلك وكذب الورثة  
 في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قايما بيمينته بخلاف ما اذا كان مستهلكا الخ كتبت هذا وقررت بخط ابني  
 الوالد رحمه الله تعالى على ما حشر من هذه المنقومة ما صورته اعلم ان الناظر اذا ادعى المخرف الى الوقوف عليه  
 من الاولاد والفقراء واشالهما يقبل قوله ولما اذا ادعى المخرف الى وظايف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق  
 ارباب الوظائف لا يقض ما انكره له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كالمهر مفصل في حاشية المرجع في  
 زاد ما فندى في كلام الناظم ما فيه فليست برأى انتهى وفي وقف القينة ويخفى القاضي ان يحاسب امانة  
 فيما في ايديهم من اموال المتاعى ليعرف الخائن فيستبدل وكذا العوام على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار  
 ما حصل في ايديهم من الغلات الوصي والقيم فيه سواء الاصل فيه ان القول قول القابض في مقدار المقبوض

وفيما يجبر من الانفاق على التيمم وعلى الفسقة ومونات الاما في ادب القاضى للخصم في قبض الوصي  
 في المحقق دون القيم لان الوصي من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ دون التصرف وكثير من  
 مشايخنا سوا ابن الوصي القيم فاما لا يرفيه من الانفاق وقالوا يقبل قولهما فيه وقاسم على قيم المجهول  
 كذا هذا ويرفق في زماننا والصواب عرفنا بخوارزم انه لا فرق بينهما وان اتهمه القاضى بحلف  
 وان كان امينا كالمودع يدعي ذلك الوديعة او مدها قبل انما يستحلف اذا ادعى عليه شيئا معلوما وقبل  
 يحلف على كل حال وان اخبروا انهم انفقوا على التيمم والفسقة من الزوال لا من كذا وبقى في ايديهم كذا في  
 عرف بالامانة يقبل القاضى الاجمال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا وان كان متهمها يجبر القاضى على  
 التفسير شيئا فشيئا ولا يجبره ولكن يحضره برمين او ثلاثة ويخونه ويحده ان لم يفسره فان فعل  
 ولا يكتفى منه باليمين ولو عزل القاضى ونصب غيره فقال الوصي المنسوب حاسبى الموقوف لا يقبل  
 لا بيمينته في وقف الناصح اذا اجره الرافق او قيمه او وصي الواقف او القاضى وامينه ثم قال قبضت  
 الفلم فضاقت اذ فرقتهما على الوقوف عليهم وانكروا القول له مع يمينته انتهى وسيا في القضا نحر من ذلك  
**لو ادعى الوكيل في البيع بان هلك بعد البيع عنده الثمن**  
**و ادعى الردع الى الموكل فقول له مع يمينه اقبلي**  
 قال في وكالة مختصرا ليطبق ان الوكيل بالبيع بعته من هذا وقبضت الثمن وهلك وصدقه المشتري جاز  
 واذ لم يصدقه لم يجز مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته من فلان وقبضت الثمن وهلك  
 وصدقه المشتري ان كان العبد قايما لم يصدق الوكيل الا ان يقيم بينته انه باعه في صورة الامر والا  
 رد البيع وضمن الوكيل الثمن المشتري وان كان العبد هالكا يصدق الوكيل مع يمينه استحسانا الى ان قال  
 وكله بكتابة عبده ويقبض البذل فقال قد فعلت لانكر الموكل ذلك عند محمد يسمع قول الوكيل في  
 الكتابة ولا يسمع في قبض البذل ولو كاذبه ثم قال قبضت البذل ودفعته اليك فهو مصدق  
 انتهى وفي جامع الفتاوى قال الوكيل ما لم يصره قبضت الحق من الغريم فضايع منى او قال دفعته  
 في الطالب مح اقراره وبر الغريم وانما يعتبر قوله في دعوى الضياع والرفع الى الطالب بيمينته  
 وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى هلاك الثمن والرفع الى الموكل يعتبر قوله مع اليمين اتفق والله الموفق  
**ثم الامين قوله مقبول مع اليمين هكذا منقول**  
**لا مطلقا بل شرطوا اياها** **ماله يكذب مدعاه الظاهر**  
**كالمتولى والوصي لو ذكر نفقة زائدة وفسروا**  
 الظاهر في ظاهر الحال وقد اشتملت الايات على مسئلة في مداينات الاشياء والنظائر وعبارتها  
 القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالف الظاهر  
 وكذا المتولى انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الخاص عشر ولوا في المضارب والشريك دفعه للمال  
 وانكر به المال والشريك القبض يحلف المضارب والشريك الذي كان المال في يده اذا القول للامين  
 مع اليمين اما المال معصون على المشتري والمستقر من فعل الضمير بينة لا بين ثم لو حلف البائع انه  
 لم يقبض ثمنه فقال المشتري انما ابرهني على الايعال لا يجبر على اداء ثمنه بل يمهل ثلاثة ايام لو ادعى



حضور شهوده اما لو قال شهودي غيب فلا يجهل بالحاصل ان القدر في كل امانة للاميين مع مبدء  
وكذا البينة بينة الضمين تقبل البينة لا يمينه على الايفاء ونقل في الفصل الثامن والعشرين  
قال حسن بليغ له ان يحاسب وصيه عمل انفق بمعرفة ام لا ولكن لا يجبر على ذلك لواقع  
ويصدق مع اليمين لانه امين وفي الفصل الثالث والثلاثين قال دفع ثوبا الى دلال ليعبوه  
فساومه رب الخانوت بئس معلوم وقال احضر الثوب في الخانوت ورب الخانوت يقول انت  
اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع يمينه لانه امين واما رب الخانوت فانه  
اتفق على انه اخذ رب الخانوت ليشترى به ثوبا من الخانوت فانه في ضمانه فلا يبرأ بمجرد عوده  
فيضمن قيمته ولو لم يتفق على ثمن لم يضمن اذا المقبوض على سواه الشرائع انما يضمن لو انفق على ثمن  
دفعه لاد ليعبوه فدفعه الدلال الى رجل على سبيل الشرائع نسيه لم يضمن وهذا اذا اذن له ان يبيع  
بالرفع المسموع اذا لا يضمن في الرفع حينئذ اما اذا لم ياذن فيه ضمن وقامه هناك وفي بيعه جبه  
القنوس الامين اذا الذي شيئا بخلاف الظاهر لا يقبل قوله كالموصي اذا ادعى انه انفق على الصبي ما لا كثيرا  
١٠ وكل من قد كان قوله قبل يبره اليمين هكذا نقل  
١١ فيما عدا مسمايلا محرم قد عدى في القينة تلك حرة  
١٢ منها الوصي يدعى الانفاقا على اليتيم فافهم الوفاقا  
١٣ وان على رقيق طفل انفق وصيه بلا يمين صدقا  
١٤ وادعى القاضى وكان باعا مال اليتيم ان ذا المتناعا  
١٥ من كل عيب شرط البراء فيه فقا لولا يمين جاءه  
١٦ وان على القاضى ادعى اجاره مال طفل قاصر العبارع  
١٧ او مال وقف لا يمين يجب كذا اذا ما الشخص اضى يهب  
١٨ عينا فقال ذلك الموهوب لم قد هلك فلا يمين قبله  
١٩ وحل ان في اشتراط الوضى يختلفا بلا يمين قد قضى  
٢٠ والمتولى يدعى الصرف على وقف وهكذا على ما نقل  
٢١ لولا بنة الصغير اذا اشترى وبعد ذلك اختلاف صورا  
٢٢ مع الشفيع صراح في قدر الثمن فالقول للاب هنا من غير ان  
٢٣ يحلف والعبد اذا قال انا في بيع هذا الثوب قد اذنا  
٢٤ والاب ثم اضى منكرا شراه لنفسه ولا بنة ادعاه  
يختلفا اصله يختلفان خذفت النون لانه مجرود بالشرط دارا مفعول اشترى  
قدم للنظر والمراد بالقينة تبيين الغناوى تاليف الامام الزاهدى صاحب  
المجتبى شرح القدورى رحمه الله تعالى وعبارته في القينة كتاب ادب القاضى في باب

الاختلاف قال وانما كتبت هذا لانه لا يلزم ان يكون القول قول الانسان  
مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون اليمين منها قال الوصى لليتيم  
انفقت عليك كذا امن مالك وذلك نفقة مثله او قال ترك ابوك رقيقا  
وانفقت عليه من مالك كذا اثم مات او ابق وقال الصغير ما ترك ابى رقيقا  
او قال الوصى اشترى لك رقيقا واديت الف من مالك وانفقت عليه كذا فهو  
مصدق في ذلك كله مع اليمين الا ان مشايخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان  
يكلف الوصى اذا لم يظهر منه خيانة ومنها عن محمد قاضى باع مال اليتيم فرد المشتري  
عليه بعيب فقال القاضى ابرأني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا الوادى رجل قبل  
اجارة ابن اليتيم واراد تخليفه لم يحلف لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شئ  
يدعى عليه عزم الى يوسف ادعى الموهوب له هلاك الموهوب عند اذنة الواهب  
الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواهب شرطت لى عوضا وقال الموهوب  
له لم اشترط فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البايع انت  
مخبر وقال العبد انا ما ذون فالقول له بدون اليمين ومنها اذا اشترى عبد من  
عبد شيئا فقال احدها انا مخبر وقال الاخر انا وانت ما ذون لهما فالقول له بدون  
اليمين ومنها اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلفا مع الشفيع فالقول للاب  
بدون اليمين ومنها اشترى دارا فجاء الشفيع وانكر لاشترى الشرا وقال انها  
لابنى الصغير ولا بينة للشفيع لا يحلف لاشترى ومنها في ادب القاضى اقر  
وصى بالنفقة على اليتيم او القيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده او نحو ذلك  
من الامتاء عيش ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في  
اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل يستحلف بالله ما كنت خنت في شئ  
ما اخذت به وقيل ينبغي للقاضى ان يقدر شيئا فيستحلف عليه وكذا هذا فيمن  
ادعى خيانة مطلقة على مودعه قيل لا يستحلف حتى يقدر وقيل يستحلف بالله  
ما خان فيما اؤتمن فان حلف بربى وان نكر هجر على بيان قدر ما نكل عنه انتهى  
وفي خزائن الفقه لابي الليث رحمه الله تعالى قال عشرة خصال لا يستحلف المنة  
عليه فيها في النكاح والرجعة والفرق في الایلاء والرق دعوى والولاء والا  
رواكاية والوصايا اذا انكر الوصية والدين اذا لم يكن الوصى وارثا والرجلان  
ادعيا الشرا وقر البايع ببيعه لاحدهما والشئ في يدي الاخر لا يحلف الاخر  
لاخر وكذلك لو جره حلفه القاضى لاحدهما فنكل فقضى بشرا له لا يحلف  
الاخر وكذلك اذا ادعيا الهبة والصدقة مع القبض فالحكم فيه كالحكم

ستيلا



في البيع والنكاح وكذلك لو ادعى احدهما الشراء والاخر الرهن والاجاره فاقربه  
 المرتبه لا يحلف للاخر وكذلك لو اقربه المشتري وكذلك لو ادعى شفعة في دار  
 فقال المشتري هي دار لابني الطفل وكذلك لو انكر الوصي ما اوصى لفلان وكذلك  
 لو انكرت البكر الباطنة الاذن والرضا بالنكاح وكذلك اذا انكر الولي نكاحها  
 انتهى والستة الاول مر ذكرها في كتاب العتق منفصلا وذكر الشيخ علاي الدين  
 في شرح الملتقى بعد ذكر عبارة هذه المنظومة قال وقد نذرت عليها بكون الله تعالى  
 نيفا وخمسين مسألة احيت احكامها هنا تهيئ للفايدة وقد اقتصر ارباب  
 المتون في عدم الاستحلاف عنه على الاشياء السبعة وفي البحر عن الحائنة انه  
 لا يحلف للمنكر في احد وثلاثين مسألة بعضها متفق عليه وبعضها مختلف  
 فيه فذكر السبعة والثامنة في تزويج البنت صغيرة او كبيرة عنده وعند غيرها لا يستحلف  
 الا في الصغيره وكذا في المولى امنه خلافا لهما وفي دعوى الدين الا يضاف انكره  
 لا يحلف وفي دعوى الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المسئولين كالوصي  
 وفيما اذا كان في بدرجلين بارعاه رجلان كل الشرائع فاقربه لاحدها وانكره  
 للاخر لا يحلفه وكذا لو انكرها فحلف لاحدها فنكل له فقفى عليه لم يحلف  
 للاخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فاقر لاحدها لا يحلف  
 للاخر وكذا لو نكل لاحدها لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه  
 وقبضه فاقربه لاحدها او حلف لاحدها فنكل لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى  
 احدها الرهن والتسليم والاخر الشراء فاقر بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري  
 ولو ادعى احدهما الرجلين الاجارة والاخر الشراء فاقر بها وانكره لا يحلف  
 لمديعه ويقال لمديعه ان شئت فانتظر انقضاء المدة او فك الرهن وان شئت  
 فانسخ وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقر لاحدها لا يحلف للاخر بخلاف  
 ما لو ادعى كل منهما على ذي اليد الفصب منه فاقر لاحدها او حلف لاحدها  
 فنكل يحلف للثاني ولو ادعى كل منهما الايداع فاقر لاحدها يحلف للثاني  
 وكذا الاعارة ويحلف ماله عليك كذا ولا قيمته وهي كذا وكذا وفيما اذا ادعى  
 البائع رضا الموكل بالعيب لم يحلف وكيله وفيما اذا انكر توكيله له بالنكاح وفيما  
 اذا اختلف الصانع والمستمنع في المأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو  
 ادعى الصانع على رجل انه استمنع في كذا فانكر لا يحلف لكاديه والثلاثون  
 لو ادعى انه وكيل عن الغايب بقبض دينه او باخصومة فانكر لا يستحلف للمدين  
 على قوله خلافا لهما كذا انكر بعضهم وقال الكلواني يستحلف في قولهم جميعا بغير علم

تزويج  
 ح

ان في الخلاصة تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف  
 الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشرا عيبا فادان يردده بالعيب  
 واراد البائع ان يحلف بانه ما تعلم ان الموكل رضي بالعيب لا يحلف فاذا اقر  
 الوكيل لزمه ذلك ويطلب حق الرد الثانية لو ادعى الامر رضاه لا يحلف وان  
 اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدين ان الموكل ابراه عن  
 الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه وزدت على الواحد  
 والثلاثين السابعة سبعة اخرى البائع اذا انكر قيام العيب للمال لا يحلف  
 عند الاحكام ولو اقر لزمه كما في خيار العيب والشاهد اذا انكر رجوعه لا يحلف  
 ولو اقربه ضمن ما تلف بها والسارق اذا انكرها لا يستحلف للقطوع ولو اقر  
 بها قطع وذكر الاسبيعي ولا يستحلف الادب في مال الصبي والوصي في  
 مال اليتيم ولا متولى المجد ولا ناظر الاوقاف الا اذا ادعى عليهم القفد  
 فيستحلفون حينئذ وزدت على ما ذكره من الثمانية والثلاثين مسائل الاول  
 لو ادعى على رجل شي واراد استحلافه فقال المدعى عليه هو لاني الصغير فلا  
 يحلف وفي فتاوى الفصيح عليه اليمين في قولهم جميعا فاذا استحلف فنكل  
 والمدعى ارض يقضى بالارض للمدعى ثم ينتظر بلوغ الصبي ان صدقه المدعى  
 كان كما قال وان كذبه ضمن الموالد قيمت الارض ويتخذ الارض من المدعى وتنفذ  
 للمصبي وهذا بمنزلة ما لو اقر الغايب لم يظهر وجوده ولا تصديقه لا تسقط  
 عنه اليمين فكذلك هنا الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفيع فانكر المشتري  
 الشرا قال في النوازل ولو ان رجلا اشترى دارا فحضر الشفيع فانكر المشتري  
 الشرا او اقر ان الدار لبنة الصغير ولا بينة فلا يمين على المشتري لانه قد  
 لزمه الاقرار لبنة فلا يجوز الاقرار بغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في يد  
 رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه رجلان فقدماه للقضي فحلف احدهما  
 فنكل عن اليمين فقضى له القاضي ثم اراد الاخر تخليفه فان ادعى ملكا مرسل  
 او شرا من جهة لم يكن له ان يحلف فان ادعى عليه الفصب فلم تخليفه  
 لانه لو اقر بالفصب يجب عليه الضمان كما في النوازل الرابعة لو اشترى دارا  
 لبنة الصغير دارا ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب  
 بلا يمين الخامسة لو ادعى السارق انه استهلك ورب المسروق انه قايم  
 عنه فالقول للسارق ولا يمين عليه قال ابو الليث في النوازل وسئل ابو  
 القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن



قال لا وليتوى حكمه فيما اذا استهلك قبل القطع وبعد القطع قيل له فان قال السارق قد استهلك وقال صاحبه لم تستهلك وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه السادسة اذا اوهب لرجل شيئا واراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب قال قول قوله ولا يمين عليه كافي الثانية وغيرها السابعة ادعى عليه انك وصي فلان الميت فانكر لا يحلف الثالثة ادعى عليه انك وكيل فلان فانكر لا يحلف وبها في البراءة التاسعة لو قال اشترطت العوض وقال الموهوب له لم تشترطه فالقول له بلا يمين العاشر اشترى العبد شيئا فقال البائع انت مجبور وقال العبد انا ما ذون فالقول له بلا يمين الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما انا مجبور وقال الاخر انا وانت ما ذون لنا فالقول له بلا يمين الثانية عشر باع القاضى مال اليتيم فرداه المشتري عليه بعيب فقال القاضى ابرأتني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا الوادى رجل قبل لجارة ابنته اليتيم واراد تخليفه لم يحلف لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شئ ادعى عليه الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيره او كبيره بكر او لو اختلف الاب والزوج في بكارتهما ولا بينة للزوج والنمر من القاضى تخليفه على العلم بذلك عزم الى يوسف انه يحلف وذكر الحنفى انه لا يحلف كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدينون ان صاحب الدين ابراه ونكر الوكيل لا يحلف الوكيل كذلك هناك في الظهيرة الرابعة عشر اشترى امة فادعى ان لها زوجا فقال البائع كان لها زوج عبدي فطلقها قبل البيع او مات فالقول له بلا يمين كذا في البرج وكذا في البيع صاحب في حاشيته الانتباه سبعة اخرى فنقول والخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقال هواد في هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكر فاراد تخليفه لا يحلف كافي مجمع الفتاوى السادسة اذا كانت التركة مستفرقة بدون جماعة باعيا تهم في جازم اخر وادعى ديناً لنفسه على الميت فالحكم هو الوارث لكن لا يحلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يحلف كافي مجمع الفتاوى السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما قال قال الدبوسى نعم وقال الصغار لا وانما يحلف على نفسه الحق كافي مجمع الفتاوى الثامنة عشر دفع لآخر مالا ثم اختلفا فقال قبضته ودينه وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف للمدعى عليه وقال القاضى القول لرب المال لانه اقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير كافي مجمع الفتاوى

الابن

التاسعة عشر رجل قدم رجل للقاضى وقال ان فلان ابن فلان الفلانى ثوبى ولها يترك وارثا غيرى وله على هذا كذا او كذا من المال فانكر للمدعى عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم انى ابنه وان مات لم يحلف بل يبرهن عليها ثم يحلف على ما يدعيه لابي له من المال وقيل يستخلف على العلم قيل الاول قول الامام والثاني قولهما وقال الحلوانى الصحيح القول الثاني انه يحلف كافي الوالوجية العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى للقاضى انه قد كان ادعى عليها هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فابراى من هذه الدعوى فخلفه انه لم يبرأني منها فان حلف حلف ما له عليها شئ بخلاف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه البراه كافي الوالوجية الحادى والعشرون لو ان رجلا ادعى على رجل انه حرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضى واراد استخلافه على السبب لا يحلف على السبب فهذه مع ما قبلها ينف وستون مسئلة فان تحفظ والله الموفق وقد افاد الامام الحلوانى ان لجها له ما غنع قبول البينة تمنع الاستخلاف ايضا الا اذا اتهم القاضى وصى اليتيم او قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا للوقف واليتيم والابيات الثلاثة الاخيرة لا يخفى ما فيها من سوء التركيب ولو نظم مكان هذه الخمسة عشر بيتا هذه الثمانية ابيات

قول الوصى قبلوا بانفاق على يتيم او رقيقه صاحب بلد  
يمين القاضى لمال فالك السباع ويدعى البراءة استثنى  
من كل عيب وعلى القاضى ادعى اجارة لمال طفل فاسمى  
او مال وقف وكذا الموهوب ان هلال ادعى او نواهي من  
اخر يدعى اشتراط العوضى والمسوى يدعى صرفا قضى  
ودارا اشترى لفظه ومع شقيقها فى الفن الحلف وقع  
فللاب القول واشترى الاب للم طفل مال وشقيقه يطلب  
والعبد فى البيع ادعى اذا فلا يمين حيث قوله قد قبلا  
كان او ضح واصح والله الموفق  
نومات من كان امينا مودعا او عاملا مضاربا ونورعا  
من كان وارثا له وطولبا بالمال فاجاب بما خولبا  
بان مورثا له قد ادعى قبل كتمات انه قد دفعنا  
ذلك للمالك او قال تلف منه وبرهين على ما قد وصف



**فان ذا البرهان منه يقبل ويبرأ الوارث فيما نقلوا**  
 مورثا مخفف لضرورة النظم وقد اشتمل الابيات على مسئلة مالومات المودع  
 والمضارب فطلب من الورثة الوديعة ومال المضاربة فادعوا الدفع قبل الموت  
 او الهلاك وبرهنوا على ذلك فانه يقبل قال في وديعة الخلاصة اذا اختلف  
 الطالب وورثة المودع فقال الطالب انه مات مجهلا وقال الورثة المودعة  
 كانت قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت فالقول قول الطالب  
 هو الصحيح لان الوديعة صارت ديناً في التركة ظاهراً فلا يقبل قول الورثة  
 واذا اثار الوديعة في حياته لم يقبل قولهم ولو قاموا البيتة انه قال  
 حال حياته ردتها يقبل المضارب لو قال قبل ان يموت اودعت مال المضاربة  
 فلانا الصيرفي ثم مات لاشي عليه ولا على ورثته ولو قال الصيرفي ما اودعت  
 شيئا فالقول قول من يمينه ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات الصيرفي قبل  
 ان يقول شيئا ولا يمين ان المضارب دفعه الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق  
 على الصيرفي وان دفعه الى الصيرفي بدينته او اقرار من الصيرفي ثم مات  
 المضارب ثم مات الصيرفي ولم يدينه كان ديناً في مال الصيرفي ولا شيء على  
 المودع ولو مات المضارب والصيرفي حي فقال ردته عليه في حياته فالقول  
 قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل  
 الثالث والثلاثين قال ربها مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومع  
 معروفة ثم هلكت بعد موته صدق ربها هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديناً  
 في الظاهر التركة فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردتها في حياته او تلفت  
 في حياته لم يصدق الا بدينته موته مجهلا فتقرر الضمان ولو برهنوا ان  
 المودع في حياته ردتها يقبل اذا الثالث بدينته كثبت ببيان مات وقال  
 ورثته ردتها في حياته فلو سمع من المودع ردتها صدق الورثة بدينته  
 على علمهم ولو لم يسمع من المودع ردتها لم يصدق الورثة انتهى  
**والحكم فيما اشترك الاثنان وكانت الشركة في الاعيان**  
**ان الشريك فيه ليس يملك تصرفاً في حصته لا تملك**  
**لنفسه الا باذن المصاحب لان كلا منهما كالا جنى**  
**بائع شريكه شقصة لآخر ولو بلا اذن شريك ناظر**  
**فيما عدا الخلط والاختلاط جواز ذلك البيع والتعاطي**  
**والحكم فيما اذا اشترك اي فيما اذا اشترك فيه اي في ذل النوع من الشركة وهو**

شركة الملك وتملك بغير التام المثلثة فوق نفت لخصته وانقص المنصب وجوز  
 بالنسبة للمجهول وقد اشتمل الابيات على بيان شركة الملك قال في المنع خرج  
 الجميع شركة الاملاك العين يرثها الرجلان ويشترى اياها واتهب الرجلان  
 عيناً او ملكاً هاباً لاستيلاء او اختلاط مالهما من غير منعه احدهما او اختلاطه  
 يتعذر التميز او يتعسر وانما عين في الكتاب اي في متن الجمع عين التميز لانه  
 اذا ثبت الاشتراك فيما يميز التميز فلان يثبت فيما يتعذر يكون بطريق  
 الاول وحكم هذه الشركة ان كلا منهما في نصيب صاحبه بمنزلة الاجنبي  
 فيجوز له بيع حصته من شريكه ومن غير شريكه بغير اذنه ولا يتصرف في نصيب  
 صاحبه الا باذنه لا تصرف الغير في ملك الغير لا يجوز الا باذن منه او ولاية  
 عليه ولم يوجد واحد منهما فكان كل واحد في نصيب الآخر كاجنبي فلم يجوز  
 تصرفه في نصيبه الا بامره وجاز تصرفه في حصته نفسه بغير اذنه واستثنى  
 صورتين وهما الخلط والاختلاط والفرق ان في هاتين الصورتين باع معين  
 غير مقدور التسليم بسبب عدم الاسان بغير ملكه وملك شريكه وانقص  
 فملكه غير مقدور التسليم وملك غيره غير مقدور على بيعه فاشترط رضاه  
 لان عند وجود الرضا يصير نصيب شريكه ملكاً له عوضاً عما يملكه من  
 نصيبه وهذا يختلف بين الماشع فانه يبيع ملك شرعي يمكن تسليمه بواسطة  
 القسمة وليس معين قبل القسمة والقسمة بعد اقراره واما هنا فهي بمعنى  
 المبادلة انتهى وفي الكل في شرح السواني شركة الملك بان يملك اثنان عيناً  
 ارضا او شرا او هبة او صدقة او وصية او استيلاء او تخليط مالهما بلا صنع  
 من احدهما او يخلطهما خلطاً يمنع التميز اصلاً كالبر مع البر ولا يخرج كالبر  
 مع الشعيير وركنهما اجتماع النصفين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة  
 بقدر الملك ولا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا بامره وكل  
 واحد منهما كالا جنى في نصيب صاحبه ويجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه  
 في جميع الصور ومن غير شريكه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه  
 لا يجوز الا باذنه والفرق ان الشركة ثم بناء على سبب موضوع للملك ويجوز  
 له البيع مطلقاً وهنا بناء على ما هو غير موضوع للملك فلم يجوز بيعه من  
 غيره بل اذنه اظهرا لاخطا مرتبته انتهى وفي جامع الفصولين في  
 الحادي والثلاثين لو باع احدهما حظه من بيت معين من الدار فلا يخر  
 ابطال بيعه دار بينهما فباع احدهما نصف بيت معين منها شايعاً لم يجوز



عند ان خيفه لتضرر شريكه في تقطيع نصيبه عليه عند القسمة وكذا الارض وقامه هناك وفي الجبل واحد من الشريكين ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه كغير الشريك الا باذنه لعدم تضمنها الوكالة قال ويجوز بيع احد نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن غير شريكه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق ان الشركة اذا كانت بينهما من ابتداء بان اشتريا حنطة او ورثا ناكنت كل حصة مشتركة بينهما فيبيع كل منهما نصيبه شأها جائز من الشريك والاجنبى بخلاف ما اذا كانت بالخلط والاختلاط كل من كل حصة مملوكة بجميع اجزائها ليس للآخر فيها شركة فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدر على تسليم الا مخلوطا بنصيب الشريك فيتوقف على اذنه بخلاف بيعه من الشريك للمدرة على التسليم والتسليم والظاهر ان البيع ليس بقيد بل المراد الاخراج عن ملكه بهبة او وصية او صدقة او هبة او بدل خلع والمال الانتفاع ببيع فقيه تفصيل في الدابة المشتركة لا يركبها بغير اذن شريكه وفي البيت له ان يسكن كله في غيبته شريكه وكذا الكادم ولا يلزمه اجرة حصته شريكه ولو كانت الدار معدة للاستغلال وفي الارض له ان يزرعها كلها على الخلق به ان كان الزرع ينفعها فاذا جاء شريكه يزرعها مثل تلك المدة وان كان الزرع ينقصها والترك ينفعها فليس له ان يزرعها وفي الكيل والوزن له ان يعزل حصته بغيره شريكه وينتفع بها ولا شيء عليه ان يسم الباقي فان هلك قبل التسليم الى شريكه هلك عليهما وفي الكاينة ولو كان بينهما شركة في مال خلطاه ليس لواحد منهما ان يسافر بالمال بغير اذن الشريك فان سافر به فهلك فان كان له حمل وموتة ضمن وان لم يكن له حمل وموتة لا يضمن انتهى ولو كان مكان هذه الخمسة ابيات هذه الثلاثة

اشتركا في العين كل اجنبى في حصته الاخر حقق نصيب  
وشقصة يجوز بيعه في شريكه اما الفين فلا  
في صورة الخلط والاختلاط وجاز في غيرها ان تعاظم

كان او في والله الموفق

ثم الشريك ههنا لو باعا حصته من فرس وابتاع

ذلك منه الاجنبى وهنكا وكان ذا بغير اذن الشريك

فان يشاؤا الشريك او من اشترى منه على ما قدر ووا

ضمنا

ههنا اي في الخلط والاختلاط وذا اي البيع وقد اشتملت الابيات على مسئلة في فتاوى قارى الهداية وعبارته سئل عن جماعة مشتركين في فرس باع احدهم حصته لاجنبى وسلم الفرس للمشتري بغير اذنه بقية شركائه فهلك عنده اجاب الشريك مخيرون ان شاؤوا ضمنوا الشريك وان شاؤوا ضمنوا للمشتري منه انتهى

لو واحد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن

فليس للشريك ان يطالبه باجرة السكنى ولا المظالم

بانه يسكن مثل الاول لكنه ان كان في المستقبيل

يطلب ان يهاجى الشريك بحاجب فافهم ودع التشكيك

المهايا والمقاعلة من الهيئة وهي كالة الظاهر للتمهي والتهادى والتفاعل منها وهو ان يتوضعا على امر فيترضوا به وحقيقته ان كل منهم يرضى بهيئة واحدة ويختارها وهي في الشئ عبارة عن قسمة المنافع وهي جائزة استحسانا والقياس ان لا يجوز لانهما مبادلة المنفعة بخسها ولكن ذلك بالكتاب والسنة والاجماع كذا في الاصلاح والايضاح وبيان ذلك بان يتفع هذا بهذا النصف المفترق وذلك بذلك النصف او هذا بأكمله في كذا من الزمن وذلك بقدر من الزمن كذا في شرح مسكين من القسمة وقد اشتملت الابيات على مسئلة من فتاوى قارى الهداية وعبارته سئل عن شريكين في دار سكنها احدهما مدة طيلة فصل شريكه ان يسكنها مدة مثله فاني الساكن هل يجبر على الاسكان ام على دفع اجرة لما سكن ام لا اجاب لا يلزمه شيئا سكن من اجرة ولا يلزمه ان يسكن بقدر ما سكن لكن ان طلب المهاجرة في المستقبل فله ذلك الا ان يطلب شريكه قسمة الدار فيقدم على طلب المهاجرة انتهى وفي جامع الفصولين في الثالث والثلاثين ولو بينهما دار غاب احدهما فلما اضر ان يسكن كل الدار وكذا الكادم بخلاف الدابة الى ان قال يسكن دارا مشتركة بغيره شريكه لا يلزمه اجر مثل حصته ولو معدة للاستفال اذ الدار المشتركة في حق السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما دخول وقعود ووضعه امتعة فيبطل منافعه ملكهما وهو لم يجز ولما كان كذا صار كالحاضر ساكن في ملك نفسه فلا اجر ونقل في الخامس والثلاثون قال لو سكن بنفسه ليس له ذلك ويانة قياسا له ذلك استحسانا اذ له ان يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره اذ يقدر عليه الاستيذان في كل مرة على هذا امر الدور فيما بين الناس فكان



له ان يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا  
 اذنه فكذا حال غيبته دار بينهما غير مقسومة غاب احدهما فلما حضر ان يسكن  
 بقدر حصته فيسكن الدار كلها وكذا خادم بينهما غاب احدهما فلما حضر ان  
 يستخدم حصته وفي الدابة لا يركبها لكافر لتفاوت الناس في الركوب لا السكن  
 والاستخدام فيتعذر الغائب بركوبها لابهما وعن محمد للحاضر ان يسكن كل الدار  
 لو خاف خرابها لو لم يسكنها وعن ابي حنيفة ليس للحاضر في الارض ان يزرع بقدر  
 نصيبه وفي الدار له ان يسكنها وقيل ان له ذلك في الوجهين فلو سكن الدار احد  
 شريكها بغيبته الاخر لا يلزم عليه الاجر ولو اعتدت للاستقلال والاصل ان للدار  
 المشتركة في حق السكنى وتوابعها يجعل ملك لكل من الشريكين على المال  
 اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما من قعود ودخول ووضع امتعة فيتعطل  
 عليهما منافع ملكهما وهولاء عن فصار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فكيف  
 يلزم الاجر انتهى

**شارك شخص في مكان رجل ولهما فيه دواب تحمل**  
**فغاب واحد الشريكين وما اذن لشريكه في صرف ما**  
**خص نصيبه ففي ذابيشوا يرفع امره للقاضي يا اذن**  
**في الصرف كي يرجع من غير رضا على شريكه بما قد صرفا**

شخصا مفعول شارك ورجل فاعلم وقد اشتملت الابيات على مسئلة في فتاوى  
 قارى الهداية وعبارتها سئل عن شريكين في بستان ولهما فيه دواب تحمل في  
 البستان فغاب احد الشريكين والبستان يحتاج الى مصرف على الدواب والرجالة  
 ولا يتلف الزرع والدواب ولم يكن الشريك اذن لشريكه في الصرف على حصته  
 فاذا صرف الشريك الحاضر شيئا هل يرجع على شريكه بما صرفه على نصيبه ام لا  
 اجاب يرفع الامر الى الحاكم ليا اذن له في الصرف ليرجع به على شريكه اذا حضر  
 انتهى وفي جامع الفصولين في الخامس والثلاثين ارض او كرم بين حاضر وغائب  
 او بين بالغ وبيتم فالحاضر والغالب يرفع الامر الى القاضي ولو لم يرفع في الارض  
 يزرع بحصته ويطلب له ذلك ويقوم على الكرم فيبيع ثمه وياخذ حصته ويوقف  
 حصته الغائب او يبيع له ذلك فاذا قدم الغائب ضمنه القيمة او جازيعة وذكر  
 في موضع اخر عن محمد لو اخذ الشريك نصيبه من الثمر واكثر جاز ويبيع نصيب  
 الغائب ويحفظ ثمنه فلو حضر صاحبه تخير كما مر ولو لم يحضر فهو كلقطة وهذا  
 استحسان وبه نأخذ ولو ادى الخراج كان متبرعا انتهى

بين شريكين مواشي دفعا شريكه تلك المواشي جميعا  
 في غيبته الثاني الى الاعنى ضمن ان لم يكن شريكه له اذن  
 اذ يمكن لحفظ لذي الاجير فلا يصير مودعا للغير  
 وان يكن تركها في الصحرا فيرفع الشريك في ذال الامر  
 لمن يكون قاضيا او حاكما لينصبه يحفظ تلك قيمها  
 الامر مفعول يرفع وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفصولين في الثالث  
 والثلاثين وعبارتها مواشي بينهما فغاب احدهما فدفعها الاخر الى الراعي ضمن  
 نصيب شريكه لانه مودع يمكنه ان يحفظ بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره ولو  
 تركها في الصحرا ولم يترك في يده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيما  
 يحفظ انتهى وفي فصول العمارة في اواخر الفصل الخامس قال وفي فتاوى  
 شيخ الاسلام نظام الدين سئل مولانا رحمه الله تعالى عن المواشي اذا كانت بين  
 اثنين فغاب احدها فدفع الشريك الاخر كلها الى الراعي فهل يضمن هل ينصب  
 نصيب صاحبه اجاب بانه يضمن لانه يمكنه ان يحفظها بيد اجيره فلا يصير  
 مودعا غيره واو تركها الشريك الذي غاب في الصحرا ولم يترك في يده  
 يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قيما يحفظ مال الغائب هكذا اجاب  
 رحمه الله تعالى وهذا تنصيص منه على ان للقاضي ان ينصب قيما يحفظ مال  
 الغائب انتهى وقد ذكر هذه المسئلة في الفصل الخامس من جامع الفصولين  
 ايضا فودع في القينة دابة مشتركة واحد الشريكين غائب وقال البيطاريون  
 لا بد من كيهما فكواها الحاضر فملك لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة  
 في الطريق فسقطت فاكثرى احدها دابة مع غيبته الاخر خوفا من ان لا يملك  
 المتاع او ينقص جاز ويرجع على شريكه بحصته داربين اثنين غاب احدها واجرها  
 الاخر واخذ الاجرة فللغائب ان يشاركه في الاجرة انتهى وفي جامع الفصولين  
 في الخامس والثلاثين غاب احد شريكي الدار فاراد الحاضر ان يسكنها رجلا او بوجرها  
 لا ينبغي ان يفعل ذلك ديانة اذ التصرف في ملك الغير حرام حقا لله تعالى وللمالك  
 ولا يمنع منه قضاء اذ الانسان لا يمنع عن التصرف فيما في يده ولو لم يضره احد  
 فلو اجر واخذ الاجر يرد على شريكه نصيبه لو قد ولا تصدق به لتمكن  
 الحبث فيه حق شريكه فكان كغاصب اجر يتصدق بالاجر او يرد على المالك  
 واما نصيبه فيطلب له اذ لا حبث فيه انتهى

**ثم الشريكان اذ هما عمرا احد ذين للذي قد وثرا**



من غير ان ياذن فيه الآخر فانه يرجع من يجر  
على شريكه هنا بحصته ويستحق كل ذابحته

الف عموما للاطلاق واحد فاعل وفي نسخة مكان للذي قد ذكرنا في دشر  
وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الخلاصة من كتاب الحيطان سفر  
لرجل وعلو فيه انه لم يجبر صاحب السفلى على البناء ويقال لصاحب  
ان شئت فابني السفلى والعلو من مالك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع  
به حتى يرد عليك قيمة البناء وذكر الحنفية انه يرجع بها الحقوق في الحايطة  
بين اثنين لو كان لهما عليم خشب فبقي احدهما للكنى ان يمنع الآخر من  
وضعه خشب على الحايطة حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيا انتهى وقام  
هناك وفي القنية انه لم يرد جدار مشترك بينهما واراد احد الشريكين ان  
يرفعه اصول عما كان ليس للآخر منعه الا اذا كان خارجا من الرعم وقبل  
له منعه وعن محمد مثله وهذا بخلاف الصعود لانه لا ضرر في الصعود  
والضرر في رفع البناء لانه انتهى وفي جامع الفصولين في السادس  
والثلاثين نقصا جدارها فاراد احدها ان يبنيه اطول مما كان فله ذلك  
الا ان يكون خارجا من الرعم اذا سفل الحايطة مشترك الا يرى انه لو اراد  
احدهما البناء لا يمنع الآخر وكذا لو اراد في هواء مشترك ليس لشريكه منعه  
وقال على السعدى له منعه لان تصرفه في المشترك فلا بد من رضا شريكه  
وكذا عن محمد وصورة حايطة بينهما قدر قامة فاراد احد الشريكين ان  
يزيد من طوله وبنى الآخر فله منعه انتهى

وان يكنى من دين كل اجرا حصته حمام له من اخر  
وكان شخص منهما قد اذنا لذل في تعبيرها وفي البناء  
فلا رجوع صاح للمستاجر في ذال البناء على الشريك الآخر

زبن اشارة الى الشريكين وقد اشتملت الابيات على مسئلة في مديانات  
الاشباه والنظائر وعبارتها حمام مشترك بين اثنين اجر كل واحد منهما  
حصته لرجل ثم اذن احدهما للمستاجر بالعمارة فمجر لا رجوع للمستاجر على  
الشريك الساكت ولو عر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع  
على شريكه بحصته كذا في التلويح انتهى وفي جامع الفصولين في السادس  
والثلاثين وسئل الفضل عن طاحونة او حمام لهما استاجر نصيب كل منهما  
رجل فاتفق احدهما المستاجر في المرة باذن موجه هل يرجع على المالك

الذي لم يجر نصيبه منه اجاب لا يرجع ثم قال يحتمل ان يقال المستاجر يقوم  
مقام موجه فيما اتفق فيرجع على موجه وهو على شريكه ويحتمل ان يقال المستاجر  
انما يرجع على موجه بالامر وامره انما يجوز على نفسه لا على غيره فالمستاجر ممتنع  
في نصيب شريكه فلا يرجع على احد اقول لو رم المجر بنفسه فلو كان له الرجوع على  
شريكه ينبغي ان يرجع للمستاجر على موجه وهو على شريكه لصحة الامر اذا امر  
بماله فعلم فانه رم بنفسه فلا معنى لقوله وامره انما يجوز على نفسه لا على غيره  
ولو لم يكن له الرجوع اذا رم بنفسه قام امره على حق شريكه فلا رجوع فلا يفيد  
قوله يقوم مقام موجه والحاصل ان احد الاحتمالين الا ان يكون قولان في  
رجوع المجر بغير نفسه والظاهر ان فيه قولين على ما يظهر مما تقدم ولو رم المجر  
بنفسه يتاى فيه ما من تفصيل للمطالبة وتركها والحضور والغيبه وامر  
القاضي وعدمه فينبغي ان يكون رجوعه على التفصيل انتهى

لو واحد من الشريكين الى تعبير حايطة اذا ما خربا  
لا جبر في تعبير ذاك قد شرع اصلا على ذاك الشريك المتعذر

اي امتنع والبيتان مشتملان على مسئلة في كتب الفتاوى قال في الخلاصة  
في كتاب الحيطان حايطة بين اثنين سقطت ولا حدها بنات عورة وطلب من  
جانه ان يبني وبنى جاره لا يجبر وان بنى احدهما في ملك نفسه فعل قال الفقيه  
ابو الليث هذا قول علياينا وقال بعضهم لا بد ان يكون ستر بينهما قال الفقيه  
وبناخذ لان ذلك كان زمان صلاح الى ان قال وفي القضية حايطة مشترك  
بين اثنين اراد احدهما بنقض الحايطة وبنى الشريك ان كان بحال لا يخاف السقوط  
لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن الامام ابى بكر محمد بن الفضل انه يجبر فان  
هدما واراد احدهما ان يبني وبنى الاخران كان اس الحايطة عرضا يمكن ان يبني  
حايطة في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى  
عن الامام ابى بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الجبر انه ان لم يوافق  
الشريك فهو شفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما اتفق ان كان اس  
الحايطة لا تغفل القسمة وفي شهادات فتاوى الفضل لو هدماه وامنع احدهما  
عن البناء يجبر ولو انه لم يجر ولا يمنع من الانتفاع به مالم يستوف نصف  
ما اتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضا القاضي وان كان بغير قضاء بنصف قيمة البناء  
وان انه لم يجر او خاف الوقوع فهدم احدهما لا يجبر الشريك على البناء ان كان الحايطة  
صحيحة فهدم احدهما باذن الشريك لا شك انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر



البناء كما لو هدماه الى ان قال وقال محمد بن سنان ان كان لهما عليه حوكة وانهم وان  
 الاخر العماره فبني احد هاهنا من وضع الحوكة حتى يودي نصف ما انفق ومن  
 لم يكن عليه حوكة لا يجبر على العماره ولا يرجع بشئ لانه بمنزلة السرقة وهذا كله  
 اذا انفق في العماره بغير اذنه فان اتفق باذن صاحبه او بامر الحاكم يرجع عليه بمقدار  
 ما انفق وفي البناء المشترك اذا كان احدهما غائبا وهدم باذن القاضي او بغير اذنه  
 لكن بغير باذن القاضي فهذا بمنزلة اذن الشريك لو كان حاضرا ويرجع عليه ما انفق  
 لو حضر انتهى وفي جامع الفصولين انه يجبر لو كان لهما عليه جذوع من غير تفصيل  
 بين العربي الذي يصيب كل منهما ما يمكن البناء فيه وغيره قال وبه يفتي اذ في عدم  
 الجبر تعطيل حق شريكه اذ له حق وضع الجذوع على جميع الحائط وقد بطل الكلام  
 في ذلك وعلى هذا في عبارة النظر مولخدة من جهة اطلاق الحائط والمراد الذي  
 هو ستره فقط واما الذي عليه الجذوع فيجبر على بنائه

**اما اذا كان جدار وجدا بين يتيمين وقد تهددا**  
**وخيف من سقوطه اذ اجبرا وصي ذا اليتيم ان يهرا**  
**ذلك ان في تركه كان ضرر محقق يعجز عن ذلك من خبر**

خبري ادرك وقد اشتملت الابيات على مسئلة في مختصر المحيط من كتاب  
 الوصايات قال حذار بين دارين لصغيرين لهما عليه حوكة وخاف السقوط  
 فطلب وصي احدهما من وصي الاخر مرته واني الاخر فان كان في تركه ضرر  
 عليهما اجبر القاضي الآتي حتى يبني مع صاحبه انتهى وفي الخلاصة من كتاب  
 الحيطان ولو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما وصي انهدم الدارين  
 احدهما العماره فان الوصي يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على العماره فاحترق  
 او حطم مشترك انهدم واني الشريك العماره يجبر هذا اذا بقي شئ اما اذا  
 انهدم الكل وصار هرا لا يجبر فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى  
 يكون ديننا على الشريك والحرب اذا كان بين شريكين واني احدهما ان يستقر  
 يجبر وفي ادب القاضي لا يجبر ولكن يقال له استقر وانفق ثم ارجع في حصته  
 بنصف ما انفقت وفي دعوى النوازل عن محمد في الحكم بين اثنين انهدم  
 منه حائط بيت واحتاج الى مرته واني شريك المرته لا يجبر لكن يقال للاخر  
 ان شئت فابنه انت ثم اجره واذا اجرت فخذ منها قدر نفقتك ثم يصير  
 ان في سوار وفي التجريد في كتاب الدعوى في البير المشتركة والدولاب المشترك  
 يجبر كل واحد منهما على عمارته انتهى وفي شهادت الاشباه والنظائر له اذ

احد الشريكين العماره مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما وصيان  
 ونحاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر فان الآتي من الوصيين يجبر كما في الحائنة  
 ويبنى ان يكون في الوقف كذلك انتهى

**لو صاحب الكثير من دار قصد قسمتها وصاحب القليل رد**  
**تكونه في ذلك لا ينتفع تقسم تلك الدار فيما يشق**  
**بالاتفاق ثم ذي لا تقسم ان كان بالعكس على ما حكوا**  
**وقيل ان قسمها قد يروى وان ذا القول عليه الفتوى**

قسمتها مفعول والاشارة بذى الى الدار والعكس ان صاحب القليل يطلب  
 القسمة وقد اشتملت الابيات على مسئلتين في الخلاصة من كتاب القسمة  
 وعبارتها وفي الفتاوى الصغرى دار بين اثنين لاحدهما كثير والاخر قليل  
 لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة ان كان طالب القسمة صاحب الكثير والآتي  
 صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعلى القلب لا يقسم ذكره الامام السرخي في  
 نسخة من الاصل وهكذا في شرح الطحاوي وذكر الامام حواهر زاده انه  
 يقسم قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى انتهى وفي قسمة مختصر المحيط دار  
 وبني بين اثنين ينتفع احدهما بنصيبه اذ اقسام ولا ينتفع به الاخر قلته  
 فان كان الطالب للقسمة هو المنتفع قسم بينهما وان كان على العكس ذكر  
 السرخي انه لا يقسم واليه ذهب بعض مشايخنا وذكر الحاكم انه يقسم

**من كتاب المناربة**

وجه المناسبة انها نوع من الشركة قال في الخلاصة وفي الاصل المضارب شريك  
 رب المال في الزرع ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف وفي المنبع شرح الجمع  
 المناربة مشتقة من الضرب في الارض وانما سميت بذلك لان المضارب يستحق  
 الزرع بعلمه وسعيه وهي مشروعة لمساس الحاجة الى شرعتها فكم من موبس  
 لاعلم له بوجه التصرف في المال وعالمه بالتصرف لا مال له يتصرف فيه فكان في  
 شرعية هذا العقد تحصيل مصلحة كل واحد منهما وبعث رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم والناس بياشرونه فقرره عليه وكان العباس رضي الله عنه يدفع  
 ماله مضاربة ويشترط على صاحبه ان لا يسلك بهجرا ولا ينزل به ولديا  
 ولا يشتري به ذات كبد رطبة فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاز  
 شرطه وتعامل بها الصحابة رضي الله تعالى عنهم فكان ذلك اجماعا على الجواز  
 انتهى والمناربة في الشرع عقد شركة في الزرع بمال من جانب وعمل من جانب



اخر وهي تتضمن ايداعا عند الدفع وتوكيلا عند العمل وشركة عند الزم واجارة  
 فاسدة عند الفساد فلا ربح له عنده بل اجر مثل عمل ربح ام لا بالفاصل  
 كذا في الوقاية زاد في الكثر وبالحلاف فهو غاصب قال في شرح مسكين اي اذا  
 خالف المضارب رب المال فيما فوض اليه فهو غاصب ضامن وفي الخلاصة  
 وصحة المضاربة شرائط منها ان يكون راس المال من الاثمان فكل ما يصح  
 راس مال الشركة يصح راس مال المضاربة ومنها ان يكون نصيب المضارب  
 من الربح ومنها ان لا يسمى ما يقطع الشركة نحو ان دفع الى اخرها المضاربة  
 على ان الربح بينهما نصفان للمضارب مائة درهم واوعى ان المضارب مائة  
 درهم واكثر ومنها التخلية حق لو شرط عمل رب المال فسدت المضاربة  
 انتهى والمراد بما يصح راس مال الشركة الدراهم والدنانير والتبران  
 تعورف المبايعة به والعطازمة اذا راجت والزبوف والبنهرجه لا تنفذ  
 خلافا لغيره بناء على مسئلة بيع الفليس بالفلسين ولا التوقية اشار الى ذلك  
 في شركة الخلاصة وفي لجامع الصغير ولا تكون المضاربة الا كذلك بالربح  
 والدنانير والشركة لان غير المضروب يتعين بالتعيين ولا تكون بمقتضى  
 ذهب او فضة يريد بها النقرة والتعولا نها سلفة في هذه الرواية انتهى  
 وفي مختصر المحيط واما شرائط المضاربة فستة احدها لا تكون الا  
 بالنقدين عندهما وعند محمد تكون بالفلوس ايضا ولو كان له دين على  
 رجل فقال له اعمل مضاربة فيما له عليه بالنصف لا تقع المضاربة بالاجماع  
 ويكون ما اشترى له والدين في ذمته بحاله وقال قال اقتض ما لي على  
 فلان ثم اعمل به مضاربة جاز وكذا لو دفع اليه عرضا او عيب او قال به  
 واقتض منه وامل به مضاربة فباعه وتصرف جازت المضاربة الى ان قال  
 والثاني من الشروط ان يكون راس المال معلوما اما بالاشارة او التسمية  
 عند العقد وسما الى المضاربة بخلاف الشركة والثالث ان يكون المشروط  
 جزءا من الربح والربح اعلام قدر الربح والخامس ان يكون المشروط  
 للمضارب من الربح والسادس التخلية بين راس المال والمضارب انتهى  
 وتمام هذه الفروع مبسوط في كتب الفتاوى

اذا اراد رجل ان يدفع مالا الى مضارب ويقع  
 ذلك مضمونا عليه ان يخف جوده او يدعى فيه التلف  
 فليقرض المال لا يجرها لئلا يكون الانسان ثم بعدها

يقع اقراض له تشاركا في الدرهم الباقي فعند ذلك  
 يكون راس المال للمضاربة هذا الذي اقضه ذا صاحبه  
 وكان راس صاحب الاموال ذا الدرهم الباقي بلا اشكال  
 ويعمل بالمال متهما مرتقا يقسمها كيف ما يتفق  
 ويقع معطوف على يدفعه والافان للاطلاق وذا فاعل اقضه صاحب مفعول  
 واصل يتفقا يتفقان بنون حذف للاكتفاء وقد اشتملت الابيات على مسئلة  
 اشار اليها في جيل مختصر المحيط وعبارته اراد رب المال ان يكون المضارب  
 ضامنا للمال فالحيلة ان يقرض رب المال من المضارب المال الادرها ثم يشاركه  
 في ذلك على ان يولد والربح بينهما نصفان او على ما شرط انتهى وفي جامع  
 الفتاوى ولو اراد ان يدفع المال مضاربة على وجه يكون المال مضمونا على  
 على المضارب ويكون الربح بينهما نصفان فالحيلة فيه ان يدفع الدراهم اليه  
 قرضا الادرها ثم يشاركه من الدرهم الباقي على ان يولد بالنصف فعمل احدهما  
 يكون الربح على الشرط والمال مضمون على المضارب وفي المنيعة من اراد ان يجعل  
 المال مضمونا على المضارب فالحيلة ان يقرض المال منه ويسلم ثم ياخذ منه  
 مضاربة بالنصف ثم يدفع الى المستقرض ويستعين منه في العمل قال ابو الليث  
 من اراد بالحيلة الهرب من الحرام فلا بأس لقوله عليه الصلاة والسلام لرجل  
 اشترى صاعا من تمر جيد بصاعين من ردى ادا به هلا بعت تمرك بسلفه  
 ثم ابعت بسلفتك تمر انتهى وفي مفتاح السعادة من كتاب الكراهية قال  
 وفي الواقعات ولو اراد ان يدفع ماله مضاربة على وجه يكون المال مضمونا على  
 المضارب والربح بينهما نصفان فالحيلة ان يدفع المالف اليه قرضا  
 الادرها ثم يشاركه في الدرهم على ان يولد فيه بالنصف فعمل احدهما يكون  
 الربح على الشرط والمال مضمون عليه انتهى وفي البرازنريه اذا اراد ان يضمن  
 المضارب المال يقرضه رب المال منه ثم ياخذه منه مضاربة ثم يسلمه الى  
 المستقرض مضاربة ويستعين فيه في العمل فاذا هلك فالقرض عليه واذا ربح  
 فالربح على ما شرط واخرى ان يقرضه من المضارب الادرها ثم يشاركه  
 ضامنا على ان يكون من رب المال الدرهم الباقي من المستقرض والربح على  
 ما شرط ويعمل المستقرض خاصة فاذا هلك فالقرض عليه والربح على المشروط  
 لو اراد رب المال مع من مضاربة فانه في التقييد كل صاحب  
 كذا في الاطلاق فالمضارب يقبل ما يقوله لا صاحب



**والقول في ذلك للوكيل ان فاعل نازع**

كل فاعل نازع وصاحبه مفعول وذالك اي الاطلاق والتقييد وقد اشتملت  
 الابيات على مسئلتين في شركة الاشباه والنظاير وعبارتها اختلف رب المال  
 مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة للوكيل ولو  
 اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول له انتهي وفي فتاوى قارى الهداية  
 عن رجل دفع لآخر مالا ليعمل فيه مضاربة ففعل وتكرر منه السفر فسرق المال  
 وادعى رب المال انه ما اذن له في تكرار السفر وقال المضارب لم ينهي عن تكرار  
 السفر اجاب اذا ادعى رب المال التقييد والمضارب الاطلاق فالقول قول  
 للمضارب مع يمينه مالم يقم رب المال ببينه على التقييد انتهى الاول لو  
 ادعى رب المال التقييد او المضارب الاطلاق فالقول للمضارب قال في الجمع  
 ولو ادعى التقييد والمضارب الاطلاق جعلنا القول له لا الاول وفي المنع  
 شرحه قال اذا اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال رفعت اليك هذه  
 الالف مضاربة بالنصف لتعمل في نوع كذا من انواع التجارات وقال المضارب  
 بل عمت لي فالقول قول المضارب عندنا وقال زفر القول قول رب المال لان  
 الاذن انما يستفاد منه فالمضارب يدعى وجود الاذن منه ورب المال ينكر  
 والقول قول المنكر ولنا ان المضارب متمسك بما هو الاصل اذ الاصل في المضاربة  
 الاطلاق فكان القول قول من يشهد له الاصل انتهى وفي مختصر المحيط اختلفا  
 في العموم والخصوص فقال رب المال رفعتك مضاربة في الطعام خاصة وقال  
 العامل ما سميت لي تجارة بعينها فان كان قبل التصرف لا يكون للعامل التصرف  
 في العموم وان اختلفا بعد التصرف فالقول للعامل استحسانا ولرب المال  
 قياسا وهو قول زفر والحسن فان اقام البينة لرب المال وقت احدها  
 او لا وان وقتا وقتا يؤخذ ببينه وقت الاخير وان اتفقا ان العقد وقع  
 خاصا ثم اختلفا في الجنس فان قال رب المال اذنت لك في البر خاصة وقال  
 العامل اذنت لي في الطعام فالقول لرب المال وان اقاما البينة فان وقتا  
 اخذ بالوقت الاخير وان وقتا احدهما او لم يوقتا فالبينة للمضارب ولو  
 قال العامل امرتني بالتقيد والنسبة وقال رب المال امرتك بالنقد  
 فالقول للمضارب والبينة لرب المال وكذا لو قال امرتك ان تعمل بالكوفة  
 او امرتك ان تشتري كذا او قال العامل العموم وكذا لو اختلفا في المنع من  
 السفر فالقول للعامل في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر رضى انتهى وفي

جامع الفتاوى مقتضى المضاربة العموم فالقول لمن يدعيه والتخصيص عارض  
 لا يثبت الا ببينه واذا اتفقا على ان العقد وقع خلاصا واختلف فيما خص العقد  
 فيه فالقول لرب المال لا تفاهما على العدول عن الظاهر والاذن مستفاد من  
 قبل رب المال فيعبر قوله ولو قال المال امرتك بالاحتجار في البر وادعى المضارب  
 الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه العموم وعن الحسن بن زياد عن الامام  
 انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود للمضارب  
 انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهي اولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان  
 لم يضمن على هذا الحرف فرب المال برهن للمضارب على انه لم يشترط شيئا  
 ورب المال برهن على شرط النصف فيبينة رب المال اولى لان برهان المضارب  
 على النفع فالمنبث اولى انتهى **من كتاب الوقف**

مناسبة للشركة باعتبار ان المقصود بكل منهما الانتفاع ما يزيد على اصل  
 المال كذا في البحر وفي شرح مسكين تناسب الكتابين من حيث ان الشركة  
 والوقف كل منهما انتفاع لكن انتفاع الاول في الدنيا وانتفاع الاخر في الآخرة  
 ولهذا ذكره بعد الشركة انتهى قلت وايضا في الشركة انتفاع بالزعم بين الشركاء  
 بالحصص وفي الوقف انتفاع بالغلة بين مستحق الوقف فتشابهها والله اعلم  
 وفي الكافي شرح الوافي هو في الاصل مصدر وقفه اذا حبسه وقفا ووقف  
 بنفسه وقفا يتهدى ولا يتقدم ومنه وقف ارضه على ولده لانه حبس  
 ملكه عليه وقيل للوقوف وقف تسمية بالمصدر وجع على اوقاف كوقت واوقات  
 وقالوا لا يقال اوقفه الا في لغة ردية قليلة حكاه الغوري والازهرى وهو  
 في الشرع عندنا في حنفية حبس العين على ملك الواقف والتصديق بالمنفعة  
 على الفقرا وعلى وجه من وجوه الخير بخزينة العواري ثم قيل بالمنفعة معدومة  
 والتصديق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف اصله عنده والاصح انه جائز اجماعا  
 لا سيما انه غير لازم عنده كالحارية فيرجع فيه ويباع ويوهب ويورث وعندنا  
 حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه اليه تعالى وجه  
 يعود نفعه الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كالسجد واللفظ  
 يحقل المذهبين والترجيح بالدليل لهما ما روى ان عمر رضي الله عنه كانت له  
 ارض تدعى نخع فقال عمر رضي الله عنه يا رسول الله اني استفتيت ما الا وهو  
 عندي نفيس افا تصدق به فقال عليه الصلاة والسلام تصدق باصلها  
 لا بتابع ولا توهب ولا تورث ولكن لتنفق ثمرته فقد نص على انه لازم وكذا



وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم حوايطا وواقاف ابراهيم عليه السلام باقية  
اليوم وكذا الوقاف الصالحة رضى الله عنهم ومكة والمدينة ولان الانسان يحتاج  
الى صدقة دايمة على وجه لا يرد عليه النقض وذاتي لزومه وامكن القول به بان  
يزول رقبته عن ملكه الله تعالى فله نظير في الشرع وهو المسجد فالمسجد تصير له  
تعالى ضرورة ما قصده وهو كونه مصل للمسلمين على الدوام وبه وضع انه ازالة  
الى احد وهو الله تعالى وهو مشروع كما في الصدقات الا ان غرضه منه وصول عين  
ذلك الى الفقير فوجب صرف عينه اليه بواسطة جعل الله تعالى وهذا غرض  
وصول نفقه اليه فوجب القول به بواسطة جعله وقيل الفتوى على قولهم اوله  
قوله عليه الصلاة والسلام لا حبس عن فرايض الله تعالى اي لا مال يحبس بعد موت  
المالك عن القسمة بين ورثته فمن قال بانه لا يبقى على ملكه يكون حبسا عن  
فرايض الله تعالى وعن شرع جاء محمد عليه الصلاة والسلام ببيع الحبس وهو  
كل ما وقفته لوجه الله تعالى ايضا اودارا وهذا نص على انه لا يزول عن ملكه  
بجعل موقوف او لان غرضه التصديق بالمنفعة ماله وذا يقتضي بقاءه على ملكه  
لانزاله عنه حتى يصير تصدقا عنه كما في العوامي والمنع ولانه لو زال ملكه  
فاما ان يزول الى ملك احد وهو محتج او لا الى ملك احد والاموال لا تنفذ  
لانها يكون قولها بالتسبيب وهو حرام بخلاف الاعتاق فانه اسقاط لصفة  
الملوكية والادمي خلق ما لكافي الاصل وصفة الملوكية عامرته فيم فاذا  
ارتفعت عاد ما كما كان وبخلاف المسجود فانه ازالة لله تعالى حتى يصير خالصا  
له فلا ينتفع به غيره وسكنى وغيرها كما ينتفع بالملوكات وما للعهد فيه  
نفع لا يصح لله تعالى لان ماله تعالى يجب ان يكون بوصف الخلوص واذا ثبت  
ان القول بالازالة غير ممكن فوجب ان يبقى على ملكه ضرورة ولهذا ابقى رايه  
وتدبيره بوجه في نصب القيم وتوزيع الغلة واعتبر شرائطه ولو خرج عن  
ملكه لما صح شرطه في الغلة كما لو اعتق عبده بشرط ان يصرف غلته الى كذا  
او جعل ارضه مسجدا بشرط ان يصلي فيه فلان دون فلان ومرويهما محمول  
على الوقف المضاف الى ما بعد الموت انتهى وفي المنبع شرح الجمع للمصنف  
قال في شرح الوجيز اما رقبته الوقف فالمذهب ان الملك فيها انتقل الى الله  
وفي قول الى الوقف عليه وخرج قول انه باق على ملك الوقف وقيل بالاول  
قطعا وقيل بالثاني قطعا وقيل ان كان الوقف على معين ملكه قطعا وان كان  
على جهة انتقل الى الله تعالى قطعا وهذا كله اذا وقف على شخص ووجهه عامة

اما اذا جعل البقعة مسجدا او مقبرة فهو فك عن الملك كتحريم الرقيق فينقطع  
عنهما اختصاصه للاديين قطعاً ولهذا الخلاف فوايد منها ان نفقة العبد  
والهيبة الموقوفين من حيث شرط الوقف فان لم يكن شرط في الاكساب وعرض  
المنافع فان لم يكن العبد كسبا او تعطيل كسبه ومنافعه لزمانة او مرض او لم  
يف كسبه ينقترن على احوال الملك فان قيل بان الملك للموقوف عليه  
نزمت النفقة وان قيل بانه لله تعالى ففي بيت المال كما لو اعتق من لا كسب له  
وان قيل للمواقف فمضى عليه فوجه القول بانتقال الملك الى الموقوف عليه لانه  
سبب طرا على الملك في تغييره ما ليته فوجب ان يكون له مالك كالمبيع  
ولانه لو لم يدخل في ملك الموقوف عليه بقي ما لاضايعا ولا انه لا يجوز ولنا  
ان الملك لو انتقل الى الموقوف عليه لم ينتقل عليه بشرط الوقف الى غير كسار  
الاملاك ولانه اذ ملك لا يملك وما ذكره ينتقض بانه المسجد  
وستانه الكعبة وخادمها المشتري كلها انتهى وفي البحر قال وزاد في فتح القدير  
على كلام المصنف يعني صاحب الكنت في تعريف الوقف عندها وصرف منفعتها  
على من احب قال لان الوقف يبيع لمن يجب من الاغنيا بلا قصد القرية وهو  
وان كان لا به في اخره من القرية كشرط التابيد وهو بذلك كالفقراء ومصالح  
المسجد لكنه يكون وقفا قبل انقرض الاغنيا بلا تصديق قال وقد يقال بان  
الوقف على الفقير تصدق بالمنفعة لان الصدقة كما تكون على الفقير تكون على  
الاغنيا وان كان التصديق على الفقير مجازا عن الهيئة عند بعضهم وصح في  
الخير بان في التصديق على الفقير نوع قرينة دون قرينة الفقير وعرفه شمس  
الائمة السرخسي بانه حبس الملوك عن القليل من الفير وسببه ارادة محبوب  
لنفس في الدنيا ليس الا حيا وفي الاخرة بالتقرب الى رب الارباب جل وعز  
ومحله المال المستقوم وشرائطه اهلية الواقف للتبعية من كونه حرا قلا بالغا  
وان يكون منحر غير معلق فانه مما لا يصح تعليقه بالشرط الى اخر ما بسطه  
عناك وفي الخلاصة وتعليق الوقف بالشرط لا يصح ولو قال اذا امت فاجعلوا  
ارضى وقفا يجوز الا ترى انه لو قال ان دخلت الدار فاجعل ارضى وقفا جاز  
وفي مختصر القدوري اذا علق الوقف بموته مع بان قال اذا امت فقد وقفت  
دارى على كذا انتهى والله الموفق

طريقة القضا في الوقف ون يلزم بالاجماع قربة بان  
يسمى الوقف وقفه اي نافله الذي عليه جهلا



وبعد ذيرج فيه مراعاة بان هذا الوقف ليس لازما  
فمنذ ذيرجها حاكم يحكم بانقطاع ملك التراجع  
عن ذلك الوقف في هذا الزم لان في مجتهده فيه حكم  
وقال قاضي خان فيما نقلنا ذلك معنى كونه مسجلا

حكمه بالبناء للمجهول وقد اشتملت الابيات على طريقة من طرق لزوم الوقف  
باجتماع قال في الكافي شرح الوافي وانما ملك الواقف عن الوقف عند ابي حنيفة  
بالقضاء لان القاضي اذا قضى في محل مجتهد فيه ينفذ وطريقه ان يسم الواقف  
ما وقفه الى المتولى ثم يرجع محتجا بهن الزوم فيقضي القاضي بالزوم فيلزم ولو  
حكمه رجلا فحكمه بلزوم الوقف فالصحيح انه لا يرفع الخلاف للقاضي ان يبطل  
اتهم وفي حيل الاشياء والنظائر ايراد وقفا دارهم وقفا صحيحا اتفاقا يجعلها  
صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى المتولى ثم يتنازعان فيحكم القاضي  
بالزوم انتهى وفي انفع الوسائل قال ولا يلزم عند ابي حنيفة الا بطريقين  
احدهما قضاء القاضي بلزومه لانه مجتهد فيه ولو حكما رجلا يحكم بلزومه  
فحكم الصحيح انه لا يرفع الخلاف للقاضي ان يبطله والثاني يلزم ايضا بطريق  
الوصية فيقول او صيت بعتة داري هذه او بعتة ارضي هذه او يقول جعلت  
هذه الدار وقفا فتصدقوا بغلتها على المساكين وكذا الواصي بان يوقف  
يجوز من الثلث وعندها الوقف يلزم بغير هذه التكاليف والناس لم يخذلوا  
بقول الامام في هذا الدار المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة  
وتعامل الناس بنحو الرباطات والخانات اولها وقف لتحليل صلوات الله عليه ثم بس  
الكلام وصرح بان الفتوى على قول ابي يوسف ومحمد في لزوم الوقف والمزوم  
الثاني ما ذكرنا في مره الناظر ان شاء الله تعالى وفي المنهج شرح الجمع ولزوم  
بحكم الحاكم دون الحكم وفيه اختلاف المشايخ لان حكم الحاكم يصادق بمختلفا  
فيه فينفذ ويلزم ولا يكون لقاض اخر ابطاله او بالتعلق بالموت فيلزم بعد  
الموت لا قبل وهذا هو الصحيح لانه بمنزلة الوصية بالعتة ولزوم الوصية  
بعد الموت ولا يلزم على هذا ان الملك اذا كان باقيا فيه الى الموت والمانع  
انتقاله الى الوارث لانا نقول المانع منه تعلق حق الميت من جهة وصوله  
ثوابه اليه بعد الموت على الدوام وعندها هو لازم من غير حكم حاكم ولا يقبل  
بموت لان الحاجة ما ست الى لزومه ليصل ثوابه اليه على الدوام والامكان  
قيام لان ازالة الملك الى الله تعالى في رتبة الموقوف عليه بجهة مخصوصة فيه

كالاعتاق وكالمسجد اذا عن له عن ملكه وصلى فيه باذنه الى ان قال واذا بقي سقاية  
للمسلمين او خاناء يسكنه ابناء السبيل او رباطا او جعل ارضه مقبرة لم يملك  
الواقف عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند ابي حنيفة لان حق العبد فيه قائم جواز  
انتفاعه بكل منهل لما عنيت له فيكش شرط الحكم للزومه والتعلق بالموت  
كامر وهذا بخلاف المسجد لانه لم يبق له انتفاع به فخلص لله تعالى بدون الحكم  
وقال ابو يوسف يزول ملكه ويلزم الوقف بالقول لان التسليم عنده ليس بشرط  
وقد مر تعليل وقال محمد اذا استقى الناس من السقاية ودفنوا في المقبرة سكنوا  
لحان والرباط نزل الملك لان التسليم عند شرط وهو بتسليم نوعه فيما وضع  
له ويكتفى فيه بالواحد لتعذر كل الجتن ولو سلم الى المتولى تجاز لا فعله يوجب  
مناب للموقوف عليه واما في المسجد فقليل لا يكون تسليما لانه لا تدبير  
للمتولى فيه وقيل يكون تسليما لانه يحتاج الى من يكتسه ويطلق بابه  
في المقبرة انها كالمسجد لانه لا متولى لها عرفا وقيل هي كالسقاية والحان  
ولانه لو نصب لها متولى جاز وان كان خلف العادة انتهى وفي البحر  
يزول عن ملك المالك بقضاء القاضي بلزوم الوقف من غير ان ينتقل الى  
ملك احد وهذا اعنى اللزوم بالقضاء متفق عليه لانه قضاء في محل  
الاجتهاد فينفذ انتهى وفي مختصر المحيط ولورفع الامر الى القاضي فامضى  
الوقف فيلزم حتى لا يجوز نقضه بلا خلاف ولو قضا بالشهادة القائمة  
على الوقف بدون الدعوى يصح انتهى وفي جامع الفتاوى ولا يخرج عن ملكه  
فيباع ويورث الا بقضاء القاضي وصورته ما ذكر في قاضي خان وهي ان يسلم  
الوقف الى المتولى ثم يريد ان يرجع عنه محتجا بعدم لزومه عند ابي حنيفة  
فيختصم الى القاضي فيقضي باللزوم على قولهما فيلزم لانه قضى في محل  
مجتهد فيه وفي القنية حكم الحاكم بعد موت الواقف بلزوم الوقف لم يجز  
لان الوقف اذا لم يكن لازما انتقل الى ملك الورثة بموت الواقف انتهى

وصوروا في الكتب صاحب صنوره يثبت فيها الوقف بالضرورة

وهي بان يوصى بربع الدرهم للفقراء ابد الدهور

او لفلان ابن فلان ابد اثم المساكين واما سرمد

الكتب بالسكون جمع كتاب وقد اشتملت الابيات على طريقة اخرى من طرق  
لزوم الوقف بالاجماع قال في الاصلاح والايضاح الوقف لا يلزم عنده الا  
بطريقين ذكر الاول والثاني ان يخرج من خرج الوصية فيقول او صيت بعتة



داري هذه او يقول جعلتها وقفا فتصدقوا بفلتها على المساكين وعندها الورث  
لازم بغير هذه التكلفات والناس لم ياخذوا بقوله في هذا الاثار المشهورة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابه رضي الله عنهم وتعامل الناس وذكر  
في الثقة والعيون ان الفتوى على قولها انتهى ومن نظير ذلك عن ائمة الوسايل  
وفي الخلاصة في نسخة الاصل للامام السرخي لوقف القاضي بلزوم وقف لزوم  
ونفذ قال ولو خاف الوقف ابطال وقفه ولم يتيسر له القضاء يذكر في صلا  
الوقف فان ابطله قاضي او ولى فهذه الارض باهلها وجميع ما فيها وصية  
منى تباع ويتصدق بتمنها على الفقراء اذا ادعت الى الخراب فلا يفيد الورث  
الرفع الى القاضي وابطاله والوصية تحتمل التعليق بالشروط انتهى وفي انفع  
الموسايل ذكر في ظاهر الرواية ان شرط جواز الوقف عند ابي حنيفة الاضافة  
الى ما بعد الموت او لم يضاف الى ما بعد الموت او لم يوص به لم يصح وقال ابو  
يوسف وسحنون ليس هذا بشرط حتى يمنع من بيعه ولا يورث عنه لورث  
وحاصل الوقف راجع الى تقدير الوقف ما اذا قال ابو حنيفة تقديره جعلت  
على ملكي وتصدقت بفلتها على المساكين فلا يصح اذا كانت الثمرة معدومة في  
بطريق الوصية وعلى قولها تقدير الوقف انزلت العين عن ملكي الى الله تعالى  
وجعلته محبوسا في ملكه ومنفعته للعباد فهذا صحيح وان يكن موصى به  
وكما في المسجد قال شمس الائمة السرخي الاضافة الى ما بعد الموت او الوصية  
عند ابي حنيفة ليست بشرط الجواز فان الوقف جائز عنده بدون ذلك لكنه  
غير لازم وانما يصير لازما بالاضافة الى ما بعد الموت وبالوصية ثم بسط  
الكلام وفي جامع الفتاوى وايضا يزول الوقف عن ملك الوقف بتعليقه بمرور  
فيقول اذا امت فقد وقفت دائري على كذا وهذا الوقف لا يكون لازما الا  
بعد الموت بالاتفاق الى ان قال وايضا يلزم الوقف عنده يقول الوقف  
وقفت هذا في حياتي وبعد حياتي موبدا قال الطحاوي الوقف في حيز الورث  
كالملق ما بعد الموت والصحيح انه بمنزلة الوقف في الصحة فلا يلزم عنده  
ويلزم عندها من الثلث لان حق الورثة تعلق بماله ولو قال ان مت من  
مرضي هذا فقد جعلت ارضي هذه وقفا لم يصح انتهى

وذكرنا ايضا هنا طريقه يلزم فيها الوقف في الحقيقة

بان يقول ان قاضيا حكم بصحة الوقف فصم وانهرم

وقوله حكم حاكم فقط يكفي وتسميته لا تشترط

لكن تعيين اسمه ووجبا ان كان حكم حكم سببا  
كطريقة بسبب الادراك في تزويج غير الاب والجد عرف  
ومثل اقالوا اذا ما زوجت من غير كفون نفسها ولكنها  
فانه لا بد ان يسمى في هذه الحكم امرا حتما  
وعلموا ذلك بان حكمه في ذلك سبب ثبوت حكمه  
وليس في صحة وقف يلزم تسمية القاضي في ما حكموا  
اذ ليس حكم بهذا سببا لكون ذلك ثابتا قروجا  
بل حكم شرط لزوم الوقف فقوله حكم قاض يكفي

اسمه فاعل تعيين والحاكم نائب فاعل يسمى وقد اشقت الابيات على طريقة اخرى من  
طرق لزوم الوقف بالاجماع قال في الخلاصة والطريق الثاني يعني في لزوم الوقف التحميل  
وقضاء القاضي بنفاذه او يكتب في اخر صدك الوقف وقد رفعه الى قاض من القضاة  
نفذه وفي الكافي شرح الوافي وما يكتب في صدك الوقف ان قاضيا من القضاة  
قضى بلزوم هذا الوقف وبطلان حق رجوع ليس بشئ في الصحيح انتهى وفي جامع  
التناوي لو وقف وخاف ان يبطله قاض على قول الامام ابي حنيفة فعليه ان يقر  
في صدك الوقف اني رفعت الى قاض من قضاة المسلمين فامضى ذلك فلا يبطل بعد  
ذلك بد وفيه نظر لانه ذكر السرخي والذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون  
اقرار الوقف بان قاضيا قضى بلزوم هذا الوقف فليس بشئ لان اقراره لا يصح  
حجة على القاضي الذي ايد ابطاله انتهى وفي جامع الفصولين من الفصل الثاني  
قال في دعوى الحكم بلا تسمية القاضي لو كتب وحكم بصحة قاض من قضاة المسلمين  
ولم يسمه جاز فان لم يحكم به قاض وكتب الكاتب كذبا لا شك انه بهتان لكن  
ذكر محمد ما يدل على انه لا بأس به فانه قال لو خاف الوقف ان يبطله قاض فانه  
يكتب في صدك الوقف وقد حكم به قاض اذ التعرف في الحقيقة وقع صحيحا انما  
يبطله بابطال القاضي وبكتابة هذا الكلام يمنع قاضا اخر عن ابطاله فيبقى صحيحا  
وليس هذا كذبا مطلقا حقا ومصححا غير صحيح لكن يمنع المبطل عن الابطال  
والذي جرى في زماننا انهم يكتبون اقرار الوقف ان قاضيا من قضاة المسلمين  
حكم بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشئ ولا يحصل به المقصود اذا اقراره  
لا يصح حجة على قاض ان اراد ابطاله واذا لم يحكم به القاضي فاققراره كذب  
محض ولا حجة في الكذب وبه لا يتم المقصود ايضا وقال بعض المتأخرين  
انه لو كتب بالصدك حكم بصحة هذا الوقف قاض من قضاة المسلمين ولم يسمه



جائز في كل موضع يكون الحكم سببا لثبوت حكم يشترط فيه تسمية القاضي كما في الحرمة  
 النابتة بلعارة وكما في الطلاق بسبب العنة وكفرقة بسبب الادراك لوزوجها غير  
 الاب والجد وكذا لوزوجت نفسها من غير كفو وكفرقة بسبب الاباء عن الاسلاف  
 في هذه المواضع لا بد من تسمية القاضي اذ طريق القاضي في هذه الصور سببا  
 لثبوت الحرمة فتوقف الحرمة على تفريقه لا بد من تسميته القاضي ليصير معلوما  
 ام الحكم بجمعة الوقف فلا يشترط فيه تسميته بل يكفي بقوله حكم قاضي محض  
 من قضاة المسلمين اذ الحكم ليس بسبب لثبوت الوقفية انما هو شرط الزوم  
 فالحاصل انه ينظر له سببا فلا بد من تسميته اذ الحكم لا يثبت بلا ثبوت السبب  
 وفي الجهور لا يتحقق السبب وكذا في الرجوع عند الاستحقاق لا بد من تسمية  
 القاضي اذ سبب الرجوع الحكم فلا بد ان يكون الحكم من المعلوم وكذا لو برهن  
 المدعي عليه ان قاضيا من القضاة حكم بان هذا الشاهد محلول بقذف لا يقبل  
 ما لم يذكر القاضي ولا كذلك لو كان القضاة شرطا اذ الحكم يضاف الى السبب وكذا  
 لو شهد انه قال لقد لودخلت الدار فانت حر وشهد اخر ان علي دخوله ثم رجوعه  
 ضمن شاهد اليمين لا على هذا الدخول ان شهدا على السبب والاخران على الشرط  
 ثم بسط الكلام في الخلاصة وعلى هذا اذا احتج الى كتابه القاضي بالجماعات  
 كالوقف واجارة المنافع وغير ذلك فكتب فيه وقضا قاضي المسلمين بصحة وجوبه  
 ولم يسم القاضي جاز

**وقف قديم ليس يدري واقفه وذلك مشهور وكل يعرفه**  
**وضع ظالم عليه يدعي ثم ادعى لناظران عنه**  
**وقف على كذا وذلك اشهر وشهد الشهود طبقوا الخبر**  
**يجوز ان قالوا بالاشتهار يثبت اصل الوقف في المختار**  
 واقفه نايب فاعل يدري ويده مقبول وضع وقد اشتملت الالبيات على مسئلة  
 في جامع الفصولين من الفصل الثالث عشر وعبارته وقف مشهور قديم لا يعرف  
 واقفه استولى عليه ظالم وادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وكذا شهد  
 فاختار ان يجوز اذ الشهادة على اصل الوقف بالشهرة تجوز في المختار ولو كان  
 الوقف على قوم باعيا نهم قلها على الشرايط فلا هو المختار فتقبل الشهادة في  
 الشهادة وربما يكون سنة عشر من سنته وتاريخ الوقف مائة سنة فيجب  
 القاضي انه شهد بسماع فاذا لا فرق بين تسكوت وافصاح بخلاف سائر المختار  
 فيه الشهادة بسماع فانهما لو صرحا انهما شهدا بسماع لا تقبل انتهى في الخلاصة

الشهادة على الوقف بالتسامع جائزة عند عامة المشايخ ان كان الوقف مشهورا  
 متقادما ماعا شرايطه وفي الجمع وتجوز الشهادة بالشهرة لا بنبأته قال في  
 المنع وهذا المذكور قول محمد وهو المختار وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانه لو  
 لم يجز ذلك ادى الى استهلاك الاوقاف القديمة والصحيح انه يقبل بالتسامع  
 في اصل الوقف دون شرطه لان اصله هو الذي يشتهر دون شرطه ويثبت للشاهد  
 بالتسامع ان يطلق اداء الشهادة فاذا افسر للقاضي ان شهادته مبنية على  
 التسامع لم تقبل كما ان معاينة اليه في الملك مطلق لاداء الشهادة ثم اذا  
 فسر لا يسمع كذا هذا انتهى وفي مختصر محيط ارض وقف تقادم امرها ومات  
 شهودها وتنازع فيها اهلها ان كانت ورثة الواقف احيا يرجع اليهم وان  
 كانوا موتى ان كان لهم رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها يرجع الى الرسوم  
 وان لم يكن رسوم تجعل موقوفة الى قيام الدليل فخر اثبت في ذلك حقا قاضي  
 له فيه ولا فلا انتهى

**لو ادعى وقف وليس يذكر واقفه يصح فيما قرروا**  
**او الشهود شهدوا من غير ان يبينوه فعلى هذا السنن**  
 وتغير يبينوه الى الواقف والسني محررك الطريق والبيتان مشتملان على مسئلة  
 اشار اليها في جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر وعبارته متولى ادعى انه  
 وقف ولم يذكر الواقف قيل يسمع وقيل لا ما لم يذكر الواقف عند ابي حنيفة  
 اذ الوقف عنده حبس اصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذكره لئلا  
 يكون اثباتا للجهول والشهادة بالوقف بلا بيان واقفه تقبل وقيل لا تقبل  
 ويثبت ان تقبل لو كان قديما ولو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لو قديما وبصرف  
 الى الفقراء انتهى وفي الخلاصة ولو شهدوا انه وقف ولم يذكروا الواقف ذكر  
 في الفتاوى الصغرى انها تقبل اذا كان قديما لكن يثبت ان تقبل وكذا لو  
 ذكروا الواقف ان لم يبينوا المصرف تقبل وبصرف الى الفقراء

**لوضيعة في يد هذا المدعي عليه ثم ان يزيد ادعى**  
**بانها وقف وكان احضرا صكا وفي ذاك الصك صاح قبحرى**  
**خط العدول والقبض السائفة بان جد ذاك اضي واقفه**  
**فليس للقاضي هناك يحكم بذلك الصك فيما حرموا وليس يلزم**  
**قالوا لان الخط قد يزور فلا يكون الصك فيما حرموا**  
**بجته واجبة المبينة اها باقرات او بينه**



ومثل ذالوان لوحا قد ضرب في باب حانوت وكان قد كتبت  
وقفية حانوت في اللوح فلا يقضى به القاضى على ما نقلنا  
وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر  
وعبارته ولوبيده ضيعة وادعى اخر انها وقف واحضر مكا فيه خطوط العدول  
والقضاة الماضيين وطلب الحكم به ليس للقاضى ان يقضى بالصك لانه انما  
يحكم بالحجة وهي البيعة او الاقرار بالصك ان الخط مما يزور وكذا لو كان  
على باب الحانوت لوح مضروب ينطق بوقفية الحانوت لم يجز للقاضى ان يقضى  
بوقفيته به انتهى وفي شهادات الاشياء والنظاير لا يعتمد في الخط ولا يعمل  
به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضيين لان القاضى  
لا يقضى الا بالحجة وهو البيعة او الاقرار والنكول كما في وقف الخانية ولو  
احضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحتلف انه ما كتب وانما يحتلف على اصل المال  
كما في قضاء الخانية وفي بيع القينة اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على باب  
مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يردده لانها علقه لا تبغى الاحكام عليها قال  
وعلى هذا لا اعتبار بكتابة وقف على كتاب او مصحف وتماحه في الاشياء وفي  
الخلاصة رجل في يده ضيعة جاء رجل وادعى انها وقف وجاء بصك فيه خطه  
عدول وحكام قد انقضوا وتفاونا وطلب من الحاكم القضاء به قال لا يعتمد  
على الخطوط ولا ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذا لو كان لوح مضروب على  
باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به ما لم يشهد الشهود على الوقف انتهى  
ونقل ابن حزم في رسالة عملها في التوقيع المنقطع الثبوت قال ولا يجوز العمل  
بالتوقيع المذكور ولا اعتذار بالدفتر المذكور عند وجود منازع لما فيه قال  
مولانا قاضي خان رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف واحضر مكا  
فيه خطوط العدول والقضاة الماضيين وطلب من القاضى القضاء بذلك بالصك  
قالوا ليس للقاضى ان يقضى بذلك الصك لان القاضى انما يقضى بالحجة والحجة  
هي البيعة او الاقرار بالصك لا يصح حجة لان الخط قال من قال يعمل  
ولا يعمل بالشئ فقد كفر وصار مرتدا ان سبق منه ايمان صحيح فيجري عليه احكام  
المرتدين انتهى وفي جامع الفتاوى ولو كان يده ضيعة وادعى اخر انها وقف  
واحضر مكا فيه خطوط العدول والقضاة الماضيين وطلب الحكم ليس للقاضى  
ان يقضى بالصك لانه انما يحكم بالحجة وهي البيعة او الاقرار والنكول عن الدين  
لا الصك اذ الخط مما يزور فيه وهذا لان القاضى يكتب نسختين احد لى

تكون في يد الخصم والاخرى تكون في ديوان القاضى لانه ربما يحتاج اليها المعنى  
وما في يد الخصم لا يوم من عليهم من الزيادة والنقصان وفي القينة ان الكتاب  
الشري لو وجد في يد الخصم هل يدفع دعوى الخصم والفتوى على ان يمنع ويعمل  
القضاء بكتب القضاة الماضيين وكذا على باب الحانوت لوح مضروب  
بوقفية الحانوت لا يجوز للقاضى ان يقضى على الوقفية ما لم يشهد الشهود  
نهى **لوان ناظر على الوقف ادعى في يد الشخص اسمى موضعا**  
**وانه وقف على ما عينته من جهته وقام في ذابيته**  
**قضى على ذى اليد ثم ذاب القضاة على جميع الناس صار مرتضى**  
**ونافذ حتى لو ادعى عساه شخص له لا تستمع دعواه**  
**ومثل قضاؤه بالفصل يكون هذا العبد حر الاصل**  
بينه فاعل قام ولم يوث له الفعل المضروقة له متعلق بادعاه لانه هبة  
ولو كان في موضعها لم كان احسن وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع  
الفصولين في الثالث عشر القضاء بالوقفية قيل يكون قضاء على الناس كافة  
حتى لو برهن المتولى على وقفية ارض وحكم بها على ذى اليد ثم ادعى اخر انه  
ملك لا تستمع دعواه فجعل قضاء بحرية الاصل وقيل لاحق لو ادعى اخر انه  
ملك تستمع فجعل قضاء بالملك ونقل في الفصل التاسع والثلاثين قال ادعى  
الورثة على غلام انك كنت ملك ابينا الى يوم موته فبرهن القن اني كنت  
ملك فلان اخر وحرى تقبل بينته وينتصب خصما عن الغايب في اثبات  
الملك له اذ ملكه شرط عتقه فينتصب خصما عنه في اثبات الملك والاعتاق  
فاذا قضى به ثم برهن اخر انك فتى لا تقبل اذ ذاك القضاء قضاء على  
الناس كافة اذ فيه صيرورته اهل الشهادة والقضاء وهو ثبت في حق  
الناس فينتصب هذا المدعى خصما عن الناس كافة فكان كلهم حضروا فبرهن  
عليهم انتهى وفي قضاء الخلاصة القضاء بحرية العبد قضاء في حق الناس  
كافة اما القضاء بالملك المطلق فقضاء على المدعى عليه وعلى من تلق الملك  
من جهته والقضاء بوقفية موضع هل يكون قضاء في حق كافة الناس اختلف  
المشايخ فيه ونقل في كتاب الدعوى قال وفي الفتاوى الصغرى ارض في يد رجل  
ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهته فلان على جهته معلومه وان متولى  
هذا الوقف وذكر الشرايط واثبت بالبيعة وقضى القاضى بالوقفية ثم جاء  
رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه وتسمع بخلاف العبد اذ ادعى العتق



على انسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا تسمع لان  
القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد لم ير  
لهذا رواية لكن سمعت ان فتوى السيد الامام ابي شجاع على هذا في قوايد شمس  
الائمة الحلواني وركن الاسلام على السقدي ان الوقف كالعتق في عدم سماع  
الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما يصح بشرائطه لا يبطل  
الا في مواضع مخصوصة وهكذا في النوازل انتهى وفي شهادات القنية قال وفي  
تتمة الفتاوى الصغرى ادعى عليه وقفية محدود وقضى له بالبينة ثم ادعى اخر  
الملك المطلق على المقضى له تقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق لانه  
قضاء على الناس كافة انتهى وفي شهادات الاشباه والنظائر القضا يقتصر  
المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة في اربعة يتعدى الى كافة الناس  
فلا تسمع دعوى احده بعد في الحرية اصلية والنسب واولاد العتاقة والى  
كما في الفتاوى الصغرى والقضا بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى كافة فتسمع  
الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به انتهى وقال في شرح الملتقى وقد اختلف  
في القضا بالوقف هل هو قضا على كافة كحرية والنسب والنكاح والاولاد  
لا غير فلا تسمع فيه دعوى ملك اخر او وقف اخر قيل نعم وبه افاق المصنف  
ابو السعود وغيره صونا عن الجمل لا بطلاله واعتمده في المنظومة المحببة  
حيث قال لو ان ناظرا اى اخر الابيات وقيل لا وهو المعتمد كما في الملح عن البحر  
وبه افاق صاحب الملح واعتمده في تنويره حيث قال في باب الاستحقاق وهو  
المختار فتدبر

**لو وقف الانسان وقفه على اولاده وما عسى ان يفسد**  
**ولم يرتب ثم كان قد شرط بان من قدم مات منهم وفرط**  
**عن ولد نصيبه للولد** فحكم هذا الوقف في ان يمتد  
**قسمته لوالد مع الولد** سوية من غير منع لاحد  
**فلو فرضنا ان انسانا تولى** عن ولد فذا السهمين حوى  
**سهم اليه من ابيه ينتقل** وسهم الذي له كان ففعل  
فذا اى الولد وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الخلاصة وعبارتها ولو قال  
وقفت على ولدى وولد ولدى ابد اما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن  
قال كل مات احد كان نصيبه من هذه القلة لولده فاحكم قبل موت بعض  
ان القلة لجميع ولده وولد ولده ونسبه بينهم على السوية فاذا مات بعض

ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جات القلة فان القلة تقسم على عدد القوم على  
الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الذى مات من ولد الصلب واصاب الميت من  
القلة كان ذلك لولده ويصير لولد هذا الميت سهمه الذى جعل له الواقف  
وسهم والده انتهى وفي الاشباه والنظائر من فن القواعد عن اوقاف الخصاف  
قال ووقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسبه ولم يرتب وشرطان  
من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة القلة بين الولد وولد الولد  
بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المحمول  
له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده انتهى

**لو وقف الوقف على الذرية** من غير ترتيب فيما نسوة  
**يقسم بين من علا والاسفل** من غير تفضيل لبعض فانقل  
**وتنقص القسمة في كل سنة** ويقسم الباقي على من عينه  
**بحسب القلة ثم الكثرة** فيز القدر واعرف قدره  
وقد اشتملت الابيات على مسئلة في قواعد الاشباه والنظائر عن اوقاف  
خصاف وعبارتها وقف على ذريته من غير ترتيب بين البطلون استمة  
جميع بالسوية الاعلا والاسفل فيستقضى القسمة في كل سنة بحسب قلتهم  
وكثرتهم انتهى وفي البرازية قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد  
ولدى ولم يزد عليه يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده يشتركون في القلة ولا  
يقدم ولد الصلب لانه سوى بينهما في الذكر وقال هلال يدخل فيه ولد البنت  
ايضا

**وولد الابن كذا البنت** يدخل في ذريته بثبت  
**لا سيما في هذه الاعصار** لان عرفهم عليه جارى  
**بحيث لم يحصل به اشتباه** ولم يحل في فهمهم سواه  
كذلك البنت بالجراى ولد البنت وقد اشتملت الابيات على مسئلة اشار اليها  
ابن الشحنة في شرح الوهبانية وعبارتها لو وقف على ذريته نقل عن المحيط وبيان  
فيها من غير ترجيح ونقل عن خزانة الاكل عدم دخول البنات فيما لو اوصى بذرته  
وقد استقصى المصنف يعنى ابن وهبان الاستدلال بالخلاف والرد في شرح  
البيت الالف ولنا بصدده وينبغي ترجيح الرواية القليلة بالدخول في هذه  
الاعصار لان عرفهم عليه ولا يفهمون غيره ولا يسرى الى افهامهم غالبا  
سواه وقد رايت في اوقاف الناصريان الذرية والبنين سوا يعنى يدخل فيه



ولد البنين والبنات انتهى وفي النفع الوسائل نقل عن كنفان وعبارته قال  
ايض هذه صدقة موقوفة لله ابد اعل نسل فلان بن فلان ابد امانا تناسلوا  
ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جازي قلت ومن نسل فلان قال ولده  
وولد ولده ابد امانا تناسلوا قلت وولد البنين والبنات في ذلك سواء قال  
نعم ثم قلت فان كان الواقف قد قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابد  
على ذرية زيد ابد امانا تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين قال هذا جازي ويكون  
لذرية زيد ما بقي منهم احد فاذا انقرضوا كانت الغلة للمساكين قلت ومن  
ذرية زيد قال الذرية والنسل سواء والحكم فيهما واحد ثم بسط الكلام كما هو  
داير في كل مقام وللعامة ابن نجيم رسالة في حكم دخول اولاد البنات تحت لغة  
الولاد والاولاد

**والوصف بعد جمل اذا اتى يرجع للمجمع فيما ثبتت**  
**عن الامام الشافعي فيما ان كان ذا العطف بواو اما**  
**ان كان ذا عطف بتم وقفا الى المجمع باتفاق رجعا**

وقد اشتملت الابيات على مسئلة اشار اليها في الاشياء والنظائر قال وقعت حادثة  
وقف على الامير فلان ثم من بعده على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على  
اولاد اولادهم ثم على ذرياتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث  
فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كذا فهل قوله من الذكور قيد للابناء والبنات حتى  
لا يتحقق انثى ولا ولد انثى ام هو قيد في الابناء دون البنات ثم يستحق الذكور ولو من  
اولاد الاناث ام هو قيد في الابناء دون البنات حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى  
فاجبت هو قيد في الابناء دون البنات لان الاصل كون الوصف بين متعاطفين لا بين  
كاسر جوابه في باب المحرمات في قوله تعالى من نساكم لا في دخلتم بهن بعد قوله  
وربايبكم وامهات نساكم ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات  
لكونهم ينسبون الى اباؤهم ذكورا كانوا او اناثا وتخصيص اولاد البنات ولو كانوا  
اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعد فاذا انقرض اولاد الذكور ولو  
يقول ابنا الذكور ولا ابنا الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم ثم بلغني عن بعض الشافعية  
انهم جعلوا قيدا في الاباء والبنات وافقه بعض الكنفية قرابت الامام الاسنوي  
في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع للمجمع عند الشافعية والى الاخير  
عند الكنفية لان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو اما اذا كان  
بتم فيعود الى الاخير اتفاقا انتهى وما يضاف هذا ما نقله في البحر في مسائل شتى

اخر كتاب القضا في بحث الاستثنا قال والحاصل انهم اتفقوا على ان الاستثنا  
اذا ذكر بعد جمل متعاطفة بالواو كعبده حروا امراته طالق وعليه المثنى الى بيت  
الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فيبطل الكل قال وفي وكالة البرازية وعن  
الثاني قال امرأة زريد طالق وعبدته حروا وعليه المثنى الى بيت الله ان دخل هذه  
الدار فقال زريد نفوذ كان خالفا بكالة لان الجواب يتضمن ما في السؤال واما  
الاستثنا بالواو احدى اخواتها فينصرف الى الاخير قال والحاصل ان الشرط  
اذا تعقب جملا متعاطفة متصلا بها للكل ولما الاستثنا بالالا في الاخير فلو  
اقر لاثنين بما لى واستثنى شيئا كان من الاخير ولو اقر بما لى كاية در محمد  
وخسين دينار الادرها انصرف الى الاول استثنانا واما الاستثنا بان شا  
الله بعد جملتين اي قاعيتين كليهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين او طلاق  
معلق وعتق معلق كليهما عند محمد وسند الى يوسف الى الاخير واتفقوا على  
انصرافه الى الاخير في غير العطف وفي المعطوف بعد السكوت كما في ايضاح الكرماني

**وليس للمذى عليه وقفا دار بان يسكنها بر مرفا**  
**فذلك الشخص غلال لدار ومثل هذا الحكم ايضا جاري**  
**فيمن عليه وقف السكنى فلا ياخذ للفترة فيما نقل**

دارنايب فاعل وقفا والالف للاطلاق وغلال نايب فاعل والالف للاطلاق  
ايضا وقد اشتملت الابيات على مسئلتين الاولى ان شرط الواقف لدار لرجل  
فلا يجوز له الثانية لو شرط له السكنى فلا يجوز له اخذ غلتها قال في مختصر  
المجسط سكن الموقوف عليه ان شرط الواقف ان سكنها له جاز وان شرط ان  
غلتها له اختلف المشايخ قيل لا يجوز وله ان يوجرها وقيل لا يجوز وقيل  
الاحتمال ان يوجرها القيم من غير الموقوف عليه ويعطى الاجر له واما الاجابة  
قال ابو جعفر في الوقف شريك اجره والوقف محتاج الى العارة ليس له ذلك  
والاله ذلك قال وهذا اذا لم يشترط الواقف البداية بالعشر والحج والموت  
اما اذا اشترط لا يجوز ان يقي وفي المجمع فان وقف دارا على سكنى ولده عمرها  
ساكنها فان امتنع او افتقر اجرها الحاكم وعمرها ثم رها اليه قال في المنبع  
شرح في التقييد بالحكم فائدة وهي ان السكنى لا يوجرها لانه غير مالك  
لذلك وانما له السكنى الى اخر عبارته وفي الخلاصة الموقوف عليه اذا اراد ان  
يسكن في دار الوقف عليه ليس له ذلك في فوايد شمس الايمه وفي فوايد الفضل  
رجل وقف منزلا على ولديه وعلى اولادهم ابد امانا تناسلوا ثم ان احد الولدين



طلب من الآخر لها ياء واني الآخر الا ان يضربا وسط المنزل حايضا فيسكن هذا ناحية  
والآخر ناحية قال الامام الفضل ان يوصى الواقف لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى  
وان كان الواقف اوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير  
مهاياة انتهى وفي جامع الفصولين في الثالث عشر والموقوف عليهم لا يكون اجازة  
الموقف وقيل لو كان الاجر كله للموقوف عليهم بان كان الوقف لا يستمر وغيره لا يشترط  
في الغلة فيخيز بجوز هذا في الدور والكوايت واما الاراضي فلها شرط الواقف  
تقدم العشر والخراج وسائر المون فليس للموقوف عليهم ان يوجرها ولو لم يشترطه  
يجب ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليهم وهو نظير ما روى عن ابي يوسف انه لو  
كان الموقوف عليه متعدد افقسموه واخذ كل منهم ارضا فزرعه بنفسه قال ابو يوسف  
ان كانت الارض عشرة جازتها ثوبهم ولو كانت خراجية لم يجوز انتهى وفي الكافي  
شرح الوافي ولا تصح اجارة من له السكنى لانه لا ولاية له عليها انتهى وفي جامع  
الفتاوى وقف منزل على ولديه واولادها ما تناسلوا ليس لهما ان يسكنانه  
لان حقهما في الغلة انتهى

**ولم يجز والذى قد وقفا عليه وقف ابد تصرفا  
في عينه ولا له ان يوجره من غير ما تولية مقرر  
فان يكن واقفه قد جفلا فتولية الوقف له فيلعل**

وقف مبني للجهول والالف للاطلاق وضمير له للموقوف عليه للموضفين وفي المنع  
شرح الجمع ليس للموقوف عليه اذ لم يكن متوليا على الوقف او نائبا من جهة الحاكم  
ان يوجر لانه لا يملك الا الغلة دون العين والتصرف بالاجارة الى من له الولاية  
في ذلك انتهى وفي البرازية اذا اجر الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجر له بان لم  
يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى الهارة جاز في الدور وفي الكوايت في  
الارض ان كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر لم يملك ان يوجر لانه لو جاز  
لكان كل الاجر له فيلزم بطلان شرط الواقف وان لم يكن شرط له ان يوجر وزرع  
بنفسه والمؤنة والخراج عليهم وعلى هذا الوكاك المصارف ثلاثة اواربعة فاراد  
المهاياة ان كان الواقف شرط ما ذكرنا لا يجوز والا فيجوز وعن الثاني يعني ابا  
يوسف رحمه الله تعالى انها ان عشرية فليهم ذلك وان خراجية لا لان العادة  
شرط البداية بالخراج من الغلة فالمهاياة تستلزم ان يكون الخراج في ذمة  
المصرف فيلزم تبديل شرط الواقف وفي فتاوى قاضي خان رجل وقف دارا على  
قوم باعياهم وجعل اخرهم للفقراء ان المتولى اجر الدار من الموقوف عليهم

جازت الاجارة لان حق الموقوف عليه في الغلة لا في رقبته الدار وذكر ايضا قال الموقوف  
عليه اذا اجر الوقف قال الفقيه ابو جعفر في كل موقع يكون كل الاجر له فان لم يكن الوقف  
محتاجا الى الهارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يوجر الدور والكوايت  
وان كان الواقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية بالخراج او العشر ثم جعل الموقوف  
عليه ما فضل من الهارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه ان يوجر لانه لو جازت  
جازت ان جميع الاجر له فيفوت شرط الواقف ولو لم يكن الواقف شرط البداية  
يا ذكرنا واجر الموقوف عليه الارض او غيرها لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج  
والمؤنة عليهم وكذا لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنان او ثلاثة فتهاونا  
واخذ كل واحد ارضا ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن ابي يوسف ان كانت الارض  
عشرية جازت مهاياتهم وان كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الارض الخراجية  
للموقوفة انهم يشترطون البداية بالخراج فلما جاز التهاى لم يكن الخراج في الغلة  
ويكون في ذمة الموقوف عليهم وكان فيه تغير شرط الواقف وذكر ايضا قال دارموقفه  
على اخوين غاب احدها وقبض الكاضر غلته تسع سنين ثم مات الكاضر وترك  
وميا لم حضر الغائب وطلب من الوصي نصيبه من الغلة قال الفقيه ابو جعفر  
لو كان الكاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب ان يرجع في تركه  
الميت بحضته من الغلة وان لم يكن الكاضر قايما في هذا الوقف الا ان الاخوين  
اجرا جميعا فكذلك وان اجره الكاضر كانت الغلة كلها للكاضر في الحكم ولا يميل  
له بل يصرف بما قبض من حصته الغائب

**ولو على البنين وقفا يجعل فان في ذلك البنات تدخل  
والمنع في رواية قد نقلوا عن الامام والمصحيح الاول**

وقفا مفعول يجعل قدم للنظم والبيتان مشتملان على مسئلة في شرح الوهبانية  
لابن الشحنة وعبارته اذ وقف على بنيه وله بنون وبنات قال قاضي خان  
قال هلال الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن  
ابن حنيفة تكون الغلة للبنين خاصة في رواية والمصحيح هو الاول في المحيط قال  
هذان هما جميعا في الوقف سواء وهكذا ذكر الخصاف في وقفه الى اخر عبارته  
وفي الخلاصة قال ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بني وله بنون وبنات  
قال هلال هم في الوقف سواء وعن ابن حنيفة ان ذلك للبنين دون البنات قال  
بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا انما يستقيم في بني اب يحصون واما  
فيما لا يحصون فان الذكور والاناث فيه سواء فيصح ان يقال هذه المارة من بني



ولو قال علي بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذلك لو قال علي بنات  
وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين انتهى وفي انفع الوسائل ان في المسئلة  
خلافين ابي حنيفة ومالك بن نافع في قولهم الاخران البنات لا يدخلن  
في لفظ البنين وفي قولهم الاول وهو قولهما يدخلن هذا اذا كان الاصل البنين  
من الناس رجل يعرف اما اذا كان ابا قبيلة او فخذ كبنى تميم فانه لا خلاف في دخول  
البنات حتى لو لم يكن له بنون وله بنات فقط فانهم يدخلون وحدهن كما ذكره  
القدوري والظاهر ان الصحيح قولهما اما لكون القدوري اخر وجهه الى بعد ذكر  
وجه قول الامام وهذا امانة الترجيح على العرف الصناعي بين الاصحاب واما  
لان اهل الاصول جعلوه اصلا وقرعوا عليه وهو دليل الصحة ايضا انتهى

**ولو علي اولاده ثم علي اولاد اولاده قد جعلنا**

**وقفا فقالوا ليس في ذخير علي اولاد بنته على ما ينقل**

وقد اشتملت البيتان على مسئلة في جامع الفصولين في الثالث عشر وعبارة  
وقف علي اولاده واولاد اولاده هل يدخل اولاد البنات فيه روايتان وفي  
بانهم لا يدخلون انتهى وفي الخلاصة ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية  
وبه اخذ هلال وذكر الحنفية عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والهي  
ظاهر الرواية وفي السير الكبير ما يوافق ظاهر الرواية ولو قال ارضي هذه مئة  
موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يزد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولاد  
بحينه يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن لانه سوى بينه  
في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل فيه وكذا لو قال ارضي  
هذه موقوفة على ولدي وولد ولدي قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين  
والبنات وقال علي الاخرى اذا وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور  
والاناث من ولده فاذا انقرضوا فهو على من ولد الابن الواقف دون ولد  
بنت الواقف ولو قال علي اولادي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد  
الابن وولد البنت والصحيح ما قال هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول  
اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير الكبير اذا قال اهل الحرب  
امنونا على اولاد اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال  
الامام السرخسي لان ولد الولد اسم من ولدته وولده وابنت ولده من  
ولدته ابنته يكون ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال علي ولدي فانهم ولد  
البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلب

واما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد ان ولد الولد يتناول ولد  
البنت عند اصحابنا انتهى وفي مختصر الخياط وقض على اولاده يدخل فيه اولاد  
صلبه واولاد ابنته واما اولاد البنات ففيه روايتان ذكر هلال والحنفية عن  
محمد انهم يدخلون وذكر محمد في السير انهم لا يدخلون في امان على الاولاد انتهى  
وفي الاشباه والنظائر في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة ومنها لو وقف على ولده  
او اوصى لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد  
لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت وظاهر الرواية عدم الدخول  
ومع فاذا اولد للمواقف ولدرجهم من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد  
الصلب وهذا في المفرد اما اذا وقف على اولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات  
الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكانه للمعرف فيه والا فالولد مفردا وجمعا  
حقيقة في الصلب انتهى وفي جامع الفتاوى لو وقف على اولاده واولاد اولاده  
لا يفضل الذكور على الاناث ولا يدخل اولاد البنات الا في رواية الحنفية والفتوى  
على الاول انتهى وفي انفع الوسائل ذكر محمد في السير الكبير اذا استامن الحر على  
اولاده فاذا ولد بناته لا يدخلون في الامان لانهم ليسوا باولاده وهكذا  
ذكر علي الرازي في مسایل جمعها في كساييات لان اسم الولد لا اولاد البنات مجاز  
لان الولد حقيقة من ولده حكاه عرفا من يكون منسوباً اليه بالولادة وذلك  
اولاد الابن دون اولاد الابنة قال الشعبي بنونا بنو ابنا بنونا بناتنا بنوهن  
ابناء الرجال الا باعد والبنى على الله وعليه وسلم انما سمى الحسن والحسين ولدا  
مجازا بدليل قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم او كان لاولاد فاطمة على  
خصوص والظاهر ان ذلك بطريق المجاز الى ان قال ويدخلون فيه اولاد  
البنات في رواية الحنفية وهلال لان اسم الولد لمن ولده حقيقة فاولاد  
ابنته يكون ولد ولده حقيقة ولا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولادهم مطلقا لانهم منسوبون الى  
الاب لا لام قال ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نسلي يدخل فيه من  
كان من ولده ونسله سواء خلق يوم الوقف او خلق بعده لان النسل اسم عام  
يقع على البطون كلها وان كان لذرية فلان او استامن الحر في نسله اولاد البنات  
ذكر هلال انهم لا يدخلون في الوقف وعن محمد روايتان فمن اوصى بثلاث ماله  
لذرية فلان او استامن الحر على ذرية فامنهم في رواية لا يدخل اولاد  
البنات في الوصية والامان لان اولاد البنات من ذرية اباهم لا من ذرية



قوم الام لا ترى الى اولاد الخلفاء من ذرية اباهم كما قال المأثور وانما امهات الناس  
او عمتهم مستودعات وللانسان ابا وفي رواية يدخل فيه لان الذرية اسم للفرع  
المتولد من الاصل لا ترى ان الناس كلهم ذرية ادم ونوح والاب والام اصلان  
للولد ثم الام من ذرية ابيها لما يتولد منها يكون من ذريته ايضا ومعنى  
الاصليته والتولد في جانب الام راجح لان ماء الفحل يكون مستهلكا في رحمها وانما  
يكون الولد متولدا منها بواسطة امسالك ماء الفحل في رحمها فاذا جعل النافذة  
من ذرية اب ابنيه فكذلك يجعل من ذرية اب امه ولما ثبت في الذرية ثبت  
في النسل لانها سواء الى ان قال والجواب في الوقف على قول شمس الائمة يكون  
هكذا اذا وقف على اولاد اولاد فلان دخل تحت الوقف اولاد البنات ورواية  
واحدة ثم قال اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على عقب يزيد ثم من بعدهم  
على المساكين قال الوقف جائز والفلة لعقب يزيد ابد ما توالدوا ثم قال  
العقب من ولد الذكور دون اولاد الاناث وكل من لا يرجع بنسبه بابا له  
الى زيد فليس من عقب يزيد الى ان قال ارضي صدقة ثمة ابد اعلى الى العباس بن  
عبد المطلب فالال كل من ينسب بابا له من الذكور والاناث الى العباس ولا  
يدخل فيه العباس وابوه واهله لو كان في الاحياء قال ومن بعدت ولادته وقرية  
سواء وكذا اعلى لاهل بيت العباس من ينسب بابا له الذكور الى الجدة الثالثة  
ولو قال على اهل بيتي يدخل فيه اب الواقف وولده من الصلب ولو اوصى بثلاث  
ماله كجنسه او لاهل بيته فالوصية لمن اتصل به من قبل ابا له الى اخاب  
له في الاسلام من اولاده الذكور منهم وكذا مثل اهل بيت علي واهل بيت  
العباس لا ينسب اليهم اولاد البنات ولا اولاد الاخوات ويدخل فيه  
ولد الموصي ووالده والوصية لال فلان كالوصية لاهل بيته ولو اوصى لذرية  
لا يدخل فيها ولد الابنة والعقب اولاد الذكور دون البنات وعند بعض  
الناس ولد البنات من عقب ثم قال والنسل لا يكون الا من ولد الابن  
دوف ولد الابنة ثم قال والجنس والال واهل البيت سواء يقال العباس  
واهل عباس ولا يدخل فيها قوم الام لان الانسان يعد من جنس قوم الاب  
لا من جنس قوم الام لا ترى ان ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان قرشيا ولم يكن قبظيا والال اسم لمن يرجع هو اليه بالنسب والنسب  
تكون بالاباء لا بالامهات ثم قال وفي شروط الخصاص ان ولد البنات يدخل  
في الوقف فصارت في المسئلة روايتان ومن اراد استيفاء هذا البحث فعليه بطا

انفع الوسائل فانه اطال الى الغاية والله الموفق  
**بني اولادي كذا اقلني واخوتي وللفظ ابا اي احب**  
**مشتري الاناث والذكور فيه وذات واضح مسطور**  
بني مشدد جمع ابن اضيف الى الباقي تحذفت النون والبيتان مشقان على مسئلة  
ما لو وقف على بنيه او اولاده او اقاربه او اخواته او اياه فانه يدخل في ذلك  
الذكور والاناث قال في الخلاصة رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على اقلني  
وعلى قرابي او على ذوي قرابي قال هلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على  
الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا ولده انتهى وفي انفع الوسائل  
قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الفلة لولد صلبه ليستوي فيه  
الذكر والانثى لان اسم الولد ما خوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر  
والانثى انتهى وقد تقدم الكلام على البنين من النافذ على حدة فكان تكرار في  
انفع الوسائل ذكر في وقف هلال قال قلت ارايت لو قال ارضي صدقة موقوفة  
على اخوتي وله اخوة واخوات قال هم جميعا سواء في الوقف قلت وهذا بمنزلة  
قول بني فلان قال البنون والبنات فيه سواء قال هذا كله سواء وهم جميعا اسوة  
وذكر في وقف الخصاص قال ارايت اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بني  
دنه بنون وبنات قال تكون الفلة للبنين والبنات جميعا لا ترى لو قال  
ارضني هذه صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات ان الفلة لهن جميعا  
لا ترى الى قوله تعالى فان كان له اخوة والاخوة والاخوات في ذلك سواء  
الى ان قال ومسئلة الاولاد ظاهرة والاقارب كذلك واما مسئلة الاباء  
فهي ان اهل الحصن اذا قالوا امنونا على اقبائنا تدخل الامهات ولم ار احدا  
سبقني الى هذا ولا حرم وهو فائدة جلييلة فليعلم والله اعلم انتهى  
**وذكروا ان فقير الوقف من ليس مالكا سوى ما يملك**  
**حاجته من خادم ومسكن وفرش بيت مع ثياب بدن**  
**وعنده ما مال له عن غنى وليس بالغا اذا ما حجتا**  
**ماية درهم ومثلها فما عد فقيرا ان يكن يملكهما**  
ومثلها اي مثل المائة يملكها اي يملك المائتين وقد اشتملت الابيات على  
مسئلة في فتاوى قاضي خان وهي اما الفقير من كان له مسكن لا غير فهو فقير  
في الوقف والزكاة جميعا وكذا من كان له مسكن وخادم وكذا من كان له ثياب  
كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا غنا فيه فكذلك



وان كان له فضل من متاع البيت او الثياب وذلك الفضل يساوي ما تاتي درهم فيه غنى لا يحمل له الزكاة ولا اخذ الوقف وكذا اذا كان له مسكنان او اخاه مان واحد يساوي ما تاتي درهم فهو غنى في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة فيقول اصحابنا وقال يوسف بن خالد السعدي اذا كان الفضل خمسين درهما او يساوي خمسين درهما فهو غنى لا يحمل له اخذ الزكاة والوقف وان كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي ما تاتي درهم فاذا اجفت تكون ما تاتي درهم كان غنيا وان كان له ارض تساوي ما تاتي درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو يوسف هو غنى به وبه اخذ هذا لا يعطى له من الوقف ولا من الزكاة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الزبيدي هو فقير وقال الفقيه ابو جعفر ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه لنقصان في الارض فهو فقير وان كان بنقصان الفلّة لقلة تعاهده والقصور في التربة عليها فهو غنى به وما قال ابو يوسف احوط وما قال محمد بن سلمة اوسع وان كان له مال كثير غايب عنه او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على الاخذ يعطى له من الوقف والزكاة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وفي مختصر المحيط قال هذه صدقة موقوفة على الفقراء يدخل فيه فقرا قرابته واولاده الصغار ومرف الفلّة اليهم اولى من الاجانب ثم المرف الى ولد الواقف افضل ثم الى قرابة الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره اقربهم الى الوقف منزلاً الى ان قال ويكره ان يعطى كل فقير ما تاتي درهم كما في الزكاة بخلاف مال الوقف على قرابته وهم يحصون قسمة الفلّة كلها بينهم وان كان نصيب كل واحد اكثر من ما تاتي درهم ولو وقف على الا فقر فالأفقر وعلى الاجماع فالأحوج من قرابته فانه يعطى الأكثر الى ان قال في ليس له مال له الحق في هذا الوقف ويعمل له الا في مكتسب او عاجز عنه بخلاف الزكاة فانه يكره للمكتسب الاخذ على وجه التيسر ومن له مال يجب فيه الزكاة لاحق له في الوقف وان كان له مال قتيبة لامر زكاة فان لم يفضل عن حاجته فله حق في الوقف وان فضل مقدام ما تاتي درهم فصاعد الاحق له في الوقف ثم من ولد منهم بعد حدوث الفلّة لاقل من سنة اشهر وهو فقير لاحق له في هذه الفلّة وان كان لاحد من غلة السنة ما تاتي درهم وادركت الفلّة الثانية فلا حق له في الفلّة فان اجتمعت الفلتان فادركتا ونصيب كل واحد من الفلتين ما ياتي درهم يحمل له اخذهما جميعاً ونقل في باب الوقف على فقرا قرابته قال وقف على فقرا

فقرا قرابته قرابته فادعى رجل انه قريب وفقير محتاج الى اثبات القرابة والفقير فان اقام بينته على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته اى جهتها ويبنى ان يفسر الشهود انه فقير معدوم لا يصلح له مال ولا احد يلزمه نفقته واذا قضى القاضى باعدامه لا يصح في حق الدين ويصح في حق الوقف وكل من كان مكى للموت من مال الفقير من نسب وسبب ويملك الاستيفاء بغير فرض القاضى فلا خط له في هذا الوقف كالوكان له قريب غنى وله اولاد فقرا فان كانوا صغاراً وله ارباب للاثاث منهم او ذكورا كباراً من اوجانين فلا خط لهم في هذا الوقف وان كان لهذا الفقير اخوات واخوة وولد كبير فقير مكتسب كان لهم حظ وقيل في الولد الكبير اذا كان الاب يتحمل موته وبيع عليهم النفقة فلا حظ لهم في الوقف والا لهم الحظ انتهى

**لفظ البنات في البنين يدخل في احد القولين عنه ينقل**

**وداخل فيه على قولهم معا كما قرر ذلك العلماء**

عن ابن عباس عن الامام ابن حنيفة وقد تكررت هذه المسئلة من المناظير مرتين فيما سبق قال في انفع الرسائل وذكر القدرى في شرحه على مختصر الكرخي قال باب الوصية لبني اب من الناس يعرف قال بشر عن ابى يوسف في رجل اوصى بثلاثة لبني فلان رجل من الناس يعرف فان اباً حنيفة قال في ذلك هو لولده جميعاً الذكر والانثى سواء ثم رجع عن ذلك وقال هو للذكر دون الاناث وقال ابو يوسف ومحمد هو للذكر والاناث جميعاً وجه قول ابى حنيفة ان الابنة لا تتناول اسم الابن على الحقيقة وانما تتناول الاسم الذكور والاناث على طريق المجاز ومن حكم اللفظ ان يحمل على حقيقة ولا يحمل على مجاز لا بدليل وليس كذلك اذا كان فلان اباً قبيلة او فخذ لان النسبة اليه لا يقصد بها الايمان وانما يقصد بها الانتساب وهو موجود في الذكر والانثى ولهذا المعنى يتناول الاسم الاناث منهم وان لم يكن معهم ذكر ولا يتناول الاسم من ولد الرجل المعروف الاناث لا ذكر معهم ووجه قول ابى يوسف ومحمد ان الذكور اذا اجتمعوا مع الاناث غلب عليهم اسم الذكور وتناولهم الاسم جميعاً وان لا يتناولهم حالة الانفراد فوجب ان يحمل على جميعهم وقامه هناك وسبق الكلام على ذلك

**وقف البنات والفراس صرفاً يجوز ان كان الفرد وقفاً**

**وان يكن وقفاً على غير الجحيم على الصحيح فيه فاعلم ما استنبه**

مرفاً اي خالصاً والمراد بالقرار الارض والبيتان مشتقان على مسئلة في انفع الوسائل وعبارته واما مسئلة وقف البنات والفراس بدون الارض فاعلم ان هذه



المسئلة لم ار احد من الاصحاب ذكرها الا صاحب الذخيرة ولا يسجد في صورة  
 ما ذكر في الذخيرة قال وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول  
 ووقفه غير متعارف واذا كان اصل البقعة موقفا على جهة قرية فبنا عليها بنا  
 ووقف بناءها على جهة قرية اخرى اختلف المشايخ قال بعضهم لا يجوز وقال  
 بعضهم يجوز لان جهات القرية واحدة وان اختلفت فاصل القرية جهة واحدة  
 المجتهد لا يوجب اختلاف الحكم بعد ايقاف اصل القرية كما قلنا في سبعة نفر حر  
 بقره او بدنة ونوى بعضهم الاصححة وبعضهم هدى المتعة والقران وبعضهم  
 جزاء الصيد وبعضهم التطوع جاز وبمثل لو نوى بعضهم اللحم لا يجوز كذا هنا  
 واما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها في ارض غير موقوفة فليتحلوا ما ان وقفه  
 بموضعها من الارض فيبيع تبعها للارض بحكم الاتصال وان وقفها دون اصلها  
 لم يبيع وان كانت في ارض موقوفة فوقها على تلك الجهة جاز وان وقفها على جهة  
 اخرى فعلى الاختلاف الذي في البناء وهذا لان الشجر نظير البناء من حيث ان  
 قيامها بالارض وهي تبع بحكم الاتصال كالبناء وصورة ما ذكره الاسيحا في شرح  
 مختصر الطحاوي قال والوقف انما يجوز في غير المنقول من العقار والارضين ونحوه  
 فاما المنقول فلا يجوز وقفه الا اذا كان تبعاً لغيره من غير المنقول وهو ان ينفذ  
 ارضا فيها بقر وعبيد لمصالحها فيدشرط ذلك في الوقف فيكون وقفا معها ان  
 جرت العادة به كما اذا وقف المر والقدر وحفر القبور او وقف لجنات او ثياب  
 الجنات ولو وقف الاشجار القائمة لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا قلت  
 فقرر لنا من هذا ان وقف البناء والفراس يجوز ان كانت الارض موقوفة على العبيد  
 لانه جاز على وجه الاستحسان كما ذكره الاسيحا والاصل ان ما رست على وجه  
 الاستحسان يكون العمل عليه الا في مسائل محصورة وهذه المسئلة ليست منها  
 ولا يقال ان صاحب الذخيرة قد قال ان وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز  
 هو الصحيح ان هذا في كل الصور بل نقول انه محمول على ما اذا وقف بناءه  
 او شجره بدون ملكه يدل عليه قوله بعد ذلك واذا كان اصل البقعة موقوفة على  
 جهة قرية فبنا عليها بنا ووقفه على جهة قرية اخرى لانه لو كان قوله اولا  
 وهو وقف البناء من غير وقف الاصل لا يجوز هو الصحيح شاملا لكل الصور  
 لما جاز ان يعيد ما قلناه ولا كان يحسن ان يقال اختلف المشايخ فيه فان  
 المشايخ ما اختلفوا الا في الصورة التي وقف بناءه على جهة قرية واصل البقعة  
 على جهة اخرى وهذا التقدير ظاهر وكذا يجب ان يحل قول الاسيحا من قوله

استحسانا على صورة وقف البناء في ارض موقوفة جمعا بين ما هو الاصل من قوله  
 استحسانا وبين قوله في الذخيرة هو الصحيح والما كان يلزم ان يكون وجه الاستحسان  
 غير صحيح وهذا لا يجوز لان هذا ليس من المسائل الخارجة عن الاصل في القياس  
 والاستحسان فتعين العمل على ما ذكره والله اعلم واستفدنا من قوله صاحب الذخيرة  
 اذا كان اصل البقعة موقفا على جهة قرية فبنا عليها بنا ووقف بناءها على جهة  
 قرية اخرى الى قوله وقال بعضهم يجوز ان يشمل البناء والفراس الذي غرسه البناء  
 الذي بنا بطريق الاجارة وان كانت للاجارة نهاية ولا يضرد ذلك ويبقى باجر  
 المثل لان قوله فبنا اما ان يكون البناء بطريق الاجارة او بطريق الفصب او بطريق  
 العارية لا جاز ان يكون بطريق الفصب لان الوقف يقصد به الاجر والثواب  
 والفصب ينافي فيه ولا جاز ان يكون بطريق العارية لان الوقف لا يعار لان  
 العارية تمليك المنافع بغير عوض وفي الوقف لا يجوز ذلك فتعين ان يكون  
 بطريق الاجارة وهي المعلوم ان الاجارة لا تكون الا باجرة فاذا انقضت المدة  
 ما ان نقول يجدد لها النافذة اجارة او انه يلزم باجر المثل في ريع البناء والفراس  
 وعلى هذا تقدير من الفصب والعارية والاجارة ليس البناء والفراس بموحد لانه اذا  
 كان غصب وبنانا ظران يطالبه بالقلع وان كان جهل واعار فللقاضي ان يلزمه  
 بالريع وان كان بطريق الاجارة فلها نهاية وقد نقل صاحب الذخيرة عن بعض  
 المشايخ انه يجوز الوقف فعلمنا ان هذا الانتهاء لا يضر على هذا القول فتلخص  
 لنا من هذا كله ان الشخص اذا استاجر ارض موقوفة على جهة وبنانا فيها او غرس  
 ثم بدله ان يقف البناء والفراس الذي له على جهة بر غير تلك الجهة التي وقف  
 عليها القرار ان يجوز على قول بعض المشايخ وكذلك يخرج لنا لو ناسب مكان الاجارة  
 مناسبة صحيحة ثم وقف نصيبه من الاشجار ان يجوز على قول من يجوز وقف المشايخ  
 وكذلك يخرج لنا لو بنى في الارض الموقوفة المستأجرة مسجدا او وقفه لله تعالى  
 يجوز وانما جاز فعلى من يكون حكره الظاهر انه يكون على المستأجر مادام المدة باقية  
 فاذا انقضت ينبغي ان يكون من بيت مال واجراه في مصالح المسلمين هنا  
 عبارة الطرسوسي في انفع الوسائل واما كتبها جميعها لما فيها من الفوائد الكثيرة  
 وفي الكافي شرح الوافي وكذا البناء يدخل في الوقف تبعاً للعرمة ولو وقف البناء  
 فصد لم يجز في الصحيح انتهى وفي المنع شرح الجمع وكالبناء يبيع وقفه مع الارض  
 لا وحده انتهى وفي جميع المنتخبات اذا كان اصل البقعة وقفا على جهة قرية  
 فبنا عليها بنا ووقفه على جهة قرية اخرى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم



لا يجوز وقال بعضهم يجوز ما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقف عليها يجوز بالاتفاق وتعتبر تبعاً للبقعة انتهى وفي فتاوى قاضي الهادي سبل هل يجوز وقف البناء والفراس دون الارض اجاب الفتوى على صحة ذلك انتهى فاعله محمول على التفصيل المذكور وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة قال فرع مهم للحققة لكثرة وقوعه وعزّة النقل فيه وهو وقف البناء دون الارض وقد وقع به كلام قديما في سنة اثنين وسبعين وثمانمائة بيني وبين شيخني زين الدين قاسم الحنفي في مجلس السلطان الملك الظاهر خشقدم وهو يمنع جوارحه وانا اقول العمل على جوارحه وقد صنف في الرد على مصنفنا والحاصل ان الزاهد ذكر في شرحه للقدوة عن السير الكبير ما لفظه وقف المنقول جاز عند محمد جرى به العرف او لم يجر عند ابي يوسف وقف المنقول باطل الا ما جرى العرف به وفي وقف هلال وقف البناء او الكرى دار والشجر في ملكه دون الاصل لا يجوز هو المختار وفي الارض المرفوعة على جهة اخرى اختلاف المشايخ وان وقف البناء على عين تلك الجهة التي اسند موقوف عليه جاز بالاتفاق ثم قال وقف البناء في ارض ملك جاز عند البعض فنظمت فقلت مستعينا بالله تعالى عليه

### وتجوز ايقان البناء دون ارضه ولتلك ملك الغير يعني بقوله

ثم اعلم ان عمل الناس من زمن قديم نحو ما في سنة والى الآن على جوارحه والحكم به من القضي الصالحا العاملين موجودة متواترة والعرف جاز به فلا يخفى ان يزفد فيه ولا يفتر بما ذكره شيخنا من رده من المنقول انتهى

### ثو وقف الارض فليس يدخل زرع عدا فيها على ما ينقل

اشقلت البيت على مسئلة في الخلاصة وعبارتها وعن هلال في من وقف ارضا وفي زرع لا يدخل الزرع في الوقف كالوقوف ضيعة فيها الثيران والعبيد لا يدخل الثيران والعبيد في الوقف قال الفقيه ابو الليث وبه ناخذ وقال ابو بكر الاسكاف ان لم يكن للزرع قيمة يوم الوقف دخل والا فلا ما لم يذكر انتهى وفي مختصر المحيط وقف ارضه وفيها زرع او ثمر لا يدخل الزرع والثمر كما لا يدخل في البيع والهبة والصدقة الا بالشرط انتهى وفي القنية وقف ارضها فيها اشجار وزرع لغير الوقف كالقرى التي يقفها الامراء يعم وقفها وتسليمها الى المتولى مع شغلها بها بخلاف الهبة فان القبيص ثم شرط كتمامها دون الوقف والشغل با اشجار الغير لا يمنع التسليم كما في البيع انتهى

### وقف المشاء لا يعم في الامم لكنه لو بجوارحه اقصم

### حكم يجوز باتفاق العلماء والكتب وقفها بجوارها فافهم

حكم فاعل انفع والبيتان مشتقان على مسيلتين الاولى في حكم وقف المشاء قال في خلاصته وقف المشاء لا يجوز عند محمد وبه يفتي ولو رفع الى القاضي وقضى بجوارحه جاز عند الكل ولو وقف نصف الحام جاز لانه مشاء لا يحتمل القسمة فصارت كهيئة المشاء فيما لا يحتمل القسمة انتهى وفي مختصر المحيط وقف نصف ارضه مشاءا لا يعم عند محمد خلافا لابي يوسف ولو كانت بين رجلين فوقفاها جاز وان دفع كل واحد نصيبه الى قيم لم يجوز عند محمد ولو قضى القاضي بجوارحه جاز في حق الكل انتهى وفي الكافي شرح الوافي واذا قضى قاض بجوارزه وقف المشاء نفذ قضاؤه وصار متفعا عليهم كسائر الخلفات انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين وقف المشاء جاز عند محمد فيما لا يحتمل القسمة فلو وقف نصف الحام جاز اذا لا يحتملها ولو وقف ارضا واستثنى اشجارها لم يجوز عند من لا يجوز وقف المشاء ووقف المشاء لم يجوز عند محمد وبه يفتي فلو حكم القاضي بجوارحه جاز وفاقا الى ان قال والشيوع يمنع القبيص من اجاز وقف المشاء لا يشترط القبيص ومحمد ابي يوسف وهلال والتسليم يكن في المشاء وهو رفع المرافق عن القبيص والشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع الوقف بلا خلاف الا في المجد والمقبية فانه لا يتم مع الشيوع ايضا عند ابي يوسف اذ بقاء الشركة يمنع لكل من الله تعالى ولو وقفنا حتى جزء منه بطل الوقف في الباقي عند محمد لقرا ن الشيوع كهيئة بخلاف ما لورج الوهاب في البعض او الوارث في الثلثين بعد موت المربيص وقد وهب او وقف في مرضه لطر والشيوع ولو استحق جزء معين لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع وكذا جاز في الابتداء او على هذا الهبة والصدقة وطر والشيوع في المجد لقرا نه انتهى وفي انفع الوسائل ذكر لخصا في وقفه قال لو ان رجلا وقف نصف ارض له او نصف دار وذلك مشاء فوقف ذلك وقفها صحيحا ان ذلك جاز على ما ذهب ابي يوسف قلت ولم جاز ذلك وهو غير معلوم قال ان كنت بقولك غير معلوم انه ليس بمقصوم فهو مشاء ليس بمقصوم وان كنت تريد بقولك ليس بمعلوم لا سمي بصفها وكذلك ان سمي ثلثا او ربعا وكذلك ان سمي سهما ما من سهام فهدا معلوم معروف قلت فان قال قد وقف جميع حصتي من هذه الارض او من هذه الدار لم يسم ذلك قال استحس ان اجيز ذلك اذا كان الواقف ثابتا على القرار بالوقف فان حجة الوقف فان جاء ت بينه تشهد عليه بالوقف وبمقدار حصته من الارض او من الدار وسهوا ذلك قبل القاضي ذلك



وحكم بالوقف على ما صح عنده منه وان شهد واعلى الواقف باقراره بالوقف ولم يعرف مقدار ماله من الارض او من الدار اخذ القاضى بان يسمي ماله من ذلك فاسمى من شئ قال القول فيه قوله وحكم عليه بوقفه لذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فاقرب من ذلك ثمرة الى ان يصح عند القاضى غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه وذكر في الزخيرة اعلم ان الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بخلاف واما الشيوع فيما يشتمل القسمة هل يمنع صحة الوقف على قول محمد يمنع وعلى قول ابى يوسف لا يمنع ولو وقف جميع ارضه او داره ثم استحق نصفها او ربعها شايها بطل الوقف فيما بقي عند محمد بخلاف ما لو استحق شئ بهينه حيث لا يبطل الوقف في الباقي ومشايخنا باخذوا بقول ابى يوسف في وقف المشايخ ومشايخ بخارى اخذوا بقول محمد انتهى والمسئلة الثانية في وقف الكتب قال في الخلاصة واما وقف الكتب كان محمد ابن سنان لا يجيزه ونصير بن يحيى يجيزه ووقف كتبه والفقهاء ابو جعفر يجيزه وبه باخذنا انتهى وفي الكافي شرح الوافي ومع وقف منقول فيه تعامل كالكرع والسلاح والفاس والقودوم والمنشار والجنازة وثياب الجنابة وما يحتاج اليه من الاواني والقودور في غسل الموتى والمصحف عند محمد وعليه عامة المشايخ منهم شمس الائمة السرخي وعن ابى يوسف انه لا يجوز في غير الكراع والسلاح لان القياس ان لا يجوز وقف المنقول لانه مما لا يتبدل الاثما جاز في البقر ونحوه تنها وفي الكراع والسلاح بالاثار المشهورة فقد روى ان عمر بن الخطاب شكى من خالد بن الوليد حين منع الركاة فقال عليه الصلاة والسلام ولا تظلموا خالدا فان حبس درهم والكرعة في سبيل الله وطلحة حبس درهم في سبيل الله فبقى الباقي على قضيته القياس والمجرد ان التعامل وجد في هذه الاشياء وما تعارفه الناس وليس في عينه نفس يبطله فهو جازر فالاستثناء فيما فيه تعامل جواز بهذا الطريق وان كان القياس ياباه واصله قوله عليه الصلاة والسلام ما راء المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وعن نصير بن يحيى انه وقف كتبه لكاكا لها بالمصاحف اذ كل واحد منهما تمسك للمدين وهو الصحيح وان كان المنقول شيئا لم يجز التعارف بوقفه كالثياب والحيوان لا يجوز وقفه عندنا وقال الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقا اصله ويجوز بيعه ويجوز وقفه لانه لما امكن الانتفاع به صار كالكرع والسلاح والعقار ولذا ان الاصل فيه العقار لانه مما يتبدل والحق به ما يتبعه وما ورد فيه الاثار وما فيه التعامل فبقى الباقي على اصل القياس وصار كالدرهم والدنانير انتهى وسياتي الكلام عليها في المنع

شرح المجع واكثر فقهاء الامصار على قول محمد والفتوى عليه انتهى وفي الخلاصة وقف المنقول تبعا للعقار جاز بالاجماع بان حبس ارضه وقفا مع العبيد والثيران الذي يعملون فيها ويصير المنقول وقفا تبعا للعقار واما وقف المنقول مقصودا ان كان كرعا او مسلا حايحوز الكراع جنس الخيل والابل وفيما سوى ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه كالثياب والحيوان ونحوه لا يجوز عندنا وان كان متعارفا كالقاس والقودوم والجنازة والطلت وثيابها وما يحتاج اليه من الاواني والقودور في غسل الموتى والمصاحف قال ابو يوسف لا يجوز وقال محمد يجوز واليه ذهب عامة المشايخ منهم الامام السرخي قال ثم وقف المصحف اذا وقف مصحفا على اهل المسجد لقراءة القرآن ان كانوا يحضون يجوز وان وقف على المسجد جاز ويقر في ذلك المسجد وفي موضع اخر ولا يكون مقصودا على هذا المسجد انتهى

**وقف الدنانير مع الدراهم في قول كل فقهاء العالم غير صحيح وعن الانصاري جوازها ومثل ذلك جازي في الرى ثم يعطى مضافا ويصرف الرخ الى ما مناسب من شرط واقف على الوقوف ومصرفه بشرط المهر وف**

العالم بفتح اللام ما سوى الله تعالى من المخلوقات سمي به لانه يعلم به ما نفعه كالحاتم يختم به والانصارى هذا من اصحاب الامام زفر والراى بالفتة مشددة وقوله ثم تخفيف الميم للضرورة وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الخلاصة وعبارتها وعن الانصاري وكان من اصحاب زفر فيمن وقف الدراهم او الطعام او ما يكال او ما يوزن لا يجوز ذلك قال نضر قيل كيف قال تدفع الدراهم مضاربة ثم يتصرف بفضلهما في الوجه الذي وقف عليه وما يكال وما يوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة كالدرهم فعلى هذا القياس هذا الكر من الخططة وقف على شرط ان يقرض الفقراء الذين لا بذراهم ان يزروعه لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرص ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابد اعلى هذا السبيل يجب ان يكون جازا وقال ومثل هذا كثير في الرى وناجيه دما وذا انتهى وفي القنية وقف ما يده وخسين دينارا على مرضى الصوفية ومات يصح ويدفع الذهب الى انسان مضاربة ليستغلها ويصرف الرخ اليهم ووقف الدراهم والمكيل والموزون كذلك انتهى وفي جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر ولو قال وقف عشرين دينارا على مسجد كذا لم يجز عندنا حنيفة لانه منقول ووقفه لم يجز الا في المتعارف استحسانا كسلاح وقودوم وقاس ونحوه انتهى وفي فتاوى قاضي خان وعن



زفر وقف الدراهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال  
 تدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال او يوزن  
 يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدرهم قالوا على هذا القياس لو قال الكرم  
 من الخطة وقف بشرط ان يقرض للفقراء الذين لا بد لهم فيزروها لانفسهم  
 ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابد اعلى  
 هذا الوجه مريض اوصى ان يدفع الى فلان الف درهم بمسكها سنة ويتجهها  
 يرد لها على الورثة ذكر في بعض نسخ الوصايا انه يجوز من الثلث وعن ابي حنيفة  
 انه لا يجوز وعن ابي يوسف في التوادر لا يجوز الوقف في الرقيق والحيوان  
 والشباب ما خلا الكراع والصلح الاعلى وجه البيع كالرقيق والنسيان واللات  
 الزراعة رجل وقف بستانا بما فيه من البقر والغنم والرقيق فانه يجوز  
**لو وقف الارض على مؤذن كذا امام مسجد معين**  
**ما يجوز الوقف الامام الزاهد اذ هي قربة لغير واحد**  
**ان قد يكونان غنيين وان كانا فقيرين كذا في الاستين**  
**لكنه لو وقف الارض على كل مؤذن فقير حصلا**  
**في ذلك المسجد ثم ان خرب تكون تلك الغلة التي تجب**  
**للفقراء يجوز فيما حرره في كتب الفتوى على ما قررنا**  
 المسئلة في البرازية قال وقف ارضه على كل مؤذن يؤذن او على كل امام يؤم في مسجد  
 بعينه قال الامام اسماعيل الزاهدي لا يجوز لان هذه قربة ووقت لغير معين  
 واذا الامام والمؤذن قد يكونان غنيين فلا يجوز وان كانا فقيرين لا يجوز ايضا  
 والحيلة في ذلك ان يكتب في سك الوقف ووقت هذا المنزل على كل مؤذن فقير  
 يكون في هذا المسجد او هذه المحلة فاذا خرب المسجد وخلا عن اهله يصرف الغلة  
 الى فقراء المسلمين فيجوز اما اذا قال وقف على كل مؤذن فقير فلا يجوز لانه  
 مجهول وفي الخلاصة ولو شرط الواقف في الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدر  
 يعرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل له وكذا الوقف على المؤذنين والفقراء  
 وكذا سمعت من القاضي الامام انتهى

**ولو على مصباح المسجد قد وقف شخص ارضه حيث قصد**  
**غلتها الى الامام تدفع كذا مؤذن على ما يشتر**  
**وقيم ايضا بلا منازع وان على مصباح للمجا مع**  
**وقف تلك يدخل خطيب واكله من ريعها يطيب**

تلك اي الارض وقد اشتملت الابيات على مسئلتين في الاشياء والنظاير لو  
 وقف على المصباح فهي للام والخطيب والقيم وشرا الدهن والحصير والمراوح كذا  
 في ابن وهبان انتهى وقال الباقي رحمه الله تعالى بعد نقله عبارة الاشياء والنظاير  
 في كتابه شرح مختصر الوقاية اقول هذا سهو من الكاتب لان المذكور في المتن هو هذا  
**ويدخل في وقف المصباح قيم امام خطيب ومؤذن يعبر**  
 انتهى وفي القنية الدهن والحصير والمراوح ليس من مصباح المسجد انما مصالحة  
 بمارته وقيل الحصير والدهن من مصالحة دون المراوح قاله رضي الله عنه وهو اشبه  
 بالصواب واقرب الى عرض الوقف انتهى

**وجوز واجعل الطريق مسجدا لا عكسه فالصحة وقيت الردا**  
 عكسه جعل المسجد طريقا والبيت مشتمل على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل  
 الثالث عشر وعبارته لو جعل الطريق مسجدا يجوز لاجل المسجد طريقا لانه تجوز  
 الصلاة في الطريق فجاء جعله مسجدا ولا يجوز المرور في المسجد فلم يجز جعله طريقا ولم  
 يجز جعل المسجد مقبرة وذكر قبل هذا قال جعل شيئا من المسجد طريقا او من الطريق مسجدا  
 جاز ولو من الوقف لو كانت بحسب مسجد يجوز ان يزيدوا منها باذن القاضي وكذا من  
 الدور والحوايت ولو كان ملك لرجل وضاق المسجد على اهله تؤخذ ارضه بقيمتها كرها  
 ومع عن عمر رضي الله عنه وكثير من الصحابة رضي الله عنهم انهم اخذوا الارضين بكره من  
 اصحابها وزادوا في المسجد الحرام مسجد واسع جعل المولى بعضه حائوتا للمسجد لم يجز ولو  
 لم يكن للمسجد اوقاف واحتاج المسجد الى العمارة لا باس بان يؤخذ جانب من المسجد انتهى  
 وفي كراهة الخلاصة عن الفقيه اني جعفر عن هشام عن محمد انه يجوز ان يجعل شيئا من  
 الطريق مسجدا او يجعل شيئا من المسجد طريقا للعامة وذكر في كتاب الوقف قال في الفتاوى  
 ارض وقف على المسجد والارض يجب ذلك المسجد وارادوا ان يزيدوا في المسجد شيئا  
 من هذه الارض جاز لكن يرفع الامر الى القاضي لو اذن لهم ومستغل الوقف كالدور  
 والحائوت على هذا ولو كانت بحسب المسجد ارض لرجل وضاق المسجد على الناس تؤخذ  
 ارضه كرها بالقيمة لما روي عن عمر والصحابة رضي الله عنهم انهم اخذوا ارضي مكة بكره من  
 اصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام حين ضاق مسجد ضاق عن اهله وبحسب طريق  
 العامة لا باس بان يلحق بالمسجد من الطريق اهل المسجد وارادوا ان يجعلوا الرحبة  
 مسجدا وعلى القلب لا يجوزوا الباب ويجدون له بابا لهم ذلك فان اختلفوا ينظر  
 اليهم اكثر ولا يلة له ذلك انتهى وفي كراهة القنية كما يجوز لاهل المحلة ان يجعلوا  
 المسجد الواحد مسجدين فلم ان يجعلوا المسجدين واحدا لاقامة الجماعة اما للتذكير



والتريس فلا لانه ما بقى لهذا وان جاز فيه انتهى وفي مختصر المحيط من كتاب الاختصار  
قوم احتاجوا الى مكان واسع فادخلوا شيئا من الطريق في المسجد ان كان يضرب باصحاب  
الطريق لا يجوز ولا يجوز لوضاق المسجد على الناس ويجنب ارض رجل تؤخذ به  
بالقيمة كرها ونقل في الوقف قال اذا كان الطريق واسعا فبني فيه اهل المحلة مسجد  
وهو لا يضرب بالطريق لا يمنعهم احد من المسلمين انتهى وفي البحر اذا بني قوم مسجد  
واحتاجوا ليقسم فادخلوا شيئا من الطريق ليتسع المسجد وكان ذلك لا يضرب بالطريق  
جاز وكذا اذا ضاق المسجد على الناس ويجنب ارض رجل تؤخذ به بالقيمة كرها  
روى عن الصحابة رضي الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام اخذوا ارضين من اصحابها  
بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام قال واذا جعل في المسجد عمرا فانه يجوز لتعارف اهل  
الامصار في الجوامع وجاز لكل واحد ان يرفه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء  
لما عرف في موضعه وليس لغيرهم ان يدخلوا فيه الدواب وفي الثانية طريق للعامة  
وهي واسعة فبني فيه اهل المحلة مسجدا للعامة ولا يضرب ذلك بالطريق قالوا لا يبر  
به ايضا وان اراد اهل المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دبرهم وذلك لا يضرب  
بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا اهل المحلة تحويل باب المسجد من موضع الى موضع اخر

**لوقصد المديون للمأطلة ووقف الضيقة قالوا جاز له**

للمأطلة متعلق بقصد البيت يشتمل على مسئلة في انفع الوسائل وعبارته الاند  
اذا وقف وقفنا وعليه ديون قصدا منه للمأطلة هل بيع ام لا ذكر في الزخيرة  
رجل عليم ديون وله ضيقة تساوي عشرة الاف درهم فوقفها وشرط غلاتها  
الى نفسه قصدا منه الى المأطلة وشهد الشهود على افلاسه جاز الوقف وجاز  
الشهادة اما جواز الوقف فلصدا فنته ملكه وجواز الوقف مع هذا الشرط  
قول ابي يوسف واما جواز الشهادة فلانها صدق لان الرقبة خرجت عن  
ملكه فان فضل شيء من قوته من هذه الغلات فللمعمر وان ياخذوا منه لان  
الغلات بقيت على ملكه قلت قوله وجواز هذا مع هذا الشرط قول ابي يوسف  
معناه جعل الغلة لنفسه لا قوله قصدا منه للمأطلة لانها لا تختص بابي  
يوسف بل لو وقف على جهة اخرى غير نفسه قصدا منه للمأطلة مع عند كل

**انتهى بواقف الوقف اذا ما افتقر ولم يكن مسجدا محررا**

**يراجع القاضى حتى يفسخا وحكم هذا الوقف قطعاً بيننا**

ولم يكن اى الوقف والمراد بالمسجد ما تقدم من طرق لزومه وحكم مفعول بيننا  
قدم للنظم وينسب مصطوف على يفسخا المنسوب بحتى والالف للاطلاق والابتداء

مشتملان على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر وعبارته الواقف لو افتقر  
الى الوقف يرفع الى القاضى حتى يفسخ الوقف لو لم يكن مسجدا انتهى وفي الخلاصة رجل وقف  
محدودا ثم باعه وكتب القاضى الشهادة على ملك الباع لا يكون هذا اقضاء بصحة  
ونقض الوقف هكذا افتى شمس ليعته الاوزجندى وقال القاضى الامام ان كتب  
الشهادة على وجه يدل على صحة البيع بان كتب باع صحيحا كان حكما بصحة البيع والبيع  
بطلان الوقف وان كتب امر بالبيع لا يكون حكما واصل هذا في بيع الجوامع الصغير  
واما اذا اطلق القاضى واجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب لنقض الوقف اجاب  
الشيخ الامام ظهير الدين انه لو اطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف  
وان اطلق بغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضى بصحة البيع كان حكما بطلان  
الوقف انتهى وفي القضية وقف قديم لا يعرف صحته ولا فساد به باعه الموقوف عليه  
لضرورة وقضى القاضى بصحة البيع ينقد اذا كان الباع وارث الواقف وقال ابو حامد  
باعه الوارث لضرورة فالبيع باطل ولو قضى القاضى بصحة بيعه ولا يفتح هذا الباب  
انتهى وفي الخلاصة وفي فوائد شمس الاسلام الواقف اذا افتقر واحتاج الى الوقف  
يرفع الى القاضى حتى يفسخ ان لم يكن مسجدا انتهى واما الوقف المسجد لو انقطع ثبوته  
ورد ولاد الواقف ابطاله فقال المولى ابو السعود وفق السلطنة المولى في معرفته  
قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى

**لوقال انسان مريض اشترى بعد ما في كل شهر يسفر**

**من غلة الدار بقدر خبزا وفرقوا للفقراء اجزا**

**وجاز وقفها لهم بذا فقط وقوله وقفها لا يشترط**

يسفر يظهر وقد اشتملت الابيات على مسئلة في انفع الوسائل وعبارته اذا اوصى ان  
يشترى من ريع داره او جماعه في كل شهر كذا من الخبز ويفرق على الفقراء والمساكين  
فهل يكون هذا اللفظ مجرد وقف للدار والحمام ام لا وتحرير الكلام في ذلك ذكر في  
الزخيرة في كتاب الوقف ما صورته قال اشترى من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة  
درهم خبزا وفرقوا على المساكين صارت الدار وفقا لان هذا اللفظ يودى الى معنى  
الوقف فنصارى لوقال وقفت دارى هذه بعد موتى على المساكين وذكر في فتاوى قاضى  
خان في الوقف رجل قال في مرضه اشترى من غلة دارى هذه بعد موتى كل شهر بعشرة  
درهم خبزا وفرقوا على المساكين قال نصير الدار وفقا لوقال وقفت دارى بعد  
موتى على المساكين وذكر في الفتاوى الكبرى للناس في كتاب الوقف قال في مرضه  
اشترى من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفرقوا على المساكين صارت



الدار وقفها لان هذا اللفظ يودي الى معنى الوقف فصار كالوقوف دارى هذه بعد موتى على المساكين قلت فتحرر لنا من هذا ان الدار والحمام يصير وقفا بمجرد هذا اللفظ من غير ان يتلفظ بوقف دارى على الفقراء وجعلوا ان هذا اللفظ يودي الى معنى الوقف بمنزلة قوله وقف دارى بعد موتى على الفقراء وهو حكم غريب والتفق انه رفع الى كتاب وصيته وهو مذكور فيه بهذا اللفظ الذى اذكره واوصى الموصى المذكور الى الموصى اليه المذكور ان يقبض من ربع الكسبة المخلفة عنه ومبلغها سبعة اسهم من اربعة وعشرين سهما وهو الربع من جميع الحمام الذى خارج باب الجانية بقصر حجاج ويعرف بحمام العبدى وحده ويشترى من ذلك عشرين رطلا خبزا في كل ليلة جمعة من كل اسبوع ويفرق ذلك عند ضيق الوقف بالزينة بسهم قاسيون صدقة على الفقراء والمساكين على ما يراه وقد حكم الجدر رحمه الله تعالى بان الربع المذكور من الحمام المحدود وقف موبد على الفقراء والمساكين حسبما اوصى به الموصى وان صرح لفظ الموصى يقتضى ذلك هذه عبارته بعد ثبوت الملك والحيازة عنده الموصى الى حين الوصية ونفقه قاضي القضاة علاء الدين بن المنجى الحنبلى واسم الموصى المذكور الامير فارس الدين على بن جمال الدين كحضر بن الامير شجاع الدين محمود بن هارون بن الرباع والموصى اليه الامير شهاب الدين احمد بن الحسن المعروف باستاد اده وتاريخ الوصية في خامس جمادى الاول سنة ثمان وثمانين وستمائة وجعل النظم فيها للقاضي شمس الدين بن الملقى وثبت على قاضي القضاة حسام الدارى وثبت عنده ايضا ان الكسبة تخرج من الثلث بعد وفاء الدين وحكم بموجبه وتاريخ شجاع حسام الدين في تاسع عشر جمادى الاخر سنة ثمان وثمانين وستمائة وانقل بالجدر ونفقه وحكم بما نقلناه عنده وتاريخ اسجالة في الثالث من المحرم سنة سبع وسبعماية ونفقه الحنبلى كما نقلناه ونفدت ذلك وكتبت بخطى على كتاب الوصية ما صورته ليسجل بثبوته وتنفيذه وذلك بعد ان تأملت ما حكم به الجدر برده الله تعالى ثراه وجعل الكسبة ماواه من جعل الكسبة من الحمام المذكورة في كتاب الوصية المسطورة اعلاه وقفا بمجرد قول الموصى ان الوصى يقبض من ربعها ويشترى من ذلك عشرين رطلا من الخبز في كل ليلة جمعة من كل اسبوع ويفرق ذلك على الفقراء والمساكين وهو حكم صحيح والمسئلة المذكورة في الزخيرة وقفاوى قاضي خان وقفاوى الخاص ونصوا فيها ان هذا اللفظ يودي الى معنى الوقف وصار كالوقوف دارى هذه بعد موتى على المساكين ولا اعلم فيها خلافا بين الاصحاب وبالله المستعان انتهى كلام الطهرسى في انفع الوسائل بحمد

وفي مختصر الجيعا ولو قال في مرضه اشترى من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفرقوا على المساكين صارت الدار وقفها انتهى

### ولم يجوز وقف على الصوفية وفي الخلاصة انت محكية

وراعى انت ضمير مراجع الى المسئلة المفهومة من المقام وعبارة الخلاصة قوله وفي وقف الحنفى الوقف على الصوفية لا يجوز وفي فوايد شمس الائمة الا وزجنى الوقف على صوفي خانه لا يجوز وعن شمس الائمة لكونه على ان الوقف على الصوفية والعيان جابر وغيره من المشايخ منهم القاضي الامام على السعدى افتى بعدم الجواز ونخرج الرواية من وقف الحنفى فرجعوا الى جوابه انتهى وفي القنية بر من الحيط وشرح الارشاد وقف ارض على المقبرة او على صوفي خانه بشرائط لا يبيع وبر من القاضي صدر الدين وقف على الصوفية وطلبة العلم فقيل لا يجوز لانهم ليسوا بمعلومين وقيل يجوز لان رادته الفقراء يصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح انتهى وفي جامع الفتاوى ولو وقف على الصوفية وطلبة العلم فقيل لا يجوز لانهم ليسوا بمعلومين وقيل يجوز لان رادته الفقراء يصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح وفي البزاني الوقف على الصوفية وصوفي خانه يجوز وقال شمس الائمة يجوز على الصوفية واخرج الامام السعدى رواية عن الحنفى انه لا يجوز على الصوفية والعيان فيرجع الكل اليه انتهى

### قالوا اذا الشئ خص اياه يقف دار له او يبيعها ويصرف

### ثمنها للفقراء الا فضل من ذينك الثاني على ما ينقل

### وليست الضيقة مثل الدار بل وقفها افضل للادار

او يبيعها بالنسيء عطف على جملة يقف وذينك اى وقف الدار او يبيعها ويصرف ثمنها للفقراء والثاني هو يبيعها وقد اشتملت الابيات على مسلتين في الخلاصة وعبارتها وفي الفتاوى رجل اراد ان يتخذ داره وقفا على الفقراء التصديق بثمنها افضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف بها افضل لان التصديق بالثمن في الدار انفع للفقراء والضيقة انفع من الثمن انتهى وفي البحر ومحاسن الوقف ظاهرا في انتفاع الدار الباقي على طبقات المحسوبين من الزرية والمحتاجين من الاحياء والاموات لما فيه من ادلة العمل الصالح كافي للحديث المعروف وذوات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث وفي فتاوى قاضي خان رجل جاء الى الفقيه وقال انى اريد ان صرف مالى الى خير عتق العبيد افضل ام اتخاذا الرباط قال بعضهم الرباط افضل وقال الفقيه ابو الليثان جعل للرباط مستغلا يصرف الى عمارة الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الرباطا فالاعتاق افضل ولو تصدق



بهذا المال على المحتاجين فذلك افضل من الاعتاق وفي البرازية وقف الضيمه  
او من بيعها والتصدق بثمنها انتهى

**لم يشترط لصحة الوقف على شيء وجوده كما قد نقلنا**  
**قلوبنا ان انسانا وقف وقفا على اولاد زير وعرف**  
**بان زير قد خلا عن ولد كذا على مدرسته او مسجد**  
**هيا وبقيته لان يمسرا فيها يجوز ثم يعطى الفقرا**  
**غلة ذلك الى ان يوجد اولاد زير ثم يبني المسجد**

وجوده نايب فاعل يشترط وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الاشياء والظواهر  
وعبارته لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء فلو وقف على اولاد زير  
ولا ولد له مع تصرف الغلة الى الفقرا الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا وقف  
على مدرسته او مسجد وهيا مكانا لبنائه قبل ان يبنيهم والصحيح الجواز اخذ  
من السابقة انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر هيا موضع  
لبناء مدرسته وقبل ان يبني وقف على هذه المدرسته قري بشرايط وجعل اخوه  
للفقرا وحكم قاض محكم بصحة قيل لا يصح هذا الوقف لانه وقف قبل وجود  
الموقوف عليهم وقيل يصح وهو الصحيح فانه لو وقف ارضه على اولاد فلان وجعل  
اخره للفقرا وليس لفلان اولاد جاز الوقف وتكون الغلة للفقرا فان حديث  
فلان اولاد يصرف ما يحدث من الغلة الى اولاد فلان فكذا هنا بالطريق الاول  
وتصرف الغلة الى الفقرا فاذا بنى المدرسته تصرف اليها في المستقبل وبيان الاولوية  
ان بعض المدرسته بل ما هو اصل فيها موجود وقت الايقاف وهو الموضع بخلاف  
مسئلة الوقف على الاولاد انتهى

**نوشهده اصاح بوقف سالف مع بلا بيان ذكر الواقف**

البيت يشتملت على مسئلة في الخلاصة وعبارتها ولو شهدوا انه وقف ولم يذكر  
الواقف ذكر في الفتاوى الصغرى انها تقبل اذا كان قديما لكن قال ينبغي ان  
تقبل انتهى وقد تقدمت هذه المسئلة من النافلم قبل بابيات فكان تكرار منه  
في الوقف حيث اشتبهت مصارفه وليس يدرى ما اراد واقفه  
وقد ما يصر في الذي استحق ينظر للمصروف فيما قد سبق  
من الزمان كيف كان يعمل قوامه فالان فيه يعمل  
كذا اذا الظاهر كون السالف موافقا لشرط ذلك الواقف  
وقد بالرفع معطوف على نايب فاعل يدرى وقوامه فاعل يعمل ويعمل الثاني مبني

للمجهول وكذا نايب فاعله وان قيللية وقد اشتملت الابيات على مسئلة في انفع الوسائل  
وعبارته واما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في  
الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقد ما يعرف  
الى مستحقه قال ينظر الى المجهود من حاله مما سبق من الزمان من ان قوامه كيف  
يعلمون فيه والى من يصر فوار فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على  
موافقة شرط الوقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك هذه عبارة الذخيرة  
قلت وهذا ايضا ظاهر لا خفا فيه وهو موافق للقواعد المذهبية والمراد شيخ الاسلام  
وله اعلم خواهر زاده انتهى وفي مختصر المحيط ارض وقف تقادم امرها ومات شهودها  
وناف فيهما اهلها ان كان ورثة الوقف احياء يرجع اليهم وان كانوا موتى ان لها رسوم  
في دواوين القضاة يعمل عليها يرجع الى الرسوم وان لم تكن رسوم تجعل موقوفة الى قيام  
الدليل فمن اثبت في ذلك حقا قضى له فيه والا فلا انتهى

**ولو على باب مكان حجر وقفية المكان فيه نقرها**

**فان بوقفيته قاض قضى تحكمه في ذلك ليس يرتضى**

وقفية مفعول نقرها قدم للنظم والبيتان مشتملان على مسئلة سبق ذكرها من النافلم  
فبأبيات فكان تكرار منه قال في البرازية في يده ضيعة جاز رجل بصلك فيه خطوط  
الائمة الاجل والحكام المشاهير بانها وقف على كذا او وجد لوح بخط قديم مضروب على  
باب الحانوت او على باب المدرسته بان كذا على كذا وقف لا يقبل لان الشرع قصر  
الحجة على البينة او الاقرار والنعول ولما اختلف في الوقف ان يكون باقيا على عمر  
الاعمار جواز الشهادة بالسامع والخط ليس بهذه الحجة بل قد يزور ويفعل بامر  
بالكتابة ثم يبدوا له غير ذلك او يجعل وقفه ويكتب علامته ثم يفسخ او يستحق  
واليد لذي اليد من جنس الحج فلا يستحق عليه ملكه بما ليس بحجة اختلفوا

**اختلفوا في مال مسجد فضل عن وقفه وعندنا فلر حصيل**

**هل يشتري به عقار بوقف ويريه ايضا عليه يصر**

**ولكن المختار والمحقق ان يشتري بالوقف لا يفتحق**

**لكن يصير ربيعة للمسجد ونجا ذبيح ذان اذا ما بقى**

عقار نايب فاعل يشتري بالوقف متعلق بيلتحق واذا ما اسم شرط ويقصد بالسكون  
فعل الشرط وحرر بالكسر لضرورة القافية وجملة جاز بيع ذلك في محل جزم على انه جواب  
الشرط مقدم وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل الثالث  
عشر وعبارته متولى الوقف لو شري بمال الوقف دارا للوقف اختلف فيه المشايخ



قيل يلحق بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز بيعه وهو الأصح لأن في صحة الوقف  
 والشرايط التي يصير بها الوقف كلاً ما ولم يوجد هنا قال ولو أراد المتولي ان يشتري  
 ضيعته بغلة الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم توجد فيه  
 رواية فقول بجيزه القاضى ثم نقضوا على انه لم يجوز ويضمن المتولى لوفعه لأنه يجوز  
 على الوقف شراء ما يكون فيه عمارة الوقف وزيادة للغلة واما ما يكون وقفاً على ذلك  
 الوجه فهو وقف آخر لا يصح الوقف الاول الا ترى ان غلته تصرف الى عمارة نفسه  
 وما فضل يصرف الى عمارة الوقف الاول اجتمع من مال المسجد شيء فقيل ليس للقيم  
 ان يشتري به داراً للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وقيل يجوز استحساناً  
 وبموافق محمد بن سبله انتهى وفي الخلاصة الفاضل من وقف المسجد لا يصرف الى الفقراء  
 ولكن يشتري به مستغلاً للمسجد حانوت او داراً للمشترى بمال الوقف لا يلحق بالوقف  
 للموقوفة هو المختار ولو دفع منزلاً من المشتري بمال الوقف الى المؤذن ليس كونه  
 يكره له اذا علم بذلك انتهى وفي القنية اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم ان يشتري  
 به داراً للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وافق محمد بن سبله بان يجوز  
 وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بامر الحاكم  
 ولو اشترى بالغلة حانوتاً للمستغل وباع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز واذا اشتري  
 بمال المسجد داراً او حانوتاً ثم باعها جاز اذا كان له ولاية الشراء في التجارة بالحوث  
 الموقوفة اختلاف المشايخ وانما يجوز الشراء باذن القاضى لأنه لا يستفاد الشراء من  
 مجرد تفويض القوامة اليه ولو استدان في ثمنه وقع الشراء ويجوز شراءه اربن  
 اودار المسجد اذا كانت الرقبة وقفاً والا فلا انتهى وفي مختصر المحيط اشترى القيم  
 من غلة الوقف حانوتاً او داراً مستقل للمسجد فباعه عند الحاجة جاز ومستغلاً  
 الوقف ليس بوقف هو المختار انتهى وفي انفع الوسائل قال وذكر في الوقفات  
 في الفتاوى للحسام الشهيد المتولى اذا جعل بمال المسجد داراً للمسجد ثم باعها جاز لأنه  
 اختلاف المشايخ ان هذه الدار هل تلحق بالموقوفة على المسجد والمختار انها لا تلحق لأن  
 صحة الوقف بعهد الشرايط فبين ان في المسئلة اختلافاً وذكر في فتاوى قاضى  
 المتولى اذا اشترى من غلة المسجد حانوتاً او داراً او مستغلاً اخر جاز لان هذا من  
 مصالح المسجد فان اراد المتولى ان يبيع ما اشترى وباع اختلفوا فيه قال بعضهم  
 لا يجوز هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا  
 البيع وهو الصحيح لان المشتري لم يذكر شيئاً من شرايط الوقف فلا يكون ما اشترى  
 من غلة اوقاف المسجد وذكر في الذخيرة متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حانوتاً

اوداراً ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة بناء على مسئلة اخرى  
 ان متولى المسجد اذا اشترى من غلته داراً او حانوتاً فهذه الدار وهذه الحانوت هل  
 تلحق بالحوث الموقوفة على المسجد ومعناه انه هل يصير وقفاً اختلف المشايخ  
 فيقال الصدر الشهيد الخنار انه لا تلحق ولكن يصير مستغلاً للمسجد وهذا لان  
 الشرايط التي يتعلق بها لزوم الوقف وصحة حق لا يجوز فسخه ولا بيعه لم يوجد  
 شيء من ذلك هنا فلم يصير وقفاً فيجوز بيعه انتهى

**وليس للقاضى بان يقرر وظيفة من غير شرط سطر**  
**في الوقف ثم ذلك غير المنظر ولا يحمل الاخذ للمقرر**

ذلك اى التقرير والمراد بالنظر التولية والبيتان مشتقان على مسئلة في الانشاء  
 والنظائر وعبارته ليس للقاضى ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الوقف ولا يحمل  
 المقرر الاخذ الا بالنظر على الوقف ذكر الحسامي في واقعاته ان للقاضى نصب القيم بغير  
 شرط وليس له نصب خادم المسجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته وذكر في  
 فن القواعد قال وصرح في الذخيرة والولولجية وغيرهما بان القاضى اذا قرر فراشاً  
 للمسجد بغير شرط الوقف لم يحمل للقاضى ذلك ولم يحمل للفراش تناول المعلوم وبم  
 علم حرمة احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش  
 لم يجز تقريره لا مكان استيجار فراش بلا تقرير غيره من الوظائف لا يحمل بالاولى  
 وبم علم حرمة احداث المرتبات في الاوقاف بالاولى وقد سئلت عن تقرير القاضى  
 المرتبات في الاوقاف فاجبت انه ان كان من وقف مشروط للفقراء والتقرير صحيح  
 لكنه ليس بلزوم وللناظر الصرف الى غيره وقطع الاولى الا اذا حكم القاضى بعدم  
 تقرير غيره فحينئذ يلزم وفي اوقاف الخصاص وغيره فان لم يكن من وقف الفقراء  
 لم يصح ولم يحمل كذا لو كان من وقف الفقراء وقرر لمن يملك نصاً بان سئلت  
 لو قرر من فايض وقف سكت الوقف عن مصرف فايضه فاجبت انه لا يصح ايضاً  
 ثانياً في التاتارخانية ان فايض الوقف لا يصرف الى الفقراء وانما يشتري به المستولى  
 مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الدرر والفرر بان لا يصرف فايض وقف  
 ثوقاً اخر اتحد واقفه او اختلف وكتبنا في شرح الكنز من كتاب القضاء ان من  
 القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الوقف لان مخالفته كخالفه النفس وذكر في  
 رسالة له فيما يتعلق بالوظائف في الاوقاف قال وفي الذخيرة القاضى اذا  
 قرر شخصاً فراشاً للمسجد بغير شرط الوقف وجعل له معلوماً فانه لا يحمل للقاضى  
 ان يصرف في الاوقاف كيف شاء ويحوم تناول المعلوم قال ومنه حرمة المرتبات



في الاوقاف بغير شروط واقفها وحرمتها أحداث الوظائف وان فعل القاضى الذى  
ليس بجائز لا يجعل حراما مع كون المسجد محتاجا الى الفرض لا يمكن استيجار فرائض  
يكنسهم من غير نصب من القاضى الى ان قال وفي التاتارخانية معزيا الى فتاوى ابن  
الليف ولو نصب القاضى خادما للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف حل له  
الاخذ وان لم يكن شرط ذلك في الوقف لا يجعل للقاضى نصب الخادم بالاجرة ولا يبيح  
للخادم القبض ايضا انتهى وفي الخلاصة ولو فرض القاضى المتولى ده يارزده فذلك له  
من الدخل لا بعد ما فضل من الخرج وهذا اذا كان قد اجر المثل واذا كان على راس القيد  
المشرف ليس له ان يتصرف ولو نصب خادما في المسجد ان شرط الواقف في وقفه  
حل له الاخذ انتهى وفي مختصر المحيط ولو جعل القاضى لقيم المسجد اجرا كل سنة  
حل له اخذه اذا كان مقدار اجر مثله ولو نصب خادما وجعل له اجرا فان كان  
الواقف شرط ذلك في وقفه حل له والا فلا انتهى

**ويجب اتباع شرط الواقف وليس في ذلك من مخالف**  
**فيما عدا مسايله محصور في كتب القوم اتت مسطور**  
**منها اذا ما كان رب الوقف قد شرط ان لا يوجر الوقف احد**  
**اكثر من عام وفي الزيادة للمفقرا نفع فما اراده**  
**يجوز للقاضى بان يخالفه ومنعوا للتاخر الخالفه**  
**وان يكن شرط ان القاضى لا يعزل الناظر كان ما ضيا**  
**ذا الشروط في الادل وغير الادل يجوز عزله كما في النقل**  
**وان ينص واقف ان لا احد يشترك الناظر فيما قد قصد**  
**ثم راي الحاكم ان يضم مشارفا اليه جاز حتما**  
**كما يضم للوصى اخرا من غير ان يكون منه ظهرا**  
**فعل خيانة بدت بل لو عزل اي ذلك القاضى وصبا قد عدل**  
**مع ولو كان امينا كافيا وعزل لذلك كان ما ضيا**  
**وان يكن شرط ان يقرأ على من يجه التعيين كان باطلا**  
**وجاز للقاضى بان يزيد في وظيفة الامام والشروط في**  
**ان لم يكن معلومه بكيفية العلم والتقى يكون فيه**  
**وشروط عدم الاستبدال يلقى وللقاضى بلا جدال**  
**ان كان ذا الصلح ان يستبدل ومثل هذا الشرط فيما نقل**  
**لواقف المستحقين شرط خيرا وكما كل يوم وضبط**

ذافي كتاب وقف المنبر يجوز للمقيم دفع القيمة  
وشرط لفاضل الغلال **يوم كذا يخصص الى السؤال**  
**الحاضر من المسجد القلا في لم يشترط تعيين ذا المكان**  
**فقيم الوقف اذا تصدق بربعه للنساء يدين مطلقا**  
**او ما عدا سوال ذا المسجد يجوز له صرف اليهم فهدى**

الوقف مفعول بوجر واحد فاعله او الوقف نائب فاعل بوجر واحد مفعوله واكثر حال من  
الوقف وفي الزيادة الواو للمحال وضير عزله راجع الى غير الادل وفعل فاعل ظهور الشرط  
نفي الواو للمحال اي كان شرط الواقف غير معلوم وضير معلومه للامام والسؤال بالتشديد  
جمع سايل والمجد مفعول الحاضر وقد اشغلت الابيات على عبارة في وقف الاشباه  
والنظاير وهي شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كنفس الشارع اي في  
وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في شرح الكنز الا في مسايل الاول  
شرطان للقاضى لا يعزل الناظر فله عزل غير الادل الثانية شرط ان لا يوجر  
وقفه اكثر من سنة والناس لا يربعون في استيجار سنة او كان في الزيادة نفع  
للفقرا للقاضى المخالفة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره والتعيين باطل  
الرابعة شرط ان تصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرط  
فللقم التصديق على سايل غير ذلك المسجد واخرج المسجد او على من لا يسأل الخامسة  
لو شرط المستحقين خيرا وكما معين كل يوم فللقم ان يدفع القيمة من النقد وفي موضع  
اخر لهم طلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام  
ذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضى  
الاستبدال اذا كان اصلا انتهى وفي نفع الوسائل واذا راي الحاكم للمصلحة جهة  
الوقف في الاستبدال فعلة ولا يضره فكل الواقف لا يستبدل به ولان ما قلناه  
لا يكون ابلغ مما قالوا في ان القاضى اذا عزل الوصى العدل الكافي يمع وله ان يولى غيره  
وان لم يظهر منه خيانة في الظاهر فهذا وانه وكذا لا يكون ابلغ مما قالوا في ان الواقف  
على من يقرأ عند قبره ان التعيين باطل ولا شك ان فيه زيادة راحة وثواب لميت  
ذكره في القسمة وغيرها وكذا اذا انصر الواقف ان احد الايشا ركب الناظم في الكلام  
في هذا الوقف وراى الحاكم ان يضم اليه مشارفا يجوز له ذلك كالوصى اذا ضم اليه  
غيره حيث يمع فهذه مسايل كلها شهدت لصحة تحريرها هذه المسئلة انتهى وفي  
الكافي شرح الواقف ولو شرط الواقف ولايتها لنفسه وان ليس للقاضى ولا للسلطان  
ان يترعه من يده ولو يوليها غيره فهذا الشرط باطل لانه مخالف حكم الشرع



لان الشرع اطلق للقاضي اخراج من كان متبها دفعا للمضر عن الفقرا ولو جعل الواقف  
 ولاية الوقف لرجل فالولاية له كما شرطه وان اراد الواقف اخراجا فله ذلك ولو شبه  
 ان ليس له اخراج القيم بطل الشرط لانه مخالف لحكم الشرع لان القوامية وكالة و  
 ليست بلازمة انتهى وفي البحر ويعزل القاضي الواقف المتولي على وقفه لو كان خائفا  
 يعزل الوصي الخائن نظرا للوقف واليتم ولا اعتبار بشرط الواقف ان لا يعزله تيمنا  
 والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشرع فبطل واستفيد منه ان للقاضي عزل المتولي  
 الخائن غير الواقف بالاولى وصريح في البرزخية ان عزل القاضي للخائن واجب عليه  
 ومقتضاه الاثم بتركه والاثم بتولية الخائن ولا شك فيه ان قال ولا يعزله القاضي  
 بمجرد الصغر في امانته ولا يخرج الا بخيانة ظاهرة بينة وان له ادخال غيره معه  
 اذا طعن في امانته وانه اذا اخرج ثم تاب وانا ب اعاده وان امتناعه من  
 التبرير خيانة وكذا الوبايع الوقف او بعضه او تصرفا غير جائزا لما به قال وقد  
 افاد واهنا انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا ههنا ان اشتراط ان لا يعزله  
 القاضي شرط باطل مخالف للشرع وبهذا اعلم ان قولهم شرط الواقف كنهن المشار  
 ليس على عمومته قال العلامة قاسم في فتاواه اجمعت الامة ان من شروط الواقفين  
 ما هو صحيح معتبر يعمل به ومنها ما ليس كذلك ونص ابو عبد الله الدمشقي في كتاب  
 الوقف عن شيخ الاسلام قول الفقهاء نفوسهم كنفوس الشرع يعني في الفهم والدلالة  
 لا في وجوب العمل به ان التحقيق ان لفظهم ولفظ الموصى والخالف والناظر وكل عاقد  
 يحل على عادته في خطابهم ولفظه التي يتكلم بها سواء وافقت لغة العرب ولغة الشرع  
 ام لا ولا خلاف ان من وقف على صلاة او صيام او قراءة او جها غير شرعي ونحوه  
 يعم قال العلامة قاسم قلت واذا كان المعنى ما ذكرنا كان من عبارة الواقف من  
 قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تاويلا يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك  
 وما احتمل وفيه قرينة حمل عليها وما كان مشتركا لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا  
 لم يقع فيه نظر المجتهد ليعرج احد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل الجمل اذا مات  
 الواقف وان كان حيا يرجع الى بيانه هذا معنى ما افاده قلت فعلى هذا اذا ترك  
 صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليها العمل لا ياتى عندنا  
 تعاقبته انه لا يستحق المعلوم ومن الشروط المعتمدة ما صرح الخصان لشرط  
 ان لا يورث المتولي الارض فان اجارها باطله وكذا اشتراط ان لا يهازل به على ما بينه  
 من نخل واشجار وكذا اذا شرط المتولي اذا اجرها فهو خارج عن التولية فاذا اذن  
 المتولي صار خارجا وبوليها القاضي من يشق بامانته وكذا اذا شرط انه ان احدث

احد من اهل هذا الوقف حدثنا في الوقف يريد ابطاله كان خارجا اعتبر فان نازع البعض  
 وقال اردت تصحيح الوقف وقال ساير اهل الوقف انما اردت ابطاله فنظر القاضي في  
 القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحهم فلهم ذلك وان كانوا يريدون ابطاله  
 اخرجهم واشهد على اخراجهم ولو شرط من نازع القيم ونقض له ولم يقل لا بطله فناه  
 البعض وقال منعه حتى صار خارجا ولو كان طالبا حقه اتباعا للشرط كما لو شرط ان من  
 طالبه بحقه فليمتولى اخراجهم ليس له اعادته بدون الشرط ومنها ما لو وقف على  
 اولاده وشرط ان من انتقل الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان نقل منهم واحد  
 صار خارجا فان ادعى على واحد منهم بانه صار معتزليا فالبيضة على المدعي والقول  
 المنكر وكذا لو كان الواقف من المعتزلة وشرط ان من انتقل الى مذهب اهل السنة  
 صار خارجا اعتبر بشرطه ولو شرط ان من انتقل من مذهب اهل السنة الى غيره فصار  
 خارجا او رافضيا خرج فلو ارتد واليه اذنا الله تعالى عن الاسلام خرج والمرأة والرجل  
 سواء فلو شرط ان من خرج من مذهب الانبياء الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى  
 مذهب الانبياء لا يعود الى الوقف الا بالشرط وكذلك لو عين الواقف مذهباً من  
 المذاهب وشرط انه من انتقل عنه خارج اعتبر بشرطه وكذا لو شرط ان من انتقل  
 من قرابته من بغداد فلاحق له اعتبر لكن هذا اذا عاد الى بغداد رجلا الى الوقف  
 ولو شرط وقفه على العيان فالشرط باطل وتكون الفلقة لها كين لان فيهم الغنى  
 والفقير وهم لا يحسمون وكذا على العوران والعرجان والزمنى ومنها ما في قاضي  
 خان لو وقف على امهات اولاده وشرط عدم تزويجهم كان الشرط صحيحا فعلى هذا  
 لو شرط في حق الصوفية بالمدرسة عدم التزويج كما بالمدرسة الشيعونية بالقاهرة  
 اعتبر بشرطه ومنها في الفتاوى ايضا لو شرط الواقف ان لا توجر اكثر من سنته  
 والناس لا يرغبون في استيجارها سنة او كانت اجارتهما اكثر من سنة انفع للفقرا  
 فليس القيم ان يوجرها اكثر من سنة ولكنه يرفع الامر الى القاضي حتى يوجرها القاضي  
 اكثر من سنة لان القاضي له ولاية النظر على الفقرا وعلى الميت ايضا ولو شرط ان لا توجر  
 اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقرا كان للقيم ان يوجرها بنفسه اكثر من سنة اذا كان  
 يرى ذلك خيرا ولا يحتاج الى القاضي وبهذا اظهر ان الشرايط الرجعة الى الفلقة  
 وتخصيلها لا يقدر المتولى على مخالفتها ولو كان اصح للوقف وانما يخالفها القاضي  
 وهذا بخلاف ما لم ترجع الى الفلقة فانه لا يجوز مخالفة القاضي كما قدمناه في تقرير  
 القاضي فرائدا المسجد بغير شرط الواقف فانه غير جائز وفي القينة وقف على  
 المشقة حنطه فيدفعها القيم دنانير فلهم طلب الحنطه ولهم اخذ الدنانير



ان شاء اقال وبهذا يعلم ان الخيارات المستحقين في اخذ الخبز المشروط لهم او قيمته  
وظاهره انه لا خيار للتولي وانما يجبر على دفع ما شاء او في القينة يجوز صرف شيء  
من وجوه مصاع المسجد الى الامام اذا كان يتعطل لولم يعرف اليه ويجوز صرف الفائض  
عن المصاع الى الامام الفقير باذن القاضي ولا بأس بان يمين شيئا من مسبلات  
المصاع للامام زيد في وجه الامام من مصاع المسجد ثم نصب امام اخر فله اخذه  
وان كانت الزيادة لقلته وجوه الامام وان كانت لمعنى في الامام الاول فموقوف  
او زيادة حاجته فلا يحل للثاني قال الامام للقاضي ان مرسومي المعين لا ينبغي بغيره  
ونفقة عيالي فزاد القاضي في مرسومه من اوقاف المسجد بغير رضا اهل المحلة والاداء  
مستغن وغيره يؤم بالمرسوم للجهود تطيب له الزيادة اذا كان عالما تقيا ثم قال  
اذا شرط الواقف ان يعطى غلتها من شاء اوقال على ان يضعها حيث شاء فله ان  
يعطى الاغنيا وفيها وقف مستغلا على ان يعطى عنه بعد موته من غلته كذا شاء  
كل سنة وقفا صحيحا ولم يقع القيم عنه حتى مضت ايام الخبز تصدق به وفيها قل  
ابونصر الدبوسي اذا جعل الوقف على شراء الخبز والياب والتصدق بها على الفقراء  
يجوز عندى ان يتصدق بعين الغلة من غير شرائه ولا ثوب لان التصديق هو  
المقصود حق جاز التقرب بالتصدق دون الشراء ولو وقف على ان يشتري بها الخبز  
والسلاح فيحمل عليها في سبيل الله جاز ذلك فان كان امران يتصدق بالخيل  
والسلاح على محتاجي الجاهدين جاز التصديق بعين الغلة كالخبز والياب وان  
شرط ان يسلم الخيل والسلاح لجاهد من غير تملك ويسترد من احب ثم يدفع  
الى من احب جاز الوقف ويستوى فيه الفنى والفقير ولا يجوز التصديق بعين الغلة  
ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح ويبدلها لاهلها على وجهها لان الوقف  
وقع للاباحة لا للملك وكذا الوقف على شراء الذنم وعتقها جاز ولم يجز اعطاء  
الغلة وكذا اكل ما كان من هذا الجنس يراعى فيه شرط الواقف كما لو نذر بعقوبة  
او ذبح شاة اضحية لم يتصدق بقيمتها وعليم الوفا بما سعى ولو نذر ان يتصدق  
بعبد على الفقراء او شاة او ثوبه جاز التصديق بعينه او بقيمته ولو وقف على  
محتاجي اهل العلم ان يشتري لهم الثياب والمداد والكاغد ونحوها من مصاع  
جاز الوقف وهو دائم لان للعلم طلبا الى يوم القيامة ويجوز مراعاة شرطه وغيره  
التصدق بعين الغلة عليهم ولو وقف ليشترى به الكتب ويدفع الى اهل العلم فذلك  
تمليك جاز التصديق بعين الغلة وان كان اباحة واعانة فلا وقف على من يقرأ القرآن  
كل يوم منا من الخبز وربيع من من اللحم فللقيم ان يدفع اليهم قيمة ذلك ورقا ولو

وقف على ان يتصدق بفاضل غلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا كل يوم كذا فللقيم ان  
يتصدق به على السائل في غير ذلك المسجد وخارج المسجد وعلى فقير لا يسأل قال رضي الله  
عنه لا ولي عندى ان يراعى في هذا الاخير شرط الواقف فان قلت هل الوقف في الموقوف  
عليهم كصريح الشرط كما لو وقف على امام حنفى قلت نعم فلا يجوز تقرير غير الحنفى قال  
في القينة وقف ضيعة على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء ثم مات احدهم  
عن ابن صغير نفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة  
وانما يستحق الفقير وان كان واحدا انتهى وفي الخلاصة ولو وقف امرضا على اصحاب الحديث  
لا يدخل في الوقف شافعي المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى وان لم يكن  
في طلب الحديث والوصية على هذا انتهى وفي مختصر المحيط وقف على امهات اولاد فلا  
ماله يتزوجن ثم للفقراء جاز ومن تزوج منهن فلا شيء له ولو طلقها فلا شيء له ايضا  
وكذا لو وقف على بنى فلان الا من خرج الى البلد او على من يتعلم العلم فخرج بعضهم  
ثم عاد وترك بعضهم العلم ثم اشتغل لاشي له الا اذا قال من خرج ثم عاد او ترك  
ثم اشتغل فلا ايضا بخلاف ما لو قال على قاربهم في بلد كذا فانقلوا ثم عادوا والبعض  
ثم عاد تعود وظايفهم انتهى وفي البحر فان قلت قال في القينة وقف وشرط ان يقرأ  
عند قبره فالنعيين باطل وصريحه في الوصايا بانه لو اوصى بشي لم يقرأ عند قبره  
فالوصية باطلة فدل على ان المكان لا يتعين وبه تمسك بعض الحنفية من اهل  
العصر قلت لا يدل لان صاحب الاختيار عليه باخذ شي للقراءة لا يجوز لانه  
كلاجرة فاذا دانه مبيع على غير المفقى به فان المفقى به جواز الاخذ على القراءة  
فتعين المكان والذي يظهر انه مبيع على قول ابن حنيفة بكراهته القرآن عند القبر  
فلذا يبطل النعيين والفتوى على قول محمد من عدم كراهته القراءة عند كذا في الخلاصة  
فيلزم النعيين وقد سمعت بعض المدرسين من الحنفية يمسك على عدم تعيين  
مكان بقولهم لو نذر الصلاة في الحرم لا يتعين المكان فكذا اذا عين الواقف  
وهذه غفلة عظيمة لان الناذر لو عين فقيرا لا يتعين والواقف لو عين انسانا  
للمربي تعيين حتى لو صرف الناظر لغيره كان ضامنا فكيف يقاس الوقف على النذر فان  
قلت ذكر في الخلاصة انه لو وقف مصحفا على المسجد جاز ويقرأ في ذلك المسجد وفي  
موضع اخر ولا يكون مقصورا على هذا المسجد فهذا يدل على عدم تعيين المكان  
قلت ليس فيه انه شرط ان يقرأ فيه في ذلك المسجد وانما اطلق وكلاهما عند لا شرط  
وفي القينة سبيل مصحفا في مسجد بعينه للقراءة فيه ليس له بعد ذلك ان يدفعه  
الى اخر من غير اهل تلك المحلة للقراءة فهذا يدل على تعيين المحلة واهلها انتهى



وقال في المبسوط خواهر زاده يجوز للمسلطان خرق العادة  
فان يكن في الوقف شرط بر **وخالف الشرط يجوز فاد**  
**ان كان غالب جهات الواقف قري مزارع بلا مخالف**  
**لان اصل ذالبيت المال فملك ذالواقف في ذالحال**  
**يجوز الشبهة وهو الوالي عليه فليعمل بلا اشكال**  
**بامره وان يكن قد غاير** **لشرط واقف عند امصطفي**  
خواهر زاده هذا هو شيخ الاسلام الامام المشهور بالعلم والفنايل والتحقيق له كتاب  
المبسوط في فقه الحنفية رحمه الله تعالى وينقل عنه الامام قاضي خان في فتاواه كثيرا في مواضع  
متعدده فيقول ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده فهو امام جليل وكذلك غير  
قاضي خان نقل عنه المرحوم الشيخ علاي الدين في شرح التنوير في كتاب الوقف قال نقل  
عن المبسوط خواهر زاده ان السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات  
الوقف قري ومزارع فيعمل بامره وان غاير شرط الواقف لان اصلها لبيت المال ونقل  
الشيخ علاي الدين ايضا في شرح ملتقى الابحر هذه المسئلة عن مبسوط خواهر زاده  
مشير الى المسائل السبعة التي ذكرها في الاشياء والنظائر شرط الواقف يجب اتباع  
لقولهم شرط الواقف كنص الشارع اي في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة لا  
في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الال الثانية شرط ان  
لا يجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجار سنة الى اخر ما سبق بيانه  
قال وزاد في الزواهر ثامنه وهي اذا نص الواقف وراي الحاكم ضم مشارف جارك لوصي  
وعزاها الى انفع الوسائل ويزاد ما افاده في الاشياء من عبارة الحاكم اي انه لو شرط  
الواقف استواء المستحقين من الامام ونحوه بالجماعة عند الضيق لم يعتبر شرط  
وانما تقدم الجماعة عليهم فكذا هم اي فكذا يقدم هؤلاء المستحقون يعني ارباب  
الشعائر على غيرهم وان شرط الاستواء عند الضيق فاستفيد منه صورتان كما لا يخفى  
فهي عشرة ولا يبعد زيادة حاديه عشر وهي مسئلة خواهر زاده المذكورة هنا في  
النظم وثانية عشر هي في معروضات المفق الى السعود الهادي انه لو شرط عدم مدخ  
القضاة والامراء وان داخلهم فعليهم اللقنة لا يصح على اطلاقه في ان الشروط  
المخالفة للشرع جميعها لغو وباطل وزاد ابن النخبة وغيره معزيا الى الطرسوني وكذا  
كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة للوقف باطل كما قال اصحابنا في اشتراط ان لا يقضي  
او السلطان لا يكون له كلام في الوقف فهو شرط باطل وللقاضي الكلام لان نظره على  
وكذا لا يبعد زيادة ما لو شرط عدم ناظرومات ونقد بعد موته او في حياته تدني لاجله

والنظائر عن العتائيه لو لم يجعل له قوما فنصب القاضي له قوما قضى بقواضيه لم يملك  
الواقف اخراجه ولا يبعد ان يزداد ثالثة عشر وهي ما لو شرط الناظر لكن لم يبين  
له وظيفة فعينها القاضي نعم قد مر جوابان للمتولي اجر مثل عمله وبهذا علم ان قولهم  
شرط الواقف كنص الشارع ليس على عموم وذكر العلامة قاسم في فتاواه انه سئل عن واقف  
شرط لنفسه التبديل والتغيير فصر الواقف لزوجته فاجاب بان لم يقف على اعتبار هذا  
في شيء من كتب علماءنا وليس للمفق الا نقل ما صح عند اهل مذهب الذين يقف بقولهم  
ولان المستفتي لا يفسد ما ذهب اليه ائمة ذلك المذهب لا بما يخفى للمفق ثم بلغني  
ان محي الدين الكافعي وقف على جوابي وقال شرط الواقف كنص الشارع يجب العمل  
به وان لم يكن منصوبا عليه فاجبت بان هذا خلاف ما اجمعت الامم عليه من ان  
شروط الواقفين منها ما هو صحيح معتبر به ومنها ما ليس كذلك وخلاف ما نص  
عليه الفقهاء من معنى هذا الكلام فقد نص ابو عبد الله الدمشقي في كتاب الوقف عن  
شيخنا شيخ الاسلام قول الفقهاء انصومه كنص من الشارع يعني في الفهم والدلالة  
لا في وجوب العمل به ان التحقيق ان لفظ ونلفظ للموصي والمخالف والناذر وكل عاقد  
يجوز له عاداته في خطابه ولقنته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع  
ام لا ولا خلاف ان من وقف على صلاة او صيام او قراءة او جهاد غير شرعي ونحوه لم يصح  
**لو شرط الواقف شرط سالف** **وبعد ذالشرط شرط خالف**  
**لذلك السالف قالوا يعمل بشرطه الثاني على ما نقلوا**  
**لكونه نسخا لذل السالف** **وانه اصح مراد الواقف**  
اشتملت الابيات الثلاث على مسئلة عالو شرط الواقف شرطا في اول كلامه ثم شرط  
شرطا اخر بعده يخالف الشرط الاول فان العمل يكون بالشرط الاخير لانه ناسخ  
للاول وكذا اذا تكررت الشروط المتناقضة فالعمل على الاخير التاسع قال  
في الاشياء والنظائر من فن القواعد الواقف اذا شرط شرطين متعارضين مذهبنا  
العمل بالمتاخر منهما قال الامام الخصاص انه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف  
لا يباع ولا يوهب وكتب في اخره على ان لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه كان  
له الاستبدال قال من قيل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه منع بغيره  
**والوقف ان كان له ارباب** **وطلبوا القسمة لم يجابوا**  
**بل ينتهايون في قدر الحصص** **وذلك ما عليه في الكتب ينص**  
**لكن اذا كانت لشخصين معا** **ارض وكانا وقفها اجمعا**  
**عيني ذاحصته على جهته** **وعيني الاخر غير ذي اجمعه**



ثم تنازعا فقالوا تقسم بينهما كما يذال حكما  
 لو وقف الانسان نفقا سابقا من ارضه ومات ثم نازعا  
 ورثة الواقف بمعنى بعضا وطلبوا القسمة قالوا يقضى  
 لهم بذلك وله قد جوزوا والمملك من وقف هناك يفرز  
 بذلك اي بامر القسمة وله اي للامر ويفرز يقسم والايات مشتملة على اربع  
 مسائل الاولى قال في الكافي شرح الواقف اذا قضى القاضي مجوزا وقف المشاء ونفذ  
 قضاؤه وصار متفقا عليهم كسائر المختلفات فان طلب بعضهم القسمة قال ابو حنيفة  
 لا يقسم ويتهايون وقال ابو يوسف ومحمد يقسم واجمعوا ان الكل لو كان وقفا في  
 الارباب فارادوا القسمة لا يقسم لهما ان القسمة تميز واخرى لا بيع وتملك  
 فيجوز له ان القسمة بيع معنى لا شتما لهما على الافراز والمبادلة وجهة المبادلة راجح  
 في غير المثليات انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين ولو طلب  
 بعضهم القسمة قال ابو حنيفة لا يقسم ويتهايون وقال ابو يوسف يقسم واجمعوا  
 على ان الكل لو موقوف على الارباب فارادوا القسمة لم يجز انتهى وفي القنية ضعة  
 موقوفة على المولى فلهم قسمتها قسم حفظ وعامة لا قسمة تملك وعن ابو يوسف  
 اذا كانت الارض عشرية جازها ياتهم وان كانت خراجية لا يجوز انتهى وفي الخلاصة  
 ثم فيما يحتمل القسمة اذا قضى القاضي بيمينه فطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند  
 ابو حنيفة ويتهايون وعند محمد يقسم واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على بعضهم  
 القسمة لا يقسم الارباب فارادوا القسمة لا يجوز انتهى وفي مختصر المحيط ولو طلب  
 بعضهم القسمة قال ابو حنيفة لا يقسم ويتهايون وعند محمد يقسم واجمعوا ان  
 الكل اذا كان موقوفا على ارباب فارادوا القسمة لا يجوز انتهى وفي النفع الوسائل  
 اعلم ان هذه المسئلة وقع فيها فيما يلقى قاضي القضاة فمسألة الدين من الحريري ونايبه  
 شمس الدين بن العزيز وولده القاضي علاء الذي قال في وقف فيه القاضي شمس الدين  
 المذكور وقف عليه وهو هون ما وقع فيه ولده المذكور وكذلك وقفت على ما وقع  
 فيه القاضي علاء الدين المشار اليه واما ما نقل عن ابن الحريري فلما وقف عليه ولكنه  
 بلغني انه قسم وقفا بين مستحقين وهو سهل من الذي فعله القاضي علاء الدين  
 المشار اليه وانا اذ كون شاهدا لله تعالى ما وقع فيه كل منهما وما نقل عن الاصحاب  
 في هذه المسئلة ليتضح وجه الحق ويؤزل الاشتباه فيها وابين انما فعل المذكور  
 ليس هو مذهب ابو حنيفة ولا احد من اصحابه واتبع الكلام بعد ذلك بما نقل  
 عن الاصحاب في هذه المسئلة وتحريروا قولهم فيها على وجه ظاهر ليس فيه اشكال

ولا احتال ولا ايهام فاقول وباطله المستعان فالذي وقع فيه القاضي شمس الدين  
 المذكور وهو جدي رحمه الله تعالى فصورته انه قسم وقف ابن السلجوس بين مستحقين  
 وحكم بذلك والذي فعله ولده القاضي علاء الدين انه قسم وقف بهاء الدين بين  
 مستحقين وجمع فيه بين الجنس المختلف مثل الحانوت مع الضيعة والارض مع الدار  
 وقسم ذلك قسمة جمع بين مستحقين وحكم بيمينه القسمة ولزومها حالا وما لا وسألته  
 قبل ان يحكم بها هل تنقل المسئلة قل لي لا وانما والذي فعل هذا وقال ان كان ينقلها  
 ولكن لم اعرف مكانها ولا وقفت على نقل فيها وهراده بالذي فعله والده وقفت  
 ابن السلجوس المذكور وانا وقفت عليه بعد ذلك ولم يكن فيه انه حكم بها لا بلزومها  
 حالا ولا ولا ما يدل على هذا اما وقع في هذه القسمة من القاضي شمس الدين  
 وولده المذكورين وما نقل عن ابن الحريري كما تقدم فلما ذهب ابو حنيفة واصحابه  
 ان هذا لا يجوز بالاجماع فانه ذكر في الذخيرة قال في قسمة الوقف من الملك انه يجوز  
 عندهما وقال ابو حنيفة لا يقسم ويتهايون واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا  
 على الارباب فطلبوا القسمة لا يقسم ذكر المسئلة في النوازل وفي واقعات الناطقي  
 وصورة ما ذكره في النوازل رجل وقف ضيعة له على بنين واراد احدثهم قسمتها  
 ليدفع نصيبه مزارعة قال قسمة الوقف لا تجوز من احد وليس لارباب الوقف ان  
 يعقدوا على الوقف عقد مزارعة وانما ذلك للقيم هذه عبارة الذخيرة ثم نقل عن  
 ما قدمناه ثم قال فهذه النقول كلها ناطقة بان قسمة الوقف بين اربابه لا تجوز  
 فبين ان ما فعله القاضي شمس الدين وولده وابن الحريري على خلاف المذهب  
 راجع الاصحاب ولا يجوز لاحد من القضاة للخصية ان يفعل مثل ما فعلوا ولا  
 يتبعهم فيما وقعوا فيه وما حملني على ذكر ما فعلوا الا خشية من ان يقف احد  
 من الحكام على شيء منه فيظن انه المذهب فيتبعه فيه فاردت ان ابين ذلك  
 وانه خلاف المذهب كيلا يقع فيه احد ويستمر الحال جيلا بعد جيل وما كل احد  
 عنده كتب توجد فيها هذه المسئلة ولا عند كل احد تثبت في الاحكام فهذا هو  
 الحامل في علي ما ذكرها وقع لا انه على وجه الخطأ لهم وتزيف فعلهم والله تعالى  
 هو العليم بالسري والنجوى ولكن تبقى في هذه المسئلة اذكره ان شاء الله تعالى لاحتمال  
 ان يظفر به احد فينسب الجدل الى عدم الاطلاع عليه وانه حجة لهم في فعلهم  
 ويبقى حاملا له على الوقوع فيه وهو ما ذكره في خزنة الكل قال لو قسم ارباب الوقف  
 ارض الوقف وهم ينتفعون بنصيبهم جاز ومن ابى منهم بطلت القسمة هذه  
 عبارة الخزنة وفي القنية اذا اقتسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة عليهم



فلا حدم ابطالها وفي فتاوى قاضي خان لو اراد الواقف ان يقسم الارض بين الوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم بزرعونها ويكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا لو احدى منهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيها بينهم جان ذلك ولمن ابي بعد ذلك ابطاله وفي موضع اخر ذكر ما صورته رجل وقع ارضه على اقوام معينين فارادوا للمهاياة في اخذ كل واحد منهم بعضا بزرعه لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم قدفع المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم او الى غيرهم في اخذ واحد منهم بعضا بزرعه لنفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم كالبداية بالعمارة والموت فلا يجوز فمعه النقول افادت جواز القسمة من الارباب على جهة التراضي لا على جهة الاجبار واللازم عليهم في الحال كذكره في القنية من قوله فلا حدم ابطالها ولا على جهة اللازم مالا لانه قال في فتاوى قاضي خان ولمن ابي بعد ذلك ابطاله فلا بد ان ينظر فيما نقلناه اولاً وفي هذه النقول الاخيرة وهل بينهما مخالفة ام لا وهل يجوز العدول عن العمل بالاول الى احدث في الحرة والقنية وفتاوى قاضي خان مع احتمال ان تكون اختيارات لا مذهبنا ام لا فاقل لا مخالفة بينهما نقلناه اولاً من اجماع الاصحاب وبين ما ذكره في الحرة والقنية وفتاوى قاضي خان لان الذي نقلناه اولاً وهو قولهم لا يقسم معناه لا يجيبهم الناظر ولا القاضي الى قسم ولا يقسم بينهم وهذا اجماع وما ذكرناه اخيراً معناه على وجه التهاى في الغلة لا نفس القسمة التي هي زرع ومساحة وتعديل لانها تنفرد الى اشياء لا يمكن عملها هنا من طلبها اولاً ومن ثبوت الوقفية وقابلية القسمة وكل ما يقتضي سابقة الدعوى الصحيحة وبعد هذا الاذن من القاضي وهذا لا يمكن عمله في هذه القسمة لان الدعوى فيها لا تقع وكذا الطلب والاذن فيها وايضا فان ارباب الوقف حقهم في الغلة لا في العين حتى جازت اجارة الوقف منهم وليس لهم ان يعقدوا عليهم عقد مزارعة والاجارة هو اخف من القسمة الشرعية فلان لا يملكوا ما هو اعلامه بالطريق الاولى فلهذه المعاني حملنا قوله في الحرة وما معناه على التهاى في الغلة بمعنى ان كل واحد ياخذ غلة مكانه ويقطع حقه من غيره وهذا صحيح وليس يقسمه بل نزل منزلة الاقرار بان لا يستحق مع صاحبه شيئا الا ترى انه قال في القنية فلا حدم ابطالها ولو كانت قسمة ما كان يملك احد ابطالها بعد الانقسام ويؤيد ما ذكرناه من كمال على وجه التهاى بما صرح به قاضي خان ما نقلناه عنه ثانياً من قوله فارادوا للمهاياة وفصل بين ما اذا كانت التولية لهم او لغيرهم

كما قدمناه فعلنا انها على وجه التهاى والتهى في كماله واذا دار الامر بين ان نعمله على ما ذكرناه وبين ان نعمله على حقيقة القسمة كان حمل على ما قرناه اولى اجمعاً وتوفيقاً بين النقول كلها هذا اذا اتزلنا وسلمنا التساوى اما اذا نظرنا الى النقول الاول وقول الاصحاب واجمعوا ان الكل لو كان وقفاً على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم لا يلتفت الى ما سواها لانها نقول فتاوى والاول نقول المذهب واذا دار الامر بين ان يفتى بنقول الفتاوى وبين ان يفتى بما نص المذهب لا يفتى بنقول الفتاوى بل بنقول الفتاوى انما يستأنس بها اذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الاصول ونقل المذهب اما مع وجود غيرهما لا يلتفت اليها خصوصاً اذا لم يكن نص فيها على الفتوى وبهذا يحصل الجواب عن السؤال الثاني جيئنا الى ما وقع فيه القضاة المذكورين اما ما نقل عن الحوري فاغلم حقيقة ما فعل فان كان اذن وقسم ومع وعدل وحكم بها وان ثبتها بلا حكم فكل ذلك لا يجوز وان كان قد ثبت اقرار المستحقين بما اتفقا عليه لا غير فقد يقال فيه بالجواز في قول مرجوع وهو ان الثبوت ليس بحكم واما الذي وقع فيه القاضي فممن لدين بن العرف لا يجوز ايضا لانه حكم وان ثبت واذن وكل ذلك لا يجوز واما ما وقع فيه ولده القاضي علاء الدين فهو اصعب من الكل فانه اذن ونزب الشهود للتعديل والتقويم وجمع بين الجنسين المختلفين وان ثبت ذلك وحكم بصحة القسمة ولزومها حالاً وما لا وهذا مشكل من وجوه كثيرة من الاذن الى الجمع بين الجنسين المختلفين الى حكم بها الى نذب الشهود للتقويم بالدرام الى ثبوت ذلك الى الحكم بصحته والحكم بلزومه حالاً الى الحكم بلزومه حالاً فهذا حكم لا يجوز اصله على مذهب الامام ابي حنيفة واصحابه ولا على تخريج ولا قول ضعيف بل هو فعل يستوجب النقص نسال الله تعالى العافية فيجب على كل من قلد لقضا على مذهب هذا الامام ان يتجاني هذه المسئلة والرخول فيها ويتحفظ منها ولا يفتقر بغيره ولا يقلد بل يقف عند ما قد اثبتته في هذه الاوراق والله المسئول ان يعصمنا واياه من الخطا والخطل ويحمينا عن الزلل والزلل انتهى والمسئلة الثانية والرابعة في انفع الوسائل ايضا وعبارته اذا وقف الانسان نصف ارضه مثلاً على جهة فلا يخلوها ان كان النصف الاخر له او لا فان كان له فلا يخلوها ان وقفه ام لا فان كان وقفه فلا يخلوها ان كان وقفه على جهة التي وقعت النصف الاول عليها وجعل ولايتها الى ناظر الاول ام وقف الثاني وجعل ولايتها الى اخر ولم يقف اصلاً في الوجه الاول وهو ان يكون وقف النصف الاخر على جهة النصف الاول وجعل ولايتها الى ناظر النصف الاول وهذه الصورة غير منقولة بحجوعها ولكن ذكر هلال فيما نقلناه عنه ما يستأنس به في تخريج جوابها وموتها ما نقله قاله هلال قال لو وقف



نصف ارضه ثم اراد ان يقسم ويجوز له ان يقسم هذه الارض لانه يقاسم نفسه حتى يكون القاضى هو الذى يقسمها او يوكل بذلك من يقسمها فامتنعت قسمته فيها لكونه يقاسم نفسه فاذا وكل او رفع الامر الى القاضى يجوز لزوال المانع فكذلك في هذه الصورة التي ذكرناها يقال لا يملك ان يقسمها لانه يقاسم نفسه من نفسه وهو لا يجوز فان كان الواقف حيا ينبغي ان يقاسم او يوكل من يقاسم الناظر ويكون ناظرا اخر لان الواقف يملك ان يقيم ناظرا اخر بعد الناظر الاول ويشترك بينهما ولا يقال ينبغي ان لا يجوز هذه القسمة وان اقام ناظرا لان الحكمة واحدة لانا نقول اعاد الحكمة ليس ما نعلم للقسمة مع تعدد الناظر الا ترى ما قال الخصاص فيما نقلناه عنه من قوله قلت ارايت رجلا وقف نصف ارضه في وجه سماها ثم ولى هذا رجلا في حياته وبعد وفاته ثم وقف النصف الاخر في وجه اخر سماها وولى رجلا اخر ثم توفى فاراد الوصيان ان يقسما ذلك قال لهما ان يقسماها وياخذ كل واحد منهما النصف الذى جعل اليه ولا يته فيكون في يده قلت وكذلك لو كان وقف النصف الاخر في تلك الوجه التي وقف فيها النصف الاول ثم مات قال لهما ان يقسما ذلك بعد ما صرح بان اتحاد الوجه مع تعدد الناظر غير مانع للقسمة فكذلك ايضا نحن فيه واما الوجه الثاني وهو اذا وقف النصف الثاني وجعل ولا يته الى اخره في هذا الوجه تقع القسمة سواء كان الوقف على الوجه الاول ام على جهة اخرى وقد تقدم ولا شك ان هذا بمنزلة الوصيين اذا ارادوا قسمة المال فانه يقسم بينهما في دفعه الى كل وصي نفسه يحفظه عنده واما الوجه الثالث وهو اذا لم يقف الواقف النصف الاخر وبقاه على ملك نفسه ثم اراد قسمته من النصف الذى وقفه وهذه الصورة ذكرها الخصاص ايضا فيما نقلناه عنه وجعل الجواب انه ليس له ان يقسم لانه يقاسم نفسه ولكن يرفع الامر الى القاضى حتى يقيم فيما يقاسم الواقف ويجوز حصته الوقف هذا كله اذا كانت الارض لشخص واحد فلو كانت بين اثنين فوقف احد هما نصيبه فنقول لا يخلوا ما ان وقف الاخر والا وفي كلتي صورتين يجوز القسمة ويفرد كل نصف على جهة ولو كان مكان الارض الواحدة التي ذكرناها اود وروى بينهما نصفان ووقف احدهما نصيبه او وقف كل منهما نصيبه ثم اراد اقسمة ذلك على جهة الجمع بحيث يجمع سهام كل نصف في ارض او ارضين او دار او دارين هل يجوز ذلك ام لا فاعلم ان في الصورة الاولى وهي اذا وقف احدهما ولم يقف الاخر انه يجوز القسمة على وجه الجمع ان كان في

اراضى  
مح

ذلك حظ للوقف وهذه الصورة ذكرها هلال فيما نقلناه عنه واما الصورة الثانية وهي اذا وقف كل منهما نصيبه واراد ان يجمع كل نصيب في ارض او ارضين او دار او دارين او طلب ذلك قيم كل وقف من القاضى فالظاهر انه لا يجوز الجمع بل تقسم كل ارض ودار على حدة وما ذلك الا ان الخصاص وهلال قالوا في الصورة الاولى ان في قول الخليفة لا يجوز وفي قول ابو يوسف يجوز ان كان اصل الوقف في الخصاص وفي هلال اذا كان في ذلك حظ للوقف وفي هذه الصورة لا يمكن لانه ان كان في ذلك حظ لاحد الوقفين فليس للوقف الا حظه وقد شرط ان يكون في ذلك حظ للوقف وهو متعذر في هذه الصورة فلذلك قلنا ينبغي ان لا يجوز وصار كما قال في المحيط وغيره في انه لا يجوز ان يشتري مال يتيم ليقيم اياه وعملوا هناك بانه ان كان فيه مصلحة لاحد فليس للاخر مصلحة ومصلحة الوقف اخت مسيلة مال يتيم بقي انه هل يقال للواقف مع شريك في الصور المتقدمة او الناظر مع شريك او مع ناظر اخر مع جهة واقف اخر او مع شريك مالك ان يقسم الوقف بدون امر القاضى كالقسمة على جهة التراضي في الاملاك ام لا بد من قسمته القاضى بين الوقف وبين الوقف والمالك الظاهر انهم يملكون ذلك من غير دخول دهرهم في القسمة من جهة شريك مالك الى ان قال وهذا الذي ذكرته من قسمة الجمع في حق الوقف من الملك انما يجوز ان يجمع سهام الوقف في مكان واحد اذا كانت القسمة بالتراضي اما اذا كانت على وجه الاجبار فلا وسببه ان هلالا والخصاص قالوا اذا كان فيه حظ للوقف ومصلحة وهذا يمنع التعديل في جهة القسمة الاجبار فان القاضى لا يجوز له ان يجبر على ما فيه مصلحة جهة او حظ جهة دون جهة بل من شرط قسمة الاجبار اعتبار جهة التعديل لكل واحد من الشركاء ما خذ من العدل وفي الوقف مع الملك لا يمكن اعتبار التعديل فيه اذا كانت على وجه الجمع لانهم شرطوا ان يكون الوقف للاصل او يكون فيه حظ له ايضا بخلاف الملك مع الملك لانهم لم يشترطوا ان يكون لاحد من الشركاء حظ في القسمة بل قالوا اذا كان فيه مصلحة لكل فقوض الى اى فيه الى القاضى ولا شك ان هناك يمكن اعمال المصلحة لكل من الشركاء بان يجمع سهامه على وجه التعديل في مكان واحد من غير ان يكون فيه حظ له دون صاحبه ففي الوقف لا يمكن ذلك لما نقلناه فتخلص من هذا كله ان القاضى لا يجوز له ان يقسم قسمة الجمع بين الملك والوقف على وجه الاجبار بمعنى انها اذا طلب ذلك ناظر الوقف وامتنع الشريك للمالك عن القسمة ان يجبره القاضى ويقسم بل لا بد ان يكون على وجه التراضي من الشركاء كلهم انتهى وفي فتاوى قارى الهداية سيئل عن امر مشترك بين اثنين



مشاعته وقف كل منهما نصيبه على وجهه ثم تنازعا وطلب القسمة هل يحيا بالذلك  
 ام لا اجاب اذا حكم حاكم بهذه الوقف وطلب لحد الشريكين القسمة مع طلبه  
 واجيب لما طلبه وسئل عن ارض مشتركة بين شخصين جعلها وقفاً على وجهه  
 توفي احدهما فحصل بين الواقف الاخر والناظر على وقف الميت منازعة وطلب القسمة  
 تقسم ام لا اجاب نعم تقسم الارض المذكورة ويفرن نصيب كل منهما عن الآخر اذا كان  
 نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الاخرى انتهى خاتمه في الخلاصة ارض بين شريكين  
 وقف احدهما نصيبه مشاعاً جاز عند ابي يوسف وبه اخذ مشايخنا بل ولو اقسما فوق  
 نصيب الواقف في موضع لا يجب عليهم ان يقفوا ثانياً لان بالقسمة تعين الموقوف  
 وان اراد الاجتناب عن الاختلاف يقف المقسوم ثانياً ولو كانت الارض له فوقف  
 نصفها ثم اراد القسمة فالوجه في ذلك ان يبيع ما بقي ثم يقسما وان لم يبيع ورفع  
 الى القاضي ليأمر انساناً بالقسمة معه جاز لان القسمة جرت بين اثنين انتهى  
 وفي جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين ارض بينهما وقف احدهما نصيبه  
 مشاعاً جاز عند ابي يوسف وبه اخذ مشايخنا بل ثم فرع على قوله فقال لو اقسما فوق  
 نصيب الواقف في موضع لا يجب عليهم ان يوقفوا ثانياً اذ القسمة تعين الموقوف ولو  
 اراد التحرر عن الخلاف يوقف المقسوم ثانياً ولو له كل الارض فوقف بعضها فارد  
 القسمة بنفسه لم يجز اذ لا يتولى القسمة رجل واحد فنصيب القاضي للموقف  
 فيما يقاسم هو قيم القاضي او يبيع ملكه من الارض فيقاسم المشتري انتهى وفي  
 الكافي شرح الوافي ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك بينه وبين غيره فهو  
 الذي يقاسم شريكه عند من يقول بالقسمة لان الولاية في الوقف الى الواقف فان  
 مات الواقف فلو صبه ان يقاسم شريكه ويفرن حصته الموقوف لانه قائم مقامه  
 وان كانت الارض كلها له فوقف بعضها ثم اراد القسمة فوجهه ان يبيع  
 ما بقي من رجل ثم يقسما ان ثم يشتري منه ذلك ان شاء لان القسمة انما تجرى  
 بين اثنين فلا يصح الواحد مقامهما ومقاسما وان لم يبيع رفعه الى القاضي ليأمر  
 انساناً بالقسمة معه ليجري القسمة بين اثنين ولو كان في القسمة فضل درهم  
 من احد الطرفين فان اعطى الشريك الدرهم فليس للمواقف ان ياخذها منه  
 لفضل ما يصير اليه في القسمة لانه بيع الوقف وهو ممتنع وان اعطى الواقف  
 شريكه درهم لفضل ما صار في يد جاز لانه يصير شراء بقدر الدرهم وتكون  
 حصته ما دفعه من الدرهم مطلقاً انتهى  
**لو وقف الذمي وقفاً وجعل غلته وريجه الذي حصل**

لفقر

**لفقوا المسلمين قالوا يجوز ذ او تصرف الفلأل**  
**اليهم واره او جعلك للمسلمين مسجداً بن يفتك**  
**وجوز القوم لذلك المسمى وقفاً على اسراج بيت المقدس**  
 رداه مفعول جعلك قدم للنظم والاشارة بذلك المسمى من الامارة الى الذمي وقفاً  
 مفعول يجوز واوقد اشتملت الايات على ثلاث مسائل في انفع الوسائل وبمباراة  
 عن الخصاف قلت ارايت الذمي اذا وقف وقفاً وجعل غلته لفقره المسلمين قال  
 هو جاز ويفرق الغلة في فقره المسلمين كما قال قلت اذا جعل الذمي داره بيعة  
 او كنيسة او بيت ناز في حياته وصحته واشهر على ذلك وانه قد اخرج عن ملكه  
 الموجب الذي ذكره قال هذا باطل وهو كسائر امواله ويورث عنه اذا مات قلت  
 فما تقول في الذمي الذي جعل داره مسجداً للمسلمين وبناه كما تبني المساجد  
 واشهد عليهم واخرجهم عن ملكه واذن للناس بالصلاة فيه قال هذا عندنا قربة  
 وليس عندهم قربة وهو باطل لا يجوز من قبل ان هذا ليس مما يتقرب به اهل  
 الذمة الى الله تعالى كما لو اوصى ان يجمع عنه فانه باطل قلت فلما وصى الذمي ان يبنى  
 داره هذا مسجد القوم باعيانهم ولا اهل حلة باعيانهم قال استحس ان اجيز هذا  
 من انها وصية لقوم باعيانهم كما لو اوصى ان يدفع ثلث ماله الى قوم باعيانهم يجوز  
 به فالوصية لهم جازية ودفع ذلك اليهم ان شاءوا جوا وان شاءوا لم يجزوا الى ان قال  
 قلت فان قال ارضي صدقة موقوفة تكون غلته في ثمن زيت للاسراج في بيت المقدس  
 قال هذا جائز لانه قربة عندنا وعندهم فان قال يشتري بما يستعمل من هذه الصدقة  
 بعد النفقة عليها عبيد يعتقون عني في كل سنة او قال بعض ذلك قال هذا  
 كاجازة قلت والنساء من اهل الذمة في جميع ما ذكرت من امر صدقاتهن ووقفهن  
 بمنزلة الرجال قال نعم قلت فما تقول في المرتبة من اهل الاسلام قال اما في قول  
 الخليفة فانه يجيز لها الوقف ان وقفت شيئا ويضمير على ما سئلته الا ان يكون  
 جعلت ذلك لقوم باعيانهم مثل الحج والعمرة وما اشبه ذلك فلا يجوز هذا انتهى  
 وفي البحر في عد شرائط الوقف الحادي عشر ان يكون الموقوف حلاً ولا يبيع وقف  
 المرتبة ان قتل او مات على ردة وان اسلم صح ويبطل وقف ان ارتد ويصير ميراثاً  
 سواء قتل على ردة او مات او عاد الى الاسلام الا ان عاد الوقف بعد عوده الى الاسلام  
 كما وضحه الخصاف اخر الكتاب ويصح وقف المرتبة لانها لا تقتل انتهي  
**ووقف اهل ذمة على البيع وشبهها فباطل لا يتبع**  
 البيع جمع بيعته ويتبع بالبناء للجهول اي لا يعمل به والبيت مشغل على مسئلة



في فتاوى قارى الهداية وعبادته سئل اذا وقف الذمي وقفا على الكنيسة او البيعة هل يصح ام لا اجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا ان وقف على الرهبان والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز انتهى وفي انفع الوسائل معزيا في الخصاف قلت ارايت الذمي اذا وقف ارضه له او دارا على بيعة او كنيسة او بيت ناز قال ان كان فعل هذا في صحته فالوقف باطل وهو ميراث عنه اذا مات وله بوه في حياته قلت وكذا لو قال على ان يصرف غلة هذه الصدقة فيما يحتاج اليه هذه البيعة من البناء والمهمة قال هذا باطل لانه معصية وكذا في الاسراج فيها واملاحي وكذا لو قال يجري غلة هذه الصدقة على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خصم فقال الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا او كذا قال هذا باطل ولو قال على فقرا بيه كذا او كذا قال هو جائز ولو قال ارضه صدقة موقوفة تنفق غلتها على بيعة كذا فان خربت هذه البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها في الفقراء والمساكين قال يجوز الوقف وتكون الغلة في الفقراء والمساكين ولا ينقضي على البيعة من ذلك شئ قلت وما الذي يجوز لاهل البيعة من ذلك قال ما كان عند المسلمين قربة الى الله تعالى وما كان عند اهل الذمة قربة فاجتمع في ذلك الامر من المسلمين ومنهم انفقته وامضيته وما كان عند اهل الذمة قربة ولم يكن عند اهل الذمة قربة لم يجوز ذلك الا ما ذكرناه مما خص به قوما باعيا منهم انتهى وفي القينة وقف المجوسى ضيعة على بيت ناز او لنوايب المجوس وقفا موبدا باطل بالاتفاق وكذا لو فعله يهودى او نصراني لانه وقف بما هو معصية فلا يصح عندها انتهى وفي البحر ولو وقف على بيعة فاذا خربت كان للفقراء لم يصح فكان ميراثا لانه ليس بقربة عند نازا لو وقف على الحج او العمرة لانه ليس بقربة عندهم بخلاف ما لو وقف على مسجد بيت المقدس فانه صحيح لانه قربة عندنا وعندهم وفي الحاوى وقف المجوسى على بيت النار واليهودى والنصراني على البيعة والكنيسة باطل اذا كان في عهد الاسلام وما كان منها في ايام الجاهلية مختلف فيه والاصح انه اذا دخل في عهد عقد الذمة لا يتعرض له انتهى

### وقف ذمي على من افتقر من النصارى جايز ومعتبر

المسئلة في انفع الوسائل وعبادته عن الخصاف واذا وقف الرجل من اهل الذمة نفرا كان او يهوديا او مجوسيا ارضه له او دارا او عقارا على ولده وولد ولده ونسبه وعقبه ابداما تناسلوا وجعل آخر ذلك للمساكين فذلك جائز قلت فهو لا للمساكين من

قال بما هو الواقف قلت فان لم يسمهم الواقف قال فاي المساكين فرق فيهم فهو جائز قلت وان فرق ذلك في مساكين المسلمين فهو جائز وان فرق ذلك في مساكين اهل الذمة جاز فان قلت فان قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابد على مساكين اهل الذمة والواقف نصراني قال الوقف جائز تفرق غلته في مساكين اهل الذمة فان فرق ذلك في مساكين النصارى او اليهود او المجوس جاز ذلك قلت ما تقول ان خصم النصراني الواقف فقراء النصارى فقال اذا انقرض ولدى ونسلي ولم يبق منهم احد جعلت غلة هذه الصدقة في الفقراء النصارى قال هو جائز وتفرق الغلة في فقراء النصارى على ما وقف قلت فلو فرقها القيم في فقراء اليهود والمجوس قال فهو مخالف ويضمن لما فرق ذلك ولو شرط الواقف وهو النصراني ان ينفق غلتها في فقراء اليهود او المجوس قال هو جائز انتهى وفي البحر اما الاسلام فليس من شرط الوقف دفع وقف الذمي بشرط كونه قربة عندنا وعندهم كما لو وقف على اولاده او على الفقراء ولم يبين جازا لغيرهم الى كل فقير مسلم او كافر وان خصص فقرا اهل الذمة اعتبر بشرطه كما نص عليه الخصاف كما لمعتلى اذا خص اهل الاعترال ولو شرط ان من اسلم من ولده خرج اعتبر بشرطه ايضا كشرط المعتزلى ان من صار سنيا خرج وليس هذا من قبيل اشتراط المعصية لان التصديق على الكافر غير الحق قربة انتهى وفي القينة المجوسى وقف ضيعة على فقراء المجوس لا يجوز مجوسى وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده ابداما تناسلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود او المجوس يجوز قال رضى الله عنه فينبغي ان يجوز على فقراء المجوسى ابتداء انتهى وفي مختصر المحيط نصراني وقف على اولاده واولاد اولاده فاذا انقرضوا فعلى فقراء المسلمين وكذا لو قال فاذا انقرضوا فعلى الفقراء جاز ولو قال على فقراء النصارى لم يجوز انتهى وفي انفع الوسائل قلت فما تقول ان وقف النصراني وقفا على ولده وولد ولده ونسبه وعقبهم ابداما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين وشرط ان كل من اسلم من ولده وولد ولده ونسبه فمخرجون من صدقة قال هذا جائز وهو على ما شرط من ذلك قلت وكذلك ان قال من انتقل من دين النصرانية من ولدى وولد ولدى ونسلي وعقبى الى غير دين النصرانية فهو خارج من صدقتي ولا حق له فيها فان نقل بعض ولده الى دين الاسلام وبعضهم الى دين اليهود وبعضهم الى دين المجوسى قاله شرط عام مهي من ذلك ينفذ على ما قال وعلى ما حد من ذلك انتهى ومرفعيه ذلك فرق في انفع الوسائل قلت فما تقول ان وقف الذمي وقفا ثم حرقه فشهد عليه بذلك شاهدان يهوديان او نصرانيان او مجوسيان



قال الكفر كله ملة واحدة وشهادة بعضهم على بعض جائزة اذا كانوا عدولا في  
 اديانهم قلت فان شهد شاهدان على شهادة شاهدين والشهيد وكلهم من اهل  
 الذمة قال ان كانوا عدولا في اديانهم فالشهادة جائزة قلت فان شهد عند الثاني  
 مسلمان على شهادة نصرانيين على اقرار الوقف بالوقف قال فالشهادة جائزة  
 قلت فان شهد ذميان على شهادة رجلين مسلمين على اقرار الوقف بالوقف قال  
 لا تقبل شهادة اهل الذمة على المسلمين من قبل ان اهل الذمة لا يودون عن  
 المسلمين ما عندهم من الشهادة لا تقبل من اهل الذمة على المسلمين فيما يشهدون  
 من الشهادة على شهادتهم قلت والذمي فيما يشترط في وقفه اذا كان صحيحا  
 بمنزلة المسلم فيما يشترط من الزيادة والنقصان وادخال من اذاعه في الوقف  
 واخراج من اراد اخراجه من الوقف وفي الاستثناء لنفسه ان ينفق من غلة هذا  
 الوقف قال نعم هو بمنزلة المسلم في ذلك فيما جاز للمسلم ان يشترطه من هذه  
 الشروط قلت والبيع والاستبدال قال نعم ذلك كله جائز له قلت وكذلك  
 النسا منهم من هن في ذلك بمنزلة الرجال قال نعم قلت وان اقر الذمي ان  
 الارض التي في يديه وقفها مسلم على البيع والكنائس واقران المسلم وقفها على  
 من الوجه التي لا يتقرب بها المسلمون قال اقرارهم بالوقف على هذه الاشياء باطل  
 لا يجوز قلت وما حال هذه الارض وما السبيل فيها قال اخرجهما من يده واجعلها  
 لبيت مال المسلمين لانه اقران ملكها لرجل مسلم قلت فان كان الاقرار في المهر الذي  
 مات فيه قال ان كانت تخرج من الثلث ماله فاقراره بما اقر من ذلك جائز على  
 ورثته وان كانت لا تخرج من الثلث كان مقدار ثلث ماله خارجا من هذه فيجوز  
 اقراره في ذلك فيما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى ويبطل اقراره في ذلك فيما لا يتقرب  
 به الى الله تعالى وتكون الارض لبيت المال قلت فما تقول ان كان لم يقربان مسما  
 وقفها ولكنه قال رجل من اهل الذمة كان يملكها ووقفها على وجوه سواها قال  
 يجوز اقراره في هذه الارض فيما كان يجوز وقفه فيها لو وقفها على ما فسرنا وشرحنا  
 في باب وقف الذمي ويبطل اقراره فيما لا يجوز فيها لو وقفها هو قلت فاذا اقر  
 اقراره فما حال الارض وما السبيل فيها قال تخرج من يده وتكون لبيت مال المسلمين  
 لانه لم يسمها لهما انتهى

والوقف قد قالوا اذا ما دثرا ولم يكن شيء لان يعموا  
 منه ولا يكتفوا ان توجبه وناخذ الاجرة كي نفهم  
 بيع بيع نقضه بامر قاض وبالمال سواه يفسد

الا اذا

الا اذا كان بحيث لا يفي رده الى وارث ذاك الوقف  
 ان وجدوا او لا فيصرف المثل للفقراء ومساكين الزمان  
 وشراى انهدم وخرب يكن اي يوجد وشي فاعله والنقص ما يخرج منه من الاجار والا  
 وقد اشتملت الابيات على مسئلة في فتاوى قاضي الهداية وعبارته سيئ عن وقف  
 تهدم ولم يكن له شيء يعم منه ولا امكن اجارته ولا تغييره هل تباع انقاضه من حجي  
 وطرب وخشب ام لا اجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر الحاكم ويشترى بثمنه  
 وقف مكانه فان لم يكن رده الى ورثة الوقف ان وجدوا ولا يصرف الى الفقراء انتهى  
 وفي مختصر المحيط وقف انهدم وليس من الغلة ليعرها بطل الوقف وعاد حق البناء  
 الى الوقف او الى ورثته وكذا احد من في محلة حرب وصار بحال لا ينتفع به واستبقى  
 اهل المحلة عنه يعود ملكا الى الوقف او وارثه انتهى وفي الحاشية وقف انهدم وليس  
 له من الغلة ما يمكن عمارة الوقف به بطل الوقف ورجع نقص البناء الى الواقف ان كان  
 جارا الى الوارث ان كان ميتا قال المصدر الشهيد في الفتاوى فيها وفي جنس هذه  
 المسائل بنظر وعلى هذا حانوت وقفنا احترق السوق والحانوت بحال لا ينتفع البتة يخرج  
 من الوقفية وكذا حوض في محلة حرب وصار بحال لا يمكن عمارة واستبقى اهل المحلة  
 فهو لواقفه او لوارثه وان كان لا يعرف واقفه فهو لقطعة في ايديهم تصدقون على  
 فقير ثم يبعه الفقير وينتفع بالمثل انتهى وفي مختصر المحيط ببيت بالاجر على الفقير  
 ثم الفقير ينفق في الحوض وكذا في الحوض اذا لم يعرف مالكوه ولو اراد بغير اذنه ولا يصرف  
 الثاني ان ينفق بدون التصديق لا بأس به وكذا في حانوت الوقف حرب السوق والحانوت  
 وصار بحال لا ينتفع به يخرج من الوقفية وكذا الرباط اذا خرب يخرج من الوقفية  
 وكذا منزل الوقف على مقبرة معلومة حرب وصار بحال لا ينتفع به فبني فيه رجل  
 بناء من ماله بغير اذن احد فالاصل لورثة الراقف والبناء له وكذا وقف على اقوام  
 مسلمين فخرت ولا ينتفع به بطل الوقف ولا يجوز بيعه وهذا الجواب صحيح على  
 قول محمد واما عند ابى يوسف ففيه نظر ومن جعل جنازة ومادة ومقتسلا  
 وقف في محلة فقير اهلها واندر من لا يعود الى الملك بل يحول الى مكان اخر اقرب  
 الى هذه المحلة بالاتفاق حصير المسجد صار خلقا وقد طرحتها انسان ان كان حيا كان  
 له وان كان ميتا لم يدع وارثا لا بأس بدفع اهل المسجد الى فقير والمختار ان لا يجوز بيع ذلك  
 بغير امر القاضي انتهى

ومن محمد لو ان الوقف صار بحيث الذبح منه يبيح  
 الحاكم ثم يشتري ارضا تكون بدلا للدار

خشب

فخرت القرية هل يجوز ان ينقل  
 اجرها الى الحوض ان عرف البناء لا يجوز  
 بغير اذنه لا يجوز ولا تصدق بالاجر  
 صح



**وقيم الوقف باذن القاضى ان باعد فيبيع ذلك ماضى**  
ينفى بالناء للجهول وقد اشتملت الابيات على مسيلتين في انفع الوسائل وبناء  
في المنتقى قال هشام سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار مجال لا يذتفع به المساكين  
فللقاضى ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضى انتهى وفي جامع  
الفصولين في الفصل الثالث عشر عن محمد لو تعطل فللقاضى ان يبيعه ويشترى  
بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضى انتهى وفي رسالة الاستبدال في الوقف للعلامة  
ابن نجيم اذا لم يشترط الواقف الاستبدال وعدم ذكره قاضى خان في فتاواه في ثلاثة  
مواضع الاول قال اما بدون الشرط اشار الى في السير الكبير انه لا يملك الاستبدال  
الا للقاضى اذا ارى المصلحة في ذلك ولم يبين المصلحة بما اذا تكون الثاني قال ولو  
كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيعه او يستبدل  
بها وان كانت ارض الوقف بسخة لا يذتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون موبدا  
الانتفاع وانما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط بدون الشرط لا يثبت فهو كالم  
المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لحقه في ذلك نحن ولا مخالف  
بينهما في الحقيقة لان الكلام الثاني في استبدال المتولى والاول في استبدال القاضى  
الثالث قال ولو كانت الارض متصلة ببيوت للمريغب الناس في استيجار بيوتها  
يبقى فيها بيوتها فيواجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون انفع للفقراء ويرى من  
محمد ما هو فوق هذا قال اذا ضعفت الارض عن الاستغلال والقيم يجد بثمنها  
ارضها اخرى هي انفع للفقراء واكثر ربحا كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى بثمنه  
ارضها اخرى جونا محمد استبدال الارض بالارض بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة  
بعيد عن بيوت المصر فانه ثم لا يكون للقيم ان يبنى فيها بيوتا يواجرها لان ثم لا يربح  
الناس في استيجار البيوت باجرة توفى منفقها على منفقة الزرعة وعن هشام قال  
سمعت محمدا يقول اذا صار الوقف بحيث لا يذتفع به المساكين للقاضى ان يبيعه  
ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضى فقد افاد كلامه الاول للقاضى الاستبدال  
اذا ارى المصلحة لغير ذلك وافاد الثاني ان المتولى لا يملك ذلك وان تعذر  
الاستغلال وافاد الثالث ان في ذلك عن محمد روايتين الاولى اذا ضعف الاستغلال  
الوقف كان للمتولى الاستبدال اذا كان انفع الثانية اذا تعذر الاستغلال فلا يستبدل  
الا للقاضى اذا ارى المصلحة فتحتمل من كلام قاضى خان انه اذا تعذر الاستغلال من  
القاضى الاستبدال بلا شبهة واذا ضعف ولم يتعذر فعلى الرواية التي جوز البيع  
فللقاضى بالاولى وعلى اعتبار المصلحة اذا رها القاضى كان له ذلك انتهى

والمسئلة الثانية اشار اليها في جامع الفصولين في الثالث عشر قال قيم الوقف لو باع  
الوقف بامر القاضى ورايه جاز وكذا ارى من يوسف انتهى وفي انفع الوسائل  
بعد ما ذكرنا القول في حكم الاستبدال قال فتحرر من هذا ان في مسئلة اختلاف المشايخ  
ورواية عن ابى يوسف فهاهنا منع ذلك اصلا وكذا شمس الائمة السرخسي ومن وافقه  
من المشايخ والرواية هي التي عن ابى يوسف بالجواز مقيدة بان يكون الاستبدال باذن  
القاضى تعيد المصلحة لان غيره يملك ذلك فان قاضى خان صرح انه لا يملك الاستبدال  
الا للقاضى اذا ارى المصلحة في ذلك وكذا في ادب القاضى صرح بان ولاية الاستبدال  
الى القاضى اذا اراه مصلحة لكن ما ذكره قاضى خان يقتضى الحصر صريحا لانه اتى فيه  
بالنفع والاثبات فقال لا يملك الا القاضى اذا اراه مصلحة وما ذكره في ادب القضاة  
يقتضى اختصاصا بالقاضى دون غيره لكن بالمفهوم دايما كان فهو كاف لان مفهوم  
التصنيف حجة فبقى لنا ما ذكره في الذخيرة والمحيط والفتاوى الظهيرية من غير  
تضيض على القاضى يحمل على ما ذكره قاضى خان وصاحب ادب القضاة توفيقا بين  
كلام الامام والذى كان يفعل بعض القضاة للجهال انه ثبت استبدال ناظر الوقف  
من غير ان ياذن له فيه وبحكم بصحته ويستبدل بالبيع الجيدة والبساتين  
لكبار المثمنه كبيت نايم بمصر دمشق ومزينة البصرة بالشرق الشام والصورة  
وامثال ذلك وياخذ عوضا من هذا اما ربحا او دورا بالقاهرة واما كن لا  
يذتفع بها ولا تصح ان توقف فهذا لا يجوز لا على قول ابى يوسف ولا على غيره وهو  
خطا بين واجب النقص ويناب من تقصير ولعاده الى الوقف على حاله الاول انتهى  
**وفي الخلاصة بان المسجد والحوض ان خرب او تهددا**  
**وما بقى اليهما يحتاج ان تصرف المقتلة والخراج**  
**لغير ذاك المسجد الذى خرب والحوض فافهم ذلك لا مرتص**  
وربما خلاصة ما قلناه نقل عن شمس الائمة للكلولى في المسجد والحوض اذا خرب ولا  
يحتاج اليه لتفرق الناس انه تصرف اوقافه الى مسجد اخر او حوض اخر انتهى وفي جامع  
الفصولين في الفصل الثالث عشر عن محمد في مسجد عتيق لا يعرف من بناء لاهل  
الحلة بيعه ومرف ثمنه في مسجد اخر انتهى وفي القنية حوضين او مسجد خرب وتفرق  
الناس عنه فللقاضى ان يصرف اوقافه الى مسجد اخر او حوض اخر والمجد اذا استغنى  
عن المسلمين ولا يصلى فيه وخرب ما حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا  
والى ورثته ان كان ميتا وهذا قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يبقى مسجد ابد  
فاما اوقاف المسجد فان كان باني المسجد ومتخذها واحدا يكون ميراثا وان كانوا



جماعة يعرف الى اقرب المساجد في تلك المحلة لا قصد الوقف في الاول عمارة مسجد  
وفي الثاني عمارة المحلة وبالنسبة الى مسجد اخر في المحلة عمارتها ارض وقف على مسجد  
صارت بحال لا تترج فحفظها رجل حوصنا للعامة لا يجوز للمسلمين الانتفاع بما ذلك  
الحوض ولو خرب احد المسجدين في قرية واحدة فللقاضي صرف خشبه الى عمارة لآخر  
اذا لم يعلم بايهم ولا وارثه وان علم يعرفها هو بنفسه قلت ان شاء كما ولو خرب  
الحوض العام فكبدت الناس وبنوا عليهم حوائيت فللقاضي ان ياخذ اجر مثل الارض  
ويصرفه الى حوض اخر من تلك القرية انتهى

**واعلم بان المتولى ان بنى في عرصة الوقف بماله بنا**  
**قد اك للوقف كما لو عمرا بمال نفسه لوقف حررا**  
**وان لنفسه عبد يعنى من مال نفسه وليس يذكر**  
**شيئا يكن للوقف اما لو ذكر مستشهدا عليه عند ما عر**  
**فقلوله وان بنى مستاجر في عرصة الوقف ففي ذكره**  
**اذا بنى فيها على ان يرجعها في غلة الوقف له ان يرجعها**

العرصة الارض وقد اشتملت الابيات على عبارة في الاشياء والنظائر ولفظها مع زيادة  
كل من بنى في ارض غيره بامر فالبنا لما كرها ولو بنى لنفسه بذكر فهو له وله رفعه  
الا ان يضرب الارض واما البنا في ارض الوقف فاذا كان الباني المتولى عليه فان كان مال  
الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو  
له وان لم يكن متوليا فان باذن المتولى يرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو  
وقف وان لنفسه او اطلق مرفعه لو لم يضرب ارض فهو المضيع لما له فليترص الى  
خلاصه وفي بعض الكتب المناظر ملكه باقل القيمة للوقف متروعا او غير متروعا بل  
الوقف انتهى وفي القينة ولو بنى في ارض الوقف بناء او نصب فيه بابا او علقا ان نزه  
حين فعل ان للوقف صار وقفا والا فلا وقال ابو نصر لا يصير وقفا نوى لو لم يزد  
لان وقف البنا لا يجوز وقيل يجوز تبعا وبه يفتى متولى بنى في عرصة الوقف فهو  
لوقف ان بناء من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف او لم ينو شيئا وان  
بنا لنفسه واشهد عليه كان له والاجنبى اذا بنى ولم ينو فله وكذا الغرس على هذا  
والغرس في المسجد للمجد في حق الكل دار لسكنى الامام هدمها وبنائها لنفسه  
وسقفها من خشب القديمة لم يكن له بيع البنا ان بناها كما كانت ولا يجوز شئ من  
السبيل ان يبنى منه غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضرب البنا وان كان  
معطلا غالبا ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في لاجر

اذ ان القيم او المالك استاجرها اذنت لك في عمارتها فبها باذنه يرجع على القيم والمالك  
وهذا اذا كان يرجع معظم منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار  
كالباوطة او شغل بعضها كالتنوير فلا مال يشترط الرجوع انتهى وفي الخلاصة المتولى اذا  
بنى في عرصة الوقف ان كان من مال الوقف يكون للوقف وكذا ان بنى من مال نفسه لكن  
ان بنى للوقف يكون للوقف فان بنى لنفسه ان اشهد كان له ذلك وان بنى مال غيره شيئا  
كان للوقف بخلاف الاجنبى انتهى وفي الخلاصة مختص لم يحيط استاجر ارضا موقوفة وبنى  
فيها حائطا وسكنها فاراد غيره ان يزيد في الغلة ويخرجه ان اجره مشاهرة وجاء راس  
الشهر كان للقيم ضيق الاجارة ثم ان كان رفع البنا لا يضرب الوقف له رفعه وان كان يضرب  
ليس له رفعه ثم ان رضى المستاجر بملك القيم بيمينته مبنيا او متروعا بملكه القيم بما  
كان اخف والا فلا انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر بنى المستاجر فيه  
خروجه في الغلة لياخذ فلو اجره مشاهرة فاذا جاء راس الشهر فليمتولى افسح الاجارة  
لانها في المشاهرة تنعقد كل شهر ثم بعد الفسخ يوم الباني يرفع بناه لو لم يضرب ولو اضرب  
ليس للباني رفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضرب الوقف ثم ان كان رفعه يضرب الوقف  
فان رضى المستاجر ان ياخذ المتولى بناء للوقف بيمينته متروعا او مبنيا اليهما كان اقل فللقيم  
ان ياخذ باقل القيمتين لاجل الوقف ولو لم يرض لا يجبر اذا التملك بغير رضا ولم يجر فوجع  
من غيره ويبقى البنا الى ان يتخلص ملكه ولا يمنع البناء صحة الاجارة من غيره اذ لا يد للباني  
على ذلك البناء حتى لا يملك رفعه ونقل في الفصل السابع والعشرين قال متولى بنى في  
عرصة الوقف فهو له لو بنى لنفسه بمال نفسه واشهد والا فهو للوقف بخلاف الاجنبى  
انه لو بنى بمال نفسه ولم يذكر شيئا فهو له انتهى

**لو متولى الوقف كان استاجرا شخصا بدرهم لان يعمر**  
**مسجدا واجر مثله اقل وكان قد نقده من المخل**  
**يضمن كماله قد دفعه من اجر مثله وزيادة معا**

من المخل اي من مال الوقف وقد اشتملت الابيات على مسئلة في شرح الوهبانية لابن الشحنة  
قال المتولى اذا استاجر رجلا في عمارة للمسجد بدرهم ودانق واجر مثله درهم فان  
عمل في عمارة المسجد ونقد الاجر مال الوقف قالوا يكون منافعنا جميع ما نقد انتهى وفي  
مختصر الحيط قيم على عمارة الوقف استاجر اجيرا بدرهم ودانق واجر مثله درهم فاستعمل  
في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف يضمن جميع ما نقد انتهى وفي الخلاصة فلو  
استاجر اجيرا بدرهم ودانق واجر مثله درهم يضمن جميع ما دفع اليه لان الاجارة وقعت  
له لا للوقف انتهى وفي البحر المتولى اذا استاجر رجلا في عمارة المسجد بدرهم ودانق واجر



مثلهم درهم فاستعمل في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا  
 ما نقد لانه لما زاد في الاجر اكثر ما يتقارب فيه الناس يصير مستاجرا لنفسه دون المسجد  
 فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان ضامنا للموتى اذا امر الموتى ان يخدم المسجد وسعى له  
 معلوما كل سنة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تقع الاجارة لانه لا يملك الاستي  
 لخدمة المسجد ثم ينظر ان كان ذلك اجر علم او زيادة ما يتقارب فيه الناس كانت الاجارة  
 للمسيح فاذا نقد الاجر من مال المسجد حل للموتى اخذه وان كان في الاجر زيادة على ما كان  
 فيه الناس كانت الاجارة للموتى لانه لا يملك الاستيجار المسجد بفن فاحش واذا ادعى  
 الاجر من مال المسجد كان ضامنا وان علم الموتى بذلك لا يحل له ان يأخذ من مال  
 المسجد انتهى وفي بيع الاشياء والنظائر ان اذا وجد نفاد اعلى المباشرة نقد فلا يبرئ  
 شرا الفضولي ولا شرا الوكيل الخالف ولا اجارة للموتى اجيرا للوقف بدمهم ودائق  
 بل ينقد عليهم والوصي كالموتى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كما في القبة  
 الا في مسئلة الامير والقاضي اذا استاجر حبرا باكثر من اجرة المثل فان الزيادة باطلة  
 ولا تقع الاجارة له كما في سير الحكاية انتهى

**ومستحقو الوقف ما استحقوا ولا لهم في الربيع اصلا**  
**حق في زمن التعمير بل ان كانا يحتاج للتعمير ذاك الانا**  
**عمر او لا فاذا ما صرفا نأخذ الوقف وكان عرفا**  
**بانه يحتاج للتعمير يضمن ما اعطاه للتقصير**  
**ثم اذا ما فاض بعد الصرف عقيب ذلك الهام من الوقف**  
**لا يأخذوا الفاضل منه عوضا عن الذي قطع في عام مضي**  
 ذاك اي الوقف وربيع فاعل فاض وحذف النون من يأخذون لانه لا يملك وقد اشتملت  
 الابيات على مسئلة في الاشياء والنظائر وعبارته مع زيادته اذا حصل تعمير للوقف  
 في سنة وقطع معلوم المستحقين كل واحد وقطع لا يبي لهم دين على الوقف اذ لا حق  
 لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر او لا وفي الذخيرة ما يفيد ان الناف  
 اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن وفايدة ما ذكرناه لوجبات الغلة في السنة  
 الثانية وفان شئ بعد صرف معلوم هذه السنة لا يعطيه الفاضل عوضا عما قطع وقد  
 استفتيت عما لو شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعقار وقد قطع للمستحقين في  
 سنة شئ بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في السنة الثانية لهم ام للعقار فاجبت  
 للعقار لما ذكرناه واذا قلنا بتضمين الناف لادصرف لهم مع الحاجة الى التعمير حل لهم  
 عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه ولا لهم اراه صريحا لكن نقلوا في باب

النفقات ان مودع الغايب اذا انفق الوديعة على ابوي المودع بغير اذنه واذن القاضي  
 فانه يضمن واذا ضمن يرجع عليهما لانه لما ضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستناد  
 ملكه الى وقت التعدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات  
 يملكها الضامن مستند الى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين المضمونة  
 ومنه لما ملك ملكها مستند الى وقت الغصب فنقد بيعه السابق ولو اعتق  
 العبد المضمون بعد التضمين نفذ ولو كان محرمه عتق عليه ولا يخالفه ما في القنية  
 من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصر الفاضل الى الفقرا  
 فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصرف المذكور ثم ظهر دين على الواقف  
 يسترد ذلك من المدفوع اليهم لان النافذ ليس بمعتد في هذه الصورة لعدم ظهور  
 الدين وقت الدفع فلم يملك القاضي فكان للنفاذ استرداده بخلاف حيث قلنا لانه  
 متعدد لكونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعمير وكذا لا يرد ما اذا اذن القاضي  
 بالرفع الى زوجة الغايب فلما حضر عهد النكاح وحلفت فانه قال في الفتاوية ان شاد  
 ضمن المرأة وان شاد ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة لانه غير متعدد وقت الدفع  
 وانما ظهر الخطأ في الاذن فاما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليها  
 لانه وان ملك المدفوع بالفتان فليس يعتبى وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل  
 وقف دارا على مسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقرا فاجتمعت الغلة والمسجد  
 لا يحتاج الى العمارة هل يصر الى الفقرا قال لا يصر الى الفقرا وان اجتمع غلة كثيرة  
 لانه يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال الفقيه سئل الفقيه ابو  
 جعفر عن هذه المسئلة فاجاب هكذا ولكن لا اختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع  
 من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والدار الى العمارة امكن العمارة منها صرف الزيادة  
 على الفقرا على ما شرط الواقف فقد استغنى عنه ان الواقف اذا شرط تقديم العمارة  
 ثم الفاضل منها المستحقين كما هو الواقع في واقف القاهرة فانه يجب على الناظر  
 امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان لا يحتاج للموقوف  
 الى العمارة على القول المختار للفقيه وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة  
 في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يدخل  
 لها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها  
 ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقرا نفرا اذا اشترط الواقف  
 تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخلها عند الاستغناء وعلى هذا فيدخر النافط  
 في كل سنة قدر العمارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانه نقول قد علم في النوازل



بحوزان يحدث للمسيح حدث والدار مجال لا تقبل وحاصلها جاز خراب المسجد وبعض  
الموقوف والموقوف لأغلة له فيودى المرفق إلى الفقراء من غير ادخار في التغيير إلى  
خراب العين المشروط تغييرها ولا انتهى

**فوفوض الناظر للتغيير النفل يصح مطلقا اذا كان استقر**  
**تفويضه له بشرط الواقف** وليست في ذلك من مخالف  
اذ لم يكن شرط فان في صحته فوض ذلك وفي سلامته  
ما صح اذا وان يكن قد فوضنا في مرض الموت صحيحا قدمني  
فالفعل في الصحة صاح اسقى لكنه في هذه يستثنى  
وحيث صحناه بالشرط فلن يملك من فوض ذلك عزل من  
فوضه اليه الا ان جعل واقفه العزل له ايضا عزل

شرط فاعل يكن على انها تامة صحيحة حال من فاعله مضي عزل مفعول يملك وقد  
اشتملت الابيات على مسئلة في الاشياء والنظاير وعبارتها الناظر اذا فوض النفل  
لغيره فان كان له التفويض بالشرط صح مطلقا والا فان فوض في صحته لم يصح  
في مرض موته صح كذا في خزائنة المفتحين والقينة والتمة وغيرها واذا صح التفويض  
بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل كما حرره المرشد  
في انفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بلا شرط وقلنا بالصحة ويجوز  
ان له العزل والتفويض الى غيره كالا ايضا وسيلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد  
وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النفل لغيره ثم مات ينتقل للحاكم ام لا فاجبت  
بانه ان فوض في صحته ينتقل الى الحاكم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته  
لا ينتقل ما دام المفوض باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتبا الرجل معين  
ثم بعده للفقراء فخرج عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقراء فاجبت بالانتقال  
انتهى وعبارة انفع الوسائل في هذا الحل قوله وذكر في تمة الفتاوى قال المتولد  
اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي عند الموت  
والوصي له ان يوصي الى غيره عند الموت بالوصية واذا اراد ان يقيم غيره مقام نفسه  
في حياته وصحته لا يجوز ذلك الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العزم وذكر  
في فتاوى قاضي خان قال متولى الوقف اذا قرب موته وفوض التولية الى غيره جاز  
لان بمنزلة الوصي والوصي ان يوصي الى غيره وذكر في القينة للقيم ان يفوض ما توفى  
اليه ان عم القاضي التفويض اليه والا فلا ولو مات وعزل يبقى ما نصبه على حاله  
الى ان قال فيما ذكره في التمة ان ناظر الوقف اذا اراد ان يفوض النفل الى غيره عند

موت بالوصية حيث يجوز واذا اراد ان يفوض في حياته وصحته لا يجوز الا اذا  
كان التفويض اليه على سبيل العزم يجب ان يعلم ان متولى الوقف عندنا بمنزلة الوصي  
وجه اما مشابهة بالوكيل فمن حيث انه اذا مات الواقف تبطل ولا يتك الوكيل  
اذا مات فان الوكالة تبطل من حيث انه ليس له ان يفوض في حياته وصحته كما ان  
الوكيل ليس له ان يوكل واما مشابهة بالوصي فهو انه اذا اراد ان يفوض الى غيره  
عند موته بالوصية حيث يجوز كما ذكره في التمة ولو كان بمنزلة الوكيل من كل الوجه  
لما افرق الحال بين ان يفوض في حال الحياة والصحة وبين ان يفوض في حال المرض  
بالوصية والذي يظهر انهما كان كذلك الا لان الوقف يبقى في حياة الواقف  
وبعد موته على حاله فاذا ولاه النظر بقى بالنظر الى انه استفاد الولاية من الواقف  
كالوكيل عنه فيبطل بموته ولم عزله كما ابداله وبالنظر الى بقا الذي وكله لاجله بعد  
موته وهو الموقوف جعل كالوصي حتى كان له ان يستند عند موته فعلمنا بالشبهتين  
وفلنا انه ليس له ان يفوض النفل في حياته كالوكيل وعند موته قلنا له ذلك كالوصي  
بمشابهة الوكيل من وجه والوصي من وجه فعلمنا بذلك الموضعين عملا بالشبهتين بالتدقيق  
لكن واما قوله الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العزم هذا الاستثناء مخصوص  
بالاخير وهو التفويض في حالة الحياة بمعنى ان قوله على سبيل العزم انه ولاه واقامه  
مقام نفسه وجعل له ان يستند ويوصي به الى من شاء ففي هذه الصورة يجوز التفويض  
منه في حالة الحياة وفي حالة المرض المتصل بالموت قال وفيما ذكره في التمة ان للقيم  
ان يفوض ما فوض اليه ان عم القاضي التفويض اليه والا فلا هذا الفرع اخص من الفرع  
المذكور في التمة فان الذي في التمة فان الذي يشتمل الناظر الذي من جهة الواقف  
والناظر الذي من جهة القاضى والذي ذكره في القينة يختص بالناظر الذي من جهة  
القاضى والحكم واحد وتفسير التعميم هنا مثل ما فسرناه فيما تقدم واما قوله اذا مات  
القاضى وعزل يبقى على حاله قياسا على نايبة القضاء ولكن ينبغي ان يكون محولا  
على ما اذا عم له الولاية وولاه في حياته وبعد موته فان القاضى بمنزلة الواقف والواقف  
اذا جعل التولية الى رجل ثم مات ولم يقل في حياته وبعد موته تبطل ولايته فكذا  
القاضى فقوله يبقى ما نصبه على حاله بشرط تهم الولاية في الحياة وبعد الموت اللهم  
الا ان قال ولايته اعم من ولاية الواقف وفعله حكم فتكون ولايته بمنزلة حكمه  
وحكمه لا يبطل بموته ولا بعزله وكذا ما فعله من التولية وله وجه جيد الى اخر  
ما بسطه من الكلام في هذا المقام وفي الخلاصة المتولى اذا اراد ان يفوض الى غيره عند  
الموت بالوصية يجوز انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ولو اقام القيم



غيره مقام نفسه في صحته لم يجز الا اذا فوض اليه على سبيل العوم انتهى وفي مختصر المحيط والمتولى ان يفوض التولية عند الموت الى غيره بالوصية انتهى

**ذكر هلال صاحب الخصاص وغيره في كتب الاوقاف**  
**لفظ الوصي يراد منه الناظر ولفظ قيم له ينظر**

هلال مصنف اليه لذكر الخصاص بالجزم معطوف عليه وغيره معطوف عليه في كتب متعلق بذكر لفظ مفعول ذكر البيتان مشتقان على فائدة ذكرها في انفع الوسائل بالمناسبة في اخر مسئلة قسمه الوقف وبما رتبته على ان هلال والخصاص وغيرهما يذكرون لفظ الوصي في كتب الاوقاف ومرادهم به ناظر الوقف كما يذكرون لفظ القيم ومرادهم الناظر وهذا في الحقيقة تغيير اصطلاح لا تغيير حكم والله اعلم انتهى

**لو وقف الانسان وقفا حرم ومات لكن لم يعين نظره**  
**لناظر فانه للحاكم ان لم يكن اوصى لشخص قائم**  
**يفضبط متروكا ته وامرا فان يكن اوصى تولي النظرا**

الف امر الاطلاق وهو فاعل تولي ضمير يرجع الى الوصي المفهوم من قوله اوصى وقد اشتملت الابيات على مسئلة في فتاوى قاري الهداية وعبارته سنبل عن شخص وقف عقارا ولم يعين الناظر فلم يكن النظر هل يكون مستحق الوقف ام للحاكم اجاب اذا مات من غير وصية فالنظر للحاكم وان مات عن وصي في تركته فالوصي متكلم في وقفه انتهى وفي الاشباه والنظائر من الوقف وفي الفتاوية لو لم يجعل الوقف له فيما فنصب القاضي له فيما وقضى بقوامته لم يملك الوقف اخراجه ونقل قبيل البيوع قال وصي الوقف ناظر على اوقافه كما هو متصرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا لا ناظرا كما في الفتاوية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما ذكره في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين فليتأمل ويراجع غيره انتهى وفي الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى لومات المتولى والواقف حتى الراي في نصب القيم الى الوقف لا الى القاضي فان مات الوقف فوصيه اولي من القاضي وان لم يكن له وصي فالراي الى القاضي انتهى وفي مختصر المحيط ولو قال الوقف عند موته لرجل انت وصي ولم يزد على ذلك تدخل ولاية الوقف في الوصية ولو وصيه ان يوصي الى غيره في الوقف وعند محمد وهو رواية عن ابن حنيفة لا ولاية لوصيه ان يوصي الى غيره وان مات الوقف ثم الوصي ولم يوص الى احد فالولاية للقاضي انتهى وفي انفع الوسائل ولم يشترط الوقف الولاية لاحد حتى حضرته الوفاة فقال لرجل انت وصي ولم يزد على هذا فهو وصي في ماله وولده وفيما كان في يده من الوقف ولوا وصي اليه في الغنى

قال محمد هو وصي في الوقف خاصة وعلى قول ابن حنيفة وابي يوسف هو وصي في الاشياء كلها الى ان قال وذكر في خزائنه الا كما لومات الواقف واوصى الى رجل ولم يذكر الوقف فانه يصير وصيا له في اوقافه وامواله واولاده ولو خصه له بالوصية في ماله فهو وصي في كله عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف يتقيد بما خصه وقد بسط الكلام لقد لقيه بما لا مزيد عليه لمن اراده فليرجع اليه

**وقف شخصي بلد اعلى الحرم وشرط النظر للقاضي الحكم**  
**فانه في نظر الوقف اختلاف وكونه لاي قاض ينصرف**  
**نقال بعضهم الى قاضي البلد وحاكم الحرم بعض اعتمد**

اختلف بالبناء المجهول وكونه مجرورا بالاعطف على نظر وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الاشباه والنظائر في فن القواعد في اخر القاعدة السابعة وهي العامة محكمة وعبارته ومن هذا النوع لو وقف كذا اعلى الحرم الشريف وشرط النظر الى القاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم او قاضي البلد الموقوفه او قاضي بلد الواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة مالو كان البيت في بلد وماله في بلد اخر فهل النظر عليه لقاضي بلد البيت او لقاضي بلد ماله صرحوا بالاولى فينبغي ان يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الاربع كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه اعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصده وبه يبرر تحصل المصلحة وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار في ولاية القاضي وتنازعوا فيه عند قاض اخر فمنهم من لم يصح قصده ومنهم من ينظر الى التداخ والتراخ واختلاف التصحيح في هذه المسئلة انتهى

**والمتولى لو وقف اجرا لكنه في صكه ما ذكر**  
**من اي جهة تولي الوقفا ما جوز واذ لك حيث يلقى**  
**ومثله الوصي اذ يختلف حكمهما في ذاعلي ما يعرف**  
**بحسب التقليد والنصب فليس كل تصرفات كى لا تلتبس**

يلقى بالبناء المجهول اي بوجود والفيت الشئ وجدة كذا في الصحاح واذ تعليلية وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل الثاني قال متولى الوقف لو لم يكن الوقف او تصرف فيه تصرفا وكتب في الصك اجر وهو متولى لهذا الوقف ولم يذكر بان متولى من اي جهة لم يجز وكذا الوصي اذ يختلف الحكم باختلاف نصيبه وتقليده اذ وصي الاب وصي الجد وصي الام والوصي من جهة القاضي يختلف احكامهم وكذا المتولى فلو كتب انه متولى من جهة الحاكم او وصي من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي ولاه جاز اذ جهة التولية علمت ويعرف



القاضي بالنظر الى تاريخ الصك انتهى وفي الخلاصة وفي الفتاوى ان كتب من الوصي والمتولي ولم يذكر فيه جهة وصايته وجهته توليته لا يصح هذا الصك لان الوصي قد يكون وصي الاب وقد يكون من الجدة وقد يكون من الام ومن القاضي والمتولي قد يكون من الواقف وقد يكون من جهة القاضي واحكامهم مختلفة فان كتب انه وصي من جهة الحاكم او متولي من جهة الحاكم ولم يسر القاضي الذي نصبه والذي ولاه جازلا نه صار جهة وصايته وجهته توليته معلومة كذا اجاب القاضي ويمكن معرفته في الجملة اذا عرف تاريخ جعله وبعث ومتوليا فاذا لم يكتب لم يعرف طريقه فلم يصح وكذا لو كتب انه وصي من جهة الشرع انتهى وفي قضاء الاشياء والنظائر دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في مسایل وعدمها نسبة فعل متولي وقفا من غير بيان من نصب على التعيين ونسبته فعل الى وصي يتم كذلك انتهى

**ومتولي دار وقف باعها والمشتري لما لتلك ابتاعها سكنها سنيين ثم انصرفوا الى المتولي وغدا منتقلا ثم تولى غير هذا فادعى فساد بيع هذه وانتزعا لهذه الدار من الذي اشترى فاجر مثلها عليه قسرا اما اذا ما المشتري كان سكن في الدار صاح بره من الزمن حتى ولو كانت سنيين بعده ثم استحققت بعد تلك المدة فليس جرم المثل في ذال يلزم اصلا وهذا ليس بشيء يغرم لان سكنه بغير شك في هذه كانت بحكم الملك**

دار مفعول باع والالف للاطلاق وقد اشتملت الابيات على مسيلتين الاولى في جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر وعبارته وكذا قالوا في متولي باع وقف فسكنه المشتري ثم عزل المتولي وولي غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري اجر المثل سواء اعد للفقلة او لا والايق بمذهب اصحابنا ان لا يلزم الاجر ولو اعد للفقلة انتهى وفي اجابة جامع الفتاوى ولو سكن دار الوقف بلا ان الواقف والقيم يلزمه اجر المثل بالقاما ببلغه وكذا في الرهن حتى لو سكن المرنهين يجب له اجر المثل بالقاما ببلغه وكذلك قالوا في متولي باع دارا وقفها وسكن فيها المشتري ثم عزل المتولي وولي غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم على المشتري اجر المثل سواء اعد للفقلة او لا قال بعض مشايخنا ان الايق بمذهب اصحابنا ان لا يلزم الاجر في الرهن والبيع وذكر بعض الفتاوى شرى بيتا وسكنه

ثم ظهر انه وقف اول صغير يجب اجر مثله ولو غصب دارا معدة للاستغلال وموقوفه وليهم واجرها مدة معلومة باجر مسني وسكنها المستاجر يلزمه المسمى لاجر المثل انتهى قلت قول المصنف دار وقف اشارة الى ان المشتري كالمتولي عالم بانها دار الوقف فان هذا المشتري غصب فعليه اجر المثل واما اذا كان المشتري غير عالم بالوقف او كان ذلك مناقلة واستبدال صحيح وبمسوغ شرعي ثم ظهر فساد ذلك ورجع الى الوقف فليس هذا بغصب للوقف بل هو استحقاق جديد فلا اجر مثل فيما مضى لان معنى الغصب غير موجود فيه قال في منع الفقار شرح التنوير لمصنف الغصب ازالة يد محقة باثبات بد مبطله ثم قال وحكمه الاثم لمن علم انه مال الغير انتهى فلو اشترى رجل دارا غير عالم بالوقف او بمسوغ شرعي ما ازاله يد محقة ولا اثبت يد مبطله فليس هذا بغصب شرعا ولا اثم فيه له ومن اطلق اسم الغصب على كل استحقاق علم به او لم يعلم فهو مخطئ وفي الفقيه سكن الدار سنيين ينعم الملك ثم استحققت للوقف بالبيدة العادلة لا يجب عليه اجر ما مضى ادعى القيم منزلا وقفا في يد رجل فحج فاقام عليه البيدة وحكم بالوقفية لا تجب عليه اجور ما مضى اما اذا اقربا الوقفية وكان متعنتا في الانكار وجبت الاجرة انتهى فقوله اقربا الوقفية اي كان عالما بانه وقف وقوله وكان متعنتا اي لم يكن بمسوغ شرعي كاستبدال ومناقلة شرعية ثم افسدها الحاكم قال في جامع الفتاوى ولو سكن المشتري الدار سنيين ثم استحققت لا يجب عليه اجر المثل لانه سكنها بحكم الملك انتهى في نيم النجاة وفي المبتي من مسایل شتى قال من سكن الدار سنيين ينعم الملك ثم استحققت للوقف بالبيدة لم يجب عليه اجر ما مضى وكذا من ادعى منزلا وقفا في يد شخص فحج فاقام عليه البيدة وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ما مضى وفي الظهيرية اذا باع المتولي وقف المسجد فسكنه المشتري ثم عزل القاضي هذا المتولي وولي غيره فادع الثاني على المشتري ان البيع كان فاسدا يجب اجر المثل سواء كان معه الاستغلال ولم يكن قال رضي الله عنه والصحيح انه لا يلزمه الاجرة لانه اخذها بحجة القليل لا بحجة الغلبة كالو غصب ملك الغير وهو معروف بالاستغلال ولكن الظاهر ان بعض المشايخ قالوا يجب له اجر المثل في حجة الفتاوى للمصدر الشهيد وقال السيد الامام في المنتقى الايق بمذهب اصحابنا ان لا يجب الاجرة في الرهن والبيع وان كان معدا للفقلة كذا في مجمع الفتاوى عن فصول الاسترواى انتهى قلت واما افتاء الشيخ الامام خير الدين الرملي رحمه الله تعالى في كتابه الفتاوى للخيرية بوجوب اجر المثل في نظير ذلك معللا بان منافع الوقف مضمونة صيانة له من ايدي الظلمة فهو خلاف القول الصحيح كما ذكرنا في عبارة الظهيرية وهو الايق بمذهب اصحابنا



كما ذكرناه عن جامع الفصولين وغيره والعيانة لأموال الناس الأحياء أحق وأولى فإن  
 كثير من الناس في زماننا خصومها من أهل القرى الذين لا تقوى عندهم يوقفون أملاكهم  
 قصدا منهم ويضمرون ذلك يبيعونها وبعد مضي سنين يظهر كتاب وقفهم والمشتري  
 لا يعلم له بالوقف فبدشتون الوقف ليرجعوا بأجر المثل في السنين الماضية وغالبا يفقدون  
 ذلك في مستغلاتهم التي ضعفت غلاتها ليرجعوا بالأموال الحاضرة جملة واحدة وأما  
 الأوقاف فإن المتولين عليها غالبا هم أهل الشوكة فيأخذون أجر المثل وينفقونه على  
 أنفسهم بحيلة انهم يأخذونها للوقف والله بصير بالعباد لا سيما المرحوم الشيخ خير الدين  
 المذكور سيئل بعد ذلك عن باء أماكن متعددة وتعددة الباعة فيها واحدا بعد واحد  
 ومضى على ذلك مدة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين  
 من قبل جددهم فاجاب لا تسمع هذه الدعوى كما نصوا عليه أكثر عمالنا قال القاضي خاد  
 رجل باء عقارا ثم ادعى انه باء ما هو وقف اختلف المشايخ فيه والعجيب انه لا تسمع  
 وفي الزيلعي لا تقبل وهو صوب واحوط الى اخر كلامه وربما يعتال الوقف في زماننا  
 فيدعى الوقف غير الواقف رغبة في اخذ أجر المثل وتباعدة عن التناقض مخافة ان لا  
 تسمع دعواه في وقف غير محكوم بلزومها هو مصرح به في عبارة الفتاوى الخيرية  
 بعد ذلك ايضا قال يصح بيع الوقف غير المسجل ويبطل وقفه حيث لم يكن محكوما بغيره  
 حكما مستوفيا لشرائطه والله اعلم واحكم

**لم يجز استئابة الفقيه لا ولا المدرس لعذر حصلا**  
**كذلك حكم ساير الأرباب** اولم يكن عذرا من باب  
**لواخذ الفلانة بالتمام** وحاذها قبل مضي العام  
**اما مسجد كذا المودت** لم وطالب العلم على ما ينبغي  
**لم يحلوا في ذلك باستناده** ثم اعتبار الوقف بالخصاص

قول من باب اي من باب اولى وقوله امام فاعل اخذ وقد اشتملت الآيات على ثلاث  
 مسائل الاولى في البحر الرائق وعبارته فان قلت هل تجوز النيابة في الوظائف مطلقا  
 او اعمد ام لا مطلقا قلت لم ارى فيها نقلا عن اصحابنا الا ما ذكره الطرسوسي في انفع  
 الوسائل فيها من كلام الخصاف فانه قال قلت ارايت ان حلت بهذا القيم افة من  
 الافات من الخرس والعمى وذهاب العقل والفالج واشباه ذلك هل يكون له الاجر  
 قائما او لا قال اذا حل به شيء ذلك يمكن معه الكلام والامر والنهي فالاجر له قائم  
 وان كان لا يمكن معه الكلام والامر والنهي والاخذ والاعطاء لم يكن له من هذا في  
 الامر شي قال الطرسوسي فاستبطننا منه جواب مسئلة واقعه وهي ان المدرس والفقير

والمعيد او الامام او من كان مباشرا شيئا من وظائف المدرس اذا امر من اوج وحصل  
 له ما يسمونه الناس غمرا شريعا على صطلحهم المتعارف بين الفقهاء انه لا يحرم مرسوم  
 معين بل يعرف اليه ولا تكبت عليه غيبته ومقتضى ما ذكره الخصاف انه لا يستحق  
 شيئا من المعلوم مدة ذلك العذر فالمدرس اذا امر من او الفقيه او احدهما من ابواب الوظائف  
 فانه على ما قال الخصاف ان امكنه ان يباشر ذلك استحق وان كان لا يمكنه ان يباشر ذلك  
 لا يستحق شيئا من المعلوم وما جعل هذه العوارض عذرا في عدم منعه عن معلومه  
 المقرر له بل اذ احكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم وان لم  
 توجد لا يكون له معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا ايضا من هذا البحث والتقريب  
 جواب مسئلة اخرى وهي الاستئابة لا تجوز سواء كان لعذرا او لغير عذر فان الخصاف  
 لم يجعل له ان يستنيب مع قيام الاعذار التي ذكرها ولو كانت الاستئابة تجوز كان  
 قال ويجعل له من يقوم مقامه الى ان يزول عذره وهذا ايضا ظاهر الدليل وهو  
 نفر حسن وذكر ابن وهبان انه اذا سافر للمحج او صلة الرحم لا يفضل ولا يستحق المعلوم  
 مع انهما فرقان عليه واما ما ذكره في القينة استخلف الامام خليفة في المسجد ليوم  
 فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام ام اكتر  
 السنة فحاصله ان النايب لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق بالتقريب ولم  
 يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل اكثر السنة وسكت عما يبينه الاصيل للنايب  
 كل شهر في مقابلة عمله هل يستحقه النايب عليه او لا والظاهر انه يستحق لانها  
 اجارة وقد وفي العمل بناء على قول المتأخرين المفتي به من جواز الاستئابة على الامامة  
 والتدريس وتعليم القرآن وعلى هذا اذا لم يعمل الاصيل وعمل النايب كانت الوظيفة  
 شاعرة ولا يجوز للنظار الطرف الى واحد منهما ويجوز للقاضي عزله وعمل الناس  
 بالقاهرة على جواز الاستئابات في الوظائف وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود  
 النيابة ثم راي في الخلاصة ان الامام يجوز استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى  
 هذا لا تكون وظيفة شاعرة وتصح النيابة وما يرد على الطرسوسي ان الخصاف مصرح  
 بان للقيم ان يوكل وكيله يقوم مقامه وله ان يجعل له من معلومه شيئا وكذا في  
 الاسعاف وهذا كما التصريح بجواز الاستئابة لان النايب وكيل بالاجرة كما لا يخفى  
 فالذي تجوز جواز الاستئابة في الوظائف فان قلت هل للنظار قطع معلوم صاحب  
 الوظيفة بقول كاتب القيسة وحده مع دعوى المستحق حضوره قلت لم ار فيها نقلا  
 لا سيما ما ذكره الامام السبكي في فتاواه انه لا يجوز القطع بقول كاتب القيسة  
 وحده ومصرح بانه لا يحل لكاتب القيسة ان يكتب عليه حتى يعلم ان غيبته كانت لغير



عنه لكن هذا مبني على مذهبه من ان القسبة بعذر لا توجب الحرام واما على ما قدمناه  
من عدم الاستحقاق فلا انتهى كلام البحر والمسئلة الثانية والثالثة قال في القسبة  
وعبارته ام الامام شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصب اهل المحلة اماما اخر ليس له  
ان يسترد واما اخذوا وكذا لو انتقل بنفسه اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل  
يسترد منه حصته ما بقي من السنة كالقاضي مات وقد اخذ رزق السنة ويحل للامام اكل  
حصته ما بقي من السنة ان كان فقيرا وهكذا الحكم في طلبة العلم في المدارس يعني اذا كان  
المسجد اذا رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبارة  
لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق ومصار كالجزيرة وكذا  
موت القاضي في خلال السنة انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر امام  
المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت  
الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق فصل الجزيرة وموت القاضي  
في خلال السنة امام مسجد يصرف اليه وقت الادراك فاخذ الامام غلته وقت الادراك  
وذهب لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة كما في قاضي اخذ رزقه مات ويحل للامام  
اكل الحصة لو فقيرا وكذا الحكم في طلبة العلم في المدارس انتهى وذكر في القنية اذا لم  
يدرس المدرس ولم يوم الامام في اكثر السنة فلم يولى ان يعطى كل واحد ما شاء اذا  
كان الوقف على من يدرس ويؤذن ولا يعتبر وقت خروج الغلة وذكر بعده  
ام في المسح سنة فلما ادركت غلة الوقف فيه مات فهي لورثته بخلاف رزق القاضي  
وذكر قبل الاوقاف للفقهاء يجوز للاغنيا اذا فرغوا انفسهم للشفقة فانه كالفقير  
وان لم يفرغ نفسه فان كان مغيثا جاز والا فلا وذكر ايضا قال الوقف على الكنفين  
المختلفين الى هذه المدرسة لا باس للفقير منهم ان ياخذ ويستوى فيه الفقير والفقير انتهى  
وذكر ايضا قال غاب المتفق شهرا او شهرين مجرم عليه اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان  
مشاهرة وان كان مساهمة وحفر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة يحل له ما لا يرد  
ثلث السنة وياخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصته ما لم يوم  
ويصرف الى الجارة وان لم يحج قال الامام الثاني وقدره انه لا يسترد منه وان لم  
شهرا واحدا ثم عزل او انتقل انتهى فسرور قال في البحر واما التعجيل للبعث  
فلم ارفعه بقلا صريحا وينبغي ان يجوز استنباط ما في البرازية المصدق اذا اخذ  
عماله قبل الوجوب والقاضي استوفى رزقه قبل المرة جاز ولا فضل عدم التعجيل  
لاحتمال ان لا يعيدش الى المرة فان قيل لا يقاس عليه لان مال الوقف هو المستحقين

على الخصم

على الخصم فليس له ان يخصر احدا ومال بيت المال حق العامة قلت غاية ان يكون  
كدين مشترك بين اثنين وجب لهما بسبب واحد والدين اذا دفع لاحدهما  
نصيبه جاز له ذلك غاية ان الشريك الغائب اذا حضر خيرا ان شأبه شريكه  
وشاكره وان شاء اخذ من المديون فكذلك يمكن ان يقال بخير المستحق كذلك انتهى  
وفي مختصر المحيط وقف على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم يسكن فيها متعلما ولا يبيت  
فيها ويستقل بالحراسته لئلا لا يحرم عن ذلك ولو اشتغل بالحراسته ليلا وبالنهار  
ينصر في التعلم ان اشتغل بالنهار لم يحل له الاخر لا يعد من عمل طلبة العلم فلا وظيفة له  
والا فلا الوظيفة وكذا لو وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم حتى  
لم يكن لساكنها من غير الطلبة شئ ولو كان المتعلم لا يختلف الى الفقهاء للتعلم ان  
كان في المصر واشتغل بكتابة شئ من الفقهاء فلا وظيفة وان اشتغل بكتابة شئ اخر  
بالاجرة فلا وظيفة له وان خرج من المصر ان مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا  
لا ياخذ الوظيفة وان خرج الى ما دون ذلك ان اقام خمسة عشر يوما فصاعدا  
لا ياخذ شيئا وان اقام اقل من ذلك فان كان له منه بدل لا ياخذ ايضا ولا ياخذ  
انتهى وفي القنية يدرس بعض النهار في مدرسة وبعض النهار في مدرسة اخرى  
ولا يعلم شرط الواقف يستحق غلة المدرس في المدرستين ولو كان يدرس بعض  
الايام في هذه المدرسة وبعضها في الاخرى لا يستحق غلتها بقاها ثم قال لا وحكم  
المعلم والمدرس في المسئلةين سواء ولا يجوز اخذ غلة المدرسة حتى يكون سكناه  
فيها اكثر مما في داره واكثر ثقله فيها ولا يسعر اخذ غلتها لمن قرأ فيها كل يوم  
سجدا وسكن داره لا يحل للامام غلة اوقاف الامانة اذا كان غنيا شرعا الا اذا كان  
الوقف عليه بعينه قال واستحسن في المعنى الذي لا يتجرع فرغ نفسه للامانة ان  
يحل له كالمفق والقاضي وما يشبهه من المتعلمين انتهى

**وان يمت امام او مؤذن ولهما في الوقف قدرتين**  
**ما استوفيا اذ قالوا يسقط اذ ذاك صلة ورزق يضبط**  
**وقيل لا بل ان ذاك كالأجرة وليس يسقط فحرر امره**

واذ تعليلية وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الاشياء والنظائر وعبارتها  
وفي فوايد صاحب المحيط للامام والمؤذن منكسر في وقف فلم يستوفيا حتى ماتا  
سقط لانه معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة وذكر في الدرر  
والغفر وجزم في القنية بانه يورث قال بخلاف القاضي انتهى وفي جامع الفصولين  
في الثالث عشر وقف لامام ومؤذن فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط معنى الصلة

مرزوق



وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كاجرة انتهى وفي الجوزان قلت ما ياخذ صاحب لوطية  
اجرة او صدقة او صلة قلت الطرسوسى فانفع الوسايل ان فيه شوب الاجرة والصدقة والدية  
فاعتبرنا شائبة الاجرة في اعتبارها من المباشرة وما يقابلها من المعلوم واعتبار شائبة  
الصلة بالنظر الى المدرس اذا قبض معلومه ومات او عزل في انه لا يسترد منه حصه  
ما بقى من السنه واعلمنا شائبة الصدقة في تصحيح اصل الوقف لا يصح على الاغنيا  
ابتداء لانه لا بد فيه من ابتغاء قربه ولا يكون الا ملاحظه جانب الصدقة ثم قال  
ان لما خوذ في معنى الاجرة والا لما جاز للمنفق فاذا مات المدرس في اثناء السنه في  
مجي الغلة وقبل ظهورها من الارض وقد باشره ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت  
قسمة الغلة الى مدة مباشرته الى مباشرته من جاء بعده ويسقط المعلوم على المدرس  
وينظر كم يكون منه للمدرس المتفضل والمتصل فيعطى بحسب حاجته ولا يعتبر في حقه  
نرم من مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف عليهم بل يفتقر الحكم  
بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما في جهات البر للمعنى الذي قدمناه  
وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل الى اخوه وقد كثر وقوع هذه الحادثة بالقاهرة فان  
بعض الكنفية بما قالوه في حق الاولاد من اعتبار مجي الغلة حتى ان بعضهم يشرع في  
وظيفة قبل مجي الغلة بشهر او جهم وقد كان باشر غالب السنه فينازع المازن في  
وتمسك بما ذكرنا وليس يصح لما علمته من كلام الطرسوسى من قسمة المعلوم بينهما بقدر  
المباشرة ولكن بالقاهرة انما تعتبر الاقسط فانهم يوجرون الاوقاف باجرة تستحق على  
ثلاثة اقساط كما بنى عليهم في فتح القدير فيقسم القسط بينهم بقدر المباشرة فان قلت  
قال ابن الشحنة معنى الى التعليق في المسائل الدقيقة لابن الصايغ وهو بخط فاك  
وما ياخذ الفقهاء من المدارس ليس باجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغرض  
ياخذها بل اعانة لهم على حبس انفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضروا الدرس بسبب  
اشتغال وتعليق جاز اخذهم الجاهلية ولم يعرضها الى كتاب لكن في ما تقدم قريبا عن  
قاضي خان ما يشهد له حيث علل بان الكتابة من جملة التعليم قلت هو محمول على  
الاوقاف على الفقهاء من غير اشتراط حضور مدرسي اياها معينة ولذا قال في حقه  
الاوقاف يخارى على العلماء لا يعرف من الواقف شيء غير ذلك فللمقيم ان يفضل الجهد  
ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم مخصوص وكذا الوقف على الذين يختلفون الى  
هذه المدرسة او على متعلمي هذه المدرسة او على علمائها يجوز للمقيم ان يفضل البعض  
ويحرم البعض ان لم يبين الواقف ما يعطى كل واحد منهم ثم قال الاوقاف المصلحة  
على الفقهاء قيل الترجيح بالحاجة وقيل بالفضل فان قلت كيف فرق الطرسوسى بين

الاولاد بين ارباب الوظائف وصنع ما في الفتاوى يخالفه كما تقدم قال في البرزانية  
امام المجدد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنه لا يسترد منه غلة بعض السنه  
والعبارة لوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق وصار كالجزية  
وموت الحاكم في خلال السنه وكذا حكم الطلبة في المدارس قلت ان قوله والعبارة  
لوقت الحصاد انما هو فيما اذا قبض معلوم السنه بقاها وذهب قبل مضيتها لا  
لاستحقاقه من غير قبضه من انه نقل في القية عن بعض الكتب انه ينبغي ان يسترد  
من الامام جمعة ما لم يؤم فيه انتهى مهمة لا باس بالتنبيه عليها ونقل في الاشباه  
والنظائر قال وفي الينبوع للاسيوطى تذكر ما ذكرنا من ارباب الوظائف المتعلقة بالاوقاف  
اوقاف الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت المال ترجع فيجوز لمن كان  
بصفة الاستحقاق من عالم للمعلوم الشرعية وطالب العلم كذلك وصوفى على طريقته  
المصرفية اهل السنه ان ياكل مما اوقفوه غير متقيد بما شرطوه ويجوز في هذه الحالة  
الاستنابة لعذر وغيره وتناول المعلوم وان لم يباشروا ولا استناب واشترك اثنين  
فاكثر في الوظيفة الواحدة وللواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من  
بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو قرره الناظر وباشر الوظيفة لان هذا  
من بيت المال لا يتحول عن حكم الشرع يجعل احد وما يتوجه كثير من الناس من دخولهم  
في ملك الذي وقف فهو توههم فاسد ولا يقبل في باطن الامور اما اوقاف ملكوها  
وارقروها فلها حكم اخر وهي قابلة بالنسبة الى تلك واذا عجز الوقف عن الصرف  
الى جميع المستحقين فان كان مسلم من بيت المال روى بصفة الاستحقاق من بيت المال فان  
كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال وليس كذلك قدم الاولون  
على غيرهم من العلماء وطلبة العلم والرسول صلى الله عليه وسلم وان كانوا اكلهم بصفة  
الاستحقاق منه قدم الاخير فالأخير فان استووا في الحاجة قدم الاكبر فالأكبر فيقدم  
المدرس ثم الموزن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليسها خوذ من بيت المال اتبع فيه  
شروط الواقف فان لم يشترط تقدم احد لم يقدم فيه احد بل يقسم على كل من اهل الوقف  
بالسوية اهل الشعار وغيرهم هذا اخر كلام الشيخ الاسيوطى وقد اعترض بذلك كثير من  
الفقهاء في زماننا فاستبأ هو تناول المعلوم من غير مباشرة او مع مخالفة الشرط والحال  
ما نقله لاسيوطى عن فقهاء اهلنا هو فيما بقي لبيت المال ولم يغيب له ناقلا لما افاضني  
التي باعها السلطان وحكم بعبثه بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه  
فان قلت هل في مذهبا كذلك اصل قلت نعم كما بينته في الرسالة المرضية في الامراض  
الشعرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان الهمام البيع اذا كان بالمسلمين



حاجه والعيادة بالله تعالى وبديت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة مع وان لم يكن حاجة  
كافي عقار اليتم على قول المتأخرين الملقى به قلت هذا في اوقاف الامراء في اوقاف  
السلطانين فلا قلت لا فرق بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب  
الواقعة التي اشار اليها المحقق ابن الصبا في فتح القدير فانه سيئ عن الاشرف برساي  
اذا اشترى من وكيل السلطان من بيت المال ارضا ثم وقفها فاجاب عما ذكرنا وانما اذا  
وقف السلطان من بيت المال ارضا لمصلحة العامة فذكر قاضي خان في فتاواه جوازها ولا  
يراعى شرطه وانما استواء المستحقين عند الضيق فخالف لمذهبنا لما في الحاوي للذهبي  
الذي يبيد ابيه من ارتفاع الوقف عما ذكره شرط الواقف اولا ثم ما هو قرب للعامة واعم  
للمصلحة كالامام المسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبلد  
كذلك وظاهره ان المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والقراش وما بمقتضى تغييره  
بالكاف فيما كان بمقتضى النافذ وينبغي الحاق الشاذ من العامة والكاظم بهم لا في كل  
زمان وينبغي الحاق الجاني المباشر للجباية بهم والسوالت يلحق بهم ايضا والخطيب  
يلحق بالامام ايضا بل هو امام الجمعة ولكن قيد المدرس بمدرس المدرسة وظاهره  
اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب  
تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العامة كمدرس الروم واما مدرس الجامع كالمدرس  
بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من الشعائر الا اذا اذن المدرس على حكم الشرع  
لما مدرسون ما تنافوا فلا كما لا يخفى وظاهره في الحاوي تقدم الامام والمدرس على بقية  
الشعائر لتعبيرهم ثم فاذا علمت ذلك فلهذا ان الضاهد والمباشر والشاذ في غير  
من العامة والزملاتي والشحنة وكاتب القبية وخازن الكتب وبقية ارباب الازمان  
ليس منهم وينبغي الحاق المؤذنين بالاعمام وكذا الميثاق لكثرة الاحتياج اليه للمجد  
فما هو في الحاوي تقدم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه  
جعلهم كالعامة ولو شرط استواء العامة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم  
عليهم وكذا هم انتهت عبارة الاشياء والنظائر للعلامة ابن نجيم ونقل في الرسالة  
رسالة المرضية في الامراض المصرية بعد تحقيق الشراء من بيت المال قال وان وصلت  
الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرناه يعني به ان الواقف  
اشترى من بيت المال بعد ما صارت لبيت المال طوت ما لكها وعدم وارث  
او لعنه عن زرعها فان وقفه صحيح لانه مالك لها وتراعى شروط وقفه سرا  
كان سلطانا او اميرا او غيره وما ذكره الجلال السيوطي الشافعي في كتابه المسمى  
بالخبير من انه لا تراعى شروطه ان كان سلطانا او اميرا وان يستحق ريعه من ينجي

في بيت المال من غير مباشرة للوظائف محمول على ما اذا وصلت الى الواقف باقطاع  
السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى الا ان يكون بناء على اصل في مذهب فلا كلام لنا  
فيه وان كان الرافق لها السلطان من بيت المال من غير شراء فافق الشيخ قاسم بان الوقف  
صحيح اجاب به حين سئل عن وقف السلطان جعفر ارضا من بيت المال على مصالح مسجد  
وافق بان سلطانا اخر لا يملك ابطاله وذلك بعد ان كان السلطان قبل ارضها على  
رجل ثم من بعده على اولاده وذريته ثم من بعدهم على مصالح ذلك المسجد وقال ان الارض  
من السلطان برقوق المتقدم ليس صريحا في الوقفية فتضمن كلامه حكم وقف السلطان  
من بيت المال وارصاده كذلك وذكر في فتح القدير انه يجب على السلطان وقف مسجد  
من بيت المال ثم بسط الكلام في هذه الرسالة بما لا مزيد عليه ثم قال في اخرها وذكر في مقدم  
شعره ومبيد النعمان من وظائف السلطان الفكري العلي والفقراء والمستحقين وتوابعهم  
منزلهم وكفايتهم من بيت المال الذي في يده امانة عنده ليس هو فيه الا كواحد منهم  
وله اسوة نسبية ولله المسلمين فان ترك العيا جباعا في بيوتهم يبتون ومنهم من  
يطوى البلدة والبلتين هو وعياله واخذ في تعظيم ملكه ومحاشدة سباطه وزينته  
وبدايه وبباس حاشيته فذلك حق جهول وان ضم الى هذا انه استكثر على الفقهاء  
ما يديهم وتفرغوا لافاق وقفها اهل الخير ممن تقدم عليهم فهو لاء على بلاد فان  
حقه ان ينظر في مصالحهم وواقفهم وان لا يكلمهم اليها بل يزرعهم من بيت المال ما تتم به  
الكفاية فاذا تعرض لها فقد خرق حجاب الهيبة انتهى وقد قرأت بخط المرحوم والذي  
سأله الله تعالى ما صورته النور اللامع فيما يعمل به في الجامع للطرسوسي ذكره في فقه كتابه  
نسخة الملوك بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم الذي يجب  
ان يعمل به في الجامع الاموي عمره الله تعالى بذكره ووقف ولي الامر على ضبط وقفها  
والكشف عن حالها وحال من هو في يده وهل مستند يده شرعي يستوجب البقاء  
عليه ام لا ثم بعد ذلك ينظر في ريعها وما استقر الحال عليه في كل مكان من اجرة او استقلا  
وما هو معطل منها بسبب خراب ومجر ذلك تحرير اشريعيا ثم يضبط ارتفاع ما هو  
ما جاور وما يتحصل من خراج على وجه الاستغلال ويعقد عليه جملة ويدينه على ان  
الجملة ما هو معطل بحيث اذا نزل التعطل من بقية الاماكن او بعضها اوجب ان  
يضم الى الجملة المعقود عليها فاذا انحر ذلك كله بالثبوت الشرعي وزال الاشتباه  
منه انتقلنا الى المرتبة على هذا المال وانه يحتاج الى نظر وتدقيق وفكر وتحقيق وهذا ان  
لا يجعلنا با مع وهل هو ريع وقف اشتبهت مصارفه او ريع املاك بيت مال  
او بعض ريع وقف وبعضه ريع ملك لبيت مال ارضه لمصالح المسلمين على وجه



الاختلاط بحيث لا يمكن تمييز مكان عن مكان فان كان الاول فلا شك انه يكون الحكم فيه كالحكم في اوقاف المساجد ونحو الحكم فيها انه يبدأ بعمارتها وفرضها وتسويرها وجامعيتها ايتمها ومودنتها وقوامها وما يحتاج اليه ويتبع في ذلك كل شرط الواقفين فان لم تكن ثم مشروط فالعادة حمل الحال للمسلمين على الصحة وان كان الثاني وهو انه ربح اهل بيت المال فلا شك انه يتبع فيه ما يتبع في بيت المال من بناء المساجد والسبل وجامعيات الخفين والقضاة وعمال المسلمين كما هو معروف في صرف ملك بيت المال وان كان الثالث وهو صورة الاختلاط وجهالة الشرط فالوجب فيه اعتبار العادة المتقدمة لا الحادثة فاذا عرفنا ذلك فحقول لابد من ترجيح واحد من هذه الوجوه حتى ندين الكلام عليه ونخلص من مؤنة التعبد في التفرع على كل وجه فالذي يظهر ان هذه الاماكن المعروفة بالجامع انها في زمن بني امية تعدت له من بيت المال مصارحه ومصالح من يحتاج اليه من الناس الا انها وقفت على هيئة اوقاف المسلمين على المساجد واشترطوا لهم الشروط فيها وهذا الذي يترجح عندي من الوجوه الثلاثة وان شاء الله تعالى ادير الكلام على هذا الوجه فاقول مستعينا بالله عز وجل فيما احاوله ان هذه الامور التي عقدت عليها الجملة وعرفت كيتها عليه مرتبة على اشياء منها مرتبة على مقابلة عمل ينفع الناس ومنها ما هو على وجه الصلة لا في مقابلة عمل ومنها ما هو معد للعمارة فلا شك ان العمارة مقدمة على الجميع وليس لنا قسم رابع بل الكا داخل تحت هذه الاقسام الثلاثة عمارة جامعكية صلة وكل واحد يدخل تحت اقسام هذه الجهات تحت العمارة وكالا امام والمصدر والقاضي ومباخر المال تحت ارباب الجوامع وكالا رامل واليتام والفقر والاعيان تحت قسم الصلة فاذا اجمعت هذه المساجد بعد الوقوف على حقيقتها واعتبرت مستنداتها ومعنى قول مستنداتها اي تقاربها فمن كان له مقر من السلطان فهو صحيح ومن كان من نايبه فهو كذلك فان كان من جهة قاض او ناظر الجامع فيكشف من ولايته فان كان سواه فهم شركاء في هذا المال سواء تقدم التقرير وتاخر ولا يقال قديم ولا جديد واذا حصل في المال في نقص لا يفي بما قرر هو لا يدخل النقص على الكل الا ان ينص السلطان لشخصه بان يقبض كماله لا يجزئ بتقديم وان لم ينص فلا هذا في حق المرتب الذي ياخذونه في مقابلة عمل كخطيب والمودنين وائمة الجامع والمصدرين والقضاة ومباشرى المال اما في حق من لا دابة للمسلمين به من نفع كالا رامل والفقر واليتام الذين ياخذون مرتبهم على وجه الصلة لا غير فحكمهم يتبع ان يورث من اولئك فان بينهم غير مرتب هذا المال فان بيت المال عندنا ينسج الى اربعة ابيات كما هو معروف والاشبه بهذا المال الذي للجم

ان يكون في معنى بيت الخراج والحجزة لا اقطع من بلدة فتحت عنوة وهي خراجية فتكون ارضها ارض خراج واذا كانت ارض خراج فيكون مستحقها مسحق مال الخراج والحجزة وما يجبي من تجار الكفار وهذا البيت مقره الغزاة وبناء المساجد والحصون ومعلوم القضاة على قدر كفايتهم والمفتيين والعمال فلهذا اقلت انهم يقدمون على غيره مما لا يكون من اهل هذا البيت فان فضل شئ عنهم وراى الامام حرفة الى اولئك كان له ذلك فالمراسم التي بايدى هؤلاء الذين يسمون ارباب الصلاة ينظر فيها وتجمع كيتها ويبسط على الشهر فاذا علم الشهر فيها بكمية بسط عليه ما يفضل من المتقدمين فان فضل لهم شئ اعطوا وان كان اقل فبحسابه وان لم يفضل لهم شئ عن اولئك المتقدمين فلا ينزحوا غيرهم بل يتاخر حقهم وكل من المراسم السلطانية يجب ان تحمل على محل شرعي لان العمل بما امكن اولى من الالقاء فاذا تحرر هذا الجميع وثبت عند ولي الامر صحة جائله ان يرسم بعمل على هذا الوجه وينع من يتعدى عليه مخالفته ويخلد المرسوم في ديوان الجامع المهور ويكتب بالكل مشاتع بخطوط القضا عليها بالصحة ويخلد مشرفه في ضمن المرسوم الشريف فهذا هو الذي يتعين ان يعمل به لما ريت في ذلك من المصلحة للجامع واوقافه والله المسئول ان يوفق ولي الامر لاقامة شعانه بحمد صلى الله عليه وسلم واما جهات البر والسقايات والسبل والقنى التي يد مشق فالمفتين على السلطان نصره الله تعالى ان يفوض ذلك كله الى ادين القضاة فان لم يكن قاضي من يجح ايمان الناس على عفته وديانته ونهضته من اهل البلد انتهى الله

**وان اقر من له قد شرطاً ربيع بان حقه قد سقطا**  
**ولاله في الربيع اصلاح حق بل ان زيد اذك يستحق**  
**يسقط حقه وان كان شرط واقفه خلاف ما كان في وقت**  
**منه وان اسقط حق الطلب من وضع شخصه كذوق الخشب**  
**تعدى امانه على جداره او اقيماً تافوق حيط داره**  
**فليس يسقط باباً جري ولا يبيع وبهفو ذكرا**  
**كلا ولا بالبيع ولا جاره ولا يسقط اذا ما اختاره**

وقد اشغلت الابيات على عبارة في فن الحج والفرق من الاشياء والتظاير في بحث ما يقبل الاستطاع من الحقوق قال فان قلت اذا اقر المشروط في الربيع او بعينه لا حوله فيه وان يستحقه فلان فهل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه كما ذكره الحنفاء في باب مستقل واما حق المطالبة برفع جذوع الفول الموضوعة على حائطه فتدبر فلا يسقط بالابراء ولا بالعص ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة وذكر في الوقف قال



أقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا أو انه يستحق الريع دونه وصدمه فلان  
في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب مخالفا له سماعا على ان المولا  
رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر انتهى

**وقال قاضي خان ان كل من كان فقيرا من مدرسي الزمان**  
**او من عدا من مستحقين مدرسيه فيها له وظيفة موسسه**  
**فانه يكون مستحقا لذلك حقا مستمرا يبق**  
**بحيث لا يبطل بالابطال بل يستحقه بكل حال**  
**فان يقل ذلك قد ابطلت حقه ومعلومي قد اسقطت**  
**جازه من بعد ان يطلبه ويأخذ الذي له قد وجبا**

مستمر حال من فاعل ببق وبعبارة قاضي خان في هذه المسئلة قوله في كتاب الشهادات  
واما اصحاب المدرسه اذا شهدوا بالوقف على المدرسه قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب  
لنفسه حقا من ذلك لا تقبل شهادته وان لا يطلب تقبل وقاسوه على مسئلة الشفعة  
دار بيعت وثيها شفعا وانكر البائع البيع فشهد لذلك بعض الشفعا ان كان لا يطلب  
الشفعة وقال ابطلت شفعتي جازت شهادته وان كان يطلب الشفعة لا تقبل شهادته  
قال مولانا وعندي هذا بخلاف الشفعة لان حق الشفعة مما يحقل الا بطل اذا قال  
ابطلت شفعتي بطلت شفعتي اما الوقف على المدرسه من كان فقيرا من اصحاب المدرسه  
يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حقه كان له ان يطلب  
وياخذ بعد ذلك فكان شاهد لنفسه فيجب ان لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ  
اذا شهد اثنان من اهل سكة على وقف تلك السكة اذا كان الشاهد يطلب لنفسه  
حقا لا تقبل شهادته وان لا يطلب تقبل شهادته قال مولانا وعندي في موضع هذه  
المسئلة والاجواب نظر لان الوقف على السكة يكون لاصلاح طريقها وما اشبه ذلك  
انتهى وقد اضطرب كلام ابن نجيم في الاشياء والنظاير فنقل في حق القواعد في قاعدة  
العادة محلة قال وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء في القاهرة النزل  
عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا على ذلك فيمنع الجواز وان لو نزل وقبر  
منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ونقل في اخره الجمع والفرق في مسئلة مال  
اشترى يمينه بمال لم يجز وكان الخصم ان يستخلفه قال ثم قلت يمكن ان يرفع عليه لوع  
وظيفته في الوقف لم يصح ولا يسقط حقه منها تخريجا على هذه ونقل في اليسوع قال  
ولو صاح احدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الا  
عتيان عن الوظائف في الاوقاف انتهى وفي البحر من كتاب الشهادات عن قاضي خان قال

واما اصحاب المدرسه اذا شهدوا بالوقف على المدرسه قال بعضهم ان كان الشاهد  
يطلب لنفسه حقا من ذلك لا تقبل ولا تقبل قياسا على مسئلة الشفعة لو شهد  
بعض الشفعا بالبيع فان كان لا يطلبها تقبل قال رضي الله عنه وعندي هذا بخلاف  
الشفعة لان حق الشفعة مما يحقل الا بطل والوقف على المدرسه يكون مستحقا  
لوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه اذا قال ابطلت حقه كان له ان يطلب وياخذ بعد  
ذلك فكان شاهد لنفسه فيجب ان لا تقبل وتعليق الطرسوسي بقوله فيه نظر لان الفقهاء  
من اهل المدرسه يمكن ان يعزل نفسه فلا تبقى له وظيفة اصلا فكيف يقول لا يمكنه  
ابطاله ورواه ابن وهبان بان هذا الاعتراض ليس بشي فان الوقف اذا وقف على من  
انصف بصفة الفقه والفقر مثلا والاقامة استحق من اجبقت فيه شرايط الوقف  
ولا اعتبار بعزله نفسه بل لو عزل نفسه في كل يوم مائة مرة ثم طلب اخذ ذلك الوقف على  
الابن اذا عزل نفسه من الوقف فانه لا يعزل وصاحب الفوائد لم يفهم هذا من كلام  
قاضي خان بل جرى على عادة اوقاف المدارس في بلادنا فان الوقف يجعل النظر الى  
الحاكم مثلا او الى الناظر ويجعل له ولاية العزل والتقرير والاعطاء والحكمان من  
انصف بصفة الفقه على مذهب من المذاهب فحينئذ اذا ابطل ذلك حقه وعزل  
نفسه صح وليس له العود الا ان يقره الحاكم او من له ولاية التقرير وليس كلام قاضي  
خان في ذلك بل كلامه فيمن وقف الوقف عليه ذلك يستحق ما وقف عليه الوقف  
ولا يبطل بابطاله له قال وفيما قاله نظري لان الوقف اذا وقف على الفقهاء فان  
الفقيه لا يستحق في ذلك الريع الا بالتقرير من له ولاية وكذا على الفقهاء لا يستحق  
من كان فقيها او فقيرا مطلقا كما توهمه ابن وهبان لان الفقيه والفقير الطالبيين  
لم يعينوا ولا يمكن ان ينصرف الى كل فقيه وكل فقير وانما هو للجنس وتعيين بالتقرير  
ولكن ان من اسقط حقه من وظيفة تقرير فيها فانه يسقط حقه سواء كان الوقف على  
جنس الفقهاء او على عدد معين منهم كما هو في اوقاف القاهرة وان اسقط حقه من  
وقف على الفقهاء والفقراء بلا تعيين ولم يقرر في وقفهم لم يصح لعدم تعيينه فللناظر  
ان يقرر بعده ويعطيه ما خصه لا انه يطلب وياخذ بلا تقرير فعلى الاستحقاق الذي  
لا يبطل بالابطال في كلام قاضي خان جواز ان يقرر بعد ابطاله ويعطى بعد من وقف  
على الفقهاء ومعنى قول الطرسوسي انه يبطل بعزله نفسه اذا كان بعد تقريره وليس هذا  
كالوقف على الابن كما توهمه ابن وهبان لان استحقاق الابن لا يتوقف على تقرير بخلاف  
استحقاق الفقيه كما لا يخفى انتهى

**وقف الامام في يد المستاجر ومات قبل الاخذ للاجر فنظر**



**ان كان الوقف الامام اجرة لم تسقط الاجرة وهي صابرة**  
**له ولكن متولى الوقف لسو اجرة تسقط فيما قدروا**  
 المسئلة في جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر وعبارته ولولا الامام وقف في بد  
 المستاجر ولم يخذ الاجرة حق موات ينظر لواجبه المتولى يسقط لواجبه الامام تنه  
 وقال في فصول العبادى في الفصل العاشر ان كان على الامام دار وقف في يد المستجر  
 فلم يستوف الاجرة حق موات ينظر الى اجرها المتولى فانه يسقط وان اجرها الامام  
 لا يسقط وذكر قبل ذلك قال وفي فوايد صدر الاسلام طاهر بن محمود قرية فيها  
 اراضي الوقف على امام المسجد يصر في اليد غلتها وقت الادراك فاخذ الامام الغلة  
 وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه حصته ما بقى من السنة وهو  
 نظير موت القاضي واخذ الزرق ويحل للامام اكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا وكذا  
 الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي مسائل النكاح من فوايد صاحب المحيط المؤذن  
 والامام اذا كان لهما وقف لم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصدقة  
 وكذلك القاضي وقيل بانه لا يسقط لانه كالاجرة  
**والاستدانة على الاوقاف ان لم يكن بد منه جاز فاستد**  
**باذن قاض وهذا ان يستند شيئا بدار من القاضي فخر**  
**والاستدانة بقرض ففسرا فيما يجوز وبالشرا**  
**نسبة وجاز للناس ظران يبتاع بالاكثير من قدر الثمن**  
**ثم يبيع ما اشترى ويصرفه ومن ذامن مال وقف نوبة**  
 الشرا نسبية اي با جعل وقد اشملت الابيات على عبارة في الاشياء وهي الاستدانة  
 على الوقف لا يجوز الا اذا احتيج اليها لمصلحة الوقف كتمير وشراء برز فجوز بشرطين  
 الاول اذن القاضي الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها وليس من  
 الضرورة الصرف على المستحقين والاستدانة القرض والشراء بالنسبة وهو يجوز  
 للمتولى ان يشتري متاعا باكثر من قيمته ويصرفه على الحاجة ويكون الربح  
 على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان انتهى وفي القيمة والمقيم الاستدانة  
 الوقف لضرورة الحاجة لا يقسم ذلك على الموقوف عليهم ورمز لا في الفصل  
 الكرماني استقرض القيم لمصالح المسجد فهو على نفسه ورمز لشمس الجمعة الكرماني  
 لا صدقة في زماننا ورمز لا في حامد له ذلك ورمز للمويزي لا يستدين الا بانه  
 القاضي ورمز لشرح بكر خوا هو ذاته ليس للمتولى ان يستدين على الوقف للحاجة قال  
 رضي الله عنه واختراما اختاره الصدر الشهيد وابواليث انه اذا لم يكن بد من

الاستدانة يرفع الى القاضي في امره به فحينئذ يرجع في الغلة انتهى وفي الخلاصة قيم وقف  
 طلب منه الخراج والجنانيات وليس في يده شيء من مال الوقف فاراد ان يستدين ان امر  
 الوقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يامر تكلفوا فيه والاصح انه ان لم يكن له بد  
 منها يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستدانة هكذا قال الفقيه ابو الليث انتهى  
 وفي مختصر المحيط ولو استدان القيم على الوقف للخراج والجنانيات ان امره الوقف  
 بذلك جاز وان لم يامر فغير روايات والاصح انه اذا لم يكن بد يرفع الامر الى  
 القاضي يامر بالاستدانة ثم يرجع في الغلة انتهى وفي انفع الوسائل ذكر هلال  
 في وقفه قال قلت ارأيت الصدقة اذا احتاجت الى الحاجة ولم يكن عند القائم  
 بامرها ما يعرفها ترى له ان يستدين عليها قال لا قلت لم قال انما تجعل  
 التجارة في الغلة ولم تجعل في شيء سوى ذلك قلت افترى لوصي اليتيم ان يستدين  
 عليه في نفقته قال نعم قلت فلم لا يكون القائم بامر هذه الصدقة بمنزلة ولى  
 اليتيم قال لا يشبه ولى اليتيم القائم بهذه الصدقة الا ترى ان وصي اليتيم انما  
 يستدين على انسان بعينه وفي الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه وذكر في  
 الخيرة ما نقلناه عن هلال ثم قال وعن الفقهاء جعفران القياس هذا الكس  
 يترك القياس فيما فيه ضرورة فهو ان يكون في ارض الوقف زرع ياكل الجراد ويحتاج  
 القيم الى النفقة فيجوز لزراعة اوطالبه السلطان بالخراج جاز له الاستدانة لان القياس  
 يترك بالضرورة قال ولا حوط في هذه الضرورة ان يكون بامر الحاكم لان ولايته  
 حاكم نعم في مصالح المسلمين من ولايته الا ان يكون بعيدا من الحاكم ولا يمكنه الحضور  
 فلا بأس ان يستدين بنفسه وهذا اذا لم يكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت  
 وفرتها القيم على المساكين ولم يمساك للخراج شيئا فانه يضمن حصته للخراج وما ذكره  
 ابو جعفر مشكل لانه جمع بين اكل الجراد الزرع وبين الخراج وتصور الاستدانة  
 في اكل الجراد الزرع لانه مال الفقراء وهذا الدين انما يستدان حاجتهم فامكن ايجاب  
 الدين في ما لهم فاما في باب الخراج فلا يتصور لانه ان كان في الارض غلة فلا ضرورة  
 والاستدانة لانها تباع ويودى منها الخراج وان لم يكن في الارض غلة فليس  
 هنا الارقية الوقف ورقبة الوقف ليست للفقراء فلا يستقيم ايجاب دين يحتاج  
 اليه الفقراء في مال ليس لهم فهذا مشكل من هذا الوجه الا ان يكون تصور المسئلة  
 فيما اذا كان في الارض غلة وكان بيعها متعذرا في الحال وقد طوالب بالخراج ثم  
 قالوا وليس قيم الوقف في الاستدانة على الوقف كالوصي في الاستدانة على اليتيم  
 لان اليتيم له ذمة صحيحة وهو معلوم فتصور مظالمه وفي فتاوى ابى الليث



قيم طلب منه جنايات وخراج وليس في يده من مال الوقف شيء واراد ان يستدين فهذا  
على وجهين ان امر الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره بالاستدانة فقد  
اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد والمختار ما قاله الفقيه ابو الميث انه اذا لم يكن  
من الاستدانة بدير رفع الامر للقاضي حتى يأمره بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان  
للقاضي هذه الولاية وفي واقعات الناطع المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف  
ليجعل ذلك في ثمن البئر اذا اراد ذلك بامر القاضي فله ذلك بلا خلاف لان ثمن  
ملك الاستدانة على الوقف فيملك المتولى ذلك بامر القاضي وان اراد ذلك بغير  
امر القاضي فغير روايتان هذه عبارة الذخيرة قلت فهلال منع الاستدانة مطلقا  
سواء كانت بامر القاضي او بغير امره لانه قال لا يشبه ولي اليتيم القيام بامر الصدقة  
اي التنازل باعتبار ان وصي اليتيم يستدين على انسان بعينه ودفعة صحيحة فتصرف  
مطالبة وفي الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه فهذا يقتضي انه ولو اذن  
له القاضي في الاستدانة ليس له ان يستدين لان الاستدانة ليست على  
انسان بعينه ولا على دفعة صحيحة فسواء كانت بامر القاضي او بغير امره للمنفق  
الذي ذكره وهو عدم الشخص المعين في الوقف وفقد الدفعة الصحيحة وبواليت  
جوز الاستدانة بشرط وهو اذا لم يكن منها بد وبشرط اذن القاضي فيها وفي  
بعض الفتاوى صرح بانها اذا استدان القيم بغير امر القاضي يضمن وقول الناطع  
فله ذلك بلا خلاف مشكل لان هلالا يخالف فيه وقد قدمناه فحصل هذا ان في  
الاستدانة اختلافا بين هلال وبين ابى الميث والناطع والذي يظهر ان ما قاله  
هلال قياس وما ذهب اليه ابو الميث والناطع استحسانا حفظا للاوقاف من  
الحراب وانقطاع الثواب عن الواقف والراجح عندي ما قاله ابو الميث والناطع وبغير  
الناس عليه وعمل من ادركناه من القضاة وهو حسن انتهى

**وقيم الوقف اذا ما انفق من ماله في الوقف شيئا مطلقا**  
**بقصد ان يرجع في الفلأل مع رجوعه بلا اشكال**  
**ان كان ذلك شرطا الرجوع او لا فلا كما عند مشروعا**

ذلك اي المتولى وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الفتاوى البرازية في كتاب  
الوقف قال قيم الوقف انفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ثم قال  
المتولى اذا انفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع  
يرجع والا فلا وفي القينة ادخل جذعاه في دار الوقف ليرجع في غلته جازا ولا  
ان يبيع من الاخر ثم يشتري منه للوقف قيم انفق في عمارة المسجد من مال نفسه

ثم رجع بمنظم في غلة الوقف جاز سواء كانت غلته مستوفاة غايبة او غير مستوفاة  
انتهى وفي الخلاصة قيم الوقف اذا دخل جذعا في دار الوقف ليرجع من غلته له ذلك  
لان الوصي لو انفق من داره على اليتيم ليرجع في مال اليتيم له ذلك فكذا القيم  
ولا حتما ان يبيع الجذع من اخر ثم يشتريه لاجل الوقف ثم يدخله في دار الوقف  
انتهى وفي البرازية قيم الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد بلا اذن الحاكم بماله فلا  
يرجع في الوقف وفي البحر الرائق وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي سواء  
كان انفق ليرجع او لا سواء رجع الى القاضي او لا سواء برهن على ذلك او لا

**واعلم بان المتولى لو دفع شيئا الى ذي اليد صاح وانتزع**  
**من يده بذلك دار الوقف جواز هذا الدفع غير محقق**  
**لو لم يكن له عليه دينه ثبتت ذال الوقف الذي قد عينه**  
**ولم يجوز فعل الموقوف عليه ذلك وذا معسوف**  
**لانه ليس بخصم لوفعل هذا ولا يملك ذلك العمل**

دار معسوف انتزع وقد اشتملت الابيات على مسئلتين في فصول العاوى قال في  
الفصل العاشر وفي فتاوى رشيد الدين في باب الصبا ادعى رجل محمدا انه وقف  
على كذا فانكر فصالحه المدعى عليه على مال لا يصح لان الصبا بمنزلة البيع وليس للمتولى  
ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المتولى شيئا الى المدعى عليه واخذ الدار لاجل الوقف  
يجوز اذا لم يكن له دينه على اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه  
ليس بخصم والفضولى لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك لياخذ الدار  
ولما الفضولى لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال فلا يأخذ  
الدار وذكر في الباب الاول من صلب المبسوط اشترى دارا فاتخذها مسجدا ثم ادعى  
رجل فيها دعوى فصالحه الذي بنى المسجد ورجل من بين اظهري من اهل المسجد  
فهو جاز انتهى وفي البحر ولو استولى على الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداده  
وارد الغاصب ان يدفع قيمتها كان المتولى اخذ القيمة او الصلح على شيء ثم يشتري  
بالمأخوذ من الغاصب ارضا اخرى فيجعلها وقفا على شرايطه الاولى انتهى وفي القينة  
والقيم مرف شيء من مال الوقف الى كتبة الفتوى ومحامى الدعوى لاستخلاص الوقف  
انتهى وفي وصايا الحكمة السلطان اذا طبع في مال اليتيم فصالحه الوصي ببعض  
مال اليتيم ليدفع ظلمه ان لم يكن رفع ظلمه من غير ان يعطى شيئا فاعطى يضمن وان لم  
يمكن من غير ان يعطى فاعطى لا يضمن وفي البرازية النوازل ان خاف الوصي على نفسه  
التنفل او اتلاف عضو فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه او لقيده فاعطى يضمن وان



خاف ان ياخذ من ماله لو لم يدفع اليه مال اليكم ان علم انه ياخذ بعض ماله ويبقى  
كفاية لا يسعه ان يدفع من مال اليكم فان دفع ضمن وان خشي اخذ ماله كذا غنى  
لا يضمن وهذا اذا كان الوصي هو الذي دفع اليه فان كان السلطان هو الذي بسط  
يده واخذ الاضمان على الوصي وقامه هنالك

**وجاز للقاضي على ما نقلوا اذا راي مصلحة يستبدل**  
**فانهم قالوا على ما ضبطا لو ان واقفا لوقف شرطا**  
**ان ليس للقاضي هناك مدخل فذلك شرط باطل لا يقبل**  
**اذ نظر القاضي يكون اعلى وهكذا السلطان فيما عدا**  
هناك اي في امر الوقف وعمل بالبنا للجمهور وقد اشتملت الابيات على مسئلة في ان  
الوسائل وعبارته الوقف اذا شرط ان لا يبيع هذا الوقف ولا يستبدل به كما  
المعارف في كتب الاوقاف بيدنا فهل يجوز ان يقال ان للقاضي ان يستبدل  
راي المصلحة في الاستبدال مع مخالفة ما شرطه الواقف من عدم الاستبدال والبيع  
ام لا وما الذي يخرج من الجواب في هذه المسئلة وهي موضع النظر وهي اخي  
ما قد مناه لان ذلك منقول وهذه ليس فيها نقل فيحتاج فيها نظريتيك بها ان  
تخرج عليه فاقول وبالله التوفيق اما تخريجها على ما نقلناه عن هلال فطاهر  
بالطريق الاولى ان لا يجوز ان يستبدل به بعد ذلك لان هلال قال لا يجوز  
الاستبدال الا اذا شرطه الواقف واذا لم يشترط فلا يجوز فيبقى بالطريق الاولى  
اذ انصر على ان لا يستبدل به ان لا يجوز الاستبدال وعلى ما نقلناه عن بعض  
المشايخ وهو رواية عن ابي يوسف قال طاهر انه يجوز الاستبدال للقاضي اذا كان به  
مصلحة للوقف وان كان الواقف نص على ان لا يستبدل به وذلك ابا يوسف  
على في جواب الاستبدال بعله تصح ان يخرج جوابا بها عليها وهي الضرورة  
قد تقع الى الاستبدال لان الاراضي ربما لا يخرج من الغلة ما يفضل عن مؤنتها  
وكلفها فيؤدي الى انه لا يصل شي الى الموقوف عليهم هذه عبارة الاصحاب لان  
يوسف قال الوقف اذا شرط ان لا يستبدل بالوقف حتى راي الحاكم المصلحة للوقف  
في استبداله فاجتمع معنا شرط الواقف وراي الحاكم والمخالفة بينهما ظاهرة  
فاذا علمنا بما شرطه الواقف فقد قوتنا مصلحة الوقف وتعتل وان نظرنا الى راي  
الحاكم فقد علمنا مصلحة فبق شرط الواقف في معنى اشتراط شرط لا فائدة في  
لوقف فاشتراط شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة للوقف غير مقبول كما قال  
اصحابنا في اشتراط الواقف ان القاضي والسلطان لا يكون له كلام في الوقف

وقالوا انه شرط باطل والقاضي الكلام لان نظره اعلا وهذا شرط ليس بموافق  
للشرع فلا يستعمل وكما قال اصحابنا في ان الواقف اذا شرط ان لا يبيع الوقف اكثر من  
سنة مثلا والقيم لا يجد من يستأجره هذه المدة قالوا ليس للمقيم ان يخالف شرط  
الواقف ولكن يرفع الى القاضي فاذا راي ذلك مصلحة اجبه مدة اكثر من المدة التي  
اشتراطها نص على هذا الفرع في الفتاوى الفريية وغيرهما فاستلنا هذه تشابه  
مسئلة الاجارة والمسئلة المتقدمة والمعنى فيهم واحد وهو ان نظر القاضي اعلا  
والواقف انما يختار ما فيه المصلحة للوقف ولا يظن به انه يكرهها والوقف قد  
خرج عن ملكه والمحاكم الولاية العامة فاذا راي الحاكم المصلحة لجهة الوقف في  
الاستبدال فعليه ولا يضره قول الواقف لا يستبدل به وقامه هناك وقد سبق  
نحو من هذه المسئلة عند قول الناظم يجب اتباع شرط الواقف الا في مسايل  
وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر وسئل عن وقف تغدير استقلاله  
هل للموتى ان يبيعه ويشترى بثمنه اخر مكانه قال نعم قيل لو لم يتعطل ولكن  
بوخذ بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجوز بيع الوقف تعطل ولا وكذا  
لم يجوز الاستبدال به الى ان قال لوضعفت امر من الوقف عن الاستقلال ويؤخذ  
بثمنه ارضاهي اكثر ربحا فللمقيم ان يبيعه ويشترى بثمنه ارضا اكثر ربحا منه شرط  
ان يستبدل بامر من اخرى وقال في صدر الشريعة يجوز الاستبدال بدون الشرط  
اذ ضعفت الامر من الربيع ونحن لا نفق به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد  
ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين  
ونقلوا مافعلوا زائد القهستاني وهذا في زمانه شاك منه واما في زماننا فلا يبقى  
اثر من الوقف في استبدال ولا من الموقوف عليه في استبدال به ومع هذا نرجو ان  
الله ان يحدث بعد ذلك امر انتهى كلام القهستاني قال الشيخ علا الدين في شرح  
الملتقى بعد نقل ذلك قلت وببركة دعائه قد حدث امر شريف سلطاني بمنع  
استبداله بالكلية وامر ان يصير باذن السلطان نصره الله تبعا لترجيح صدر  
الشريعة كما افاده المفتي ابو السعود رحمه الله تعالى في معروضاته وافاد ايضا انه  
لو شرط عدم مداخلة القضاة والامراء وان داخلهم فعليهم لعنة الله هل يمكن  
مدخلتهم فاجاب بما لمحمد انه في سنة تسعين واربع واربعين حررت الوقفيات  
المشروطة هكذا وانه ورد الامر الشريف بانهم يحضرون للدولة العلية المتولي  
بنفسه لو من الامراء ومن دونهم يشاورهم القضاة على الوقف المشروعة بلا مخالفة وان  
الواقفين لو زادوا واذا داخلهم القضاة والامراء فعليهم اللعنة فهم الملعونون لما تقر



ان الشرايط الخالفة للشرع جميعها لفو وباطل انتهى  
 ان مست الحاجة الاستبدال وقف فيروي عن ذوي الافئدة  
 ان يقف القاضي بنفسه على وقف يراد منه ان يستبدل  
 ثم على المدفوع عنه عوضا ان كان يمكن لينفي الفرض  
 فان رأى مصلحة للوقف والخط في ذلك غير مخفي  
 بحيث ان يكون ربيع الملك اكثر من وقف بغير شك  
 وارضه اجود من ذي الارض ثم البناء اجد فيما تقضي  
 فذاك جائز على قول ابي يوسف مثل ما حكى في كتاب  
 فعند ايام مرشاهدين عدلين ضابطين عارفين  
 بقيمة الاملاك والعقار فليشهد الامر بالاستبصار  
 وليكتبنا خطهما فان ركن وقلبه الى الشهادة سكن  
 يعني كتاب الوقف اذ يتصل ويا ذن لنا فليستبدل  
 ويكتب الشاهد في ذا خطه بانه مصلحة وغبطه  
 وبعد اذ نه بان يستبدله يكتب في الكتاب عند البسم  
 اذنت في ذلك ثم يشهد فيه على الناظر حين يعقد  
 ثم على المالك للعقار شهود عدل من ذوي الوقار  
 وبعد هذا الامر يدعى على ناظره بان هذا استبدال  
 ذلك المكان بمكان الوقف والامر في ذلك غير مخفي  
 وانه من بعد ذلك يضع عليه يده وليس يبدفه  
 الى ذا الوقف الذي استبدله وانني اساله عن سببه  
 فعند ذلك الاثبات منه يطلب فيشهد الشهود فيما كتبوا  
 ويسال الحاكم له بصحته ثم يجيبه الى مسيئته  
 من كون ذلك الوقف ملكا مطلقا والملك وقف للدوام والبقاء  
 متبعا فيه شروط الواقف مع علمه بمذهب المخالف  
 حكما صحيحا لا زما شرعيا وناقدا محجرا مرعيبا  
 يقف اي يطلع بقيمة متعلق بعارفين كتاب مفعول بمعنى والغبطة نوع من السد  
 محمود وقد اشتملت الابيات جميع هذه الالبيات على عبارة في انفع الوسائل وهي  
 والطريق في هذا اذا دعت الضرورة اليه ومست الحاجة الى فعله ان يقف القاضي  
 بنفسه على الوقف الذي يستبدل به ان امكنه ذلك وعلى المكان الذي يندفع عوضه

فاذا ارى المصلحة في الاستبدال لجهة الوقف تكون محالة الملوكة اجود من محالة  
 لموقوفة واصلا خيرا من اصل الوقف او يكون الوقف والملك في محالة واحدة  
 ولكن الملك اكثر مريحا واجد بنا وااجود ارضا خيديد يا ذن الحاكم لعدلين  
 امينين منا بطين لهما خبرة بالقيمة والمساحة فير متهمين ولا متساهلين  
 في شهادتهما يقف كل واحد منهما على ذلك ويشهد به ويكتب خطه فاذا ثبت  
 ذلك كله عند القاضي وسكن قلبه الى شهادتهما واتصل به كتاب الوقف اذن  
 القاضي في الاستبدال باذنه ويكتب الشهود خطوطهم بالمصلحة والغبطة  
 لجهة الوقف في الاستبدال ويكتب القاضي على طرقة الكتاب بهذا البسملة ويشهد  
 شهود على الناظر بالاستبدال وعلى صاحب العقار المملوك ايضا ثم بعد ذلك  
 يا ذن القاضي ويدع ابان ناظر الوقف المذكور فلان استبدال المكان المحدود  
 عن الوقف المذكور وانه بعد ذلك وضع يده على الوقف ولم يسلم الى صاحب الملك  
 الذي استبدل به وسال سوا له عن ذلك فيجب بانه يثبت ما ادعاه فبعد  
 ذلك يستدعي المدعي الشهود على ما وقع من الاستبدال فيشهدون عند  
 القاضي بذلك فاذا ثبت ساله المدعي الحكم بصحة الاستبدال المذكور فيه  
 ولزومه وبغير الوقف المذكور ملكا مطلقا ويجعل الملك المستبدل به وقفا  
 على شرط واقفه مع العلم بالخلاف فيه فيجيب السائل الى سوا له ويحكم بذلك كله  
 ويرفع على هامش كتاب الاستبدال على العادة وان كان ذلك في كتاب الوقف  
 فهو اجود بحيث يختم عن الذي دفع البديل عن الوقف ويكتب بيده نسخة  
 بذلك ايضا فيبقى نسخته مع ناظر الوقف ونسخته مع الذي اخذ الوقف ودفع  
 بدله وفي الجملة فالاولى للحاكم الخفي ان يسد هذا الباب بالكلية فانه اذا  
 فتح يدخل عليه منه الدخيل ويثقل عليه من لا يقدر على دفعه وورده وبالله  
 المستعان انتهى كلام انفع الوسائل وفي جامع الفصول في الثالث عشر ولو  
 شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدلها  
 بجنس العقارات ما شاء من دارا وارض وكذا اذا لم يقيد بالاستبدال في بلد كان  
 له ان يستبدلها باي بلد شاء انتهى **من كتاب البيوع**  
 ذكره عقيب الوقف لان الوقف ازالة للملك لا الى مالك والبيع ازالة الى مالك  
 فكان الوقف بمنزلة البسيط والبيع كالمركب وهو في اللغة مقابلة شئ بشئ سوا  
 كان ما لا ولا ولذا قال تعالى وشروه بثمن بخس دراهم معدودة والبيع من الاضداد  
 مثل يطل على كل واحد من المتعاقدين انه بايع لكن اذا اطلق البايع فالتبادر

شرا



الى الذهن باذل السلعة ويطلق البيع على المبيع فيقال بيع جيد ويجمع على بيع  
وابعت بالالف لغة قال ابن القطاع وبعثت زيدا الدار يتهدى الى مفعولين وقد  
تدخل من على المفعول الاول على وجه التأكيد فيقال بعثت من زيدا الدار وما دخلت  
اللام مكان من فيقال بعثتك النخيل وبعثت لك فهي غريبة واتباع زيدا الدار بمعنى  
اشترائها وبيع عليه القاضى اى من غير رضاه وفي الشريعة مبادلة المال بالمال والمال  
وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل فالاول الايجاب والقبول والثاني التوافق  
واما شرائطه فانواع اربعة شرط انعقاد وشرط صحة وشرط نفاذ وشرط لزوم  
فالاول اربعة انواع في العاقبة وفي نفس العقد وفي مكان العقد وفي المفعول عليه  
فشرط العاقد العقد فلا ينعقد بيع المحبون والصبي الذي لا يعقل والعدد فلا  
ينعقد بالوكيل من الجانبين الا في الاب والقاضى فانه يتولى الطرفين ما في مال  
الصغير اذا باعوا اموالهم منه واشتروا بشرط ان يكون فيه نفع ظاهر لبيته وفي  
الوصى وشرط العقد موافقة القبول للايجاب بان يقبل المشتري ما اوجب الباي  
بما اوجب فان خالفه بان قبل غير ما اوجب او بعث ما اوجب او بعث ما اوجب  
او بعث ما اوجب لم ينعقد لتفرق الصفقة وانه لا يجوز الا في الصفقة بان  
باع عبدا وعقارا فطلب الشفعة اخذ العقار وحده فله ذلك وان تفرقت الصفقة  
على الباي لا فيما اذا كان الايجاب من المشتري فقبل الباي ما انقص من الثمن  
او كان من الباي فقبل المشتري ما زيد انعقد فان قبل الباي الزيادة في المحرر  
جازت وفي الآلة ان يكون بلفظ الماضي ان عقد بالقول وشرط مكانه اتحاد  
المجلس بان كان الايجاب والقبول في مجلس واحد فان اختلف لم ينعقد وشرط  
المعقود عليه ان يكون موجودا لا متقوما مملوكا في نفسه وان يكون ملك  
البايع فيما يبيعه لنفسه وان يكون مقصور التسليم والثاني وهو شرائط الصحة  
فعامة وخاصة فالعامة لكل بيع ما هو شرط الانعقاد لان ما لا ينعقد لغيره  
ولا ينعكس فان الفاسد عندنا منعقدنا فاذا اتصل به القبض وان لا يكون  
موقتا وان يكون معلوما والتمى معلوما علما يمنع من المنازعة وخلوه عن شبه  
مفسد وهو انواع شرط وجوده عذر كاشتراط حمل البهيمة والجارية لينتجها  
ظاهرا وان شرط الباي تزيان منه مع وشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد  
او للبيع وشرط الاجل في البيع للمعين والثمن المعين وانما يجوز في الدين وشبهه  
خيار موبد وشرط خيار موقوف فجهول بشرط خيار مطلق ومن شروط الصحة  
الرضا ففسد بيع المكره وشراؤه وكذا البيع تلجئة ويملك الاول بالقبض دون

الثاني والغايية في بيع ما لا فائدة فيه وشراؤه فاسد ففسد بيع درهم بدرهم استويا  
وزنا وصفة واما الكاينة فمنها معلومة الاجل في البيع بمن موجه ففسد ان كان  
مجهولا ومنها القبض في بيع المشتري المنقول وفي الدين في بيع الدين قبل قبضه  
فاسد كالمسلم فيه وراس المال ولو بعد الاقالة وبيع شئ بالدين الذي على فلان  
بخلاف ما اذا كان على الباي ومنها ان يكون البديل مسمى في احد انواع المبادلة وفي  
القولية فان سكت عنه فسد وملك بالقبض وان نفاه قبل فسد وقيل بطل ولا يملك  
بالقبض ومنها الماثلة بين البديلين في اموال الربا ومنها الخلوع عن شبهة الربا ومنها  
وجود شرائط السلم المذكورة في محلها ومنها ان يكون الثمن الاول معلوما في بيع  
المراجعة والتولية والاشراك والوضعية والثالث وهو شرائط النفاذ فالملك  
والولاية فلم ينعقد بيع الفضولي عندنا واما شراؤه فتأفد والولاية اما بناية المالك  
والشارع فالاول الوكالة والثاني ولاية الاب ومن قام مقامه بشرط اسلام الولي وحريته  
وعقله وبلوغه وصغر المولى عليه والرابع وهو شرائط اللزوم فخلوه عن الخيارات  
الاربعة المشهورة ويزاد خيار الكيفية وخيار الغيب اذا كان فيه غرر وخيار استحقاق  
بعض المبيع القيمي مطلقا والمثل قبل القبض وخيار الجنانة في المراجعة وخيار نقد الثمن  
ومدحه وخيار كشف الحال وخيار فوات وصف مرغوب فيه وخيار ارجاء بيع الفضولي  
وخيار هلاك بعض المبيع فهي ثلاثة عشر وبقيته الكلام على البيع من حيث مشروعيته  
وبيان احكامه وانواعه ومحاسنه ودليله مذكورة مفصلة في البحر الرائق تركناها  
ليلا نكون للشروع في المقصود من العوايق والله الموفق

لو ان زيدا اشترى من آخر جميع ما يملكه في الظاهر  
من نقد او بصايع وغير ذلك جهات ذا بغير ضمير  
ان علم الجميع ذلك المشتري وليس جهل باليو بضمير  
او اشترى جميع ما في البيت او في الحاصل لمقتضى كل فروا  
جواز هذا البيع ثم المشتري له الخيار فيه عند النظر  
فان يشاء يرد وان يشاء استقر ثم خيار بايع لا يعتري  
وذلك مذهب الامام الثاني روى شراؤه وابل الغفران  
وان يبيعه كالم في ذال البلد ما يجوز البيع لذالك من احد  
جميع مفعول اشترى والجميع مفعول علم وذالك فاعله وجواز المفعول له وروا  
مفعول روى والثري الثراب والمراد تراب القبر وقد اشغلت الابيات على ثلاث مسائل  
الاولى ما في قارى الهداية وعبارته سيئ عن شخص اشترى من آخر جميع ما يملكه من نقد



وبضائع وغير ذلك هل يبيع ذلك ام لا اجاب ان علم المشتري جميع ما يملكه البائع  
 صح البيع ولا يضر جهل البائع بمقدار وسئل عن رجل اشترى جميع ما في هذا البيت  
 لم يقف هل يبيع ام لا اجاب البيع جائز لان الجهالة بسيرة لا تمنع صحة البيع والمشتري  
 الخيار اذا ارى ما في البيت ان شاء رضى وان شاء ردد ولا خيار للبائع انتهى وفي قول  
 المحيط ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا ولو قال جميع ما في بيتي بعت من فلان  
 جاز البيع ولو قال جميع ما املك بعت من فلان ففسد البيع انتهى والمسئلة الثانية  
 اشار اليها في الجرح ومبارزة لو قال بعت منك جميع ما في هذه الدار من الرقيق والارز  
 والقياب والمشتري لا يعلم ما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا جاز  
 اذا باع ما في هذه المدينة او هذه القرية وكذا اذا باع ما في الدنيا ولو قال بعت  
 منك جميع ما لي في هذا البيت جاز وان لم يعلم المشتري به لان الجهالة بسيرة  
 وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فاذا كان في البيت جاز في الصندوق والجواري  
 وبه ظهران الجهالة بالسيرة في البيت لا تمنع رجل قال لغيره عندي جارية ايضا  
 بعته منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن بيها الا ان يبين الموضع او غيره  
 فيقول ابيعت جارية في هذا البيت او يقول جارية اشتريتها من فلان فحينئذ  
 يتم البيع واذا قال بعتك جارية جاز البيع اذا لم يكن عنده الاجارية وان كان عنده  
 جارية ففسد البيع وذكر شمس الدين اذ اضاف الجارية الى نفسه فقال بعتك  
 جارية بي صح البيع وان لم ينفذ الى نفسه لا يضر رجل اشترى من السقا كذا  
 قرية من ماء القرات قال ابو يوسف ان كانت القرية بعينها جاز لكان التعامل  
 وكذا الرواية والحجة وهو استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها  
 وهو قول ابي حنيفة وظاهر ترجيح الجواز فيقال الجهالة لا تنفذ اجري العرب  
 فيها كما لا تنفذ اذا كانت يسيرة اذا كانت الشجرة بين اثنين فباع احدها نصيبه  
 من اجنبي لا يجوز وان باع من شريك جاز وان كانت بين ثلاثة فباع احدهم  
 نصيبه من احد شريكيه لا يجوز وان باع منها جاز الى ان قال وفي عمدة الفتاوى  
 رجل قال لرجل بعت منك ما لي في هذه الدار من المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال  
 بعت منك ما تجد لي في هذا البيت او في هذا الصندوق او في هذا الجوالق  
 ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهالة بسيرة جاز  
 وظاهر ان الاعتبار بعلم المشتري والهيبة في هذا كالباع لما في الولو اجية منها  
 لو قال وهبت نصيبي من هذا العبد منك والموهوب له لا يعلم نصيبه لم يجز  
 لان الموهوب مجهول وهذه الجهالة عسي تقضي الى المنازعة فصار كما اذا اشترى

حقن دار ولا يعلم ان ذلك الحق لا يجوز لما قلنا كذا هذا المسائل الخمس وهي بيع جميع  
 ما في يد هذه القرية او هذه الدار او هذا البيت او هذا الصندوق والجوالق فان علم  
 المشتري ما فيها جاز والا ففي الاولين لا يجوز لفحش الجهالة وفي الثلاثة الاخيرة  
 يجوز لان الجهالة بسيرة وفيها قال اخزانك في يدي ارضاخرة لا تساوي  
 شيئا في موضع كذا فبعها مني بستة دراهم فقال بعته ولم يعرفها البائع وهي  
 تساوي اكثر من ذلك جاز البيع ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك في  
 يدي ارضاخرة كان قال ارضي كذا فاذا الجاهل جاز ايضا وفيها رجل دفع دراهم  
 الى خباز فقال اشترت منك مائة من خبز او جعل ياخذ كل يوم خمسة امناه  
 فالبيع فاسد وما اكل فهو مكروه لانه اشترى خبزا غير مشار اليه بعقد البيع فكان  
 البيع مجهولا فاذا اكل كل بحكم عقد فاسد ولو اعطاه الدراهم وجعل ياخذ  
 في كل يوم خمسة امناه ولم يقل في كذا بكذا او اشترت منك يخبز وهذا حلال  
 وان كانت نيته وقت الدفع الشراء لان تجدد النية لا ينعقد وانما ينعقد لان  
 بالتعاظم والاذن البيع معلوم فينقذ البيع صحيحا ثم قال بعد سبعة اوراق وفي  
 فقه القديري عن ابي جعفر باع من هذه الخنطة قدر ما يملك هذا الطست جاز ولو باعه  
 قدر ما يملك هذا البيت لا يجوز وذكر في السراج الوهاج القطع مع الطست انتهى  
 وفي القينة بعت منك جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم  
 يعلم لم يجز عندها ويجوز عند ابي يوسف ولو قال بعت منك جميع ما في هذه القرية  
 من متاعي لم يجز عندها وانما يجوز اذا كان في صندوقه انتهى وفي مختصر المحيط  
 شترى نصيب غيره من داره فان كان يعلم ان مقداره جاز وان لم يعلم لم يجز عند  
 ابي حنيفة وعندهما يجوز وله الخيار ولو باع ما في هذا الجراب او ما في هذه الدار ولا  
 يعلم ما فيها جاز بل خلاف ولو اقسما على ان ياخذ احدها ادا او ياخذ الاخر  
 شقصا في دار اخر لا يجوز القسمة ما لم يعلم مقدار النصيب وكذا اوجب نصيبه  
 في عبد لا يجوز ما لم يعلم اشترى من سقا كذا كذا اقر به ماء والقرية معينة جاز  
 استحسانا ولو اشترى عشر بطيخات بغير عينها من وقر بطيخ لا يجوز فان عزلها  
 البائع وقبل المشتري جاز استحسانا وكذلك سائر العدييات المتقاربة كالو  
 شترى عشر شياء من مائة نخاعة وعزلها البائع وقبلها المشتري او اشترى  
 من هذا اللحم عشرة ابطال وعزلها وسلم جاز وعن محمد قال لقصاب وزن من  
 هذا الجنب او الفخذ مثلا بكذا افوزن لك جاز اشترى من قصاب لحم فقطع اللحم  
 فوزنه ثم قال لا ارضي فله ذلك اشترى مائة جوزة من جوز كثير فلما عد لها فلا



خيار له ونقل في باب خيار الروية قال ولو قال بعثك ما في هذا الجوالق او البيت جاز  
وله الخيار ولو قال ما في هذه الدار وهذه القرية لا يجوز ولو قال بعثك بيتا او جارية  
بيضا لم يجز ولو قال جارية في هذا البيت وفيه جارية واحدة جاز ولو قال بعثك عبدا  
وله عبيدي لا يجوز الا ان يتفق ان البيع هذا جاز وان لم يكن له الا عبدا واحدا قيل  
يجوز وله الخيار وقيل لا يجوز باع حنطة ولم يشر اليها جاز كما لو باع عبدا ولم يشر  
اليه عن محمد باع الطعام وهو في السوداء فان علم المشتري مكانه فلا خيار وان لم يعلم  
فله الخيار وان لم يكن في ملكه حنطة بطل البيع وكذا ان لم يكن في ملكه مقدار ما باع  
لا يجوز انتهى وفي القنية بيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره يجوز اذا لم يحج  
فيه الى التسليم والتسليم كمن اقران في يده متاع فلان غصبا او ودية ثم اشتراه  
المقر من المقر له جاز وان لم يعرف مقداره قال اغيره يعني ما في يدي بكذا فباعه  
ولم يعلم البائع به فاذا هو جوهر للبائع جاز رجل قال لغيره لك في يدي ارض  
خرية في شعبة كذا الاتساوي شيئا فبعها مني بستة دراهم فباعها ولم يعرف البائع  
وهي تساوي اكثر من ذلك فالبيع جائز انتهى وفي جامع الفتاوى ذكر في المينة لو قال  
لاخر ان لك ارضا خربة في موضع كذا الاتساوي شيئا فبعها مني بكذا ولم يعرف  
البائع فباعها بذلك الثمن وقيمتها اكثر من ذلك جاز كبيع ما يساوي درهما  
بالف درهم يجوز ولا يكره عند ابي يوسف في غير رواية الاصول وعند محمد يكره  
انتهى وفي البحر من خزانة الفتاوى بيع ما يساوي درهما بالف درهم في غير رواية  
الاصول يجوز ولا يكره وقال في قول ابي يوسف وقال محمد يكره انتهى اليسير فمن  
غال اذا كان المستقضى حاجة الى القرين يجوز ويكره

**اربعة يدخلها الخيار لزوية البيع والايحار**

**والصالح عن مال على الايمان والرابع القسمة باذ الشان**

لروية متعلق بخذوف حال من الخيار البيع خبر اربعة والايحار بمعنى الاجارة  
والبيتان مشتملان على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل الخامس والعشرين  
وعبارته واما خيار الروية فيختص بالمشتري في ظاهر الرواية وعن محمد ان البائع  
خيار الروية ايضا عبارة بالمشتري قال نعم اعلم بان خيار الروية يثبت في كل عين  
ملك بعقد يحقل الفسخ كبيع واجارة وقسمة وصالح عن دعوى الاموال اما في  
عقد لا يحقل الفسخ كالمكاح وصالح عن القود ونحوها من العقود التي يكون  
المردود فيها مضمونا بنفسه لا بما يقابلها فلا يثبت خيار الروية فيها انتهى وفي  
البحر ثم اعلم ان هذا الخيار يثبت للمشتري في شراء الايمان ولا يثبت في البيوع

كالمسا فيه قال وذكر في المعراج ان خيار الروية لا يثبت الا في اربعة اشيا في الشراء  
والاجارة والقسمة والصالح عن دعوى المال على شي بعينه انتهى وفي خزانة الفقه  
للإمام ابي الليث خيار الروية لا يثبت الا في اربعة اشيا في البيع والاجارة والقسمة  
والصالح عن دعوى المال على شي بعينه انتهى وفي الخلاصة وانما يثبت خيار الروية  
في كل عقد يحقل الفسخ كالاجارة والصالح عن دعوى المال والقسمة والشراء ولا يثبت  
في عقد لا يفسخ كالمهر وبذل الصالح عن دم العبد والقصاص وكل الخيارين لا يورث  
انتهى

**لو اشترى ذ الشئ بالخيار الى غدا فحكم ذ النهار**

**من غير شك في الخيار يدخل وعكس هذا الحكم صاح نقلوا**

**لو اشترى بثمن موجد الى غدا فلهما لم يدخل**

قد اشتملت الابيات على عبارة في جامع الفصولين في الفصل السادس والعشرين  
قال لو اشترى شيئا بخيار الى غدا دخل الغد في الخيار ولو اجل الثمن اليه لم يدخل الى  
ان قال وقال ابو حنيفة لو باع بخيار الى مرجب تدخل الضاية اذا صدرت بينا ولها  
فاسقطت ما وراءه بخلاف ما لو باع موجد الى مرجب فان مطلقة نصف يوم او ثلاثة  
وفي مختصر الخياط اشترى على انه بالخيار الى الغد او الى الليل دخل الغد والليل فيه  
عند ابي حنيفة وعندهما ايام لا يدخل انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الخامس  
والعشرين شرط الخيار الى الليل والى وقت الظهر وشهرو به يعني فلم يقتض التأييد  
فلم تدخل الغاية بخلاف الخيار فان مطلقة يقتض التأييد فتدخل الغاية وقال لا تدخل  
اذا اصل ان لا تدخل الغاية الا بدليل وتام بحث الغاية مفصل هناك او الى ثلاثة  
ايام فله الخيار في كل الليل ووقت الظهر وثلاثة ايام ولا ينتهي ما لم تمت الغاية عند ابي  
حنيفة وعندهما لا تدخل الغاية في الخيار انتهى وفي فصول العاوي في السادس عشر  
اذ اشترى شيئا على انه بالخيار الى الغد دخل الغد في الخيار ولو اجل الثمن الى الغد  
لا يدخل الغد وتامه هناك وفي البحر ولو قال له انت بالخيار فله خيار المجلس  
فقط ولو قال الى الظهر فعند ابي حنيفة يستمر الى ان يخرج وقت الظهر وعندهما  
لا تدخل الغاية وكذا في الليل والى ثلاثة ايام يدخل ما بعد الى انتهى

**لو اشترى جارية وكتبا بانها عذرا فبانت ثيبا**

**فلا يرد هانذا العيب بلي يرجع هذا المشتري لها على**

**بائعها باربعين درهما نقصان ذ العيب حكاه العلم**

والف كتب الاطلاق او لثلاثة نقصان بدل من اربعين وقد اشتملت الابيات  
على مسئلة الرجوع بنقصان المبيع قال في البحر صورة الرجوع بالنقصان ان يقوم



المبيع وليس به عيب قديم ويقوم وبه ذلك فينظر الى ما نقص من قيمته لاجل النقص  
ويُنسب الى قيمة السلعة فان كانت النسبة بعشر رجب بعشر الثمن وان كانت النقص  
فنصف الثمن بياضه اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم وقيمته مائة درهم واظهر عيب  
بنقص عشرة دراهم وان حدث به عيب عنده فانه يرجع بعشر الثمن وذلك  
عشرون وان نقص عشرون رجب بخمس وهو اربعون وان اشترى بمائة وهو مائة  
مائة ونقص عشرة رجب بعشر الثمن وهو عشرة كذا في السراج الوهاج معربا  
الى الينابيع في البرازية وفي المقايض ان النقصان عشر القيمة رجب بعشر ما جبر  
ثمن والقوم لا بد ان يكونا اثنين يخبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشتري  
والقوم الاهل في كل حرفة ومحتاج في الفرق بين التقويم هنا وفي كل موضع فانه  
اكتفوا في تقويم المثليات بتقويم واحد كما في شرح المنظومة انتهى ما ذكر في البحر  
والذي يقال هنا ان المشتري لما اشترى البكارة في الجارية والاشارة اليه بقوله  
وكتباي اشترى ذلك ثم ويطننها المشتري فوجدها ثيبته فامتنع ردها باب  
الوطى والبكارة وصف مرغوب له وجب الرجوع بالنقصان وكان قيمتها مائة  
مثلا فنقصها بالوطى عشرون فانه يرجع بخمس قيمتها وذلك اربعون والله اعلم  
واحكم وذكر في البحر لزواج اهله البكر ثم باعها وقبضها المشتري ولم يعلم بالنكاح  
ثم ويطننها الزوج لا يرجع بنقصان البكارة وان زوالها بسبب كان عبد الباي  
البكارة لا تستحق بالبيع كذا في فتح القدير وفي فصول العادى في الخامس والعشرين  
ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب فان القاضي يريها النسا فان قلن في  
بكر كان القول قول البائع ولا يمين عليه وان قلن انها ثيب كان القول قول البائع  
عينه فان ويطننها المشتري فعمل بالوطى فان زاولها كما علم انها ليست ببكر بل ثيب  
والا لزمته هكذا ذكر ابو القاسم وروى عن ابى يوسف انه يرد بها بشهادة النسا  
وذكر في سبوع الذخيرة اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار  
البائع كان المشتري الخيار فلو امتنع الرد بسبب من الاسباب رجع المشتري على  
البائع بمحضه البكارة من الثمن فتقوم بكر او تقوم غير بكر فيرجع بفضله ما بين  
ولكن من الثمن ولو شرط الثبابة فوجدها بكر فهي له والاخيار للبائع وفي الزمان  
انما يشترط كونها غير بكر باقرار البائع لانه ان علم ذلك بالوطى فانه يمينه الرد وان  
عرف بقول النسا فيقول هي لا يثبت الرد انتهى وفي الخلاصة ولو اشترى جارية  
على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فان تعذر  
الرد رجع المشتري على البائع بمحضه البكارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ولو شرط

الثبابة

الثبابة فوجدها بكر فان تعذر الرد لاختياره فاذا كان الاختلاف بعد قبض الثمن  
فوقال المشتري لم اجدها بكر وقال البائع بعثتها وسلمتها وهي بكر فذهبت البكارة  
عندك فالقول قول البائع مع يمينه بالله لقد بعثتها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر  
ان يريها النسا ولان البائع مقرب الزوال لكنهما اختلفا في وقت الزوال وذكر في  
كتاب الاستحسان ان يريها النسا لان وضع المسئلة هناك لان البائع يدعى  
انها بكر في الحال فيريها النسا ان قلن انها بكر تلزم المشتري من غير يمين البائع  
وان قلن ثيب يحلف البائع ان يحلف لزم المشتري ايضا وان نكل ردت عليه وكذا  
لو اختلفا قبل القبض قال البائع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يريها النسا كما  
قلنا ولا امتحان بيمين الحامى المقشرة او لديك هل يسع ام لا قال رحمه الله تعالى  
سمعت من ثقة ان الامتحان بيمين الحامى المقشرة فان القاضي ليس بحضرة  
من النسا من يشق لزمت الجارية للمشتري من غير يمين البائع حتى يحضر من النسا  
من يتقربها انتهى وفي مجمع المنتخبات كيف يعرف ان المرأة بكر او ثيب قال يدخل في  
فرجها بيضة من بيضة الرجاء فان دخلت فلا عنف فثيب والا بكر وقيل تكسر  
البيضة في فرجها فان دخلت فثيب والا بكر وقيل ان يمكنها ان تقول على جدار  
فبكر انتهى وفي جامع الفصولين وطنها او قبلها بشهوة لا يرد بعيب ويرجع  
بنقصانه الا اذا رضى البائع باخذها لا يدفع نقصانه ولو رضى المشتري فعلم عيبها  
فباعتها بعد العلم او قبله لا يرجع بنقص عيبها لان شرط الرجوع ان لا يرضى البائع  
برده الا ترى انه لو رضى بها فلا ثمن عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وثقتها  
غير مشتري بزنا او نكاح او زوجه المشتري ولم يظاها الزوج ثم رآى عيبا فله  
الرجوع بنقصه لا الرد لتحقق المانع في الوجوه كلها انتهى وفي القنية اشترىها على انها  
بكر فلما اخذ في وطئها علم انها ثيب فان زاولها فلا ثيب فله الرد والله اعلم بالوطى  
يمنع الرد وهو المذهب انتهى وفي مختصر المحيط اشترىها على انها بكر فقال لم اجدها  
بكر وقال البائع كانت قد ذهبت عندك فالقول للبائع وان اختلفا قبل القبض  
وقال البائع هي بكر للحال يريها النسا فان قلن بكر لزم المشتري بلا يمين البائع  
وان اختلفا بعد القبض يريها النسا فان قلن بكر لزم المشتري بلا يمين البائع  
وان قلن ثيب يحلف البائع انه باع وسلم وهي بكر ان لم يكن في حضرة القاضي امرأة  
لزم المشتري بلا يمين البائع انتهى

لو باع شخص عبده ثم ذهب والعبد منى اشتراه قد هرب  
وبعد اذا قام هذا بينه ان الهروب عادة مبينة



كانت له من قبل عند البائع فلا تكن له هذه بسامع  
 مادام ابقا ولا يرجع من قد اشترى بحضرة من الثمن  
 مادام هذا ابقا فان ثبت وصح موته وبعد شهدت  
 بيته بانه كان ابقا وان ذلك الهروب قد سبق  
 بعد البلوغ عند ذلك البائع وعند هذا المشتري المثنان  
 بعد البلوغ ثانيا ايضا هرب يرجع بنقص عيبه بذا السبب  
 في البع ابق العبد اذا هرب من يده من غير خوف ولا كرا والابق بالكسر اسم منه فهو  
 ابق ويجمع اباق مثل كافر وكفار قال الثعالبي الا بق الهارب من غير ظم السيد فان هرب  
 من الظلم لا يسمى ابقا بل يسمى هاربا فعلى هذا الا باق عيب والهروب ليس بعيب وفي  
 خزائن الفقه الا باق الاستخفاف من مولاه تمرد انتهى وذكر ايضا قال اطلقه الى اهل  
 الا باق صاحب الكثرة فمثل ما اذا ابق من المولى او من غيره مستاجرا او مستميرا  
 او مودعا لا من غاصب الى المولى او غيره ان لم يعرف منزله اذ لم يقو على الرجوع اليه  
 ويرد على اطلاقهم ما اذا ابق من المشتري الى البائع ولم يخف عنه فانه ليس بعيب  
 كما في القينة وشمل ما اذا كان مسيرة سفرا او قل وما اذا خرج من البلد ولم يخرج لكن  
 الاشبه ان البلد اذا كانت كبيرة كالقاهرة فهو عيب وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى  
 عليه اهله وبقيتها لا يكون عيبا انتهى هذا الى المشتري وايضا بعد قوله ثانيا انكر  
 يرجع مجزوم في جواب الشرط وقد اشتملت الابيات على مسيلتين في فتاوى قارى  
 الهداية وعبارته سئل اذا باع شخص شخصا عبدا فهرب عند المشتري فاقام عليه  
 بيعة ان له عادة بالهروب عند بايعه اجاب لا تقبل بيعة بالهروب عيب مادام ابق  
 وليس له ان يرجع على البائع بشي من الثمن مادام ابقا فاذا ثبت موته واقام بيعة  
 انه كان ابقا عند البائع بعد البلوغ ثم ابق عند المشتري بعد البلوغ يرجع حينئذ بيعة  
 العيب وان كان ابق عند البائع قبل البلوغ فباعه وابق عند المشتري بعد البلوغ يرجع بشي  
 لاختلاف سبب العيب انتهى وفي محتمل لحيطة اشتراها فافضنها فابقت ثم علم بانها لا يبيع  
 بشي فادامت حية وان كانت حاتت يرجع بالنقصان انتهى وفي الخلاصة ثم الا باق في  
 تجارية والغلام والسرقه والبولى في الفرائض عيب ماداما صغيرين ويرزول ذلك عنهما  
 بالبلوغ وان وجد ذلك منهما بعد البلوغ فهو عيب لا زم ابدائيا انه اذا وجد ذلك  
 في حالة الصغر عند البائع ثم وجد ذلك منهما عند المشتري وهما صغيرين فللمشتري  
 ان يرد هما به وقيل ان البولى في الفرائض عيب في الصغر اذا كان من اهل التمييز والعقل  
 لما فيمن ليس باهل التمييز والعقل لا يكون عيبا وان وجد عند المشتري بعد البلوغ

وقد كان وجد ذلك عند البائع في حالة الصغر فليس للمشتري حق الرد لان ما وجد  
 منهما عند البائع زال بالبلوغ وما وجد عند المشتري فهو عيب حادث غير الذي  
 كان عند البائع ولو وجد ذلك منهما بعد البلوغ عند البائع ثم وجد ذلك عند  
 المشتري له ان يرد هما به ولو لم يوجد ذلك عند المشتري ليس له حق الرد بالعيب  
 الموجود عند البائع وكذلك لو وجد ذلك العيب منهما في الصغر عند البائع ولم يوجد  
 عند المشتري وهما صغيران ليس له حق الرد انتهى وفي جامع الفتاوى رجل اشترى  
 عبدا فابق من يده وقد كان ابق عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب  
 مادام العبد حيا ابقا عندى حينئذ انتهى وفي فصول العبادى ولو اشترى عبدا فابق  
 من يده وقد كان ابق عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا  
 ابقا عندى حينئذ وكذلك لو اشترى دابة فسرقته ثم علم بعيب بها لا يرجع بنقصان  
 العيب وفي فتاوى جدى رحمه الله تعالى اذا ابق العبد من يد المشتري ليس له  
 ان يطالب البائع بالثمن قبل عود العبد من الا باق وان كان البائع والمشتري مقرين  
 بذلك انتهى وفي الخلاصة ولو ان المشتري جا يقول وجدته ابقا او يبولى في الفرائض  
 او وجدته سارقا وقد كان وجد ذلك عند البائع بعد البلوغ لا يخلو اما ان يقر البائع  
 بالامرين جميعا او ينكر الامرين جميعا او اقر بوجهه عنده وانكر وجوده عند المشتري  
 او اقر بوجوده عند المشتري وانكر وجوده عنده فان اقر بالامرين جميعا له ان يرد  
 على البائع وان انكر الامرين جميعا لا تصح خصومة المشتري لان ظهور العيب شرط  
 لصحة الخصومة ولم يظهر الا اذا اقام البيعة على وجوده عنده فينبذ صحة الخصومة  
 ثم يحتاج الى اقامة البيعة على وجوده عند البائع بعد البلوغ فان اقام عليه البيعة برده  
 عليه وان عجز عن اقامة البيعة على وجوده عند البائع فله ان يحلف البائع بالله لقد  
 باع وسلم وما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وفي السرقة والبولى في الفرائض كذلك وفي الجنون  
 يحلف بالله ما جن قط ولو عجز عن اقامة البيعة على وجوده عنده وعند البائع لا تصح  
 خصومة وله ان يحلف البائع على العلم لاظهار العيب بالله ما تعلم ان وجد ذلك عند  
 المشتري ان حلف لم يظهر العيب ولا تصح الخصومة من المشتري وان نكل ظهر العيب  
 وصحت خصومة المشتري ثم يحلف ثانيا على التبات بالله لقد باع وسلم وما وجد ذلك  
 عنده منذ بلغ مبلغ الرجال وفي الجنون ما جن قط ولو اقر البائع بوجوده عنده  
 وانكر وجوده عند المشتري ليس له حق الرد حتى يظهر وجوده عنده اما  
 باقامة البيعة او بتحليف البائع على العلم واذا اقر بوجوده عند المشتري وانكر  
 وجوده عنده صحت خصومة المشتري ويحلف البائع على التبات بالله لقد باع



وسموا ما وجد ذلك منه منذ بلغ مبلغ الرجال وفي الجنون ما من قط وتماه ضا  
**لو غبن البايع من قد اشترى او عكسه غننا بفحش ظهرا**  
**فالقسم عن اماننا قد بروى واخنا به ففهم المفتوى**  
 البيهتان مشتملان على مسئلة في فتاوى قارى الهداية وعبارته سينل اذا اشترى  
 شخص مائة او باعها بغبن فاحش هل له ان يختار الفسخ ام لا وما الحكم في ذلك جاب  
 اذا ظهر غبن فاحش المشتري فيما اشترى او البايع فيما باع فعن ابي حنيفة روي  
 في رواية لا يرد ولا فتي بعض ان مشايخنا قالوا اذا خلع البايع المشتري وعنه فالفسخ  
 الفسخ وكذا البايع اذا عزم المشتري وخدعه فللبايع الفسخ وفيها ايضا سينل عن  
 الفسخ بالغبن الفاحش هل هو مذهبنا جاب ذكر في القينة ان البايع اذا غبن خفي  
 او المشتري اذا غبن البايع فلم يقبول الفسخ في احد الروايتين بالغبن الفاحش  
 واختارها بعض المشايخ انتهى وفي جامع الفتاوى وذكر في حقايق الكثر قالوا في  
 المغبون غننا فاحشا له ان يرده على بايعه بحكم الغبن وقال ابو علي النسفي فيه  
 روايتان ويفتي برواية الرد رفقا للناس وكان ابو الليث يفتي بالرد اذا قال البايع  
 للمشتري قيمة متاعى تساوى كذا او قال قيمة متاعى كذا فاشترى بناء على ذلك ففقه  
 بخلافه له الرد بحكم انه اعز وان لم يقل فليس له الرد وقيل لا يرد كيف ما كان  
 والمصنف ان عزم المشتري البايع فله ان يرده وكذا ان عزم البايع المشتري له ان يرده  
 وفي القينة لو وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو ابو بكر الرازي في واقعاته  
 للمشتري ان يرد على البايع وللبايع ان يسترد وفي شرح المشارق لابن فرشته ولو  
 لبس السعر على الواردين ثم جاء صاحب المتاع الى البلد فوجد الضرر هل يكون له خيار  
 ام لا قلنا لا خيار له لان هذا الضرر بتقصير من قبله حيث اعتمد على ما ليس به  
 وهو خبر المتهم وهو المشتري لان جل همته النقص انتهى وفي القينة قال لفرز لا  
 معروفة لي بالفرز فاتى بفرز اشترى فاتي رجل بفرز لهذا الفرز ولم يعلم به  
 المشتري فجعل نفسه دالا لا بينهما فاشترى ذلك الفرز له بائنه من ثمن المتاع  
 وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله رد الباقي بمحضته من ثمن  
 قال رحمه الله تعالى والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد جميع  
 الثمن مكن اشترى بيتا مملوا من برفاذ ائنه كان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن  
 قبل اتفاق ثمنه وبعده يرد الباقي ومثل ما انفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو جعفر  
 ومحمد ومن اشترى وغبن فيه غبن فاحشا فله ان يرده على البايع بحكم الغبن  
 ابو علي النسفي عن استاذة ان في المسئلة روايتين وكان يفتي بالرد رفقا بالتاوي

نحوه زاده قال وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو ابو بكر الرازي في واقعاته  
 ان المشتري ان يرد للبايع ان يسترد وهو اختيار ابي بكر الزرنجري والقاضي الجلال  
 البخاري ثم اكثر روايات كتاب المضاربة ان يرد بغبن فاحش وبه يفتي ورقم لقاضي خان  
 ليس له الرد والاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية ورقم لقاضي بديع وبه يفتي ورقم  
 لتحفة الفقهاء ان عزم المشتري البايع فله ان يسترد وكذا ان عزم البايع المشتري له ان  
 يرد ورقم للحيطة والمستحق قال البايع للمشتري قيمة كذا فاشترى ثم ظهر انها اقل فله  
 الرد وان لم يقل ذلك فلا وبه ائقي صدر الاسلام والزرنجري ورقم نحو زاده  
 ولو لم يعزم البايع لكن عزم الدلال فله الرد اشترى فيلق الا برسم خارج البلد من  
 لم يكن عالما بسعر البلد بغبن فاحش فللبايع ان يرجع على المشتري بالقيلق ورقم  
 لا في حاشه ومثله في حق المشتري انتهى وفي البحر جازع بغبن فاحش فالمدح ليس  
 له الرد وقال ابو بكر الزرنجري يفتي بالرد وبعضهم ائقي به ان عزمه الاخر وبعضهم  
 ائقي بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا وفي الصيرفية اختار حماد الدين الرد بالغبن  
 الفاحش اذا لم يعلم به المشتري وكذا في واقعات الجصاص وعليه اكثر روايات  
 المضاربة وبه يفتي واختاره النسفي وابو اليسر البزدوى وقال الامام جمال الدين  
 جدي ان عزمه فله الرد والا فلا والمصنف ان ما يدخل تحت تقديم المقومين فيسير  
 وليس بفاحش انتهى وفي الخلاصة في فصل بيع الاب مال الصغير وفي شرح  
 النجاشي الطحاوي في كتاب الوكالة ده نيم يسير في الحيوان واكثر من ذلك  
 فاحش وفي العروض ده يافذه وفي العقار ده دوازده وفي الفتاوى الصغرى  
 هذا اذا كان شيئا ليس له قيمة معلومة كالعبد ونحوه اما في الخبز واللحم والوكيل  
 بالشر اذا زاد على ذلك قل او كثر لا ينفذ على الوكيل الموكل انتهى وفي جامع  
 الفتاوى كل عيب يدخل تحت تقويم المقومين بان يقوم مقوم صحيحا بالثمن  
 درهم ويقوم مقوم اخر مع هذا العيب بالثمن درهم فهو تاسير اما الذي لا يدخل  
 بان اتفق المقومان في تقويم صحيحا بالثمن درهم واتفقوا في تقويم مع هذا  
 العيب باقل فهو فاحش انتهى وفي فتاوى التمر تاشي سينل عن الغبن الفاحش  
 مع التفريق حيث قلنا به على ما هو المعتمد عند كثير اذا ثبت للمشتري او البايع  
 ومات من له ذلك هل ينقل الموارث ويملك الرد به بوجهه الشرعي كما في خيار  
 العيب ام لا اجاب ظاهر المذهب عدم الرد بالغبن الفاحش وانما اختار بعض  
 المتأخرين الرد للمشتري اذا حصل التفريق من البايع وعكسه وغاية ثبوت الخيار  
 في الرد واما كونه خيارا العيب فلا فليكن كالروية والشروط ونحوها كما هو مقرر موجه



بانه ليس الامثلية وارادة فلا يتصور انتقاله الى الوارث الى اخر كلامهم وقد اثنى  
 به شيخ الاسلام نور الدين علي بن غانم المقدسي الحنفى المفتى بالديار المصرية انتهى  
**وان يكن قد باع مال الابن ابوه ثم يدعى بالفقير**  
**فان دعواه بذا امر تسمع بل ينصب القاضي لمحمد يدعى**  
**بجعل في ذاقما عن العسبي ولا تجز اصله نادعوى الاب**  
 ابوه فاعل باع وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفتاوى وعبارته ولو باهرا  
 ابنه ثم ادعى غيبا فاحشا لا يسمع هذا اذا اقر بقصد ثمن المثل واشهر على ذلك في الام  
 واما اذا لم يقرب ولم يشهد على ذلك في الصك او قال بعث ولم اعلم الفقيه لو لم  
 ولم اعلم ان البيع لا يجوز مع الفقيه فلو ادعى بعد ذلك سمع وقيل اذا غيب الاب  
 غيبا فاحشا الحكم فيه ان ينصب القاضي قوما على المبيع يدعى على مشتريه ولا تسمع  
 دعوى الاب اصلا ولو ادعى الابن بعد بلوغه الفقيه عند الشراء والمشتري انكر  
 يحكم له الحال لو لم تكن المرة قد مر ما يتبدل السعر ولا يصدق المشتري ولو قام  
 البينة فثبت الزيادة او لم ولو قال الاب ضاع الثمن وانفقت عليك ثبوته  
 ان كانت نفقة مثله انتهى وفي الخلاصة وفي فتاوى النسفي اذا باع مال ولده  
 الصغير ثم ادعى ان فيه غيبا فاحشا لا يسمع انتهى  
**يجوز حبس المشتري على الثمن حتى ولو كان المبيع عند من**  
**قد باعه ومثله المرتهين يحبس في دين له من برهن**  
 من الثانية مفهول يحبس او نايب فاعله وقد اشتملت البيتان على مسئلتين في  
 فتاوى قاضي الهداية وعبارته سيئل عن البايع هل له حبس المشتري على الثمن وان  
 كان المبيع في يده اجاب نعم له حبس على الثمن وان كان المبيع في يده كالمقترض  
 الراهن وان كان الرهن في يده انتهى وفي البحر من كتاب القضا بعد قول صاحب  
 الكنز واذا ثبت الحق للمدعى امره بدفع ما عليه فان حبسه في الثمن والقرين  
 الى اخره اطلق الثمن فشمع الاجرة الواجبة لانهما ثمن المنافع وشمع ما على المشتري  
 وما على البايع بعد فسخ البيع بينهما باقالة او خيار وشمع راس مال السلم بعد  
 الاقالة وما اذا قبض المشتري المبيع اولا وتماه هناك لكن ريت في الغنة  
 ما يقتضي ان البايع ليس له المطالبة بالثمن قبل دفع السلعة فضلا عن حبس  
 به وعبارتها اشترى شيئا لم يره فليس للبايع ان يطالب بالثمن قبل الزبنة  
**ليس لنا في الشرع دين لا يكون الا موجلا خلا كل الدين**  
**قالوا سوى المسلم فيه والديه فاصغ الى ذلك باذن ديه**

المسئلة في الاشياء والنظاير في احكام الدين من الفن الثالث وعبارته مع  
 الحجة زيادات ليس لنا في الشرع دين لا يكون الا حال الا راس مال السلم وبديل المرف  
 والقرض والتمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذه من الشفيع العقار كما كتبنا  
 في شرح الكنز عند قوله وصح تاجيل كل دين الا القرض وليس لنا دين لا يكون الا  
 موجلا الا الدية والمسلم فيه واما بديل الكتابة فيصح عندنا حاله وموجلا انتهى  
 وفي مختصر المحيط ومن شروط السلم ان يكون المسلم فيه موجلا خلا للشافعي  
 وتفسير الاجل الى المتعاقدين ذكره الكرخي وذكر الطحاوي اقله ثلاثة ايام وعن زفر  
 انه نصف النهار وعن محمد بن مقدر بشهر انتهى وفي الخلاصة واقلة شهر هو الاصح  
 وفي البحر واما الاجل فشرط في المسلم فيه خاصة فلا يصح المسلم له حال عندنا لانه جوف  
 رخصة للمعا ليسد فوا حاجتهم فلا يتحقق محل الرخصة الا مع ذكر الاجل فلا يجوز  
 في غيره قال وفي الجوهرة فان اسما حاله ثم ادخل الاجل قبل الاقترق وقبل  
 استهلاك راس المال جاز وفي ايضاح الكرماني من كتاب الصرف لو عقد المسلم  
 بلا اجل فهو فاسد فان جعل له اجلا معلوما قبل ان يتفرقا جاز ان كانت الدية  
 قائمة بعينها لان الدرهم فيه قيمة قائمة مقام البيع فلا بد ان تكون ليبتدأ بها العقد  
 وفي مختصر المحيط من كتاب الديات في باب العقول ويقضى بالدية على العاقلة في  
 ثلاث سنين من يوم القضا في كل عطاء ثلثها وعند الشافعي من يوم القتل فان محل  
 انهم عطية ثلاث سنين مرة بعد القضا بالدية فالدية محالة كلها في ذلك ولو  
 اخذ العطاء قبل القضا لم يكن فيه شيء واستقبلت الدية في الا عطية المستقبل ولو  
 خرج العطاء لكل سنة اشهر يجب فيه سدس الدية وفي كل اربعة اشهر فسخ الدية  
 ولو كان لهم ارض في كل شهر وعطاء في السنة يقضى بثلاث الدية في العطاء يا  
 وان لم يكن لهم عطاء الا الارزاق ففي كل رزق بحصته وكل ما وجب بقتل  
 الخطا او شبه العمد فهو على العاقلة وما وجب بالعمد بشبهة او صلح على مال  
 او بالاقرار على نفسه بالقتل الخطا او ما دون ارش الموضحة وما يجب بجناية  
 العمد او بقتل الاب ابنه عمدا لا تكون على العاقلة بل في مال الجاني وفي العمد على  
 المولى وعند الشافعي يتحمل العاقلة الكمال الى اخر ما بسطه في محله وفي الاختيار  
 وجب في مال القاتل لقوله عليه الصلاة والسلام لا تعقل العاقلة عمدا ولا خطا  
 وهذا عمد وصح فلا يتحمل العاقلة فتجب في ماله على ما شرط من التاجيل والتعجيل  
 والتخيم قال صلى الله عليه وسلم للمؤمنون عند شروطهم فان لم يذكر شيئا فهو  
 حال كتاب المعافاة عند الاطلاق انتهى وفي الجامع الصغير رجل قتل ابنه



عند فعلية الدية في ماله في ثلاث سنين قال في شرحه وتكون في ثلاث سنين  
 لأن وجوب الدية عرف شرعا بخلاف القياس لعدم التماثل بين المقتول والواجب  
 ولكون الجاني معذور بالشرع ويرد بإيجابها موجلا في ثلاث سنين ولأن في وجوب  
 ثلاث سنين نظر الجاني حتى لا يهدم دم المقتول ولا يودي إلى الإحراج في  
 الجاني وهذا بخلاف ما لو صاح عن القتل العمد على الدية ولم يذكر حاله ولا موجلا  
 يكون حالا لأن الدية ثمه وجبت بدلا عن القصاص والقصاص كان خالا لكون  
 البديل انتهى فحرم لنا أن الدية أما أن تكون على العاقلة أو على الجاني وإن كانت على  
 العاقلة فهي موجلة إلى ثلاث سنين من يوم القضاء بها إلا إذا عمل يوم العظام  
 الدينون فتكون معجلة حينئذ وأما إذا وجبت على الجاني فإن كان قاتلا أنه  
 فهي موجلة وإن كان غيره فمعه حكمها حكم ساير المعاقبات إذا شرط تأجيلها لكون  
 موجلة وإذا شرط تعجيلها تكون معجلة فلا وجه لقول الناظم بأن الدية مثل غيره  
 فيه لا تكون إلا موجلة تبعا لصاحب الاشياء والنظائر كما لا يخفى على متابع هذا  
 البحث من أصله

**لومات مديون فان الاجلا يحل قبل الموت فيما نقل**  
**أما بموت دابن فلا يحل تأجيل دين واجب قبل المحل**  
 قال في البرازية وموت البايع لا يحل للمدين الموجل وموت المشتري يحل ولو اجل  
 الوارث لا يصح لأن الثمن في الذمة وكان فائدة التأجيل أن يتجزئ ويودي الثمن  
 من ثمن المال وبالموت تعين الاداء من التركة فلا فائدة في التأجيل انتهى وفي القصة  
 من المدائيات مات وعليه دين آخر موجل صار حالا وموت من عليه الدين  
 يبطل الاجل لأنه حقه وموت من له الدين لا يبطل الاجل انتهى وفي الخلاصة  
 وفي الرخصة رجل اشترى عبدا بالف درهم إلى سنة ثم مات البايع لا يبطل الاجل  
 ولو مات المشتري حل المال فلو اجل وارثه شهر لا يصح قال رحمه الله تعالى في موهب  
 اخر وهذا لأن الثمن دين في الذمة وفائدة التأجيل أن يتجزئ ويودي الثمن من ثمن  
 المال فإذا مات من له الاجل تعين التركة لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل شيء  
 وفي الاشياء والنظائر في الفن الثالث من بحث الدين الاجل لا يحل قبل موت  
 الاموات المديون ولو حكما بالحق مرتدا بدار الحجب ولا يحل بموت الدينون  
 الحنفي اذا استرق وله دين موجل فنقول بسقوط الدين مطلقا لا بسقوطه لانه  
 فقط كما قال الشافعي وأما الجنون فظاهر كلامهم انه لا يوجب الحلول لامكان  
 التحصيل بوليته انتهى وفي فصول العجادي في احكام الدين سيئل صاحب المحط

عن الاجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة ثم ان المستاجر اجل ورثة الاجر هل يصح  
 هذا التأجيل قال فيه اختلاف المشايخ وصورة ذلك ما ذكر محمد في الكتاب اذا  
 مات من عليه الدين وسال وارثه ان يوجه المال فاجله لا يجوز هكذا ذكر الخصاص  
 في الحيل وبعض مشايخنا قالوا ما ذكر الخصاص قول محمد لما على قول أبي يوسف  
 كان ينبغي ان يصح التأجيل بناء على مسئلة مذكورة في كفاية الاصل بصورة فيها  
 غرض الميت اذا ابرأ الميت عن الدين فرد وارثه على قول محمد لا يصح رده لأن الدين  
 ليس عليه وعلى قول أبي يوسف يصح لانه هو المطالب بالدين فلما عمل رد الوارث  
 عند أبي يوسف وجعل كان الدين وجب عليه وجب ان يعمل تأجيل رب الدين في  
 حق الوارث ويجعل كان الدين على الوارث ثم قال صاحب المحط ما ذكره الخصاص  
 قول الكل لأن الاجل ثبت صفة للدين ولا دين على الوارث فلا يثبت الاجل وبعد  
 هذا اما لا يثبت الاجل في حق الميت او يثبت في المال لا وجه إلى الأول لأن  
 الدين يسقط عن ذمة الميت بالموت ولا وجه إلى الثاني لأنه عين يعني يتعلق  
 الدين بتركه الميت والاعيان لا تقبل التاقيت والتأجيل ثم قال رحمه الله تعالى  
 لا يصح عندي ان التأجيل صحيح وهكذا أفنى القاضي الامام فخر الدين قاضي خان  
 لأنه وإن كان هذا الدين يتعلق بالتركة ولكن بسبب في الذمة فلا يكون عينا  
 حقيقة فيصح التأجيل وأفنى بعض المشايخ بعدم الصحة هذا اذا مات الاجر اما  
 اذا مات المستاجر فاجل وارثه المستاجر هو الاجر مع هذا التأجيل بالاجماع ولو اجل  
 المستاجر بعد فسخ الاجارة صح بالاجماع وكذا اذا اجلت المرأة زوجها مدة معلومة  
 في حق المهر فانه يصح هذا التأجيل حتى لو طلقها طلاقا باينا ليس ان نظا له بل مهر  
 ما دام الاجل باقيا فاما ما قاله المديون وترك اعيانا فاجل رب الدين لا يصح لأن الدين  
 يتعلق بالتركة والتأجيل في الاعيان باطل وقد مر الخلاف فيه والمشتري بثمن موجل  
 اذا مات حتى صار الثمن حالا بموته فاجل البايع على الورثة فانه على الخلاف الذي حقيق  
 وفي سوء الهبة اشترى عبدا إلى سنة ثم مات البايع لا يبطل الاجل ولو مات المشتري  
 حل المال فلو اجل وارثه المشتري شهر لا يصح انتهى وفي جامع الفصولين يحل السلم  
 وسائر الدينون للموجه بموت من عليه لا بموت من له انتهى وفي دعوى الخلاصة  
 في اواخر الفصل الرابع عشر المديون اذا قال لرب الدين تركت لك الاجل صار  
 المال حالا انتهى

**لو اشترى بثمن الى اجل اوله من وقت تسليم حصل**  
**عند أبي حنيفة النعمان والعقد الا اول الزمان**



والعقد بالجوع عطفاً على تسليم حصل قالوا اي الاماها ان ابو يوسف ومحمد وليد  
 مشتملان على مسئلة في الخلاصة اشترى شيئا الى سنة غير معينة فباعه البايع حتى  
 مضت السنة فالاجل السنة المستقبلية عند ان حينة ولو اشتراه الى رمضان لمض  
 حتى دخل رمضان فالمال حال وعندهما المال حال في الوجهين فلو اراد البايع منه  
 لا ستيفاء الثمن ذكر القدومي انه ليس له ذلك في التحريم لانه رضى بالسقوط  
 ولو كان في العقد خيار لهما او لاحدهما والاجل مطلق فابتداء من حين يلزم عند  
 انتهى وفي الجوع المشتري اجل سنة ثانية لمنع البايع السلعة سنة الاجل فابتداء  
 من وقت التسليم وكذا لو كان فيه خيار يعتبر الاجل من حين سقوط الخيار عند  
 كذا في الحائية وفي التجنيس فرق بين هذا وبين ما اذا اشترى الى رمضان لمض  
 حتى دخل رمضان كان المال حالاً في قولهم جميعاً وهكذا في الحائية ولا خصوص  
 لرمضان وانما خلاف الصاحين في السنة المنكرة اما في السنة المعينة فلا يبي  
 الاجل بعد مضيتها والمراد بمنعها عدم قبض المشتري المبيع مجاز لكون منه  
 سبباً له انتهى

**وشرط تاجيل عند منقول لا ان لا يكون اجلا مجهولا**  
**جمالة فاحشة كان ذكر الى محب الترخ او محب النطر**  
**اما الى الحصاد والدياس مع اليهما بلاد التباس**  
**والبيع لو بثلثين موجدل اليهما غير صحيح فانقل**  
 اليهما اي الا الى الحصاد والدياس وقد اشتملت الابيات على مسئلتين في الثمن  
 الثالث من الاشياء والنظائر قال وشرط التاجيل القبول والا فلا يصح والمال  
 حال وشرطه ايضا ان لا يكون مجهولا جمالة فاحشة فلا يصح التاجيل الى محب  
 الترخ ومحى المحل ويصح الى الحصاد والدياس وان كان البيع لا يصح بثلثين موجدل  
 اليهما انتهى وفي هذا بينات القينة والتاجيل ثلاثة اضراب بايام اشهر او سنة  
 معلومة وانه صحيح اذا قبل المطلوب والا فلا والمال وتاجيل الى اجل مجهول جمالة  
 متقاربة كالحصاد والدياس والجذاف والنيروز والمهرجان ونحوها فيصح التاجيل  
 وان كان البيع بهذه الاجال فاسداً لكن التاجيل في الثمن الى هذه الاجال الجوز  
 وتاجيل مجهول جمالة متفاوته كالاجل الى محب الترخ او مطر السماء او قدوم  
 الحاج او قدوم شريكه من سفره ونحوها فالاجل باطل والمال حال انتهى وفي  
 البحر الاجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة ومنفاة  
 فالمعلومة السنون والشهور والايام والمجهولة المتقاربة كالحصاد والدياس

والنيروز والمهرجان وقدوم الحاج وخروجهم والجذاف والقطاف وصوم النصارى  
 ونظرهم والمتفاوته كهبوب الترخ والى ان تمطر السماء والى قدوم فلان والى مسيرهم  
 فتاجيل الثمن الدين المجهول بنوعه لا يجوز وان كان الثمن عيناً فسد التاجيل ولو  
 معلوماً واذ اجل الدين اجلا مجهولا فان كان بجماله متقاربة ثم باطله المشتري  
 قبل محله وقبل فسخه انقلب الفساد جائزا وان مضت المدة قبل ابطاله تاكد فساد  
 وان كانت جماله متفاوته فان ابطله المشتري قبل التفرق انقلب جائزا انتهى  
 وفي الخلاصة لو اشترى شيئا بثلثين موجدل الى الحصاد والى الدياس والى جذاف النخل  
 او الى قدوم الحاج فسد البيع لانه مجهول عسى يتقدم وعسى يتأخر فلو باع مطلقاً ثم  
 اجله الى هذه الاوقات جاز رواية ابن سماعة عن محمد ولو كفل الى هذه الاوقات صح  
 ولو ابطل الاجل في البيع ونقد الثمن انقلب العقد جائزا استحسانا عندنا ولو باع  
 الى محبوب الترخ او الى ان تمطر السماء لم يجز وان ابطل الاجل لا ينقلب جائزا وكذا لو  
 باع وشرط خيار لا بدغم اسقطه وكذا الى النيروز والمهرجان الا ان كان معروفاً  
 لا يتأخر ولا يتأخر وفي المحيط اذا شرط الاجل في المبيع فسد العقد وان شرط  
 الاجل في الثمن والثمن دين ان كان معلوماً جاز فلو باع الى صوم النصارى لا يجوز  
 ولو دخلوا في الصوم فباع الى فطرهم جاز انتهى وفي مختصر المحيط اشترى الى الحصاد  
 والدياس او رجوع الحاج والقطاف والنيروز والى صوم النصارى لا يجوز جملة التها  
 لان يكون ذلك معروفاً عندهم فيخيزد يجوز اشترى الى فطر النصارى وقد دخلوا  
 في الصوم لا يجوز جاز وقبل دخولهم في الصوم لا يجوز فان اسقط الاجل الفاسد  
 قبل مضيه ينقلب العقد جائزا كبيع الشيء مرقمة ثم بين الرقعة في المجلس ينقلب جائزا  
 بخلاف الفسد عند الكرخي والصحيح انه لا ينقلب جائزا باع ما لا يقدر على تسليمه كالباق  
 ونحوه ثم قد مر على تسليمه لا ينقلب جائزا اشترى الى اجلين بان اشترى الى شهر او  
 شهرين لا يجوز ولو اسقطه قبل مضى الشهر ينقلب جائزا اشترى عبد بالف حالة  
 على ان يوفيه بالبصرة ففاسد وبالف الى شهر على ان يوفيه بالبصرة جاز وشرط المكان  
 باطل انتهى

**وحيلة التاجيل في القرض بان يحيل من يستقرض المال ثمن**  
**هولة على غير وجهه لثمن فهو موجدل لذلك الزمن**  
 من فاعل يحيل والبيد ان مشتملان على مسئلة في الاشياء والنظائر من الفن الثالث  
 قال الحيلة في لزوم تاجيل القرض شأن حكم المالكى بلزومه بعد ما ثبتت عنده اصل  
 الدين وان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين يصح ويكون



المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت انتهى وفي القنية من كتاب المداينات في شرح  
مختصر القدوري لركن الائمة الصبا في وكل دين اذا اجل صاحبه صار موجلا لا لزوم  
فان تاجيله لا يصح وقال مالك وابن ابي ليلى يصح في القرض حتى لا يكون المقرض مطالبا  
قبل مضيه واجمعوا ان الاجل في بدل الصرف ورأس مال السلم لا يصح والاجل في قيمته  
يصح عندنا خلافا لفرق ولومات المستقرض فاجل المقرض وارثه فالظاهر ان لا يصح  
القاضي يلزم الاجل في القرض بعد ما ثبت عنده معتمدا على قول مالك وابن ابي ليلى  
يصح ويلزم والحيلة في لزوم الاجل في القرض ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل  
الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت ولا سبيل  
للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من تركته التاجيل في ذوق  
باطل لان يوصى في قرضه على الناس بعد وفاته فيجوز من الثلث وكذا اذا اوصى بان  
يقرض من ماله بعد موته فلانا الف درهم الى سنة ثم في ثلثه وليس للورثة ان يضايقوا  
قبل السنة انتهى وفي فصول العمدى في احكام الدين ذكر في كتاب الفوائد المشهورة  
من صاحب المحيط المقرض اذا مات فاجل وارثه المقرض هل يصح قال القاضي الامام  
فخر الدين قاضي خان لا يصح كما لو اجل المقرض لان القرض عارية والعارية تبطل بالموت  
وقال صاحب المحيط ينبغي ان يصح من الورثة على قول البعض وقال قال واحد من الفقهاء  
رايت في المتن ان القرض اذا صار مستهلكا فتاجيل صحيح والصحيح انه باطل والقرض  
اذا انجكل شهر حرام او دنانير او غير ذلك وقال زفر ثم راد الرجوع فله ذلك وذكر في  
الائمة السرخي في كتاب الصرف ان التاجيل في بدل المستهلك صحيح سواء كان المستهلك  
دراهم او دنانير او غير ذلك وقال زفر لا يصح والحيلة في صحة تاجيل القرض ان يحيل  
المستقرض المقرض على اخيه بينه واجل المقرض ذلك الرجل مدة معلومة فانه يصح حتى  
لو اراد المقرض ان يطالب المستقرض بذلك الدين ليس له ذلك لان الحوالة مبراة  
براة الدين في رواية وبراة المطالبة في اخرى ولو اراد ان يطالب المحتال عليه بعد  
ما اجله ليس له ذلك انتهى وفي البحر من البيوع وانما لا يؤجل القرض لكونه امانة  
وصلته في الابد احتى يصح بلفظ الابد ولا يملكه من لا يملك التبرع كالصبي ونحو  
ومعاوضة في الابد فاعتبار الابد لا يلزم التاجيل فيه كما في الاعارة والاجرة  
في التبرع وعلى اعتبار الابد لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسنة وهو  
ربا قال وليس من تاجيل القرض ان يحيل المستقرض المقرض على اخيه بينه فيوجب  
المقرض ذلك الرجل المحتال عليه فيلزم حينئذ كذا في فتح القدير واذا لزم فان كان  
المحيل على المحتال عليه دين فلا اشكال والاقرا يحيل بقدر المحتال به المحتال عليه موجلا

اليه اشار في المحيط وفي الظهيرية القرض المحجور ويجوز تاجيله وفي تلخيص الجراح من  
كتاب الحوالة لو كفل بالحال موجلا تاخر عن الاصيل وان كان قرضا لان الدين واجد  
وعقيلة تاجيل القرض اذ ثبت ضمانا ما يمتنع قصدا كبيع الشرب والطريق ولا يلزم  
ما اجل بعد الكفالة اذ موضوعها ان تصيف الى اللازم بالكفالة لا الدين حتى لو  
عكس تاخر عن الاصيل ايضا جزاء البراءة قال وفي الهداية اذا اوصى ان يقرض من  
ماله الف درهم فلانا الى سنة حيث يلزم من ثلثه ان يقرضه ولا يطالبه قبل  
المرّة لانه وصيته بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصي له ولا  
يخصر في هذه الصورة بل كذلك اذا كان له قرض على انسان فوصى ان يؤجل سنة مع ولزم  
انتهى **لو اشترى شيئا وقد تصرفا في بعضه بنحو كل عرفا**  
**وبعد ذلك على العيب اطلع وقصده بنقص عيب يرجع**  
**في البعض والباقي فقا لروى جواز ذلك وعليه الفتوى**  
**اما اذا باع البعض واطلع قالوا يرجوعه بشئ امنتع**  
بنفس الجراح المحرور متعلق برجع وجواز نايب فاعل يروى وقد اشتملت الابيات  
على مسئلتين في جامع الفصولين في الفصل الخامس والعشرين مع زيادات وعبارات  
المبيع لو كان ثوبا فلبسه حتى تحرق فرى عيبه او كان طعاما فاكله يرجع عنده لا عند محمد  
اذ الرد امنتع من جهة المشتري بفضل مضمون فصار كقتل وبيع ولهما ان الرد امنتع  
بمنه يصنع الناس فصار كعتق ولكنه يشكل ببيع فانه مما يصنع الناس ومع ذلك  
بطل حقه اقول كنت اعترض بهذا واوجب بان للرد هو مضمون مقصود اصلي والبس  
والاكل ونحوه كذلك بخلاف البيع فان المقصود الاصلي بالشر هو الا انتفاع به لا البيع  
فافترق قال ولو اكل بعضه لا يرجع عنده ان حنيقة بنقصه فيما اكل ولا يرد ما بقي  
كبيع بعضه ومرح الا عراض وعند ابى يوسف يرجع بنقصه ما اكل وعند في الباقي روايتان  
في رواية يرجع بنقصه ولا يرد الا ان يرضى الباي وفي رواية يرد وان لم يرضى الباي  
اقول الرواية الاولى تويدها من اعتراض في بيع البعض قال وعند محمد يرد ما بقي  
بجسمه من الثمن ويرجع بنقص العيب فيما اكل وعليه الفتوى عبارة للبعض بأكمله هذا  
اذا كان الطعام في وعاء واحد او لو كان في وعاءين فاكل احدهما او باعه فعلم بعيب  
في كله فله رد الباقي بحصته وفاقا اذ الكيل والوزن اذا كان في وعاءين فهو في حكم  
العيب كشيئين مختلفين ولو شرب طعاما في وعاء فوجد عيبه فخرج بعضه على  
البيع قال محمد لزمه هذا البعض وله رد الباقي اذ عنده لوباع نفسه ثم راي عيبه  
فله رد الباقي فكذلك الوعنه اذ الكيل والوزن في عنده كاشياء مختلفة فالحكم فيه حكم



تشرين وتوبين وكذا لو اشترى دقيقا فخبز بعضه ثم علم انه كان من ايرد الباقي ويرجع  
بنقص ما خبز وكذا لو اشترى سمنا ذابيا فاكله فاقرب الباقي انه مات فيه فارة يرجع بنقص  
الغيب في الفتوى وهو قول ابي يوسف ومحمد كما لو اكل طعاما ثم علم بعيبه يرجع بنفسه  
عندها ولو اشترى ارضا فجعل مسجدا ثم رأى عيبه لا يرد وفاقا واختلفوا في الرجوع بنقص  
والخيار انه يرجع كما لو وقف ارضا ثم رأى عيبه فانه يرجع بنقصه الى اخر ما بسط من قول  
الحسنه وفي فصول العمادي وذكر قاضي خان في فتاواه من اشترى طعاما وباعه ثم علم  
بعيبه كان عند البايع لا يرجع بنقصان العيب ولو باع بعضه ثم وجد به عيبا فعند البايع  
حينئذ وهو قول ابي يوسف وبعض الروايات عن محمد لا يرد ما بقي ولا يرجع بالنقصان  
لا فيما باع ولا فيما بقي وعن محمد في رواية انه لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصة  
من الثمن وبه اخذ الفقهاء قال ابو الليث وابو جعفر وعليه الفتوى ولو اكل بعضه  
ثم اطلع على عيب قال محمد يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما اكل ليعطى كل بعض  
حكم نفسه وعليه الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين ثم  
بسط الكلام بنحو ما تقدم وفي الخلاصة ولو كان المشتري عبدا واحدا فباع بعضه  
ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بحصة نقصان العيب بحصة ما باع بلا خلاف ومن  
يرجع بحصة ما بقي في ظاهر الرواية عن اصحابنا لا يرجع هو المصحح ولو اشترى طعاما  
فاكل بعضه ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان عيب ما اكل ويرد الباقي عند محمد وكذا لو  
عزم نصفه على البايع يرد الباقي ولا يرجع بنقصان عيب ما باع وكذا لو باع بعضه  
وهذا قول محمد وعليه الفتوى ولو اشترى دقيقا فخبز بعضه ثم تبين ان الدقيق  
كان من ايرد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بنقصان العيب بحصته ما استهلكه  
وهذا قول محمد وبه اخذ الفقيه ابو الليث رجل اشترى بغير او قبضه فلما دخل  
داره سقط فذبحه انسان فنظروا الى اموائه فاذا هي فاسدة فسادا قديما ان ذبح  
بغير امر المشتري لا يرجع المشتري بالنقصان لان الذابح يضمن القيمة وان ذبح  
بأمره يرجع عندها بمنزلة ما لو اشترى طعاما فاكله ثم وجد به فاسدا يرجع بالنقصان  
عندها والفتوى على قوليهما وكذا في مسئلة الطعام اذا اكل البعض وفي رد الباقي  
الفتوى على قول محمد وفي مسئلة الدابة اذا علم بالعيب ثم طرحها ليس له ان يرجع  
بشيء انتهى وفي البحر وما الاكل فالمدكور قوله واما عندها فيرجع استحسانا قال  
واكل البعض كاكل الكل لكونه كشي واحد فصارت كبيع الكل وعندها يرجع بالنقصان  
في الكل وعندها يرد ما بقي لانه لا يضر البعض ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى  
والحاصل ان الفتوى على قوليهما في الرجوع بالنقصان وورد ما بقي الى اخر ما بسط

وفي مختصر المختص ولو اكل بعض الطعام لم يرد ما بقي ولم يرجع بشيء عندها وعندها  
يرد الباقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى وفي رواية عنها لا يرد الباقي ويرجع  
بنقصان ما لو طعم البعض ثم وجد عيبا يرجع بنقصان الكل فكذا هذا ولو باع بعضه  
ثم وجد الباقي عيبا لم يرد الباقي ولم يرجع بشيء عندها وعن محمد يرد الباقي ولا يرجع  
بنقصان ما باع وعليه الفتوى انتهى وفي فتاوى قاضي الهادي في سئل عن شخص له  
معصرة سكر فاشترى من شخص قصبيا قايما على اصوله فراه في قشره مغطى به ثم انه  
امر رجال المعصرة بكسر القصب واحضاره المعصرة ففعلوا وعصر وامن سكر  
فحضر المشتري يوما فرأى القصب مسوسا معيبا فهل له الرد بهذا العيب ام لا  
اجاب فعمل من امره المشتري في المبيع كفعله بنفسه ومن اشترى شيئا بعينه معيب  
في الارض ليس له رده بخيار الرواية لانه دخله نقص بفعله لكن له رده بخيار العيب  
فاذا تصرف في بعضه باكل او استهلك ثم اطلع على العيب مذهب الامام انه ليس  
له ان تصرف يرجع بأمره العيب فيما تصرف فيه ولا ان يرد الباقي والفتوى على قوليهما  
انه يرجع بنقصان العيب فيما تصرف فيه وفيما بقي وان باع بعضه ثم اطلع على العيب  
لا يرجع بشيء اتفاقا انتهى وهذه العبارة ما اخذ الناظم

**لو اشترى شيئا معيبا قد ظهر فطلب الرد له قد استقر**

**وان يكن مضمي عليه نر من ولو بلا غدر على بيتوا**

**فان يكن في ذلك قد تصرفا تصرفا دل على الرضا انتفى**

معيبا حال من فاعل ظهر وطلب مبتدأ وجملة استقر خبره وضمير عليه راجع الى  
فظهر العيب وذلك اي المبيع وفاعل انتفى اي طلب الرد دل عليه ما قبله وقد  
اشتملت الابيات على مسألتين في فتاوى قاضي الهادي وعبارتها سئل اذا ظهر  
لمشتري المبيع عيب فيه والبايع حاضر وسكت عن طلب الرد مدة بغير عذر هل  
يسقط حقه ام لا اجاب اذا اطلع على العيب فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرفا  
يدل على رضاه فيه وان طالبت المدة انتهى وفي فصول العمادي رجل اشترى جارية  
وتبعنها وخاضع البايع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة اياها ثم خاضع فقال له  
البايع لم امسكها طويلا المرة بعد ما اطلعت على عيب فقال المشتري انا امسكتها  
لانظر انه هل يزول قال محمد بن الفضل ان ترك الخصومة لهذا لا يكون رضاه  
بالعيب وله ان يرد ما على البايع وكذلك لو اذاد الرد بالعيب فلما بعد البايع  
فاطع وامسكه اياها ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا ثم وجد البايع فيه ان  
يرد قال الفقيه ابو الليث على هذا ادركت مشايخ زماننا في انتهى وفي الخلاصة



المشتري اذا اتعرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك فيما يمنع الرد بالعيب  
وفيما لا يمنع بطل حقه في الرد رجل اشترى جارية ولم يتبرع عن عيوبها فوطئها ثم وجد  
بها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكر او تبيد انقصها الوطئ ام لا بخلاف الاستد  
وكذا لو قبلها بشهوة او لمسه بشهوة ويرجع بالنقصان الا ان يقول البائع انا اقب  
وكذلك اذا جعلت الجارية اجرة فوطئها الاجر ثم اطلع على عيب بها هذا في التجريد  
كان لها زوج فوطئها الزوج ان كانت ثيبا يرد لها وان كانت بكر لا يرد وسواء كان  
زوجها ووطئها عند البائع او لم يطأها لكن ابتداء ووطئها عند المشتري هو الصحيح  
ولو ووطئها غير المشتري وغير الزوج لم يرد ويرجع بالنقصان الا ان يرضى البائع  
ان ياخذها كذلك وفي التجريد لو كان النقصان بفعل الاجنبي ووطئها فوجب عفو  
لم يكن له ان يرد لها ويرجع بالنقصان ولو زوجها المشتري ثم وجد بها عيبا لا يرد  
سواء دخل بها زوجها او لم يدخل وكذا الزوجني عليها غيره يجب الارش وبمنه الرد  
ويرجع بالنقصان ولو ووطئها الزوج فقال البائع انا اقبلها كذلك ليس له ذلك  
لو وطئت بشبهة حتى وجب العقر بخلاف ما اذا ووطئها المشتري فقال البائع انا  
اقبلها كذلك حيث له ذلك لما ذكرنا انه وجب المهر في وطئ الزوج وفي وطئ المشتري  
لا يجب ولو ووطئها المشتري ثم ووطئها ثانيا ان علق بالاول يرجع بالنقصان و  
لم تعلق الا لان له ان يقبلها مع انه ووطئها بخلاف ما اذا علق وفي الزيادة في  
باب الكسب والغلة ولو ان المشتري وطئ الجارية في يد البائع صار قابضا لها ولو  
ان يستردها ويمتنعها اذ لم يقبض الثمن فان منعها البائع ثم نقد المشتري الثمن  
وقبضها ووجد بها عيبا وقد كان ووطئها وطئها لم ينقصها له ان يرد لها بالعيب من  
غير رضا البائع وفي هذا الباب ايضا لو ائلف كسبا بعد ما علم بالعيب لا يكون  
رضا بالعيب ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان الكسب جارية فوطئها او غنم  
بخلاف ولد البهيمة فانه لو ائلفه يكون رضا اذ كان بعد العلم بالعيب ويبطل حق  
الرد بالعيب بالعرض على البيع ولجارية المشتري ورحمة وكتابتها وليس لثوب وركوب  
الدابة وسكنى الدار وكذا سقى الارض وزرعها وتلقم النخل وكسب الكرم رضا  
وذكر الركوب مطلقا وفسره في الجامع الصغير لو ركب كيردها او ليس فيها اولى  
لا يكون رضا استحسانا لان المسئلة فيما اذا لم يمكن الرد والسقي والعلق الا بالركوب  
بان كان العلف في وعاء واحد فان كان في وعائين فركب فهو رضا ذكره في السير  
الكبير وفي الركوب للرد قال بعضهم هذا اذا كان لا ينقاد له بدون الركوب واد  
اذا قدر الركوب رضا في الرواية لم يفصل فلوركب لينظر الى سيرها وليس ينظر

الى قدره فليس رضا ولو اشترى جارية وبها جرح فداواها فهو رضا الى اخرها بسنن  
من الفروع لكسبه وفي القينة اشترى برمة جديدة فقال له البائع اطنحها فان ظهر بها  
عيب اقبلها بعد الطبخ وورد الثمن بطنحها فظهر بها عيب لا يرد به رضا ويرجع  
بنقصان العيب ولو علم العيب لكن لم يعلم انه قديم فتصرف فيه تصرف الملاك ثم علم  
قديم لم يرد به ولو اشترى فيلقا فشقه ثم وجد به عيبا فله الرد اشترى امه فاستغفها  
ثم وجد بها عيبا يرد ها وتطيب الغلة له انتهى وفي البحر وفي الحاوي القدسي انه اذا امسك  
بعد الاطلاع على مع قدره على الرد كان رضا وهو غريب والمعتمد انه على التراخي انتهى  
**ولو على عيب حمرا اطلع في سفر وكان يخشى لو رجع**  
**لاجل ان يرد به يسرق ما حمله عليه قال الحل**  
**يحمل الحمل وان كان اطلع فيه على العيب وبعد ما رجع**  
**من سفر يرد به ثيبا يعهه بالعيب فانظر ذلك في مواضع**  
قوله يسرق بالبناء للفعل جواب لو رجع والمسئلة في كتب الفقه قال في البرزانية  
اشترى دابة او غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فاطعه وامسكه ولم يتصرف  
فيه بما يدل على الرضا يرد له لو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك وجد بالدابة في السفر  
عيبا وهو يخاف فامتنع لا يمنع الرد وفي جامع الفصولين وجد عيبا للدابة في الطريق  
وله عليها حمل اكره وكرد باره هلك ميسور درميان راه برين دابه كذا اشبهت  
وتأمل بود هل له الرد بعد اجاب لا وقال بعضهم افتوا بان يرد لما فيه من الفرو  
كالرجل عليه العلف في وعاء واحد فركبه والفرق بينهما واضح لانه يموت بلا علف ولا  
يمكن الرد بدونه بخلاف الحمل فلو امكنه ان ياتي بعلفه من غير ان يحمل عليه يمتنع رده  
لانه حمل وركب بلا حاجة ادعى عيبا في جهازه فركبه ليرده فخرج عن البيضة فركبه جائيا  
فله الرد انتهى وفي جامع الفتاوى ولو وجد عيبا بالدابة في السفر عيبا وهو يخاف  
فمنع لا يمنع الرد اطلع على عيب بها فاعلم القاني وبرص على الشراء والعيب فوضعها  
القاني عند عدل وهلك عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع  
عليه بالثمن وان كان قضى رجع لان المقاضي على الغائب تقاذا في الاظهر عن اصحابنا قال  
البائع للمشتري بعد اطلعه على عيب ابتعتها قال نعم لزم ولا يتمكن من الرد انتهى  
وفي الخلاصة ولو وجد بالدابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فامتنع السفر لا يكون  
رضا بالعيب ويرد الدابة لان فيه خوف فوت المال فتعذر وفي شرح السير الكبير في  
باب ما يحمل على الفرجيل اشترى دابة في ارض الاسلام وعزا عليها ثم وجد بها  
عيبا او يبيعها غائب لا يركبها لانه لو ركبها وهو عالم بالعيب يكون رضا بالعيب



وكذا اذا ركبها في دار الحرب وكذا الوامر الا امام بالركوب لا يركبها فان كرهه لانه  
على الركوب ليخرجها الى دار الاسلام لم يلزمه اما اذا لم يكرهه ولكن امره بالركوب  
فركب فهو رضا فان قضى قاض ان ركوبه ليس برضا نفذ قضاؤه والقاضي الثاني يفتي  
انتهى وفي فصول العادي رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فركبها فقال البائع ركبنا  
في حوائجك ولم يبق لك حق الرد وقال للمشتري لا بل ركبتهما لاردها فانفصل  
المشتري انتهى

**لو حب القطن اشتراه وزرع في ارضه وبعد ذلك ما طلع**  
**فبعضهم قال له يرجعها بنقص عيبه اذا ما رجعا**  
**قال ظهير الدين يرجع لانه استهلك فيما يشترى**

طلع اي بنت وظهر والمراد بظهير الدين صاحب الفتاوى الظهيرية وقد اشتملت  
الابيات على مسئلة في فصول العادي في الخامس والعشرين وعبارته اذا اشترى  
حب القطن فزرعه في ارضه ولم ينبت قال بعض المشايخ انه ان يرجع بنقصان الب  
عنده انتهى وفي القينة باع منه دخنا للبذر وقال ان زرعه فان لم ينبت فانا ضامن  
لهذا البذر فزرعه فلم ينبت فعليه ضمان النقصان لا غير انتهى وفي جامع الفصولين في  
شري بزر الدوين فزرعه في ارضه ولم ينبت يرجع على بايعه بكل ثمنه ان كان النقصان  
فيه وكذا لو اشترى بزر البطيخ فزرعه فنبت قشا او شري بزر القثا فوجده بزر القثا  
البطيخ بطل البيع شري حب القطن فزرعه ولم ينبت قيل يرجع بنقص عيبه وقيل  
لا يرجع لانه اهلك المبيع انتهى وفي الخلاصة رجل اشترى بزر البطيخ وزرع فاذا  
هو بزر القثا يرد على بايعه مثله وياخذ الثمن انتهى

**لو انه لبزر بطيخ شري وان ذلك شتوى فظهر**  
**بانه صيني فزرعه يبطل ذالبيع فعندنا يرجع**  
**على الذي باع بذلك الثمن وهو بمنزلة البذر قالوا يرجع**

وهو اي الذي باع وقد اشتملت الابيات على مسئلة في فصول العادي في الخامس والعشرين  
وعبارته اشترى على انه بزر بطيخ شتوى فوجده صيفيا بعد ما زرع فالبيع باطل اي  
البائع رد الثمن وعلى المشتري مثل ذلك البذر وذكر قبل ذلك قال ولو اشترى حنة  
على انها ربيعية ثم ظهر بعد ما زرعها انها خريفية اختار المشايخ انه بنقصان الب  
وهو قولهم بناء على ما اذا اشترى طعاما واكله ثم طلع على عيب وقد مر من قبل ان  
الفتوى على قولهم ولو اشترى بزر على انه بزر بطيخ كذا فوجده على صفة اخرى بعد  
ما زرع فالبيع جائز لان الجنس واحد من حيث كونه بطيخا الا انه اختلاف صفة

وقال ظهير الدين لا يرجع  
لانه استهلك المبيع وبعد  
استهلاك المبيع لا يرجع  
بنقصان العيب عنده انتهى

والاختلاف في الصفة لا يوجب فسادا في العقد ولا يرجع بنقصان العيب عنداني  
حنيفة وذكر قبل ذلك قال اذا اشترى بزر الفيلق على انه ترك والمشتري لا يعرف ذلك  
فلما خرج الدود تبين انه غير ترك وبينهما تفاوت فالبيع باطل لان المتيقن معدوم لانها  
جنسان مختلفان كالمزوي مع المزوي والجماعة الشهر ستانية مع السمرقندية وفي  
فرايد صاحب المحيط اشترى بزر الفيلق فلم يخرج الدود قال ان لم يكن منتفعا اصلا  
فالبيع باطل ببرد البائع الثمن على المشتري ولا يجب على المشتري مثله كمن اشترى  
بيضة فكسرها فوجدها فاسدة لا يجب على المشتري مثله ولو اشترى بزر الفيلق  
وبله بالثمن وجد بعضه فاسدا اهل يتكمن من الرد قال ان لم ينقصه البذر فاسد  
ويرجع بمحمته من الثمن انتهى وفي القينة بزمز شرف المكي وشهاب الامامي والقاضي  
عبد الجبار ويوسف التيجاني الا دري اشترى حنطة على انها ربيعية للبذر فزرعها  
ونبتت فبان انها خريفية وفات منه فائدة الارض فليس له الاتفاوت ما بين  
الربيع والخريف في القيمة وقت البذر والجواب فيه كالجواب فيما اذا استوفى دينه  
دراهم فانفقها ثم علم نزيافتها لم يرجع بشئ عندها وعند اي يوسف يرد مثل الزئوف  
ويرجع بالجواد كذا هذا ثم قال وعندى فيما اجتهد ان يجب على البائع ما انفق للمشتري  
حتى يزرعها وما تضر به المشتري لان ارضه بقيت فارغة كل السنة قال رضي الله عنه  
وكلاهما مخالف لما مر من اجوبة المفتين والاعتماد عليها اشترى بزر بطيخ على انه  
شتوى فوجده بعد البذر صيفيا فالبيع باطل وكذا بزر القنبيط الطويل والمدور  
فاذا اشتراه منها على انه كذا فكان غير ذلك فالبيع باطل وعلى البائع رد الثمن وعلى  
المشتري رد مثل ذلك البذر ولو وجدها مختلطة يرد حمته ما لم يكن على شرط  
وقيل انها انواع لا اجناس بخلاف بزر البطيخ مع بزر الحنار وبزر الحنار مع بزر القثا  
اشترى بزر الفيلق على انها مزوية فلما خرج الدود علم انها غير ما فعل البائع مرد  
الثمن وعلى المشتري رد مثله لفساد العقد لانه باع ما ليس عنده انتهى وفي فصول  
العادي عن قاضي خان اذا اشترى بزر البطيخ فظهر انه كان بزر القثا يرد المشتري  
مثله ويرجع بالثمن لان الجنس مختلف فيبطل البيع فان اختلف النوع لا يرجع بالثمن  
انتهى

**لو اشترى دارا وبعد ذلك حقق بيرا ورم البناء اندثر**  
**فيها فظهرت لغير البايع حقا فليس المشتري برافع**  
**على الذي باع بما قد صرفه اصلا كما قاله ابو داود المنهجي**

لغير متعلق بقوله حقا وقد اشتملت الابيات على مسئلة في فصول العادي في الخامس  
عشر وعبارته واذا اشترى دارا وحفر فيها بيرا ونفق البالوعة او رم من الدار شيئا



ثم استحققت الدار لا يرجع بشئ من ذلك على البايع لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالثمن  
حتى لو كتب في الصك ما انفق المشتري فيها من نفقة او ربح فيها من مزية فعلى البايع  
يفسد البيع ولو حفر بئر او طواها يرجع بقيمة العلى ولا يرجع بقيمة الحفر فان سرق  
افسد البيع وانما يرجع اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البايع كما  
ذكر في شروط الحاكم وفي دعوى قاضي خان واقعة الفتوى اشترى دارا وبني فيها شجرة  
استحقها يرجع بجميع ما فيها من البناء ولو اقام البينة ان الدار جميع البناء ونحوه  
واخذ الدار بجميع بنائها فالمشتري لا يرجع على بايعه الا بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء  
لان الاستحقاق شئ ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البايع وفضلنا المسحوق  
استحق البناء الذي هو ملك المشتري فلا يوجب الرجوع على البايع بقيمة البناء ولا  
لما استحقها وقبض الجميع لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى البايع وقد ذكرنا انه لا يرجع  
بقيمة البناء لم يسلم الى البايع ثم ذكر قال اذا زرع في الارض حنطة او شيئا من اصناف  
الرياحين والبقول ثم استحققت الارض قال ابو يوسف يوم المشتري بقلع الزرع  
ان كان البايع غائبا ولا يرجع على بايعه بشئ وان كان الزرع اضرب بالارض فللمشتري  
ان يضمه نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري على بايعه الا بالثمن وان كان المشتري  
قد كرى في الارض نهرا او حفر ساقية او قنطرة على النهر قنطرة يرجع على البايع بالثمن  
وبقيمة ما احدث في الارض من بناء القنطرة ولا يرجع بما انفق في كرى النهر وحفر  
الساقية ولا في مساة جعلها من التراب وان جعل المساة من اجر او قصب او لبن  
او شئ له قيمة فانه يرجع على بايعه بقيمة ذلك وهو قائم في الارض ثم يوم المشتري  
بقلع ذلك وقد بسط الكلام في هذا المقام بما هو فوق المرام وفي القينة وان كرى  
المشتري في الارض نهرا او حفر ساقية او قنطرة على نهرا باجر ثم استحققت الارض  
يرجع على البايع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما انفق في كرى النهر وحفر الساقية وما  
المساة من ترابها وان بناها باجر او لبن او رصاص له قيمة يرجع بقيمة ذلك  
كله بان يرد البناء على البايع وياخذ البايع بقيمته ورمي لجدار الترحاى وشمس لينة  
السرخی قال انما يرجع بقيمة البناء على البايع اذا كان البناء وقت الاستحقاق فينقصه  
المستحق ويرده المشتري على البايع وياخذ منه قيمته مبنيا يوم استحققت الدار لا  
يرجع بما انفق وكذا لو حفر بئر او طواها بالاجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق  
في الحفر ولو انهدم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق لان شرط الرجوع بناء  
البناء ثم ذكر نحو ذلك من الفروع الحسنه وفي مختصر المحيط من كتاب الاستحقاق  
اشترى دارا فبنى فيها ثم استحققت يوم يهدم البناء ودفن الدار الى المستحق ويرجع

المشتري على البايع بالثمن وقيمة البناء يوم يسلم الى البايع ولو استحققت بالشفعة يرجع  
بالثمن دون قيمة البناء وكذا في القسمة لو استحققت لا يرجع بقيمة البناء وكذا في الجارية  
الماسورة لو اخذها المالك القديم من اشترها واستولدها ثم استحققت لم يرجع بقيمة  
الولد على الذي اخذها من يده وكذا الاب وصلى جارية ابنة فعلمت فاستحققت لم يرجع  
بقيمة الولد على الابن وكذا الوبا القاضى دار اليتيم وهي تساوى القابلية فبنى فيها  
المشتري قبل بلوغ الصغير فرد البيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء على احد قال ابو يوسف  
لو ادنى القاصب قيمة المفصولة ثم استولدها ثم استحققت كان له ان يرجع بقيمة الولد  
على المولى ولو هدم البناء المشتري فلا شئ له على البايع ولو افسده الموطر فعلى البايع فضل  
ما بين النقص والبناء وان شاء البايع اخذ النقص واعطى قيمة البناء مبنيا ولو هدم  
المشتري بعضهما وبقي بعضه فله ان ياخذ البايع بقيمة ما بقي ويسلم اليه فيه هدمه  
البايع وان شاء المشتري نقص كل واحد وبعضه له ولا يسلم البناء الى البايع وروى الحسن  
عن ابى حنيفة استحس ان يبعث القاضى من يقوم ثم يقول للمشتري انقصه واحفظه  
بالنقص فاذا ظفرت ببائعك سلمته له وقضيت على البايع بقيمة البناء الى ان قال اخذ  
نوب غيره فمبغوه بغير امره فباعه فاستحق من يد المشتري لا يوم المشتري بدفع ما يراد  
البيع فيه الى مشتريه وتمام تفاريح هذا الباب مبسوطه هناك وفي دعوى الحلاصة  
من فصل الاستحقاق وفي مجموع النوازل لو استحققت الارض وقادى المشتري  
خارجها لا يرجع بالخارج على البايع لانه ادى دين غيره لانه ظهر انه غاصب ولا خارج  
عليه ان لم تنقصها الزراعة فقد ادى خارج غيره بغير امره انتهى

**لو اشترى عبدا ومات فاطلع بعد على عيب به قالوا يرجع**

**في ذلك بالنقص كذا ان عتقه لا سلعة اخرجها للصدقة**

**عن ملكه كذا بببيع او هبه اذا كان ملك الغير فاعني سببه**

بعد من على النقص مقطوع عن الامانة لفظا منوى معنى المنافع اليه اى بعد الموت  
وقد اشتملت الابيات على عبارة في الحلاصة لو اشترى جارية وقبضها ثم اعتقها  
او ردها واستولدها ثم علم ان بها عيبا لا يرد ها لكن يرجع بالنقصان بخلاف ما لو  
باع او هب حيث لا يرجع بالنقصان وان كان العلم بالعيب بعد البيع والهبة وكذا  
اذا اعتقه على مال لا يرجع بالنقصان ولو باع بعضه او هب بعضه لا يرد الباقي  
لانه نقيب بعيب الشركة ولا يرجع بالنقصان لا بمحض الزايل ولا بمحضه الباقي  
عند ابى حنيفة وابى يوسف ولو قتلها ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان كما لو قتلها  
غيره الى ان قال وفي نظم الزند ويسقى ولو هب او تصدق به او استاجر بغيره وتزوج به



او صاع بالمبيع على مال ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وفي الفتاوى رجل باع من اخيه  
وباعه المشتري من اخريات العبد في يد المشتري الثاني ثم اطلع المشتري الثاني على عيب  
رجع على بايعه بالنقصان وبايعه لا يرجع على بايعه عند ابن حنيفة خلافا لغيره فلو لم  
المشتري الاول مع بايعه لا يبيع الصاع عند ابن حنيفة لانه لاحق له انتهى وفي مختصر الجرد  
اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يتي لملكه اثر بان باعه او وهبه او اقر به لغيره ثم علم  
بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا الوبايع بعينه ولو اجره او رهنه او طعاما فخطئ في  
قلته او بنى في الوصية ونحوه ثم علم بالعيب يرجع بالنقصان الا في الكتابة ولو اعتقه  
او دبره او استولدها ثم علم بالعيب يرجع بالنقصان استحسانا خلافا للشافعي ولو اعتد  
على مال او كانه لا يرد ولو هلك المبيع يرجع ولو قتل غيره او طعاما فاكله او ثوبا فخرقه  
غير اذنه لم يرجع ولو قتل هو لا يرجع ولو اكل هو الطعام ولبس الثوب فتحرق لا يرجع عند  
ابن حنيفة وعندهما يرجع انتهى وفي الجامع الصغير رجل اشترى عبدا فاعتقه على مال  
ثم علم وجد به عيبا لم يرجع به لانه صار حاسبا بدله ولو حبس عينه لم يرجع فكذلك  
اذا حبس بدله وفي شرحه وان اعتقه على غير مال او دبره او استولد او مات عند المشتري  
يرجع بالنقصان العيب والقياس ان لا يرجع وهو قول زفر وجه القياس انه امتنع  
الرد بزوال المبيع عن ملكه فلا يرجع بنقصان العيب كما لو امتنع ببيع او هبة وجه  
الاستحسان ان العتق انهاء الملك اى اتمامه لان الادمى ما خلق في الاصل محلا  
للملك وانما يثبت الملك فيه بعارض الكفر موقتا الى الاعتناق ولو قتل الى وقت  
ينتهي بانتهائه فكان بالاعتناق انهاء فصار كالموت وهذا لان الشئ يتقرر بانتهائه  
فيجعل كان الملك باق والرد متعذر فصار حاسبا لا يرى ان الولاء يثبت بالعتق ولو  
اثر من اثار الملك فبقاؤه كبقاء اصل الملك والتدبير والاستيلاء بمنزلة الاعتناق  
لان النقل الى ملك البائع تعذر بالرد بالامر الحكيم مع بقاء المحل والملك انتهى وفي الكتب  
او مات العبد واعتقه قال في البحر يعني يرجع بالنقصان اذا اطلع على عيب به بعد  
موته او اعتاقه اما الموت فلان الملك انتهى به والامتناع حكى لا بفعله ولما لا ينفذ  
فالقياس ان لا يرجع لامتناع الرد بفعله فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق  
انهاء للملك لان الادمى ما خلق في الاصل محلا للملك وانما يثبت فيه الملك موثقا  
الى الاعتناق فكان انهاء كالموت وهذا لان الشئ يتقرر بانتهائه فيجعل كان الملك  
باق والرد متعذر والدليل على ثبوت اصل الملك ان الاعتناق ثبوت الولاء للعتق وهو  
اثر من اثار الملك كذا في الكافي وقد يقال مال البائع من جعله اثار العتق وفي المسوى  
المشتري اذا باع من غيره فمات في يد الثاني ثم اطلع على عيب يرجع بنقصان العيب

على المشتري الاول وليس المشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان العيب عند ابن حنيفة  
لانه لاحق له ولم يذكر المصنف في صاحب الكفر قوله الاعتناق وفيها تفصيل والتدبير  
والاستيلاء كالعتق لتعذر النقل مع بقاء المحل بالامر الحكيم واما الكتابة فانه من الرجوع  
جواز النقل جواز بيعه برضاه وتخير نفسه فصار بها حاسبا كالاعتناق على مال وقيد  
في السراج الوهاج اذا بدل الكتابة ليعتق ليس يعتق على مال انتهى وفي فصل العتق  
في المسوى والعشرين وذكر القاضى صدر الاسلام ابو اليسر في بيعه الاصل ان الاصل  
في مسائل الرجوع بنقصان العيب انه متى امتنع الرد من جهة المشتري ان كان بفعله  
ممنون لا يرجع بنقصان العيب وان كان بفعله غير ممنون يرجع به وان امتنع الرد من  
جهة البائع او من جهة الشريعة كان للمشتري ان يرجع بنقصان العيب وبيان هذا  
الاصل اذا اشترى ثوبا فقطعه ولم يخطه او كان جارية فوطئها ثم اطلع على العيب فله ان  
يرجع بالنقصان لان امتناع الرد حصل من جهة البائع لان المشتري يرد بها الا ان  
البائع لم يرض بها لكونها ناقصة الا ترى ان البائع لو قبلها هكذا اجاز فلم يوجد لامتناع  
من المشتري فكان له الرجوع بالنقصان لان البائع شرط له سلامة المبيع فلما سلم  
اليه معيبات شرطه وكان له ان يرجع بحصة العيب اذا امتنع الرد ولو صبغ الثوب  
بعضه لوزعفران او قطعه وخاطه او ولدت لحرارية فكذلك ان يرجع بالنقصان لان  
الرد امتنع من جهة الشريعة لان المشتري يرد بها الا ان الشريعة تمنعه من الرد  
والفسخ حصول الربا فلم يصح للمشتري راضيا بالعيب وكذا الوبايع الثوب بعد ما صبغه  
او خاطه بعد ما راي العيب له الرجوع بالنقصان لان الرد غير متمنع اصلا فلا يحال  
الى البيع ولو قطعه ولم يخطه ثم راي العيب فباعه ليس له الرجوع بالنقصان لان الرد  
غير متمنع اصلا فاذا باع امتنع من وجه فكان باعه من غير نقصان فلا يرجع وكذا لو  
ماتت لحرارية كان له الرجوع بالنقصان لان الرد امتنع من جهة الحكم لا من جهة  
المشتري وكذا لو اشترى حنطة فطحنها او سويقا فلتته بسمي ثم اطلع على العيب فانه  
يرجع لان الرد امتنع من جهة الشريعة وذكر شيخ الاسلام الاسي جاني في مبسوطه  
اذا اشترى حنطة فطحنها او سويقا فلتته بسمي ثم اطلع على عيب فانه لا يرجع بنقصان  
العيب عند ابن حنيفة خلافا لغيره كما اذا اكل ثم اطلع على عيب هذا الذي ذكرنا اذا امتنع  
الرد من جهة البائع او من جهة الشريعة واذا امتنع الرد من جهة المشتري فلا يخلو  
ما اذا امتنع بفعله ممنون او بفعله غير ممنون والمعنى بالمعمنون انه لو حصل ذلك  
النقل في ملك الغير يوجب الضمان فاذا امتنع بفعله ممنون لم يكن له ان يرجع  
بنقصان العيب كما اذا اخرج المبيع في ملكه ببيع او هبة ثم اطلع على عيب لم يكن له ان يرجع



بنقصان العيب كما اذا خرج المبيع عن ملكه والفقه في ذلك ان المشتري صار مستقلا  
 البائع يقول ردها على حتى قبلها ولو باع بعضها كذلك لا يرجع بنقصان العيب في  
 باع ولا يرد ما بقي في قول اصحابنا الثلاثة وكذا لو كان المبيع جارية فقتلها المشتري  
 لا يرجع بنقصان العيب لان الرد امتنع من جهة المشتري بفعل مضمون فصل كما  
 باعها لانه لا يضمن الحق حكمه وكذلك لو كان عبدا فكاتبه او اعتقه على مال لا يرجع  
 لانه اخذ العوض ثارا به فصار كالمبيع هكذا ذكر في ظاهر الرواية وكذلك لو كان المبيع  
 عبدا فقتل غيره او ثوبا فاستهلكه غيره لو كان طعاما فاكله غيره لا يرجع بشئ لان وجوب  
 عليه مثله او قيمته فصار كالمبيع وروى عن ابى يوسف ومحمد انهما قال لا يرجع بنقصان  
 العيب لانه وصل اليه قيمته معيبا لان القاتل وجب عليه قيمته معيبا فيرجع على البائع  
 بذلك القدر وان امتنع الرد من جهة المشتري بفعل مضمون كان له الرجوع بنقصان  
 العيب كما اذا كان المبيع عبدا فدبره او اعتقه لان العتق في ملك الغير غير مضمون  
 وبقية هذا الكلام مبسوط في ذلك المقام

**بعض المبيع مستحقا يظهر** وكان في تمييز ذلك ضروري  
**كدار وكرم وزوج خفي او قن وارض في جميعها حكموا**  
**بان هذا المشتري بخير** اولم يكن فلا كما قلنا ذكرنا

مستحقا حال من فاعل يظهر وفاعل يكن ضير راجع الى الضرر فلا اي لا يخير وقد اشدت  
 الابيات على مسئلة في فصول العادي في الفصل الخامس عشر وعبارته وذكر في بيوت  
 شرح الطحاوي اذا اشترى شيئا ثم استحق بعضه فان كان شيئا لا يمكن تمييزه لا بغير  
 كالدار والارض والكوم وزوج خفي ومصرعي الباب والعبد يتخير المشتري والا فلا  
 وذكر في اخر باب الربا من شرطه ايضا اذا استحق بعض المبيع فانه ينظر ان يستحق فيه  
 القيس بطل البيع في مقدار المستحق والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بيمين  
 من الثمن وان شاء رد سواء كان استحقاق ما استحق يورث العيب في الباقي او لا يورث  
 لان الصفقة بالاستحقاق تفرقت على المشتري قبل التمام وكذلك اذا كان الاستحقاق  
 بعد قبض البعض دون البعض واستحق المقبوض او غير المقبوض فليجوز على ما كان  
 انه يخير لتفرق الصفقة قبل التمام ولو بعض الكل ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار  
 المستحق باطل ثم ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث العيب في الباقي كما اذا كان  
 المعقود عليه شيئا واحدا ما في تبعية ضرك الدار والارض والكرم والعبد ونحوها  
 فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بيمينه من الثمن وان شاء رد وذكر في بيوت  
 المسائل اشترى كرمها وقبضه ثم استحق بعضه هل له ان يرد الباقي قال انه لا يغيره

يه ولم ياكل من ثمرته فله ان يرد والا فلا قلت وهذا لان الرد بسبب استحقاق البعض  
 والرد بالعيب سواء على ما سياتيك عن فتاوى قاضي خان فيما يمنعه الرد ثم يمنعه هنا  
 وكذلك اذا كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشي واحد فاستحق احدهما فله الخيار  
 في الباقي وان كان استحقاق ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه  
 ثوبين لا يورث فاستحق احدهما او صبرة طعام او جملة وزني فاستحق بعضه فانه  
 لا يورث في تبعية فيلزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس له الخيار في  
 فتاوى ظهير الدين اشترى دارا ثم استحق نصفها كان له ان يرد الباقي بسبب التفرق  
 بخلاف ما اذا اشترى ثوبين فاستحق احدهما لا يكون له رد الباقي لان منفعة الدار  
 تتعلق ببعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بمنفعة ثوب اخر وفي فتاوى قاضي خان  
 باع ارضا فاستحق طائفة منها معلومة لطريق العامة والمقبضة لا يفسد البيع  
 في الباقي كالحج بين القن والمدبر وان ظهر ان بعض الارض كان مسجدا ذكر في المتن ان  
 كان مسجدا جماعة ففسد البيع وان كان مسجدا خاصا لا يفسد وذكر في التتمة اذا جمع  
 بين دار وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق من يد المشتري فان شاء رد  
 الدار وان شاء امسك بحصتها اذا كان الطريق مختلطا بالدار وان كان ميمرا الزمه  
 الدار بحصتها ولا خيار له وان كان الطريق ليس بمجدود وليس يعرف ففسد البيع  
 وفي فتاوى قاضي خان في الوكالة وكل رجلا ببيع ضيعة له فباعها الوكيل فظهر فيها  
 قسعة وقف فاراد المشتري ان يرد الباقي على الوكيل وقد اقر الوكيل بذلك كان له ان  
 يرد ما عليه ثم الوكيل لا يرد ما على الموكول وان رد على الوكيل بالبينة كان له ان يرد  
 على الموكول وهو كالدرد عليه بالعيب سواء ثم هل يفسد العقد في الباقي قبل يفسد كالمو  
 جمع بين حرد عبد فباعها مصفة واحدة وقال عامته المشايخ لا يفسد العقد في الباقي  
 وهو الصحيح لان الوقف باق على ملكه فهو بمنزلة المدبر لا بمنزلة الخوالي اخر ما بسطه  
 من الكلام وفي جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلو لم يميز لا بضر كدار وكرم  
 وارض وزوج خفي ومصرعي باب وقف بتخير المشتري والا فلا كثوبين لان منفعة  
 الدار تتعلق ببعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بمنفعة ثوب اخر انتهى وهذه  
 العبارة ما اخذ الناظم على ما يظهر وفي الخلاصة رجل اشترى عبدين فاذا احدهما  
 غير البائع ان علم المشتري وقت الشراء الزمه البيع في الواحد بحصته من الثمن وان  
 لم يعلم المشتري وقت الشراء علم ان علم قبل القبض فله الخيار حتى ينقض المبيع كله  
 كذا يردى الى تفرق الصفقة وان علم بعد القبض فلا خيار له وهذا اذا لم يميز  
 ذلك الغير اما اذا اجاز فلا خيار وفي صحيح الفتاوى رجلان اشترى عبدا واستحق



نصف العبد قبل القبض فهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء  
 اتركها فان اختار احدهما اخذه اخذ ماله بربع الثمن وليس للخازنه عند ان خيف  
 ولو اشترى عشرة اققرة حنطرة بعينها فاستحققت خمسة منها قبل القبض خروجه  
 القبض لا خيار له وفي العبد الواحد والثوب الواحد اذا استحق بعضه فله الخيار  
 مرد ما بقي قبل القبض وبعده وذكر قبل ذلك في بحث العيوب قال وفي الاصل  
 اشترى خفين او نعلين او مصرعي باب فوجد باحدهما عيبا بعد ما باع الاخر  
 يكن له ان يرد القائم لانها كشي واحد في الانتفاع بهما ولو كان قائمين ليس له  
 ان يرد المعيب خاصة بل يردهما او يمسكهما ولو اشترى زوجه ثوب ثم وجد به عيب  
 عيبا بعد القبض فان اراد ان يرد المعيب خاصة فظاهر الجواب ان له ذلك قال  
 مشايخنا ان الف احداهما العمل مع صاحبه بحيث لا يعمل الا مع صاحبه لا يرد المعيب  
 خاصة انتهى وفي القينة اشترى جارية او غلاما عليه ثياب او حمارا عليه بردة ثم  
 تذكر في البيع ثم استحق الثياب او البردة لا يرجع المشتري عليه بشي وكل شي يدخل  
 في البيع تبعا لاهمته له من الثمن ولكن يخير المشتري فيه الى اخر ما ذكر من فروع مد  
 البحث **جعل ارضا اشتراها مسجدا ثم رآى في هذه عيبا بدا**  
**فلا يرد ها بالاتفاق اصلا كما قالوا على الاطلاق**  
**لكن له بنقصها ان يرجعها وذا على المختار فيما شرعا**  
 بنقصها متعلق بقوله يرجعها وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفصولين  
 في الفصل الخامس والعشرين وعبارته ولو اشترى ارضا فجعلها مسجدا ثم رآى فيها  
 لا يرد ها وفاقا واختلفوا في الرجوع بنقصها والمختار ان يرجعها كما لو وقف ارضا ثم رآى  
 عيبها فانه يرجع بنقصها انتهى وفي جامع الفتاوى ولو وقف الارض وجعلها مسجدا  
 ثم اطلع على عيب اختار هائل بانه يرجع بالنقصان انتهى وفي مختصر المحيط اشتملت  
 ارضا فوقف ثم علم بالعيب يرجع بالنقصان وكذا لو بنى فيها مسجدا عند ان يوقف  
 انتهى وفي الخلاصة لو اشترى ارضا وبنى فيها مسجدا ثم وجد بها عيبا لا يرجع  
 بالنقصان وفي الفتاوى جعل قول اني يوسف بناء على اصله انه لا يعود ملكا اذا  
 خرب ما حوله وذكر في موهب اخر قال ولا ناخذ به انتهى وفي البحر اذا وقف الشيء  
 الارض ثم علم بالعيب يرجع بالنقص وفي جعلها مسجدا اختلاف والمختار الرجوع  
 بالنقص وعليه الفتوى واذا مرجع بالنقصان سلم له لان النقصان لم يدخل تحت اولى  
 انتهى لو اشترى جاريين ووجد احدهما معيبة قالوا ترد  
 تلك المعيبة فقط واشترى شخص بماله المصلي شجرة

هذا ثم

**فوجد البعض معيبا لا يرد ذلك المعيب ان لرده قصد**  
**لان ذاي شبعه شيئا واحدا لما بقي منه يصيب كاسدا**  
**لان في باقية قد لا يرغب من اشترى صاح على ما كتبوا**  
 من فاعل يرغب وقد اشتملت الابيات على مسئلتين في الخلاصة رجل اشترى امتين  
 فلم يقبضهما حتى وجد باحدهما عيبا ان قبض المعيبة لزمناه وان قبض غير المعيبة  
 له ان يرد ها وليس له ان يرد احدها ولو باع التي قبض وهي التي لا عيب بها ولم  
 يقبضها لكنه استحقها لزمته الاخرى كيلا يودي الى تفريق الصفقة ولو قبضهما  
 ثم وجد في او باحدهما عيبا وقد باع احدها وكذا لو لم يبع احدها له ان يرد المعيب  
 ولو كان قبل قبضهما يرد ها او يمسكهما وليس له ان يرد المعيبة خاصة وكذا لو  
 قبض احدها دون الاخرى فهذا بمنزلة ما لو لم يقبضهما هو المختار انتهى وفي فصول  
 الجهادي رجل اشترى مشجرة فوجد بعض اشجارها معيبا قال ابو بكر البجلي يرد  
 الكل او ياخذ الكل وليس له ان يرد المعيب خاصة وان كانت الاشجار متباينة  
 وقال قاضي خان ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض  
 واشترى المشجرة بارضاها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة  
 انتهى وفي مختصر المحيط اشترى مكيلا او موزونا او معدودا او شيئا واحدا فوجد  
 ببعضه عيبا قبل القبض او بعده يرد ه كله او يمسكه كله ولو كان في وعائين فله  
 ان يرد المعيب وحده ولو اشترى زوجه خف او مصرعي باب فوجد باحدهما عيبا يرد ها  
 او يمسكهما خلافا لفرق ولو وجد احدها اضيق فان كان خارجا عليه في العادة  
 يرد والا فلا وان كان لا يسع في رجله فان اشترى له اللبس له الرد والا فلا اشترى  
 عبدين او ثوبين او شيئا صفقة واحدة فيرد احدها فان كان الرد بخيار الشرط  
 والردية لا يرد البعض قبل البعض وبعده وفي خيار المعيب لا يرد المعيب وحده  
 قبل القبض وعند زفر والسافعي ليس له ان يرد ها وبعد القبض ليس له ردها  
 الا ان يرضى البائع ولو استحق احدها قبل القبض فله الرد في الاخر وان استحق  
 بعد القبض لا خيار له في الاخرى اشترى نخلا فيه تمر فجز التمر فوجد باحدهما عيبا يرد  
 انتهى لو اشترى جارية وظهرت ملكا لزيد بعد ما قد وثق  
 من ذلك الذي اشتراها ولدا فذلك المولود حر وقد عدا  
 ويغرم الوالد قيمته الولد فان يمت لا غرم ههنا ورد  
 لكنه ان كان ذلك الاب قتل يقرم فيما كتبوا  
 قيمته ثم له ان يرجعها بثلث له وقيمة معا



**على الذي قد باعه لا العقر قال الثلاثة الجليلون القدر**  
**بانه بالعقر ايضا يرجع على الذي قد باع فيما يشي**  
العقر بالجر معطوف على قول ثمن وحذفت نون الجليلون للاضافة الى القدر ولد  
اشتملت الابيات على مشئلة في مختصر المحيط من كتاب الاستحقاق وعبارته مع زيادة  
اقام البينة على انه تزوجها على انها حرة يجعل الولد حرا بالقيمة لاجماع العباد وكذا  
القيمة دينيا في ماله لا في مال الولد ويضمن قيمته يوم الخصومة ولا ولا المستحق على  
الولد فان قتل الولد واخذ الاب دينه فعليه قيمته المستحق ويضمن قيمته يوم القتل لا يوم  
الخصومة فان قضى له بالدية فلم يقبضها لم يؤخذ بالقيمة فان قبض من الدية قدر  
قيمة المقتول قضى عليه بالقيمة المستحق وان كان ما اخذ لا يفي بالقيمة يقضى بقدر ذلك  
ويرجع المستولد على البائع بالثمن وقيمة الولد دون الواهب والمتصدق سواء كان  
البائع حرا او عبدا ما ذونا وكذلك اذا نقص المستحق بناء احدته المملك او قتل  
شجره وعند الشافعي يرجع في الكل اي في الهبة والتصدق ايضا ولو كان مشتركا  
الامة باعها من اخر فولدت منه ثم استحققت يرجع المشتري الثاني على بايعه بالثمن  
وبقيمة الولد ويرجع المشتري الاول على بايعه بالثمن لا بقيمة الولد عند ابن حنيفة  
وعندهما بقيمة الولد ايضا هكذا الى الاول فان حصل الفروج في النصف يرجع عند  
قيمة الولد الى اخر ذلك المذكور من مسایل الفروج وفي دعوى الخلاصة من الاستحقة  
فان ولدت منه واستحققت ذكر في الجاه الصغير والمأذون الكبير انه يقضى عليه بدين  
الولد ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة عندنا ولو مات الولد لاشي على  
المشتري اما لو قتل واخذ المشتري الدية غرم المشتري المستحق القيمة ولو مات  
الولد وترك عشرة الاف درهم لا يغرم شيئا والميراث له ولزوجه العقر ولو اكدت  
لجارية كسبا او وهب لها هبة ياخذها المستحق مع الاكساب وما وهب ولا يرجع  
المشتري على البائع بالاكساب وما وهب لها وفي مجموع النوازل بيع جرى بين الزوجين  
في جارية ثم استحققت لجارية بالقضا وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض لم يظهر  
فساد القضا بفتوى الائمة واخذ البائع لجارية من المستحق ليس المستحق عليه ان يستأجر  
تلك الجارية من البائع لانها تقايل البيوع وتفاضل حيث يرجع المشتري عليه بالثمن وهو  
دفع انتهى وفي فصول الهادي في الفصل الخامس عشر امته انت رجلا فاخبرته انها  
حرة وتزوجها على ذلك فولدت ولدا ثم استحققت فانه يقضى بها وبالولد المستحق لان  
يقيم الزوج بينه انه تزوجها على انها حرة فان اقام البينة على هذا كانت الاولاد حرا  
لا سبيل عليهم وعلى ابيهم قيمتهم دينيا في ماله حال الوقت القضا به دون مال الولد

لان السب

لان السب وهو المنع وقد وجد من الاب دون الولد ولا ولا المستحق على الولد وان  
مات الولد قبل الخصومة فليس على الاب شي من قيمة الولد لان الولد لو كان مملوكا حقيقة  
لم يكن مضمونا كما في ولد الفقيب فاذا لم يكن مملوكا كان اولى ان لا يكون مضمونا فان لم  
يكن للاب بينته على انه تزوجها على انها حرة فطلب يمين المستحق على علمه حلفه على ذلك  
لان يدعي عليه ما لواقربه يلزمه فاذا انكر يستحلف عليه ولو كان استولدها على هبة  
او صدقة او شراء او وصية اخذ المستحق الجارية وقيمة الولد لان الموجب للفروج  
بذلك ملك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع ابو الولد بقيمة الولد على  
البائع وبالثمن ولا يرجع عليه بالعقر عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصي  
بقية الاولاد عندنا وعند الشافعي يرجع لتحقق الفروج ولكننا نقول مجرد الفروج  
لا يكفي لاثبات حق الرجوع فان من اخبر اخر ان هذا الطريق امن فسدك فاخذها للموصي  
واخذ وامناعه لا يرجع على المخبر بشي وانما يثبت حق الرجوع باعتبار عقد المعاوضة لان  
صفة السلامة تصير مستحقة واما بعقد التبرع لا تصير صفة السلامة مستحقة  
ولهذا لا يثبت له حق الرجوع بالهيب الى ان قال ولو اشترى جارية مضمونة وهو يعلم  
ان البائع غاصب او تزوج امرأة اخبرته انها حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولدها  
كان الولد رقيقا لانعدام الفروج حين كان عالما بحقيقة الحال ولا نه رضى برق ما نه  
حين استولدها مع علمه انها مملوكة الغير ولكن يرجع بالثمن على البائع لان العلم بالاستحقاق  
لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق ولو اشترىها وهو يعلم انها لغيره فقال البائع ان مالكمها  
وكنتي ببيعها او مات وقد اوصى الى فاستولدها ثم جاء صاحبها والكر الوكالة والوصية  
فانه ياخذ الجارية لان ملكه فيها معلوم واذ نه لم يثبت وباخذ عقرها وقيمة ولدها  
لان الفروج قد تحقق بما اخبره البائع فاذا غرم المشتري قيمة الولد يرجع به وبالثمن على  
البائع لان لم يسلم له ما التزمه وقد بسط الفروع فيما اليه الرجوع والله الموفق

**استخدم الفلام مرة فلا يبطل في ثالث خياره ولا**  
**يكون ذا مرهنا كذلك ان لبس ثوبا شره مرة لا يلبس**  
**ومثل ذا ركوبه للمفرس ثم على ذلك نظيره قس**  
نظير مفعول قس قدم للنظم وقد اشتملت الابيات على مسایل في جامع الفصولين في  
الخامس والعشرين وعبارته لو استخدم الخادم مرة او لبس الثوب مرة او ركب الدابة  
مرة لم يبطل خياره ولو فعل مرتين بطل انتهى والمراد به خيار الشرط تدل عليه عبارة  
الاسل من فصول الهادي قال ولو استخدم الخادم مرة او لبس الثوب مرة او ركب  
الدابة مرة لا يبطل خيار الشرط وان فعل ذلك مرتين يبطل وفي فوايد صاحب المحيط



اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم المشتري رأى العبد يحجم الناس باجر فسكت فهو رضى وان كان يحجم بغير اجر فليس رضى لانه بمنزلة الاستخدام الا ترى لو قال له اجحمني فحجه لا يكون رضى قال وفي الاصل اشترى جارية فامرهابان نزع ولده لا يكون رضا لانه استخدام انتهى وفي الخلاصة ويبطل حق الرد بالعيب المبرر على البيع واجارة للمشتري ورهنه وكتابته ولبس الثوب وركوب الدابة وسكنى الدار قال الامام السرخسي في نسخة الاستخدام بعد العلم بالعيب مرة ليس برضا استحسانا والصحيح ان المرة الثانية دليل الرضا وحده بسط الثوب وانزاله من السطح او غيره فاذا اجاز واحد الاستخدام يجعل منه رضا قال وذكر السكني مطلقا وفسره في كتابه انه قال ابتداء السكنى رضا لادوامه انتهى وفي القينة اشترى غلاما فوجد به عيبا لم يستعمله اياما فله الرد وفي الدابة لا لمساحتهم في استعمال العبد دون الدابة والاستخدام بعد العلم بالعيب مرة لا يكون رضى ومرتين او مرة كرها يكون رضا وتفسير الاستخدام ان يامرهابا يحمل المتاع على السطح او انزاله منه او يامرهابا يجر رجلا او يامرهابا بالطبخ او بالخبز بعد ان يكون يسيرا الاستخدام فان امرهابا بالطبخ او بالخبز فوق العادة فهو رضا قال رضي الله عنه يجوز ان يجعل الاستخدام مرتين دليل الرضا وكذا الاكراه عليه في المرة الاولى لانه وضع المسئلة في الجارية وفي فتاوى على السعدى لم يجعل دليل الرضا لوضعه المسئلة في الغلام فاختلف الجواب فيها لاختلاف الوضع ظاهر الا ان الغنة باستخدام الجارية فوق الغنة باستخدام الغلام انتهى وفي البحر من خيار الشرط ولو استخدم المأدم مرة او لبس الثوب مرة او ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعل مرتين بطل قال وقيد الاستخدام ثانيا من المشتري بان لا يكون في نوع اخر انتهى وفي مختصر المحيط من خيار الشرط استخدام المشتري المبيع او ركبته او لبس مرة فهو على خياره وان زاد سقط خياره وكذا ان استخدمه مرة اخرى في نوع واحد وان استخدمه في نوع اخر لا يسقط خياره بخلاف الركوب واللبس ههنا في ظاهر الرواية وقال بعض مشايخنا لو ركب واستخدم مرة اخرى في نوع واحد لا يبطل خياره ولو ركبها لحاجة او سفرا وحمل عليها يسقط خياره وان ركبها ليردها او ليسقيها او يشترى لها علفا لا يبطل خياره وقيل هذا اذا لم يمكن هذه الافعال لا بالركوب وان امكن بدون الركوب يبطل والركوب كحل العلف ان كان في وعاءين يبطل انتهى وسبق نحو ذلك وفي البحر من خيار العيب الاستخدام بعد العلم بالعيب لا يكون رضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو الاختيار هكذا اطلقت في المبسوط ونقل عن السرخسي في البرازية ان الصحيح ان الاستخدام رضا بالعيب في المرة الثانية

الاذا كان في نوع اخر وفي الصغير الاستخدام مرة واحدة لا يكون رضا الا اذا كان على كره من العبد انتهى

**والحكم قالوا في دقيق يشترى ثم تبين الرقيق مرا**  
**عقيب خبز البعض ان يرد من قد اشترى بحصة من الثمن**  
**ما قد بقي ثم ينقص عيبها هلك يرجع على ما عينا**

من فاعل يرد وما قد بقي مفعوله وقد اشتملت الابيات على مسئلة في فصول العارضا في الخامس والعشرين وعبارته وكذلك اذا اشترى دقيقا فخبز بعضه ثم علم انه كان مرا كان له ان يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما خبز انتهى وفي الخلاصة ولو اشترى فخبز بعضه ثم تبين ان الرقيق كان مرا يرد ما بقي بحصة من الثمن ويرجع بنقصان العيب بحصة ما استهلكه وهذا قول محمد وبه اخذ الفقيه ابو الليث ونقل قبل ذلك قال رجل اشترى خمسة اقفزة حنطة فوجد فيها ترابا ان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان كان بخال لا يكون في الحنطة مثل ذلك ويعود الناس عينا له ان يرد الحنطة كلها وان اراد ان يميز التراب او المعيب ويرده على البائع ويجلس الحنطة ليس له ذلك فان ميز مع هذا فوجده ترابا كثيرا يعده الباس عينا ان امكنه ان يردا كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض بالبعض له ان يرد له لانه امكنه الرد كما قبض وان لم يمكن الرد بذلك الكيل لو خلطها بان انتقص بالتنقية ليس له الرد ولكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الحنطة الا ان يرضى البائع ان يأخذها ناقصة فله ذلك والسهم ونحوه على هذا انتهى وفي مختصر المحيط اشترى حرمة بقل فاصاب في جوفها حشيش ان كان يعد عينا يرد والا فلا اشترى حنطة فوجد فيها ترابا مثل ما يعدونه عليه فله ردها ولا يميز التراب فيرده بحصته ولو اشترى مسكا فوجد فيه الرصاص باقله رده وقال ابو يوسف وابن ابي ليلى يرد الطين والرصاص بحسب ما يميز التراب من الحنطة فوجد فيه كثيرا يعد عينا فان امكنه ردها كلها بذلك الكيل خلط وربه وان لم يمكن بان انتقص بالتنقية لا يرد لكن يرجع بالنقصان اشترى نقرة نحاس واذا بها فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس فله ان يمسكه من الثمن بحسبه انتهى وذكر مسئلة الرصاص في الخلاصة قال ولو اشترى مسكا فوجد فيه رصاصا يميز الرصاص ويرد على البائع بحصته من الثمن قل او كثير بخلاف الحنطة لان في الحنطة تصاعف في القليل من التراب ولا يميز الكثير لان فيه ضرر بالبائع انتهى وفي مختصر المحيط ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده رجلا بطل الثمن عند ابي حنيفة وعندهما يقوم حلال الدم وغير حلال الدم فيرجع بحصة الفضل وان كان



حلال اليد فقطعت عنده فان شاء رده واخذ كل الثمن وان شاء امسكه واسترد  
نصف القيمة عند ارجعته وعند ارجعها يرجع بالنقصان انتهى وفي البحر قال وفي  
الفتح القدير ولو اشترى دقيقا فخر بعضه وظهر انه مررد ما بقي ويرجع بنقصان  
ما خسر وفي الراجعات هو المختار انتهى وفي جامع الفتاوى ولو اشترى حنطة مشارة  
اليها فوجدها رديه لا يثبت له حق الرد لان الرداة ليست بعيب بخلاف ان وجد  
مسوسة او عفنة انتهى وفي جامع الفصولين في الخامس والعشرين لا يرد البربرية  
لانها ليست بعيب ويرد المسوس والعفن انتهى

**اذا اشترى بيضا وافني واجدا من اشتراه بعضه فالك فاسد**

**لا قيمة له وهذا البيع فاسد - صاحب كما قاله في كل الحدود**

من فاعل افني وبعض مفعول واحد والبيتان مشتقان على مسئلة في البرازية وغيرها  
قال في البرازية اشترى عشر جوزات فوجد خمسة فاسدة الاصح انه على الخلاف عند  
الامام فسد في الكل وعندهما يجوز في الخمس بنصف الثمن واذا وجد العشرة من  
الالف خاديه لا يرجع بشئ ويكون عفوا قال السرخسي الثلاث عفوا قال شيخ الاسلام  
ان علم بفساد الجوز والبطيخ قبل الكسر رده كان له قيمة او لا غير انه ان لم يكن له  
قيمة يرجع بكل الثمن وان له قيمة يرد المصيب وان علم به بعد الكسر ان لم يكن له كسر  
قيمة كالبيضة وجدها مدمرة يرجع بكل الثمن لعدم النفع وان له قيمة كالجوز وجد  
قليل الحب او اسود فهذا عيب لا يرد به بل يرجع بالنقصان وان كسره بعد العيب  
بالفساد لا يرد ولا يرجع واذا وجد البطيخ او الجوز لا قيمة له اصلا يرجع بعد الكسر  
بكل الثمن والفواكه على هذا بان كان لا يصح لاكل الانسان ولا علف الدواب وهذا كله  
اذا اذقه فقط اما اذا تناول شيئا بعد الذوق لا يرجع بشئ والحاصل انه اذا صحت الشك  
بعض الناس كالفقير او صحت للعنف يرجع بالنقصان الا ان يتناول شيئا بعد العلم بالعيب  
فلا يرجع بشئ انتهى وفي مختصر المحيط اشترى جوزا او بيضا او بطيخا او قشانا كثيرا  
فوجده فاسدا فان كان لقشره او لما هو صالح منه قيمة يرجع بالنقصان وعند الشافعي  
يرده وان لم يكن له قيمة كالبيض اذا كان مذكرا والقرع اذا كان مريحا يرجع بكل الثمن  
وان كان بعضه فاسدا فان كان الفاسد كثيرا فهو كما لو جمع بين حرو وعبد في البيع  
على التفصيل والاختلاف وان كان قليلا جاز البيع ولزم انتهى وفي الجامع الصغير  
رجل اشترى بيضا او بطيخا او قشانا او خيارا او جوزا فكسره فوجده فاسدا فان لم  
ينتفع به يرجع بالثمن كله لانه تبين انه ليس بمال وان انتفع به لم يرد لان الكسر  
عيب وقال الشافعي يرد لانه بتسليط البائع واذا لم يرد عندنا يرجع بنقصان

العيب انتهى قال شارح فان لم ينتفع به بان كان لا ياكله الا دمي والبهيمة كالقرع اذا  
وجده مرط والبيضة اذا وجدها مدمرة قال الشافعي يرد في الصحيح من قوله كذا في  
شرح الاقنع لان الكسر يحصل بتسليط البائع فلم يعتبر عيبا حادنا فجاز رده لكننا  
نقول انما سلطه بطريق الملك بان يفعل ذلك في ملكه فلا يرد الا يرى ان من باع من  
اخره با فقطعه لم اطلع على العيب لم يرد وقد سلط على القطع لكن في ملك نفسه  
فكذا هذا واذا لم يرد عندنا يرجع بالنقصان الا ان يرضى البائع به مكسورا فان  
اكله من بعد ما علم بالفساد كان رضاه منه ولا يرجع بشئ هذا اذا وجد الكل فاسدا فان  
وجد البعض فاسدا والبعض صحيح ان لم يكن لقشره قيمة يرجع على بايعه بمحضته  
من الثمن وان كان لقشره قيمة يرجع بمحضته العيب اعتبارا للجوز بالكل الا اذا كان الفاسد  
قليلا مقدارا ما يكون مثله في ذلك المبيع فلا يرجع بشئ كذا في شرح الطحاوي وقال  
فخر الاسلام فان وجد البعض من ذلك فاسدا فان كان قليلا فان القياس فيه ان يجعل  
ذلك كالجوز والمستتة والحريص الى ما هو مال وفي الاستحسان يجعل هدر الا انه قليل  
لا تعتبر به في العادات ثم قال فخر الاسلام كذلك ذكره مشايخنا ولا نص فيه وفي ذلك  
ضرورة ايضا لان جملة ذلك لا تخلو عن شي فاسد فلو بطل به لما سلم بيعه ابدأ فاما اذا  
كثرت فانه يجعل ذلك بمنزلة المستتة والحريص الى المال على التفصيل والاختلاف  
ينبغي مع البيع فيما صح بمحضته من الثمن وبطل في الفاسد عندنا في يوسف ومحمد وعندنا في  
حنيفة فسد في الكل لان الاصل عنده ان البيع متى فسد بعضه بفساد مقارن فسد كله  
والمراد ان لا يكون لقشر الجوز قيمة ان يكون ذلك في موقع يكثر فيه الخطب الى ذلك  
شارح الوالحي في فتاواه وقال الولولي لو اشترى القرعة فوجدها مريحا بعد الكسر له  
ان يرجع بجميع الثمن قليلا كان او كثيرا لانه لا قيمة لها بعد الكسر ولم يذكر في الكتاب  
حد القلة والكثرة وذكر صاحب الهداية الجوزة الواحدة والاثنتان في المائة قليلة  
وذكر الفقيه ابو الليث في شرحه للجامع الصغير في الجوز الخمسة والستة ونحو ذلك في  
المائة عفوا وقال لان مثل ذلك قد يوجد في الجوز فصار هذا المقدار كالشاهد منه  
انتهى وذكر في البحر عند قول صاحب الكثر ولو اشترى بيضا او قشانا او جوزا فوجده فاسدا  
لا ينتفع به يرجع بنقصان العيب والابكل الثمن اي ان لم يكن منتفعا به فانه يرجع  
بجميع الثمن لانه ليس بمال فكان البيع باطلا ولا يعتبر في الجوز صلاح قشوره على ما قيل  
لان صلاحه با اعتبار اللب وان كان ينتفع به مع فساد رده لان الكسر عيب  
حاد ولكن يرجع بنقصان العيب دفعا للضرر بقدر الامكان الا ان يقبضه البائع  
مكسورا ويرد الثمن كذا في البرازية ولا بد من تقييد المسئلة بكسره لانه لو اطلع على



عينه قبل كسره لا يرد فلو قال يعني صاحب الكثر فكسره فوجه فاسدا ايضا لكان ولا بد من ان لا يتناول منه شيئا بعد العلم بعينه لانه لو كسره فذاقه لم يتناول منه شيئا يرجع بنقصانه لرضائه ويذوق جريان الخلاف فيهما كما لو اكل الطعام واطلق في الانتفاع فشمع انتفاعه وانتفاع غيره من الفقر والدواب علفا لهم واطلق البيوع واستند منه ببعض النعمان اذا وجده فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب لان ما لم باعتبار القشر بخلاف غيره وقيد بوجود البيع اي جميعه لانه لو وجد البعض منه فاسدا فان كان قليلا جاز البيع لعدم خلوه عنه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا فالحج عنه البطلان وعندها في ضمنه الصحيح منه والقليل الثلاثة وما دونها في الماتة وكذا ما زاد والفاكهة من هذا القبيل كذا في المعراج قال اشترى عددا من البطيخ او لوز او السفرجل فكسر واحدا واطلع على عيب يرجع بمحضته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي لا ان يرهمن ان الباقي فاسدا انتهى

**وان يكن ما يشتريه دارا فباع منها طائعا مختارا**

**بيتا وبعد بيعه يطلعه فيها على عيب فليست يرجع**

**هنا بشي لا ولا يرد عندها وزفر يصد**

**في ذال قال بل له ان يرجعها بمحضته المغيبة حيث اطلعا**

في غالب الكتب لم يذكر خلاف الا امام زفر قال في جامع الفصولين باع بعض الدار فوجد به عيبا قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يرد ولا يرجع بشي وقال في فتاوى القاضي خازم اشترى دارا ثم باع بعضها فوجد بها عيبا قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يرد ولا يرجع بشي وقال في البحر شرح الكثر لو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لم يبق للملكه اثر المبيع بان باعه او وهبه او اقر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعض وقال في البحر ولو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملكه اثر بان باعه او وهبه او اقر به لغيره او رهنه او كان طعاما فليخذه او كان سويقا فلتبه بيمين او بنى في المعرمة ونحوه ثم علم بالعيب فانه يرجع بالنقصان الا في الكتابة كذا ذكره في المحيط وقال في التجميع رجل اشترى ارضا فوقفها ثم وجد بها عيبا يرجع بنقصان العيب كذا ذكر في وقف هلال انه قول اصحابنا لان وقف الارض بمنزلة اعتاق العبد وانه يرجع بنقصان العيب كذا هنا وقال رجل اشترى ارضا وبنى فيها مسجدا ثم وجد فيها عيبا له ان يرجع بمحضته العيب عند ابى يوسف لان عنده لا يصير ملكا لو صار خرابا وصار بمنزلة الوقف ووقف يرجع بمحضته العيب لانه بمنزلة الاعتاق وفي فصول العادي المشتري اذا اخرج المبيع من ملكه ببيع او هبة ثم اطلع على عيب لم يكن له ان يرجع بالنقصان وان قل

ذلك ان المشتري صار ماسكا لان البائع يقول رد ما عمل حتى قبلها ولو باع بعضها كذلك لا يرجع بنقصان العيب فيما باع ولا يرد ما بقي في قول اصحابنا الثلاثة ولا يرجع بالنقصان قال ولو اكل بعضه دون البعض عند ابى حنيفة لا يرجع بالنقصان فيما اكل ولا يرد ما بقي كالو باع بعضه ثم اطلع على عيب فانه لا يرجع بنقصان ما باع ولا يرد ما بقي كذا عند ابى يوسف يرجع بنقصان ما اكل وفي الباقي عنه روايتان في روايته يرجع بنقصان العيب فيما بقي ولا يرد الا ان يرضى البائع وفي روايته يرد وان لم يرضى البائع وعند محمد يرد ما بقي بمحضته من الثمن ويرجع بنقصان العيب فيما اكل هكذا ذكره سدر الاسلام وقال في هذا القول كان يفتي الفقيه ابو جعفر قال ولو اشترى ارضا وجعلها مسجدا ثم وجد بها عيبا لا يرد في قولهم جميعا واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار انه يرجع كالواشترى ارضا ووقفها ثم اطلع على عيب فانه يرجع بالنقصان

**لو ظهر المبيع مستحقا فان عقد البيع فيه يبقى**

**من غير ما كتبه ولكن لو ظهر عبد مبيع معتقا قد استقر**

**لبيع هذا العبد فسخ ينقل لان عتقه ملك مبيع**

بيع الجارح المبرور متعلق بفسخ وقد اشتملت الابيات على مشكلتين الاولى لو بيع ثم ظهر مستحقا لرجل فان عقد البيع لا يفسخ والثانية لو بيع عبد فظهر ان من سخره اعتقه فان بيعه يفسخ والعبد حر قال في فتاوى قاضي خان رجل اشترى غلاما ثم اقام البيعة على المملك كان له اعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل المدعي البيعة على الملك فان اقام البيعة على الملك عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن له بيعة يستحق المشتري على دعوى الملك لان المدعي ختم للمشتري في هذه الدعوى لانه ثبت التيق والولاء لنفسه والمسئلة الاخرى في فصول العادي في الخامس عشر وذكر في الذخيرة ما يجب اعتباره في فصل الاستحقاق ان استحقاق المبيع على المشتري يوجب توقف العقد السابق على اعادة المستحق ولا يوجب نقضه في ظاهر الرواية وذكر رشيد الدين فيه اقوال ان البيع متى يفسخ قبل اذا قبض المستحق وقيل يفسخ بنفس نقضه والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعه بالثمن فان ارجع الا ان يفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد ما قضى لها وبعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بايعه يفسخ وذكره ايضا قال ثمس لا يمتد الحلواني الصحيح من مذهب اصحابنا ان النقص المستحق لا يكون فسحا للبياعات كلها ما لم يرجع كل واحد منهما على بايعه بالنقصا وذكر في الزيادات اذا استحق المبيع هل يفسخ البيع روى عن ابى حنيفة انه لا يفسخ ما لم يأخذ العين بحكم القاضي لان الاخذ بحكم القاضي دليل النقص فينقضي



حتى لا يحتمل الاجازة بعد ذلك وفي ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح وذكر  
فيها ايضا اذا استحق المشتري فارد المشتري نقض البيع من غير قضاء ولا رخصا  
البائع ليس له ذلك لان احقال اقامته البيعة على التنازع او على التنازع من  
المستحق ثابت الا اذا قضى القاضي فيلزم العجز فيفسخ انتهى وفي الجرح لم يذكر المنع  
يعني صاحب الكفر حتى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وفيه اقوال قيل بقبض المستحق  
وقيل بنفس المقتضا والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعه بالثمن حتى لو  
اجاز المستحق بعد ما قبض قضي له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بايعه  
بالقضاء وفي ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الصحيح الاصح انتهى

**لو مستحقا ظهر المبيع له على بايعه الرجوع**  
**بالثمن الذي له قد دقها** لكن اذا البائع **فيما ادعى**  
**بانه كان قدما اشترى ذلك من ذا المشتري** بلا مرا  
**ليس هذا المشتري ان يرجع لان ذا البائع كان رجعا**  
**ايضا عليه لو عليه قدر رجوع وتلك حيلة كثير ما تقع**

مستحقا حال من المبيع والمرا الجدل وقد اشتملت الابيات على مسألة ما لو اشترى  
رجل من رجل شيئا ثم باعه لآخر فظهر مستحقا لرجل بالبيعة فرجع المشتري على بايعه  
بالثمن فلو ادعى البائع **انه قدما اشترى** من المشتري ليس المشتري ان يرجع  
عليه قال في البرازية قال المشتري ان استحق المبيع على فاني ابرأت البائع عن الثمن  
ولا ارجع عليه لا يبيع ويرجع بعد الاستحقاق لانه تغيير الشيء او تعليق الابرا  
بشروط والحيلة ان يقر المشتري ويقول ان ما بقي قبل ان يبيعه متى كان اشتراه من  
فخيزيد لا يرجع بعد الاستحقاق لانه لو يرجع لرجع عليه ايضا فلا يفيد وقال  
في القينة اشترى جارية وباعها ثم استحق من يد المشتري الثاني ورجع الثاني على  
الاول بالثمن بالقضاء وادى الاول ان يرجع على بايعه فقال البائع ان المستحق  
كان باعها مني ولي بيعة على ذلك فليس لك الرجوع على لا تتبع دعواه ولا يجب  
على المشتري وقيل تتبعه ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البيعة على المستحق عند  
هذا القاضي بانك كنت بعت هذه الجارية من بايع بايع فله ان ياخذها من المستحق  
ويردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بايعه ولو هلك في يد المستحق  
يرجع بقيمتها عليه وفي فصول الهادي في الفصل الخامس عشر رجل اشترى شيئا  
فقال المشتري ان استحق على فاني ابرأت البائع عن ضمان الاستحقاق ولا ارجع  
البائع بالثمن فانه لا يبيع هذا الابرا لان تعليق البرات بالشروط لا يبيع ولا

تغيير حكم الشيء والحيلة فيه ان يقر المشتري بان بايعه قبل ان يبيعه من اشتراه مني  
فاذا اقر على هذا الوجه لا يرجع على بايعه اذا استحق من يده لانه لو يرجع على بايعه فهو  
يرجع عليه ايضا باقراره فلا يفيد انتهى وفي الجرح لو اوجب البائع ان يامن غايلة الرد  
بالاستحقاق فابراه المشتري من ضمان الاستحقاق وقال لا يرجع بالثمن ان ظهر الاستحقاق  
فظهر كان له الرجوع ولا يعمل ما قاله لان الابرا لا يبيع تعليقه بالشروط قالوا والحيلة  
فيه ان يقر المشتري ان بايعه قبل ان يبيعه من اشتراه مني فاذا اقر على هذا الوجه لا يبيع  
بعد الاستحقاق لانه لو يرجع على بايعه فهو ايضا يرجع عليه باقراره انه بايعه منه كذا  
في فتح القدير انتهى وفي حيل الاشياء والنظاير وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري  
اذا استحق فالحيلة ان يقر المشتري بانه باع من البائع انتهى

**وان مبيع مستحقا ظهر** ثم قضى القاضي على من اشترى  
**به فصالح الذي ادعاه** صلح على شئ له اذا  
**يرجع في ذلك بكل الثمن على الذي قد باعه فاستبصر**

مستحقا حال من فاعل ظهر وصيحه راجع الى المبيع وقد اشتملت الابيات على مسألة  
في فصول الهادي مع زيادات قال في الفصل الخامس عشر وذكر مرشيد الدين في  
فتاواه واذا رجع المشتري على بايعه وصالح البائع على شئ قليل كان لبايعه ان يرجع  
على بايعه بالثمن وكذلك لو ابرأ المشتري بايعه من الثمن بعد ما قضى للقاضي له بالرجوع  
عليه كان لبايعه ان يرجع على بايعه ايضا لان المانع اجتماع البديل في ملك واحد  
ولم يوجد لان المبدل زال عن ملكه وذكر فيها ايضا القاضي اذا قضى للمستحق ثم صالح  
المشتري المستحق لياخذ المشتري بعض ثمنه من المستحق ويدفع الباقي الى المستحق لا يكون  
له ان يرجع على بايعه بالثمن لان بالصالح بطل حق الرجوع واقعة الفتوى اشترى عبدا  
وتبعه فادعاه اخر فقيل ان يثبت الاستحقاق صالح المشتري المستحق ودفع اليه  
شيئا وامسك العبد هل يرجع بما دفع الى المدي على البائع لا شك انه لا يرجع عليه لانه  
دفع ما دفعه قبل ثبوت الاستحقاق والرواية بهذا التعليق في مبدسوط الامام الاجل  
الى مجمع قال فيه لو اشترى رجل شيئا فادعاه رجل او ادعى فيه شقضا فصالحه المشتري  
مير ولو ادعى ان يرجع بذلك على بايعه لا يقدر لان الاستحقاق لم يثبت وهذا دفع  
المال برضا نفسه فلو ادعى ثبوت الاستحقاق وقضى له ثم دفع اليه شيئا وامسك العبد  
يكون هذا منه شرعا للعبد من المستحق فخيزيد ينسب ان يكون له الرجوع بالثمن على  
بايعه وفي دعوى النسخ ما يوجب هذا وهو رجل اشترى دارا فادعى رجل نصفها  
فاشترى ذلك منه لا يرجع على البائع بشئ الا ان يشترى منه بعد الاستحقاق فيرجع



بنصف الثمن وفي فتاوى رشيد الدين اذا اشترى دارا وقبض ودفع الثمن فجاء رجل واحد  
هذه داري فاشترها منه ايضا ثم استحقها ثالث بالبيعة وقضى له رجع المشتري  
على كلا البايعين ويسترد الثمنين جميعا لوجود الشرائع انتهى

**لو باع زيدا فرسا من اخرا فولدت عند الذي لها اشترى**  
**ثم استحقها من العباد** شخص فانها مع الاولاد  
**ياخذها من تلك الذي اشترى والمشتري يرجع فيما قرأ**  
**بثمن وقيمة الاولاد** على الذي باع بلا عناد

شخص فاعل استحقها وقد اشتملت الايات على مسئلة في جامع الفتاوى وعبارته  
باع دابة لاخر فولدت الدابة عند المشتري اولاد ثم استحققت الدابة ياخذ المشتري  
الدابة بجميع اولادها ويرجع المشتري بالثمن وقيمة الاولاد على البايع في قوله  
جميعها انتهى ومثله اولاد الجارية قال في مختصر المحيط من كتاب الاستحقاق اشترى  
جارية فولدت عنده فاستحققت بالبيعة فانه ياخذها وولدها وان اقربها لرجل لم  
ياخذ وولدها انتهى وفي دعوى الخلاصة من فصل الاستحقاق رجل اشترى جارية فولدت  
عنده فاستحقها رجل بالبيعة فانه ياخذها وولدها ولو اقربها لرجل لم ياخذ وولدها  
وكذا رجل كان له غنبل وعليها ثمار فاقام اخر البيعة ان الغنبل له فانه يقضي له بالغنبل  
والثمار جميعا وهل يشترط القضا بالولد قال بعضهم لا يشترط وهكذا ذكر في الاقضية  
والمنتقى وقال الصدر الشهيد في الجامع الصغير لا بد من القضا بالولد ولو كان الولد  
في ملك رجل اخر يشترط حضرة ذلك الرجل انتهى وفي الجامع الصغير رجل اشترى  
جارية فولدت عنده فاستحقها رجل ببيعتهم فانه ياخذها وولدها فان اقربها لرجل  
لم ياخذ وولدها لان البيعة حجة مطلقة ثبتت بها البيان مطلقا فظهر ملكه  
من الاصل والولد متصل يومئذ ثبتت الاستحقاق فيهما ولا كذلك الاقرار لانه  
حجة قاصرة انتهى وقال شارحه وانما كان ظهور ملك المستحق من الاصل لان الشاهد  
لا يتمكنون من اثبات ما لم يكن ثابتا في الاصل ولا القاضي بل يثبتون ويظهرون  
ما كان ثابتا في الاصل ولهذا يرجع المشتري بالثمن على البايع ويرجع البايعة بعضهم  
على بعض ولا كذلك الاقرار لان اعدام الولاية على الغير فيفيد الملك مقصورا على  
وثبوت الخبر به سابقا على الاقرار لفروقة تعميم الخبر لان الخبر لا بد له من محبرة  
والاقرار اخبار فلا يظهر به ملك المستحق من الاصل ولهذا لا يرجع المشتري بالثمن  
البايع ولا يرجع البايعة بعضهم على بعض والولد يوم الاقرار منفصل عن الام فلا ينعكس  
الحكم الثابت في الام الى الولد فلا يكون الولد له يعني اذا لم يرد المقلول الولد اما اذا كان في

الولد كان له لان الظاهر له كذا في النهاية نقلنا عن التمر تاشي ثم لما استحق الولد بالبيعة  
هل يدخل الولد في القضا بالام ام يشترط له قضاء على حدة قال بعضهم لا يشترط لانه  
تابع لادم فيدخل في الحكم تبعها وقال بعضهم يشترط لانه اصل يوم القضا لكونه منفصلا  
من ادم فلا بد له من الحكم يدل على هذا ما قال محمد اذا قضى القاضي بالاصل ولم يعرف  
الزوايد تدخل الزوايد تحت الحكم وكذا لو كان الولد في يد رجل اخر غائب فالقضا  
بالام لا يكون قضاء بالولد انتهى وقد اطلق الناطق الاستحقاق تبعها بجامع الفتاوى  
ولم يذكره بالبيعة او بالاقرار والمراد الاول على ما ذكرنا وقوله بدخول الاولاد من غير  
استحقاق فان ليس على القول المعتمد قال في البحر عند قول صاحب الكفر مبيعة ولدت  
فاستحققت ببيعتهم يتبعها ولدها وان اقربها لرجل لا يلا يتبعها ولدها والمراد بها  
ولدت من غير مولاهما وفي الكافي ولدت لا باستيلاده ثم قيل يدخل الولد في القضا بالام  
لانه يكتفي بها وقيل يشترط القضا بالولد وهذا لا يصح وفي النهاية انما لا يتبعها الولد في  
الاقرار ان لم يدعيه المقلول اما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه له ولا خصوصية للولد  
بل زوايد المبيع كلها على هذا التفصيل انتهى لكن نقل في فصول العادي في الحادي عشر  
قال وفي فتاوى شيخ الاسلام نظام الدين القضا بالجارية قضاء بالولد وكذلك في الحيوان  
لان القضا حجة كاملة بخلاف الاقرار فانه لا يتناول الولد لانه حجة قاصرة وهذا اذا كان  
الولد في يد المدعي عليه اما اذا كان في ملك الاخر بان باعه هل يدخل تحت القضا اختلف  
المشايخ فيه وقامه هناك

**لو اشترى دارا وبعد ذابني فيها بناء واستحققت ههنا**  
**ونقض الذي بناه المشتري** هذا الذي استحق في المقرر  
**في ساير الكتب بلا مراو** ذا المشتري بقيمة البناء  
**على الذي قد باع تلك يرجع** وان تكره زادت على ما يشرع  
**قيمة ذلك البناء والمعتبر** زمان تسليم تحقيق الخبر  
**وفي الطحاوي قال ان المستحق** ان ينقض البناء ليس يستحق  
**ذا المشتري على الذي قد باع** قيمة ما بناه فيما ابتاعه  
**ما لم يكن قد سلم النقص الى** باع تلك الدار فيما نقلنا  
**اما اذا ما لم يكن قد سلم** ذا النقص غير ثمن لن يغوما  
المشتري فاعل بناء وهذا فاعل نقض وقد اشتملت الايات على مسئلة في الفتاوى البرزانية  
قال ولوربني المشتري في الدار ثم استحققت يرجع بالثمن وقيمة البناء على البايع وفي شرح الطحاوي  
المستحق اذا نقض بناء المشتري واخذه من المشتري ان سلم المشتري النقص البايع يرجع عليه



بالبثن وقيمة البناء مبنيًا وان لم يسلم له النقص يرجع بالبثن لا غير انتهى وفي فصول الوارد  
في الكتاب عشر وفي بيع الذخيرة اشترى دارا وبني فيها بناء ثم استحق رجل الدار بالبدنة  
ونقص بناء المشتري ذكر في عامة الكتب ان المشتري يرجع بقيمة البناء على البائع وذكر في  
شركة الجامع ان المشتري بالخيار في البناء المنقوض ان شاء امسكه ولا يرجع على البائع  
بما لحقه من زيادة غرم وان شاء ترك النقص على البائع ويرجع عليه بقيمة البناء  
وبعض المشايخ قالوا اذا اختار المشتري امسك النقص فله ان يرجع على البائع بما  
لحقه من زيادة غرم وذكر قاضي خان في فتاواه اذا اشترى دارا وبني فيها لم يستحق  
او اشترى ارضا وزرع فيها او غرس ثم استحق يرجع على المشتري بالبثن على البائع ويسر  
البناء والزرع والشجر اليه ويرجع عليه ايضا بقيمة البناء والزرع والغرس من حيث ما يولد  
سليم ذلك اليه فان كان المشتري بنى في الدار عشرة الاف مثلا وسكن فيها زمنا حتى  
خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم بنا  
الى البائع وكذا لو زادت قيمته ما انفق في الدار يوم الاستحقاق فانه يرجع عليه بغير  
البناء يوم التسليم الى البائع ولا ينظر الى ما كان انفق فيه وانما يرجع على البائع بقيمة  
ما يمكن ان ينقصه ويسلم الى البائع حتى لا يرجع على البائع بقيمة الجمر والطين وفي  
كفالة شرح الطحاوي المستحق اذا نقص البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحقة  
فانه يرجع بالبثن وبقية بناءه من حيث ما على البائع اذا سلم النقص اليه وان لم يسلم  
لا يرجع عليه الا بالبثن وذكر في الجامع الاصغر اذا غرس المشتري في الارض ثم استحق  
فعلى البائع قيمة الاشجار نابتة ولو استاجر ارضا وغرس فيها ثم انقضت المدة فعلى  
الاجر قيمة الاشجار مقلوعة وفي فتاوى القبايى اذا كان البائع وكيل يرجع المشتري  
بقيمة البناء عند الاستحقاق على الوكيل وكذا بقيمة الولد عند الفروج فيها ايضا يرجع  
بنا دارا في عرسته ثم اشتراها فاستحققت لم يرجع بقيمة البناء وفي فتاوى قاضي خان  
اذا استحققت الدار بعد البناء والبائع غايب والمستحق اخذ المشتري بهدم البناء  
المشتري ان البائع غربي وهو غايب قال ابو حنيفة لا يلتفت الى قول المشتري  
يوم يهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد هدم البناء لا يرجع  
المشتري على البائع بقيمة البناء وانما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فليس له بهدم  
البائع واخذ النقص واما اذا هدمه فلا شيء على البائع وهذا خلاف ما ذكر في كفالة  
شرح الطحاوي انتهى وفي دعوى الخلاصة من فصل الاستحقاق اذا اشترى رما نفق  
فيها غراسا او دارا وبني فيها بناء ثم جاء مستحق واستحقها فانه ياخذها وينقص  
ويقلع الاشجار والمشتري يرجع على بايعه بالبثن وهو بالخيار ان شاء سلم النقص

البائع ويرجع بقيمة مبنيًا غير منقوض ومفرو سا غير مقلوع وان شاء حبس لنفسه  
ولا يرجع بالنقصان في ظاهر الرواية الا اذا كان باتفاقهما الى ان قال وفي بيع الفتاوى  
رجل اشترى دارا وبني فيها وغاب ثم ان البائع باع الدار من انسان اخر ونقص الثاني بناء  
الاول وبني الثاني فيها ثم جاء الاول واستحقها لا يخلو اما ان بنى الثاني بالات هي ملكه  
او بنقص الاول ان بنى بما هو ملكه يضمن الثاني للمشتري الاول حصته البناء من الدار الواقع  
ونقص المشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة النقص ان استهلك المشتري الثاني  
وان بنى بنقص الاول يضمن المشتري الثاني ما قلنا والمشتري الاول ان يمسك البناء  
لانه يمكن رفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة في ذلك اعطاه قيمة  
الزيادة من غير ان يعطيه اجر العامل لان الزيادة عينها مال متقوم والعمل لا يتقوم  
الا بالعقد ولم يوجد وفي الاجناس المشتري اذا بناها بالحصص والاجر والساج والذهب  
فقد استحقا ويرجع بقيمة ذلك على البائع يوم يسلمه الى البائع وان كان المشتري  
انفق في البناء عشرة الاف ثم سكنها زمنا حتى تغير لم يرجع الا بقيمة يوم يسلم وكذا اذا  
غدا حتى صار قيمتها عشرين الفارجع بقيمة يوم يسلمه فان استحققت والبائع غايب  
فقال المشتري هو غربي وغاب قال ابو حنيفة لا انظر الى قوله واخذه بهدم الدار وادفع  
الدار الى المستحق فان جاء البائع بعد ذلك لا يرجع به عليه انما يرجع بقيمة البناء اذا  
كان قائما ويكون البائع هو الذي يهدم وياخذ نقضه اما اذا هدم هو لا يرجع على البائع  
بشيء فان جاء البائع وقد هدم بعضه وبقي بعضه كان المشتري ان يرجع على البائع بقيمة  
ما بقي منه فليس له وان كان المشتري نقص كله فنقصه ولا يسلم البناء الى البائع عند  
ان حنيفة وابو يوسف وقمامه هناك وفي مجمع المنتخبات اشترى دارا وبني فيها فاستحققت  
يرجع بالبثن وقيمة البناء مبنيًا على البائع اذا سلم النقص اليه وان لم يسلم بالبثن لا غير انتهى

**لو اشترى دارا وبعد طينا سطوحها ثم استحققت جهنا**  
**ليس على البائع صلاح يرجع بقيمة التطيين فيما يشع**  
**وانما ينزله قيمة ما يمكن ان يفصل ويهدم ما**

ومن يري بزمه للبائع وقد اشتملت الابيات على مسئلة في القينة وعبارتها اشترى دارا  
فحصها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجمر والطين وانما يرجع  
عليه بقيمة ما يمكن ان يفصل ويهدم ويسلم اليه انتهى وفي جامع الفصولين في السادس  
عشر وانما يرجع بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع حتى لا يرجع بقيمة جمر وطين  
انتهى وسبق نحوه عن فصول الهادي وفي جامع الفتاوى كما ذكرنا عن القينة  
**لو اشترى كرها وقد تغير ما فيه ثلاث سنوات واقتنى**



ذلك شخص واستحق الكرم واخذ الكرم الذي ينبغي  
 بحكم قاض ثم بعد ذلك اطلب غلبته في الزمن الذي ذهب  
 فضع عن الذي اشترى من غلبته مقدار ما انفق في مرته  
 وفي بناء الخيطان والسواقي وقطعه للكرم ثم الباقي  
 ياخذ من استحق الكرم من ذلك الذي اشتراه حقا  
 اتفق اي تبع وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفتاوى وعبارته وذكر في  
 الفتاوى رجل اشترى كرم فقبضه وتعرف فيه ثلاث سنين ثم استحقه رجل واقام  
 البيئته واخذ بقضاء القاضى ثم طلب الغلة التي تلفها المشتري هل يجوز رد الباقي  
 الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح  
 السواقي وبنيان الخيطان ومرتبته وما فضل من ذلك ياخذ المستحق من المشتري  
 لو اشترى خرابه وانفق شيئا على تعميرها وطبقا  
 ذلك يسوى بهذا اكامها ثم استحق رجل تمامها  
 فالمشتري في ذلك ليس اجما على الذي غدا لتلك بايها  
 ولا على المستحق مطلقا بل الذي كان عليها انفق  
 الاكام هي التلال الصغار وقد اشتملت الابيات على مسئلة في القيمة وعبارتها اشترى  
 ارضا خربة فانفق في عمارتها وتسوية اكامها وحفرها ثم استحق لا يرجع على الباي  
 ولا على المستحق بما انفق في عمارتها انتهى وكذلك نقل في جامع الفتاوى  
 لو ان انسانا اشترى ارضا واشترى وبها اشترى تلك اشجارا  
 ثم استحق قومت تلك على من كان مستحقها باصلاح لا  
 مقلوطة ثم الذي قد انفق ذلك اشترى وما لتلك حقا  
 من مؤن يرجع في ذلك على من باع ارضه على ما نقله  
 الف انفق الاطلاق اذا فعله وقد اشتملت الابيات على مسئلة في القيمة وعبارتها  
 برز عبد الجبار ويوسف الترحا في اشترى ارضا وغرس فيها اشجارا وكروما ثم استحق  
 تقوم الاشجار على الباي غير مقلوطة وبرز للمسلم الايعة الكرايسى يرجع عليه بالانق  
 وما لحقه من النقصان والمؤن انتهى ومثله في جامع الفتاوى غير انه حذف الزمن  
 الى القيمة وسبق عن الكلام نحو ذلك وفي فتاوى قارى الهداية سئل عن شخص اشترى  
 من اجرد ارضا وعمرها وزاد فيها بناء وكذلك سفينة وعمرها ثم ظهر ان الباي كان قد  
 له بيع فيها لاخر اجاب اذا تبين ان الباي باع ملك الغير ببيئته شرعية فان لم يفر  
 المستحق بهذا البيع وكلف المشتري نقص ما فعل يرجع المشتري على الباي بالثمن وبما

تعمير البناء والغرس بالقلع انتهى وفي فتاوى قاضى خان رجل اشترى ارضا فغرس فيها  
 اشجارا نبتت الشجر ثم استحق الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعها يضرب الارض  
 يقال للمستحق ان شلت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوطة ويكون الشجر لك وان شلت فخذ  
 حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان ارضك فان امره بقطع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر  
 بالبايع بعد القلع فان المشتري يرجع على الباي بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن  
 من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوطة ويمسك  
 الشجر واعطاه القيمة لم ظفر المشتري بالبايع فانه يرجع على الباي بالثمن ولا يرجع بقيمة  
 الشجر ولا يكون المستحق ان يرجع على الباي بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون المستحق  
 ان يرجع على الباي ولا على المشتري بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار  
 كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول ابن حنيفة وابى يوسف وقال الحسن  
 بيعت القاضى امينا ليقوم النابت في الارض ثم يقول القاضى المشتري اقلع الشجر واحفظه  
 حقا اذا ظفرت تسلمه اليه وتأخذ بقيمة نابتا انتهى

لو امته من رجل كان اشترى ثم استحق بعد ذلك الاخر  
 فكم القاضى لهما ومن كان اشترى ارضا جاء يطلب الثمن  
 من الذي باع بغير شئت فقال ذى قد ولدت في ملكي  
 وان ذلك القضا قد وقع للمستحق باطلا لمن يسمها  
 وانما ادعاه ذا لغوا وان ليس له عليه دعوى بالثمن  
 قالوا بان ذلك الانسانا يقبل ما يقيمه برها نا  
 بحضرة من الذي اشترى فقط ثم على الاظهر ليس يشترط  
 حضرة ذلك الذي كان استحق وان دفع هذه الدعوى بحق  
 ذى اسم اشارة الامة وان دفع بفتح الهمزة وتشديد النون اشتملت الابيات على مسئلة  
 ما لو اشترى رجل امة من رجل ثم ان تلك الامة ادعاه رجل اخر واستحقها لدى القاضى  
 بالبيئته فكم له القاضى بها فاما المشتري يطلب ثمنها من بايعها فقال الباي هذه الامة  
 قد ولدت في ملكي قبل ان ابيعها فهاى ام ولدى وهذا الحكم الذي حكم به القاضى المستحق  
 قد دفعه باطلا والدعوى لغوا واقام البيئته على ذلك فانها تقبل بيئته في حضرة المشتري  
 فقط ولو كان المستحق غائبا ولا يشترط حضرة في الاظهر ويصح هذا الدفع قال في  
 فصول الهمادى في الخامس عشر وفي فتاوى رشيد الدين اذا ادعى المستحق على المشتري  
 واخذها من غير قضاء القاضى فقال المشتري للبايع المستحق اخذ العين مني بغير قضاء  
 فادعني الى دفع الباي اليه الثمن ثم ان الباي اخذ المستحق واقام البيئته ان الرابة



ملكه من غير حصة المشتري مع لانه انفسه البيع بينه وبين المشتري بترافيهما بقى  
ملك البايع ولم يصح الاستحقاق وفيها ايضا اذا استحق المبيع فاراد المشتري ان يرجع  
بالثمن على بايعه فقال البايع لى دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه ويقضى عليه ويرد  
جهته الدفع لكن قال بينتي غايبه عن البلدة فكذلك للجواب وكذا اذا بين وجه الرد  
فاسدا ولو كان الدفع صحيحا وقال بينتي حاضرة في البلد يجهل الى المجلس الثاني ونقد  
في الفصل الثالث فيمن يصح خصما لغيره ومن لا يصح قال ولو اشترى جارية ولم  
يقبضها حتى استحقها رجع بالبينة فالقاضي لا يسمع بينة المشتري ولا يقضى له بالرجوع  
ما لم يحضر البايع والمشتري لان الملك للمشتري واليد للبائع فيشترط حضرتهما  
لان هذه البينة تبطل ملك المشتري ويد البائع فصار كدعوى الرهن ولو كان  
الاستحقاق بعد القبض يشترط حصة المشتري دون البايع ولاخذ بالشفعة نظر  
الاستحقاق انتهى وفي جامع الفصولين في السادس عشر استحق واراد الرجوع بئد  
فهرهن بايعه على نتاج او على تليفه من المستحق ببيع ونحوه لا يشترط حصة المخ  
لسماع البينة وتماه مبسوط هناك وفي فتاوى قاضي خان ولو ادعى جارية انها  
وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعى عليه لم يعلم به  
القاضي فاقام المدعى بينة انه ولدها فان القاضي يقضى بالولد للمدعى وفي التجديس  
رجل باع جارية فجاءت بولد فادعاه البايع فان جاءته به لاقل من ستة اشهر من يدر  
فهر ابن البايع وامه ام ولد له ويفسخ البيع وان ادعاه المشتري مع دعوة البايع  
الا ان يصدقه المشتري وفي القينة باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت  
الشرا فادعاه البايع وقال عمت وقت البيع انها جعلت منى لكن بعثها لفرقة الرخاء  
تصح دعوته اعتبار الحق الولد

**والحال عيب ان يكن على الذقن كذا على الشفة ايضا احسن**  
**اما على الخد فذلك مزينه وان هذا الخال لن يشينه**  
الذقن بالتحريك بنيت الاسنان السفلى والبيتان مشتملان على مسئلة في الفتوى  
البرازية وغيرها قال في البرازية الخال على شفة الجارية وذقنها عيب انتهى قلت  
ولا تخصيص للجارية بل كذلك الفلام وفي الخلاصة والتؤلؤل عيب وكذا الخال ولكن  
اذا كان في موضع يستقيحان فلولم يكن كذلك لا يكون عيبا لمخوان يكون تحت لابه  
والركبة واما على الانف فعيب انتهى وفي البحر والشامة ان كانت على الخد كانت زينة  
وان كانت على الانف كانت قبيحا وذكر قبل ذلك عن محاج الدراية قال التؤلؤل وكذا  
الخال ان كان قبيحا منقما انتهى وفي فتاوى قاضي خان الخال على شفة الجارية وجفنها يكون عيبا

**وان شئ جارية صغيرة وبعد هذا ظهرت كبيرة**  
**ليس له الرد اذا المقصود خدمتها يا صاح والمعهود**  
**صدورها من الكبير اكثرا لكونه من الصغير اقدرا**  
اذا حال من ضمير صدورها وضمير لكونه راجع الى الكبير والمسئلة في جامع الفصولين  
في الخامس والعشرين وعبارته شري امته على انها صغيرة السن ليس له الرد اذا المقصود  
خدمتها والكبيرة اقدر عليها اقول ينبغي ان يكون له الرد لو وجدها كبيرة بحيث  
منعت قولها انتهى وفي جامع الفتاوى اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي كبيرة ليس  
له الرد لان المقصود منها الخدمة والكبيرة اقدر عليها وقيل يجوز له الرد لو وجدها  
كبيرة بحيث منعت قولها انتهى وفي الخلاصة ولو اشترى جارية على انها صغيرة فانا هي  
بالفة لا يرد انتهى وفي القينة اشترى جارية على انها غير بالفة فوجدها تحيض فله  
الرد ذكر هذا برمز بكر خواهر زاده وذكر برمز جمع التفاريق وخلاصة عرى لم يعمل  
الشرط انتهى وفي البحر اشترى فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغي ان لا ترد الا اذا شرط  
مفرس كالجارية اذا وجدها كبيرة السن انتهى وفي جامع الفصولين في الخامس  
والعشرين ذكر مسئلة الفرس نظيره ما لو وجد الجارية على الذهاب فانه ليس له الرد  
لا اذا شرط على انه عجول

**لو اشترى بقوة ثم وجد تلك عدت قليلة الاكل مرد**  
رد بالنسبة للمجهول والبيت مشتمل على مسئلة في فصول العادى في الخامس والعشرين  
وعبارته ولو اشترى بقرة فوجدها قليلة الاكل فله الرد به كذا اجاب شمس الاسلام  
نعمود الاوزجندى انتهى وفي جامع الفتاوى اشترى دابة فوجدها قليلة الاكل فله  
الرد انتهى وفي الخلاصة ولو اشترى دابة فوجدها قليلة الاكل يقال بالفارسية ناخول  
فهو عيب قال ولو كانت الدابة اكلولة خادجة عن العادة ليس بعيب وفي الجارية  
عيب لانها تفسد الفرس قال رحمه الله تعالى سمعته من ثقة انتهى وفي البحر وقلة الاكل  
في البقر عيب وذكر بعده قال وكون الدابة او العبد اكلولا ليس بعيب وفي الجارية  
عيب لانها تفسد الفرس انتهى

**توباع انسان لشخص ضيعة وعندها تم فيها بيعه**  
**ثم ياد من البايع ان يرد لها عليه عند روية كحدها**  
**فحيلة البايع في ذا الخبر يبيع منها لهذا المشتري**  
**كخوشب فاذا ما استهلكه بوجه او وهبته وملكه**  
**يبطل في ذى الحالة الخيار لرؤية مكابه اشادوا**



معها بفتح العين لغة فيها وقد اشتملت الابيات على مسئلة في حيل مختصر طبع  
وعبارته باع ضيعة ولم يرها فالجمله في ان لا ترد عليه بخيار الرؤية ان يبيعهما مع نذر  
لرجل ويقر المشتري قبل الشراء ان الثوب لهذا الرجل فاذا اشترى الضيعة مع الثوب  
المقرر له ياخذ الثوب ويبطل خيار المشتري في الضيعة انتهى

**لو باع نخلا مثمرا او عبدا له من الاموال قدرا عدا**  
**فتمر النخل مع الاموال لباع هنا بلا اشكال**  
**وهكذا الارض بها زرع بنت فزرعها لباع ايضا ثبت**  
**فان يكن شرط ذلك كله من اشترى فهو جميعه له**

قدرا مفعول عدا قدم للنظم والف عدا اللاتلاق وقد اشتملت الابيات على ثلاث مسائل  
قال في الخلاصة اشترى ارضا فيها زرع ان ذكر الحقوق والمرفق لا يدخل تحت البيع لانه  
ليس من جملة الحقوق الا اذا شرط ان يكون للمشتري او قال بكل قليل وكثير فلو قال بكل  
قليل وكثير يدخل لانه فيها او منها فان قال في اخرها من حقوقها لا يدخل وكذا لو قال  
من مرفقها ولم يقل من حقوقها وفي المصط وذكر الحاكم احمد السمرقندي يدخل الزرع ونذر  
في قول ابن حنبل وابو يوسف وان لم يقل بكل قليل وكثير وان قال بكل قليل وكثير عرفه  
ومنها يدخل الزرع والثمر على الروايات كلها الى ان قال وفي مزارعت النوازل لو بذر صاحب  
الارض في الارض ولم يثبت لا يدخل تحت البيع الا اذا عفن فهو للمشتري ولو ثبت  
ولم يصرفه قيمه قال ابو القاسم الصغار هو للبائع وقال الفقيه ابو الليث والصواب  
انه يدخل في البيع والقطن كالزراع لا يدخل واما اصل القطن فاختلف المشايخ فيه  
والاصح انه لا يدخل ولها الكرا فان كان ظاهرا لا يدخل وما كان مغيبا فالصحيح انه  
يدخل والاصل ان ما كان لقطعه مدة معلومة فهو كالثمر فلا يدخل وما ليس لقطعه  
مدة معلومة يدخل كالشجر والبذر الذي لم يثبت يدخل واما الاشجار وان كانت بحال  
تقطع في كل ثلاث سنين ان كانت تقطع من الاصل تدخل تحت البيع وهي الشجرة السدي  
التي تباع في السوق في الربيع وان كانت تقطع من وجه الارض الصحيح انها تدخل تحت  
البيع ايضا من غير ذكر مثمرة كانت او غير مثمرة صغيرة او كبيرة كالحطب والذيرد  
الطرفاة وشجرة الخلاف والغرب تدخل تحت البيع وكذا الفيضة وكذا اكل مالها من  
والقصب والحطب النبات والرياحين والبقول للبائع اذا لم تذكر في البيع وفي باب  
العين وشجرة الخلاف والغرب للمشتري وكذا اكل مالها ساق لا يقطع اصله حتى كان نجر  
واصل الاس والزعفران للبائع والقصب في الارض كالثمر لا يدخل تحت بيع الارض  
الا ان يشترط لان القصب مما يقطع والرطبة التي يقال بالفارسية سبيت كالنخل وما

ورقها فدخل في البيع وقوائم الخلاف تدخل تحت البيع وقوائم البازنجان كذلك ذكره  
الامام السرخسي والامام الفضلي جعل قوائم الخلاف كالثمر بله او ان القطن اوله قال رحمه  
الله تعالى ويقتى وذكر قبل ذكر قال وفي شرح الطحاوي رجل اشترى عبدا له مال باعه  
المولى بماله ولم يسم ماله فالبيع فاسد ولو قال ابيعه مع ماله وسمي جازا اذا كان  
العين يزيد على دراهم العبد وان كان اقل او مثله لا يجوز ولو كان ماله دنائير فاشتراه  
بالدراهم او على العكس جاز الشراء سواء كان الثمن قليلا او كثيرا بعد ان يتقابضا حصته  
الدناير بالدراهم وان لم يتقابضا حتى تفرق بطل البيع في حصته الصرف وبقي في حصته  
العبد فلو كان ماله او بعض ماله دينارا البيع فاسد في الدين لانه بيع الدين من غير من  
عبد الدين انتهى وفي جامع الفتاوى ولو باع ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع بنت او لا وفي  
التجديد الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض بنت او لا وهو الصواب وكذا لو  
باع شجرا وعليه ثمر لا يمتلئه يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفردا لا يجوز وافق ابو  
 بكر وابو نصر الفقيه ان البذر ان كان فسد في الارض او بنت لكنه محال لاقيمه له يكون  
المشتري لانه لا يجوز بيعه بافراده وان كان له قيمة لا يدخل وافق ابو القاسم بانه  
لبائع في الاحوال كلها وبه ناخذ انتهى وفي البحر ولو باع عبدا له مال ان لم يذكر في البيع  
فهو للبائع لانه كسب عبده وان باعه مع ماله ولم يبين الما لفسد البيع وكذا الوسماء  
وهو دين على الناس او بعضه وان كان عينا جاز ان لم يكن من الايمان وان كان الثمن من  
جنس مال العبد بان كان الثمن دراهم ومال العبد دنائير او على العكس جاز اذا تقابضا  
في عقد من مال العبد وتمازى تفاريع هذا الباب هناك وفي جامع الفصولين في اخر الثاني  
والثلاثين ولما لو باع كرمه فقد ذكر ان الرطابات والاغراس التي تغرس للقلع تدخل في  
الاصح كشجر كبير وقوائم الخلاف قيل يدخل كشجر وقيل لا كثر اذ لنهايتها مدة معلومة  
وتقصب الفارسي يدخل اذ ليس من ريع الارض ولذا لم يجب فيه العشر لا تقصب السكر  
كزراع والورد والاس كثر واسولها تدخل اذ لنهايتها مدة معلومة كشجر والياسمين  
ونجوة على هذا والقطن والعصفور لم يدخل كثر وقيل اسولها تدخل وقيل لا واما  
الكراث والقت والرطبة وما كان على وجه الارض فهو كثر اذ لنهايتها مدة معلومة  
وما كان مغيبا في الارض قيل لم يدخل كزراع وقيل يدخل كشجر وكذا جميع الرطابات على  
هذا البحر والنخل والبصل لو ادرك لم يدخل والظاهر والمغيب سواء فلو لم يدرك  
دخل والزعفران لم يدخل وفي اصله عن محمد روايتان والمغيب كلها كثر وعرض فهي  
كزراع وكذا اكنان ودخن واوراق الغصا لا تدخل في بيع الشجر ولا في بيع الارض انتهى

**اذا اشترى الشخص حمارا موكفا فدخل الكاف من غير خفا**



**في بيعه ومثل ذلك البردعة او غير موكت فلم يدخل معه**  
 كاف الحار ككتاب وغراب وكافه بردعة كذا في القاموس فهو صحيح في ان الاكاف البردعة  
 وظاهر قول الفقهاء انها غير للعطف ولكن قال في القاموس في باب العين البردعة  
 المجلس تحت الرجل وبلا لام وقد تنقطد اليه فعلى هذا الاكاف الرجل والبردعة ما تحت  
 وكذا في العرف الاكاف خشبتان فوق البردعة كما في البحر وقد اشتملت الابيات على من  
 في جامع الفتاوى قال ويدخل في البيع الحبل المشدود في عنق الحمار وخطام البعير وفي  
 الفرس لا لجامه وحبل البقر ولا يدخل كاف الحمار الا ان يكون موكتا وقت البيع وفيه  
 لا يدخل الاكاف ان اشترى من المتصرفين لانهم يعتادون البيع بغير اكاف وان اشترى  
 من الزراعيين او من اهل القرى فانه يدخل في البيع لانهم يعتادون البيع مع الاكاف  
 ومداره على العادة انتهى وفي الخلاصة ولو باع حمارا موكتا يدخل الاكاف والبردعة  
 تحت البيع وان كان غير موكت فكذلك هو المختار وكذا قال الصدر الشهيد وقبل  
 لا تدخل البردعة والاكاف اذا كان عربا نا واذا دخل فامى كاف وبردعة تدخل اصل  
 المسئلة اذا باع جارية او غلاما وعليهما ثيابهما التي يباع بمثلها دخل ثيابا مثلها  
 قال في المنتقى في الجارية والغلام ثيابهما تبع لهما ولو استحق ثوب من ثيابهما او وجد  
 عيب لم يرجع المشتري على البايع بشئ وفي الفتاوى الداخل تحت البيع ثياب مثلها  
 ان شاء اعطاها الذي عليها وان شاء اعطى غير ذلك لان الدخول بحكم العرف  
 والداخل بحكم العرف كسوة مثلها لا عينها واذا ظهر لك في ثياب الجارية فكذا في  
 البردعة انتهى وفي مختصر المحيط وثياب بدن الغلام والجارية تدخل الا ان كانت ثيابا  
 مرتفعة البسة للعرض فلا تدخل الا بالشرط ثم البايع ان شاء اعطى الذي عليه وان  
 شاء اعطى غيره لان الداخل كسوة مثلها لا بعينها وليس لها حصة من الثمن حتى لو  
 استحق ثوب منها لا يرجع على البايع ولو وجد به عيبا لا يرد قال والحبل المشدود على  
 قرن البقر لا يدخل وخطام البعير يدخل والحبل لا يدخل والبردعة والاكاف والحبل  
 المشدود على عنق الحمار يدخل الا ان يكون العرف بخلافه وفصيل الناقة وفلور المكة  
 وحش الا تان والعجول والحل ان ذهب به مع الام الى موضع البيع يدخل الا ان يكون  
 العرف بخلافه انتهى وفي البحر ويدخل العذار في بيع الفرس والزمام في بيع البعير  
 والحبل المشدود على عنق الحمار والبردعة والاكاف لا يدخلان من غير شرط سواء كان  
 موكتا او لا وهو الظاهر كما في الحائنة وفي الظهيرية باع حمارا موكتا يدخل الاكاف  
 والبردعة في البيع وان كان غير موكت فكذلك هو المختار لكن اذا دخل فامى بردعة  
 وامى اكاف يدخل فالجواب فيه كالجواب في ثياب الجارية ولا يدخل المقود في بيع الحمارين

غير ذكر في الفرس والبعير يدخلان من غير ذكر لان الفرس والبعير لا ينقادان الا به  
 بخلاف الحمار قال وفصيل الناقة وفلور المكة وحش الا تان والحبل المشدود والحل المشاة  
 ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا وفرق في الظهيرية فقال ان  
 الحمار يدخل والحش لا يدخل لان البقرة لا ينتفع بها الا بالعجل ولا كذلك الا تان وفي  
 الفقة يدخل الولد الرضيع في الكل دون الفطيم انتهى وفي جامع الفتاوى ويدخل فصيل  
 الناقة ان ذهب مع امه الى موضع البيع والا فلا وكذا الحكم في عجول البقر وحمل المشاة  
 وحش الا تان الى اخره

**والسرح لا يدخل في بيع الفرس الا بتنصيص على ما يقتبس**  
**من قول بعضهم وان كان الثمن شيئا كثيرا واستقر العرف ان**  
**لا تشتري الا بذالك السرح يدخل في البيع على ذاك النسخ**  
 المسئلة في البحر والسرح لا يدخل الا بالتنصيص لعدم العرف حتى لو جرى العرف بدخوله  
 دخل وان كان كثير الثمن كما في الظهيرية انتهى وفي الخلاصة قال في المحيط ولم يذكر في شيء من  
 الكتب اذا باع فرسا وعليه سرح قيل لا يدخل الا بالتنصيص او بحكم الثمن انتهى وفي مختصر  
 المحيط وسرح الدابة ولجامها لا يدخل الا بالشرط والعذر لا يدخل انتهى وفي فتاوى  
 قاضي خان ولو باع حمارا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يدخل الاكاف في البيع  
 من غير شرط ولا يستحق ذلك على البايع ولم يفضل بينهما اذا كان الحمار موكتا ولم يكن  
 وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة مزمر وشتم فكان الاكاف فيه  
 بمنزلة السرح في الفرس وقال غيره من المشايخ يدخل الاكاف والبردعة في البيع كان الحمار  
 موكتا وقت البيع او لم يكن فاذا دخل الاكاف والبردعة في البيع من غير ذكر كان الحكم فيه  
 ما قلنا في ثوب العبد والجارية ويدخل العذار في بيع الفرس من غير ذكر وكذا الزمام في بيع  
 البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكر لان الفرس لا ينقاد الا بمقود والبعير  
 كذلك بخلاف الحمار

**وكل عقد بعد عقد جردا فابطل الثاني لانه سدا**  
**فالمصداق بعد المصداق باطلا كذا النكاح ما عدا امساك**  
**منها الشرا بعد الشراء صحيح كذا كفاية على ما صرحوا**  
**اذ المراد صلاح في المحقق منها اذن زيادة التوثيق**

الجدد المطلق وعدم ظهور الفتح على الثاني لغة قال الاشموني في شرح الالفية  
 من العرب من يسكن الياه في النصب ايضا قال الشاعر ولوان واش بالجمامة داره



ودارى باعلا حفر موت اهندى ليا قال ابو العباس المبرد وهو من احسن ضروحات  
الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجرا انتهى وصير منها في الاخر راجع في  
الكفالة وقد اشتملت الابيات على عبارة في بيع الاشياء والنظائر وفي كل عقد انبيد  
وجدد فان الثاني باطل فالصحيح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح كذلك كان  
القنية والكفالة باطلة كما في التنقيح الا في مسایل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه  
في جامع الفصولين وقيد في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمننا من الاول او اقل او يجس  
اخر والا فلا الثانية الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق بخلاف الكفالة فانها لا تقبل فلا  
يجتمعان كما في التنقيح واما الاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول فالثانية فسخ للذي  
كما في البرازية انتهى وفي الخلاصة رجل اشترى عقارا ثم جدد العقد ان كان بالثمن الاول  
لا يفسخ العقد وان كان بثمان اخر يفسخ ولو كان البيع الاول بثمان موجد والثاني بثمان  
حال او على القلب يفسخ وقوله بثمان اخر يعني الدراهم مع الدراثير وفي المتن في كتاب  
المرحوى كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل والشراء بعد الشراء  
الاخر حق والاول باطل وان كان صلح لم اشترى بعد ذلك اجزئت الشراء الاخر وبطل  
الصلح الاول قال رحمه الله تعالى قال القاضي الامام قوله في المتن في الصلح بعد الصلح باطل  
المراد الصلح الذي هو اسقاط اما اذا كان الصلح على عوض اخر فالثاني هو الجايز والفسخ  
الاول كالبيع رجل اشترى ثوبا باثني عشر درهما وخط عنه البايع درهمين ثم جدد العقد  
بعشرة لا يفسخ العقد والخط يلحق باصل العقد واما لا يلحق به في اليدين حتى لو كان  
حلق لا يشتري هذا العين باثني عشر يحنث بهذا انتهى ومسئلة اليدين وضعت فيها  
رسالة مستقلة وفي صلح جامع الفتاوى ولو ادعى دارا فانكر ذواليد فصالحه على الف  
على ان تسم الدار لذى اليد تنقطع دعوى الخارج ثم برهن ذواليد على صلح قبل هذا فالصحيح  
الاول وبطل الصلح الثاني ولهذا اقال لو كل صلح بعد صلح فالثاني باطل ولو اشترى ثم اشترى  
ثانيا يبطل الاول ولو صاح ثم اشترى جاز الشراء وبطل الصلح انتهى وفي صلح منحصر فجة  
وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل وكل شراء بعد صلح فالشراء  
جايز والصلح باطل وكل شراء بعد شراء من واحد فالاول باطل والثاني جايز انتهى

**بيع فضولي ورب المال حاضر ذاك البيع لا يبالي  
فلم يكن سكوته اجازة**

ورب الوال للمال واجازة الثاني فعل ماضى والضمير مفعوله والفاعل ضمير راجع الى رب  
المال والفضولي نسبة الى الفضول جمع الفضل اي الزيادة وهو في اصطلاح الفقهاء من اجبر  
بوكيل وبفتح الفاء خطأ وقيل الفضولي من يتصرف في حق الغير بلا اذن شرعي كالاجير في بيع

وبيع ولم يرد في النسبة الى الواحد وان كان هو العباس لانه دار بالقلبية كالعلم لهذا  
المعنى فصار كالانصاف والاعراض كما في النهاية وفي فتح القدير غلب في الاشتغال بما لا  
يعنيه وما لا ولاية له فيه فقوله بعض الجملات لمن يامر بالمعروف فضولي يخشى عليه الكفر  
كذا حرره في البحر والبيان مشقلا على مسئلة في فصول العبادى في الثالث والثلاثين  
في اخر احكام السكوت قال سكوت المالك اذا باع رجل ملكه وهو حاضر ليس برضى عند  
الحقيقة وهو قول ابو يوسف خلافا لابن ابي ليلى المذكور في بيع جامع الاصغر وفي حاشية  
ما دون الذخيرة بخط صدر الاسلام طاهر بن محمود واذا اراد اجنيا ببيع عينا من ايمان  
ماله فسكت لا يصير ما دون له في البيع وكذلك اذا اراد الراهن ببيع الزهن فسكت  
ولم ينهه عن البيع لا يصير ما دون له في البيع وكذلك اذا اراد عبده يتزوج او امرته  
تزوج نفسها فلم ينهها عن ذلك لا يصير اذا نالها في النكاح وفي اخر فصل الاقالة  
من فتاوى قاضي خان اذا باع مال انسان وصاحب المال حاضر ولم يقل بلسانه شيئا  
لم يكن سكوته رهنا بالعقد انتهى وفي الاشياء والنظائر في قاعدة لا ينسب الى ساكت  
قول ولو اراد المالك رجلا ببيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضاه عندنا خلافا  
لابن ابي ليلى انتهى وفي القنية فضولي باع مال غيره فبطله فسكت متاملا فقال له ثالث  
هل اذنت لي في الاجازة فقال نعم فاجازه ينفذ ولو حررك راسه بنهم فلا لان تحريك  
الراس في حق الناطق لا يعتبر انتهى وفي جامع الفصولين في الرابع والعشرين في تصرفات  
الفضولي واحكامها فضولي باعه وربه حاضر ساكت لم يكن سكوته اجازة ولو باعه  
فقال المالك احسنت او اصبت او وقعت او كفيته مونة البيع او حسنت فجزا له  
خير لم يكن اجازة لانه يذكر للاستهزاء الا ان يهدا قال قوله احسنت او اصبت اجازة  
استحسانا اقول يلحق ان يفصل ان قاله جدا فهو اجازة لا لوقاله استهزاء ويعرف  
بالقرائن ولو لم توجد ينبغي ان يكون اجازة اذا اصل هو الجدل الى اخر كلامه

**لو اشترى زنتيا بان يحيط لزمه خمسين رطلا سقطا  
فذلك فاسد ولو بان يحيط حسنة وزن الزنق جاز وانفبط**

لزمه بالكره الظرف والمسئلة في الجامع الصغير للامام محمد بن الحسن تلميذ الامام الاعظم  
في حاشية صاحب المذهب رضى الله عنهما وعبارة رجل اشترى زنتيا على ان يزنه بظروفه  
ويطرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلا فهو فاسد لان هذا شرط يخالف حكم العقد  
ولو اشترى على ان يطرح عنه بوزن الظرف جاز لانه شرط يوافق حكم العقد انتهى وفي  
شروحه قال في الاولى لا تحكم العقد ان يطرح عنه مقدار وزن الظرف اي مقدار كان فاذا  
شرط ان يحيط عنه مقدار خمسين رطلا فهذا الشرط يخالف حكم العقد فانه عمن ان يكون



وزنه أكثر أو أقل ولأنه يلزم منه جهالة المبيع وهي تفسد البيع لأنه إذا كان أقل منه يخرج بعض الزيت من أن يكون مبيعا وذلك مجهول وإذا كان أكثر منه يلزم الجهالة أيضا لأن القدر الزائد على الخمسين من الظرف ليس بمبيع فإذا كان كذلك كان طرح الخمسين بوزن كل ظرف شرطا لا يقتضيه العقد ففسده انتهى وفي مختصر المحيط في سمننا أو عسلا في ظرف أو عينا في وعاء كل رطل بكذا على أن يزن الظرف من وزنه جاز ولا يتصرف فيه حتى يزن الظرف عند محمد وعنده يوسف له ذلك قبل وزن الرقن اشتري عشرة ارطال زيت بدرهم وأمر أن يكيله في قارورة فإلا كسر رطله أنكره فهو على وجهين إما أن كانت القارورة صحيحة أو مكسورة فإن كانت صحيحة فإنكسرت فلا تجلوها ما أن دفعها إلى البايع أو أمسكها بيده وأمر بالصب فيها زاد دفعها إليه وهي صحيحة فكأن فيها رطل ثم صب الباقي فيها فسال ينظر أن كان الباقي بالانكسار فالرطل الأول هلك على المشتري والباقي على البايع ولو بقي من الرطل الأول فيها شيء فصب البايع الرطل الثاني ضمن البايع ذلك الباقي من الرطل الأول مثله وإما إذا كانت القارورة في يد المشتري لم يذكر محمد في الكتاب وقالوا يكون ذلك الكل على المشتري لأن بالامساك يثبت من المشتري أمر مبتدأ جديد في كل مرة بالصب فيها دلالة وكذا أن كان المشتري عبدا ما ذونا وإن كانت القارورة مكسورة وقت الأمر بالصب فإن كانت مدفوعة إلى البايع وهما لا يمان بالانكسار فالهالك على المشتري ولزمه جميع الثمن وكذا أن كان المشتري عبدا ما ذونا فإن كانا يمان به فإن كان المشتري حرا يكون الهلاك عليه وإن كان عبدا ما ذونا فعلى البايع وإن كانت القارورة في يد المشتري فالهلاك عليه هرا كان أو عبدا اشتري سمننا ذنبا إلى البايع ظرفا ليرنه فيه وفيه خرق يعلم به البايع دون المشتري فقلف فهو على البايع وإن علم به المشتري دون البايع أو علم فهو على المشتري ولو قال للبايع ابعث هذا الوعاء مع غلامك ففعل فأنكسر في الطريق فهو على البايع ولو قال ادفع إلى غلامك فهو على المشتري إلى أن قال اشتري زرق زيت بما لته على أن الزرق وما فيه مائة رطل فوجد الزرق عشرين والزيت سبعين كان النقصان من الزيت وسقط حصته وله الخيار فإن وجد الظرف ستين أن كان لا يباع مثله عادة يرد بالبائع وإن وجد مائة وخمسين رطلا الظرف مائة والزيت خمسين فالبيع فاسد ولو وجد الزيت مائة والزرق عشرين يرد من الزيت عشرين وإن اشتري الزيت في ظرف والسمن في ظرف على أن كله مائة رطل بغير ظرف فالمبيع من كل واحد منهما النصف ومتى زاد من أحدهما فالزيادة للبايع وإن نقص تسقط حصته من الثمن وله الخيار

وكذا في

وكذا في الخلطة والشعير وتماحه هناك مع بقية فروع أخرى في جامع الصغير رجل اشترى سمننا في زرق فرد الظرف وهو عشرة ارطال فقال البايع الظرف غير هذا وهو خمسة ارطال فالقول قول المشتري لأن الاختلاف وقع في تعيين المقبوض فكان القول قول القابض كالمودع والغاصب وفي شرحه حق لو قال للمودع الوديعه هذا وقال الغاصب المفعوب هذا وأدعى المالك فيهما غير ذلك كان القول قول المودع والغاصب بالاتفاق فكذا هذا وقال قبل ذلك القول قول المشتري في السمن وفي الظرف لأن الاختلاف في مقدار السمن قال البايع هو خمسة وتسعون رطلا وقال المشتري تسعون فكان القول قول المنكر للزيادة من الثمن وإن وقع الاختلاف في عين الظرف كان القول قول المشتري انتهى وفي البحر عند قول صاحب الكنز وزيت على أن يزنه بظرفه وي طرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلا ومع لولا محقرى شرط أن يطرح عنه بوزن الظرف أي لم يخرجه شيء بهذا الشرط وصح البيع بالشرط الثاني لأن الشرط الأول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه قال وإن اختلفا في الزرق فالقول للمشتري يعني لورد المشتري الزرق وهو عشرة ارطال فقال البايع الزرق غير وهو خمسة ارطال فالقول قول المشتري مع عينه لأنه اعتبر اختلافه في تعيين الزرق المقبوض فالقول قول القابض ضمين كان أو أمينا وإن اعتبر خلافه في الثمن في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لأنه ينكر الزيادة وإذا برهن البايع قبلت بيمينته وأورد على ما في الكتاب يعني الكنز مسئلتان أحدهما ما إذا باع عشرين وقبضها المشتري ومات أحدهما عنه وجاء بالآخر يرده بيب واختلاف في قيمة الميت فالقول للبايع والثانية الاختلاف في الثمن يوجب التحالف وهنا جعل القول للمشتري على تقدير اختلافهما في الثمن واجيب عن الأول بأنها مع هذه طرد فإن كون القول للمشتري لا نكاره للزيادة وعن الثانية بأن التحالف على خلاف القياس فيها عند وجود الاختلاف في الثمن قصدا وهنا الاختلاف فيه تبع لا خلة فيها في الزرق المقبوض هو هذا أم لا فلا يوجب التحالف كذا في فتح القدير انتهى

**غرس ابننا اشترانا ابني فيها بناء جوزوا قلع البنا**  
**وقلع اشجارنا في البقعة لمن غدا مدينا بالشفعة**

ابننا معطوف على غرس وقوله لمن غدا الجار مع المجور متعلق بجوزوا والمسئلة في المنهج شرح الجمع من كتاب الشفعة المشتري إذا باع في البيع العقيم ثم قضى للشفعة بالشفعة فهو بالخيار عند أبي حنيفة ومحمد بين أن يأخذ المبيع بالثمن والفرس والبنا بقيمتيهما وبين أن يكلف المشتري قلع بناءه وغرسه وعن أبي يوسف وهو قول مالك هو مخير أن شاء أخذ المبيع بالثمن والقيمة وإن شاء ترك ولا يكلف قلع ذلك لأنه فعل ذلك في خاص ملكه



فلم يكن متعديا فوجب رعاية حقه وذلك فيما قلنا فصار كالموهوب له والمشتري شرعا  
 فاسد او كما اذا نزع المشتري فانه لا يكلف القلع ولان في ايجاب الاخذ بالقيمة وفيه  
 الضرر من تحمل الاذى فيصار اليه ولهما ان ملك المشفوع ههنا انما هو العرفية التي ليس  
 البناء والغرس دونهما لكنهما بسبب الاتصال بالمشفوع اخذا حكمه من حيث التبعية  
 فله الاقتصار على اخذ ما وجب اخذه بالشفعة وحده وله اخذ ما اتصل به تبعا فيه  
 ولان المشتري تصرف في الارض تعلق بها حق متأكد للغير من غير تسليط من جهة  
 فيختص كالراهن اذا بنى في المرهون وهذا لان حق القوي من حق المشتري لكونه مقدم  
 عليه ولهذا ينقص بيعه وهبته وغير ذلك من التفرقات واما الموهوب له والمشتري  
 شرعا فاسد اذ ان البناء والغرس حصل بتسليط من جهة من له الحق ولان حق الاستيلاء  
 فيهما ضعيف الا ترى انه لا يبقى بعد البناء وحق الشفعة قوي يبقى بعدها فلا معنى  
 لايجاب القيمة واما الزرع فيقلع في القياس لكن في الاستحسان يترك بالاجر لانه  
 غاية معلومة وليس باقية كثير ضرر فاذا اخذ بالقيمة تعتبر قيمته مقلوعة انتهى  
 وفي شفعة مختص بالحيط ولو نزع المشتري لا ياخذها يعني الشفعة حتى يحمده ولا اجر  
 له وفي الغرس والبناء يقلع اشترائها بعمارة ورفع التراب وباعه بما تة فالشفيع ياخذ  
 بنصف الثمن ولو كبس المشتري الارض واعادها على ما كانت ثم حضر الشفعين فقال  
 للمشتري ارفع منها ما احدثت ثم سلها بنصف الثمن اشترى دارا ثم صبغها بانيسا  
 كثيرة وزخرها فجاء الشفعين فهو بالخيار ان شاء اخذها واعطى ما زاد فيها وان شاء  
 تركها وفيه نظر فان المشتري اذا بنى على الارض المشفوعة كان للشفيع ان يتقضى ولا يراه  
 الدار ويعطيه ما زاد فيها انتهى وفي شفعة القيمة اشترى دارا وصبغها بالوان كثيرة  
 فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما زاد الصبغ فيها وان شاء ترك لان يقضى  
 صبغه متعذر قال الصدر الشهيد وفيه نظر فان الشفعين متمكن من تقضى بناء المشتري  
 قلت لكن الفرق بينهما بين لان لنقص البناء قيمة ولا قيمة لنقص الصبغ انتهى

**جعل هذا المشتري البيعة مقبرة لمن عدا شفعيا**  
**في ذالبيع نبش تلك المقبرة ورفع ذالبيت حيث اقبرة**  
**وان يكن جعلها ربا طبا كاذك نقض الرباطا**  
 يعني ان المشتري للدار اذا جعلها مقبرة لمروق المسلمين او جعلها رباطا لا بطلت شفعة  
 فيها للشفيع فللشفيع اخذها بالشفعة اذا حكم بها القاضي وله نقص ذلك  
 وتخريبه وتسلطها فارغته وهذا اذا فعل ذلك مشتريا واما ما لكها الاول قبل  
 بيعها اذا فعل ذلك بطلت الشفعة فيها لاحد قال في شفعة شرح الدرر وبني  
 اى الشفعة ايضا جعله اى جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة او وقفا مسجلا قال

قاضي خان شرط قيام ملك الشفعين فيما تستحق به الشفعة وقت القضا فلو جعل داره  
 التي تستحق بها الشفعة مسجدا او مقبرة او وقفا مسجلا ثم قضى له بالشفعة لم يكن  
 شفعيا البيعة فان المسجد والمقبرة والوقف المسجل بمنزلة الزايل عن ملكه انتهى  
 والمفهوم لان الوقف اذا لم يكن مسجلا لم يزل عن ملكه فله الرجوع فيه فليس بما منع  
 من بيعه فتجب فيه الشفعة وقد ما هذا من مفصل في الوقف وفي شفعة جامع الفتاوى  
 ولو جعل المشتري مسجدا او مقبرة او رباطا للشفيع نقض ذلك وله ان ينبش القبر  
 ويرفع الميت وفي شرح المجمع هذا فيما اذا جعله على هيئة المسجد ولم ياذن للناس بان  
 يصلوا فيه حتى تكون رقبة الارض والبناء باقية على ملك المشتري اما اذا اذن للناس  
 بان يصلوا فيه ينقطع فيه حق الشفعين لان المسجد لا يملك انتهى وفي شفعة مختص  
 بالحيط تفرقات المشتري في الدار المشفوعة محيطة الى ان يحكم للشفيع بالشفعة  
 وله ان يهدم ويوثر ويطيح له الاجر ولو ملكها المشتري من غيره فللشفيع ان  
 يبطله ولو انهدمت الدار كلها او اخترقت او غرقت لا يفعل له للشفيع ان ياخذ  
 البيمن بالثمن او يترك ولو هدمها المشتري وقطع نخلا او فعله الاجنبي ياخذ  
 بمحتها يوم وقع الشراء ان شاء يقسم الثمن على قيمتها وكذا النوع باب دار فباعه  
 ولو اخذها المشتري مسجدا او مقبرة ينقض وقال الحسن وابن ابي ليلى بطلت  
 شفعة وكذا الوصديق بها على الفقير ولو باع البناء في ارض فللشفيع ان ينقض البيع  
 في البناء ولو غرس المشتري او بنى يوما لمشتري برفع بنائه وغرسه ويسلم الى الشفعين  
 وقال الشافعي ان شاء اخذ بالثمن ويعزم قيمة البناء وان شاترك وهو رواية عن  
 ابو يوسف انتهى **خاتمة** اى هذه خاتمة كتاب البيوع **بيع الوفا** والمناسبة  
 ظاهرة ومعنى تسميته بيع الوفا لانه يبيع بثمن معلوم مقبوض لكن يبيع بغير بات ولا منجز  
 بل بوقت بوقت اذا حضر فلا بيع ويرجع البايع بالمبيع والمشتري بالثمن فهو في المعنى  
 رهن على قرض استقرضه البايع فكانه باعه بقصد ان يوفيه الثمن بعد المرة المذكورة  
 لان القرض لا يبيع تاجيله فكانهم جعلوه حيلة للتاجيل فلم يصح شرعا ولهذا سموه  
 بيع الوفا اى البيع بنية الوفا اذا حل الاجل

**واعلم بان الرهن مع بيع الوفا في الحكم شيء واحد ما اختلفا**  
**وان يكن بيع الوفا وصدره وقد جرى بلفظ بيع وشرا**  
**فذلك املا لا يكون مرجعا على الصحيح مثل ما نقلنا**  
**والشرط للفسخ اذا ما ذكرنا في بيعه يفسده بلا مر**  
**اما اذا ما ذكر الشرط على طريق عدة يجوز فانقلنا**



**ويلزم الوفاء بالوعد قدومه اذ لا بد ان يكون له اذمه**

تقل في البحر في اويل خيار الشرط قال ثم اتم ان بالقاهرة بيعا يسمي بيع الامانة كما ذكر الزيلعي ويسمى ايضا الرهن المعاد كما في الملتقط وسماه الفقهاء بيع الوفاء ويذكره في موضع من ثلاثة فمنهم كالبرازي من ذكره في البيع الفاسد ومنهم ذكره عندنا عند الكلام على خيار النقص كقاضي خاد ومنهم من ذكره في الاكراه كالزيلعي وذكره هنا انب لانه من افراد مسئلة خيار النقص وصورته ان يقول البائع للمشتري بعثت منك هذا العين بدين لك على ان متى قضيت الدين فهو لي او بعثت هذا ابكذا على ان متى دفعت لك الثمن تدفعه الى انتهى ويسمونه في بلادنا بيع الطاعة ايضا وقد اشتملت الابيات على عبارة في فصول العبادي في الفصل التاسع عشر الذي عقده في مسايل بيع الوفاء واحكامه وشرايطه واقسامه قال ذكر الشيخ الامام الاجل نجم الدين الكسفي في فتاواه ان البيع الذي تعارفه اهل زماننا احتيا لا للربا وسموه بيع الوفاء وهو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرفق لا يملكه ولا يبيع له في الانتفاع الا باذن مالكه وهو ضامن لما اكل من ثمره واستهلك من ثمره والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير منعه والبايع استرداده اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقدين وان سمياه بالبيع ولكن غرضها الرهن والاستباق بالدين لان البائع يقول لكل احد بعد هذا العقد رهننت ملكي فلانا والمشتري يقول ارتهننت ملك فلان والعبارة في التمرقات للقاصد والمعاني لا الالفاظ والمباني فان المحابنا قالوا الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والحواله بشرط ان لا يبرأ كفالة وهبة لحره نفسها بحضرة الشهود مع تسمية المهر نكاح والاستصناع الفاسد اذا قرب فيه الاجل سلم ونظامهم كثيرة وكان السيد الامام ابو شجاع على هذا وحين قدم القاه على السفدي من بخاري الى سمرقند واستفتي في هذه المسئلة كتب انه رهن وليس بيع صرح السيد الامام بموافقة فتواه فتواه وحكي ان السيد الامام قال قلت للقاضي الامام الحسين الما تريد قد فشتت هذه البياعات بين الناس وفيه منفسه عتق وفتواك انه رهن وانا ايضا على ذلك فالصواب ان تجمع الائمة والمشايخ وتتفق على هذا وتظهر ذلك بين الناس فقال المختبر اليوم فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس من خالفنا فليبرز وليقم دليله واوصى السيد الامام عند وفاته ولده السيد الامام محمد ان لا يخالف فتواه في ذلك ومعنى ولده على ذلك قال نجم الدين وكان الامام على الركن الزاهد يفتي بانه بيع جائز ويؤيد بالوعد ويتبع في ذلك القاضي الامام الاسجاني قال

وكلمته في ذلك مرارا فقال من رأى ان ارجع من هذا الا ان القاضي الامام لا يريد ان يرجع قال وقد رايت عدة فتاوى للقاضي الامام لا مير وفي كلها انه رهن وثبت له رجوعه ثم بسط المقال ثم قال وفي فتاوى قاضي خان البيع الذي اختاره اهل سمرقند ويسمونه بيع الوفاء الصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر الشرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا بلفظة بيع بشرط الوفاء وتلفظا بالبيع كجائز وعند ههنا هذا البيع غير لازم فكذلك يعني يكون فاسدا وان ذكر البيع بغير شرط ثم ذكر الشرط على وجه الملوحة جاز البيع ويلزم الوفاء بالوعد لان المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازما حاجة الناس ثم سحب اذبال الاطالة واتحف من الفروع بما اناله وفي جامع الفتاوى البيع الذي تعارف في زماننا احتياطا وامتناعا عن الربا وسموه بيع الوفاء ولا يمنع الناس عن الخيل لان اكثر الناس يحتاجون اليه في زماننا فيشاب غير القاضي بتعليم الخيل وكذا القاضي اذالم يكن الدعوى عنده لانه تعليم العلم وهو رهن في الحقيقة لا يملك ولا ينتفع به الا باذن مالكه وهو ضامن للثمر وسقط الدين بهلاكه والبايع استرداده اذا قضى دينه حاصله لا فرق بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقدين وان سمياه بيعا لكن غرضها الرهن والعبارة في التمرقات للقاصد والمعاني لا الالفاظ والمباني وسئل الامام الما تريد من بيع نصف الكرم من اخري بيع الوفاء وخرج هو في المصنف الى كرمه مع اهله وخرج هذا المشتري مع اهله وادبرت الفلاة فاخذ البائع نصفها والمشتري نصفها هل للبايع اذا تقايلا البيع واعطى ثمنه الى المشتري ان يطا له بما حمل من الفلات قال لو اخذه بغير رضا البائع فالبائع ان يطالب بالواخذه برضاه لكونه هبة فهو في الحقيقة رهن وليس له ان ياكل غلة الرهن اذا اكلها فمنها فان قيل ينبغي ان لا يضمن لان الاذن من البائع موجود دلالة لان غرضها من هذا التبايع اخذ غلته والانتفاع به سواء اكلها او بعثه قلنا لا عبرة الاذن السابق لان الفلاة غير موجودة حينئذ وقال الشافعي رحمه الله تعالى مشايخ زماننا على صحة بيعا على ما كان عليه بمعنى السلف لانهما تلفظا بلفظ البيع والشرا فيه فلا شرط والعبارة للمفوض لا للمقصود كمن تزوج امرأة ومن يبتدان يطلقها بعد ما جا معها بالعقد حتى لو كان المبيع قنا او دابة فهلك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على الآخر والصحيح ان بيع الوفاء ان كان بلفظ البيع والشرا لا يكون رهنا ثم لو ذكر شرط الفسخ في البيع يفسد البيع ويلزم الوفاء بالوعد اذا لموا عي قد تكون لازمة فيجعل



لازمة حاجة الناس وقيل لو تواضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا البيع بلا شرط الوفاء فقد  
جائز ولا عبرة للمراضعة السابقة وقال بعض المشايخ لو عقدا بلا ذكر شرط الوفاء ثم  
الوفاء يكون البيع وفاء اذا الشرط اللاحق يلحق باصل العقد عند ابن حنيفة وعندنا لا  
يشترط الاتحاد في مجلس العقد اختلف فيه والصحيح انه لا يشترط وبعض المشايخ  
جعل باطلا اعتبارا بالهائل وبعضهم جعله في حكم المكره فيقبضه المشتري ان شاء  
لاذ لم يكن راضيا به قال نجم الدين النسي اتفق مشايخنا في هذا الزمان على جواز  
واضافة بعض الاحكام اليه وهو الانتفاء به حاجة الناس اليه ولتعاملهم فيه  
والقواعد قد تترك بالتعامل كما في الاستمناء الى اخر ما بسطه هناك وفي البحر  
فقد اختلفوا فيه على ثمانية اقوال مذكورة في البرازية الاول ما ذكره صاحب المنقود  
انه رهن حقيقة فلا يملكه المشتري ولا ينتفع به الا باذن البائع ويضمن ما اكمله  
من ثمنه وما اقله من ثمنه ويسقط الدين بهلاكه ولا يضمن ما زاد كالامانة ويسود  
عند قضاة الدين الثاني انه بيع صحيح باتفاق مشايخ الزمان للعرف وما يفعله البائع  
من التيسير واداء الخراج فهو بطريق الرضا لا الجبر كما لا يجبر على ترك الوفاء وجعله  
باتا والمشتري المطالبة بالثمن فان اهدمت الدار لا يجبر البائع على رد الثمن ولذا اذا  
كان المبيع مينا هلك فانه يتم الامر ولا سبيل لاحدهما على الاخر وذكر الزبيدي ان  
الفتوى على انه بيع جائز مفيد لبعض احكامه من حل الانتفاء به الا انه لا يملك بيعه  
لغير الثالث ما اختاره قاضي خان وقال الصحيح انه ان وقع بلفظ البيع بشرط الوفاء  
او تلفظا بالبيع وعندها هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط  
شرطه على وجه المراعاة جاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد كحاجة الناس فزارهم  
الربا فبطل اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكروم وبخاري الاجارة الطولية ولا  
يكون ذلك في الاشجار فاضطرروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس امر الا واتهم  
حكمه وقد يفسد في غريب الرواية عن الامام ان البيع لا يكون تلجئة حتى ينقص عنها  
في العقد وهي الوفاء واحد الرابع ما قاله في العدة واختاره ظهير الدين انه بيع فاسد  
ولو اختلفوا بالبيع التحق وفسده ولو بعد المجلس على الصحيح ولو شرطاه ثم عقدا بطل  
ان يقر بالبنا على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسبق كما في التلجئة عند الامام  
الحاكم ما اختاره ائمة خويزم انه اذا اطلق البيع لكن وكل المشتري وكذا لا يفسد  
البيع اذا حضر البائع الثمن او عهد انه اذا اوفاه يفسخ البيع او الثمن لا يعادل المبيع  
وقد غبن فاحسن او وضع المشتري على اصل المال رجحا بان وضع على مائة عشرين دينارا  
فرضه والا فبيع بات القول السادس ما اختاره الامام الزاهدان الشرط اذا لم يذكر

في البيع كان بيعا صحيحا في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فلم يملك  
المشتري تحويله اليه وملكه الى غيره واخبر على الرد اذا حضر الدين كانه كالزرافة مركب من  
بيع ورهن ككثير من الاحكام له حكمان كالهبة بحال للرهن ويشترط العوض فحفظنا  
كذلك حاجة الناس اليه فزارهم الربا فبطل اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكروم  
واهل بخاري اعتادوا الاجارة الطولية ولا تمكن في الاشجار فاضطرروا الى بيعها وفاء وما  
ضاق على الناس امر الا اتسع حكمه واختاره الصدر الشهيد تاج الاسلام والامام الميرغنيان  
والامام علا الدين يملكه اتفاقا فان باعه المشتري من غيره اجابوا سواء علوا الدين بهمة  
بيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري برضا القول السابع انه غير صحيح واختاره  
صاحب الهداية ومشايخ زماننا وعليه الفتوى اعني لا يملك المشتري بيعه من الغير  
كما في بيع المكره لا كالبائع الفاسد بعد القبض وسئل الصدر عنه بان يجعل فاسدا ويمنع  
من استرداده بعد البيع من غيره كالفاسد وان قضى الدين فان هذا بيعه المشتري من  
المكره قيل له فان اكل حلة الكرم والارض والدار قال حكم حكم الزايد في البيع الفاسد  
يعني انه يضمن ان استهلك ولا يقرم ان هلك كزوائد المغصوب القول الثامن من القول  
الحام لبعض المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ  
ويصح في حق بعض الاحكام كحل الانزال ومنافه المبيع ورهن في حق البعض حتى لم  
يبك المشتري بيعه من اخر ولا رهنه ولا يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط  
الدين بهلاكه ونقسم الثمن ان دخله نقصان كما في الرهن قلت هذا العقد مركب من  
العقد الثلاثة كالزرافة فيها صفة البعير والبقر والتمرو في المستطرف الزرافة حيوان  
يجب الخلقة ولما كان ما كوله الشجر خلق الله تعالى يديها أطول من رجلها وهي ألوان  
مختلطة يقال انها متولدة من ثلاثة حيوانات الناقة الوحشية والضبع والبقرة  
الوحشية فينزل والضبع مع الناقة فتأتي بذكر فينزل وذلك الذكر على البقرة فتولد منه  
الزرافة والاصح انه خلقة بذاته ذكر وانثى كبقية الحيوانات وقد فرغ في البرازية فروعها  
كثيرة يحتاج اليها في بيع الوفاء تركناها خوفا لاطالة وينبغي ان لا يعدل في الافتاء عن  
القول الحام الى هنا انتهى كلام البحر

**من كتاب الكفالة**

ذكرها عقيب البيوع لانها غالبا تكون بالثمن او بالمبيع كذا في البحر وفي شرح مسكين  
قال المناسبة بين الكتابين ان البيع يوجب ديننا في الذمة والكفالة شرعت وثيقة  
استيفاء الدين غالبا انتهى وفي المنبع شرح المجع الكفالة في اللغة الضم وكفلها تركها  
ضمها الى نفسه وحكمها عندنا ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في حق المطالبة بالدين  
لا في حق اصل الدين وقيل موجهها وجوب الدين على الكفيل فيصير الدين الواحد في حكم



دينين او الزمتان في حكم ذمته واحدة ونقل ابو حفص ان الدين يسقط عن الاصيل بالبيع  
عند مالك وهذا الخلاف لم اذكره في المتن فان مشايير كتب مذهبه فاطمة بن محمد  
اقف على موضع نقله فاعتقدت فيه على المشهور وجه القول الثاني لا سيما بان الكفيل  
مطالب بالدين والمطالبة فرع بثبوت اصل الدين لا استحالة المطالبة من ذمته فارغ  
فقلنا بثبوت الدين عليه وهذا لانه لو وهب له او اشترى منه به شياء وتملك الدين  
من غير من عليه الدين لا يجوز وجه القول الاول وهو الصحيح ان الدين ثابت في ذمته  
الاصيل فلا يتصور ثبوته في ذمته الكفيل الا بالتحويل وجعل الدين الواحد في حكم دينين  
او الزمتين في حكم ذمته واحدة قلب للحقيقة ولا ضرورة الى القول به لا مكان جعل  
الذمته مضمومة الى الزمة في حق المطالبة فتعدد المطالبة مع اتحاد الدين وهذا لان  
الثابت بعقد الكفالة معنى التوثيق فجعلنا المطالبة التي هي فرع في حق الاصيل اصلان  
حق الكفيل فتكون ذلك موصلا الى الحقيقة واما ان المطالبة فرع بثبوت الدين فيه  
نقول ان المطالبة في نفسها لا تتصور الا بعد وجود اصل الدين استحقاقا وبكفي  
الاستحقاق في تصور المطالبة دون الوجود على مثال البناء والعروة فان البناء لا يتصور  
انفصاله عن العروة وجودا او يتصور استحقاقا واما اذا وهب الكفيل واشترى منه  
بالدين شياء جعلنا الدين عليه ضرورة تصحيح التصرف واما قبله فلا ضرورة انتهى وفي  
البحر وحاصل ان الكفيل والمكفول عند ما اطلقوا بين المكفول له سواء كان المطلوب  
من احدهما هو المطلوب من الاخر كما في الكفالة بالمال او لا كما في الكفالة بالنفس فان  
المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل احضار النفس ولفظ المطالبة باطلا قد يظهر  
هذا على راي بعضهم وجزم مسكين بان المطلوب منهما واحد وهو تسليم النفس فان  
المطلوب عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه ثم قال والحاصل ان ثبوت الدين في الزمة  
اعتبار من الاعتبار الشرعية فجاز ان يعتبر الشيء الواحد في ذمتين وانما يتم في ذمتين  
سيثبت في زمن واحد من طرفين حقيقيين ولكن المختار ما ذكره المصنف يعني ما  
الكثر في مجرد المطالبة لا الدين لانه اعتبار في ذمتين وان امكن شرعا لا يجب  
الحكم بوقوع كل ممكن الا بموجب ولا موجب الا التوثيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم  
ولا بد من ثبوت اعتبار الدين في الزمة كالوكيل بالشرايط بالتمتع وهو في ذمته  
الموكل كذا في فتح القدير وكذا الوصي والولي والناظر بطلان ما التزم دفعه ولا شيء في  
ذمتهم وكذا اكل امين يطالب برد الامانة ولا شيء في ذمته وكذا سيمد العبد الماذون  
المدين ببيع او فدايه ولا دين عليه ثم بسط الكلام وذكر امكانها وشرايطها وسببها  
وحكمها ووصفها ومحاسنها ومساوئها وانواعها ودليلها بما يطول شرحه والله الموفق

برهن مزيد انه له على عمر وكذا وان هذا كفلا  
**فاقتضى بذل المال على الكفيل فقط ولا نقص على الاصيل**  
**وان يقل بامره كان كفلا** **فاقتضى بذل عليهما كما نقل**  
كفلا بالنسبة للجهول وكذلك نقل وبسكون اللام فيهما للقافية في شطر الرجز والمسئلة  
مفصلة في كتب المذهب قال في جامع الصغير رجل اقام بيعة ان له على فلان كذا وان هذا  
كفيل عنه بامره فانه يقضى على الكفيل والمكفول عنه فان كانت الكفالة بغير امره قضي على  
الكفيل خاصة لانه لما ادعى الكفالة بامره لم يصح القضاء بغير امره ومن ضرورة القضاء بهذا  
السبب التقى الى الغايب لان امره اقر بالمال وفي الفصل الثاني لم يكن من ضرورة صحته  
التقوى الى الغايب قال الشارح في الاول لوجود المغايرة بينهما لان الكفالة بامر تبرع  
بتد او معاوضة انتها والكفالة بغير امر تبرع ابتداء وانها وكل ما كان كذلك فغيرا غيرا  
لا محالة اذا ثبت ذلك فبدعواه احدها لا يقضى له بالآخر انتهى وفي دعوى الخلافة  
ان ادعى كفاالة مبهمة واقام البيعة انه قال مالك على فلان فهو على وقال المدعي قلت  
عكذا وان لي على الغايب الف درهم يقضى بالف على الغايب والحاضر والمدعي بالخيار ان  
شاء اخذ من الكفيل وان شاء اخذ من الاصيل فان اخذ من الكفيل رجع على الاصيل ان كانت  
الكفالة بامره ولو كانت الكفالة مفسرة بان يشهدوا انه كفلا بالالف الذي له على فلان  
الغايب ولم يشهدوا انه كفلا بامره فان القاضي يقضى على الكفيل الحاضر خاصة حتى لو حضر  
الغايب يحتاج الى اعادته البيعة عليه ولو شهدوا انه كفلا بالالف بامره فالتقاضي يكون  
على الغايب والحاضر انتهى وفي مختصر المحيط انكر الكفيل الكفالة واقام المدعي بيعة بوجه  
الكفالة بامر الغايب وان له على الغايب الف تقبل بيئته ويرجع الكفيل على الغايب فان  
قال الكفيل بعد القضاء بامر في الغايب بالكفالة لم يرجع على الغايب انتهى وفي فصول  
الجمادى في الفصل الخامس قال حيلة اثبات الدين على الغايب ان يكفل المدعي عن الغايب  
رجلا بكل ما للمدعي على الغايب ويجوز المدعي كفالة في المجلس فيدعي المدعي على الكفيل  
ما لا مقدرا بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفالة وينكر كون المال للمدعي على  
الغايب فيقيم المدعي بيئته بالمال على الغايب فيقضي القاضي على الكفيل بالمال الذي ادعاه  
عليه باقراره بالكفالة ثم يبرى المدعي الكفيل عن المال فيثبت المال على الغايب لا انتصاب  
الكفيل خفيما عنه لان ما يدعي على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغايب وفي مثل  
هذه الصورة ينتصب الحاضر خصما عن الغايب وهذا اذا كانت الكفالة بكل مال على  
الغايب اما اذا لم تكن بان ادعى ان له على فلان الغايب كذا وهذا الحاضر كفلا له بهذا  
المال واقام البيعة على ذلك فحقت القاضي على الكفيل لا يكون ذلك قضاء على الغايب



الا اذا ادعى الكفالة بامر الغائب اما اذا كفل بكل مال له على الغائب فالقضاء على الكفيل بماله  
 يكون قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بامر الغائب او بغير امره انتهى وفي البرهان فلو  
 صاحب الكفيل ولو برهن ان له على زيد كذا وان هذا كفيل عنه بامر قضى به عليه ولو بلا  
 امره قضى على الكفيل فقط وانما قبل البرهان هنا لان المكفول به مال مطلق وانما يثبت  
 بالامر وعدمه لانهما يتغيران لان الكفالة بالامر ترجع ابتداء وموافقة انتهاء ونحو  
 امر ترجع ابتداء وانتهاء فبدعواه احدها لا يقضى بالآخر واذا قضى بها بالامر ثبت امر  
 وهو يقتضي الاقرار بالمال فيصير مقضيا عليه والكفالة بغير امر لا تفسد جابها لانه يثبت  
 محضها قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى اليه وفي الكفالة بامر يرجع الكفيل بماله في  
 الامر وقال زفر لا يرجع لانه لما انكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صوابا  
 شرعا فبطل ما زعمه فينبغي قوله له على زيد كذا وان هذا كفيل عنه يعني بهذا المقدار لان  
 الكفالة لو كانت مطلقة لمحو ان يقول كفلت بمالك على فلان فان القضاء على الكفيل قضى  
 على الاميل سواء كان بامر او بغير امر لان الطالب لا يتوصل الى اثبات حقه على الكفيل  
 الا بعد اثباته على الاميل واذا كان كذلك صار الكفيل ضمما عنه وان كان غائبا والمذهب  
 عندنا ان القضاء على الغائب لا يجوز الا اذا ادعى على الحاكم حقا لا يتوصل اليه الا بانه  
 على الغائب قال مشايخنا وهذا طريق من اثار اثبات الدين على الغائب من غير ان يكون بين  
 الكفيل والغائب اتصال وكذا اذا خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدين  
 عليه مثل هذه الكفالة ويقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيقيم المدعي البيينة على الدين  
 فيقضى به على الكفيل والاميل ثم يرى الكفيل والحاصل انها اربعة اوجه مطلقة من  
 المقدار ومقيدة به وكل على وجهين اما بالامر او بعدمه فلا تفصيل في المطلقة وهي بطل  
 في القضاء على الغائب والتفصيل في المقيدة ولا تنص الجملة لان شرط التعدي والغيب  
 كونها بامر والحوالة على هذه الوجوه وتامه هناك

**ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل** **لا شك ان الدين في الحال**  
**عليه فالوارث ان ادا له** **يرجع به من قبل ما استاجل**  
**لان ذلك الكفيل الترمي** **به مؤجلا لوقت علم**  
**فان يكن يرجع بالمجمل** **وذلك فرايد على الموجل**  
 المسئلة في كفالة الاشياء والتظاير ولو كان الدين موجلا فكفل ذات الكفيل حريته  
 عليه فقط فلطالب اخذ من وراث الكفيل ولا يرجع للوارث ان كانت الكفالة بالامر  
 حتى يجمل الاجل عندنا انتهى وفي مختصر المحيط ولو مات الكفيل قبل الاجل حايثا  
 ادعى ورثته لم يرجعوا على المطلوب قبل حلول الاجل خلافا لفرق ولو مات المثلوث فبطل

لاجل حل عليه لا على الكفيل انتهى وفي الجواز اذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاميل وكذا  
 اذا حل على الاميل بموته لا يحل على الكفيل وعن ابى يوسف اذا كان على رجلين الف موجه وكل  
 واحد كفيل عن صاحبه فمات احدهما اخذ ما عليه بالامالة واما ما عليه بالكفالة يبقى موجلا  
 من يجهل كذا في التارخانية انتهى وفي المنع شرح المجمع رجل كفلا لآخر دين موجلا باذنه  
 لمات الكفيل فحل الاجل بموته كسائر ديونه الموجلة واستوفى الطالب من تركته لم يرجع  
 ورثته على الاميل بمادوا الا بعد حلول الاجل لا للحال وقال زفر يرجعون للحال لان الاجل  
 قد سقط فصار الدين حالا فيرجعون نيابة عن مورثهم لانه الكفيل يصير مقرضا للاميل  
 مكفلا به في ضمن الاداء عنه والاداء الموجود من الورثة كالاداء الموجود من الكفيل بحكم  
 تعني فاستوجب على الاميل بمثل ما اداه في الحال التظيم لقيام الموجب وهو الاقراض  
 ثبت في ضمن الاداء ولنا ان الاجل حق الاميل فلا يبطل بدون ابطاله وانما حل الدين  
 بموت الكفيل لا انتقاله من الذمة الى التركة وهي عين واما في حق الاميل فدين الكفيل  
 بغير موجل ولم يصير عيناً وما ثبت لفرضه الانتقال من ذمة الكفيل الى تركته يتقدر  
 بغير ما فلا يظهر في حق غيره انتهى

**واعلم ان الزموا الكفيل** **بالنفس ان يسم المكفولا**  
**مع قدره عليه فيما قد نقل** **الا اذا ما كان في الشخص كفل**  
**بنفسه فالشخص في شهر على** **ان يبرئ الطالب بعد فلا**  
**يصير في شخص كفيلا اصلا** **وتلك حيلة اتكث تجلي**  
**يا صاح في كفالة لا تلزم** **كما بذات مرجوا وجرموا**  
 نفس متعلق بالكفيل والالف لا تطلق وقد اشتملت الابات على مسئلة في كفالة  
 الاشياء والتظاير ومجارتها الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاميل الى الطالب مع قدرته  
 فاذا كفل بنفسه فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصير كفيلا اصلا في ظاهر الرواية وهي  
 حريته في كفالة لا تلزم انتهى وفي فصول الوادي في التاسع والعشرين اذا اراد انسان  
 ان يكفل بنفسه انسان ولا يصير كفيلا فالجمل في ظاهر الرواية ان يقول الكفيل  
 عند كفالة كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا يكون كفيلا بعد الشهر فانه لا يكون كفيلا  
 اصلا لانه لا يصير كفيلا بعد الشهر لنفيها اصلا فيما وراء الشهر ولا يصير كفيلا للحال  
 في ظاهر الرواية لانه اذا كفل الى شهر يصير كفيلا بعد الشهر واذا كفل الى شهر على ان  
 لا يكون كفيلا بعد الشهر لا يكون كفيلا اصلا وذكر في السادس والعشرين قال واذا كفل  
 شخص الى شهر او الى ثلاثة ايام او ما اشبه ذلك جاز ولكنه انما يطالب الكفيل بعد  
 مضي شهر او ثلاثة ايام ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية عن اصحابنا وظاهر



مذهب اصحابنا ان الكفالة اذا حصلت الى اجل فانما يصير الكفيل كفيل بعد مضي الاجل  
ويطالب به بعد مضي الاجل وليس معناه انه ليس بكفيل للمال الا يرى انه لو سلم للكفيل  
المال يجبر الطالب به بعد مضي الاجل على القبول ولو لم يقم كفيلا للمال لكان لا يجبر  
على القبول ولكن فكر الشرح ايجل الكفيل حتى لا يطالب للمال وعن ابو يوسف انه يطالب  
به في الاجل واذا مضى الاجل يبرر الكفيل وهو قول الحسن بن زياد ومسئلة الطلاق تنافي  
ظاهر الرواية فانه لو قال لامرأته انت طالق الى عشرة ايام يقع الطلاق عليها بعد مضي  
عشرة ايام قال القاضي ابو علي النخعي قول ابو يوسف اشبه بهرقنا ولو قال كفلت بنفس  
فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهى الكفالة بمعنى الشهر بلا خلاف وذكر القاضي خان  
في فتاواه ان الشيخ محمد بن الفضل كان يفتي بقول ابو يوسف وهو ان يبرر الناس في  
في العدة لو كفل بنفسه الى شهر على انه يرى بعد الشهر فهو كما قال انتهى وفي مختصر نجية  
ولو قال هو على بنفسه الى شهر فاذا مضى شهر فانا برئ منه فهذا لم يضمن شيئا الا ان يكون  
من اليوم الى شهر فتثبتت الكفالة متعربة عن شرط البراءة انتهى وفي الخلاصة قال في  
ذلك والحيلة ان يزيد الكفيل في كفالاته فيقول انا كفيل لك بنفس فلان الى كذا  
الاجل ثم لا كفالة لك به على بعد ذلك وانا برئ فاذا قال ذلك فانه لا يطالب به في الحال  
ولا بعد مضي الاجل انتهى وفي البحر ولو قال انا كفيل بنفسه الى عشرة فاذا مضت اعني  
فاني برئ قال ابن الفضل لا مطالبة عليه بها لانيها ولا بعدها وذكر في الاسكنة  
بنفس فلان شهر كان كفيلا ابد اقول انت طالق شهرا فلو قال على نفسه الى شهر  
محمد انه قال لا سبيل عليه حتى يمضي شهر ولو قال نفسه على الى شهر فاذا مضى شهر فانا برئ  
منه قال هذا لم يضمن شيئا وفي التاثير الثانية اذا كفل الى ثلاثة ايام كان كفيلا بعد  
الثلاث ولا يطالب في الحال في ظاهر الرواية وفي السراج وهو الاصح وفي الصغرى  
وبه يفتي وفي البرازية كفل بنفسه الى شهر على انه يرى اذا مضى الشهر قال الفقيه  
ابو الليث الفتوى على انه لا يصير كفيل وفي الوقعات الفتوى على انه يصير كفيلا في العدة

**لو حبس الكفيل قالوا اجاز له اذا اراد حبس من قدر كفله**  
**لانه قد كان ذا اجله حبس فليجازه بفعله**

المسئلة في الخلاصة اذا طوّل الكفيل طالب للكفول عنه بالخلاص وان حبس كان  
محبس المكفول عنه الى اخره وفي مختصر المحيط وليس للكفيل ان يأخذ المال من المطلوب له  
الداه ولو كفل ان يطالب للوكل بالثمن قبل ان يودي بنفسه من ماله ولكن يقول خسر  
من الكفالة فان حبس كاه له ان حبس المكفول عنه انتهى وفي الخلاصة من كتاب غشا  
في فصل الحبس قال اما الكفيل اذا حبس فهو محبس المكفول عنه واذا اذنه الطالب فهو

يلزم المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على ان رب المال  
لو لم ان حبس الكفيل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل  
الكفيل وان كثروا انتهى وفي البحر عند قول صاحب الكنز لو لم لا ذم اي لا ذم الكفيل الطالب  
لا ذم لاصيل ليخلصه من هذه العهدة واشار الى انه لو حبس الكفيل حبس المطلوب وفي البرازية  
انه مقيد بما اذا كانت الكفالة بامره والا فلا يلزم الاصيل لانه ما ادخله ليخلصه والطالب  
حبسهما وينبغي ان يقيد ايضا بما اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة  
وقيد في السراج الوهاج ايضا بما اذا لم يكن على الكفيل المطلوب دين مثله والا فلا يلزمه  
واشار المؤلف يعني صاحب الكنز الى ان الحال عليه اذا لزمه وكانت الكفالة بامر المحيل كان له  
ان يلزم المحيل ليخلصه عن ملازمة الحال له واذا حبس كان له ان يحبس الا اذا كان  
المحيل عليه دين مثله وقد احتال بماله عليه مقيدا فليس للمحال عليه ان يلزم المحيل اذا لزم  
ولا يحبس اذا حبس انتهى وفي المنبع شرح الجمع واما اذا لزم الكفيل او حبس فله ان يلزم  
لكنه عنه ويحبس حتى يخلص المال لان ما لحقه من ذلك واقع من جهة فله ان يعامل بمثل  
ذم انتهى

**لو قال مديون مراده السفر واجل الدين عليه ما استقر**  
**وطلب التكفيل قالوا يلزم عليه اعطاء كفيل يعلم**

اجل مراده ما استقر خبره وطلب معطوف على قال وجملة يعلم صفة كفيل والبيتان  
مشتملان على مسئلة في الخلاصة قالوا اجمعوا ان في الدين الموجل اذا قرب حلول الاجل  
اراد المديون السفر لا يجزى على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفل بنفسه رجلا وبمال بامره  
فرد تخلفه ان يخرج من البلد ان كان ضمانه الى اجل ليس للكفيل ان يمنعه وان لم يكن الى اجل  
له ان يطالبه بما اداه المال او بتسليم النفس وفي الفتاوى الصغرى المديون اذا اراد ان  
يفيب ليس لرب المال ان يطالبه باعطاء الكفيل وقال ابو يوسف لو قال قاييل بان له ان  
يطالبه قياسا على نفقة شهر لا بعد وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلانا  
يريد ان يفيب عني فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين موجلا انتهى وفي القينة الدارين  
بشأن المديون بالكفيل قبل حلول الاجل ليس له ذلك قال رحمه الله تعالى وهو الظاهر  
وفي رواية له ذلك له دين موجل الى شهر وثبت عند القاضي ان المديون يذهب سنة  
الى بعيد ويطلب الدارين كفيلا بالدين يقضيه اذا حل الاجل فان عرف المديون بالمطل والتسوية  
ياخذ منه كفيلا والا فلا ويرمز للاسجاني ليس له اخذ الكفيل مطلقا انتهى وفي فتاوى  
قاري الهداية سئل عن مديون عليه دين الى اجل وقصد السفر البعيد هل يمنع او يلزم  
بكفيل اجاب اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين اذا اردت فاخرج  
معه فاذا حل الاجل طالب به بذلك انتهى وفي البحر قال في البرازية وفي الدين الموجل اذا قرب



الحلول واناد المديون السفر لا اعطاء الكفيل وفي السفرى ليس له مطالبته بالكفيل ولم يرد  
بالموجله وقال الثاني يعنى ابا يوسف لو قيل له طلب الكفيل فباسا على نفقة شهر لا يبعد وفي  
المنتقى قال رب الدين مديون يريد السفر له التكفيل وان كان الدين موجلا وفي الظهيرية قالت  
زوجي يريد ان يغيب لئلا بالنفقة كفيل لا يجيبها الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد ضمن  
الامام الثاني اخذ الكفيل رفقابها وعليه الفتوى ويجعل انه كفيل بما فات لها عليه وفي لحن  
لواقي يقول الثاني في ساير الديون باخذ الكفيل كان حسنا رفق بالناس وفي شرح المنظومة  
لابن الشحنة وهذا ترجيح من صاحب المحيط انتهى وفي هداينات القينة من باب القرض للرب  
السفر قبل حلول اجل الدين قرب حلوله ام بعد وليس للمدين منعه ولكن يسافر معه الى ان  
يجل فيمنعه من السفر حينئذ الى ان يوفيه حقه انتهى

**وفي الامانات اذا ما يكفل شيئا عن الامين قالوا يبطل**

ما زائدة يعنى اذا كفل رجل رجلا في امانة وضعت عنده لا تقع الكفالة لانها لا تقع بارادة  
كالودائع واموال المضاربات والشركات قال في فصول العادى في التاسع والقرن من غيره  
جواز الكفالة على الخصوص كون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث يجبر على تسليمه وعن  
قلنا ان الكفالة بالامانات كالودائع واموال المضاربات والشركات باطلة لان هذه الامانة  
غير مضمونة لا عينها ولا تسليمها واما الكفالة بتكفل المودع من الاخذ والكفالة بالعين فبطلت  
والمستأجرة باطلة واما الكفالة بتسليمها ذكرتم من الايمه السرخسي ان الكفالة بتسليم  
العارية باطلة وليس هذا بصواب فقد نص محمد في الجامع ان الكفالة بتسليم العارية صحيحة  
والكفالة عن المرتبه لا تقع سواء حصلت الكفالة بعين الرهن او برده متى قضي الدين وكذا  
الكفالة عن الرهن للمرتبه لا تجوز هكذا ذكر المشايخ وذكر القذوري ان الكفالة للرهن بتسليم  
الرهن جائزه وان هلك سقط الضمان والكفالة ببذل الكتابة لا تقع والكفالة بتسليم  
نفس الشاهد ليحضر مجلس القاضى فيشهد لا تجوز انتهى وفي مختصر المحيط والكفالة بالعين غير  
مضمونة كالودائع لو هلكت ومال المضاربة والشركة لا يقع والكفالة بعين امانة وكذا  
واجب التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر تقع بتسليم العين ومرد ها لا يجنب  
حتى لو هلك لا يجب على الكفيل قيمتها انتهى وفي المنيع شرح الجميع ولا تقع الكفالة بالامانة  
وهذا لان الكفالة عقد ضمان يلزم به ما هو مضمون على المكفول عنه فاذا كانت العين غير مضمونة  
على المكفول عنه لم يقع ضمانها عنه وهذا كالودائع والمضاربات ومال الشركة والمستأجر المستأجر  
الا ان العارية يجب مرد ها والعين المستأجرة يجب تسليمها فان ضمن ضمانا من تسليمها انتهى  
في يده جاز وما سوى ذلك فليس بمضمون الرد ولا بمضمون في نفسه فلا تقع الكفالة بتسليم  
وفي البحر واما الامانة كالودائع ومال المضاربة والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر

يكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل وقالوا ارد الوديعة ليس بواجب  
على المودع بل الواجب عدم المنع عند طلب المودع فلا يجب على الكفيل تسليمه قال وما ذكره شمس  
الائمة السرخسي ان الكفالة بتسليم العارية باطلة باطل فقد نص في الجامع الصغير بان الكفالة  
بتسليم العارية صحيحة الى اخره

**وجوزوا الكفالة الى اجل بالقرن ثم ذاعلى الاصيل حل**  
قوله بالقرن متعلق بكفالة وقوله ذاعلى القرن المذكور المسئلة في مختصر المحيط وعبارته الكفالة  
بالقرن الى اجل جائزه وعلى الاصيل حال انتهى لكن قد مرنا في السبع من بحث القرن عن البحر مغربا  
الى التحريم الجامع لو كفل بالمال موجلا تاخر عن الاصيل وان كان قرضا لكان الدين واجدا وهي حيلة  
في بيع القرن اذ يثبت ضمنا ما يتبعه قصدا كبيع الشرب والطريق الى اخيه وفي فصول العادى في  
فصل الثالث والثلاثين قال اذ كان عليه الف من كفالة والف من ثمن مبيع فجاء بالف وقال  
ادى هذا من الكفالة وقال الطالب لا اخذها الا من جميع ما على عليك له ذلك وحصل  
ثبوت من المالىين ويخرج بما بقي على المكفول عنه وان قبض ولم يقل شيئا فالمطلوب ان يجعله من  
الى المالىين شاء وذكر في ابواب الكفالة من الزيادة ان رجل عليه مال واخذ قرض او ثمن مبيع  
مالا او وجلا ادى بعض المال وقال هذا من احد النصفين لا يعتبر ذلك ولو كفل بنصف  
لمال رجل وادى نصف المالى وقال هذا من كفالة فاذن يعتبر وكذا لو كان لكل نصف كفيل  
وكذا لو كان اصل المال مختلفا احدهما قرض والاخر كفالة

**لو انه لمدة قد كفله ثم توارى ذلك المكفول له**  
عند مجي الوقت ثم لم يسلّم له المدة حتى يدفعه الذى كفل  
وخاف هذا من لزوم المال فامره يرفع في ذلك الحال  
كما لم ينصب الوكيل عنه يسلم له المكفول لا  
ومثل ذالوباعه شيئا على ان الذى اشتراه يختار الى  
ثلاثة الايام ثم غاب با ببيعته وبعده ما آت با ببيعته  
بحيث كانت مدة الخيار فمضى لدى اخذها النهار وقد مضى  
فالمشتري يرفع امره الى قاض فينصب على ما تعلق  
عن الذى باع هنا وكذا لا يرد عليه فيما قبل  
قال ابو يوسف فيما يدينون لمؤقتا القاضى كذا في مختصر  
الذى كفل بالمال المكفول له التهاوى الذى هو فيه وقد اشتملت الابيات على منسبتين  
في فصول العادى في الحائمين وعبارته اذ كفل بنصف رجل على انه ان لم يوفيه به عند ايامه درهم  
فالمطالب على الغريم على الكفيل فتغيب الطالب في الغد فطلب الكفيل فلم يجده حتى مضى الغد لم يرد



الحال وذكر هذه المسئلة في فتاوى ابى الليث وقال اذا تقيب الطالب فرفع الكفيل الامر الى القاضي  
فانصب وكذا عن الطالب وسلم المكفول عنه اليه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية انما هذا في  
بعض الروايات عن ابى يوسف قال الفقيه ابى الليث لو فعل قاض بهذا اذا علم ان الخصم تقيب  
لذلك فهو حسن وذكر قبل ذلك قال المشتري بشرط الخيار اذا اراد الرد على البايع في الابد  
الثلاثة فاختفى البايع فطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البايع ليرده بحسب  
اختلافه فيه قال بعضهم ينصب نظر المشتري وقال بعضهم لا ينصب لان المشتري لما  
اشترى ولم ياخذ كفيله مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له وهذا قول  
محمد بن سنان واذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي الاغراض فيمنعه رويان  
في رواية يوجبها الى ذلك فيبعت مناد ينادي على باب البايع ان القاضي يقول ان خصمك  
فلانا يريد ان يرد البيع عليك فان حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاضي البيع  
من غير اغذار وفي رواية لا يجيبه القاضي الى الاغذار ايضا انتهى وفي الخلاصة رجل كفله  
بنفسه على انه ان لم يواف به يوم كذا فعليه المال فتواري المكفول له فلم يجبه  
الكفيل برفع الامر الى القاضي لينصب وكيله فيسلم اليه وعلى هذا لو باع شيئا عن المنة  
بالخيار ثلاثة ايام فتواري البايع حتى مضت ثلاثة ايام برفع الامر الى القاضي لينصب  
وكيلا للبايع ليرده عليه قال الفقيه ابى الليث هذا خلاف قول اصحابنا غير انه روي  
في بعض الروايات عن ابى يوسف ولو فعله القاضي فهو حسن في موضع يوجب نصبه كحكمه  
وفي بيع جامع الفتاوى ينصب القاضي خصما عن عليه خيار الشرط ليرده عليه اذا كان  
غائبا وكذا في خيار الروية انتهى وقد مر هذه المسئلة من المناظرة في الايمان وفي البحر  
عند قول صاحب الكفران قال ان لم يواف به غدا فهو رضا من لما عليه فلم يوافق به  
المطلوب ضمن المال لان الكفالة معلقة بشرط عدم الموافقة وهو متعارف يقع تعليقها  
به واذا وجد الشرط لزمه المال وان ابطال الكفالة بالنفس وانما هو في حق تسليم الطالب  
لا في حق المال وقيد بموت المطلوب لان الكفيل لو مات لم يوجد شرط الكفالة المعلقة لان  
وامر به يقوم مقامه كوت الطالب فان الكفيل اذا سلم الى وارثه برى ولو ابراه الطالب  
كفالة النفس فلم يوافق به لا يجب المال لشدة شرطه ولو اختلف فقال الكفيل واقتضى  
وقال الطالب لم توافني به فالقول للطالب والمال لازم على الكفيل لان سبب وجوب المال  
التزام المال بالكفالة لان الموافقة شرط للبراء فلا تكتب بقول الكفيل كذا في الحائض في  
البرائة وفيما اذا علق المال بعدم الموافقة لا يقبل قوله الا بحجة وبما يبرأ ذكره في نظم الفقهاء  
قال دقته ليلك اليوم بالمشروط وانكره الطالب فالامر على ما كان في الابتداء ولا يمين  
على واحد منهما يدعى الكفيل البراء والطالب الوجوب ولا يمين على المدعي وفي فرق الكواري

رجل كفله بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فعليه المال فلم يوافق لكن المدعي وجد المدعي عليه  
ولا زحم حتى الليل يلزمه المال وكذا الوتقيب الطالب فلم يجبه لزمه المال الكفيل الثالث لو  
اشترى وهذا فمضى الثاني لو شرط على الكفيل مكانا فلم يجبه الكفيل المكفول به في ذلك المكان وتقيب  
الطالب لزمه المال الكفيل الثالث لو اشترى بالخيار فتواري البايع الرابع حلف ليقضين دينه  
اليوم فتقيب الدين الخامس جعل امر امراته بيدها ان لم تنقل نفقتها فتقيبت وعند ابى يوسف  
ينصب القاضي قضا في الفصلين الآخرين لا في الاولين لان الطالب متعت فيها وجعل قاض  
فان في فتاواه كلها على الاختلاف وان القاضي ينصب وكذا عن الغايب في قول المتأخرين  
وهو قول ابى يوسف انتهى **من كتاب الحوالة**  
ذكرها بعد الكفالة لان كلا منهما عقد التزام ماعلى الاصيل الا ان الحوالة تتضمن براءة الاصيل  
برة مقيدة بخلاف الكفالة فكانت كالمركب مع للفرد والمقرض مقدم فاخر الحوالة عنها كذا في  
البحر وفي المنهج شرح الجمع الحوالة مشتقة من التحول وهو الانتقال ومنه تحويل الغراس وهي في  
الشرع نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه ولهذا يرى المحيل عندنا التحول الدين  
من ذمة اذ من المحال بقاء الشيء الواحد في محلين في زمان واحد ودليل مشروعية الحوالة قوله  
سنة عليه وسلم من احيل على ملي فليتبع والا مبالا يتبع يستلزم الجواز انتهى وفي الخلاصة  
اختلف المشايخ في ان الحوالة نقل الدين او تعلل المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند البعض  
نقل المطالبة هكذا ذكر في بعض شروح الجامع الكبير وفي نسخة الامام خواهر زاده لا اختلاف  
بين ابى يوسف ومحمد عند محمد نقل المطالبة وعند ابى يوسف نقل الدين وثمره الاختلاف  
تظهر فيما اذا ابراه المحتال المحيل عن الدين بعد الحوالة فعند ابى يوسف لا يبرأ لانه نقل الدين  
منه الى المحتال عليه وعند محمد صح وفي التجريد اذا احوال وقبله يرى المحيل عند الثلاثة وكذا لو  
كفل على ان الاصيل يرى ولو ابراه المحتال له المحتال عليه من الدين وقد احواله بدينه مقيدا  
للمحيل ان يرجع على المحتال عليه ولو وجبه من المحتال عليه ليس للمحيل ان يرجع على المحتال عليه  
ونجته كالا شفاء وتماهه مبسوط هناك وقوله احواله مقيد الى حوالة مقيدة وهي  
بدينه ان يقيد بها بماله عليه من وديعه او دين او غصب او نحوه لان الحوالة قسمان مقيدة  
بذكرها ومطلقة ان يرسلها رسالا ولا يقيد بها باحد مما ذكره الكل جاز كذا حرمه مع  
زوائد في البحر وفيه ايضا بعد ما ذكر الحوالة نحو ما تقدم قال وفي فتح القدير المصحح من  
المذهب انها توجب البراءة من الدين ثم بسط الكلام على ركبتها وشروطها وحكمها وصفها  
ودليلها وانواعها وسببها ومحاسنها ومن اراد ذلك فليرجع اليه والله الموفق  
**لو ان شخصا باع من انسان شيئا وقد احوال بالاثمان**  
**شخصا ومن احواله عليه قد قبلها وبعد ما اليه الغد**



## كفايلا فحكم ذي الحوالة صحته يا صاح لا محالة

ومن احواله عليه يدفع **نعم على المحيل فيه يرجع**

قبلها اي الحوالة فيه اي فيما يدفعه وقد اشتملت الايات على مسئلة ما لو اشترى رجل من رجل شيئا واحاله بالثمن على ثالث وتمت الحوالة بقبول الثالثة ثم ان المشتري انفق ثمنه بقت الحوالة على حالها فبطلت الحوالة على المالك المحال ويرجع به على المحيل قال في فتاوى قاضي خان لو كانت الحوالة مقيدة بثلثين بمالك المحال على المحيل لم ينسخ بيع العبد بخيار روية او شره او عيب قبل القبض وبعده بقضاء قاض او هلك العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحيل عليه ولا تبطل الحوالة استحسان وان استحق العبد المبيع بطلت الحوالة قياسا واستحسانا في روية الاصل من الكفالة وكذا لو كاتب المولى ام ولده ثم حال عليها غريبا من غرمائه ببدل الكتابة ثم مات المولى تعتق ام الولد وتبطل الكتابة ولا تبطل الحوالة استحسانا وفي مختصر المحيط حال البايع غريبا له بالثمن على المشتري او كفل عنه المشتري ثم مرد العبد بغير قضاء او بغير رضا لم تبطل الحوالة وكذا لو رد بخيار روية او شرط او تقايلا المبيع لم تبطل الحوالة وعند زوين انتهى وفي مختصر المحيط وفي الخلاصة اذا باع عبدا من اخر وحال البايع غريبا له على المشتري بالثمن ثم استحق العبد او ظهر حرا وقدر فعوا الامر الى القاضي فانه تبطل الحوالة اما اذا رد عليه بيب بقضاء او بغير قضاء لم تبطل الحوالة وكذا اذا هلك المبيع قبل التسليم الى المشتري انتهى وفي المنبع شرح الجميع رجل باع عبدا من اخر ثم حال غريبا له على المشتري بالثمن ثم ان المشتري وجد بالمبيع عيبا فرده على بايعه قال زفر بطلت الحوالة لانها مقيدة بالثمن ولما رد بالعيب انسخ المبيع فبطل الثمن المحال به فبطلت الحوالة كما لو استحق المبيع او وجد العبد حرا وعندنا الحوالة صحيحة ولا تبطل والمحال ان يطالب المشتري بمال الحوالة لان الحوالة وان كانت بالثمن الا ان الثمن كان واجبا وقت الحوالة فصحت وبالرد لم يتبين انه لم يكن واجبا بل سقط بالانفساخ بعد ثبوته وجوبه وذلك مختص بالمتعاقدين فلا يظهر في حق الغريم للمال بخلاف الاستحقاق وظهور الكرية في العبد المبيع لانه ظهر بذلك ان الثمن لم يكن تابعا جديا فلم تقع الحوالة صحيحة انتهى وفي البحر ولو حال المولى غريبا على المكاتب ببدل الكتابة لم يعتق المولى المكاتب لم تبطل الحوالة عندنا خلافا للزفر وعلى هذا الخلاف ما اذا باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البايع حال غريبا بالثمن على المشتري فمات العبد قبل القبض او رد بخيار من الخيارات الثلاث قبل القبض وبعده لم تبطل ولو استحق المبيع او استحق الدين الذي قيد به الحوالة من جهة الفرما او ظهر ان العبد المبيع كان حرا بطلت الحوالة اجماعا والفرق ان في الاول سقط الدين بعد الوجوب مقصودا فلم تبطل الحوالة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت الحوالة فبطلت واذا لم تبطل وادى فانه يرجع به به على المحيل

ويرجع المكاتب على سيده ان اداه بعد عتقه لا قبله كذا في الذخيرة ثم قال وفي المشتري رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ثم حال المشتري البايع بالثمن على غريمه من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة فان كان البايع اجل المحال عليه بالمال فان الاجل ينتقض ايضا اذا كان الرد بحكم فان كان الرد بغير حكم لا يبطل الاجل والمشتري بالخيار ان شاء اتبع البايع حالا وان شاء اتبع المحال عليه الى اجله فقد فرق على رواية المشتري بين حالة البايع غريمه على المشتري وحالة المشتري البايع على غريمه حيث لا تبطل في الاولى بالنسخ وتبطل في الثانية ولعل وجهه في الاولى تبين ان لادين عليه وهي تصح بدون دين على المحال عليه وفي الثانية ظهر ان المحيل ليس بمدين فبطلت الى اخر ما ذكره **من كتاب**  
**القضاء** لما كان اكثر المنازعات في الديون والبياعات والمنازعات محتاجة الى قطعها اعتقها بما هو فاضل لها وهو القضاء وهو بالمدة في اللفظة مصدر قضيت بين الخصمين وعليهما حكمت ومنه قوله تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الاياه وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وضره فقضى عليه اي قتله كانه فرغ منه وهو قاض اي قاتل وقضى نجبه فضاء اي مات وقد يكون بمعنى الاداء والانهاء قضيت ديني ومنه قوله تعالى وقضينا لى بنى اسرائيل في الكتاب وقوله تعالى وقضينا اليهم ذلك الامر اي انهى انهم ياتوا بذلك وقد يكون بمعنى المنع والتقدير قال ابو ذؤيب وعليها مسرورتان قضاهما داء وصنع السواقي تتبع يقال قضاه اي منعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر ويقال استقضى فلان اي صير قاصيا والقضاء في الشرع عرفه في فتح القدير بالالزام وفي المحيط بفصل الخصومات وقطع المنازعات وفي لبدايع بالحكم بين الناس بالحق كذا حرمه في البحر باطل من ذلك وذكر كنه وشرائط وصفت وطريق ثبوتهم واحكامهم وما يخرج به القاضي عن القضاء واداه ومحاسنه بما يطول شرحه والله الموفق

**قد ذكر المصدر الشهيد ان من ولي قضاء بليد ما جازان**

**يرسل يستنيد فيها نايبا ولاله مستخلفا وناصبا**

**اذ لا يكون قاضيا ما لم يعمل وقبل ان اهدى له شئ قبل**

**قال ابو يوسف ان القاضي قضاؤه قبل الوصول ما قضى**

**وذلك ايضا ظاهر من مذهب محمد بك حكي في الكتب**

مسئلة في كتب المذهب قال في الاشياء والنظاير واخر القضا والشهادات ذكر المصدر الشهيد في شرح ادب القضاء ان المولى لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل ولايته فمقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استنابته بارسال نايب له في محل



قضاياه وعمل القضاة الآن على ارسال نايب حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه  
باذن السلطان وحينئذ فلا كلام فيه انتهى وذكر في البحر قال وظاهرا اطلاقهم ان الماذون  
له بالاستخلاف صريحا او دلالة يملكه قبل الوصول الى محل قضاءه كما يملكه بعده وقد جرت  
عادتهم اذا ولوا ببلد السلطان قضاء بلدة بعيدة بارسال خليفة يقوم مقامهم في  
حضورهم وقد سئلت عنها في سنة تسع وتسعين وتسعين فاجبت بذلك والله اعلم  
ثم رايت الاجل المصدر الشهيد في شرح ادب القضا الخصاص قال في الباب السادس عشر  
القاضي انما يصير قاضيا اذا بلغ الموضع الذي قلده فيه القضا الا ترى ان الاول لا ينقل اليه  
يليه هو البلد الذي قلده فيه القضا فكان هو في ذلك المكان بمنزلة واحد من الرعايا في  
وهو يفيد ان القاضي لا يملك الاستخلاف قبل وصوله الى محل عمله لكنه ذكر في الباب السادس  
انه ينبغي للقاضي ان يقدم نايبه قبل وصوله حتى يعرف عن احوال الناس لان يقال ان  
قاضي القضاة ماذون بالاستخلاف قبل الوصول من السلطان فلا كلام هذا هو الواقع لا ينبغي

**من القضا بالشفعاء قلدا** **فانه صاحب مكن تقلدا**  
**بالحق للامام استحسانا** **تقليد القضا من له عنا**  
**بل ان ذاك مستحب شرعا** **قالوا بما ل الناس كي لا يبطها**

للقضا متعلق بقوله قلدا والالف للاطلاق واستحسانا بالبناء للجمهور والمراد بالامام السنن  
وضمير تقليده للامام وشرعا مبنى للجمهور ومستحبا حال من نايب فاه على وقد اشهدت  
الادبيات على مسئلتين في جامع الفتاوى قال من اخذ القضا بشفعاء فهو مكن قلدا بخذ  
الى ان قال يستحب للامام ان يقلد من له ثروة لئلا يطعم في اموال الناس انتهى وفي فصول  
العادى في الفصل الاول القاضي اذا اخذ القضا بالرشوة هل يصير قاضيا اختلف  
المشايخ فيه والصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضا لا ينفذ قضاؤه ومن تقلد القضا بالرشوة  
او الشفعاء اذا قضى في مختلف فيه ثم رفع الى قاض اخر فان وافق رايه امضاه وان خالفه  
ابطله بمنزلة حكم المحكم بخلاف من تقلد بالاستحقاق كذا ذكر في ادب القاضي وذكر في حجة  
قال بعض مشايخ زماننا هذا فيمن تقلد القضا بالرشوة لانه لو قضى لا ينفذ فلا يحتاج  
الى النقص اما الذي طلب القضا بالشفعاء فهو الذي سواه في حق نفاذ القضا في المجتهد  
انتهى وفي الفصل المذكور من جامع الفصولين من اخذ برشوة لا ينفذ حكمه فلا حاجة الى  
نقصه ومن اخذه بشفعاء فهو مكن تقلده بحق انتهى وفي الخلاصة القاضي اذا اخذ القضا  
بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ وفي الفتاوى الكبرى للمصدر الشهيد الذي رتب  
نجم الدين ذكر عن ابي القاسم ان القضاة على قسمين قاض قلد وقاض ولي بسبب من الرشوة  
او الشفعاء الاول اذا قضى ثم رفع قضيته الى قاض يرى خلافه لا ينفذه اذا كان في نفس

مجتهد

مجتهد فيه اما الثاني اذا رفع قضيته الى قاض يرى خلافه له ان ينفذه قال استادنا الفتوى  
من من تقلد القضا بواسطة الرشوة لا ينفذ قضاؤه اصلا لان الامام اذا قلده برشوة ارتشاه  
هو وقومه وهو عالم به لم يمع تقليده به كقضا القاضى فيما ارتشى فيه اما الذي قلده القضا  
بسبب الشفعاء فهو الذي قلده القضا احتسابا على السواء في نفاذ قضائهما في المجتهدات  
وان كان لا يحمل الطلب بالشفعاء انتهى وفي جامع الفتاوى ومن اخذ القضا برشوة فالصحيح  
انه لا يصير قاضيا سوا لو كان لا ينفذ قضاؤه وقومه وهو عالم به كقضاياه برشوة وقيل لو  
ارتشى السلطان ليقلد القضا فالراشى والمرتشى في النار انتهى وفي البحر عند قول صاحب الكنز  
وذا اخذ القضا بالرشوة لا يكون قاضيا اي بما لا دفعه لتوليته لم يمع توليته وهو الصحيح  
ولو قضى لم ينفذ وبه يعنى اذا الامام لو قلده برشوة اخذها هو وقومه وهو عالم به لم يجز  
تقليده كقضاياه برشوة قال واصله فشمى ما اذا كان القاضي الدافع او غيره ليولية السلطان  
كفى لبرازيته انتهى وفي مختصر المحيط يستحب للام ان يقلد القضا من له ثروة انتهى وينبغي  
الحاق نواب القضا في زماننا بالقاضى حيث انهم يتولون النيابة بالرشوة والشفعاء فيكون  
في نفاذ احكامهم خلافا على ما ذكرنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **خاتمة**

في حكم الرشوة والهبة نقل في فصول العادى من الفصل الاول القاضي اذا ارتشى وحكم  
لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى ونفذ فيما لم يرتش وذكر البرزوي انه ينفذ فيما ارتشاه ايضا وقال  
بعض مشايخنا ان قضاياه فيما ارتشى وفيما لا يرتش باطله وبالقول الاول اخذ شمس الدين  
سرخسى وهو اختيار الخصاص وان ارتشى ولد القاضي او كاتبه او بعض اعوانه فان كان بامر  
ورثه فهو ما لو ارتشى القاضي سواه ويكون قضاؤه مردودا وان كان بغير علم القاضي نفذ  
قضاؤه وكان المرتشى رد ما قبض منه وذكر في العدة القاضي اذا اخذ الرشوة وقضى وقضى  
ثم ارتشى او اخذها ابن القاضي او من لا تقبل شهادته له لا ينفذ قضاؤه ولانه لما اخذ هو المال  
واخذ ابنه يكون عاملا لنفسه ولابنه والقاضى المولى اذا اخذ الرشوة ثم بعث الى شافعي  
لنذهب الى مرجل اخر ليسمع لخصومته بين اثنين ويحكم بينهما لا ينفذ قضاؤه الثاني  
وحكم لان القاضي الاول عمل في هذا لنفسه حين اخذ الرشوة فان كتب الى القاضي ليعلم  
لخصومته او احد اخر مثل المكتوبة يصح حكم المكتوب اليه كذا ذكر في الزخيرة انتهى وفي  
مختصر المحيط الرشوة على اربعة اوجه في وجه حلال وفي الثلاثة حرام اما الاول فهو ان  
برشوة لرفع خوفه عن نفسه او ماله او خوفه من لسانه فرشاه حل لا يعطى ولا يحمل الاخذ  
ولو اعطى ماله لساعى لا باس به ولو سعى انسان بينهما ودفع بعض ماله ليومله الى  
طبيب لا باس ان يفعل الاخذ والثاني ان يرشوه ليسوى امره بين السلطان لا يحمل الاخذ  
وطبقة في حل الاخذ ان يقول استاجرني يوما الى الليل لعمالك ببذل معلوم فيستاجرني فيكون



صحيحاً وهل يحل الاعطاء بدون هذه التحيلة قيل لا يحل وقيل يحل وهو الاصح والثالث لو  
 ارشاه ليس ليقلد القضا من السلطان لا يحل الاخذ والاعطاء والرابع لو رتب القاضي بعض  
 له لا يحل الاخذ والاعطاء سواء كان القضاء له بحق او بحجور قضا القاضي لا ينفذ ويجوز  
 باطل سواء قضى بحق او لا فاما في غير ما ارتشى فالصحيح انه ينفذ ولو رشا الطالب ولو لم يرض  
 او كاتبه واحد من اعوانه ليعين له عند القاضي ليقضي له وهو حق له فقضى القاضي وهو  
 لا يعلم بذلك فالطالب آثم بما صنع وحرام على القابض والقضا نافذ ولا ينبغي ان يتخذ  
 بواباً يمنع الناس عن الدخول حتى ياخذ شيئاً ولكن يتخذ بواباً محتجب في ذلك او يجرى  
 كفايته من بيت المال ولا يقبل الهدية من الاجنبي اذا كان لا يهدى اليه قبل القضا  
 ولو قبل ماذا يصنع به قالوا يريد على المهدى ان امكنه ولا يصنع في بيت المال حكاه ذكر  
 محمد في السير الكبير ولو كان يهدى اليه قبل القضا فان كان له خصومة لا يقبل والا فان  
 كانت هديته مثل تلك الهدية او اقل يقبل وان كان اكثر يرد الزيادة ويقبل من ذي رحم  
 المحرم ثم الهدية على ثلاثة اوجه في وجه حلال للمهدى والقابض وهو ان يهدى لا ينفذ  
 التورود والتجب وفي وجه حلال من المهدى حرام من القابض بان يخاف من غيره يهدى  
 اليه وفي وجه حرام عليهما بان يهدى الى غيره لكيلا يعين السلطان على حاجته يعني ان  
 كان المقصود لا يحل مجال فان حل مجال في جانب المهدى حرم على القابض انتهى ثبت  
 فقوله وفي وجه حلال من المعطي حرام من القابض بان يخاف من غيره فيهدى اليه يوحده  
 حرمة الهدايا في زماننا من القادم من سفر حج ونحوه على اكرام البلاد لان ذلك غالباً ان  
 يكون خوفاً من شرهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي البحر معزيا الى المعرج قال  
 من الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع ما ياخذ الشاعرو في وصايا الخاتمة قالوا بل  
 المال لا يتخلص حق له على آخر رشوة ثم ذكر نحو ما قدمنا فيما اذا دفع الرشوة ليسوى  
 عند السلطان ثم قال وان طلب منه ان يسوى امره ولم يذكر له الرشوة واعطاه بعد  
 ما سوى اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحل له ان ياخذ وقال بعضهم يحل هو الصحيح لانه  
 يرد مجازاة الاحسان فيحل انتهى وتماه هناك ثم قال عند قول صاحب الكفر وبرهنة  
 الامن قريب او من جرث عاداته به ويجب ردها على صاحبها فان تعذر ردها على مالكها  
 وضعها في بيت المال كاللقطة فان كان المهدى يتاذى بالرد يقبلها ويعطيه مثل فبنه  
 قال والحاصل ان من له خصومة لا يقبلها منه مطلقاً ومن لا خصومة له فان كان له رشوة  
 قبل القضا قبل المعتاد ولا فلا وفي تهذيب القلا نسي ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرم  
 او من وال قولي الامر منه او وال تقدم الولاية على القضا فعلى هذا انه ان يقبلها من نفسه  
 ومن حاكم بلده المسمى الان بالباشا وفي فتح القدير وكل من عمل للمسلمين عملاً حكماً في هدية

حكم القاضي فظاهر انه يحرم قبولها على الوالي والمفتي وليس كما قال فقال في الحاشية ويجوز  
 له والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوى الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم  
 ونماذج عنه القاضي قال لا ان يراد بالامام امام الجاه وفي التاتارخانية من خصوصياته عليه  
 صلاة والسلام ان هداياه له وفيها ضم الواعظ الى المفتي معك بانه انما يهدى الى العالم بعلم  
 بخلاف القاضي انتهى وفي الاشياء والنظاير في كتاب القضا والشهادات لا يقبل القاضي الهدية  
 الا من قريب محرم او من جرث عاداته به قبل القضا بشرط ان لا يزيد ولا خصومة لهما  
 وزدت موضعين من تهذيب القلا نسي من السلطان ووالي البلد ووجهه ظاهرات  
 منها انما هو الخوف من مراعاته لاجلها وهو ان مراعى الملك او نايبه ولم يرض لاجلها  
 انتهى وفي جامع الفتاوى وان اخذ القضا بالرشوة لا يصير قاضياً فكم من فساد بين المسلمين  
 من هذا الطريق اعني الحكم بعدم وقوع الطلاق بطريق فسح اليمين وغيره ولا يدرون  
 والقاضي النافذ حكمه على هذه الشرايط في عصمنا ومصرنا اعز من الكبريت الاحمر فيعتقدون  
 ان تلك المنة حلال هيها هيها قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان الذي بين الناس من  
 رتشي في محرم بدرهم فلا ينفذ شيء من احكامه اذ هو فاسق عام انتهى

### ولو قضى القاضي على السلطان جازواً ولاه ياذا النشأ

المسئلة في كتب المذهب قال في مختصر المحيط يجوز للقاضي ان يقضى المقلد او يقضى عليه  
 وكذلك لو قضى لولد المقلد او لوالده او لزوجته ولا يجوز قضاؤه لنفسه ولا لمن لا تقبل  
 شهادته له ويجوز له ان يقضى عليهم ويجوز ان يقضى لمن تقبل شهادته له كالاخ والعم  
 والولدها وكذا الوضي لاب امراته او امها وان كانا قد ماتا لم يجوز قضاؤه لهما اذا  
 كانت امراته ترث منهما ولو قضى لامرأة ابنه او لزوج ابنته والمقضى له حتى جان  
 وان كان ميتاً لم يجز اذا كان الابن او البنت ترث منه انتهى القاضي اذا قضى للامام الذي  
 قلده القضا او لولد الامام جاز انتهى وفي دعوى جامع الفتاوى ويجوز قضاؤه القاضي  
 لذي يور الذي ولاه وكذا القاضي الاسفل للقاضي الاعلى ويجوز قضاؤه القاضي لامراته  
 التي ماتت ولا يجوز ان كان حياً وكذا الوضي لامرأة ابيه بعد ما مات الاب جاز ولو  
 كان الاب حياً لا يجوز انتهى

### كل امير جاز ان يقضوا الى القضاة صاحب منصب القضا

### قد يجوز ان يقضوا ويكتب كتابه ايضا القاضي يطلب

### ان لم يكن من قبل السلطان قاض لديه يدعى الخصمان

المسئلة في الاشياء والنظاير واخر القضا والشهادات وعبارتها يجوز قضاؤه الامير  
 ان يكون القضا وكذا كتابه الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة الحكيفة فقضاؤه



الامير لا يجوز كذا في الملتقط وقد اختلفت بان توليته باشا مصر قاضيا للحكم في قضيتهم  
مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلة لانه لم يفوض اليه ذلك انتهى وفي نسخة  
ان الامير الذي ولاه السلطان على ناحية وجعل خراجها له واطلق له التعريف في ثوبه  
كما يقتضيه الامارة له ان يقلد ويعزل وكذا حال السلطان مع الخليفة قال واذ كان  
القاضي من الاصل ثم مات القاضي ليس للامير ان يولى قاضيا وان كان امير عشر حوزة  
وخارجها لانه قد عزل عنه الحكم حيث كان القاضي من الاصل وان حكم الامير لم يخرج حكمه  
جاء هذا القاضي الذي ولاه هذا الامير بكتاب الخليفة اليه من الاصل لا يكون ذلك منه  
للقضا انتهى **لوفوض العبد وظيفة القضا نيابة عن الامام يرفقني**  
**تفويضه وصح لكن لو حكم بنفسه ما صح فاقد الحكم**

العبد فاعل فوض وخلفه مفعوله تفويضه نائب فاعل يرتضى فافقه اي اقيم والحكم جمع  
حكمه والبيعتان مشتقلان على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل الاول وبعبارة السادة  
امر عبده على بلده وامره بنصب القاضي جاز له التقليد بطريق النيابة عن السلطان ولو فوض  
هو لا ينفذ وفي الصلاة لو صلح هو وامره غير جاز انتهى وفي الخلاصة لو امر غلامه على بلده  
وامره بنصب القاضي جاز له تقليد القضا بطريق النيابة عن السلطان وصار كمنصبه  
بنفسه لكن لو قضى هو بنفسه لا ينفذ لانه ليس باهل للقضا وفي الصلاة لو صلح هو وامره  
غيره بالامارة جاز والامام لو اذن عبده بالقضا فصار حرا فانه يقضى بذلك الامر ولو اذن  
الى تجديد الاذن كما لو تحمل الشهادة في حالة الرق ثم عتق وشهد انتهى وفي البحر عند قول  
صاحب الكنز واهل الشهادة اي اهل القضا اي من يعي منه وليس المراد ان القضا  
مبني على الشهادة ليلزم منه بناء القوي على الضعيف وان المراد انهما يرجعان الى مبي واحد  
وهو ان يكون حرا مسلما بالغا عاقل عدلا لان حكمه مبني على حكمها لكن واصاف الشهادة  
اشهر عند الناس تعرف واصافه باوصافها لان كلا منهما يثبت الولاية على القوي والشاهد  
يلزم الحاكم بشهادته والحاكم يلزم الحكم بحكمه فكانا من باب واحد وفي الخزانة اذا عني القاض  
ثم ابصر فهو على قضائه ولا تعي توليته كافر وصبي ولذا قال في البرازية قلد القضا العبد  
ثم ادرك لا يقضى به ذكره في المنتقى وفي الاجناس قلد القضا الكافر ثم اسلم فهو على قضاء  
ولا يحتاج الى تجديد ثابن وقبها ههنا قبله السلطان امر عبده بنصب القاضي في بلده  
ونصب يعي بطريق النيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو جمع بنفسه بعد ما  
وامره غير صحيح الامام اذن لعبده بالقضا فقضى بعد ما عتق جاز ولا يحتاج الى تجديد  
الاذن كما لو تحمل الشهادة في الرق ثم عتق قال فظاهر كلامهم ان من لا تقبل شهادته لو  
قضاؤه ولا يرد الفاسق فانه عندنا اهل لمهما لانا القاضي لو قضى بشهادته صح وان كان

ياثم فلي هذا لا يصح قضاء العبد وعلى عدوه عداوة دينوية كالشهادة وان قلنا بصحة  
ادانته بالبيعة او الاقرار لا يعلمه فهي مستثناة ولو ولي السلطان قاضيا مشركا في الكفار  
فما عرقل الخلاصة العمة وهو ظاهر لانه اهل للشهادة عليهم وذكر قبل في ذلك شرايط  
القاضي قال العقل والبلوغ والاسلام والحرية والسمع والبصر والنطق والسلامة عن حد  
القتل وان يكون مولى للحكم دون سماع الدعوى فقط كما في الخاتمة لا الذكورية والاجتهاد  
انتهى **لو قلد القاضي قضا مصر لا تدخل القرا بغير ذكر**

القرى جمع قرية والمسئلة في جامع الفصولين في الفصل الاول قال ولو قلد السلطان رجلا  
قضا بلدة لا تدخل فيه السواد والقرى مالم تذكر في منشور انتهى وفي فصول العبادى في  
الفصل المذكور واذا قلد السلطان رجلا قضا بلدة لا تدخل فيه السواد والقرى مالم يكن  
في منشور مكتوبا ذكر البلدة والسواد انتهى وفي الخلاصة السلطان اذا قلد رجلا قضا  
بلدة كذا لا يدخل فيه القرى مالم يكتب في منشور البلدة والسواد الكل في الفتاوى  
نصري قال في المحيط وهذا على رواية النوادر يستقيم لان على رواية النوادر المصر ليس  
بشرط لنقاد القضا فاما على ظاهر الرواية فالمصر شرط لنقاد القضا فلا يصير مقلدا على  
القرى وان كتب في منشور انتهى

**وان بالاستخلاف للقاضي اذن فاق لا ينزل النائب من**

**نيابة عن ذلك والفتوى على عدم عزله اذا ما عزلا**

مر لا الى القاضي والالف للانطلاق المسئلة في كتب المذهب قال في الاشباه والنظائير من  
كتاب القضا والشهادات قال في خزانة الفتاوى اذا مات القاضي انزل خلفاؤه ولو مات  
واحد من الولاية انزل خلفاؤه ولو مات الخليفة لا تنزل ولا ته وقضاته وفي الخلاصة  
وصاية الناطق لو مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا موت امراء الناحية بخلاف موت  
الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انزل خلفاؤه بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا  
عزل السلطان القاضي انزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا ينزل نائبه  
هكذا قيل وينبغي ان لا ينزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب القاعة  
لاننى انه لا ينزل بموت القاضي وعليه اكثر المشايخ وفي البرازية مات الخليفة وله امراء  
وعمال فاكل على ولايته وفي المحيط مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا امراء الناحية بخلاف  
موت الخليفة واذا عزل القاضي ينزل نائبه واذا مات لا والفتوى على انه لا ينزل بعزل  
القاضي لانه نائب السلطان او القاعة وبعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي قال في  
فتاوى قاضي خان واذا مات الخليفة لا تنزل ولا ته وقضاته وبما له وكذا لو كان القاضي  
ما دون نائب الاستخلاف واستخلف غيره فمات القاضي لا ينزل خليفته فتحرر من ذلك



اختلاف المشايخ في انزال النايب بعزل القاضي وموته وقول البرزاني الفتوى على انه لا ينزل بعزل القاضي يدل على ان الفتوى على انه لا ينزل بموته بالاولى لكنه عليه بانه نايب السلطان فيدل على ان النواب الان ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نوابه من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم احد الان انه نايب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونايب القاضي في زماننا ينزل بعزله وموته فانه نايبه من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المصراع كونه كوكيل قاضي القضاة مذهب الامام الشافعي واحمد وانما هو عندنا نايب السلطان وفي التاتارخانية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب انتهى وفي مختصر المحيط مات الخليفة وولاه وولي غيره وله قعنة وولاية لا ينزلون فيبقون على حالهم وكذا الرومات والى مدينة وله عمال لا ينزلون انتهى

**في مصر قاضيان يقضيان بين الوري واختلاف الخصمان**  
**اراد كل واحد ليذهب** **لواحد واختار كل مذهب**  
**اختلفوا في ذلك واختار للمدعي عليه الاختيار**  
**وان يكن من عسكر كان احد هذين والاخر من اهل البلد**  
**فالحكم هكذا ومن يحترف في سوق عسكر فنتهم يعرف**

المسئلة في فصول العجادي في الفصل الاول قال اذا كان في مصر قاضيان كل واحد منهما في محلة فوقع الخصومة بين رجلين احدهما في محلة والاخر في محلة اخرى وشري يريد ان يختصم الى قاضي محلة والاخر باباه قال ابو يوسف العبرة للمدعي وقال محمد بن المدعي عليه وعليم الفتوى وكذا لو كان احدهما من اهل المسكر والاخر من اهل البلد فارد العسكري ان يختصم الى قاضي المسكر فهو على هذا ولا ولاية لقاضي المسكر على غير الجند ومن كان محترفا في سوق المسكر فهو جندى ايضا انتهى وفي جامع الفصولين من انه المذكور ولو في مصر قاضيان كل منهما في محلة فتختصم رجلان واختلفا فيمن يختصم ان فان كل من قبل المختصمين في محلة واحدة يختصمان الى قاضي تلك المحلة وان كان من محلة فاراد المدعي ان يختصم الى قاضي محلة واباه الاخر قال ابو يوسف العبرة للمدعي وقال محمد بن بل للمدعي عليه وبه يفتى وكذا احدهما من اهل المسكر والاخر من اهل البلد فهو على هذا ولا ولاية لقاضي المسكر على غير الجندى ومحترف سوق المسكر جندى انتهى وفي مختصر المحيط قضاة ثلاثة في بلد كل واحد على موضع معلوم واختلف المتدايعان قال ابو يوسف ذلك الى المدعي يذهب حيث شاؤ وقال محمد هو الى المدعي عليه انتهى وفي الخلاصة يذهب الجند ولا يذهب على غير اهل المسكر ومن كان محترفا في سوق المسكر فهو جندى قاضيان

في مصر واحد كل واحد في نصف مصر ولرجل من محلة هذا القاضي على رجل من محلة القاضي الاخر دعوى عند ابى يوسف يعتبر حال المدعي ويختصم الى القاضي الذي في محلة المدعي وعند محمد العبرة للمدعي عليه وهو الصحيح انتهى وفي البحر من اول الدعوى قال وفي الثانية لو كان في بلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين احدهما في محلة والاخر في محلة اخرى والمدعي يريد ان يختصم الى قاضي محلة والاخر باباه قال ابو يوسف العبرة للمدعي عليه وقال محمد بن المدعي عليه وعليم الفتوى وكذا لو كان احدهما من اهل المسكر والاخر من اهل البلد فارد العسكري ان يختصم الى قاضي المسكر فهو على هذا ولا ولاية لقاضي المسكر على غير الجند ومن كان محترفا في سوق المسكر فهو جندى ايضا انتهى وفي جامع الفصولين من انه المذكور ولو في مصر قاضيان كل منهما في محلة فتختصم رجلان واختلفا فيمن يختصم ان فان كل من قبل المختصمين في محلة واحدة يختصمان الى قاضي تلك المحلة وان كان من محلة فاراد المدعي ان يختصم الى قاضي محلة واباه الاخر قال ابو يوسف العبرة للمدعي وقال محمد بن بل للمدعي عليه وبه يفتى وكذا احدهما من اهل المسكر والاخر من اهل البلد فهو على هذا ولا ولاية لقاضي المسكر على غير الجندى ومحترف سوق المسكر جندى انتهى وفي مختصر المحيط قضاة ثلاثة في بلد كل واحد على موضع معلوم واختلف المتدايعان قال ابو يوسف ذلك الى المدعي يذهب حيث شاؤ وقال محمد هو الى المدعي عليه انتهى وفي الخلاصة يذهب الجند ولا يذهب على غير اهل المسكر ومن كان محترفا في سوق المسكر فهو جندى قاضيان

**لوعلم القاضي بعزله فلا يعزل ما لم يات غيره الى**  
**مكانه من بعد ما قد قلنا** **وعلة الحكم على ما عهدا**  
**في مثل ذا صون حقوق الناس عن ان قضيع بلا التباس**

ثمة مبتدا وصون خبره وقضيع بتشديد الياء التحتية من الضياء وقد اشتملت الابيات على مسئلة في فصول العجادي في الفصل الاول وعبارتها واذا عزل السلطان القاضي لا ينزل ما لم يصل اليه الخبر كالوكالة حتى لو قضى بقضاء ما قبل وصول الخبر ينقد وعن ابى يوسف انه لا ينزل وان علم بعزله ما لم يقلد غيره مكانه ويقدم صيانة حقوق الناس واعتبرة بامام الجماعة اذا عزل وهذا اذا حصل العزل مطلقا اما اذا حصل معلقا بشرط وصول الكتاب اليه لا ينزل ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل قبل وصول الكتاب ولم يعلم برواية ابى يوسف تاتي ههنا ايضا انتهى وفي الاشباه والنظائر من القضا والشهادات قال ولا ينزل والى الجماعة بالعلم بالعزل حتى يقدم الثاني واختلف المشايخ في القاضي الا ان يكون في المنذور اذا اتى كتابي فقد عزلتك فلا ينزل الابه انتهى وفي الخلاصة تعليق عزل القاضي بالشروط صحيح حتى ان الخليفة اذا كتب اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل الكتاب العزل قال اذا عزل القاضي لكن لم يصل الخبر اليه لا ينزل كما عزل الوكيل وعز ابى يوسف انه لا ينزل وان علم ما لم يقدم اخر صيانة حقوق الناس واعتبره بامام الجماعة اذا عزل انتهى وفي البحر واذا عزل السلطان القاضي لا ينزل ما لم يصل اليه الخبر



كالوكيل وعن الثاني انه لا ينزل ما لم ياتي قاض اخر صيانة للمسلمين عن تقطير قضايه  
وهذا اذا لم يعلق عزله بشرط كوصول الكتاب ونحوه وان معلقا لا ينزل ما لم يصل اليه  
الكتاب وان وصل اليه الخبر قال وينبغي ان الحكم لو علم بعزله ولم يعلم القاضي انه  
لا ينفذ حكمه لعله انه غير حاكم باطنا ولم اره وكذا لم اراد بلع النايب عزله قاضي نقضا  
ينبغي ان لا ينزل حتى يعلم اصله وكذا لم ار حكم ما اذا بلغ الاصل دون النواب ولم يعلمهم  
فحكموا وينبغي ان يعي حكمهم وان يستحق الاصل ما عيّن له على القضاة من بيت المال بدين  
نوابه انتهى وفي مختصر المحيط ولو عزل الخليفة قاضيا لا ينزل حتى يصل اليه كتاب عزله  
يقدم قاضي مكانه ولو علم القاضي قبل ان يقدم عليه اخر اختلف المتأخرون فيه قيل لا ينزل  
في الخطيب وفي رواية ينزل بخلاف الخطيب انتهى

**ان قال قاض قد عزلت نفسي لم ينزل هذا بغير لبس**  
**لكنهم في هذه قد نقلوا ان سمع السلطان ذا ينزل**  
**وقيل لا ينزل ذلك اصلا وان ذا القول اصح نقلا**

المسئلة من لسان الحكم قال القاضي اذا قال عزلت نفسي واخرجت نفسي عن القضا  
وسمع السلطان ينزل كما في الوكيل اما بدون سماع السلطان فلا وقيل لا ينزل القاضي بغير  
نفسه اصلا لانه نايب عن العامة وحق العامة متعلق بقضا له فلا يملك عزل نفسه  
وفي جامع الفصولين في الفصل الاول القاضي قال عزلت نفسي واخرجت نفسي عن القضا  
كتب به الى السلطان ينزل اذا علم لا قبله كوكيل وقيل لا ينزل القاضي بعزله نفسه لانه نايب  
عن العامة وحق العامة متعلق بقضا له فلا يملك عزله وصي القاضي لو عزل نفسه بغير  
ان لا ينزل الا بعلم القاضي ولو اراد وصي ان يخرج نفسه من الوساية في غير مجلس القاضي  
لا يملك ويحضره القاضي لو كان لا ينبغي يخرجهم فلو عزله اختلف فيه انتهى وفي جامع  
الفتاوى ولو قال القاضي عزلت نفسي واخرجت نفسي عن القضا ينزل وقيل لا ينزل  
لانه نايب عن العامة وحق العامة متعلق بقضا له ولهذا الوما السلطان لا تنزل  
قضاته وامراؤه وعياله انتهى وفي البحر القاضي اذا عزل نفسه وبلغ السلطان عزله بغير  
وكذا اذا كتب به الى السلطان وبلغ الكتاب الى السلطان وقيل لا ينزل بعزله نفسه لانه  
نايب عن العامة فلا يملك ابطال حكمه انتهى

**الشي ان قوه لا اثنين معا صدوره من واحد ما شرعا**  
**كقاضيين وكنا ظريين وكوصيين ومودعين**  
**الا اذا الواقف يشترط انظر لنفسه مع فلان كهم**  
**فان للواقف ان يفردا دون فلان في الذي قد قصد**

مودعين بفتح الدال تخينه مودع وقد اشتملت الابيات على مسايل في وكالة الاشياء  
والنظار وعبارتها الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه احدهما كوكيلين والوصيين والناظرين  
وقاضيين والحكمين والمودعين والمشرط لهما الاستبدال او الادخال والاخراج الا في  
مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر له او الاستبدال مع فلان فان للواقف ان يفرد دون فلان  
كما في الثانية من الوقف انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الاول السلطان لو قلد  
ربمين قضا ناهية ففقدى احدهما لم يجوز كوكيلين ولو قلدهما على ان يفرد كل منهما بالقضا  
ينبغي ان يجوز انتهى وفي الخلاصة السلطان اذا قلد قضا ناهية الى رجلين فقضى احدهما  
لا يجوز ولو قلدهما رجلين على ان يفرد كل واحد منهما في القضا هل يجوز قال لم نظفر بالرواية  
لكن قال الامام خالي على قياس نايب القاضي ينبغي ان يجوز لان نايب القاضي نايب عن  
سلطان قال رحمه الله تعالى وهذا قياس صحيح انتهى وفي البحر القضا اذا فوض لاثنين لا يملك  
لنفسه احدهما فلو شرط ان يفرد كل منهما بالقضا لا روية فيه وقال الامام ظهير الدين  
ينبغي ان يجوز لان نايب القاضي نايب عن السلطان حتى لا ينزل ما بعزله القاضي ويملك  
لنفسه وكذا في البرازية انتهى

**تشافا الخصمان عند القاضي ولم يكن بينهما قراضى**  
**ان شاء حبسهما او عزرا فلا يهد اعنره تشاجرا**  
**على فان فحسن ولم فصل ذلك احدهما ما حصل**  
**نديه فالحاكم لا يعزره بغير طلب ونكى يزجره**

احدهما فاعل فعل وقد اشتملت الابيات على مسئلة في الخلاصة وعبارتها خصمان تشافا  
بين يدى القاضي في مجلسه فنهاهما فلم ينتهيا فالراى الى القاضي ان يحبسهما او يعزرها  
كلا يقتدى بهما غيرهما فتذهب حرمة مجلس الحكم فان عفى فحسن وان فعل احدهما  
بما حبه ما لم يطالب خصمه لا يعزره انتهى وفي الملتقطات من مسايل الوقفات خصمان  
تشافا في مجلس الحكم فنهاهما فلم ينتهيا بالنهى فالراى في ذلك للقاضي ان حبسهما او عزرها  
فحسن لان ترك ذلك يودى الى ذهاب حرمة القضا وميمنة القضا عن هذا واجب  
وان تركها وعفا عنهما فحسن لان العفو مندوب اليه في كل امر وان شتم احدهما  
بما حبه فليس للقاضي ان يعزره ما لم يطلب خصمه لان ذلك حقه انتهى وفي جامع  
الفصولين في الفصل الاول خصمان تشافا عند القاضي فله حبسهما وتغزيرهما اقامته  
حرمة مجلسه ولو فعل احدهما بما حبه لا يعزره ما لم يطالب خصمه قال المقضى عليه  
القضى اخذت الرشوة فله تغزيره انتهى

**رجاز للقاضى بان يفرقا بين شهود يشهد والا مطلقا**



**بل ذات في شهادة الذكور لا في النساء جاء في المستند**

المسئلة في الاشباه والنظائر من القضا والشهادات قال للقاضي ان يفرق بين شهادتي  
الا في شهادة النساء قال في الملتقط حكم ان ام بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقا بين شهادتي  
ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تفضل احداها فتذكر احداها الاخرى فسكت الحاكم حتى اذا  
تخلصة فان ادقاب القاضي في امر الشهود فرق بينهم ويسالهم اين كان هذا ومتى كان هذا  
لا يسع غير ذلك وهذا احتياط انتهى فقد اشار الى خصوصية صفة الذكور في التفرق بين  
كما لا يخفى وفي مختصر المحيط وان اتهم الشهود فرق الشهود ان راي ذلك وذكر احكام  
لو شهد احدها وفرم قال الاخر شهد بمثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يبيح  
وقال بعض مشايخنا ان كان الشاهد فصيحا يمكنه بيانها لا يقبل منه ولا يقبل وقال غيره  
المختار انه ان احس القاضي بخيانة من الشهود يكلف كل واحد ان يفسر شهادته ولا  
يكلف ويجزم في ذلك رايه ونماه هناك وفي شهادات جامع الفتاوى ولو شهد  
الشاهد بن بالحق مفسرا والاخر شهد بمثل شهادته لم يقبل عند عامة المشايخ وقيل  
من لا تجزى اذا كان بحاله يمكنه البيان لولا حشمة مجلس القاضي ومن الفصيح لا وقب  
ان لم يحس القاضي تهمة يقبل الاجمال وان احسن لا وبه يفتي كما روي عن محمد بن  
الشهود فرق بينهما والا فلا انتهى

**ويا تم القاضي لو يوزر حكما وينزل كذا يوزر**

المسئلة في جامع الفصولين في الفصل الاول قال قيل ينزل القاضي بتأخير الحكم وبما  
اتهي وفي جامع الفتاوى واذا طلع رضا الخصم من ردها مرة ومرة لان عمر رضى عنه  
رد الخصومة حتى تصالحوا وان لم يطع انفذ القضا وانتهى وفي فتاوى قارى شهد به  
سئل اذا ادعى شخص على شخص عند حاكم بدعوى واحضر بيئته شهدت ثم علم المدعى بغير  
له خلاص على مذهب هذا القاضي فقال للقاضي انا رفعت طلبى عن خصمى في هذا الوقت  
يقصد بذلك الذهاب الى قاض اخر هل يجيبه القاضي الى ذلك ويدفعه عنه الى قاض اخر  
ام لا اجاب نعم عالم يطلب من القاضي الحكم فله ان يوزر حقه ويمكنه القاضي من ذلك  
المدعى من اذا ترك حقه يترك انتهى وفي الخلاصة اخر كتاب القضا القاضي اذا لم يقع  
له الاعتماد على فتاوى اهل ممره فبعث الفتوى الى مصر اخر لا ياتم بتأخير القضا ما  
اخر الحكم خوفا من المدعى عليه او امر المدعى بالصالح ففعل بالحاج القاضي القاضي  
وفي الاشباه والنظائر من القضا والشهادات لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود تبيين  
الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان  
عنده ربيبة انتهى ونقل في البحران الحكم واجب عند استجاء شرايطه وانقضاء تربيته

تأخير لرجاء الصلح بين الاقارب ثم استعمل المدعى عليه كما في الولولجية وفي شرح باكير  
يكون القاضي عاصيا اذا اخر القضا بعد اقامته البيئته وان اكره يكفر انتهى

**بامته وحيوان لو حكم ولد هذين د خوله علم  
اما اذا اقر ليس يدخل وهكذا البية على ما نقلوا  
من غير ذكر ذلك في الصحيح لا في المقال الكاسد لم جوج**

حكم بالنسب للجهول وقد اشتملت الابيات على مسئلة تقدمت من الناقم في اليسوع وفي جامع  
الفصولين في الفصل السابع بمشهادته بدار ولم يذكر البناءا او غا با فادعى اخربناه لنفسه  
فبرهن يقضى بالارض مدعى شهدا له بدار ويقضى بالنسب للمدعىين نصفين فلو برهن  
المدعى عليه ان البناء له لا يقبل سوار برهن قبل الحكم وبعده ولو قال شهود المدعى لا ندرى  
من بنا حكم بالارض له وبالبناء خاصة مدعى البناء وكذا الرضى فيها اشجار فهو بمنزلة الدار  
لونه يفسر والحكم بالارض للمدعى ويتبعه الشجر من غير ان يكون ذلك شهادة بالشجر وكذا  
لو شهد له بخاتم اصيل ولم يذكر افعسا وحيلة والخاتم وفصل المدعى وان لم تكن الكلية  
والغير مشهود ابها حتى لو برهن المدعى عليه ان البناء والشجر والنصر والخلية له يقبل قبل  
حكم وبعده شهدا له بامته ولم يذكر الولد يحكم له بامته ولو برهن ذوا اليدان  
لولد له لا يقبل اقول ينبغي ان يكون هذا على اختلاف في البناء فيقبل على قياس البعض  
قال في حفر او قال لا يمكن الولد للمدعى وانما كان للمدعى عليه لا يحكم بالولد للمدعى عليه ولو كانا  
دعوى وسالهما القاضي عن الولد قبل الحكم فقالا هو للمدعى عليه ولا ندرى من هو لا يحكم  
في ولد بنى وحكم في الام للمدعى ولا يشبه الولد في هذا الوجه البناء اذا بنا موصول بالدار  
فتداسا ان شهود المدعى في مسئلة الدار لو قالوا وقت الشهادة لا ندرى من البناء  
حكم بالنسب للمدعى الدار برهن على ملكية امته يتبعها ولدها يقضى له بهما ولو قضى بالام  
برهن تولد بنعا ولو كان الولد في يد غير المدعى عليه فاذا قضى بالام للمدعى لا يقضى بالولد  
حتى يبرهن في حضرة من في يده الولد انه مملوك لهذا المدعى ولد في ملكه من هذه الامة  
ولو برهن على نخله في يد رجل وثمرها في يد اخر قضى له بالثمرة النخل ولا يشبه الولد والولد  
جزان يكون مقضيا عليه في الجملة فبشرط حصته يجوز ان يدعى الولد انه حراما للثمة  
فلا يصح ان يكون مقضيا بحال شري امته فولدت عنه ثم استحققت بالبيئته يتبعها  
الولد كما اقر بها والفرق انه بالبيئته يستحقها من الاصل وكذا قلنا ان الباعة يتراجع  
فيها بينهم بخلاف الاقارب فان الباعة لا يتراجعون فيما بينهم ثم في فصل البيئته هل  
يشترط القضاء بالولد قبل لا لا نه تبع للاصل فيدخل في الحكم تبعا عن محمدا يدل على خلافه  
اذ قال اذا قضى بالاصل المستحق ولم يعلم بالزوايد لم تدخل الزوايد وكذا لو كانت الزوايد



في يد اخر غايب لم تدخل الزوايد في الحكم لان نفعها لها عن الاصل قال رضي الله عنه وفي هذا  
التفصيل اشارة الى ان الحكم بالبيعة القائمة على التنازع يجب ان يكون كذلك اقول دل ايضا  
على ان مسألة الثمن ينبغي ان تكون كمسئلة الولد لا يدخل في الحكم لان نفعها له ادعى حرمة  
كرم او حرمة دار يدخل البناء ولا يشجار تبعا لو لم يستثنها صريحا ولو ادعى الحرمة ببناء لها  
واشهد له بالحرمة لا غير يحكم له بالحرمة وبالبناء تبعا لها ولو شهد بالحرمة واستثنى  
البناء يقضى له بالحرمة لا غير اجاب عن قاضي قاضي بالحرمة انه لا يدخل البناء والشجر تبعا  
والمسئلة في الاقرار وذكر في الشهادات ان لو قضى له بالارضى يدخل البناء والشجر تبعا  
الملك الثابت بالاقرار يحمل على الملك الحادث ولا يظهر في حق الزوايد بخلاف البيعة  
على الملك المطلق حيث يحمل على الملك من الاصل ويظهر في حق الزوايد كما مر الفرق في  
مسئلة امة لها ولد والحكم بامته حكم بولدها وكذا الحيوان اذ الحكم حجة كاملة بخلاف  
الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه حجة قاصرة وهذا لو كان الولد بيد المدعي عليه فلو كان  
بيد الاخر بان باعه هل يدخل في الحكم اختلف فيه المشايخ هذا في الحكم اما في البيع فهل  
يدخل الولد تبعا بان شري بقره لها ولد ولم يذكر الولد وقت البيع قيل يدخل ولو رضى  
والا فلا وقيل لا يدخل مطلقا بلا ذكر وهو الصحيح وفي بيع الاثان لا يدخل ولو رضى  
وقال بعض الفقهاء وكذا الابل والضان وفي الفرس على قياس ابي حنيفة لا يدخل ولا  
قياسهما يدخل ولو رضى عنها ولو شري امته عريانة تدخل ثياب مثلها في البيع لانها لا تبيع  
عريانة عادة بخلاف النكاح اذ يباع عريانا فلا تدخل البردة الا بالنكاح اذ كان نكاحا  
مع البردة وقت البيع فيخبر بذلك انتهى وقد سبق نحو جميع ذلك في البيوع  
**لو اختلف الخصم ولم يحضر الى مجلس قاض جازان يوكلا**  
**عنه وكلا لسمع الدعوى وذلك القول عليه الفتوى**  
**ويوقع الحكم على من وكلا بشرط ان يرسل منه اولا**  
**مرسله لئلا يتنازعا وتشهر النداء اذ الناذر**  
**احضر والا فتليك تحكم فعند ذلك القضاء يلزم**  
المسئلة في كتب المذهب قال في جامع الفصولين في الفصل الخامس ومن توجه عليه  
الحكم فاختفى لا يحكم عليه عند ابي حنيفة وقال محمد بن ابي عيسى على بابه ثلاثة ايام فلو خرج  
والحكم عليه ولو لم يختف لكن غاب لا يحكم عليه انتهى وفي فصول العادى من الفصل  
المذكور وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد  
ما بعث امناه الى داره ونودى على باب داره انتهى وفي كلامه فان ارسل القاضي فلم  
يجد المدعي عليه وقال المدعي انه توارى عنى وسال ان يسمى الباب فانه يكلف اقامة البيعة

نه في بيته فان شهد اثنان وقالوا راينا اليوم او امس او منذ ثلاثة ايام فانه يقبل  
وبما ربح الحكم وان كانت الروية قد تقادمت لا يقبل هذه مقبوض الى راي القاضي ولا يقدر بثلاثة  
ايام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر يسمى الباب الذي من جانب السكة والباب  
الذي من جانب السطح ويسمى لدار المستأجرة وكذا دار امراته ان كان ساكنا فيها والعبارة  
للمساكنة فان قال الحكم بعد ما ختم الباب انه حبس في داره ولا يحضر قال ابو يوسف  
يبعث رسولا معه شاهدان عدلان فينادى على بابه ثلاثة ايام كل يوم ثلاث مرات يا فلان  
ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان ابن فلان مجلس الحكم والا نصبنا لك وكيلنا  
واقبل عليه البيعة وينبغي ان يكون وقت جلوس القاضي وعن ابي حنيفة ومحمد هكذا واما  
لنجوم فقد روي ذلك بعض اصحابنا وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك وقت قضاءه وصوته  
انه لو قال الحكم انه توارى عنى في منزله وطلب الهجوم يبعث اثنين معهم اعوان القاضي  
ونساء فيقوم اعوان القاضي حول البيت من جانب السكة والسطح ويدخل النساء حرمة  
ثم يدخل اعوان القاضي ويفتشون الدار غرفها وما تحت السرور وعمره في الله عنه هجم على بيت  
رجلين بلغه ان في بيتهما شرايا فوجد في بيت احداهما دون الاخر وهجم على بيت نائمة في  
لمدينة واخرجها وعلاها بالدرة حتى سقط لئلا تخرج راسها وعن هذا قال مشيخنا اذ سمع  
صوت الفساد من بيت انسان لا باسرا الهجوم عليه وعامة اصحابنا لا يجوزون الهجوم  
فليرى القاضي ان لا يبعث الا شخاص ويعطى الطينة او الخاتم للاحضار جاز وهذا في خارج  
لمرو في المصر يبعث الا شخاص وقال الخصاف على قلب هذا وان جاء بالطينة فامتنع الحكم  
يقول له هل تعرف ان هذا اخاتم القاضي فان قال نعم لا احضر شهد عليه شاهدين فان شهدا  
بذلك عند القاضي يبعث اليه من يحضره ويعاقبه او يستعين بالوالي في احضاره وقامه  
هناك وفي القينة توارى المدعي عليه سبعة ايام او ثمانية فلم يجد المدعي فطلب من القاضي  
ان يخرج امراته واولاده من داره ويختمها لا يجيبه الى ذلك القاضي الى ذلك انتهى  
**لو غايب له غريم يطلب ما لا عليه ما القاضي ينصب**  
**عنه وكيله وعليه يحكم عند محمد بما لك يلزم**  
**قال الامامان ولكن لو فعل ثم قضي ينفق فافقه في المثل**  
ما لا مفعول يطلب وقد اشتهرت الابيات على مسألة في جامع الفصولين في الفصل الخامس  
قال ادعى غايب شيئا ليس للقاضي ان ينصب عنه وكيله ولو قضى على الغايب بلا خصم عنه  
في نفاذ حكمه روايتان والفتوى على نفاذه وفي المفقود لا ينبغي ان ينصب وكيله عن  
الغايب وان يقضى على الغايب اما لو فعل وقضى على الغايب نفقا بالاجماع قال ابو يوسف القاضي  
ينصب من الغايب خصما ويحكم عليه ولا ينبغي للقاضي ان يحكم للغايب بلا خصم كما لا يحكم



على الغائب الا ان مع هذا الوكيل وكيلاً وانفذ الخصومة بينهم جاز وعليه الفتوى وقوله  
وانفذ الخصومة بينهم دليل على ان التوكيل لا ينفذ ما لم يجامع ويقض فيما بينهم فان  
لا يدخل تحت الحكم وما لم يقض القاضي لا ينعى انتهى وفي خلاصة القاضي اذا جعل نائبا عن  
الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر والغائب ليس في ولاية هذا القاضي  
لا ينعى هذه الالة وليس لهذا طريق عند علمائنا وعند اهل البصرة اذا كان الخصم مختبئ  
فالقاضي يحكم على باب داره وينادي على باب داره ايا ما بعد ذلك يجعل نائبا

**وجوزوا يا صاحب في المحرم ان يقضي القاضي على المسخر**  
**بحيث لا يعلم فيما قروا بان ذا الشخص غاب مسخرا**  
**وليس ينفذ اذا ما علم بكونه مسخرا وحكما**  
**وصورة المسخر المذكور ان يدعى بدينه المستطوع**  
**شخص على الغائب تكن احضر شخصا ويدعى بما قد ذكرنا**  
**عليه انه لذل كغلا عن ذمته الغائب فليقل بلى**  
**انا كفيله ولكن ليس لك عليه شيء فاذا ما قد سلك**  
**هذا الطريق في الجواب فليتم بيته ان له قدر علم**  
**في ذمته الغائب ثم يقضى عليه قاض القضاة بمعنى**

قوله لك بسكون الكاف لقافية النظم وكذلك قوله سلك والمسئلة في كتب المذهب  
قال في الاشباه والنظائر من القضا والشهادات انما يجوز اقامة البيعة على المسخر اذا لم  
يعلم القاضي بانه مسخر وان علم به فلا انتهى وفي فصول العادى في الخامس قال اذا ادعى من  
على اخو القاضي معل انه مسخر لا شيء عليه لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز وتفسير المسخر ينسب  
القاضي وكيل عن الغائب لسمع الخصومة عليه وكذلك لو احضر رجلا غيره عند القاضي لسمع  
الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المحضر ليس بجزم فانه لا يسمع الخصومة عليه وانما يجوز  
نصب الوكيل عن خصم اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث امناء الالة  
ولو دى على باب داره وذكر في شهادات الجامع رجل غاب فجاء رجل وادعى على رجل ذكر  
انه غريم الغائب بان الغائب وكله بطلب كل حق له على غرمائه بالكوفة وبالخصومة به  
والمدعى عليه ينكر وكالته فاقام المدعى بيعة على وكالته وقضى القاضي عليه بالوكالة هذه  
المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخر فانه قال ادعى على رجل ذكر انه غريم الغائب كنز  
هذا عندنا محمول على ما اذا لم يعلم القاضي بكونه مسخرا اما اذا علم القاضي ذلك لا يثبت  
وذكر في ادب القاضي ان الحكم على المسخر لا يجوز وقيل ينبغي ان تكون هذه المسئلة على روي  
لان هذا في الحاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان عن اصحابنا وكذا

عليه الدين المرغينا في الفتى في القضاء على الغائب بعدم النفاذ كيلا يتطرقوا الى عدم مذهب  
اصحابنا انتهى وفي الجوز والطلاق معنى صاحب الكفر في التوكيل فمثل ما انا نصب القاضي عن الغائب  
وهو المسمى بالمسخر وفيه اختلاف قال في جامع الفصولين ادعى على غائب ديناً محضه رجل يدعى  
انه وكيل الغائب في الخصومة فاقول المدعى عليه بالوكالة لم ينعى اقراره حتى لو برهن الغائب لم  
يقبل وكذا الوادى دينا على ميت محضه رجل يدعى انه وصي الميت واقول المدعى عليه بالوصاية  
كذا في اخر فصل الدعوى ثم رقم لآخر القاضي لو علم ان المحضر ليس بجزم لا يسمع الخصومة  
والحكم على المسخر لم يجز وتفسير المسخر ان ينصب القاضي وكيلاً عن الغائب لسمع الخصومة  
عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن اختفى في بيته بعد ما نادى امين القاضي على باب داره  
ايا ما قال ثم اعلم ان نصب المسخر عند القابل به شرطه ان يكون الغائب في ولاية القاضي اذا  
جعل نائبا عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر فاذا كان الغائب ليس  
في ولاية هذا القاضي لا تصح هذه الالة وليس لهذا طريق عند علمائنا والمحققان القضا  
على المسخر لا يجوز والمجوز له خواهر زاده لانه اذ افتى بنفاذ القضاء على الغائب وهو عين القضاء  
على الغائب لا ضرورة هي في مسائل اربعة علق المديون العتق والطلاق على عدم قضائه  
اليوم ثم تقييد الطالب وقدمت في الايمان والمشتري بخيار اذا رد في المدة فاختفى البائع  
وقد سبقت في الكفالة ولو كفل بنفسه على انه لو لم يواف به غدا فدينه على الكفيل فغاب  
الطالب في القدر وقد مضت في الكفالة ايضا والايمان واذا اتوا الى الخصم والقاضي يرسل  
امينا نادى على باب ثلاث ايام ثم ينصب عند وكيل الدعوى وهو قول ابى يوسف استحسنة  
وعمل به وقد تقدمت انفا وفي القينة ادعى الوكالة بقبض الدين فاقول المدعى عليه بوكالته بقبض  
الدين وبخصومته ايضا لكن جحد الدين فاقام الوكيل بيعة بالدين لم تقبل ولا يصير وكيلاً  
بالخصومة باقرار المدعى عليه حتى يقيم البيعة على وكالته بالخصومة ونظيره ادعى على ميت  
دينا على بعض الورثة فاقول ذلك الوارث بالدين فانه يستوفى ذلك من نصيبه والمطالب ان  
يقيم بيعة على حقه ليكون حقه في كل التركة وكذا ان اقرو جميع الورثة تقبل بيعة ويقضى  
له لان المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وحق غيرهم لو قهر دائن وكذا الموصى له اذا ادعى  
الوصية فاقول بعض الورثة او الكل يسمع بيعة بذلك رجل قال للقاضي ان فلان ابن فلان اوعى  
لدينا وله على هذا كذا وفي يد هذا كذا فصدقه المدعى عليه في كاله فالقاضي لا يثبت وصايته  
باقراره حتى يقيم البيعة عليها قال الصدر الشهيد ظاهر هذا يدل على ان البيعة تسمع على  
المقروا كثر مشايخنا على انها لا تقبل على المقر الى اخيه وفي خلاصة القاضي اذا نصب مسخرا فهو  
يعلم انه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا الوادى انسان على اخو القاضي يعلم انه مسخر لا شيء  
عليه لا يسمع الخصومة قال واثان الامام خواهر زاده في شهادات الجامع الى انه يجوز



فقال رجل حاضر ورجل غائب قاضي الحاضر على رجل ذكرانه غريم الغائب ادعى هذا المدعي  
على ان الغائب وكله بقبض جميع حق له على الغريم وانكر المدعي عليه الوكالة فاقام المدعي  
بينه يقضي القاضي بالوكالة قال ودلت المسئلة على جواز المحر فانه قال ذكرانه غريم الغائب  
ولم يقل هو غريم الغائب قال المصدر الشهيد هذا عندنا محمول على ان القاضي لا يعلم بذلك  
حتى لو علم القاضي بذلك لا يثبت انتهى

**لو ادعت بان هذا كفلا بمهرها وانه تمحلا**  
**عن زوجها المهر اذا ما طلقا وانه عندا لها مطلقا**  
فقال هذا المدعي عليه قد كفلت هذا المهر لكن ما اعتقد  
وقوع هذا الطلاق بل قد انكرا وقوعه وقال ذاك ما جرى  
فبرهنت بان قد طلقا وان ذاك قد عندا محققا  
فاحكم على هذا الكفيل الحاضر بمهر هذه ولا تفادس  
واحكم على الغائب بالطلاق تكن من اليمينه الكذا  
قالوا ويلبني بان يحتاطا في مثل ذي من للقضا تعاطى  
مراعى الامر ذاك الغائب وينظر الامر بفكر صائب

مطلقا بتشديد اللام للقضا متعلق بتعاطى وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع  
الفصولين في الفصل الخامس قال ادعت عليه انه كفل بمهرها عن زوجها المهر فادعى  
وانه طلقها فلان فاقام المدعي عليه بالكفالة وانكر العلم بوقوعه الثلاث فبرهنت انه طلقها  
ثلاثا فحكم لها بالمهر على الحاضر ووقوع الثلاث على الغائب فالمدعي شيان بينهما سبب  
قال وفيه نظر لان المدعي على الغائب وهو الفرقه شرط للمدعي على الحاضر لا سببه ومثله  
لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامته العليا فينبغي ان يقضى بالمهر على الحاضر  
ولا يقضى بالفرقة على الغائب واما لو كان المدعي شيين والمدعي على الغائب قديكون سبب  
وقد لا يكون فيبانه في مسئلتين احدها برهنت على وكيل الزوج بنقلها انه ابانها يحكم  
بقصر يد الوكيل عنها لا بالابانة على الغائب حتى لو حضر احتاجت الى اعادة البيعة لانه  
على الغائب وهو الطلاق ليس بسبب لما يدعي على الحاضر وهو قصر يد لا محالة اذ الطلاق  
متى تحقق قد لا يوجب قصر يد الوكيل بان لم يكن وكيدا بنقلها قبل الابانة وقد يوجب  
بان وكله قبل الابانة وكان المدعي على الغائب سببا من وجه لا من وجه فيحكم بقصر اليد  
لا بالابانة عملا بها القول هنا وجه اخر وهو ان الوكيل ينقل العين ليس بخصم لانه من  
مخض كودع فالقياس ان لا تسمع عليه البيعة اصلا الا انه جعل خصما في قصر يد شخص  
فقبل البيعة في حقه فقط لانها ادهت شيئين قصر اليد والابانة فقبلت بينهما

على الاول كحضور من يدعي اليد لا على الثاني لغيبة الزوج وكذا الامر في هذا الجنس برهن  
الفرق على وكيل مولاه بنقله انه حرره يقبل في قصر يد لا في العتق وتماه هناك ثم ذكر  
اواخر هذا الفصل قال حيلة اثبات الحرمة على الغائب اذا حرمها عند الشهود واولدت  
ان تزوج باخر ولا يملكها الا بعد اثبات الحرمة على الزوج في مجلس المقاضي لكون النكاح  
معروفا ولا يمكنها احضاره لبعده المسافة ففيه حيلتان احدها بطريق دعوى كفالة  
لمهر على حاضر وقد عرفت في اوائل هذا الفصل وحيلة اخرى في اثبات الحرمة ان تدعي على اخر  
فبان نفقة العدة معلقا بالفرقة وهذا الوجهان فيما يوجدان في تصانيف المتقدمين  
ولكنه ينبغي للقاضي ان يحتاط في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ولانه ولو صح في الظاهر  
ولكن للشناعة فيه بحال الحاضر الغائب اقول برده هذه الحيلة ما ورد في الحيلة الاولى من النظر  
وصاحب الذخيرة اورد ذلك النظر فيها ايضا ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالحرمة نفذ حكمه  
لاحياطا المشايخ فيه انتهى وفي فصول العادى في الفصل المذكور اوضح من ذلك قال امرأة  
دعت على رجل حاضر انه كان لي على زوجي فلان ابن فلان بقبضة المهر كذا وانك ضمنت لي ذلك  
عند ان حرمت عليه ثلاث تطليقات واني اجزت ضما لك هذا النعمى وانه حرمني على نفسه  
ثلاث تطليقات وصارت بقبضة المهر واجبة لي عليك بسبب ضما لك هذا لي بوقوع الفرقه  
وتطالبه بالاداء فاقام المدعي عليه بالضمان وانكر العلم بوقوع الفرقه الغليظة فيشهد لها  
شهود بوقوع الحرمة الغليظة بحكم لها القاضي بالمال على الحاضر ووقوع الحرمة الغليظة  
على الغائب لان المدعي على الغائب وهو الحرمة سبب لثبوت المدعي على الحاضر فيصير خصما  
عن الغائب قال صاحب الذخيرة وفي هذا نظر لان المدعي شيان الفرقه على الغائب والمال  
على الحاضر والمدعي على الغائب ليس بسبب لثبوت المدعي على الحاضر بل شرط وفي مثل هذا  
لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب على ما عليه عامته المشايخ فينبغي ان يقضى بالمال على  
الحاضر ولا يقضى بالفرقة على الغائب واما اذا كان المدعي شيين وما يدعي على الغائب  
سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر لا محالة بل قد يكون سببا وقد لا يكون سببا لثبوت  
ما يدعيه وقد ذكرنا انه لا ينتصب خصما ولكنه يقضى في حق الحاضر دون الغائب فيبانه  
في مسئلتين احدها رجل قال لامرأة رجل غائب ان زوجك وكلني ان احملك اليه  
فقال انه قد طلقني ثلاثا واقامه بينة على ذلك يقضى بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضى  
بالطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الطلاق تحتاج المرأة الى اقامه البيعة لان  
المدعي على الغائب وهو الطلاق ليس بسبب لثبوت ما يدعي على الحاضر وهو قصر يد الوكيل  
لا محالة فان الطلاق متى تحقق قد لا يوجب قصر يد الوكيل بان لم يكن وكيدا بالحمل قبل  
الطلاق يعني بان كان وكيدا بالحمل بعده وقد يوجب بان كان وكيدا بالحمل قبل الطلاق وكان



المدعى على الغائب سببا لثبوت المدعى على الحاضر من وجه دون وجه فقلنا بأنه يقضى بقدر  
يد الوكيل ولا يقضى بالطلاق على أيهما الثانية رجل جاء إلى عبد أسنان وقال إن مولانا  
وكلني بأن أحملك إليه فأقام العبد بينة أن مولاه اعتقه تقبل في حق قصر يد الحاضر ولا  
تقبل في حق العتق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر محتاج العبد إلى أقامته البينة كذا  
ذكر المسئلة الثانية في الفتاوى وذكر في وكالة المختصر لو وكل رجل بالطلاق فقام  
العبد بينة على اعتاق الموكل له أو وكل رجل بالخراج امرأة فقامت بينة على الطلاق  
أو وكل رجل بقبض دار فقام ذو اليد بينة على الشراء من الموكل فان في هذه الصور لا يرفع  
إلى الوكيل ولا يقضى بما أقاموا الشهادة عليها بل يوقف إلى أن يحضر الموكل ولو كله يقضى  
الدين فقام بينة على الإيفاء إلى الطالب يقبل ذلك منه وليس الدين كالأشياء القائمة بعينه  
في قول الحنفية وعندهم يوقف في الكل العين والدين سواء إلى آخر ما بسطه من الأبحاث  
المناسبة بهذا المقام وذكر في آخر هذا الفصل قال إذا حرم الرجل امرأته على نفسه  
بمحضر من الشهود ثم غاب عنها قبل ثبوت الحرمة عند القاضي وراثة أن تزوج بزوج  
آخر ولا يمكنها ذلك إلا بعد ثبات الحرمة على الزوج في مجلس الحكم بالبيدة لكون نكاح  
معروفا ولا يمكنها إحصاره بعد المسافة فالحيلة أن تدعى على رجل حاضر أنه كان لي  
على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا دينار وإنك ضمننت لي ذلك عند أن حرمت عليه  
ثلاث تطليقات وإني قد أجزت مما نكحت نفسي في مجلس الضمان وأنه حرمني على نفسه  
بثلاث تطليقات وصارت بقية المهر واجبة لي عليك وتطالب بالاداء عن المدعى عليه  
بهذا الضمان كما أدعت وينكر العلم بوقوع الحرمة المعلقة في مجلس الحكم فتحضر المرأة  
شهودا يشهدوا بوقوع الحرمة الفليضة بينهما فيحكم القاضي بالحرمة وحيلة أخرى  
في إثبات هذه الحرمة أن تدعى على إنسان ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع الفرقة وثبت  
وقوع الفرقة وتطالب بالاداء وتقيم البينة على نحو ما ذكرنا ويحكم الحاكم بوقوع الفرقة  
وبصححة الضمان ذكرها تين المسئلتين في سجلات شروط الحلواني وقال فهذا الزوجان  
قلما يوجدان في رسوم الحكم من تصانيف المتقدمين ولكنه ينبغي للقاضي أن يجتاه  
في سماع مثل هذه الدعوى نظر الغائب ولأنه وإن صح في الظاهر ولكن للشناعة فيه  
مجال إذا حضر الغائب وذكر صاحب الذخيرة في الحاضر المردودة في محضر دعوى الكفارة  
بالصداد معلقة بوقوع الفرقة على رجل والزوج المطلب غائب وقال افتوا بصححة هذا  
المحضر بقبول بينتها وبالقبض على الكفيل وبالمال وعلى الزوج بالحرمة لأنها أدعت  
على الكفيل امرأ لا يتوصل إليه إلا بإثبات امر على الغائب ثم قال وهذا مشكل عندى  
لأن المدعى شيان الفرقة على الغائب وبالمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب

لثبوت ما يدعى على الحاضر بل هو شرط وفي هذا لا ينتصب الحاضر خضعا عن الغائب عليه  
نامة المشايخ فيجب أن يقضى القاضي بالمال ولا لا ونرجسدى يقضى بالفرقة قلت ولكن مع  
هذا لو قضى بالحرمة بنقد قضاؤه لانه مختلف فيه بين المشايخ ونحو الاسلام البرزوى  
ونحو الاسلام محمود الا ونرجسدى يقولان بانتصاب الحاضر خضعا عن الغائب في مثل  
هذا وقد مر من قبل انتهى

**ولو قضى القاضي فغاب من قضى عليه وله ديون ما ارتضى**  
**ولا يجوز الدفع للمقضى له من هذه الديون بل إن غلب**  
**في قبضه إلى حضور الغائب فيما عدا نفقة الأقارب**  
**من زوجته وولد صغيره والدين فاصح للتقرير**

وقد ذكرنا في الزكاة أن الوالدين والولد لا يطلق عليهم اسم القريب وعزوانه إلى وصايا  
الدين بل المراد بالقريب كل ذي رحم محرم سوى الوالدين والولد على ما قدمناه وقد اشتملت  
الآيات على مسئلة في جامع الفصولين في الفصل الخامس قال قضى بالبيدة فغاب  
المقضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضى له حتى يحضر الغائب إلا في نفقة المرأة  
ولاد الصغار والوالدين كذا عن محمد وكذا الومات وله ورثة غيب ومال في المصر  
بيد المقربين به للمقضى عليه فالقاضي لا يدفع شيئا منه حتى يحضر وارثه أو حضر المقضى عليه  
لو غابا وما ذكرناه مخالف ما ذكر في الأصل أن القاضي يقضى ببيدة لامرأة الغائب في  
ماله لو كان مودعا للغائب مقرا بنكاح ووديعة فيحتاج إلى الفرق قال للقاضي هذه الدابة  
وديعة أو لقطعة أو هذا القن ابقا ردته من مسيرة سفر والمالك غائب فمرني بالاتفاق  
لأرجع عليه فالقاضي يطلب البيدة فلما أقامها حكم بالنفقة على الغائب وكذا المرأة الغائب  
فإن القاضي يكلفها أقامته البيدة على النكاح وعلى أن الزوج مال وديعة عند حاضر  
فلما قامت فرض لها النفقة وكذا قن بيده فبرهن آخر أنه شره من فلان الغائب يحكم  
بالمالك الحاضر وبالشرا على الغائب حتى لو حضر لا يلتفت إلا أنكاره أقول ينبغي أن يحمل  
هذا على أن ذا اليد يدفعه لنفسه أما لو ادعى أنه وديعة أو غصب أو نحوه فبرهن عليه  
تدفع الخصومة عنه انتهى وفي القيمة غاب المدعى عليه أو مات بعد أقامته البيدة  
قبل القضا لا يقضى حتى يحضر الغائب أو واريثه الميت وكل بعد ما قامت البيدة  
عليه وغاب يقضى على وكيله ولو كان المدعى عليه أقر بما ادعى عليه ثم غاب يقضى عليه بأقراره  
في قول الحنفية ومحمد وأظهر الروايتين عن أبي يوسف أنه يقضى عليه في فصل  
البيدة والأقرار حال غيبته انتهى

**لو حبس المديون ثم غابا طالبه ومرة ما آبا**



**فقال ذا المديون اني ادفع ذا المال فالقاضي على ما يشري**  
**مخير ان شاء اخذهم فكل يضعه عند امين قد عدل**  
**وان شاء ياخذ بغير لبس منه كفيلا ثقة بالنفس**

اخذه مفعول شاء وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع القسولين في واخر الفصل الخامس قال حبس المديون وغاب الطالب فقال المديون انا اودي المال فالقاضي ان شاء اخذه ووضعه عند عدل وان شاء اخذ منه كفيلا ثقة بنفسه وهذا يدل على ان للقاضي قبض ديون الغايب من مديونه انتهى وفي مختصر المحيط ولو غاب الغريم يسأل القاضي عن المحبوس ان وجده مهسرا ياخذ منه كفيلا ويخلي سبيله فاذا احضر المديون يلازمه ولو زاد المديون ملازمته وقال المديون اجبني كان الرأي لصاحب الدين وله ان يلازمه انتهى وفي البحر فان احضر المحبوس المال ورب الدين غايب يريد تطويل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم بالدين ومقداره وصاحبه فان شاء اخذ المال وخلاه وان شاء اخذ منه كفيلا ثقة بالمال والنفس وخلي سبيله ولومات الطالب والقاضي الذي حبسه رارة لا غير قال بعضهم يخلى سبيله كي لا يثمة الناس وقال بعضهم يتركه في السجن حتى يقضي الدين

**لو ان انسانا الى القاضي الى قال لزيد كان قبل ثبنا**  
**على دين ثم اني كنت قد قضيت غايب من هذا البلد**  
**وانه في البلد الفلاني واني اخاف ان يلقياني**  
**يقابل الا يفاء بالحدود وياخذ المال وذو شهود**  
**حاضرة فاسمع لها واكتب بما تقوله لي حجة ان خاصها**  
**بهذه الحجة خصمي ادفع فانه شهود ذلك يسمع**  
**ويوقع القضا ويمضي الحكم وذا عن الغايب صار خصما**

قبل مقطوع عن الاضافة لفظا حجة مفعول اكتب بهذه متعلق بادفع شهود مفعول يسمع قدم للنظم وقد اشتملت الابيات على مسئلة في جامع الفتاوى وعبارته رجل قال للقاضي كان فلان ابن فلان على كذا اودعت ذلك اليه او ابراني وهو في بلد كذا واني اخاف ان ياخذني بذلك المال اذا سرت الى ذلك البلد وشهودي هنا فاسمع منهم واكتب لي بذلك كتابا الى ذلك القاضي فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب في قول يوسع وقال محمد يسمع ويكتب ولو وجد الاستيفاء حتى اراد ان يستوفي مرتين واراد اقامه البيعة انه اوفى فانه يسمع ويكتب اجماعا انتهى وفي الخلاصة ادعى المطلوب ان الطالب ابراه عن كل قليل وكثير واستوفى واقام البيعة وقال انا اريد ان اقدم تلك البلدة وخا ان ياخذني بالمال ويجحد الابراء والاستيفاء وطلب من القاضي ان يكتب له الى القاضي

البلدة عند محمد يكتب وعند ابي يوسف لا يكتب واجمعوا انه لو قال محمد في الاستيفاء او لا يبراه مرة واراد ان ياخذني بالمال مرة اخرى انه يكتب ولو كان حاضرا وادعى عليه لا يبراه ولا يستيفاء وطلب من القاضي ان يسأله عن ذلك حتى لو انكر يقيم البيعة فانه لا يجيبه كذا هذا وهذا مسائل منها ما ذكرنا ومنها اذا ادعى ان الشفيع سلم الشفعة وهو غايب فاقام البيعة وطلب ان يكتب على ما ذكرنا من الخلاف ومنها امرأة ادعت الطلاق عند القاضي على زوجها الغايب وطلبت الكتاب هل يكتب على ما ذكرنا من الخلاف ولو قالت ان زوجي طلقني ثلاثا وانقضت عدتي وتزوجت باخرا واني اخاف ان ينكر الطلاق فاحضره زوجها فقالت للقاضي يسأله حتى اذا انكر اقامت البيعة عليه فالقاضي يجيبها ويسأله من غير خلاف والقياس في الكل سواء لكن يسأله هذا احتياطا انتهى وفي مختصر المحيط ولا يكتب الكتاب في دعوى ابراه الدين او هبته عند ابي يوسف وعند محمد يكتب ولو قال اوفيته وجهدي الاستيفاء يكتب له بلا خلاف انتهى وفي البحر وقد ذكر القاضي خان في فتاواه مسائل لا ولي طلب من القاضي ان يسمع شهوده على الابراء وايفاء الدين ويكتب له كتابا بذلك خروفا من رب المال الدين ان يدعى عليه اذا ذهب اليه لم يكتب في قول ابي يوسف ويكتب في قول محمد الثانية لو كان صاحب الدين حاضرا وطلب من القاضي ان يسأله فاذا انكر برهس يكتب له لم يسأله اجماعا وهذه حجة على محمد في السابقة الثالثة امرأة جاءت الى القاضي وقالت طلقني زوجي فلان ثلاثا وتزوجت باخرا بعد العدة واخاف انكاره فاسأله فان انكر برعنت يسأله القاضي اجماعا وهي حجة على ابي يوسف الرابعة ادعى انه مشترك دارها لهما شفع سميها وهو في بلد كذا وطلب ان يسمع شهوده ويكتب لا يكتب وقال محمد يكتب في هذه مسائل كلها احتياطا احتراز عن نفع الحقوق واجمعوا على ان المديون او المشري والمرأة لو قال ان صاحب الدين والشفيع والزوج قد تفرض لي فيما ادعى فاسمع شهودي فان القاضي يسمع ويكتب انتهى

**لو باع شخص عبده وغاب من قد اشترى من قبل نقره الثمن**  
**بجيبك لم يعلم له مسكنا ثم اقام بايع برهانا**  
**في ذلك القاضي فذا ان يمضي ثم يبيع عبده ويقضي**  
**من ثمن العبد لدين الغايب فصح هذا بقضاء صائب**  
**وان يكن من ذلك شيء فصلا وصنعه في يد شخص عدلا**

المسئلة في كتب المذهب قال في جامع الفصولين في الخا من شراء فغاب قبل قبضه غيبته منقطعة ولا يدعى اين هو جاز للقاضي بيع المبيع وايفاء الثمن لو كان المبيع منقول لا لو عقار فعلى هذا الورع المديون وغاب غيبته منقطعة فرفع المثلثين الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن



بدنيه ينبغي ان يجوز ونقل قبل ذلك قال الخصم شرط لقبول البيئته لو اراد المدعي ان ياخذ  
 من يد الخصم الغايب شيئا ما لو اراد ان ياخذ حصة من ثمن مال كان للغايب في يده لا  
 يشترط حصة الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل نظيره لو شراه فغاب قبل قبضه غيبة  
 منقطعة جاز للقاضي بيع المبيع وايضا ثمن البايع وفي طريقة البرزوي يامر القاضي باقامته  
 البيئته فلو برهن يحكم ببيع المبيع ويوفى الثمن وكذا لو استأجر ابلا الى حكمة ذاهبا وجائيا  
 ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى انقضت الاجارة فللمستأجر ان يركبها الى مكة  
 ولا يضمن وعليه الكراء الى مكة فاذا الى مكة ورفع الامر الى القاضي فرائ ان يبيع الدابة ويدين  
 بعض الاجرة الى المستأجر جاز انتهى وفي اخر بيوع الكثر من اشترى عبدا فغاب فبرهن  
 البايع على بيعه وغيبته معروفة لم يبع ثدين البايع ولا يبع ثدينه قال مسكين ثمان  
 كان الثمن الثاني اكثر من الاول يسلك ما فضل للمشتري حتى يحضر وان كان انقص من الثمن  
 الاول رجع البايع على المشتري اذا ظفربه وفي البحر لان الفبيته اذا كانت معروفة يتوصل  
 الى حقه بدون بيعه بالذهاب اليه ولا حاجة الى بيعه لان فيه ابطال حق المشتري في حين  
 وان لم يدر مكانه اجاب القاضى ان برهن لان البيئته هنا ليست للمقضا على الغايب وانما  
 هي لنفي التهمة وانكشف الحال لان القاضي نصب لكل من عجز عن النظر ونظرها في بيعه  
 لان البايع يصل به الى حقه ويبرى من غمائه والمشتري ايضا يبرأ منه من دينه ومن تركه  
 نفقته فاذا انكشف الحال يحمل القاضي بموجب اقراره فلا يحتاج الى خمم حاضر وانما يحتاج  
 اليه اذا كانت البيئته للمقضى وهذا لان العبد في يده وقد اقر به للغايب على وجه يكون  
 مشفوا لا بحقه فيظهر لذلك للغايب على الوجه الذي اقر به ولا يقدر البايع ان يصل الى حقه  
 كالراهن اذا مات مفلسا والمشتري اذا مات مفلسا قبل القبض واراد المصنف بعلى  
 صاحب الكثر يكون المشتري غاب قبل القبض اما اذا غاب بعده فلا فان القاضي لا يجب  
 لان حقه غير متعلق وانما جاز للقاضي بيع المنقول قبل قبضه لان البيع هنا ليس مقصودا  
 وانما المقصود احيا حقه وفي ضمنه يبيع ببيع لان الشئ قد يبيع ضمنا وان لم يبيع قصد  
 واراد بالعبد المنقول عبدا كان او غيره واحترز به من العقار فلا يبيعه القاضي كما في النهاية  
 ولم يذكر المصنف يعني صاحب الكثر انه يدفع الثمن الى البايع لان القاضي انما يدفع له بقدر  
 ما باعه فان فضل شئ من دينه مسكه للمشتري الغايب لا بدل ملكه وان لم ينف بالدين وبقي  
 شئ يبيعه البايع اذا ظفربه وقيد بالبيع لان القاضي اذا ظفربا البيئته على نسان وله مال  
 على الناس فغاب لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر الغايب الا في نفقة المرأة والاولاد والمفقر  
 والوالدين كذا عن محمد انتهى سبق ذكر ذلك

لو ان النسا نالدى القاضي ادعى ان فلان ابن فلان اودعا

عندى محمد اتم عنه غايبا **وانه من مدة ما آبا**  
**فان رايت الاذن بالانفاق وان ما انفقته الى باقى**  
**عليه فليبا مره ان يوجبه وينفق الاجرة فيما ذكره**  
**وان راى بان يبيعه فعل هذا اذا ما كان برهان حصل**  
**ومثل هذا حكم عبد الرهن ان ثبت الرهن بفيدوهن**  
**وخير القاضي فان شاء سمع بيئته المودع او لا يمتنع**  
 هاستلثان الاولى في البحر من النفقات العبد المودع اذا غاب صاحبها والمودع الى القاضي  
 وهب منه ان يامر به بالنفقة او بالبيع فان القاضي يامر ان يوجر العبد وينفق عليه من جره  
 وان راى ان يبيعه فعل واما العبد المقصوب فان نفقته على الغاصب الى ان يرد له الى المولى  
 فان طلب من القاضي ان يامر به بالنفقة او بالبيع لا يجيبه لان المعصوب مضمون على  
 الغاصب لان يكون الغاصب مخوفا منه على العبد فحينئذ ياخذ القاضى ويبيعه ويمسك  
 الثمن واما العبد اذا كان بين رجلين فغاب احدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك  
 الامر الى القاضي واقام البيئته على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البيئته  
 وان شاء لم يقبل وان قبل يامر به بالنفقة ويكون الحكم في لوديقته وفي الخلاصة الشريك  
 اذا انفق على العبد في غيبة شريكه بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه وكذا النخل والزرع  
 وكذا المودع والمتنقط اذا انفق على لوديقته والمتنقطه وكذا في الداء المشتركة اذا اشترت  
 فانفق احدهما بغير اذن صاحبه وبغير امر القاضي فهو متطوع واما المسئلة الثانية  
 فهي في حكم النفقة على عبد الرهن فقد قال في البحر من النفقات ايضا وسوى بين الرهن  
 ولوديقته فقال وكذا النفقة على الراهن والمودع واما عبد العارية فعلى المستعير واما  
 كسوة فعلى المعير كذا في التلوقات وقال في البرازية انفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم  
 بملك جسده لاستيفاء النفقة ايضا وان هلك الرهن بعد لا شئ له على الراهن عندها  
 وقرر وقال الثاني لا يملك الجبس بالنفقة واذا هلك عند المرتهن فالنفقة دين على حاله  
 وما انفق المرتهن على الرهن حال غيبة الراهن فتطوع وان بامر الحاكم وجعله ديناً على  
 الراهن فهو دين عليه كذا قاله محمد وهذا الكلام اشارة الى انه بمجرد امر الحاكم لا يصير  
 ديناً عليه مالم يجعله ديناً عليه كما صرح به واكثر المشايخ على هذا لان هذا الامر ليس  
 لازما حتما بل للنظر وهو متردد بين الامر من جسده وبين الامر لا يكون ديناً ولا كذا  
 مالم ينع على الاعلى وعن الامام انه اذا انفق عليه حال غيبة الراهن بامر الحاكم يرجع وان  
 يحضرته بالامر لا يرجع وعن الامام الثاني انه يرجع فيهما وذكر الناطقي وما يجب على  
 الراهن اذا فعله المرتهن او ما على المرتهن اذا فعله الراهن بلا اذنه فهو متطوع اخذ



السلطان الخراج والعشر من المرفق لا يرجع على الراهن لانه ان تطلع فهو متبرع وان  
كان مكرها فقد ظلم السلطان والمظلوم لا يرجع الا على الظالم

**ويحكم القاضي على المشهور بعلمه في موجب التقرير**  
**وقبلوا فيه شهادة الرجل وامراتين هكذا افهمه وقل**

بعلمه متعلق بحكم فيه اي في موجب التقرير والبيتان مشتملان على مسئلتين في فتاوى  
قاضي الهديته وعبارتها ستل هل يحكم الحاكم بعلمه في موجب التقرير ام لا اجاب نعم يحكم  
بعلمه وتقبل فيه شهادة النساء مع الرجال انتهى وفي الخلاصة القاضي يقضي في حقوق العباد  
بعلمه بان علم في حال قضائه في مصر ان فلانا غصب مال فلان او طلق امراته وفي التجريبي  
اخر كتاب الحدود وعن محمد بن رجح عن هذا وقال لا يقضي بعلمه في الحدود التي هي  
حق الله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا يقضي بعلمه الا انه اذا اتى بالسكون يعزوه في القصاص  
وحده القذف يقضي بعلمه واما اذا علم قبل القضا في حقوق العباد عند ابي حنيفة لا يقضي بذلك  
العلم اذا رفعت اليه تلك الحادثة وعندها يقضي وعلى هذا الخلاف اذا علم في غير المصر  
الذي هو فيه قاضي ثم حضر مصر فرفعت اليه تلك الحادثة وفي التجريبي جعل قول محمد بن  
ابي حنيفة ولو علم في رستاق مصر عندهما يقضي واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة  
وسواء كان مقلدا على الرستاق او لم يكن واصل هذا ان قضايا القاضي في القرية والمفازة  
لا ينفذ عند ابي حنيفة ومحمد ولو علم بمحادثة وهو قاض في مصر ثم عزل عن القضا ثم اعيد  
على القضا بعد ذلك عند ابي حنيفة لا يقضي وعندهما يقضي انتهى وفي جامع الفتاوى والمصر  
شرط في نفاذ القضا في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط وكثير من المشايخ  
اخذوا بهذه الرواية للحاجة ويبتني على هذا مسئلتان احدهما ان كتاب قاضي الرستاق  
الى القاضي هل يعم فعلى ظاهر الرواية لا لانه نقل ولاية القضا وهو ليس بقاض وعنى  
رواية النوادر يعم الثانية اذا علم القاضي في الرستاق حادثة ثم اراد ان يقضي بذلك  
العلم فعلى ظاهر الرواية على الاختلاف الذي علم قبل تقلد القضا فعند ابي حنيفة لا يقضي  
بعلم الحادثة قبل تقلده وعندهما يقضي فكذا هذا وفي البرازي يقضي للقاضي بعلم الحادثة  
حال القضا في ولايته في حقوق العباد بان شهد غصبا او طلاقا ولا يقضي بعلمه في الحدود  
الحالصة كالزنا والشراب وكذا لا يقضي في القصاص والقذف بعلمه انتهى وفي مختصر المحيط  
القاضي اذا علم بمحادثة او سماع الاقرار ومشاهدة الاموال لا يقضي بعلمه في الحقوق  
الحالصة منه تعالى كحد الزنا والسرقه وشرب الخمر بالاجماع الا اذا وجد سكران او به  
رات السكران له ان يعزوه وفي حقوق العباد ويقضي ولو علم قبل تقلد القضا او بعد  
لكن في غير المصر الذي هو قاض فيه او علم حالة القضا ثم عزل ثم اعيد الى القضا فنقد

ابن حنيفة لا يقضي بذلك وعندهما اولشا في يقضي ولو خرج القاضي لتشيع الجنازة  
او في صيغة فعمل بسبب الحق اختلافه عليه على قول ابي حنيفة قيل لم يكن مقلدا على القرى  
لا يقضي وقيل لا يقضي به وان كان مقلدا عن محمد بن نصر بشرط لنفاذ القضا حتى لا يقبل  
كتاب قاض رستاق او قرية وعند ابي يوسف ليس بشرط انتهى ولا يشاهد والنظائر من القضا  
والشهادات الا امام يقضي بعلمه في حد القذف والقصاص والتفريق كذا في السراجية وفي  
التحذير يقضي القاضي بعلمه الا في الحدود والقصاص انتهى

**اتي غريبان الى قاضي البلد ان حكاه فقضى جاز وقد**

**قالوا اذا القاضي الى قاض كتب بعلمه مع باجماع وجب**

**وا تفقوا على جواز الحكم في الجرح مع نقيضه بالعلم**

**ان كان في رواية اما القضا بعلمه فيه خلاف يترضى**

**ففي رواية الاصول جاء عن محمد بن جعفر في ما مضى الزمن**

**ان علم القاضي بان ذا غصب من ذاك شيئا اخذوا في وجب**

**منه ودفعه الى المدعى وابن سماعة مروي في موضع**

**عنه اذا القاضي بعلمه علم وبعد هذا رام ان لو حكما**

**بالشي لا يجوز حتى يشهدا مع ذلك شاهد لكي يواكرا**

**ثم الذي اضحى لذك مشارفا قال اعلمه يكون غا لطا**

**فيما يقول فلهمذا يشترط مع ذلك شاهد ليشتق القضا**

نقيض لبحر التعديل وخير عنه لمحمد والف يشهد الاطلاق وشاهد فاعلم وشاهد الثاني  
غائب فاعل يشترط وقد اشتملت الابيات على اربع مسائل الاولى في جامع الفصولين في  
الفصل الاول قال اختتم غريبان عند قاضي بلدة مع قضا في على سبيل التحكيم انتهى وفي الخلاصة  
ولو اختتم غريبان من اهل ولاية اخرى عند قاضي هذه البلدة قال يعم قضاؤه ويكون  
ذلك بمنزلة التحكيم عنهما انتهى وفي جامع الفتاوى ولو اختتم غريبان في ولاية اخرى عند  
قاضي قضا في يعم لان بالمرافعة صار حكما ولو كان في عين او دين يعم حكمه وان كان  
مقارنا في ولايته وحكم بقصر يديه والتسليم لا يعم لعدم ولايته مع العين والدين ولايته  
بالخصومة والصحيح ان الحكم في محد وديع ويكتب الى قاضي تلك البلدة يا مربي القصر  
والتسليم انتهى والمسئلة الثانية في جامع الفصولين في الفصل الاول قال القاضي هل  
يكتب بعلمه الى القاضي فهو كقضا بعلمه غير ان القاضي هنا يكتب بعلمه حصل قبل القضا  
بالاجماع انتهى وفي مختصر المحيط وان كان القاضي علم شيئا باقرار رجل لرجل بحق ما خلا  
حدود والقصاص اختلفوا فيه قيل ان كان علم به حالة القضا يكتب كتاب القضا وان كان



قبل القضا لا يكتب عند ان حينة وقيل يكتب في الوجهين جميعا بالاجماع والمصنف هو  
 الاول انتهى وفي الخلاصة القاضي هل يكتب بعلمه فهو كالقضا بعلمه وقد ذكرنا والتفاوت  
 هذان القاضي يكتب بالعلم الحاصل قبل القضا بالاجماع كذا قال البعض انتهى وفي البحر ولا يخفى  
 ان الكتابة بعلمه كالقضا بعلمه كذا في شرح ادب الخصاف انتهى وفي فصول العادى  
 في الفصل السابع ولو علم القاضي ان الدار لم يكن ضرارت بعد ذلك في يد انسان فجاء اخر  
 وخاصم الذي كانت الدار فيه الى هذا القاضي فقال ذواليد ان فلانا اود عينها وقام  
 البيضة فلا خصومة بينهما ولا يخرج من يد الذي هي في يده حتى يحضر الغائب ولو علم  
 القاضي ان فلانا غصبها من الذي كانت له واود عنها الذي في يده اخذها من يده ودفعها  
 الى الذي علم انها له بخلاف ما اذا علم ان فلانا اود عنها هذا الذي في يده ولم يعلم انه غصبها  
 من المدعى ثم ان محمدا اعتبر علم القاضي في هذه المسئلة حتى قال اذا علم القاضي ان فلانا  
 غصبها من المدعى ياخذها من ذي اليد ويدفعها الى المدعى وهذا جواب رواية الاصل روى  
 ابن سماعة عنه ان القاضي لا يقضى بعلمه قال ابن سماعة رجع الى هذا القول في اخر عمره  
 وقال القاضي لا يقضى بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضا حتى يشهد معه شاهد واحد قال  
 قال لعل القاضي غالى فيما يقول فيشترط مع علمه شاهدا اخر حتى يصير علمه مع شاهدا  
 شاهدا اخر يعني شاهدين هكذا ذكر في الدعوى والبيانات وذكر لا سيجبان في شرح الجامع  
 اذا علم القاضي ان الدار ملك المدعى وقال ذواليد اود عينها فلان الغائب وقام البيضة  
 دفع الخصومة عن نفسه لان علم القاضي بمنزلة البيضة ولو اقام مدعى بيضة كان الجواب  
 هذا انتهى وفي مختصر المحيط دفع القاضي مال اليتيم الى اخر محله قضى عليه من غير بيضة  
 ولو باع مال اليتيم ثم جحد من شتى منه ابيع قضى عليه انتهى وفي الاشباه والنظائر واخر  
 القضا والشهادات ان الفتوى على قول محمد المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي انتهى  
 وفي فتاوى قارى الهداية مثل هل يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يحبس ام لا اجاب  
 علم القاضي في ذلك كهل الشاهد انتهى

**اجتمع الجدود والتفريز** **قدم في الاستيفاء هنا الاخبار**  
**لكونه محض حق العبد فكان اولى بمسيس القصد**  
**اذا هو مبني على المشايخ** **وحق مولانا على المسامحة**

الحدود فاعل اجتماع والتفريز بالنصب على ان الواو والهمزة قدم بعينها الامر ولا يخفى  
 مفعوله والالف للاطلاق المسئلة في كتب المذهب قال في الاختيار شرح مختار واذا  
 اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب والقذف وفقا العين يبدى بالحقا لكونه خالصا لحد العبد  
 وحق العبد مقدم لما جسد واستفنا الله تعالى ويحبس حتى يبرأ فاذا برى حد القذف

لما فيه من حق العبد ومحبس حتى يبرأ لانه لو جمع حد من ربما تلف والتلف ليس بواجب  
 فاذا برى فالامام ان شاء بدا بالقسط وان شاء جحد الزنا لا استواءهما في الثبوت واخرها  
 حد الشرب لانه ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم فكان دون ما ثبت في الكتاب وان  
 كان محصنا بدا بالحقا ثم حد القذف ثم الرجوع ويسقط الباقي لان القتل باق على النفس فيبقى  
 الى اسقاط بعض الحدود وقدمنا بذلك وان كان مع ذلك قتل ضرب للقذف ثم ضمن السرقة  
 ثم قتل وسقط الباقي نقل ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم انتهى وفي البرازية  
 والتقريب حق العبد تقبل فيه شهادة امرأتين مع رجل ويصح فيه الابراء والعفو ويحلف المنكر  
 حتى

**ان سئل المفتي عن العقود وكل شيء صار في الوجود**  
**فانه يفتي بكل حال** **بعضة حملا على الكمال**  
**وانها استجبت الشرايط واستجلت في شأنها الضوابط**

مسئلة في الاشياء والنظائر من القضا والشهادات قال اذا سئل المفتي عن شيء فانه يفتي  
 بالصحة حملا على الكمال وهو وجود الشرايط كذا في صحيح البرازية المفتي انما يفتي بما يقع عنده  
 من المسئلة كذا في مهر البرازية ويتعين الاتفاق في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والحاوي  
 القدسي انتهى وفي كرايته القينة في باب المفتي والمستفتي وينبغي للمفتي ان يفتي الناس بما  
 هو اسهل عليهم كذا ذكره البرزوي في شرح الجامع الصغير وينبغي للمفتي ان ياخذ بالاسر  
 في حق غيره خصوصا في حق الضعفاء القول عليه الصلاة والسلام لعلي ومعاذ رضي الله عنهما  
 حين بعثهما الى اليمن يسرا ولا تقسرا انتهى ونقل في البحر من لقضا قال عند قول صاحب  
 الكنز والمفتي ينبغي ان يكون هكذا الى موثوقا به في دينه وعفاه الى اخيه وان يكون مجتهدا  
 قال في فتح القدير واعلم ان ما ذكر في القاضي ذكر في المفتي فلا يفتي الا المجتهد وقد استقر رأي  
 الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من يحفظ قول المجتهد فليس مفتيا  
 ولو اوجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كما في حينة رحمه الله تعالى على جهة الحكاية فعرف  
 ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لما اخذ به  
 المستفتي وطريق نقل كلام المجتهد احدا من امان ان يكون له سند فيه او ياخذ من كتاب  
 معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة  
 المجتهدين لا بد بمنزلة الخبر المتواتر او المشهور هكذا ذكر الرازي نقل هذا الوجه  
 بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل عزها فيها الى محمد ولا الى ابني يوسف لانها لم تشهر  
 في عصرنا في زماننا ولم تتداول اذا وجد نقل النوادر مثلا في كتاب مشهور معروف  
 كالتداية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فلو كان حافظا للاقاويل المختلفة  
 المجتهدين ولا يعرف جهة ولا قدرة له على الاجتهاد لالتزم لا يقطع بقول منها يفتي به



بل يحكيها المستفتي فيختار ما يقع في قلبه انه الا صوب ذكره في بعض الجوامع وعندى لا  
لا يجب عليه حكاية كل ما بل يكفيه انه يحكى قولاً منها فان المقلد له ان يقلد ما يجتهد به  
فاذا ذكر احدها فقلده حصل المقصود وهم لا يقطع عليه فيقول جواب مستنك كذا  
يقول قال ابو حنيفة حكم هذا كذا انما لو حكي الكل فالأخذ بما يقع في قلبه انه اصوب  
اولى والا فالعامى لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطائه وعلى هذا اذا استفتى  
فقيه عن اعنى مجتهدين فاختلفا عليه الاولى ان ياخذ بما يعمل اليه قلبه منهما وعندى انه  
لواخذ بقول الذي لا يعمل اليه قلبه جاز لان ميله وعدمه سواء فالواجب عليه تقليد  
مجتهد وقد فعل اصواب ذلك المجتهد او خطأ وقال المنقل من مذهب الى مذهب  
باجتهاد وبرهان انما يستوجب التزير في الاجتهاد وبرهان اولى ولا بد ان يراد بهذا  
الاجتهاد معنى التحري وتحكيم القلب لان العامى ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال  
انما تحقق في حكم مسألة خاصة قلده وعمل به والا فقول قلده ابا حنيفة فيما اتى  
به من المسائل والتمت العمل به على الاحتمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة تنفيذ  
بل هذا حقيقة تعليق التقليد كانه التزم ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما يقع له من المسائل  
التي يتعين في الوقائع فان اراد هذا الا التزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المهيئ بالبر  
نفسه ذلك قولاً او نية شرعاً بل الدليل يقتضى العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى  
فاستأصلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة  
وجيئنا اذا ثبت عند قول المجتهد وجب عمله به والغالب ان مثل هذه التزامات منه  
لكل الناس عن تتبع الرخص والأخذ بالقاضي في كل مسألة بقول مجتهد قوله اخف عليه  
فانا لا ندرى ما يمنع هذا من النقل والعقل وكون الانسان يتبع ما هو اخف على نفسه  
من قول مجتهد سوى له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله عليه وسلم  
يجب ما خفف عنه الله الى هنا ما في فتح القدير ولم يبسط اصحابنا الكلام على المفتي  
والمستفتي في المتن والشرح وانما ذكر اصحاب الفتاوى في بعض مسائلهما وقد بسط  
الكلام عليهما في الروض في كتاب القضاء فاجبت نقله لان قواعداً لا تابه ثم نسه  
بعضه على نقل البعض لمذهبنا قال المفتي ان لم يكن غيره تعين عليه وان كان غيره فخر  
فرض كفاية ومع هذا الاجل التسارع الى ما لا يتحقق ويشترط اسلام المفتي وعدالته فتد  
فتوى الفاسق وعمل لنفسه باجتهاده ويشترط تيقظه وقوة ضبطه وهيبته اجتهاده  
من عرف مسألة او مسئلتين او مسائل بادلها لم تجز فتواه بها ولا تقليده وكذا لم يكن  
مجتهداً ولو مات المجتهد لم تبطل فتواه ويؤخذ بقوله فعلى هذا من عرف مجتهداً وتبرئ به  
جاناً ان يفتى بقول ذلك المجتهد وليسف الى المذهب ان لم يعلم انه يفتى عليه ولا يجوز ان يبر

مذهب

انتبه الا في مسائل معلومة من المذهب وليس المجتهد تقليد مجتهد ولو حدثت واقعة  
فدا جتهد فيها وجب اعادته ان نسي الدليل وتجدد مشكل المجتهدون على مذهب امام  
ما عوام فتقليد هم مفرغ على تقليد الميت فقد مروا ما يجتهدون فلا يقلدون فان وافق  
اجتهاده اجتهادهم فلا باس وان خالفه احياناً ومن لم يبلغ رتبة الاجتهاد بل وقف  
على اصول امامه وتمكن ما لم ينص عليه على المنصوص فليس يقلد في نفسه بل هو واسطة  
فان نص صاحب المذهب على الحكم والعلل الحق بها غير المنصوص ولو نص على الحكم فقط  
فانه ان يستنبط العلل ويقيس وليقل هذا قياس مذهب لا قوله وان اختلف نص  
امامه في مشبهيته فله التخرج من احدها الى الاخرى والمفتي ان يغليظ لزمه متاولاً  
كما اذا سأل من له عبد على قتله وتحشى ان يقتله جازله ان يقول ان قتلته قتلناك حولا  
متاولاً لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل عبداً قتلناه وهذا اذا لم يترتب على اطلاقه مفسدة  
واختلف المفتين كالمجتهدين والمستفتي يجب ان يستفتي من عرف علمه وعدالته ولو  
باضارفة عارف او باستفاضة ولا بحث عن ذلك فلو خفيت عدالة الباطنة اكتفى بالعدالة  
القاهرة ويعمل بفتوى عالم مع وجود علم من فان اختلفا ولا نص قدم الا علم وكذا اذا اعتقد  
احدهما العلم او اوجع ويقدم العلم على الادعاء ولو اجيب في واقعة لا تنكر ثم حدثت لزم  
عادة السؤال ان لم يعلم استناد الجواب الى نص واجماع وان لم تطمن نفسه الى جواب  
مفتي استجب سوا غيره ولا يجب وبكفي المستفتي بعث رفته او رسول ثقة ومن الادب  
ان لا يسأل والمفتي قائم او مشغول بما يمنع تمام الفكر وان يقول في جوابه كذا قلت انا ولا  
يغالب بدليل فان اراده في وقت اخر وليس في موضع السؤال وينقطع المشبهة في لرفقة  
وتأملها لا سيما اخرها ويتثبت ولا يفرح الا سارع مع التحقيق وان يشاور فيما يحسن  
اظهاره من حضرة متأمل وان يصح الحفا فاشا وليشغل بيضا بخط كذا لا يلحق بشئ وبين  
خطه بيمين يمين ولا باس بكينة الدليل لا السؤال ولا يكتب خلف من لا يصح  
وله ان يضرب عليه ان امن فتنته وان شغل المالك وينهى المستفتي عن ذلك وليس  
له ختم الرقعة ويذيق الامام ان يبحث عن اهل العلم بمن يصح الفتوى يمنع من لا يصح  
وليكن المفتي منزهاً عن خوارم المرأة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف ولو  
عبد او امرأة واخرى تفهم اشارته وليس هو كاشاهد في مرد فتواه لقراءة وجرفه  
وتقبل فتوى من لا يكفر ولا يفسق ببدعة كشهادته ويغنى ولو كان قاضياً في شرائط  
معرفة الحساب لتفهم مسائله وجهان ويشترط ان يحفظ مذهب امامه ويعرف  
قواعده واساليبها وليس للصوى المأهول كذا النجاة في الخلاف من ائمة الفقه والحول  
مناظرين ان يغنى في الفروع الشرعية ولا يجب افتاء فيما لا يقع ويجرم التسلل في الفتوى



واتباع لكل ان فسدت الامراض وسوال من عرف بذلك ولا يفتي في حال تغير خلافه  
 وخرجه عن الاستدال ولولم يفرج ومداقعة اخشين فان افق معتقدا ان ذلك لم ينف  
 عن ذلك الصواب صحت فتواه وان خاطر والاولى ان يتبرع بالفتوى فان اخذ من رقامن  
 بيت المال جازا لان يتعنت عليه وله كفاية ولا ياخذ اجرة من مستفت فان جعل له امر  
 البلد من رقامن وان استوجر جازا ولا ولي كونها باجرة مثل كتبه مع كراهته وله قبول  
 هدية لارشوة على فتوى لما يريد وعلى الامام ان يفرض مدرس ومفت كفايته ولكل امر به  
 اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بما يتعلق بلفظ من لا يعرف اصطلاحهم وليس  
 له العمل والفتوى باحد القولين او الوجهين من غير قبول عليه في القولين ان يعمل بما خرو  
 عليه والا فبالذي رجه الشافعي ولا لزمه البحث عنه فان كان اهلا اشتغل به متصرف  
 لذلك من القواعد والمأخذ والثقات من المذهب فان عدم الترجيح توقف وحكم الترجيح  
 كالقولين لكن لا عبرة بالمتاخر الا اذا وقع من شخص فان اختلفوا في الترجيح ولم يكن هذا  
 الترجيح اعقد مما صححه الاكثر والاعلم والالتوقف والعمل بالجديد من قول الشافعي لا في  
 نحو ثلاثين مسألة وان كان في الرقعة مسایل رتب الاجوبة على ترتيبها ويكره ان  
 يقتصر على ما فيه قولان اذ لا يفيد ولا يطلق حيث التفصيل فهو خطأ ويحجب على ما في  
 الرقعة لا على ما يعلمه فان ابداه قال ان اراد كذا فاجوبه كذا ويجيب الاول في الناحية  
 اليسرى وان شاء غيرها لا قبل الجملة وليكتب الحمد لله ويختم بقوله والله اعلم  
 ولا يقيم ان يقول في الجواب عندنا وان تعلق بالسلطان دعي له فقال وعلى السلطان  
 سدد الله تعالى او شذازره ويختصر جوابه ويوضح عبارته وان سئل ممن تكلم بكفر متاول  
 قال يسأل ان اراد كذا فلا شيء عليه وان كثر اراد كذا يستتاب فان تاب قبلت توبته والا ناس  
 وان سئل ممن قتل او جرح احتياط وذكر شروط القياس ويبين قدر التعزير ويكتب على  
 الملصق من الورقة وان ضاقت كتب في الظهور والمأشئة اولى لا ورقة اخرى ويشانه  
 بما عليه بل ان اقتضاها لم يقتصر على احدها ولا يلقبه على خصمه فان وجب الافتاء  
 السابق بفتوى فما قرع نهر يجب تقديم نساء ومسافرين تهيؤوا وتضرروا بالتخلف  
 لا ان ظهر تضرر غيرهم بكثير منهم وان سئل عن الاخوة فصل في جوابه ابن الايوبي اولاد  
 اولاد وان كان في الفريضة عول قال الثمن عابلا وان كان في الورثة من يستقط بحال دون  
 حال بينه ويكتب تحت الفتوى ان اصل الجواب صحيح ونحوه وله ان يجيب ان يرى ذلك  
 ويختصر ان جعل حاله يبحث عن حاله فان لم يظهر له فله امره بابدائها فان تعسر  
 اجاب بلسانه وان عدم المفتي في بلدة وغيرها ولا من يتقل له حكمها فلا يواخذ  
 صاحب الواقعة بشيء يصيبه اذ لا تكليف افتاءه ثم رجع قبل العمل كف عنه وكذا اذا

امرأة بفتواه ثم رجع لزمه فراقها كما في القيل وان رجع بعد العمل وقد خالف دليلا قاطعا  
 نقضه ولا فلا وان كان المفتي يقلد الامام فنفس امامه وان كان اجتهدا في حقه  
 كدليل القطعي وعلى المفتي اعلامه برجوعه قبل العمل وكذا بعده ان وجب النقض وان اختلف  
 بفتواه لا يعزم ولو كان اهلا يجوز تقليد من شاء من المجتهدين وان دونت المذاهب  
 كاليوم وله الانتقال من مذهب لكن لا يتبع الرخص فان تتبعها من المذاهب فهل  
 يفتقروا قال الشارح الزبلي او جهها لا وقد عقد في اول التاتارخانية فصلي في  
 فتوى حاصل الاول ان ابا يوسف قال لا تحمل الفتوى الا لمتجهد ومحمد جوزه اذا كان صاحب  
 الرجل اكثر من خطائه وعن الاسكاف ان العلم بالبلد لا يسعه تركها واختلفوا في الافتاء  
 ما شيا جوزه البعض ومنعه اخر واختار الاسكاف ان يفتي ان كان شيا ظاهرا ولا لا وكان  
 بن سلام اذا لم يعلم المستفتي وقال جئت من مكان بعيد يقول فلا تخن ناديناك من حيث  
 جيتنا ولا نحن نعيينا عليك المذاهب ولكن اختار الفقيه ابو الليث انه لا يقول له ذلك  
 ولى مرة فان لم يجابه بذلك وحاصل الثاني ان اختلاف بينه الهدى توسعة على الناس  
 فاذا كان الامام في جانب وهما في جانب خير المفتي وان كان احدهما مع الامام اخذ بقول  
 الامام الا اذا اختلف المشايخ على قول اخر في تتبعهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر  
 في مسایل وان اختلف المتأخرون اخذ بقول واحد ولو لم يجد من المتأخرين مجتهد برأيه  
 فكان يعرف وجه الفقه ويشاور اهله ولا يجوز له الافتاء بالقول بغير المحققين بغير منفعة  
 ولا رجوع عليه دينا ورد مفت زرا على خياط مستفت وقطعه من ثوبه تحوزا عن شبهة  
 نرشوة ومن شرايطها حفظ الترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء واعوان  
 سلطان والامراء بل يكتب جواب السابق غشاكا او فقيرا ومن ادا به ان ياخذ الورقة  
 بحرمته ويقبل المسئلة بالبصيرة مرة بعد مرة حتى يتضح له السؤال ثم يجيب واذا لم  
 يضح السؤال سأل من المستفتي ولا يرمى بالكاغذ الى الارض وهو لا يجوز وكان بعضهم  
 لا ياخذ الرقعة من يد امرأة ولا صبي وكان تكبذ ياخذ منهم ويجعلها ويرفعها فيكتبها  
 غظما والاحسن اخذ المفتي من كل احد تواضعا ويجوز للشاب الفتوى اذا كان حافظا  
 لروايات واقفا على الدرايات محافظا على الطاعات مجابا للشبهات والشبهات والاعمال  
 كبير وان كان صغيرا والجاهل صغير وان كان كبيرا وصح في السراجية ان المفتي يفتي بقول  
 في حنفية على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن ابن زياد  
 ولا يخير اذا لم يكن مجتهدا واذا اختلف مفتيان يتبع قول الا فقه منهما بعد ان يكون  
 ورثتهما وينبغي ان يكتب عقب جوابه والله اعلم ونحوه وقيل في العقائد يكتب والله  
 توفيق ونحوه وكره بعضهم الافتاء والصحيح عدم الكراهة للاهل ولا ينبغي الافتاء الا



لمن عرفه اقاويل العلماء وعرفه من قاله فان كان في المسئلة خلاف لا يختار قول لا يجب به  
 حق يعرف حجة وينبغي السؤال من افقد اهل زمانه فان اختلفوا تحرى وصرح في الحاوي  
 القدسي ان الامام اذا كان في جانب وجه في جانب فالاصح ان الاعتبار لقوة الدليل فان  
 قلت كيف جاز للمشايخ الافتاء بغير قول الامام الاعظم مع انهم مقلدوه قلت  
 قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم ارعه جوابا الا ما فهمته الان من كلامهم وهو انهم  
 نقلوا عن اصحابنا انه لا يحل ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا حتى نقل في السراج  
 ان هذا سبب مخالفة عصام للامام وكان يفتي بخلاف قوله كثير لانه لا يعلم الدليل وكان  
 يظهر له دليل غيره فيفتي به فاقول ان هذا الشرط كان في زمانهم اما في زماننا فيمكن  
 بالحفظ كما في الفينة فيعمل الافتاء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال وعلى  
 هذا فما صح في الحاوي مبنى على ذلك الشرط وقد صححوا ان الافتاء بقول الامام فيفتح  
 من هذا انه يجب علينا الافتاء بقول الامام وان افنى المشايخ بخلافه لانهم لما ائتمروا  
 بخلافه لفقد الشرط في حقهم وهو الوقوف على دليله ولما نحن قلنا الافتاء وان لم يفت  
 على دليله وفي فتاوى الكردري قال ابن المبارك وقد سئل متى يحل الرجل ان يفتي وبني  
 القضا قال اذا كان بصيرا بالحديث والرأي عارفا بقول ابي حنيفة حافظا له وهذا يحل  
 على احدى الروايتين عن اصحابنا وقبل استقرار المذهب اما بعد التقرر فلا حاجة لبيان  
 يمكن التقليد وقد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الافتاء بقولهم  
 بانه لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله وهو قوي في وقت العشاء كقوله الاحوط في تكبير  
 التشريق في اخر وقتها الى اخر ما ذكره في فتح القدير لكن هو اهل النظر في الدليل ومن ليس  
 باهل النظر فيه فعليه الافتاء بقول الامام والمراد بالاهلية هنا ان يكون عارفا هيروا بين  
 الاقاويل له قدرة على ترجيح بعضها على بعض ولا يصير الرجل اهلا للفتوى ما لم يصير  
 صوابه اكثر من خطائه لان الصواب متى كثر فقد غلب ولا عبرة بالمغلوب بمقابلة غالب  
 فان امور الشرع مبنيّة على الاعم الاغلب وكذا في التولوا الجيدة من كتاب القضاء ومن لم يجز  
 ما سمعت عن بعض حنفية عصرنا حتى تكلمت قديما معه فيها ان قال لما افنى المشايخ بشي  
 عملا بانه قول الامام فقلت انه خطأ لانهم يثبتون قول الامام في ظاهر الرواية ثم يفترون  
 الفتوى على قول ابي يوسف ومحمد وافررو سمعت من بعضهم انه يقول الكل من ابي حنيفة  
 قلت نعم لكن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرره في الاصول من عدم مكان  
 صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والرجوع عنه لم يبق قوله له كما ذكره في  
 وفي جامع الفصولين في اويل الفصل ثم جمع العلماء ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد  
 اذ يبين احكام الشرع وانما يمكن ذلك لو علم الدلائل الشرعية لا ترقى الى ما روي عن

حنيفة انه قال لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا وبر من الملتقط قال حل  
 له ان يفتي لو كان صوابه اكثر من خطائه فلو لم يكن مجتهدا لم يحل له ان يفتي لا بطريق  
 محاكاة فيحكم ما يحفظ من اقوال الفقهاء وبر من قاضي خان قال المفتي في زماننا لو سئل مسئلة  
 مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم يقف بقولهم ولا يخالفهم  
 برأيه ولو مجتهدا متفتنا اذ الظاهر ان الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم واجتهادهم لا يبلغ  
 اجتهدهم ولا ينظر الى من يخالفهم ولا يقبل حجته لانهم عرفوا الاحكام وميزوا بين ما هو بين  
 منه اقول هذا من حسن الاعتقاد والاشكال اقدم منهم ولا دليل انهم اضبطوا وحرفوا  
 واكثر تبعا بالخبر ولا تار من الشافعي رحمه الله تعالى ولم تكن الاحاديث مدونة في زمان  
 الحنيفة وصاحبه مثل ما دونت بعدهم اذ الكتب الستة وامثالها دونت بعدهم وايضا  
 روى المجتهد لو خالف رأيهم لا كتابا واجماعا ومهاجرة وتابعا قبل فتواه في زمان الصحابة كشرح  
 مثلا فيجب عليه ان يعمل برأيه لا برأي غيره اذ يزعم انه حق راجع على غيره فكيف يحل العمل  
 بغيره قال ولو اختلف فيها اصحابنا فلو لم يكن ابي حنيفة احدا صاحبيا ياخذ بقولهم الظهور  
 لعلوب فيها ولو خالفه صاحبا فلو كان اختلفا فهم بحسب الزمان كحكم بظاهر العدالة  
 يؤخذ بقول صاحبيه لتغير احوال الناس وفي المنازعة والمعاملة يختار قولهما الاجماع  
 متأخرين على ذلك قيل يتخير المجتهد ويعمل بما ادى اليه رايه وقيل ياخذ بقول ابي حنيفة  
 وقيل من سئل عن عشر مسائل مثلا فيصيب في الثمانية لا في البقية فهو مجتهد وقيل  
 لا بد الاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والحكم والمؤل والعلم  
 بادات الناس وعرفهم ولو كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية فلو وافقت اصول اصحابنا  
 عمل بها ولو لم يجد لها رواية عن اصحابنا وافقت المتأخرين على شيء يعمل به ولو اختلفوا  
 يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده اقول جعل اصحابنا منزلة الصحابي في لزوم التقيد وهذا  
 مخالف للاصول ومذهب اصحابنا ولو كان المفتي مقلدا غير مجتهد ياخذ بقول من هو  
 فقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه فلو كان لا فقه عنده في مصر اخرج يرجع اليه كتاب  
 ولا يجازف خوفا من الافتراء على الله تعالى انتهى وقامه هناك وفي مختصر طبع وذكر الحسن  
 بن زياد الجاهل بالعلم اذا استفتى فقيها فانواه بقول اخذ به ولا يسعه ان يتعدى الى غيره  
 وان كان في مصر فقيها من سيات في الفتوى فاختلغا في شيء ياخذ بايهما يقع في قلبه انه الصواب  
 فان كانوا ثلاثا في مصر والتحقق اثنان على شيء اخذ بقوليهما ولا يسعه ان ياخذ بقول الثالث  
 وان اختلفوا ولم يتفق اثنان منهم على شيء اجتهد هو برأيه فيه فانه مهم كان اصوب عنده  
 عمل به وليس له ان يعمل بقول غير واحد منهم قال الناطقي هذا اذا كان المستفتي على مذهب  
 اهل العراق افتى بقول ابي حنيفة وعالم بقول ابي يوسف وعالم بقول محمد ويقول من ليس



له ان ياخذ بقول الشافعي ومالك وله ان ياخذ بقول القاضي اذا حكم عليه بخلافه مذهبه وان  
 كان في المصنوع من اهل الفقه شاورهم في ذلك فان اتفقوا على شيء كان رايه كرايه نص  
 الحكم وان اختلفوا الى قريب الاقوال ويل عنه من الحق وامضى ذلك ولا يعتبر الكبر ولا كثرة  
 العدد ولا الاصغر قد يوافق الصواب وانما اجتمع فقهاء البلدة على شيء وهو خلاف رايه  
 لا ينبغي ان يجعل بالحكم حتى يكتب الى غيرهم ويشاورهم ثم ينظر الى الاحسن فيعمل به وانه قد  
 رايه رايهم قضى برايه انتهى ولا يخفى ان جميع ذلك في القاضي المجتهد والمفتي المجتهد وما  
 تفضلنا زماننا والمفتون فانهم ليسوا بمجتهدين فلا يجعل لهم القضاء ولا الافتاء برأيهم  
 الا بطريق الحكاية المخرج من اقوال المجتهدين الماضيين كما سبق وفي البحر عند قول صاحب  
 الكنز والفاسق يصح مفتيا وقيل لا وجه الاول انه يحذر النسبة الى الخطا ووجه الثاني  
 انه من امور الدين وخبره غير مقبول في الديانات ولم يرجع الشارحون احدهما رافعا  
 ما في التحرير انه لا يجعل استفتاءه اتفاقا فانه قال الاتفاق على حل استفتاء من عرف من  
 اهل العلم بالاجتهاد والعدالة اوداه مفتيا والناس يستفتونه وعلى امتناعه ان ظن عدم  
 احدهما فان جهل اجتهاده دون عدالة فاختار منه استفتاء بخلاف المجهول من غيره ذ  
 الاتفاق على المنع فلا اقل من ان يكون ترجيحا لعدم صلاحيته ولذا جزم به في المجموع واختاره  
 في شرحه وقال ان اولى ما يستعمل به فيمن الترجمة الالهية في تحقيق الوقائع الشرعية  
 طاعة الله تعالى والتسليم بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتد  
 على رايه وذمته في استخراجه دقايق الفقه وكنوزه وهو في المعاصي حقيق بالآثار الخذلان  
 عليه فقد اعتد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله فإله من نور فشرط المفتي اسلامه  
 وعدالته ولزم منها اشتراط بلوغه وعقله فتد فتوى الفاسق والكافر وغير المكلف  
 اذا لا يقبل خبرهم ويشترط اهليته اجتهاده ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة تفضيه  
 كما في الروض للاحتراز عما غلب عليه الففلة والسهول لان اشتراط العدالة يغني عنهما  
 وفي شرح الروض ينبغي للامام ان يسأل اهل العلم المشهورين في عصره متى يصح المنزلة  
 يمنع من لا يصح ويتوعد بالعقوبة بالعود ولكن المفتي منزها عن خوارم المروة فقبه  
 النفس سليم الذهن حسن التصرف والاستنباط ولو كان المفتي عبدا او امرأة او غيبا او خيرا  
 بالاشارة وليس هو كاشاهد في رد فتواه لقرباته وجرفه ودفعه ضرر وعداوة فهو كذا روي  
 لا كاشاهد وتقبل فتوى من لا يكفر ولا يفسق ببدعة كشهادته وفي تليق المحبوب  
 ان الاشارة من المفتي الناطق يعمل بها فلا تختص بالآخرى وفي القينة اشال المفتي برب  
 مكان قوله نعم فالمستفتي ان يعمل به وعن ابى القاسم لا لان اشارة الناطق لا تعتبر  
 وفي اخر قضا الخلامه ويجعل المفتي اخذ الاجرة على كتبه الجواب بقدره لان الكتابات ثبت

نه نورا  
 ح

بواجب عليه ولا يجعل له الفتيا حتى يكون صوابه اكثر من خطا به انتهى وفي محتمر المحيط  
 وشرط مسيرورة المرو مجتهدا ان يكون عالما بالكتاب والسنة مما يتعلق بها الاحكام الشرعية  
 لا يجمع ما فيها وعارفا بالاجماع والقياس وقال بعضهم يشترط مع هذا ان يكون عارفا  
 بالخرق المبينة على اجتهاد السلف كفروع في خيفة والشافعي رحمه الله تعالى وقال بعضهم  
 بعض من حفظ المبسوط ومذهب المتقدمين مجتهد ويجب عليه العمل باجتهاده ويحرم عليه  
 تقليد غيره انتهى

**لوبيين شخصين حمامتان انشاها الواحد والثاني**  
**له من الحمامتين الذكر لصاحب الانثى الفرج قهرا**

لسنة في البرازية في كتاب الكراهة قال له حمامة انثى تزوجت مع حمام ذكر لا خرفياضت  
 وفرخت فالفرج لصاحب الانثى لان الولد يتبع الام ملكا وحرية في بني آدم فكذا مسلكا في  
 الحيوانات ولهذا كره العلماء اكل لحوم الجواز قبل التصديق لئلا يظن ان لحمه الاصل من البري  
 لا احتمال ان يكون الجواز ملكا للغير لا لانه يبحث مودعات الارض فان كل المرسومات  
 من ذوات الاربع يلتقطه ومع ذلك لم يكره انتهى وفي احوال الخلفه رجل اتخذ برج  
 حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلفها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر به الناس فان  
 خلت حمام غير بها لا ينبغي ان ياخذها فلواخذها طلب صاحبها لانها بمنزلة الضالة  
 واللقطة فان فرخ عنده ان كانت الام غريبة لا يتعرض للفرخ لان الفرج لغيره تبعا للام  
 وعلى القلب الفرج له وكذا البيهقي لمصاحب الام لانه تبع للام وقال الامام السرخسي من  
 اتخذ برج حمام فاما اخذ من برجه لا يجعل له الا اذا كان فقيرا فان كان غنيا يتصدق على  
 فقير ثم يشترى بها منه وان لم يعلم ان في برجه غريبا فلا شيء على صاحب البرج ان شاء الله  
 تعالى لان عدم اصل انتهى ونقل الشيخ الوالد رحمه الله تعالى في كتابه الاحكام من الكراهة  
 ولا استحسان قال وفي المجتبى يكره امساك الحمامات في برجه اذا كان يضرب الناس قال  
 ابن مقاتل يجب على من اتخذ برج حمام ان يحفظها ويعلفها قلت ولا حياط في الجواز  
 ان يتصدق بها ثم يشترى بها وينفقها او توجب له وفي الوقفات الحسامية في اويل كتاب  
 للقيط واللقطة رجل امسك الحمامات ان كان يضرب الناس يكره هكذا روي عن  
 بعض الخلفاء هرون الرشيد والحامون راي بمكة من الحمام شيئا كثيرا فاصريا خذ جملة  
 منها واخرج الى الحل وذبح وتصدق بلحمها واعطى لكل حمامة ذبحها درهمها واذا اتخذ  
 انسان برج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلفها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر  
 بها الناس فاذا اختلط بها حمام اهل القرية ينبغي ان ياخذها وان اخذها طلب صاحبها لانه بمنزلة  
 لللقطة فان لم ياخذها وفرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض للفرخ لانه لغيره



فان كانت لصاحب البرج انثى والغريب ذكر فالفرخ له لان الفرخ والبهي لصاحب الام فان لم يعرف ان في برجه غريبا الاثني عليه ان شاء الله تعالى لان عدم الغريب اصل انتهى وفي كراهية الخلاصة رجل نشر السكر فوقع في حجر رجل اخر واخذته جاز وان فتح صاحب الحجر حجره لينق فيه السكر يكون لصاحب السكر حجر وعلى هذا الوضع طست على السطح لاجل ما انظرنا اجتمع فيه فهو له وكذا لو دخل حمام يرى دار رجل وفرخ فيها فجاء رجل واخذته ان ردا الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار وكذا لو كان له حمامة فجاء حمام اخر وفرخ فالفرخ لصاحب الانثى وفي المنتقى لاخذ مطلقا انتهى

**اذا قضى القاضي قضاء صدر من صحبي نافذا معتبرا**  
**لم يبطل القضا بابطال احد وليس ما قضاه بالشعري يرد**  
**الا اذا اقر من له قضى فيه بطلان فعند ذلك نقض**

قضى بالبنا للجهنم وانقض بالسكون لا نه امر ولكنه حرك بالكر لضرورة القافية وسئل في الاشياء والنظاير من القضا والشهادات القضا بعد صدوره صححا لا يبطل بابطال احد الا اذا اقر المقتضى له ببطلانه فانه يبطل لا في المقتضى بحريته وفيما اذا اظهر للشهود دية او عهد ودين في قذف بالبينة فانه يبطل القضا لكونه غير صحيح انتهى وفي القنية دعي عينا وقضى له ثم اقر بعض ذلك العين للمدعي عليه لا تبطل دعواه والقضا في الباقي قضى للقاضي بالدارو البناء بالبينة ثم قال المقتضى له ليس البناء لي وانما هو للمدعي عليه ولم ينزل به فهو اذاب لشهوده ولو قال البناء للمدعي عليه لم يكن اذبا في رواية الا قضية وفي رواية شهادات الاصل مجرد اقرار المقتضى له بالبنا للمدعي عليه اذاب لشهوده يبطل به القضا انتهى وفي الجواز اقر المقتضى له ببطلانه بطل لا المقتضى بحريته كما في البرازية انتهى في الخلاصة المقتضى له اذا اقر بعد ما قضى القاضي له ان ما قضى له حرام او امر رجلا بان يشتر له ذلك الشيء من المقتضى عليه بطل حكم القاضي اصل المسئلة في الا قضية في ابواب الشهاد في باب التناقص لو اقام رجل البينة على هذا العين له بالشر او بالادب ثم قال لم يكن لي قطا ولم يقل قط لم تقبل بجنته ويبطل القضا اما لو قال هذا ليس بملك لا يبطل القضا عباد في الحرية وقضى بالحرية ثم قال العبد كذبت انا عبيد هل يبطل القضا بالحرية قال لم نظفر بالرواية وسالت الشيخ الاما لي خال عن ذلك فتا من ثم قال بعد ايام ينبغي ان لا يبطل القضا بالحرية بخلاف القضا بالملك والفرق ظاهر وهو ان الحرية يتبع بها حق الناس كافة واما الملك حقه فحسب فلا يملك ابطال حق الناس كافة انتهى

**ثم على الصحة نحل القضا بقدر ما يمكننا ان نقضا**  
**بالشك والفتوى على قول ابى يوسف فيه هكذا في الكتب**

في القضا والعبارة منظومة من الاشياء والنظاير من القضا والشهادات قال نقضا محول على الصحة ما امكن ولا ينقض بالشك كذا في شهادة الظهيرية والفتوى على قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضا انتهى وفي القنية المسائل التي تتعلق بالقضا الفتوى فيها على قول ابى يوسف لا نه حصل له زيادة علم بالتجربة قال والذي يويره ما ذكر ان ابى خيفة كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فخرج وعرف مشافه رجلا وقال الحج افضل انتهى

**ولو على عدوه قاضي حكم ان كان عدلا مع ذلك وانبرم**  
**واختار بعض العلماء وفصلا ان كان بالعلم فعنى ان يقبلا**  
**وان يكن يحضر من الملا وبشهادة العدول قبلا**

مسئلة في كتب المذهب قال في لسان الحكام نقل المسئلة عن ابن وهبان في شرح منظومة حيث قال في اخرها وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه يعلم فينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدول يحضر من الناس في مجلس الحكم بطلب ختم شرعي ودعواه فينبغي ان يجوز انتهى وفي البحر من الشهادات عن ابن وهبان قال اذا قلنا لا يجوز شهادة العدول على عدوه اذا كانت دينوية هل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه وبينه عداوة دينوية لم اقف عليه في كتب اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه يعلم فينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدول ويجوز من الناس في مجلس الحكم بطلب ختم شرعي فينبغي ان ينفذ وفرق لما ورد من الشافعية بينهما بان اسباب الحكم ظاهرة واسباب الشهادة خافية انتهى

**لو كان للقاضي خصومة على شخص والعكس تراجعوا الى**  
**خليفة القاضي فان ذلك قضى لذاك او عليه في حق منى**  
**في قول بعضهم وقال البعض لا يجوز حكم ذلك فيما نقلنا**

مسئلة في البرازية قال للمقاضي خصومة مع رجل فحكم فيها خليفة القاضي له او عليه خلتوا في نقاده وفي الخلاصة والقضا لنفسه وعلى نفسه لا يجوز ولا وان قاضيا ولي ايضا على مثل خراسان وامره ان يولي قضاة على الكور ففعل ثم خاض للقاضي لا على بعض من ولاه فقضاؤه جائز له وعليه وكذا قضاؤه على الاسفل وعليه انه لو شهد كل واحد منهما لصاحبه جاز فكذلك القضا والاصل في هذا ان لكل من تقبل شهادة له تعليم يجوز قضاؤه له وعليه ايضا لان القضا بمنزلة الشهادة انتهى وفي البحر القاضي اذا استخلف خليفة فقضى للمقاضي لا يجوز والعربي فيه ان يتحاكما او ينصب الامام قاضيا اخر انتهى بهذه كادثة انتهى وسبق نحو ذلك وفي البرازية القاضي وكل رجلا ببيع ماله ثم وقع له فيها خصومة لا يبيع قضاؤه لو كيله ولا لو كيله ولا لو كيله ولا لو كيله وجهه ومن لا يقبل شهادته له



والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يصح ولا الخليفة رجلا قضاء محكمة له ولايات وذن له ان يقول على  
تلك الولايات فولى عليهم رجلا لا ثم ان واحد من عماله خاصم اليه فقضى الاعلى للاسفل وعلى  
الاسفل وقضى الاسفل على الاعلى وله يصح لانه بمنزلة الشهادة فكل من تقبل شهادته له  
وعليه مع قضاؤه له وعليه

**ان وقعت لقاض اولولده حادثة وفي قضاء بلوه**

**كانت فان اقام هذا نائبا وكان اهلا كان رايها**

**فان قضى لذلك لما اختصما كان قضاء جايها منبرما**

قول منبر ما ان نافذ صحيحا والمسئلة في كتب المذهب التي ليس عن السراجية القاضي اذا  
وقعت له حادثة اولولده فاناب غيره وكان من اهل الامانة تخاصما عنده وقضى له اولولده  
جازا انتهى وفي البرازية اختصم رجلان عند القاضي واكل احدهما ابن القاضي ومن لا تجوز  
شهادته له فقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وان قضى عليه لا يجوز وان كان القاضي وصي  
اليتم لم يجز قضاؤه في امر اليتم ولو وكل رجل القاضي ببيع او شراء او خصومة جاز حق الو  
عزل يبقى على الوكالة حتى لو اراد ان يجعل اخر مكانه وكيد لا يجوز الا ان يقول له اصنع ما شئت  
فيوكل غيره حينئذ ولكن لا يجوز قضاؤه له لانه قضاء لنفسه من وجه ولو وكل القاضي من  
يبيع لليتم فخاصم الوكيل مع المشتري وقضى له يجوز لان الوكيل نائب عن اليتم لا عن القاضي  
ولو وصي رجل بثلث ماله للقاضي ولا خولم يجز قضاؤه في شئ لهذا الميت لانه قضاء لنفسه  
وكذا لو كان القاضي احد الورثة وكذا عند دعوى وكيل هذا الوصي وكذا لو كانت الوصاية الى من  
لا تقبل شهادته تلقا في ذلك اذا كان للقاضي على ميت دين ولو وكلت امرأة القاضي وكيد الخصم  
ثم طلقها وانقضت عدتها وقضى لوكيلها يجوز وكذا وكيل مكاتبه اذا عتق قبل القضاء وانقض

**انه لا بد من انتفاء التهمة وقت القضاء وكان عن قضاؤه كالتالي**

**ان رجع القاضي عن القضاء يقول قد وقعت في تلبيس**

**فلا يصح ذلك منه مثل ان يقول قد وقعت في تلبيس من**

**شهودي عندي او بان يقول قد ابطلت حكمي والقضاء ما ورد**

**وفي الخلاصة اتي مفيدا بما اذا كان صحيحا وردا**

**بان يكون استجوع الشرايط وقد غدا صحيحا مضبوطا**

**والعلماء استنفوا هنا مسايدا فلا تكفي يا صاح عنها غافلا**

**قالوا لقاض قد قضى بالعلم او ظهر الخطا له في الحكم**

**او كان في مجتهده فيه قضى مخالف مذهب ان يتقضا**

**التالي المعروض ان اى الرجوع حاض حال من القضاء حلت حالة نفسه على حالة رفعه وجزه**

لضرورة اشعر كما سبق ان ينقض في تاويل مصدر منصوب على انه مفعول لفعل محذوف يفسره  
قوله لقاض اى يجوز لقاض ان ينقض وقد اشتملت الابيات على عبارة في الاشياء والنظاير من  
القضاء والشهادات قال لا يصح رجوع القاضي عن قضاؤه فلو قال رجعت عن قضائي او وقعت  
في تلبيس الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والتقضا ما من كما في الثانية وقيد في الخلاصة بما اذا كان  
مع شرايط الصحة في اكثرها اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة لا في مسايل  
لا بد ان كان القضاء بعينه قبل الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان استنباطا من تقييد الخلاصة  
بالبيضة الثانية اذا ظهر له خطأ وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل راي المجتهد الثالثة  
انقض في مجتهده فيه مخالف لمذهب قبله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة انتهى وفي  
خلاصة اذ قضى القاضي في حادثة ثم ظهر له بخلافه قال محمد بن قيس قضاءه وقال ابو يوسف  
لا ينقض القاضي اذا بدله ان يرجع عن القضاء ان كان الذي قضاه خطأ لا خلف فيه فانه  
يرده وان كان مختلفا فيه امضاه وفي المستقبل يقضى بما يرى انه افضل وان ظهر له نص بخلاف  
قضاؤه ينقض قضاؤه ثم بعد ذلك ان كان في حقوق العباد كالقصاص والطلاق والعتق ان  
ظهر ان الشهود مجيد ومحدودون في قضاؤه ان قال القاضي تعذرت يضمن الدية والضمان في  
ماله ويعزر الجناية وان كان خطأ يضمن المقتضى له الدية وفي الطلاق ترد براءة الزوجها وفي  
عتق يرد العبد الى مولاه وفي حقوق الله كحد الزنا والشرب والسرقة اذا ظهر ان الشهود  
سبوا قال تعذرت فهو ضامن الدية وان كان خطأ فضا منه في بيت المال وهذا اذا ظهر  
خطأ بالبيضة او باقران المقتضى له اما اذا اقر القاضي بذلك يصدق ولا يبطل القضاء لتعلق حق  
المقتضى له وصار كالشهود اذ ارجعوا انتهى وفي القينة قاض قضى في حادثة ثم ظهر له خطأه  
يجب عليه ان ينقض قضاؤه هذا اذا خالف قضاؤه الاجماع والنصر والسنة اما اذا كان كل  
 واحد منهما باجتهاد لا ينقض وقيل ان كان خطأ لا يختلف فيه الفقهاء رد القضاء ونقضه  
لا محالة ولا امضاء وقضى في المستقبل بما يرى انتهى وفي آخر قضا جامع الفتاوى ولو قضى  
 بشهادة مستقيمة ثم قال رجعت عن قضائي او وقعت في تلبيس من الشهود او قال ابطلت  
 حكمي لا يعتبر والقضاء ما قضى انتهى وفي آخر اكثر في مسايل شتى فان قضى القاضي في حادثة  
 بيضة ثم قال رجعت عن قضائي بها او بدلي غير ذلك او قال وقعت في تلبيس من الشهود  
 وحده ذلك لا يعتبر والقضاء ما قضى ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وقال مسكين  
 في تفسير الدعوى الصحيحة وهي ما يتعلق بها احكامها من احضار الخصم والمطالبة بالجواب  
 والبيان بالبيضة والشهادة المستقيمة شهادة مدلول ولا يبطل به القضاء بصورة الدعوى  
 الخاصة انه ادعى محذورا ولم يبين انه كرم الارض والشهود شهدوا بذلك انتهى  
**ولو قضى القاضي بغير مذهب ان ناسيا لا عامدا يعمل به**



رواية صحيحة عن النعمان وعنه في الهدى وايتان  
 قال محمد اذا قضى بما فيه اختلاف صح ذا ونبرما  
 لكن بشرط ان يكون عاما بموضع الخلاف علما جازما  
 المسئلة في كتب المذهب قال في الخلاصة المجتهد اذا نسي مذهب وقضى على خلاف مذهب  
 نفذ قضاؤه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا ينفذ ولا رواية عن محمد وقال بعضهم بخلاف  
 في انه هل يجوز له ان يأخذ بقول غيره عندها لا يأخذ وعند محمد يأخذ ولو فوض القاضي  
 الى غيره ليقتضي على وفق مذهب نفذ بالاجماع هذا في الاقضية وفي الفتاوى الصغرى في كتاب  
 القضاة القاضي اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى بخلافه ذلك ينفذ  
 عند أبي حنيفة وعليه الفتوى وقوله في يوسف معه انتهى وفي فصول العبادي في اول الفصل  
 الثاني ثم علم ان القضاة في المجتهدات نافذ عندنا وعند الشافعي وعند ابن أبي ليلى وعند جميع  
 العلماء لكنه ينبغي ان يكون عاما بموضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضى براه حتى  
 يصح على قول جميع العلماء باتفاق الروايات واما اذا كان لا يعرف موضع الاجتهاد ولا يختلف  
 في نفاذ قضائه روايتان عن اصحابنا فعلى روايته لجامع والسير الكبير لا ينفذ وعلى الروايات  
 الاخرى ينفذ فلا يقع الاحتراز عن الفساد حينئذ فلو ادعى المدعى في مسئلة الصلح على الاكراه  
 بدل الصلح فقال المدعى عليه لا يبرئني ادائه بسبب فساد الصلح الا كان عن انكار وانه  
 لا يصح على قول ابن أبي ليلى والشافعي رحمه الله تعالى واذا قضى عليه بصفة الصلح وابطل قوله  
 المخالف نفذ قضاؤه على قولهم جميعا باتفاق الروايات كذا ذكره ظاهر الدين في شروطه وذكر  
 في شرح الطحاوي والجامع في الفتاوى القاضي اذا لم يكن مجتهدا ولكنه قضى بتقليد فقيه شر  
 تبين انه خلاف مذهب ينفذ وليس بغيره نقضه وله ان ينقضه هكذا روى عن محمد وقال  
 ابو يوسف ما ليس بغيره ان ينقضه ليس له نقضه والقاضي اذا كان مجتهدا وهو يعلم براه  
 نفسه فقضى براه غيره قال ابو حنيفة ينفذ قضاؤه وهو الصحيح من مذهب وقال لا  
 ينفذ قضاؤه قال في الهداية وعندهما لا ينفذ في الوجهين لانه قضاؤه بما هو خطأ عنده  
 وعليه الفتوى وان نسي رايه وقضى براه غيره ثم تذكر رايه قال ابو حنيفة ينفذ قضاؤه  
 وقال لا يرد قضاؤه فان لم يكن له راي في المسئلة فاستفتى فقيها فافتاه فقضى بفتاه  
 ثم حدث له راي لا يرد قضاؤه ويعمل براه الحادث في المستقبل وهو قول محمد وقال ابو  
 يوسف يرد قضاؤه وعليه الفتوى وذكر في المحيط والذخيرة اذا قضى القاضي في فصل مجتهد  
 فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المشايخ فيه بعضهم قال ينفذ قضاؤه وعما يقتضيه على انه  
 لا يجوز وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال خمس الايمه السرخسي هذا هو ظاهر  
 المذهب انتهى وفي البحر فلو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرايه ناسيا لمذهب ينفذ عند أبي حنيفة

وفي العامد روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلف الترجيح في الثانية اظهر الروايتين  
 عن أبي حنيفة نفاذ قضائه وعليه الفتوى وهكذا في الفتاوى الصغرى وفي السراج معزيا الى  
 المحيط الفتوى على قولهم اوهكذا في الهداية وفي فتاوى ظاهر الدين استحق السلطان ان  
 ينقضه وفي فتح القدير فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتى بقولهم لان  
 التارك لمذهب لا يفعل الا لهوى باطل لا لقصد حيل واما الناسي فلان المقلد انما ولاه  
 يحكم بمذهب أبي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم ثم علم  
 ان عبارات المشايخ قد اختلفت في هذه المسئلة اعني ما اذا قضى المقلد بخلاف مذهب  
 موافقا لمذهب مجتهد في البرازية معزيا الى شرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى  
 بالفتوى ثم تبين انه بخلاف مذهب ينفذ وليس بغيره نقضه وله ان ينقضه كذا عن محمد  
 وقال ثانيا في ليس له ان ينقضه ايضا وهكذا ذكر العبادي في الفصول ثم قال القاضي اذا قضى  
 في محل الاجتهاد وهو يرى خلاف ذلك في بعض المواضع انه لا ينفذ وفي بعضها انه ينفذ  
 ولم يذكر فيه خلافا والصحيح ان فيه خلافا بين أبي حنيفة ومالك وروى في المحيط اختلاف  
 الرواية في بعضها في نفاذ القضاة وفي بعضها في حل الاقدام على القضاة وفي عدة الفتاوى القاض  
 اذا قضى بقول مرجوع عنه جاز وكذا الرقضى في فصل مجتهد فيه وكذا في السراجية وفي ما لي  
 فتاوى قضى بخلاف مذهب وهو مختلف فيه قال ابو حنيفة ينفذ وقال ابو يوسف لا ينفذ  
 فقد تحرران القاضي المقلد اذا قضى بمذهب غيره فانه ينفذ واذا قضى بروايه ضعيفه او  
 بدو ضعيف لا يطلق قولهم ان القول الضعيف يتقوى بقضا القاضي وما قيد به في فتح  
 القدير من ان هذا انما هو في المجتهد ثابت في بعض العبادات ولذا قال في القينة القاضي  
 مقلد اذا قضى بخلاف مذهب لا ينفذ ومخالفة ما افتى به شيخه الشيخ عمر قاري الهداية  
 حين سئل عن وقف لم يحكم به ورجح لواقف عنه ووقفه على جهة اخرى وحكم به قاضي حنفي  
 فهل يصح الثاني ام لا فاجاب ان الثاني هو الصحيح وان كان الفتوى على خلاف قول أبي حنيفة  
 لكنه لا يرد بحكم الحاكم وفي شرح منظومه ابن وهبان له صورة المسئلة لو حكم الحاكم في واقعة  
 بحكم بخلاف مذهب مقلده بفتح اللام الذي نقله وهذا اذا كان القاضي مقلدا وليس هو  
 من هذا الاجتهاد كالمقضاة الحنفية في زماننا مثلا هل يصح قضاؤه او لا والجواب انه ان  
 كان ذا كرا لمذهب لا يجوز ولا جاز خلافا لهما ومن العجائب صاحب البديع قيد بعكس ما في  
 فتح القدير فقال بعد ما نقل ان القاضي اذا قضى بخلاف مذهب ينفذ باطلا وان كان ناسيا  
 عنه يصح وعندهما لا يصح وهذا اذا كان القاضي ليس من اهل الاجتهاد وان كان مجتهدا فينبغي  
 ان يصح قضاؤه في الحكم بالاجماع ولا يكون لقاض اخر ان يبطله لانه لا يصح على النسيان  
 بل يحل على انه اجتهد فادى اجتهاده الى مذهب خصمه فقضى به فيكون قضاؤه باجتهاده



فيصح والحق في هذه المسئلة ان القاضي اذا حكم على خلاف مذهب متوهماته على وفقه فانه باطل  
يجب نقضه وان وافق مجتهدا فيه وان كان متعديا مذهب غيره لا ينفذ وهذا التفصيل متعين  
في احكام زماننا فانهم لا يعتمدون في احكامهم على الاجتهاد لا مطلقا ولا مقيدا لكونهم  
مقلدين فاذا جرى منهم الحكم بخلاف مذهبهم فهو مقطوع بكونه منه خطأ فينقض  
وقولهم لا ينقض الحكم في المجتهدين معطل بان الاجتهاد لا ينقض بمثله لا مطلقا فاذا كان  
القاضي متوهماته مذهب فخطأ فيه لم يكن مجتهدا فيه انتهى

**ولو قضي بالجور قاض واقرب به فقوم المال ههنا استقرار**

**عليه اما ان يكن قد حكما في ذلك بالخطأ فقال العلماء**

**الفرم في ذلك على المقضي له وقد حكى الصدر الشهيد المسئلة**

المسئلة في كتب المذهب على هذا التفصيل المذكور قال في الاشباه والنظائر من القضا  
والشهادات اذا اخطأ القاضي كان خطأه على المقضي له وان تعذر كان عليه كذا في سير  
الخاتمة انتهى وفي مختصر ابي طيوس ولو اخطأ القاضي في حكم ان كان في حقوق الله تعالى كحدود  
بان ظهر الشهود عبيدا ونحوه ففهمان ذلك في بيت المال وان ظهر خطأه في حقوق العباد  
فان كان يمكن رده ياخذ من المقضي له ويرد على المقضي عليه وان كان لا يمكن رده كالقضا  
بالقصاص يجب الدية على المقضي له في ماله هذا كله اذا اخطأ ولو تعذر وقرانه تعذر ذلك  
كان الضمان عليه ويصير به فاسقا فيعزل وكذا لو اقرانه قضى في قضية جورا واخذ رشوة  
يغرم ويصير فاسقا ولا تنقض تلك القضية الا اذا صدقها المقضي له انتهى وساق  
هذه المسئلة مكررة من الناظم في اخر هذا الباب

**لرغاب زوج غيبته منقطعة عن عرسه من غير شيء وضم**

**لاجل ان ينفق منه فكتب قاض الى من قدر اى الفسخ وجب**

**ينفذ الفسخ مع التفريق ان كان عجز الزوج بالتحقيق**

**وان يكن لزوجه عقار او ملك الفسخ كذا يختار**

**لان دامن غير جنس النفقة فلم يجوز بيعه لتنفقه**

**اذ بيع ذلك الشيء كالقضا على من غاب وهو عندنا لن يقبل**

**لكن صاحب الزخيرة الاخر لما حكاه قال في ذلك نظير**

**فان قضى القاضي بذاك الامر لا يصح ما قضاه فيما نقلنا**

**على الصحيح فاذا ما رفسا هذا القضا الاخر فسمعا**

**ثم اجاز الحكم بالصحيح لا ينفذ اذا عجزه لن يحصل**

**والعجز لا يثبت حال تحيجه يا صاح اصلا لجواز قدرته**

**لكن يجوز الفسخ عند الشافعي قالوا الامرين ولا منازع**

**ان يثبت الاعسار عند الحاكم للزوج فليقتله بامر حازم**

**ثلاثة ثم لتلك مكنا صبيحة الرابع من فسخ ضا**

**وثاني الامرين قالوا عدم ايفاء غايب لما قد يلزم**

**لها من الاتفاق فيما قررا قال وان ذا الزوج كان موسرا**

وميت معطوف على عقار الفسخ مبتدأ وما بعده خبره والاعسار فاعل يثبت لتلك اى  
المزوجة وفاعل مكنا خبر يرجع الى الحاكم والالف للطلاق وقد اشتملت الايات على عبارة  
في فصول العادى في اوائل الفصل الاول قال مع زيادات ذكر في مجمع النوازل ان في مسئلة  
التفريق بالعجز عن النفقة اذ كتب القاضي الى عالم يرى ذلك وفرق بينهما تقع الفرقة  
وذكر القاضي في غير الدين مسئلة التفريق بالعجز عن النفقة في نكاح فتاواه في فصل  
النفقات ان هذه مسئلة تمت البلوى بها والعجز عن الاتفاق لا يوجب الفرق عندنا  
خلاف المشافعي وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايفاء المهر وان ثبت العجز بشهادة الشهود  
فان كان القاضي شافعي المذهب وفرق بينهما نفذ قضاؤه بالتفريق وان كان حنفيا لا ينبغي  
له ان يقضى بخلاف مذهب الا اذا كان مجتهدا او وقع اجتهاده على ذلك فان قضى مخالفا  
لرايه من غير اجتهاد فمن اى حيفته في جواز قضاؤه روايتان ولولم يقم ولكن امر  
شافعي المذهب ليقضى بينهما في هذه الحادثة فقضى بالتفريق ينفذ اذ لم يرتش الامر ولا  
لما مورفان كان الزوج غايبا فرفعت المرأة الاموال الى القاضي واقامت البينة ان زوجها  
لغايب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي ان يفرق بينهما فان كان القاضي حنفيا  
فقد ذكرنا وان كان شافعي افرق القاضي بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفريقه لانه  
قضى في فصلين مختلفين التفريق بسبب العجز عن النفقة والقضا على الغايب وكل  
واحد منهما مجتهدي وقال في غير الدين المرنجاني لا يصح هذا التفريق لان القضا على  
لغايب انما يجوز عند الشافعي وينفذ في احدى الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت المشهود  
به وهما لم يثبت المشهود به وهو العجز عن القاضي لان المال غاد ومراج فمن الجائزان  
صار الغايب غيبا ولم يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة فكان الشاهد مجازا في هذه  
الشهادة فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه وذكر في الزخيرة سئل شيخ الاسلام  
ابو الحسن السعدي عن غاب عن امراته غيبته منقطعة ولم يخلف لهذه المرأة نفقة  
فرفعت الاموال الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة وفرق بينهما  
من تقع الفرقة قال نعم اذا تحقق العجز عن النفقة قيل له فان كان الزوج هنا عقار له  
واملك هل تحقق العجز قال نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه



الاشياء للنفقة لانه بمنزلة القضا على الغايب قال صاحب الزخيرة وفي هذا الجواب نظر  
 والصحيح انه لا يصح قضاؤه لان العجز لا يعرف حالة الغيبة كما ان يكون قادرا فيكون  
 ترك النفاق لا للعجز عن النفاق فان رفع هذا القضا الى قاض اخر فاجاز قضاؤه الصحيح  
 انه لا ينبغي لان هذا القضا ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت انتهى وفي الغيبة  
 تزوجت نفسها بغير اذن وليها فحيز الزوج عن اداء المهر والنفقة فلو ادها ان يطلب  
 من القاضي للفرقة باعتبار العجز ورمز لنجم بخاري ليس للقاضي ان يقضي بالفرقة بسبب  
 العجز عن النفقة واجاب هو مرارا فيمن غاب عن امراته وتركها بلا نفقة انه لو قضى  
 بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينفذ قال وانما فرقت بين الجوابين لان الخلاف بيننا  
 وبين الشافعي في حل الاقدام على القضا فعندنا لا يحل ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول  
 جواب عن حرمة الاقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقدام عليه ولا يشترط ان يكون النفاق  
 شافعي المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضا ورمز لشمس الائمة الكرام ليس لا ينفذ القضا  
 بسبب العجز عن النفقة عندنا حتى يقضي قاض اخر بتنفيذ قضائه ورمز لقاضي خان اب  
 الصغير مع امرة الصغير اذا اراد الفرقة فالحيلة فيه ان يقضي بالفرقة بسبب العجز عن  
 النفقة اولاد النكاح كانه بلفظ الهبة او بغيره فينفذ وللقاضي هذه الولاية الا ترى  
 ان القاضي يفسخ النكاح بخيار البلوغ وهذا يوجب جواب نجم بخاري والعجز عن الاتفاق لا  
 يوجب حق الفرق وقال الشافعي لهما ان تطلب من القاضي ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسخا  
 وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايفاء المهر المجهل فان فرق وهو شافعي المذهب فنقد قضاؤه  
 عند الكل وان كان القاضي حنفيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهد  
 ووقع اجتهاده عليه وان قضى بخلاف رايه من غير اجتهاد فعن ابي حنيفة في نفاذ قضاؤه  
 روايتان وكذا في كل فصل مجتهد فيه كما سبق وان امرضا فمهما فقضى وهو غير مأمور  
 بالاستحلاف وما مور لكن المأمور والقاضي اخذ شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاؤه  
 القاضي فيما ارتضى باطل عند الكل وان لم ياخذ شيئا ففرق المأمور جاز بفرقة وان كان  
 الزوج غائبا فاقامت البينة ان زوجها الغايب عاجز عن النفقة وطلبت التفريق  
 منه فان كان القاضي حنفيا فقد ذكرناه وان كان شافعيًا وفرق بينهما قال ائمة سمرقند  
 جاز تفريقه لانه قضى في فصلين مجتهدين العجز والغيبة وعندنا لو قضى على الغايب  
 ينفذ قضاؤه في الظاهر الروايتين عن ابي حنيفة ورمز لظهور الدين المرغيباني لا ينفذ لان  
 القضا على الغايب انما يجوز عند الشافعي ورفعه في احدي الروايتين عن ابي حنيفة اذا  
 ثبت المشهود به وهنا لم يثبت العجز عند القاضي لان المال غادر وزاج نفسه بصير  
 الغايب غنيا ولا يعلم الشاهد لما بينهما من المسافة فكان محاذيا في شهادته فاذا عجز

القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه غاب عن امراته غيبة متقطعة ولم يخلف نفقة فرقت  
 امرها الى قاض فكتب الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بالعجز عن النفقة تقع  
 فرقة ولو كان له ههنا عقار ومتاع واملاك يتحقق العجز لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء  
 بالنفقة اذا لم تكن من جنس النفقة لانه يتضمن القضا على الغايب هكذا ذكره في المحيط  
 فانتم قال وفيه نظر والصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع قضاؤه الى قاض حنفى المذهب  
 اجاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ انتهى وفي الاشياء والنظار من كتاب القضا والشهادات  
 القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم النفاذ  
 وذكر منها التفريق للعجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا انتهى وصرح بذلك في البحر  
 ايضا وراجع الفتاوى وفي فتاوى قاضي الهديّة مثل عن امرة غاب عنها زوجها نحو خمسة  
 عشر سنة تجاء الحاكم يرى فسخ نكاحها واقامت عنده بينة شهد بانها غاب عنها ولم  
 يترك نفقة ففسخت نكاحها وحكم بفسخه ثم تزوجت بعد ذلك برجل وحكم الحاكم  
 بفسخ بسمحة التزوج ثم طلقها فحضرت الى حاكم حنفى ليرزوجها بزوج اخر فهل يسوغ للحنفى  
 ان يردها واذا حضر زوجها الغايب واقامت بينة انها مواصلة النفقة فهل يبطل هذا  
 التزوج الثاني ام لا اجاب اذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاض اخر صح الفسخ  
 والتنفيذ والتزوج بالغير ولا يرتفع ذلك بمحضور الزوج وادعائه انه ترك عنها  
 نفقة في مدة غيبته ولو اقامت البينة بذلك لان بينة امرة انه لم يترك عنها  
 شيئا ولا نفقة اتصل بها القضا فلا تنقض بعد ذلك بالبينة الثانية وفيها ايضا  
 سيل عن امرة ادعت عند قاض ان زوجها سافر ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ  
 نكاحها واقامت بينة على ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفى ان يردها واذا حضر  
 الاول حاكمه اجاب اذا اقامت بينة عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها  
 نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاؤه  
 على الغايب وفي القضا على الغايب عن روايتان ومنهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره  
 نافذا فعلى القول بنفاذه لا يسوغ للحنفى ان يردها من الغير بعد نفاذه العدة واذا  
 حضر الزوج واقامت بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته لان  
 البينة الاولى ترجحت بالقضا فلا تبطل بالثانية انتهى ونقل في اخر جامع الفتاوى  
 قال صورة الفسخ على مذهب الشافعي اذا طلبت المرأة الفسخ عن زوجها الغايب ان  
 يطلب الشهود منها فاذا حضر واسأل القاضي منهم هل غايب زوجها الذي ذكرت  
 فان شهد واعلى غيبته سال فاني اكرم كان غائبا فان احتملت المرأة الفسخ سال هل كان  
 له مال او دية او مضاربة فان لم يظهر شيء من ذلك اقبل الى المرأة فقال قولي



ابرأت ما في دمه زوجي من المهر وغيره من حقوق النكاح فاذا قالت ذلك يقول القاض  
 فسخت نكاح الذي بين فلان وفلانة وكان طلقه باينة فاذا تم هل يجوز النكاح على  
 الغير ام لا فان كانت هذه الغيبة سنين جاز ولا فعلية العدة انتهى  
**قالوا وللقاض اجازان يرسلان للشاقي مذهباً ان يبطل**  
**عقد نكاح بشهود الفسقة وجوزوا للمحنى ان يحققه**  
**وان يكن على خلاف مذهب** قد اشرطه يجوز فان ثبت  
**ان كان في قضائه مجتهداً وقد عدا في حكمه مسدداً**  
 المسئلة في فصول العادى في الفصل الثانى قال ذكر في مجموع النوازل من شيخ الاسلام  
 عطاء بن حرة عن اب الصفيحة زوجها من صفيحة وقيل ابره وكبر الصفيحة وبينهما غيبة  
 منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضى ان يبعث الى شافى المذهب  
 ليبطل هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم وللقاضى المحنى ان يفعل  
 ذلك بنفسه اخذنا بهذا المذهب وان لم يكن مذهباً وذكر في العدة ويجوز للقاضى ان  
 يبعث الى شافى المذهب ليبطل العقد اذا كان التزوج بشهادة الفسقة والمحنى ان  
 ان يفعل ذلك وهى مسئلة القضاء على خلاف مذهب انتهى  
**بشاهد مع عيسى لو حكم قد صح هذا الحكم منه وانبرم**  
**لكنه ياصح قد شرط في اقصية الحاكم بالتوقف**  
**في اعلى امضاء قاض اخر ان يمضى مع باطن وظاهر**  
 والمسئلة في فصول العادى في الفصل الثانى قال ولوقضى بشاهد وعين ذكر في بعض  
 المراجع انه ينبغي وفي بعضها انه لا ينبغي وفي اقصية الجاهم انه يتوقف على امضاء قاض اخر  
 انتهى وفي مختصر المحيط كل قضاء وقع مخالف للكتاب او السنة او الاجماع فهو باطل لورثته  
 الى قاض اخر لا ينفذه مثل القضاء بشاهد وعين والقضاء بالمنعة والقضاء بالنكاح الموقت  
 او ببيع عدا عتق نصفه او بجل متروك التسمية عامداً او القتل بالقسماته فان القضا  
 بشاهد وعين وبالقتل بالقسماته وبالمنعة وبيع نصف عدا عتق بعضه مخالف للاجماع  
 الصحابة رضي الله عنهم وتماه هناك ونفى في البحر على المسائل التي لا ينفذ القضاء فيها  
 وذكر من جملة القضاء بشاهد وعين وسبق منه ان قال وشرط ان لا يخالف الكتاب  
 والسنة والاجماع فان خالف واحداً منها لم يقضه وانما يقضه لانه ليس في محل الاجتهاد  
 الصحيح وهو خلاف الاختلاف ومثال ما خالف الكتاب القضاء بجل متروك التسمية  
 عامداً لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بناء على انه شامل للذبايم المشركين  
 كالمسيحين بناء على ان الواو في قوله تعالى انه لفسق للعطف ولما اذا كانت الحال كانت

مقينة بما اهل به لغير الله لان الفسق فسره كذلك في قوله او فسقا اهل به لغير الله  
 ولذا قال في التجريد ان التوا وتحتل ان تكون حاله فيكون قيدا للنهي عن اكل ما لم يذكر اسم الله  
 عليه ويحتمل ان يراد بما لم يذكر اسم الله عليه الميتة او ما ذكر عليه اسم غير الله تعالى لان الفسق  
 هو ما اهل به لغير الله ومثال ما خالف السنة المشهورة القضاء بشاهد وعين فانه مخالف  
 لتحديث المشهور البينة على من ادعى واليمين على من انكر ومثال القضاء المخالف للاجماع  
 قضاء ببيع امهات الا ولاد والمتراد بالاجماع ما ليس فيه خلاف ومن الغريب ما في الحاشية  
 ان القضاء بجل متروك التسمية عامداً لا يجوز عندنا وعند ابى يوسف لا يجوز وهو يدل على  
 انه مما يسوغ فيه الاجتهاد عندنا انه ينبغي اكل كافيته ابن الهيثم لانه لا خلاف عندنا  
 في عدم اكله والحق انه من قبيل ما لا يسوغ فيه الاجتهاد عندنا لنقل الفقهاء والى موسى بن  
 بحيث شددوا التأكيد على الشافى في القول بجل حتى قال الا سوليون انه جهل لا يصح عندنا  
 مخالفته الدليل القطعي وقد الفت فيها رسالة مشتملة على بيان الدلائل من الجائدين  
 انتهى وتماه هناك مبسوط هناك وقد وقفت على هذه الرسالة التي ذكرها رحمه الله تعالى  
**واعلم بان الشافى مع ابى يوسف ان يتفقا في مطلب**  
**قالا امر في ذلك لقاضى الوقت مفوض ومثل ذلك المفقى**  
 مسئلة في فتاوى قاضى خان قال في ابتداء ذكرها اذا اقر رجل انى وهبت هذه العين لفلان  
 وقبضه منى ثم ادعى انه لم يقبضه منى اذا قررت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب  
 له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زادة في المراجعة انه لا يخلف الموهوب له في قوله  
 بخيصة ومحمد يخلف في قول ابى يوسف وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما  
 اقر كما لو اقر بقبض الشيء من المشتري وغيره اذا ادعى انه كاذبا في قراره او اقر الوهاب  
 بغيبض الهبة ثم ادعى انه كاذبا كان كاذبا فيما اقر او اذ استخلفا المشتري بالله نقد  
 نقدته الثمن او طلب يمين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الوهاب على قول  
 بخيصة ومحمد ليس له ان يستخلف وعلى قول ابى يوسف والشافى في ذلك قال ذكر  
 الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف ابى يوسف والشافى يفرض ذلك  
 ويرى القاضى والمفقى وفي البرازية قال في شرح الخطاوى المفقى بالخيار ان شاء اقر  
 بقول الامام او يقول صاحبه وعن ابن المبارك انه يؤخذ بقول الامام لا غير وان  
 كان مع الامام احد صاحبه اخذ بقوله لا محالة وقيل يفتى بما يتعلق بالقضاء بقول  
 الامام الثانى يعنى ابى يوسف لزيادة تحريمه فيه اذا تناظر ليس كما كان يرضى  
**وذكر الوان قاضيا قفى مجوزا ببيع مدبر مفضى**  
**مراد به واحد ومع ما قفى به من بيعه وانبرما**



**حقاذا رفع حكمه الى قاض يرى خلافه لمن يبطل**

المسئلة في كسب المذهب قال في فصول العبادي في الفصل الثاني ولوقضى بجواز بيع المدبر  
ينفذ قضاءه انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضاء في المجتهد اذا علم انه مجتهد فيه انما اذا  
لم يعلم انه مجتهد فيه لا ينفذ هكذا ذكر في الاقضية وقال في فتاوى الصغرى هكذا  
لا ينفذ وقال في العبير الكبير رجل مات وله مدبرون حتى عنقوا ثم جاء رجل وابنت ديونه  
على الميت فباعهم القاضي على لمن انهم عبيد ثم ظهر حالهم كان قضاؤه بذلك باطلا وان  
قضى في فصل مجتهد فيه وهو القضاء ببيع المدبر لكن اذا لم يعلم كان باطلا ثم قال الصغرى  
الشهيد ولا تنقح بخلاف هذا انتهى وفي جامع الفتاوى والقضاء في فصل مجتهد فيه انما  
ينفذ بعد ان كان شرايط القضاء موجودة من الخصومة وغير هاتين اورد في القاضى اخر  
يرى خلافه امضاه ولا يبطله ولوقضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا ينفذ  
صورته مات رجل وله رقيق وعليه ديون كثيرة فباع القاضي رقيقه وقضى ديونه ثم قامت  
البينة ان مولاه كان دبره فان بيع القاضي فيه باطلا وان كان قضاؤه في فصل مجتهد فيه  
وهو جواز بيع المدبر لكن لو لم يعلم بذلك كان باطلا وبه يفتي ولو كان القاضي عالما بتدبيره  
فاجتهد وابطل تدبيره لانه وصيته وباعه في الدين ثم ولي قاض اخر يرى خلافه اى بطلان  
ذلك البيع فانه ينفذ قضاء الاول وان كان الثاني لا يعلم ان الاول قضاؤه عن اجتهاد ام لا  
فانه ينفذ قضاءه لا تحسب الظن بقا للقاضي واجب فيحمل على انه قضى بعد العلم عن اجتهاده  
وفي روايته محمد ان الثاني اذا لم يكن يعلم كيف قضى الاول ابطال البيع انتهى وفي البرازية  
قضى بجواز بيع المدبر ينفذ وفي ام الوثر روايات اظهرها عدم الثبات

**لو قال قد ثبت عندي وظهر اوضح عندي وعلمت ذا الخبر**

**فان اذا قالوا يكون حكما وقوله حكمت ليس حتما**

حكما اى لا زما والبينان مشتملان على مسئلة في لسان المحكام ومبارته اذا قال القاضي  
ثبت عندي ان لهذا على هذا اكد اكد اهل يكون حكما منه قال بعضهم يكون حكما وكان  
شمس لا يمتحون الا ورجلوى يقول لا بد ان يقول حكمت او قضيت او انفذت عليك  
القضاء هكذا ذكرنا طفي في واقعاته والصحيح ان قوله حكمت وقضيت ليس بشرط وان  
قوله ثبت عندي كذا يكفي وكذا اذا قال ظهر عندي اوضح عندي او علمت فهذا كله حكم  
وكذا قوله اشهد عليه حكم منه انتهى وفي جامع الفتاوى وقول القاضي ثبت عندي حكم في  
الصحيح وكذا قوله ظهر عندي او علمت وقيل لا بد ان يقول حكمت او قضيت او انفذت انتهى  
وفي الخلاصة ولو قال القاضي المدعى عليه ما ارى لك حقا في هذه الدار قبل رجل فهذا ليس  
بقضاء ما لم يقل انفذت عليك القضاء بكذا قال وهكذا اخذ الشارح الامام ظاهره

المرغيبان فانه قال لو قال القاضي بعد الشهادة وطلب الحكم للمدعى عليه سلم هذا المحدود الى  
المدعى لا يكون حكما وفي كتاب الرجوع عن الشهادات اذا شهد على رجل بمال والزمه القاضي  
ثم رجع الشاهد فمن صرح ان الزام القاضي حكم وهو اختيار بعضهم وما يوافق هذا في ادب  
القاضي المختصاف عن شمس لا يمتحون الى ان قول القاضي ثبت عندي حكم منه وقضاء وما  
يرافق هذا في الفتاوى الصغرى لو قال القاضي ثبت عندي او اشهد عليه فهو حكم وكذا  
لو قال مع عندي او ظهر او علمت انتهى وفي القينة قامت البينة عند القاضي على رجل بحق  
فقال لمعقوبه اقمه واطلب المذهب منه فهو حكم عليه المحبس بعد اقامته البينة بالحق  
قضاء منه اذا قال القاضي بعد سماع البينة ارفع هذا المحدود للمدعى لا يكون حكما وينبغي  
ان يقول حكمت بهذا المحدود لهذا المدعى والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط  
وقوله ثبت عندي يكفي وكذا اذا قال ظهر عندي اوضح عندي او علمت فهذا كله حكم هو المختار  
قام المدعى بینه على ان هذه الضيقة التي في يده ملكه وطالبه القاضي بالجواب فاستشهد  
المدعى عليه فامهل القاضي خمسة اشهر وسلم الضيقة الى المدعى حتى ياق بالرفع ثم اتى برفع  
غير مسموع ومات القاضي قبل ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس للمدعى عليه  
ان يمنعه من التصرف وان يطالبه باعادة الدعوى وقال امر القاضي بتسليم بعض  
المدعى او كله بعد اقامته البينة العادلة حكم منه بان الضيقة المدعى انتهى وفي فصول  
العوادي في الفصل الاول اذا قال القاضي ثبت عندي ان لهذا على هذا اكد اهل يكون حكما  
منه قال بعضهم يكون حكما وكان شمس لا يمتحون الى ان يقول لا بد ان يقول  
حكمت او قضيت او انفذت عليه القضاء وهكذا ذكرنا طفي في واقعاته والصحيح ان قوله  
حكمت او قضيت ليس بشرط وان قوله ثبت عندي يكفي وكذا اذا قال ظهر عندي اوضح عندي  
علمت فهذا كله حكم قاله في الحيط وفي فتاوى رشيد قال شمس لا يمتحون الى قول  
القاضي ثبت عندي يكون حكما منه وبه نأخذ لكن الا على ان يبين ان الشك بالبينة  
او بالادلة لان حكم القاضي بالبينة يخالف الحكم بالاقرار وفي كتاب القاضي من العدة اذا  
قال القاضي للمدعى عليه لا ارى لك حقا في هذا المدعى لا يكون هذا حكما منه وكذا لو قال  
بعد الشهادة وطلب الحكم سلم المحدود الى المدعى لا يكون هذا حكما منه هكذا ذكر المستقلة  
في الباب الاول من فتاوى رشيد الدين وقال وقيل انه يكون حكما لان امر الزام وحكم ونفى  
في الخيرة على ان امر القاضي لا يكون قضاء انتهى وفي الاشباه والنظائر من القضاء والشهادات  
امر القاضي حكم كقوله سلم المحدود الى المدعى والا امر يدفع الدين والا امر يجلس الى ان قال  
وفعل القاضي حكم منه فليس له ان يزوجه اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه  
ولا من لا تقبل شهادته له الى اخر عبارته وقد سبق ذلك في كتاب النكاح وفي فتاوى



قارى الهداية سئل عن الحاكم اذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم منه ام لا اجاب  
الصحيح ان قول الحاكم ثبت عندى حكم منه انتهى وفي البرازية قول القاضى ثبت عندى حكم  
وفي الصغرى انه حكم اذا شهد عليه وكذا صح عندى او ظهر او علمت واختار شمس لانه  
الا ورجبى انه لا بد من قوله حكمت او ما يجرى مجراه ولا يكون قوله ثبت عندى حكما  
واختار الناطقى ان الصحيح ان حكمت ليس بشرط وثبت عندى حكم

**ان اخبر القاضى بشئ حاله قضائه بقبول ما قد قال**

**الا اذا قال فلان قد اقر عندى مجد فاستمع هذا الخبر**

الف حاله الاطلاق والبيتان مشتملان على مسئلة في الاشياء والنظاير من القضا  
والشهادات قال اذا اخبر القاضى بشئ حاله قضائه قبل منه الا اذا اخبر باقرار رجل جدد  
وتمامه في شرح ادب القضا المصدر الشهيد انتهى وفي الجامع الصغير فاذا قال القاضى  
قد قضيت على هذا بالرجم فارجمه او بالقطع فاقطعه او بالظرب فاضربه وسلك ان تفعل  
لانا امرنا بطاعته ومن الطاعة تصديقه وعن محمد انه مرجع فقال لا تقبل قول  
القاضى ولا تفعل به الا ان تعين حجة وبه اخذ مشايخنا لان القضاة قد فسدوا  
فلا يؤمنون وقال شارحه قال الشيخ ابو منصور هذه المسئلة على ثلاثة اوجه ان كان  
القاضى عالما عدلا قبل قوله لقوله نعم واولى الامر منكم ولان عدله يمنعه عن الجور عند  
يوصله الى الصواب والثانى ان يكون عدلا غير عالم فيستفسر فان احسن تفسيره وجب  
تصديقه وان كان عالما فاسقا او فاسقا جاهلا لا يصدق الا ان يعين سبب الحكم لقوله  
نعم ان جاءكم فاسق بديناء فتبينوا انتهى وفي البيهقي عند قول صاحب الكنز ولو قال قاض  
عدل قضيت على هذا بالرجم او بالقطع او بالظرب فافعله وسلك فعله لان طاعته  
اولى الامر واجبة بالاية الشريفة وتصديقه طاعته له قيد بعد الله وعلمه فان كان  
عدلا جاهلا يستفسر فان احسن الشرايط وجب تصديقه والا لا وكذا ان كان ذاهلا  
الا ان يعين حجة لاحتمال الخطا والحيانة ولا يعين على القاضى الى ان قال والحاصل المشهور  
من شرح المصدر الشهيد ان الشيخين قالوا بقبول اخباره عن اقراره بشئ لا يعرجوه  
عنه مطلقا وان محمدا اولا وافقهما ثم مرجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل عدل اليه  
وهو المراد بقول من اولى عنه انه لا يقبل مطلقا ثم مرجعوه الى قولهما واذا اخبر القاض  
باقراره عن شئ يجمع رجوعه عنه كالحكم لم يقبل قوله بالاجماع وان اخبر بثبوت حقت  
بالبيضة فقال قامت بذلك بينته وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل في الوجوبين

**جميعا انتهى لو قال انسان لقاضى عزلا اخذت منى ما به ظلم بلا**

**سبب استوجب ذلك المالا فذكر القاضى له وقال**

**باننى عليك قد حكمت فى ذالمال للشخص الفلانى فاعرف**

**فالقول للحاكم بالاجماع بلا يعين لا ولا نزاع**

قوله عزلا بالبناء المفعول وبالف الاطلاق والمسئلة في كتب المذهب قال في الجامع الصغير  
فان عزلا فقال لرجل اخذت منك الفان فعتها الى فلان قضيت بهاله عليك فقال الماخوذ  
مسبلا اخذتها ظلم فالقول قول القاضى لان الماخوذ منه لما اقرانه فعل ذلك في حال القضا  
ما معترفنا بشهادة الظاهر للقاضى وكذلك لو قال قد قضيت بقطع يدك في حق كات  
القول قول القاضى بكل حال قال لشارحه اى صار الماخوذ منه معترفنا بان الظاهر شاهدا للقاض  
ان القاضى لا يقضى بالجور وظاهرا والقول لمن يشهد له الظاهر ولا نه اسند فعله الى حاله  
تناقضان من كل وجه لان فعل القاضى على سبيل الحكم لا يوجب عليه العهدة والضمان بحال  
فجعل القاضى منكرا فكان القول قوله ولا يعين عليه لانه لو وجب عليه اليقين لتقاعد الناس  
عن مباشرة القضا فتضيع حينئذ حقوق الناس ولا ضمان على الاخذ ايضا لان قول القاض  
حجة ودفعه المالى الى المستحق صحيح وما اذا قال الماخوذ منه لم تكن قاضيا صححت يومئذ  
وانما فعلت ذلك قبل التقليد او بعد العزل فان القول قول القاضى لان القاضى متى عرف انه  
كان قاضيا صححت اضافته الى حال القضا وصار هو بتلك الاضافة منكرا اصلا لان حال  
القضا حالة معهودة تنفى الضمان عن القاضى ويعين الاخذ في هذا الفصل اذا صدق  
القاضى لانه لم يثبت القضا عند تكذيب الخصم وانما قبلنا قول القاضى في حق نفي الضمان  
عنه لا في حق ابطال الضمان عن الغير وهذا اذا كان المالى مستهلكا اما اذا كان قائما في يد  
الاخذ واقربا اقربه القاضى بوخذ منه سواء صدق الماخوذ منه القاضى انه فعله في  
حالة القضا وادعى انه فعله في غير حالة القضا لان الاخذ اقرب بسبب الضمان حيث اقر  
ن اليد كانت الماخوذ منه فلا يسمع قوله في دعوى التملك بلا حجة وقول القاضى  
المعزول ليس بحجة انتهى وفي مختصر المحيط ولو ادعى رجل على المعزول انه قتل ابنه  
ظما او اخذ منى مالا رشوة بغير حق ودفعه الى هذا وقال المعزول انما قضيت به ببينة  
وباقرار الخصم فالقول له بلا يعين ولا ضمان عليه وهذا ينزع المالى من يد المقضى له ان صدقه  
المعزول فيما يقول ويدفع الى المقضى عليه حتى يقيم المقضى له ببينة ان المعزول حكم له  
بذلك وان كذب المعزول وقال المالى مالى لم اخذه من هذا ولا حكم لي به فالقول له انتهى  
وفي الكنز وان قال قاضى لرجل اخذت منك الفان فعتها الى فلان قضيت له به  
عليك فقال لرجل اخذته ظلم فالقول للقاضى وكذا لو قال قضيت بقطع يدك في حق  
ذكان المقطوع يد الماخوذ منه المالى مقرا انه فعله وهو قاض قال في البحر لا انهما  
لم يوافقا انه فعل ذلك في قضا لم كان الظاهر شاهدا له اذا القاضى لا يقضى بالجور وظاهرا



ولا يمين عليه لأنه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضي وأشار المؤلف  
يعني صاحب الكفر إلى عدم الثمان على القاطع والخذ لو اقربا إلى القاضى وقيد بأقرب  
أنه فعله وهو قاض لأن المقطوع يره والمأخوذ ماله لو زعم أنه فعل قبل التقليد وبعد  
الفعل فيه اختلاف والأصح أن القول للقاضي لأنه استند فعله إلى حالة معهوده منافية  
للضمان فصانكا إذا قال طلعت أو اعتقت وأنا مجنون وجنونه معهود ولو اقربا قاطع  
والأخذ في هذا الفصل بما اقرب به القاضي يضمنان لأنهما اقربا بسبب الضمان وقول القاضي  
مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في إبطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الأول لأنه  
ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يد الأخذ قايما وقدا قريبا اقرب به  
القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه أولا يؤخذ منه لأنه  
اقران اليد كان له فلا يصدق على دعوى التملك إلا بنجحة وقول الموقوف ليس بنجحة  
فيه ثم اعلم أن الأصل أن المقر إذا استند أقراه إلى حالة منافية للضمان من كل وجه فإنه  
لا يلزمه شيء مما ذكرناه ومنها لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وأنا عبد  
وقال المقر له بل قطعتها وانت حر فالقول للعبد ومنها ما لو قال المولى للعبد قد عتقته  
أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان  
القول للمولى ومنها الوكيل بالبيع إذا قال بعثت وسالت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل  
فالقول للموكل إذا كان المبيع مستهلكا وإن كان قايما فالقول للموكل لأنه أخبر بما لا يملك  
الإنشاء وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة لا بناقرا بالأخذ وبالإضافة  
يدعى عليه التملك ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليتم انفق عليك كذا وكذا من  
المال وانكر اليتم كان القول للوصي لكونه استند إلى حالة منافية للضمان وأورد في  
النهاية على هذا الأصل ما إذا اعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك ولنت امتي فقالت  
قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذه منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
أنه منكر للضمان بأسناد الفعل إلى حالة منافية للضمان فأجاب بالفرق من حيث  
المولى اقربا خذ ما لها ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في أقراه ولا يصدق في دعوى  
التملك له وكذا لو قال لرجل أكلت طعامك بأذنتك فانكر الأذن يضمن المقر ودية  
الزبلي أن هذا الفرق غير مخلص وهو كما قال وقد خرج هذا الفرق ونحوه بما ذكرناه على  
القاعدة من قولنا من كل وجه لأن كونها أمته له لا ينفي الضمان عنه من كل وجه لأنه  
يضمن فيما لو كانت موهونة أو ماذونة مديونة فلم يرد وأصل المسئلة في الجمع من لفر  
قال ولو اقربا حرقى أسلم بأخذ مال قبل الإسلام أو بالتلاف خير بعده أو مسلم بالحرقة  
دار الحرب أو بقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه في الأسناد فتنى بعدم الضمان في كل

قال المصنف يعني ابن الساعاتي في شرحه وقال لا يضمن لأنه استند إلى حالة قد يجبا معها  
الضمان في الجملة فلا يبرر بهذا الأسناد وفي البرازية صب دهننا لأنسان عند الشهود  
فدعى مالكه ضمانة فقال كانت بخمسة لوقوع فارة فالقول للصاب لا نكارة والشهود  
يشهدون على الصب لا عدم النجاسة وكذا لو اتلف لحم طوف فطوب بالضمان فقال كانت  
ميتة فالتفتها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه لم يذكي بحكم الحال وقال القاضي  
لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحقاق إلا تحسان وعى أن رجلا قتل رجلا  
ثم قال كان ارتدا وقتل في فقتلته قصاصا أو الردة لا يسمع فأجاب وقال لأنه لو قبل  
لأدى إلى فتح باب العدوان فإنه يقتل ويقول كان القتل لذلك وهر الدم عظيم فلا يمهل  
بخلاف المال فإنه بالنسبة إلى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم جسد حتى يقرر  
ويخلف واكتفى باليمين في المال وبخمسين يمين في الدم انتهى

**لا يعزل الوكيل ما لم يعلم كلا ولا قاض تولى حكما**  
**ومثل ذلك صاحب الوفيضة لا يعلمهم وذى معرفة**  
**أما إذا ما كان عزل حكما فضيته لم يفتقر العلم**  
**بأن يموت من له قد وكلا أو قد غدا عن ملكه مستقلا**  
**ما كان قد وكله بسببه كرهته أو غير ذلك فانتبه**

وكيل نائب فاعل يعزل والى العلم بالاطلاق وأصله يعلم بالسكون وإنما حركت بالفتحة  
خزيرة القافية والمسئلة في كتب المذهب قال في فصل العزاي من الفصل الأول عزل الوكيل  
لا ينع من غير علم والوكيل بالبيع والشرا والنكاح والطلاق والخصومة وسائر تصرفات  
فيه سواء وكذا الوكيل الوكيل نفسه لا ينع من غير علم الموكل ولو كتب الموكل كتاب العزل  
في وكيل قبله العزل إذا علم بما فيه وكذا إذا أرسل إليه رسولا كائنا من كان عدله  
أو غير عدل حر أو عبدا صغيرا أو كبيرا فقال أنا فلانا أرسلني إليك ويقول في عزلك  
عن الوكالة ينهزل وإن لم يرسل ولم يكتب إليه لكنه عزله واشهد الوكيل غايب فإنه  
لا ينهزل والعزل الحكمي لا يحتاج فيه إلى علم الوكيل وينهزل عند وجوده عي به الوكيل ولم  
يعلم بخوان يموت الموكل أو يخرج العين المأمور ببيعها عن ملكه أو يرهنه انفزل الوكيل  
غير ولم يعلم وكذا إذا جنى الموكل جنونا مطبقا أو ارتد أو عياد بأمنه تعالى وحق بدار الحرب  
وكان مكانا فحجز أو ماذونا فحجز عليه أو كان شريكا فافترقا وكذا الوكيل بالخلع من جهة  
إذا طلقها الزوج بآيها وخلعها بنفسه والحكم المذكور في الخلق قول أبي حنيفة لأن تصرفات  
المرء موقوفة عنده فكذلك وكالة فان أسلم نفدت وإن قتل أو حرق بدار الحرب بطلت  
وكالة فاما عندها تصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته إلا أن يموت أو يقتل على مردته



اديهم **بالحق** اذ وجنوا مطبقا ان يدور شهر عند ابي يوسف وعند محمد حول التبر  
 وفي وكالة مختصر المحيط مات الموكل وجن جنونا مطبقا ينزل الوكيل والجنون الوارث  
 وذلك ان يكن يوما ويفيق يوما لا يبطلها استعسانا كالنوم والاعفاء وعن ابي يوسف  
 لا ينزل حتى يحن اكثر السنة وعن محمد سنة وهو الصحيح كما في منع وجوب المصروف  
 ولو جن الوكيل مطبقا ان كان لا يعقل شيئا ينزل وان كان يعقل البيع والشرا لا ينزل  
 بخلاف الموكل ولو بقي وكيله فاشترى في حال حياة الموكل ذكر محمد انه يجوز ان يشايعنا  
 هذا اذا ارضى بذلك والا لا يعقد عليه التحق الموكل والوكيل مرتدا بدار لكوب ثم عاد لا يعد  
 وكيله وعند محمد يكون وكيله لو جن ثم افاق وكله ببيع عبده ثم باعه المالك وذهب  
 وسلم او كاتبه او دبره او اعتقه واستولى على ما يخرج عن الوكالة ولو اذن له في التجارة لم  
 ينزل الوكيل ولو رخصه او جره لا تنتقض الوكالة وعن ابي يوسف انه تنتقض ولو  
 ابق العبد لا ينزل باع الوكيل والا امر ثم رد بعيب بقضا للوكيل ان يبيعه وبغير  
 قضا لا يبيع ولو رخصه ثم عاد في هبته يبقى وكيله ولو وكله بالهبة فوهب لنفسه ثم  
 رجع في هبته لا يبقى وكيله وعن ابي يوسف باع الامر ليس للوكيل ان يبيعه فان رجع  
 بغير ان لم يكن للوكيل بيعه وعن محمد وكله بشرا شي بعينه ودفع المال اليه وامره  
 بتوكيل غيره ثم مات الموكل فاشترى الوكيل الثاني لزمه دون الوكيل الاول علم به او لا  
 وكذلك وكيل المأذون اذا اشترى بعد جرحه لزم الوكيل دون العبد علم به او لا واشترى  
 وكيل المضارب بعد دفع المال اليه وموت رب المال وجنونه لزم المضارب خاصة ثم قال  
 ولو امره ببيع ببيع او شرأه فخرج منه فارتج او ببيع طلع فصار قمارا او عسيرا واسب  
 فصار خلا او زيبيا او ببيع الثلب فصار زبدا او سمنا يخرج من الوكالة ثم قال وكله ببيع  
 هذا الحل فلم يبع حتى صار كبشا او ببيع وصيفة فبطلت فالوكالة على حالها وعن ابي  
 يوسف لو امره ببيع وصيفة فصارت عجوزا تبطل الوكالة امره بشرا كبش فاشترى  
 نجيحة لم يلزم الامر وكذا لو امره بشرا عناق فاشترى جديا امره بشرا دار بعينها وعن  
 ابي يوسف فبليت فاشترىها لم يجز وان كانت مبنية فزاد فيها حايطا او جصصها  
 او طينها لزم الامر وكذلك الوكالة بالبيع امره بشرا هذه الارض البيضاء او هذا الفرج  
 وقال له بعه لي فخرس بخلا او شجرا او بني دانا او حماما او حانوقا او جعلها بستان  
 لا يجوز ذلك على الامر في البيع والشرا وكذا الوزع حنطة او غرس كوما وعن محمد نوزا  
 لم يكن عزلا قال عزل الوكيل لا يبيع بدون علمه وعزل الوصي عن الوصاية يجوز بغير علم  
 وكذا الوكيل نفسه لا يبيع بغير علم الموكل خلافا للمشا في عزل الوكيل بالخصومة  
 بغير محضر الحكم فان كان الوكيل الطالب يبيع عزله وان كان وكيل المطلوب ان وكله

موكل

بالناس الطالب لا يبيع عزله الا بحضور الطالب وان وكله من غير التماسه يبيع عزله انتهى  
 واعلم بان الخط لا يعقد **ولا يقول عليه احد**  
**الا اذا ارسل اهل الحرب الى امامنا ببعض الكتب**  
**لطلب الامان قالوا نقبله ونثبت الامن لشخص محلي**  
**وعملوا بدفتر البياع** كذا في سمسار وبلا فزاع  
**ومثل ذلك دفتر الصراف** وليس صاحب حكم ذا مخافي  
 قوله يعقد بالبناء للفاعل وكذلك يقول والفاعل احد بطريق التنازع والمصلحة في كتب  
 مذ صحت في الاشياء والنظر من اول القضا والشهادات لا يعقد على الخط ولا يعمل به  
 فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة لما بين لان القاضي لا يقضي الا بالحق  
 وفي البيعة او الاقرار والنكول ولو اضر المدي خط اقرار المدي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما  
 يحلف على اصل المال اشترى حابوتا فوجد بعد القبض على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا  
 لا يرد له لانها علامته لا تبني الاحكام عليها وعلى هذا الاعتبار بكتابه وقف على كتاب  
 ومصحف قلت الا في مسطليين الا في كتاب اهل الحرب بطلب الامان الى الامام فانه  
 يعمل به ويثبت الامان لهم ويمكن الحاق البرات السلطانية بالوظائف في زماننا  
 ان كانت العلة انه لا يزور وان كانت الاحتياط في الامان لحقن الدم فلا الثانية يعمل  
 بدفتر السمسار والصراف والبياع وتعليقه الطرسي بان مشايخنا ردوا على مالك في عمله  
 بالخط يكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب  
 في دفتره الاعماله وعلمه وقامه فيه من الشهادات وفي اقرار البراذية التي ما لا فقال  
 المدي عليه كما يوجد في تذكرة المدي بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان  
 في جريدتك فعلى الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم او ذكر المدي شيئا معلوما او ذكر فقال  
 المدي عليه ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا اشأ الى الجريدة  
 وقال ما فيها فهو على ذلك يبيع ولو لم يكن مشارا اليه لا يبيع للجهالة انتهى ومن نحو  
 الاول في كتاب الوقف وفي فتاوى قاضي الهداية سئل اذا ادعى شخص على اخيه في ظاهر  
 مسطورا فانكر المدي عليه وتعد بحضور الشهود فطلب المدي عليه ان هذا المكتوب  
 مسطور ما كتب عليه هل يحلف على ذلك ام لا عدم الاستحقاق خاصة اجاب يحلف  
 على عدم الاستحقاق خاصة سئل عن شخص ادعى على شخصي بحق وظهر خط يده بذلك  
 فانكر المدي عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه وعلى عدم الاستحقاق ويستكتب  
 ام لا اجاب لا يكتب على رسم الصكوك وجهه انه خطه يحلف انه ليس بخطه لانه انكر  
 بكتابه ويستكتبه القاضي فاذا كتب وقال اهل الخبرة هما واحد لزمه الحق وان اعترف



انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر له ان المقر به قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يفتى  
 له سيل اذ اكتب رجل خطه باقرار ثم مات او انكر فشهد عليه انه خطه هل يحكم بحلفه بما فيه  
 اجاب اذ اكتب اقراره على الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فيسمع منه شاهد  
 كتابته ان يشهد عليه اذ اجمع اذ اعرف الشاهد ما كتب فيه او اقراره عليه اما اذا شهدوا  
 انه خطه من غير ان يشهدوا كتابته لا يحكم بذلك انتهى وفي اقرار القينة القصص التي  
 ترفع الى القاضي فانه لا يأخذ رافع القصة بما كان فيه من اقرار وتناقض لان رافع القصة  
 يطبل الشكاية وبكثر الحكاية فلا يأخذ القاضي به عليه اتفاق الفقهاء كلهم انتهى وفي  
 اقرار الخادمة رجل قال وجدت في كتابي ان فلان على الف درهم واكتبت بيدي ان له على  
 مائة درهم الكل باطل وائمه يخ قالوا في يادكار الباعة اذا وجد فيه مكتوبا بخط  
 البائع فهي لازم عليه لانه لا يكتب في يادكاره الا ما كان له على الناس وما للناس عليه  
 فعلى هذا اذا قال البائع وجدت في يادكاري بخطي ان فلان على الف درهم كان اقرار  
 ذكره الامام السرخسي بخط المراف والسهمار حجة ايضا كما ذكرنا وقيل ان الصدوق  
 برهان الايمه كان يفتي هكذا في خط المراف انه حجة انتهى وفي اقرار مختصر الخيط ولو كان  
 وجدت في كتابي او تذكر في اوراقي او خطي او كتبت بيدي ان فلان على الف او حجة فهو  
 باطل لا يكون اقرارا بالوجوب وذكر ابو الليث ادعي على اخي الف الف وخرج بذلك خطا بخط  
 يده على اقراره بذلك للمالك وانكر المدعي عليه انه خطه فاستكتب فكان بين الخطين  
 مشابهة ظاهرة دالة على انه خطه قال ائمه بخاري يقضي بمنزل هذا وقد نص محمد بن  
 انه لا يكون حجة كالواقف بالخط وانكر المالك لا شيء عليه انتهى وفي فصول الودعي من اخر  
 الفصل السابع رجل ادعي على رجل ما لا فانكره فقال المدعي انه كتب بذلك خطا فانكر  
 المدعي عليه ان يكون خطه فامر ان يكتب على بياض فكتب فكان بين الخطين مشابهة  
 دالة على انها خطا كاتب واحد لا يقضي عليه بالمال المدعي لان هذا لا يكون اعتلا لا  
 مما قال هذا خطي وانا كنت جنته ولكن ليس على هذا المال ولهم القول قوله فلا شيء عليه  
 قلت وهكذا ذكر المسئلة في شهادات الجامع في الفتاوى في مسائل ابن الحسن  
 السعدي واخالف هذا الجواب اليه انه كذا اجاب وادعي انه مذكور في كتاب الاقرار  
 انتهى واعاد هذه العبارة في اويل الفصل الثامن عشر ايضا وفي شهادات الخدماة  
 ثم اعلم بان الكتاب على وجه منها ما هو المستبين للرسم وهو ان يكتبها على صحيفة  
 واصدورها وعنون على وجه يكتب الى الغايب فان قال لم انوبه الطلاق ولم ارد به  
 الاقرارين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء حق يجوز المشاهدة ان يشهد  
 عليه وعلى ما فيه سوله قال للشاهد اشهد على ذلك او لم يقل ولوراه قوم كتب ذكره

على نفسه لرجل ولم يشهد هم به على نفسه لم يكن ذلك لا دافعا ولا ينفى لمن علم ان يشهد  
 به لانه يحتمل انه كتب للتجربة بخلاف الكتابة للرسمية وبخلاف خط السمسار  
 والمراف فان حجة لان هناك عرفا جاريا فان جحد الكاتب فقامت عليه بينة انه كتبه  
 واعلاه جازا لو ادعي اقراره وجحد وكذا سائر التفرقات على هذا بخلاف الحدود والقصاص  
 الرسوم وغير الرسوم فيه سواء ولو اقر بسرقة في كتاب مرسوم يضمن المال ولا يقطع واما  
 كتاب الذي هو غير مرسوم نحو ان كتب على الارض وفي صحيفة او خرقة او لوح او كتبه  
 غير مداد في صحيفة الا انه يستبين فان قال لهم شهدوا وشهدوا وشهدوا عليه  
 ان علموا ذلك ولما عين المستبين نحو ان كتب على المائجة او على الهوا ثم قال اشهدوا على  
 ذلك لا يسمعهم ان يشهدوا عليه وان علموا ما اذا يكتب لان الكتاب الذي لا يستبين  
 كالكم الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذمي فيه سواء ولو كتب رجل رسالة عند  
 ميتين لا يقران ولا يكتبان فامسكا الكتاب عندهما وشهدا بذلك لا يجوز وعند  
 ابي يوسف يجوز انتهى وفي لسان الحكم من الشهادات ان رأى خطه ولم يتذكر الواقعة  
 وتذكر كتابة الشهادة يتذكر للمال لا يشهد ان يشهد وعند محمد يسعه ان يشهد وذكر  
 خصاف الشرط عند الامام ان يتذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى لو لم  
 يتذكر شيئا وتيقن انه خطه وخاتمة لا يشهد وان شهد فهو شاهد زور انتهى

**شرط في التعريف نسبة الى اب وجد ثم ان الرجل**  
**ان كان باسمه المجرد اشتهر وقد عدا مميزات البشر**  
**كشهرة المولى ابى حنيفة فالاسم يكفي ههنا تعريف**

فأعمل يكفي ضمير راجع الى الاسم وتعريفه مفعوله يقال كفا في الله شره والضمير راجع الى المعروف  
 وقد اشتملت الآيات على مسئلة في كتب المذهب قال في البحر شرح الكفر شرط الحكم للتعريف  
 ثلاثة اشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد والخذ والضاعة والمصم ان  
 النسبة الى الجد لا بد منه وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كان حنيفة يكفي ولا حاجة  
 في ذكر الاب والجد وفي الدار كذا الخلاف ان مشهور لا بد من ذكر الحدود عنده وعندهما  
 في كل رجل ولو كفى بما تسمية لم يقبل الا اذا كان مشهورا لا امام وقال في فصول الودعي  
 من الفصل التاسع وان كانت الشهادة على غايب او ميت فسموه ونسبوه الى بيه  
 فقط لا يقبل حتى ينسبوه الى جده وان ذكروا اسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا  
 كانت صناعة يعرف بها لا محالة فحينئذ يكفي فان ذكر اسمه واسم ابيه وقبيلته  
 وحرفته ولم يكن في محلة رجل اخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وان كان مثله اخر  
 لا يكفي حتى يذكر شيئا اخر يحصل به التمييز وذكر في بعض الشروط ولو ذكر اسمه

في مختصر



واسم ابيه ونحوه او صناعته ولم يذكر الجدة يقبل بشرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء في هذا الوجه لقبه واسمه واسم ابيه قيل يكفي والمصنف انه لا يكفي وفي اشتراط ذكر الجدة اختلاف فاذا قضى قاضي بدون ذكر الجدة ينفذ لانه ذكر في فصل مجتهد فيه وذكر في فصل دعوى الدور والاراضي من فتاوى قاضي خان وذكر محمد في كثير من المواضع ان ابن فلان الفلاني وان حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجدة فان كان لا يحصل بذكر الاب والجدة لا يكفي بذلك وذكر في الهداية ذكر لقبيلة وذكر الجدة بمنزلة ذكر الجدة في التعريف وقال لوقال فلان ابن فلان التميمي لم يخرج حتى ينسبه الى فخذ الخاصة لان التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يحصون وقيل الفرغانية نسبة عامة ولا ورجندي عامة وقيل السمرقندي والبخاري عامة والنسبة الى السكة المسفرة خاصة والى المحلة الكبيرة عامة وذكر الحاكم في اول شروطه ان المدينة والقربة والكورة ليست بنسب التعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت وفي فتاوى قاضي خان ايضا اذا كان الرجل يعرف باسمه واسم ابيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر اللقب بان كان يشاركه في المصغير في ذلك الاسم والذب كما في محمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف لان في المصغير يشاركه غيره في ذلك قلت فالحاصل ان المقصود انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك انتهى وفي مختصر المحيط من كتاب القاضي الى القاضي ولو اراد ان يكتب كتاب القاضي يكتب في الكتاب اسم المدعي واسم ابيه وجده وعليته ونسبته الى قبيلة او فخذ او الى صناعته ان لم يكن من العرب وكذلك يكتب اسم المدعي عليه فان ذكر اسمه واسم ابيه وجده وترك ما سواه كفاء ولو لم يذكر اسم جده ونسبه الى قبيلته او صناعته لم يخرج عند ابن حنيفة ومحمد بن خالد لا في يوسف فان كان في الفخذ رجلان بذلك الاسم والنسبة والتجارة لم يصح وتوافق المدعي عليه ان في القبيلة رجلا اخر بهذا الاسم والنسبة فان كان حيا لا يقضي وان كان ميتا ان كان ميتا قبل الشهادة وكتاب القاضي مع الكتاب وان كان حيا وقت الكتابة لا يصح الى ان قال في اشتراط ان يكون داخل الكتاب اسم القاضي الكاتب والمكتوب به وان كان فيه اسمهما واسم ابيهما ولم ينسبهما الى الجدة يقبله بخلاف الشهود فان كان فيه كناه ولم يكن اسم ابيهما لا يقبل الا ان تكون كنيته معروفة كابي حنيفة او اسمها مشهورا كابن ابي ليلى انتهى وفي جامع الفتاوى ولو ذكر اسم مولا وابيه ولم ينسب الى قبيلة او صناعته يكفي في المختار واسم المولى كاسم الاب واسم اب المولى كاسم الجدة ولو ذكر العبد وضافه الى قبيلة خاصة واسم المولى لا غير قيل يكفي ايضا لانه ذكر ثلاثة اشياء اسم العبد وبلده واسم مولا ويشترط للتعريف ثلاثة اشياء الاسم والذب

والاب والنسبة الى الجدة الفخذ والصناعة تنه في الخلاصة والنسبة الى الاب تكفي عندها وعند حنيفة لا بد ان ينسبه الى الجدة قول محمد بن ابي حنيفة في شرح الجامع الصغير فان لم ينسبه الى الجدة ولكن نسبته الى القبيلة ان كان ادنى القبايل فهو كاف وان نسبته الى اعلا الفخذ فقال التميمي فهو بمنزلة ما لوقال بخاري ولا تحصل المعرفة به ولو لم ينسبه الى الجدة ولا الى القبيلة لكن نسبته الى الحرفة لا يكفي عند ابن حنيفة وعندها ان كان معروفا بسلوك الصناعة يكفي ولو نسبها الى زوجها ولم ينسبها الى جدها يكفي ولو ان قاضيا كتب ان فلان بن فلان كذا من الدين الى القاضي فهذا باطل حتى ينسبه الى ابيه وجده او ينسبه الى تجارة يعرف بها او الى ادنى فخذ يعرف به الا اذا كان معروفا بالاسم كابي حنيفة يقضي به وان لم ينسبه الى الاب والجدة قال ولو نسبته الى الجدة ولم ينسبه الى الاب لم يخرج ولو كانتا بغير تسمية لا يقبل لان الكنية دون المصغير الا اذا كانت معروفة كابي حنيفة ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يخرج الا اذا كان مشهورا كابن ابي ليلى ولو كتب ابو فلان الفلاني فهذا لا يوجب معرفة لان الجدة ينسب الى الكل لا لكل الجدة انتهى في الاشياء والنظائر المشهود عليه بشي ان كان حاضرا كفت لاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه واسم ابيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ ولا الى الحرفة ولا يكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الا علام ولا بد من بيان حليتها وكفي في العبد اسمه ومولاه وابو مولاه انتهى في مختصر المحيط في باب سماع الدعوى والشهادة من كتاب ادب القاضي قال وان كانت الشهادة على ميت حضر وصية او غايب حضرنا يبيه ينبغي ان يذكر شهود اسمه واسم ابيه وجده عندها وقال ابو يوسف ذكر اسم الاب يكفي هذا اذا لم يكن الرجل مشهورا وان كان مشهورا كشهرة ابن حنيفة وابن ابي ليلى لا يشترط ذكر النسبة تنه في انفع الوسائل قال واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا كشهرة ابن حنيفة وابن ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم واللقب انتهى

**لو ادعى على عريم حاضر يا صاح ليس ههنا بضامر**

**غلط وهذا المدعى في الاسم وليس فالك ما نفا من حكم**

فان العريم حيث كان حاضرا فالغلط من المدعى في اسمه لا يضرك انه متعين بالاشارة اليه قال في فصول الهمادي من واخر الفصل السابع ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله كذا دين اذ اثم ظهر ان اسم جده محمد بن عبد الله لا ينظر الدعوى يجوز ان يكون كجه اسمان انتهى وفي البرازية من الشهادات شهدا على امرأة سمياها ونسباها وكانت حاضرة فقال القاضي تعرفانها فقال لا لا تقبل شهدا عليها ولو قال لا تحملناها على المسماة بفلانة بنت فلان الفلانية ولكن لا نذكرى المسماة انها هي ام لا محنت الشهادة وكلف المدعى ان ياتي



باخرين يشهدان انها فلانة بنت فلان بخلاف الاول لانها ثمة اقربا لجمالة فبطلت  
 الشهادة **اهل الصكوك كتبوا في المحضر او في السجل البين المسطر**  
**فشهد الشهود طبق الدعوى او وفقها او مثل هذا في اخرى**  
**بصححة المحضر ليس يفتى** **وذا الكلام لا يفيد ثبوتا**  
**اذا الشهادة بوفق الدعوى على الذي قد حرروا في الفتوى**  
**ان يدعى الشاهد ذا نفسه** **كما ادعاه المدعى بجنسه**  
**وبعضهم قال كتاب القاضي** **يصح فيه والسجل ما ضي**  
**ايضا ولكن بفساد المحضر قد حكموا فانظروا وحرروا**  
 بصحة متعلق بيفق وقوله يفتى بالبناء للمفعول وقوله ثبت بكون الباء الموحدة اي لا  
 يفيد امرا سابقا قال في المصباح ثبت ثبوتا دام واستقر فهو ثابت ورجل ثبت ساكن  
 الباء متثبت في امورهم وثبت الجنان اي ثابت القلب والمثلية في كتب المذهب قال في  
 الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يذكر البيان  
 بالمرجع ولا يكتب بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحضر ان يكتب حضر فلان وحضر محمد  
 فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه  
 وكذا يكتب عند ذكر المدعى عليه لفظة المدعى هذا والمدعى عليه هذا قال الامام النسفي في  
 فتاواه الاشارة في مواضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى وكذا لا يكتب في قوله  
 فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يقل عقيب دعوى هذا وكذا لا يكتب بقوله  
 عقيب دعوى المدعى من المدعى عليه هذا الا بعد قوله والجواب بالانكار من المدعى عليه  
 وهذا لازم ولا بد من ان يبين تفسير الانكار وينبغي ان يكتب في السجل حكم القاضي  
 ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتب بما يكتب في السجلات ثبت عندى على الوجه الذي  
 ثبتت الحوادث الشرعية وما لم يذكر على وجهه لا يفتى بصحة السجل وكذا لا يكتب بقوله  
 وشهد الشهود على موافقة الدعوى وذكر الامام النسفي في نسخته حكاية شمس لينة  
 الكلواني مع قاضي عنده وورده المحاضر والسجلات بها ونقل عن شمس لينة انه كان  
 يقول كيف يكتب بقوله وشهدوا على موافقة الدعوى والمدعى يقول المدعى به منك  
 والشاهد يقول المدعى به ملك المدعى فلا يكون بينهما موافقة قال رحمه الله تعالى  
 والاعتقاد على ما قال القاضي الامام انه يكتب به في السجلات دون المحاضر لان السجل  
 يرد من مصر الى مصر فلا يمكن التناك بلا حرج الى ان نقل في بحث السجلات قال وان  
 كتب القاضي في السجل ثبت عندى بما ثبت به لحوادث الشرعية قال الامام النسفي  
 في فتاواه هذا ليس بصحيح وما لم يبين الامر على وجهه لا يفتى بالصحة فعمل القضاة

يفتن انه ثبت وهو غير ثابت وكذا لو ذكر انهم شهدوا على موافقة الدعوى لا بد من بيان  
 لفظة الشهادة انتهى وفي الاشياء والنظائر من فن القواعد في قاعدة الاجتهاد لا يقتض  
 بالاجتهاد لو قال الموثق وحكم بموجب حكما صحيحا مستوفيا شرائط الشرعية فهل يكتب  
 به فاجبت مرارا بان لا يكتب به ولا بد من بيان تلك الدعوى والحادثة وكيفية الحكم  
 لما في المتن من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندى بما ثبتت الحوادث  
 حكاية انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكي انه لما استقصى قاضي  
 عنده بخاري كان يكتب الامام الكلواني في محاضرهم لا فاورده واعليه اجوبته في سجلات  
 كتبت تلك النسخة بعينها بنعم فقال انكم لا تفسرون الشهادة وقبلت القاضي على  
 السعدى وقبله شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يخفى عليهما فاما انت وامثالك لا تنق  
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام ابو شجاع قال كذا  
 نتسائل في ذلك كشايخنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحا فتحقق  
 عندى ان الصواب هو الاستفسار انتهى وفي فصول النوادي في الفصل التاسع قال ذكر  
 نجم الدين النسفي في فتاواه ان الاشارة في موضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى  
 ولما كانت اهم قطعا للاحتمال حتى قالوا اذا كتب في المحضر حضر فلان مجلس الحكم وحضر  
 مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بصحة هذه المحضر وينبغي ان يكتب فانك  
 هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه لانه بدونه يومهم انه حضر هذا وادعى على  
 غيره وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في اثبات المحضر لا بد من ذكر هذا يكتب المدعى  
 والمدعى عليه هذا وكذلك اذا ذكر المدعى والمدعى عليه في المحضر او في السجل باسمهما واشير  
 اليهما بان يكتب في السجل مثلا وقضيت لهذا على احمد هذا ولا بد ان يذكر المدعى والمدعى  
 عليه فيكتب وقضيت لهذا المدعى على احمد هذا المدعى عليه واذا كتب في المحضر عند ذكر  
 الشهادة الشهود واسماء المتداعيين هذين لا يفتى بصحة لان الاشارة المعتبرة  
 هي الاشارة عند الحاجة اليها ولعل اشاروا الى المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة الى  
 المدعى واسماروا الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الى  
 المتداعيين ولا تكون معتبرة فلا بد من بيان ذلك بابلج الوجه وعن هذا قالوا اذا كتب  
 في صك الاجارة الطويلة اجرو فلان من فلان لرضه بعد ما جرت المداينة الصحيحة بينها  
 في الاشجار والزراعيين التي في هذه الارض لا يفتى بصحة الصك وكذلك اذا كتب بعد  
 ما جرت المداينة الصحيحة في الاشجار بينهما كما كتب في الصورة الاولى وبعد ما جرت  
 المداينة الصحيحة في الاشجار بين المتعاقدين كما كتب في الصورة الثانية لانها مستوفاة وان  
 وينبغي ان يكتب اجر الارض منه بعد ما باع الاجر الاشجار والزراعيين منه وهذا هو



الاسل في جنس هذه المسائل في البيع والشراء والادارة فانه لو ذكر في باب البيع والشراء  
وتقابضنا بقاها لا يكتب بذلك الا بشرط البيان والتصرح وذكر في شهادات  
المحيط لو كتب وشهد شهود على وفق الدعوى لا يصح لان الشهادات على وفق الدعوى  
ان يدعى الشاهد لنفسه كذا اختار خمس لائمة واذا كتب في المحضر واحضر المحضر في شهوده  
وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة المحضر وكذلك لو كتب  
في السجل فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة السجل وكذلك في كتاب القاضي الى  
القاضي لو كتب وشهدوا على موافقة الدعوى لا يقبل الكتاب ومن المشايخ من فرق بين  
كتاب القاضي والسجل وبين المحضر فافتى بصحة كتاب القاضي والعمل به وبصحة السجل  
ولفساد المحضر لان كتاب القاضي يرد من الامصار فلورده ناه يقع المدعى في كسر  
والدليل على صحة الفرق بين السجل والمحضر ما ذكر في الزيادات من ادعى انه وارث  
فلان الميت واقام على وراثته شهودا فالقاضي لا يقضي بوراثة ما لم يثبتوا سبب  
الوراثة ولو ادعى انه وارثه لا وارث له غيره وان قاضي بلد كذا قضى بوراثة وجا  
ببينة شهودا ان قاضي بلد كذا الشهودا على قضاة ان هذا وارث فلان الميت لا  
وارث له غيره وقالوا لا نذكرى بان سبب قضى فان القاضي الثاني يجعله وارثا لان  
قضاة القاضي محمول على الصحة وعلى موافقة الشرع وعلى هذا كتاب القاضي واذا كتب  
السجل موخرا ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل  
الحكومية لا يقضي بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجهه وقيل يفتي بصحة الى اخر ما بسف  
**شخص الى القاضي اتى مع امرأة قال له بان هنى زوجتى**  
**واننى طلاق تلك اقصد وليس معها كتاب يشهد**  
**بانها زوجة فيلخصه ورقعة الطلاق لا يسطر**  
**فان بعض الناس اضحى صورة يفعل تلك الحيلة للمزبوره**  
**وليست الزوجة اصلا زوجة ويجعل الطلاق وكتابتها**  
**وسيلة له الى المراجعة عند شهوده وتلك الواقعة**  
**دارته تدرا عند التمسك فاتفق الامر وحرر قصده**  
قوله مرة لغة في امرأة قال في التصريح المرأة الرجل والانثى امرأة بهيمة ومن  
فيها لغة اخرى امرأة وزان قمره ويجوز نقل حركته هذه القصة الى الروا فتختلف  
وتبقى مرق وزان سنة وقوله طلاق مفعول مقدم لقوله اقصد وقوله ورقعة  
بالنصب مفعول مقدم لقوله لما يسطر فان لانهية ويسطر بكسر الهمزة الطاء  
المحصلة مجزوم بلا الناهية وحرك بالكسر للقافية وقوله اضحى صورة بسكون

الها اي مجرد صورة ولفظ صورة مفعول من اجله لقوله يفعل وقوله تلك  
الحيلة مفعول يفعل وقوله وسيلة مفعول ثان ليحتمل والمعنى في هذه الابيات  
ربما ياتي شخص الى القاضي ومعه امرأة لا يعرف احدا منها زوجته او فردة غيره من  
الناس او بنت احد من الناس او نحو ذلك ويقول للقاضي هذه امرأة مزوجتي وتصدق  
في ويقول اني اقصد طلاقها وليس مع المرأة كتاب يشهد بانها زوجته فليحتمل القاضي  
من ذلك وليتنبه له ولا يكتب كتاب الطلاق حتى يتبين له الامر على ما هو عليه  
فان بعض الناس يفعل ذلك صورة وما هي امراته وانما هي في نفس الامر زوجة غيره  
او بنت رجل ياتي ابوها ان يزوجها له او اخت رجل او امرأة اهله لا يرضون بالرجل  
واولياؤها ابونه ولا يريدونه وانما جعل ذلك حيلة حتى اذا طلقها طلقة رجعية  
يراجعها عند الشهود فتكون تلك الواقعة دارته عنه التهمة والله بصير بالعباد

**لو ان انسانا لدى القاضي ادعى على غريم انه به سبي**

**لظالم غريمه بهذا السبب قدرا من القضية او من الزهيب**

**قالوا بانها هنا لا يشترط ان يذكر القاضي منه المال قط**

**كلا ولا نسبته والله لا نه جعله كاد له**

نقل في المفتي لابن هشام انه لا يقال لا افعله قط وانما يقال ما فعلته قط في عبارة  
الناظم مولخدة في ذلك وآله الاول بمعنى اهله والثاني آله وسيلة

في المحلين بالسكون للوقوف ونسبته منصوب بالعطف على المال وكذلك آله وضمير  
جعله الى القابض ومسئلة السعاية مفصلة في كتب المذهب وفي فصول العاوي  
في الفصل السادس قال وفي دعوى السعاية لا يشترط ذكر قايض المال على التعيين  
لانه يدعى عليه بسبب سعيه فاذا اخذ ذلك منه سعي هذا يكون لما خوذ مضمونا على  
الساعي ايا كان الاخذ فتصح الدعوى والشهادة واما في محضر دعوى السعاية فلا بد ان  
يسر السعاية لينظر انه هل يجب الضمان عليه ام لا فانه يجوز ان يسعى الى اعيان السلطان  
وقال في عليه حق واجب فامر به بالرفع الى قضاة البوق بالاداء واخذوا الجمل منه فخذوا السعاية  
لا تكون موجبة للضمان لانها بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يحى الى امراته واخذ السلطان  
واخذ منه المال بهذا السبب لا يكون هذا موجبا للضمان لانه حكم بما هو صدق وما هو  
قاصد للحسنة في هذا فلا يكون سعاية موجبة للضمان والموجبة للضمان ان ياتي بكلام  
كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه اذ لا يكون قصده اقامة الحسنة كما لو قال غيب  
السلطان ان فلانا وجد مال او قد وجد المال فخذوا موجبة للضمان لان الظاهر ان السلطان  
يخذ منه المال بهذا السبب انتهى وفي دعوى الخلاصة من الفصل الرابع رجل ادعى على



اخراته امر فلا تاحق اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فالرد على صحته وان كان غير  
 السلطان لم يكن على الامر شي وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر قاضي المال  
 ونسبه لانه جعل الة لكن بين السعاية ولا تصح الدعوى لو ادعى انه اخبره فلان  
 بغير حق ولو ادعى انه ارتضى منه لا تصح ايضا بدون التفسير فان فسر له يسعح والا  
 فلا انتهى وفي دعوى البحر قال وفي دعوى السعاية لا يجب ذكر قاضي المال ولكن  
 في محضر دعواها لا بد ان يفسر السعاية لتظهر ثقل يجب الضمان عليه لجواز انه سأل  
 بحق فلا يضمن ولو ادعى الضمان على الامر انه امر فلا تاحق اخذ منه كذا تصح الدعوى على  
 الامر لو سلطانا والا فلا انتهى وفي خلاصته من اخر الديات قال وفي نسخة القايح  
 الامام صدر الاسلام ابى السير من الاصل في كتاب الملقطة من سوري جلا الى السد  
 حتى غرمه لا يخلو من وجوه ثلاثة احدها ان كانت السعاية بحق نحو ان كان يورث  
 ولا يمكن دفع ذلك الا بالرفع الى السلطان حتى يزرجه او كان فاسقا لا يمتنع عن  
 الفسق بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول ان فلانا راجع  
 كثيرا ولقطة فظهر انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يعرف بفساد  
 السوايات او قد يعرف وقد لا يعرف لا يضمن الساعي الثالث اذا وقع في قلبه ان فلانا  
 يحكي لي امراته او جارتيه فرفع الى السلطان فغرمه السلطان ثم ظهر كذبه عندهما  
 لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن قال والفتوى على قول محمد لعل السعاية في زمانه  
 قال رحمه الله تعالى والقاضي الامام على السعدى والحاكم عبد الرحمن افتيا بوجوب  
 الضمان على الساعي قال الصدر الشهيد في غصب الفتاوى وعليه الفتوى والفقير ابو  
 الليث كان لا يفتي بوجوب الضمان على الساعي الى ان قال جل قال عند السلطان  
 ان فلانا فرسا جيدا او جارية جيدة والسلطان ياخذ فاخذ يضمن ولو كان الساعي  
 عبدا يطالب بعد العتق وسواء اخسرم الساعي عند السلطان او عند غيره اذا  
 كان ذلك الغير محال يقدر على اخذ المال منه ولا يمكن دفعه ضمن الساعي رجل  
 اشترى شيئا فقبل له انك اشتريت بئس غال نفسي البايع عند ظالم واخبره  
 ان قال صدقا لا يضمن وان قال كذبا ضمن انتهى وفي غصب القنية سأل رجل  
 السلطان فاخذ منه مالا ظلم يضمن الساعي مروي هذا عن زفر وبه اخذ كثير  
 من مشايخنا المصحة العامة ان كانت السعاية بحق كما لو اذاه انسانا او راجع  
 على الفسق ولا يتعظ باللقطة فاخبر السلطان فغرمه مالا لا يضمن وان  
 اخبره انه وجد كنزا او وجد لقطة وكذب فيه فغرمه بقوله يضمن بلا خلاف  
 كشاهد الزور اذا رجع اما اذا اخبره بان فلانا ياتي امراته فيخبت بها او يفر

امته فيطأها وكذب في قوله وغرمه السلطان فقبل يضمن الساعي على قياس قول  
 محمد حيث قال ان كان السلطان جابرا يعرف انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا  
 كان قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية اشترى  
 جارية بقبضة النحاس ومضت مدة فاخبره بهذا النحاس فقبل يضمن قلت  
 وعنده واقعة زماننا في ديارنا فان الظلمة ياخذون الدافعان من جميع السلع  
 فمن اخبرهم ببيع او شري حتى اخذوا الدافعان او الجناة منه يضمن والمظلوم ان  
 يرجع عليه اخبر الظلمة ان فلانا حنطة في مطهورة فاخذوها منه فله ان يرجع بها  
 على المخبر وكذا اذا علمها الظالم لكن امر الساعي بالاخذ يضمن التمام قال للظالم  
 فلان فرس جيد فاخذ منه فهو ضامن شكى عبد الوالي بغير حق واتي بقايد فحضر  
 لمشكوهه فكسر سنده او يره يضمن الشاكي امره كالمال وقيل من جسد بسعاية  
 نهرب وتسور جدار السجين فاصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف ههنا فقبل  
 افتى بالضمان في مسألة الهرب قال لا ولورومات المشكوه منه بضرب القايد لا يضمن  
 الشاكي لان الموت فيه نادر فسعاية لا تفضي اليه عما لبا قوم الدلال المتاع للخرنية  
 السلطانية او الامراء بما لا يتقارب فيه فاخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال  
 اذا علم تمام قيمته انتهى وفي فصول العادى في اوائل الفصل الثاني والثلاثين ولو  
 سأل السلطان ظالم حتى عزم رجلا ان كانت السعاية بحق بان كان يورث ولا يمكن  
 دفعه الا بالرفع اليه او كان فاسقا لا يمتنع بالامر بالمعروف ففي مثل هذا لا يضمن  
 الساعي وذكر القاضي الامام فخر الدين خان ولو سأل السلطان ظالم وقال ان فلانا مالا كثيرا  
 وانه وجد مالا كثيرا واصاب ميراثا او قال عنده مال فلان الغايب وانه يريد ان يفر باصل  
 فان كان السلطان ممن ياخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك موجبا للضمان اذا كان كاذبا  
 فيما قال وان كان صادقا الا انه لا يكون متظما ولا محتسبا في ذلك فكذلك وان قال انه  
 ضربي او ظلمي وهو كاذب فيما قال كان ذلك سعييا موجبا للضمان وذكر رشيد الدين  
 في فتاويه السعاية للموجبة للضمان ان ياتي بكلام كذا يكون ذلك سعييا لاخذ المال  
 منه ولا يكون قصده اقامته الحسنة كما لو قال عند السلطان انه وجد مالا وقد وجد  
 مال فهذا موجب للضمان لان الظاهر ان السلطان ياخذ المال بهذا السبب منه  
 وفي متفرقات سرقة فتاوى القاضي ظهير الدين رجل ادهى على اخر سرقة وقدمه الى  
 سلطان فطلب منه ان يضربه حتى يقرب ففر به مرة ومرتين وجسده فاحسب  
 من تعذيب والضرب فصد السطح لينقلب فسقط عن السطح فمات وقد كانت لحقته  
 غرمة في هذه الحادثة فظهرت السرقة على يد غيره كان للورثة ان ياخذوا صاحب



السرقه بدينه ايسهم وبالفراشه التي ادها الى السلطان وذكر في العدة ولو قال ان فلان ارج  
 كذا او لقطه وقد ظهر انه كان كاذبا ضمن الا اذا كان السلطان عادة لا يغرم او قد يغرم وقد  
 لا يغرم فلا يضمن الساعي ولو وقع في قلبه ان فلانا نجح الى امراته او الى جاريته فرفع الى السلطان  
 فغرمه ثم ظهر كذبه عندهما لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن والفتوى على قول محمد لعلية  
 السعاة في زماننا وتماه هناك وفي غصب جامع الفتاوى سوى رجل رجل عند الرأى  
 او الشحنة فاخذوا منه ما لا فان كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند  
 نرفرو به يفتى وان بحق له عليه او لبعض المسلمين فلا يضمن انتهى وفي القنية من كتاب  
 ادب القاضى ادعى عليه انه سعى الى السلطان واخذ منه بسعائته كذا وانكر فلما حكم ان  
 يحلف على ذلك ولو اقام بذلك بينة فله ان يقبل انتهى

**ان حكم الحاكم في العقار كالدين والتمام او كالدرا**  
**ولم يكن ذلك في ولايته يصح في الصحيح من روايته**  
**ويكتب القاضي للقاضي البلد يأمر بالتسليم مع رفع اليد**

المسئلة في كتب المذهب قال في فتاوى قاضى خان رجل ادعى على رجل في بلدة دارا والدار  
 في غير تلك البلدة فاقام المدعى البينة تقبلت بينته وقضاها بها المدعى جاز قضاؤه  
 وان لم تكن الدار في ولايته هذا القاضي وفي الاشياء والنظا يروقضا القاضي في غير  
 مكان ولايته لا يصح واختلفوا فيما اذا كان العقار في ولايته فاختار في اكثر عدد  
 صحة قضاؤه به وصح في الخلاصة الصحة واقتصر قاضى خان عليه والخلاف انما هو في العقار  
 لا في العين والدين كما في البرازية وفي القنية قضى في ولايته ثم شهد على قضائه في غير  
 ولايته لا يصح الاشهاد انتهى وعبارة اكثر في مسائل شتى اخر الكتاب عقار لا في ولاية  
 القاضي لا يصح قضاؤه فيه قال مسكين وفي فصول الاستونسي لو ادعى رجل في بلدة  
 دارا والدار في غير تلك البلدة فاقام المدعى البينة قبلت بينته وقضى المدعى وحده  
 قضاؤه وان لم تكن الدار في ولايته هذا القاضي انتهى ونقل في البحر قال ولا يشتره  
 ان يكون المتدعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في العين والدين واما اذا كانت  
 في عقار لا في ولايته فالصحيح لجوازها في الخلاصة والبرازية واياك ان تفهم خذ  
 ذلك فانه غلط انتهى

**لو نصب القاضي لنا ظر على وقف وليس في قضاؤه فلا**  
**يصح قالوا وعلى هذا السنن لو كان من وقفه ايضا ومن**  
**وقف في الوقف عليه ليس في قضاءه الناصب صالح فافرن**  
**اما اذا كان الذي عليه قس وقف هذا الوقف في ذلك البلد**

**اي بلد الناصب كالرباط او كالمسجد الصحة في هذا حكموا**  
**قال الامام الحلواني يعتبر ترافع ثم نظام صدر**

المسئلة في الخلاصة وعبارتها القاضي اذا نصب متوليا في وقف ليس في ولايته  
 لا يصح وكذا اذا كان الواقف والموقوف عليه ليس في ولايته لا يصح وان كان الموقوف عليه  
 في ولايته بان كانا طلبية العلم او رباطا او مسجدا في ارضه ولم تكن ضيعة الوقف في  
 ولايته اجاب ركن الدين انه يصح اذا كان المقضى عليه حاضرا وقال شمس لا يمتد الحلواني  
 يعتبر المرافعة والنظام وهذا قريب من الاول وما يوافق هذا في مجموع النوازل قال  
 قاضى مرقند نصب قضا في محدود وقف بخارى ومدعى عليه مرقند مع الدعوى والسجل  
 انتهى وفي فصول العمادى من الفصل الاول القاضي اذا نصب وصيا في تركة ايتيم وهم  
 في ولايته والتركة ليست في ولايته ان كانت التركة في ولايته ولا يتام لم يكونوا  
 في ولايته او كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس لا يمتد  
 حلواني يصح النصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد ويصير الوصى وصيا في  
 جميع التركة اينما كانت التركة وكان ركن الاسلام على السعدى يقول ما كان من التركة  
 في ولايته يصير وصيا فيه ومالا فلا وقيل يشترط لصحة النصب كون اليتيم في ولايته  
 ولا يشترط كون التركة في ولايته ولو نصب القاضي متوليا في وقف ولم يكن الوقف  
 وموقوف عليه في ولايته قال شمس لا يمتد الحلواني اذا وقعت لطالبية في محلة  
 مع النصب وقال ركن الاسلام لا يصح وان كان الموقوف عليه في ولايته ولم تكن الضيعة  
 في ولايته بان كانا طلبية العلم او رباطا او مسجدا في مصره ولم تكن ضيعة الوقف في  
 ولايته قال شمس لا يمتد يعتبر النظام والاستعداد قال ركن الاسلام اذا كان الموقوف  
 عليه حاضرا يجوز وذكر في مجموع النوازل قاضى مرقند نصب قضا في محدود وقف بخارى  
 ومدعى عليه مرقند مع الدعوى والسجل ورايت بخط بعض المشايخ القاضي اذا نصب  
 وصيا في تركة ليست في ولايته لا يجوز وهو فتاوى وفتوى مشايخ مرو وقال الامام  
 شمس لا يمتد الحلواني يجوز والعبارة المخصوصة وذكر رشيد الدين في فتاواه اليتيم اذا  
 كان بخارى لا يجوز نصب الوصى من قاضى مرقند ولو كان الموقوف عليه بمرقند ولشرف  
 ومدعى عليه بخارى صح حكم قاضى بخارى با فيه وقف على فلان ويكون المتولى قايما مقام  
 الموقوف عليه ويكتب الى قاضى مرقند ليسم الى المتولى انتهى

**تواضعت بينه الاعسار يا صاح مع بينته اليسار**  
**قدمت اليسار اذ بها اتي زيادة العلم على ما ثبتنا**  
**الا اذا ما يدعى ذا المدعى يساره وذلك اصح يدعى**



**بأنه من ذلك اعسار قدم لينتم بلاموا**  
 قوله قدمت اليساراي بينة اليسار والمسئلة في كتب المذهب قال في الخلاصة فان اقام  
 المدبون البينة على الافلاس و اقام الطالب البينة على اليسار فيبينة الطالب او  
 ولا حاجة الى بيان ما يثبت به اليسار وفي بينة الافلاس لا يشترط حضرة المدعي قال  
 ثم في بينة الافلاس ذكر الخصاف انه ينبغي ان يقول الشهود انه فقير لا نعم له مالا  
 ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن الى القاسم لصغار ينبغي ان تقول  
 للشهود لشهادته مفلس معدم لا نعم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليريه وقد  
 اختبرنا امره في السر والعلانية انتهى وفي القينة عن ابى بكر بن حامد اقام المحجور بينة  
 على اعساره وربا الدين على انه موسر ولم يبينوا مقدار ما يملك لا يمكن قبولها لانها قامت  
 منها اثبات دوام الجبس عليه ولو عينوا مقدار ما يملك لا يمكن قبولها لانها قامت  
 المحجور وعومكرو البينة متى قامت المنكر لا تقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك  
 فيقبل بخلاف ما اذا اقام بينة على ان الشفيع نصيبا في الدار المبيعة فانها لا تقبل اقام  
 المحجور بينة باعساره والداين بينة على انه موسر يقبل القاضي بينة الداين وان لم  
 يبينوا مقدار ملكه حتى يخلو في الجبس انتهى وفي مختصر المحيط ولو اقام الطالب بينة  
 انه موسر و اقام المطلوب انه معسر تقبل بينة الطالب انتهى وفي الكثر و بينة اليسار حتى  
 قال في الجري من بينة الاعسار بالقبول عند التعارض لان اليسار عارض والبينة للاثبات  
 وفي البرازية كبينته الا برامع بينة الاقرض وفي الحانية فان شهدوا انه موسر قادر  
 على قضاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال وستثنى في فتح القدير من بينة اليسار  
 ما لو قال المدعي انه موسر وقال للمدعي عليه اعسرت بعد ذلك و اقام بذلك بينة فانها اقوى  
 لان معلما بما مر حادث وهو حدوث ذهاب المال والظاهر انه بحث منه وليس بحج  
 جواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه اطلق في قبول بينته فاذا قبولها وان  
 لم يذكر و امتداد ما ملكه في البرازية ولم يشترط بيان ما به اليسار لان المقصود منها  
 دوام الجبس عليه ولو يبينوا مقدار ما يملك لم يكن قبولها وفي الغاية فان قيل محمد تب  
 البينة على اليسار وهو لا يثبت الا بالملك وتعذر القضاء به لا نعم لم يشهدوا بمقدار  
 ولم تقبل فيما اذا انكر المشتري جواز الشفيع وانكر ملكه في الدار فبرهن الشفيع انه نصيب  
 في هذه الدار ولم يبينوا مقداره واجيب بان الشاهد على اليسار شاهد على قدرته على الاداء  
 وهي لا تكون الا بملك مقدار الدين فثبت بها مقهور قد يملك وفي الله النصيب ثم ختم  
 بشئ معلوم فافتراق انتهى

**والقول في الاعسار باليمين نقبله قطعا من المدبون**

**ان كان ذلك الدين من غير بدل مال كذا من غير عقد حصل**  
**بان يكون بدلا عن خلع او نفقات وجبت بالشرع**  
**لزوجة الشخص والا قارب ضمان اعتناق وارث واجب**  
**والصلح عن دم يكون عمدا مال كتابة بلغت الرشدا**  
**او قيمة المقتضوب حيث يتلف في يد غاصب على ما يوصف**  
**بقية المهر اذا يقدم قبل الدخول بعرضه وحكمه**  
**في كل ذلك بان لا يحبس من هو خالف يابى مفلس**  
 انسلة في كتب المذهب قال في الخلاصة فلو انه لم يخبر احدا عن حاله لكن قال المدبون  
 ن معسر وقال رب الدين انه موسر ذكر في الخبر انه لا يصدق المدبون في انه معسر في كل  
 ما هو بدل مال حصل في يده كمن بيع او قرض وكذا في كل دين وجب بعقده والتزامه كدين  
 الكفالة والمهر وفي الجامع الصغير للمصدر الشهيد قال لا يصدق في انه معسر في المهر  
 المعجل اما في المهر المؤجل فيصدق وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقة الاقارب والزوجات  
 وارث الجنائيات المتلفات في انه معسر وفي نكاح الاصل قال لا يصدق في المهر من غير  
 فصل بين المعجل والمؤجل رب الدين اذا ادعى ان له مالا بعد ما اقام المدبون البينة  
 على فلاسه يحلفه القاضي عند ائنيقة وعندها لا بناء على ان الافلاس لا يتحقق عند  
 ائنيقة وعندها يتحقق فان كان المحجور مال في بلدة اخرى يطلقه بكفيل فلو علم  
 القاضي عسرتة لكن له دين على موسر فانه يحبس حتى يتقاضى غريمه فان فعل وحبس غريمه  
 موسر لا يحبس القاضي المعسر لانه قد قضى ما عليه من تقاضى دينه القاضي اذا اطلق  
 محجور بسبب الافلاس فادعى عليه رجل مالا وادعى انه موسر لا يحبس القاضي حتى  
 يعينه شاه انتهى وفي مختصر المحيط ويجبس اذا عرف القاضي يساره من قبل او وجب  
 الدين بدلا عما هو مال كمن متاع او بدل قرض وان اختلفا في اليسار ذكر الخصاف القول  
 المطلوب وفي المبسوط القول للطالب ولو وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر ونحوه  
 واختلفا في اليسار فالقول المطلوب في ظاهر الرواية وعن ائنيقة القول للطالب ولو  
 ادعى المدبون الاجل في هذه الديون وانكر الطالب فالقول للطالب في جميع الروايات  
 انتهى وفي الجوز قال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وعن المبيع  
 فالقول قول مدعى اليسار مروى ذلك عن ائنيقة وعليم الفتوى لانه قدرته كانت  
 ثابتة في البدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال فالقول  
 للمدبون وقال بعضهم ما وجب بعقده لم يقبل قوله وان لم يكن بدلا عما هو مال وقد  
 بحث ان الفتوى على الاول وهو انه لا يحبس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يحبس في المهر

وضمان



والكفالة على المفتي به وهو خلاف مختار للمصنف يعني صاحب الكثر تبعاً لصاحب الهداية وذكر الطرسوسي في نفع الوسائل أنه المذهب المفتي به فقد اختلف لأن فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتن لأنه إذا انفاض ما في متن ولفتاوى فاعلم قدما في المتن كما في نفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في وقيل القول للديون في الكل وقيل للدين في الكل وقيل يحكم الزى إلا في الفقهاء وتمر الزى كما في القاموس بالكسر الحنية والجمع أزياء وصححه الكلبيسي في الفروق وفي المحيط أنه ظاهر الرواية وبه علم أن ما في المختصر من الكثر خلاف ظاهر الرواية ونقل به انتهى وفي المنبع شرح الجمع من كتاب البحر المفلس إذا طلب غراماً وجب له ولم يعرف له مال وهو يقول لا مال له حبسه الحاكم في كل دين لزمه بدلاً عن مال حصل في يده كتمن المبيع وبدل الصرف وفي كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة أما الحبس فنظير مطلقه وهذا الدين لزم له بدلاً عن مال قد حصل في يده فيثبت غناه وما التزمه بعقد فإقدامه على التزاهه باختياره دليل على يساره إذا الظاهر أنه لا يلتزم إلا ما يقدر على أدائه فيثبت غناه أيضاً وأما في غير ذلك كعوض المصوب وأثر جناية فلا يحبس به إذا قال أفى فقير حتى يقيم الغريم البينة على أن له ما لا فيحبسه بعد ذلك لعدم دلالة اليسار فيكون القول قول من عليه الدين وعلى المدعى إثبات اليسار فإذا حبسه زماناً لو كان له مال لظهر ثم لم يظهر حتى سبيله ولا بد أن تكون مدة يمكن ذلك فيها فقد روي من شهر إلى ثلاثة إلى أربعة إلى سنة والصحيح أن التقدير في ذلك مغفوض إلى رأي القاضي لا اختلاف أحوال الناس انتهى

**ان ثبت الافلاس بعد ائتمره فيطلق الحبس فيما عنده**

**بلا كفيل ثم إذا فيما عدا ما له يتيم ثم وقف ارضاً**

**أو كان رب الدين أيضاً غائباً فافهم لهذا الأمر فيها صائباً**

أي فيما عنده من الديون وقد اشتملت الآيات على مسألة في الاشياء والنظائر من القضايا والشهادات قال إذا ثبت افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فإنه يطلق بلا كفيل إلا في مال اليتيم كما في البرازية ولحققت به مال الوقف وفيما إذا كان رب الدين غائباً انتهى ونقل في البحر عند قول صاحب الكثر فإن لم يظهر له مال خلاه أي طفا من الحبس لأن عسرته ثبتت عنده فاستحق النظر إلى الميسرة لئلا يفسد محبسه بعده يكون ظناً وظاهراً أنه يطلقه بلا كفيل قلت إلا في مال اليتيم لما في البرازية ولو لم يمت على رجل دين وله ورثة صفار وكبار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيناف بكفيل للمصنف قال ويطلقه بكفيل إذا كان رب الدين غائباً وينبغي أن يكون مال الوقف

كان ليتيم فلا يطلقه القاضي إلا بكفيل فهي ثلاثة مواضع مستثناة والكلام في إطلاقه جبراً على رب الدين فلو أطلقه رب الدين وفي وصايا القنية حبس القاضي غريباً من الحبس من غير بينة على افلاسه ورضي المحبوس جاز ولا يتوقف على حضوره كما في البرازية إلا في مال اليتيم فلا يطلقه الوصي وفي وصايا القنية حبس القاضي غريباً بدين الحبس ليس له أن يطلقه قبل قضائه إذا كان موسراً وإن رأى أن يأخذ منه كفيلاً ويطلقه فإنه ذلك ثم رقم لا خراج إذا كان معسراً جازاً أطلقه فحرم أن المعسر يجوز إطلاقه اتفاقاً وفي الموسر خلافاً وقيدنا برضى المحبوس لما في القنية المحبوس أقام البينة على افلاسه فأراد رب الدين أن يطلقه قبل القضاء فلا سمح به وبلى المحبوس أن يخرج حتى يقضى بأفلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يعيده رب الدين ثانياً قبل ظهور غناه قال وإذا أطلقه بدين بينة فلا أعادته إلى الحبس كما في نفع الوسائل وأشار بعض أصحاب الكثر بقوله خلاه أي أنه لا يحبس مرة أخرى للاول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غناه لما في البرازية أطلقه القاضي لا فلا سمح به ثم ادعى عليه آخر ما لا وادعى أنه موسر لا يحبس حتى يعلم يسره قال وظهور عدم مال له بالشهادة بأنه لا مال له وقال الخشاف يكتب لا فلاس بقول الشهود صوفيق لا نعلم له ما لا سوى كسوته وثيابه بذلته واختبرناه سرا وعلمنا وفي نفع الوسائل ولا تكون هذه شهادة على النفي فإن الاعتبار بعدم اليسار مراد من فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي منه عليه السقفا في قال واعلم أن الأخرج بعض المدقق مع أخبار واحد بمال المحبوس لا يكون من باب الشك حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى أنه معسر كما في نفع الوسائل وفي النوازل فقير لا شيء له ولا يجد من يكفله بنفسه لا يحبس القاضي وحلى بينه وبين الغريم أن شاء لزمه وإن شاء ترك انتهى

**بينة الافلاس ليس بشرط** يا صاحبي فيها حضور الخصم قط

قوله ليس بشرط قط من أغلاط الخواص وقد سبق مثل ذلك والمسئلة في نفع الوسائل قال وفي بينة الافلاس لا يشترط حضرة المدعى انتهى ومثل في الخلاصة في لسان الحكم ولا يشترط في بينة الاعسار حضرة المدعى انتهى وفي القنية فإن أخبر القاضي بثقة بحاجة المحبوس خلاه لكن بحضرة الخصم ولم يمنع لزمه في الرواية الظاهر أن غاب وظهور اعساره أخذ منه كفيلاً وخلاه أطلقه أبو يوسف في رواية ابن سمياعة وفي رب القاضي فإن غاب ومضت مدة الافلاس فأقام المحبوس البينة على افلاسه وسأل القاضي عنه فوجده مفلساً خلاه بكفيل ولا ينتظر حضور الخصم ولم يمتز أن أنه إذا لم يغلب على اشتراط حضوره قال ظهير الدين امرغناها لا يشترط حضوره وإذا



قامت البيئته على افلاس المحبوس لا يشترط اسماعها حضوره رب الدين لكنه ان كان  
حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة وان لم يكن حاضرا يطلقه بكفيل مثل نجد  
نجاري اذا لم يجد المحبوس كفيلة هل يحل القاضي سبيله فقال لا بد من الكفيل انتهى  
وفي فتاوى قارى الهياية سئل اذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكيف  
المحبون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له ان يطلقه  
اجاب ان القاضي اذا حبس الغريم فيما يحبس به ومضت مدة يراها القاضي بحيث  
يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا ظهره يسال عن حاله ممن له به خبره فان اخبر  
بغيره على سبيله سواء كان خصم حاضرا ام لا لكن اذا كان خصم غائبا يستوثق منه  
بكفيل ان تيسر والا فلا انتهى وفي الجوفان قامت بيئته على عساره اطلقه ولا يحتاج  
الى لفظ الشهادة وبشرطه في الصغرى والعدل الواحد يكفي والاثنان احوط وكيفية  
ان يقول المحبوس ان حاله حال المحسرين في نفقته وكسوته وحاله ضيقة ولذا اختبر  
حاله في السر والعلانية ولا يشترط اسماعها حضور رب الدين فان كان غائبا سمعها  
واطلقه بكفيل كذا في البرازية قال الطرطوسي والمستور كالعديل واما الفاسق فلا  
يقبل خبره وتغيب الزبلي في ذكر العدالة وانه من كلامه لا انه نقل المذهب وفيه نظر  
لقوله في الخلاصة والبرازية واما يسال من الثقات وهم العدول فليس ذكرهم من كلامه  
ثم اعلم ان قولهم ان الواحد يكفي مقيد بما اذا لم يكن حال منازعة اما اذا كان حال منازعة  
بان ادعى المطلوب انه معسر وادعى الطالب انه موسر فلا بد من اقامة البيئته كذا  
في السراج الوهاج مفرقا الى النهاية وظاهرا طلاق المصنف يعنى صاحب الكتاب ان  
المحبس ثم السوال في حق كل واحد ولكن في البرازية ان كان امر المديون ظاهرا عند الناس  
فالقاضي يقبل بيئته الاعسار ويخليه قبل المدة التي يذكرها وان كان امره مشكلا  
هل تقبل البيئته قبل الحبس فيه روايتان وتامره في البحر في انفع الرسايل ولون  
رجلا حبس غريمه بمال ثم غاب فسال القاضي عن المحبوس فوجده معذرا قال ياخذ  
منه كفيلة ويخلي سبيله يريد انما مضت المدة وسال القاضي عن حاله فوجده مفلسا  
اما يحل سبيله لا نه ربما تعنت الطالب ويخفى نفسه ويريد به ان يطول حبسه  
فيتضرر واما ياخذ منه كفيلة لا نه لو كان للمدعي حاضرا كان له حق الملازمة فاذا كان  
غائبا يؤخذ منه كفيلة نظرا للمدعي انتهى وعامة ميسرة هناك وسياتي بقية  
هذا البحث في مكان اخر ان شاء الله تعالى

حبس بالدين غريم مال له بضايحه ومال ظاهر  
فعند ذل اشترى يتصرف بهب ذابيعه ذابوقف

مراده يحرم رب الدين ولا يكون مالكا لعين  
يبيع حاكم عليه ماله يدفعه عن دينه وقاله  
ثم له الحجر عليه يشرع عن هذه التصرفات يمنع  
نوامد ودقيق الضرورة وقد اشغلت الابيات على مسئلة في فتاوى قارى الهياية قال  
سئل عن شخص مسجون بدين شرعى لشخص وله بضايحه ومال ظاهر ومتاع فشرع يتصرف فيها  
بالهبة والوقف والبيع والاكل حتى يهود فقيرا ويحرم رب الدين ماله في حكمه تعالى في هذا  
تصرف والا تلافى لهذا المثال هل يحجر الحاكم عليه ويبيع عليه ام لا اجاب اذا كان الامركا  
ذكر فالقاضي ان يقضى في هذه المسئلة بقول الصاحبين ويبيع عليه امواله ويقضى  
منها دينه جبر عليه وان لم يرضى وله ان يحجر عليه وينعه من هذه التصرفات فاذا قضى  
به نفدا انتهى وفي الخلاصة من اوخر القضا قال ابو حنيفة لا يجوز الحجر الا على ثلاثة  
الفقيه لما جن وهو الذي يعلم الناس كحيل حتى تسقط الشفعة والزكاة ويعلم المرأة  
لردة حتى تبين من زوجها والثاني المكاري بالفلس وهو الذي يتقبل الكراء ولا يحمل له  
الثالث الطبيب الكاهل وهو الذي يسقى ويهتوت المريض وعندها صح الحجر على الكل  
وهذا الاختلاف بناء على صحة القضا بالا فلاس عندها بيع وعندها لا يبيع  
فابو حنيفة قاس على الاعتاق والاستيلاد والتزويج وعندها لا يحجر بدون حجر القاضي  
وان حجر بغيره كالمريض مرض الموت والحجر بسبب الفساد باطل ايضا عند ابو حنيفة وعنده  
مع وهذا على نوعين احدهما الخفة في عقابه بان كان سليم القلب لا يشتد الى التصرفات  
الثاني ان يكون مفسدا مضيعا ماله يجمع الفسقة ويسرف في النفقة ويفتح باب  
الجائزة والعطاف فيحرم صيانة ماله عندها وجميعه على انه لا يظهر الحجر في النكاح والطلاق  
والعتاق والاستيلاد والتدبير وجميعه على انه يمنع عنه ماله ماله يبيع ونحسا وغيره  
سنة فاذا بلغ قال ابو حنيفة لا يمنع بل يدفع وعندها دام المنع مادام السفة فان باع  
هو واشترى ان كان فيه نفع يجبر القاضي كالمصبي اذا باع واشترى والنظر فيما باع  
لمصبي لا ان ينهى القاضي المشتري عن دفع الثمن اليه فان لم يسلطه نهى القاضي ودفع الثمن  
اليه برى وكذا الودع المصبي الوصي المالك اليه وهو يستحق الحجر براء والوصي اذا دفع  
المال الى المصبي لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن انتهى وفي المنع شرح لمجمع من كتاب  
الحجر قال والحجر البالغ العاقل لا يحجر عليه الفسقة والتبذير وتصرفه جائز ولا خلاف  
مسئلة وقال لا يحجر عليه ويتوقف تصرفه على اجازة الحاكم وينفذ عمقه ويستثنى العبد  
ويجوز نكاحه وتسميته للمهر ويبطل الفضل من مهره مثل قال ابو حنيفة لا يحجر على الحر  
لبالغ العاقل اذا كان شيخا مبرزا يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصطرة وقال



ابو يوسف ومحمد بن عليهما ومنع من التصرف في ماله حتى لو باع بعد الحجر لا ينفذ به  
 ويتوقف على اجازة الحاكم فان رأى في ذلك مصلحة اجاز له لا يبذر ماله ويشلفه لا على  
 نه تصرف العقلا فينظر له بالحجر عليه كالصبي على ان الصبي فيه احتمال التبذير وفي السفيه  
 التبذير حقيقة ولهذا منع ماله عنه لكن المنع لا يفيد بدون الحجر فانه تصرف بلسانه  
 ويشلف ما منع عنه يبره وله ان حرعاقل بالغ مخاطب فلا يحجر عليه كالرشيد وهذا ان حجر  
 سلب الولاية عن نفسه وفي ذلك اهدار دمته والحاقه بالبهائم فلله ضرر عاقل فلا يحجر  
 التبذير الذي هو ضرر وان اذا اعلى لا يتحمل الادنى قال صاحب الهداية حتى لو كان في حجر  
 دفع ضرر عام كالحجر على المتطبل الجاهل والمفتي الما جن والمكاري المفسد جاز فيما يروى عن نفسه  
 عنه فاندفع للضرر الا على بالادنى ولما الاعتبار بمنع المال فلا يصح لان الحجر يبلغ منه في  
 العقوبة ولا بالصبي لعجزه عن النظر لنفسه وافادة منع المال عنه ظاهرة لان التبذير في  
 الهبات والصدقات وذلك باليد واما نفاد عقبة عندهما فالاصل فيه ان كل تصرف يؤثر  
 فيه الهزل يؤثر فيه الحجر وما لا فلا وهذا لان السفيه في معنى الهازل من حيث ان  
 الهازل يخرج كلامه لا على نهج كلام العقلا لا اتباع الهوى ومكابدة العقل نقصان في  
 عقله فكل من السفيه والعقل لا يؤثر فيه الهزل فيصح من السفيه انما تجب السعاية  
 على العبد لان الحجر كن لعنف النظر في حقه وذلك يرد العتق الا انه بعد نفاده لا يمكن  
 رده فيرد بوقته كما في الحجر على المدين وعن محمد لا تجب السعاية لانها انما تجب حتى  
 الغير لا حتى العتق فلو وجبت ههنا لوجبت ههنا وقاله واما جواز نكاحه فلانه تصرف لا يؤثر  
 فيه الهزل وهو من حواجيج الاصلية وجواز التسمية لان المهر من ضرورات النكاح الا انه  
 يبطل ما زاد على مهر المثل لانه لا ضرورة فيه واما التزعم بالتسمية ولا نظرية له ولا  
 مصلحة فيسطل قال ويخرج زكاته وينفق على اولاده وزوجته وذوي ارحامه ولا يمنع  
 من فرض الحج ومن عمره واحدة وينفق عليه في الطريق ثقة وينفق وصاياه في القرب  
 من الثلث اما الزكاة فلانها فرض وكذلك النفقة على صولاء واجبة حقاً لهم والسف  
 غير مانع من احياء حقوق الناس الا ان القاضي يدفع الزكاة اليه ليمر بها في مصادره  
 لان الزكاة عبادة ومن ضروراتها النية ولكن يبعث معه امينا خوفاً من صرفها الى غير  
 مصرفين ويصرف النفقة الى امين ينفقها عليه لانها ليست بعبادة فلا حاجة الى دفعها  
 اليه واما الحج فلا نه فرض العروسة القاضي النفقة الى امين ينفقها عليه في طريق الحج خوفاً  
 من الاتلاف في غير ذلك ولا يمنع من عمره واحدة لا اختلاف العلماء في وجوبها ولا يمنع  
 من القران لانه لا يمنع من افراد السفرة لكل واحد منها فلا يمنع من الحج بينهما واما  
 نفاد وصاياه في القرب من الثلث فلان حالة الوصية في من الموت حالة انقطاع عن المال

وفي تنفيذ وصيته نظره لانها تعقب ثوابا في الآخرة وشاء في الدنيا فينفذ الى ان قال  
 والمدينون لا يحجر عليه بل يحبس ابا اليوفى عنه لتجاسد دينه ونقده وبيع احد التقدين  
 بالآخر استحسانا وقال لا يحجر عليه لطلب الغرما فيمنع من التصرف وبيع ماله لا متناعه  
 ويقسم بالخصص وان اقرو وهو محجور لزومه بعد قضاء الدين قال ابو حنيفة لا يحجر  
 على المدينون واذا اطلب غرما في الحجر عليه لم يحجر القاضي عليه ولكن يحبس ابا حتى يوفى دينه  
 لان في الحجر اهدار دمته واهليته وانه ضرر عاقل فلا يحجر القاضي الضر الذي وقعه الحاكم  
 في ماله نوع حجر فلا يتصرف فيه واما يحبس للايذاء احياء بحق الغرما ودفنوا الظلم  
 المطلق عنهم وقال وهو قول الشافعي اذا اطلب الغرما الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه  
 من التصرف والبيع باقل من ثمن المثل والاقرار كيد لا يفرض الغرما لان في الحجر عليه نظرا  
 للغرما وبيع ماله ان امتنع لمفسد من بيعه وقسم الثمن بين الغرما بالخصص لان  
 البيع يستحق عليه الايذاء الا ترى انه يحبس عليه فاذا امتنع عن البيع المستحق باب القاضي  
 عنه كما في الحبس والعنة وله ان امتنع انما هو قضاء الدين وليس البيع متعينا لذلك  
 فللقضاء الدين طريق اخرى والحبس للقضاء بما يختار من الطريق دون البيع وحده الا ترى  
 انه لو كان البيع حكما للحبس عن الفائدة لا شتماله على الاضرار برب الدين بتأخير الحق  
 عنه وعلى الاضرار بالمدينون بتعديده وجسده فعلم ان الحبس ليس بالقضاء الدين ووجه  
 البيع وحده بخلاف الحبس والعنة فان الطريق فيهما متعين واذا اقر المفسد المحجور بدينه  
 ما اقربه بعد قضاء الدين لانه في الحال محجور عليه ممنوع من التصرف حتى الغرما فلا ينفذ  
 قراره عليهم كما لم يرض مع الغرما فيلزمه في حق نفسه فاذا زال المنع وهو الحجر يلزمه  
 واما يقضي القاضي عنه اذا تجاسد دينه ونقده كما اذا كانت له دراهم ودينه دراهم لان  
 الغريم اذا رأى جنس حقه له ان ياخذ به غير اذن القاضي فيما لا يولى ان يجوز للقاضي دفعه  
 اليه واما اذا كان دينه دنانير وله دراهم او بالعكس جاز بيع احدهما بالآخر لقضاء  
 الدين استحسانا عند ابى حنيفة والقياس ان لا يجوز كما في العروض ولهذا لم يمكن لصاحب  
 حق ان ياخذ جبراً ووجه الاستحسان انهما متعديان في المالملة والثمنية مختلفان في  
 الصورة فيجوز للقاضي ولاية التصرف نظراً الى الاتحاد ونسب عن صاحب ذي الحق  
 ولاية الاخذ نظراً الى الاختلاف عملاً بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض تتعلق  
 بصورها واعيانها وفي النقود بما ليتها فاقترقا انتهى وفي مختصر الخط من كتاب الحجر  
 قال ابو حنيفة الحجر على المحر لم يذنب باطل خلافاً للهدر وقال ابو حنيفة لا يحجر على الحر باذنه  
 ولا يجوز بيع ماله وعندهم يجوز وصوته ان الرجل اذا ركبته الديون وقد استقرت جميع  
 ما في يده وطلب غرماً له من القاضي ان يحجر عليه حتى لا يهبه ولا يتصدق به ولا يقرضه



فعمد لا يخرج عليه خلافا لهذا ولو كان مال المسلم عروضا فباع القاضى ماله وقسمه بين  
غيره لا جاز بالاجماع وقام هذا المبحث مفصلا هناك

**تعت المحبوس في الحبس ولا يدفع مالا قال بعض الفضلاء**  
**يطين الباب ولكن يشقب ثقب ويلقى منه ماء يشرب**  
**والخبز ثم يمنحه الصديق** عند اذا القمى به التفتيش  
المسئلة في كتاب المذهب قال في الخلاصة ونقل عن القاضي الامام فخر الدين الا رسايندى في  
القضا بحرسان ان المحبوس ان حبس في السجن متعتا يطين الباب ويترك ثقب يعطى له  
الخبز والماء انتهى وفي البحر اذا حبس المحبوس في السجن متعتا لا يوفى المالك الامام  
الا رسايندى يطين الباب ويترك له ثقبه يلقى منها الماء والخبز قال وفي الحاشية اذا كان  
للمحبوس ديون على الناس فان القاضى يخرج له ثبام ثم يحبس وسرحوا في كتاب الظهار اذا  
امتنع من التكفير مع قدرته وصرحوا في كتاب النفقات انه لو امتنع من الاتفاق على قريبه  
يضرب بخلاف سائر الديون وعن ابى يوسف ان القاضى يوجه لقضاء دينه وعليه حل ما في  
الحديث من انه باع حوائج دينه الى جره وقامه في البحر في لسان الحكام واد حبس المحبوس  
في السجن متعتا لا يوفى المالك الامام الا رسايندى يطين عليه الباب ويترك له ثقب  
يلقى له منها الماء والخبز وقال القاضى الراى فيه الى القاضى ونقل قبل ذلك قال في حبس في موضع  
وحش ولا يفرش له فراش ولا ولا ولا ولا يدخل عليه من يستأنس به وفي الاقضية ولا يمنح  
من دخول الجيران عليه واهله لا حيا جهلى المشورة في القضا ولا يمكنون من ذلك طويلا

**واعلم بان بعضهم يستحسن ان تسجن الزوجة حين يسجن**

**زوج وذلك السبب المذكور صيانة لها عن الفجور**

المسئلة في الخلاصة وغيرها قال في الخلاصة والمرأة اذا حبست زوجها قال الزوج للقاضى  
احبسها معى فادلى موضعها في الحبس لا يحبس ولكن تحبس في بيت الزوج ونقل عن قاضى لاشر  
انه كان يحبسها في وقت قصائد لمصلحة راى في ذلك وهو صيانة لها عن الفجور انتهى وفي بعض  
واستحسن بعض المتأخرين ان تحبس المرأة اذا حبس الزوج وكان قاضى شاه يحبسها معه  
صيانة لها عن الفجور وقال قبل ذلك واذا لم يحبس المرأة لا يحبسها مع الزوج ويحبسها في

**بيت الزوج ومدة الحبس لراى القاضى قد فوضت على الصحيح للقاضى**

**وذلك القول هو الصواب كما عليه اتفاق الاصحاب**

**فان راى المحبوس وهو معسر في دون شهر ثم ليس يظهر**

**منه ثم دفعه يفرج او متمردا اذا لا يخرج**

**وان مضت ستة اشهر على مدة حبسه على ما نقلنا**

هذا اذا مال لم تكن منازعة بين الفريقين ولا مدافعه

**فان يقل من يدعى ذاموسر وقال ذا المحبوس انى معسر**

**لا بد في ذام من شهود تعس بان ذا الشخص فقير معسر**

**ولا تكون ذى شهادة على نقي لان العسر امر حصلا**

**من بعد ما اليسر فهو طارى وعسر ذاك عقب اليسار**

**قد صار امر احادنا مجددا فلا يكون حبسه مخلدا**

على الصحيح اى على القول الصحيح ثم رد على من يظهر وقد اشتملت الابيات على عبارة في انفع الوسائل  
وهي بتأنيها ذكر في الهداية ثم فيما كان القول قول المدعى ان له مالا او ثبت ذلك بالبينة  
فيما كان القول فيه قول من عليه الدين يحبس شهرين او ثلاثة ثم يسال عنه بالحبس لظهور  
ظلم في الحال وانما يحبس مدة ليظهر ماله لو كان يخفى ولا بد ان تمتد المدة ليفيد منه  
القابضة فقدره بما ذكره ويروى عن ذلك من التقدير بشهر واربعه اشهر والصحيح ان  
التقدير مفوض الى راى القاضى لاختلاف احوال الأشخاص فيه فان لم يظهر له مال يحبس  
سبيله يعنى بعد مضي المدة لانه استحق النظر الى المسيرة فيكون حبسه بعد ذلك  
ظنا ولو قامت البينة على افلاسه قبل المدة تقبل في روايته وعلى الثانية عامة المشايخ  
وفي الجامع الصغير رجل اقر عند القاضى بدين فانه يحبس ثم يسال عنه فان كان موثرا  
ابدا حبسه وان كان معسرا حلى سبيله وصرده اذا اقر عند غير القاضى او عنده مرة  
وظهرت مما طلبته والحبس اولا ومرة وقد بيناه فلا يفيد وذكر في الكافي شرح الوافي  
مشد وزاد ولو قامت البينة على افلاسه قبل حبسه لا يقبل عند الجمهور وقيل يقبل  
وان اقام المحبوس بينة على عسره واقام رب الدين بينة على يساره فبينة اليسار اولى  
لانها اثبتت امر عارضا وذكر في الخلاصة في الفتاوى اذا حبسه شهرين او ثلاثة  
سال عن حاله واما قبل الحبس ففيه روايتان في رواية يسال وتقبل البينة على افلاسه  
قبل الحبس وهو اختيار الامام الفضل في رواية لا تقبل البينة قبل الحبس وهو اختيار عامة  
لمشايخ واختلفت الروايات في المدة التي يجوز للقاضى ان يسال فيها في رواية شهرين  
وثلاثة وفي رواية الطحاوى ستة اشهر وفي رواية الحبس اربعة اشهر والصحيح انه مفوض  
الى راى القاضى وانما يسال النفقات والواحد يكفي ولا يشترط لفظ الشهادة كما ذكر في الاقضية  
وفي الفتاوى الصغرى يشترط فان اقام المديون البينة على الافلاس واقام الطالب البينة  
على اليسار فبينة الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بينة الافلاس  
لا يشترط حضرة المدعى وذكر في فتاوى قاضى خان اذا اقام البينة على الافلاس قبل الحبس  
بها روايتان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخارى الصحيح انها تقبل قال



مرفوعا عنه ويخفى ان يكون مرفوعا الى مرامى ان علم القاضى انه مؤسر لا يقبل بينته قبل  
الحبس وان علم انه ليس بمؤسر قبل بينته ولو اقام المديون البيضة على الاعسار وصاحب  
الدين على اليسار وكانت بينته اليسار او لى فان شهدوا انه مؤسر قادر على اداء الدين جاز  
ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال وان اقام المديون بينته على الاعسار بعد الحبس في الروايات  
الظاهرة لا تقبل البيضة الا بعد مضي مدة واختلفت الروايات في تلك المدة روى محمد بن  
ابن حنيفة انه مقدرة بشهرين او ثلاثة وروى الحسن عن ابن حنيفة انها من اربعة اشهر  
الى ستة اشهر وعن ابن جعفر الطحاوي انها مقدرة بشهرين وقال شمس الايمه الحلواني وغيره  
أوفق الاقوال قال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لينا كصاحب عيال سأل عياله القاضى  
ياخذ بقول الطحاوي وان كان رجلا وقحا يعرف القاضى تمردة يحبس ستة اشهر والحاصل  
انه مفوض الى مرامى القاضى ان وقع عند القاضى بعد مضي ستة اشهر انه متمرّد يديم حبسه  
وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلقه وهذا اذا كان امره مشكلا اما اذا  
كان فقره ظاهرة سأل القاضى عنه عاجلا ويقبل البيضة على الافلاس ويخلى سبيلا بحضرة  
خيمه وانما يصل عن عسرتة من جيرانه واصدقائه واهل موطنه من الثقات دون الفساق  
فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى بذلك ولا يشترط في هذا اللفظ الشهادة وبعد ما خلى سبيلا  
هل لصاحب الدين ان يلازمه اختلاف فيه والصحيح ان له ان يلازمه وذكر في ادب  
القاضى للخصاف قال فاذا قدم رجل رجلا الى القاضى فثبت له عليه مال اما باقرار او بينة  
فالقاضى لا يحبس ما لم يطلب المدعى حبسه عندها وقال شيخ محبس واختلفوا في تقدير  
مدة الحبس والصحيح ان هذا ليس بتقدير لزم بل قال بعضهم انه في احدى الروايتين يقبل  
وبه كان يفتى الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وكان يقول له رواية في كتاب الكفاية في  
رواية لا يقبل نص عليه صاحب الكتاب في اخر الباب وبه كان يفتى عامة المشايخ وهو  
الصحيح فان احضر المدعى عليه بينة بعد الحبس قبل هذا الوقت الذي ذكرنا بالعدم فتبين  
بذلك عند القاضى قال صاحب الكتاب قبل القاضى ذلك واخرجه من الحبس وفلسه وهذا  
لا يشك على احدى الروايتين اما على الرواية الاخرى قال مشايخنا هذا اذا لم يكن حال الرج  
مشكلا اما اذا كان لا يقبل قبل مضي تلك المدة فاذا مضت تلك المدة واحتاج القاضى الى  
معرفة حاله رجع الى من له معرفة به وعلم بحاله وعلم الناس بحاله جيرانه واهل موطنه  
فيسأل الثقات من جيرانه واصدقائه فان الفساق يكذبون فان قال هؤلاء انا لا نعرف  
ان له مالا فلسه القاضى واخرجه من الحبس ولو كان رجلا حبس غريمه بماله ثم غاب نسال  
القاضى من المحبوس فوجهه معه ما قال ياخذ منه كفيلا ويخلى سبيلا يريد به اذا مضت  
المدة وسأل القاضى عن حاله فوجهه مقلسا اما يخلى سبيلا لانه ربما يغيب الطالب ويخفى

نفسه ويريد به ان يطول حبسه فيتضرر او ما ياخذ منه كفيلا لانه لو كان المدعى به  
حاضرا كان له حق الملازمة بعد ما خلى القاضى سبيله نظرا للمدعى فاذا كان غائبا يؤخذ منه  
كفيلا ايضا نظرا للمدعى وذكر في القينة اذا قامت البيضة على الافلاس لمحبوس لا يشترط  
سماعها بحضور رب الدين لكنه ان كان حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة وان  
لم يكن حاضرا يطلقه بكفيل وذكر مثله فان غاب رب الدين وظهر اعسار مديونه اخذ  
منه كفيلا وخلاه اطلقه ابو يوسف في رواية ابن سمياعة وفي ادب القاضى فان غاب  
ومضت مدة الافلاس فاقام المحبوس بينة على افلاسه وسأل القاضى عنه فوجهه مقلسا  
خلده بكفيل ولا ينتظر حضور خصم واذا لم يجد المحبوس كفيلا هل يخلى القاضى سبيلا فقال  
لابد من الكفيل قلت فتحرر لنا من هذا كله ان مدة الحبس اختلفت الروايات في تقديرها  
فروى محمد بن ابن حنيفة انها مقدرة بشهرين او ثلاثة وروى الحسن بن زياد عن ابن  
حنيفة انها مقدرة من اربعة اشهر الى ستة اشهر وروى عن الطحاوي انها مقدرة بشهر  
واحد والتفق الا يجب ان الصحيح من ذلك انه مفوض الى مرامى القاضى كما قدمناه من  
التقل عنهم ومعنى هذا التقويض انه اذا تبين للقاضي انه مؤسر غير متمرّد يفرج عنه  
وان كانت مدة الحبس دون الشهر وان وقع عند القاضى من العلم انه متمرّد وقد مضى عليه  
في حبس ستة اشهر لا يفرج عنه وهذا معنى قول صاحب الهداية لا اختلاف احوال الأشخاص  
فيه وطريق معرفة القاضى حال فيه ان يسأل من جيرانه واصدقائه عن حاله وما لبيته فان  
اخبره بذلك واحد منهم غير فاسق انه مؤسر خلى سبيلا هذا ما نص عليه في الخلاصة  
كما تقدم من قوله انما يسأل عنه الثقات والواحد يكفي فاستفدنا من هذه العبارة من قول  
قاضي خان دون الفساق ان المستور يكفي في هذا لان في مقابلة الفساق الفاسق المستور  
والعدل وهذه ليست بشهادة لانهم نصوص على انه لا يشترط فيها لفظ الشهادة والعدالة  
معتبرة فيما هو من باب الشهادة او مما هو من احوال الديانات وهذا ليس من باب  
الشهادة ولا من احوال الديانات فلا يشترط العدالة ايضا وما يؤيد هذا ما قاله شيخ  
الاسلام وصورة قال هذا السؤال من القاضى عن حال المديون بعد ما حبس احتياط وليس  
بواجب لان الشهادة بالاعسار شهادة بالنفس والشهادة بالنفس ليست بحجة وكان  
للقاضي ان لا يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان احوط فقوله هذا ليس بواجب وهذا  
ليس بحجة وان للقاضي ان لا يسأل يؤيد قولنا انه لا يشترط العدالة في هذا الواحد لان  
شروط العدالة انما يكون في اقامته امر واجبا وفي اثبات حجة شرعية او ما يقتضيه  
اما اذا لم يكن واحد من هذه الاحكام فلا فائدة لاشتراط العدالة فان القاضى له ان لا  
يسأل احدا اصلا وينفرد بالافراج عنه برأيه فاشتراط العدالة اذا لا فائدة فيه وكذا



قول هذا الواحد ليس بجثة لا يشترط فيه العدالة لانه اشتغال بالافائدة فيه هذا  
 الواحد ولا ذكر هذا سوى الشيخ فخر الدين الزيلعي في شرح الكتر فقال فان قامت بينة على  
 اعماره اخرج من الحبس ولا يحتاج فيه الى لفظ الشهادة والاصل الواحد يكفي في هذا والاشارة  
 احوط وكيفية ان يقول الشاهد ان حاله حال المعز في نفقته وكسوته وحاله صيق  
 وقد اخبرنا حاله في السر والعلانية وهذا من كلامه لا انه نقله مذهبنا والظاهر انه  
 فهم ان هذا بعدا به حد والتركية وليس كذلك فان التركية شرط في قبول الشهادة  
 وهو ليس الحاكم ان يفرد بالحكم وفيها اما هنا فالحكم يفرد ولا يترتب عليها امر  
 واجب ولا هي حجة في نفسها كما قلنا فلا يفيد اشتراط العدالة وقد لا يجد الحاكم  
 عدلا يجبره فيؤدي الى تطويل حبس مع امكان الحاكم ان يفرد بالافراج عنه فيكون  
 فيه نوع ظلم للحبوس وهذا لا يجوز والاحسن عندى ان يقال ان كان راي القاضي  
 موافقا لراى هذا الواحد مستورا في العسرة يقبله وان لم يكن موافقا يعني ان القاضي  
 لا راي له في هذا الوقت في حال هذا الحبوس لا من جهة العسرة ولا اليسرة فيشترط  
 ان يكون الخبر بالعسرة عدلا كما قالوا في الاخبار بالاعراض عن الوكالة فانه بالاجماع اذا خبر  
 الوكيل فاسق بالاعراض وصدق الوكيل فيما اخبر به من العزل انه معزول وانما استخرجت  
 لهذا الكلام بمسئلة عزل الوكيل من حيث ان السفناني قال في مسئلة الحبوس  
 ما صورته ولا يحتاج الى لفظ الشهادة بل اذا اخذ بذلك يكفي وان اخبر بذلك  
 ثقة عمل بقوله واخرج من السجن والاشارة الى ان ما سبيل سبيل الاخبار  
 يكتفي فيه بقول الواحد لاخبار بالتوكيل والعزل واشباه ذلك فجعل هذا من باب ما سبيله  
 سبيل الاخبار وهذا ثابت في انه اذا صدق الفاسق في الاخبار بالعزل فيعزل  
 فكذلك هنا اولي ان يكون ما ذكرناه من امر مستورا ووفق اخباره راي القاضي وانما  
 ان هذا فيما اذا لم يكن في الحال منازعة واما اذا كانت منازعة بين الطالب للحبوس  
 بان قال الطالب انه موقوف قال الحبوس انه موقوف لا بد من اقامته البينة فان  
 شهد شاهدان انه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على الشفي فان الاعتدال  
 بعد الايسار ام حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي منه نص على هذا الشيخ  
 حسام الدين السفناني واعلم ان الافراج بمعنى ائدة مع اخبار واحد بحال الحبوس لا يكون  
 من باب الثبوت حتى لا يجوز ان يقول هذا القاضي ثبت عندى انه فقير معسر  
 ولا ينقل ثبوته الى قاضي اخر بل هذا يختص بهذا القاضي لكونه ابتلاه بالحبس  
 وضييق عليه ولم يظهر له مال وهو يقول ان فقير الظاهر من حاله الفقر فبايد تمسك  
 الحبوس بالفقر الذي هو الاصل بموئيد وهو ضرر المدة ومضيها وعدم ظهور شئ

والحبس جزاء الظلم الحاصل منه يمنع ادعاء الحق عند الدعوى وطول المدة ليظهر له مال فاذا  
 مضت هذه المدة واخبر بحقيقة انه لا مال له افرج عنه بقوله يقال لو ادعى اخر عليه  
 بدلين بعدما اخرجه من الحبس عند هذا القاضي هل يجوز لهذا القاضي ان يحبسهما ولا يكون  
 بمنزلة ما لو ثبت اعماره بالبينة الشرعية ام لا لا يجوز للقاضي ذلك ويجعل اعماره  
 هذا ثابت بالبينة ينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان دعوى هذا المرفى  
 الثاني عقيب خروجه من الحبس ولم يضمن مدة يحتمل حصول القناء لا يحبسهما واما حضور  
 للمرفى لجمع البينة بالاعمار بعد الحبس هل يشترط ام لا فقد نص في الفتنة والطلاصة  
 فيما تقدم انه لا يشترط لكن ان كان رب الدين حاضرا اطلقه القاضي بغير كفيل وان لم يكن  
 حاضرا فارج عنه بكفيل النفس والظاهر انه جعل هذا بمنزلة اخبار الواحد اعني من انه ليس  
 بثبوت حتى لا يجوز نقله الى قاضي اخر فان الثبوت انما يكون في وجه خصم فراه بقوله اذا  
 قامت البينة على افلاس الحبوس الى اخره هو سؤال القاضي عن حال الحبوس من جيرانه  
 بعد مضي مدة الحبس ولهذا لم يقل في الجواب يثبت اعماره ويخرجهم وانما قال اطلقه  
 ولا يلزم من الاطلاق ثبوت اعماره كما تقدم في اخبار الواحد بحاله هذا الذي يجب ان  
 يحل عليه كلام الزاهدي وصاحب الطائفة لا انه يحمل على ان القاضي يجوز له ان يثبت  
 اعماره في عينة غريمه ويحكم به ويرفع عنه الطلب وينقل ثبوته الى قاضي اخر وهذا  
 ينبغي تفهمه وتنصيص الزاهدي على الحبوس ولم يقل على افلاس المدينين يؤيد تحملنا هذا  
 فان الاخبار بحال الحبوس بعد مضي مدة الحبس ليس على وجه الوجوب وانما هو احتياط حتى  
 كان للقاضي ان يطلقه بلا سؤال وليس هذا فيمن لم يحبس ولو كان المراد الثبوت الشرعي لا سوى  
 الحال في الحبوس وغيره وقامه في اتفق الوسائل وقد تقدم عن البحر فذلك قبل هذا البحث

**طائفة الدعار يحبسونا حتى يتوبوا وتحققونا**  
**قالوا هم الذين يقصدونا اتلاف اموال او العادونا**  
**متلف الانفس والتوبة قد ضبط ما هيتهما البعض مجد**  
**ان شعرا الصالحين يظهر فيهم وفي سببهم يشتهر**

مسئلة في الخلاصة وعبارتها في كتاب القضاء والدعار يحبسونا ابد حتى توفى توبتهم  
 انتهى وفي البرازية والدعار وهم الذين يقصدون اتلاف اموال الناس وانفسهم يحبسونا  
 حتى يتوبوا وكيف توفى توبتهم قال والدي محمد الكردى انا به الله الجنة يعرف ذلك بظهور  
 شغال الصالحين في سببهم رجل يشتم الناس ان كان مرة يوعظ حتى لا يفعل مثل ذلك  
 وان كان يفعل كذلك يحبس حتى يحدث توبته وان شاء ضرب وحبس حتى يتوب خذ  
 مرة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما وزوجها غيره او خذ صبيته وزوجها من رجل



يحبس حتى يرد لها او يموت انتهى  
**لو قال لا شيء على لك قط عقيب دعوى ائمال وقت الفلظ**  
**وبرهن الخصم على الفتحل وهو على القضا او الابر قبل**  
**اما اذا ادعى الا نكار وقال لا اعرفه فالجاري**  
**في النقل عن ائمة الاتقان اهل الكمال رد ذا البرها في**  
**لعدم التوفيق في هذه الصفة اذا لا قضا يجري بغير معرفة**  
**ومثل الابر وقال البردوي يقبل برهان القضا كما روى**  
 وهو على القضا اي برهن عليه فالجاري مبتدأ رده روى بالسواء للجهول بالمسئلة  
 في كتب المذهب قال في دعوى مختصر المحيط وثبت المدعى عليه لم يكن للمدعى على شيء ثم قام  
 للمدعى بيئته ثم قام المدعى عليه بيئته انه قد قضا يقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك  
 معاملة في شيء فانه لا تقبل بيئته على القضا قال ابو يوسف لو قال لم يجز بيني وبينه  
 معاملة ولكن اخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى على حقا ثم قال اشهد والى قد ابراه  
 ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه ولو قال المدعى عليه ما كانت لك على الف  
 قط وقد ادعيت على الف امس فدفعتها اليك فقال ما قبضت شيئا فصالحه على  
 خمسمائة ثم قام المدعى عليه بيئته على الدفع لم يقبل ولا يرجع بشيء عليه ولو قال  
 المدعى عليه صدقت لك على الف قد قضيت كما امس والمسئلة بحالها مرجع عليه بالالف  
 وتماه هناك وذلك قبل ذلك قال لو قال المدعى ليس لي بيئته على هذا الحق ثم جاء  
 بالبيئته تقبل وذكر ابن شجاع عن ابي حنيفة انه لم تقبل ولو قال ليس لي عند فلان  
 شهادته ثم شهد له لم تقبل وروى الحسن قال ابو حنيفة تقبل قال محمد لو قال الشاهد  
 فلان عندي في حق بعينه ثم شهد له تقبل ولو قال لا اعلم في حقا او لا اعلم في حجة  
 ثم ادعى حقا او جاء بحجة تقبل ولو قال ليس لي حق او ليست لي حجة ثم خاف فيه لم تقبل  
 دعواه وتقبل بيئته عن محمد لو قال هذه الدار وهذا العبد ليس لي ثم اقام بيئته  
 انها له يقضي له كما لو ادعى نسب ولد للملا عنده بعد اللعان يصدق وعن محمد لو  
 قال ليس لي بامرئ حتى في دار واراض ثم ادعى بالري دارا وادعى بيئته تقبل ولو  
 قال ليس لي بالري في رستاق كذا في يد فلان ارضي ودار ثم اقام بيئته ان له في يد  
 دارا واراضا لا تقبل الا ان يقيم البيئته انه اخذ منه بعد الاقرار ولو قال لرجل ردي  
 الى هذه الدار سكنها او هذه الدابة اذكها او هذا الثوب الجسه فاني ان يردنها  
 اليه ثم ادعاهما السائل انها له مع استا جردا ولم يعلم بخالفها فقال هذه دارا بين  
 مات ثم تركها ميراثا لك لا تقبل دعواه وكذا اذا اشترى جارية متقبلة فحسب

كشفت نقابها قال المشتري هذه جارية ولم اعرفها لا تقبل دعواه وبيئته ولو اشترى  
 متاعا في جراب او ثوبا في لفافة فلما اخرجته قال هذا متاعي تقبل دعواه وبيئته اذا لم  
 يمكن معرفتها وقت المساومة حق لو امكن معرفته وقت المساومة لا تقبل دعواه وتماه  
 هناك وفي قضا الجرح عند قول صاحب الكثر ومن ادعى على اخيه ما لا فقال ما كان لك على  
 شيء قط فبرهن المدعى على الف وهو برهن على القضا او الابر قبل لا مكان التوفيق لان  
 غير الحق قد يقضي ويبرأ منه ولا فرق بين ان يؤكد النفي بكلمة قط او لا واطلقه فمثل ما اذا  
 قضى بالمال ثم ادعى الا يفاء كما في الملقط فالرفع بعد القضا صحيح الا في المسئلة المحنة  
 بما سياتي وقد اشار المؤلف الى انه لو ادعى القضا من على اخيه نكر فبرهن المدعى عليه واقام البيئته  
 على العضو وعلى الصلح عنه على ما لا تقبل كما في خلاصته بخلاف ما اذا ادعى الا يفاء ثم صالحه فانه  
 يقبل برهانه على الا يفاء كما في الخزانة والى انه متى امكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى  
 ما لا بالشركة ثم ادعاه ديناً عليه تسمع وعلى القلب لان مال الشركة ينقلب ديناً  
 بالحدود والدين لا ينقلب امانة ولا شركة كذا في البرازية وفي مجمع النوازل ادعى عليه  
 شيئا فاجاب قايلا اني اتى بالدفع فقبل على الا يفاء او الابر فاقال على كليهما اسمهم وكذا في  
 دعوى الرق الى ان قال وقيد بدعوى الا يفاء بعد الا نكار لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان  
 كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل التناقض وان تفراقا جلس ثم ادعاه واقام  
 البيئته على الا يفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الا يفاء قبل الاقرار لا تقبل كذا  
 في خزانة المفتي قال في الكثر وان زاد ولا اعرفك قال في الجراي ان زاد ولا اعرفك  
 على ما كان لك على شيء قط لم يقبل برهانه والمراد هذه الحكمة وما كان بمعضها نحو ولا اريدك  
 او ولا جرى بيني وبينك معاملة او مخالطة او خلطة او ولا اخذ ولا اعطا او وما  
 اجتمعت معك في مكان كما في فتح القدير وانما لم تقبل لتعذر التوفيق بين كلاميه لانه  
 لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة ذكره عن اصحابنا والعذر يرى يقبل لا مكان  
 التوفيق لان المحتجب من لا يتولى الاعمال بنفسه وقيل من لا يبراه والمقدرة قد يورثي  
 بالشفيع على بابه فبما مر بعض وكلايه بالرضا والخضوع ولا يعرفه ثم يعرفه وفرع عليه في  
 النهاية تبعها لقاضي خان بان المدعى عليه لو كان ممن يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل انتهى  
 فاحتجب من لا يتولى الاعمال بنفسه وقيل من لا يبراه كل احد لهظته وفي الفا موس الشفيع  
 ويحرم على تبيع الشرف في اصلاح الايضاح وفيه نظر لا يخفى اما كان التوفيق على ان يكون  
 احدهما ممن لا يتولى الاعمال بنفسه على ان لا يكون المدعى عليه بمخصوصه وتصوير القدوري  
 اما كان التوفيق فيه لا يدل على ذلك قال ودفعه ظاهر لان الكلام كله في تناقض المدعى  
 عليه المدعى وقد اشار المؤلف يعني صاحب الكثر الى انه اذا لم يمكن التوفيق لم يندفع



التناقض من ذلك ما في المهرج معزيا الى الشافعي لو قال لم ادفع اليه شيئا ثم ادعى الردع  
لم يسمع لانه يستحيل ان يقول لم يدفع اليه شيئا وقد دفعه اما لو ادعى اقراره بالدفع اليه  
او القضا ينبغي ان يسمع لان المناقض هو الذي يجمع بين كلامين وههنا لم يجمع ولهذا  
لو صدقه المدعي عيانا لم يكن مناقضا ذكره الترمذاني وتغامر مهسوط في البحر في لسان  
الحكام من المدعى قال للمدعي عليه المدعي لا اعرفك فيما ثبت الحق بالبيضة ادعى الايضا  
لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعي بالوصول او الاجمال تسمع انتهى

**لو ان دينا من المديون قبض ما عليه من ديون**  
**وكان ذلك قبضة وذهبا بصير في غارقه وذهبا**  
**ثم ادعى بانها زبوف وقال من يدفع ذي الصوف**  
**ليست بقبضة ولا هذا الذهب بذهبي واختصما بهذا السب**  
**فقول قابض هو الفروض بان هذا الشيء هو المقبوض**  
**مع عيني مهسرب صدقه ما لم يقر في قبض حقه**

بصير في الجار والمهور متعلق بقبض وذهبا الثاني معطوف على قبض والالف للاطلاق  
من فاعل قال ذي مبتدا وجملة ليست بقبضة خبره وقد اشتملت الابيات على مسئلة  
في فتاوى قارى الهداية وهي سئل اذا قبض صاحب الدين دينه ذهبا او فضة ونقده  
بصير في غارقه انما زبوف او بعضها وقال الدافع ليست فضتي اجاب القول قوله مع  
يمينه انه هو المقبوض وان كان بعد النقد ما لم يكن الدين اقراره استوفى دينه  
او حقه انتهى وفي مديونات القنية في الدين ان استقاده على المستوفى واجرة التقاد  
عليه ووزنه على الموفى واجرة الوازن عليه قال ربا الدين اذا غفر تجنس حقه من مال  
المديون على صفته فله اخذه بغير رضاه ولا ياخذ الجيد بالردى وله اخذ الردى بالجيد  
ولا ياخذ خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعند الشافعي له اخذه بتقدير قيمته  
وعن ابى بكر الرزني له اخذ الدنانير بالدرهم وكذا اخذ الدرهم بالدنانير استحسانا  
لا قياسا ولو اخذ من الفرم غيره ودفعه الى الدين قال ابن سبلة هو غاصب الفرم  
غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصير قصاصا بدينه وان ضمن الفرم سار  
قصاصا وقال نصير بن يحيى صار قصاصا بدينه ولا اخذ مهيمن وبه يفتي ولو غصب  
جنس حقه من المديون فغصب منه الفرم فالخيار هنا قول ابن سبلة والمديون  
اذا اتقى اجود مما عليه لم يجبر الدين على القبول وروى لا يخرج جلا في الفرض اعنى  
المستقرض المقرض ما لا يتيقن الجيد من الردى وياخذ منه حقه فهلك في يده ملك  
من مال القاضى في قولهم جميعا لان الاخذ للتجويد لا لاقتضا وقع المديون الى الدين

حقه ثم دفعه الدين اليه لينتقده فهلك من مال الدين ولو دفع المطلوب الى  
الطالب حقه زائفا وقال نفقه فان لم يرج فرد ما على ففعل فلم يرج فله الرد استحسانا  
لا قياسا كذا قاله ابو يوسف والظاهر انه قول الكل بخلاف ما ثوبان عبد الوجارية  
فوجد المشتري بها عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نفقت والاردها على  
فرضها ليس له ان يرد ما بذلك العيب له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذها  
منهما ثم وجد بعضها بنهرجة ولا يدري لمن هو فليس له على احدهما منهما حتى يزيد  
على خمسة فان كانت النهرجة ستة فله ان يرد على كل واحد منهما درهما وان كانت  
سبعة فدرهمين وان كانت ثمانية فتلاثة وان كانت تسعة فاربعة وفي العشرة  
يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال محمد الائمة الحكيم قلت لاستاذنا  
قاضي خان وينبغي ان يمتنع الرد على قول ابو حنيفة لان خلط الدرهم خلطا يتعذر  
تمييزها استهلاك عنده ثم قال لكن حق الرد ثابت بيقين وانما يبطل ان لو كان  
لردود غير ما اخذه وفيه شرع فلا يبطل به الثابت بيقين انتهى وفي فصوص  
العمادى في الفصل الثاني والثلاثين قال رجل اعطى رجلا درهما لينقده ففقره فانكسر  
الكان قال له انخره لا يضمن لان فعله بامر وان لم يقل له ذلك ضمن لان فعله  
بغير امره وكذلك اذا اراه القوس ثمه فانكسر فهو على هذا انتهى

**لو ان اهل قرية قد غرموا غرامة فاحكم ان يقتسموا**  
**بينهم الفرم على الاموال وقال بعضهم على الرجال**  
**وذكر البعض بان ما غرم ان كان للتحصيل في المال قسم**  
**بحسب الاملاك او ان كانا لقصد ان يحصنوا الا بدانا**  
**فهو على قدر الرؤس يقسم وعدد الأشخاص ذلك ليسهم**

المسئلة في كتب المذهب قال في كراهة القنية اما النوايب فهي ما ينوبه من جهة  
السلطان من حق او باطل وغيره ومع الكفالة بها لانها دون في حكم توجب المطالبة  
بها ولهذا قلنا من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالقسط والعادلة كان  
ما جورا وان كان اعمد من جهة الذي ياخذ باطلا ولهذا قلنا من قضى غيره باذنه  
رجع عليه من غير شرط استحسانا بمنزلة ثمة البيع بخلاف الزكوات والخروج وغيرها  
فمن عنده نوايبه وخراجه وقسمته جاز وروى شرح الحلواني النابية ما يضرب السلطان  
على الرعية للمقاتلة لمصلحة الرعية وقال ابو جعفر البجلي ما يضرب السلطان على الرعية  
لمصلحة لهم يصير ديننا واجبا وحقا مستحقا كخراج وضريبة المولى عبده ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم امر اهل المدينة بان يردوا الكفار بثلاث ثمان المدينة ثم ينصفها



وكانت ملك الناس ومع ذلك قطع رايه دونهم وامر اصحابه بحفر الخندق حول  
المدينة ووضع اجرا لعله على من قعد فكذا السلطان وقال مثلنا نحن وكل ما يضرب  
الامام عليهم مصلحة لهم فاجاب هكذا حتى اجرة الكراسين كحفظ الحريق والدمر  
ونصب الدروع وابواب السكان وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنة وقيل النوايب  
ضرب البهوت بامر يخرج خمسة وستة من كل عشرة فن ياب يضرب عليهم موتهم  
وهذا حق واجب فرضي كالحاج يجوز به الضمان ورمز لشمس الامة السرخسي مختلف  
في معنى النوايب فقيل اجر الكاريس ونحوه والله واجب شرعا وقيل ما يحتاج اليه  
السلطان لتجهيز الجيش لقتال المشركين واحتياج اليه لئلا اسرى المسلمين فيؤخذ  
عليه ما لا يقضي النايبة وهو واجب الاداء طاعة الامام ومع الضمان به لان كل  
واحد مطالب مجوس به قال رحمه الله تعالى فعلى هذا ما يؤخذ في خوازم من العامة  
لا صلاح مسناة الجيوش او الرضا ونحوه من مصالح العامة دين واجب وحق  
مستحق لا يجوز الامتناع عن ادائه وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعل به  
وكف اللسان عن السلطان وسعته فيه لا للتشهير حتى لا يتجاسروا في الزيادة  
على القدر المستحق ورمز لشرح البقال توجه على جماعة جنانية بغير حق فلبعضهم دفعه  
عن نفسه اذا لم يحل حصته على الباقي والاولى ان لا يدفعها عن نفسه قال  
رحمه الله تعالى وفيه اشكال لان اعطاه اعانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخسي مشانكة  
جبري وولده مع ساير الناس في دفع النايبة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك  
الوقت لانه اعانة على الطاعة واكثر النوايب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن  
من دفع الظلم عن نفسه فذلك خير له انتهى وفي آخر كلامه القنية من باب المتقرة ان  
دفع ظلم الجانية وحفر الانهار الذي لا يجب عليه وهو يعلم ان نصيبه يؤخذ من  
الضعفاء لا يفعل ذلك لانه بعد من السفلة من لا يعطى النايبة في قومه انتهى

**لو ان شخصا دارعا كان نزرع في ارض نفسه شعيرا ووضع**  
**فجاء شخص متعدي اضحى يزرع فوق ذا الشعير فجاء**  
**من غير امر صاحب الشعير ونبتا معا في المحذور**  
**بان ذا الكارح كله وقع للزارع الثاني الذي القى نزرع**  
**لكن عليه ههنا ان يعرف ما لصاحب الشعير قال العلماء**  
**ما راده الشعير في ارضه ثم بذل عليه يقضى**  
متعد لغت للشخص حذفت يا و لا لتقاء الساكنين والفت نبتا شعير راجع الى الشعير  
والقبح والقبح مفعول نزرع قدم للنظم وقد اشغلت الابيات على مسئلة في الكلام

من كتاب المزارعة قال رجل نزرع في ارضه شعيرا فجاء اخر ونزرع عليه حنطة بغير امر  
صاحب الشعير فنبتا جميعا لاحظ لصاحب الشعير وهو لصاحب الحنطة وعليه  
لصاحب الشعير ما زاد الشعير تقوم الارض من زريعة وغيره من زريعة وعن محمد بن زرع  
في ارضه برافلم نبت حتى جاء اخر وبذر فيها شعيرا ثم سقى رب الارض فنبت الزرع  
فعلى الذي بذر الشعير قيمة بر مبذور في الارض ثم على رب الارض قيمة البر والشعير  
مخلوطا مبذورا لان رب الارض استهلكها بالسقي وفي فتاوى الفضل بن زرع ارض  
نفسه فجاء اخر والقي بذر فيها وسقى الارض والقي بذر فيها وقلب الارض قبل ان  
ينبت بذر صاحب الارض فنبت البذران فما نبت يكون للاخر عند اذ حنطة وعليه  
للاول قيمة بذرهم ككونه مبذورا في ملكه فلو جاء صاحب الارض والقي فيها بذر نفسه  
ثالثة وقلب الارض قبل ان ينبت فيها البذران اولم يقلب لكن سقاء فما نبت من  
البذر كلها له وعليه للمصاحب مثل بذرهم مبذورا في ارض غيره لان الحنطة من ذوات  
الامثال فيضمن مثلها هذا اذا لم يكن الزرع نابتا اما اذا نزرع المالك ونبت شعر  
جاء اخر والقي بذرهم ان لم يقلب ونبت فالجواب كما ذكرنا وان كان قلب ان كان الزرع  
النابت اذا قلب مرة اخرى ينبت فكذلك وان كان لا ينبت فالزرع الثاني وعلى  
الثاني قيمة زرع نابتا وفي متفرقات القنية او جعفر بن زرع في ارضه بذر فجاء  
اخر فسقى تلك الارض حتى ادرك الزرع فان الزرع في القياس للثاني وعليه قيمة  
الحب مبذورا على شرط القرار ان سقاها قبل ان يفسد البذر في الارض وان سقاها  
بعد ما فسد البذر في الارض قبل ان ينبت نبتا له قيمة فنبت بسقاه فان في  
القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير  
مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة فينقسم النقصان والزرع للساق وان  
سقاها بعدها نبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع  
الساق وان سقاها بعدها استغنى الزرع عن الزرع لكن السقي اجوده فان الزرع  
لصاحب الارض ولا شيء للساق وهذا جواب الفقيه بن جعفر وجواب الفقيه  
الى الميث الاجنبى الساق متطوع ولا شيء له انتهى

**لو اوقد النار على غيره وكان ذا الوقود بغير امره**  
**فاحرقت شيئا من الاموال يضمن ذا الشيء بلا اشكال**  
**وان يكن في ملكه ذلك فعل ثم تعدت وحريقها حصل**  
**في ارض غيره فليس يضمن شيئا ههنا اصلا كما قد بينوا**  
**لكن اذا كان على وجه يصل شرارها في غالب وتبطل**



**يضمن ما قدر اتلفت للمجاري** **وحابدا من حرق تلك النار**  
 والمسئلة في فصول العبادي في الثاني والثلاثين قال وفي فتاوى النسفي سئل عن اوقد  
 النار في ملك غيره فتعديت الى كدس حنطة او شي اخر من الامول فاحرقته هل يضمن  
 قال لا ولو احرقت شيئا في المكان الذي اوقد فيه ضمن قال وفرق اصحابنا بين الماء  
 والنار قالوا اذا اوقد النار في ارض نفسه فتعديت الى ارض غيره فاحرقته شيئا لا يضمن  
 ولو اسال الماء الى ارض غيره فالتلف شيئا ضمن لان طبع النار الخود والتعدي انما يكون  
 بفعل الترخ ونحوه فلم يضمن الى فعله فم يضمن ومن طبع الماء السيلان فاضيف  
 السيلان والالتلف الى فعله ومن مشى فضا من فصل الجواب فقال ان اوقد النار  
 في يوم الترخ وهو يعلم ان الترخ تهب بها الى مال غيره فتسلفه ضمن وان اسال الماء  
 الى ارض غيره نفسه وهو يعلم ان ارضه تحتل ذلك لا يضمن ولكن اصحابنا اطلقوا  
 الجواب كما ذكرنا وفي التجريد البرهاني اوقد نار في داره فاحرقته دار جاره لا  
 يضمن ان اوقد نار او قد مثله هكذا ذكر شيخ الاسلام وذكر شمس الائمة السرخسي  
 انه لا يضمن مطلقا سئل صاحب المحيط عن مزارع اوقد نار في ارض ملكه في يوم  
 الترخ ليحرق فاحرق الحشيش وسرت النار الى الكداس واحترقت هل يضمن لو قد  
 اجاب ان كانت الترخ في وقت الايقاد ربما يذهب مثلها مثل تلك النار الى تلك  
 الكداس يضمن وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رجل اوقد في تنوره نار والقي فيه من  
 الحطب ما لا يحمله التنور فاحترق بيته وتعدت النار الى دار الجار فاحرقتها  
 يضمن صاحب التنور ولو مر بنار في ملكه او ملك غيره فوقعت شرارة منها على  
 ثوب انسان فاحترق قال محمد بن الفضل يضمن لانه لم يتخلل بين حمل النار والوقوع  
 على الثوب واسطة ليكون مضافا الى تلك الواسطة بخلاف ما لو طار الترخ بشرد  
 من النار فالقتها على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا ذكر في  
 النول عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال بعض الفقهاء ان مر بالنار في موضع له حق  
 المرور في ذلك الموضع فاجاب على التفصيل ان وقعت فيه شرارة يضمن وان هبت  
 به الترخ لا يضمن وهذا الظهور وعليه الفتوى حداد يضرب حديد على حديدة فطار  
 شرارة من ضرب فوقعت على ثوب انسان يمر في الطريق فاحترق ثوبه ضمن  
 الحداد وذكر الناطقي اذا جلس في دكانه فالتخذ في حانوته كيرا يعمل به في الحانوت  
 الى جانب طريق العامة فاخرج حديدة من كيره وضربها بمطرقة فطار شرر  
 فقتل رجل او فقا عين الناس او احرق شيئا او قتل دابة كان ضمان ما تلف بذلك  
 من المال على الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلة ولو لم يدق الحداد لكن

احققت الترخ بعض النار من كيره او حديدة فاحرقتها الى طريق العامة  
 فقتلت انسانا او احرقت ثوب انسان او قتلت الدابة كان هدر انتهى وفي الحاشية  
 من الدياق رجل اوقد نار في طريق الجادة فنجات الترخ وقلبتها الى دار قوم فاحرقها  
 لا يضمن هذا في الفتاوى وفي الجامع الصغير في كتاب الاجارات رجل استاجر ارضا  
 فاحرق الحصاد فاحترق كدس غيره لا يضمن قال الامام السرخسي في اليوم الترخ  
 يضمن ولو حمل رجل نار في ملكه وفي غير ملكه فوقع شرار من نار على ثوب انسان فاحرق  
 فهو ضامن في النوازل وهكذا في الزيادات في باب الحايطة المابل وفرع فقال  
 لو طارت الترخ بشرد النار والقتته على ثوب انسان لا يضمن ولو وقعت حجرة من  
 يده على الطريق ثم من الارض اصاب ثوبا انسان فاحترق يضمن وفي النوازل في باب  
 شهيد لو هبت به فاحترق ثوب رجل لا يضمن الحداد اذا اخرج الحديدة من  
 الكير وذلك في حانوته فوضعهما على العلاء وضربها بمطرقة فخرج شررها الى طريق العامة  
 فاحرق رجلا او فقات عينه فديته على عاقلة ولو احرقت ثوب انسان فقيمته  
 في ماله فلو لم يضربها بالمطرقة ولكن الترخ اخرجت شررها فاصاب ما اصاب  
 فهو هدر انتهى وفي جنيات القنية اوقد نار في ارضه في يوم الترخ فاحرق الحشيش  
 فتعدت الى كدس جاره فاحرقته يضمن ان كانت الترخ تهب الى جانب الكدس ولا فلا  
 دار بين شريكين لا حدهما فيه انعام باذن شريكه واذن الاخر لرجل بالسكنى فيها  
 نسكن واوقد فيها نار فاحترقت الدار ولا نعام فعليه قيمة الانعام والدار في  
 الايقاد المقاد قلت هكذا وجدته مكتوبا لكن تقييده بالايقاد المعتاد  
 وقع الى شبهة فيه حمل قطن الى النذاف فلقية في السكة امرأة تحمل قبسا من  
 ثمار فاخذت النار القطن فاحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الترخ ولا نظر  
 ان كانت المرأة هي التي مشت الى القطن ضمن وان مشى صاحب القطن الى النار  
 لم يضمن رجلان كانا يدبغان جلودا في حانوت واحد فاذاب احدهما شيئا في رجل  
 في سقصب فيه ما ليس بسكنى فالتهب الشئ واصاب السقف فاحترق متاع  
 صاحبه وامتنعة جيرانه لم يضمن انتهى

**اذا المواشي سرحت في المرعى** **واتلفت ما لا لنا او نزرعا**  
**او ادميا لا ضمان قد ورد** **ان لم يكن ارسلها فيه احد**  
 بيتان مشتملان على مسئلة في فتاوى قاري الهادي وعبادتها سئل عن ذاب  
 سائمة ترعى فعض بعضها بعضا فقتله اجاب اذا كانت المواشي في المرعى فالتلفت  
 ضمان من مال اوادمي او نزرعي ولم يكن ارسلها احد فلا ضمان فيه للحديث النهي



جبار انتهى وفي فصول العادي من الثاني والثلاثين ولا يجب الضمان على صاحب  
الثا شية اذا بلغت شيئا ليلا او نهارا اذا لم يكن سابقا او قايما ولو وقف الدابة  
في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها ان تلفت شيئا وان اوقفها على باب السلطان  
يضمن ما اصابته وكذا لو اوقفها على باب المسجد الأعظم ومسجد آخر الا اذا جعل  
الامام للمسلمين موضعاً يوقفون دوابهم فلا يضمن وفي جنايات صاحب المحيط  
اوقف دابة في مكان غير مجاز في رباطها فاصابت انسانا او شيئا فالتفتته ضمن  
لانه محسبك للدابة في أي موضع يذهب مادامت في موضع رباطها ولو اوقف  
دابته على الطريق ولم يشدها تسارت عن ذلك المكان فالتفت شيئا فلا يضمن  
لانه لم يسكنها في ذلك المكان فصارت بمنزلة دابة منغلقة وفي العمود غنم  
دخلت بستانا فافسدت دوابها معها يسوقها ضمن ما افسدت واذا لم  
يسقها الا ضمان عليه وكذا الثور والحمار وفي غصب فتاوى القضاة في الراعي اذا اقادها  
قربان من الزرع بحيث توشى تناولت ضمن الراعي الزرع وذكر في النوازل الراعي  
اذا وجد سرجه لم يكن برعاها فاخرجها قد مر ما يخرج من سرجه لا يضمن وفي فتاوى  
قاضي ظهير الدين السراج اذا وجد في سرجه بقرة فغيره فطردها قد مر ما خرجت من  
سرجه لا يضمن لما روي عن جرير بن عبد الله البجلي انه اداح سرجه فرأى فيها بقرة  
فغيره فطردها فقال لا تاوى الضالة الاضال قوله اداح سرجه اي ذهب به الى  
منزله رواه او تمامه هناك وفي جنايات الخلاصة رجل ادخل غنما او ثورا او حمارا  
كرما او ارضا او بستانا فافسدتها وصاحبها معها يسوقها فهو ضامن لما افسدت  
وان لم يكن يسوقها لا يضمن وقيل يضمن وان لم يكن يسوقها وفي غصب الفتاوى اذا  
بقرة في زرعها فاخرجها ليخرجها فاخرجها صاحبها فافسدت الدابة الزرع عند  
الاخراج ان اخبره ان دابته في الزرع فليأمره بالاخراج ضمن وان لم يخبره اخبره  
لا يضمن ولو لم يخرج صاحب الدابة ولكن صاحب الارض اخبره اخرجها من الزرع  
فليأمره بالاخراج لا يضمن لانه ليس له ان يخرجها وانما له ان يأمر  
صاحبها بالاخراج من طريقه وفي غصب الفتاوى اذا  
ما قاله اكثر المشايخ ان اخرجها وساقها ضمن وان اخرجها وما ساقها لا يضمن وكذا  
لو اخرج دابة الفير عن زرع الفير رجل ادخل دابته في دار رجل فاخرجها صاحب  
الدار ففعلت لا يضمن كما في الزرع ولو وضع ثوبا في بيته فرمى به صاحب البيت  
ضمن الراعي اذا وجد في السرح بقرة فطردها قد مر ما يخرج من سرجه لا يضمن ووجد  
في رباطه دابة فاخرجها فاكلها ذيب او ضاعت ضمن قيمتها ولو وجد في زرعها

وكرمه دابة وقد افسدت زرعها ففعلت ضمن صاحب الكرم وتماه هناك  
وفي جنايات القنية زرع سأل الغنم من الراعي الخاص او المشترك لبيتها في ضيقته  
كما هو العادة ففعل وبيتها فيه ونام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على احد لان  
جرح العجما جبار ثور يفتاد اكل الثياب وساقه صبي صاحب الثور الى فتاه في اشجاره  
ثياب فقيل للصبي احفظ الثور ونحوه فلم يفعل حتى اكل ثوبا منه ضمن وان لم يكن مثلكنا  
من دفعه بان كان الثور قربا منه لا يضمن الا اذا قرب منه له كلب ياكل عنب الكرم  
وشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخالف  
تلف في ادم كالحايط المائل ونظ الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم  
يهدم النفس والاموال تبعاتها ادخل ثوبا في السوق خائفا فهرب منه واستهلك  
صبي لا يضمن ربط كلبا على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقل حتى نطح صبييا وكسر  
نيسه يضمن وتماه هذه الفروع هناك

**اتهم القاضي وصي المظفل او متولى الوقف فيما على**  
**سلط انسانا على ائتمعه ويدين شيئا وان لم يفعل**  
**فعند ذلك كلفه يمين بانه في الصرف لمن يمين**

لن يمين اي يكذب والالف للطلقت وقوله لن يمين اي لن يكذب من اثنين وهو  
كذب والمسئلة في كتب المنصب قال في الاشياء والنظاير من القضا والشهادات  
قال لا يحلف القاضي على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلف الا في  
مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصي اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه  
يحلفهما نظرا لليتيم والوقف كما في دعوى الخيانة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع  
خيانة مطلقا فانه يحلفه كما في القنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى  
لغصب السادسة في دعوى المحرقة وهي الثلاث التي سمع فيها الدعوى مجهول فصارت  
سنة انتهى وقد اقتصر الناظم على الثلاثة الاولى وفي فتاوى قاضي الهادي سئل اذا  
نشق الوصي على اليتيم وكساه بغير تقريره من الحاكم هل يقبل قوله ام لا اجاب  
للموصي ان ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك الى فرض قاض والقول قوله في مقدار  
ما انفق اذا لم يكذب الظاهر في تحليفه خلاف انتهى

**وينبغي لمن يكون قاضيا وحكم بين الافام ما ضيا**  
**ان يحضر النظر والقوا ما والامنا ووصيا اليتاما**  
**يا امر كلا بحساب المال وما يبايد بهم من القفال**  
**ليعرف الخائن منهم يعزله ثم يجبر بدل يستبدل**



**فان يقولوا انهم قد صرفوا وانفقوا كذا وكذا فوا**  
**يكون كل من ذوى الامانة مجابين طرق الحيانة**  
**يقبل ما قالوه بالاجمال وما ادعوا من صرف ذلك المال**  
**ولا يكلفهم بان يفسروا شيئا فشيئا ولا يفسر بحبر**  
**وان يكن بحيث لن يصدقا وكان يتهم فيما انفقا**  
**يحبره القاضى على التفسير حتما على النقص والقطمير**  
**وليس يحبس ولكن يحضره يومين او ثلاثة ويخبره**  
**قالوا فان يفعل والا يكتفى منه على ما قاله بالخلف**  
 النظار جمع ناظر على الوقف والقوام المتوليون والامناء جمع امين على الودائع والنفقة  
 والاموال جميع وهي وبدل بالجر بدل من خير وقد اشتملت الابيات على عبارة في القية  
 من كتاب الوقف قال وينبغي للقاضي ان يجاسب امناه فيما في ايديهم من اموال  
 اليتامى ليصرف الخاين فيستبدله وكذا القوام على الاوقاف ويقبل قولهم في  
 مقدار ما حصل في ايديهم من الفلات الوصى والقيم فيه سوله والاصل فيه ان  
 القول قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يحبر من الاتفاق على اليتيم او على الضيف  
 وموافات الاراضى وفي ادب القاضى للخصاف ويقبل قول الوصى في المحتمل دون القيم  
 لان الوصى من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ دون التصرف وكثير  
 من مشايخنا سوا بين الوصى والقيم فيما لا بد فيه من الاتفاق وقالوا يقبل قولهما  
 فيه وقاسوه على قيم المسجد واحده من اهلها اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه كالحجر  
 والحديد والذهن او اجر الخادم ونحوه ولا يضمن للادب ولا لالة ولا يتعمل  
 المسجد كذا هذه اذ به يفتى في زماننا قال رحمه الله والمصحح والصواب في عرفنا  
 بخوارزم انه لا فرق بينهما وان اتهمه القاضى بخلفه وان كان امينا كالمودع يدعى  
 هلاك الوديعة او ردها قيل انما يستخلف اذا ادعى عليه شيئا معلوما وقيل يحلف  
 على كل حال وان اخبروا انهم انفقوا على اليتيم والضيفه من انزال الارض كذا ونحو في  
 ايدينا كذا فان عرف بالامانة يقبل القاضى الاجمال ولا يحبره على التفسير شيئا  
 فشيئا فان كان متهم بالحبره القاضى على التفسير شيئا فشيئا ولا يحبس ولكن يحضره  
 يومين او ثلاثة ويخبره ويهرده ان لم يفسره فان فعل والا يكتفى منه باليمين  
 ولو عزل القاضى ونصب غيره فقال الوصى للمقبوض حاسبى المعزول لا يقبله الا  
 ببينه انتهى وقد سبق هذه العبارة في اوائل الشريفة من هذا الكتاب وفي  
 تصرف الوصى من اواخر قضاء الخلافة قال واذا اخبر الوصى بالدخل ونحوه قبل قوله

فيما يحتمل ويحلف على كل حال فلو انه اخبر انه انفق على اليتيم او على الضيفه جميع انزال  
 الارض وعلتها ولم يفسر ذلك وبلى القاضى الا ان يبين شيئا فشيئا ان كان الوصى معروفا  
 بالامانة وقال بقى في يدى هذا القدر قيل قوله وان لم يكن معروفا بالامانة يحبره  
 على التفسير يعني يحضره يومين او ثلاثة ويخبره فان لم يفسر يكتفى باليمين ولا يجب  
 وينبغي ان يجاسبه سنته فسنته ادعى الوصى او القيم ان القاضى المعزول اجرنيها مسانعة  
 ومشاورة كل شهر بكذا فان القاضى المولى لا ينفذ ذلك وكذا الوصى المعزول فان  
 قيمت البيعة انه حال كونه قاضيا فعل ذلك قبلت البيعة ثم ينظر ان كان قد راجع  
 لمثل او اقل ينفذ وان كان اكثر ينفذ بقدر راجع مثل عمله وبطل الريادة وان استوفى  
 ذلك امره برد الريادة على اليتيم وفي ادب القاضى للمصدر الشهيد اذا اكبر اليتيم  
 فقال الوصى ضاع المال مني فالقول قوله مع يمين ولو قال انقبت عليك كذا صدق في  
 نفقة مثله ولو اختلفا فقال الابن مات ابى من عشرين سنين وقال الوصى من عشرين  
 سنة فالقول قول الابن ولم يذكر الخلف قيل هذا قول محمد وعنده يوسف القول  
 قول الوصى وهذا اربع مسائل احداها هذه والثانية اذا ترك الميت مرققا فانفق  
 عليهم ان كان العبيد موجودين فالقول قول الوصى بالاجماع وان لم يكونوا موجودين  
 فعلى هذا الخلاف الثالثة اذا ادعى الوصى انه ابقى غلامه واعطى الجمل اربعين درهما  
 وانكر الابن فعلى هذا الخلاف الا ان ياتى الوصى ببينه على ما ادعى ولو قال استاجر رجلا  
 حق رد الفلام يصدق الراية اذا قال الوصى اديت خراج ارضك عشرين سنين وقال  
 الفلم خمس سنين فعلى هذا الخلاف انتهى

**في كتاب الوقفات قد ذكر صاحبنا الصدر الشهيد المختبر**  
**ثلاثة من الدنانير الذهب يجوز للقاضى اذا كان طلب**  
**في خطبة البكر واما الشيب في تلك ديناران حين تخطب**  
**ثم مرادهم من الدنانير في ذلك الشرعى اى مقدار**  
**عشرة معدودة درهما وجوزوا ان يكون قاسما**  
**في قسم كل اربعين درهما ياخذ درهما اذا ما قسمها**  
 المسئلة في كتب المذهب قال في البرازية وان كتب اى القاضى سجلا او تولى قسمة واخذ  
 جرمثل له ذلك ولو تولى تكس مسفيرة لا يحل له اخذ شي لانه واجب عليه وكما يجب  
 عليه لا ياخذ الاجر وما لا يجب عليه يحل اخذ الاجر وذكر عن الباقر في القاضى يقول  
 اذا عقيت عقد البكر فى دينار ولو ثوبا فى نصفه انه لا يحل له ان لم يكن لها ولى ولو  
 كان ولى غيره يحل بناء على ما ذكرنا انتهى يعني من كونه لا يجب عليه حينئذ وفى اخر



قضاء الخلاصة قال يحل للقاضي أخذ الاجرة على كتبه السجلات والمحاضر وغيرها في كل ان  
 درهم خمسة دراهم وان كان دون الالف لكن لحقه المشقة مثله ذلك ففيه خمسة  
 ايضا وقيل يجب بقدر اجر المثل هو المختار ولو تولى القاضي القسمة لا يحل له اخذ الاجرة  
 لكن يحل له الاجرة على الكتبه ولا يحل له اخذ شيء على النكاح ان كان نكاحا يجب عليه  
 مباشرة كنكاح الصغار وفي غيره يحل ولا يحل الاجرة على اجارة بيع مال اليتيم لمصلحة  
 ولو اخذ لا ينفذ البيع ويحل للمفتي اخذ الاجرة على كتبه الجواب بقدره لان الكتابة  
 ليست بواجبة عليه انتهى وقدر نظير ذلك وفي الخلاصة في آخر القضاء قال القاضي  
 اذا كان ياخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بالاجر بل يكون عاملا لله تعالى  
 ويستوفي حقه من مال الله تعالى وكذا الفقهاء والعلماء والمحلون الذين يعملون القرآن  
 وروى ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه لما استخلف كان ياخذ الزرق من بيت المال وكذا  
 عمر رضي الله تعالى عنه واما عطاء رضي الله عنه كان صاحب ثروة ويسار وكان يحب  
 ولا ياخذ القاضي اذا اخرج له ثلاثون درهما في اوراق كتابته وثمن صحفه وقرطاس  
 فاعطى الكاتب من ذلك عشرين درهما وعشرة لرجل يقوم معه ويحلف الخصوم  
 قال ما احب ان يصرف ذلك الى غير ما سمي واحب ان يصرف الى الموضع الذي سمي له  
 انتهى وفي قضاء مختصر المحيط ولا بأس للقاضي بان يزرق من بيت المال مقدار  
 كفايته وكفاية اهله ومن يونهض وان استعفف ونزه نفسه كان افضل ثم القاضي  
 هل يستحق الكفاية يوم الباطل له قال مشايخنا لا يستحق وقال مشايخنا ما وراء  
 النهار يستحق وهو الاصح وينبغي للقاضي ان يتخذ قاسما مسددا عدلا ويزرقه من بيت  
 المال ان لم يقدر الذي قسم له ان يستاجر ولا يكرم الناس على قسامة وان اخذ  
 قاسمين فصاعدا لم يشرك بينهما في الاجرة انتهى وفي آخر كراهية اجمع الصغير  
 ولا بأس بزرق القاضي قال شارحه وهو نوعان ان يكون شرطيا بان قال في ابتداء  
 تقلد القضاء ان زرقني الوالي كذا وكذا في كل شهر او في كل سنة بمقابلته قضائي  
 بين الناس والا فلا اقبل وكفاية بان تقلد القضاء ابتداء من غير شرط ثم زرق  
 الوالي كفاية لا احتباسه بالقضاء عن الكسب والاول حرام لان الاستيجار على  
 الطاعات باطل والقضاء اعظمها ولهذا لم ينفذ الحكم اذا ارتشى وان لم يفعل عندنا  
 واما الثاني فحل لا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عقاب بن اسيد  
 رضي الله عنه الى مكة قاضيا وقرضه له اربعين اوقية في السنة والواقية اربعون درهما  
 ولانه اي لان القاضي محبوس بحق المسلمين ولجس من اسباب النفقة كالنكاح والعدة  
 والوصى والمضارب اذا سافر عيال المتضاربة واما يفرض ذلك من بيت المال لان

مشغول بحق العامة فيفرض له من مالهم اذا كان بيت المال حلالا لجمع بحق اما  
 اذا جمع ظملا فلا يجوز الاخذ بحال واذا كان القاضي محتاجا فالأفضل هو الاخذ بل  
 الواجب عليه ذلك لانه لا يتوصل الى اقامته ما عليه الا بذلك اذا اشتغال بالكسب  
 بقدره عن اقامته فاما اذا كان غنيا قال بعضهم لاخذ حلال لان الفتي لا يبقى مع  
 النفقة الدارة مع الشغل عن الكسب وتركه افضل رفقا ببيت المال وتزاهن  
 الحلال وقال بعضهم لاخذ افضل صيانة للحكم عن الهوان ونظر المني ياتي بعده من  
 المحتاجين لانه اذا انقطع لقضاء تعذرت اعادته ثم سماه زرقا ليعلم انه مقدر بالكفاية  
 في كل زمان انتهى وفي فصول العادى من الثالث والثلاثين سئل شيخ الاسلام ابو  
 الحسن عطاب بن حمزة السعدي عن القاضي ياخذ الاجرة على كتبه السجلات والمحاضر  
 وغيرها من الوثائق هل يحل له ذلك قال لا يفدر لان ذلك غير واجب عليه بل الواجب  
 عليه هو القضاء وايصال الحق الى المستحق بحسب قال ولكن انما يطيب له اذا اخذ  
 قدر ما يجوز اخذه لغيره والتقدير في ذلك ان الوثيقة اذا كانت بمال يبلغ الف ففيه  
 خمسة دراهم وفي الالف عشرة وفي ثلاثة الاف خمسة عشرة كذلك الى عشرة  
 الالف حتى يصير خمسين في عشرة الالف ثم ما زاد ففي كل الف درهم يضم الى  
 خمسين الواجبة دراهم وان كان ضعف فعشرة فان كان ضعف نصف فدرهما في  
 عشرة الالف وان كان اقل من ذلك ينظر الى ما حقه من مشقة قدر ما يلحق في وثيقة  
 الف درهم ففيه خمسة دراهم وان كان ضعف فعشرة فان كان نصف فدرهم ونصف  
 وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال وكذا ذكرنا السيد الامام ابو شيعة  
 وقال كانه مروي عن ابي حنيفة او بعض اصحابنا المتقدمين وذكر في الملتقط ويجوز  
 للقاضي ان ياخذ الاجرة على كتبه السجلات والمحاضر والوثائق وياخذ قدر ما يجوز اخذه  
 لغيره وما قيل في كل الف خمسة دراهم لا نقول به ولا يليق ذلك بفقه اصحابنا واي  
 مشقة للكاتب في كثرة الثمن وانما اجر مثله بقدر مشقته وبقدر عمله في صناعته  
 ايضا كما يستاجر الحكاك والثقاب باجر كثير في مشقة قليلة واما اجرة السجل على  
 من يجب قيل على المدعي لان فيه احياء حقه وكان نفعه راجعا اليه وقال صاحب  
 المحيط على المدعي عليه لانه هو الذي ياخذ السجل وقال القاضي الامام فخر الدين قاضي  
 خان على من استاجر الكاتب وان لم يصر احد واما القاضي فعلى من ياخذ السجل وعلى  
 هذا اجرة الصكاك على من ياخذ الصكاك في عرفنا قال صاحب المحيط المعتمد في هذا العرف  
 وهذا الواجب المقر له اجرة الصكاك يكون الكاغذ ملكه فيملك جسه بعد قضاء  
 الدين وتماه هناك وفي اجارة القينة اجرة القسمة على عدد الروس الصغير والبالغ



سواء القاضى اذا اتى قسمة التركة لاجلها وان لم يكف مؤنته من بيت المال وقال  
جواهر زادة الاجر اذا لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحق ان لا ياخذ قال  
استاذى رضاه عنه وما اجاب به حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو اطلق  
لهم في ذلك لا يقنعون باجر المثل اذا اراد القاضى كتابة السجلات والمخاض بنفسه  
وان ياخذ على ذلك اجر افله ذلك وانما ياخذ بقدر ما يجوز اخذه لغيره قلت  
ولم يرد في اجرة الصكاكين مقدار معين سوى ما روى عن علي السعدي وبعض المتأخرين  
مع انه غير مفهوم المعنى وهو ان الوثيقة بمال اذا كانت تبلغ ألفا ففيها خمسة دراهم  
وفي الفين عشرة الى عشرة آلاف ففيها خمسة دراهم ثم ما زاد في كل ألف درهم درهم  
وان كانت الوثيقة بأقل من الف ان حقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الف ففيها  
خمس دراهم وان كانت ضعفها فعشرة وان كانت نصفها فدرهمان ونصف وفي الزيادة  
والنقصان على اعتبار ذلك قلت وكل هذه التقديرات غير مفهوم المراد لان مشقة  
الكتابة لا تختلف بقله للمال وكثرة ولا شك بان مشقة كتابة الف درهم دون  
مشقة ثمانية وعشرين درهما الا ان يرد به كتابة الاجناس والعروض المختلفة  
بصفايتها وقيمتها انتهى

**ان كتب القاضى كتابا يتنقل فيه شهادة فليس يقبل**  
**ما لم يكن يا صاح مدة السفر بينهما فحققت هذا الخبر**  
**لكن ابو يوسف داك يقبل بدون مرة كما قد نقلوا**  
المسئلة في كتاب القاضى الى القاضى اشترط بعضهم في ذلك مدة السفر و ابو يوسف  
لم يشترط ذلك وهي كتب المذهب قال في جامع الفتاوى المتأخرون جوزوا في جميع  
التقليدات كما في العقار والديون وبه يفتى ويجوز فيما دون السفر بل في مصر واحد  
انتهى وفي الجواز اطلق يعنى صاحب الكتاب القاضى فاذا كان قاضى مصر يكتب الى قاضى مصر  
اخر ولا قاضى السودان والرساق ولا يكتب الى قاضى رستاق الى قاضى مصر كذا في السراج  
الوجه مقرر الى الينا مع ثم قال وانما يقبل اذا كان بينهما مسيرة ثلاثة ايام فسد  
اما اذا كان اقل من ذلك لا يقبل وفي نوادر هشام اذا كان في مصر قاضيان جاز كتابة  
الى بعضهما في الاحكام ثم قال واذا كان الكتاب الذي ورد عليه من لا تقبل شهادته له  
كالوالدين والزوجة جاز القضاء به بخلاف ما اذا اترافوا اليه من غير كتاب انتهى  
**وخطا القاضى على الحقنى له يا صاح هكذا رواه النقل**  
**وان يكن في ذاك قد تمدا فهو عليه اذله قد قصدا**  
وقد تضمنت هذه المسئلة من النظم في اوائل هذا الباب فكان تكرار امرجه الله تعالى

وم من الاشياء والنظام من القضا والشهادات قال واذا اخطأ القاضى كان خطاؤه على  
المقتضى له وان لم يكن عليه انتهى وفي الخلاصة القاضى اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم  
فظهر رواية ان الحكم بخلافه فالحصومة للمدعى عليه يوم القيمة على القاضى وعلى المدعى لان  
قاضى اثم بالاجتهاد لانه ليس احد من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى اثم بالخذل مال  
انتهى ونقل المسئلة في لسان الحكم ثم قال وقاس بعضهم المفتى على القاضى فاوردت  
عليه ان القاضى صاحب مباشرة الحكم والمفتى سبب الحكم فكيف يوزن المتسبب مع المباشر  
فاقطع وكان له ان يقول القاضى في زماننا ملجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك يلام  
لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه انتهى وبعد تقليل صاحب الخلاصة بان الاثم على القاضى  
بسبب اجتهاده لانه ليس احد في زماننا من اهل الاجتهاد كيف يفرق بينه وبين  
مفتى بالاثم في الاجتهاد بان القاضى مباشر والمفتى متسبب وليس هذا هو العقل في  
حكم على ما لا يخفى والوجه عدم الفرق بينهما كما يظهر من التسهيل بحسب القياس

**ثم قضاة البر ليس تنفذ احكامهم قطعا وتلك تنفذ**  
**لانهم للناس بين الناس يكون نصبهم بلا التماس**  
**وانهم ليسوا على الاطلاق انهم قضاة صاح باتفاق**  
فان هذا المدعى يحققل غريمه عن اليمين ينسكل  
فهنا يحتاج للقضاء عليه للتكول والاباء  
عن اليمين ثم ذاك ان يملك ذلك القضا اصلا ونحو ذلك  
نفقة القريب اذ لا يلزم الا اذا قاض بتلك يحكم  
والحال ان ليست قضاة البر تلك فصل نحو هذا الامر

ذاى قاضى البر فاك اى القضا بالتكول وقد اشتملت الابيات على مسئلة في انفع الوسائل  
وبعبارته قضاة البر يملكون بين الناس لانهم قضاة على الاطلاق ولهذا لا تنفذ احكامهم  
يحققل ان ينكل عن اليمين ويحتاج الى القضاء عليه بالتكول وهو لا يملك ولا يجوز رد اليمين  
على المدعى فيتعذر الوصول الى قضاء القاضى كنفقة القريب فانها لا تجب الا بالقضا ابتداء  
وليس قضاء القاضى فيها امانة لظهور الحق بل لا تثبت الا بقضاء القاضى وكل ذلك لا يملك  
قضاة البر انتهى وفي فصول الهادى من الفصل الاول قال لمصر شرط لنفاذ القضا في  
ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النوادر  
باعتبار الحاجة ولو امر انسان بالقسمة في الرستان جاز باتفاق الروايات لان الصحة  
ليست من احوال القضا وكذا المخرج الى القرى ونصب قضا في امور الصغرى وفي الوقت  
ان نكلح الا يتم جاز كذا جواب فتوى ظهير الدين المرعشى لانه ليس بقضاء ولا هو



اعمال القضاة وذكر في الفصل الحادي والثلاثين من شهادات المحيط وقال هذا مشركا  
عندي لأن القاضي إنما يفعل ذلك بولاية القضاة لا ترى أنه لو لم يودن له بذلك  
لم يملك وكان من جملة القضاة في الجملة فينبغي أن يشترط له التصرف في ادب القاضي  
من المنتقى قال أبو يوسف قضاة أمير المؤمنين إذا خرجوا مع أمير المؤمنين إلى  
موضع فلمهم أن يقضوا لأن هؤلاء ليسوا بقضاة أرض إنما هم قضاة الخليفة  
فإنما خرج فلما قضى أن يقضى وإن خرج القاضي وحده لم يجز قضاؤه انتهى وفي  
آخر قضاء القضاة قاض له خلفا بالقرى يفرض فصل حادثة إلى بعض أهل القرى  
غير خليفة يقع لكن بطريق الصلح لا القضاء انتهى وفي الخلاصة القاضي إذا نصب  
وميا في القرى مع وكذا إذا أذن لرجل بقسمة التركات في الرستاق مع لأن  
القسمة ليست بقضاء لا يشترط المصراع انتهى على أنه نقل في البحر قال ولا يشترط  
له المصراع ظاهر الرواية فالقضاء بالسواد صحيح وبه يفتي كذا في البرازية  
انتهى وفي جامع الفصولين والمصراع نفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية  
النوادر ليس بشرط وكثير من المشايخ أخذوا بهذه الرواية للحاجة وينبغي على  
هذا مسئلتان أحدهما أن كتاب قاضي الرستاق إلى القاضي هل يصح فعلى رواية  
ظاهر الرواية لا يصح لأنه ينقل برعية ولاية القضاء وهو ليس بقاض وعلى رواية  
النوادر يصح الثانية أن علم القاضي في الرستاق حادثة ثم أراد أن يقضى بذلك  
العلم فعلى الاختلاف وعند الخليفة لا يقضى بعلمه في الحادثة قبل نقله ونسب  
يقضى فكذا هذا انتهى

وان ينفر حاكم حكما صدر من حاكم فليس بمعتبر  
ولم يكن تنفيذه حاكما ولا يفيد ذلك شيئا جزما  
حتى ولو كان المنفذ يعتقد بطلان ذلك الحكم ورواه قصد  
بأن يكون خالف الإجماع وذلك الحكم عند أمضاء  
اذ جاز أن يكون هذا حكما بفاسدا وما عدا محرم  
أو نحو هذا فإذا ما نفدا نظيره هذه الأمور نفدا  
وحكمة التنفيذان يرتبنا عليه تأديب كذا في استوجبا  
قالوا وبالحكمة لا يكون في تنفيذ قاض أبا حاكم وفي  
الآن يقول هذا الثاني حكمت بالحكم الذي اتاني  
من ذلك الأول ثم ذاك لا يكون إلا بعد ختم حصل  
منه خصومة على خصم حضر وجاء هذا في الفتاوى مستنظر

رده مفعول قصد قد علم النظر الوفي نعت الحكم وقد اشتملت الأبيات على مسئلة  
في لسان الحكم وعبارته وذكر العلامة الشيخ قاسم بن فطويف الجبال في مؤلفه  
ما نصه علم أنه قد اختلف العمل في التنفيذ فتنفيذهم لأن هوان يشهد شهود  
حكم عند قاض آخر مما نسب إلى الحاكم في أمثاله وهذا يسمى في الحقيقة إثبات وليس فيه  
حكم ولا ما يساعد على الحكم فلا اثر له في القضاء المختلف فيه كالقضاء على الغائب ونحوه  
خلوه من الدعوى على الخصم من الخصم والحكم وهكذا قال في كتاب الأحكام الصادقة  
عن الحكم فيما تقدم الحكم فيه من غير المنفذ أن يقول ثبت عندى أنه ثبت  
عند فلان حاكم من الحكم كذا وكذا وهذا ليس حكما من المنفذ البتة وكذا إذا  
قال ثبت عندى أن فلانا حكم بكذا وهذا ليس بحكم من المثبت بل لو اعتقد أن  
ذلك الحكم على خلاف الإجماع مع أن يقول ثبت عندى أنه ثبت عند فلان كذا وكذا  
لأن التصرف الفاسد والحرام قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه تادئة ذلك الحكم  
أو نحوه وبالحكمة ليس في التنفيذ حكم البتة ولا يعتبر بكثرة الإثباتات عند الحكم  
فهو حكم واحد وهو الأول والآخر يقول الثاني حكمت بما حكم به القاضي الأول قال  
صاحب لسان الحكم قلت ولا يتأتى له أن يقول حكمت بما حكم به الأول إلا بعد  
أن يجري بين يديه خصومة صحيحة من خصم على خصم انتهى وفي فصول المحامى  
من الفصل الثانی قال وهذا شرط آخر لنفاذ القضاء في الجتهود وهو أن يصير  
الحكم حادثة فيجري فيه خصومة صحيحة بين يدى القاضي من خصم على خصم انتهى  
وفي البحر معنى قوله اعني قول صاحب الكنز وان رفع إليه حكم حاكم أمضاء أى  
حكم بمقتضى مقتضاه وفي السراج الوهاج المراد من الحاكم القاضي والمراد من  
الأمضاء الزام الحكم بعدى دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في البرازية  
وان أرادوا أن ينسوا حكم الخليفة عند الأصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة  
على خصم حاضر واقامة البينة بما لو اريدوا إثبات قضاء قاض آخر فالحاصل أن  
حكم المرفوع لا بد أن يكون في حادثة وخصومة صحيحة قال البرازي وهذا شرط  
لنفاذ القضاء في الجتهودات وهو أن يصير حادثة تجري بين يدى القاضي من  
خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لأنه أقوى قال ولو رفع إلى حنفى  
قضاء مالكى بالدعوى لم يلتفت إليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في أمضاء  
الثانى الحكم من الدعوى أيضا كما سمعت ولا يشترط احضار شهود الأصل بل  
يكفى قضاء القاضي قال في البرازية قاض ببلدة حكم على رجل عمال وسجل ثم مات  
القاضي واحضر لدى المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الأول اجبره



الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولو شهدوا ان قاضيا من قضاة  
المسلمين قضى بهذا المال لا يحكم به وفي كل فعل لا بد من تسميته الفاعل ونسبته  
فان قال الشهود ان القاضي الاول غير عدل لا يفي القاضي الثاني قضاءه وكشأن  
الفوايد الفقهية ان القاضي اذا ارتاب في حكم الاول له ان يطلب شهود الامر  
واذا علمت ذلك ظهر ان التاخير الواقعة في زمانها غير معتبر لصدورها بد  
دعوى وحاشية وانما يقيم صاحب الواقعة بيعة يشهدون على حكم القاضي فلان  
ليكتب له القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذه انتهى

**من كتاب الشهادات**

اخر صاعن القضا لانها كالوسيلة وهو المقصود كذا في البحر في شرح مسكين الشهادة  
انما تقبل في مجلس القاضي ولا تكون ملزمة بدون القضا فلذلك عقبه بكتاب الشهادة  
انتهى والشهادة في اللغة كما في البحر عن الصحاح خبر قاطع تقول منه شهد الرجل على كذا  
وربما قالوا يسكون الهاء للتخفيف وتقولهم اشهد بكذا اي احلف والمشاهدة المعاينة وشهد  
شهودا اي حضره فهو شاهد وقوم شهودا اي حضور وفي المصباح جرى على السنة الامة  
سلفها وخلفها في اداء الشهادة اشهد مقتصرين عليه دون غيره من الالفاظ الالة  
على تحقيق الشيء نحو اعلم وايقن وهو موافق لالفاظ الكتاب والسنة ايضا فكان  
كالاجماع على تعيين هذه اللفظة دون غيرها ولا تخلو عن معنى التقيد اذ لم ينقل  
ولعل السريفة ان الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عيانا فاشترط  
في الاداء ما ينشئ عن المشاهدة واختصت بنسب على ذلك وهو ما اشتق من اللفظ  
وهو اشهد بلفظ المضارع ولا يجوز شهادته لان الماتى موضوع الاخبار عما وقع غوت  
اي فيما مضى من الزمان فلو قال شهدت احتمل الاخبار عن وما شهدنا الا بما علمنا الماتى  
فيكون غير محتمل في الحال وعليه قوله تعا حكايته عن ولا يعقوب عليهم الصلاة  
والسلام وما شهدنا الا بما علمنا لانهم شهدوا عندهم ولا يسرقته حين قالوا  
ان ابنك سرق فلما اتهمهم اعتذروا عن انفسهم بانهم لا صنع لهم في ذلك  
فقالوا وما شهدنا عنك سابقا لالما عايناه من اخراج الصواع من رحله والمضارع  
موضوع للاخبار في الحال فاذا قال اشهد فقد اخبر في الحال وهو قوله قالوا نشهد  
انك كرسول الله اي نحن الان شاهدون بذلك وايضا فقد استعمل اشهد  
في القسم نحو اشهد بالله لقد كان كذا اي قسم فيضمن معنى لفظ اشهد معنى لاشهد  
والقسم والاخبار في الحال فكان الشاهد قال اقسام بالله لقد اطلعت على ذلك  
وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غير من الالفاظ فلذا اقتصر واجاء

قال مولانا حفظة الله تعالى  
وذلك في ثاني عشر شعبان سنة  
ربيعين والف كذا وجد في خطه  
هنا

وتابعنا لما ثور وقولهم اشهد ان لا اله الا الله تعدي بنفسه لانه بمعنى اعدا الشهادة  
في الاصطلاح اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان والمشاهدة المعاينة  
والعيان بالكرامات المعاينة فهو تأكيد والتخمين الحسب والحسبان بالكرامات الظن واورد  
في هذا التعريف الشهادة بالنساع فانها لم تكن عن مشاهدة وجاب في الايضاح  
بان جوازها انما هو للاستحسان والتفريعات الشرعية انما تكون على وقف القياس  
ولكونها اخبارا عن معاينة فان في الحاشية اذ اقرى عليه صلت ولم يفهم ما فيه لا يجوز  
له ان يشهد بما فيه كذا في الخطر والاباحة وفي المتن اذ اسمع صوت المرأة ولم  
يرخصها فشهد اثنان انها فلان لا يحل له ان يشهد عليها قال في الفتاوى هي  
خبر صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة فالأخبار كالجنس وقوله صادق يخرج  
الأخبار الكاذبة وما بعده يخرج الأخبار الصادقة غير الشهادات ويرد عليه قول القائل  
في مجلس القاضي اشهد بروية كذا البعض العرفيات فالاول ان يزداد الاثبات حتى  
كافي فتح القدير ولم يقولوا بعد عوى لتخليصها عنها في نحو عتق الامة وطلاق الرقبة  
فلم تكن لرعي شرط الصحة مطلقا وتعام هذا البحث مع بيان ركنها وشرطها  
وسبب وجوبها وحكمها وصفاتها تحملا واداء ومحاسنها ودليلها واهلها مذكور  
في البحر مفصلا والله الموفق

**الناس ان اكثرهم فاسقا الا القليل قال من قد فاقا**  
**في العلم ان هو لا لو شهد بعض على بعض قبوله اعتمد**  
**مختار منكم امثل فالامثل هذا الصواب وعليه العمل**  
**قالوا ومن انكم بالالسن وذلك بعض الفقهاء لم يحسن**

تمت الناس ان اكثرهم اي ان كان اكثرهم فاسقا جمع فاسق قال في فتاوى الخاصي  
شهادة اهل الصناعات والحرف جائزة اذا كانوا عدولا وقال بعض الناس لا يجوز  
لكثرة اليقين الفاجرة والكذب بينهم وشهادة بايع الكفى ذكر الخصاف انها لا تقبل  
قال شمس الامة الحلواني انما لا تقبل اذا ابتكر وترصد لذلك العمل لانه حينئذ يفتني  
ثوت والطاعون اما اذا كان يبيع الثياب هكذا ويشترى منه الكفى تجوز شهادته  
وقال في لسان الحكم ولا تقبل شهادة الاشراف بالعراق لتعصبهم وقال بعض العلماء  
لا تجوز شهادة القروي وذكر في ادب القضا لخصاف اسباب الجرح كثيرة منها  
ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه ومنها التجارة في قري فارس فانهم يطهونهم  
الربا وهم يعلمون وفي البحر قال المجتبى من اكل فوق الشبع سقطت عدايته وعند  
الاكثر الكذب من اعظم الكبائر وعن شداد انه رد شهادة شيخ معروف بالصالح



لحجاسة ابنه في النفقة في طريق مكة الى غير ذلك من امور كثيرة لا تكاد تجد الناس من يبين لها الا القليل فيختار للشهادة الامثل فالامثل والله الايام والاحكام وفي فتاوى القاضي خان الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا فينفذ النكاح بحضوره وانما يمنع اداء الشهادة لتهمة الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة واقفوا على ان الاعلان بالكبار منع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا نوع فسق مستبشع يسميه الناس بذلك فاسقا مطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك اذا كان صلاحه اكثر من فساده وصوابه اغلب من الخطا يكون سليم القلب يكون عدلا وتقبل شهادته لان تميز المعصوم لا يخلو عن قليل رجب فيعتبر فيه الغالب وعن ابى يوسف اذا كان الفاسق وجيها ذا مروءة جازة شهادته لان مثله لا يكذب ومن اشدرة غفل لا تقبل شهادته وفي البحر عند قول صاحب الكنز وسئل عن الشهود سرا وعلمنا في في سائر الحقوق اي يسأل القاضي عنهم في السر والعلاية وهو قول ابى يوسف ومحمد لان القضاة مبني على الحجة وهي الشهادة فيعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل حتى يطمئن اخضع لقوله عليه الصلاة والسلام الناس عدول بعضهم على بعض الا بعض الا محذورا في قذف ومثل ذلك عن عمر بنى الله عنه ولان الظاهر هو الانزجار عما هو محرم دينه وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنهم للاحتيال في اسقاطها فيستقصى ولان الشبهة فيه دارنة والحاصل انه ان طعن الخصم سأل عنهم في الكل والاسال في الحدود والقصاص وفي غيرها محل الاختلاف وقيل اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهداية ومحل السؤال على قولهما جهل القاضي بحالهم ولذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود بمخرج او عدالة لا يسأل عنهم الا ان قال وفي التهذيب للقتل انسى وفي زماننا لما تعذر في التذكية بغلبة الفسق اخذ القضاة كما اختار ابن ابي ليلى استخلاف لفظة الظن قلت ولا يضاعفه ما في الكتب المعتمدة كالحلاصة والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند ظهور عدالته والكلام عند خفاها خصوصا في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكى غالبا والمجهول لا يعرف المجهول وفي الملتقط عن عسيان بن محمد الدوري قال قدمت الكوفة قاضيا عليها فوجدت فيها مائة وشرين عدلا فطلبت اسرارهم فرددتهم الى ستة ثم اسقطت اربعة فيما ريت ذلك استغيب واعتزلت قال الفقيه لو استقصى القاضي بمثل ذلك لفاق الامر ولا يوجد من

بغير عيب كما قيل فلست بمستقيم خالا تلوم على شعث ابى الرجال المذهب وقال عمر بنى الله عند ان الله تعالى تولى منكرا سرا يروى راد عنكم بالبينات وتاممه مفصل هناك وفي شرح الجامع الصغير ولا حنفية حديث عمر بنى الله عنه فانه قال المسلمون عدول بعضهم على بعض وقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس اى عدلا فصارت العدالة ثابتة في الاصل لهذه الامة فوجب العمل بها حتى يثبت غيرها انتهى وتاممه هناك

**وقد حكوا بان اهل البادية وساكنى بعض البلاد النائية ان لم يكن فيهم عدول يرتضى وشهدوا للشخص في حق مضمون ولكن القاضي هنا يستكثر منهم جماعة على ما ذكره**

جماعة مفعول يستكثر قال في مختصر المحيط ولا تقبل شهادة القروى والاعراب عند بعضهم وعند عامتهم تقبل اذا كان عدلا عالما بكيفية الشهادة تحلا واداء وفيه من كتاب الترتيب للعدالة شرايط منها ان يكون ملازما للجماعة محافظا عليها ومنها ان يكون معروفا بصحة المعاملة في الدينار والدرهم ومنها ان يكون موديا للامانات ومنها ان يكون صدوق اللسان قليل اللفظ والهديان يعنى لم يعتد الكذب فاما اذا وقع فيه احيانا قبلت شهادته ومنها ان لا يكون معاقرا للبنيذ يعنى مدا وما عليه وهو ان لا يشرب مع الناس وان كان يشرب في السر لا ستمرار الطوام لا تسقط عدالته ومنها ان لا يكون معروفا بشئ من الملاهي ان كانت مستشبهة بين الناس كالمزمار والطناير لم تجز شهادته وان لم يكن نحو الحدا وضرب القضيب جازت شهادتهم الا ان يتفاحش بان يرقصون معه فيحيز تسقط عدالته ومنها ان لا يكون قاذفا للعضات والامور التي تسقط العدالة يطول تعدادها فلا بد من تفاسل بينهما واختلفوا فيه قيل ان يكون محتجبا عن الكبار كلها ومحتزرا عما لا يحل في الشريعة غالبا وقيل ان كان عامة افعاله موافقا للشرعية ومحافظا للحرمة فهو عدل والا فلا واحسن ما قيل فيه ان يكون محتجبا عن الكبار كلها ولا يكون مصرحا بالصغار ويكون صلاحه اكثر من فساده وصوابه اكثر من خطائه وان يقنات الصدق ويحتجب بالكذب ديانة ومروءة وسئل حميد عن العدل فقال الذى لم يظهر منه ريبه قال من يشرب البنيذ ويلعب بالشطرنج وهو متناول تقبل شهادته ومن لم يود الركاة ولم يخرج ان كان صالحا تقبل انتهى

**ولعب الشطرنج ليس يسقط عدالة الا بمخس تضبط قارة عليه كثره الخلف اخراج الصلاة عن وقت عرف**



## ولعب به على الطريق اودكره شيئا من الفسوق

ثم سئل في الاشياء والنقايير من القضا والشهادات وعبارته اللعب بالشطرنج لا يسهل  
العدالة الا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة الحلف عليه واخراج الصلاة عن وقت  
بسببه واللعب به على الطريق وذكر شي من الفسق عليه انتهى ونقل في البحر عند  
قول صاحب الكتر فيمن لا تقبل شهادته او يقامر بالزرد والشطرنج او تقوته الصلاة  
بسببه لان كل ذلك من الكبار وظاهر تقييده بما ذكر استواء الزرد والشطرنج  
وليس كذلك فان اللعب بالزرد مبطل للعدالة مطلقا كما في العناية وغيرها  
للاجماع على حرمة بخلاف الشطرنج لان الاجتهاد فيه مساغا لقول مالك  
والشافعي باباحته وهو مروي عن ابي يوسف كما في المجتبى من الخطر والاحياء  
واختاره ابن الشخ اذا كان لاحضار الذهب واختار ابو زيد الحكيم حله ذكر  
شمس الائمة السرخسي كذا في المحيط البرهاني وفي النوازل سئل ابو القاسم  
عمن ينظر الى لاعبيه من غير ان يجوز فقال اخاف ان يصير فاسقا وفيه اذا قام  
به سقطت عدالته اجماعا وفيه المسير اسم لكل قمار والحاصل ان العدالة انما  
تسقط بالشطرنج اذا وجد واحد من خمس القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر  
الحلف عليه واللعب به على الطريق كما في فتح القدير ويذكر عليه فسقا كما في السراج  
الوهاج والا فلا بخلاف الزرد فانه مسقط مطلقا وفي فتح القدير ولعب الطاب  
في بلاد نامن لا يرمى وي طرح بلا حساب واعمال فكر وكما كان كذلك مما  
احدته الشيطان وعمله اهل الغفلة فهو حرام مطلقا انتهى وفي كراهة جامع  
الفتاوى والتقاير بالزرد والشطرنج يسقط العدالة وبدونه لا اذا لم تفت  
بهما الصلاة واللعب بهما بدون يكره عندنا ولا يكره عند الشافعي وقيل لا يكره  
عندنا بدون ذلك انتهى وفي مختصر المحيط من كتاب الاستحسان ويكره  
اللعب بالشطرنج والزرد والاربعة عشر ولا باس بالسلام على الدين يلعبون  
بالشطرنج عندنا في خيفة وعندهما مكروه انتهى وفي شرح الجامع الصغير من  
الكراهة ويكره اللعب بالشطرنج والزرد والاربعة عشر والثلاثة عشر وجه  
لعب اليهود وكل اهلها ما غير الشطرنج فما هو قمار فهو حرام بالاجماع لان الله تعالى  
حرم الميسر وهو القمار وتوارث السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم القمار  
واجمع عليه المسلمون ولو خلا عن القمار لكان حراما ايضا لانه لا يخلو عن عبث  
قال الله تعالى لمسته اما خلقناكم عبثا وقد قال عليه الصلاة والسلام كل لعب  
ابن ادم حرام الا الثلاثة ملاعبة الرجل مع اهله وتاديبه لفرسه ومناضلته

لقوسه واما الشطرنج فاللعب به حرام خلافا لبعض الناس وهو محكي عن الشافعي قال  
ضرب من الادب وضع لتذكية الافهام وتعليم به امر الحرب والجهاد ولنا ان ابن عمر رضي  
الله عنهما امر بيقوم يلعبون بالشطرنج فلم يسلم عليهم فقال ما هذه التماثيل التي انتم  
لها عاكفون فشبّه ذلك بهمل عبدة الكوثان وعن علي بن ابي طالب عن ابن عمر رضي الله  
عنهما ولانه ربما يصدم صاحبه عن الحج والجماعات في الغالب وما قال من المنفعة فهي  
نافة مغلوطة موهومة فلا تقبل الا يرى في قوله يسألونك عن حجر والميسر  
فل فيهما انتم كبير ومنافع للناس فاعتبر الغالب في التحريم والذي يلعب بالشطرنج ان قام  
به سقطت عدالته ولم تقبل شهادته لانه ارتكب كبيرة وان لم يقامر به لم تسقط  
عدالته لانه متمسك بقول بعض الناس متاؤل فيما فصل ولم ير ابو خنيفة بالتسليم  
عليهم يا اما يشغلهم عما هم فيه وكره ابو يوسف ذلك تحقير الهد واستحقاق الاتع  
وفي كراهة الدرر والفرور كره اللعب بالشطرنج والزرد وكل لهو لقوله عليه الصلاة  
والسلام كل لعب حرام ابن ادم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهله وتاديبه لفرسه  
ومناضلته لقوسه وابلح الشافعي الشطرنج بلا قمار لان فيه تشجيدا كما طرق قال الشيخ  
الوالد رحمه الله تعالى في شرحه اخرج مسلم عن سليمان بن ابي بريدة عن ابيه بريدة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من لعب بالزرد شير فكا ما صنع يده من حجر الخنزير ودمه  
وخرج الفضلي في ضعفه عن ابي هريرة رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه الكوبة المراهة عنها لعن الله من يلعب بها  
والكوبة الزرد كذا في كمال الدراية وفي القاموس ان الكوب بالضم الزرد والشطرنج والطليل  
الصفير المختصر والفهر والربط فالمناسب حينئذ لا اول الحديث هو معنى الشطرنج كما  
لا يخفى الى ان قال رحمه الله تعالى وقال عليه الصلاة والسلام لست من الدر ولا الدر مني اي  
اللعب وقال عليه الصلاة والسلام ما الهالك عن ذكر الله فهو ميسر وهذا اللعب مما  
يلهي عن الحج والجماعات فيكون حراما كما بسط في الاختيار وغيره ومن اللهو واللعب  
بالمنقلة حفر او خطوطا ينقل منها واليه اخص بالحساب والخفة وهي اوراق فيها امر  
قال وابلح الشافعي الشطرنج بلا قمار وهو رواية عن ابي يوسف حكاه في وسيط المحيط في  
اخر باب التفرغ في كل شئ شرح الجامع الصغير للدرناشي وفي ادب القاض لا تسقط  
عدالة اللاعب بالشطرنج الا اذا قام به عليها او شغل به ذلك عن الصلاة او الاكل او اكثر  
حلف بالكذب فاما بدون هذه المعاني فلا تسقط عدالته لاختلاف العلماء في حرمة اللعب  
وفي شرح بكر يجوز اللعب به لاحضار الذهب اذا لم يخل بالواجب قال ابن الشخ قلت  
لا يخفى ان ما ذكر من المعاني اولا ومن الاخلال بالواجب ثانيا يخل بكل ما اقترن به لانها



امور منتهية فتنبه لذلك وقال بعد نقله الرواية عن وسيط المحيط وهذا ما جرى  
 به جمع من الحنفية ففي هذا الفرع خمسة عظيمة لهم فالحققة بقول ولا بأس  
 بالشرع وهو رواية عن كبر قاضي الشرق والغرب توارثوه وهو الامام ابو يوسف  
 لان ولايته شملت المشارق والمغارب لان كان قاضي الحليفة الرشيد انتهى كلامه  
 الشيخ الوالد رحمه الله تعالى ولقد رايت للامام السخاوي تليد العلامة ابن حجر كتابا  
 الفقه في الشطرنج وسماه عمدة المحقق في حكم الشطرنج فاحسب ان انقل منه بعض  
 شي يليق بهذا المقام قال وقد حصلنا في هذه اللقطة يعني لفظة الشطرنج  
 على اربع لغات كسر الشين وفتحها مع الاعجام والاهمال وكذا احكامها ابن  
 مالك وحكي عن بعضهم انه سمع اخر يقول يا سماع هات الشطرنج من تحت  
 السجرة بالمهملة فيها فقال ضيقت يعني على اللغوي تسع نقط فافتق ذلك  
 عدم الاهمال في الشطرنج وقد عرفت خلافه لكن الاعجام هو الاشهر ويجمع على  
 شطرنج واصله بالمعجمة شش رنك ومعناه ستة ألوان لان شش ستة  
 ورنك ألوان وهي اعني الستة الشاه والفرزان والفيل والفرس والرخ والبيدق  
 قال واذا علم هذا فاول من وضعه فيما ذكره ابن خلكان وتبعه غيره من  
 مهمليتين مكسورتين ثم مشددة ابن داهر الهندي وضعه ثلثه و يقال  
 له شهرام بكسر الشين المعجمة مضاهاة لزيد شير اول ملوك الفرس الاخيرة  
 حيث وضع الزرد مضاهاة للدنيا واهلها وافتخت الفرس به فقضت حكمها  
 العصر بترجحه على الزرد الى اخر ما بسطه مما لا يليق ذلك في هذا الكتاب ندر  
 ذكر جملة من الاحاديث في المنع عنه وطعن فيها ثم ذكر قسمين قسمي فمن كرهه  
 وذمه من الصحابة الائمة ورواياتهم في ذلك وضعف بعضها وقسمي في الصحابة  
 المنسوب اليهم انهم لعبوه واقرواعليم واورد ما قيل سرور في ذلك وطعن فيه  
 ثم عقوبا بذكر فيه ما جاء عن المجتهدين وعن التابعين وتابعي التابعين في ذلك  
 من التحريم والاباحة واللعب به والنهي عنه ثم جعل خاتمة ذكر فيها اختلاف  
 العلماء فيه على مذاهب قال احدها انه حرام وهو مذهب ابى حنيفة ومالك  
 واحمد رضي الله عنهم كما سبقت حكاية نصوصهم بل قال النووي انه قول  
 جمهور العلماء انهم ادعى بعضهم ان في نقل التحريم عن مالك نظر من اجل انه نص  
 على اشتراط الادمان في التجريح به قال ولو كان حراما لما اشترط الادمان لكن  
 قد قال ابن عبد البر اجمع مالك واصحابه على انه لا يجوز اللعب بالزرد ولا بالخط  
 وقالوا لا يجوز شهادته كذا من المواظب على لعب الشطرنج فافتق ذلك التحريم

مرة منه وان كان ابن شاش في جواهره حكي تقييد التحريم بشرط الادمان اذ في  
 حكاية النصوص الماضية عن مالك ما يشهد التحريم من غير تقييد والتقييد انما  
 هو في التجريح به ولا مانع من ذلك فنظايره كثيرة وعلى اشتراط الادمان في التجريح  
 بان من ادمن عليه يحصل عنده من الغبن ان غلب ومن الفرج ان غلب ما يشغله  
 عن تناول المأكول والمشروب بل يخش على مومنه والعياذ بالله تعالى من سوء الخاتمة  
 ويحكي في ذلك ما اسنده الديلمي من طريق ابى حفص لا بار عن ليث عن مجاهد قال يمثل  
 لكل رجل جلساؤه عند الموت فشهدت رجلا يموت كان يلعب بالشطرنج فقيل له قل  
 لا اله الا الله فقال شاهك رنك ورنك وهو يموت ومن طريق مالك بن دينار قال  
 دخلت على رجل اعوده فقلت له قل لا اله الا الله فقال ادرست لغيري فسالته عنه  
 فبذل لي كان يلعب بالشطرنج الى ان قال قلت والكلام في هذا المعنى كثير وبالجملة جزم  
 الحكم من كبار اصحابنا حيث قال في اثناء كلامه على الملاعب والملاهي من الباب الحادي  
 والاربعين من شعب الايمان له ما نصه ثم منها اللعب بالزرد والشطرنج وقد وردت  
 فيهما اخبار رواها في جملة القول فيهما ان اللعب بهما على شرط حرام المال حرام باتفاق  
 واللعب بهما على غير شرط المال مختلف فيه وتحريم عندي اشبه من ساق الادلة على  
 ذلك وعقب بقوله والنظر يدل على تحريم اللعب بالزرد والشطرنج قمارا وغير قمار  
 واختاره القاضي الرزياني وجزم الديلمي بانه من الصغار ثم قال ولا يسمع قول من قال  
 انه من الادب وقيد بعضهم التحريم بشرط وقوعه على وجه يضح في المروة كما اذا سدر ذلك  
 من نقيه وقاض او نحو على قارعة الطريق او مع الاوباش والاطراف وما اظن في ذلك خلافا  
 وكذا اذا صد عن كمال الصلاة والجماعات واشتغل به عن الكد على العيال لو كان على رهن  
 ووقع احنة او عداوة وسفها او كان الشطرنج تصاوير فان ذلك حرام اجماعا ثم بسط  
 كلامه على الادلة ثم قال وقد بالغ ابن العربي رحمه الله تعالى في القبي في انكار اللعب  
 بالشطرنج حيث قال وقد جوزه الشافعية وانتهى حال بعضهم الى ان يقول هو مندوب  
 اليه حتى اتخذوه في المدارس فاذا اعيى الطالب من القراءة لعب به في المسجد واستندوا  
 لاقوم من اصحابنا والتابعين انهم لعبوا بها وما كان ذلك قط وتالله ما منتهها  
 بدني ويقولون انها تشبه الازهان والعيان يكذبون ما يقهر فيها قط رجل له ذهن  
 وسعت الامام ابا الفضل ابن عطا المقدسي يقول بالمسجد لا قصي في المناظرة انها  
 نعم حرب فقال له الطرسوسي بل تفسد تدبير الحرب لان الحرب المقصود منها  
 الملك واعيا له وفي الشطرنج يقول شاه اتاه الملك فخر عن طريق فاستفحل  
 الحاضر بن قال ابن العربي قالت الشافعية ان الشطرنج يخالف الزرد لان فيه احداث الفهم



كان

واستعمال القرعة والنرد قمارا غير لايصل ما يخرج له فيه كالا مستقسام بالالزام وقد قال ابن ابي حنبل في شقايق النعمان في الفقه وحرمو الشطرنج الا الشاقي فانه يجزى في الشارع والنرد بالاجماع في كل بلد يحرم للنفس الذي فيه ورد قلت وعلى هذا القول يحرم نقله وان كان بعضه قد تردد فيه قال لانه حساب محض وكيفية غير بسط الكلام واطاله فتركناه لانه لا يليق استقصاؤه في هذه المقالة

**قالوا اذا تشاجر الخصمان بالضرب او بالشتم باللسان**  
**وواحد من ذين جاء شهدا بعد على الآخر فاقبل ابدا**  
**ان ذاك بالعدالة اشهر وصار معروفا بهما بين البشر**

المسئلة في جامع الفتاوى قال تشاجر الرجلان باللسان او باليد ثم شهدا أحدهما على الآخر تقبل ان كان مشهورا بالعدالة بين الخلق كما في القضاء ان كان مشهورا بالعدالة بين الخلق وكان بينه وبين القاضى عداوة ظاهرة لان العدالة مانعة من الظلم وكذا في القاضى الفاسق في رواية واما في الشاهد الفاسق فلا تقبل شهادته على عدوه بس الدنيا انتهى وفي البحر معزيا الى ابن وهبان واذا قلنا لا تجوز شهادة العدو على عدوه كانت دينوية هل الحكم في القاضى كذلك حتى لا يجوز قضا القاضى على من كان بينه وبينه عداوة دينوية لم انف عليه في كتب اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفسير ان كان قضاؤه عليه بعينه ينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدو وتخصر من الناس في مجلس الحكم يطلب ختم شرعى ينبغي ان ينفذ وقرى الماوردى من الشافعية بينهما بان اسباب الحكم ظاهرة واسباب الشهادة خافية انتهى

**ولو على عدوه شخص شهد ان كان عدلا فقبوله اعتمد**  
**هذا الصحيح قاله الزاهد وعده من جملة المقاصد**

قبوله مفعول اعتمد قد علم للنظم والمراد بالزاهد صاحب القنية وعبارته فيها ذكره الرؤس شهادة العدو على عدوه تقبل وقال الشافعي لا تقبل لنا ان العداوة ان كانت قاذرة في الشهادة وجب ان تكون قاذرة في حق الكال كالفسق والافتقيل وهذا اطلق في خزائنه الفقه وذكر في شرح السنة ومعاليم السنن على مذهب الشافعي لا تقبل شهادة العدو على عدوه لانه متهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال استاذنا رضي الله عنه وهو الصحيح وعليه الاعتماد انه اذا كان عدلا لا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا ونقل قبل ذلك قال امتدت الخصومة سنتين ومع المدعى اخ وابن عم خصمان له مع المدعى عليه ثم شهدا له في هذه كاذبة بعد هذه الخصومات لا تقبل شهادته من اتهم بامرة رجل حتى اخذ منه الشحنة الا

بهد السبب ثم شهد زوج المرأة مع اتهم على ذلك الرجل لا تقبل رجل خاصم رجلا فضر به ثم شهد الضارب على المضروب لا يتهم في شهادته ما لم يظهر منه ما يصير به متهما شرعا لا تجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من امور الدنيا واذا كان بسبب شيء من امر الدين تقبل قال استاذنا رضي الله عنه وجواب نجم الائمة الكرابيسي يشير الى ان نفس العداوة بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسق بسببها ويجب بتلك منفعة لا يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد انتهى وفي الخلاصة ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة يعني من امور الدنيا فان كانت من امور الدين تقبل انتهى وفي البحر معزيا الى ابن وهبان الذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط انا اذا قلنا ان العداوة قاذرة في الشهادة تكون قاذرة في جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يجزى حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر قلت ولهذا المذهب يقول المؤلف يعني صاحب البحر على عدوه بل اطلقه ولو ادعى شخص عداوة اخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه على نفسه ولا يكون ذلك قاذرا في عداوة المدعى انه عدوه ما لم يثبت المذهب انه عدوه له ولو قضى القاضى بشهادة العدو على عدوه او على غير عدوه هل تصح او لا قلنا ان المانع من قبول الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا انا اذا ان القاضى اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ قضاؤه ويصح وان قلنا لمعنى اخر اتوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره وذكر ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو عدوه جائزه عكس شهادة الاصل لفرعه وهذا يدل على انها لم تقبل المتهم لا للفسق ثم

**خاصنا بحق وادعى عليه لا يصير هذا المدعى**  
**عليه في ذاك عدوا والمدعى قالوا فان يشهد عليه نسمع**  
**وانما قالوا بنحو القذف يصير ذاعداوه ويكتفى**  
**هذا الذي قد جاء شاهدا قتل ولي ذاك او صرح به انقل**

المسئلة من لسان الحكماء قال قد يتوهم بعض المتفقهة والشهود ان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة تثبت بنحو ما ذكرت وذكر قبل ذلك قال ومثال العداوة الزوجية ان يشهد المقتدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والقول عليه على القاتل والجرح على الجرح والزواج يشهد على امرائه بالزنا فان هؤلاء لا تقبل شهادتهم في قول اكثر اهل العلم كالربيع والثوري واسحاق ومالك والشافعي واحمد وهو المصريح به في غالب كتب اصحابنا والمشهور على السنة فقها شافعا انتهى



وفي البحر مثال العداوة الدنيوية ان يشهد للمقدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على  
القاطع الى ان قال معني ال ابن وعبان وقد يتوهم بعض المتفقهة والشهود ان كل من خاف  
تخصا في حق وادعي حقائه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة  
انما تثبت بخوما ذكرت بعد لو خاف الشخص لاخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك  
الحق لو كمل لا تقبل شهادته فيما هو لو كمل فيه وغو ذلك لانه اذا تخاف من اثنان في حق لا  
تقبل شهادته احدهما على الاخر لما بينهما من الخاصة قلت ويدل له ما في فتاوى تقي  
خان من باب ما يبطل دعوى المدعي رجل خاف من رجل في دار وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد  
عليه في حق اخر جازت شهادته اذا كان عدلا واعلم انه لو شهد على اخر فخاصه في شيء قبل  
القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا التلا يشهد عليه وطلب الرد  
وان ثبت دعواه ببيته او اقرارا ونكول فيخيز بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما سيجري

**ولم يمان او دم قد شهدا فسمع القاضي لها ثم عدا**  
**يطعن ذاك الخصم في الذي شهد فذلك القاضي هنا لا يعتمد**  
**على الذي يشهد حتى يسأل عن حاله فان يزكو قبل**  
**تكن اذا اراد ذاك القاضي يقضي فقال الخصم ليست راضي**  
**بل انني لهولاء اخرج ولى شهود الجرح في ذاصرحوا**  
**ان كان ذاك الجرح جرحا يوجب الحكم ذاك يقبل**  
**بالا اتفاق مثل ان قال رضى هذا الذي يشهد ثم يثبت**  
**اوانه شرب خمر مسكرا او ان هذا للشهود استأجرا**  
**او ان ذاك الشاهد كان سرقا من كذا او ان هذا اتفقا**  
**معى على كذا بان لا يشهدا على فيما يدعى ذا ابدا**  
**ومحودا ففي جميع ما ذكر يقبل جرحه على ما قد سطر**  
**وان يكن اقام برهانا على جرح مجرد فذا لن يقبل**  
**كان يقول هو لا ذكره بان هذا المدعي مستأجر**  
**لنا على هدى الشهادة التي تشهد بها في هذه القضية**  
**ومحودا من الذي لا يقبل وليس ذاك تحت حكم يدخل**

هذه الايات مشتقة على يوجب جرح الشهود والظن فيهم فان هذا الجرح والظن في  
الشهود اذا صدر من المدعي عليه يطلب القاضي من المدعي التزكية لهم وفي الخلاصة المختص  
ان يطعن الشاهد بثلاثة اشياء ان يقول هما عبان او محدودان في قذف او شريكان ذاك  
قال هما عبان يقال للشاهدين اقيما البينة انكما حران واذا قال هما محدودان في قذف

او شريكان فاذا قال هما عبان يقال للشاهدين اقيما البينة انكما حران  
واذا قال هما محدودان في قذف او شريكان يقال للخصم اقدم البينة انهما كذلك ثم في  
كثرة اذا سأل القاضي عن الشهود فاجاب المكون انهما احرار الاصل اجرت شهادتهم  
ولا يشترط لفظة الشهادة اما اذا قال المكون انهم عبيد فلان اعتقهم او قالت  
الشهود نحن موالى فلان اعتقنا لا تقبل شهادتهم حتى يقيموا البينة على العتق  
عند اذكري في القضية قال فان اقيمت البينة على العتق وقضى بالعتق ثم حضر للمولى  
وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره والشهود عليه اذا اقام البينة على ان الشاهد فاسق  
او اكل ربا او غيره او اقر الشاهدان وقال لا لشهادة عندنا المدعي على المدعي عليه او كما  
اقرار الشهود ان المدعي مبطل في هذه الدعي او على اقرار المدعي ان الشهود شهدوا بوزر  
لا تقبل بيته في هذا كله اما لو قال الشهود عليه صليحتهم على شرة حتى لا يشهدوا  
على دفعت اليهم العشرة وطالبهم ببرد العشرة تقبل هذه البينة ولو قال صاحبهم  
على عشرة ولكن ما دفعت اليهم العشرة لا تقبل وفي ادب القاضي اذا اقام الشهود  
عليه بيته ان شهود المدعي مستأجرون لا تقبل الا ان يشهدوا على اقرار المدعي انهم  
مستأجرون فيخيز تقبل وفي الاقضية لو اقام الشهود عليه بيته ان شريكه او  
شاهد يدعيها لنفسه ويرحمها انها له هذا جرح ان عدلت البينة وكذا لو اقام  
البينة على انهم عبيد او محدودون في قذف تقبل ولكن يسأل من الشاهد فان قال  
فلان القاضي يسأل عن الوقت ليعلم هل هو قاض في ذلك الوقت فان قال المدعي انا  
اقم البينة على اقرار ذلك القاضي انه لم يجره او على انه مات قبل الوقت الذي شهدوا  
او على اقرار القاضي اني كنت غائبا عن المصر في ذلك الوقت لا تقبل الكل في الاقضية  
وفي كتاب التزكية لو اقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي ان الشهود شهدوا بوزر  
او على المدعي اقراره استأجر الشهود على الشهادة او على اقراره انهم لم يحضروا المجلس  
الذي كان فيه هذا الا من تقبل هذه الشهادة وهذا كله قول علماءنا رحمهم الله تعالى  
وفي ان الشهادة على الجرح المفرد انما لا تقبل لان فيه اظهار الفاحشة من غير ضرورة  
لانه يمكن ان يعلم القاضي بذلك سرا فاذا اعلن به صار فاسقا فلا يقبل قوله وقال  
خصاف البينة على الجرح المحرم مقبولة وفي المنتقى لو قال المدعي عليه انا اقيم البينة  
عن الشهود بالزنا او بشرب الخمر واخبر شهوده قبلت شهادتهم وامضت الحد  
عليهم وبطلت الشهادة الاولى وفي المسئلة التي تقدم ذكرها انما لا تقبل شهادتهم  
لانهم ارادوا ابطال الشهادة فقط انتهى وفي مختصر الخيط من كتاب التزكية اقام  
المدعي عليه بيته على الجرح ان كان جرحا لا يدخل الحكمه لو قالوا انهم فسقة او زنادقة



واستأجر المدعي الشهود ووافق الشهود انهم شهدوا باطلا وزورا واقروا ان ما يدعي  
المدعي باطلا لا تقبل بينته وان كان جرحا يدخل تحت الحكم كما لو اقام بينته انهم زوروا  
او سرقوا او شربوا الخمر او افهد عبيدا او محدودون في قذف او افهد شركاء في المشهود  
به او قال للمدعي شهودي بزورا واقرا ثم استأجرهم تقبل بينته وعند ابن ابي ليلى  
والشافعي تقبل في الفصلين ولو قال المدعي عليه صاكت هؤلاء بكذا ودفعته اليهم  
ان لا يشهدوا على بهذا فاذا شهدوا فعليه ان يردوا ما اخذوا واقام بينته على ذلك  
قبلت وبطلت شهادتهم ولو قال لما سأل اليهم ما لا للمصالح لم يقبل قال الخصمي  
عبدان وقال لا نحن حران وعرف القاضي حريتهما لا يثبت في قول المدعي عليه وان كان  
لا يعرفهما لا تقبل شهادتهما حتى يأتيا بالبينة على الحرية فان اخبر واحد جريتهما  
قبل شهادتهما والا فخطان لا يقبل الا ببينة انتهى وفي شرح لمجامع الصغير من القضاء  
قال رجل اقام البينة ان المدعي استأجر الشهود لم تقبل لان البينة انما تقبل على ما يدعي  
تحت الحكم وفي وسع القاضي فيه الاكراه والجرح المحذور لا يدخل تحت الحكم لان القاضي  
ما مور بالستر على المسلمين وفي سماع البينة على الجرح المحذور هلك الحكمة واشاعت  
الفاحشة وذلك لقوله تعالى ان الذين يحبون ان تسمع الفاحشة في الذين امنوا  
لهم عذاب اليم في الدنيا والاخرة الا ان يتضمن حقا للشرع لا بد منه او حقا للعبد  
ولم يوجد ذلك فلا تسمع وليس في وسع القاضي الزام ذلك بقدره المدعي عليه  
دفع ذلك بالتوبة فعلم من هذا ان الجرح المحذور عبارة عما يفسد الشاهد ولم يوجب  
حقا للشرع او العبد مثل ان يقول هو فاسق او اكل ربا او انه استأجرهم فان قيل  
لا نسلم ان الشهادة على الاستحجار جرح محذور بل فيه امر زائد وهو اثبات حق المدعي  
فينبغي ان يثبت الجرح في ضمنه قيل وان كان امرا زائدا على نفس الجرح لكن المدعي عليه  
اجنبى ليس بنائب عن المدعي في اثبات حقه فلم يثبت في ذلك لعدم الخصم في الاثبات  
فتبقى جرحا محذورا صورة المسئلة اذا اقام المدعي البينة على العدالة فاقام الخصم البينة على  
الجرح ان كان الجرح جرحا محذورا لا تقبل بينته للجرح وهذا لا يوجب بطلان البينة على  
العدالة فاعبر بخبر الشهود من فساق او اكلوا الربا فان الحكم لا يجوز قبل قبول  
العدالة فان تضمن حقا للشرع كما لو اقام البينة انهم زوروا او شربوا الخمر او سرقوا  
منى تقبل لانها تثبت جنابة موجبة للحد فيقبلها اذا لم يتقدم عهد وعيم حد  
عليهم وبطلت به شهادتهم لظهور فسقهم او حقا للعبد كما اذا قال المدعي عليه ان  
قد صاكت هؤلاء والشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على بهند  
الباطل فاذا شهدوا فعليه ان يردوا على ما اخذوا واقام على ذلك بينته قبل ذلك وبطلت

شهادتهم لانه ادعى حقا له فصح ولو قال لما سأل اليهم مال الصالح لم تقبل وذكر الخصاص في  
جرح المحذور انه مقبول وتاويله من وجهين احدهما ما اذا شهدوا باقرار المدعي بذلك اي  
بالجرح المحذور بان اقر مثلا ان شهودي فسقة لان الاقرار بما يدخل تحت الحكم والثاني ان شهودي  
الجرح اذا كانوا يصلحون للتركية يصير ذلك بمنزلة شاهد زكاة نفروا جرحه نفروا كان الجرح  
روى في المحر عند قول صاحب الكنز ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح الجرح اظهره ونسق  
الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات حق الله تعالى او العبد فهو جرح محذور وان تضمن اثبات حق  
الله تعالى او العبد فهو غير محذور والاول هو المراد من اطلاقه كما افهم به في الكافي وهو مقبول  
مثل ان يشهدوا ان شهود المدعي فسقة او زناة او اكلوا الربا او شربوا الخمر او على اقرارهم ان المدعي  
سقط في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما لم  
تقبل لان البينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما لا يدخل  
تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفع بالتوبة ولان الشاهد بهذه الشهادة صار  
فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة بضرورة وهي حرام بالنفس والمشهود به لا يثبت بشهادة  
فاسق ولا يقال ان فيه ضرورة وهي كفا الظاهر عن الظلم بالشهادة الكاذبة لانا نقول لا ضرورة  
في هذه الشهادة على ملاء من الناس ويمكنه كفه عن الظلم باخبار القاضي سرا الا اذا شهدوا على  
اقرار المدعي انهم فسقة او شهدوا بزورا ونحوه لا يهدموا شهدوا باظهار الفاحشة وانما حكموا  
عليها من غيرهم ولا يصيرون فسقة بذلك وكذا الاقرار بما يدخل تحت الحكم ونقد  
تقاضى على الاكراه لانه لا يرتفع بالتوبة وكذا لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي استأجرهم  
لداد الشهادة لم تقبل لانها شهادة على جرح محذور ولما الاستحجار وان كان زائدا على  
جرح ولكنه لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان  
مدعي استأجر الشهود بعشرة دراهم لاداء الشهادة واعطاهم العشرة من ماله  
ثم كان في يده تقبل لا تخفى في ذلك ويثبت الجرح بناء عليه وكذا اذا اقام المدعي عليه  
بينة على ان صاكتهم على كذا من المال ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على بكذا فان  
شهدوا على بهذا الباطل فعليه ان يردوا ذلك المال على تقبل بينته لان فيه ضرورة  
يصل الى ماله حتى لو قال لو اعطاهم المال لم تقبل لان فيه اظهار الفاحشة من غير  
ضرورة واما الثاني اعني غير المحذور فهو كما لو اقام المدعي عليه البينة انهم زوروا ووصفوا  
الزنا او شربوا الخمر او سرقوا منى كذا ولم يتقدم العهد وانهم عبيدا او احد هم عبد  
او شريك المدعي والمدعي مال او قاذف والمقدوف يدعيه او محدودون في القذف او على  
اقرار المدعي انه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل مكان الحاجة الى احياء هذه الحقوق  
وفيما اذا شهدوا انهم محدودون في قذف ليس فيه اشاعة الفاحشة لان الاظهار



حصل بالقضا وانما حكوا عن اظهار الفاحشة عن الغير في ذكر في البحر تنبيهات مهمة  
 بذكر بعضها على وجه الاختصار الا ولان النظر في الجرح المجرد وغيره انما هو بقدر التذكير  
 الشرعية حتى لو بعد الطعن فيهم تقبل شهادة تهم ولو لم يهدلوا حتى اخبر بحبر  
 ان الشهود فساق او اكلوا الربا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لا سيما اذا اخبر  
 بخبر ان الشهود فساق والثالث ان التفصيل فيما اذا ادعاها الخصم وبرهن عليه جهرا  
 اذا اخبر به القاضي او كان مجردا طلب منه البرهان فاذا برهن عليه سرا بطل الشبهة  
 فتعارض الجرح والتعديل عندهم فيقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان الشاهد  
 اكل الربا وبرهن عليه رد شهادته كما افاده في الكافي وظاهر كلامه ان الخصم لا يضر  
 الاعلان بالجرح المجرد وانما يشترط الاخبار سرا في الشاهد وفي الثانية يمكن دفع الضرورة  
 من غير صدق السر بان يقول شاهد الجرح ذلك المدعى سرا او يقول للقاضي في غير  
 مجلس الحكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة والثالث ان قولهم اذا تضمن  
 من حقوق الشرع لم يكن مجردا للظاهر ان مرادهم من الحق الحد فلا يدخل التعزير  
 لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يرفع بالتوبة لان التعزير حقا لله تعالى  
 بالتوبة بخلاف الحدود لا تسقط بها والرابع انهم جعلوا من المجرد هم زنا شرية التهم  
 ومن غيرهم انهم زناوا وشربوا الخمر فيحمل الاول على ما اذا تقدم العهد والثاني على ما اذا  
 لم يتقدم والا فلا فرق والخامس انه لا يدخل تحت الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى  
 بنفسه وانهم اجراء ولم يحضروا الواقعة او على انهم يجددون او على شركة الشاهد  
 في العين كما قدمناه قال في خزائن الاكل لوبرهن على اقرار المدعى بنفسه او بما يطل شهادته  
 يقبل وليس بهذا مجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه والسادس لو طعن  
 الخصم بانه ابن المدعي او ابوه او احد الزوجين او محموله يقبل والحاصل ان الطعن بما لا يثبت  
 فسقا بل رد الشهادة للتهمة مقبول ومنه اذا برهن ان الشاهد عدوه بسبب لدية  
 تقبل اذا قلنا ان المنع من شهادته عليه للتهمة وان قلنا للمفسق لا تقبل ويخفى ان يكون  
 الطعن مما يخل بالمرءة مما لم يكن فسقا مقبول والسابع ان الجرح المجرد اذا تضمن رد الشهادة  
 يقبل ولذا قال في المهرج فان قيل انه عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاسق بما فيه فساد  
 هو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن دفع الضرر عند الابداع والاعلام قال  
 وعلى هذا يجوز اثبات فسق رجل عند القاضي اذا كان ضرره عاما كرجل يوذى المسلمين  
 بيده ولسانه ليمنعهم من ذلك ويخرجهم من البلد وفي كراهية الظاهرية رجل يصلي ويغير  
 الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به ليخرجهم والثامن ان كل طعن يقبل عند  
 البرهان لا تحليف عليه عند عدمه على الشاهد وعلى المدعي وهل يقبل اقرار الشاهد به

ويصير كالبراهن لمراده وينبغي القبول وتامه هناك  
**وافقت الشهادة الدعوى قبل او لا فلا يقبلها كما نقل**  
**الا اذا ادعى عليه دين بسبب ذكره يقبلا**  
**فشهدا بمطلق لو كان ما قد شهدا به الاقل منهما**  
**او ادعى على ملكا ولو كان ما قد شهدا به موافقا**  
**او ادعى الا نشأ كقصص الدار فشهدا بمطلق الا قرار**  
**او ادعى كفالة عن عامر فشهدا بانها عن آخر**  
**او هبة قال فقال صدقه او ادعى ملكا ولكن اطلقه**  
**فشهدا له ولكن بسبب فقال انه بذلك السبب**  
**او ادعى ايقافه فشهدا بانه ابراهما**  
**او ادعى بان هذا زوجته فشهدا بانها منكوحته**  
 فبينا اننا المجهول اي لفظ الشهادة وقد اشتملت الابيات على عبارة في الاشياء والنظائر  
 من القضا والشهادات وهي الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل  
 ادعى نيا بسبب فشهدا بالمطلق لو كان الشهود به اقل ادعى انه تزوجها فشهدا  
 انها منكوحته ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهدا به بتاريخ حتى المختار ادعى انشاء فعل  
 كغصب وقتل فشهدا بالاقرار به ادعى الكفالة عن فلان فشهدا به كفالة عن آخر ادعى  
 ملك عين بالشر من رجل لم يمينه فشهدا بالمطلق ادعى ملكا مطلقا فشهدا بسبب وقال  
 المدعى هو لي بذلك السبب ادعى الايقاف فشهدا بالاقرار والتحليل ادعى الهبة فشهدا  
 بالصدقة كما في التحميم انتهى وفي القينة ادعى مهرا ختمه خمسين دينارا نيسابورية وشهد  
 شهوده بخمسين محمودية تقبل لانهم شهدوا بالاقل وعلى العكس لا تقبل ادعت الطلاق  
 وشهدوا بالخلع تسع لان وجه التوفيق ممكن ادعى نكاح امرأة ولم يذكر تاريخا وذكر شهوده  
 تاريخا تقبل ادعى على آخر نيا بسبب وشهدوا بالدين مطلقا تقبل وايضا بخاري باجمعهم  
 جابوا به وبرهنوا شرح الاوزجدي لا تقبل كما في دعوى العين وهو المحيط في نحو هذا  
 ختلف المشايخ ولو ادعى المديون قضاء دينه وهو اوف فشهدوا له بالالف ولم يقولوا  
 عن الدين ففيه اختلاف المشايخ ادعى المديون ايصال الدين وشهدوا له بالابراء يقبل لاختلال  
 حصول الابراء بالاستيفاء ولو ادعى المديون الابراء وشهدوا ان المديون صالح المدعى عليه  
 بالامعوم تقبل شهادة تهم ان كان الصبح بجنس الحق لحصول الابراء عن البعض بالاستيفاء  
 وعن البعض بالاستقاط ولو ادعى عليه خمسة دنانير بوزن سمرقند فشهدوا فساها للقاضي  
 عن الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل شهادة تهم ان كان وزن مكة مثل وزن سمرقند واقل



ولا فلا ادعت انها اشترت هذه الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها اعطاه  
 بمهرها من غير ان يجري البيع بينهما تقبل انتهى وفي الخلاصة رجل ادعى ملكا على رجل  
 بالشراف شهد الشهود له بالملك المطلق لا تقبل ولو ادعى المدعى الملك المطلق والشهود  
 شهدوا على الملك بسبب وعينوا السبب تقبل وفي الاجناس القاض يسأل المدعى الملك  
 لك بهذا السبب الذي يشهدوا او بسبب اخر ان قال بهذا السبب يقضى بالملك  
 بهذا السبب الذي شهدوا وان قال بسبب اخر لا يقضى له بشئ اصلا وفي الاقضية  
 لو ادعى المدعى الملك بالشراف وهم شهدوا على الملك المطلق انما لا يقبل اذا ذكر في الدعوى  
 رجلا معروفا فقال ملكي اشتريته من فلان ابن فلان وذكر شرايط المعروفة فاما اذا قال  
 ملكي اشتريته من رجل او من محمد والشهود شهدوا على الملك المطلق تقبل ولو ادعى  
 الشرا من رجل معروف ونسبه الى ابيه وجده غير انه ادعى الشرا مع القبض وهم شهدوا  
 على الملك المطلق تقبل وفي فوايد شمس الاسلام محمود الا وزجدي دعوى الدين بمنزلة دونه  
 العين وهكذا في شرح الحيل شمس الائمة الحلو اني اما في النكاح لو ادعى رجل على امرءة  
 انها امراته بسبب انه تزوجها بكذا والشهود شهدوا على انها منكوحته ولم يذكر  
 انه تزوجها تقبل ويقضى بمهر المثل اذا كان بقدر المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يقضى  
 بالزيادة وفي المنتقى رجل ادعى ملكا مورثا على رجل فقال قبضت مني منذ شهرين  
 شهدوا على الملك من غير تاريخ لا تقبل ولو كان على العكس بان ادعى هو بلا تاريخ والشهود  
 شهدوا مع التاريخ لا تقبل ايضا واختار انه تقبل ودعوى الملك بسبب الارث بمنزلة  
 الملك المطلق ولو ادعى بسبب الشرا منذ سنة وهم شهدوا على الشرا ولم يذكر التاريخ  
 تقبل وعلى القلب لا ومدعى الشرا لو ذكر تاريخ الشرا شهرين والشهود شهدوا على الشرا  
 منذ شهر تقبل وعلى القلب لا ولو ادعى التاريخ والشهود شهدوا بالشر لا تقبل رجلا  
 ادعى ملكا احدهما مورثا والاخر لم يذكر التاريخ عندها حنفية لا عبرة للتاريخ في هذه  
 المسئلة والملك بسبب الهبة كالملك بسبب الشرا وكذا اكل ما كان عقدا فهو له  
 رجل ادعى دارا واستثنى بيتا منها والشهود شهدوا على الدار من غير استثناء بيت  
 لا تقبل الا اذا وفق فقال هم صدقوا لكني بعث البيت منها فحينئذ تقبل وتامه هناك  
 وفي فصول الهادي من الفصل الثاني عشر ادعى دارا في يد رجل بسبب نحو الشرا ويترد  
 وما اشبه ذلك واقام البينة على مطلق الملك لا تقبل قال وهذا اذا ادعى الشرا من  
 رجل معروف بان يقول اشتريته من فلان ابن فلان القلا في اما اذا ادعى الشرا من  
 مجهول بان يقول اشتريته من محمد او من احمد ثم اقام البينة على الملك المطلق تقبل  
 لان اكثر ما يقرانه صار مقرا بالملك لبائعه الا ان هذا الاقرار لم يصح منه لانه وقع

لمجهول والاقرار للمجهول باطل فصا كان لم يدع الشرا من مجهول وهناك تقبل البينة  
 على الملك المطلق وكذا انما قد قيل لا تقبل هذه الشهادة وان ادعى الشرا من مجهول لان  
 هذه شهادة بزيادة على ما يدعيه المدعى فلا تقبل ولانه اذا ادعى الشرا فقد اقرانه  
 ملكه بسبب ولا ملك له فيه مطلقا فلا تقبل ولو ادعى الملك مطلقا وشهدا له  
 بسبب تقبل لا نهى شهدوا باقل مما ادعاه لا نهى شهدوا بملك حادث وفي هذه  
 الصورة ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى اتدعى الملك بهذا السبب الذي شهدوا به  
 وترعيه بسبب اخر ان قال ادعيه بهذا السبب تقبل شهادة تقبل ويقضى له بالملك  
 بهذا السبب وان قال ادعيه بسبب اخر او قال لا ادعيه بهذا السبب لا تقبل  
 شهادة تقبل ولو ادعى الشرا مع القبض وشهدوا بالملك المطلق فيها اختلاف للشافعي  
 بعضهم قالوا تقبل لان دعوى الشرا مع القبض دعوى مطلق الملك الا ترى انه  
 لا يشترط لصحة هذه الدعوى اعلاؤه حتى ان من قال لغيره بعث منك عبدا بكذا  
 وسلمته اليك مع دعواه وان كان العبد مجهولا وبعضهم قالوا لا تقبل لان دعوى  
 الشرا معتبرة في نفسها في هذه الصورة ولم تصر بمنزلة دعوى الملك المطلق الا  
 ترى انه لا يقضى له بالزوايد ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا على الملك بسبب ثم  
 شهدوا على الملك المطلق لا تقبل شهادة تقبل لا نهى اذا شهدوا على الملك بسبب  
 حمل دعوى الملك على الملك بسبب فلا تقبل شهادة تقبل على الملك المطلق بعد ذلك  
 ولو شهدوا على الملك المطلق ثم شهدوا على الملك بسبب تقبل شهادة تقبل لا نهى  
 شهدوا ببعض ما شهدوا به او لا فتقبل شهادة تقبل ولو ادعى الشرا فشهدوا  
 على الملك المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على الشرا لا تقبل لان دعوى  
 مطلق الملك دعوى اولية الملك على سبيل الاحتمال والشهادة على الشرا شهادة  
 على اولية الملك على سبيل التيقن فشهدوا باكثر مما ادعاه فلا تقبل وهذه المسئلة  
 دليل على انه اذا ادعى الشرا او لا ثم ادعى الملك المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق  
 او لا ثم ادعى الشرا لا تقبل ولو ادعى الملك بالشرا وشهدوا على الملك بسبب  
 لا تقبل بخلاف ما اذا ادعى الملك مطلقا وشهدوا على الملك بسبب حيث تقبل  
 وتامه هناك وفي البحر عند قول صاحب الكنز الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت  
 ولا فلا لان تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة فقد وجدت فيما  
 يوافقها وانعزلت فيما يخالفها والمراد بالموافقة المطابقة او كون المشهود به اقل من  
 المحكوم المدعى به بخلاف ما اذا كان اكثر كذا في فتح القدير واطلق الموافقة ولم يبيدها  
 باللفظ والمعنى كما في الموافقة بين الشاهدين ليفيد عدم الاشتراط وان الموافقة



معنى كافي فلو ادعى الغصب او القتل فشهد ابا قرار المدعى عليه بذلك تقبل ولو شهد احدا  
 بالغصب او القتل والاخر بالاقارب لا تقبل ثم ذكر حجة من الفروع قال وبه علم ان المطابقة  
 بين الدعوى والشهادة اغاها شرط فيما اذا كانت الدعوى فيه شرطا والا فلا والحاصل انهم  
 اذا شهدوا باقل مما ادعى تقبل بلا توفيق وان كان باكثر لم تقبل الا اذا وافق فلو ادعى الف  
 فشهد ابا الف وخمسائة فقال للمدعى كان لي عليه الف وخمسائة الا اني ابرائة من خمسمائة  
 او قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الالف والالفين ولا  
 يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لان الشيء اغا يحتاج الى اثباته بالبينة اذا كان سببا لا يثبت  
 به ولا ينفرد باثباته كما اذا ادعى الملك بالشراف شهد الشهود بالهبة فان ثمة يحتاج الى  
 اثباته بالبينة اما الامر فيتم به وحده ولو اقر بالاستيفاء يصح اقراره ولا يحتاج الى اثبات  
 لكن لا بد من دعوى التوفيق هنا استحضانا وجه الاستحسان مع بقاء البحث المذكور هناك

**ثم اختلاف الشاهدين معنا قبولها اذا لم ان تبعا**  
**تطابق في اللفظ ثم المعنى فيما عدا مسائل تستثنى**  
**في الوقف والمهر اذا اختلفا في القدر يقضي بالاقل فاعرفا**  
**او قال شاهدا له قد وهبته وشاهد اعطاه فاحكم بالهبة**  
**او قال شاهدا بان الالف له عليه والاخر قد اقر له**  
**بالالف ثم بالنكاح لو شهد وشهد الثاني بتزويج وجد**  
**او قال قد اعنت هذا العبد بالعربية هديت القصد**  
**والفارسية يقول الثاني يقبل في الجميع اذا الشان**

الف من الاطلاق وقبولها مفعوله والابيات اشتملت على عبارة في الاشياء والتعاريف  
 من القضا والشهادات قال اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق في  
 ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضي باقلها كما في شهادات فتح القدر مقفيا الى  
 الحصاص الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضي بالاقل كما في البرازية الثالثة شهد  
 احدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل الرابعة شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وهما  
 في شرح الزيلعي الخامسة شهد ان له عليه الف والاخر انه اقر له بالف تقبل كما في العدة  
 السادسة شهد انه اعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاح  
 القبول فيها وهي السابعة واجمعوا انها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية انتهى وقد  
 زاد على ذلك في البحر حيث قال عند قول صاحب الكثر ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا  
 ومعنى اي عند ان حصة وكفى عندهما الاتفاق في المعنى والمراد باتفاقهما لفظا تطابق  
 لفظيهما على افادة المعنى بطريق الرفع لا بطريق التضمن فلو ادعى على اخر مائة درهم شهد

واحد بدرهم والاخر بدرهمين والاخر بثلاثة والاخر بأربعة والاخر بخمسة لم تقبل عنده في  
 غير عدم الموافقة لفظا وعند ما يقضي بأربعة وكذا ان شهد احدهما بألف والاخر  
 بالالفين لم تقبل عندهما وعند ما تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعى الفين وعلى هذا  
 لماية والمائتان والثلثة والثلثان والثلثة ولا يشترط ان تكون الموافقة  
 بين ذلك اللفظ بل ما يعينه او يبراه حتى لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل  
 ولو شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج فانها تقبل كما في المحيط ولو شهد احدهما بالغصب  
 والقتل والاخر بالاقارب لا تقبل وفي العدة شهد احدهما ان له عليه الف درهم وشهد  
 الاخر انه اقر له بالف درهم تقبل قال وخرج عن ظاهر قول الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
 مسائل وان امكن رجوعها اليه الا في ما في العدة الثانية ادعى كرجعة فشهد احدهما  
 بانها حيوة والاخر مردية والدعوى بالافضل يقضي بالاقل الثالثة ادعى مائة دينار فقال  
 احدهما ينسابورية والاخر نجارية والمدعى يدعى النيسابورية وهو اوجه يقضي بالنجارية  
 بخلاف ينقل ومثله لو شهد احدهما بالف بيض والاخر بالف سود والمدعى يدعى  
 بالفضل تقبل على الاقل ووجه في المسائل الثلاث انها اتفقا على الكمية وانفرد احدهما  
 بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعى الاقل لا تقبل الا ان وفق بالابراء وتماه في فتح  
 لتقدير الرابعة مسئلة الهبة والعطية الخامسة مسئلة النكاح والتزويج وقد منها  
 السادسة شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة ابد على ان يزيد ثلث عملتها وشهد  
 الاخر ان يزيد نصفها تقبل وعلى الثلث والباقي للمساكين كذا في اوقاف الحصاص لسابقة  
 ادعى انه باع سبع الوفا فشهد احدهما به والاخر ان المشتري اقر بذلك تقبل كما في الفتح ولا  
 خصوصية لبس الوفا فاذا شهد احدهما بالبيع والاخر بالاقارب تقبل كما في جامع القصولين  
 ولا خصوصية للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل كما فيه ايضا والنكاح كالفعل الثانية  
 شهد احدهما انها جارية والاخر انها كانت له تقبل كما في الفتح ايضا التاسعة ادعى الف  
 مطلقا فشهد احدهما على اقراره بالف قرض والاخر بالف ودية تقبل وان ادعى احد  
 الفين لا تقبل لانه كذب شاهده كذا في البرازية بخلاف ما اذا شهد احدهما بالف قرض  
 والاخر بالف ودية فانها لا تقبل منه ايضا العاشرة ادعى لبراء فشهد احدهما به والاخر  
 على انه وصية او يصدق عليه او حله جاز الحادية عشرة ما اذا شهد احدهما بالبراء والاخر  
 بالهبة وانه حله جاز الثانية عشر ادعى الكفيل الهبة فشهد احدهما بها والاخر بالبراء  
 جاز ويثبت الا ببراء الهبة لانه اقلهما فلا يرجع الكفيل على الاصيل وهما في البرازية  
 ثالثة عشر شهد احدهما على اقراره انه اخذ منه العبد والاخر على اقراره بانه اودعه  
 منه هذا العبد تقبل لا اتفاقهما على الاقرار بالخذ الرابعة عشر شهد احدهما انه غصب



منه والاخران فلانا اودع منه هذا العبد يقضي المدعى ولا يقبل من المدعى عليه بعينه بعد  
لان الشاهدين شهدا على اقراره بالملك الخامسة عشر شهدا احدها انها ولدت منه  
والاخر انها حبلت منه تقبل السادسة عشر شهدا احدها انها ولدت منه ذكر وقال  
انني تقبل كذا في البرازية السابعة عشر شهدا احدها انه اقران الدار له والاخر انه سكن  
فيها تقبل الثامنة عشر انكر ان عبيده فشهدا احدهما انه اذن له في الثياب والاخر  
على انه اذن له في الطعام تقبل بخلاف ما اذا قال احدهما اذن له صريحاً وقال الآخر  
راه يشتري ويبيع فسكت لا يقبل التاسعة عشر اختلف شاهدا الاقرار بالمال  
في كونه اقر بالمهرية او بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهدا احدهما  
بانه قال لعبيده انت حر وقال الآخر قال له ارادى تقبل الحادية والعشرون قال لامرته  
ان كلت فلانا فانت طالق شهدا احدهما انها كلمته غدوة والاخر عشيبة طلقت الثانية  
والعشرون ان طلقته فبعده حر فقال احدهما طلقها اليوم وقال الآخر طلقها  
امس يقع الطلاق والعناق الثالثة والعشرون شهدا احدهما انه طلقها ثلاثا  
البتة والاخر انه طلقها اثنتين يقضي بطلقتين ويملك الرجعة ذكره في المنتهى  
عن هشام عن محمد بن محمد بخلاف ما اذا شهدا احدهما انها اعتق كله والاخر انه اعتق نصفه  
لا تقبل وعلى هذا ففرق بين الطلقة والطلقتين وبين هذه والفرق بينهما هنا  
اتفقا على البيئونة لفظاً ومعنى وان اختلفا في العدد بخلاف هذه وفي العيون  
لا في الليث روى هشام عن محمد بن محمد في رجل تحت امرته فاعتقت فشهد عليه شاهداً  
فقال احدهما شهدا انك طلقته وهي امه ثلاثا وشهد الاخر انه طلقها بعد ما سفت  
فلانا قال هما تطليقتان فيملك الرجعة لان الثلاث التي شهد بها في حال الرق  
واحد منها ليست بشئ ولو شهد شاهداً ان فلانا طلق امراته ثلاثا البتة وشهد  
اخر انه طلقها اثنتين البتة فهما تطليقتان يملك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله  
البتة في الثلاث الرابعة والعشرون شهدا احدهما انه اعتق بالعزى والاخر  
بالفارسية تقبل للاتفاق في المعنى بخلاف ما اذا شهدا احدهما انه تذفه بالعزى والاخر  
بالفارسية لا تقبل لان العبرة في الحدود للصورة والمعنى جميعاً احتياطاً للدرك في  
البرازية الخامسة والعشرون في جامع الفصولين شهدا ببيع او اجارة او طلاق او تنكح  
على مال واختلفا في قدر البدل لا تقبل الا في النكاح تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل  
وقال لا لا تقبل في النكاح ايضا السادسة والعشرون شهدا احدهما انه وكاه بخمر  
مع فلان في دارهما وشهد الاخر انه وكله بمصومة فيه وفي شئ اخر تقبل في دار  
اجتمعا عليه اذا الوكالة تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة

لا فيما تفرد به احدهما فلوا دعوى وكالة معينة فشهدا بها والاخر بوكالة عامة ينسفي  
ان ثبتت المصينة ولو شهدا بوكالة معينة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لا في  
العزل ولو شهدا احدهما انه وكله بطلاقها وحدها وشهد الاخر انه وكلها وكله بطلاقها  
وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليه كذا في جامع الفصولين السابعة  
والعشرون شهدا احدهما بانه وقف في صحته والاخر بانه وقف في مرضه قبل اذ شهدا بوقف  
بات لان حكم المريض نقض مما لا يخرج من الثلث وبهذا لا تمنع الشهادة كالرشد  
حدهما انه وقف ثلث مرضه والاخر انه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من كتاب الوقف  
من حكم المهرني الثامنة والعشرون ولو شهدا شاهداً انه اوصى اليه يوم الخميس والاخر انه  
وصى اليه يوم الجمعة جازت لانها كلام لا يختلف بزمان ومكان كذا في وصايا اللؤلؤ واجبة  
التاسعة والعشرون ادعى ما لا شهدا احدهما ان المحتال عليه احوال عن غريمه بهذا المال  
وشهد الاخر انه كف عن غريمه بهذا المال تقبل كذا في القنية الثلاثون شهدا احدهما انه باع  
بكذا الى شهر وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر لاجل الحادية والثلاثون شهدا احدهما انه باع  
بشرط الخيار فثلاثة ايام ولم يذكر الاخر الخيار تقبل فيهما كذا في الزيلعي في باب التحالف  
الثانية والثلاثون شهدا احدهما من وكالة معينة المفق شهدا احدهما وكله بالخصومة  
في هذه الدار عند قاضي الكوفة واخر قال عند قاضي البصرة جازت شهدا بينهما الثالثة والثلاثون  
في ديب القضا المضاف من باب الشهادة بالوكالة شهدا احدهما انه وكله بالقبض والاخر  
انه جرمه تقبل الرابعة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه سلطه على قبضه  
تقبل الخامسة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بطلب دينه والاخر بتقاضيه تقبل  
سادسة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه وكله تقبل السابعة والثلاثون  
شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر بطلبه تقبل الثامنة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله  
بقبضه والاخر انه امره باخذه او امره لياخذه تقبل وهي في ادب القضا وما قبلها  
تاسعة والثلاثون اختلفا في من اقرنه بالوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان اقراره  
به تقبل الحادية والاربعون اختلفا في وقفه في صحته او في مرضه تقبل الثانية والاربعون  
شهدا احدهما بوقفها على زيد والاخر على عمرو تقبل وتكون وقفا على الفقراء وهذه الثلاثة  
من الاسعاف انتهى كلام البحر قلت وعلى هذا المنوال يمكن الزيادة على ذلك فيقال  
لثلاثة والاربعون احد شاهدي القرض اذا شهدا اقرضه وشهد الاخر انه اقرضه  
ثم قضاه ثبت القرض ولا يثبت القضا وذكر في مختصر القدوري ولو شهدا بالف  
فقال احدهما قضاه منها خمسمائة تقبل الشهادة على الالف ولا يسمع قوله قضاه  
لان يشهد معه الاخر وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يقر المدعى



انه قبض خمسمائة كذا في فصول العادي من الفصل الثاني عشر الرابعة والاربعون في فصول العادي من الفصل المذكور قال اذا شهدا على رجل سرقة بقره واختلفا لونها تقبل عند ابن حنيفة خلافا لهما واجمعوا ان هذا الاختلاف في القصب يمنع قبول الشهادة وكذلك لو اختلفا في الذكورة والا نونة لا يقبل اجماعا انتهى وفي القينة قال ابن جعفر ان هذا الخلف فيما اذا اختلفا في صفتين متضاريتين كالسود والابيض فاما في المتضاريتين بان شهدا احدهما بالصفرة والاخر على الحرة فانه يقبل لان الصفرة المشبهة تضرب الى الحرة والحرة اذا رقت تضرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهدا احدهما انها عبرا والاخر انها بيضا تقبل بالاخلاق وعن الكرخي غير هذا فقال هذا في لوين يتشابهان كالسود والحرة والصفرة فاما اذا لم يتشابهان كالسود والابيض لا تقبل عندهم جميعا انتهى الخامسة والاربعون ادنى الفاعل رجل فشهدا احدهما على خمسمائة من ثمن عبد قبضه والاخر على خمسمائة من ثمن متاع قبضه يقضى بخمسمائة كذا في مختصر المحيط السادسة والاربعون لو شهد احدهما انه اشترى بالفا من ذب سنة والاخر انه اشتراه بالف من ذب سنتين تقبل كذا في مختصر المحيط ايضا السابعة والاربعون من مختصر المحيط ايضا لو شهدا احدهما بالطلاق الرجعي والاخر بالباين تقبل على الرجعي وكذا لو شهدا احدهما على تطلقة والاخر على واحد وعشرين تقبل على الواحدة الثامنة والاربعون هذا ايضا لو شهد احدهما انه قال ان دخلت الدار فانت طالق وفلانة معك وشهد الاخر انه قال ان دخلت الدار فانت طالق تقبل انتهى التاسعة والاربعون شهدا احدهما على خمسة عشر والاخر على عشرة وخمسة والمدعى يدعي خمسة عشر ينبغي ان تقبل كذا في القينة الخمسون رجل ادعى نكاح امرأة فشهدا احدهما انها تزوجت نفسها منه وشهد الاخر ان وليها تزوجها منه لا تقبل فلو ادعى هو عليها ثانيا انها تزوجت نفسها منه فشهد هذان الشاهدان على ذلك تقبل كذا في الخلاصة

لو في الزمان والمكان اختلفا فامنع شهادتهما بلا خفا  
فما عدا موطن معدوده ثلاثة وعشرون محدوده  
القرض والدين وبيع وشرا حواله وكالة بلا مرا  
والرهن والتحقق مع الضمان وهبة والقرض للانسان  
وبعده الابراء والطلاق ذكره الامير الحذاق  
وان ترم صاح لئلا يضابطا محبرا كي لا تكون عالطا  
فكلما يكون قول محض فالاختلاف فيه ليس نقضا

اذ يمكن التكرار في الاقوال ولا يكون ذلك في الافعال  
واربع فيها اختلاف يمنع من القبول صاح فيما يشرع  
المقصب والنكاح ثم القتل جناية بذات جاء النقل  
قال في فصول العادي من الثاني عشر قال والشهادة على عقد عامه بالفعل كالرهن والهبه والصدقة يبطلها الاختلاف في الزمان والمكان الا عند محمد في البيع والاجارة والصلح والخلع لا يبطلها الاختلاف في الزمان والمكان وكذلك لو شهدا احدهما بالفعل والاخر على الاقرار به لا يضر وكذلك القرض وان كان عامه بالقصب قال فلو شهد احدهما على اقراره اليوم بالف والاخر على اقراره امس بالالف جازت شهادتهما وذكر في شهادة الصفري اذا اختلف الشاهدان في الزمان والمكان او في الانشاء او في الاقرار بان شهدا احدهما على الانشاء والاخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما يعني في تصرف فعل كجناية وغصب او في قول ملحق بالفعل كنكاح لتضمنه فضلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول مختص كبيع وطلاق واقراء وبراء وتحرير او في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقرض اقرضتك فصار كطلاق وتحرير وبيع انتهى وفي جامع الفصولين من الفصل الحادي عشر ولو شهدا برهن واختلفا في زمانه او مكانه وهما يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا اشراء وهبة وصدقة بان القبض قد يكون غير مرقه ولو شهدا باقرار واحد او متصدق او رهن بالقصب تقبل الاختلاف لا يخلو عن وجوه اربعة اما في زمان او مكان او انشاء او اقرار وكل منها لا يخلو عن اربعة اوجه اما في الفعل او في القول او في فعل ملحق بالقول او في عكسه اما الفعل كغصب فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الاربعة واما القول المحض كبيع وبرهن فلا يمنع قبولها مطلقا واما الفعل المحض الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع واما عكسه كنكاح فلهذا فمنع واحق القرض بالفعل فان قوله اقرضتك قول والتسليم فعل بعد يتم به القرض فالحق به حكمه واما النكاح فقول ملحق احضار الشهود لا يبرهن من الشهود لعقد النكاح فحضور الشهود يقع بعد النكاح فالحق بفعل احضار بلا عكس انتهى لو ادعى المدعيون دفعا فصلا فشهدوا له بذلك محلا  
لم تقبل الشهادة المذكورة اصلا كما قالوه في ذي الصوره  
نسبة في جامع الفتاوى قال ولو ادعى المدعيون الايصال الى الدين متفرقا وشهد الشهود بالايصال مطلقا او جملة لا تقبل انتهى واصلا من القينة برقم القاضي



**شهادة الشاهد بالجهول في ثلاثة اجز بلا توقف**  
**عبد الجار فيما اذا قال فلان قد كفل نفسه فلان وهو عنا قجهل**  
**او شهدوا برهن شي مجهول او غصبه ايضا كما قد نقلوا**  
 جملة مجهول بالبنا المجهول صفة لشئ في الآيات عبارة من الاشياء والتظاير في الفتا  
 والشهادات قال الشهادة بالجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل بغير  
 فلان ولا يعرفه واذا شهدوا برهن لا يعرفونه او بغصب شي مجهول كما في قضايا  
 الشهادة برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدماء برهن عليهم من الذين كما في الفتا  
**انتهى واعلم بان شاهد العقار لو لم يكن يدري حدود الدار**  
**وسال الثقات ثم فسر** **حدودها يقبل فيما قررها**  
 قال في جامع الفصولين في اواخر الفصل الحادي عشر العقار اسم للمهرمة المبنية وتبين  
 اسم للمهرمة لا غير انتهى والثقات جمع ثقة وهو العدل وقد اشتمل البيتان على مسنة  
 من جامع الفتاوى قال وفي النوازل الشهود اذا لم يعرفوا الحدود وسالوا الثقات  
 وفسر واعند الحاكم تقبل شهادته على اقرار المدعي عليه بالدار وفسر بالحدود من غير انفسهم  
 ولا يذكرون اقرار المدعي عليه بالحدود تقبل انتهى وفي جامع الفصولين من اواخر الفصول  
 السابع قال القاضي يعرف حدوده ولا يعرفها شهوده فشهدوا ان هذه الدار ملك  
 المدعي لا تقبل اذا القاضي انما يقض بالملك سهادتهم والقاضي انما يعرف حدوده  
 ولا يعرف الملك للمدعي الا بشهادتهم بالملك بلا ذكر الحدود لا تقبل قال لا اقول  
 الغرض وهو التمييز عند القاضي فينبغي ان يصح حكمه بحسب ما تميز فلو شهدوا بالملك  
 المتنازع فيه والخصمان تصادقا على ان المشهود به هو المتنازع فيه فينبغي ان تقبل  
 الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم الجحالة المفضية الى النزاع في اصل الدار  
 فلو وقع النزاع في حدوده بعد الحكم باصله فذلك امر اخر تسمع فيه الخصومة بر  
 كما ان الجارين لو تنازعا في حدود داريهما لا في اصلهما يسمي كل منهما اصل داره  
 وتسمي الخصومة شهدا بداره ولا تعرف حدوده اذا مشينا اليه لكنها لا تعرف  
 اسم الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهما اذا عدلا وبيعتهما مع المدعي والمدعي  
 عليه امينين له ليوقف الشهود على الحدود بحضرة امينين القاضي فاذا وقف  
 عليها وقال هذه حدود دار شهدنا بمل هذا المدعي يرجعون الى القاضي وليشهد  
 الامنان انهما وقفوا وشهدا باسم الحدود فيجوز يقضي بالدار وكذا القرية  
 والحائوت وجميع الضيعات ولو شهدا ان الدار التي في بلد كذا في محلة كذا التي  
 تلاصق دار فلان الفلاني في يد هذا المدعي عليه لهذا المدعي ولكن لا تعرف حدوده  
 نقال المدعي للقاضي انا اتيك بشهود اخر يعرفون حدودها واتي بهم فيشهدوا

ان حدودها كذا ذكر في بعض النسخ ان القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كما في  
 مسئلة الاولى وذكر في بعضها انه لا يقبل اذا الشهادة الاولى في هذه المسئلة  
 ليست بحجة اصلا بدون الشهادة الثانية فاستوى وجودها وعدمها وكذا القرية  
 وجميع العقارات ثم قال واختلفت الروايات في هذه المسئلة والاضطرار بها تقبل  
 لان محل الشهادة يكون على هذا الوجه فاذا شهد البائع على البيع في البلدة والعقار  
 في السواد فالظاهر ان الشهود لا تعرفون حدود المبيع لكن اذا سمعوا ذكر الحدود  
 يشهدون على ذلك الحدود المذكورة في البيع ولو كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة ثم  
 قال ادعى ضيعة وذكر حدودها وشهد ان الضيعة التي حدودها كذا املاك للمدعي  
 لكن لا يدري باي موضع هي تسمع هذه الشهادة ويؤمر المدعي باقامة البينة  
 ان الضيعة التي شهدوا بها في موضع كذا فلو برهن يقضي له بها ادعى دار فقال  
 له القاضي هل تعرف حدوده قال لا ثم اعاد وبين حدوده لا تسمع ولو قال لا اعرف  
 سامي الجيران ثم ذكر في المرة الثانية تسمع انتهى وفي القينة شهود الدار يشهدوا  
 انها في يد المدعي عليه فشهدوا انها في يد المدعي عليه يقضيها القاضي كما لو شهدوا  
 بالملك في الحدود وشهدوا بحدودها تقبل جميعا وكما لو شهدوا على الاسر  
 والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهدوا انها المسمى بذلك الاسم يقبل  
 ويجعل كما لو ثبت الامران بشهادة فريق واحد ولو قالوا شهدنا ان الدار التي في  
 بني فلان ونذكر المدعي حدودها الاربعة ملك المدعي بهذا السبب ولكنها لا تعرف  
 حدودها ولا نقف عليها فشهدوا بحدود الدار المدعي بها قبل لا تقبل وفي  
 عامة الروايات تقبل وهو الاصح وذكر في باب ما يتعلق بحدود المدعي والشهادة  
 والغلط فيه قال ادعى وذكر حدود المدعي وشهد الشهود عقيب الدعوى ولم يذكروا  
 حدود المدعي في شهادتهم لم تقبل الا اذا قالوا شهدنا على الحدود الذي ذكر المدعي  
 حدوده ادعى ضيعة وذكر حدودها فشهد الشهود على الضيعة ولم يذكروا الحدود  
 وقالوا لا نعرف الضيعة بعينها والحدود بل نشهد على اقرار ذي اليد ان هذه الضيعة  
 محدودة كما ذكر المدعي حدودها حق فلان من جهة الميراث تقبل شهادتهم وعن  
 العلويين الحامي والحجاري والتاجري اقرار بملكية الدار لبخته ولم يذكروا حدودها عند  
 شهود تقبل شهادتهم على اقرار بملكية هذه الدار لها ادعى محدودة وذكر حدوده  
 الاربعة فانكر ذواليد وطلع في الحدود نسأل الحاكم فوجد احداهما بخلافه فقال  
 المدعي كان حدوها ما ذكرت وقت الشراء لكنه تغير بتغير المالك يسمع فيه التوفيق  
 لنا حد نصف حدود المدعي حين ينظر في الصلح فاذا لم ينظر لا يقدر على ذلك



لا تقبل شهادته اذا كان ينقله ويحفظه عن النظر فاما اذا كان يستعين به نوع استواء  
كقارى القرآن من المصحف راياس به احد حدود المدعى ينتهي الى ارضي زيد وارضى  
عمرو فذكر الشهود ارضي زيد وعمرو وتقبل شهادتهما اذا لم يقع الخلل في بقية  
الحدود وتداركوا ذلك الخلل بالذكر في مجلس اخر وقال المجتهدى الخطاء في الحدود  
لا يوجب نقضا في الشهادة وقيل ان تداركوا الفلظ في ذلك المجلس يسمع واذ تفرقا  
لا يسمع وفي المحيط اذا غلط الشاهد في احد الحدود لا تقبل شهادته بخلاف ما اذا  
ترك احد الحدود انتهى

**لو ادعى عينا وذلك مجر** **والشاهدان صاح قال لا تشهد**  
**نحن على اقراره هذا يقبل** **اما اذا ما قال حين يسأل**  
**زيد بانني عليه اشهد** **بالمال والاقرار قال احمد**  
**فاعلم بان ذلك ليس يقبل** **ومثل هذا الامر فيما نقلوا**  
**لو ادعى المديون للدين الادا** **واحد من الشهود شهدا**  
**بانه اداه والاخر قد** **قال اقربا دايه يرد**  
**اد واحد من دين اضحى يشهد** **بالفعل والثاني يقول ليسند**  
**ومثل هذا الشيء دعوى القتل** **كذلك النكاح قال اهل الفضل**  
**ان كان في هذا احد الشهود** **شهد بالقتل وبالعقود**  
**وشهد الآخر بالاقرار** **به يرد اذا بلا انكار**  
**وهكذا الغصب على ما ذكرنا** **اذ لا يكون فعله مكررا**  
**لو شهد الشاهد حيث يدعى** **شخص بان العين ملك للمدعى**  
**وشهد الثاني على اقرار** **ذى اليد لا يصح في المختار**  
**اما اذا ما كان ذاق الدين** **فانه مع بغير مدين**  
**والفرق ان الدين لا يحتمل** **زوايدا والعين قد تحتمل**  
**قالا اختلاف صاح في المشهود به** **يلزم فيها ليس فيه فانتبه**

هذه المسائل المذكورة في كتب المذهب على التفصيل التام وبيان ذلك قال في جامع  
الفصولين من الحادى عشر ادعى ديناً وشهدا أحدهما بالمال والاخر باقراره بالمال تقبل  
ومثل هذه الشهادة لم تقبل في العين لان حكم الملك المطلق ان يستحق بزوايد ذلك  
بالاقرار بخلافه قال اقول الفرق بين العين والدين ان الدين لا يحتمل الزوايد فلا يلزم  
اختلاف المشهود به بخلاف العين ادعى قرضاً وشهدا أحدهما باقراره بالمال تقبل ببيان  
السبب ولو شهدا أحدهما بالقرض والاخر باقراره بالقرض بلشركه تقبل ولو ادعى الادا

وشهدا أحدهما انه اداه والاخر ان الدين اقر بقبضه لا يقبل لان أحدهما شهد بالفعل  
والاخر بالقول الى ان قال ادعى شراً وشهدا أحدهما به والاخر انه اقر به تقبل لان لفظ  
الشراء يصلح للاقرار والابتداء فقد اتفقا على امر واحد وليس الاختلاف بين الشاهدين  
لاختلاف الدعوى والشهادة كل منهما ينبغي ان تطابق الاخرى باللفظ الذي  
لا يوجب خللاً في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان تكون في  
المعنى خاصة ولا عبرة للمطابقة لو ادعى الغصب وشهدا أحدهما بالغصب والاخر  
انه اقر به لا تقبل ولو شهدا انه اقر بالغصب تقبل وشهد بخوبى وخبر باقراره به  
تقبل لانه قول فلا مرد الا اذا كان مبيعة الانشاء بخلاف صيغة الاخبار كقذف وشهد  
به والاخر باقراره ولو شهد بخوبى وغصب واخر باقراره ترد لانه فعل ولو انكر الباع عيبه  
عنه فشهادته شره وبه هذا العيب وشهدا أحدهما اقر به لم يجز لانها شهدا  
بامر من مختلفين وهذه كالو ادعى عينا انه له فشهادته ملكه واخر ان ذا اليد  
اقر بانه ملكه لا تقبل ادعى رهنا فشهد بمعاينة القبض وشهدا أحدهما الرهن اقر  
بقبض الرهن لا تقبل اذ الرهن في هذا كغصب ادعى بيعاً بشرط الوفاء فانكر  
فوايد فشهادته باعه بشرط الوفاء واخر انه اقر بالمشتري انه شرى بشرط الوفاء  
تقبل لان في البيع لفظ الانشاء ولفظ الاقرار واحد ادعى مال اجارة فسخت بموت  
الموجر وشهدا أحدهما بالموجر بقبض الاجرة تقبل وان لم يذكر عقد الاجارة ادعى الوديعة  
وشهدا أحدهما اقر بالادعاء تقبل كما في الغصب وكذا العارية ولو شهدا بايداعه واخر انه  
اقر بايداعه تقبل قياس القرض فينبغي ان تقبل وعلى قياس الغصب فينبغي ان لا تقبل انكى  
نكاحاً فشهدا أحدهما بنكاح تقبل كما في الغصب ولو شهدا أحدهما بنكاح والاخر  
باقراره لا تقبل كغصب ادعى قنا وبرهن على اقرار ذى اليد انه له تقبل اعتباراً للاقرار  
لنائب بالبينة بالثابت عينا ادعت طلاقاً وشهدا به او شهدا أحدهما به والاخر  
باقراره به تقبل ادعت خلعاً وشهدا باقرار الزوج به تقبل شهدا ان قيمة المقتصد  
كذا وشهدا أحدهما غاصبه كذا اقر به لا تقبل ادعى انه قبض من مال كذا قبضاً موجباً  
لمرد وشهدا انه اقر بقبضه فينبغي ان يقبل قياساً على الغصب ادعى قتلاً وشهد  
به واخر انه اقر به ترد اذا الاقرار شكره لا القتل ولو ادعى قضا دينه وشهدا انه اقر  
باستيفائه تقبل ولو شهدا أحدهما بالاداء والاخر باقراره بالاستيفاء ترد كما في  
الغصب ادعت ارضاً وشهدا أحدهما انه ملكها لان زوجها دفعه اليها عوضاً  
عن الرستيمان وشهدا الآخر انها تملكه لان زوجها اقر انه ملكها تقبل لان كل  
باع يقر بالملك لشتره فكأنهما شهدا انه اقر انه ملكها وقيل ترد لانه لما شهد



أحدهما أنه دفعه عوضا لشهد بالعقد وشهد الآخر بأقراره أنه دفعه عوضا انتهى  
وفي لسان الحكم ولو شهد أحدهما بالقتل والآخر بالأقرار بالقتل لا تقبل لأن القتل  
فعل والأقرار قول والفعل غير القول فاختلف المشهود به انتهى وفي القينة ادعى  
آخر من مورثه فأقر بالدين وقال أخذ مورثك مني تابوتاً عن هذا الدين فشهره  
أحد الشاهدين على وقف دعواه وشهد الآخر على إقرار الميت بأخذ التابوت عن الورث  
يقبل ولو لم يقولوا عن الدين لا يقبل شهد أحدهما الشاهد من أن هذا حق المدعي والآخر  
بأقرار المدعي عليه بذلك تقبل ورث داراً من أبيه فادعاه عليه رجل ملكاً مطلقاً وأقر  
على إقرار مورثه أنها للمدعي تقبل إلى أن قال ادعى المدعيون الأيصال فشهره أحد الشاهدين  
بأنه لا يصلح والآخر على إقرار رب الدين بالايصال لا يقبل وأصله أنه لو شهد أحدهما  
على معاينة الفعل وشهد الآخر على الإقرار بذلك الفعل لا تقبل لأنهما شهدا بامرئ  
مختلفين ادعى عليه الفاشهد أحدهما أنه دفع لهذا المدعي عليه الفاشهد الآخر على  
إقرار المدعي عليه بها لا تجمع لأن هذا قول وفعل وذكره أنه لا يجمع بين القول والفعل  
بمخالف ما إذا شهد أحدهما بالف المدعي على المدعي عليه وشهد الآخر على إقرار المدعي عليه  
بأنه فانه يقبل لأنه ليس يجمع بين القول والفعل ادعى إرضاء في يد رجل فشهر أحدهما  
أنها له وشهد الآخر على إقراره باليد بذلك لم تقبل وكذا في رواية ابن سماعة عن  
محمد في دعوى الدار انتهى

**لو أنه شهد شاهداً فسر واحد وقال الثاني  
أشهد في ذلك على شهادة أو مثلها قد قال في مقالة  
لا تقبل الشهادة المذكورة أصلاً كما قاله في ذي الصورة  
أما إذا قال مثل صاحب شهد يقبل بقول صائب  
قد قاله أبا حنيفة الأسلاف وقال لا تقبلها الخفاف**

والبحت الثالث تقدم بجملة وحروف فكان تكراراً والمسئلة في الفتاوى الولولجية قال  
ولو شهد أحدهما الشاهدين بالحق مفسراً وقال الآخر شهد مثل ما شهد صاحب لا يقبل  
ما لم يقبل لأن قوله شهد مثل شهادة صاحب يحتمل أنه أراد به جميع ما شهد به  
صاحبه ويحتمل أنه أراد به آخره أو وسطه فلا يمان من أن يفهم الشاهد شيئاً في  
الشهادة احترازاً عن الويال والشهادة حجة فلا تكون حجة مع الاحتمال وهما في  
ثلاثة أحدهما أنه والثانية أن يقول شهد على شهادة الأول والثالثة أن يقول  
أشهد على مثل ما شهد به الأول اختلف المشايخ في الفصل الأول قال شمس الأئمة  
الحلواني المسئلة على التفصيل أن كان الشاهد الثاني فصيحا يمكنه إثباته على وجه لا ينفك

منه ذلك وإن كان اعجباً لا يقبل لأنه لما قال شهد مثل شهادة صاحبي أو شهد  
بما شهد به هذا فقد بنا شهادة على شهادة والبناء يكون كالمبنى عليه وبعضهم  
قالوا إذا كان مجالاً لولا مجلس القاضى وحشمته يمكنه أن يعبر تقبل وإن كان لا يمكنه  
لا تقبل وقال شمس الأئمة السرخسي إن أحسن القاضى بحضارته من الشهود بشهادة  
الزور يكلف أن يفسر وإن لم يحسن لا يكلف وفي الفصل الثاني لا تقبل بالأجماع  
لأن ذلك شهادة على الشهادة وليس شهادة على الحق وكذلك في الفصل الثالث  
لأن مثل ذلك قد يكون صلة قال الله تعالى ليس كمثل شيء أي ليس كمثل شيء فصار هذا  
وقوله شهد على شهادة الأول سواء فلا تقبل والمختار في الفصل الأول ما قال شمس  
الأئمة السرخسي وهذا كما روى عن محمد بن القاضى إذا شهد الشهود بشهادة الزور  
فرق بينهم وإن لم يتهم لم يتكلف بذلك انتهى وفي المنتقاة إذا شهد أحدهما الشاهدين  
مفسراً وقال الآخر شهد مثل شهادة لا تقبل ما لم يفسر لأن قوله شهد مثل شهادة  
يحتمل أنه أراد به جميع ما شهد به صاحبه ويحتمل أنه أراد به ما شهد به أو وسطه  
فلا يمان من أن يفهم الشاهد شيئاً في شهادة احترازاً عن الويال والشهادة حجة فلا  
تكون مع الاحتمال وقيل المسئلة على التفصيل أن كان الشاهد الثاني يمكنه الإتيان  
به على وجهه لا يقبل منه ذلك وإن كان اعجباً لا يقبل لأنه لما قال شهد مثل شهادة  
صاحبي فقد بنا شهادة على شهادة الأول والبناء كالمبنى عليه وقال بعضهم إن كان  
مجالاً لولا حشمة القضا وهيبته يمكنه أن يفسر تقبل وإن كان لا يمكنه لا تقبل  
وقال الشاهد الثاني شهد على شهادة الأول لا تقبل بالاتفاق لأن ذلك شهادة  
على الشهادة وليس شهادة على الحق فلا تقبل ولو قال شهد على مثل ما شهد  
بها الأول لا تقبل لأن مثل قد تكون زيادة كما في قوله تعالى ليس كمثل شيء فصار هذا  
وقوله شهد على الشهادة الأول سواء انتهى وفي جامع الفتاوى ولو شهد أحدهما  
الشاهدين بالحق مفسراً والآخر شهد بمثل شهادة لم تقبل عند عامة المشايخ  
وقيل تقبل من الأعجب إذا كان مجالاً يمكنه البيان لولا حشمة مجلس القاضى ومن  
الفصيح لا وقيل إن لم يحسن القاضى بتهمته يقبل الإجمال وإن أحسن لا وبه يفتي  
كما روى عن محمد أنه إذا شهد الشهود فرق بينهم ولا فلا انتهى وفي جامع الفتاوى  
من الفصل التاسع شهد أحدهما ثم قال الآخر شهد بمثل شهادة صاحبي تقبل  
وفيه تفاصيل وأقول قال له يا زاني فقال الآخر صرنا قلت هذا الثاني وصفه  
ما وصف الأول وهذا يدل على أن أحدهما الشاهدين لو شهد فقال الشاهد الآخر  
أشهد بمثل ما شهد به من أوله إلى آخره يجب أن يقبل بلا ريب المدعي قرير العوى



فقال الشاهد اشهد بما ادعى هذا عليه وقال المدعى بيده بغير حق تقبل انتهى وفي  
لسان المحاكم ولو جاء المدعى بشاهد من فشهد احدها وفسر الشهادة على وجهها  
وقال الاخر اشهد مثل شهادة صاحبي لا يقبل فيه الاجمال وان كان عجميا غير  
فصيح يقبل منه الاجمال اذا كان محال لولا حشمة مجلس القاضى يمكن ان يعبر الشهادة  
بلسانه اما اذا كان محال لا يمكن ان يعبر بلسانه اصلا فانه لا يقبل منه ايضا وقال  
الشيخ شمس الائمة ابو بكر محمد بن ابي سهل المختار ان يجعل الجواب على التفصيل في  
القاضى مخيطة من الشهود بشهادة الزور يكلف كل شاهد ان يفسر شهادته  
وان لم يحس بشئ من الحيانة لا يكلف ويحكم في ذلك في رايه انتهى وفي مختصر  
المحيط من كتاب ادب القاضى قال وذكر لخصاف لو شهد احدهما وفسر ثم قال  
الاخر اشهد مثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضى حتى يتكلم بشهادته وقال بعض  
مشايخنا ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيانها لا يقبل منه ولا يقبل وقال بعضهم  
المختار ان احس القاضى مخيطة من الشهود يامر كل واحد ان يفسر شهادته ولا  
لا يكلف ويحكم في ذلك رايه ولو قال الثاني اشهد على مثل شهادة الاول لا يقبل كما  
لو قال اشهد على شهادة الاول ولو شهد احدهما بالكتاب بان يكتب شهادته  
في كتاب فيقرأ عليهم فيقول الشاهد اشهد ان هذا المدعى جميع ما سمي ووصف  
في هذا الكتاب على المدعى عليه وفي يده بغير حق وواجب عليه ان يسلمه يصح انتهى

**بدون دعوى تقبل الشهادة فيما تحضروا للعبادة**  
**خلص مثل رمضان شرفي طلاقه كذا الظهار فاعرف**  
**ومثله النسب فخر الايلاء كذا الحدود خلصت للمولى**  
**والوقف عتق الامة المقسمة كذا حرمتها الاصلية**  
**وهكذا الخلع كما قد ضبطوا ثم به المهر جميعا يسقط**  
**عن ذمته الزوج على ما شرعا ويدخل المال هناك تبعا**

خلص بضم اللام والمراد بالمولى هو الله تعالى والمعني اي المقصودة من معنى يعني  
اذا قصدوا الف شرعا للطلاق وقد اشتملت الايات على مسايل من الاشياء والظواهر  
وقد كرر ذلك في ثلاث مواضع من كتاب القضاء والشهادات فجمعها الناظر رحمه الله  
تبعا وعبارته تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعتق الامة  
وحرمتها الاصلية وفيما تحضرونه تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار  
انتهى ثم نقل في موضع اخر من كتاب القضاء والشهادات حيث قال تقبل الشهادة  
حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها

وحرية الامة وتدبيرها والخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من  
كلامهم ايضا حد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد  
بالوقف الشهادة في اصابه واما بريده فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من  
له الحق ولا جواب لها فالشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه المواضع  
فلتحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت اربعة عشر موضعا وهي الشهادة  
على دعوى مولاة نسبه انتهى ونقل قبل ذلك قال تقبل الشهادة حسبة بلاد  
دعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال  
الغفر والاضحى والحدود الا حد القذف والسرقه واختلفوا في قبولها بلاد دعوى  
في النسب وجزم بالقبول ابن وهبان وفي تدبير الامة وحرمة المصاهرة والخلع  
والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده خلافا لهما واختلفوا  
على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق  
لا نحل الفرج وحرمة قيمه حواله تعالى فجاز ثبوته من غير دعوى انتهى وفي  
القنية الشهادة على الخلع بدون دعوى المرأة مقبولة كما في الطلاق وعتاق  
الامة ويسقط المهر عن ذمته الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة تبعا قالوا  
والشهادة على التدبير كالشهادة على العتق لا تقبل عندنا خفيفة بدون الدعوى  
ينهي وفي النفع الوسايل واعلم ان المملوك اذا ادعى التدبير على سيده بين يدي القاضى  
فانكر السيد فاقام المذكر البينة بما ادعى قبلت بينته ولا بد من الدعوى من  
جهة المملوك في قول ابي حنيفة خلافا لهما حتى لو قامت البينة بلاد دعواه وانكر  
التدبير ولم يدعه ووافق المولى على الانكار لا تقبل البينة عندنا خفيفة وعندهما  
تقبل هذا في العبد والامة وفي العتق تقبل بينته الاعتناق من غير دعوى الامة  
بالاجماع وفي تدبيرها القول على الخلاف لان تدبير الامة لا يوجب تحريم الفرج  
فان كان الشهادة في حواله تعالى وفي جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر  
ولو شهد انه ابان امراته فلانه فقالت لم يطلقني وقال الزوج ليس اسمها  
فلانه وشهد ان اسمها فلانه فالقاضي يفرق بينهما ويماثل عتق الامة فلو  
شهد انه حررها وان اسمها كذا وقالت لم يحررني فالقاضي يحكم بعقوبتها والشهادة  
بجرمة المصاهرة والايلاء والظهار والشهادة بالوقف بدون الدعوى تقبل  
بشرط حضور المشهود عليه وقيل لا تقبل بدون الدعوى في الايلاء والظهار  
والشهادة بالوقف بدون الدعوى قيل ترد وقيل تقبل لان الوقف حواله تعالى  
وعمل العمل التصديق بالغلة فلا يشترط فيه الدعوى كطلاق وعتق الامة وشهادة



هلال رمضان بدون الدعوى تقبل عندها وينبغي ان تشترط الدعوى عند اخذ  
انتهى فروع التناقض لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لا في حرية الاصل ولا في  
العتق العارض ولا يخلف حتى تحقق القن حصة بدون الدعوى وفاقا وفي عتق  
الامة والطلاق بدون الدعوى قيل يخلف وقيل لا فليستاه من عند الفتوى ومن  
يشترط حكم الحاكم لثبوت الرضا منه ينبغي ان لا يشترط حكمه بل يكفي ان يامر  
الناس بالصوم وبالخروج الى المصلى للعيد لجميع من جامع الفصولين من الفصول  
الثاني عشر لو شهد ابا ن زيد اطلق **زوجته او انه قد اعتقا**  
**امته جازت وان لم يحضر شهادة الشهود من غير امر**  
**لكنه ان غاب ذ الزوج فلا تجز كذا المولى على ما نقلنا**  
شهادة يجوز رفعها على انها فاعل جازت ونصبها على انها مفعول يحضر المزد  
لحوال وقد اشتملت الابيات على مسائل من جامع الفتاوى وعبارته الشهادة  
بالطلاق وبعق الامة تقبل حصة ولا يشترط حضرة المرأة والامة وكذا يشترط  
حضور الزوج والمولى وقيل يشترط حضور المرأة ليحضر اليها انتهى واصل  
العبارة في جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر قال بهذا ذلك ولو اخبر  
الحاكم بتكلم رجل في عتق قنه بكلم لا يصدق في القضا انه لم يرد به عتقه  
او بانائه امراته وهو يعرف ذلك الرجل او لا يعرفه قال محمد لواخبره به  
عد لان ينبغي ان يجتهد فيه ويطلبه اشد الطلب حتى ينظر في امره ولو اخبره  
واحد عد لا واكثر رايه صدقه الاولى ان يطلبه وان لم يطلب رجوت ان يكون  
في سعة ولو اخبره من لا يدري صدقه وكذبه فليس عليه طلب انتهى وفي جرم  
الفتاوى لو شهد اثنان انه طلق امراته والزوج غائب لا يقبل في حق الحكم  
بطلاق الغائب ويقبل في حق سكوت الحاكم في انها اعتدت وتزوجت بزوج  
اخر وان شهد عند المرأة عدل واحد هل لها ان تعتد وتزوج وكذا لو شهد  
عدل عند المفتي ياذن بالتزوج انتهى وفي جامع الفصولين من الفصل الخامس  
شرط في شهادة الطلاق حضور الزوج لا المرأة وكذا عتق الامة اذ الامة  
والزوجة لو كذبتا الشهود لا يلتفت الى قولهما ومن لا يلتفت الى تكذيبه  
الشهود لا ابا في خضرا ولا انتهى

**تقبل في القن شهادة على حرية الاصل على ما نقلنا**  
**من غير دعواه لدى اثبات ان تلك ام القن في الحياة**  
**لان هذه شهادة على حق آله الناس جلا وعلا**

**وتلك حصة بغير وهم ما لها تحريم فرج الام**

سئل من جامع الفصولين من الفصل التاسع والثلاثين قال اما الشهادة على  
جبر الاصل في القن تقبل بلا دعواه لو كانت امته حية لانه شهادة على تحريم  
الفرج وهو حق الله تعالى فتقبل حصة بلا دعوى ولو كانت الام ميتة  
لا تقبل اذ لا يتصور في الميت تحريم الفرج وقيل ينبغي ان تقبل الشهادة على تحريم  
الاصل بلا دعوى من غير هذا التفصيل ونقل في الفصل الثاني عشر قال والشهادة  
بعق القن لا تقبل عندنا في حصة بدون دعواه خلافا لهما وقيل ان خلافا في  
حصة في الشهادة بالعتق الحاصل من جهة مولاها اما لو شهد انه حر الاصل  
تقبل بلا دعواه وفاقا اذ الشهادة بخرية الاصل شهادة بخرية امه والشهادة  
بخرية امه شهادة بخرية الفرج وهي حق الله تعالى فتقبل حصة كما في الطلاق  
وعتق الامة والصحيح ان دعوى القن شرط عندنا في حصة في حرية الاصل ايضا  
انتهى وفي الاشياء والنظام من القضا والشهادات الشهادة بخرية العبد  
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهدوا بخرية  
الاصل وامه حية تقبل لا بعد موته الثانية تشهدوا بان وصي له باعناقه  
تقبل وان لم يدع العبد والاولى مفرقة على الضعيف فان الصحيح عنده  
اشترط دعواه في العارضة والاصيلة انتهى وفي جامع الفصولين من الفصل  
التاسع والثلاثين قال شهد ان الميت اوصى بخرية هذا القن وهو لا يدعيه  
تقبل بلا دعواه لانه شهادة على اثبات حق الموصي الذي يدعي ويقول نفدوا  
وصيتي فوجب على ورثته تحريمه ولو امتنعوا فالقاضي يحريمه انتهى

**الناس احرار بغير تبينه فيما عدا اربعة مبينه**  
**اولها القنف بغير خلف ان طلب المقتوف فحر القنف**  
**من قاذف وقال آني حر وقال قاذف له ذالا امر**  
**ليس كذا بل ان هذا عيب في قذفه ليس على حد**  
**فلا يجد قاذف صاح هنا الا اذا المقتوف صاح برهنا**  
**بانه حر واما الثاني لو ادعى القاطع ذاك الجاني**  
**بان ذالمقطوع طرفه غدا عبدا ولا يملك عند قودا**  
**وذلك المقتوع قال بل انا حر يصدق اذا ما برهنا**  
**وثالث لو ادعى المشهود عليه هو لا هم عيب**  
**وذكر واثبات احرار فقالت الا فاضل الاخيار**



بان هؤلاء لم يصدقوا / اذا ما برهنوا وحققوا  
 ورابع الاقسام قال من جنى جناية انى جرو عني  
 بان ارشها على عاقلته / وكذبوا ذلك في مقالته  
 فلا تصرف صالح ذالك الجاني في كونه حرا بلا برهان  
 وطرفه في البيت ساكن الراد للضرورة والمراد به نحو البلد والرجل وتصدق مجزوء  
 بلا الناهية وقد اشتملت الايات على مسائيل من جامع الفصولين من الفصل  
 التاسع والتلاتين وعبارته ثم اعلم ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه  
 حر الاصل واقام بينة لا تقبل بينته اذ القول له فلا حاجة الى البينة لكن لو ادعى  
 احد عليه الرق واقام البينة فالان تقبل بينته على حرية الاصل دفعا لبينة الرق  
 والناس احوار بلا بينة الا في اربعة احوالها القذف بان يدعى المقذوف انه احرى  
 حد القذف وقال قانفه هو قن وليس له على حد فانه لا يحد القاذف حتى يبرهن  
 على حرية لانه حر في الظاهر وهو دار الاسلام والظاهر يصح لرفع الاستحقاق لا  
 للاستحقاق حتى لو ادعى عليه الرق وادعى حرية الاصل صدق في الحرية لئلا يمسكه  
 بالظاهر فصح للدفع وعن هذا قلنا من يده دار صدق انه دار في دفع الاستحقاق  
 اما لو طلب به الشفعة فحد المشتري ملكية الدار لا يقبل قوله حتى يقيم البينة  
 انها له وكذا الرسقط حايط داره المايل بعد الاشهاد فقال ذو اليد انا ساكن  
 لا مال لك صدق ولا يدعى عليه مال لم يبرهن انه ملكه وكذا الوادعى القاذف  
 انى عبيد بعد ظهور حرية المقذوف وعلى حد العبيد صدق ويحد اربعين الا اذا  
 برهن فحد ثمانين الثانية ادعى القاطع ان المقطوع طرفه قن ولا قود على  
 وادعى الاخر انه حر لم يصدق الا ببينة او على الحكم بحرية ولو برهن حتى حق  
 قبل ولو غاب المولى لقيامه على خصم حاضر فينفذ على الغائب حتى لو حضر لادعاء  
 البينة الثالثة الثالثة قال المشهود عليه هؤلاء عبيد لم يصدقوا في الحرية لا  
 بينته الرابعة ادعى الجاني انه حر والارش على عاقلته وقالت العاقلة هو  
 قن لم يصدق الجاني الا ببينة ثم انتهى وفي الاشياء والنظائر من القضاء  
 والشهادات الناس احرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والحدود والبرهان  
 يقبل قول واحد عدل في مواضع تقدير امرش المتلف  
 وجودة المسبب او مرداته / وليس بعد مضي مدته  
 ثم لصوم روته الهلال / لا مطلقا بل عند الاعتلال  
 والجرح والتعديل والترجم / تقويم متلف سوال الحكم

الى المزكى ثم في اثباته / عيب وفي الاخبار باللمات  
 والنطق بشهادة لا يشترط / اذ ذالك في الواقع اخبار فقط  
 عدل فعل مبني للجهول ومواضع بالتسوين والكسر للضرورة والفلس بفتح اللام  
 مصدر بمعنى التقليل وهو الحكم بافلاس المدين وقد اشتملت الايات على  
 مسائيل من الاشياء والنظائر من كتاب القضاء والشهادات وعبارته يقبل قول  
 الواحد العدل في احد عشر موضعا في تقويم المتلف وفي الجرح والتعديل والترجم  
 وفي جودة المسبب وفي رداته وفي الاخبار بالتقليل بعد مضي المدّة وفي رسول القاض  
 الى المزكى وفي اثبات العيب وبروته رمضان عند الاعتلال وفي اخبار الشاهد بالموت  
 وفي تقدير امرش المتلف وزدت اخرى يقبل قول امين القاضي اذا اخبره بشهادة  
 فهو عدل على عين تعذر حضورها بخلاف ما اذا ابعنه لتخلف المحذرة فقال حلفها  
 ثم يقبل الا بشاهد معه انتهى وفي جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر  
 وشهادة هلال رمضان بدون الدعوى يقبل عندها ويخفى ان يشترط الدعوى  
 عند حيفه وقيل يشترط لفظة الشهادة وقيل لا وفي شهادة الفطر والاضحى  
 بقبر لفظة الشهادة وقيل في هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظة الشهادة  
 كسائر الاخبارات انتهى ونقل الشيخ الولد رحمه الله تعالى في كتابه الاحكام في الصوم  
 عند قول صاحب الدبر وقبل بلاد دعوى ولفظ اشهر للصوم بعلية خير عدل ولو قلنا  
 ان شئ واحد وادى في قذف تاب لانه خير ديني فاشبه الاخبار ولهذا الاختصاص  
 بلفظ الشهادة قال وبه اخذ شمس الامنة الحلواني وذكر شيخ الاسلام في شرح  
 نوادر الصوم انه يشترط وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل انما تقبل شهادة  
 الواحد اذا افسر وقال رايت الهلال خارج البلد في الصحراء او رآته في البلد من  
 خلال السحاب وبدون هذا التفسير لا يقبل مكان التهمة وعن الفقيه ابو جعفر  
 انه يقبل فيه قول رجل عدل سواء كان بالسماء علة او لم يكن ثم بسط الكلام انتهى  
 وفي انفع الوسائل قال في المسئلة المعتبر اذا مضت مدة حبسه واراد القاضي الافراج  
 عنه قال فطريق معرفة القاضي الحال فيه ان يسأل من جيرانه واصدقائه عن حاله  
 وما يسمعه فان اخبره واحد منهم بذلك غير فاسق انه مفسر في سبيله هذا  
 عن ما نص عليه في الخلاصة بقوله انما يسأل عنه اثقات فالواحد يكفي فاستعدنا  
 من هذه العيانة ومن قول قاضي خاندون الفساق ان المستور يكفي في هذا لان  
 في مقابلة الفاسق المستور والعدل وليس هذا بشهادة لانهم يفسوا على انه  
 لا يشترط فيه لفظة الشهادة والعدالة معتبرة فيما هو من باب الشهادة



او ما هو من اخبار الديانات وهذا ليس من باب الشهادات ولا من اخبار  
الديانات فلا تشترط العدالة ايضا وما يؤيد هذا اما قاله شيخ الاسلام  
قال هذا السؤال من القاضي عن حال المدعيون بعد ما حبسوا احتياطاً وليس يريد  
لان الشهادة بالاعسار شهادة بالنفي والشهادة بالنفي ليست حجة فكان للقاضي  
ان يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان احوط فقول هذا ليس بواجب وهذا  
ليس حجة وان للقاضي ان لا يسأل يؤيد قولنا انه لا يشترط العدالة في هذا الوجه  
لان اشترط العدالة انما يكون في إقامة امر واجب في اثبات حجة شرعية او ما ينفر  
اليه اما اذا لم يكن واحد من هذه الاحكام فلا فائدة في اشترط العدالة فان القاضي  
له ان لا يسأل احدا اصلا وينفرد بالا فراج عنه برأيه فاشترط العدالة اذا لا فائدة  
وكذا قول هذا الواحد ليس حجة وما ليس حجة لا يشترط فيه العدالة لانه اشغال  
بما لا فائدة فيه وهذا الواحد ما ذكره احد سوى الشيخ فخر الدين الزيلعي في شرح الكفر  
قال ان قامت البينة على الاعسار اخرج من الحبس ولا يحتاج فيه الى لفظ الشهادة  
والعدل الواحد يكفي في هذا والاثبات احوط وكيفيته ان يقول الشاهد ان حاله حال  
المعسرين في نفقته وكسوته وقد اختبرنا حاله في السرو والعلانية وقد بسط الحكم  
كما هو دأبه في كل مقام وقد منا في كتاب القضاء بقيت هذا البحث فراجعوه وفي جامع  
الفصولين من الفصل الثاني عشر قال ولو اخبرها عدل ان زوجها مات او طلقها اذ كان  
فلها التزوج ولو اخبرها فاسق فحرت وفي اخبار العدل بتمتة انما تعتمد على خبره لو دل  
عائنته ميتا او شهدت جنازته لا لو قال اخبرني بخبره ولو شهدا عندها بطلانها  
والزوج حاضر ليس لها ذلك ولكن لا يمكن زواجها وكذا لو سمعت انه طلقها وانكر  
زوجها وحلف فردها عليه القاضي لم يصحها يسعها المقام معه وينبغي ان تنفرد  
بما لها او تهرب واذا هربت فلها التزوج باخر ديناته لا قضاء نفي اليها زوجها فتزوج  
ثم اخبرها اخوان زوجها حتى فلو صدقت الخبر الاول لا يمكنها تصديق الخبر الثاني  
ولا يبطل نكاح الثاني ويسعها المقام معه وقيل لو كان الخبر الاول عدلا واكبر رتبة  
صدقه لا يفرق بينها وبين الثاني ولو اخبرها واحد بموت زوجها او رده او طلقها  
حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل اخر حل له ان يشهد لانه من باب اليمين ثبت  
بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب والاخبار عند ولي المرأة كالاخبار عندها ولو  
اخبارها به عدل او غير عدل فاتاها بكتاب من زوجها ولا تدرى انه كتابه ام لا  
اكبر رتبته انه حق فلا بأس بالتزوج انتهى وفي مختصر المحيط من كتاب التزكية  
والعنف الزكية رسول القاضي اليه والمخرج على الشهادة ليس بشرط عندها

**ثم الشهادة لكشف الحال مقبولة صاح بلا اشكال**  
**وان تكن في غير وجه خصم قرر هذا القن اهل العلم**

وإذا بكشف الحال لكشف حال المعسر المحسوس اذا سأل القاضي عنه فآخبره  
بثبات باعساره وشهدوا عنده بذلك فانه لا يشترط لقول هذه الشهادة حضور  
خصمه وقد تقدمت هذه المسئلة من المناظر في كتاب القضاء واستوفينا الكلام  
فيها بما تيسر فارجع اليه فائدة سئل العلامة زين الدين ابن نجيم عن الشهود  
اذا شهدوا ببسار المدعيون هل يشترط تعيين المال ام لا فاجاب لا يشترط  
تعيينه ويكفي ذكرهم بانه غني قادر على وقاء الدين كذا في الفتاوى الزينية

**لو قال شاهد اشهدوا على ان كنت فيما اشهد**  
**به على ان الشخص كان مفترى بغير حق باطلا مرفورا**  
**بقوله الشاهد ليس يقبل وليس ما يشهد به يبطل**  
**لكون هذا القول منه ما جرى في مجلس القاضي كما اخبرنا**

لمسئلة من جامع الفتاوى وعبارته قال الشاهد لقوم اشهدوا على ان الشهادة  
التي اشهد بها عند القاضي لقان على فلان بكذا فهو مرفور وباطل لا تبطل شهادته  
بذلك لكونه في غير مجلس القاضي ولوروجه عند مجلس القاضي اخبره به عمة

او ما هو من اخبار الديانات وهذا ليس من باب الشهادات ولا من اخبار  
الديانات فلا تشترط العدالة ايضا وما يؤيد هذا اما قاله شيخ الاسلام  
قال هذا السؤال من القاضي عن حال المدعيون بعد ما حبسوا احتياطاً وليس يريد  
لان الشهادة بالاعسار شهادة بالنفي والشهادة بالنفي ليست حجة فكان للقاضي  
ان يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان احوط فقول هذا ليس بواجب وهذا  
ليس حجة وان للقاضي ان لا يسأل يؤيد قولنا انه لا يشترط العدالة في هذا الوجه  
لان اشترط العدالة انما يكون في إقامة امر واجب في اثبات حجة شرعية او ما ينفر  
اليه اما اذا لم يكن واحد من هذه الاحكام فلا فائدة في اشترط العدالة فان القاضي  
له ان لا يسأل احدا اصلا وينفرد بالا فراج عنه برأيه فاشترط العدالة اذا لا فائدة  
وكذا قول هذا الواحد ليس حجة وما ليس حجة لا يشترط فيه العدالة لانه اشغال  
بما لا فائدة فيه وهذا الواحد ما ذكره احد سوى الشيخ فخر الدين الزيلعي في شرح الكفر  
قال ان قامت البينة على الاعسار اخرج من الحبس ولا يحتاج فيه الى لفظ الشهادة  
والعدل الواحد يكفي في هذا والاثبات احوط وكيفيته ان يقول الشاهد ان حاله حال  
المعسرين في نفقته وكسوته وقد اختبرنا حاله في السرو والعلانية وقد بسط الحكم  
كما هو دأبه في كل مقام وقد منا في كتاب القضاء بقيت هذا البحث فراجعوه وفي جامع  
الفصولين من الفصل الثاني عشر قال ولو اخبرها عدل ان زوجها مات او طلقها اذ كان  
فلها التزوج ولو اخبرها فاسق فحرت وفي اخبار العدل بتمتة انما تعتمد على خبره لو دل  
عائنته ميتا او شهدت جنازته لا لو قال اخبرني بخبره ولو شهدا عندها بطلانها  
والزوج حاضر ليس لها ذلك ولكن لا يمكن زواجها وكذا لو سمعت انه طلقها وانكر  
زوجها وحلف فردها عليه القاضي لم يصحها يسعها المقام معه وينبغي ان تنفرد  
بما لها او تهرب واذا هربت فلها التزوج باخر ديناته لا قضاء نفي اليها زوجها فتزوج  
ثم اخبرها اخوان زوجها حتى فلو صدقت الخبر الاول لا يمكنها تصديق الخبر الثاني  
ولا يبطل نكاح الثاني ويسعها المقام معه وقيل لو كان الخبر الاول عدلا واكبر رتبة  
صدقه لا يفرق بينها وبين الثاني ولو اخبرها واحد بموت زوجها او رده او طلقها  
حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل اخر حل له ان يشهد لانه من باب اليمين ثبت  
بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب والاخبار عند ولي المرأة كالاخبار عندها ولو  
اخبارها به عدل او غير عدل فاتاها بكتاب من زوجها ولا تدرى انه كتابه ام لا  
اكبر رتبته انه حق فلا بأس بالتزوج انتهى وفي مختصر المحيط من كتاب التزكية  
والعنف الزكية رسول القاضي اليه والمخرج على الشهادة ليس بشرط عندها



لواقام المشهود عليه البينة على رجوعه في غير مجلس القاضى لا تقبل وعند قاضى اخر  
تقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا لا تقبل وان لم تكن المدعى الرجوع بينة وارا د  
استحلف الشاهدان ادعى رجوعه مطلقا او في غير مجلس القاضى لا يستحلف وان  
ادعى في مجلس القاضى يستحلف ادعى الرجوع على الشهود وعند القاضى ولم يدعى القضا  
بالرجوع لا يصح الا اذا ادعى الرجوع والقضا به انتهى وفي مختصر المحيط من كتاب  
الرجوع عن الشهادات قال ولا يصح الرجوع عند غير القاضى حتى لو اقام المشهود  
عليه بينة على رجوعه عند غير القاضى اذا انكر لا يصح وكذا لا يحلف على رجوعه ويجب  
التحريز على الرجوع سواء وجب عليه الضمان ام لا انتهى وفي لسان الحكم لا يصح  
الرجوع الا في مجلس القاضى حتى لو رجع عند غير القاضى لا يصح ولو اراد المشهود  
عليه اثبات رجوعهما واراد عنيهما لا يحلفان وكذا لا تقبل بينة على الرجوع  
لانه ادعى رجوعا باطلا ولو ادعى الرجوع عند القاضى ولم يدع القضا بالرجوع  
وبالضمان لا يصح لان الرجوع عند القاضى انما يصح اذا اتصل به القضا اما اذا انفك  
الرجوع عند القاضى وقضى بذلك يصح وتقبل البينة على ذلك ولو شهد عند قاض  
ورجع عند قاض اخر يصح ويجب الضمان عليه ولكن اذا قضى القاضى عليه ومن  
المشايخ من استبعد توقف صحة الرجوع على القضا بالرجوع وبالضمان واذا اقر  
الشاهدان عند القاضى انهما رجعا في غير مجلس القاضى يصح ويجعل الادارة بينة  
الا نشاء انتهى

**لو قال ليس للفقى الفلانى شهادة معى فلان**  
**او قال ايضا كذا شهيد به على فلان باطل الكذب به**  
**وبعد اشهد شرفا لا انى تذكرت هنا المتقالا**  
**تقبل ما يقوله وان يقبل من يدعى ما لم يثبت الرجل**  
**شهادة اصلا على فلان ثم اتى به لذى البيان**  
**يشهد قالوا انه لا يقبل ولا يصح ذلك فيما ينقل**  
قوله ثم قال لا للاف للاطلاق والمسائل في كتب المذهب قال في جامع الفتاوى رد  
قال الشاهد لا شهادة له في هذه الحادثة او قال ان شهدت فهو زور وليس له  
شهادة ثم شهد تقبل لا النسيان والذكر لان الناس مجبولون على النسيان حتى عرس  
على النبي صلى الله عليه وسلم وفي جامع الفصولين من الرابع عشر قال كل شهادة اخبر  
فلان في حادثة كذا فهي زور ثم شهد له في تلك الحادثة تقبل وكذا لو قال ليس  
له عندى شهادة في امر ثم شهد له في امر تقبل قال لا شهادة له ثم شهد تقبل في حادثة

وعليه لو قال لا شهادة له عند فلان فيما ادعى على هذا فلا حلفه القاضى جاء بفلان  
يشهد وعليه لو قال ما لي عند فلان وقلان شهادة على هذا ثم ادعى شهادتهما قال  
الشاهد عند القاضى ان المدعى به ليس هذا ثم شهد بعد الدعوى ان المدعى به  
هذا لا تقبل للتناقض وقيل على قياس ما لو قال لا ملك ينبغي ان تقبل انتهى وفي  
النيابيع ولو ادعى شاهدا ان اداء ما عندها من الشهادة فقال لا ليس لنا من  
من الدعوى شهادة ثم جاء الشاهد بذلك الحق قبلت شهادتهما وكذلك لو قال لا  
كل شهادة تشهد لفلان على فلان فهي زور وبهتان ثم جاء الشاهد عليه بذلك وقال  
لا نذكر شهادة شاهدين قلنا ليس لك شهادة عندنا ثم تذكرنا وقال صح في نوادر  
عشام لو شهد عند الحاكم ثم قال اشهد وان ما شهدت به عند الحاكم لفلان على  
فلان زور وبهتان لا تبطل شهادته بذلك انتهى وفي البرازية لا شهادة لفلان  
عندى في امر ولا علم لي بهذا وما يشهد لفلان على فلان فهو زور ثم شهد وقال  
تذكرت يقبل ولو قال المدعى عليه ليس لي عند فلان شهادة في امر ثم جاء به وشهد  
به لا يقبل ولو قال الشاهد لا علم لي بالحادثة ثم شهد تقبل وعن الامام انها لا تقبل  
وقال المحقق في المحيط لا شهادة له في هذه الحادثة ثم شهد فيه روايتان مروى الحسن  
عن الامام انها تقبل وعن الامام انها لا تقبل وقال محمد تقبل والدليل عليه قوله تعالى  
حكاية عن الرسل قالوا لا علم لنا ثم بعد ذلك يشهدون قال الله تعالى فكيف اذا حننا  
من كل امه بشهيد الاية الى اخر ما عرف في التفسير وكما انه يقع من هول القسامة  
نزهول للرسل عليهم السلام عن جواب الكفار كذلك قد يقع من مجلس القضا  
ذا قال لا علم لي ثم ادعى او تذكر بعد النسيان او تجدد له العلم بسماعه من اقرانه

**لو ادعى شخصى بذا المكان بسبب الشراء من انسان**  
**وانه ادى اليه الثمن وقبض المبيع شر برهنا**  
**فشهد له لذى البيان بالاشترائين ذلك الانسان**  
**ولم يبين مقدار الثمن ووصفه فالحكم في هذا بان**  
**لا تقبل الشهادة للزكوة لان دعوى الملك في ذى الصورة**  
**بسبب وههنا لا بد ان يقضى به القاضى ولم يذكر ثمن**  
بعضان شهودا لشر لا بد ان يذكر في شهادتهما ان ثمن هذا المبيع كذا ولا لا تقبل  
شهادتهما قال في الاشياء والنظام من القضا والشهادات قال سئل الشهود  
بالبيع عن الثمن فقالوا لا نعلم لم تقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل  
انتهى وفي جامع الفصولين من الفصل السادس قال دعوى التضمين بقبض من جهة



السوم لا تقبل ما لم يمين منه لأن في التضمن بلا بيان ثمة خلافا انتهى وفي مختصر  
المحيط شهدا على دار في يد زيدان عمرو واشترها منه ابن سميا الثمن تقبل وان لم يمين  
او اختلفا فيه ولم يشهدا بالاشتيفاء لا تقبل افتهي وفي البحر اذا اختلفا الشاهد  
في جنس الثمن كالف درهم ومائة دينار فانها لا تقبل اتفاقا وانهما لو شهدا بالشر  
منه لا تقبل ولم يمين الثمن لم تقبل لما في البرازية ادعى محدودا بسبب الشر من  
ذلك ودفع الثمن اليه وقبض المدعي بالرضا فشهدا انه ملكه بالشر منه لا تقبل  
الشهادة لانه دعوى الملك بسبب والقاضي ايضا لا بد ان يقضي بذلك السبب  
ولم يذكر الثمن ولا قدره ولا وصفه والحكم بالشر بغير مجهول لا يصح فان قيل  
المدعي ذكر التقا بغير وشهدا على موافقته ومع التقا بغير لا حاجة الى ذكر الثمن قلنا  
شهدا بالشر الا بغير والتقا بغير لا يندرج تحت لفظ الشر الا صريحا ولا دلالة  
واذا قضى بالشر لا بد له من الثمن ايضا في هذه الصورة والقضا بالمجهول لا يتجزأ

### والشاهدان ان برهن شهدا - بلا بيان الدين فامنع ابر

يعني ان الشهود بالرهن لا بد ان يبينوا مقدار الدين قال في لسان الحكام من  
الرهن ولو قال شاهد الرهن لا ادري بكبره رهنه لا تقبل شهادته وقال العلامة  
ظاهر الدين المرغيناني تقبل انتهى وفي الاشياء والتظاير من القضا والشهادات  
الشهادة برهن مجهول صحيحة الا اذا المرير فواقدرا ما رهن عليه من الدين اتبع  
واما لو جهلوا الشيء الموهون تقبل قال في البرازية برهن الرهن على المرتضى انه رهن  
شيئا وقبضه ولم يعرفه الشهود يؤخر الرهن ببيان والقول له في ذلك ولو اقرانه  
ارتهن منه رهنا ثم جاء بثوب وقال هذا ذلك فالقول له مع يمينه ان لم يصرفه  
الرهن فيه قال بعض المشايخ مسألة البيعة مؤلة بان شهد الشهود على اقرار  
المرتضى به وقبل الامام السرخسي المسئلة بلا تأويل انتهى

### لو شهدا بان هندا زوجة - وان قد ماتت وهي امرأة

### واخوان انه قد طلقا - فان الاول صاح او مطلقا

ضمير زوجة للرجل الميت ولا يستقيم البيت الا بنقل حركة الهبة من الاول الى  
اللام والمسئلة من الاشياء والتظاير من القضا والشهادات قال شهدا على ان مات  
وهي امراته واخران انه طلقها فالأولى اولى انتهى وفي جامع الفصولين من العاشر  
شهدا ثمان انه مات وهذه امراته واخران انه طلقها قبل موته فيبيح الزوجة  
اولى وقيل بيحة الطلاق اولى وقيل لو كانت المرأة تدعى عقد من يفتي بالاولوية بين  
الزوجية والاولوية بينة الطلاق وقيل لولو انكروا نكاحها اصلا لم يكن

دعوا دعواها ولو لم ينكروا اصل النكاح وانما انكروا ارثها بان قالوا لم تكن زوجة  
له عند موته ولا ترثه بالزوجية او نحوه فهذا دفع قال اقول يفتي بالاولوية بينة  
الطلاق لان شهود بقاء الزوجية شهود باستصحاب الحال والاخران ثبت الزوال انفع

### لو ادعى شخص على من عينه - ما لا وبعد ان اقام بينه

### قال بانني قد استوفيت - منه كذا وانني استأذيت

### فليس تبطل هذان البيعتان - لانه يمكن فيما عينه

### يقول ان ذلك الاستيفاء - عقب ما قامت قبضه الخبر

### وان يقبل كنت قد استوفيت - ابطل لهذه كما رويت

قوله قال اي ذلك الشخص المدعي بانني قد استوفيت منه اي من ذلك المال كذا اي  
مبلغا ذكره وانني استأذيت اي حصلت اذاعة في فلا تبطل بيعة التي اقامه على المال  
كأنه لانه يمكن ان يكون استوفى بعض المال بنفسه او بخادمه او بآبائه ونحو ذلك  
بعد اقامته البيعة ولا يكون ذلك تناقضا واما اذا قال كنت قد استوفيت بعض  
المال فانه ناقض بيئته بقوله كنت اي في الزمان الماضي قبل هذه البيعة والمسئلة  
في فتاوى قاضي خان في باب ما يبطل دعوى المدعي قال رجل ادعى على رجل ما لا واقام  
البيعة ثم قال اني قد استوفيت من هذا المال كذا اهل تبطل بيئته قالوا ان قال  
استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بيئته لانه يمكن ان يقول استوفيت بعد  
اقامة البيعة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا تبطل بيئته وفي  
فصول الموادي في الفصل السابع ادعى ما لا واقام البيعة ثم قال بعد ما اقامها

ان استوفيت من هذا المال كذا تبطل بيئته انتهى فلعل معناه اني كنت استوفيت  
بدليل تراخي القول بحرف ثم حتى لا تناقض عبارة فتاوى قاضي خان ولهذا قال في  
جامع الفصولين برهن على مال ثم قال اني استوفيت من هذا المال كذا تبطل بيئته  
قول لو ظهر من البيعة ان المال عليه الان او بعد مدة الاستيفاء تبطل بيئته  
للكذب ولا يخفى ان لا تبطل بيئته لا مكان التوفيق ويؤخره ما في فتاوى رشيد  
الدين انه برهن على مال وبرهن خصمه على ايفاء بعضه لا تبطل دعواه فيما سواه  
لانهم شهدوا بما عاينوا ولم يعرفوا ايفاء شيء من الدين فحل لهم الشهادة وصار كما  
لو ادعى الفاضل شهدا بخمسائة فقال المدعي كان لي عليه الف في خمسائة تقبل  
بيئته وتكذيب المدعي شهوده يرفع بتوفيق المدعي وقال في البحر والحاصل انهم  
ان شهدوا بما قل مما ادعى تقبل بلا توفيق وان كان باكثر لم يقبل الا اذا اوفى فلو ادعى  
ثلاثمائة بالباق وخمسائة فقال المدعي كان لي الف وخمسائة الا اني ابرأته



من جسمانية اذ قال استوفيت منه جسمانية ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الاول  
والاخرين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة لان الشئ انما يحتاج الى اثباته بالبيعة  
اذا كان سببا لاية ولا يقر باثباته انتهى

عائنه دابة لاخرى تتبع  
سأله حينئذ ان يشهد  
و حقتها وهي منها ترضع  
بالمالك والتاج فابو الرشد

والمسئلة من الاشياء والنظائر من القضاء والشهانة مقرر بالبرازية وعبارته  
الشاهد عاين دابة تتبع دابة وترضع له يشهد بالملك والنتاج انتهى وقال في  
فتاوى الخاصي وذكر في شرح شهادات الجامع في الباب الخامس منه ان الشاهد  
اذا عين الدابة تتبع الدابة وترضع فهذا يطلق له اداء الشهادة بالملك  
والنتاج وقال قبل ذلك اذا راى عينا في يد الانسان لا يحل له ان يشهد في الملك  
حتى يراه يتصرف فيه تصرف الملك فحينئذ يحل له ان يشهد ولو بشرط خوار  
زاده في شرح الجامع ان يقع في قلبه انه ملكه فيفتي مطلقا اذا راى شيئا في يد انسان  
حل له ان يشهد بالملك له العبد والامة في ذلك سواء على روية اصحاب الامالي  
عن ابى يوسف عن ابى حنيفة وذكر محمد في الجامع الصغير عن ابى حنيفة انه يجوز له  
ان يشهد الا في العبد والامة على قول الشافعي لا يجوز له ان يشهد ما لم يره يتصرف  
فيه وذكر الصدر الشهيد هذه المسئلة وقال اخذ الحضاقي بقول الشافعي بشرط شرط  
اخر ايضا وهو ان يقال فيما بين الناس ان هذا ملكه فانه قال انما يشهد على الملك اذا  
راه في الدار يرمها ويبنى فيها ويسكنها ويواجرها ويحدث فيها شيئا لا يضر احد  
على يده في ذلك ويقال هي دارة وهذا الشرط لم يشرطه احد وذكر في اخر الباب قال  
ابو يوسف اذا اراد في يده فانما يحل له ان يشهد اذا وقع في قلبه انه ملكه اما اذا لم يقع  
فلا قال القاضي الامام ابو علي المشفي ويجوز ان يكون قوله جميعا حتى انه اذا كان  
في يده شيء والناس يقولون انه ملكه وهو يتصرف فيه لكن وقع في قلب الراي انه  
ملك غيره وهو يتصرف باسمه لا يحل له ان يشهد بالملك فصار دليل الملك اليه  
مع الوقوع في قلبه انه ملكه وبه نأخذ انتهى

وشاهد الزور اذا ما تابا تقبل منه توبة ابن ايا

لَا إِذَا مَا كَانَ عَمْرًا لِلنَّاسِ عَدْلًا فَمِنْ تَقْبِيلِ بِلَا لَتَبَاسِ

وَأَبْعَدُ الْهَمِيَّةِ بِمَعْنَى رَجْعِ وَالْأَلْفِ لِلْإِطْلَاقِ وَالْمُسْتَهْلِكِ مِنَ الْإِشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ  
مِنَ الْقَضَا وَالشَّهَادَاتِ وَغَيْرَ ذَلِكَ شَاهِدُ الزُّوْرِ إِذَا تَابَ تَقْبِلُ تَوْبَتَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ  
عَدُوًّا عِنْدَ النَّاسِ لَمْ تَقْبِلْ وَنَقَلَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ الْفَاسِقُ إِذَا تَابَ تَقْبِلْ شَهَادَتَهُ إِلَّا

حردود في القذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور اذا كان عدلا على ما في المنظومة  
 ما قيل فيه انه وفي الخاتمة القبول انتهى و مراده بالمنظومة منظومة ابن وهبان  
 قال في شرحها لابن الشحنة اختلف في العدل واحسن ما قيل فيه انه المجتبى  
 لمكباير غير مصر على الصفاير صلاحه وثوابه اكثر من فسادته وخطائه مستغلا  
 الصدق بجنبنا الكذب ديانته و مروءة وهو مروي عن ابي يوسف قال القاضي خان  
 معروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته تابدا لانه لا تقف  
 تربته و مروي الفقيه ابو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير العدل اذا  
 شهد بزور ثم تاب جازت شهادته ومفهوم التقييد بالمعروف بالعدل ان غيره  
 لم يجز فيه الخلاف بل تقبل شهادته قولا واحدا وفي شرح الجامع الصغير للفتاوى  
 قال شاهدان اقر انهما شهدا بزور لم يضربا وقال ابو يوسف ومحمد يضربان حديث  
 محمد رضي الله عنه انه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخرو وجهه ولا نه من  
 الكبار التي يتصل ضربها بالمسيان وليس فيها حد مشرع فلا بد من التعزير ولا ي  
 حيفه ان شرحا القاضي كان يشتهر ولا يضرب وتفسير التشهير ما قال في كتاب  
 الشهادات ان القاضي يبعث بهما الى السوق ان كان سوقيا او الى الحلة ان كان من  
 أهل الحلة عند اجتماعهم ويقول ان القاضي يقر بكم السلام ويقول ان هذا شاهد  
 الزور فاخذروه وحذروا الناس عنه وكانت قضايا شريفة بحضور اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فلم ينكروا عليه شهادته فوجب اتباعه انتهى

شهادة الإنسان قالوا تقبل لنفسهم في صورة تمثل

صورة ثلاثة قعدوا لقتل شخص ثم جاوا واشهدوا

عقيب ما تابوا بان في الولى عما عفا قذى الشهادة اقبل

يَكْتُمُهُمْ قَدْ نَقَلُوا عَنْ الْحَسَنِ شَرْطًا لِدَاكِ وَذَاكَ الشَّرْطَانِ

فِي ذَا عَفَا عَنَّا وَعَنِ ذَا الرَّجُلِ يَقُولُ الْإِنْسَانُ بَانَ ذَا الْبُولَى

قال ابو يوسف ذاك يقبل في حق واحد وكني نقلها

يَبُولُ فِي حَقِّ كُلِّ فَاقِهٍ مِنْ ذَلِكَ النَّقْلُ إِلَى تَمَاحُنِ

قبل بالسكون ولكنه حرك بالكسر للقافية والمصلحة من الأشياء والنظائر من القضا  
والشهادات وعبارته لا تقبل شهادة الأتسان لنفسه إلا في مسئلة القاتل إذا شهد  
بغرو أو المقتول وصورة في شهادات الخائنة ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا  
بعد التوبة أن الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادة تهم إلا أن يقول اثنين  
من عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد



وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى وفي مختصر المحيط ثلاثة نفر قتلوا رجلا عمدا شهيد  
اشنان منهم لو احدى على الولي انه قد عفي عنه قال محمد تقبل وقال ابو يوسف لا تقبل  
وكذا دين لرجل على اربعة فان شهد اشنان لاشنان انه قد ابراهما من المال عند  
محمد تقبل وعند ابو يوسف لا تقبل وكل ثلاثة نفر معها بقبض ما له فشهد  
اشنان على الثالث بالقبض وهو جاحد لا تقبل ولو وكل كل واحد على حدة جازت  
شهادتهما على الثالث بالقبض ثلاثة لهم دين على رجل فشهد اشنان على الثالث  
انه ابراه من حصته لا يجوز قال محمد ان كانا قبضا حصتهما جاز قسم الشراكا ابراه  
بينهم ثم شهد بعضهم على واحد منهم انه اقربا في يده فلان لا تقبل كما لو شهد  
البائع ان المشتري اقربا لباع فلان لا تقبل انتهى

**ولو على العالم جاهل شهد فرد هذه الشهادة اعتمد**  
**قالوا لانها ولاية وما ولي جاهل على من علم**

رد مفعول مقدم لا اعقد والمسئلة في فتاوى التمر تاشي وعبارتها سئل عن شهادة  
الجاهل على طالب العلم الشريف لا سيما اذا كان جهلا بما يحتاج اليه في التكليف  
مع تمكنه من ذلك ووجود من يعلمه هنالك فهل تكون فردودة غير مقبولة ام  
لا وهل تكون على مثله غير مقبولة ايضا وهل للحاكم تعريضه على تركه القدر الذي  
يتعين عليه معرفته شرعا ام لا اجاب نعم تكون شهادته مردودة غير مقبولة  
بفسقه بموجب تركه تعلم ما يجب عليه شرعا فيحذف لا تقبل على مثله وغيره وكما  
تعريضه على ما ذكر والحالة هذه انتهى وفي الاصلاح والايضاح من كتاب القضا  
الاهل للشهادة اهل له فان كلا منهما من باب الولاية والشهادة اقوى لانه  
ملزمة للقاضي والقضاء ملزم على الخصم ولهذا قيل حكم القضا مشتق من حكم  
الشهادة وشرط اهليتها اي اهلية اداها بشرط اهليته فالفا سق اهل له بعب  
تقليده ويا ثم المقلد كما يصح قبول شهادته ويا ثم القابل ولو قلدر جاهل مع لان  
في اشتراط العلم والعدالة سد باب القضاء انتهى فهذا يقتضي ان شهادة الجاهل  
مقبولة كتقليده القضاء الا ان يقال الكلام في شهادته على العالم لا على مثله لوجود  
العداوة كما قيل والجاهلون لاهل العلم اعداء والانسان عدو ما يجهل الا اذا عر  
رد الشهادة بالفسق بسبب الجهل كما سبق في عبارة التمر تاشي فلا تقبل حينئذ  
ولا على مثله فينبغي التقليد بالعالم في النظر من جهة اخرى غير ما ذكرناه  
كون الشهادة ولاية كلقضا ولا ولاية لجاهل على عالم ولهذا قالوا لا ينبغي  
ان يقول الانسان لا اعلم منه دخل وقت الصلاة لانه تامر عليه انتهى

على

**وفي الروايات الاجير المشترك صح شهادة له من غير شك**  
**وعدم القبول في الخاص اعتمد ان هو في قضية كان شهيد**  
المسئلة في كتب المذهب قال في جامع الفتاوى شهادة الاجير الخاص مستأجره  
لا تقبل سواء كانت شهادته في تجارته او في شئ اخر وسواء كان الاجرميا ومته  
ومشاهرة او مسانفة هو الصحيح وقيل تقبل في غير التجارة التي استأجره فيها  
تتم في لسان الحكم ولا تقبل شهادة الاجير لمن استأجره والمراد به الاجير  
الخاص الذي يعد ضرر استاذة ضرر نفسه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم  
لا شهادة للتابع باهل البيت وفي المغرب قيل اراد به من يكون مع القوم كالحاكم  
والتابع والاجير ونحوه لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه انتهى وفي المنتقى  
رجل استأجر اجيرا يوما فشهد الاجير له في ذلك اليوم القياس ان لا تقبل  
وفي الاستحسان تقبل ولو كان اجيرا مسانفة او مشاهرة لا تقبل لان اجير  
المشاهرة يعد من عياله لانه يدخل عليه وياكل طعامه فيكون متصفا ولا  
كذلك اجير الميا ومته ولو شهد اجير المشاهرة فلم يعدل حتى مضى الشهر ثم  
عدل لا تقبل تلك الشهادة بمنزلة رجل شهد لامرأة ثم طلقها لا تقبل شهادته  
وكذلك لو لم يكن اجيرا له ثم صار اجيرا قبل القضاء بطلت شهادته انتهى وقدما  
عز جامع الفتاوى ان الصحيح ان الاجير الخاص لا تقبل شهادته مستأجره مطلقا  
ومن ذلك ما يقع لبعض الكا بر في زماننا من ان خدامه الاجنبيين يشهدون  
له عند الحاكم ببعض مصالحه وهم بمنزلة الاجير الخاص حيث انه يعين لهم  
الجامكية في كل شهر ونحو ذلك من الانتفاعات الدنيوية فلا تقبل شهادتهم  
لهم وفي مختصر المحيط شهادة المستأجر للاجير والمستعير بالمستأجر  
والمستعير لا تقبل وشهادة الاجير الخاص كاجير الميا ومته والمشاهرة لا تقبل  
من استأجره وشهادة الاجير المشترك تقبل ولا تقبل شهادة الاجير الخاص ايضا  
انتهى

**وقد حكوا بان اهل المسجد ان شهدوا بوفقه اخطأ**  
**وهكذا امر به كالمكتب يكون للشاهد في ذلك صبي**  
**في الصحيح ان ذلك يقبل لان ذا الشاهد قد ينقل**  
**وليس ذلك الصبي مخجل في ذلك المكتب او مؤبدا**

منه السائل في البرازية وقف وقفا على مكت وعلى مغل ففصب رجل هذا الوقف  
شهد بعض اهل القرية ان هذا وقف فلان ابن فلان على هذا المكتب ومعه وليس  
للمشهد اولاد في المكتب تقبل ولوله اولاد تقبل ايضا في الاصح وكذا لو شهد بعض



اهل المحلة للمشهد وكذا المشهد وان هذا المصحف وقف على هذا المسجد وكذا  
 شهادة الفقهاء على وقفه وقف على مدرسته كذا وهو من اهل تلك المدرسة  
 وكذا المشهد واعلى وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا انه وقف  
 لا بناء السبيل وقيل ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقاً من ذلك لا تقبل ولا تقبل  
 وقال بعضهم منهم الامام الفضل لا تقبل شهادة اهل المسجد قال ابو بكر بن الاسود  
 ابن حامد تقبل وقال في صغري دار الاسلام قال سيدي في هذه المسائل تقبل  
 على كل حال لان كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة والصبي في المكتبة  
 لازم بل ينتقل وفي جامع الفصولين من الثالث عشر قال ولو شهد انه وقف  
 فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء تقبل اذا الجواز ليس بامر لازم وكذا  
 شهد انه وقف على فقراء مسجده وهما من فقراء تقبل وكذا المشهد اهل مدرسة  
 لوقف المدرسة تقبل ولو وقف رجل كراسته على مسجد لقراءة القرآن او على اهل  
 المسجد شهد اهل ذلك المسجد على وقف كراسته فهذه المدرسة المسئلة يظهر  
 شهادة اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على وقف  
 تلك المحلة والمشايخ فصلوا فيها فقالوا اهل المدرسة لو كانوا ياخذون الوفاة  
 من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا ياخذون تقبل وكذا في اهل المحلة  
 وكذا الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسئلة  
 كلها تقبل وهو الصحيح لان كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس  
 بلام بل ينتقل وشهادة اهل المسجد تقبل لانهم لم يجزوا لانفسهم هذه الشهادة  
 نفعا انتهى وفي المتنقطات اهل المحلة اذا شهدوا بوقفه المسجد الذي في  
 المحلة وهو عدول تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالله تعالى قال الله تعالى وان  
 المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا انتهى وفي لسان الحكماء ولو شهد انه وقف  
 على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء جازت شهادتهما لان الجوار ليس  
 بامر لازم وكذا المشهد انه وقف على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده  
 جازت شهادتهما وكذلك لو شهد اهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم  
 لكن المشايخ فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة المدرسة ان كانوا ياخذون  
 الوفاة من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا ياخذون تقبل  
 شهادتهم وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون الفقيه في  
 المدرسة ليس بلام بل ينتقل انتهى وفي مختصر المحيط وقف على مكتب في قرية  
 وعلى معلم ذلك المكتب فغصب رجل فشهد بعض اهل هذه القرية على وقفها وليس

280  
 للشهود اولاد في المكتبة تقبل وكذا المشهد بعض اهل المسجد انتهى  
**سمع صوت امرأة بالباب وكان ذلك من وراء حجاب**  
**وشهدا ثمان بان القابله فلا تة فذلك لا يجوز له**  
**شهادة اصلا عليها الا اذا راي لشخصها تجلي**  
 المسئلة في فتاوى قاضي خان قال الفقيه اني الليث اذا سمعوا صوت امرأة من وراء  
 حجاب واعترفت وبعد قال ثمان ذي زبيب بنت الفقي الفلاني جاز هنا  
 صاحب على المختار ان يشهد الشهود بالافرار ان راي شخصها وشهد عندهم رجلان  
 عدلان انها فلا تة جاز لهما ان يشهدوا على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا  
 لم يروا شخصها لا يجز لهما ان يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه اني الليث  
 ذكره في الفتاوى عن نصير بن يحيى ان ابنا لمحمد بن الحسن دخل على ابي سليمان  
 بن جرجاني فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال ابو حنيفة يقول لا يجوز له  
 ان يشهد عليها حتى يشهد عنده جماعة انها فلا تة وكان ابو يوسف وابو بكر  
 الاسكاف يقولان يجوز ان يشهد عنده عدلان انها فلا تة وعليه الفتوى وقال  
 في قسمة الفتاوى ولو عرف امرأة بعينها ونفقة كلامها فاقربت عنده بامر من  
 وراء الحجاب يعرفها بصوتها واخبرت نساء كن عندها انها فلا تة ووثق  
 بذلك لكنه لم يرها فله ان يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها  
 كن خبرت النساء او لم يخبر لكنه عرفها بصوتها ووثق به ليس له ان يشهد وفي  
 بحر رجل في بيت وهو ودخل عليه رجل وراه ثم جلس على الباب وليس للبيت مسلك  
 غيره سمع اقراره من الباب بلا رؤية وجهه هل له ان يشهد بما اقر وفي القيون رجل  
 خبا ثوبا لرجل ثم سأل عن شيء كلامه ويرونه وهو لا يراه جازت شهادته بعد  
 الشهادة وفي الجامع الصغير شرط رؤية الامام خالي امرها بكشف الوجه وامرها  
 بالخروج وفي المبني بالعين للمجته من سمع صوت امرأة من وراء حجاب وشهد عنده  
 ثمان انها فلا تة جاز له ان يشهد على اقرارها واما بدون رؤية شخصها فلا تجوز  
 شهادته عليها وفي لسان الحكماء شهد على امرأة لا يعرفها لا يجوز حتى يشهد  
 جماعة انها فلا تة بنت فلان وعند ابي يوسف يجوز اذا شهد عدلان انها فلا تة  
 ولا يشترط رؤية وجهها وشرطها في الجامع الصغير حتى يشهد على معلوم لان  
 الشهادة على مجهول باطلة وقال الامام خواهر زاده انه لا يشترط رؤية شخصها  
 ايضا وغيره على انه لا يشترط رؤية شخصها وفي المبني تحمل الشهادة على امرأة ثم  
 ماتت فشهد عنده عدلان انها فلا تة له ان يشهد عليها وذكر الحنفية رجل



في بيت وحده قد دخل عليه رجل فراه فخرج وجلس على الباب وليس للبيت سلك  
غيره فسمع اقراره من الباب بلا رؤية وجهه حل له ان يشهد عليه بما اقر في  
العيون رجل خبا رجلا لا لم سأل رجلا عن شيء فآقر الرجل وهم يسمعون كلامه  
ويرونه وهو لا يراهم جازت شهادته عليه وان يرويه وسمعهوا كلامه لا غير  
لهم الشهادة انتهى وفي الملتقطات ولا يجوز ان يشهد على امرأة حتى يشهد  
عدلان انها فلانة حتى تقع شهادته معلوم لان الشهادة على المجهول باطلة نعم  
وفي الاشياء والنظاير من القضا والشهادات الاصح انه لا يفتي بجواز تحمل  
الشهادة على المتنبية واجمعوا انه لا يتحملها من وراء حجاب انتهى وفي القضية  
ولو عرف امرأة بعينها ونفحة كلامها فآقرت عنده بامر من وراء الحجاب فعرفها  
بصوتها واخبرت نساء كن عندها انها فلانة ووثق بذلك لكنه لم يرها  
فله ان يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن اخبرت النساء  
او لم تخبر لكنه عرفها بصوتها ووثق به ليس له ان يشهد انتهى وفي مختصر  
الحيط وتجوز شهادة المختبى وصورتها لرجل على اخرج قبضه في السر وتجوز  
في العلانية وتجوز صاحب الحق فاحتمل بذلك فاحق قوما من العدول في بيته  
ثم احضره فآقر بذلك سرا فخرج وسمع الشهود حل لهما ان يشهدوا اذا كانوا  
يرون وجهه ويعرفونه واذا لم يروا وجهه ولا يعرفونه لا يحمل الا اذا احاطوا  
علما به فان راوه دخل بيتا وعلموا ان في البيت ليس غيره وليس للبيت سلك  
اخر وسمعهوا اقراره بحيث لا شبهة عليهم حل لهم الشهادة وكذا لو سمعهوا صوت  
امرأة وراء الحجاب فآقرت وشهد عنده اثنان انها فلانة ان راى شخصها تحمل  
الشهادة والا فلا وقال ابو حنيفة لا تحمل الشهادة عليها اذا لم يعرفها حتى  
يشهد عنده جماعة وعند ابو يوسف عدلان يكفي اثنان وفي جامع الفصولين من  
الفصل التاسع جاء رجلان عند الصكاك وقد آقرت امرأة وقال انا تعرفها  
فذاك ليس بشيء لان هذا القدر ليس بتعريف اذا التعريف انما يكون بذكر الاسم  
والنسب فلو قال انها فلانة بنت فلان ابن فلان يكون تعريفا ولو اراد  
الرجل ان يعرف المرأة التي يريد ان يشهد عليها اولها بوكالة او بامر من الامر  
ينبغي ان يدخل عليها ومعها جماعة من النساء ممن يثق بهن ذلك الرجل فيسأل  
اهله فلانة بنت فلان ابن فلان فان قلن نعم تركها اياما ثم نظر اليها بجمعة  
نسوة اخرى فيمنعهن بها مثل ذلك كذلك يترجم اليها امران شهرين او ثلاثة  
فاذا وقعت معرفتها في قلبه بقول نساء ورجال ومن امكده يشهد عليها قال

واقول المعتبر هو حصول المعرفة ولو في المرة الاولى وفيه تعريف الواحد يكفي كما  
في المزمع والمترجم والاثنان احوط وافق بعضهم بان التحمل لا يصح بدون رؤية  
وجهها وحمل يجمع الشهادة على المرأة المتنبية لبعض مشايخنا قالوا يصح عند  
التعريف وعن ابن مقاتل لو سمع اقرار امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان  
انها فلانة وذكر انسبها لم يجوز ان يشهد عليها اطلاق الحجاب اطلاقا وقال  
بعضهم لم يجوز ان يشهد عليها الا اذا راى شخصها حال اقرارها فحينئذ يجوز ان  
يشهد على اقرارها ويشترط رؤية شخصها لا رؤية وجهها ولو حست عن وجهها  
وقالت انا فلانة بنت فلان ابن فلان وهت لزوجي مهري فلا تحتاج الشهود  
الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان مادامت حينئذ يمكن للشاهد ان يشير  
اليها فان ماتت فحينئذ تحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها انتهى

**لو شهد الدين لمريون بما عدا من جملة الدين**

**يجوز اما لو مال شهدا بعد وفاته فليس يقبض**

المسئلة من لسان الحكام قال وفي القضية ولا تقبل شهادة رب الدين لمريونه اذا كان  
مفلسا وقال شمس الائمة الكلواني والذصاحب الحيط تقبل شهادة رب الدين لمريون  
وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للمقناني اذا شهد لمريونه بعد موته بمال لا تقبل  
لتعلق حقه بالتركة وكذا لو صلى له بالف مرسله او بشئ بعينه لا تقبل لانه يزاد به  
محل وصيته او سلاعة عينه وفي مختصر الحيط المقضي له بالدين في التركة اذا  
شهد لمريونه لبيت بحق لبيت على رجل لا يجوز ثلاثة لهم دين على رجل فشهد اثنان  
على الثالث انه ابراه من حصته لا يجوز وقال محمد بن ابي حنيفة انما قبضنا حصتها جازا انتهى

**لو اخرج الشهادة الحسبية يفسق اذا عذر في القضية**

**وليس تقبل الشهادتي اخرجها مثل طلاق الزوجة**

**لو شهدوا بالحكمة المقلظة لله حسبة دجوها وعظم**

**من بعد ما قد اخرجوا الشهادة خمسة ايام بلا زيادة**

**من غير عذر لهم لا تقبل شهادة الشهود فيما نقلوا**

**ان علموا ان كلا الزوجين كانا كمالا زواجا عايشين**

**بل هو كاذبوا وكبتوا لانهم قد فسقوا اذا سكتوا**

المسئلة في شهود الحسبة حيث لا تحتاج شهادتهم الى دعوى المدعي فاذا اخرجها  
فسقوا ووردت شهادتهم قال في الاشياء والنظاير من القضا والشهادات  
واعلم ان شاهد الحسبة اذا اخرج شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصوا



عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعقوبة الامته وظاهرة في القينة انه في الكل انتهى ونقل صاحب الاشباه في رسالة له في هذه المسئلة قال واذا شهد راخذ متقاد لم يمنعه عن اقامته بعده عن الامام لم تقبل شهادته لانه لا في حد القنف والاصل ان الحدود الحاصلة حق الله تعالى بطل بالتقادم خلافا للشافعي فهو يعتبرها بحقوق العباد وبالاقرار ولنا ان الشاهد مخير بين شيئين اداء الشهادة والاسترقاق والتاخير ان كان لا اختيارا لسترقاق الاقدام على الاداء بعد ذلك لضغينة او لعداوة حركته فيتم فيها وان كان التاخير لا للاسترقاق فيصير فاسقا انما اتفقنا بالمانع بخلاف الاقرار فان الانسان لا يعادي نفسه وبخلاف حقوق العباد لان الدعوى فيها شرط فيحمل تاخيرهم على انعدامها فلا يوجب تضييقهم قال وفي تسمية الدرر في فتاوى اهل العصر سئل يوسف بن محمد عن شهود زعموا ان فلانا طلق امراته ثلاثا ولم يشهدوا عند القاضي فلو شهدوا بذلك بعد مضي ستة اشهر هل تقبل شهادتهم فقال ان كان تاخيرهم لعذر تقبل شهادتهم وفي الظاهر وعن ابي القاسم الصفار اذا شهدا ثمان على امرأة ان زوجها طلقها ثلاثا او على ثمان امته وقال لا كان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهما وتاخيرهما لا يوهن شهادتهما قيل ويخفى ان يكون كذلك الا اذا علمنا انه عسكهما امساك الزوجات والامام لان الدعوى ليست بشرط لقبول هذه الشهادة فاذا اخرجه صاروا فسقا وفي القينة اجاب المشايخ في شهود شهدوا باحرمه الفليضة بعد ما اخر واشهادتهم خمسة ايام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عالمين انهما ابعدا عيش الا زواج وذكر علماء الجامي والخطيب الاما طي وكال الامته الساعى شهد بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلقات الثلاث لا تقبل ان كانوا عالمين بعينهم عيش الا زواج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في جنس هذا وان كان التاخير لعذر يقبل مات عن امرأة وورثة فشهد الشهود انه كان اقرب حرمها حال صحة ولم يشهدوا بذلك حال حياتها لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل انتهى وقامه في الرسالة المذكورة

**لو مات شخص كافر نصراني كان له انسان مسلمان**  
**فشهدوا ان اباهما القدر مات على الكفر وما من انفس**  
**وشهدا ثبوت الكفار** **بانه انتقل من ذى الورد**  
**ان داردينان ومات مسلمان** **فاحكم بذاك بشهادتهما**  
**واهدر هنا شهادة الاثنين** **ولو يكونا صاحب مسلمان**

تقبل شهادة الاثنين الكافرين بموت ابيهما مسلمان وكذلك اذا كانا اجنبيين منه ولا تقبل شهادة الاثنين المسلمين انه اباهما مات كافرا وكذلك اذا كانا اجنبيين منه ويلغى في ذلك فيقال قبلت شهادة الكافرين في حق اخر ولم تقبل شهادة المسلمين وقد اشتملت الابيات على مسئلة الفزبها العلامة ابن الشحنة في كتابه الزخاير الاشرفية في الغاز السادة الحنفية قال مسئلة ان قيل اى مسلمين شهدا شهادة وشهد نصرانيان بضدهما فقبلت شهادة النصرانيين دون المسلمين فاجواب ان هذا رجل مات فشهد ثمان له مسلمان ان اباه مات نصرانيا وشهد نصرانيان انه مات مسلمان فانه تقبل شهادتهما لا ثبات الاسلام من العدة وذكر في شرح الدرر اخر كتاب الكراهية شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو ينكر ذلك لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ويترك على دينه وجميع اهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها اسملت جاز واخبرت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني انه اسلم وقال والذى المرحوم في شرحه على شرح الدرر في تعليل المسئلة الاولى وهي عدم قبول شهادة النصرانيين باسلم النصراني لا في زعم الشاهدين انه مرتد والمرتبطة المسلم في ان شهادة غير مسلم عليه لا تكون حجة واذا كان في زعم الشاهدين انه لا شهادة لهما عليه لم يجر القضا بشهادتهما اصلا كما في شرح السير الكبير للرخسى وفيه بحث وذلك لانها تقبل على النصرانية ولا تظهر التعليل بانها لو قبلت عليه لترتب قتله ولا يقبل بشادة النصرانيين بخلاف النصرانية فانها كالتحسس ولا تقبل بالردة فلا يترتب حينئذ محذور القتل بشهادتهما وذكر والذى المرحوم ايضا في شرح قول صاحب الدرر في النوادر الى اخره قال في البرازية واعلم القاضي خان على رواية النوادر قايلا ومحسرا على الاسلام ويجسد ولا يقتله لان في القتل لا تقبل شهادة النساء في شرح السير الكبير فذكر انه اذا شهد رجل وامرأتان عليه بالردة لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين فان القاضي يقضي به الا في حكم استحلال القتل خاصة وكان شهادة الواحد لا تثبت القتل فكذلك الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال مع النساء وكذلك ان شهد رجل وامرأتان على الذمي بنقض العهد وهو محمدا ان يكون نقضه فان الامام لا يقتله بهذه الشهادة ولكنه يجعله ناقضا للعهد فيما سوى القتل من الاحكام حتى كالحو شهدوا بالسرقة وكذلك لو شهد رجل وامرأتان يجعله فيا لان شهادة النساء مع الرجال حجة فيما ثبت مع الشهادة لا فيما ينزى بالشبهات كالوشهدوا بالسرقة



وكذلك لو شهد رجل وامرأتان على نصراني انه مسلم ثم ارتد وصح مجد ذلك فانه يجزى  
 على الاسلام ولكن لا يقتل لتكتم الشبهة في الحجة والمراد رجل مسلم وامرأتان مسلمان  
 شهد مسلم على نصراني بانه مسلم قبل موته فجعل مسلما يصلي المسلمون على ميت يجزى واحد  
 لو عدل في وفي الاشياء والنظائر من القضا والشهادات تقبل شهادة الزمى على مثله  
 الا في مسائل وذكر منها اذا شهد نصرانيان على نصراني انه مسلم حيا كان او ميتا اذا  
 يصلي عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية الا اذا كان ميتا وله ولي ميت مسلم يرضيه  
 فانها تقبل للامرت ويصلي عليه بقول وليه انتهى وفي مختصر المحيط كما فرمات وله  
 ابناء مسلم وكافر فاقام للمسلم بيته ان اباه مات مسلما والكافر انه مات كافرا  
 يقضى بالامرت للمسلم مسئلة كانت بيته او كافرة وكذا لو ادعى عيا فالقول  
 للمسلم اذا لم يقرب كفر ابيه فان اقر بكفره ثم ادعى اسلامه فالقول للكافر ولو قال  
 احدهما كان ابي مسلما وانا ايضا فقال الاخر بلى وانا اسمعت قبل موته وكذبه الاخر  
 فالخير ان المتفق على الاسلام له في حياة ابيه وكذلك الاختلاف في العتق والرق  
 قال ولا تقبل شهادة ذميين على ذمي انه مسلم وتقبل شهادة احرارين ورجلين  
 نصراني انه مسلم وهو متحد ويجزى الامام على الاسلام ولا يقتل ولا يجزى شريك  
 مات وله ابناء احدهما مسلما والاخر نصراني واقام المسلم بيته نصرانية انه مات  
 مسلما واقام النصراني بيته مسلمة انه مات نصرانيا قضى بالامرت للمسلم ويصلى  
 الميت بقول ابنه المسلم شهد نصرانيان على نصراني انه مات مسلما وليس له ميراث  
 يجب لاحد لا يقبل ولا يحكمه باسلامه انتهى وتماه هناك

**لو شهد اصباح على انسان بانه استقرض من فلان كذا كذا يوم كذا في القاهرة** فاحضر الخصم شهودا ذكره  
 بانه قد كان ذلك اليوم في دمياط لم يقبل وماذا يخفى  
 لان هذا القول نفي معني وفي النوازل حكى ما قبلنا  
 لكن صاحب المحيط قد ذكر وقال في ذان تواتر الخبر  
 وعلم الناس جميعا واشتهر وصار واضحا جليا وظهر  
 عدم كون الخصم في ذال البلد في ذلك الوقت ولم يذكر احد  
 ذلك فلا تسمع هدى الدعوى وقال بعضهم عليه الفتوى  
 لانه يلزم في ذي الصور **تكذيبنا الثابت بالفرو**  
 اشتملت الابيات على عدم قبول الشهادة اذا تضمنت النفي المعنى الا اذا اشهر  
 الاخر كان معروفا بين الناس قال في البرازية اصله ما ذكر في النوادر عن الناس

شهد عليه بقول او فعل يلزم عليه بذلك اجابة او بيع او كتابة اطلاق او اعتاق  
 او قتل او قصاص في مكان وزمان وصفاه وبرهن المشهود عليه انه لم يكن ثمة  
 يومئذ لا تقبل لكنه في الشيطان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان  
 والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ الرقعة لانه يلزم تكذيب الثابت بالفرو  
 والضرورات مما لا يدخله الشك عدنا الى كلام الثاني وكذا كل بيته قامت على ان  
 فلانا لم يقبل ولم يرضى ولم يقرب وفي الاشياء والنظائر من القضا والشهادات  
 وتقبل بيته النفي المتواتر انتهى وفي مختصر المحيط اقام بيته انه قتل اباه منذ  
 سنة واقام المدعى عليه بيته ان المشهود بقتله صلى بالناس العام للرسم او صلى  
 لجمعة قال ابو حنيفة ان كان شيئا مشهورا فالأخذ اولى ولا تختلف الرواية  
 عنه انتهى وفي جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر لو شهد انه اقرضه يوم كذا  
 او وضع شيئا في مكان كذا اقرضه المدعى عليه انه لم يكن في ذلك اليوم في مكان  
 ذكره الا ولان وكان في مكان كذا لا تقبل لانها قامت على النفي لان قولها كان  
 في مكان نفي معني ولو كان اثباتا لفظا اذ الفرض نفي ما قامت عليه البيعة الاولى انتهى

**لو شهد ايان هذا حلفا وقال ان ليريان عبدى مصطفى**  
 ذا اليوم كانت زوجتي طالق **وان ذا العبد تولى ما رقا**  
 في ذلك اليوم واصلا ما اتى **فاحكم بان ذا الطلاق ثبت**  
 لان ذي حقيقة جاءت على **اثبات ذا الطلاق فيما نقل**  
 وان على النفي اتت في الصورة **فما عليه قد غرت مقصوره**  
 لان الاعتبار للمقاصد **لا الصورة افهم يفهم زايد**  
 فانهم قالوا لو اكد اذا ما قامت **بيته مثبتة وكانت**  
 تضمنت نصيا بان يقولا **ذا ملكه وعنه لمن يزول**  
 او انها قد نجت في ملكه **ولم تزل ملكا له في صكه**  
 في الاصح ان تلك تقبل **اعني الشهادات على ما ينقل**  
 اشتملت الابيات على ما في الاشياء والنظائر قال شهادة النفي غير مقبولة الا في  
 شرة فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهد بالعدم وفيما اذا شهد انه مسلم  
 ونرى شتى وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله ولم يقبل قول النصراني وفيما  
 اذا شهد بنتاج الدابة عنده ولم تزل على ملكه وفيما اذا شهد بالجمع او طلاق ولم  
 يشتر وفيما اذا امن الامام اهل مدينة فشهد ان هو لا لم يكونوا فيها وقت  
 الامان وفيما اذا شهد ان الاجل لم يذكر في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا لا وارث



له غيره وفيما اذا شهد انها ارضعت الظن بلين شاة لابلين نفسها كما في  
جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المحذور المتواتر كما في الظهيرة والبرية  
وفي جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها  
نفي بان يقول هذا اعلامه نتج عنه او هذه دابته نتجت عنه واخر نزل ملكا له  
هل تقبل اختلف فيه المشايخ والاصح قولها الى ان قال الشرط يجوز اثباته  
بينته ولو كان نفيها كما لو قال لقنه ان لم ادخل الدار يوما فانت حرة من  
اللقن انه لم يدخل يقتضي نفي فعل هذا لوجعل امرها بيدها ان ضربها بغير جناية  
ثم ضربها وقال ضربتها بجناية وبرهنت انه ضربها بغير جناية ينبغي ان تقبل  
بينتها وان قامت على النفي لقيامها على الشرط حلف ان لم يجز مهرتي في  
هذه الليلة فامرتي كذا فشهدا انه حلف كذا او لم يجز مهرته في تلك الليلة  
وطلقت امراته تقبل لانها على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق معنى حقيقة  
والعبارة المقاصد للصورة كما لو شهدا انه اسلم واستثنى وشهدا خراجه  
اسلم ولم يستثن تقبل بينة اثبات الاسلام ولو فيها نفي اذ غرضها اثبات  
اسلامه ولو برهن المسلم اليه ان السلم فاسد لانه لم يذكر الاجل يقبل وتامر

وان اقرانه قد شهدا **زورا ولا يرجع بل تقدر**  
عزوه بالضرب باتفاق **والجس والتشهير في الاسواق**  
وان يكن قد تاب عن ذنوبه **تحرير هذا باتفاق اقتص**  
ان كان حاله المفسر **اي غير معروف لنا في شهر**  
عند ابن حنيفة بين الملا **من غير ان توجه ضرا ولا**  
نجسه قالا وهما الشافعي **وما لك ايضا بلا منازع**  
اذا اقرانه قد شهدا **بالزور يضرب بعد ان يسود**  
من السخام وجهه ويخلق **راس له وشاشه في العنق**  
نلقبه ثم بالنداء يشهر **يقال ذا شاهد زور يجذر**  
وانما قيد بالاقرار **اذ ليس للفعل طريق جاري**  
بها سوى الاقرار ان قلت عهد **علم بدونه كما اذا شهد**  
بموت زيد ثم بان حيا **او بالهلال كونه مرييا**  
ثم مضى شهر وليس في السماء **من علة وما رآه مثلا**  
قد قاله قلت بلا منازع **لا شك ان الموت بالسماء**  
مجاز لانسان ان يشهد به **كما يجوز لامر به بنسبه**

**فحاذ ان يقول ذا الالباسا** **رايت مقتولا سمعت الناسا**  
**قالوا بان ذلك القتيلا** **زيد فقلت مثل ما قد قيدا**  
**ومثل الشئ كثيرا يقع** **ثم الهلال الامر فيه اوسع**

اشتملت الايات على مسئلة من الاصلاح والايضاح وعبادة ومن اقر ولم يرد  
شهادته او غلطاً فان قال غلطت او اخطأت لا يعز لان العقوبات لا تجري على  
لسان المخطئ من الحقائق انه شهد زورا شهرا تفقوا ان شاهد الزور يعز  
لانه ارتكب كبيرة ليس فيها حد معين غير انهم اختلفوا في تعزيره فقال ابو حنيفة  
في المشهور انه يطاف ويشهر ولا يضرب وقال ابو حنيفة في المشهور ان يجرى على قولها  
فيل ويل ولا يسجد وجهه اي لا يسود من الحقائق وانما وضع المسئلة في الاقرار  
لان ما عدا ابو حنيفة في نفي التعزير انما يتم فيه وهو على ما ذكره قاضي خان في شرح  
جامع الصغير هذا لانه لما اقر بالشهادة الباطلة طاعا فقد تاب تمام فعل الظاهر  
انه لا يعود فلا يعز لرجوعه وفيه منع الغير عن الرجوع عن الشهادة الباطلة ومن  
عقل عن هذا قال انما وضع المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور لا طريق الى عملها  
سوى الاقرار واما الاعتراض بانه قد يعلم بدونه كما اذا شهد بموت زيد وابان فلان  
نتبه ثم ظهر زور حيا وكذا اذا شهد بروية الهلال مضى فلا تون يوما وليس في السماء  
علة ولم ير الهلال فليس بشئ لان الشهادة بالموت يجوز بالتسامح وكذا بالنسب  
فيجوز ان يقول رايت مقتولا وسمعت الناس يقولون انه عمرو بن زيد واما  
شهادة على روية الهلال فالامر فيه اوسع انتهى وفي شرح الدرر من الشهادات  
من ظهر انه شهد زورا بان اقر على نفسه انه شهد زورا او شهد تقبل رجل او توة  
جدا حيا او شهد بروية الهلال مضى فلا تون يوما وليس في السماء علة ولم ير  
الهلال ونحو ذلك عزير بالتشهير قال في الكافي اعلم ان شاهد الزور يعز اجماعا  
تصل القضاء بشهادته او لا لانه ارتكب كبيرة اتصل بغيرها بالمسلمين وليس  
فيها حد يقدر فيه زجره وتكيدا الا انهم اختلفوا في كيفية قال ابو  
حنيفة تعزيره تشهيره فقط وقال لا يضرب ويجبس وهو قول الشافعي لانه  
روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسحق وجهه  
وله ان شريحا رضي الله تعالى عنه كان يشهر ولا يضرب فيبعثه الى سوقه في الكان  
سوقيا والى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر في اجمع ما كانوا ويقول انا وجدنا  
هذا شاهد زورا فاحذروه وحذروه الناس وشرح كان قاضيا في زمن الصحابة  
رضي الله عنهم ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي الله عنهم ولم ينكر



عليه احد منهم فحل محل الاجماع انتهى

لو شهدوا بالموت من جرح سري واخران بعد براء هدر  
ما قاله فان الاخيران وان شهد شخصان بان ذاع  
في ذلك البيع واخران بثمن للثل يشهدان  
بيته الفين بكذا اشتباه قد كذا بيته الاكره  
قدم على الفتوى وان شخصان جاء الدي القاضي يشهدان  
بان زينا حين اضحى فاعدا للبيع او للصالح كان عاقلا  
واخران انه قد كذب مخلوط عقل ذلك الزمان  
او كان مجنوناً فالأولى أولى وحكم هكذا في مقتولا  
وهذه فالأولى موصولة للضرورة والأيات مشتملة على مسایل في شرح الدرر  
قال بيته لموت من الجرح أولى وحكم هكذا من بيته الموت بعد البر يعني رجل  
جرح انساناً ومات الجرح فاقام اولياؤه بيته انه مات بسبب الجرح وقام  
الضارب بيته انه برى ومات بعد عشرة ايام في بيته اولياؤه المقتول أولى  
وبيته المغبى أولى من بيته كون القيمة مثل الثمن يعني ان وصيا باع كرميا للفس  
وباع الصبي وادعى ثمنه واقام بيته واقام المشتري بيته ان قيمة الكرم في ذلك  
الوقت مثل الثمن في بيته الغبن أولى لانها تثبت امرار ايدا ولان بيته الفساد  
ارجح من بيته الصحة وبيته كون المتصرف عاقلا أولى من بيته كونه مخلوط العقل  
او مجنوناً يعني ان اعتاقت بيته ان مولاه دبرها في مرض موته وهو عاقل واقت  
الورثة انه كان مخلوط العقل في بيته الامه أولى وكذا اذا خالعت امراته ثم اقام الزوج  
بيته انه كان مجنوناً وقت الخلع واقامت بيته على كونه عاقلا حينئذ لو كان مجنوناً  
وقت الخصومة فاقام وليه بيته انه كان عاقلا في بيته المرأة أولى في الفصلين  
الاكره أولى من بيته الطوع يعني لو اثبت اقرار انسان بشئ طايها فاقام المدعى عليه  
بيته ان كنت مكرها في ذلك الاقرار في بيته الاكره أولى لانها تثبت خلاف الظاهر  
وفي جامع الفتاوى رجل جرح انساناً ومات فاقام ورثته انه مات بسبب الجرح  
واقام القاتل بيته انه براء ومات بعد عشرة ايام في بيته ورثة المقتول أولى  
باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى ثمنه واقام بيته على الذي ادعاه واقام المشتري  
بيته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن في بيته الغبن أولى ولو اقام المشتري  
بيته انه باعه هذا الشيء بائنا صحيحاً واقام البائع انه باع مكرها في بيته  
الصحة أولى وقيل بيته الاكره أولى

لو شهد بان هذا قد اقر لذلک بالحق الذي له ذكر  
فقال فالذين لما شهدا هل تشهدان فيه لازم الادا  
وانه باق على ما كانا في ذمق لذلک هذا الا نا  
فان يقولوا اننا لا نفعل اذ ان باق انت فيه ملزم  
ام لا فان هذه الشهادة مردودة يا طالب الافادة  
لذين اي للذين الشاهدين والايات مشتملة على مسئلة ما لو شهد الشاهدان بان  
هذا اقر بالحق للمدعى فيما ادعاه فقال لهما الخصم هل تشهدان ان هذا الحق باق عليه  
في ذمته وفي يده فقالا لا نفعل انه باق في يده ام لا لا تقبل هذه الشهادة قال في  
الفوائد الزينية شهدا انه باع منه هذا العين ولا نذكرى انه هل ملكه في الحال  
لا يقضي بالنكاح والملك في الحال وقال في جامع الفتاوى شهدوا انه له ولم يقولوا  
انه في يده بغير حق يعني بالقبول قال الامام اكلوا في اخلاف فيه المشايخ والصحيح  
انه لا يقبل لانه اذا لم يثبت انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم وبه  
كان يفتي اكثر المشايخ وقيل يقضي بالمقتول ولا يقضي في العقار حتى يقولوا انه في  
يده والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل وفي البرازية الشاهد بالملك المطلق  
ان اطلق بناء على اليد والتصرف يسوغ له ذلك ويقبل وان بين ان شهادته بناء  
على الرؤية لا تقبل وان كان ذكر المطلق غير محتاج اليه قال وفي الشهادة على الاقرار  
بشراء محدود او ببيع لا بد ان يقولوا اشتراه او باعه لنفسه ولو شهدوا انه  
ملكه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولو يقولوا فوجب عليه تسليمه وقصر به قال  
الامام السعدي اختلف المشايخ فيه قيل لا بد منه وقيل لا حاجة الي ذلك وتجبر  
المدعى على التسليم اذا طلبه وعلى هذا ادركنا مشايخ زماننا قال الشيخ الامام وانا اقول  
ان هذه الشهادة قصورها وفي جامع الفتاوى ادعى ديناً على مورثه وشهدوا انه كان  
على الميت دين لا يقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه عنداني حنيفة وعنداني يوسف  
يقبل به يفتي عند البعض ولو ادعى ديناً في التركة واقام البيته فان القاضي يحلف  
بطله تمام استوفيته ولا شياء منه وان لم يطلب الورثة واستحلفه وان ابوا  
وفي البرازية اقر عند قوم ان عليه كذا الفلاني ابن فلان ثم اخبرهم بعد مدة رجالان  
او ثلاثة ان المدعى قضى هذا الدين فاحيا للشهدوا ان شأوا يشهدوا بالدين  
واخبر القاضي بخير القضا وان شأوا امتنعوا عن الشهادة وان كان المخبر عدلاً  
لا يشهدون كذا قاله الفقيه ابو جعفر ونصير بن سلام وذكر الناطق في عاينا نكاحا  
وبعاً او قتلاً فيما اراد ان يشهدا شهدا عندهما عدلان بان طلقها لذلک او كان



البائع اعتق العبد قبل بيعه أو المولى عفى عنه بعد القتل لا يحل لهما أن يشهدا بالشك  
وغيره وإن واحد عدل لا يسهه ترك الشهادة به وكذا لو قال أباينا أرضا  
عنه من امرأة واحدة وكذا لو عاينا واحدا يتصرف في شيء تصرف المالك وشهد  
عدلان عنه أن هذا الشيء لفلان آخر لا يشهد الله للمتصرف بخلاف أخبار الواحد  
ولو أخبر عدلان أنه باعه من ذي اليد أنه يشهد بما علم ولا يلتفت إلى قوله  
انتهى وفي فتاوى قاضي خان رجل في يديه عبيد ادعى رجل أنه اشتراه من ذي اليد  
وذا اليد شهد في المدعى بشاهدين فشهد الله أنه باعه منه ولا ندرى أهو ثلثا

### من كتاب الوكالة

قال في المصباح وكلت الأمر إليه وكلام من باب وعد وكون فوضته إليه وكنت  
به والوكيل فعيل بمعنى مفعول لا موكول إليه ويكون بمعنى فاعل إذا كان بمعنى كونه  
ومنه حسبنا الله ونعذر الوكيل والبيع وكلا ووكلة توكيلا فتوكل قبل الوكالة وهي  
بفتح الواو والكسر لغة وتوكل على الله تعالى اعتد عليه انتهى وفي الاصطلاح أقامه  
الإنسان غيره مقام نفسه وفي تصرف معلوم كما في البحر عن العناية وفي البحر هي  
اعتق الشهادات بالوكالة لمناسبتها من حيث أن الإنسان يحتاج في معاشه إلى  
التعاضد والشهادة منه فكذا الوكالة ذكره في البحر التوكيل في اللغة تفويض الأمر  
إلى الغير ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع قال الله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف  
فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة وكان البعث منهم بطريق الوكالة وشرح  
من قبلنا شرح لنا إذا قصده الله ورسوله من غير إنكار ولم يظهر شخه وكل عليه  
الصلاة والسلام حكيم ابن حزام بشرى ضحية وانعقد الإجماع عليه

### ملك من كان وكليلا مطلقا كل الأمور غير أن يطلق

في هذا المحل زوجة للوكيل وعقود عده ووقف المنزل والبيتان مشتملان على مسبة  
من البرازية في أول كتاب الوكالة إذا قال أنت وكيل في كل شيء وزاد جازا أمرت  
ملك الحفظ والبيع والشراء والهبة والصدقة حتى إذا انفق على نفسه من ذلك  
المال جاز حتى يعلم خلافه من قصر الموكل وعن الإمام رحمه الله تعالى تخصيصه بالمعاشرة  
ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلقت امرتك ووهبت أو وقفت  
أرضك في الأصح لا يجوز وفي فتاوى قاضي خان لو قال أنت وكيل في كل شيء جازا أمرت  
يصير وكليلا في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا  
في الاعتناق والطلاق والوقف قال بعضهم ملك ذلك لإطلاق لفظ التهمين وقال  
بعضهم لا يملك ذلك إلا إذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو

البيت وقال الناطق إذا قال أنت وكيل في كل شيء جازا صنفك روى عن محمد أنه  
وكيل في المعاوضات والأجارات والهبات والاعتناق وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات  
لأن الهبات والاعتناق قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث  
**لو قال قد فوضت أمر مالي إليك وكل بحفظ المال**

نقط وفوضت إليك أمرى نظيره على الصحيح فادري في البرازية فوضت أمرى إليك  
فبهذا باطل وقيل هذا الأول سواء في أنه تفويض الحفظ ولو قال مالك المستغلات  
فوضت إليك أمر مستغلاتي وكان أجراها من إنسان ملك تقاضى الأجرة وقبضها  
وكذا لو قال إليك أمر ديني ملك التقاضى ولو قال فوضت أمر ديني وأمر مالي  
ملك الحفظ والرعى والتعليف والتفقة عليهم فوضت إليك أمر مالي ملك طلاقها  
وانتصر على المجلس بخلاف قوله وملكك لا يقتصر وذكر بعد ذلك قال وملكك في  
كل أموري وأنتك مقام نفسي لا يكون توكيلا عاما فإن كان له صناعة معلومة  
كالجارة مثلا ينصرف إليها وإن لم يكن له صناعة معروفة ومعاملة مختلفة فالوكالة  
باطلة ولو قال وملكك في جميع الأمور التي يجوز التوكيل بها كان توكيلا عاما يتناول  
البياعات والأحكام انتهى وفي فتاوى قاضي خان لو قال أنت وكيل في كل شيء يكون  
وكيلا بحفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا لو قال أنت وكيل بكل شيء قليل وكثير

### وان يكن وكل خالدا يملأ ويكثر قال الصلح

### أيضا يملأ بالحفظ من غير ملأ لا يتقاضى وببيع وشراء

مسألة في البحر لو قال أنت وكيل في كل شيء كان تفويض الحفظ والقياس أن لا يكون  
وكيلا به للجهالة والاستحسان انصرفوا إلى الحفظ ولو قال أجرت لك بيع عبيدي  
هذا إن يكون توكيلا بالبيع ولو زاد على قوله أنت وكيل في كل شيء جازا أمرت ملك  
الحفظ والبيع والشراء وملك الهبة والصدقة حتى إذا انفق على نفسه من ذلك  
جاز حتى يعلم خلافه من قصر الموكل وعن الإمام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق  
والبيع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلقت امرتك ووهبت أو وقفت أرضك  
في الأصح لا يجوز وفي الروضة فوضت أمرى إليك قيل هذا باطل وقيل هذا الأول سواء  
في أنه تفويض الحفظ ولو قال فوضت إليك أمر ديني وأمر مالي ملك الحفظ  
والرعى والتعليف والتفقة عليهم

### ولم يجوزوا بأن يوكلوا للغير باستيفاء أحد حصلا

### وهكذا القود فيما نقلنا بغيثة الذي غدا موكلنا

### لكون دين صاح يسقطان بشبهة والعفو عن الجاني



**يثبت حال غيبته الموكل فليس يستوفى هنا من ولي**  
**وقام في ذلك مقام الغير** **اذ يمكن العفو بغير ضمير**  
**اما اذا وكل بالالتفات فيه خلاف جازع الثقات**

اشتملت الابيات على مسئلتين في البحر شرح الكثر قال يصح التوكيل بايضا جميع  
 المحقوق واستيفائها لا بالحدود والقصاص لان كلاهما يباشر الموكل بنفسه  
 فيملك التوكيل بخلاف الحدود والقصاص فانها تستدري بالشبهات والمراد بالاية  
 دفع ما عليه والاستيفاء القبض واستثنى الحدود والقود لكن في الايفاء على اطلاق  
 وفي الاستيفاء مقيد بما اذا كان الموكل غائبا اما اذا كان حاضرا وامر باستيفائه فانه  
 يجوز كذا في شرح الطحاوي وعلمه في غاية البيان باحتمال العفو المندوب اليه بخلاف  
 حال حضرته لا لعدم الشبهة وبخلاف حال غيبته الشهود حيث يستوفيان حال  
 غيبته وان كان رجوعهم محتملا لان الظاهر عدمه احترازا عن الكذب والفسق  
 ولم يذكر المؤلف يعني صاحب الكثر التوكيل بانباتهما لرخاؤه تحت قوله وبصر  
 في الحقوق لان التوكيل هو التوكيل بالخصومة فيهما واختلف فيه والجواز قول  
 الامام وخالف ابو يوسف نظرا الى مجرد النية ورد عليه بانه لا تأثير لها والانه يجوز  
 حكم نايب القاضي فيهما وتول محمد مصطرب وعلى هذا الاختلاف التوكيل بالجواب  
 من جانب من عليه وفي غاية البيان ولكن لا يصح اقرار الوكيل على موكله بان قال تن  
 موكل القليل الذي يدعيه المولى لشبهة عدم الامر بذلك وقال في فتح القدير ويجوز  
 التوكيل بايضا بالحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص في النفس وما دون  
 النفس فان الوكالة لا تصح بايضا ولا باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس  
 اخر ما بسطه من الكلام انتهى

**ومع في الاقراض ان يوكله والصف والاسلام فيما نقلا**  
**وقسروا الاسلام صاحب قاعا ان يشترى شيئا بغير السلم**  
**لا في قبول عقد ذلك السلفا فان يكن قد دفع الدراهما**  
**اعني الوكيل للذي قد وكله فانها قرض هنا تكون له**  
**في ذمته الموكل المذكور ويلزم الطعام في المستوفى**  
**ذلك الوكيل وبالاستقراض لا يصح للانسان ان يوكله**

قال في البرازية مع التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض الثمن  
 امر برهن شئ والتزام ربح على ان يوديه اليه الامر بفعل لا يصح ولا يرجع لعدم  
 الامر انتهى وفي جامع الفتاوى التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض الثمن

يصح بان قال الرجل لشخص اخر اقترضني كذا فقال نعم ثم يوكل رجلا بقبضه وفي  
 بحر بيع التوكيل في الصرف والسلم لان كلاهما يباشر الموكل فيوكل فيه  
 وحقوق الصرف مطلق من الجانبين واما في السلم فيجوز من ربح جانب رب السلم بدفع  
 رأس المال او بقبول السلم كما في الجوصرة ولا يجوز من جانب المسلم اليه باخذ رأس  
 المال لان التوكيل اذا قبض رأس المال بقي المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس  
 المال ثمنه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط ان يكون الثمن بغيره كما في بيع  
 الثمن فاذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس  
 المال مملوك له واذا سلمه الى امر على وجه التملك منه كان قرضا فلو كان المؤلف  
 يعني صاحب الكثر والاسلام كما في الجمع بدل السلم كان اولى لان الاسلام خاص  
 من رب السلم يقال سلم في كذا اي اشترى شيئا بالسلم نعم يجوز توكيل المسلم  
 اليه بدفع السلم فيه ونكر في البحر ايضا قال التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت  
 الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه وفي القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل  
 بقبض القرض يصح بان يقول لرجل اقترضني ثم يوكل رجلا بقبضه مع

**وكله في ان يخافه فلا يقبض ما لا قال بعض العلماء**  
**القول بالقبض هو المعتبر في ذال الزمان قال ذاك زفر**

الصواب في المسئلة بعكس ما ذكرنا من وكل في الخصومة يملك القبض عند  
 ابن حنيفة وابو يوسف ومحمد ولا يملك القبض عند زفر والفتوى على قوله في هذا  
 الزمان قال في البرازية والفتوى على ان الوكيل بالتقاضي او بالخصومة في الدين لا  
 يملك القبض كذا اختاره المتأخرون فان المؤمن على خصومته رجل الغير وكذا ذق  
 فيها لا يؤمن بالمال اذا الاختصاص للغير دون الاختصاص لنفسه فلما اقتضى بكمال  
 اختصاصه حق الغير لان يكون اقتضى على اتلاف حقوقه عليه اولى وفي شرح الدرر  
 علم ان الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الثلاثة خلافا لفرق بناء على ان القبض  
 من الخصومة وقد رضي بهادونه ولهم ان من ملك شيئا ملك اتمامه وتمام  
 خصومته وانتهائها بالقبض وقالوا الفتوى اليوم على قول زفر لفساد الزمان  
 انتهى والذي في النظر سهو ظاهر ولنا شرح على منظومة الشيخ احمد الحوي  
 مساهة نظرا لدرر فيما يفتي به على قول زفر واسم شرحنا عقود الصدر شرح  
 نظرا لدرر بسطنا الكلام فيه على هذه المسئلة والله اعلم

**ان علم القاضي من الموكل اضار به بخصومه لئلا يقبل**  
**توكيله واشتأخرون جمعا لهذا القول مختارونا**



قال في شرح الرد للناخرون اختاروا الفتوى ان القاضي اذا علم من الخصم  
التعنت في ابراء الوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل الوكيل من الموكله وان علم  
من الموكل القصد في الاضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا  
صاحبه وهو اختيار شمس الايمه السرخسي كذا في الكافي انتهى

**اثبات التوكيل عند القاضي** من غير خصم جاز ومافى  
**حتى وان كان الذي قد وكلا** يعرفه القاضي كما قد نقل

المسئلة في البحر قال ادعى وكيل انه وكيل الغائب بقبض الرين او العين ان برهن في  
الوكالة والمال قبلت وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة  
على المال لانه لو ثبت كونه خصما باقرار للطلب لانه ليس بحجة بحق الطالب  
وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستحق على الوكالة لان التحليف يترتب على ادعى  
صحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة ولو اقام البينة على المال والوكالة تقبل  
عند الامام لان الوكيل بقبض الرين خصم الى ان قال لا يقبل من الوكيل بالخصوص  
بينة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى عليها صح لانه قضاء في المختلف  
ثم ذكر وجوها يثبت فيها الوكيل وكالته فليراجعها من ارادها في كتاب القضاء  
وذكر في الاشياء والنظاير من القضاء والشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان الخصم  
معتز لا يجوز اقامته البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر  
وفي البرزانية مروي انه وكيل عن فلان فطلب كل حق له بخوارزم واستيفائه وخبر  
فيه والموكل غائب وبرهن على ذلك بلا خصم عليه حق فلان لا يسمع فان احضر خصما  
جايدا او مقرا وبرهن عليه ثم احضر اخر لا يحتاج الى اعادة البرهان على الوكالة عن  
ذلك الغائب وان برهن على الوكالة على انسان بعينه في حق ثم ادعى عليه موكل حقا  
اخر لا يحتاج الى اعادة البينة على وكالته بخلاف دعواه الوكالة عن موكل اخر  
وقامه هناك وفي البحر ثم اعلم انه يصح اثبات التوكيل بالبينة مع اقرار الدين  
به وله نظاير كتبناها في الفوائد من ان البينة لا تقام الا على منكر الا في مسايير  
ذكرناها في الاقرار لعلم اقرار الاشياء والنظاير باشارة قوله وله نظاير وعبارة  
هناك الاقرار لا يجامع البينة لانها لا تقام الا على منكر الا في اربع في الوكالة وهو  
وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كذا في وكالة الخائنة  
وفي الاشياء والنظاير من القضاء والشهادات لا تسمع البينة على مقر الا في ورث  
مقر دين على الميت فتقام البينة للمتعدي وفي مدعى عليه اقرار بالوصاية وبرهن  
وفي مدعى عليه اقرار بالوكالة ثم ذكر بقية السبع مسايير هناك انتهى

**قبوله وكالة لا يشترط** وفي الوصاية القبول مشروط  
**وافرق الوكيل في بعض الصور** عن الوصي منها اذا عيى ظهر  
**فيما يبيعه الوكيل يخلف** بانه عيى به ما يعرف  
**ويخلف الوصي على البتات** كما حكى في كتب الثقات  
**ثم الوكيل جوزوا ان يعزلا** لنفسه ولكن الوصي لا  
**ثم الوصي اجر مثل مستحق** وليس ذلك الوكيل يستحق  
**ثم الوكالة بموت تنتهي** وهما وصاية ليست كهي  
**فانه يصح في الحياة** قبولها وعقب المصاة

منه المسائل في الفوائد الزينية لابن نجيم قال الوكيل يملك على نفسه لا الوصي  
بعد القبول ولا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية وتيقيد الوكيل بما  
فيه الموكل ولا يتيقيد الوصي ولا يستحق الوكيل اجره على عمله بخلاف الوصي وتقع  
الوصاية وان لم يعلم بها بخلاف الوكالة واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب  
القاضي غيره بخلاف موت الوكيل والوصي اذ اباغ شيئا من التركة فادعى المشتري  
انه معيب ولا بيينة فانه يخلف على البتات بخلاف الوكيل يخلف على نفس العلم وبحقها  
في ان كلا منهما امين لقبول القبول مع اليقين ويصح ابراءها عما وجب بعقدها  
ويضمنان وكذا يصح حطهما وتاجيلهما وقال في الاشياء والنظاير في فن الفرق  
ما افرق فيه الوكيل والوصي يملك الوكيل على نفسه لا الوصي بعد القبول ولا يشترط  
القبول في الوكالة في الوصاية وتيقيد الوكيل بما فيه الموكل ولا يتيقيد الوصي  
ولا يستحق الوكيل اجره على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية  
تصح وتقع الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام  
والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام  
المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود  
الحفظ والقاضي ان يعزل وصي الميت خيانة بخلاف الوكيل والوصي اذ اباغ شيئا  
من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا بيينة فانه يخلف على البتات بخلاف  
الوكيل فانه يخلف على نفي العلم وهي في القينة ولو اوصى لفقراء اهل بلده فافضل  
للموصي انه لا يجاوز بلده فان اعطى في كوزى اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق  
على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه  
السكة لم يجز كذا في وصايا خزانة المفتين وفي الخائنة ولو قال لله على ان  
اتصدق على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق



ففعّل المأمور ذلك ضمن المأمور فهذا إما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر  
 الموّصى الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصيته له بشرط العمل وهي في الحاشية ولو  
 استأجر الموكل الوكيل فإن كان على عمل معلوم صحّت والأفلا ويجتمعان في أن  
 كلا منهما أمين مقبول القول مع اليمين ويصح إبراهاهما وجب بعقدهما ويضمنان  
 وكذا يصح حطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك فيما لم يجب بعقدهما ويضمنان  
**وقبلوا شهادة الوكيل إن وكل بالقبض بدین فاستبين**  
 لعل هذه المسئلة فيما إذا شهد الوكيل بقبض الدين لموكله في دعوى بهذا الدين  
 كان شاهدا لنفسه ما لو خرج عن الوكالة قال في البرازية وكل يطلب الف درهم  
 أخرى غير دعوى ما وكل به والأفان الوكيل بقبض الدين إذا شهد القضاة  
 شهد الوكيل بهذا المال لموكله يجوز وقال الثاني يعني أبا يوسف لا يجوز بناء على أن  
 نفس الوكيل قائم مقام الموكل وشهادة الوصي بعد الغزل لئلا أن خاصم لا تقبل  
 والأفلا تقبل وكل بالخصوص عند القاضي في خاصم المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم  
 أخرجه الموكل عنها فشهد الوكيل أن للموكل على المطلوب مائة دينار تقبل ولو كان  
 عن غير القاضي وأشهد على الوكالة في خاصم المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم  
 عزله الموكل عنها فشهر له على المطلوب مائة دينار عما كان له عليه بعد القضاء  
 بالوكالة لا تقبل لأن الوكالة لما تقبل بها القضاء صار الوكيل خصما في حقوق  
 الموكل على غرما فيه فشهادته بعد الغزل شهادة خصم فلا تقبل بخلاف الأول لأن  
 القاضي علم بوكالته وعليه ليس بقبض إلى آخر عبارته وفي البحر قاعة في الشهادة  
 وهي أن كل شهادة جرت مفعلا أو رفعت مفعلا لم تقبل للتمهة فلا تقبل شهادة  
 المستأجر للاجبر والمستعير للمعير بالاستعارة وشهادة الاجبر لخاص كاجير المسودة  
 والمشاورة لا العام كالحياط لمن استأجره فتقبل ولا تقبل شهادة ذاب الشاة  
 المأمور بزمجها لمعجها على غاصبها ولا شهادة ابن البائع على أن الشفيع طلب  
 الشفعة من المشتري ولا شهادة المودع بها وتقبل شهادة الوكيل بالنكاح بالطلاق  
 والوكيل بالشر بالعتق وشهادة ابن عبد البائع على الشفيع بتسليم الشفعة للمنفقة  
 ولا تقبل على أن المشتري سلمها إلى الشفيع ولا تقبل شهادة البائع على أن المشتري  
 اعتق العبد ولا شهادة المعتق بقدر الغنى إذا اختلفا وتقبل إذا شهد بابقا الغنى  
 أو إبراء البائع ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستأجر للمدعي قبل الرد وتقبل  
 شهادة المرتين ولو شهد المودع أو المستأجر للعبد باعتاق مولاه أو تدبير وكاتبه  
 عند دعواه جازت لا ببيعهم وذكر في البحر أيضا أنه لو خاصم الشخص آخر في حق لا تقبل

شهادة عليهم في ذلك الحق الوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك إلا أنه  
 إذا تخاصم أثنان في حق لا تقبل شهادتهما على الأخرى بينهما من الخاصة وفي البحر  
 ادعى الوكيل بالخصوصية بحضرة الموكل فادعى المدعي عليه قضاءه فشهر الوكيل بذلك  
 لا تسمع لأن دعواه أبطل شهادته وكذا وكيلها ادعى المهر على الزوج لم تقبل شهادته  
 للزوج بالخلع وفي البرازية شهادة الوكيلين والمطلين إذا قال أحدهما هذا الشيء  
 أو الوكيلان بالنكاح أو الخلع إذا قال أحدهما فعلنا هذا الخلع أو النكاح لا تقبل ولو كانت  
 الأمة أما لو شهد الوكيلان بالبائع أو النكاح انهما منكوحته أو ملكه تقبل انتهى  
**واعلم بأن الحق يتعلق فيما يضيفه الوكيل المطلق**  
**لنفسه به كما البيوع** **والقبض للتمن والرجوع**  
**به إذا ظهر مستحقا** **والخصوصية بعيب يلقى**  
**وما يضيفه إلى الموكل** **كالخلع والنكاح فيه أن ولي**  
**فإن هذا الحق صار مطلقا** **بمن عدا موكله مطلقا**  
 كما البيوع ما زائدة أي كالبيوع وقوله مولا بكسر الكاف قال في البرازية العقود  
 منها ما له حقوق تقبل الفصل عند الحكم كالبیاعات والأشربة والأجارة  
 والصالح الجارى مجرى البيع فالوكيل أصيل في الحقوق وما لا تقبل الفصل عند الحكم  
 كالنكاح والصالح عن دم العمد والخلع والكتابة والعتق على مال والصالح عن أنكار فلا  
 تتعلق به الحقوق ولا يطالب بالتسليم وبالهبته والصدقة والعتاق والإياع  
 والرهن المقبوض والارتهان والاستيهاب والاستعارة والشركة والمضاربة  
 لا تتعلق به الحقوق فلا يملك اثبات اليد وبالأستقراض والقرض لا يثبت للملك  
 فيه للموكل إلا إذا بلغ على وجه الرسالة ونقل بعد ذلك قال وفي السير الكبير  
 الوكيل والرسول في النكاح والطلاق والبيع يضيفان لنفسه أو إلى الموكل أو إلى  
 المرسل والرسول في البيع والطلاق والعتاق والنكاح إذا أخرج الكلام عن خروج الوكالة  
 بأن أضاف إلى نفسه بأن قال طلقتك بعنتك زوجت فلانة منك لا يجوز لأن  
 الرسالة لا تنضم الوكالة لأنها فوقها وإن أخرج عن خروج الرسالة جاز بأن يقول  
 إن مرسل يقول بعنت منك ووكيل البيع إذا أخرج عن خروج الرسالة لا ينفذ بيعه  
 بخلاف الوكيل بالطلاق والعتاق إذا أخرج عن خروج الرسالة بأن قال فلانة امرأتى  
 بأن أطلق أو اعتق بنفدي على الموكل لأن عهدتهما على الموكل على كل حال ولو أخرج  
 الوكيل الكلام في النكاح والطلاق عن خروج الوكالة بأن أضاف إلى نفسه إلا في النكاح  
 والفرق بين وكيل النكاح والطلاق أن في الطلاق أضاف إلى الموكل معنى لأنه بني على



ملك الرقبة وتلك الموكل في الطلاق والعقاق فاما في النكاح فذمة الوكيل قابلة  
للهرج لو كان بالنكاح من جانبها واخرج مخرج الوكالة لا يصير مخالفا لاضافة  
الى المرأة معنى لان ذمة النكاح يملك المبيع البضع وقال لها فكانه قال  
ملكك بضع موكلتي فانه في جانبها انتهى

لو ارسل المديون للذي ملك مبلغة مع رسول فهلك  
ان كان ذلك رسول الدين ليس هنا مديون بضا من  
وان يكن ارسله المديون فهو عليه هالك مضمون  
لو قال رب الدين ياذا النشأ لمن عليه ابغته مع فلان  
فليس ذارسالة اليه منه فان بهلك يكن عليه  
اما اذا قال ادفع المال الى زيد فانه يكون مرسل  
فليس في ذم يضمن الذي دفع ان هلك الدين وان كان وقع

المسئلة في البرازية من الوديعة له على رجل دين فارسل الدين الى مديونه رجلا  
ليقبضه فقال المديون دفعت الى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعت الى الدين  
وانكره الدين فالقول قول الرسول مع يمينه ولو قال الدين ابعت الدين مع فلان  
فضاع من يد الرسول ضاع من المديون وفي فتاوى قاضي خان رجل له على رجل دين  
فبعث الى المديون رسولا ان ابعت الى الدين الذي لي عليك فان بعث به مع رسول  
الامر فهو من مال الامر في البرازية في نوادر من رستم قال المديون ابعت بالدين  
مع غلامي او غلامك او ابني او ابنك ففعل فضاع في يد الرسول قبل الوصول  
ضمن الدين وضاع من المديون لانه رسالة فلا يتم الا اذا قبل الوصول بخلاف قوله  
ادفع الدين الى غلامي او غلامك او ابني او ابنك لانه وكالة فيتم القبض بوصول  
الى الوكيل انتهى وفي جامع الفتاوى قول الدين المديون ادفع عليك من الدين الى  
من شئت او القه في البحر ففعل لا يسقط عنه الدين لان الدين يقتضي تسليم  
المديون الى الدين فلا يصح امره لمصادفته تسليمك الغير ولو قال لودعه ادفع الوديعة  
لمن شئت او القه في البحر ففعل ضمن مال الامر لان العين ملكه فصح في ملكه قال  
لمديونه ابعت بالدين مع فلان او ارسل به مع ابني او ابني او مع غلامي او غلامك  
ففعل المديون فضاع منه فهو من مال المديون لانه رسول المديون ولو قال ادفع  
الى ابني او ابنك او غلامي او غلامك يا تيتي به فهذا وكيل الطالب فان ضاع  
من مال الطالب وفي البرازية استقر من منه الفاء امره ان يعطيه رسولا فلان وان لم  
الاعطاء واقر الرسول بالقبض وانكر المستقر من دفع المقرض لا يلزم المستقر بشئ انتهى

اذا الوكيل قصره ان يرسل شيئا الى الذي له قد وكلا  
وخاف من حوادث الزمان حيلته في عدم الضمان  
ان يرفع الامر الى قاضي البلد ياذن بالرفع له مع احد

المسئلة في الاشياء والنظاير في فن الحيل قال اذا الوكيل انه اذا ارسل المتاع الى الموكل  
لا يضمن فالحيلة ان ياذن له في بئسه وكذا الوارد الايداع يستأذنه او يرسله الوكيل  
مع جيره لان الاجير الواحد من عياله او يرفع الوكيل الامر الى القاضي فياذن له في  
رسلها في فصول النوادي من لفصل الضمانات لو قال صاحب الوديعة لودع  
ادفع الوديعة الى غلامي فطلب غلامه تلك الوديعة فلم تدفع اليه يصير ضمانا  
في باب الوكالة بقبض الوديعة من وكالة شمس الائمة السرخسي دفع عينا  
الى رجل وامره ان يدفعه الى فلان فاته وقال ان فلانا استودعتك هذا فقبل ثم  
رده على الوكيل فهلك فلما لك ان يضمن ايها شاء لان الوكيل حين اضاف الايداع  
الى الموكل فقد جعل نفسه رسولا وتبليغ الرسالة يخرج من الوسط فكان هو  
في الاسترداد والاجنبى سواء فيضمن ايها شاء وفي لسان الحكم رجل له على  
اخر دين فارسل الدين الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعت الدين الى  
الرسول وصدقه الرسول وقال دفعت الى الدين وانكره الدين فالقول قول الرسول مع يمينه

ثم الزيادة التي تهاون وليس فيها الناس تتغابن  
في عشرة في الحيوان درهم وفي العقار درهمان ترسم  
وفي العروض صاع نصف درهم وما يزيد في الحساب فانهم

المسئلة في البحر ما يتغابن الناس فيه هو ما يدخل تحت تقويم المقومين فعلم منه ان  
الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وهذا هو الاصح كما في المعراج وفي  
سراج الرواج معزيا الى الجندی الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر وفي  
حكوات او اقل منه فان اكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس فيه وقال  
نصير ابن يحيى ما يتغابن الناس فيه في العروض نصف العشر وفي الحيوان نصف  
العشر وفي العقار الخمس وما خرج عنه فهو ما لا يتغابن الناس فيه ووجهه ان  
التصرف بكثرة وجوده في العروض ويقل في العقار ويوسط في الحيوان وكثرة  
الغبن لقلة التصرف والمراد بالتغابن الخداع فقولهم لا يتغابن الناس فيه معناه  
لا يخدع بعضهم بعضا بنفسه وظهوره فيه وقولهم يتغابن الناس فيه اي يخدع  
بعضهم بعضا لقلته قال في القاموس غبنه في البيع يغبنه غبا ويحرك خدعه  
والتغابن ان يغبن بعضهم بعضا وعلى هذا فقولهم غبن فاحش اي خداع وفي



وفي ملحق الاجر وشرحه للخصم والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بثمن القيمة وبزيادة  
 يتغابن بها وهي ما يقوم به مقوم واحد دون الكل وقد مر في العوض نصف درهم في  
 العشرة وفي الحيوان درهم في العشرة وفي العقار درهمان في العشرة ولا يجوز شراؤه  
 بما لا يتغابن فيه لتهمة انه شراؤه لنفسه ثم احقه بامرته انتهى

وكلمه في بيع عبد اشهدا  
 له عن البيع وكان غابا  
 او يرسل الرسول قد لا يدركه  
 وجهها وذاك ان يبيع العبد  
 ويرفع العبد الى الذي اشترى  
 فيعده ابيع الوكيل ان حصل  
 اخذ ذلك الملك الذي قد وكلا  
 فيه الوكيل قد غدا منتقلا

المسئلة في حيل الخصاف قال رجل وكل رجلا ببيع عبد له واشهد له بالوكالة وغاب  
 الوكيل عن الموكل واراد الموكل ان يخرج الوكيل من الوكالة حتى لا يبيع العبد قال لا يجوز  
 اخراجه اياه من الوكالة الا ان يشهد على اخراجه ويكتب اليه بذلك فيفصل اليه  
 او يبعث اليه رسولا فيعلمه فان لم يعلم باخراجه اياه من الوكالة فهو على وكالته  
 وله ان يبيع العبد فهل في هذا حيلة حتى لا يكون له ان يبيع العبد قال لا يبيع  
 الموكل العبد من رجل ويشهد على ذلك ويدفعه الى المشتري ثم يشتريه الموكل بعد البيع فلا  
 يكون للوكيل ان يبيعه بعد هذا لان وكالة الوكيل ببيع العبد انما كانت في ذلك  
 الملك وهو الان ملك حاد فخرج الوكيل من الوكالة في بيع العبد وان كان امره  
 ان يشتري عبد فلان قوله بذلك ثم اراد اخراجه من الوكالة والرجل غاب لا يمكن  
 ان يبعث اليه بذلك رسولا ولا يكتب اليه كتابا قال الحيلة في اخراج الوكيل من  
 الوكالة ان يشتري العبد او يوكل من يشتريه له على انه في ذلك بالخيار ثلاثة ايام  
 فاذا اشتراه على ذلك فقد ملكه وخرج الوكيل من وكالته بالشراء ثم ينقص البيع  
 بالخيار الذي شرطه فيبطل البيع ولا يكون للوكيل الذي كان وكلمه بشرايه ان يشتريه له بعد

اراد ان يعزل شخصا وكلمه  
 عزلته عن مطلق الوكالة  
 ايضا عن الوكالة المعلقة  
 وكالة دورية يقول له  
 وانني رجعت لا محالة  
 وهذه طريقة محققه

اشتملت الابيات على مسئلة الوكالة الدورية وهي جائزة في غير الوقف قال في فتاوى  
 قاضي خان فمن اراد تصحيح هذه الوكالة عند الكل ينبغي ان يقول كلما اخرجتك من هذه

الوكالة فانت وكيل وكالة مستقبلية فتجدد الوكالة مرة بعد اخرى وهذا في  
 غير الوقف واما في الوقف فيمكنه ان يعزله ولا تتجدد الوكالة مرة بعد اخرى ثم في  
 غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط ولان اخراجه عن الوكالة اختلفوا في  
 لفظ الاخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن قولي مهما اخرجتك عن الوكالة  
 فانت وكيل فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك اخرجتك عن هذه الوكالة لان الوكالة  
 المعلقة بطلت بالرجوع فاذا عزل عن الوكالة المنعز لا يصير وكيل ولا ما يذكر رجعت  
 عن الوكالة احترازا عن قول ابي يوسف فان عنده العزل عن الوكالة المعلقة قبل  
 وجود الشرط لا يصح وبه اخذ محمد بن سيلة وقال محمد بن يعقوب العزل عن الوكالة المعلقة  
 قبل وجود الشرط وبه اخذ نصير بن يحيى والفتاوى على قول محمد وقال في فتاوى الخافض  
 قال الفقيه ابو الليث اذا اراد ان يحتاط في هذه الوكالة ينبغي له ان يقول متى  
 اخرجتك من هذه الوكالة فانت وكيل وكالة مستقبلية حتى يجوز ذلك بلا خلاف  
 وهذا في غير الوقف فاما في الوقف فانه وان شرط فانتا بطله تحريا للبقا لان ذلك  
 اصل للوقف وابقى له وقال في الفتاوى البرازية قال الفقيه ابو جعفر واختار بعضهم  
 في زماننا ان يكتب في صك الوقف اجازة ان الواقف وكل فلانا باجارة هذا الوقف  
 من فلان في كل سنة وكما اخبرنا من هذه الوكالة فهو وكيل في اجارته وعرضه ان  
 يملك اجارة الوقف اكثر من سنة الا ان تبطل هذه الوكالة تحريا باصلاح الوقف  
 قال من اراد الاحتياط في هذه الوكالة قال متى اخرجتك من هذه الوكالة فانت  
 وكيل وكالة مستقبلية فيجوز بلا خلاف لكن في غير الوقف وفي الوقف يبطل هذا التوكيل  
 لئلا يتطرق بدوام يده عليه مدة التمليك ولذا منعوا اجارته من واحد اكثر من  
 ثلاث سنين وان اراد الموكل اخراجه ايضا يرجع عن الوكالة المعلقة وله ولاية  
 الرجوع لانه امر غير واجب واذا صح الرجوع زال حكم العزم ثم يخرج عن الوكالة المنفذة  
 فتم الخروج ولم يحصل الدخول للرجوع فان المعلق بالشرط يبطل بالرجوع الى اخر  
 ما بسطه من الكلام في هذا المقام وقال في البرازية كلما عزلتك فانت وكيل  
 وكالة مستقبلية ثم عزله ينزل لكنه يكون وكيل وكالة مستقبلية لوجود الشرط  
 وصحة تعليق الوكالة بالخطر واذا اراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية كيف  
 يعزله قيل يقول عزلتك كلما وكلتك وختاوانه لا يصح لان فيه تعليق العزل  
 بالشرط حيث قال معنى ان صرت وكيل فانت معزول ولان المعلقة بالعزل  
 غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار شمس الائمة ان يقول عزلتك عن الوكالة  
 كلما وعزلتك عن ذلك كله وانه ايضا مشكل لان الاخراج قبل الدخول في ذلك



الشي لا يتصور والعزل اخرج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور الاخراج  
قال الفقيه ابو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلت  
عن المنفذة ولا يقدم العزل عن المنفذة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل  
عن المنفذة تنجز وكالة اخرى عن المعلقة فلا ينجز بعد عنها بالرجوع عن المعلقة  
وهذا انما يتم اذا خص لفظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات احتراز عن الامام  
خلاف الامام الثاني يعني ابا يوسف رحمه الله تعالى اذا اخرج عن المعلقة بلفظ  
العزل لا يصح قال الفقيه ابو جعفر اختار بعضهم في زماننا ان يكتب في صدك  
الوقف اجارة ان الواقف وكل فلانا باجارة هذا الوقف من فلان في كل سنة  
وكما اخرج من الوكالة فهو وكيل في اجارته وعرضه ان يملك اجارة الوقف  
اكثر من سنة الا انا نبطل هذه الوكالة تخريفا منا صلاح الوقف ثم قال والحاصل  
ان العزل عن المعلقة لا يصح عند الثاني يعني ابا يوسف لعدم وجوده ويصح عند  
محمد واما الرجوع فيصح عن المعلقة والمنفذة جميعا وعن صاحب المنفعة يعني  
الزبدوي قال متى عزلت فانت وكيل طريق عزله ان يقول عزلت ثم عزلت  
بخلاف كلمة كلما فانه لا تقتضيه التكرار يقول رجعت عن المعلقة وعزلت  
عن المنفذة وقال في البحر لو قال الموكل للوكيل كلما عزلت فانت وكيل لا يملك  
كلما اخرجت عن الوكالة فانت وكيل فله ان يخرج منها بمحض من ماخلط الطلاق  
والعتاق لانها مما يتعلقان بالشرط والاختار بمنزلة اليمين ولا رجوع عن الدين  
وفي الخلاصة المختار انه يملك عزله بمحض من في الطلاق والعتاق والتوكيل بغير  
الخصم وفي منية المفتي قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها وهذا ان شاء  
هو المعتقد وفي الفتاوى الصغرى قال استاذنا اذا اراد ان يقول ذلك ينبغي ان يقدم  
قوله رجعت عن الوكالة المعلقة ثم يقول وعزلت عن الوكالة المنفذة كذا ذكره الفقيه  
ابو جعفر طريق العزل عن المنفذة لانه اذا قدم العزل عن المنفذة قاربه تنجز وكالة  
اخرى من الوكالات المعلقة فلا ينجز بعد ذلك عنها بقوله رجعت عن الوكالة  
المعلقة لانه حين قال ذلك كانت تلك وكالة منجزة وانما صاروا الى ما ذكر من  
تخصيص لفظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات احتراز عن خلاف ابي يوسف فان  
الاخراج عن الوكالة المعلقة بلفظ العزل لا يصح ثم اعلم انه لو قال كلما وكلت فانت  
مفوض لم يصح **والزوج لا يملك عزل زوجته** ان كان قد وكلها من جهة  
في انفسها **تطلق** وان يقل للاجنبي يطلق  
زوجته ليس له الرجوع وذلك امر ثابت مشهور

المسئلتان هنا مبنيان على بعض الاقوال قال في البحر قال بعضهم اذا وكل الزوج  
وكيلا بطلاق امراته بالتماسها ثم غاب لا يملك عزله وليس يثنى بل له عزله في الصحيح  
لان المرأة لاحق لها في الطلاق وفي التجنيس والمزيد رجل اذا ان يخرج الى سفر  
فخاصته امراته فوكل وكيلا وقال له ان لم ارجع الى وقت كذا فطلقها فلما اخرج كتب  
الى الوكيل اني اخرجت عن الوكالة قال نصير بن يحيى يخرج وقال محمد بن سلامه  
لا يخرج والاول اصح لانه غير مجبر على التوكيل وفي فتاوى قاضي خان وكل رجلا  
بطلاق زوجته ثم عزله اختلف فيه المتأخرون قال شمس الائمة الصحيح انه يصح عزله  
وفي البرزانية وكله غير جائز الرجوع ثم اراد الرجوع قال بعض المشايخ ليس له يعزل  
في الطلاق والعتاق كما لو قال اعشق عبدي اذا شئت او طلق امرأتي ان شئت  
لا يملك الرجوع لان غير الرجوع التحق بحكم الامرون في البيع والشراء والاجارة  
يصح العزل وقال بعض مشايخنا له العزل في كل الفصول وليس فيه رواية مسطورة

**وليس مضمونا بكل حال هلك المتاع في يد الدلال**

**ان قال لا ادرى اضعه ذاك في بيتي ام سقط ذامن كسفي**

مسئلة في فصول العمادي ذكر في كتاب الوكالة من كتاب الدعوى والبيعات لصاحب  
الخط سئل فخر الدين عن دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساوم صاحب خانوت بثلث  
معلوم وقال احضر صاحب الثوب حتى اعطيه الثمن فذهب وعاد بعد زمان فلم  
يوجد الثوب في الخانوت وصاحب الخانوت يقول انت اخذته وذهبت به وهو  
يقول ما اخذته بل تركته عندك ايضا الدلال ام صاحب الخانوت قال القول قول  
الدلال مع يمينه لانه امين واما صاحب الخانوت فان اتفقا على انه اخذه صاحب  
الخانوت يشترط بما سمي من الثوب الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه  
وهو ضامن لقيمه وان لم يتفقا على ثمن لم يكن مضمونا عليه لان المقبوض على سوم  
لشرائه انما يصير مضمونا اذا اتفقا على ثمن وفي اخره نص التجنيس رجل دفع  
الدلال ثوبا ليبيعه فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشرا ثم نسيه لا يضمن  
وعدا اذا اذن له صاحب الثوب بالدفع للسوم اما اذا لم ياذن له فيه يضمن  
لانه اذا اذن له لم يكن الرفع تعديا وفي بعض الفتاوى دفع عينا الى دلال ليبيعه  
فرض الدلال على صاحب وكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب به  
ذكر في فتاوى النسفي انه لا ضمان على الدلال وهو الصحيح لان هذا امر لا بد منه  
في البيع وسياتي هذا في كتاب الوديعه **من كتاب الدعوى**  
ما سبها الوكالة قبلها ظاهرة لان الوكيل بالخصومة وغيرها يحتاج



اليها ذكره في البحر وقال في المصباح الدعوى بالكسر اذ ادعاء الولد يقال هو دعوى بين  
الدعوى بالكسر اذ كان يدعى الى غير ابيه او يدعيه غير ابيه فهو بمعنى فاعل من الاول  
وبمعنى مفعول من الثاني والدعوى والدعاء بالفتح والادعاء مثل ذلك وعنه الكسار  
في في القوم دعوى بالكسر اي قرابة واخاء والدعوى بالفتح في الطعام اسم من دعوت  
الناس اذا طلبتهم لياكلوا عندك يقال نحن في دعوة فلان ومعدائه ودعائه يعني  
قال ابو عبيد وهذا كلام اكثر العرب الا عدى الرباب فانهم يعكسون ويجعلون  
الفتح النسب والكسر في الطعام وادعيت الشيء غنيتهم وادعيتهم طلبت لنفسك واللام  
الدعوى ودعوى فلان كذا اي قوله

**لصحة الدعوى شروط تذكر** بيانها صاحب على ما حرروا  
ان في مكيل يدعى لا بد من **جنس ونوع ثم وصف فاستبين**  
**فالجنس كالحنطة والشعير والنوع كالسقي او المحطور**  
**والوصف كالبيضاء والحمر او قدرها كيلا على السواء**  
**ويقتضى الوجوب من اي سبب فليستحق العسكال اذا كتبت**

المسئلة في فصول الهداي قال ان ادعى مكيل يذكر جنسه كالحنطة والشعير ونوعه  
كالسقية او البرية او الخريفية او الربيعية ويذكر ايضا صفة انها جيدة او رثة  
او رديئة ويذكر ملها انها حمر او بيضاء ويذكر قدرها بالكيل فيقول كذا كذا انقيد  
لان المقدر في الحنطة الكيل ويذكر بيقين كذا لان قسما متفاوفا في ذاتها ويذكر  
سبب الدين والوجوب لان احكام الديون تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا  
كان بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع فيقع الفخر عن الخلاق ولا يجوز  
الاستبدال به قبل القبض وان كان ممن مبيع يجوز الاستبدال به قبل القبض ولا  
يشترط فيه بيان مكان الايقاع ولو ادعى الدخن او الدرهم وذكر انه دخن او حمر  
وسط لا بد ان يذكر انه خريف او ربيع ونوع يقال له جهل لا بد من التعيين  
الى اخر ما بسطه من الكلام في هذا المقام وقال في البحر لا تصح الدعوى حتى يذكر شيئا  
علم جنسه وقدره لان فايدها الا ان كان بواجب اقامة الحجج والالزام في  
الجهول لا يتحقق ويستثنى انفساد الدعوى بالجهول الرهن والعصب وفي البحر  
شرح اكثر قال شروط الدعوى المصلحة لها عقل المدعى والمدعى عليه ومنها كون المدعى  
مما يحقل الشئ فدعوى ما يستحيل وجوده باطلا كقوله لمن لا يولد مثله مثله  
هذا ابن اوقال ذلك لمعروف الغصب ولما حكى المستحيل عادة كدعوى فقير مولد  
عظيمة على غنى انه غصبها منه والظاهر عدم معانها ومنها كونها بلسان

في

مدعى فلا تصح بلسان وكيله الا برضا خصمه عند الامام اذ لم يكن به عذر ومنها  
مجلس القضا فلا تصح هي والشهادة الا بين يد الحاكم ومنها حضرة الخصم فلا  
يسمعان الا على خصم حاضرا اذا التمس المدعى ذلك بالكتاب الحكم للقضا ومنها  
عدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحرية وهو لا يسبق منه ما يناقض دعواه  
كالواقف بالملك اليه ثم ادعى الشرائع قبله لا بعده او مطلقا ومنها كون المدعى ملزما  
على الخصم فلا تصح دعوى التوكيل موكلا الحاضر لا مكان غزله قال في البرازية وفي  
دعوى البحر التمر والمخ والحنطة والشعير بالوزن لا يصح لانه مكيل بالنص الا على  
لرواية القجرات ان الوزن في الكيل اذا تعارفوه يكون مؤثرا لان النصارى كان  
باعتبار العرف وفي الدرمة والمخ يعتبر العرف ومدعى الدخن والدرمة اذا ذكر انه دخن  
حمر في وسط لا بد من ذكر انه خريف او ربيع وفي الحنطة تصح الدعوى اذا ذكر  
الجنس والنوع سقية او عسيرة ربيعية او خريفية او صيفية جيدة او رديئة  
او وسطه وقدرها بالكيل وسبب الوجوب لاختلاف الاحكام لاختلاف الاسباب

او يدعى شيئا من الاشياء لا بد في ذلك من البيان  
بان يقول بطريق الغصب او بالوديعة كذا في الكتب  
وان تكن هالكه فيلزم ان تذكر القيمة اذ لا تعلم  
بالوصف قالوا اكثر ياتي مشارك للمعين في الصفات  
فالمعين فيه لم تكن معلومة حينئذ الا بذكر القيمة  
وقال قاضي خان خذ تقريره موافقا لصاحب الزخيرة  
لو ان تلك العين كانت غائبة عن مجلس الدعوى لردى الخطا عليه  
تجوز دعواه وان لم تذكر قيمتها يا صاحب او محسور  
حتى لو ادعى بان ذاعص عيين كذا مني وبعده ذهب  
ولست ادري ان ذاك قيام او هالك او لا ياتي عالم  
كم كانت القيمة عنهما تصح دعواه هذه على ما يشرع  
قالوا اذا الانسان قد لا يعرف قيمة ماله فلا يكلف  
بيان قيمة فلو كلف به صار له تضرر بسبب

ان لم تذكر بكسر الراء او سكونها وكذلك في تحرير المبني للمفعول المسائل في فصول  
الهداي في الفصل السادس قال ذكر القاضي الامام جلال الدين ان في الدعوى بسبب  
الدعوى البيع والاجارة والوصية وغير ذلك من اسباب الملك لا بد من بيان الطوع  
والرغبة بان يقول باع منه طائعا رغبا في حال نفاذ تصرفاته لانه يحقل ان يكون



مكرها في ذلك العقد وفي ذكر الحاج والصالح من التركة لا بد من بيان النوع التركة  
ولا بد من بيان تجديد العقارات وبيان الامتعة والعروض والحيوانات والمكسب  
والمودون وبين قيمة كل نوع حتى يعلم ان الصالح يقع على ما يزيد على قيمة نصيبه  
لو استهلكوا التركة ثم صالحوا المدعى على الزيادة على قدر نصيبه لا يجوز عندنا يوسف  
ويحدد كالمقصود منه اذا صالح الفاضل على اضعاف قيمته وذكر قيل ذلك قال لو كان  
الاستداد بسبب البيع الفاسد يستفسر عن بيان سبب الفساد كجواز ان يظن من امر  
صحيح فاسدا في فتاوى رشيد الدين في دعوى الاكراه على البايعة لا حاجة الى تعيين التركة  
كالوادعي ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وقال بعض المشايخ لا بد  
من تعيين العوان والاول اصح كذا ذكره رشيد الدين في دعوى الغصب ولو ادعى ان  
الجارية التي في يدك ملكي وفي يدك بغير حق صحت الدعوى وان لم يذكر يوم غصب  
وكذا لو ادعى انه غصب من هذه الجارية ولم يقل هي ملكي ولو اقام البينة على الغصب  
يوم بالرد عليه اما لا يصير خصما في حق اقامته البينة على الملك حتى لو اقام المدعى  
عليه بينة بعد ذلك انما ملكه تقبل وفي فتاوى قاضي خان رجل خاصم رجلا في عين  
فهو على وجهين اما ان كان العين هالكا او قايما فالقيام لا يخلو اما ان كان حاضر  
في المجلس وغايبا وان ادعى انه هالك فهذا ودعوى الدين سواء لانه بعد التملك  
عليه الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه الدعة  
الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى المجهول فاسد ان قال قال الفقيه بربكم  
المبني لا تسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال وما ذكر محمد في الكتب محمول على ما اذا  
ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامة المشايخ قالوا تسمع الدعوى من غير ذكر دعوى  
الاقرار لان محمدا لم يذكر الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي ان يكلفه  
ببيان القيمة فان لم يبين تسمع دعواه وتقبل بينته ويا من المدعى عليه باحضار عين  
العين فان ابى جسم شهرين فان احضر عينا من ذلك الجنس فقال للمدعى هذا الذي  
ادعيت فان صدقه اخذه وان كذبه كلف المدعى عليه باحضار عين اخرى ان يؤثر  
المدعى في ذلك فان عجز المدعى عليه وظهر عجزه يقضى عليه بالقيمة والقول في متد  
القيمة قول للمدعى عليه وفي شرح الدرر قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذكر البينة  
ذكر الذكور والانات وقال قاضي خان وماحب الذخيرة ان كان العين غايبا ودعى  
انه في يد المدعى عليه فانكر ان بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل  
ببينته ولو قال غصب مني عين كذا ولا ادري قيمته قالوا تسمع قال في الكافي ومن  
لم يبين القيمة وقال غصب مني عين كذا ولا ادري انه هالك او قايما ولا ادري

كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة  
ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به اقول فاي رة صحة الدعوى مع هذه الجحالة  
لما حشة توجه اليه على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا اقر ونكل عن اليقين  
فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا لا بهذا التحقيق ولحمد الله على التوفيق

وان تكن دعواه في منقول معذر النقلة والحصول  
مثل الرها وحده فالقاضي يحضر عند ذلك للمناقض  
او يبعث الامين حتى يقضا ويعلم الامر لكي ينكشف  
وان تكن الدعوى بشئ قد لزمت ذمته فذكر قدره مضمون  
وان تكن دعواه في العقار فقل الامر في وكبحه الداد  
فيذكرن موضعها من البلد ثم اخذها وبعد ذلك تحضر

المسايل في شرح البدن والدعوى في المنقولات بالاشارة لانها تبلغ اسباب التوفيق  
حق قالوا في المنقولات التي يتعذر نقلها كالحجر مثلا يحضر الحاكم عندها او يبعث  
امينا وذكر قيمة ان تعذر احضاره ليصير المدعى معلوما لان الاعيان تتفاوت والشرط  
ان تكون الدعوى في معلوم وقد تعذر مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها خلف عنه  
في فصول الهادي ان كان العين هالكا فهذا في الحقيقة دعوى الدين فيشترط  
فيه بيان المقدور والجنس والنوع والصفة كما في ساير الديون واذا ادعى قيمته دابة  
مستهلكة هل يحتاج الى ذكر النوتة والذكورة اختلف المشايخ فيه وذكر المصدر  
شهيذا ادعى قيمة دابة مستهلكة لا بد من ذكر النوتة والذكورة ولا بد من  
بيان السن وهذا على اصل ابي حنيفة مستقيم لان عنده القضا بقيمة المستهلك  
بناء على القضا بملك المستهلك لان حق المالك عنده باق في العين مستهلك فانه  
قال يبيع الصالح عن العين المفصولة المستهلك على اكثر من قيمتها فلو لم يكن العين  
مستهلك ملكا له لا يبيع الصالح على اكثر من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب في ذمته  
مستهلك قيمة للمقصود وهو دين في الذمة واذا صالح من الدين على اكثر من جنسه  
لا يجوز واذا كان القضا بالقيمة بناء على القضا بملك المستهلك لا بد من بيان المستهلك  
في الدعوى والشهادة ليقيم القاضي بماذا يقضى وهذا القابل يقول مع ذكر النوتة  
والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول فخر اسجارا وما اشبه ذلك ولا يكتفي بذكر  
به الدابة لانها مجهولة وقامه هناك وفي الزاوية ادعى منقول لا يحضر مجلس  
حكم وان في المنقول متعذر نقله كالرहा يحضر الحاكم عندها او يبعث امينا فان تحمل  
مدعى مؤنة الاحضار يحضر وان لم يتحمل مؤنة الاحضار لا يحضر وان قلت المؤنة



وان يكن ما يدعيه سلبا فذكره شروطه تحقرا  
كجنس راس المال ثم يذكر نوعا ووصفا ثم قدره يحصر  
بالوزن ان كان من الوزن فرض وكونه في مجلس العقد قبض  
وان يقل بسم صحيح من غير تفصيل ولا توضيح  
لسائر الشروط ليس يفتى بصفة الدعوى وبعض ائمة  
في ذلك بالصحة ثم المرقى ان قال بالبيع الصحيح الشرعي  
عند ادعاء البيع قالوا يقبل ذلك بالا اتفاق فيما نقلوا  
وكما له شروط تكسر لا بد من كون الشروط تذكر  
وقوله بسبب صحيح لا يكتفى به على التراجع  
اما اذا ما قلت الشروط صح وذا محذور مضبوط  
المسئلة في البرازية حتى السلم يحتاج الى مكان الايفاء ويمنع الاستبدال قبل قبض  
وعن البيع يجوز الاستبدال ولا يشترط بيان مكان الايفاء وان من فرض لا يبر  
التاجيل ويذكر في السلم شرايطه وان عقاده في المجلس ولو قال بسم صحيح ولم يذكر شرايطه  
كان يفتى شمس الائمة بالصحة وغيره لان شرايطه ما لا يصدقها الا الحواشي ونحو  
فيه بعضها وفي المنتقى لو قال بيع صحيح يكفي وعلى هذا كله ماله شرايط كثيرة لا يكتفى  
فيه قوله بسبب صحيح واذا قلت الشرايط يكتفى فيه

لو ادعى ودعيه على احد فهما لا بد من ذكر البلد  
اي بلد الايراع اذ المحل مؤنة او لا كما في النقل  
وشروطه اذ كان المكان الفصيح محله مؤنة فيما روي  
وان يقل بان هذا غصب مني كذا فهما ما وجبا  
ان يذكر الجنس له ولا الصفة ايضا ولا القيمة ياذا المهر  
ويبقى في غصب غير المثل بيان قيمة على ما غلب  
قيمه يوم الغصب واجنبية وجاء ذا في ظاهر الرواية  
لكن في الاصل محذور ذكر لو ادعى شخص على شخص حضر  
بان هذا الشخص في قدر غصب جارية فذكر جنس ما وجب  
كلا ولا قيمتها فان يقدر بينة فحبسي خصمه لزوم  
محتما حتى يرد لها الى مالها المذكور فيما نقلنا

في البرازية قال في دعوى الايداع لا بد من بيان مكان الايداع سواء كان له حمل  
اولا وفي الغصب ان كان حمل ومؤنة لا يبيع بلا بيان المكان وان لم يكن له حمل

المسئلة الاولى

ونحو

والمسئلة الثانية قال في فتاوى قاضي خان اذا ادعى على انه غصب منه عبدا او ادعى  
انه غصب منه جارية وعينها واقام البينة على ذلك تقبل بينته ويجب حتى ينجح  
بها ويرد لها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال الغاصب بعد ذلك ما تتجارية  
وبعتها ولا اقدر عليها قال يتلوم القاضي في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان مفوض  
الى القاضي فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب وفي  
منع العقار دعوى الغصب والرهن لا يشترط فيها بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى  
والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتهن وفي فصول العايد ادعى ايمانا  
مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة لكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة  
ختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح  
لان المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ان ادعى  
ان الاعيان قائمة في يده يوم باحضارها فتقبل البينة بحضرتها وان قال انها هلك  
في يده واستهلكها وبين قيمة الكل جملة تسمع دعواه وتقبل بينته وذكر في الجامع  
اذا ادعى انه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها تسمع دعواه ويومر برد الجارية فان  
غير عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاصب فلما ادعى دعوى الغصب من غير  
بيان القيمة قلن يصح اذا بين قيمة الكل جملة كان اولى وقال ادعى على رجل انه غصب  
منه ثوبا او جارية ولا يدري انه قائم او هالك فان تبين الجنس والصفة والقيمة  
دعواه مقبولة وبينته مسموعة وان لم يبين القيمة اشار في عمارة الكتاب الى انها  
مسموعة قال اذا ادعى رجل انه يره من عنده ثوبا وهو ينكر قال تسمع دعواه وقال  
ادعى على غيره انه غصب منه جارية واقام البينة على ما ادعى تسمع دعواه وبينته  
وعامة المشايخ على ان هذه الدعوى صحيحة والبينة مقبولة ولكن في حق الجنس  
ومعنى الجنس ان يجلس حتى يحضرها كي تقبل البينة على عينها فان قال لا اقدر  
عليها حبس مقدار ما لو قدر اخراجها ثم يقضى عليه بالقيمة ان لم يخرج واطلاق صحيح  
في كتاب يدل عليه قال فخر الاسلام على البردوي اذا كانت المسئلة مختلفا فيها  
فينبغي للمقاضي ان يكلف المدعى بيان القيمة فان كلفه ولم يبين تسمع دعواه والله  
عزم وقال انها في الفصل السادس وفي غصب غير المثل واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمة  
يوم الغصب في ظاهر الرواية وفي رواية ينجح للمالك بين ان يضمن قيمته يوم الغصب  
او يوم الاستهلاك ذلك بد من بيان القيمة انها قيمة اي المقومين انتهى

لو ادعى شخص بشي قد جهل في غير الابراء لم يحن كما نقل  
مسئلة في لسان الحكم قال في الاقرار وانما الابراء عن حقوق مجهولة يسمع بعوض



او بدونه وفي المبيع الابرار عن الاعيان لا يصح ثم قال وفي البدائع لو ابرأ عن ضمان  
 العيين وهي قايعة في بصره مع الابرار وسقط عند الضمان عند اصحابنا الثلاثة وقال  
 زفر لا يصح لان الابرار باسقاط الاعيان لا يعقل فالمستحق بالعدم وبقية العيين  
 مضمونة كما كانت واذا هلك ضمان قال ولو جعلت زوجها في حل لبرأ عن المهر كما لو  
 ابرأ عن عيه من الدين الا اذا كان هناك ما يخصه رجل قال ابرأت جميع غرماي لا يصح  
 الا اذا نص على قوم مخصوصين قال الفقيه وعندي انه يصح الاقرار والابرار لا يحتاجون  
 الى القبول ويريدان رجل قال ما في يدي من قليل وكثير من عبيد وغيره او ما في حائز  
 فلان مع لانه علم لا مجهول وان تنازعا في شيء انه كان وقتئذ في يده او حائزته  
 فقال المقر لا يحدث بعده فالقول للمقر رجل قال هذا البيت وما اشق عليه بابه  
 لا مرق فيه وفيه متاع غلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان الاقرار بيعا فان المتاع  
 لا يدخل فيه لانه يصير كأنه باع البيت بحقوقه وفي الجنس رجل له على الناس دراهم  
 وهم غيب فقال من كان لي عليه شيء فهو في حل فان هذا ابرأ منه حتى لو ادعى بعد  
 ذلك لا تسمع لان هذا اللفظ يستعمل مكان الابرار ولهذا لو شهد واحد الشاهدين  
 انه ابرأ وشهد الشاهد الاخر انه احل تسمع وهذا قول ابى يوسف وقال محمد لا تسمع  
 لان هذا ابرأ لقوم غير معلومين فصار كالملك قوما غير معلومين انا قال لآخر  
 لك على الف درهم فقال المقر له ليس عليك شيء ثم قال مكانه بل لي عليك الف درهم  
 فليس له عليه شيء لانه رد اقراره المذكور في الجامع الصغير اذا قال ابرأتك على عليك  
 ولا يعلم مال له عليه يبرأ من الكل في القضا وما في الاخرة لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له  
 عليه كذا افتى بعضهم انتهى

**لو ادعى شخص على انسان قدر من النقود والاعيان**  
**وانه سله ذلك وما قال باي سبب قد سله**  
**فانكر الخصم وقامت بيته تشهد للشخص بما قد عيّن**  
**من غير ان تذكر ايضا السبب قضى له بما اعماه ووجب**

المسئلة في فتاوى قارى الهداية قال سئل عن شخص ادعى على اخوانه تسلم من قدر من  
 النقود والبضائع ولم يذكر سبب التسليم وقال للمدعى عليه ما يستحق علي تسليم  
 ما ادعى وسأل الحاكم للمدعى عن سبب التسليم فامتنع من ذكره فعلى المجبر على ذلك  
 ان يلزم الشهود ببيان السبب اجاب هذه الدعوى صحيحة ولا يجبر المدعى على بيان  
 السبب التسليم او ما ادعى به ويلزم المدعى عليه رد الجواب فان الكروا قام المدعى بيته  
 على ذلك قضى له بما ادعاه ولا يلزم الشهود ببيان الجهة انتهى

وان يقول من يدعى لدينا سلت هذا مبلغا او عينا  
 ولم يفسر سبب التسليم وطلب الرد من الغير يرد  
 فقال عند قوله سلتها بان ذمي وديعة مردودتها  
 اليك او اعطيتني لا وصلا تلك لزيم ودفعتها الى  
 زيد فقولا مع اليمين نقبله قطعا بغير مين  
 قالوا سواء كان زيد حيا او ميتا كما غذا مرويا

المسئلة في فتاوى قارى الهداية قال سئل اذا ادعى شخص على اخوانه سله عينا او مبلغا  
 ولم يفسر في دعواه سبب التسليم فانكر المدعى عليه واجاب انه ما يستحق عليه تسليم  
 ما ادعاه فا قام المدعى بيته شهدت على المدعى عليه انه تسلم العيين المدعى بها ولم يبينوا  
 باي سبب تسلمها هل تقبل هذه البينة واذا قال المدعى عليه تسلمتها وديعة مردودتها  
 ولا وصلها الى زيد واوصلتها لزيد ميت وكذبه المدعى وقال بل اشتريتها  
 منى ارا قرضتها فالقول لمن جوابه اذا ادعى انه سله شيئا وطلب رده اليه فاجاب  
 انه لا يستحق على رد ما ادعاه وحلف على ذلك برى من الدعوى فاذا اقام المدعى  
 بيته انه سله ما ادعى به لم تقبل هذه البينة لانه لم ينكر التسليم وانما انكر استحقاق  
 الرد فاذا حلف عليه برى واذا اعترف بما ادعى عليه وان سله له وديعة وان ردها  
 اليه قبل قوله مع يمينه فان قال سلمتها الى المودع اولاد فعيها الى فلان وقد دفعتها اليه  
 ان صدقه المدعى فالقول قوله مع يمينه انه دفعها لفلان وان كذبه فالقول له مع يمينه  
 لان المسلم يدعى عليه التملك وهو منكر فيجب عليه رد المدعى به ان كان قائما وضمانه  
 ان كان فايتا انتهى لو ادعى شخص على ذى التركة

**دينا وقال انما قد تركه**  
**في يدي يمينه فقال البعض لا يقبل ذما لم يكن مفصلا**  
**ويذكر الاعيان بل ان ادعى اقرارا واثبت بذلك سمعا**  
**فان يقول وارثه قال تقي يمينه ولم يبين انكفى**  
**بقوله ذلك فيما يروى وهو الاصح وعليه الفتوى**  
**ثم اذا اهدى الغريم اثبتا للدين واستوفاه بعد ذلك**  
**الميت لذلك الغريم اخص فليس يحتاج على ما ذكرنا**  
**ذلك الى اثبات تلك التركة ولا بيان مال له قد تركه**  
**وان يكن وارثه قد انكره وقال ما ادعاه هذا مفترى**  
**وكان ما ادعاه هذا الرجل صدقه فيه الغريم الاول**  
**يقتسمها امال لانه اقر بان شريكه فيما ذكر**



المسئلة في البرازية قال برهن على دين الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة حتى  
توكان عقارا لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة  
والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريمه وبرهن على الوفاء  
بالتركة ثم راي غريم اخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بخلاف وان انكر الوارث دين  
الغريم الثاني وصدق الغريم الاول شارك الثاني الاول لا قراره بالشركة انتهى

**ولو على الميت شخص ادعى الفاضل خصمه على ما شرعا**  
**وارثه او الوصي الذي نصب اما الغريم ليس خصما ينتصب**

المسئلة في البرازية قال الخصم في اثبات الدين الوارث لا الغريم فان للوارث استخلاص  
التركة لقضاء الدين بل ان حق الغريم متعلق بالمالية وحق الوارث بالدين واحد  
الورثة لو طلب الاستخلاص وامتنع الباكون فله ذلك وان امتنع الكل عن الاستخلاص  
والقضاء نصب الحاكم وصيا يقضى الدين ذكر الخصم ادعى على ميت حقا فخصم الورثة وادى

**وان يقرب بينه شخص على مديون مديون له لن يقبل**  
**كلا ولا يملك اخذ الدين من ذلك المهر بغير ميسر**  
**اما اذا اثبت عند القاضي لدينه وجاء شخص مراضى**  
**اقر للميت بدين يامر برفع ذل الرب دين ذكروا**

المسئلة في البرازية برهن على مديون مديونة لا يقبل ولا يملك اخذ الدين منه لكن  
اذا ثبت الدين في التركة واقر رجل عند الحاكم ان عليه هذا الميت كذا يامر الحاكم  
برفع ما عليه الى دين الميت وفي العيون لو قضى مديون الميت ما عليه لدين الميت  
ولو رضى بغيره امره قال محمد ان قال هذا ما على الميت ادفعه اليك قضاء على ذلك  
على الميت برى وان قضى ولم يقبل شيئا يدل على ما ذكرنا فهو متبرع لان لا ذى  
وهو الاسقاط عن ذمة الميت اولى من الحمل على الاسقاط عن الزميتين عند الافق

**لو ادعى امتعة مختلفة جنسا ووزعا ثم قدر وصفه**  
**وذكر القيمة للجميع ولم يبينه على التوزيع**  
**في الصحيح ان ذلك يقبل قالوا ولا يلزمه يفصل**

المسئلة في البرازية وعبارتها ادعى عيانا مختلفة الجنس والنوع والقدر وذكر قيمة  
الكل جملة ولم يفصل قيمة كل عين على حدة الصحيح القبول كما اذا كانت الاعيان قائمة ولم  
يذكر قيمته كل عين يقبل ويوم باحضارها وان قال هلك او استهلك وبين قيمة  
الكل وان لم يبين قيمة كل وفي البحر شرح الكثر ادعى عيانا مختلفة الجنس والنوع

والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف المتأخر فقبل لا بد  
من بيان التفصيل وقيل يكفي بالاجمال وهو الصحيح في السراجية ادعى عبيدا بين جنسهم  
وسنهم وصفتهم وحليتهم وقيمتهم وان كان كذا يدعى به حاضرا كفت الاشارة والظاهر  
ان اشتراط ذكر القيمة انما هو عند تقدير اضرار العين اما قبل ظهور التعذر فلا قال في  
الحاشية انما يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت الدعوى سرقة لبعض اعيانها نصاب او لا  
فانما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها واطلق في وجوب بيان القيمة عند التعذر واستوى  
منه دعوى الرهن والغصب وفي الجامع الفصولين لو ادعى عينا غائبا لا يعرف مكانه بان  
ادى انه غصب منه ثوبا او قنعا ولا يدري قيامه ولا يحرمى وهذا كمن فلو بين الجنس  
والصفة والقيمة تقبل دعواه ولو لم يبين قيمة اشارة في عامة الكتب الى انها تقبل الى ان  
قال والحاصل انه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى  
والشهادة ويكون القبول في القيمة للغائب والمرتهن وفي رسالة الاحكام للشيخ تاشي  
من شروط الدعوى ذكر الحدود في دعوى العقار وبيان ما هو ارضى وكرم او دار في اي مصر  
على او في القرية وليس يلزم ذكر المحلة والسوق والسكة ومن شروطه ذكر مواضع  
الايدي في دعوى الوديعة سواء كان لها حمل وموتة او لا انتهى

**لو ادعى اشياء غير واحدة وقبض نقدا ولكن وارده**  
**في مجلس والتمس اليمين لكل دعوى صدرت تعيينا**  
**قالوا خيار ذل الرب المال حلف بالتفصيل واجمال**

المسئلة في فتاوى قاري الهداية قال يسئل عن رجل ادعى على اخر بدعوى مختلفة وقبض  
نقسات مختلفة كل نقدة بدعوى جديدة في مجلس واحد فالتمس يمينه على كل نقدة  
فان لم يمينها واحدة على الجميع جوابه الجواب لرب الدين وهو الذي ان شاء حلف على كل  
دعوة بانظر ادها وان شاء حلفه على الجميع يميناً واحدة لان اليمين حققة وقال في  
البرازية من كتب القضا الرعاوى اذا اجتمعت من واحد على واحد يحلف يميناً  
واحدة كذا في الموازل والزيادات ثم قال وان ادعى دعاوى متفرقة كالدراهم والدرنانير  
والمتاع والدور قال الفقيه ابو جعفر ان عرف من المدعى التعتت بجميع القاضي والا  
لا وفي جامع الفتاوى يحلف القاضي يميناً واحدة في الرعاوى المختلفة وقيل هذا اذا  
كان السبب مختلفا وفي فتاوى قاضي خان الوكيل بالخصومة اذا ادعى ديناً موكله  
على رجل واراد ان يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل احضر موكلدي حتى يحلف  
كل ما يدعى على لا حلف ليس له ذلك وكذلك الرجل اذا اخام رجلا في شيء فقال المطلوب  
لقاضي ان هذا المدعى يريد ان تعاقبني مره ليجع دعاوى حتى انظر فيها فاقربا عينا قرانه



بذلك وحلف فيما يتوجه على العين قالوا ان تحضر القاضي عن الابرار امر بذلك ولا يجبر  
وقال الفقيه ابو جعفر ان عرف القاضي المدعى بالتعنت امر به حتى يجمع دعاويه وان  
لم يكن كذلك لا يامر وقال ابو نصر اذا كان لرجل على رجل دعوى متفرقة لا يحلف  
القاضي من على كل شيء بل يامر متى جمع الدعاوى ويحلفه عينا واحدة وفي الجفر ج  
ادعى شيئا من الدناير والدراهم والعروض والمتاع وانكر المدعى عليه كله واراد تخليفه  
فالقاضي يجمع الكل ويحلفه عينا واحدة لان قصر المسافة مع حصول المقصود كفاية  
لو ادعى عليه بالكفالة **ما لا يشترط تلك الحالة**  
لا بد ان يقول من اى سبب **وانه باى وجه قد وجب**  
اذا الكفالة تكون باطلا **بدون تحملها العاقله**  
ومثله كفالة بالنفقة **ان لم يبين مدة محققه**  
المسئلة في البرازية قال الكفالة دعوى بالمال لا تقع بلا بيان السبب لعدم جوازها  
بالدية وبذل الكتابه وذكر في موضع اخر قال وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من  
بيان السبب لان الكفالة بالدية على العاقله وبنفقة المرأة اذا لم تبين المدة لم تكن  
او تقول ما عشت او ما دمت في نكاحي لا يصح وبما لك كتابة لا يصح ولذا يذكر قبول  
الكفول له في مجلسها اما لو قال قبلها في مجلسه لا يصح ولذلك لو ادعت المرأة بعد  
وفاة زوجها على ورثته ما لا لا يصح بلا بيان السبب جواز ان تكون نفقتها وانها  
صلة تسقط بالموت قبل القبض انتهى

**وذكر الوادى في شخص على شخص بانه فلانا كفلا**  
**عندى فقالت الشهود قد كفل بنفس انسان ولكن قد جهل**  
**عنا ولا نفقه جاز هنا شهادة الشهود فيما بيننا**  
وهكذا الرهن اذا لم يعرفوا ولم يسموا الثوب او لم يصفوا  
والقول في ذلك قول المرتضى في اى ثوب كان والفصل قرن  
مع ذاته في الحكم على ما قرروا ونقلوا في كتبهم وسنطروا

المسائل في فتاوى قاضي خان قال رجل ادعى على رجل كفالة بنفس رجل واقام البينة  
فشهد الشهود انه كفل بنفس رجل لا يعرفه جازت شهادة تهمه وذكر في الرهن اذا  
شهدوا انه عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادة تهمه  
ويكون القول قول المرتضى في اى ثوب كان وكذلك في الغصب انتهى

**وان يكن ما يدعيه بيها** لا بد ان يذكر فيه الطوعا  
**بان يقول طاعيا مختارا** اذا ذاك قد يحتمل الاجبارا

**وكل ما كان للملك سببا فان ذكر الطوع فيه وجبا**  
المسئلة في البرازية وقالوا في دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من الترفا  
لا بد ان يقول كان ذلك بالطوع ونفاذ تصرفاته له وعليه يصح دعوى الرجوع لا يقال  
الاصل في العوارض عدمه لانا نقول نفه كذا ذلك ونزوم ثمال من العوارض على البراة  
لاصلية فلا يجوز القول بالشغل بلا انقطاع الاحتمال انتهى

**لو ادعى مدعى بيع مكرها** لم يشترط تعيين من قراكرها  
**كالوادى سعاية فسا** تعيينه لاسم العنوان لزما  
**لكن اذا ما المشتري قال هنا** لبايع له قبضت الثمن  
**او قال قد سلطتني المبيعا** بالاختيار مراغب مطيعا  
**تدفع دعوى مدعى الكراه** ان يبرهن الدعوى بلا اشتباه

المسئلان في الجرح لذكر قال وفي دعوى البيع مكرها الحاجة الى تعيين المكره وقال  
تليه وفي دعوى السعاية لا يجب ذكر قابض المال ولكن في محضر دعواها لا بد ان  
يفسر السعاية لينظر انه هل يجب الضمان عليه جواز انه سعى بحق فلا يضمن ولو ادعى  
الضمان على الامر انه امر فلانا واخذ منه كذا تصح الدعوى على الامر لو سلطانا والا فلا  
وفي فصول العادى في الفصل السادس وفي دعوى السعاية لا يشترط ذكر قابض  
لانه يدعى عليه بسبب سعيه فاذا اخذ ذلك منه يسى هذا يكون لما خوذ محضرا  
على الساعي ايا كان لاخذ فتصح الدعوى والشهادة عليه واما في دعوى السعاية فلا بد  
ان يفسر السعاية لينظر فيه هل يجب الضمان عليه ام لا فانه يجوز ان من سعى الى اصحاب  
السلطان وقال لى عليه حق واجب فامر به بالرفع الى فطالبه بالاداء واخذوا الجعل  
منه ومنه السعاية لا تكون موجبة للضمان لانها حق وكذلك اذا سعى وقال انه سعى  
امرا في اخذه السلطان واخذ منه المال بهذا السبب لا يكون هذا يوجب للضمان لانه  
تكلم به هو صدق وهو قاصد للحسنة في هذا فلا يكون سعاية موجبة للضمان والموجبة  
للضمان ان ياتي بكلم كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه اذا لا يكون قصده اقامة  
حسنة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد ما لا نفه ما يوجب للضمان لان الظاهر  
ان السلطان ياخذ منه المال بهذا السبب قال وفي فتاوى رشيد الدين في دعوى الاكرام  
البائع والتسليم ينبغي ان يقول ان قبضت هذه الدار منه مكرها وسلمت اليه مكرها ولى  
حق لاسترداد منه فاسترد صحت الدعوى ولو كان قبض الثمن يذكر وقبضت الثمن فمكرها  
ايضا وتقيم البينة على جميع ذلك اما الوادى انه ملكى وفي يره بغير حق يكون مبطلا في  
دعواه لان في بيع المكره يثبت الملك اذا اتصل به القبض وفي فتاوى رشيد الدين في دعوى



البيع مع الاكراه على البايع لا حاجة الى تعيين المدة كما لو ادعى ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وقال بعض المشايخ لا بد من تعيين العوان والاول اصح وقال بعد ذلك البايع اذا ادعى الاكراه على البيع فقال المشتري اخذت الثمن طايها او سلمت طايها واقام البينة يكون دفعها وكذا في الهبة لو ادعى الواهب الاكراه على الهبة فاقام الموهوب له بينة على انه اخذ العوض طايها يكون دفعها وفي البرازية وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر قابض المال ونسبه لانه جعل الله لكن لا بد من بيان السعاية لان السعاية ترجحة لا بد ان تكون لا على قصد الحسنة وتكون سببا للتفرغ غالبا بان كان معلوما من خلق الظاهر انه يفرغ في امثال هذا بان قال عند الظاهر انه وجد كثيرا اوله مال اوله فرس جيد وهو يعلم انه يقصد في مثله غالبا انتهى

**اذا ادعى الرضى للصبي شرط او ادعى عليه ايضا يشترط**  
**هنا على المختار احضار الصبي** وهكذا قد قررنا في الكتب  
**ثم الصبي ما صح ان يحلف** ويحلف العبد على ما عرفنا  
**وانه يقضي عليه ان نكل** ثم يواخذ اذا استحق حصص  
**وجاز تحليف صبي قد ادن** له على الملقى به وذلك ان  
**انكروا الخلاف في الضمان** جاء بالاستهلاك للاعيان  
**في حق محجور عليه فانهم** وحرر الفرق هناك **تسم**  
 تساميل في فتاوى الخاتمي من كتاب القسمة قال حضراتنا من الورثة وطلب القسمة من القاضي واقام البينة لا يقسم وان حضرا احدها ومعه صغير فالقاضي ينصب عنه صغيرا وصيا ويبيع البينة ويقسم ان كان الصغير غائبا فطلب من القاضي ان ينصب عنه وصيا فالقاضي لا يبيع ولا ينصب وصيا عن الصغير الى ان قال ثم فرق خواهر ذلده بينهما اذا كان الصغير حاضرا وبينا اذا كان غائبا وقد جاء احد الورثة يطلب القسمة فانه ينصب عنه وصيا اذا كان الصبي حاضرا ولا ينصب عنه اذا كان غائبا ولا تسمع دعواه وان لم يكن له من اهل الخصومة والفرق ان الدعوى لا تقع الا على خصم حاضرا وجعل الصغير خصما عن الغير خلافا للحقيقة فلا يصار اليه الا عند ضرورة الهجر والصغير عاجز عن الجواب دون الخصم فلم يجعل غيره عنه خصما في حق الخصم وجعل خصما عنه في حق الجواب فاذا كان له من اهل الخصومة وجد الدعوى على جاضر فتمت فحينئذ ينصب عنه وصيا في الجواب اما اذا كان الصغير غائبا لم توجد الدعوى على جاضر فلم تقع فلا ينصب عنه وصيا في الجواب وهذا المقتضى يدل على ان من ادعى على صغير محضرة وصيه عند غيبته الصغير لا يبيع وقدم خلافا في كتاب الدعوى وعبارته في كتاب الدعوى قوله اذا ادعى على الصغير شيئا وله وصي حاضرا لا يشترط حضرا

الصغير وفي الجرح الكفر ولا يشترط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وبكفي حضرة وصيه دنيا وعينا باسرة الرضى او لا ولا يشترط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى ارشده ومهرها ولو ادعى على صبي محجور عليه استهلاكا او غصبا وقال في بيئته حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصبي مع ابيه او وصيه ولا نصب للقاضي له وصيا ويشترط حضرة عند الدعوى مدعيها او مدعى عليه والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى وفي فتاوى الخاتمي الصبي الماذون يحلف وبه نأخذ لان القصد باليمين النكول وهو تكل الكبير وفي الفتاوى الناطقي ابن سماء عن محمد يحلف ويقضي عليه بالنكول وهو في ذلك بمنزلة الكبير وذكر هناك رواية اخرى انه لا يمين عليه فيجوز ان يكون المسئلة على اختلاف بناء على النكول بدل ام اقراره فمن جعله بدلا وهو ابو حنيفة لم يحلف لانه لا يملك البدل ومن جعله اقرارا وهو ابو يوسف ومحمد حلف لان اقراره جائز وذكر السرخسي في باب الاقرار ترك اليمين من اقرار الاصل وزعم انه قول ابو حنيفة ايضا وفي فتاوى قاضي خان رجل ادعى على عبد محجور عليه ما لا بالاستهلاك قال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة مولاه في تلك الساعة لكن لو وجد في مجلس القاضي كان له ان يحلفه وقال رجل ادعى على صبي ماذون ما الا فانكرا اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحلف لانه حنث عليه وانما يلزمه ائمال اما بالبينة او بالاقرار وذكر الفقيه ابو الليث يحلف في قول علمائنا قال وبه نأخذ لان الماذون يسمع عن اليمين الكاذبة كيلا يرتفع اعتقاد الناس عليه في التجارات ولهذا يصح اقراره وفي بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز ان تكون المسئلة على اختلاف على قول ابو حنيفة لا يحلف لان فائدة التحليف النكول وعنه النكول بدل والصبي لا يملك البدل وعند صاحب جسيم يحلف لان عندهما النكول اقرار وهو من اهل الاقرار وذكر شمس الائمة السرخسي في شرح كتاب الاقرار انه يحلف عند الكل وفي الاشياء والنظائر في حكام الصبيان وفي الملتقط ولا تقع الخصومة من الصبي لان يكون ماذونا ثم ذكر قال ولو ادعى على صبي محجور ولا بينة له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلفه فينكح لا يقضي عليه كذا في المعركة وفي الجرح الكفر ادعى على عبد محجور حقا يؤخذ به بعد الحق فان انكر حلف قال والصبي العاقل الماذون له يستحلف ويقضي عليه نكوله ولا يستحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم والمتولى في مال الوقف وفي فتاوى القنية ادعى على وصي لقيط والمقيط غائب لا يمكن ترفيفه بالنسب لا تسمع دعواه لان حضرة الصغير شرط في الدعوى عليه ليحضر اليه وفي البرازية وان كان للصغير وصي حاضرا لا يشترط حضرة الصغير عند الدعوى ولم يفصل بينهما اذا كان المدعي دينيا او عينا



لزم مباشرة هذا الوصي اولا وقال الناطق ان مباشرة هذا الولي لا يحتاج الى حضرة الصغير  
وان لا مباشرة كصغار الاستهلال ونحوه بشرط حضوره وبعض المتأخرين على انه  
يشترط حضرة الصغير حالة الدعوى مدعيان او مدعى عليه والصحيح عدم اشتراط  
حضرة الاطفال حالة الدعوى كذا في المحيط لانهم بمنزلة الامتعة وان لم يكن له وصي  
ولا اب وطلب من الحاكم نصبه فعلى ويشترط حضرة الصغير وقت النصب وفي فتاوى  
القاضي لم يشترط وذكر الوتار انه لا يشترط حضرة الصغير بل يشترط ان تكون في  
ولاية وان يكون الحاكم الناصب عالما بوجوده وحاله انتهى

**لو ادعى بان هذا اقر غصب مني غلاما جركسيا وطلب**  
**احضاره من بعد ما قد ذكرنا** صفات ذلك الغلام للمدعي  
**فاحضر الخصم غلاما اتصف** ببعض وصف مخالف للذي وصف  
**فقال ان ذلك الغلام ملكي** تسمع دعواه بغير شك

المسئلة في البرائة وعبارة ادعى عليه نصب غلام هندي وبين صفاته فجاء بغلام تركي  
يخالف بعض صفاته المذكورة فادعى ان هذا المحضر ملكه وبرهن بيمينه ويجعل على دعواه  
مبتدأة اما لو قال هذا هو المدعي الذي طلب احضاره وبرهن عليه لا يقبل قال المدعي  
عليه في جواب الدعوى لا بل هذا ملكي وفي يرى فلما برهن المدعي قال ليس هذا في يدي  
ولا ملكي لا يسمع الدفيع بالتناقض وفي فصول العادي ذكر في مجموع النوازل ادعى جرح  
عند القاضي انه غصب غلاما تركيا وبين كل صفاته وطلب احضاره ليدعيه ويقيم  
عليه البيينة فاحضر غلاما خالف بعضا وصفاته وبعض ما وصفه هو فقال المدعي هذا  
الذي احضر ملكي واقام البيينة عليه تسمع دعواه وتقبل بيئته قال وهذا الجواب  
مستقيم فيما اذا ادعى انه ملكه وقال هذا ملكي ولم يزد عليه تسمع دعواه ويجعل كانه  
ادعاه ابتداء فاما اذا قال هذا هو العبد الذي ادعيت اوله لا تسمع دعواه لما كان  
التناقض وفي جامع الفتاوى ولو ادعى حمارا وذكر انه مشقوق الاذن وبرهن على ان  
دعواه فاحضر المدعي عليه حمارا والتفق المدعي والشهود ان هذا هو الذي ادعاه فنظر  
فاذا هو غير مشقوق الاذن قالوا يقضي المدعي ولا يحتاج شهادتهم وذكر في بعض  
الفتاوى لو ادعى قنا تركيا وبين صفاته وطلب احضاره ليرهن فطلب قنا خالف  
بعض صفاته وبعض صفاته بعض ما وصفه المدعي فقال المدعي هذا الذي ادعاه وبرهن على  
قبيل وهذا الجواب انما يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يزد عليه تسمع  
دعواه ويجعل كانه ابتداء الدعوى اما لو قال هذا الذي ادعيت اوله لا للتناقض ان قول  
هذا يخالف لما قبل فظهر ان فيه اختلافا ولكن ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب ونحوه

به الشهادة ويؤيد هذا القول قول بعض العلماء اذا شهدوا بوصف فظهر اختلاف  
ما شهدوا به لا تقبل كالوادي دابة وقال هذه الدابة التي منها اربع سنين ملكي وشهدوا  
كذلك فظهر انها اذبا وانقص لا تقبل كذا ههنا ولو ادعى بجديد وذكر ان وزنه كذا  
والجديد محضر مجلس الحاكم فوزن فزاد على القدر المذكور ونقصه تصح الدعوى في الحكم اذا وزن  
في المشار لغوفا للتفاوت لا ينعى صحة الدعوى انتهى

**لو قال ذ ملكي وهكذا اقر** ذا المدعي عليه قال لا يعتبر  
**ومثله لو قال لي عليه** كذا وهكذا اقر فيه  
**فانه يصح ذا وتسمع** بيئته لا قرار فيما يشرح  
**اذ مدعى ذلك فيما كتب** لم يجعل الاقرار فيه سببا  
**ولو اجاب الخصم بالانكار** يحلف على المال ولا قرار  
**لكنهم افتوا بان يحلفا** هذا على المال اذا ما حلفا

المسئلة في البرائة واجمعوا انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقر به المدعي عليه تقبل  
لانه لم يجعل الاقرار علة الاستحقاق ولو برهن عليه ايضا تقبل ولو انكر في هذه الصورة  
هل يحلف على اقراره انه على الخلاف بين ابى يوسف ومحمد والفتوى على انه يحلف على  
مال لاعلى الاقرار في جامع الفتاوى ولو ادعى هذا الشيء انه له لما اقر به ذواليد او ادعى  
عليه دراهم وقال لما انه اقر بها له او قال ابتداء انه اقران هذا العين لي او اقران لي عليه  
كذا جرحها قيل تصح هذه الدعوى وقيل لا وعليه عامة المشايخ لان نفس الاقرار لا يصح  
سببا للاستحقاق فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق وكذا اختلفوا انه هل تصح  
دعوى الاقرار من طرف الدفيع حتى لو برهن المدعي عليه ان المدعي اقرانه لاحق له على  
المدعي عليه او ان المدعي اقران هذا املاك المدعي عليه قيل لا يقبل وعامتهم على انه  
يصح واجمعوا على انه لو قال هذا ملكي وهكذا اقر به ذواليد او قال لي عليك كذا وهكذا  
اقر به المدعي عليه فانه يصح وتسمع البيينة على اقراره اذ لم يجعل الاقرار سببا الوجوب  
وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على الاقرار فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد وقيل  
يحلف لانه لو نكل يثبت اقراره ويفتق بعدم تحليفه على اقراره وانما يحلف على المال  
وكذا لو اقر رجل لرجل ذكر اسمه ونسبه فحضر رجل بهذا الاسم والنسب ادعى المال  
وزعم المقر انه ليس هو ولا بيئته له يحلف على عدم الحق لاعلى انه ليس بفلان

**لو ادعى شخص على شخص بحق** فانكر الخصم وقال ما صدق  
**في هذه الدعوى فقال المدعي** بان خطيره في ذا معي  
**واظهر الخط فقال الخصم ما** كتبت ذا اصلا فقال العلماء



ان ذاعلى رسم الصكوك قد كتب **وانكر الخط فعند ذاك يجب**  
 تحليفه بانه ما كتب **لذلك والقاضي هناك يستكتب**  
 له فان قال اهل الخبيرة **ومن له في الخط ايضا شبهة**  
 بان ذاك الخطين خط واحد **يلزم بالحقوق ذلك الجاحد**  
 وان يكن بخطه ذاك اعترف **لكنه انكر ما فيه حلف**  
 من يدعي بانه قد قبض **ذا المال والقاضي له ثم قضا**  
 المسئلة في فتاوى قارى الهداية قال سئل اذا ادعى شخص على اخر بحق وظهر مسطورا فانكر  
 المدعى هل يحلف القاضي انها ليست خطه ام على عدم الاستحقاق جوابه اذا كتب على رسم  
 الصكوك وجحد بانه خطه يحلف انه ليس خطه لانه ينكر الكتابة ويستكتبه القاضي فان  
 كتب وقال اهل الخبيرة ها واحد لزمه الحق واعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف  
 المقر له ان المقر قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له قلت وفي قاضي خان ما يلزم  
 لو ادعى ما الا فانكر المدعى عليه كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخطين مشابهة ظاهرة  
 اختلفوا فقال بعضهم يقضى بالمال وقال بعضهم لا وهو الصحيح ولو اقر به المدعى  
 ولكن قال ليس على المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا محتوما لا يصدق ويقضى  
 عليه بالمال في مقبول العادى في الفصل الثامن عشر رجل ادعى على اخر ما لا فانكر فقال  
 المدعى انه كتب بخطه بذلك فانكر المدعى عليه ان يكون خطه فامران يكتب على بيان  
 نكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يقضى  
 بالمال للمدعى لان هذا لا يكون اعلاها الا هو قال هذا خطى وانا كتبتة وليس عن  
 المال وهناك القول قوله ولا شئ عليه وفي البرزانية ادعى عليه ما لا واخرج خطا وقال  
 انه خط المدعى عليه بهذا المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة  
 ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يربو على ان  
 يقول هذا خطى وانا حرته لكن ليس على هذا المال ونعم لا يجب كذا هنا وفي جامع الفتاوى  
 من الاقرار ولو ادعى ما لا بسبب فانكر فقال المدعى انه كتب بخطه فانكر المدعى عليه ان  
 يكون خطه فامران يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة تدل على ان كتابتهما واحدة  
 لا يحكم لانه لا يكون اعلى مما قال هذا خطى وانا كتبتة ولكن ليس على هذا المال ونعم  
 القول قوله ولا شئ عليه واجاب ائمة بخارى انه حجة يقضى به عليه وذكر الامام ابو ثعلبة  
 النيسابورى في فتاواه هذه المسئلة وقال اذا كتب خطا بدين باسم رجل يحكم به عليه  
 اذا كتب على الوجه الذى يكون مثله حجة بين الناس ولو انكر حجة يستحلف عليه ولو نكل عن الدين  
 به عليه **مسورة دعوى القتل ان كان خطا امرهم ينبغي ان يضبط**

يكتب فيها ادعى هذا على **ذلك بانه اياه قتلا**  
 وان هذه اخطا وقد وجب **في ذاك الف من دناير ذهب**  
 او عشرة الالوف من درهم **من فضة صحت بوزن سالم**  
 او مائة معدودة من الابل **وان هذا دية الذى قتل**  
 لا رقة تلزم شرعا قاتله **عليه وعلى جميع العاقلة**  
 وواجب اداء هذه الدية **الى ابنه الذى شدا مدعيه**  
 وفي سنين متواليات **ثلاثة ياتي مرتبات**  
 في كل عام ثلث هذه يجب **فحرر الصلح على هذا نص**  
 قوله عليه متعلق بقوله تلزم والضمير للقاتل وعاقلة القاتل هم اهل ديوانه ان كان القاتل  
 من اهل الديوان فهم عاقلة وهم الذين لهم رزق في بيت المال في زماننا اهل العسكر  
 لكل دية ديون على حدة وذلك لان العرب كانوا يتناصرون باسباب منها القرابة  
 والنول والحلف وغير ذلك وبقوا على ذلك الى زمان النبى صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر  
 رضي الله عنه فرض العقل على اهل الديوان صاد التناصر بالدواوين فاهل كل ديون ينصر  
 بعضهم بعضا وان كانوا من قبائل متفرقة وقدم ان عمر رضي الله عنه فرض العقل  
 على اهل الديوان وكان قبل ذلك على عشيرة الرجل في امواله لانه اول من وضع الديوان  
 فجعل العقل فيه وذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم فكان اجماعا منهم فلولم يكن  
 من اهل الديوان فعاقلته قبيلته وهم عصبة من النسب وان كان ممن يتناصرون  
 باخوة فاهل حرفة وان تناصروا بالحلف فاهل لان المعنى فيه التناصر ومن ليس له  
 ديون ولا عشيرة قيل تغتبر لاهل الاقرب فالاقرب وقيل تجب في ماله وقيل ان كان القاتل  
 مسلما تجب في بيت المال لان الدية تجب باعتبار النصرة وجماعة المسلمين يتناصرون  
 ودين بعضهم عن بعض ويودى القاتل كاحد منهم وتؤخذ من عطايا اهل الديوان في  
 ثلاث سنين وتعتبر الثلاث سنين من القضاء تجب على العاقلة كل دية وجبت بنفس  
 تقتل كخطا وشبه العمد وهو احتراز عما وجب بالصبر والاعتراف وسقط القتل فيه  
 بشبهة كالاب ذكر هذا كله في الاختيار شرح المختار وقال في شرح الدرر كذا ما يجب  
 في مال القاتل من الدية يؤخذ في ثلاث سنين قال ومقدار الدية الف دينار من الذهب  
 وعشرة الاف درهم من الفضة او مائة من الابل يعنى ان الدية عندى خيفة لا تكون  
 لامر هذه الاموال الثلاثة وقال الامام ابو ثعلبة النيسابورى ومن الفهم الفاشاة  
 ومن حلف ما تباح له كل حلة ثوبان يعطى ذلك لولى المقتول انتهى قلت والمراد انه  
 يعطى ثوبان كانه وابيه ونحو ذلك وفي زماننا نأخذ الحكام بناء على انه لبيت



المال وهو ظلم الا اذا كان لا وارث له فيصرف في مصارفه بل الماخوذ حالاً من ارباب  
الحلات والقرى اذا وجد عندهم قتل محرظاً لا سيما وهم يأخذونه على وجه الضرر  
جملة وليس ذلك بدين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

**استاجر الدار وبعد ذاتي بانها ملكي ببيع وقفا**  
**كان اشتراها والدي لاجلي في صفري وتلك ملكي الاصل**  
**قالوا اذا برهن ذي المقالة بسمع منه ذلك لا محالة**  
**ولم يكن استجاره اقراراً بملكه او الموجه بتلك الدار**  
**لان ذاتنا قضي لا يسمع من صحة الدعوى على ما يشرع**  
**ما اتى فيه من الخفاء اذ يستقل الاب بالشرع**  
**لطفه من غير علم الطفل ومثل هذا قال اهل الفضل**

المسئلة في فصول العادي قال استاجر داراً من رجل ثم ادعى على الاجران هذه الدار ملكي لا  
ان كان اشتراها لاجلي في صفري وهي ملكي واقام البيعة تسمع ولا يكون هذا التناقص  
ما نفع صحة الدعوى لما فيه من الخفاء لان الاب يستقل بالشرع للصغير ومن الصغير  
لنفسه والابن لا علم له بذلك وهذا كما لو اقامته المرأة بيعة على الطلاق ثلاثاً بعد  
ما اختلعت نفسها لهما ان تستر بدي الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج  
بإيقاع الطلاق عليها من غير علمها وكذلك الزوج اذا قاسم اخاه امراته ميراثها واقرها  
انه وارثها ثم اقام الاخ بيعة ان الزوج كان طلقها ثلاثاً قبلت بيعة ويرجع الاخ في  
الزوج بما اخذ من الميراث وكذلك المكاتبه اذا اردت بدل الكتابة ثم اقامته بيعة  
على اعتاق المولى اياها قبل الكتابة تقبل وكذلك العبد وكذلك المكاتبه المرأة اذا  
قاسمت ورثة زوجها في الميراث وهم كلهم كبار وقد اقروا انها زوجته ثم وجدت  
شهوداً ان زوجها كان طلقها ثلاثاً في صحة فانهم يرجعون بما اخذت من الميراث  
المسايل في المشتق وذكر في الصفري اشترى ثوباً في جراب او منديل فلما نشره تلاعب  
متاعى ولم اعرفه تقبل بيعة ذكر في الذخيرة وقال بعض المشايخ في هذه المسائل بخلاف  
ذلك قلت وذكر في الصفري مسئلة تنصرف لهما رجل قدم بكرة واستاجر درة  
له هذه دار ابيك مات وتركها ميراثاً لك فادعاه المستاجر ميراثاً عن ابيه  
وقال ما كنت اعلم بذلك لا تسمع دعواه لما فيها من التناقض وفي البرازية استاجر  
دابة من اخر ثم ادعى انها كانت له اشتراها له ابوه في صفري وبرهن يقبل لان  
التناقض يقتضي فيما يجري فيه الخفاء فان الاب ينصرف بالشرع للابن فصار كمن يفر  
بالرق وينقاد للبيع ثم يدعى الحرية الاصلية او العارضية ويبرهن يقبل خفاء حال

المعقود فان الولد يجب صفياً من داره او لا وينصرف المولى بالاعتناق وفي فصول  
العادي الاستشراء والاستشراء يكون اقراراً بالملك الذي اليد ذكر في الصفري الاقدام على  
لاستشراء الاستشراء يكون اقراراً بالملك للبائع على رواية الجامع وعلى رواية  
زيادات لا وهو الاصح وذكر القاضي الامام علي الدين في زياداته ان الصحيح رواية  
جامع والاقدام على الاستشراء والاستشراء والاستشراء والاستشراء اقراراً بالملك  
له فيه باتفاق الروايات حتى لو اقام المدعي عليه بينته ان المدعي استوجبه من او استاجره  
من او استامه من يكون دفعا لدعوى المدعي ولو ادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي  
كنه قبضه مني ولم يرفعه لي فلهذا اشتريتها منه لا يسمع هذا من المدعي لان المناقضة  
تثبت بين قوله ملكي وبين قوله ليس بملك والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقراراً  
بملك المدعي نظير الاستشراء من المدعي عليه حتى لو اقام المدعي عليه بينته ان  
مدعي استشرى هذا العين من فلان واقام البيعة يكون دفعا انتهى

**والعاديان ما جورة لا تسمع برهان من اتى بتلك يدعي**  
**ماله يكن محض المستاجر واشتروا ايضا حضور المجر**

مسئلة في فتاوى قاضي خان قال رجل ادعى دابة او داراً في اجارة الغير لا تقبل بيعة  
مدعي لا محضرة الاجر والمستاجر جميعاً وكذا الرهن ولو كانت مزارعة في يد رجل  
فان كان البذر من قبل الزرع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من صاحب الارض اختلفوا  
فيه والصحيح انه لا يشترط حضرة العامل ولو باع شيئاً ولم يسلم الى المشتري حتى اعاده  
رجل فانه لا يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا لو اراد الشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة  
ويؤيد البائع يشترط حضرة البائع والمشتري انتهى

**ادعت الطلاق بعد الخلع اعني الثلاث جازد بالشرع**  
**وتسترد بدل الخلع وان كان تناقضا فحقق واستبين**  
**اذ يستقل الزوج بالطلاق من غير علمها بالاعتناق**  
**ومثل ذلك لو قاسمت ورثتها زوج لها وحازت الميراثا**  
**وهم كبار كلهم اقراراً بانها زوجته واعتبروا**  
**ووجدوا الشهود ان الزوج قد طلقها حال حياته يرد**  
**ما اخذت من ذلك الميراث ان كان في الطلاق بالثلاث**  
**ومثل مكاتب ادعى ما عليه من مخومه تماماً**  
**وبعد ذلك قال ان المولى اعترفني قبل بعام اولى**  
**فان برهن المقالة سمعاً وياخذ المال الذي قد دفعا**



وقد تقدمت مسألة الخلع في كتاب الطلاق وسبق الكلام عليها وقد منا نحن في هذا الشرح قريبا ببقية هذه المسائل عن فصول العادى قال في البرازية الكاتب اذا ادعى بطل الكتاب ثم ادعى تقديم اعتاقه على الكتابه يقبل ويسترد بدل الكتابه وكذا الورثة اذا تقاسموا مع الزوج والزوجة ثم ادعوا الطلاق قبل الموت وانقضاء العدة قبل الموت يقبل وكذا المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدين والمختلعة بعد ادائها بدل الخلع لو برهننت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجاح في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا تقاسموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا الرجوع للموصى يصح لا نفراد الموصى بالرجوع

**كذلك الشخص غلام قد ولد في ملكه فباعه اذ ما يرد**  
**وبعد ان اوقع هذا المشتري قد باعه اذ المشتري من اخر**  
**ثم ادعى البائع بعد الخسب لذللك الغلام صح ما طلب**  
**ويبطل البيع هنا استجسانا لكن هذا المشتري لو كانا**  
**بعد الشراء اعتقه ثم ادعى والده به فذا لن تسمعا**  
**دعواه الا ان يكن قد اعتقا ذا المشتري ام الغلام صدقا**  
**والره وصح دعواه الولد ثم على ذا المشتري له يرد**  
**حصة ذا الغلام من ذاك الثمن فانفق الامر على هذا السنن**

المسئلة في البرازية ولد في ملكه غلام وباع المشتري ايضا ثم ادعى انه ولده بطلت البيعة كلها لكون التناقص من عفواياع الحاصل فولدت عند المشتري لاقل من نصف عام وكانت عند البائع تمام عامين صحته دعوى المشتري وبطل البيع وبعد اعتاق الولد لا تصح الرجعة وتصح بعد اعتاق الام لان الولد هو الاصل وكان ابنه وردد حصة الولد من الثمن الى المشتري وانما فرضنا ولادها عند المشتري لاقل من نصف عام وبكونها عند البائع اكثر من عامين ليحتمل القطع بكون العلوق عند البائع وان اشكنا بان جاز عند المشتري لاكثر من نصف عام واقل من عامين من وقت البيع لا يثبت الا عند المشتري وان لاكثر من عامين لا يصح ان كذبه المشتري وان صدقه لا تصح الرجعة ولا يبطل البيع جملا على الاستيلاء بالنكاح انتهى

**لو باع عبده لشخص وذهب ثم اتى لثمن العبد طلب**  
**فقال في جواب ذلك اننا قد بعته حرا اذ لم اعتقنا**  
**وبرهن الذي ادعاه نستقم وان يكن لثمن العبد دفع**  
**فيستردده ويبقى ذاعلى ان التناقص هنا تحملا**  
**المسئلة في البرازية برهن المشتري على البائع انه كان اعتق لبيع قبل بيعه من وقال**

كنت علقته بالشرا فاشتريته من اخر وبعته مني يقبل ويسترد الثمن ان كان دفع وكذا لو برهن البائع على المشتري انه اعتقه قبل البيع يقبل لان التناقص من عفواياع هذا الباب وفي الاهناس دعوى المشتري الحرة من البائع لو انكر البائع وعجز المشتري عن اثباته مقصور على المشتري وان برهن يقبل عند ابي يوسف وقال لا تقبل بينة المشتري على البائع

**بذل الشرا لو اشترى جارية ففعلها حرية لها وصار في الشرى**  
**من باعها ولم يخلف وارثا ايضا ولا مال له فيورثا**  
**لكن من باع لذللك البائع في البين حاضر بلا منازع**  
**فيجعل القاض هناك فائبا وليك في هذا المقام ناصبا**  
**شخصا عن الميت حتى يرجع ذا المشتري عليه فيما شرعا**

مسئلة في فصول العادى قال ذكر في فصل الاستحقاق من بيع الزخيرة مثل ثمن لا يمة لا ورجل من رجل اشترى من اخر جارية ثم ظهر انها حرة وقدمات البائع وكمر تترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير ان بايع الميت حاضر قال يجعل القاضى الميت وصيا حتى يرجع المشتري على وصى الميت ثم وصى الميت يرجع على بايع الميت وذكر في باب الغرور من دعوى المسومة امة اتت رجلا فاخبرته انها حرة فتزوجها على ذلك فولدت ولدا لم استحقق فانه يقضى بها وبالولد المستحق الا ان يقيم الزوج بينة على انه تزوجها على انها حرة فان اقام البينة على هذا كان الولد حرا لا سبيلا عليه وعلى ابية قيمته ولا ولا المستحق على الولد وان مات الوكيل قبل خصومة فليس على الاب شيء من قيمته الولد لان الولد اذا كان مملوكا حقيقة لم يكن مضمونا في ولد الغصب فاذا لم يكن مملوكا كان اولى ان لا يكون مضمونا فان لم يكن للاب بينة على انه تزوجها على انها حرة وطلب بين المستحق على علمه هل فته على ذلك لانه يدعى عليه ما لواقع به يلزمه فاذا انكر استخلف عليه فلوكا استولر ها على هبة او صدقة او بشرى سوا كان الشرا صحيحا او فاسدا او وصية اخذ المستحق الجارية وقيمة الولد لان الموجب للغرور ملك مطلق للاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع ابو الولد بقيمة الولد على البائع وبالبين ولا يرجع عليه بالعقر عندنا ولا يرجع على الوهاب والمتصدق والوصى بقيمة الاولاد عندنا وعند الشافعي يرجع لتحقيق الغرور ولكن يقول مجرد الغرور لا يكفي الاثبات حتى الرجوع فان اخبر عن اخرا هذا الطريق من فسلوك فاخذه المصور واخذوا متاعه لا يرجع على الخبز بشيء وانما يثبت حق الرجوع باعتبار عقد المعاوضة لان صفة السلامة نصير مستحقة فاما بعد العقد التبرع لا نصير صفة السلامة فستحقة ولهذا لا يثبت له حق الرجوع

**بائع اقرب بالعين لشخص واحد**  
**بتلك لا يثبت العفو رجعا**  
**مسئلة في فصول العادى في الفصل السابع قال الوصى اذا اقر بين اخر ثم ادعى انه المصغر**



لا يسمع وذكر في المشتق استأجر ثوبا ثم اقام بيته انه لابنه الصغير تقبل وذكر في الشهاد  
منه استأجر ثوبا ثم اقام بيته انه لابنه الصغير قال اقبل منه البيعة وذكر قاضي خان  
هذه المسئلة الاخيرة في فتاواه قال هذه على الرواية التي لا تكون الاستعارة اقرارا بالملك  
للمستأجر منه انما تكون اقرارا بان الملك للمستأجر قليل ويتبين بهذا ان الاقرار لا ملك  
له فيه لا يمنع دعواه لغيره بوكالة او وصاية انتهى

**لو ادعى ذي الدار من ابيه** ارثا فقال المدعى عليه  
**اني اشتريت تلك من والدك** حال حياته بتجارعة كذا  
**فقال هذا المدعى اني** من قبل ذاك التجارعة مات فاحب  
**بسنة فرفع هذا المدعى** خير صحيح وله لم يسمع  
**لان يوم الموت ليس يدخل** تحت القضا ويوم قتل ادعوا  
**فان يقل ذاك المدعى اني قتل** مكان مات كان دفعه قبل

المسئلة في فصول العادي قال ادعى ان الدار ملكي لاني اشتريتها من ابيك واقدر  
اليك بيعة انه كان ملك ابيه لي يوم موته مات وتركها ميراثا لي لا تقبل بيعة  
ذو اليد لان شهوده يشهدون باستصحاب الحال والمدعى اثبت الروال ولو ادعى  
دارا ميراثا عن ابيه فقال ذاك واليد كان ملكا لفلان الاخوانه باعها مني واليوم ملكي  
بهذا السبب لا يسمع منه لان بايعه لو كانت الدار في يده واقام البيعة انها ملكي  
لا ترفع دعوى المدعى وكذا بيعة من يدعي تلقى الملك منه ادعى دارا ميراثا عن ابيه  
فقال للمدعى عليه ان اباك باعها من فلان في حال حياته وصحته بكذا واني اشتريتها  
من فلان واقام البيعة فقد قيل لا يصح هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل يصح وهو  
الاصح الى ان قال في فتاوى رشيد الدين ادعت امرأة ان فلانا تزوجني في رجب سنة  
كذا وتدعي المهر والميراث في تركته واقامته الورثة ان مورثنا مات في جمادى ثلث  
السنة لا تقبل هذه البيعة لانهم يثبتون الموت والموت لا يدخل تحت القضا وينبت  
النكاح والمهر في تركته وفي فتاواه ايضا ادعى انه قتل مورثي يوم كذا واقام الميراث  
بيعه ان مورثه كان ميتا في ذلك الوقت لا تقبل البيعة على الموت قال صاحب الزجر  
وفي كتاب الجنايات انه يسمع بيعة قلت وكان المراد من مسئلة الجنايات مسئلة  
اقامة البيعة على ورثة المقتول ان قاتل ابيكم فلان يغني فانها تقبل على القتل  
حق قال في اخر الفصل الثالث دعوى القتل الخطاء على القاتل مقبولة والبيعة على  
ذلك مسموعة بدون حضرة العاقلة وفي فتاوى قاضي خان ادعى الابن ان فلانا قتل  
اباه واقام البيعة وارخوا القتل انه قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم قال

لمرة البيعة انه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فانه لا يقضي بيعة المرأة هنا لان  
وقت القتل يدخل في القضا لان المقتول يستحق حقا على القاتل اما القصاص واما الدية  
فاذا قضى بالقتل بموجب الدية او بالقصاص في ذلك الوقت لا يقبل البيعة على النكاح بعده  
بخلاف الموت فان الميت بموته لا يستحق شيئا على احد فاذا المرء دخل وقت الموت في القضا  
بعد تعلق الجملة به يبطل التاريخ وتماه هناك انتهى وفي البرازية يوم الموت لا يدخل  
تحت القضا حتى لو برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برهنت المرأة على ان مورثه  
كان نكحها بعد ذلك اليوم يقضي لها بالنكاح وهو يوم القتل يدخل تحت القضا حتى لو  
برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرهنت المرأة على ان المقتول هذا نكحها بعد ذلك اليوم  
لا يقبل وعلى هذا جميع الفقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث انه قتل مورثه يوم  
كذا فبرهن المدعى عليه ان مورثه كان مات قبل هذا برهان لا يسمع ولو برهن انه قتل  
مورثه في يوم كذا فبرهن المدعى عليه انه قتله فلان قبل هذا برهان يكون دفعا لدخوله تحت القضا

**لو ادعى شيئا فقال المدعى** عليه في الجواب عن ما ادعى  
**ابراقتي عن الدعوى كلها** في سنة عينها يفصلها  
**يبيع دفعه وان اقام** بيعة نقبلها لزاما

مسئلة من فصول العادي قال وفي الذخيرة ادعى على اخي شيئا فاقام المدعى عليه بيعة انك  
ابراقتي عن الدعوى كلها في سنة كذا يبيع هذا الدفع وفيها ادعى ما لا فاقركن المدعى عليه  
بين سببا لا يصح الوجوب كالقيام او شرا الميعة وكذب المدعى في السبب فان كان المدعى عليه  
بيعة على ذلك تدفع دعوى المدعى وان لم يكن له بيعة يحلف المدعى عليه فيكون القول قوله  
مع اليمين قال شمس الايمة الحلواني هذا قولهما اما عند ابي حنيفة المال لازم عليه ولا يصرف  
قوله انه ثمن ميعة او دين قمار وان قال هي ثمن خمره واقام بيعة لا يقبل عند ابي حنيفة  
لان المسألة قد يجب عليه ثمن خمره بان يوكل ذميا بشرايتها وعندها تدفع دعوى المدعى  
وان لم يكن له بيعة فالحكم ما ذكرناه وذكر رشيد الدين ان المدعى عليه اذا اقام البيعة  
في المال مال قمار او ثمن خمر يسمع ذلك منه وذكر قبل ذلك قال ادعى على رجل ما لا او عينا  
فقال المدعى عليه انك اقترت في حال جوارا قمارك ان لا دعوى ولا خصومة في عليك  
وانت ذلك بالبيعة يسمع وتدفع دعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب بعد  
لاقرار كمن الاصل ان الموجب والمسقط اذا انفارضا يجعل المسقط اخر لان المسقط  
يكون بعد الوجوب سواء انفصل القضا بالاول او لم يتصل

**لو باع داره وبعده ادعى** اني وقفتها قديما ربي  
**في نقض هذا البيع ليس تسمع** دعواه هذه على لشرع



ومثله ان قال بطل وقف على كس جاء فيه خلف  
وليس لازما على من اشترى في الشرع تخليف على ما سطر  
اما اذا ما قام في ذا بيته من غير دعوى وعقد مبينه  
فاقبل كما قالوه في عتق الامم فحقق الامر لكي ان تفهمه  
وما ذكرناه بلا اشتباه في كل وقف هو حق الله  
اما اذا كان على العباد فلا يجوز ذلك بلا عناد  
فان اراد ان يشتري جسد البني بالثمن المقبوض لا يستطيع  
المسئلة في البرازية باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفها او كان وقفا على فان لم يكن له بيته  
واراد تخليف البايع لا يخلف لعدم صحة الدعوى للتناقض قال الفقيه ابو جعفر وان  
برهن يبطل البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقت كما في عتق الامم وبه اخذ الصدر  
الشهيد والعلم ان الجواب على اطلاقه غير مرضي فان الوقت لو حق الله تعالى فاجوب  
ما قاله وان حق العبد لا يدينه من الدعوى انتهى

لو قال بعد ما ادعى الحرية بانني كذبت في القضية  
بل انا عبد ليس يبطل القضا بها لانها على ما فرضا  
بها نعلق حقوق الناس طرا كما قالوا بلا التباس  
وان ذا ابطال حق الناس لا يملكه صلاح على نقله

المسئلة في قضا البرازية ادعى الحرية وبرهن عليه وقضى بها ثم قال كذبت في دعوى  
الحرية لا يبطل القضا لان الحرية حق الناس كافة فلا يلى ابطالها انتهى

لو باع قنا ثم بعده ادعى بانه قد كان حرا منعا  
من هذه الدعوى ولو باع امه ثم ادعى تحريرها قد قدمه  
من قبل هذا البيع قالوا تسمع ودعواه هذه وليس تمنع

المسئلة في البرازية باع عبدا ثم ادعى انه اعتقه او كان حرا ثم باعه يسمع وذكر القاضي  
ثم ادعى انه كان دبره او اعتقه لا يسمع ولو ادعى انه خلق من ماله يقبل ويثبت النسب بغير  
لو ادعى الشخص بان العاا او هذه الحما والعقارا  
مخلف عن والدي وبرهنا والمدعى عليه قد قال هنا  
ان اباك في حياته اقر بانها ملكي وبرهن الخبر  
يقبل برهانه له وتسمع ومع هذا الدفع فيما يشرح

المسئلة في فصول الوادي قال في فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا عن ابيه وقام  
بيته فاقام المدعى عليه بيته ان اباك اقر حال حياته انها ملكي يسمع هذا الدفع ولو ادعى

المدعى عليه بيته انك اقررت ان هذه الدار ملكك الى وحقه يقبل هذا الدفع ولو قام للمدعى  
بيته انك اقررت ان هذه الدار ملكك الى وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض الدفعان  
فتقبل بيته الامر بلا معارض فلوان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى  
ثم يذكر التاريخ في اقرار المدعى المدعى عليه تقبل بيته المدعى انتهى

زوجها صغيرة قبلت ومهرها من زوجها قد طلبت  
فقال قد دفعته لوالدك وكلمه اديته في صفرك  
وصدق الوالد زوجها على ما يدعى من دفع ذلك كلا  
فلا يجوز ذلك الاقرار هنا على البنت ولا يختار  
واخذه من زوجها قد شرعا وليس للزوج هنا ان يرجعها  
الا اذا قال اخذت ذلك منك على ان قد ابواتك  
من مهر بنتي ثم بعد انكرت فيرجع الزوج اذا ما رجعت  
عليه في مهر بنتها على الاب فحقق الامر لهذا تصب

مسئلة في نكاح البرازية وعبارتها ادرت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه  
دفعه الى الاب واقر الاب به لا يصح اقراره عليها وياخذ من الزوج ولا يرجع على الاب  
لا اذا كان قال عند اخذ ابواتك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب  
وذكر ان الام اذا تزوجت الصغيرة وقبضت المصداق ثم ادرت ان لم تكن وصية لها طلب  
المصداق من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلي قبض المصداق وكذا ما سار الا وليا غير  
الاب والجدة وذكر القاضي ظهير الدين انه يرجع عليها ان كان قايما وان كانت وصية  
رجعت عليها على كل حال لا على الزوج انتهى

زوج بنته وكانت بكرا بالغة من رجل والمهر  
قبضه ومات فادعت على ذا الزوج بالمهر ثم سمي كلا  
فقال ان الاب كان قبضا ذلك متى في الحياة ومضى  
بحكم ان الاب للبكر ولي فان يبرهن المقال يقبل  
وعندنا تنقطع الخصومة عنه وتلك قد عرفت مفهوما

مسئلة في رجل تزوج بنته البكر المبالغة وقبض مهرها ومات فادعت بمهرها على  
الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى ابيك بحكم ان الاب ولي وبرهن على ذلك تدفع  
خسومة من جهة الزوج فترجع في تركه ابيها قال في البحر في البكر المبالغة انما يملك  
الاب قبض مهرها برضاها دلالة فيبر الزوج بالدفع اليه ولهذا لا يملك غيرها  
وذكره لاب كما في الخاتمة وزاد في جوامع الفقه القاضي وجعله كالاب وفي السيرة بخلافه



سائر الاولياء فليس لهم حق قبض مهرها بدون امرها بخلاف سائر الذين فان لا  
لا يملك قبضها كما في المحتجب وهذا كله اذا قبض الاب المسمى قال في الظهيرية رجل تزوج  
امراة بكرا بائنة على مهر مسمى ودفع اليها بمهرها صنفه فلما بلغها الخبر قالت لا ارضى  
بما فعل الاب ينظر ان كان بلد لم يجز التعارف بدفع الصنفه في المهر لم يجز لان هذا  
شراء والبلوغ قاطع للولاية وان كان في بلدة جرى التعارف بذلك لان هذا قبض  
للمهر وليس لاحد قبض مهر النيب البائنة وفي الذخيرة للاب التخاصمة مع الزوج  
في مهر البكر البائنة كاله ان يقبضه انتهى

**برهن ناضر على من اشترى بان تلك الوار وقف قد جرى**  
**على كذا ثم اراد المسمى عليه وهو المشتري ان يرجع**  
**بشئ من الارض على من باعنا** فقال وقف هذه قد شاعا  
**لكنه ورث ذات الوقف** بعد ما تاه بوقت سالف  
**قد رفعوا في ذلك الامر الى قاض** وانه لثاقل ابطلا  
**وان بيعها صحيحا وقعا** من ارثه لي صح ان تنفذها  
**من ذلك النافر دعوى الوقف** وذلك مشهور وغير مخفي

الوارث جمع وارث والابيات مشتملة على مسئلة ما لو برهن نافر وقف على من اشترى  
فاداد المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن فقال البائع اشتريت من ورثة الوقف  
بعد موته وقد حكم القاضي بطلان الوقف وان البيع صحيح انزعت دعوى نافر  
الوقف وثبتت صحة البيع لان دعوى الوقف لم يذكر التسليم الى النافر فلا يكون قد  
مسحلا فيجوز بيعه قال في فتاوى قاضي خان في وقف غير مسمى وهذه المسئلة  
بناء على ان الامام محمد يرى التسليم الى المتولى شرطا لصحة الوقف فلا يتبع للوقوف  
ولاية على الوقف بعد التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه واما قول ابى يوسف  
التسليم الى المتولى ليس بشرط وكانت الولاية له وان لم يشترط الولاية لنفسه ومثله  
بخ اخذوا بقول ابى يوسف ومثله اخذوا بقول محمد وفي شرح الدرر لا يكون  
الوقف لازما الا باحد امور اربعة الاول القضاء بالوقف من قاض يرى ذلك من  
من قبل السلطان غير محكوم بان كان قاضيا بتحكيم الخصمين اياه فانه ان حكم له ينفذ  
حقا جاز للمولى ان ينقمه وطريق القضاء ان يسلم الواقف ما وقف الى المتولى ثم يرجع  
بحكم الله غير لازم فاذا ايرافعا الى الحاكم وحكمه بانقطاع ملكه عن الوقف لم يزم  
بالاجتماع لانه فصل مجتهد فيه فاذا حكمه المتولى لزم كسائر الاحكام المصادرة  
من الاحكام وما يذكر في ملك الوقف ان قاضيا من القضاة قضى يلزم هذا الوقف

وطان حق الرجوع ليس بشئ في الصحيح كذا في الكافي والخاتمة والثاني موت الواقف اذا  
علق به بان قال اذا مت فقد وقفت داري على كذا ثم مات صح ولزم ان يخرج من الثلث  
والثالث ان يقول الواقف وقفتها في حياتي وبعد عماتي مؤبدا والرابع اذا بنى الواقف  
مسجدا وافرزه بطريقه واذن للناس بالصلاة فيه وصلواته جماعة وكيل لاحاجة الى صلاة  
الجماعة بل كفى ان صلى فيه واحد بشرط الاذن من الواقف والتسليم شرط لصيرورة مسجدا  
عندها خلافا لابي يوسف ولا يتم الوقف بعد لزومه باحد الامور المذكورة الا بذكر  
مصرف مؤبد عند محمد وعندي يوسف يتم بدون ذكر التابيد والصحيح ان التابيد  
شرط اتفاقا وتقدم الكلام في كتاب الوقف مفصلا انتهى

**لو ادعى وقال ارثا وقال انها وقف وللشرط قد بينها**  
**ثم قضى القاضي له بالوقف** وجاء شخص وادى بالخلف  
**فقال ان تلك ملكي تقبل** بينة الملك على ما ينقل  
**لان ذالوقف وان كان حكمه** فيه فليس ذلك تحريرا على  
**بل ذاك بمثابة استحقاق** لملكه الارض على الاطلاق

المسئلة في فتاوى قاضي خان قال ارث في يد رجل ادعى رجل انها وقف وبين شرايط  
الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء اخر وادعى انه ملكه قال تقبل بينة المدعى لان  
لنفسا بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بتحريم لا ترى انه لو رجع بين وقف  
وملك وباعهما صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين عبد وحر وباعهما صفقة  
واحدة لا يجوز بيع العبد دل ان القضاء بالوقف بمنزلة الملك في الملك القضاء يقتصر  
على المقيض عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتهدى الى الغير فكذلك في الوقف وفي فصول  
الوادى ادعى دار لنفسه ثم ادعى لفلان وقفها عليه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاهما  
غيره بالوكالة ولو ادعى الوقف اولا ثم ادعاهما انها له لا تسمع كما لو ادعاهما غيره ثم  
ادعاهما لنفسه انتهى

**لو قال لي بينة ستحضر** وطلب اليه من ينكر  
**قال الامامان له يجلفه** وقال لا اذا المراد يكشفه  
**ثم اذا خلف هذا الرجل** وبرهن الخصم عليه يقبل  
**حتى وان قال له هنا احلف** وانت من ذاك برى فاعرف  
**كذلك ان قال له انت برى** اذا حلفت اذ من المقرر  
**بطلان الامر اذا ما علقا** بالشرط يا صاح كما قد حققا  
**وقيل عن بعض القضاة الحالف** بانه مال الى المخالفه



في ذا وقال قول هذا صحا وبالميمين صدقه ترجحا  
 حتى اذا اقام هذا المدعى بينة من بعد ذلك لم تسمع  
 لكن حكوا بان هذا القولا ليس بشيء اذا اتى منقولاً  
 وقدر روى عن الامام عمر قبولها بعد ميمين المنكر

هذه المسائل في الجرح والوقال المدعى في بيته حاضرة وطلب الميمين لم يختلف عند  
 ابن حنيفة وقال ابو يوسف يختلف لان الميمين حقه بالحديث المعروف فاذا طال به  
 يجيبه ولا يحنف ان ثبوت الحق في الميمين مرتب عن العجز عن اقامة البينة بما روي  
 فلا يكون حقه دونه ومحمد مع ابن يوسف فيما ذكره الخصاف ومع ابن حنيفة فيما ذكره  
 الطحاوي في انه لا يحلف اطلاق في حضورها فيشمل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف  
 في انه لا يحلف وحضورها في المصروف محل الاختلاف وخصوصا في المصروف بمقتضى  
 وظاهر ما في خزائن المفتين خلافاً فانه قال الاستحلاف يجري في الرضاوى الصحيح اذا  
 انكر المدعى عليه ويقول المدعى لا شهود لي او شهودي غيب او مرضي وقيد بحضورها لا ينافي  
 لو كانت خارج المصروف فانه يحلف اتفاقا وفي المجتبى وقدرت الغيبة بمسيرة السفر وقيد  
 بقول المدعى لانه لو كان له بينة عاذلة حاضرة ولم يجبر القاضى بها فهو مخير بين لاخذ  
 وبين اقامة البينة كذا في القينة ثم رجع بعد الاخران غلب على ظنه انه ينكح فلان حنيفة  
 وان غلب على ظنه انه يحلف كاذبا لا يعذر في التحليف وفيها ايضا ادعى المديون لا يسمع  
 فانكر المدعى ولا بينة له فطلب يمينه فقال المدعى حتى في الحتم ثم استخلف فلم ذلك في رواية  
 ولو قال لا بينة لي وطلب يمين خصمه فحلف القاضى فقال له بينة فان القاضى يقبل  
 ذلك منه وقيل لا يقبل كذا في خزائن المفتين وياتي بيان هذا ايضا وفي البرزانية ادعى  
 عليه شيئا فانكر فاصطل على ان يحلف المدعى عند غير القاضى ويكون برهنا فهذا الكلام باطل  
 فلو برهن عليه يقبل وان لم يكن له بينة يحلف ثانيا عند القاضى وكذا الواسطى على  
 ان يحلف الطالب والمطلوب ونصف المال على المدعى عليه او على ان يحلف الطالب اليوم  
 والمطلوب اليوم على انه ان لم يحلف اليوم فالمال عليه او على ان يحلف الطالب على  
 ان ما يآخذه حق والصحيح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع لو برهن المدعى بعد حلف  
 المدعى عليه يقبل وان كان قال المدعى احلف وانت برى او اذا حلفت فانت برى  
 لان تعليق البراءة بالشروط باطل انتهى

لو ادعى البراءة والايفاء وقال قد قضيت ذاقصنا  
 وخصمنا حتى ادرك ينكر وهو على الاثبات ليس يقدر  
 فصالح الخصم وبعد برهنا على الذي ذكره وبينا

تقبل لعدم التناقض وليس في ذلك من معارضي  
 اذ ذلك الصالح هنا لا يقع فدا عن الميمين فيما شرعا  
 لان ذاك المدعى عليه لا يجزى في ذا الوجه فيما نقلنا  
 على الميمين فلذلك يبطل ذا الصالح فيما حرروا ونقلوا

المسئلة في فتاوى قاضي خان رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك  
 على الف وقد كنت ادعيت على هذا الف امس فدفعتها اليك فقال المدعى له عليك  
 الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحهم من دعواه على خمسمائة درهم ثم انكر  
 عليه اقام البينة بعد ذلك فشهد انه روى المدعى عليه دفع الى المدعى امس الف درهم  
 فلا يلتفت الى شهادتهم لان صلحهم كان افتداء عن الميمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعى  
 حين ادعى صدقت كان ذلك على الف درهم لا اني قبضتها امس فقال المدعى ما قضيتني  
 ودفع اليه الف او صالحهم من الف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد  
 الشهود انه دفع اليه امس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع بما اخذ  
 منه تاما لان في هذه الصورة لما ادعى القضا قبل الصلح كان الميمين على المدعى فلم يكن الصلح  
 من المدعى عليه افتداء عن الميمين انتهى

لو ان شخصا ادعى وقال لا برهان لي فاحلف فحلف على  
 ان لم يكن شئ له في ذمتي وبعد ذاك اتى له بحجته  
 قال الامام ان هذا يقبل والمنع عن صحه قد نقلوا

المسئلة في البرزانية وعبارتها وان قال لا بينة لي فاحلف فحلف ثم اتى بها في رواية  
 حسن عن الامام يقبل وعن محمد لا وفي فتاوى قاضي خان رجل ادعى على رجل مالا فانكر  
 المدعى عليه وطلب المدعى من القاضى ان يحلف قالوا يقول القاضى للمدعى انك بينة فان  
 قال نعم لي بينة حاضرة في المصروف في مجلس القاضى وطلب من القاضى ان يحلف فانه لا يحلف  
 في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف يحلف واضطرت عن محمد وفي فتاوى قاضي خان ايضا اذا  
 استخلف المدعى عليه فحلف ثم اقام المدعى البينة على حقه تقبل بينته عندنا وكذا لو كان  
 المدعى طلب يمينه وقال لا بينة لي فيما حلف اقام البينة بعد ذلك تقبل بينته في قول  
 ابن حنيفة وكذا لو كان المدعى قال كل بينة اتى بهم فهم شهود زور او قال مالي عند فلان  
 وفلان شهادة في هذا المال الذي ادعى ثم اتى برجلين شهدا له بذلك جازت شهادتهما  
 في قول ابن حنيفة ولو ان المدعى قال للمدعى عليه عند طلب الميمين اذا حلفت برى من المال  
 لندي لي عليك فحلف ثم اقام المدعى البينة على الحق تقبل بينته ويقضى بالمال انتهى  
 ثم الميمين مطلقا لا تعتبر الا لدى القاضى كما قد استظهر



المسئلة في فصول الهادي قال اليمين عند غير القاضي غير معتبرة لان المقصود من قاطع  
للمقصود واليمين عند غير القاضي غير قاطعة وذكر في الخصايل التحليف عند غير القاضي  
لا يعتبر كما ان التناول عند غير القاضي لا يوجب الحق انتهى وفي جامع الفتاوى ولو حلف  
عند قوم له ان يحلف ثانيا عند القاضي ولو حلف المدعي عليه بطلب المدعي يمين بين يدي  
القاضي قبل استخلاف القاضي فهذا ليس باستخلاف اذ التحليف حق القاضي انتهى فيكون  
قول الناظر لا ليدى القاضي اي الامن القاضي ولو قال كذلك لكان اوضح انتهى

**لو ادعى عليه دينا فاقصر ثم ادعى الايفاء بعد ذلك الخبر**  
**لم تستمع دعواه للتناقض الا اذا ادعى بدفع عارض**  
**كان يقول كان دعي بعد ان اقرت بعد برهنة من الزمان**  
**او قد دفعت عقب التفرق عن مجلس فعند ذال صدق**

المسئلة في الاشياء والنظاير قال اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاءه لم يقبل للتناقض  
الا اذا ادعى ايفاءه بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس وفي جامع الفصولين ادعى دينا  
فاقر ثم قال اوفيته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض ولو تفرق عن  
هذا المجلس ثم قال اوفيته وبرهن على الايفاء بعدما اقر يقبل لعدم التناقض ولو ادعى  
الايفاء قبل اقراره لا يقبل وفي البرازية ادعى عليه الفارق هنا فانكر قايلا ما كان ذلك حتى  
شي قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب على الايفاء يقبل لامكان التوفيق ولو زاد  
لا اعرفك لا يسمع لعدم امكان التوفيق وعن القدوري يسمع ايضا لجواز صدور الاقرار  
والا برأى من بعض وكلايه كما يكون للاشراف انتهى

**اقر بالمالب ولكن يدعي بانه دفعه للمدعي**  
**ان لم يقدر بينة في الحال فاحكم على الفور بدفع المال**  
**فان اقام بعد ذلك بينة تشهد بالدفع الذي قد بينه**  
**ياخذ ما دفعه للمدعي وان يكن حلف ان لم يدفع**  
**وذا القريم لم يصير مكذبا في ذاك يا صاح على ما كتبنا**  
**اما اذا ادعى براءة وقد قال بان شاهده في البلد**  
**فاحكم انا ههنا لا نحكم عليه في الحال بدفع يلزم**  
**بل الى ثلاثة فوجله نفق بها الاحام فيما نقله**

اشتملت الابيات على مسايل منها اذا حلف البائع انه لم يستوف الثمن وقال المشتري  
انا اجي بالبينه على الايفاء فالقاضي لا يجبر المشتري على اداء المال بل يمهله ثلاثة  
ايام بشرط ان يدعى حضور الشهود اما اذا قال شهودي غيب يقضي عليه بالمال ولا يجبر

كذا في الهادي وفي القينة اقام المدعي بينة فقال المدعي عليه ان ادفعنا شرعيا للقاضي ان  
يقضي اذا قامت البينة العادلة ولا يلتفت الى مثل هذه المقالة وقال ابو حامد يكلف  
ان ياتي بالدفع فان ابطا كان له ان يقضي ويثبته حق الرفع اقام المدعي بينة وطلب  
القاضي من المدعي عليه دفعا فحضر عنه يقضي القاضي يعني لا يؤخر قال ابو حامد يقضي والقاضي  
قال في تاخير الحكم وقال الكلبي يسى تاخير القضا بعد ثبوت الحق ظلم كذا في لسان الحكم  
وفي فتاوى قاضي خان ولو قال المدعي عليه المدعي حين ادعى صدقت كان ذلك على قدرهم  
لا ان قضيت كلها امس فقال المدعي ما قضيتي ودفع اليه الف الف درهم من الالف على  
خمسة اثم ان المدعي عليه اقام البينة فشهد شهوده انه دفع اليه امس الف درهم  
جارت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع بما اخذ منه تاما لان في هذه الصورة لما ادعى  
الفنا قبل الصلح كان اليمين على المدعي فلم يكن الصلح من المدعي عليه افتداء عن اليمين انتهى  
**وادعى وشهد الشهود بالحق ثم طلب الشهود عليه ان يؤخر الحكم لان**  
**نجى بالرفع فيلهمه اذن ثلاثة ايام ثم انقضت ولم يجي بدفع فقد ثبت**

المسئلة في البرازية ادعى بعد توجه الحق عليه الرفع وقال لي بينة حاضرة في المصير بوجله  
ثلاثة ايام او الى المجلس الثاني ولا يحكم للحال كما مكاتب اذا عجز وقال لي مال حاضر واغلب  
برجي وصوله لا يرد الى الرق وقد مر قبل هذا امرة الامهال وفي فتاوى الخاصي ادعى على  
اخر وقال لي بينة حاضرة في المصير وطلب من القاضي ان ياخذ من المدعي عليه كفيل ياخذ  
في ثلاثة ايام او الى المجلس الثاني وهذا اذا كان المدعي عليه غير معروف فان كان معروفا  
نكذ في ظاهر الرواية وروى عن محمد انه لا ياخذ وكذا في ظاهر الرواية ياخذ الكفيل  
وان كان المال حقيقا وعن محمد انه اذا كان المال حقيقا لا ياخذ الكفيل وهذا اذا كان المدعي  
عليه من المصير اما اذا كان غريبا لا ياخذ منه كفيل وهذا اذا كان المدعي يقول لي بينة في المصير  
اما اذا قال لي بينة غايبة لا ياخذ ثم تاتي الكفالة بثلاثة ايام ونحوها ليس لاجل  
ان يبرأ الكفيل عن الكفالة بعد ذلك الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعد مضي شهر لكن  
الكفيل الى شهر لتوسعة الامر على الكفيل حتى لا يطالب الكفيل الا بعد مضي شهر لكن لو عجل  
الكفيل منه وهذا لتوسعة المدعي حتى لا يسلم الكفيل المدعي عليه للحال ويبرأ الكفيل فيعجز  
مدعي عن الاثبات بالبينه متى احضر البينة قال والتقدير بالثلاثة في الكتاب انما كان  
لان القضاة كانوا يجلسون في ذلك الزمان كل ثلاثة ايام في باب العيود ومن الجامع الصغير

**لو ان شخصا قال ان لا دفع لي ثم اتى بالرفع بعد فاقبل**  
**كما اذا ما قال ان لا بينة لي واتي بها المراد بينة**

مسئلة من البرازية وعبارتها ولو قال لا دفع لي فما اتى بالدفع يسمع كما لو قال لا بينة لي



ثم أتى بها فانه يسمع ايضا ولا يمنع قبول البينة قوله ذلك وفي فتاوى قاضي خان رجلان  
قالا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المشتق انه يجوز شهادتهما وعن محمد  
لوقال لا شهادة لفلان عندي من امر او قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت  
شهادته وكذا لو ان رجلين قال كل شهادة نشهد بها على فلان فهي زور ثم جاءا فشهدا  
وقالا لم يزد كرحيت قلنا ثم تذكرنا جازت شهادتهما ولوقال المدعي ليس لي علم بدعوى  
بهذا الحق بينه ثم جاء ببينة ذكر الناطق عن محمد انها تقبل وروى ابن شجاع عن ابن  
حنيفة انها لا تقبل لانه كذب شهوده ولوقال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء  
فشهد له لا تقبل شهادته وروى الحسن عن ابن حنيفة انها تقبل انتهى

**قال الى زيد دفعت عشرة قرضا وزيد دفع ذاما النكره**  
**لكنه قد قال في الجواب ما دفعه الى هذا انما**  
**كان لان ادفعه لعمرو وقد دفعت مع يا ذا القدر**  
**ما قاله زيد وكان دفعا لما ادعى به عليه شرعا**

المسألة في البرازية قال برهن عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعت الى لا دفعه الى  
فلان فدفعته يصح الدفع انتهى وفي فصول العادى ادعى على آخر وقال انى دفعت ليد  
عشرة وراهم قرضا فقال نعم دفعت هذا ولكن امرنى ان ادفعها الى فلان وقد  
دفعت واقام البينة وهذا دفع صحيح انتهى

**بكن بر مطلقا اقرا** ثم ادعى بان ذاك البيرا  
**قد كان فاسدا او لا قررا** قد كان ايضا فاسدا قد صار  
**لاجل كون عقد ذلك السلم** غير صحيح دفع هذا المسلم  
**غير مسلم اذ المقر له** مطلق يريد على في المسئلة  
**وفي مقام الدفع قالوا نسمع** دعواه بالاقرار فيما يشترع

المسألة في فصول العادى قال سئل جدى شيخ الاسلام برهان الدين فيما اقر  
لاخر بكر حنطة اقرارا مطلقا ثم ادعى فساد الاقرار وفساد الحنطة لفساد السلم واخر  
له يدعى مطلق الحنطة بناء على مطلق الاقرار هل يسمع دفع المدعى عليه هذا ام لا اجاب

**ودفع دفع الدفع للمدعى وما زاد يصح فافهم واعلم**  
**ومثل ما قد صحوا قبل القضا** يصح بعده على ما فرمنا  
**حقى لو ادعى عليه ما لا** فيه ان قضى عليه قال  
**بان هذا المدعى كان اقر** معترفا في قبل ما القضا  
**وقال ان ليس له في قبلى** حق وبرهن عليه فاقبل

لمسايل في الاشياء والنظائر دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه  
يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل الاستعمال يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح بعده  
الا في المسئلة الخمسة وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستعمال  
يصح بعده هو المختار الا في ثلاثة الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت  
اليه الثانية له بينته لكن قال بينتي غايبة عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها  
فاسدا وفي البرازية وكما يصح الدفع بعد البرهان يصح قبل اقامته ايضا وكذلك  
يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وقيل  
لا يسمع بعد ثلاث بان ادعى الملك المطلق فقال اشتريته منك فدفعه قايلا  
بالاقالة فدفعه قايلا بانك اقررت ما اشتريته منى يسمع في المختار لو كان الشهود  
عدولا واشترط قاضي خان لقبول الدفع صحة الدعوى قال رجل ادعى دعوى اتفقت  
فتاوى الائمة على فسادها ومع ذلك ان ادعى المدعى عليه الدفع دفعا صحيحا واقام  
البينة قالوا لا نسمع بينة الدفع لان الدفع بناء على الدعوى والدعوى لم تقم فان  
كان دعوى المدعى تحقل الصحة بوجه ما فادعى المدعى عليه الدفع يطالب المدعى عليه بانبات

**لرفع** ولو توقف ضيعة كان ادعى **وخصمه في دفع دعواه سعى**  
**وقال ان الحاكم الفلان** حكم في الوقت بالبطلان  
**فكون هذا الوقت لم يسم** للمتولى فلدفعه احسد  
**لان دفعه الذي يحاول** قام على النفي وذا باطل  
**ومدعيه يثبت التسليم** فقوله وجب له التقديما

يعنى ان الوقت يثبت بالبرهان ودعوى الدفع تنفخت النفي فبطل برهانها ومدعى  
لوقف اثبت التسليم الى المتولى في ضمن برهانه فحكم به والمسئلة في البرازية وعبارتها  
ادعى عليه وقف ضيعة وبرهن فقال المدعى عليه هو لم يسم الى المتولى وقد حكم ببطلان  
هذا الوقت فلان ابن فلان الحاكم وبرهن لا يصح الدفع لا بينة المدعى اثبتت صحة  
الوقف بالتسليم وغيره لا تقتضاه وجود الشرايط وبينته المدعى عليه تنفيض اى تنفي  
التسليم وقوله قضى بالبطلان لا يتم ولا بد من ذكر كيفية الوقف لانه ربما يكون  
موسم به ولم يذكره في المحضر انتهى

**لو ادعى بان هذا قد ضرب** جاريتي وعلكت بذا السب  
**فقال في الدفع بان الجارية** تلسوق بعد الضرب جازت ماشيه  
**ما مع هذا الدفع** لكن لو ذكر بانها عقيب ما الضرب صدر  
**صحت يصح دفعه اذا اتى** بشاهدين ولذا ان اثبتا



ولو على الصحة اذا قاما بينة والمدعى على ما  
 كان ادعى من موتها بالضرب بينة الصحة او لى تنبى  
 طالب هذا المدعى غريمه غرامة فهلكت بالقيمة  
 فبرهن الخصم بان ذى الام ما هلك وبالحياة معطه  
 وقد راينا تلك بالبيان مقيمة في البلد الفلاني  
 فلا يكون ذاك منه دفعا ولا يفيد دفع هذا شرعا  
 وانما يكون دفعا لو اتى بتلك حية على ما ثبتا

المسألة في فصول العادي ادعى قيمة جارية مستهلكة فاقام المدعى عليه بينة ان الجارية  
 حية قائمة رايها في بلد كذا لا يكون دفعا ولو جاز بالجارية حية كان دفعا وبعبارة شرح  
 الدرر قال ادعى قيمة جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حية رايها في بلد كذا لا تنفع  
 الا ان يحجى وبها حية كذا في الذخيرة انتهى

لو قال في جواب دعوى مثلا ابراني عن هذه الدعوى فلا  
 يعين ههنا على من ادعى بانه لم يبر هذا المدعى  
 عليه اذ المدعى قد استحق ههنا على الخصم جوابا قد صدق  
 اما على اقرار وانكار وليس شيئا منهما اذا جازى  
 من ذلك الغريم في الجواب ومقتضى الصحة والسواب  
 في ذلك ان يقال للخصم اجب خصمك ثم تدعى بما تجب  
 اما اذا ما قال قد ابراني عن هذه الالف ولم يبرهن  
 جازله تخلف هذا المدعى لانه اقر حيث يدعى  
 براءة قد قيدت بالمال وذلك اقرار بلا اشكال  
 ودعوى الابراء جواب مسقط لذلك الاقرار فيما ضبط  
 فليترتب اليه ههنا عليه في هذا على ما بينا  
 وبعضهم قال الصحيح في كلا هذين يحلف على ما نقلنا  
 ونقل البعض من التفقات ان عليه اكثر القضاة

المسائل في فتاوى قاضي خان قال رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه ان المدعى ابراني  
 عن هذه الدعوى فتوجه الحاكم ان هذا اقرار من المدعى عليه بالمال فخلف المدعى على البراءة يحلف  
 المدعى عليه وقوله ابراني المدعى من الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على الثاني ان  
 يسأل المدعى الك بينة على المال فان اقام البينة عليه يحلف المدعى بعد ذلك على تبرئة  
 وان لم يكن المدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه ولا على دعواه للمال ودعواه ببراءة

لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوجه ثانيا  
 ان هذا اقرار ليس بشئ قال وهذه مسألة اختلف فيها المشايخ قال المتقدمون من اصحابنا  
 دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وخالفهم فيها المتأخرون وقول المتقدمين اصح قال  
 الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهيري الدين ينبغي ان يحلف المدعى ولا على البراءة لان المدعى  
 عليه يبرئ عليه بطلان الدعوى وربما ينكل فيقطع الخصومة بينهما قال وفي المسألة اختلف  
 المشايخ وفي فصول العادي قال وفي الذخيرة ادعى على اخرا شيئا فاقام المدعى عليه بينة انك  
 ابراني عن الرعاوى كلها في سنته كذا يصح هذا الدفع وفي لسان الحكم ولو ادعى المدعى  
 عليه انه ابراني عن هذه الدعوى وقال للقاتل حلفه انه لم يبراني عن هذا لا يحلف ثانيا  
 لان المدعى بالدعوى استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما بالاقرار واما بالانكار  
 وقوله ابراني عن هذه الدعوى ليس باقرار ولا انكار فلا يكون مسموعا من المدعى عليه  
 ويقال له اجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابراني عن هذه  
 ثلاث فانه يحلف لان دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوب المال والاقرار بجواب ودعوى  
 الابراء مسقط فيرتب عليه الاستحلاف ومن المشايخ من قال الصحيح انه يحلف المدعى  
 على هذه الدعوى وهي دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف المدعى على دعوى التحليف واليه  
 ما شئ من الائمة الحلواني وعليه اكثر قضاة اهل زماننا انتهى

لو ادعى هذا لا فقال المدعى عليه في ذات قاصدا ان يدفعها  
 ابراني عن هذه وبرهنا ثم ادعى هذا المدعى ايضا ههنا  
 بان هذا الخصم قد اقر بذلك بمقرر بعد الابراء  
 ان قال في الابراء قد قبضته او قال في ذلك قد صدقته  
 ثم يلتفت لقول هذا المدعى اقر بعد ذلك فيما ادعى  
 وان يكن ذاك لم يقل قبلت او لم يقل في ذلك قد صدقت  
 فقول هذا المدعى ههنا اقر نقبله صاح فحقق الخبي  
 لانه ان لم يقل ذاك ازان يكون ذاك المال عليه فاعلم  
 لرد الابراء اذ يرتد بالرد لما ان له يسرد

المسائل في فصول العادي قال وفي الفصل الثالث من دعوى فتاوى قاضي خان  
 فغير ادعى ما لا فقال على وجه الدفع انه ابراني عن هذه الدعوى واقام على ذلك بينة  
 فادعى المدعى عليه ثانيا ان المدعى عليه قد كان اقر بالمال بعد ابراي اياه هل يصح دفع  
 دفعه ان قال المدعى عليه ابراني عن هذه الدعوى وقبلت الابراء او قال صدقته في ذلك  
 لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع



الدفع لانه اذا لم يقل قبلت الا برا يجوز ان يكون المال عليه لردده الا برا لان الا بر لا يرتد  
بالرد بخلاف ما اذا قال قبلت الا برا لانه بعد ما قبل لا يرتد بالرد وفي شرح الدرر اذ قد  
اخر ما لا فقال الخصم المدعى عليه على وجه الدفع ابرأتني عن دعواه وبرهني فادعى ثانيا  
ان المدعى عليه اقر بعد الا بر فلو كان قال الخصم ابرأتني وقبلته او قال صدقته في ذلك ثم يدعي  
دفع الدعوى اى دعوى الا بر وان لم يكن قال قبلت الا برا صح لانه اذا لم يقل ذلك  
جاز ان يكون المال عليه لردده الا برا لانه يرتد بالرد بخلاف ما اذا قال قبلت الا برا لانه  
بعد القبول لا يرتد بالرد كذا في الفتاوى الظهيرية انتهى

**لو ادعى دراهما بغير حق اخذها ذاك وانه استحق**  
**عليه اخذها فقال الخصم بل اني اخذتها بحق قد جعل**  
**بينه الذي ادعى الامام مقبولة يا صاح والسلام**  
**وان يقل اخذتها بحق لا نفي بعث كذا من رذقي**  
**فهنا تنرفع المنازعة لانه قد اثبت المبايعة**

المسائل في فصول العادى قال ادعى انك قبضت من هذه الدراهم بغير حق فاقام بيمينه  
المدعى عليه بيمينه انه قبض بحق تقبل بيمينه المدعى لانه خارج وكذا لو ادعى مثل هذه ثانيا  
محتجاً بانك قبضت بغير حق وقال الاخر قبضت بحق تقبل بيمينه المدعى ولو قال قبضت  
بحق لا نفي بعث منك كذا وقد اخذت منه واقام البينة تدفع الخصومة عنه لانه اثبت بيمينه  
بينهما **لو ادعى في يد زيد دراهم فقال في جوابه جهارا**

**شريتها قبل بعام اول من خالرو قد اجزت البيع على**  
**فلم تكن دعواه ذي اقرارا بان ذاك ملك تلك الدرا**  
**قالوا لان الشخص قد هجرنا قد باعه الفير حكاها العليا**

المسئلة في فصول العادى قال ادعى دراهم ملكا مطلقا فقال المدعى عليه اني اشتريت هذه  
الدراهم من فلان وانت اجزت البيع لا يسمع منه هذا الدفع لان الانسان قد يجتزع ربح  
ولا يكون المجهز مالكا فلا يكون هذا اقرارا منه بانه ملك المدعى قلت هكذا كانت المسئلة  
بتعليقها في نسخة الاستروشنى وقد عثرت على الرواية في مطالعتي الزخيرة في متفرقات  
دعوى الدفع وان لم يذكر ثم التعليق وفيما كتب الاستروشنى من التعليق ليس كما تردى  
ملكاً مطلقاً فقال المدعى عليه اني اشتريت الدراهم من المدعى فقال المدعى اننا قد اقلنا البيع  
جري بيننا كان هذا دفعا صحيحا وكذا لو قال المدعى في دعوى المدعى عليه انك اشتريت  
ما اشتريتها كان دفعا صحيحا ولو ادعى ملكا مطلقا واقام بينته فقال المدعى عليه انك  
اشتريت هذا العين مني ثم اقلنا البيع واليوم هذا العين ملكي واقام البينة فهذا ليس بدفع

لان كل واحد منهما ادعى ملكا مطلقا فتكون بينته الخارج اولى وقيل ينبغي ان تقبل بينته صاحب اليد  
**لو ادعى على كفيل ما لا يحضر فحضر الاصيل ثم قال**  
**ذا المال ليس واجبا موجهها على اذا قررت فيه مكرها**  
**فقيل ان دفعه لم يسمع لان هذا المدعى لم يدعى**  
**على الاصيل ثم قيل ان امر تسمع اذ بينا له منها الضرر**

مسئلة في فصول العادى قال ادعى المال على الكفيل بحكم الكفالة فحضر الاصيل وقال المال غير  
واجب على وكت مكرها في الاقرار فقد قيل لا يسمع هذا الدفع لان المدعى ما ادعى على الاصيل  
وقد قيل يسمع اذا كانت الكفالة بامره لان ضرره هذه الدعوى على الاصيل لا ترى ان من اشترى  
شيئا واستحق من يده فاقام البايع بينته على المستحق انه باعه منه قبل ان يبيعه هو المشتري  
يسمى هذا من البايع وان لم توجد الدعوى على البايع كذا في الزخيرة وفي الباب السابع عشر  
من فتاوى مرشيد الرين اذا كفل الرجل عن اخر ثم مبيع ثم ان الكفيل اقام البينة على فساد البيع  
لا يقبل وكذا لو ضمن المهر ثم اقام البينة على فساد النكاح ولو اقام البينة على ايفاء الاصيل  
او على براءة يسمع لا اقدامه على التزام المال اقرارا منه بيمينه سب وجوب المال فلا يسمع  
منه دعوى الفساد بعد ذلك وتقبل البينة على الايفاء والبراءة لانه تقرير الوجوب السابق  
وفي كفالة فتاوى قاضي خان كفيل عن اخر بالف يدعيها ثم اقام الكفيل بينته ان الالف التي  
ادعاها على المكفول منه ثمن خمر لم يقبل ذلك من الكفيل وذكر فيها ايضا رجل كفيل عن رجل بالف  
ثم ادعى الكفيل ان الالف التي كفل بها قمارا وثمن خمر او ما اشبه ذلك مما لا يكون واجبا  
لا يقبل قوله ولو اقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له تحذر لا تقبل بينته  
ولو زاد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه انتهى

**لو قال في الدار واحد بان ذا مخلف عن والدى**  
**ثم ادعى الشخص بانه اشترى ذلك من ابيه ثم ذكر**  
**عن ذلك ثمنه له وبرهنا فشهد الشهود مثل ما عشا**  
**جارت شهادتهم ويقضى المدعى بذا قضاء يرضى**  
**حتى ولو لم يذكر الشهود بانه قد باعها المصنوع**  
**وانه يملك تلك الدرا لان ذا اليد هنا جهارا**  
**يقران الدار كانت لابي وليس في ذلك بالملك**  
**اما اذا قال ملك في يدي وما ورثت هذه من احد**  
**فعند ذا يحتاج هذا المدعى الى الشهادة على البايع**  
**بانه قد كان وقت البيع يملكها مع مالها من ربح**



قوله الهدى الذي ذكرت هروده كالبيت والحانوت والبستان والمسئلة في فتاوى قاضي  
خان رجل في يديه دار بقول ورثتها من ابى لجا رجل وادعى انفا له اشتراها من والذى بيد  
بالف درهم واقام البينة وشهد شهوده ان والذى اليد باع هذه الدار من المدعى ولم  
يذكرها انه باع وهو يملكها قالوا جازت شهادتهم ويقضى بالدار للمدعى الا اذا كان ذراير  
يقول ملكى وفي يدي ولم يقل ورثتها من ابى حينئذ يحتاج المدعى الى ان تشهد شهوده ان  
الميت باعها وهو يملكها وقت البيع وكذا لو كان ذراير يدعى انفا له بسبب اخر لا ميراثا  
من ابيه ولو ان المدعى ادعى انفا له اشتراها من ابى ذى اليد فقال ذراير ما كان لابي  
حق ولما اقام المدعى البينة على انه اشتراها من الميت وهو يملكها اقام ذراير البينة  
انه كان اشتراها من ابيه قبلت بينته ولو قال ذراير هذه الدار ما كانت لابي قط ولم  
تكن فجا اقام المدعى البينة على ما ادعى اقام ذراير البينة انه اشتراها من ابيه في بحث  
لا تقبل بينته وان اقام البينة ان اياه اقر في صحته انفا في قبلت بينته دار في يد رجل  
ادعى رجل انفا كانت لابيه مات وتركها ميراثا له واقام البينة وقضى القاضي له بذلك  
ثم جاء الاخر وادعى انفا له اشتراها من ابى للمقضى له فاندرد الدار على المقضى عليه وقال  
لدى الشرا اقر البينة على الذى ردت عليه الدار لان المقضى له لما صدق مدعى الشرا  
فقرا قرانه كان مبطلا في دعواه لادى وان شهوده كانت شهود زور وفي مثل هذا لا يفتى  
قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسوخ بشهادة الزور انتهى

**لو ادعى في يد زير عينا** **فانكر الدعوى وقال**  
**وقبل ان يحضر هذا للمدعى** **بينته قامت على من يدعى**  
**بادر زير ثم باع العينا** **تحالفا وشهدا يقينا**  
**وبعد الما اتي بالبينة** **على احكامهم الذى ادعاه ثم بينه**  
**وقد قضى له بتلك العين** **ذا المشتري احضر شاهدين**  
**فشهدوا له على المقضى له** **وذكر ابا ان تلك العين له**  
**وملكه وهي بغير حق** **في يد ذراير فاحكم له واستبقى**  
**ثم يبيع المشتري او يهب** **من ذلك البائع فيما كتبوا**  
**تلك وبعد بيعها تقود** **اليه حيث تعودها مقصود**  
**ذى حيلة وقد قال اهل العلم** **يفعلها الناس لرفع الظلم**

المسئلة في فتاوى قاضي خان قال رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وانكر المدعى عليه فقضى  
يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه من رجل وشهد عليه فلما اقام المدعى البينة  
بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضى له

ان العين له في يده بغير حق فقضى له ان للمقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بايعه  
رويه له جاز وتقود العين اليه جملة يفعلها الناس لرفع الظلم الا انه انما تصح هذه  
حيلة اذا المبيع الشرا من المقضى عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا فاما اذا ادعى الشرا  
من لا يسمع دعوى المشتري لان المشتري صار مقضيا عليه بالقضاء على بايعه وانما في  
مسئلة فيما اذا باع المدعى عليه قبل ان يقيم المدعى البينة لانه باع بعدما اقام المدعى شاهدين  
وعدل الشهود بطل القاضي بيع المدعى عليه وفي البرازية قال وفي المشتري باعه المطلوب قبل  
ان يبرهن عليه يجوز ان يبرهن ان قدر على المشتري ابطال الحاكم البيع وان لم يقدر عليه خير  
الطالب بين اتباع المدعى عليه بقيمة حاله لانه صار غاصبا بالبيع والتسليم والتوقف الى  
حضر المشتري واخذ العين لانه غاصب بالقبض وفي مجموع النوازل باع المدعى عليه بعد  
لدعوى قبل البرهان ولم يسلم الى المشتري فبرهن المدعى على المدعى عليه وقضى به ثم يبرهن  
لمشتري على المدعى على ما ذكره المدعى عليه من شرائه لا يقبل ولا ينقض ذلك الحكم فلو باع  
من المدعى عليه او ربه جاز وهو الحيلة ليرجع المدعى على المدعى عليه وذكر القاضي ادعى عبدا  
في يد رجل فانكره قبل ان يبرهن المدعى باعه من رجل وشهد ثم ان المدعى يبرهن على مدعاه  
وحكم له ثم ان المشتري هذا يبرهن على المقضى له انه ملكه وفي يده بغير حق وقضى له  
ثم ان هذا المشتري باعه من البائع هذا او ربه جاز وهذه حيلة تفعل لرفع الظلم لكن انما  
تصح اذا لم يبيع الشرا من المقضى عليه وادعى ملكا مطلقا كما حكينا عن مجموع النوازل  
انما اذا ادعى الشرا منه فلا يسمع لانه صار مقضيا عليه بالقضاء على بايعه والوضع في  
بيع قبل ان يبرهن اشارة الى انه بعدما يبرهن لا يسمع كما ذكرنا انتهى

**لو ادعى شخص بغير ملك** **ان التى في يد هذا ملكى**  
**وعند دعواه لتلك انكرا** **وبعد ذراير فاعلمها الاخر**  
**من قبل ان يقيم هذا المدعى** **بينته تشهد فيما يدعى**  
**وقال ان تلك كانت في يدي** **ودعوه ملكا لانا ان تقصد**  
**ان تدعى بها عليه فادعى** **فحكموا يا صاح في ذالوضع**  
**بان هذا المدعى عليه لا** **يلزمه يحضر ذالرجل**

لحقى العين او الدار التي المسئلة من البرازية وعبارتها ادعى عليه ان الذى في يدك  
ملك فانكره قبل ان يبرهن دفعه الى اخره وقال كان له فدفعته اليه فان كان لك فادعى عليه  
ليس الحكم ان يجبر المطلوب على حضار العين لانه مجرد الدعوى قبل ان يبرهن ثم يصير  
خصما وان يبرهن بشاهد قبل ان يعدل ليس له ان يدفعه الى غيره لئلا يصير ورثة خصما انتهى  
**ولو بدركان زير ادعى** **في يد انسان فقال المدعى**



عليه انني اشتريت الدار من يده هذا المشتري جهارا  
 وعلى البيع المسمى بينه قال محمد وذا ما استحسنته  
 لكنه القياس فيما يشرع بان تلك الدار فوراً ترفع  
 للمدعي ثم ليقل لذلك اي خصم انت على حجتك  
 اما في الاستحسان قال تترك في يده مع كفيلا املك  
 ثم ليوجب مرة شرعية لاجل ان يبرهن القضية  
 فان يبرهن فيها اولاً قضى عليه بالدار فصح ومضى  
 قوله فيها اي بتلك البيعة ناخذ والمسئلة في فتاوى القاضي قال ادعي داراً في يد غيره  
 فاقروا ويد عند القاضي انه اشتراها من المدعي وزعم ان له بيعة هل تؤخذ الدار من  
 وتدفع الى المدعي باقراره قال محمد في القياس نعم لكن ادعها في يده واخذ منه كفيلا  
 واجل ثلاثة ايام فان احضر بيعة والا قضيت عليه ذكره في العيون وقال في البرازية  
 ادعي عليه داراً فزعم المدعي عليه شراها منه وان له بيعة على ذلك يوجب ثلاثة ايام  
 ويكفل فان يبرهن اقرت في يده والا اخذ منه ويسم الى المدعي وفي فصول الوادي ولولا  
 داراً انه اشتراها من المدعي فلا حصة بين المدعي وبين صاحب اليد انتهى  
 يقتسم الوارث ثم يدعي بعض على الميت ديناً فاسمع  
 ولم تكن القسمة ابراء ولا تسمع دعوى الغير فيما نقلنا  
 المسئلة في قسمة فتاوى قاضي خان قال ميراث بين قوم قسّموا واشهدوا على أنفسهم  
 بالقسمة ثم ادعت امرأة المهر على الميت واقامت البيعة كان لها ان تبطل القسمة ويكون  
 دينها كدين اجنبي والاشهاد على القسمة لا يمنعها من دعوى الدين لان اجازة الغير  
 القسمة قبل ان يصل اليه الدين باطلة ويكون وجودها كعدمها وكان له ان يبطل القسمة  
 وكذا اذا كان الفرع هو الوارث ولا يشبه دعوى الدين دعوى الشركة في العين فانه  
 لو ادعى الشركة في العين فان ادعى وصيته بالثلث بعد القسمة يكون سائعا في نقص  
 ما تم به فلا يصح دعواه ولو ادعى ابن الابن بعد القسمة انه كان اشترى نصيب ابيه  
 من الاب حال حياته بقرينة مسمى ونقد المهر واقام البيعة على ذلك فذلك لا يفسد  
 قسمة لانه خصم في نصيب ابيه سواء كان يستحق نصيب الاب بالشرا او بالميراث شي  
 واعلم بان امرأة لو ادعت نكاحها انكره فبرهنت  
 على النكاح والصدوق فادعيا خلعا به يجوز ان يستمها  
 المسئلة في كتب المذهب قال في البرازية فرض النفقة الحاكم على الزوج ثم قال الزوج بكت  
 حراما على وقت الفرض لا يسمع الدفوع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع ونكر في كتب

النكاح قال ادعت عليم نكاحا فقال الزوج لا نكاح بيني وبينك فبرهنت على النكاح وبرهن  
 على ابرائها من المهر والاختلاف يقبل وان كان قال لم يكن بيننا وبينك نكاح قط او ما  
 تزوجت قط ثم يبرهن على الاختلاف لا يقبل كما في مسئلة البيع ادعى الشراء منه فانكر فبرهن  
 عليه به وقضى بالشراء فوجد عيبا واراد رده فادعى البراءة ان كان قال لم يكن بيننا وبين  
 لا تقبل دعوى البراءة لانه يقضي وجود البيع وكذا الخلع طلاق عندنا والطلاق يقتضي  
 سابقة النكاح فعند في دعوى الخلع متناقضا يبرهن على انها منكوحته في الحال وبرهن  
 على خلعها منه فبيته الخلع اولى ويقضي بالاختلاف انتهى  
 لو ادعى عليه انه اشترى هذا المكاتب منه ثم انكر  
 فعند ما يبرهن ما قد قاله اقر لكن ادعى الا قاله  
 او ادعى الفسخ فانا نقبل دعواه في هذا على ما ينقل  
 اما اذا قال دفعت الثمن او قال قد ابراني وبرهنا  
 فاختلقت فيه الائمة الا في بعضها فقبله والبعض لا  
 سابل في فصول الوادي قال ادعى انها اشترى منه هذه الدار فانكر البيع فاقام المدعي بيعة  
 على البيع ثم ادعى المدعي عليه الا قاله يسمع هذا الدفوع ولو لم يدع الا قاله ولكن ادعى ايفاء  
 الثمن او ابراءه اختلف المتأخرون فيه وفي فتاوى قاضي خان اذا اشترى من رجل جارية  
 ثم ادعى على البايع انه اقاله البيع وهو كاذب في دعواه خلف البايع فنكح وقضى عليه بالا قاله  
 نكوله فقد تصانق باطنا في قول ابن حنيفة وابن يوسف الاول حتى يجعل البايع وطوها عندها  
 وعلى قول محمد وابن يوسف الاخر لا يصل له وطوها وهي على الخلف المعروف في قضاء القاضي  
 بنهادة التورم في العقود والفسوخ انتهى  
 لو برهن الخصم بان المدعي اقر بالبطلان فيما يدعي  
 او قال قد اقر لي عيانا بان ما يقيمه برهانا  
 على كذب فانا نسمع كلامه والخصم عنه يمنع  
 مسئلة في فصول الوادي قال اذا اقام البيعة ان المدعي قال انا مبطل في الدعوى وشهودي  
 كذبة وليس لي عليه شيء مع الدفوع وقال اذا شهد شهود المدعي عليه على اقرار المدعي ان شهوده  
 نفسه او على اقراره انه استأجره او على اقرارهم لم يحضروا في المجلس الذي كان هذا  
 الامر فيه يكون مبطلا لشهود المدعي كذا في الزخيرة وفي شرح الدرر يبرهن على قول المدعي  
 انا مبطل في الدعوى وشهودي كذبة وليس لي عليه شيء مع الدفوع انتهى  
 لا تسمع الدعوى ولا يسقط الا على ذي اليد فيما اقرروا  
 في غير دعوى الفسخ والمنقول فاسمع اخي هذه النقول



كون المدعى غير مسمومة الاعلى ذى اليد امر مقرر لا شبهة فيه قال في البحر لا بد من بيان  
من يكون خصما في الدعوى ليعلم المدعى عليه ولا يدخل في دعوى الخارج ملكا مطلقا في عين  
في يد مستأجر ومستجير ومزني ولا بد من حضرة المالك وذو اليد الا اذا ادعى لشئ  
منه قبل الاجارة فلما لا قال وتصح الدعوى على الغاصب وان لم تكن العين في يده ولذا كان  
للمحقق المدعى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري لكونه غاصبا فقول الناظر في  
دعوى الغصب صحيح وما قوله والمنقول فهو سهو ظاهر قال في شرح الدرر فلما كان ما يدعيه  
منقول لا بد من الخصم ذكر مدعيه انه في يده بغير حق فان الشئ قد يكون في يد غير المالك  
كالرهن في يد المتهن والمبيع في يد البائع لاجل قبض الغن قال صدر الشريعة هذه العدة  
تشمل العقار ايضا فلا ادعى ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم ثم قال شارح الدرر ان دعوى  
الاعيان لا تقع الاعلى ذى اليد كما قال في الهداية انما يستصحب خصما اذا كان في يده وحده يكون  
خصما ويشترط حضرة الزارع ان كان البذر منه او كان الزرع نابتا والا لا وفي دعوى الغصب  
عليه لا يشترط حضرة المالك قال في البرازية دعوى الملك لا تقع الاعلى ذى اليد وانما  
يختلف دعوى الفعل فانه يصح على غير ذى اليد فان دعوى الغصب تقع على الغاصب وان  
كان العين في يد غاصب الغاصب ثم دعوى الفعل لا يخلو اما ان يدعى المدعى على ذى اليد  
او على غيره وان ادعى على غير ذى اليد بان قال غصبها منى فلان فهو كدعوى الملك للفقهاء  
ذى اليد وكذا لو ذكر باسم مالم يسم فالعلم فهو قوله غصب منى انتهى

**لو امرأة في يد زوجها بجى ويدعيها رجل من خارج**  
**بانها تزوجته يقدم ذواليد والقول له وحكما**  
**بانها له ولا تصدق ذا الخارج المذكور في المحقق**  
قوله ولا تصدق لانه لا يثبت له الفل للمضارع مجزوم بها وهو محرك بالكسر للقافية وشبه  
في كتب المذهب قال في البرازية ادعى انكاح امرأة فاقرت لاحدها ثم برهن لا يثبت له  
كما لو لم تقر ولم يصح لمقر له باقرارها صاحب يد وان ارخا على السواء واقرت لاحدها بعد  
البرهان فهي له وان لم تقر لاحدها فرقت منهما فان قبل الرخول لا يفتنى على احدهما بنحو  
من المهر وفي الفتاوى برهن على نكاحها لا يترجح احدها الا بسبق التاريخ او باليد و  
باقرارها له او بدخول احدها اليها الى اخره انتهى

**ولو نكاح زوجة الغير ادعى ولا بيان فيلحقان معا**  
**ويحلف الزوج هناك اولا في ذاعلى العلم كما قد نقل**  
**او بالتبائن حلفت فان نكل او نكلت للمدعى احكم بحج**  
المسئلة مقررت في كتب المذهب قال في البرازية قال تزوج امرأة فجاءها خروا في تزويجها

قبله ولا برهان له واراد ان يستحلف المرأة لايمن عليها عنده وعندهما لا تستحلف المرأة  
مالم يحلف الزوج لعدم جواز اقرارها على الزوج الثاني لكن يحلف الزوج الثاني اولا باسمه  
ما تعلم انه تزوجها قبلك فان حلف فمهر امراته فلو نكل تحلف المرأة على التبتان فان حلفت  
برأت وان نكلت فرق بينهما وبين الناكل وهي امرة الاول انتهى

**لو خارج مع ذى يد قدرهنا على النكاح فهي للثاني هنا**  
وقد سقت هذه المسئلة بعينها قبل بثلاثة ابيات  
**ولو على السيد كانت ادعت جارية بانها قد ولدت**  
**من ذلك السيد ذلك الولد او ولد اقدم مات ثم ذاعلى**  
**لا يلزم اليمين فيما يروى عنه خلافا ليهما والفتوى**  
**في ذلك الامر على قوليهما كما حكى ذلك جميع العلماء**  
**ثم اليمين ههنا لا يمكن في جانب المولى على ما بينوا**  
**لان ذالمولى لو ادعى الولد يثبت بالاقرار هكذا ورد**  
**وليس ذى انكارها يعتبر في هذه الحالة فيما ذكرنا**

مسئلة في شرح الجامع الصغير للفتاوى قال جارت قالت انا ام ولد لمولاي وهذا ابني منه  
وانكر المولى فلا يمين عليه في قول ابن حنيفة وقال لا يمين لان امومية الولد تابعة للنسب  
ولا يرى ابن حنيفة اليمين في النسب وهما يريانها في النسب وقال في كتاب القضاء واليمين  
في نكاح ولا رجعة ولا ادعاء نسب ولا في ايلاد ولا لعان وقال في ذلك يمين الا اللعان  
اما صورة المسئلة في النكاح فظاهر سواء ادعى الرجل على المرأة او ادعت المرأة على الرجل واما  
في الرجعة ادعى الرجل الرجعة بعد انقضاء العدة انه كان راجعها في العدة او ادعت المرأة ذلك  
وكذلك في النسب سواء ادعى الولد على الاب او الاب على الولد وكذلك في الايلاد اذا ادعى  
مولاة بعد معنى المدة انه فاء اليها في المدة او ادعت هي النقيض في المرة بعد انقضاءها  
وكذلك دعوى الرق اذا ادعى رجل مجهول انه عبد او ادعى المجهول ذلك وكذلك في الولاء  
اذا ادعى على مجهول انه معتق او ادعى مجهول على رجل معروف انه معتق ومولاه او كان  
ذلك في ولاد المولاة لان الولاء يشملها وكذلك في الاستيلاء اذا ادعت امه على مولاه  
نها ولدت منه هذا الولد او ولد اقدم مات فانكر ولا يحجى في هذه المسئلة العكس لان المولى  
ذا ادعى ذلك تصير له ولد باقراره ولا اعتبار لا نكاح الامه وكذلك في اللعان اذا ادعت  
المرة على زوجها انه قد فها بما يوجب اللعان وكذا ادعى على رجل ما يوجب الحد فامنه  
لا يستحلف في هذه كلها عند ابن حنيفة وقال لا يستحلف في ذلك كله الا في الحدود واللعان  
ثم ذكر دليل لكل واحد من القولين ثم قال وفي فتاوى قاضي خان ان الفتوى على قوليهما في النكاح



وقال الزبلي ثم الدعوى في هذه المسائل تتصور من احد الخصمين اليها كان الا لحد واللعان  
 والاستيلاء فانه لا يتصور ان يكون المدعى فيها الا للمقدوف والامة واختار فخر الاسلام على  
 البردعي قولهما للفتوى واختار المتأخرون من مشايخنا ان القاضي ينظر في حال المدعى عليه  
 فان رآه متعنتا يحلف اخذا بقوليهما وان رآه مظلوما لا يحلفه اخذا بقول ابي حنيفة وانه  
 هناك **لو قال رب الكمين اليوقد اودعني اعارني رهني اجري**  
**او قال قد غصبته وبرهنا** **تدفع خصومة الى منا**  
**لكنهم قد ذكروا يا صاحبي** **بذلك لا يثبت ملك الغائب**  
**قال ابو يوسف ذوالقدر الاجل** **هذا اذا لم يكن من ذوي النجى**  
**اما اذا كان فلا تدفع عنه خصومة ولا تفتن**  
 هذه المسئلة تسمى المسئلة الخمسة قال في البرازية ادعى عليه دارا فبرهن على انها ودية  
 في يده تقبل بشرط مختلف وهو ان يكون الدافع عدلا غير معروف بالحيلة ومتفق وعون  
 تكون دعوى الايداع من معروف والمعرفة ثلاثة انواع بالوجه والاسم والنسب بالاختصاص  
 لا غير وبالوجه لا غير وقال ابو يوسف حين ابتلى بالقضا وعلم فساد الناس لا تقبل  
 للاحتيال وسيت خمسة لان فيها خمسة مسائل الايداع والاجارة والاعارة والرعز  
 والغصب وقد يلحق به دعوى كونها مزارعة بان ادعى عليه امرنا محمد ودافبرهنا  
 انها في يده بالمزارعة من فلان ابن فلان الفلاني الغائب وتلحق المزارعة بالاجارة والوديعة  
 فلا تزداد على الخمسة من العلم انها قول قال القاضي بغداد لا تدفع وان برهن  
 وقال ابن ابي ليلى تدفع بلا برهان وقال ابو يوسف تدفع ان برهن لو صالحا لا لو عرف  
 بالحيلة وقال الامام يكتفى بالمعرفة ولو بالوجه فقط وقال محمد لا بد من المعرفة  
 بالطرق الثلاث المذكورة وتقول لا يفتن على قول محمد وقال في البحر خمسة كتب  
 الدعوى لان صورها خمس وديعة واجارة ورهن وغصب اولان فيها خمسة  
 اقوال للعلماء الاول قول ابي حنيفة اندفاع الخصومة بالبينة الثاني قول ابو يوسف المدعى  
 عليه اذا كان صالحا فكما قال الامام وان كان معروفا بالحيل لم تدفع عنه لانه قد يرفع ما  
 الى مسافر يودعه اياه ويشهد فيتحال لا بطل حق غيره فاذا اتهم به القاضي لا يتسبح  
 الثالث قول محمد ان الشهود اذا قالوا لا نعرفه بوجهه فقط لا يدفع فعنه لا بد من  
 معرفة بالوجه والاسم والنسب وفي البرازية وتعديل الامة على قول محمد وفي الهادي لا  
 قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر محمد في شيء من الكتب وفيه قولان وعند  
 الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه ويكتفى بمعرفة الوجه واتفقوا على انه لو قالوا  
 او دعه رجل لا نعرفه لم تدفع الرابع قول ابن شبرمه انها لا تدفع عنه مطلقا لانه قد

بيان الملك لعدم الخضم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا انتفضي البينة شيان ثبوت  
 الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعى وهو خصم فيه فيثبت وهو  
 كالكيل بنقل المواة واقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابن ابي ليلى تدفع بدون بينة  
 لا قران بالملك للغائب وقلنا انه صار خصما بظاهريه فهو باقراره يريد ان يحول حقا  
 مستحقا على نفسه فلا يصرف الا بالحجة كالوادعي تحول الدين من ذمته الى ذمته غير وبعي  
 قرناه على ان الصور لا تنحصر في الخمسة فكذا الحكم لو قال وكلف صاحبه بحفظه كافي للبسط  
 وكذا الحكم لو قال وكذا الحكم لو قال سرقة منه واخذته منه او ضل منه فوجدته كما في  
 الخلا ولا ولان رجعا الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاجارة  
 والا فالى الامانة فالصور عشرة وبعلم ان الصور اتم تنحصر في الخمس فالاول ان تقسر  
 خمسة بالثاني والحادى عشر ما في البرازية ويلحق بها دعوى كونها مزارعة بان ادعى عليه  
 رضا فبرهن على انها في يده بالمزارعة من فلان ابن فلان الفلاني وتلحق المزارعة بالاجارة  
 او الوديعة فلا تزداد على الخمسة انتهى  
**وان يقل ذواليد ان ذاك قد** **شريته من غائب عن البلد**  
**او قال مدعيه قد غصبته او سرق او سرقة** **او ذاك قد سرق او سرقة**  
**مضى وان برهن ذواليد على** **ايداع من يدين صاح ذالى يقبل**  
 انما من شريته بالضم للتحكم وغصبته وسرقة بالفتح للطلب وللمسئلتان في البحر لو قال  
 ذواليد ابتعت من الغائب او قال غصبته او سرق مضى او قال ذواليد او دعيه فلان وبرهن  
 عليه لا تدفع فحاصل الاولى ان المدعى ادعى في العين ملكا مطلقا وانكر المدعى عليه فبرهن  
 مدعى على الملك يدفعه ذواليد لانه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تدفع عنه  
 خصومة يعني فيقتضي القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم ان يده يد ملك اعترف بكونه  
 خصما وحاصل الثانية ان المدعى ادعى فعلا على ذى اليد فدفعه بدعوى الايداع من الغائب  
 وبرهن فانها لا تدفع لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا ببرهان خلاف دعوى الملك  
 المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا تقع دعواه على غيره ذى اليد وتقع دعوى الفعل وذكر  
 الغصب والسرقه تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى او دعتك اياه وشريته منك  
 وبرهن ذواليد كما ذكره على وجه لا يفيد الرقبة له لا تدفع كذا في البرازية ولو قال المدعى  
 مكى في يده بغير حق لا يكون دعوى الغصب فتدفع لو برهن على الايداع بالطريق المذكور  
 كما في البرازية ايضا وقيد بدعوى الفعل على ذى اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه  
 ذواليد بواحد ما ذكرناه وبرهن فانه تدفع كدعوى الملك المطلق كما في البرازية انتهى  
**وان يقل شخص لى الخاص بانى** **اشترت فامن سالما**



فقال رزب اليد قد اودعني ذاك المرو والقول لم يبرهن  
 فاقبل لقوله بغير جسد اما اذا ما قال في المسئلة  
 ذاك الشخص ان سألما قد وكل يقبضه تقع دعوى ذاك له  
 المسئلة في الجرو لو قال المدعي ابتعته من فلان وقال ذاك اليد اودعني من فلان ذلك سقط  
 الخصومة اي بغير برهان وحاصلها ان المدعي ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فزاد  
 ذاك اليد بان يبرهن من الغائب فقد اتفقا على ان اصل الملك فيه للغائب فيكون ومنولها ال  
 يد ذي اليد من جهته فلم تكن يبرهن بخصومة الا ان يقيم المدعي بينته اقلنا وكل يقبض  
 لانه اثبت ببينته كونه احق باسماكه ولو صدقه ذاك اليد في شرائه منه لا يامره القاضي  
 بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عجيبة وفي البرازية ولو ادعى  
 الشراء من زيد على ذي اليد وادعى هو الايداع منه تدفع دعواه بلا برهان اذا  
 حلف على ان زيدا اودعه منه اذا سأل المدعي يمينه ولو قال اودعه عندي خالدا  
 وكيل زيد لا تدفع بلا برهان اذا حلف انتهى

**وان يقل ذاك اليد قد اودعني ذاك وكيله وان يبرهن  
 فلا تصرفه بغير بينته قامت على ما يدعيه بينته**

وهذه المسئلة من بقیة المسئلة التي قبلها قال في الجرو نقلا عن الزيلعي اذا قال ذاك اليد  
 اودعني وكيل فلان ذلك لم تدفع الا ببينته لانه لم يثبت بقلق اليد من اشترى  
 هو منه لا نكار ذي اليد ولا من جهة وكيله لا نكار المدعي وكذا لو اثبت بالبينة انه  
 دفعها الى الوكيل ولم يشهدوا ان الموكل دفعها الى ذي اليد انتهى

**ولو على ذي اليد غصبا ادعى فقال في جوابه ذا المدعي  
 عليم قد اودعني لا تسمع دعواه الايداع على ما يشترع  
 وتلك حيلة اتت بدعيه في دفع دعوى الخصم للوديعه**

قوله اودعني اي اودعني ذلك فلان الغائب المسئلة من البرازية معزيا الى الذخيرة  
 ادعى انه له غصب منه فلان الغائب وبرهن عليم وزعمه وذو اليد ان هذا الغائب له  
 عنه تدفع لا تقاها على وصول اليين من غيره وان صاحب اليد ذلك الرجل بخلاف  
 ما لو كان مكان دعوى الغصب السرقة فانه لا تدفع بزعم اليد ايداع ذلك الغائب  
 في الاستحسان قال في الجرو قد سئلت عن رجل اخذ متاعا اخته من بيتها فزعمه وغاب  
 فادعت الاخت على ذي اليد فاجاب بالرهن فاجبت ان ادعت المرأة غصب اخيها  
 وبرهن ذو اليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا انتهى

**اختلف الزوجان في المتاع والامر قد ال الى النزاع**

**فان للزوج ماله اصل والزوج ماله ولها وضع  
 مع ان بقيا والمشكل للزوج معه كما قد نفسلوا**

المسئلة في الجرو قال وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد فيما يبرهن  
 له لان الظاهر شموله والمتاع لغة كل ما ينتفع به كالطعام والبروات والبيت واسلم  
 ما ينتفع به من الزاد وهو اسم من متعته بالتفصيل اذا اعطيته ذلك والجمع لغة كذا في  
 المصباح ومرادهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهب او فسد كان في المشكل قالوا  
 والصالح له العمامة والقباء والقلنسوة والعليلسان والاسلح والمنطقة والكتب والفرس  
 والبيع الحديد والقول له وذلك مع يمينه وما يصح لها الخمار والديع والاسوار وخواتيم  
 النساء والحلي والحلج والنجوفا والقول لها فيها مع اليمين قالوا الا اذا كان الزوج يبيع ما يبيع  
 لها فالقول له لتعار من الظاهرين وكذا اذا كانت تبيع ما يبيع له لا يقبل قوله لما ذكرنا وفي  
 الحانية لو اختلفا في متاع النساء وما البينة يعقبن للزوج اطلق الزوجين فشمّل المسلمون  
 والمسلمات مع الذمية والحرين والمملوكين والمكاتبين كما في البدائع والزوجين الكبيرين والصغيرين  
 ذاك ان الصغير معهما كما في خزانة الاكل والقول للزوج فيما يبيع للزوج والمرأة لان المرأة وما  
 فيها في يد الزوج والقول في الدعوى لصاحب اليد ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف حال قيام  
 النكاح او بعد ما وقعت الفقرة وما يصح لهما الفرس والامتعة والاواني والريقق والمنزل  
 والعقار والمواشير والنفود كذا في الكافي فان مات احدهما فالقول للحي دون الميت وقامه هناك

**في الشهران يختلف الزوجان فقال الف وادعت الفان  
 مهري تحالفا وبعد يحكم في ذاهنا بمهر مثل يلزم**

مسئلة في الجرو قال وان اختلفا في المهر قضى لمن برهن وان عجزا تحالفا ولم يفتح النكاح ويبرهن  
 يمين وقال في البرازية من كتاب النكاح ادعت انك تزوجتني بكذا فقرة فقال بل بكذا  
 دينا را يجب مهر المثل لانهما اتفقا على النكاح واختلفا في المسمى واختلف المشايخ انهما  
 تحالفا او لا ثم يجب مهر المثل ولا ثم تحالفا فان كما تقر في اختلاف التخرج بين الزاوي  
 واكرخي لوجه قد تزوجت من رجل زفت اليه بقباش وحلي

**ثم ادعى والداه بان ما امرتها ذاك ولي تسلي  
 بل ادعت بان ذاك ملكها ليس له ولا لوالدتها  
 في ذاك من حق فان القول للاب والام عند منقول  
 مع اليمين وان ذاك عاويه وان ذي الاشياء ليست جارية  
 في ملكها الابان تقبضوها دلالة كما اتى مرقومها  
 بان مثل ذاك الاب احتار يهب مثل ذلك الجهاز**



وان توفت هذه ثم ادعى والدها بان ذاك جمعا  
ملك له وانكر الزوج فلا يسمع قول الاب فيما نقلنا  
ما لم تقم ببيته تثبت ما قد ادعى كذا حكاه العلما

اشتملت هذه الابيات على مسألة جهاز المرأة وهي في كتب المذهب قال في البحر من زفت  
اليه امراته بل جهازه فله مطالبة الاب بما يثبت اليه من الدفاعة والدرهم وان كان الجهاز  
قليل له المطالبة بما يليق بالمجهور يعني اذا لم يجهز بما يليق بالمجهور فله استرداد ما بين  
والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكنت بعد الزفاف ولو لا ليس له ان يخاتم بعض  
وان لم يتخذ له شيء ولو جهز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها  
وعليه الفتوى ولو اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فللزوج ان يسترده لانه رشوة وفي  
جامع الفصولين لوجهين بنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت تمليك او قال الزوج  
ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب عارية ففي فتح القدير والتحسيس الذخيرة  
المختار والفتوى ان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازا  
لاعارية كما في ديوانه وان كان مشتركا فالقول قول الاب وقال قاضي خان وينبغي ان يكون  
الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان  
الاب من لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله والواقع في زماننا في ديواننا القاهرة ان  
العرف مشترك فيبقى بان القول للاب واذا كان القول للزوج في المسئلة الاولى فاقام  
الاب بيته قبلت قال في التحسيس والولوا الجته والذخيرة المسئلة الصحيح ان يشهد  
عند التسليم الى المرأة اني انما سلمت هذه الاشياء بطريق العارية او يكتب نسخة معلومة  
ويسهر الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والى عارية في يدي منه لكن هذا  
يصح للقضا لا للاحتياط لجواز انه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا  
الاقرار لا يصير الاب صادقا فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط ان يشترى منها ما في  
هذه النسخة بغير معلوم ثم ان البنت تبرئ عن الثمن ومن فروج الجهاز للزوج ابنته  
البالغة وجهازها با متعم معينة ولم يسلمها اليها ثم فتح القدير وزوجها من اخر فليس  
لها مطالبة الاب بذلك الجهاز لان التجهيز تمليك فيشترط فيه التسليم ولو كان لها  
على ايها من جهازها ابوها ثم قال جهز بدينها على وقالت بل بما لك فالقول للاب وقيل  
للبنات ولودفع اليه ام ولده شيئا لتجهز جهازا للبنات ففعلت وسلمته اليها لا يسمع  
تسليمها صغيرة نسجت جهازا بمال امها وابيها وسعيهما حال صغرها وكبرها فان  
امها نسجت ابوها جميع الجهاز اليها فليس لزوجها ادعى نصيبه من جهة الاب مرة  
نسجت في بيت ابوها اشياء كثيرة من ابرسم كان يشتريها ابوها ثم مات الاب فبنته

لاشياء لها اعتبار العادة ولودفعت الام في تجهيزها لبنتها اشياء من امتعة الاب  
بحضرة وعلمه وكان ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا  
لو انفقت الام في جهازها ما هو مقدار والاب ساكت لا تضمن الكل في القينة وبهذا  
يعلم ان الاب والام اذا جهز بنته ثم ماتت فليس لبقية الورثة على الجهاز سبيل لكن هل  
هذا الحكم المذكور في الاب يتا في الام والجدر فلوجهين هاجدها ثم ماتت وقال ملكي  
وقال زوجها ملكها صارت راقعة الفتوى ولم ارفها نقلنا صريحا انتهى ما ذكر في البحر قلت  
ينبغي ان يكون الجدر كالا ب في ذلك ولو عند وجود الاب حيث كان العرف جاريا بذلك  
وكذلك بقية المأرم كالعم والحال والعمه والحالة حيث شهدت الشهود انه  
عارية عندها لا قليلك فان البيعة اذا شهدت بذلك فلا فرق بين الهوم والاجنبى  
اذا العارية جارية من كل احد فالذي يجهزها ان كان جهازه عارية فلا فرق وان كان تمليكا  
فلا فرق والحب من التوقف في ذلك وانما ذكر الفقهاء المسئلة في الاب بريان العرف  
مقتضى الولاية والحكم المذكور في ذلك عام والله اعلم واحكم وفي البرازية من النكاح  
والفتر في مسئلة بل جهاز ان العرف ان كان مستمرا الى الاب يدفع الجهاز ملكا لا عارية  
كما في ديواننا فالقول للزوج وان مشتركا فالقول للاب انتهى

ولو الى الزوجة ثوبا اسلا قالت هدية وقال الزوج لا

بل ذاك كسوة فان القول له اما اذا ما برهنه في المسئلة

او برهنها على كلاهما معا قدم لبينتها ان تسمع

قدم فعل امر من التقديم وقوله لبينتها متعلق بقوم والمسئلة من الفتاوى البرازية وعبارته  
وكذا اذا بعث الزوج اليها ثوبا وقال انه من الكسوة وقالت كان هدية فالقول للزوج  
لان الملك اعترف بجهة التمليك وعليها البيعة وان برهنها فالبيعة ببيتها انتهى  
وفي جامع الفصولين مخطب بنته وبعث اليها هدايا ولم يزوجهها منه الاب قالوا ما بعث  
مهر وهو قايما او قال لك يسترده وكذلك ما بعث هدية وهو قايما واما الملتف فلا شيء له

اختلف الخصمان في قدر الثمن او المبيع قايما فكل من

اقام برهانا على دعواه فاحكم له هما بما ادعاه

وان اقاما معا الشهادة فاحكم ههنا لمثبت الزيادة

وان كان الاختلاف فيهما معا وكل خصم يثبت الذي ادعى

نحوه البايع او في الثمن وفي المبيع المشتري وكل من

لم يبرهن قول الخصم اذ يحالفا بان يكونا معجزا تحالفا

وفسخ القاضى وكل من نكل تلزمه الدعوى اذا القضا انقل



وان يكن ذا الاختلاف قد حصل في قبض بعض ثمن او في الاجل او كان في شرط الخيارا مختلفا فالقول المنكر من غير خفا ومالك والشافعي ونفسر قالوا يختلفان فيما قرروا والقول مطلقا لمنكر الاجل في غير سلم وفي هذا المحل مدعى السلم تحليف لزوم وكون ذاتي مسلم فيه علم

هذه المسائل في البحر اختلاف في قدر الثمن والمبيع قضى لمن يرهض لان الجانب الآخر مجرد دعوى والبيعة اقوى منها ويدخل في الثمن راس المثل مال السلم وفي البيع المسلم فيه فتحالفان وان اختلفا في الثمن والمبيع بينة البايع اولى في الثمن وبينة المشتري اولى في المبيع نظرا الى زيادة الاثبات والاختلاف في وصف الثمن والجنس كذلك كما في الهداية في بيان الاختلاف في الاجل اختلفا في جنس الثمن واقاما البيعة فالبيعة بينة من لا اتفاق على قوله فلو قال البايع بعته هذه الجارية بعد ذلك هذا وقال المشتري اشترى منك بماية دينار واقاما البيعة بينة البايع اولى كذا في النهاية وعن مجيز عن البيعة ولم يرضيا برعوى احدها تحالفاي استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان نكل كان قبل القبض فهو قياس لان كلاهما منكر وما بعده فاستحسن فقط لان المشتري لا يدعى شيئا لان المبيع سالم له ففي دعوى البايع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فيكتفي بحلفه لكن عرفناه بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف المتبايعان والسلفه قائمة بصحتها تحالفا وتراد ايد بعد رمها بالاشارة الى ان القاضى يقول لكل منهما اما ان ترضى برعوى صاحبه والافسخه لان المقصود قطع المنازعة وهذا جهة فيه لانه ربما لا يرضيان بالفسخ فاذا اعياه يرضيان وشار بجهرى الى ان البيع ليس فيه خيار لاحد ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار الرؤية او خيار عيب او خيار شرط لا يتحالفان والبايع كالمشتري وفسخ القاضى بطلب احدهما ولا يفسخ البيع بحلفهما لانه لم يثبت ما لزم كلاهما منهما فيبقى بيع مجهول فيفسخه القاضى قطعا للمنازعة او يقال اذا لم يثبت البطلان في بيعا بلا بدل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في فاسد البيع ومن نكل لزومه دعوى الآخر لا جمل باذ لا فلم يبق دعواه معارضا بدعوى الآخر فلزم القول بثبوته وهذا كله اذا كان الاختلاف في البطلان مقصودا فان كان في ضمن شيء كاختلافهما في الرق فلا تحالف والقول للمشتري في انه لا اختلاف في المقبوض والقول فيه قول القابض ويقدم بيانه في البيع الفاسد وان اختلف في الاجل او في شرط الخيار او في قبض بعض الثمن او بعد هلاك المبيع او بعضه او في بدل الكتابة او في راس المال بعد اقامة السلم لم يتحالفا والقول للمكر مع يمينه والقول لمنكر الخيار والاجر مع يمينه ويستغنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في الاجل في السلم بان ادعاه احدهما ونفاه

الاخر فان القول فيه لم يدعى عند الامام لان الاجل فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد واقتدا عليه يدل على الصحة وكان القول لم يدعى لان الظاهر يشهد له ولو اختلفا في مقدار الاجل في السلم فانهما يتحالفان وتماثل هناك انتهى

اختلفا وقال بعته وفا وقال بل شريت بتا حلفا با يعله اذ مشتريه يدعى اذالة عن ملك هذا البايع وانه ينكر فليصرف مع يمين ذاك في التحقق

قال في فصول العادى في فصل بيع الوفا ان البيع الذي تعارف اهل زماننا احتيا لا للربا وسموه بيع الوفا هو في الحقيقة رهن قال في جامع الفصولين اختلف المتبايعان فقال المشتري اشتريت باتا وقال البايع بعته وفاء فالقول اذ المشتري يدعى زوال ملكه عنه وهو ينكره فيصدق والقول في هذه المسئلة عندنا قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان الثمن نقصانا كثيرا الا هذا ادعى تغيير السعر وتغير السعر ممنع ان يكون الحال حكما والنقصان الاكثر هو ما لا يتعارفه الناس ويعتبر فيه يوم البيع وقال ادعى البايع وفاء والمشتري باتا او عكسا فالقول مدعى البات قال وكنت افتى في الاية ان القول مدعى الوفا وله وجه حسن الا ان ائمة بخارى هكذا اجابوا من كتاب البيع

قال في البرازية وان ادعى المشتري البتات والبايع الوفاء فالقول قول البايع لانه يدعى زوال ملكه عليه وهو ينكره وذكر صاحب المنافع والدينارى ان القول مدعى البتات الا اذا شهد الظاهر للبايع بان يكون الثمن ناقصا كثيرا الا اذا ادعى المشتري تغيير السعر فان تغييره يمنع جعل الحال حكما فينبذ القول للمشتري لانه مقسك بالاصل والظاهر وتقرر بان البيع ان ساوى الفا وباعه بستماية فالقول للبايع وان بتسوية فللمشتري وكذا في الزيادة وافقى صاحب الهداية فيه وفيما اذا ادعى البايع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول لمن يدعى الوفاء ثم رجع الى ما افقى به ائمة بخارى من ان القول لمن يدعى البتات انتهى وفي جامع الفتاوى ولوادى المشتري بيعا باتا والبايع بيع الوفاء فالقول للبايع وان اقام البيعة فالبيعة بينة مدعى الوفاء وفي فتاوى قاض خان قال ان ادعى احدهما بيع الوفاء والاخر بيعا باتا فان القول قول من يدعى البيع البات والبيعة بينة الوفاء لان بيع الوفاء اما ان يعتبر عنكا قال البعض او بيعا فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبر بيعا فاسدا كان القول قول من يدعى الصحة وان اعتبر رهنا كانت البيعة بينة البيع الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى احدهما البيع والاخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع انتهى

اختلف الصانع والمستصنع فيما عدا الاول فيه يصنع فقال ما صنعت ما امرت وقال في جوابه صنعت



فلا يمن ههنا على احد ثم اذا الصانع حيثما قصد  
دعوى على شخص ههنا قد حصل بانك استصنعتني في هذا العمل  
فلا يمن ههنا ان انكرا وليس في تخليفه قول جرى  
المسئلة في فتاوى قاضي خان رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المستصنع فقال  
المستصنع لم تفعل كما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمن فيه على احدهما على الاخر  
ولو ادعى الصانع على رجل انك استصنعتني الى في كذا وانكر المدعى عليه لا يحلف في  
البحر اذا اختلف الصانع والمستصنع في الامور به لا يمن على واحد منهما وكذا لو ادعى  
الصانع على رجل انه استصنع في كذا فانكر لا يحلف وقال في البرازية من الاستصناع  
لا يجبر الصانع على العمل ولا المستصنع على اعطاء الاجر وان شرط تعجيل الاجر وان تبين  
الصانع الدراهم ملكها ويبطل بموت الصانع وان نزع امرانه لم يفعل كما شرط وادعى  
الصانع خلافه اعني عدم الخلف قالوا لا يمن فيه لاحدهما على الاخر وان ادعى الصانع على  
امره بعمل القبط فانكره الامر لا يحلف انتهى

والمشايعة ان يختلفا في صحة وفي فساد عرفا  
فالقول قول مكي للصحة اما اذا ما اتيا بحجة  
فدعي الفساد في ذاتهم حجة بالاتفاق واحكم  
للصحة بكسر التاء المشاة الفوقية للمقايضة وكذلك بحجة وقوله قدم بتشديد الال المهملة  
فعل امر ايضا المسئلة في بيع جامع الفتاوى وبجارية اذا اختلفا في الصحة والفساد فالقول  
لمن يدعي الصحة والبينة بينة مدعي الفساد وان اختلفا في الصحة والبطالان فالقول  
لمن يدعي البطلان انتهى

لو قال بعت هذه في صغرى وقال بل قد بعته في الكبر  
فالقول ههنا المدعي الصغر لانه الاصل ومدعي الكبر  
ككونه يثبت امرعا رضا يكلف البيان اذ تعارضا  
ومثل لو قال مناجب الهبة باعها في صحة وكذبه  
وارث واهب وقال في المرمى يلزمه البيان اذ قال عمر بن  
المسلطان من البرازية قال نزع الوارث ان الهبة كانت في المرمى وادعى الموهوب له  
ان الهبة كانت في الصحة فالقول المدعي الصحة ولو قال بعته في صغرى وقال بل بعته في الكبر  
فالقول المدعي الصغر لانه الاصل والبينة المدعي الكبر لا يثبت العار من وفي جامع الفتاوى  
باع ضيقة ولده فاقام للمشتري بينة انه باعها في صغرى بمثل الثمن والابن اقام بينة انه  
باعها في حال البلوغ فبيته للمشتري اولى وقيل بينة الابن اولى ولو اقام الباع بينة ان  
بعثها في صغرى واقام المشتري انك بعثتها بعد البلوغ فبيته للمشتري اولى لانه ثبت

لعارض ولو ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابراة من الصداق حال صحتها او اقام الوارث  
بينه انها ابراة فعرض موتها فبيته الصحة اولى وقيل بينة الورثة اولى ولو اقر الوارث  
ثم مات فقال للمقر له اقر في صحة وقال بغير الورثة فعرضه فالقول قول الورثة والبينة بينة  
المقر له وان لم يقم بينة واراد استخلاصهم له ذلك انتهى

والمدعى عليه لو جاء بخط بينة البراة وقال قد سقط  
بهذه عني حق المدعى لان خطه بالابراء معي  
فقال ذا الابرار جرى لكني كنت صيا حين صار مني  
فالقول في ذلك له والبينة على بلوغه انت مبيته  
تلتزم خصمه وفي ذلك انرفع دعواه ان ذلك في الصبا وقع  
المسئلة في فصول العادى في الفصل السابع قال وفي فتاوى رشيد الدين المدعى عليه اذا  
جاء بخط البراة فقال المدعى كنت صيا وقت الابرار فالقول قوله لانه اسند الى حالة  
معهودة منافية للضمان وفي شرح الدرر المدعى عليه جاء بخط البراة يعنى اذا ادعى رجل  
على آخر قبرا من المال فاقربه للمدعى عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي عنه واظهر كتاب الابرار  
فقال للمدعى نعم كنت ابرأت ذمتك لكني كنت صيا وقت الابرار فالقول له والبينة  
على خصمه لانه اسند الى حالة منافية فالخصم اذا اثبت بلوغه في ذلك الوقت انفع كلامه

لو ادعى غلامه الحرية ثم ادعى السيد في القضية  
بان هذا في يدي غلامي ان لم يعبر ذلك للمرا  
فالقول في هذا الصاحب السيد اذ هو كالمستاع عند السيد  
وان يكن عن نفسه معبرا او باعها فالقول فيما حبرا  
قول الغلام واذا ما برهنا كل على دعواه فالأولى هنا  
بينة الغلام في الحرية لا شاهد السيد في الرقية  
قالوا وهذا كله كالمودع في القول والبرهان اذا ما يدعى  
رد الوديعة او الهلاك والحكمرا ضحي فيها اشتراكا  
حيث يكون القول في ذوقه وان يقم بينة كانت له

المسئلة من الفتاوى البرازية وعبارتها في الجامع الصغير غلام في يد رجل يدعى الحرية  
وقال ذواليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى اليد لانه كالمستاع وان كان يعبر عن  
نفسه او باعها فالقول للغلام وان برهنا على الرق والحرية فبيته الغلام اولى والقول  
قول الغلام في انك والرق كالمودع في دعوى الوديعة او الهلاك حيث يكون القول قوله  
والبينة بينة ايضا وكذا اذا قال المستاجر ارضعته بلبن شاة ولا اجولك وقالت



لا بل بلبني ولي الاجر فالقول لها وان برهننا بينتها وكذا اذا قال رب السهم اجلتي شهر ومعنى وقال المسلم اليه لا بل اخذت راس مال السهم في الحال ولم يمين فاقول قول المطلوب والبينة بينة المطلوب وان برهننا بينة المطلوب اولى انتهى

**لو ادعى عليه شخص عرفا با ما عبده الصغير اتلفا**  
**عليه شيئا واراد القاضى يستخلف الموكل لدى التقاضى**  
**فصيفة اليمين ان يستخلف بان ذا استهلكه لن يعرفه**  
**وانه ليس لهذا الشخص على من ذلك الوجه الزى دعاه شى**

المسئلة في فتاوى قاضى خان قال رجل ادعى على رجل ان عبده الصغير اتلف عليه شيئا واراد ان يستخلف للموكل كيف يستخلف يستخلف بالله ما يعلم ان عبداك هذا استهلك كذا او باطه ليجس له عليك شىء من الوجه الذى يدعى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مسایل اصحابنا في النوادر مضطربة في هذا الفصل في بعضها على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله ماله عليك حق من الوجه الذى يدعى ومن جنس هذه المسائل رجل ادعى على رجل انك صممت لى عن فلان كذا درهمها فقال المدعى عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل لم اضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذى يدعى قال ابو يوسف ان عرض للقاضى يحلف على الحاصل ولا يحلف بالله ما صممت الشيخ

**لو ادعى وقال في التخابط انى وكيل عن فلان الغائب**  
**وكلنى بما يقبض ما في ذمتك له من الدين وعين في يديك**  
**فان يصدقه بغير يمين يوفى بدفع دينه لا الهين**  
**وعلة الحكم انت مفصل في الكتب المبسوطة المطولة**  
**والخصم لو انكر ذى الوكالة يلزم باليمين لا محالة**  
**وصيفة اليمين ان لا علم له ان فلان ابن فلان وكله**  
**بقبضه الدين الذى عليه كما اشار الصلح اليه**

المسئلة في فتاوى قاضى خان رجل ادعى على رجل ان عليه ان درهم باسم رجل يقال له فلان ابن فلان الفلاني وان هذا المال لى فان فلان ابن فلان الفلاني الذى المال باسمه اقرب الى المال لى وان اسمه عامية في الصك وان الذى باسمه المال وكلنى بقبض هذا المال والخصم فيه ان صدقة المدعى عليه فيما يدعى يوم يدفع المال اليه ولم يكن قضاء على الغائب حتى لو حلف الغائب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ثم المدعى عليه يرجع على الاخذ وانكر المدعى عليه جميع ذلك واقام المدعى بينة على انه وكيل الغائب بقبض المال قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر لا يسمع انكاره ولو اقر المدعى عليه بان

وانكر الوكالة فاقام المدعى البينة على الوكالة قال شمس الايمة الحلواني قبلت هذه البينة وكان له ان يستخلف على المال في قوله وصورة التحليف ان يقول بالله ما نقل ان هذا وكيل فلان الغائب بالخصومة وبقبض هذا المال وقال بعضهم له ان يستخلف على الوكالة فيقول ابى يوسف ومحمد ولا يستخلف فيقول ابى حنيفة فان نكل عن يمين الوكالة يوم يدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب وان اقر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال كان المدعى ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلف بالله ما فلان ابن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذى سماه المدعى وهو الف ولا اقل منها وذكر محمد في الاصل في اول المسئلة ان المال الذى باسم فلان ابن فلان الفلاني مالى وقد وكلنى ذلك بالخصومة وبقبضه وعن ابى يوسف لا يشترط ذكر التوكيل وفي البرازية من الوكالة ادعى الوكالة عن الراين فان صدقه المديون فيه يجبر على الدفع ولا يتمكن من استرداده بعده وان كذبه او سكت لا يجبر وان دفعه لا يسترد ايضا فان جاء الموكل فاقرب بالوكالة فقد تم وان انكرها ياخذ من الغريم دينه ويرجع الغريم على مدعى الوكالة ان قايما وان مستهلكا ضمنه مثله وان هلك ان مصدقا لا يضمن الا اذا كان الغريم قال اخاف ان حضر الراين ان يكذبه فيها وضمة او قال مدعى الوكالة اقبض منك على انى ابرأتك عن الراين كما اذا قال الاب للخت عند اخذ صداق بنته اخذ منك المهر على انى ابرأتك من مهر بنتى فان اخذت البنت من الختن الصداق مرجع الختن على الاب كذا هنا وكذا اذا كذبه فيها او سكت واعطاه يرجع على مدعيها فاذا استوفاه من الغريم لا يرجع على مدعيها ثانيا وان اراد الغريم على ان يحلف بالله ما وكلتك له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له ان يحلف الراين الا اذا اعاد الى التصديق وان كان دفع عن تكذيب ليس له ان يحلف وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل والوكيل ان يحلف لغريم في الجحود والسكوت بالله ما يعلم ان الراين وكله فان حلف تم الامر وان نكل لا يرجع على الغريم لانه اقرب الى الراين ظاهرا في الاخذ منه وان شاء حلف الراين بالله ما وكله فان حلف استحكمة ضمانه وان نكل مرجع الوكيل على الطالب واما في الوديعة اذا صدق مدعى الوكالة فيها له ان لا يدفع لان اقراره في الدين لا في ملكه لان الدين يققى بامثالها وفي الوديعة مطلق الغير فلم يفد قال ما انا بوكيل وكفى دفع الى قانه سيجين ففعل يضمن المالك ولا يرجع على المدفوع بمضمونه للدين والموقع وان شرط الضمان عليه وفي المنتقى علم عدم وكالته بقبضه ومع ذلك اعطاه فالمقبوض امانة عنده للدفع ان اراد الاسترداد قبل قدوم الغائب له ذلك وان ضاع في يده ضاع من الدافع ولا ضمان عن القابض فان قدم الغائب واجاز قبضه ان قبل الضمان ففى مال الغائب ويجعل كانه



وكيل او ان القيمن ولا تقل الاجارة بعد الفساع في اخذ دينه ووديعته من الدافع وفي  
لسان الحكم رجل قال لامرأة رجل غايب ان زوجك وكلني ان اضلك اليه فقالت انه  
قد طلقني ثلاثا واقامت البينة على ذلك يقتضي بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضي بالطلاق  
على الغايب حتى لو حضر الغايب وانكر الطلاق فاحتاج المرأة الى اقامة البينة انتهى  
**قالوا اذا ما الشئ عند رجل وهو يقول دايما ذا ليس لي**  
**فجاء شخص واحد عليم بان ذا الشئ الذي لديه**  
**له فقال عند ذاك هو لي** فقول في كونه له اقبل  
**لانه لم يك شخص يدعي في هذه الحال عليم فاسمع**  
**اما اذا ما قال ذاك ملك** فريد فهذا ليس فيه شك  
**ان ادعاه بعد ذلك يقبلا لانه ملك غير ابطالا**  
المشكلتان في جامع الفصولين اقرانه لا ملك لي فيه ثم ادعاه لنفسه يقبل ولو اقرانه  
ملك فلا ثم ادعاه لا يقبل لانه يبطل ملك الغير بخلاف الاول وتخصيصه اذا قال  
ذو اليد ليس هذا الى اولى ملكي ولا حق لي فيه او ما كان لي او نحوه ولا منازع ثم ادعاه  
احد فقال ذاك هو لي فالقول له والتناقض لم يمنع لان اقرانه هذا لم يثبت حقا لاه  
اذ لا قراد للجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان لدى  
اليدين منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك له في رواية لا في رواية لكن القاض يسل  
ذا اليد هو ملك المدعي فلو اقر به امره بتسليمه اليه ولو انكره من المدعي وتامه هناك  
وفي البرازية في جامع الصغير عين في يد رجل يقول هو ليس لي وليس هناك منازع لا يمنع  
نفيه فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه مع وان كان ثم منازع فهو اقرار بالملك للمنازع فلو  
ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرار بالملك له وفي اقرار جامع  
الفتاوى عين في يد رجل يقول ليس هذا الى وادعي رجل فقال ذاك هو لي مع ذلك وعذا  
لا يمنع الدعوى لان قوله ليس هذا الى لم يثبت حقا لاه وكل اقرار لا يثبت حقا  
لانسان فهو ساقط ولهذا قال مشايخنا في ان الرجل اذا نفي الملك فقال هذا الشئ  
ليس لي فان كان له ثم خصم متعين يدعيه انه له يصح نفيه ويكون لذلك الحكم حتى  
لو ادعاه المنا في بعد ذلك لا يصح وان لم يكن له ثم خصم يدعيه لفي نفيه حتى لو ادعي بعد  
ذلك انه له تقع دعواه وفي القينة عين في يد رجل يقول ليست لي لا يصح نفيه سواء  
كان حينئذ منازع او لم يكن حتى لو ادعاه خارج او فريد بعد ذلك تقع دعواه على رواية  
كتاب الدعوى وعلى رواية الجامع اذا كان هناك منازع يصح نفيه وليس له ان يدعي بعد  
ذلك لنفسه انتهى

**لوادعي عليم ديننا محمد والمدعي عقيب ذاك قد وجد**  
**مالا لخصم عليه قد قصر** قال ابو حنيفة فيما اشتهر  
**بجور ان ياخذ قدر الدين من جنس ماله بغير ميسر**  
رجوز هذا الاخذ مقيد بكونه ديانة لا قضاء كما هو مقيد بكونه من جنس حقه  
وبيان ذلك قال في القينة في مسألة المرأة التي صالحت زوجها عن مهرها على شئ  
عقوف ثم ابراته ثم ردت بدل الصلح بخيار الروية ثم ادعت المهر لا تسع دعواها ولا يغيرها  
الصالح وعدم صحة الابراء الا في اخذ مثل المهر لو ظفرت بجنس حقه خفية ديانة  
لا قضاء وفي فصول الجاهدي في الفصل التاسع عشر قال اذا تجانس الريان تقع المقامة  
وذكر في صرف الذخيرة رجل عند رجل ودیعة والمودع على رب الوديعة دين هو من جنس  
الوديعة لم تصر الوديعة قصاصا بالدين مالم يجتمعا عليه وبعد ما اجتمعا عليه  
لا يصير قصاصا ايضا مالم يرجع الى اهله في ماخذها وان كانت في يده لا يحتاج  
الى شئ غير ذلك ومتى صار دينيا صار قصاصا وفي ودیعة البرازية اودع عنده الفا  
فانكر ثم ان المودع اودع عند المودع الف الف ان يجعله بالف لانه ظفر بجنس حقه وقد  
صار حقه دينيا عليه بالحدود ولو بخلاف جنس حقه لا يجوز له جعله به وعن محمد  
له على اخر مائة درهم وللآخر عنه مائة درهم ان كانت الامانة بحيث يقدر على  
تبنيها صار قصاصا وان لم يكن كذلك لا مالم يرجع اليها وفي فصول الجاهدي رجل له على  
آخر مائة درهم بعقد الصرف والسلم والمديون عليه مائة دينار قرض وغصب لا تقع  
المقاسة بينهما مالم تتقاسما فاذا تقاسما يصير قصاصا عن عشرة دنانير ويبقى لصاحب  
الدنانير على المديون تسعون دينارا فعلم ان دين الدراهم لا يصير قصاصا بدین الدنانير  
بدون المقاسمة والحاصل ان صاحب الدين اذا استهلك شيئا من مال المديون بان كان  
من جنس دينه يصير قصاصا بدينه وان لم يتقاسما وان لم يكن لا يصير قصاصا به وان  
استهلك شيئا من دوات القيم لا يصير قصاصا بدينه مالم يتقاسما انتهى  
**وان يقدر بدينه شخص على مديون له لن يقبلا**  
**كلا ولا يملك اخذ الدين من ذلك المهر بغير ميسر**  
**اما اذا ثبت عند القاضي لدينه وجاء شخص را ضي**  
**اقر للميت بدین يا قمر بدفع ذا الرب دين ذكروا**  
عنه الابيات تقدمت بعينها في كتاب الدعوى هذا وكتبنا انهما من الفتاوى  
البرازية وذكرنا عبارة البرازية هناك  
**لو اشترى عبدا بالف وذهب بايعه لثمن العبد طلب**



منه فقال انه احاله به على زيد والحواله  
اثبت ثم بعد هذا حضرا **زيد وقيل ذاله فانكرا**  
فالمال لازم بتلك البيئه **عليه اذ المشتري ان يمكنه**  
ان يدفع البايع في ذى الحاله **الا بدعوى هذه الحواله**  
**فصار في اثبات تلك خصما وذلك مقتضا عليه حكما**  
المسئله في البرايزه استرى عبد بالف وقبض المبيع وطالبه البايع بالتمن فبرهن المشتري  
انه حال البايع بالتمن على فلان ابن فلان وفلان المحتمل عليه غائب فحضر فان المال لازم له  
على المحتمل عليه بالحواله وفي حواله قاضي خان رجل عليه دين فحاج الطالب يتقاضى دينه  
فقال المطلوب قد احلتك به على فلان وفلان غائب وقت الخصومه فقال الطالب  
لم اقبل الحواله كان القول قول الطالب والبيئته على المطلوب وهو المحيل وان اقام المطلوب  
بيئته على ما ادعى ذكر في الاملاء ان القاضى يقبل البيئته ويؤخر الامر حتى يحضر الغائب  
فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحواله امر بالمطلوب باعادة البيئته في وجهه  
ولا يقضى عليه بتلك البيئته وان لم يكن للمطلوب بيئته على ذلك فطلب المطلوب  
عين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان نكل الطالب يرى المطلوب من الدين  
**لو باع من رجلين ثوبا مثلا بالف درهم وكل كفلا**  
**صاحبه وبعد ذال بيع وجد لاحد المشتريين فقطد**  
**ان يدعى على الذى قد وجد ان له عليه الفاعدا**  
**اصالة عنه وبالكفاله عن ذمته الغائب في ذى الحاله**  
**ثم اذا لم يلك هذا الطالب قبض حتى جاء ذاك الغائب**  
**فليس في ذال حال يحتاج الى اعاده البرهان فيما نقلنا**  
المسئله في البرايزه باع من رجلين ثوبا بالف على ان كلا منهما كفيل بصاحبه بامره نذر  
لحق البايع احد الرجلين وبرهن ان له عليه وعلى الغائب الف اكفل كل عن الاخر بامره  
يحكم بالف نصفها عليه بالاصالة ونصفها بالكفاله فان حضر الغائب قبض  
الاستيفاء اخذ من الحاضر هذا النصف اصالة لان الحكم عليه بها حكم على صيد  
ايضا والقضاء على المكفول عنه لا يكون قضاء على الكفيل وعن ابن سمانه له على اخر  
الف وبها عنه كفيل بامر الدين فلقى الطالب الاصيل قبل لقاء الكفيل وبرهن عليه  
ان على كذا وفلان كفيل بها بامره يحكم به على الاصيل ولا يحكم به على الكفيل  
حتى اذا لقي الكفيل لا يتمكن من المطالبة بها قبل ان يعيد برهانه عليه وان لقي الكفيل  
اولا وبرهن عليه على نحو ما برهن على الاصيل يقضى به على الكفيل والاصيل حتى يلقى

لايسل بعد الحكم يطالب بهما قبل اعاده برهانه وفي شرح الدرر عليه ما بين الاخران  
شترى يا عبد بالف وكل وكفل كل عن الاخر صرح لعدم المانع ولم يرجع على شريكه الا  
بما دى زيدا على النصف لان كلا منهما اصيل في النصف وكفيل في النصف فما يؤدى  
بصرف الى ما عليه اصالة اذ لا معارضة بين ما عليه اصالة وبين ما عليه كفالة لان  
اول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط واما الزيد فينصرف الى ما عليه كفالة  
ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المودى  
شرا لان المودى نايبه واداء نايبه كادائه فيودى الى الدور وهناك فروع تركناها  
خافة الاصالة في هذه الحالة انتهى **باب دعوى النسب**  
مناسبة هذا الباب لكتاب الدعوى ظاهرة لانه منها وتاخره عنها لانه قد  
ثبت بغيرها كالفراش والاقارب المنكوحه والامه فلا يحتاج الى الدعوى في الغالب  
**ولا تجزى دعوى بنوة الصبي من ذات زوج ابدا في المذهب**  
**ما لم تكن في ذلك الامرات امرأة على الولاد شهيدت**  
**لان تلك تدعى بذال سبب هنا على الغير بتجهيل النسب**  
**فلا تصدقها بغير حجة ولازم في ذاك المعتدة**  
**عند الامام رجلان اثنان او رجل فرد ومراتان**  
**قالا هما يا صاح تكفى واحده في كل ذاك امرأة لا زائده**  
**اما اذا كان ادعاء الرجل فان دعواه بذال تقبل**  
**من غير حجة لان فيه تحميلة لنسب عليه**  
**وغير ذات الزوج صاح فاقبل نسب منها كما في الرجل**  
**بقولها هنا بغير حجة وهكذا ان لم تكن في العدة**  
مسائل في شرح الدرر من الدعوى قال ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يجز حتى تشهد  
امرأة على الولاد لانهما تدعى تحميلة النسب على الغير فلا تصدق الا بحجة بخلاف  
دعاء الرجل فان فيه تحميلة النسب على نفسه ثم شهادة القابلة حجة فيها لان الحاجة  
لتممين الولاد والنسب يثبت بالفراش القايم وان كانت معتدة لزوم حجة تامة عند  
الخصم وفي رجلان او رجل وامراتان الا اذا كان هناك جبل ظاهرا واعتراف من  
نسل الزوج وقولا لا يكفى في الجميع شهادة امرأة واحدة فان لم تكن ذات زوج ولا  
معتدة يثبت النسب منها بقولها لان فيه الزام على نفسها كما في الرجل وفي البرايزه  
من الشهادات ادعى على اخرانه ابنه وهو ينكر ومثله يولد لمثله لا يثبت النسب  
لا بشهادة رجلين وكذا اذا ادعت هي عند موت المولى لا يثبت الا برجلين اذا



كذبها الابن جاءت بولد وقالت هذا ابني منك وصديقها زوجها ثم جاءت اخرى ترى  
 انه ابنها فتشهدت بها امرأة على الولادة لا يقبل شهادتها قلت المسئلة على ان  
 النسب يثبت بمجرد الدعوى بلا شهادة قابلة اذا لم يكن لها زوج امرأتان ادعت  
 كل منهما نسب ولد في ايديهما لم يثبت لاحدهما حتى يشهد رجلان وان اقامتا  
 بيعة يثبت النسب منهما كان الولد في ايديهما او في يد ثالث عنده وعندهما لا يثبت  
 الدعوى منهما والرجلان لو برحنا يثبت منهما كان في ايديهما او في يد ثالث ولو كان ثلث  
 في ايديهما ولا منازع لهما يثبت منهما بلا بيعة وفي جامع الفصولين من الفصل الثاني  
 والعشرين قال اقرار الرجل جائز باربعة نفر مولد والزوج ومولى ففي الولد يحتاج  
 الى ثلاثة اشياء تصديق المقر له اياه لو معبر عن نفسه وان يولد مثله مثله وان ليس  
 للمقرب معروف وفي الزوجة احتيج الى ثلاثة تصديقها اياه وان ليس لها زوج معروف  
 وان لا يكون تحت المقر ذات رحم محرم منها وفي المولى يحتاج الى معينين تصديق  
 اياه وان لا يكون له مولى معروف واجمع المسلمون على هذا **من كتاب**  
 الاقرار بمرده بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به فلا يحتاج بعده الى شيء اخر ذكره  
 في شرح الدرر وفي المصباح اقرب الشئ اعترف به وفي شرح الدرر لا اقرار مشتق من  
 القرار وهو لغة اثبات ما كان مترلزلا وشرا اخبار بحق لاخر عليه لا اثبات له  
 عليه **وحكمه ظهور ذلك المقر به بلا تصديق فيما اقر**  
**لكنه في نسب الولاد تصديقه شرط بلا عناد**  
**ونحوه بان يقر الرجل بزوجه او عكسه قد نقلوا**  
**بانه في هولا يشترط تصديقهم فافهم وقت الخط**  
**لكنه برده ذلك يرد وبعد تصديق لئلا لا يرد**  
 وحكمه اي حكم الاقرار يعني اثره الثابت به شرعا قال في شرح الدرر حكم ظهور المقر به  
 بلا تصديق وقبول من المقر له فانه يلزم على المقر ما اقر به لوقوعه والاعلى المخبر به  
 لان مدلوله الصريح والكذب احتمال عقلي الا في نسب الولاد يعني اذا اقر رجل ببنوة  
 غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا اقرت امرأة بالوالدين والولد صح ونحوه وهو ان  
 يقر رجل او امرأة بالزوج او المولى صح وشرط تصديق هولا ولكن يرد الاقرار بمرده اي  
 رد المقر له لا بعد تصديقه فانه لا يرد حينئذ وصح اقراره بالولد والوالدين لانه اقر على  
 نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وبالزوج والمولى لان موجب اقراره يثبت بيعة  
 بتصادقهما بلا اضرار باحد فينفذ وصح اقرارها اي المرأة بالوالدين والزوج والمولى  
 لان الاصل ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره وبالاقرار هولا لا يكون الا

اقرارا على نفسه فيقبل وشرط تصديق المقر لان اقرار غيره لا يلزم منه لان كلا منهما  
 في يد نفسه الا اذا كان المقر له صغيرا في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه او عبدا له  
 فيثبت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبدا لغيره يشترط تصديق مولاه كما شرط  
 تصديق الزوج في دعوى المرأة الولد وقال الزيلعي اما الاقرار بحجة بنفسه ولا يحتاج  
 اليه الى القضاء فينفذ عليه الا اذا مرده المقر له فيرد بمرده ولو صدقه ثم رده لا يصح  
 بده ولكن اذا كان يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له اخذه عن كرم منه فيما بينه  
 وبين الله تعالى الا اذا سلم له بطيب من نفسه حل فيكون هبة مبتداه منه  
 وشرط الحرية ليصح اقراره مطلقا لان العبد المحجور عليه يتاخر اقراره بالمال الى ما بعد  
 اعتق وكذا الماذون له يتاخر اقراره بمال ليس من مال التجارة كاقراه بالمهر ولو طي امرأة  
 تزوجها بغير اذن مولاه

**وان يقبل هذا الصبي ودي وبعد ارجع عن هذا المقصد**  
**وقال كيسي بنى وقال بعد بل ذلك ابني صح هذا القصد**

مسئلة في شرح الدرر قال الصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح  
 اذا بالاقراء انه ابني تعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه يثبت نسبه من  
 رجل معين حتى ينتفي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك  
 ابطال حق الولد فاذا اعاد الى التصديق يصح وفي البرازيق من كتاب الدعوى ودعوى  
 البتة يتم بقوله هذا ابني وان لم يقل ولد على فراشي وقال ليس الولد مني ثم قال هو  
 مني صح ولو قال هو مني ثم نقاه لا يصح وفي من الغفار لو قال للصبي هذا الولد مني ثم  
 قال ليس مني ثم قال هو مني يصح اذ عاين اقراره بانه ابني تعلق حق المقر والمقر له اما حق  
 المقر له فانه يثبت نسبه من رجل معين حتى ينتفي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا  
 قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي لان النفي لا يثبت واذا ثبت النسب  
 لا ينتفي بالنفي وهذا اذا صدقه الابن اما بغير التصديق فلا يثبت النسب لانه  
 اقرار على الغير بانه جزوي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق يثبت النسب  
 لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن فيثبت النسب فلوانكر الاب اقراره  
 فاقام الابن البيعة اقراني ابنه تقبل بيئته والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار  
 على نفسه بانه جزوي اما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كما في العمادية

**لو ادعى ان ابني عثمان وقال بعد ليلى الى مروان**  
**وكان عثمان له مصدقا او لا فانه به قد اختلفا**  
**فقوله من بعد ذلك ابني مروان لم يصح كما في الكتب**



بابي ثم ادعى انه ابنه تسمع  
ولا يكون هذا التناقض  
مانعا اما اذا ادعى مع

المسئلة في فصول العمادى في آخر الفصل السابع قال التناقض في الدعوى لا يكون مانعا  
صحة الدعوى في صورة وهي ما اذا قال ليس هذا ابني فلان وصدة فلان وثبت  
نسبه منه ثم ادعى اني ابن فلان فقلت اخي فصحنا لا تسمع لانه يتضمن ابطال حق المقر له  
الاول وكذلك اذا قال ان ابني فلان ولم يصرفه فلان ثم ادعى اني ابن فلان اخر  
لا يصح اقراره الثاني لان ذلك حق التصديق فلو صحنا اقراره الثاني يودي ذلك  
الى ابطال حق التصديق للاخرونه لا يجوز وصار كما لو ادعى انه مولى فلان ولم  
يصرفه فلان ثم ادعى انه مولى فلان اخر فانه لا يصح لا ثبت للاول حق التصديق  
فلو اعتبرنا اقراره الثاني يودي ذلك الى ابطال حق الاول في التصديق كذا هذا  
لو اب يعرف لكن ادعى بانه ابن اخي لئلا يسميها  
لانه لم يقدر هذا الصبي اصلا على تحويله للنسب  
فان يكن نسبه قد جهلا وقال انني ابن زيد قبلا  
بلا نزاع ان لئلا يبرهننا فان يكن زيد قد وقع عنا  
وقال في الدفوع بان ذا الصبي لم يكن ابني بل هو ابني الاجنبي  
يقبل هذا الدفوع ولكن ليس في اثبات كونه ابن ذاك فاعرف  
لانه لا خصم عنه تشهد في وجه الشهود فيها شهدوا  
لكن هذا الدفوع قالوا يقبل في دفع دعوى الابن فيما نقلوا

المسئلة في فصل العمادى في آخر الفصل السابع قال ولو ان ابنا هو معروف النسب  
من رجل قال انا ابن فلان فقلت اخي لا تسمع لانه لا يقدر على تحويل النسب ولا يجوز  
للقاضي ان يسمع هذا اذا عرف انه معروف النسب من غيره وقال ايضا رجل له في  
فاقر هذا الرجل ان فلانا اخي لا يعتبر اقراره في حق اثبات النسب فلو مات الابن  
ثم مات هذا الرجل فجميع ماله للمقر له لانه رضى بان ياخذ هو ماله فصار كونه  
له بجميع المال وليس شرط صرف المال الى ذلك الرجل ان يكون اقراره في حال عدم  
الوارث لكن في اى حالة اقر ومات ولم يبق منه وارث يكون ذلك المقر له  
كان المقر له معروف النسب فقال المقر هذا اخي ابن اخي وابن عمي ومات ولم يبق  
له وارث فكذلك الجواب ايضا لانه لما اقر بانه ابن اخ له فقد رضى بالملك له  
فيصير في معنى الوصية وقال قبل ذلك لو قال ليس هذا الولد مني ثم قال صرح  
يصح لان لا قراد بانه ابني تعلق حق المقر له اما حق المقر له فانه ثبت نسبه  
من رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد  
منى لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا الولد منى

ثم قال

ثم قال ليس يولد لا يصح النفي لانه ثبت النسب واذا ثبت النسب لا يفتنى بالنفي  
وهذا اذا صدقه الابن اما بعد التصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه  
جزئى لكن اذا لم يصرفه الابن ثم عاد الى التصديق فثبت البنوة لان اقرار الاب لم يبطل  
بعد تصديق الابن فيثبت النسب ولو انكر الاب الاقرار فاقام الابن البيهنة انه  
اقر اني ابنه تقبل بغيره ولا قراد بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزئى  
ما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير

اقر في صحته بكل ما يدخل في منزلته وعمما  
سوى ثياب التي عليه فانها ملك لزوجتيه  
ثم ادعى ابنه بان الكلا تركه حكام في ذاتي  
حكم الديانة بان تملك ما تعلم ان زوجها قد سلم  
ذلك من مهرها او قد وهب او باع لها واعطى بسبب  
وان تكن قد علمت في الواقع بانه ليس لها بتابع  
فلم يكن بكاذب الاقرار ذلك في ملك لها بحار  
والحكم لوائت على الاقرار بشاهدين من ذوى الوفاق  
فانك شاهداتها وعدل واحكم لها بكل ما في المنزل

مسئلة من البرازية وعبارتها اقر في صحته ان جميع ما هو داخل في منزلته سوى  
ثياب التي عليه ملك لزوجته ومات عن ابن قاضي الابن الكل تركه هنا حكام  
حكم الديانة انها تملك كل ما علمت ان الزوج وهبها لها او باعها او اعطاها  
بحساب المهر تملكها وما لم يكن لها ملكا لا يصير هذا الاقرار ملكا لما عرف  
ان الاقرار كاذب ليس من اسباب الملك واما في الحكم لو برهنت على اقراره  
عند الحاكم وجب الحكم به لها بما في ذلك المنزل يوم الاقرار على غير الرواية التي  
حمل قوله جميع ما في منزلي على الكرامة

في مرض الموت اذا الشخص اقر لغير وارث بدين يقتصر  
اقراره وان احاط ذلك بكل ماله وصارها لكا  
وان لوارث اقر ببطل ان لم يصدق وارث قد نقلوا

مسئلة من البرازية وعبارتها اقر في المرض بدين لغير وارث يجوز وان احاط  
وان لوارث لا الا ان يصرفه الورثة او يبرهن وفي شرح الدرر وجاز اقرار المريض  
لغير الوارث لوجود المقتضى وانتفاء المانع اما الاول فلانه تعرف في خالص ماله  
وهو يقتضى الجواز واما الثاني فلانه المانع من الجواز كان الارث وقد انتفى ولو كان



اقراره بكل ماله لما روى عن ابن عباس عن رضى الله عنهما انه قال اذا اقر الرجل  
فرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله والقياس ان لا يصح  
اقراره الا في الثلث لان الشرع قصر تصرفه على الثلث وتعلق بالتلفين حق الورثة  
ولهذا لو تبرع بجميع ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب ان لا ينفذ الا  
في الثلث ولكن يترك القياس لما روى عن ابن عباس عن رضى الله عنهما ولا يجوز اقرار  
لوارثه الا بتصدق ببقية اى بقية الفرض وبقية الورثة

**ولو اقر رجل لوارث ومات فاختلف ذو التوارث**

**مع ذلك الوارث قال قد اقر في صحة وهو لا يملك الاخر**

**قالوا بان ذلك كان في المرض وانه حال اعتداله عرض**

**فالقول للوارث انه اقر في مرض وذلك عنه قد صدر**

**وان يقيم ههنا برهانا فدعى الصحة حيث كانا**

**اولى وهكذا اذا كانا مختلفين زوج ووارث على ما قد سلف**

**وقال ان زوجه قد وهبت صداقتها في صحة وذهبت**

**وقالت الوارث كانت في المرض فالقول للوارث فيما يفترض**

**والزوج ان يقدر على ما يدعى من صحة بينته فلتسمع**

اشتملت الابيات على مسألتين الاولى في البرازية قال اقر لوارثه ثم مات فاخذ  
المقر له مع الورثة فقال كان في الصحة وصح والورثة قالوا كان في المرض فالقول  
للورثة وان يبرهننا فبينة المقر له اولى وان لم يكن بينته فله ان يحلف الورثة دون  
الاقرار في الصغير وانكره المقر له فالقول للمقر له لا سنده الى حالة معهوده من  
الضمان وفي جامع الفتاوى ولو اقر لوارث ثم مات فاختلف المقر له والورثة فقال  
المقر له اقر في الصحة وقال الورثة لا بل في مرضه فالقول للورثة وبينة المقر له  
اولى وان لم يقدر البينة واراد استحلافه فذلك والمسئلة الثانية في جامع  
الفتاوى ايضا قال لو اقر المريض بدين المهر لامرأة صح الى مهر مثلها كما لا ريب  
لو اقر لها في مرضه بمهر الالف وقد تزوجها عليها ثم قامت البينة بعد موته انكرت  
وهبت مهرها لزوجها في حياتها هبته صحبته جازا اقراره لها ولا تقبل البينة  
لانه علم كذبها باقراره المتأخر وحقا العقد في مرض الموت ثانيا وذكر في البينة  
مريض اقر لامرأة بصداقتها ومات في ساعته فاقامت الورثة البينة على اتصال  
صداقتها اليها في صحته وقضى بها بطل حقها في المهر وذكر في المحيط الظاهر ان اقرار  
المريض بالمهر لا يقع انتهى قلت عدم الصحة لانه لا اقرار لوارث واذا لم يقع لا اقرار

قبلت البينة بالهبة كما صرح به في النظر والله اعلم وحكمه وفي فتاوى قاضي خان  
رجل اقر لوارث بشئ ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار  
في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعى انه كان في مرضه  
فان اقاما جميعا البينة فبينة المقر له اولى وان لم يكن المقر له بينة واراد استحلاف  
الورثة كان له ذلك وفي تكملة الطوري في مسایل مشهوره اخو الكتاب قال وهبت  
مهرها لزوجها ماتت فطالب ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها  
وقال بل في الصحة فالقول للزوج والقياس ان يكون القول للورثة لان الهبة حادثة  
لحوادث تنضاف الى اقرب الاوقات ووجه الاستحسان انها تنفقوا على سقوط المهر  
عن الزوج لان الهبة في مرض الموت تفيد الملك وان كانت للوارث الا ترى ان المريض  
ذا وص عبد الورثة فاعتقه الوارث او باعه فقد تصرفه ولكن يجب عليه الضمان  
ان مات المورث في ذلك المرض رد الموصية للوارث بقدر الامكان فاذا سقط عنه  
مهره بالاتفاق فالوارث يدعى للعود عليه والزوج ينكر القول قول المنكر انتهى

**والشخص ان اقر انه قبض دينا من المديون وهو في المرض**

**صدق في الثلث بلا زيادة فافهم هديت واقصد الافادة**

مسئلة في الاشياء والنظاير قال لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد  
من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق  
في قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون  
العبد قد مات قبل مرضه وقد مضى قريبا وفي البرازية اقر بقبض دين الصحة  
في المرض مع سواء كان عليه دين الصحة او لا وان اقر بقبض ما ادانه فيه لا يقع ان  
كان عليه دين الصحة انتهى

**اقر خالد بشئ في المرض وقال ذاتي صحفى كان عرضي**

**وانني فعلته في صحفى قالوا بان ذلك في منزلة**

**اقراره في مرضه من غير ان يذكر للصحة في ذلك زمن**

مسئلة في الاشياء والنظاير قال اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة  
كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في  
المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى  
ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث  
وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه وفي  
نفس العمادية في احكام المرض اذا كان بيع العبد في الصحة ثم اقر في مرضه بقبض



الثمن وقد سلم العبد اوله يسلم هو مصدق واذا باع في مرضه شيئا باكثر من قيمته شتر ثمن  
 باستيفاء الثمن لم يصدق وقيل للمشتري ان الثمن مرة اخرى او انقص البيع في قول ابو يوسف  
 وفي قول محمد يودي مقدار القيمة او ينقص البيع واذا اقر المبيع ببيع عبده في صحته من رجل  
 والعبد في يديه او يدي ذلك الرجل وتقبض الثمن وصرفه الرجل لم يصدق على استيفاء  
 الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه وان باع منه عبدا في صحته وسلم اليه ثم اقر  
 في مرضه باستيفاء الثمن فصدق فيه ثم وجد المشتري به عيبا بعد موته فرده بقضاء كان  
 ساير الغرماء احق بتركة الميت الا هذا العبد فان المشتري فيه اسوتهم الا ان يقول  
 عند الرد لا ادفعه حتى استوفي حقي فيكون بمقدار الثمن من الغرماء لان الميت كان مصدق  
 على قراره باستيفاء الثمن غير مصدق على ايجاب الشركة مع غرماء العتقة

**لو قال انسان جميع مالي او كل ما املكه خالي**  
**فهيبة لا بد في ذلك من تسليمه مع القول فاستين**  
**وان يقل جميع ما تحوي يدي او هو معروف ومنسوب الي**  
**فخالفه اقراره ذكره الامتة الاخيار**

المسايل من البرازية وعبارتها جميع ما في يدي او يعرف وينسب الى فلان اقراره ولو قال  
 جميع مالي او ما املكه فلان فهيبة لا يملك بلا تسليم وقبول قال في صحته كل شيء في  
 يدي او جميع ما املك اولدى هيبة وقد مر ان العرف في بلادنا على خلافه فيحمل على البر وكذا

**لو قال في الابرار ان لاحق لي قبل زيد فهو ابراء جلي**  
**يدخل في ذلك اللفظ والعبارة عين ودين وكذا الاجارة**  
**في الجنابة كذا تدحيس كذا كفالة على ما ينقل**

الابيات تشتمل على مسئلة في الفن الثالث من الاشباه والتظاير قال وفي كافي الحاكم من  
 الاقرار لاحق لي قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والاجارة والتحد والمقصود به  
 انه يبرأ من الاعيان في الابرار العام الى اخر ما بسطه في الابرار العام وقال في  
 كتاب الدعوى من البرازية اقر رجل انه لاحق له قبل فلان فهو جائز عليهم ويدخل فيه  
 كل عين ودين وكفالة واجارة وجد وجناية وكذا لو قال هو برى عمالي عليه لكن لا تدخل  
 فيه الامانة كالوديعة والفارية ولو قال هو برى عمالي عنده تدخل الامانة ايضا  
 لا المقصوب ولو قال هو برى عماله قبله دخل المقصوب والامانات ايضا

**لو انه بعد طلاق قد جرى كل من الزوجين ابرا الاخر**  
**من كل دين واجب تحقيقا وصار كل منهما قريبا**  
**فانه يسقط ما تعلقا بسبب النكاح قل لا مطلقا**

ثم الجنابة

المسئلة في طلاق شرح الدرر وغير قال ويسقط الخلع والمباراة بفتح الهبة جعل  
 كل منهما برئيا للآخر من الدعوى عليهم كل حق لكل منهما على الاخر ما يتعلق بالنكاح  
 كالمهر مقبوضا او غير مقبوض قبل التخيى الدخول بها او بعده والنفقة المأتمية ولما  
 نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر قيد بالنكاح لانه لا يسقط ما لا يتعلق به كالقرض  
 وثمن ما اشترت ونحوها وفي البحر قال في باب الخلع ويسقط الخلع والمباراة كل  
 حق لكل واحد على الاخر ما يتعلق بالنكاح حتى لو خالعهما او بارها بما لم يعلم كان الزوج  
 ما كتب له ولم يبق لاحدها قبل صاحبه دعوى في المهر مقبوضا او غير مقبوض قبل  
 الدخول بها او بعده لان الخلع كالمباراة من الجانبين لانه ينهي عن الخلع وهو  
 لفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا تحققت

المنازعة بعده والمباراة بالمهينة وتركها خطأ وهو ان يبرأ كل واحد منهما عن دعوى  
 صاحبه وذكر الامام خواهرزاده ان هذا احدى الرديتين عن ابي حنيفة وهو الصحيح  
 وان لم يكن على الزوج مهر فعليها مرد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا  
 بذكر الخلع وفي رواية عن ابي حنيفة وهو قولهما انه لا يبرأ احدهما عن صاحبه وهكذا  
 ذكر في البرازية فظاهر عبارتيهما اولا ان المهر اذا كان مقبوضا فلا رجوع له عليها  
 وصرح كلاهما فانما الرجوع وقد صرح قاض خان في فتاواه في هذه المسئلة بانها ترد  
 ما ساق اليها من المهر فيخبر ببراء كل منهما عن صاحبه وقد ظهر ان محل البراة  
 كل منهما ما اذا خالعهما بعد ما دفع لها مهجلا المهر وقد بقي موجله فانه يبرأ عن موجله  
 وتبرأ عن مهجله ولذا قال في المحيط والصحيح انه يسقط من المهر ما قبضت المرأة  
 فهو لها وما كان باقيا في ذمة الزوج يسقط

**لو اقرت حرة بدين وزوجها وصفها بدين**  
**في ذلك الاقرار فالأقرار صحيح في حقه وذلك الامر دفع**  
**عند الامام ثم اذا كاد دين يكون ثابتا برفق بالعين**  
**اما بالاستهلاك او بالبينة او بالشرا ايضا على ما بينه**  
**قالا بان تلك لا تصدق في حق زوجها على ما حققوا**  
**فلا يخرج بسا بلا برهان اذ فيه منعه من الفشيان**

فوله بين اي يكذب قال في شرح الدرر حرة اقرت بدين فكذبها زوجها صح اقرارها في حق  
 زوجها عند ابي حنيفة حتى تحبس وتلازم كالدين الثابت بالمعينة بالاستهلاك والشرا  
 او بالبينة وعندهما لا تصدق في حق الزوج فلا تحبس ولا تلازم لان فيه منع الزوج عن  
 غشيانها واقرارها لا يصح فيما يرجع الى بطلان حق الزوج وفي منع الغفارة اقرت الحرة



المكلفه بدین لاخر فکذبها زوجها مع اقرارها في حق زوجها عندا في حقیقة فتجبس المقره وتلزم كالدين الثابت بالمعاینة كالاستهلاک والشر والبدنة وعندهما لا تصدق في حق الزوج فلا تجبس وتلزم لان فيه منع الزوج عن غشيانها واقرارها لا يصح فيما يرجع الى بطلان حق الزوج اقوال ينبغي ان يقول على قولهما افتاء وقضا لان الغالب ان الاب يعطى الاقرار له او لبعض اقاربها ليتوصل بذلك الى منعها بالحجس عندي عن زوجها كما وقعت عليه مرارا حين ابتليت بالقضا وهذه المسئلة خارجة عن قاعدة الاثر حجة قاصرة على المقر ولا تنقدى الى غيره

**لو قال لا ادري على درهم او نصف درهم فقالوا يلزم على الزی اقر في هذا المثل من ذینک ما هو الاقل والاختلاف صاحب في المقر به يمنع صحة له لا سببه**

اشتملت الابيات على مسئلة في الاشباه والنظایر قال اذا اقر مجهول لزمه بيان الا اذا قال لا ادري له على مائة درهم فانه يلزمه الاقل كما في البرازية وفي لسان المحكم وكما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالجهول بخلاف الجهالة في المقر له فانه فيه صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال هذا المجهول لو احدهم من الناس لما اذا لم تكن متفاحشة لا يمنع بان قال هذا العبد لاحد هذين الرجلين وقال خمس الامنة السرخس الجهالة تمنع ايضا في هذه الصورة لانه اقرار بالجهول فانه لا يفيد لانه لا يبرر على البيان وههنا لا يجبر على البيان والاصح انه يصح لانه يفيد وفائدة وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانها لو اتفقا على اخذه فلهما الاخذ والحاصل ان الاقرار بالجهول لا يصح اذا كانت الجهالة متفاحشة واذا لم تكن متفاحشة يجوز والاقرار بالجهول يصح مطلقا معلوما كان او مجهولا وانما البراءة عن الحقوق لجهولة يصح بعموم وبدونه وفي شرح الدرر ولو اقر بالجهول صح لان الحق قد يلزمه مجهولا بان اتلف ما لا لا يدري قيمته او جرح جوارحه لا يعلم ارشها ولزمه بيان ما جهل بماله في معنى اذا قال لفلان على شيء او حق لزمه ان يبين بماله قيمة لانه اخبر الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب في الذمته فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح ولا يصح الاقرار بالجهول اذا فحشت جهالته بان يقول هذا العبد لو احدهم من الناس لان الجاهل لا يكون مستحقا وان لم تخشى بان اقراره غصب هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح عند شمس الائمة السرخسي لانه اقرار بالجهول وانه لا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد وصول الحق الى المستحق لانها اذا اتفقا على اخذه فلهما حق الاخذ يقال له بين المجهول وان لم يبين اجبره القاضي على البيان ايضا لا الحق الى المستحق كذا في الكافي

مسئلتين

والمسئلة الثانية في الاشباه والنظایر ايضا قال الاختلاف في المقر به منع الصحة وفي سببه لا اقر له بعين مضاربة او ودیعة او امانة فقال ليس لي ودیعة لكن لي عليك الف من من مبيع وقرن فلا شيء له الا ان يعود لا تصديقه وهو مصر ولو قال اقرضتكها فله اخذها لا نقا قهها على ملكه الا اذا صدقه خذ قال لا يوسف ولو اقرضته غصب فله مثلها لكن في حق العين كذا في الجامع الكبير

**اقر ثم قال كنت كاذبا او في الزی اقرت فيه لا عجا فاحكم ان تخلف المقر له بانه يصدق في الاقرار له**

المسئلة في شرح الدرر قال اقر بدین او عین ثم قال كنت كاذبا في اقراری حلف المقر له ان المقر له يكن كاذبا فيه ولست بمبطل في دعوى عليه عندا يوسف وهو استحسان وعندهما يوم بتسليم المقر له وهو القياس لان الاقرار حجة يلزمه شرعا كالبدنة بل اول لان احتمال الكذب فيه بعد وجه الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انه اذا ارادوا الاستئانة يكتبون الصك قبل الاخذ ثم ياخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة فيحلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس وكثرة الخلف والخنايات وهو يتصور ولا يدعي لا يفرض اليقين ان كان صادقا فصار اليه ذكره الزيلعي واعاد المسئلة ايضا في شرح الدرر في كتاب الاقرار قال اقر بدین لا انسان ثم قال كنت كاذبا فيه حلف المقر له على عدم كذبه اي على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقرت فيه ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عندا يوسف وعندهما يوم بتسليم المقر له في المقر له والفتوى على انه يحلف المقر له كجریان العادة بين الناس انه يكتبون صك الاقرار ثم ياخذون المال كذا في الكافي وفي البرازية اقربا ببيع وقبض الممن ثم انكر قبضه واداد اختلافه في القياس لا يستحلف وهو قول الامام ومحمد لعساد الدعوى لكونه مناقضا في الاقرار بالقبض والانكار في الاستحسان يحلف وهو قول الامام الثاني يعني بابيوسف فان العادة جرت بتقديم الاقرار على القبض والشهاد وكذلك في القرض وغيره وعلى هذا ادعى الهزل في الاقرار والقبض والخيار ان يحلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا في قرارة وعليه استقرار فتاوى ائمة خوارجهم لكنهم اختلفوا في فصل وهو ما اذا مات المقر ثم ادعى ورثة الهزل وعدم القبض هل يحلف فبعضهم على انه يحلف وبعضهم على انه لا يحلف المقر

**ولو على وارت زهدا دعي شخص عبقار فقال المدعي عليه ليس لي بذلك علم فعند ذاك اظهر ذاك الخصم صكا باقرار موثقا بما قد ادعى فقال ذاك انما كان اقرارا كاذبا لا يقبل ذلك منه صاح فيما نقلوا**



لا يخفى انه اذا لم يقبل من الوارث قوله عن ميراثه المقرانه كان كاذبا كان المقتدر ما في  
 الفصل من اقرار المورث اذا ثبت ذلك بالبيينة والوارث تحليف للمدعي بان المقر  
 صادق في اقراره والعبارة منطوقة بلا تاء هل من فتاوى قاضي خان من كتاب الرعي  
 رجل ادعى على وارث رجل ما لا يخرج صكا باقرار المدعي عليه بالمال فادعى الوارث ان  
 المقر كذب في اقراره وطلب يمين المدعي على ذلك كان له ان يحلفه لانه ادعى عليه ما لا يورث  
 به بل دعواه ولو قال الوارث قد اقرت لك الميت تلحظه قال بعضهم انه ان يحلفه لانه  
 لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى ان المقر با في اقراره لا يفيد ذلك منه وذكر قبل ذلك  
 رجل ادعى ما لا يورث رجل ما لا يخرج صكا فيه اقرار المدعي عليه بذلك المال للمدعي فقام  
 المدعي عليه ان المدعي قد رجا اقراره واراد ان يحلف المدعي على ذلك كان له ذلك وذكر في  
 كتاب الاقرار رجل اقر رجل بدين ثم مات فقال ورث الميت كان اقراره على ما يحلف  
 المقر له لعدا اقرار ذلك بهذا المال اقرارا صحيحا وفي التجنيس رجل اخرج صكا باقرار  
 رجل فقال المقراني قد اقرت بذلك ولكنك ردوت اقرارك واراد تحليفه على ذلك  
 يحلف لان هذه دعوى صحيحة من قال بعت مني عبدا فقال الاخر بعت ولكنك  
 اقبلتني فانه يحلف على ذلك وفي فصول العبادي وتفسير التلخيص انا قواضيان نفهم  
 البيع عند الناس لكن لا يكون قصدا من ذلك البيع حقيقة  
**اذا اقرانه قد طلقا** **زوجته الثلاث ثم اقرنا**  
**وقال بعد كنت في اقرارى** **ذا كاذبا وليس ذا حجارى**  
**فتفق الثلاث عند القاضي** **اذا اقرنا المدعى التقاضى**  
**لكن اذا استنفق في المفتى** **يقول في هذا المقام افتى**  
**يكون في الشئ عند امناحا** **ان كان هذا كاذبا صراحا**  
 المسئلة في جامع الفتاوى عن القينة قال اذا اقرانه طلق امراته ثلاثا ثم قال كذب  
 في اقرارى فعند القاضي يقع ثلاثا والمفتى يفتى باباحية اذا قال عنه كذب في اقرارى قال  
 له عليك جناح ان كنت كاذبا في اقرارك ولو شهد على المظلوم عند استحسان الظاهر  
 بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا يصرف في الحرمة والطلاق جميعا وهذا صحيح  
 وهو رواية عن السلف من البرزلى وفي التجنيس من كتاب الطلاق رجل طلق امراته  
 ثلاثين فقال له رجل بعد ذلك طلقت ثلاثا امراتك فقال نعم ثم تزوجها بعد  
 ذلك بنكاح جديد ان كانت المرأة سمعت جوابه للمسائل لا يحل لها ان تزوج فيه  
 وخل للزوج امساكها لان المرأة تخفى على ظاهر حاله وهو اقرار بالثلاث والزواج بين  
 على حقيقة حاله وهو عالم انه اراد الكذب وفي البرزلية من كتاب الطلاق

اذا قال طلقك ثلاثا كاذبا كانت طلاقا في القينة  
**طلاق زوجته ثم ادعى** **بان هذا الطلاق با وقعا**  
**قد كان محض تافقا او ان عرف** **منه جنون ظاهر لا يختلف**  
**بان رأى القاضي منه ما ذكر** **او كان مشهورا به بين البش**  
**يعلم فالك من اهل الزمان** **فيقول له اقبل بلا عينا**  
 المسئلة في الاشياء والنظاير قال طلقوا عتق ثم قال كنت صفيقا فالقول له وان  
 اسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل ولا فلا وذكر الشيخ خير الدين الرجلي في فتاواه  
 قال اعلم ان الجنون والمهرم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك ففقدت في  
 الحاشية لو طلق المهرم امراته فاصحا قال قد طلقت امراتي ان رده الى حال البرسام  
 وقال قد طلقت امراتي في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى حال البرسام  
 يقع قصدا قال ابو الليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حالة من كثر الطلاق  
 هكذا نقله في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي البرزلية طلق المهرم فيما صحا  
 قال قد طلقت امراتي ثم قال قلت لاني قد توخيت وقوع الطلاق الملاي تكلمت به في  
 البرسام التكا في ذكره وحكايته صدق ولا لا ثم قال وافق الامام فظهر الدين فيه  
 وعن غيره في مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع فقد علم بهذه النقول  
 انه لا يصرف قصدا في واقعة الحال لانه لم يرده الى تلك الحالة ولم يكن في ذكره  
 وحكايته ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه به لديه  
 يؤكد ذلك هذا في القينة واما في الديانة فان كان في الواقع انه بناء على ما صدر  
 منه في حال الجنون فلا يولخذ به والحالة هذه انتهى قلت والحاصل في هذه المسئلة  
 كما ذكر في النظم ان كان جنونه وبرسامه ظاهرا تعرفه الناس منه او كان بحيث  
 يراه القاضي منه يقولوا وفعل او كان مشهورا عند ذلك فلا يقع طلاق ولا عتاقه  
 واما ان كان يعترف به ويحلف عليه في بعض الاوقات ولا يقدر ان يمنع نفسه  
 مما يريد فيطلق ويقول اعترفت في حالة الجنون او البرسام والقينة فطلقته وهو يدرك  
 انه طلق فلا يصرف شرعا وطلاقه واقع والله اعلم واحكم  
**اقر بالمال وكان اشهدا** **عليه في الصك شهودا**  
**ثم ادعى بان بعضه ربا** **او بعضه قرض عليه ككتاب**  
**يقبل ان برهني اذ مضطر** **قد كان ذا فيما به اقرارا**  
**وليس قوله هذا قضا قضا** **وليس ما ادعى به معارضنا**  
 المسئلة في الاشياء والنظاير من القضا والشهادات قال وذكر في القينة من باب



ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا  
 كثير ان الرجل يقر على نفسه بمال في صدك ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبه  
 ربا عليه ونحن نقضي انه ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان تناقضا لانا نعلم انه  
 مضطر الى هذا الاقرار في التنوير وشرحه للمصنف اقر رجل بمال في صدك واشهد عليه  
 ثم ادعى ان بعض هذا المال المقر به قرض وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل  
 بينته وهكذا قال شيخنا عبد البر ابن الشحنة في شرحه للمنظور للرهبان ونظمه فقال  
 اقر بعض المال قرض وبعضه ربا قال في التبيين تقبل حروما وقال في كتاب المواثيق قال  
 استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي رماح الدينار  
 بخمسة دنانق ثم تبين فاستحل منهم فابره عما بقى له من حال كون ذلك مستهلكا فكتبت  
 انا وغيري انه يبرأ وكتب ركن الدين الراشداوى الابرار لا يعل في الربا لان رده حق الشرع  
 وقال به اجاب نجله الدين الحكيم معللا بهذا التعليل وقال هكذا سمعت من ظهور الدين  
 المرغينا في قال فقرب من ظن ان الجواب كذلك مع تردد فكتبت اطلب الفتوى فخرجوا  
 عنه فحضرت هذه المسئلة على علماء الائمة الحنابلة فاجاب انه يبرأ اذا كان الابرار بعد  
 الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فازداد ظني بصحة جوابي ولم اهتم وبطل على  
 صحته ما ذكره البرزوي في عناية الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية  
 يملك العوض فيها بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرار لرد مثله  
 فيكون ذلك مرد ضمان باستهلاكه لا رد عين ما استهلك ويرد ضمان ما استهلك لا يرد  
 العقد السابق بل يتقرر مفيد الملك في فصول الربا فلم يكن في رده فايده بقبض عقد  
 الربا ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قايما  
 لا رد ضمانه **لو قال ابرار لك عن ذي العين فلا يصح ذا بغير ما بين**  
**اما اذا ابرار عن دعواها صح بغير شبهة تراها**  
 المسئلة في الاشياء والنظائر من الفن الثالث فن الاحكام قال لا يصح الابرار عن الاعيان  
 والابرار عن دعواها صحيح فلو قال ابرار لك عن دعوى هذه العين صح الابرار فلا تصح  
 دعواه بها بعده وبينته ولو قال برئت من هذه الدار ومن دعوى هذه لم تصح دعواه  
 وبينته ولو قال ابرار لك عنها او عن خصومتي فيها فهو باطل وله ان يخادم وانما ابرار  
 عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق لي قبل يبرأ من العين  
 والدين والكفالة والاجارة والحد والقصاص وبه يعلم انه يبرأ من الاعيان في ابرار  
 العام لكن في مديونات القنينة افترق الزوجان وابرار كل واحد منهما صاحبه عن جميع  
 الدعاوى وكان للزوج بنه في ارضها واعيان قائمة فالخمس والاعيان القائمة لانه

في ابرار عن جميع الدعاوى وتدخل في ابرار العام الشفيع فهو مستقط لها قضاء  
 لا ديانة ان لم يقصد هاك في الولوجية وفي الخزائن ابرار عن العين المفقودة  
 ابرار عن ضمانها او تصير امانة في يد الغاصب وقال زفر لا يصح الابرار وتبقى  
 مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح الابرار ويرى عن قبضتها فقولهم الابرار  
 عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابرار والا فالابرار عنها المستقط  
 الضمان صحيح او يحل على الامانة وفي دعوى البرازية ولو برهن احد الورثة على  
 اقرار الاخر انه برى من ميراث ابيه والميراث اعيان لا يقبل اعدم صحة الابرار  
**ادى وصي ميت لولده جميع ما كان له تحت يده**  
**من الذي تركه واشهدا ولدت عليه في هذا الادا**  
**وقال ان لم يبق لي في التركة حق وان كذا قد تركته**  
**اني من القليل والكثير والفلس والنقيير والقطير**  
**وكل ما خلف قد حويت وكل حق لي قد استوفيت**  
**ثم عقيب ذلك الابرار وجد في يده الصبي شيئا فقصد**  
**ان يدعي به وقال ذلك ايضا من الذي له قد تركا**  
**اني فان يقع شهودا تقبل دعواه هذه على ما ينقل**  
 الصبي فاعل وجدوا الاشارة بهذا الوصي اشتملت الابيات على مسئلة في فصول  
 الوادي المحظرة واخر الفصل الثامن والعشرين قال رجل مات ووصي الى اخر  
 فدفع الوصي الى الورثة ميراثه وكل شئ كان له في يده من تركة ابيه واشهد  
 الابن على نفسه انه قبض منه جميع تركة والده ولم يبق له من تركة والده  
 قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك دارا في يد الوصي وقال هذه من  
 تركة والدي تركها ميراثا ولم اقبضها قال فهو على حجة واقبل بينته واقض  
 بها له ارايت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من الدين على البنات وقبضت  
 كله ثم ادعى على انسان ان لابي عليه ما لا لم تقبل بينته عليه واقض له بالدين  
**ثم اذا الدين كان قبضا للدين من مديونه ثم مضى**  
**يبرئه منه ورام لورجه مديونه عليه ذاك ما اقص**  
**لعله وتلك كون الدين قضاه با مثل لا بالعين**  
**ومثل هذا الحكم ما لو باعا شخص لا انسان عندا متاعا**  
**وقبض الثمن عن اشترى وبعد ذاك القبض ابرار جرى**  
**من بايع المشتري من الثمن يصح ذا الابرار هنا وجاز ان**



**يرجع ذلك المشتري بما دفع لبائع وذلك أصلا ما اقتنع**  
**وذلك في براءة الاستقالات براءة استيفاء فيما نقل**

المسائل عن الاشياء والنظائر في المداينات البراءة بعد قضاء الدين صحيح لان الساقطة لقضاء المطالبة لاصل الدين فيرجع الدين بما اداه اذا البراء براءة اسقاط واذا البراء براءة استيفاء فلا يرجع واختلفوا فيما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وعلى هذا الوعلق طلاقها ببراءة ما عن المهر ثم دفعها لها لا يمل التعليق فاذا البراء براءة اسقاط وقع ورجع عليها حتى في شرح المجمع خلافا في صحة براءة المحال المحيل بعد الحوالة فابطله ابو يوسف بناء على انها نقل الدين وصحة محمد بناء على انها نقل المطالبة فقط وفي مداينات القينة تبرع بقضائهم عن انسان ثم ابراء المطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلم يرجع ان يرجع بما تبرع به وذكر في الفن الثالث في القول في الدين عرفه في الحاوي القدسي بانه عبارة عن ما لي حكمي يحدث في الذمة ببيع او استهلاك او غيرها واستيفاءه لا يكون الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له وحدث بالشرا في ذمته عشرة دراهم ملكا للبائع فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع دينار وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلها بدلا عن المدفوعة اليه فالتمسوا قصاصا وتفرع على هذا ان طريق ايفاء الدين انما هو المقاصة فلو ابراء عنه بعد قضاءه صح ورجع المديون على الباين بما دفعه وفي فصول العادي في الفصل الثالث والثلاثين في الاحكامات في احكام الدين قال في المحيط اذا قبض ربح الدين الدين من المديون ثم ان ربح الدين ابراء المديون من الدين هل يرجع المديون بما قبض منه ذكر في الباب الثاني من رهن الاصل انه يرجع وهو اختيار شمس الائمة السرخسي والصدور الشهيد وذكر خواهر زاده انه لا يرجع وهو اختيار بعض المشايخ وكذا الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن ثم ابراء ذمة المشتري عن الثمن صح ويرد الثمن على المشتري وفي ما ذوت المحيط وبيوع الذخيرة وشروط طهر الدين المرغيب ان البائع اذا ابراء المشتري عن الثمن بعد القبض يصح ويومر برد الثمن الى المشتري والقرض اذا ابراء المستقر من بعد ما استوفى الدين يجوز ويومر برد ما قبض الى المستقر وفي كتاب الفوايد ابراء احد الورثة الفرع من الدين يصح في نصب المشتري

**اقرار من اكره قالوا باطل وبعضهم في سارق محاول**  
**صحة اقراره هذا حتى بذلك بعض العلماء افتى**

المسئلة في جامع الفتاوى قال في المحيط من المشايخ من قال بصحة الاقرار بالسرقة مكرها وعن الحسن بن زياد يحل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع الحبل لم يظهر العظم وفي الفتاوى الزينية اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فقد افتى المتأخرون بصحة والمسئلة في الاشياء والنظائر مغزيا الى سرقة الظهيرية وفي فتاوى قاضي خاند اكره ليقر بعد اوقصاص فاقر كان باطلا ولو اكره ليقر بفسب او اتلاف الوديعة فاقر لا يصح اقراره وفي رسالة السياسة لده افندي قال سوفن السياسات ما حكى عن الفقيه ابي بكر الاعمشان المدعي عليه اذا انكر السرقة فللامام ان يعمل فيه باكره رايه فان غلب على ظنه انه سارق وان المال المسروق عنده عاقبة وفي سرقة الخلاصة والبرازية عن الاصل المدعي انكر السرقة قال عامة المشايخ يعززه الامام اذا وجد في مكان التهمة بان مره يمشي مع السارق او كان مع شربة الخمر لكنه لا يشرب دخل عصام بن يوسف على امير بن فاق بسارق فأنكر فاستل فقال اليمن على المنكر والبينة على المدعي فقال الامير هاتوا بالسوط والعقابين فما ضرب عشرة حتى اقر واتي بالسرقة قال عصام سبحان الله ما رايت ظلما اشبه بالعدل منه وفي اكره جميع الفتاوى والبرازية عن سرقة المحيط من المشايخ من قال بصحة الاقرار بالسرقة مكرها سئل الحسن بن زياد يحل ضرب السارق حتى يقر قال لم يقطع الحبل لا يظهر العظم وفي البرازية من كتاب الاكره اكره على الاقرار عن الحقوق او الكفالة بالنفس وتسليم الشفعة او تركه عليها كان باطلا الى ان قال ومن المشايخ من قال يصح الاقرار بالسرقة مطلقا وعن الحسن بن زياد انه يحل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع الحبل لا يظهر العظم وفي اخر جنات جامع الفتاوى المدعي عليه اذا انكر السرقة قال عامة المشايخ يعززه اذا وجد في مكان التهمة بان مره يمشي مع السارق او جالس مع شربة الخمر لكنه لا يشرب دخل عصام بن يوسف على الوالي فاق بسارق فأنكر فقال اليمن على المنكر والبينة على المدعي فقال هاتوا بالسوط والعقابين فما ضرب عشرة حتى اقر واتي بالسرقة قال عصام سبحان الله ما رايت ظلما اشبه بالعدل منه

**لو اكره الانسان شخصا فاقرب ثم توارى بعد ذاع البصر**  
**اي يصير المكره صاح بعد ما خلى سبيل فقال العلماء**  
**ان كان ذلك كره الاقرارا مستانفا من بعد ما توارى**  
**جاز اذا اكره عن ذلك انتفى اذا قد اقر طائفا مستانفا**  
**وان يكن ذا الم يغيب عن البصر بعد فرده اليه واقر**  
**فلا يجوز ذلك الاقرار لانه لم يجز الاجبار**



المسئلة في اكره لسان الحكم قال وفي البديع الاكره يمنع صحة الاقرار سواء كان المقرب  
ما يحتمل الفسخ ولا يحتمل وسواء كان مما يسقط بالشبهات كالحودود والقصاص  
ولو اكره على الاقرار بذلك ثم حكم بسبيله فهذا على وجهين اما ان يتوارى عن بصر  
المكره حين ما خلى سبيله واما ان لم يتوارى عن بصره حتى يبعث من اخذه وورده  
اليه فان كان قد توارى عن بصره ثم اخذه فاقرارا مستانفا جانا قراره لانه لما  
خلى سبيله حتى توارى عن بصره فقد زال الاكره عنه فاذا اقر به من غير اكره  
جديد فقد اقر طائعا فيصح وان كان لم يتوارى عن بصره بعد حتى رده اليه فاقر به  
من غير تجديد الاكره لم يصح اقراره لانه لم يتوارى عن بصره فهو على الاكره والاول

**خوفها الزوج بضرب حتى وهبت المهر وقالت انتا  
منه برئ لا تفصح ذي الهبه ان كان قادرا على من ضربه**

المسئلة في قيمة الفتاوى قال خام زوجته واذاها بالضرب والشم حتى وهبت  
الصدوق منه ولم يعوضها فالبراقه باطله زوج امرأه سر او اراد ان تبرئه من المهر  
فدخل عليها صدقاقه وقالوا لها اما ان تبرئه من المهر والا قلنا للشحنه فيسود  
وجهك والمسالة بحالها فليس باكره وقال في البرازية من الاكره ضربها حتى  
حتى اقرت باستيفاء مهرها جاز عنده لان الاكره لا يتحقق الا من السلطان  
وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره ولم يذكر الخلاف وسره  
المفظة يدل على انه على الوفاق وعند الثاني يعني بايوسف ان هدها بما يحصل  
منه القتل فاكره كالسيف ونحوه وان بغيره فاقرارها جائز وعند محمد اذا اخلها  
في موضع لا تقدر ان تمنع منه فبمسئلة السلطان اما اذا هدها بوعيب قاروا  
باطل والفتوى في تحقق الاكره من غير السلطان على قولها وفي فتاوى القسبة  
عدد درجلا بضرب حتى باع ماله او ابراه عما عليه فهذا يختلف باختلاف فدى  
المراوات فرب انسان يكون القول الشديد في حقه اكرها ورب انسان لا يكون  
الضرب في حقه اكرها ضرب امرأته ضربا شديدا حتى احتلعت نفسها منه بمهرها  
ونفقة عدتها واثاث بيتها فالضرب لاجل الاختلاع فلها ان تدعى ذلك السلطان  
واقع وفي فتاوى الخاصي المكره اذا وكل انسان بطلاق امرأته وجعل امرأته ليها  
يقع وفي فتاوى قاضي خان واذا اكرهت المرأة على قبول الخلع فقبلت ثم رضيت  
ان كان الخلع بلفظ الخلع لا يلزمها المال والطلاق باين وان كان بلفظ الطلاق  
على قول ابي حنيفة وابي يوسف يصير باينا ويلزمها المال  
الصحيح مناسبه الاقرار ظاهرة لان كلا منهما فيه اعتراف للختم بما هو في صدق

وهي يشتملان على قطع المنازعة لكن الاقرار اقرب الى الصواب لعدم البدل ولهذا  
قدمه بخلاف الصحيح وقال في المصباح اصح اتي بالصحيح وهو الخير والصواب وصالح  
صلاحا من باب قاتل والصحيح اسم منه وهو التوفيق ومنه صلح الحديبية واصلحت  
بين القوم وفقت وتصالح القوم واصطلاحا وقال في البحر هو عقد يرفع النزاع وسببه  
سبب المعاملات لتعلق المقدور بتهاطيه وركنه الايجاب والقبول والمرسوعات له

**صالح من شئ على انكار يرتفع النزاع في ذي الدار  
وليس في العقبى نزاعا يرتفع الا اذا كان البراء وقع  
من صاحب المال عن الذي بقي منه فيرتفع في المحقق**

المسئلة في الاشباه والنظائر قال الصحيح عن انكار على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا  
لا في العقبى الا اذا قال صاحبك على كذا وابرأتك عن الباقي وفي فتاوى قاضي خان  
لو ادعى على رجل الف فانكر المدعى عليه واراد ان يصالحه على مائة فقال المدعى صاحبك  
درهم من الالف التي لي عليك وابرأتك عن البقية جاز ويبرأ المدعى عليه من الباقي  
قضاء وديانة وان قال صاحبك من الالف على مائة ولم يقل وابرأتك عن الباقي  
برأ المطلوب عن الباقي قضاء ولا يبرأ ديانة ولو ان المطلوب قضاء الالف فانكر  
الطالب قضاءه فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاء ولا يحل للطالب ان  
ياخذ منه المائة اذ كان يصالح بالقضاء وفي مخ الفقهاء في الصحيح عن انكار هو معاوضة  
في حق المدعى لانه ياخذ عوضا عن حقه في تركه وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر  
اذ لولاه لبقى النزاع ولزم اليمين وفي البرازية ادعى عليه الف فانكر فصالحه على مائة  
لو ادعى المدينون القضاء فانكر الطالب فصالحه على مائة جاز وبرئ عن الباقي سواء  
قال وابرأتك عن الباقي او لا لكن لا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا وفي  
التجديد والمزيد قال ادعى على رجل الف درهم فصالحه الطالب على مائة وقال له  
صالحك على مائة من الالف التي عليك وابرأتك عن البقية او لم يقل فذالك  
جائز ويبرأ في الظاهر ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى وفي لسان الحكم رجل له على  
آخر الف درهم دين فانكر المطلوب ذالك فصالحه الطالب على مائة درهم من الالف  
فقال له صاحبك على مائة درهم من الالف التي عليك وابرأتك عن البقية  
او لم يقل فذالك جائز ويبرأ المطلوب في الظاهر ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى  
لانه مضطر في هذا الصحيح معنى والرضا شرط جواز الصلح

**تصالحا وبعد ذالك برهنا من يدعى على الذي قد عينا  
في اصل دعواه فليس يقبل في غير صلح اللوى ينقل**



بان يصالح على انكار عن مال طعل تحت حجر جاري  
 ويجد الشهود بعد الصلح خصم الصغير عند ذلك يستف  
 ولو اقام الطفل حين يلفا بيته مع هذا الصلح ألفا

في الابيات مسئلتان في لسان الحكم قال له لو صالح من الدين على شيء ثم اقام البينة  
 بالدين لم يكن له فسخ الصلح وصلى على رجل الف المليم ولا بيته له فصالحه بخمس  
 عن الالف على الانكار ثم وجد بيته عادلة فلم ان يقيمها على الالف وكذا اذا وجد الصلح  
 بيته بعد البلوغ كذا في القينة وفي البرازية رجل ادعى ديننا او عينا على آخر وتصلحا  
 على بدل وكتبنا وثيقة الصلح وذكر فيها تصالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق  
 لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد  
 الصلح ودعى اخرى بان كانت المدينة مثلا امرأة ادعت دارا وجري الحال كذا ذكرنا  
 ثم جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا تسع لان البراة عن الدعوى ذكرت مظنة  
 ولا مانع من ان يدعى واحد ويصالح عنه وعن جميع الدعاوى واختار شيخ الاسرار  
 ان الصلح بعد الانكار فاسد لا يعيد لان المدعى في زعمه ياخذ بدلا عما ادعاه فلا بد  
 من صحة الدعوى وفي الاشياء والنظائر لو برهن المدعى بعد الصلح على اصل الدعوى  
 لا تقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة  
 فانها تقبل ولو بلغ الصلح فاقامها تقبل ولو طلب عينية لا يجلف كما في القينة

لو ادعى عليه ما لا فادعى بانه ذاك اليه دفعا  
 او انه ابراه وانكرا ذال الدفع والابرا كما قد ذكرنا  
 فعند ما طول بالبرهان في ذاك لم يقدم على البيان  
 وصالح الخصم وبعد برهانه على الذي ادعى من الدفع هنا  
 فان ذال البرهان قالوا سمعا اذ ذاك الصلح هنا لئ يبقا  
 لاجل ان يفقدى اليمين ذكرنا بعض الحقائق

المسئلة في الاشياء والنظائر قال ادعى ديننا قاربه وادعى الايفاء او الابرأنا انكر  
 فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين كذا في العادية وفي  
 لسان الحكم رجل ادعى على اخو بالف فانكر ففسخ على شيء ثم برهن المدعى عليه الايفاء  
 او الابرأنا تقبل وان ادعى عليه الفادى القضاء والابرأنا وصلى ثم برهن على  
 احدهما تقبل ويرد بدل الصلح لان الصلح فداء اليمين واليمين في الاولى كانت على المدعى  
 عليه ففداه بالمالم وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون للفداء عنها  
 فاذا برهن على القضاء او الابرأنا يرد بدله

لو طلب الصلح كذا ان الابرأنا عا ادعى الخصم فما اقرا  
 اما عن المال اذا كان طلب يكون اقرا او ذا المال وجب

المسئلة في الاشياء والنظائر قال طلب الصلح والابرأنا عن الدعوى لا يكون اقرا  
 وطلب الصلح والابرأنا عن المال يكون اقرا وفي من الغفار طلب الصلح والابرأنا عن  
 الداعي عليه عن الدعوى لا يكون ذلك الطلب اقرا بخلاف طلب الصلح والابرأنا عن  
 المال فانه يكون اقرا قال في البرازية ذكر القاضي طلب البراة عن الدعوى لا يكون اقرا  
 بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون في طلب البراة عن المال فانه اقرا وقول  
 المتقدمين امع وفي الصغير فيه لو قال صالحتك من المال الذي تدعى فاقرا بخلاف  
 صالحتك من دعواك فلا يكون اقرا وفي لسان الحكم رجل ادعى على اخو الف درهم  
 فانكر ثم صالحه على ان يبيع بهما عبدا جازوهنا اقرار منه بالدين بخلاف قوله صالحتك  
 على هذا العبء فانه لا يكون اقرا

لو ادعى عليه شيئا مجهول فالصلح عن ذلك قالوا يقبل

قال في البحر ويجوز الصلح بدراهم عن دراهم مجهولة في الزمة وفي لسان الحكم رجلان  
 بينهما اخذ واعطا وتبرع وقرض وشركة تصادق على ذلك ولم يعرفا المقدار فتصلحا  
 على مائة الى اجل جاز لان لفظ الصلح دليل على ان الحق اكثر وقد تبرع بالتاجيل فيما بقي  
 ايضا لكن له على اخو دراهم لا يعرفان مقدارها صالح على مائة جاز انتهى قلت  
 ينبغي ان يكون الصلح عن المجهول مقيدا بما اذا لم يكن عن دين او مكيل او مؤزون قال  
 في شرح الدرر اختلف في صحة الصلح عن تركة مجهولة لادين ينها على مكيل او مؤزون  
 يعني اذا لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة واميد الصلح على مكيل او مؤزون  
 قيل لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة مكيل او مؤزون ونصيب من ذلك مثل بدل  
 الصلح فيكون ربا وقيل يصح لاحتمال ان يكون في التركة مكيل او مؤزون وان كان فيحصل  
 ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول في عدم الجواز موديا الى اعتبار شبهة  
 شبهة ولا عبرة بها ومع في الامع عن تركة مجهولة في يد البقية من الورثة غير  
 المكيل والمؤزون لانه لا يفضى الى المنازعة لقيام الصلح عنه في يد البقية من الورثة وقيل  
 لا يصح لانه بيع اذ المصالح عنه عين مع الجهالة فيه فلا يصح البيع وفي فتاوى الخاص رجل  
 مات وترك ذهبا وفضة وشيايا واشيا فاصطط بعض الورثة عن نصيبه مع الباقيين  
 على نفقة معلومة لا يجوز ما لم يعلم ان نصيب هذا الصلح في النفقة المتروكة اقل من  
 النفقة التي هي بدل الصلح حتى تكون الزيادة بازا الباقي كذا يكون ربا اما اذا كان نصيبه  
 اكثر او مثله يكون ربا فلو جاز يجوز بطريق الابرأنا والابرأنا من الاعيان لا يجوز فعلى هذا



لو ادعى ايماناً وديناً وراهباً وتصالحوا عن الكل بدمهم انما يجوز اذا كان بدل الصلح  
 اكثر من الدين اما اذا كان مثله او اقل يجب ان لا يجوز  
**صلح مجبوس وبعد ادعى كراهه في صلحه لمن يسمها**  
**الا اذا ما كان حبس الوالى لانه في غالب الاحوال**  
**يجب ظلماً ونقضاً كما نص على ذلك بعض العلماء**  
 المسئلة في اخر صلح الاشياء والنظائر قال صلح المجبوس ثم ادعى انه مجبوس ظلماً كان  
 مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس الوالى لان الغالب حبسه ظلماً وفي لسان الحكماء رجل  
 اتهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفاً على نفسه ان كان في حبس  
 الوالى تنحى الدعوى لان الغالب على انه حبس ظلماً وان كان في حبس القاضي لا تنحى لان  
 الغالب على انه حبس بحق وفي البرازية اتهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح  
 كان خوفاً على نفسه ان كان حبس الوالى تنحى الدعوى لان الغالب انه حبس ظلماً وان  
 كان حبس القاضي لا تنحى ويصح الصلح لان الغالب انه مجبوس بحق  
**لو حين ما ادعى عليه انكره وصالح الخصم فبعد ظهورها**  
**ان لم يكن عليه شيئا يبطل ذا الصلح في الشرع على ما ينقل**  
 المسئلة في الاشياء والنظائر قال ادعى فانكر فصالح ثم ظهر بعد ان لا شيء  
 عليه بطل الصلح كما في العمادية ومنه الغفار لو قال المدعى بعد الصلح ما كان لي قبل الدعوى عليه  
 حق بطل الصلح اقول يجب ان يقيده قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسئلة  
 المختصر وبها صرح صاحب البحر وهي قوله اقام المدعى عليه بيعة بعد الصلح عن انكار  
 ان المدعى قبل الصلح ليس له قبل ذلك حق فالصلح ماض على الصحة وفي البرازية ادعى  
 القاف انكر فصالح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء فالابراء لا يقبل وان ادعى  
 عليه القاف ادعى القضاء والابراء ثم برهن على اخذها يقبل  
**لو كان في الميراث دين لا يصح لبعض وارثه ان يبطل**  
**عن حصته له بغير استئذان دين عن الصلح كما علمت**  
 المسئلة في شرح الدرر وبطل الصلح ان شرط احد الورثة لغير الدين من التركة يعني  
 اذا كان في التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون  
 الدين لغير بطل الصلح لانه يصير ملكاً حصته من الدين لساير الورثة بما اخذ منهم  
 من العين وتعليك الدين من غير من عليم الدين باطل وان كان يعوض واذا بطل  
 في حصته الدين بطل في الكل الا اذا شرطوا براءة الغرماء منه اي من الدين ولا يرجع  
 عليهم بنصيب المصالح فحينئذ يفسخ الصلح لانه حينئذ يكون تعليك الدين من غيره

الدين او قضوا بنصيب المصالح منه اي من الدين تبرعاً ثم تصالحوا بما بقي من التركة فانه يجوز  
 ولا يخفى ما فيه من ضرورة بقية الورثة فالاولى ما ذكره بقوله او اقترضه اي المصالح قدس  
 حصته منه اي من الدين وصالحوا عن غيره واحا الهجر اي احوال المصالح الورثة بالقرض الذي  
 اخذه منهم على الغرماء ويقبل الحوالة وفي البرازية مات عن ابن وامرأة واموال فصالح  
 الزوجة على درهم جاز حاله او موجهة وان كان في التركة دين وعين فصالح من الكل  
 ما خلا الدين على الناس جاز ولو كتب ان يجلت حصتها من الدين التي على الناس بلا شرط  
 على الابن جاز وبقي الغرماء من حصتها جاز وان جعل ذلك شرطاً في الصلح بطل في قدر  
 الدين فيبطل في الكل عند الامام لما علم ان العقد متى فسد بفساد كاله وذكر شمس الائمة  
 الاسلام التنازع لا يصح اذا كان على الميت دين وقوله باطل اي يبطل رب الدين لان  
 حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة  
**لو ادعى داراً وبعد صلحاً بقطعه فيها فلن يصحها**  
**ذا الصلح والحيلة ان يزيدا بدل صلح درهماً يزيدا**  
**يكون ذلك الدرهم فيه عوضاً عن ذلك الباقي فصالح ومضى**  
**وان يشاء ابراء عن دعواه فيما بقي بذلك صحناه**  
 المسئلة في البحر قال فان ادعى داراً فصالح على قطعة منها لم يصح حتى يزید درهماً في بدل  
 الصلح او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي وفي شرح الدرر لادعى رجل على اخيه داراً  
 فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض  
 المدعى كان استيفاء لبعض الحق واستقاطا للبعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو  
 مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثاً فبرئ بعض الورثة عن نصيبه لم يجز  
 لكونه براءة عن الاعيان الا بزيادة شيء في البدل او الابراء عن دعوى الباقي هذا ما قالوا  
 من الحيلة في جواز الصلح على بعض المدعى وهو ان يزید على بدل الصلح درهماً مثلاً مستوفياً  
 ببعض حقه واخذ القرض عن البعض ويلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان البراءة عن دعوى  
 الوين جاز وفي فصول العمادى قال رجل ادعى داراً وصالح على بيت منها او على قطعة منها لم يجز  
 لا عند انكار ولا عند الاقرار لان ما تبعض عن حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احدا من  
 ان يزید درهماً في بدل الصلح فيصير ذلك عوضاً عن حقه فيما بقي ويلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي  
**لو بعد صلح قال في المكاتبة في الصلح قد ابراء كل صاحب**  
**وكان هذا الصلح صلحاً باطلاً بعقته قوتى الاية الاولى**  
**ثم ادعى الخصم بما اداه فاسمعه بلا شك هذا دعواه**  
**لكون ذاتي ضمن صلح قد فسد فذلك الابراء يُلغى ويروى**



المسئلة في دعوى البرائة جري الصلح بين المتنازعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر  
عن دعواه او كتب واقر المدعي ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بقضى الائمة واراد المدعي  
العود الى دعواه قيل لا يصح الا براء السابق والمختار انه يصح الدعوى والابراء والاقل في  
ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان التصديق يدل على بطلان التصديق ولو رفع هذا  
اختار ائمة خوارجهم ان يجوز الا براء والعام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستيناف  
بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابرأته ابرأه عما غيروا داخل تحت الصلح او يقر بان العين له غير  
داخل تحت الصلح ويكتب كذلك فان حاكم المحكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعي من  
اعادة دعواه والحيلة لقطع الخصومة واطفاء ثائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت  
المعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفء **من كتاب**  
الوديعة المناسبة بين الوديعة والصلح ان الوديعة امانة والامانة تكون بعد البيع  
بقطع المنازعة بين الخصمين فاذا اصبحت امانة كل منهما الاخر وقال في المصباح الوديعة  
فصيل بمعنى مفعوله واودعت زيدا ما لادفعته اليه ليكون عنده وديعة وجمعها ودايع  
واشتقا قها من الرعة وهي الراحة وفي شرح الدرر الوديعة لغة مطلق التوك وشرعا  
امانة تركت للحفظ وركانها الايجاب من المودع كادعته وما ينوب من امانة قول او قولا  
والقبول حقيقة بان يقول قبلت واخذت ونحو ذلك او عرفا بان يسكت حين يضع الثوب  
وفي البحر الوديعة مشتقة من الودع وهو المتروك وفي الشريعة عن تسليط الفير  
على حفظ ماله صريحا او دلالة

**حكم الوديعة على ما يشع** **ان لا تقار وكذا لا تودع**  
**كلا ولا توجر ولا ترهن** **والحكم في الما جور فيما بيننا**  
**ان ليس يرهن ولكن يوجر** **كما يعار هكذا المقرر**  
**ثم المعار جوزت اعارته** **ولم تجز في هذ هب اجارته**  
المسائل في البحر عن الخلاصة الوديعة لا تودع ولا تقار ولا توجر ولا ترهن وان دفع  
شيئا منها ضمن والمستاجر يوجر ويعير ويودع ولم يذكر حكم الرهن ويغنيان يرهن  
وفي التجريد وليس للرهن ان يتصرف في الرهن بشئ غير الامساك لا يبيع ولا يوجر ولا  
يعير ولا يهب ولا يستخدم فان فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن وفي البرائة قولهم  
يوجر المستاجر ويعير ويودع فيما لا يختلف فيه الناس في الانتفاع به وفي البرائة  
في العارية الوديعة لا تودع ولا تقار ولا توجر ولا ترهن فان فعل شيئا ضمن والمستاجر  
يعار ويودع ويوجر ويرهن وليس للرهن ان يتصرف بشئ يبطل الرهن انتهى وينبغي  
ان يكون القول بان المستاجر لا يرهن يعير بغير اذن المودع والقول بان يرهن يعير باذنه

قال في جامع الفتاوى الاجارة توجر وتعار وتودع ولا ترهن والعارية تعار وتودع ولا  
ترهن توجر ولا ترهن والوديعة لا تودع ولا تقار ولا توجر ولا ترهن والرهن لا  
يودع ولا يعار ولا يوجر ولا يرهن والمتبضع لا يملك الا بضاع والا يباع والوكيل  
بالبيع لا يملك الا يبيع من الاجنبى والاب والوصى والقاضى يملكون الا يبيع في حال  
الفسخ وفي شرح الملتقى للحنفى المستاجر يوجر ويودع ويعار ولا يرهن ونظم  
في الوصاية عشر مسائل لا يملك فيها تملك الغير بدون اذن سواء قبض او لا  
ولم يذكر العاشرة في العارية وذكرها في المساقاة فقال وما للمساق ان يساق  
غيره وان اذن المولى له ليس ينكر وفي البرائة اعطى خفيه الخنزير فوضعه الخفاف  
في بيت رجل فضاء ان كان يسكن مع ذلك الرجل لا يضمن وان كان لا يسكن معه  
لا يضمن لانه مودع اودع

**لا شك ان القول قول المدعي في الرو والهلاك حيث يدعى**  
**الا اذا ما قال قدامى قتي بدفعها وخالد وانتي**  
**دفعنها خالد وكذبه** **صاحبها في الامر والمخاطبة**  
**فالقول قول صاحب الوديعة ويضمن المودع بالشريعة**

مسئلة في الاشباه والنظائر في كتاب الامانات قال القول المودع في دعوى الرد  
والهلاك الا اذا قال امرتي بدفعها الى فلان فدفعتها اليه وانكره ربها في الامر بالقول  
لربها والمودع ضامن عند اصحابنا خلافا لابن ابي ليلى كذا في اخر الوديعة من الاصل  
وفي فصول العادى من الفصل الثانى والثلاثين في الضمانات قال اذا قال المودع او قتها  
عند الاجنبى ثم ردها على فهلكت عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع  
ويضمن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعى البراة فلا يصدق الا ببينة يقيمها  
على ما ادعى وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبينة وجوب الضمان وكذلك لو قال  
بعثت اليها اليك على يدى اجنبى والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع وكذلك  
اذا دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن المودع والقول قول المودع ولم يرد  
المودع على الرسول ان صدقه انه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك الا ان يكون  
المودع قايما في رجوعه ولو قال رددته اليك على يدى او على يد من في عيالي وكذب المودع  
فالقول قول المودع مع يمينه لان حاصل الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينكر فيكون  
القول قوله بخلاف ما لو قال بعثت بها على يد اجنبى لانه اقر بوجوب الضمان بشر  
ادى البراة ولا كذلك ههنا

**قال لانسان اعزنى ثوبكا فان يضيع منى اكن لذلك**



**في كل حال ضامنا لا يضمن والشرط لفوق مثل ما قد بينوا**

المسئلة في اعانة البراذية وعبارتها قال لا خراعي ثوبك فان ضاع فاني ضامن  
فضاع لا يضمن انتهى وفي فتاوى قاضي خان من كتاب العارية رجل عارضا وشرط ان لا  
يكون المستعير ضامنا لما اهلك في يده لم يضر هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا رجل  
قال لغيره اعرتني دابة فنفقت فقال رب الدابة لا بل غصبتها فان لم يكن لا يقبل قوله  
ويكون ضامنا لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة الغير اذ قال رب الدابة اجرها  
وقال لا بل اعرتني كان القول قول الركاب مع يمينه ولا ضمان عليه لانها نقاد قاعا على ان  
الركوب كان باذن المالك

**وان يقل قد سرقت من منزلي من غير شئ معها قد ضاع لي**

**فقوله مع اليمين يقبل اذ يمكن السارق صاح بهجلا**

**او قد تكون ههنا المقصوده لذاتها حتى غدت مفقوده**

قوله اذ اي لانه يمكن ان يعجل السارق في السرقة فتقع في يده الوديعة وحدها فياخذها  
بمفردها ويمكن ان تكون هي مقصودة دون مال المودع والمسئلة في التجنيس ورجل  
قال المودع اذ قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شئ يقبل قوله مع يمينه  
خلاف المالك لانه امين اخبر عما يتصور فيصدق مع يمينه وقال الزبيلي في شرح الكفر الوديعة  
امانة فلا تضمن بالهلاك وهذا كما لا يختلف بين ان يكون بشئ يمكن التحرز عنه ولا  
وبين ان هلك الامين مال غيرها معها او لم يهلك وقال مالك ان ادعى انها سرقت  
وحدها يضمن لمكان التهمة وقال في الجرد هي امانة فلا تضمن بالهلاك سواء امكن  
التحرز ام لا هلك معها المودع شيئا ولا

**في ضمن كيس اودع الدراهم ولم يزنها ثم نزعها**

**يقول ان تلك كانت اكثر فلا يمين ههنا في فاجري**

**الا اذا ما يدري التفتيش او خيانة حلفه فيما روى**

المسئلة في فتاوى قاضي خان رجل اودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى  
صاحب الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه التفتيش او الخيانة  
ونحو ذلك وفي التجنيس والمزيد قال رجل اودع عند رجل زنجيلا فيه آلات النجارين ثم جاء  
واسترده وادعى انه كان فيه قروم وقد ذهب منه وقال المودع قبضت منك الزنجير  
ولا ادري ما فيه لا ضمان عليه وهل يجب عليه اليمين لانه لا يدعى عليه صنعا وكذلك  
اذا اودع دراهم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى انه كان اكثر من ذلك فلا يمين عليه  
الا ان يدعى الفعل وهو التفتيش او الخيانة وفي البراذية اودع عنده دراهم ولم يزنها

ولم يدها عليه فقبضها من المودع ثم ادعى المالك انها كانت اكثر وقال المودع لا ادري  
كم كان فيها لا يحلف لانه لم يدر عليه فعلا

**لوماتي من ذمتي مشغولة وبالديون قد غدت مفقولة**

**وكان تحت يده وديعه فكل ما ترون بالشرعية**

**يقسم بين الغرماء بالخصص وذو الوديعة لا سوا لا يخفى**

مسئلة في الاشياء والنظاير من كتاب الامانات قال مات رجل وعليه دين وعنده  
وديعة بغير عينها فجميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص كذا في الاصل  
نهي قلت فينبغي تفيد النظر بما اذا كانت الوديعة غير معلومة بعينها والا فليست  
داخلية في توزيع الديون وهذا مبني على ان المودع اذا مات مجهلا للوديعة فانه ضامن  
لانها مقصور حينئذ دينا عليه من جملة ديونه فتوزع تركته على ديونه كلها ومن جعلتها  
وديعة التي مات مجهلا لها كما سنذكر بعد هذا بيان المجهل وفي فتاوى الحاصي قال  
في واقعات الناطق الامانات تنقلب مضونة بالموت اذا لم تتبين الا في ثلاث مسائل  
حدها متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلتها التي اخذها ولم يبين لا ضمان عليه  
الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو واغفوا فادع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين  
ومات ولم يبين عند من ادع لا ضمان عليه الثالثة احد المتقاضيين اذا مات  
وفي يده مال الشركة ولم يبين لا ضمان عليه

**وبعد موت مودع لو ادعى وارثه بانه قد دفعها**

**حال حياتها الى من اودع متاعه فقول ذالني سمع**

**لانه مات لها مجهلا فقوله قدردها لن يقبلا**

**لكنه قد ذكرها اذا ما وارثه بينته اقاما**

**بان ذالميت في الحياة قال رددتها عن الثقة**

**جاء كما قد حرمها قبولا برهنه الوارث قال الصلحا**

مسئلة في التجنيس والمزيد قال المودع اذ مات فقال وارثه قد رددت الوديعة في حياته  
لم يقبل قوله والضمان واجب في مال الميت لانه مات مجهلا فان اقام الورثة البينة على  
قرار الميت انه قال في حياته رددت الوديعة تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة  
وفي فتاوى قاضي خان مودع مات فقال وارثه قد رددت الوديعة في حياته وجب الضمان  
في تركته ولا يقبل هذا من الورثة لانه مات مجهلا وان اقامت الورثة البينة على  
قرار الميت انه قال في حياته رددت الوديعة قبلت بيئته لان الثابت بالبينة  
كالثابت معاينة ولو قال المودع لرب الوديعة قد رددت بعض الوديعة ومات كان



القول قول صاحب الوديعة فيما اخذ مع يمينه لان الوديعة صارت ديناً من حيث الظاهر  
فيكون القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه وفي الاشياء والنظائر من كتاب  
الامانات ومعنى الموت مجهول ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعطيها فان  
بينها وقال في حياته رددها فلا تجهيل ان يبرهن الوارث على مقالته والا لم يقبل قول  
وان كان يعلم ان وارثه يعطيها فلا تجهيل ولنا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل  
ان لم يعلم الوارث الوديعة اما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات  
ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا اعطيتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هو كذا وكذا  
وهلك صدق ومعنى فسرهما صيرورتهما ديناً في تركته وكذا لو ادعى الطالب التجهيل  
وادعى الوارث انها كانت قايمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للمطالب  
في الصحيح وفي البرازية قالت الورثة رد مورثنا الوديعة في حياته لم يقبل قولهم  
ولو برهنوا انه قال حال حياته رددها يقبل

**اودع شخص عند شخص مالا ومات ذا المودع ثم قال**  
**وارثه ان مورثي دفع اليك ذلك في حياته جمع**  
**فاحكم في ذاك انه اذ سمعها من مودع وفي الحياة وقعا**  
**اقراره برده ذى الوديعة فالقول للوارث بالشريعة**  
**مع يمين صادق منه على علم وان لم يستمع منه فلا**  
**يصدق الوارث بل هنا يجب في مال ميت ضمان قد لزم**

المسئلة في جامع الفتاوى قال سئل عن المودع او القامل في المال اذا مات واشهد عبد  
عند الموت انه رد المال الى مالكه او انه تلف في يده هل تبرأ الورثة اجيب اذا مات من ماله  
مال وديعة او قراض او غير ذلك مما هو امانة وكان القول قوله في رده الى مالكه وتلفه  
وطولب ورثته بذلك فادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه رده على مالكه او انه تلف  
منه واقاموا بينته على انه قال ذلك في حياته تقبل بينتهم وكذلك اذا قاموا بينته  
انه حين موته كان المال المذكور قايماً وان مورثهم قال ان هذا المال لفاتني عندي  
وديعة او قراض او قبضته لفاتني بطريق الوكالة او الرقابة لا دفعه اليه فادفعوا  
اليه ولكنه ضاع بعد ذلك عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته وفي التجنيس المودع اذا  
فقال ورثته رد الوديعة في حياته لم يقبل قولهم والضمان واجب في مال الميت لانه  
مات مجهولاً فان اقام الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في حياته رددة الوديعة  
يقبل لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة انتهى وهذه المسئلة المنظومة  
هنا هي المسئلة المنظومة التي قبلها وقرعنا شرحها باكثر مما ذكرنا هنا

### اودع وديعة وعيينا اجرا في المثال ضمنا

المسئلة في الاشياء والنظائر قال الوديعة امانة اذا كانت باجره فمضمونة ذكره الربيع  
انتهى قلت لانه اذا شرط له الاجر صار اجيراً مشتملاً فيضمن وليس هو مودع حينئذ  
كما سذكركم وقال الشيخ علاي الدين الحصكفي في شرح التنوير الوديعة امانة هذا حكمها  
مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستحباب قبولها فلا تضمن بالهلاك الا اذا  
كانت الوديعة باجر واشترط الضمان على الامين كالحمامي والحائي باطل به يفتي وفي مخ  
الفقار واشترط الضمان على الامين باطل به يفتي فلو شرط على الحمامي الضمان ان ضاعت  
شيأه كان باطلا ولا ضمان عليه وهما اختياراً في الليث قال في الخلاصة وبه يفتي وفي شرح  
الوقاية صرح بان الفتوى عليها انتهى قلت فعلى كون الوديعة امانة الا اذا كانت باجر  
فمضمونة فيضمن الناطور في الحمام لانه مستاجر لكل من يدخل الحمام باجرة مستقلة غير  
جرة الحمام وكذلك حارس السوق اجير وكذلك الدلال اذا شرط له صاحب المتاع اجراً  
واما قولهم بعدم ضمان الحمامي فلعل مرادهم ان الحمامي هو الذي ياخذ اجرة الحمام من الداخلين  
ليه لا اجير اخر كما هو الاذن في بلادنا معروف واستجابه لان بالتعاطى وهو جازم  
صحيح فينبغي التنبيه له والله اعلم واحكمه قال في فصول العادى في احكام التعاطى وتنقد  
لجأ رقباً بالتعاطى الى اخر عبارته وقال ايضا في ضمان الحمامي والنيابي صاحب الحمام مودع في حق  
النيابي اذا لم يشترط له بازا حفظ الثياب شئ اما اذا شرط بازا حفظ الثياب اجراً  
وقال له الاجرة بازا لا تنفع بالحمام والحفظ فحينئذ يكون وان دفع الثياب الى حمام  
دار ومعناه الناطور فعلى الاختلاف لا ضمان عليه فيما سرق عنده خفيفة خلافاً لهما  
لانه اجير مشترك وفي فتاوى الفضلى امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي  
نسك الثياب فلما خرجت لم تجد عندها ثوباً من ثيابها قال محمد ابن الفضل ان كانت  
هذه المرأة دخلت اولاً في هذا الحمام ودفعت ثيابها الى التي نسك الثياب فلا ضمان على  
النيابية في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لا يفيها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم  
بذلك ولم تشترط لهما الاجر على الحفظ كان ذلك ايدياً والمودع لا يضمن عند الكل الا  
بالتفسيح وان كانت هذه المرأة قبل هذه المرأة قد دخلت الحمام وكانت تدفع ثيابها الى  
هذه النسكة وتعيها الاجر على حفظ الثياب فلا ضمان عليها عندنا في حنفية خلافاً  
لها لانها اجيرة مشتركة واختار في الاجير المشترك قول ابي حنيفة وقيل هو قول محمد  
والفتوى على قول ابي حنيفة ان الثياب لا يضمن الا بما يضمن للمودع وقد ذكرنا في خات  
وينبغي ان يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثياب اجيراً للحمامي  
ياخذ منه كل يوم اجراً معلوماً بهذا العمل لا يكون ضامناً عند الكل بمتركه تليذ القصار



والمودع انتهى للحاصل ان الفارق بين المودع والاجير يذكر الاجرة قال في امانات  
 الاشياء والنظائر اذا استاجر المودع المودع صار اجيرا له مع بخلاف الراهن اذا استاجر  
 المودع انتهى فاذا استاجر المودع المودع صار اجيرا له وخرج عن كونه مودعا فاهو  
 امانة قال في الاشياء والنظائر ايضا العامل لغيره امانة لا اجرة الا القاضى والوصى  
 والنظار فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا اعملا الا اذا اشترط الواقف للناظر شيئا ولا  
 يستحقان الا بالعمل

**ولو على ودية شئ سقط من يده يضمن ههنا فقط**  
 المسئلة في البرازية من كتاب الاجارة قال في المتفرقات واذا سقط من يد المودع على  
 الودية شئ واقتصد بها ضمن وقال في فتاوى قاضى خان ولوقال وضعت الودية بين  
 يدي في مكان فمقت فحسبتها او قال سقطت منى قال الفقيه ابو بكر البايجي يضمن وقال  
 الفقيه ابو الليث ان قال سقطت منى لا يضمن وقال قد قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت  
 الودية ولا ادري كيف ذهبت كان القول قوله ولا ضمان عليه ما لم يحضر عليه رب البيت  
 لانه ما دون فيه والالة الا ترى انه لو تناول الكون فشر به بغير اذنه لينظر اليه  
 فوقع من يده فانكسر لا ضمان عليه ما لم يحضر عليه رب البيت لانه ما دون فيه الالة الا ترى  
 انه لو تناول الكون فشر به منه فسقط من يده فانكسر لا ضمان عليه ولو اتى سوقيا في مبيع  
 انا فاخذها بغير اذنه لينظر اليه فسقط منه فانكسر فهو ضامن لان غير ما دون دلاله  
 لا اعدام دلاله الاذن دلالته ذلك في المسئلة الاولى لان الماذون بالدخول دلالته لان  
 بذلك وفي عارية فتاوى قاضى خان ولما اجتهدا ثوبا ليبيسطه فوقع عليه من يده شئ او شئ  
 فوقع عليه فتحرق لا يكون ضامنا

**او دوع ما قيمه الفساد يبيع كالصوف ثم غاب هذا المودع**  
**وخيف في ذلك من الفساد او حادث ادى الى الكساد**  
**في رفع الامر الى القاضى لان يبيعها وانما قول حسن**  
 المسئلة في فتاوى قاضى خان قال الودية اذا كانت شيئا من الصوف والمودع غاب تخيف  
 عليها الفساد ان رفع الى القاضى حتى يبيعه جاز ويخفى ان يرفعه فان لم يرفعه حتى يفسد  
 لا ضمان عليه ولو كانت الودية خنطة فاسدتها القارة وقد اطلع على نقب معروف  
 ان اخبر صاحب الخنطة ان ههنا نقب القارة لا يضمن وان لم يخبر بعد ما اطلع على  
 ذلك ولم يسمه كان ضامنا وفي البرازية وان كانت الودية شيئا من الصوف ورب  
 الودية غاب فخاف عليها الفساد يرفعه الى الحاكم حتى يبيعها وان لم يبيع لم يحضر  
 في الدفع حتى يفسد لا يضمن وفي التجنيس الودية اذا كانت شيئا من الصوف وغاب المودع

وبه نأخذ في التجنيس قال رجل  
 دخل منزلي رجل باذنه واخذ  
 انا من بيته مع

وخيف عليه الفساد فهذا على وجهين اما ان رفع الى القاضى حتى يبيع اولم يرفعه فان رفع  
 جاز وهو الاولى وان لم يرفعه حتى يفسد لا ضمان عليه لانه حفظ الودية على مقدار ما امر به  
 وفي قينة الفتاوى اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع لم يغب وخيف عليها  
 الفساد فللبائع بيعها دون اكلها بشرط الضمان

**لواذع الدلال انه وقع منى المتاع فضا منه امتنع**  
**وهكذا ان ادعى الطياعا وليس يدري كيف ضاع**  
**ان لم يفارقه عنى ما بينوا اما اذا فارقه فيضمن**  
**وان يقل وضعتة ولست ادري باى موضع وضعت**  
**فانه لذلك المتاع يضمن يا صاح بلا نزاع**  
**حكاه قاضى خان في الفتاوى وعنه من حكمة الفتاوى**  
**وفي فتاوى النسخة وقوع مسئلة الدلال ان كان دفع**  
**المشتري السلعة صاح ففرب فاعليه من ضمان قد وجب**  
**لان هذا ليس بد منه ولا عنى لكل بيع عنه**

هذه المسئلة تقدمت في النظم اخر الوكالة قال في فصول العادى وفي فتاوى قاضى خان  
 الدلال اذا دفع الثوب الى من استام لينظر اليه ثم يشتري فاخذ الرجل وهب به ولا يقف  
 به الدلال لا يضمن لانه ما دون في هذا الفعل ثم قال وعندي انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب  
 اليه ولم يفارقه اما اذا فارقه ضمن كما لو اودعه الدلال عنده حتى او تركه عنده من لا يريد الشراء  
 وفي بيع الصوفى لو عرض الدلال على صاحب الدكان ففرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع  
 وليس المودع ان يودع قال ولو دفع عينا الى الدلال ليبيعه ففرب الدلال على صاحب الدكان  
 وترك عنه ففرب صاحب الدكان وذهب به ذكر في فتاوى النسخة انه لا ضمان على الدلال  
 وهو الصحيح لان هذا امر لا بد منه في البيع وفي بيع فتاوى قاضى القهيبة اذا طلب المبيع  
 من الدلال بدراهم معلومة فوضعه عند الذى طلبه فقال ضاع منى كان عليه قيمته لانه  
 اخذ على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا ولا شئ على المندى هذا اذا كان ما دوننا في ذلك  
 اما اذا لم يكن ما دوننا في ذلك يكون الدلال ضامنا وفي كفاية الجامع في الفتاوى دلال  
 معروف في يده ثوب تبين انه مسروق فقال اردته على الذى اخذته منه يبر كفاص  
 الغاب اذا ارد على الغاصب الاول يبر او ذكر في متفرقات غصب الزخيرة فانما يبر اذا ثبت  
 الرد بالحجة اما بدون الحجة فلا يصدق في دعوى الرد وكذا ذكر في وكالة العدة وقال هذا  
 كفاص الغاصب اذا قال اردته على الغاصب يصدق اذا ثبت ذلك بالبينة اما مجرد قوله فلا  
 في البرازية دفع الى دلال ثوبا ليبيع فقال ضاع ولا ادري كيف ضاع لا يضمن ولو قال



لا ادري في اي حانوت وضعت يفتن **من كتاب الهبة** الهبة مناسبتها للوديعة  
ان في الهبة زيادة تأمين من الواهب للموهوب له وزيادة تقرب اليه وزيادة محبة واعتقاد  
حيث اعتقد عليه بالحفظ في الوديعة ثم زاد اعتقاده عليه حتى لو هب ما هو غير ملزم مع لزوم  
اشترائها في التسليم اليه قال في المصباح وهبت لزيد ما لا الهبة له هبة اعطيته بلا عوض  
وفي شرح الدرر الهبة لغة بيع وتفضل بما ينفع الموهوب له مطلقا وشرعا عليك عين بلا  
عوض اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيها

**لا بد من تسليم ما قد وهبا وذلك شرط لازم قد وجبا**  
المسئلة في متون المذهب قال في البحر شرح الكنز لا بد من القبض في الهبة لبثوث الملك للمحبة  
والتمكن من القبض كالقبض ولهذا قال في الاختيار لو وهب من رجل ثوبا فقال قبضت صار  
قابضا عند ابي حنيفة وجعل تمكن من القبض كالقبض في البيع وقال ابو يوسف لا بد  
من القبض بيده ولو وهبها عن القبض لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعده لان صحة قبضه  
في المجلس لاجل ان اذن به دلالة لتسليمه عليه بها فاذا انهاء كان صريحا وهو يفوتها  
ولو وهب لرجل ثوبا في صندوق ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا  
كان قبضا لانه يمكن القبض كذا في المحيط

**وهبة المشاء فيما يقسم باطلة كما بذالك حكوا**  
**لان في جوازها اخبارا** لو اهب ان يقسم الفقارا  
**وقسمه الموهوب ليس لازما** اذ ضرر الواهب كان قابعا  
**اما المشاء ان يمكن بحيث لا يقسم جازت مثلا قد نقلا**  
**اذ المشاء ان يمكن لا ينقسم** يمكن قبضه بنقص لا يتم

المسئلة في هبة المشاء قال في البحر هبة المشاء الذي يمكن قسمته لا تقع ولو من الشريك وما  
بيع المشاء فجاز فيما يقسم وما لا يقسم واما اجارته فان كان من شريك فهو جاز وان كان  
من اجنبي لا يجوز مطلقا عند ابي حنيفة وهي فاسدة على قوله فيجب اجراء المشاء على الاصح خلافا  
لمن قال بطلانها فلم يوجب شيئا واما الشيوع الطاري في ظاهر الرواية لا يفسد اجارته  
واما اعانة فجاز ان كانت من شريك والا فان سلم الكل فهي امانة مستأنفة للكل والا  
لا يجبر واما مرهنة ففاسدة فيما ينقسم ولا ينقسم من شريك ومن اجنبي بخلاف الرهن  
من اثنين فانه جائز واما وقفه فجاز عند ابي يوسف خلافا لما يحمله وان كان مما لا يجنبها  
فجاز اتفاقا وافق الكثير بقوله محمد واختار مشايخنا قول ابي يوسف واما وديعته فجائزة  
وتكون مع الشريك واما قرضه فجاز ان كان دفع اليد الفا وقال خمسة انة قرض وخمس انة شركة  
كذا في النهاية واما غصبه فتصور قال البزازی وعلم الفتوى وذكره في الفصول العبادية صورا

واما مدنته فكسبته الا اذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح وان عرف فهبة  
المشاع فيما لا يقسم تفيد الملك للموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمه لانها  
لا تمكن واما المهايأة فلا تجب في ظاهر الرواية لانها امانة فان كل واحد منها يصير مصيرا  
نفسه من صاحبه ولجبر على الاعارة غير مشروع وفي رواية تجب ثم الحد الفاصل بين ما يحقل  
القسمه وما لا يحقلها ان كل ما كان مشترك بين اثنين فطلب احدهما القسمه والى الآخر  
فان للقاضي ان يجبر الا في فحوا يحقلها كالدار والبيت الكبير وان كان مما لا يجبر فهو مما  
لا يحقلها كالعبد والحمار والبيت الصغير والحائط ويشترط في صحة هبة المشاء ان لا يحقلها  
ان يكون قديما معلوما حتى لو وهب نصيب من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب  
الجهالة وما لا يحقلها الدرهم الصحيح حتى لو وهب درهمي اصفى الرجلين مع ولو كان معه  
درهمان فقال لرجل وهبت لك درهمي اثنان فان كانا مستويين لم تجز الهبة الا ان يعرف  
احدهما وان كانا مختلفين يجوز لعدم احقهما والمنازع الشيوع المقارن للعقد لا الصاري  
كان يرجع الواهب في بعض الهبة شيئا فان لا يفسدها واما الاستحقاق فيفسد الكل لانه  
مقارن لا طاري وفي البرزانية ومن شرائط الهبة الاقل فلا تمنع في مشاع يحقل القسمه وصحت  
في الا يحقل وهب دار من رجلين لم يجز عندها خلافا لمحمد ولو قال وهبت الدار لثلاثها  
لهذا ولثلاثها لهذا لا يجوز عند الامام والثاني يعني ابا يوسف وعند محمد يجوز والصحة على فقهاء

على هذا **مرجوع عن هبة محقق** **بمنعه حروف ومع حرف**  
**فالمدال للزيادة المتصلي** والملم موت من عدا يوهب له  
**او موت واهب وعيل للموتى** **والخلف للموتى من ملك عرفى**  
**والرأى ان كان هبنا من وجيب** **والقاف لقراءة هبته**  
**والهاء في ذاك اشارة الى هلاك موهوب وقت كماله**

المسئلة في البحر قال فالمدال المهملة الزيادة المتصلة كالغرس والبناء والتمن اشارة الى ان  
الزيادة المتصلة تمنع ولو زالت قبل الرجوع كما اذا شرب الصغير ثم شاع لانه لا وجب  
الى الرجوع فزاد من الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت القبض  
واما النقصان كالحل وقطع الثوب بفعل الموهوب له ولا غير مانع وقيد بالمتصلة لان  
المتصلة كالولد والارث والعقير غير مانع من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب له بخلاف  
الرد بالعيب حيث يمنع بزيادة الولد وتقيده الفروع في الجود الملم موت احدى فانه يمنع  
من الرجوع اذ كان بعد التسليم لان بموت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة فصار كما  
اذا انتقل في حال حياته واذا مات الواهب فوارثه اجنبي عن العقد اذ هو ما اوجب وهو  
مجرد خيار فلا يورث خيار الشرط بخلاف خيار العيب كما عرف وقيدنا بكونه بعد التسليم



لانه لو مات احد هيا قبل بطلت لهدم الملك ورجوع المستامن الى دار الحرب بعد الهبة  
قبل القبض مبطل لها كالموت فان كان الحرب اذن المسلم في قبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جاز  
استحسانا بخلاف قبضه بعد موت الواهب كذا في المبسوط والعين المعوض فان قال خذ  
عوض هبتك او بدلها وقبضه او يذكر انه عوض لكل منهما الرجوع في هبته ويشترط في العوض  
شرائط الهبة من القبض والاقرار فانه عليك جدين وان سمي عوضا فيجوز بحسب في المقدرات  
ولا يجوز للاب ان يعوض عما اوجب للمصفي من ماله ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل  
منهما الرجوع كذا في المحيط ولا يجوز تقويض المسلم للنصران عن هبته خيرا او خيرا لما انه  
لا يصح تعليقك من المسلم كذا في المبسوط وشرطه ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو كان  
بعضه يرجع في الباقي ولو كان الموهوب شيئين فعوضه احدهما عن الجميع ان كان في عقد واحد  
لم يكن ذلك عوضا وان كان في عقدين في مجلس او مجلسين فعوضه احدهما عن الاخر فهو  
عوض في ظاهر الرواية لان اختلاف العقد كاختلاف العين ودقيق الخطبة يعطى عوضا عنها  
لكونه جادا بالحق وكذا الوصية ثوبا من الثياب الموهوبة او خاطما او لت بعض السوق  
ثم عوضه لان حقه في الرجوع قد انقطع بهذا الصنع كذا في المبسوط وصح العوض من اجنبى  
وسقط حق الرجوع اذا قبضه سواء كان باع الموهوب له او بغير امره ولا رجوع للمعوض على  
الموهوب له ولو كان باذنه او شريكه والحاء المجيء خروج الهبة عن ملك الموهوب له لانه  
حصل بتسليم الواهب فلا ينقص ولانه تجرد الملك بتجديد سببه وهو كتحديد العين  
فلو وهب لانسان دراهم ثم استقرضها منه لا يرجع له لاستهلاكها وكذا لو وهبها  
الموهوب له فانه لا يرجع للواهب الا في الا اذا رجع الثاني فللادى الرجوع حينئذ هو  
كان بقضا او تراض كذا في المبسوط ويبيع نصفها رجع بالنصف والراى الرد جيب لان  
المقصود فيها الصلة كما في القرابة فلو وهب ثم نكح رجع ولو نكح ثم وهب لا لان المقترن  
حالة الجنة والقاف القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه لا يرجع سواء كان الموهوب المسلم  
او الذمى او المشرك من المهرم ولا رجع كانه يبيع من الرضاغة وامهات النساء والربايب  
واتراج البنين والبنات لا يمنع الرجوع والهاء هلاك العين الموهوبة مانع فلو  
ادعاه صدق لانه منكر لوجوب الرد عليه والقول قوله بغير يمين فان قال الواهب هي هبة  
خلف المنكر انها ليست هذه وفي البرازية الزيادة المنصصة كالولد نكاحا او سفاحا  
لا يمنع ولا يرجع في الويد والجبل ان زاد خيرا يمنع الرجوع وان نقص لا وداوى المريض حق  
يرى او كان اعنى فابطل الرجوع كتب القرطاس او ضرب الحديد سيفا انقطع  
الرجوع بنى الدار على غير البناء وترك بعض الميراث يرجع بنى الحمام بيتا ان البناء على حاله  
يرجع وان زاد واغلق بابا او ختمه او طينه لا يرجع وان هدم البناء رجع في الارض ولو

ستهلك البعض له ان يرجع في الباقي ولا يرجع في الصدقة قصر الثوب الموهوب انقطع  
حق الرجوع ون غسل لا وفي الامالى القصارة كالفصل لا تمنع وان فتلها لا يرجع اذا كان يزيد  
بذلك في الثمن وهب عبدا كافر فاسلم في يد الموهوب له او علم القرآن او الكتاب لا يرجع  
وذكرنا ما ملئ من هشام انه ان علمه الحزرا والكتابة يرجع

**لو ادعى هلاك شيء قد وهب له فلا يمين ههنا يجب**  
المسئلة في البرازية وعبارتها ولو وهب الموهوب له هلاكها صدق بلامين وقد ذكرنا هذا قبل هذا  
عن الجرح معزى الخلاصة وقال في الجرح ان تلفت الموهوبة او استحققتا مستحق وفي الموهوب  
له لم يرجع على الواهب بما ضمن له بها عقد تبرع وهو غير عامل له فلا يستحق السلفاة ولا  
ينبت له الغرور

**لو وهب الانسان شخصا جارية فسمت وكبرت كالسارية**  
**ثم اراد واهب لو رجعها في هبة جاز له ان يرجعها**  
**اما اذا وهب عبدا طفلا فصار شخصا لا يجوز اطلاقا**

المسئلة الاولى في جامع الفتاوى وكذلك الثانية وعبارتها ولو زلزل في نفس الموهوب شيء  
يوجب الزيادة في القيمة كالسمن شيخا والجمال والاسلام والعلم والحرفه والقصارة يمنع الرجوع  
ولو زلزل في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا وهب امه لكبرت وشبت فله الرجوع لان الثمن  
انقص بهذه الزيادة ولو كانت الزيادة منفصلة كالارض والاولاد والعقرا فانه يرجع في الاصل  
دون الزيادة وفي فتاوى قاضي خان ولو وهب عبدا صغيرا فشب صار رجلا طويلا لا يرجع الواهب  
فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت بنقص القيمة وكذا لو كان غنيفا فسن او كان قبيحا  
فحسن لا يرجع الواهب فيه رجلا وهب لرجل جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له  
وعبثها صغيرة فكبرت وزادت خيرا وقال الواهب لا بل وصيتها لك كذلك كان القول قول  
الواهب وكذا في كل زيادة متولدة وفي البرازية وعبارتها وهب عبدا صغيرا فشاب وطال لا يرجع  
لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع كما لو كان ذميا فحسن او غنيفا ولو كان طويلا فظال ايضا  
شئ الموهوب له حتى صارت قيمته ناقصة له الرجوع لانه زيادة صورة لكنه نقصان معنى فصار  
كلا سمع الزيادة والعبرة للمعنى

**ولم يجزى واهبة الحمل ولا للحمل هبة على ما نقلنا**  
**وجوز الاقرار للحمل وصح ان سبب باق لاذك قد صرح**

شملت البيتان على ثلاث مسائل المسئلة الاولى في منع الفقار شرح تنوير الابصار للمصنف  
قال لو وهب الحمل وسيله بعد الولادة لا يجوز لان وجوده احقا لا فصلا كالمعروف وقال  
لجرح وان وهب دقيقا في بر لا تمنع الهبة وان طمس دسم فان هبة المعروف تقع باطله فلا تقود

تمع الزيادة لانها ليست في نفسه  
الموهوب بموصية حتى تسترد ولا بد منها  
لتعذر انفسها ولو كانت من حيث  
السرف فقط فله الرجوع فيه



صحيحة بالتسليم فدخل فيه مال الوهب رهنا في سمسر او سمن في لبن او حمل جارية وخرج عن  
 الدين في الضرع والصوف على ظهر الغنم والزهر والنخل في الارض والتمزق في النخل والدار التي بها  
 متاع الواهب والحولق الذي فيه الرقيق والسرج والحمام دون الدابة وحلى الجارية دون خاداة  
 وله عليها حمل وثقيمة فيها ماء وورثه فانه كالمشاع يصح ويملك اذا فصل وسلمه ويعتبر  
 الاذن بالقبض بعد الفراغ ولا يعتد بالاذن قبله كما لا يعتد بالتسليم قبله وتماه هناك  
 واما المسئلة الثانية وهي الهبة للحمل فهي غير جارية ايضا لان وجوده احقا لان  
 كالمعدوم على ما علة به في منع العفا وكذا ذكرنا في الحجر عن المتسفي بالعين المجتعة من صنع  
 لولده ثيابا قبل ان يولد ليوضع عليها نحو المحضة والوسادة ثم ولدت احرته ووضع عليها  
 ثم مات الولد لا تكون الثياب ميراثا ما لم يقران الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البرن  
 فانه يملكها اذا البسها كمن قال ان فلانا كان لابسا فهو اقرا له بخلاف ما اذا قال كان قاعدا  
 على هذا البساط او نايما عليه لا يكون مقر له بذلك وقال في شرح الدرر ولم يجز هبة  
 الحمل لكونه وصفا للامة للاتصال بها بمنزلة اطرافها ولا له اى لم تجز الهبة للحمل وان  
 جاز الاقرار له ان بين سببا صلحا واما المسئلة الثالثة فقال في منع العفا شرح  
 التنوير للمصنف ومع الاقرار بالحمل المحتمل وجوده وقت اى وقت الاقرار قال الزيلعي ثم اذا  
 صح الاقرار للحمل انما يصح اذا جاءت به في مدة يعلم انه كان موجودا وقت الاقرار ويجوز ذلك  
 بان تضمنه الاقل من ستة اشهر اذا كانت ذات زوج او اقل من سنتين من وقت الفراق  
 اذا كانت معتدة ولو كان الحمل المقربه غير ادمى كما لو اقر بحمل بهيمة فانه يصح ويقدر بان  
 مدة يتصور ذلك عند اهل الخبرة على ما جرت به عادة فذكره الزيلعي ومع الاقرار له  
 اى للحمل ان بين المقر سببا صلحا يتصور للحمل كالارث والوصية بان قال مات لعمه فري  
 او اوصى له به فلان يجوز والا فلا وهذا عند ابى يوسف وعند محمد تجوز الوصية له وان  
 لم يبين سببا لمجرد ان الاقرار حجة موجبة فيجب اعماله ما امكن وقد امكن حمل على  
 السبب الصالح لانه يمكن انه ورثه او اوصى له به فلان فلا يصار الى الابطال مع  
 الامكان فصار كقرار العبد للمادون له في التجارة فانه يجوز لامكان الجواز وان احتمل  
 الفساد بان اقر بما ليس من التجارة ولهذا جاز اقراره بالحمل مع احتمال الفساد ولا ي  
 يوسف ان الجواز طريقين الارث والوصية وليس احدهما باولى من الاخر فيسقط الى اخره  
 مفصل هناك **تمليك الدين لشخص غير من هو عليه باطل الا بان**  
**سلطان من ملكه ذلك على قبض له جاز على ما نقلنا**  
**ومنه مال الوهب هبت من ابنها دينا على ابيه قد كان لها**  
**فذكرنا في ذلك ان المعتمد صحته حيث تسلط ورد**

**وان يهب دينا ورام يرجع فيه فذا يرجوع ممتنع**  
**على الذي وهب من غير شك وذا كما لو كان عينا فملك**  
 المسئلان من الاشياء والنظائر والمسئلة الثالثة من فتاوى قاض خان قال في  
 الاشياء والنظائر تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا اسلم على قبضه ومنه  
 لو هبت من ابنها ما على ابيه لها فاما المعتمد للمصلحة وتفرع هذا الاصل لو قضى دين  
 غيره على ان يكون الدين له لم يجز ولو كان وكيل بالبيع كما في جامع الفصولين وليس منه ما اذا  
 اقر الدين ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تمليكا ويكون المقر له  
 ولاية قبضه كما في البرزلية وقال في جامع الفتاوى وهبت الدين والابراء منه يرتد بالرد وكفى  
 قبولها ليس بشرط حتى لو مات قبله الصم ارسكت يبراء وفي الخلاصة لو قال لغريمي وهبت  
 دينك ولم يقبل المديون لا يصح من غير قبول لان هبة الدين من عليه الدين تمليك لا يتم  
 الا بالتملك ولهذا الوهب الدين من الكفيل يرجع من الاصيل واما الابراء فصح من غير  
 قبول لانه اسقاط ولو ابرأ الكفيل لا يرجع على الاصيل ولهذا قالوا لقن المديون دايته لفظ  
 الابراء ولم يعلم الدين معنى الابراء فابراوه يسقط الدين لانه اسقاط كالطلاق والعناق  
 والمسئلة الثالثة قال قاض خان اذا وهب الدين من المديون ليس له ان يرجع فيه لان  
 الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العود وفي قاض خان ايضا رجل وهب الدين من عليه الدين  
 ذكر شمس الائمة السرخسي انها لا تمنع من غير قبول المديون عندنا خلافا للزفر وهكذا ذكر الفقيه  
 ابو الليث انها تقع من غير قبول الا انها تبطل بالرد وعن ابى يوسف انها لا تمنع من غير  
 قبول كما قال شمس الائمة السرخسي وفي البرزلية وهب له دينا على رجل وامره بقبضه جاز  
 استحسانا وان لم يامر لا وسع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وجهه جاز والبنت  
 تزوجت مهرها من ابنها والمرأة وهبت مهرها على زوجها لابنها الصغير من هذا المرجع  
 ان امرق بالقبض صحح والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين  
**لو انسا نانا انسان وهب ثم ابغداد فراح وذهب**  
**فيه الى بلخ فليس يرجع في ذلك الواهب فيما يشيع**  
 المسئلة في لسان الحكم قال في الوكلاء رجل وهب من رجل قرا في بغداد فحمل الموهوب  
 له الى بلخ ليس للواهب ان يرجع فيه وفي قاض خان ولو وهب شياله حمل وموته في بغداد  
 فحمل الموهوب له الى بلدة اخرى لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة قيل هذا اذا كان قيمة  
 الهبة في المكان الذي انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع  
 في هبته وفي البرزلية وهب بخوارزم فحمل الى بخارى ليس له الرجوع وفي الصيون ان قيمة الدين  
 فيها مثل السواد يرجع وان كان اكثر مقام النقل من مكان الهبة لا يرجع من كتاب الاجارة



لما اشتركت الهبة والاجارة في معنى التملك وكانت الهبة تملك عين والاجارة تملك منفعة قدمت تلك واخرت هذه لكون العين اقوى وهي في اللغة اسم للاجرة وهي ما يتخذ على فعل الخير ذكره في الجرح وهذا مختص ومما يقال من سبب الاجارة للهبة تسليط الغير على العين المملوكة الانتفاع بها جملة في الهبة بمقابل او بغير مقابل في الاجارة تسليط على مجرد الانتفاع بها الا على عينها بمقابل وهو الاجارة والتسليط على جملة العين والمنفعة ابلغ من التسليط على المنفعة وحدها والا ببلغ مقدم والثاني تيمم للتسليط فهو اضعف والا ضعف مخرج قال في المصباح اجره الله اجرا من باب قتل واجره بالمد اذا اصاب واجرت الدار والعبد بالمد وتركه بمعق اخذت اجره وفي شرح الدرر الاجارة شرعا تملك نفع بعوض انتهى

ما لا يصح ان يعلقا ببيع اجارة ووقف مطلقا وقسمته ورجعة وابرا وعزل الوكيل يتلو حجرا ثم اعتكاف وكذا صرا على مال واقرار على ما نقلنا كذا من ارعته معاملهم اخذ ذلك وثبت كما من له ويبطل الكل بشرط فاسد فافهم اخي لهذه المقاصد وما يصح ان يضاف عشرة من بعدها اربعة محرره اجارة ونسخها من رعة ثم المساقاة لها مضارعة كفالة وكفالة مضاربة تفويض امانة مصاحب ثم القضا والوقف والعناق وهكذا وصية طلاق ومثل الايصا الذي اشتهر اضافة له فعشره وقع بيع اجارة له مكتتب ونسخ ايضا وقسمته هبة ورجعة ثم نكاح صريح عن مال الشركة لا يصح اضافة الجميع والابرا عن مال ابي ايضا على هذا السنن اشتملت الايات على مسایل في جامع الفصولين وعبارته قال جملة ما لا يصح تعليل ويبطل بقاسده ثلاثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصيا عن مال الابرا عن الدين وحجر الماذون وعزل الوكيل في رواية وايجاب الاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بشرط فسد ستة وعشرون طلاق وخلع بمال وبغير مال ورهن وقرهن وهبة وصرة ودصاية ووصية وشركة ومضاربة وقضا وامارة وكفالة وجوالة وامانة وغصب واذن قن ودعوة ولد وصي عن قصاص حال او موجلا وجناية وغصب وعقد ذممة ووديعة وعارية اذا

منها رجل بشرط فيها كفالة او جواله وتعلق الرد بعيب بشرط وتعلق الرد بخيار شرط بشرط وعزل قاض وتحكيم عند محدد ولا يصح تعليل النكاح بشرط ولا اضافة ولا لكن لا يبطل بشرط كذا حجر الماذون يبطل الشرط لا الحجر وكذا الهبة والصرة والكفالة بشرط متعارف وغيره وجملة ما يصح اضافة الى زمان اربعة عشر اجارة ونسخها ومضاربة ومعاملة ومضاربة وكفالة وايضا ووصية وقضا وامانة وطلاق وعناق ووقف وما لا يصح اضافة عشرة بيع واجارة ونسخ وقسمة وشركة وهبة ونكاح ورجعة وصريح عن مال وابرا عن دين وفي شرح الزيلعي قال وتصح الاجارة ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والا يضاف الوصية والقضا والامانة والطلاق والعناق مضافا الى الزمان المستقبل لان الاجارة به تتضمن تملك المنافع والمنافع لا يتصور وجودها في الحال فتكون مضافة ضرورة ولهذا قلنا تنعقد الاجارة ساعة فساعة على حسب وجود المنفعة وحدوثها وهذا هو معنى الاضافة ونسخها معتبر بها فيجوز اضافته الا ترى ان البيع لما لم تجز اضافة الى الزمان وهو الاقالة لانه معتبر به والمزارعة والمعاملة وهي المساقاة اجارة لان من يجزها على ان يجر اجارة فيجوز اضافتها لما ذكرنا في المضاربة والوكالة من باب الاطلاق وكذلك تجوز اضافة والكفالة التزام المال ابتداء فيجوز اضافتها وتعلقها بالشرط كالنذر لكن فيها تملك المطالبة فلا يجوز تعليلها بطلاق الشرط بل بشرط ملائم بخلاف الوكالة فانها يجوز تعليلها الشرط اذ كان متعارفا والا يضاف وهو اقامة الشخص مقام نفسه في التصرف بعد الموت والوصية وهي تملك المال بعد الموت لا يكونان مضافين والا يضاف في الحال لا يتصور الا اذا جعل مجازا عن الوكالة والقضا والامانة يجوز تعليلهما بالشرط وادفاهما الى الزمان لانها توكيلة وتفويض محض فجاز تعليلهما بالشرط الا ترى انه عليه السلام امر زيد بن حارثة ثم قال ان قتل زيد فحلف من قتل جعفر فبعد بن رواحة رواه البخاري واما البيع واجارته ونسخ والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصريح عن مال وابرا عن دين فان هذه الاشياء لا يجوز اضافتها الى الزمان المستقبل لانها تملك وقد امكن تيجزها الحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكلها لا يمكن تعليلها للحال وكذا الوصية واما الامانة والقضا في باب الولاية والكفالة ومن باب الالتزام وفي البرازية وجملة ما يصح مضافا اربعة عشر نسخ الاجارة لانسخ البيع والاجارة والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والا يضاف الوصية والقضا والاجارة والطلاق والعناق والوقف وما لا يصح تسع البيع واجارته ونسخ والقسمة



والنكاح والشركة والصنع على مال والابراء والرجعة وفي لسان الحكماء اعلم ان جملة ما يبيع  
مضافا اربعة عشر الاجارة وفحشها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والوصية  
والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف وما لا يبيع مضافا عشرة البيع  
واجارة البيع ونسخه والقسمة والشركة والجهة والنكاح والرجعة والصنع عن مال الابراء عن

**لواجر الشخص لشخص بلا**

**ثم الى مكة يمضي ذاهبا**

**وبعد ذاهبا يهود منها آيبا**

**وقبض الاجرة هذا المجر ومات وهو ذاهب فذكروا**

**ان ركوبها لزم المستاجر ملكة يجوز في الحرر**

**وليس يضمن ولكن الكرا ملكة عليه قد تقررا**

**ويرفع الامر لقاضيها وان راي بان يبيعها جاز ومن**

**ثمنها بقية الاجسور تدفع للمستاجر المذكور**

المسئلة في الاشياء والنظاير قال تنسخ الاجارة بموت المورج العاقل لنفسه لا لفردية  
مكوة في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي فيرفع  
الاصح الميت وللورثة فيوجرها له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهن المستاجر  
على قبض الاجرة للدأب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بلا خصم لا يبريد  
الاخذ من ثمن ما في يده وفي البرازية في ادب القاضي قال ومن استاجر بلا الى مكة  
من العراق ذاهبا وجائيا ومات المورج في الطريق فالمستاجر يركبها بالكر الى مكة  
فاذا بلغها رفع الامر لقاضيها ان راي بيع الدابة باعها وبعث ثمنها الى ورثته فان  
اراد المستاجر ان ياخذ اجرة العود من ثمنها كلفه اعادة البيعة بذلك

**لواجر الشخص لشخص جلا**

**وبعد ما اجر ذاك اجرا**

**من يومه هذا الى تمام مدة اي ثلاثة ايام**

**وجاء ذاك الغدما للاول في هذه الصورة اخذ بجل**

**بل ياخذ بجل ذاك الثاني ذكر ذايعة الانتقام**

المسئلة في كتاب التقييس والمزيد لمصاحب الهداية رجل قال لاخر اجرتك دأبني عند  
غنا بدهم ثم اجرها اليوم من نسان اخر الى ثلاثة ايام ثم جاء الغد فاراد المستاجر الاول  
ان ينقضي الاجارة الثانية وياخذ الدابة ليس له ذلك وبه اخذ الفقيه ابو الليث رجل  
اجر دأب ثم اراد ان ينقضي الاجارة ويبيع الدار لنفقة ونفقة عياله لكونه معسر له ذلك  
للعذر كما اذا اصابه دين فاح رجل اجر حانوته من رجل وسلمه اليه ثم ان المورج استاجر

الحانوت ثانيا من المستاجر فان قبض الحانوت من المستاجر لا يطلب الاجارة الاولى لانه  
لو قبضها بغير استجار سقط الاجر فهذا الاولى وفي فتاوى قاضي خان واذا اجر الرجل اجارة  
ناجرة ثم اجر من غيره لا تنقضي الاجارة الثانية في حق الاجر حتى ان المستاجر لا يجر  
مع المستاجر الاول لو تقاضى الاجارة لا يجب عليه ان يسلمه الى الثاني ولو اجر دأبته من  
رجل ثم اجرها من غيره وسلم فجاء الاول واذا ان يقع البيعة على الاجارة ان كان الاجر  
حاضرا قبلت بيعة عليه وان كان هو مقرا باجارة الاول لان اقراره للاول لا يبيع في حق  
الثاني وان كان الاجر غائبا لا تقبل بيعة الاول على الثاني لان يد الثاني يد امانة فلا يكون  
خصما وفي الاشياء والنظاير اجرها ثم اجرها من غيره فالثانية موقوفة على اجارة الاول  
ان ردها بطلب وان اجازها فالاجرة له وفي البرازية اجرتك دأبني هذه غدا بدهم  
ثم اجرها اليوم من اخر بدهم ان اجازها غدا فللمستاجر الاول نقض الاجارة في قول نصير  
وقال ابو الليث ليس له النقص وهو رواية عن علي ايشنا وعليه الفتوى وفي التقييس والمزيد  
اذا استاجر دأبا في سنة بكذا فهي فاسدة لانا نفعل ان لا يعيدش الى تلك المرة فيقع  
بعنه في حالة الحياة وبعنه بعد الوفاة

**لوحظ في مفارقة حمال**

**وكان ممكنا له انتقال**

**فلم يكن منتقلا او طاعنا ففسد المتاع كان ضامنا**

المسئلة في فصول العادى قال وفي فتاوى ابو الليث الحمال اذا نزل في مفارقة وتبطل الاستقال  
نلم ينتقل حتى يفسد المتاع سرقة او مطر فهو ضامن وتاويله اذا كانت السرقة والمطر غالبا  
لانه حينئذ يكون مضيقا وذكر في الواقيات استاجر حمالا يحمل له طعاما في طريق كذا فاخذ  
في طريق اخر تسلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان عليه وهكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا  
وهذا اذا كان الطريقان متقاربين لانه حينئذ لا يبيع التقيين لعدم القابلية واما اذا كان  
بينهما تفاوت ظاهر من حيث الطول والقصر والسهولة والصعوبة ضمن الاجير وهو  
رواية هشام عن محمد بن عيسى انه اطلق في الكتاب لان الطريقين اذا كان سلكهما فلما يقع  
التفاوت بينهما حتى لو حمل في البحر ضمن وان كان يحمل الناس فيه لما كان بينهما تفاوت  
فاحش وكفى اذا بلغ فلم الاجر في البحر وغيره قال الناطقي وكذا الحراث عندى في البتاعة  
الا ان ياذن صاحبها في حمل في البحر وقال في البرازية الحمال اذا نزل في المفارقة وتمكن من  
من الانتقال ولم ينتقل حتى يفسد المتاع بمطر وسرقة غالبة ضمن

**لواجر المشاع قال قد فسد**

**الامن الشريك وهو المصنف**

**قالاها والسافى وما لك**

**يجوز من غير الذي يشاء لك**

**وجيز الجواز بالاجماع**

**يا صاحب في اجارة المشاع**



**ان يلحق العقد قضاء القاضي فان ذلك صحيح ماضى**  
**او انه لعقد في الكمال وينسخ البعض كذا في النقل**

المسئلة في شرح الكفر للزبلي قال وفيه اجارة المشاع الامر الشريك وهذا عند ابن حنيفة  
وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز لهما ان المشاع اذا سوسر  
اجر من شريك او من رجلين وكذا الشيوع الطاري بامان مات احد المستاجرين وكذا العارية  
وهي اقرب اليها لان العارية لا انتفاع فلو لم يكن الانتفاع به لما جازا عارته فاذا جازت  
عارته فاقول ان يجوز اجارته لان تأثير الشايع في منع التبرع اقوى من تأثيره في منع  
المعاونة الا ترى ان هبة المشاع لا يجوز وبيعها لا يحنف ان المقصود من  
الاجارة الانتفاع والانتفاع بالمشاع لا يمكن ولا يتصور تسليمه بخلاف البيع لان المقصود  
فيه الملك وهو امر حكى فامكن فيه فيجوز الانتفاع حسي فلا يمكن بمشاع فيبطل الا ترى  
انه يجوز بيع الحنيفة ون اجارته لما قلنا والحنيفة اعتبرت تسليما في محل لا يمكن من  
الانتفاع ولا من القبض فكيف يجعل تسليما ولا معتبرا بالتهاي لانه يستحق حكم الملك  
المنفعة يصار اليه عند الحاجة الى القسمة بعد الملك لان حكم العقد يعقب القدرة على  
التسليم شرط لجواز العقد وشرط الشيء يستقر ولا يتصور ان يكون شرطا لثبوت كونه حكما  
فسد بخلاف ما لو اجره من شريك لانه شيوع في حقه اذا كمل في يده غير ان النصف  
بحكم الملك والنصف الاخر بحكم الاجارة ولا معتبرا باختلاف السبب عند اتحاد الحاجة  
على انه روي عنه انه لا يجوز وقامه هناك وفي البرازية اجر نصف الدار وتحمل النصف  
اولا وقال اجرتك نصيب منها ولم يعلم النصيب بيع ولو سكن يجب اجر المثلثة لا  
يجوز ولو من شريك جازت اجمعا اجر كل نصيبه ولو من شريك فعلى الامام انه لا يجوز  
واجمعوا انه لو اجر دارة من رجلين يجوز ولو رجلان من رجل يجوز ولو اجر كل دارة  
من رجل ثم فسح العقد في النصف يجوز في الباقي بخلاف في ظاهر المذهب وعن  
الامام انه بطل وكذا الوهات احد المستاجرين بطل في حصته الميت دون الحي واصله  
ان الشيوع الطاري لا يمنع وعن الامام ان الطاري يدفع مكان المقلوب يمنع واجارة  
البناء بدون الارض لا يجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال ابو نصر فاورد عليه  
جواز اجارة القسطة فلم يمكن له الفرق واختار الامام البخاري لجواز من انه اذا  
اذا كان البناء مرتفعا كالحمداء مع السقف يفتى باجارة بجواز اجارة البناء  
والا لا فعلم انه لو كان له فيه دكان او مرقعة كطين لا يفتى بجواز الاجارة وما اخذ  
من الاجرة له جرام وعنى مجرد جواز له بناء في امره غيره اجر البناء الامن صاحب  
الارض الفتوى على انه يجوز حكمه الحلواني ولو اجر البناء من مالك الارض جاز فان

منفعة وتسليم يمكن بالقضية  
او بالتهاي ولهذا يجب اجر المثل  
عنده فصار كما اذا صح

ولو اجر العرصة لا البناء جاز وطريق جواز اجارة المشاع ان يلحق العقد بالبيع او بالاجارة  
ينسخ في البعض وقال الزبلي والحنيفة في اجارة المشاع ان يستاجر الكل ثم يفسخ في النصف فانه  
يجوز لانا الشيوع الطاري لا يفسد كما في الهبة ويجوز الحكم بحجوزها وفي المغنى الفتوى في اجارة  
مشاع على قولها انتهى قلت اذا كان الفتوى في اجارة المشاع على قولها يجوزها فلا حاجة  
الى الحيلة ومذهب الشافعي ومالك رمى الله عنهما انها جازية من غير الشريك ايضا لكن  
قال في فتاوى الحنفية الفتوى على قول ابو يوسف ومحمد في المزارعة والمعاملة والوقف لمكان  
لفرقة البلوى وفي اجارة المشاع على قول ابن حنيفة وطريق جوازها ان يلحقها حكم حكم ليسير  
متفقا عليه او حكم حكمه ان تعدل لرافعة الى القاضي ويعقد العقد في الكل او لا ثم يفسخ  
في نصفه او بعد بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز لان الشيوع على الطاري لا يمنع الجواز على  
قول ابن حنيفة والثاني اسهل وفي فتاوى قاضي خان اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم  
ناسرة في قول ابن حنيفة وعلم الفتوى وانا جر من شريك جاز في ظاهر الروايتين عنه وقال  
يجوز على الكل كل حال ولو استاجر رجلان دار من واحد واجر رجلان دارا من واحد ومن اشترى  
جاز فان مات احد الاجرين واحد المستاجرين انفسخت الاجارة في النصف وتبقى في النصف  
ولو اجر كل الدار من واحد ثم تفاسخ الاجارة في النصف تنسخ في النصف وتبقى في النصف  
وهي الحيلة في اجارة المشاع

**استاجر المشاع من اقوام مختلفي الشهود والاعوام**  
**وكان قد غرس فيها ونزع ثم انقضت مدة بعض ففسخ**  
**يطلب امره فلا يمكن اذا ليس للطالب قدره يري**  
**واحكمه بابقاء غراسه الى اخر مدة الجميع كذا**  
**وزرع ايضا باجر المثل وامنع غريمه بقول فصل**

المسئلة في فتاوى قاضي الهداية قال رجل استاجر بيتا مشاعا من اقوام متفرقين عددا  
مختلفين لينسخ به زراعه وعراسا فزرع المستاجر وغرس اشجارا ثم انقضت مدة بعض المجرمين  
وطالب بتفريع الارض فهل تبقى الى حين فراغ مدة بقية النصف فاجاب اجارة هذه الارض  
مشاعة من غير الشريك لا تجوز الا على قولها فان حكمه حكمه يصحها جاز فان انقضت مدة  
بعض العقود وبقي القريس الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة اجارته ليس له امره معينة  
ليوم المستاجر بتفريعها فيؤخر تفريعها الى انقضاء جميع المدة لكن باجر المثل والما قول  
الامام فالاجارة ناسرة فان لم يحكم بمصحتها فلذلك ان يطالب بوجه التفريع وان لم تمن  
مدة ويجب عليه اجر المثل لما مضى وفي فتاوى الحنفية اجارة هذه الارض المشاعة  
من غير الشريك لا يجوز لا على قولها لا على قول ابن حنيفة وصحح كل من القولين وعلى قولها



لو حكم جارك بيمينتها فهي حرة وبشرط في مخرجها ايضا تقدم المساقاة لان اجارة الارض  
المشغولة بالاجارة لا تجوز الا بشجرة او شجرتين وعلى تقدير العينة فاذا انقضت مدة بعض  
العقود بقي الغرض الى انقضاء المرة لان من انقضت مدة اجارة ليس له ان يرضى معينة  
ليومها مستاجر يتفرغ فيها حتى يفي بآخر تقريرها الى انقضاء جميع المرة لكن انما تبقى باجر  
المثل واما على تقدير الفساد فلكل ان يطالب يوم بالتفريع  
**استاجر اذ كان اذنا صاحبها له بان يتيقن البناء**  
**يحسب له من الاجور فقول ذالمستاجر المذكور**  
**في صرف فاعمره لا يقبل لكن اذا اراد ان يجعل**  
**من اجرة الدار التي سماها قدره لان يصرف في بنائها**  
**ويقبض المقدار هذا الموجد ثم يؤدي للذي يستاجر**  
**يا مري بالانفاق في البناء فاقول قوله بلا خفاء**  
المسئلة في الفوائد الزينية قال اشتراط المرة على المستاجر يفسد الاجارة والحيلة ان  
ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يافره الموجد بغيرها اليها فيكون المستاجر وكذا  
في الانفاق فانه اذا ادعى المستاجر الانفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو شهد الموجد ان  
قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان يجعل المستاجر له قدر المرة ويدفعه الى  
الموجد ثم الموجد يدفعه الى المستاجر ويافره بالانفاق في المرة فيقبل بلا بيان استاجر  
عرصة باجرة معينة واذن له رب العين بالبناء فيها من الاجور جازا واذ انفق في البناء  
استوجب عليه قدره فينتقيان قصاصا ويتزادان الفضل ان كان البناء الموجد وفي القيمة  
المستاجر اذ اعمر في الدار المستاجرة عمارات باذن الاجر يرجع بما انفق وان لم يشترط الرجوع  
صريحيا وكذلك القيم وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العارة  
لا صلاح حكم وصيانة داره عن الاختلال فرضي بالانفاق بخلاف التنوير والبالوعة  
وفي فتاوى قاضي خان اذا بنى المستاجر في الدار المستاجرة من التراب الذي كان فيها بغير  
امر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من  
تراب كان في الدار فان المستاجر يرفع البناء ويفرق قيمة التراب لصاحب الدار  
وان كان البناء من طين لا ينقص البناء لانه لو نقص يهود ترابا  
**اجر دارة لشخص بالبناء لكي يكون قال محسوبا هنا**  
**له من الاجرة ثم اختلفا في قدر ما انفق وصرفا**  
**فالقول في ذاقول رب الدار وان يبرهنه على المقدار**  
**فاقبل هنا بينه المستاجر لانها الاولى على المحرم**

المسئلة في شرح الوهبانية لابن الشحنة قال في خزنة الاكل امره رب الدار بالبناء لحسب  
من الاجر فانفق على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بيته  
المستاجر وفي القيمة المستاجر اذ اعمر في الدار المستاجرة عمارات باذن الاجر يرجع بما انفق  
وان لم يشترط الرجوع صريحيا وكذلك القيم ويجعل هذا على ما اذا لم يقع بينهما الخلاف وفي  
التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العارة لا صلاح حكم وصيانة  
داره عن الاختلال فرضي بالانفاق بخلاف التنوير والبالوعة وفي البرازية وان قال له رب  
الدار ابن واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستاجر بنيت ولكم الاجر فالقول للمستاجر  
وان اقر بالبناء واختلفا في قدر ما انفق ان جميع اهل الصنعة على قول واحد فالقول له وان  
كان بعضهم معه والبعض مع المستاجر فتعبر الرعاوى ولا ينكار  
**استاجر الارض لاجل المزرع وليس يذكر الذي فيها يزرع**  
**تفسد ذي الاجارة المذكورة قد قال ذاك صاحب الزخيرة**  
**اذ تصلى الارض لزرع وبنا والغرض فاجعل محقق هنا**  
المسئلة في البحر شرح الكثر بجونا جارة الارض للمزراعة بين ما يزرع فيها او قال على ان يزرع فيها  
ما شاء فانه يصح للجماع العمل عليه ولا بد من البيان لانها تستاجر للمزراعة وغيرها  
وما يزرع فيها متفاوت ولا بد من التحديد كيلا تقع المنازعة وترفع بتفويض الخيرة اليه  
ايضا والا فهي فاسدة للجماعة وتقلب صحبة يزرعها ويجب المسمى لا يرتفعها كما يستجار  
غوب لم يبين لانه فاذا البس شخصا انقلبت صحبة وكذا الدابة والقدر المطبخ واعلم ان  
الارض لا ينحصر استجارها للمزراعة وغيرها والبناء والغرض وقد صرح في الهداية بان  
الارض تستاجر للمزراعة وغيرها وقال في غاية البيان انه بغير الزراعة البناء والغرض وطبخ  
لاجر والحرف ونحو ذلك من سائر الانفعالات بالارض وفي من الغنم والقطر ونحو ذلك ارض  
للمزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان يزرع فيها ما شاء كيلا يفضى الى المنازعة ولو لم  
يبيّن ما يزرع فيها ولم يقل على ان يزرع فيها ما شاء فسدت الاجارة للجماعة ولو زرعها  
بعد ذلك لا يعود صحبة في القياس كما اذا اشترى نخرا وخزير وفي الاستحسان يجب  
المسمى وينقلب العقد صحبة والمستاجر الشرب والطريق بخلاف البيع لا فيها تعقد به  
لانقطاع ولا انتفاع الا بها فيدخلان تبعا واما البيع فالمقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع  
في كمال حتى جاز بيع الخضر والارض المسخنة دون اجارتها لا بذكر الحقوق والمراق وفي  
القيمة استاجر ارض سنة على ان يزرع فيها ما شاء فلان يزرع يزرع يزرع يزرع يزرع  
وفي الجوهرة ولا بأس باستيجار الارض للمزراعة قبل ربيعها اذا كانت معتادة للمرى مثل  
عرصة مدة التي عقدت الاجارة عليها وان جاء من الماء ما يزرع بعضها فان المستاجر بالخيار



ان شاء تقضى الاجارة كلها وان شاء لم ينقصها فكان عليه من الاجر بحسب ما تروى منها  
وفي القينة ولو استأجرها ولا يمكن الزراعة في الحال لاحتياجها الى السقي او كرى الا انها اذا  
فان كان حالها يمكن الزراعة في مدة العقد جاز ولا فلا كما لو استأجرها في الشتا ستة  
اشهر ولا يمكن زرعها في الشتا جاز وان لم يمكن الانتفاع بها اصلا بان كانت سبخة لا  
فاسدة وفي مسئلة الاستيجار في الشتا يكون الاجر مقابلا لكل المدة لا بما ينتفع به  
وفي لسان الحكام اذا استأجر ارضا للزراعة يشترط احد الشدين اما تعيين الزرع او توكيد  
الخرزوخ بان يقول يزرع مما شاء لان الارض تارة تستأجر للزراعة وتارة للبنيان والزرع  
وغيرها وما يزرع فيها متفاوت فيستأجر للزراعة البر والشجير والدرية والارز وغيرها  
وبعضها بغير الارض فالهيبين شيئا من ذلك لا يصير المفقود عليه معلوما واعلام  
المفقود عليه شرط جواز العقد الا ان يقول على ان يزرع فيها ماشاء لان الجملة ارتفعت  
بتفويض الخيرة اليه وفي البرازية قبيل المنقرات استأجر ارضا ولم يذكر ما يزرع فيها وزرع  
ومضت المدة لزم الاجر وصحت الاجارة

**لو غصبت ارض من الزرع ومنعوا فيها من الانتفاع**  
**تسقط عنهم زمان الغصب اجرتها كما حكى في الكتب**

المسئلة في شرح الكثر المزبلى قلت غصبت العين المستأجرة من يذ المستأجر تسقط  
الاجر كله فيما اذا غصبت في جميع المدة وان غصبت في بعضها سقط بحسبها الزوال  
التمكن من الانتفاع وهو شرط لوجوب الاجرة لاحقيقة الانتفاع وصل تنفسخ الاجارة  
قال صاحب الهداية تنفسخ وقال القاضى فخر الدين يعنى قاضى خان في فتاواه والقاضى الاشعري  
وفي الاشباه والنظائر الغصب يسقط الاجرة عن الاستأجر الا اذا امكن اخراج الفاصب بنفسه  
او حياية كما في التاتارخانية والقينة وفي منع الفقار ويسقط الاجر بالغصب لان تسليم  
الحل اقام مقام المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فوات التمكّنات التسليم وشار  
بقوله ويسقط الاجر الى ان العقد ينفسخ بالغصب كما صرح به في الهداية خلافا للقاضى  
خان اطلقه فشمى ما اذا غصبت في جميع المدة فيسقط جميع الاجر وما اذا غصبت  
في بعضها فبحسب ما وشمل الفقار وغيره فان قلت الغصب لا يجرى في الفقار عندى  
خلافا لمحمد وقد تفقت كلهم على طلاق الغصب هنا قلت مرادهم بالغصب  
هنا الحيلولة بين المستأجر والعين لاحقيقة حق مردعها ذكر الا اذا امكن اخراج  
الفاصب من الدار مثلا بشقاعة او حياية هكذا قيده في التاتارخانية والقينة ولو  
انكر الغصب المجرى وادعاه المستأجر ولا يثبت له على دعواه يحكم الحاكم فان كان المستأجر  
هو الساكن في الدار حال المنازعة فالقول للموجر وان كان فيها غير المستأجر فالقول

للمستأجر ولا اجر عليه مسئلة الطاحونة وهي ما لو وقع الاختلاف بين مستأجر  
لطاخونة والاجر بعد انقضاء المدة في جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم بحال كان  
جاريا حال المنازعة فالقول قول من يدعى وام التسليم ولا فالقول لمولى زواله ولا يقبل  
قول الساكن في المسئلة الاولى على غيره لانه فرد كذا في الذخيرة وفي البرازية ولو  
غصب الدار من المستأجر غاصب سقط الاجر

**اجرا برض وقطعه اعواما باجرة مثلها غناها**  
**وزاد فيها الاجر وسط المدة عند جميع الناس فافسخ عقده**  
**وجدد العقد وجرها من يزيد في الاجرة ذلك الزمن**  
**ولكن اعرضها على المستأجر لعله يقبلها فاجر**  
**لانه بذى الاجارة احق ثم الزيادة على هذا النسق**  
**تكون من حين ما قدر زاد من اول المدة فيما نقلا**  
**وان تكن مشفولة بزرع لا توجرن لغير رب الزرع**  
**لكنه حينئذ يضم عليه ما زيد عدالك الوهم**  
**وان يكن قد زاد اجرا لمثل في هذه الصورة ياذ الفصل**  
**من غير ان يزيد في مال احد فاختير في ذلك قول يعتمد**  
**وهو بان فسحها قد يروى المتولى وعليه الفتوى**

وقد اشتملت الابيات على مسايل في اجارة الاشباه والنظائر قال الزيادة في الاجرة  
من المستأجر من غير مزيد عليه احد فان كان بعد مضي المدة لم يبع ولخط والزيادة في  
المدة جاز وان زيد على المستأجر فان في المالك لم يقبل مطلقا كما لو رخصت وهو  
شامل لمالك اليتيم بعموم وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة اجرها  
النافر بلا غرض من على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة المثل الى ان  
قال ثم يوجرها عن نراد فان كانت دارا او حانوتا عرضها على المستأجر فان قبلها فهو  
احق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من اول المدة ثم قال وان كانت ارضا وهي  
فارغة عن الزرع فكالدرا وان كانت مشفولة لم يبع اجرها لغير صاحب الزرع لكن  
تتم الزيادة من وقتها على المستأجر ثم قال واما اذا زاد اجرا لمثل في نفسه من غير  
ان يزيد احد فلم يتولى فسحها وعليه الفتوى وما لم يفسحها كان على المستأجر المسماة  
وفي نفع الوسائل ذكر في فتاوى قاضى خان المتولى اذا اجرها بالوقف من رجل ثم اخبر  
جا اخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجراء الحمام من الاول اجره باجرة مثله  
او نقصان يسير يتغابن الناس في مثله فليس المتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة



الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتفان فيه تكون فاسدة ولم ان يوجرها اجارة  
 صحيحة اما من الاول او من غيره باجرة المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى المستأجر ومن  
 كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازيد اجرها مثلها كان المتولى ان يفسخ الاجارة وما لم  
 يفسخ يكون على المستأجر المسمى كذا ذكره الطحاوي وذكر في فتاوى الحاضري رجل استأجر  
 ارض للوقف ثلاث سنين باجرة معلومة وهي اجرة المثل فلما دخلت السنة كثرت رغبات  
 الناس وازداد اجرة المثل ليس المتولى ان ينقص الاجرة لتقصان اجرة المثل لان اجرة المثل يعتبر  
 وقت العقد المسمى اجرة المثل ومنها في كتاب الاجارات وقت اجرة المتولى من رجل ثم جاء  
 اخر وزاده في الاجرة ان كان حين اجراء تمام اجرة بمقدار اجرة المثل او بتقصان يتفان الناس  
 في مثله فليس المتولى ان يخرج الاول قبل مضي مدة الاجارة ليوجر غيره وان كانت الاجارة  
 الاولى ما لا يتفان الناس في مثله فهي فاسدة فلم ان يوجرها اجارة صحيحة اما من الاول  
 او من الثاني باجر او الزيادة على قدر ما يرضى المستأجر وذكر في واقعات الحام الشهيد  
 رجل استأجر ارض للوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية  
 كثرت الرغبات وازداد اجرة الارض ليس المتولى ان ينقص هذه الاجارة لتقصان اجرة المثل  
 لان اجرة المثل يعتبر وقت العقد وقت العقد المسمى اجرة المثل وفيها ايضا من الاجارات  
 حمام وقف اجرة المتولى من رجل فجاء اخر وزاد في الاجرة ليس المتولى ان ينقص الاجارة الاولى  
 اذا اوجريا جوا المثل او تنقص قدر ما يتفان الناس في مثله لان الثاني في الزيادة على اجرة المثل  
 متعنت وان نقص عنه ما لا يتفان الناس في مثله فالاجارة فاسدة ولم ان ينقصه وذكر  
 في الفتاوى البديهة رجل استأجر ارض للوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة المثل  
 فلما دخلت السنة كثرت رغبات الناس فازداد اجرة الارض قالوا ليس المتولى ان ينقص  
 الاجارة لتقصان اجرة المثل لان المسمى اجرة المثل انما يعتبر وقت العقد وقت العقد  
 المسمى اجرة المثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك وذكر في الزخيرة اذا استأجر ارض للوقف ثلاث  
 سنين باجرة معلومة وهي اجرة المثل حتى جارت الاجارة فرخصت اجرتها لا تنفسخ الاجارة  
 واذا اراد اجرة مثله بعد مضي مدة على رواية فتاوى سمرقند لا تنفسخ الاجارة وعلى رواية  
 شرح الطحاوي تنفسخ ويجوز العقد والوقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض  
 بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت زيادة  
 يجب المسمى بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجرة المثل وزيادات الاجرة تعتبر  
 اذا ازدادت عند الكل هذه الجملة في مزارعة شرح الطحاوي ثم قال ولا تعتبر الزيادة في  
 السعر الا اذا ازدادت عند الكل اما لو زاد بعض الناس في اجرتها لم يلتفت اليه لعله  
 متعنت فيها ثم بسط الكلام

والمتولى لو لوقف اجرا ولم يكن لاجر مثل ذاكرا  
 في وقت عقد هذه الاجارة فاصلها صحيحة مختاره  
 واقعة هنا باجر المثل تكن اذا ما جاء شخص على  
 ويدعى بان ذلك قد صدر بها حشر الفين الى اهل البصر  
 يرجع قاض فاذا ما اخبروا بانها كذا بفسخ يا امر  
 وخبر الواحد في ذاك يكفي عندهما لكنه بالخلف  
 قال محمد رفيع الشان لا بد ان يخبر في ذاك اثنان  
 لكن ان يدعى المستأجر ان الزيادة عليه ضرر  
 يحتاج في ذلك لان يبرهن هذا على الذي ادعاه ههنا  
 شملت الابيات على مسألة اجارة العقارات الموقوفة وانها تور باجر المثل قال في  
 انفع الوسائل ذكر في خزانة الاكل لواجر المتولى ارض للوقف فزعم المستأجر ثم طلب غيره  
 بزيادة اجرة بينفان كان فيه غبن وقت الاجارة للمتولى ان يلزمه هذه الزيادة يعني  
 المستأجر وان امتنع وان لم يكن فيها غبن لا يتصرف له انتهى وفي الاشباه والنظائر من  
 الاجارات فاذا ادعى رجل انها بغبن فاحضره مع القاضي الى اهل البصر والامانة فان اخبروا  
 انها كذلك فسحقها والواحد يكفي عندها احدا فالحمد الى ان قال وان انكر زيادة اجرة المثل  
 وادعى انها اضراء فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرة المتولى انتهى وفي انفع  
 الوسائل فان قلت هذا مسلم ان كانت الاجارة الاولى وقعت باجر المثل وثبت ذلك  
 عند الحكم اما اذا حصلت اجارة اما من عامل الوقف او من جابيه او من ناظره ولم يشهد  
 بشهود فيها بان الاجرة اجرة المثل وقت العقد فاذا جاء من يري على هذا المستأجر في  
 الاجرة اما عقيب العقد او بعده من غير ان يظهر الحكم انه متعنت لم لا تقبل هذه الزيادة  
 نظر للوقف وربما تبين بذلك ان الاجارة الاولى كانت بدون اجرة المثل قلت الاجارة  
 الاولى اذا كانت صحيحة عارية عما يفسدها لم يضرها زيادة من يزيد ما لم يتبين ان اجرة  
 المثل زاد بعد العقد وما ذكرت من كون اجرة المثل مسكوت عنه ولم يشهد به الشهود  
 وقت العقد فلا يضرها ايضا لان الذي يشترط لهجة الاجارة في الوقف هي الشروط  
 التي تشترط في الملك لكن يري عليها بان تكون الاجرة فيه اجرة المثل وقت العقد فاذا سكوتوا  
 عن ذلك فالاصل الصحة لا ان يتبين بان جاء بزيادة ان الاجارة الاولى وقعت بدون اجرة المثل  
 وان اجرة مثله اذ ذاك اكثر مما اوجرت به فاذا تبين ذلك انفسخت الاجارة الاولى بكونها  
 حصلت بدون اجرة المثل لا بالزيادة التي زادها فاما اعتبار ما زاد فيحتاج الى شرط اخر وهو  
 ان يبين ان اجرة مثله قد زاد بعد العقد مطلقا من غير ان يشترط عليه ان ما زاده



هو اجرائي فان بين ذلك الآن سبع الزيادة انتهى  
ثم الذي يفسخ هذا العقد في ذلك قالوا المتولى فردا  
لا غيره فليرفع الامر الى قاض ويجوز ان ذلك الرجل  
اي الذي نراد فان يبين ان الذي قد نراده ومعيها  
اجرائي مثل ذلك المكان عند جميع الناس في ذلك الان  
يقول هذا المتولى عند ذلك قد فسخت هذا العقد  
وكل ما يحضره المستاجر ويسأل القاضى السديد النظر  
ان يفسخ العقد له ويجزم مع علم ذلك باختلاف العلم  
لكن اذا ما المتولى امتنع عن ذلك الفسخ ولم يترع  
قالوا بان ههنا للقاضى يفسخها وذلك فعل ما مضى  
المراد بهذا العقد عقد الاجارة المذكور وذلك مفعول يحضر وقد اشتملت الايات على  
مسئلة في انفع الوسائل وبعبارة بقى ان الذي يفسخ هذا العقد من هو فظاهر كلامه  
ان المتولى للوقف هو الذي يفسخه لا غيره فيكون العمل فيه حينئذ الى المتولى برفع الامر  
الى القاضى وباقي الرجل الذي جاء ودفع وبين عند القاضى ان هذا القدر هو اجرائي عند  
المكان في هذا الوقف عند كل الناس دون هذا الذي دفعه وحده فاذا تكمل ذلك  
يقول المتولى فسخت هذا العقد كل ذلك محذور المستاجر فاذا فسخ يسأل من القاضى  
امضاء ذلك الفسخ به مع العلم بالخلاف حتى يرتفع اختلاف العلم في المسئلة  
كما قلنا في امضاء الفسخ بموت احد المتعاقدين في الاجارة اذا كان عقده لنفسه  
لان القاضى هو الذي يبتدى بالفسخ من غير ان يفسخ المتولى اللهم الا اذا امتنع  
فاخر الوقف عن ذلك حينئذ يجوز للقاضى ان يبتدى بالفسخ ويجزم به انتهى  
استاجر الحانوت كل شهر بخمسة او نحو هذا القدر  
فقال ذوالحانوت بعد ما مضى شهر ان صاحبه ان يكن ذلك الرضا  
بسبعة في كل شهر فاسكنه او لا فليقرع في ذال الزمن  
فلم يفرغه له ولم يسكنه في ذاك وما عنده انتقل  
تكونه السبعة بل لها ففنى وكان سكنه كانه رضى  
المسئلة في فتاوى قاضى خان قال رجل استاجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى  
شهر ان قال له صاحب الحانوت ان رضى كل شهر بخمسة دراهم والافرع الحانوت  
ولم يقل للمستاجر شيئا لكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فقد  
رضى بذلك ولو قال المستاجر لا ارى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول الرضى

كان يرى الغنم كل شهر باجر مسمى فقال لمصاحب الغنم لا ارى غنمك بعد هذا الا ان  
تطيق في كل يوم درهمين فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهمين  
رجلا استاجر رجلا ليجهل له في ارضه عملا معلوما كل شهر بكذا الفات المستاجر بعد زمان  
نقال الوصى للاجير ان عمل على ما كنت تعمل فانا لا احبس عنك اجرك فاق على ذلك ايام  
ثم باع الوصى الارض فقال المشتري للاجير ان عمل بملك فانا اعطيك الاجر قالوا مقدار  
ما عمل الاجير في حياة المستاجر يكون الاجر في تركته ومن يوم قال له الوصى ان عمل بملك  
يكون على الوصى ومن قال يوم قال له المشتري ان عمل بملك يكون على المشتري لان ما يجب  
في تركته الميت يكون من المسمى وما يجب على الوصى والمشتري يكون اجرا مثل اذا لم يعلم  
بالمسمى وفي البرازية اكرت دارا سنة بالف فلما مضت قال ربها ان فرغتها اليوم  
ولا عليك الف كل يوم والمستاجر مقران الدار له ولم يفرغ يلزمه قال هشام قلت  
لقد جعل له اجرا مثلها الى ان يتمكن من التفرغ وبعد التمكن عليه ما قاله المواجه  
قال هذا حسن هذا اذا كان مقرا بالدار اما لو كان غاصبا وجاحدا لها فقال للمالك  
ان فرغتها اليوم ولا تركتها عليك كل يوم بمائة والغاصب على نكارة فبرهن بعد  
مرة وقضى له به فم اخذ الدار لا تجب ولا تجب الاجرة المذكورة قال المواجه هذا  
بعشرين وقال المستاجر بعشرة فافترا على ذلك فهو بعشرين ان يرى المالك  
استاجر البيت وبعد اجره باجرة تزيد عما استاجره  
ما جوزه اذك وهذا الفضل لذلك الموجه لا يجزى  
ان كان قد عدا لذاك موجرا بجنس ما كان له مستاجرا  
مسئلة في شرح الوهبانية لابن الشحنة قال المستاجر اذا اجر باكثر مما استاجر  
لا يطيب له الفضل ويتصدق به الا ان تكون الاجرة الثانية من غير جنس الاولى  
وفي البرازية اذا اجر الدار باكثر مما استاجر ان نراد فيها بالعمارة او اجرها بخلاف جنس  
ما استاجره او لا وضم اليها شيئا اخر واخذها يطيب له الفضل ولا لا يجوز ويتصدق  
بالفضل لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما لم يضمن وكذا ان جصصها ثم  
اجر بالزيادة بطيب بخلاف ما اذا اكسها الدار ثم اجرها بالزيادة حيث لا تطيب  
لزيادة الا اذا قال على ان اكسها الدار وكذا اذا كان امرها فجعل عليها مسناة وكل عمل  
هو قائم وقت الاجارة تطيب والا لا وان كرى الا نهار قال الخفاف تطيب  
وقال ابو على اصحابنا يترددون فيه ولا تطيب برفع التراب وان تيسر الزيادة  
استاجر الدار وبعد ما استقر يسكن اشحن عازما على السفر  
في هذه الصورة قالوا يعذر في نقصها ونقصها المستاجر



وان يقل موجه ذلك لا يريد سفره ولي ينتقل  
 لكن يريد فسخ ذي الاجارة يحلف القاضي اذا ما اختاره  
 مستأجر الدار بانه عزم يريد سفره وبالفسخ حكم  
 ومثله اذا اكرى اجمالا ملكة يحصل الاثقالا  
 وبعد اذا بدله عن السفر او سمع الكساد فيما يتجر  
 فيه ومثله ذلك في التحقيق ايضا وجود الخوف في الطريق  
 في كل فاك بعذر مستأجر في فسخه الاجار فيما ذكرنا

المسئلة في عذر السفر بفسخ الاجارة قال في لسان الحكام قال المستأجر ان يريد السفر وكذب  
 الموجه حلفا المستأجر على انه عزم السفر ذكره الكرخي والقدرى والانتقال من البلدة عذر  
 الا ان الخروج يحفل ان يكون حيلة للتوصل الى الفسخ فيحلف وان كان منزلا ارض منه  
 اجيرا واشترى منزلا فارد النقل اليه لا عذرا بخلاف ما لو تكارى ابلالا الى مكة ثم اشترى  
 ابلالا الفسخ والفرق ان اكرى الدار فيكون لا اكرى الدابة لانها تختلف باختلاف الساكن  
 والركوب يختلف باختلاف الركاب بخلاف ما اذا تكارى ابلالا الى مكة ثم بدله ان يسافر  
 على الفل لا يكون عذرا وقال ايضا استأجر حائوتا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكن  
 التجارة فلم يفسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا وفي المبيع رجل استأجر حائوتا ليتجر فيه فانتفر  
 فهد اعذرو في البرازية قال المستأجر ان يريد السفر وكذب الاجر حلفا المستأجر على انه عزم  
 على السفر ذكره الكرخي والقدرى والانتقال من القرية عذرا لان يكون الخروج يحفل ان  
 يكون حيلة للتوصل الى الفسخ فيحلف وفي التجديد والمزيد رجل اكرى ابلالا الى مكة فانه  
 ان يعقد فهو عذر تنتقض به الاجارة لان السير قد يتعذر بهلاك اسبابه فلو لم ينتفر  
 يتضرر المستأجر ولو اراد الحال ان يعقد فليس بعذر لانه قادر على ان يبعث اجيره او تكبده  
 وفي تحفة الخريص قال وان تصادق الركبان لما دخلوا الكوفة ان المكارة كانت من الرى  
 الى الكوفة جائيا وارجعا وبدا لاحدهما ان يقيم بالكوفة لا يجبر على الرجوع لان ذلك عذر  
 يجوز فسخ الاجارة به كما في الابتداء اذا استأجر رجل دابة يسافر عليها ثم بدله ان لا يسافر  
 كان ذلك عذرا في جواز فسخ الاجارة عندنا لان العذر اذا تحقق لا يمكن الجرى على موجب  
 العقد الا لضرر زائد لم يرض به وهو تحمل مشقة السفر عن عباس رضي الله عنهما لولا  
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب لقلت العذاب قطعة من السفر  
 والضرر الزائد ليس من موجبات العقد فيكون له حق الفسخ  
 ثم اذا احتاجت الى الفسخ فلا يكون فسخها على ما نقلنا  
 بغير ان يقضى فيه القاضي اذ كان في الفسخ اختلاف ما في

المسئلة في جامع الصغير وشرح قال وذكر في الزيادات ان الاجارة لا تنتقض الا بقضاء او رضاه  
 فيكون موضوع المسئلة ههنا ان يكون العذر عذرا يمنع المضي في موجب العقد شرعا كما اذا  
 وقعت في يده اكلة والعياذ بالله فاستأجر رجلا ليقطع بيه وبراء قيل القطع او وجعت فريسه  
 فاستأجر اجيرا ليقطعها فسكن الوجه وموضع ما ذكر في الزيادات في عذر لا يمنع المضي في موجب  
 العقد شرعا لكن لا يمكن المضي الا لضرر يلزمه وهو لم يرض بذلك الضرر فيكون في معنى  
 العيب والمبيع وان تعيب قبل القبض لا ينتقم من غير نقض ثم في الموضع الذي يحتاج الى  
 النقض هل ينفرده صاحب العذر بفسخ الاجارة او لا يفسخ الا بقضاء او رضاه ذكر في الاجارات  
 انه لا يحتاج الى القضاء والرضا وذكر في الزيادات انه يحتاج الى ذلك وجه ما ذكر في الاجارات  
 ان هذا فسخ قبل القبض لان قبض المصلحة لا يتحقق قبل الاستيفاء فكان بمنزلة الفسخ قبل  
 القبض بخلاف العيب وجه ما ذكر في الزيادات وهو الصحيح ان فسخ الاجارة بسبب العذر  
 يختلف فيه الفقهاء ويسوغ فيه الاجتهاد فلا يتم فسخ الا بقضاء او رضاه بمنزلة فسخ المكاح  
 بخلاف البلوغ ومنهم من قال العذر اذا لم يكن ظاهرا كالعذر بسبب الدين يحتاج الى القضاء  
 او الرضا لان خصمه يكذب فيحتاج الى الالزام ولا يلة الالزام للقاضي ولما اذا كان العذر ظاهرا  
 لا يحتاج الى القضاء والرضا كما اذا كفر فخر الاسلام قاضي خان في جامع الصغير وفي فتاوى الخاصي  
 الصغير قال اعلم ان الاجارة تنفسخ بغير فسخ احدهما اذا عقدت على امر لا يمكن المضي فيه  
 شرعا هو الصحيح ما في عذر يمكن المضي معه شرعا لكن يضرر فانه يتعذر صاحب العذر بالفسخ  
 ولا يفتقر الى القضاء وتماه هناك

**والاب والقاضي اذا اجرا دار الصغير ثم ماتا ما جرى**  
**فسخ وذى اجارة لم تبطل وعكس ذاموت الفقي الموكل**

لمسايل في مخرج الفقهاء قال بموت الوكيل لا تنفسخ الاجارة وانما تنفسخ بموت الموكل وفي الاجناس  
 بموت المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان الواقف هو الذي اجر كذا القاضي لو اجر ومات وفي  
 تجريد الاب والوصي لو اجر دارا بموت ومات لا تنفسخ الاجارة وفي الزخيرة اذا اجر الواقف  
 نفسه ثم مات العياض ان تبطل الاجارة وبها اخذ ابو بكر الاسكاف لانه في معنى المالك وليس  
 لاحد حجرة وفي الاستحسان لا تبطل لانه اجر لغيره كالوكيل بالاجارة والاب والوصي والوكيل  
 بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لانه الوكيل باستيجار لا عيان يصير مستأجرا لنفسه ثم  
 يصير موجرا من الموكل فهو بمنزلة المالك وهذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان المالك يثبت  
 للموكل ثم ينتقل الى الموكل وما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكتب  
 وعلاصه كما في الجوهري لا يستقيم والحكم بعقل المتولى كونه فلا تنفسخ الاجارة به قال في السراجية  
 متولى القاضي اذا اجر دار الواقف ومات لم تنفسخ الاجارة وفي البرازية وبموت الوكيل لا تنفسخ



الاجارة وموت الموكل تنفس وكذا المتولى والقاضي والاب والوصي والواقف اذا اجر الموكل  
نفسه ومات القياس ان تنفس وبه اخذ ابو بكر الاسكاف لانك المالك لا يلى احد جرحه وفي  
الاستحسان لا تبطل لانه يعمل لغيره كالوكيل

**ثم اذا امامات موجرو في ذمته دين كثير لا تفي  
املاك هذا بوفاء الدين قالوا فاستاجر تلك العين  
كان هنا في اخذها مقدما وهو احق من جميع الفرماء**

قال في الاشياء والنظاير من الاعذار المحوزة لفسخ الاجارة الدين على الموجر والادفاه لا  
من ثمنها فله فسخها ضمن بيعها لا اذا كانت الاجرة المجلية تستغرق قيمتها وفي فسخ  
لخاص لومات الاجر فالمستاجر احق بثمنه في مديانات شرح الطحاوي وكذلك في الاجارة  
الصحيحة اذا انقضت المدة فلو باع لآخر في صدين الفصلين لم يروى كذا يجب ان يقال  
يفسد البيع بين الاجر والمستاجر لكن لا يترفع من يد المستاجر ان رضى بالبيع ورضاه بالبيع  
وجوده كعدمه وانما يعتبر رضا حال قيام الاجارة لفسخ البيع الاجارة لا لا تستخرج من  
يده وقال الشيخ الامام ظهري الدين اني رايت رواية توافق ما ذكره ها هنا انه لا يترفع من يد  
الاول وان اجازته وفي البرازية وان مات البايع والماجر والرهن فالذي في يده الوين احر  
من ساير الفرماء يباع في دينه فان فضل غني اخذه الفرماء وان هلك لا يسقط به الدين  
بخلاف الرهن ولو لم يكن مقبوضا حتى مات الماجر لا يكون المستاجر احق به من ساير  
الفرماء وفي لسان احكام اجر دار طوبى وهو مديون وطلب الدين من القاضي ان يجبر  
بييع الدار بقيمة الدار مستقرقة لمال الاجرة ليس للقاضي ان يجبره ببيع الدار قال  
القاضي ببيع الدين وصاحب المحيط والدراهم دين قاض ففسخ الاجارة واقل منه لا في  
اللولواجي رجل اجر داره من رجل غاراد ان ينقض الاجارة ويبيع الدار لنفقتة ونفقة  
اهله وعياله لكونه مفسرا له ذلك كما اذا كان عليه دين قاض له ان ينقض الاجارة قال  
البرازي وان كذب المستاجر في داره في الدين يجوز اقراره عند الامام خلافا لهما وعرضه لاجل  
المحيط الطريق في فسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار للمستاجر ولا لرب الدين ثم  
المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الاجر التسليم غير واجب على لانها في اجارة فلان بن  
فلان فيحكم القاضي بفسخ البيع وتنفس الاجارة ضمنا

**افتي كثيرا انه يعتجر عرف اذا ما كان خاصا ذكرها  
قالوا وينبغي على هذا النقط بان ما يقع في بعض الشرط  
محو الخلو في بلاد القاهرة يكون لازما لمن قد اجره  
حقا له بحيث لا يملك من يوجران يخرج من السكنى**

**حتى ولو كان المكان وقفا اذ مثل ذلك استقر عرفا**

مسئلة في الاشياء والنظاير في فني القواعد قال بعد ذكر صاحب العرف فالحاصل ان المذهب  
عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افتى كثير من المشايخ باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي ان  
يفتي بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوات حوانيت لا زعم وليس من خلوات حقالة فلا  
يملك صاحب الحانوت اخراج منها ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت  
لخلوات بالعمومية ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت  
ندراخه منه وكتب ذلك بكتاب الوقف انتهى قلت وقد تعقب هذا شيخنا وانا  
لرحوم حسن الشرنبلالي برسالة مستقلة في ذلك سماها مفيدة للحسن لرفع كل خلوة  
بالسكنى قال فيها حكاية عن اراد الرد عليه ان السادة ائمة الحنفية قالوا يجوز لخلوة الذي  
هو مخترع محدث مجرد منفعة يباع ويشترى كما جوزه بعض المالكية المتأخرين حتى ظن  
هذه ايضا صاحب الاشياء والنظاير على اعتبار العرف الخاص وبنين رده بما يرضى في  
البصاير ومن المقرر ان الفساد قد يحكم استحكمة فلا يرفع له غير اننا اردنا اظهار حكم  
المذهب لمن يصدر له ولقد بذلنا التحليل العظيم حيث افتى بعض المالكية في زماننا  
بفسخ وقفه فصارت اوقاف المسلمين والامراء والسلاطين الجارية على المساجد والمسكنى  
مصرفه للتقسيدين والرهبان وديور الكافري فان غالب حوانيت الوقف التي بايدي  
النصارى المخذولين قد تمكوا خلوها وجعلوه وقفا على كذا يسهر بطريق لا يحسن في  
فسادها بالرشاها شان يصح اسناد هذا الامام من المجتهدين او محقق من العلماء  
لعمالين فانهم يجعلون الخلوة وقفا على المايرن والوارد من الفقراء والمسكين  
بريكون او كنيسته كذا وليس المقصد في الحقيقة الا انقضاء للرهبان والتقسيد  
لكافري وهذه عبارة ذلك المتوهم الذي لم يبلغ مرتبة المتعلم المتفهم فضلا عن كونه  
فادح كما كان حنفيا وظن بفهمه العليل انه نفس من كان عمدة حنفيا فقال الحمد لله  
رب العالمين ما نقل في احكام الخلوات وغيره هل هو مشروع ام لا وهوان الخلوة عبارة  
من بيع ما ينتفع به من السكنى وغيره وسمى الخلوة السكنى انما تكون بعد التحلية  
وهو مشروع والقبرية من ذلك ما نص عليه في جامع الفصلين في الفصل السادس  
شرف في الفرور والاستحقاق نخلنا عن الزخيرة بقوله شري سكنى وكان وقف ودفع عليه  
ايضا في الفتاوى الكبرى وفي الخلاصة وفي فتاوى قاض خان ثم قال نقلنا من جامع العرف  
شري سكنى وكان وقف فقال المتولى ما اذنت له في السكنى فامر بالرفع فلو شره بشرط  
الفرادة الرجوع على بايعه والا فلا يرجع بثمنه ولا ينقصانه وكلامه هذا امر دواهم  
وهو مشروع والقبرية على ذلك الى اخره فكلهم الفصولين مذهب له فان عبارة الفصولين



نعمها شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما اذنت له بعض البايع بالسكنى يعني  
 بوضعها فامر ابي المشتري بالرفع فلو شراه بشرط القدر يرجع على بايعه والا فلا يرجع عليه  
 بتمنؤ ولا بتقصاذه فاي قرينة تفيد ما توهمه فان السكنى شئ مركب يرفع صرح به قوله فامر  
 بالرفع ايظن ان الخلو يرفع ويرد على بايعه ويقال فلو شراه بشرط القدر وفي الخلاصة شري  
 سكنى في حانوت رجل مركبا ثم نقل عبادات كثيرة من كتب الفتاوى صريحة بان السكنى دون  
 وتحوت ونحو ذلك مما يليق انه يسكن به صاحب الحانوت في حانوته ونحو ذلك ثم قال واما  
 ما يتعلق بالعرف الخاص بما في كلام صاحب الاشياء في امر الخلو انه مبني على العرف الخاص  
 فنقول لا مماثلة بين الخلو وبين ما اعتبر من مسايل العرف الخاص ثم سراسيل في العرف  
 الخاص ذكرها عن الاشياء ثم قال عن صاحب الاشياء فالحاصل ان المذهب عدما اعتبار  
 العرف الخاص وبسط الكلام على عدم جواز الخلو انه باطل لا محالة والله اعلم واجزم ومن  
 اراد بسط الكلام فعليه بالرسالة المذكورة واما خفضنا منها هذا المقدار ليتفرغ الامر وبني  
 الفهم ثم بعد كتابة هذا العمل طلعت على فتوى للشيخ المرجوم خير الدين الرهلي في فتاواه الحوزية  
 وقد شغلها بصورة الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية وفي الحوانيت  
 وغيرها هل يصير حقا لادها لصاحب الخلو ويجوز بيع سكنها وشراؤه واذا حكم به حاكم  
 شرعي يتبع على غيره من احكام الشرعي الشريف فنقضه فاجاب بذكر عبارة الاشياء والظاهر  
 التي قد منها ثم قال وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة مستقلة  
 واستدل باشياء او مضى في الدلالة ما نقله عن واقعات الفريسي بقوله وفي واقعات الفريسي  
 رجل في بيه دكان فغاب فرفع المتولى امره الى القاضي فامر القاضي بفتح واجارة ففعل المولى  
 ذلك ثم حضر الغائب فموا على بدكانه وان كان له خلو فهو احق بخلوه ايضا وله الخيار  
 في ذلك ان شاء ففتح الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجاز الاجارة ورجع بخلوه على  
 المستاجر ويومر المستاجر باء ذلك انه رضى به والا يومر بالخروج من الدكان وتسليم  
 الدكان اليه وقال صاحب من الغفار بعد نقله لما قال في رسالة المسئلة نقلها شيخنا  
 في قولعه لكن عبارات واقعات الفريسي ربما تدل على المدعى هذا وقد صرح علما ونايان  
 لصاحب الكرم احق بالمقر وهو ان يحدث المزارع والمستاجر في الارض بما اوثر اسما او كسا  
 بالتراب باذن الواقف او باذن الناظر فيبقي في بيه الى اخر ما ذكره في عمارة المستاجر وغيره  
 في الارض او الحانوت باذن الناظر وهو امر لا شبهة في صحته وليس كلامنا في ذلك واما  
 الكلام في الخلو فان كان معناه الهوى يسمى مرصدا فهو دين المستاجر على الوقف لا كلام لنا  
 فيه ايضا واما الكلام في حال يا حوزة الواقف او الناظر من المستاجر ويسمى له الما جرح  
 فيه بلا اجارة ويجعل عليه في كل شئ وسنة ما لا يعلم ما يعطيه للوقف فان شاء باع

ذلك الخلو او وقفه على ما يشاء وصاحب الخلو يتصرف كيف شاء من زيادة على الاجرة المدفوعة  
 التي لا تزيد ولا تنقص واما الشيخ خير الدين رحمه الله تعالى فخرج مسئلة الخلو بمسئلة عارة الوقف  
 وارصاد ما الهادينا على الوقف ثم ذكر عبارات كتب الفتاوى في بيع سكنى الحانوت التي تقدم بيان  
 المراد منها ثم اضطر الى ان قال فلو حكم به ما لكي يراه لدى قاض نفع حكمه ويرفع الخلاف ثم ذكر  
 اضطر الناس لذلك واستند الى انها لهم في مصر وبلاد الروم وليس ذلك بحج شرعية والمرحوم عبد  
 الرحمن افندي الهادي افي بالخلو ايضا على غير ما ذكر الشيخ خير الدين وقال لا شك ان الحكم العام  
 يثبت بالعرف العام كما هو معمول به في كثير من الاحكام وقد ثبتت بالعرف الخاص عند بعض العلماء  
 كالنسي وغيره ومن العرف الخاص العام الاحكام التي جرت بها العادة في هذه الديار ثم ذكر ما لو بين  
 المستاجر وغيره باذن المالك او الناظر ثم قال نفور يفتي بجادة ليد الحاجة وجرت به العادة في  
 المد المدينة وقعار فنة الايمان من غير تكين من علماء ذلك الزمان كالخلو المتعارف في الحوانيت  
 ونحوها وهذا يجعل الواقف كما في حوانيت الغورية او المتولى او المالك على الحانوت قديرا معينيا  
 ياخذ من الساكن ويعطيه به تمسكا شرعيا فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك اخراج الساكن  
 الذي ثبت له الخلو بالطريق الشرعي من الحانوت ولا اجارة لغيره عالم يدفع له المبلغ المرسوم الى  
 اخر كلامه والحاصل ان هذا الخلو باطل والقول به قول من الدليل على اطل فان الاحكام ببيع الوقف والقول  
 والمسئلة في الاراض كحسبها واصلاحها للزراعة امور محقة واما مجوز السكنى فهي امر موهوم  
 لا حقيقة له الا محض الرشوة باخذ المال من المستاجر الواقف والمتولى او المالك فكيف يسوغ جواز  
 القول به والله امر مشرع وليس استلزامه فائتة اليد اذ لصاحب الحانوت مندوحة عن ذلك والله اعلم  
 باعنا لك

**محوز للصباغ والقصار وحايك كذا لك للخيار**  
**وكل مانع لفعله اشر في العين حبسها بتفقي ماسر**  
**من اجرة في حال الانقصاد حكاة في فصوله الهادي**

المسئلة في شرح الدرر وغيره قال من لعله اثر في العين كالصباغ والقصار يقصر بالنشا ونحوه قيد  
 به ليكون لعله اثر يحترق به عن عامل الثوب يجبس العين للاجر لان المعقود عليه وصف في الخلو  
 فكان حق الحبس لا استيفاء بل بدل كما في البيع فلا غرم ان ضاع العين بعده لانه امانة في بيده  
 ولا اجر لان المعقود عليه هلك قبل القبض ومن لا اثر لعله كالحمال والملاح وغاسل الثوب يفي  
 ما ذكر لا يجبس الاجرة كفي النهاية انه لقصار اذا لم يكن لعله اثر لا ذالة الدرر اختلفوا  
 فيه والامح ان له حق الحبس على كل حال لان البياض كان مستورا وقد ظهر بفعله بعد ان كان هالكا  
 بالاحقار وقصارا كانه احدته بالانظار وفي البرازية من لعله اشر في العين يجبس العين للاجرة الا  
 اذا كانت موجلة والنساج ومن حلق الشعر العبد وكسر الحطب وكل من صار العين بعله شيئا  
 اخر بحيث لو فعله القاصب زال ملك المالك والقصار بالنساج يجبس العين وان بيض الثوب







ربهما شاء وان لم يعلم ضياعه وقت النوم لضمان على الاجير لان الاجير لا يضمن الا بالتقصير والضمان على القصار

**ثم الاجير الخاص ليسا يلزمه شيئا لتالف ولا نعرفه اصلا سواء كان ذا الذي تلف يعمل او في يد لا يحتلف**

قد علمنا بيان الاجير الخاص في ذكر الاجير المشترك قال الربيع ولا يضمن الاجير الخاص ما تلف في يده او بعلمه اما الاول فلان العين امانة في يده لانه قبضها باذنه وهذا عندنا من حنيفة ظاهر وكذا عندها لان تضمن الاجير المشترك كان نوع استحسان عندها صيانة لاهوال الناس لانه يتقبل الاعمال من خلق كثير رغبة في كثرة الاجرة وقد يجز عن القيمة بها فيقع عنه ضلوك فيجب عليه الضمان اذا هلك بما يمكن التحرر عنه حتى لا يتوانى في حفظها والاجير الخاص يعمل في بيت المستاجر ولا يتقبل الاعمال من غيره فاخذ فيه بالقياس ولما الثاني فلان المنافع صارت مملوكة للمستاجر فاذا امره بالمرفق الى ملكه مع وصار نايبا امانة وصار فعله منقولاً بنفسه ولان البديل ليس بمقابل للعل بدليل انه يستحق الاجر وان لم يعمل وانما الخوف في العمل الذي هو تسليم المنفعة وذلك غير معقود عليه فلم يكن مضموماً عليه ولا يشترط فيه سلامته فلا يضمن ما تلف به الا اذا تعد الفساد فيضمن للتقصير كالمروء وفي منع الفقار والاجير الخاص يسمى اجيرا واحدا ايضا ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المرة وان لم يعمل كمن استوجر شهرا للخدمة ولرعى الغنم فليس له ان يعمل لغيره لان منافعه صارت مستحقة له والاجر مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كالمرء والمروء ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل وعليه ان يعلم ان اجير الخدمة ولرعى الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه لا يخدم غيره وذكر المدة او لا تخوان يستاجر راعيا شهرا لرعى له غنما مسودة باجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام والفقير فيه انه اوقع الكلام على المرة في اوله نكون منافعه للمستاجر في تلك فيمتنع ان يكون لغيره فيها ورعى الغنم يحتمل ان يكون الايقاع على العمل فيصير اجيرا مشتركاً لانه من عقده على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الاجير الخاص في المرة فان الاجارة على المدة لا تنحصر على الاجير الخاص لما لم يبين نوع العمل بان يقول استاجرتك شهرا للخدمة او للمصداق فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاجماع بقي اجيرا واحدا اذا لم ينص على الاشتراك بان يقول على ان ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر واخر المدة بان استاجره لرعى غنم مسمى له باجر معلوم شهرا فحينئذ يكون اجيرا مشتركاً باول الكلام لا يباع العقد على العمل في اوله وقوله شهرا في آخر الكلام يحتمل ان يكون ايقاع العقد على المدة فيصير اجيرا واحدا ويحتمل ان يكون التقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول كلامه بالاحتمال ما لم يصح بخلافه

وان يضع ثوب من القصار فضمن القيمة بالخسار وظهر الثوب فبا التضمن لا يملكه كالرهن فيما نقلنا فانهم قالوا اذا الرهن ذهب فجعل الرهن بما فيه وجب وبعد ما ظهر فالرهن لا يملك الرهن على ما برهنوا بل ان ذلك لا يعود رهنا وقال بعضهم كما نقلنا بانه يملكه حيث علم قيمته عندها كما علم وقيمة الرهن ليس يعرف فافترق الاحراء فيما حكوا قال في فصول العادى في كل موضع ينقطع حق المالك فالمقصود منه احق بذلك الشيء من سائر الغرماء حتى يستوفى حقه فان ضاع ذلك ضاع من المال الفاسد ولا يكون هذا بمنزلة الرهن هكذا ذكر في المنتقى وفي فصول العادى ولو رهن عبدا فابن سقط الرهن فان وحده عاد رهنا ويسقط من الدين بحساب ذلك ان كان اول الباقي فان كان ابق قبل ذلك لا ينقص من الدين شي ولو رهن عبدا فابق وجعل القاضى الرهن بما فيه ثم ظهر العبد قال ابو يوسف هو رهن على حاله وقال زفر هو للرهن كالفاسد اذا ضمن القيمة كذا في رهن الجامع وفي فتاوى قاض خان عبدا رهنا اذا ابق يبطل الدين فان عاد العبد من الاباق فانه يعود رهنا وجعل القاضى العبد بالدين بعد الاباق باطل ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك اولا مرة وفي فتاوى الخاص قال المرهون اذا ابق من يد المُرتهن وقضى القاضى بسقوط الدين ثم عاد من الاباق يعود على ملك الراهن ويكون رهنا وعند زفر يعود على ملك المُرتهن وفي الفقه اذا قضى على الفصيص بالقيمة ثم عاد من الاباق عاد على ملك الفاصب وفي التجديد والمرئ عبد مرهون ابق فجعل القاضى العبد بما فيه ثم ظهر العبد فهو رهن على حاله لانه جعله بما فيه بناء على عجزه عن تسليم العبد والآن قد علم التسليم وفي فتاوى قاض خان عبدا رهنا اذا ابق يبطل الدين فان عاد العبد من الاباق فانه يعود رهنا وجعل القاضى العبد بالدين بعد الاباق باطل ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك اول مرة وفي فصول العادى لو رهن عبدا فابق سقط الرهن فان وحده عاد رهنا ويسقط من الدين بحساب ذلك ان كان اول الباقي فان كان ابق قبل ذلك لا ينقص من الدين شي ولو رهن عبدا فابق وجعل القاضى الرهن بما فيه ثم ظهر العبد قال ابو يوسف هو رهن على حاله وقال زفر هو للرهن كالفاسد اذا ضمن القيمة

**استوجر الشخص كحفظ الخان ليس على الحافظ ضمان اصلا اذا شئ من الخان سرق من غير تضييع هذا ان يتفق لان هذا حافظ الابواب والمال اخص في اليد الارباب وما على الحارس شي لو نقيب في السوق حانون على ما ذكرت**



**وليس يضمن الذي منها سرق** **اذ بالاجير الخاص ذاك يلتحق**  
المسئلة في التجديس قال رجل استوجر ليحفظ الخان فنقب حانوت وسرق منه شيء لا ضمان عليه  
لانه يحرس الابواب اما الاموال في يد اربابها فلا يضمن لا بتضييع منه وفي فصول العادى  
رجل استوجر ليحفظ خان فسرق من الخان شيء عليه لانه يحفظ الابواب اما الاموال فهي في  
يد اربابها في البيوت وروى عن محمد بن احمد القاضي في حارس يحرس الحوانيت في السوق  
فنقب حانوت وسرق منه انه ضامن لانه في معنى الاجير المشترك لان لكل واحد حانوت  
على حدة نصارى بمثله من يربى غنما لكل انسان شاة ونحو ذلك وقال الفقيه ابو جعفر ثقف  
ابوبكر الحارثي اجير خاص الاتى انه لو اراد ان يشغل نفسه في صنع اخر لم يكن له ذلك  
فلا يضمن الحارثي اذ انقب الحانوت لان الاموال محفوظة في البيوت في يد ملاكها وهو  
الصحيح وعليه الفتوى هكذا اذكر في الخيرة وفي البرازية نقب حانوت رجل واخذ متاعه  
لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى لان لا فتحة محروسة بابوابها وحيطاتها  
والحارس يحرس الابواب وعلى قول الامام لا يضمن مطلقا وان كان المال في يده لانه اجير  
ولو استأجره رئيس السوق فهو كاجارة كلهم ويجعل له الاجر ولا عبرة لكرهه الباقيين  
**اجر نفسه لان يربى الغنم** **وضاع منها راس شاة فالتهم**  
**صاحبها الراعى ولم يمسكها** **عنها وابن هي فقال ذاك لا**  
**اعلم اين تلك قالوا يضمن** **اذ عدم العلم فقد بين**  
**لو فرقت نوت من القطيع** **وخشى الراعى على الجميع**  
**ان لو عدا يطلبها لا يضمن** **تلك التي نوت على بينوا**  
قوله قد يتشدد الدال المصحلة مخفوفة خبر المبتدا وقوله بين يتشدد الياء والتجئة فت  
للتعدي وفي الآيات مسئلتان الاولى قال في فتاوى قاضي خان الراعى والبقار اذا نام حتى  
ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا فان غاب البقر عن عينيه كان ضامنا  
والا فلا وما اهل الراعى من الالبان يكون ضامنا وفي فصول العادى قال في الخيرة وقد ذكرنا  
في الودعة الفرق بين النوم مضطجعا والنوم جالسا في غير السفر وسونيا بينهما في السفر  
فقلنا لا ضمان فيه عليه على كل حال فهنا كذلك في فتاوى صاحب الحيط البقار اذا ترك  
الباقرة على يد اجنبي ليحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها مدة يسيرة مثل ان يبول  
او ياكل او يتوضا او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو وفي البرازية دفع الى المشترك  
ثورا للربى فقال لا ادري اين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا تفرقت الغنم  
او البقر فافاتع البعض وردها ولم يقدر على اتباع الباقي وضاعت لا يضمن عنده  
لان امين متى تقدر عليه الحفظ لا يضمن وعندها يضمن لانه طمع في الاجر ولو تفرقت

كثير ولا فراغ على اتباع الكل فكان من جناية حكما والخاص لا يضمن اجماعا ساقها الى الربى  
فهلكت شاة لا من سوقه بان اشتكى على فلو فتردى منه او غرضها على الكوض ففرقت فيه  
او فرسه سبع او سرق لا ضمان عنده خلافا لهما وفي فصول العادى وللراعى ان يبعث  
بالاغنام على يد غلامه او اجيره او ولده الكبير الذي في عياله لان الرد من الحفظ كالحفظ  
وله الحفظ بيد من في عياله كالودع فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الربى مشتركا  
فلا ضمان عليه عند اى حنيفة على كل حال وعندنا ان هلك بامر عيكن التخرع يضمن كالو  
رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعى اجير خاص فلا ضمان عليه على كل حال كالو  
رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وشرط ان يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان  
صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا اتفيسا عنه ولا جبر يضمن بالتضييع عندهم جميعا  
وشرط ان يكون في عياله لانه متى لم يكن في عياله كان الرد بيده وبباجنبي سوا وليس  
له الرد بباجنبي فكذا اورد من ليس في عياله وذكر الشيخ الامام احمد الطواويسى ان الاجير  
المشترك ان يسيره بيد من ليس في عياله وليس الخاص ذلك والحاكم مهروية سوى بينهما  
وقال ليس لهما ذلك قلت وذكر عنهما في التجريد فقال اذ لم يكن الاجير والولد في عياله  
فان بعث بيده قال الامام الطواويسى ان كان البقار اجير مشترك يضمن وان كان خاصا لا يضمن  
والحاكم الباقي مهروية قال يضمن الحامل مشترك والمسئلة الثانية لو نوت فرقة قال في فتاوى  
قاضي خان ولو نوت بقرة من الباقورة وخاف البقار انه لو تبع ما ند يضييع كان في سعة من ان  
لا يتبعها ولا يكون ضامنا في قول اى حنيفة لما نوت لانها ضاعت بغير فعله ويضمن في قول اى  
يوسف ومحمد كذا لو تفرقت تفرقا ولم يقدر على اتباع الكل فتبع البعض وترك البعض لا يضمن ما ترك  
**سلم نفسه وان لم يعمل** **يستوجب الاجر خلاف الاول**  
يعنى الاجير الخاص الذي تقدم بيانه وبيان الاجير المشترك اذا سلم نفسه المستاجر يستحق  
الاجرة وان لم يعمل بخلاف الاجير المشترك فانه يستحق الاجرة ما لم يعمل قال في شرح الدرر  
لاجير الحامل يسمى اجيرا واجدا ايضا هو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص يستحق الاجر  
بتسليم نفسه عنه وان لم يعمل كاجير شخص خدمته او رعى غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان  
ما فعله صارت مستحقة له والاجر مقابل فيستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كالمريض والمطر  
ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل اما الاجير المشترك وهو من يعمل لا لواحد كالحياط  
ونحوه او يعمل لواحد عملا غير موقت فانه اذا استأجره وحده للمصاطة او الخبز في بيته غير مقيد  
ببوم او يومين كان اجيرا مشترك وان لم يعمل لغيره او عملا موقتا بالتخصيص يعنى اذا  
استأجره رجلا لرى غنمه شهرا بدهر صم فهو اجير مشترك الا ان يكون يقول ولا ترق غنم  
فيعر لحينذ يصير اجيرا واحدا وانما يستحق الاجير المشترك الاجر العمل كالمصاوغ ونحوه



لأن الأجرة عقد معاوضة تقتضي المساواة بين العوضين لما لم يسلم المفقود عليه  
للمستاجر وهو العمل لا يسلم للاجير العوض وهو الأجر

**سُمي له الموجر شيئا يحمل** مثل قفيرة حنطة غنم  
**فراو في ذلك قدر ما يضمن** بقدر ما زاد على ما بينوا  
**ونقلوا عن الإمام الشافعي** وذلك في قول بلا منازع  
**بأنه يضمن كل القيمة** كالغصب أن يتلف وفي معلوم  
**عن الإمام أحمد ومالك** قال يخير هناك المالك  
**أن شاء فضمن الذي يستاجر** قيمتها أو أجره مثل يذكر  
**من جنس درهم أو دينار** يجب أجر المثل في المختار  
**وفيه أو جوا من الأجر الوسط** أن كان متفاوتا بلا غلط  
**وذا خلاف قيمة المقصوم** يعتبر رونه بأعلى القيم

قال الزيلعي في شرح الكثر ويضمن بالزيادة على الجمل المسمى ما زاد يعني إذا استأجرها  
لحملي عليها مقداراً لحمل عليها أكثر منه فعطبت يضمن ما زاد النقل لأنها هلكت بما هو  
مأذون فيه وغير مأذون والسبب النقل فانقسم عليهما إلا إذا كانت الدابة لأشتر  
مثله فيجب عليه قيمتها لعدم الأذن فيه فيكون اهلاكا أو جيب الضمان هنا بحسب  
الزيادة إذا كانت الدابة تطبق ذلك وإذا حمل عليها جنسا آخر غير المسمى وجب  
جميع القيمة وكذا لو استأجر ثوبا للحن حنطة مقدرة فزاد لم يوجب بحسب الزيادة  
بل أوجب جميع القيمة لأن الدابة هلكت بغير المأذون فيه هلكت بالجور فتسقط  
حصته المأذون ويجب بقدر ما تعدى حتى لو حملها المسمى وحده ثم حملها الزيادة وحده  
فعطبت يضمن جميع قيمتها لأنها هلكت بالزيادة وحدها وفي الجرح قال استأجرها لحمل  
عليها مقداراً لحمل أكثر منها فعطبت يضمن ما زاد النقل حتى لو كان المأذون  
حايته من وزاد عليه عشرين منا يضمن سدس الدابة ولم يترحم للأجر إذا سلمت  
ولم أره صريحا والقواعد تقتضي أنه يجب المسمى فقط انتهى ومذهب الشافعي وأحمد  
ابن حنبل رضي الله عنهما أن يضمن بالزيادة كل القيمة وفي البرازية أكثرها لحمل عليها  
عشرة مخاتيم برحلي أربع يضمن بقدر الزيادة وأن لم يكن فزاد وهلك يضمن كل القيمة  
لحملي عليها عشرة فحمل جواثق عشرين فأمر بدابة أن يضمن عليها فحمل وهلك  
لا ضمان وإن حملها ضمن ربع القيمة لأن النصف مأذون والنصف لا نصب  
هذا النصف ولو كانا في عدلين فحمل كل منهما عدلا أو حمل المستاجر أو لا ثم رب  
الدابة لا ضمان أصلا لأن رب الدابة حامل للزيادة ولو حمل ربها أو لا ضمن

في ٢

نصف القيمة وذكر في موضع آخر قال استأجر ليركبها إلى موضع كذا وركبها وحمل معها حبلان  
ركب على الحبل ضمن قيمة كل الدابة أن عطبت وإن ركب غير موضع الحبل ضمن قدر الزيادة فيج  
إلى أهل الخبرة أن هذا الحبل لم يربط على ركوبه في النقل لأن الإنسان لا يوزن في القبان أكثر  
دابة لحمل فوضع عليها الرحلة ضمن لأن الرحلة أشد ضررا وعن الثاني يعني بما يوسف  
نكروها لحمل عليها كذا من البر فحلت أكثر فسلمت ثم هلكت في يد المستاجر من غير ذلك  
يضمن حصته الزيادة عن قيمتها رواه عن الإمام

**لوارد في الألفان شخصا آخر** فعطبت دابة من قدامها  
**يضمن نصف قيمة كما نقل** مثل زيادة على بر حمل

قوله على بر يضمن الباء الموحدة هو الحنطة وقوله حل يضمن الحاء المهملة مبنيا للمفعول أي حمل  
على الدابة بزيادة وكما فعطبت والمسئلة الأولى في البرازية قال وإن أورد فعطبت بعد  
بلوغ المقصود ضمن نصف قيمتها من ذلك الركوب وعليه الأجر كلا وخير المالك أن شاء ضمن  
المستاجر فلا يرجع هو على المردف ورجع على المستاجر وإن كان هو مستعيرا لا يرجع عليه ولا  
فرق بين النقل والخفيف لأن الاختلاف مجازة المالك وبعد حمله ولا يوقف عليه فادبرها  
على الركوب وضمان النصف لأن التلف بعلمين مأذون وغيره وإن كانت الدابة لا تطبق ضمن  
كل القيمة وإن صبيا لا يستمسك عليها أو متلعاض من مازاد النقل وفي شرح المبرور ضمن بأرداف  
رجل إن ذكر ركوبه بنفسه نصف قيمتها بلا اعتبار النقل بين المردف والمردف فإن الخفيف  
حامل بالفروسيه قد يكون آخر من الثقيل العالم بها ذكر الأرداف لأنه لو ركبها وحمل على ناقه  
غيره ضمن جميع القيمة وإن كانت الدابة تطبق حملها لأن نقل الركاب مع الذي حمله يجتمعان في  
مكان فيكون اشتق على الدابة أما إذا كانت لا تطبق فيجب عليه جميع الضمان في الأحوال كلها وقيد  
بقوله رجلا لأنه لو أورد صبيا لا يستمسك ضمن مازاد النقل فإن كان صبيا يستمسك فهو كالرجل  
كذا في الكفالة وفي منع الفقار ولو أورد من يستمسك بنفسه وعطبت الدابة ضمن النصف  
ولا اعتبار بالنقل لأن الدابة تقصيرها جهل الراكب الخفيف ويغف عنها ركوب الثقيل بعلمه  
بالفروسيه ولأن الأدمي غير موزون فلا يمكن معرفته بالوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد  
الجاني في الجنایات والمالك بالخيار أن شاء ضمن المردف وإن شاء ضمن الركاب والراكب  
لا يرجع بما ضمن والمردف يرجع إن كان مستأجرا من المستاجر وإن فلا وتماه هناك والمسئلة  
لثانية فيما لو استأجرها لحمل عليها مقداراً لحمل عليها أكثر منه فعطبت ضمن ما زاد بين النقل  
إن حملها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستاجر لأنه هو المباشرون حملها أي صاحب  
الدابة مع المستاجر وجب النصف على المستاجر لأنها هلكت بفعل يوجب الضمان وهو فعل  
المستاجر وفعل لا يوجب وهو فعل صاحب الدابة فيجب النصف على المستاجر ويهدر



فعل صاحبها ذكره في المحيط كذا في منح الغفار  
 لو لم يكن اب وجد للصبي **ولا وصي فحكوا في الكتب**  
 ان كان ذا الصبي غدا في حجر **ذي رحم يجوز يا ذا القدر**  
 ان يوجر الصبي ممن طلبه **لانه يملك ان يود به**  
 فيملك الايجار للصغير **وصرفه الاجر على الذكور**  
 ما يجوز وان لم يكن لثان في **اموال ولاية التصرف**

المسئلة في فصول المجادى اذا اجر الاب او الجد او الصبي او الوصي الصبي في عمل من الاعمال فهو جاز لان لولا ولاية استعمال الصغير من غير عوف بطريق التهذيب والرياسة مع العوف من اولى ولا يجوز اجارة غيره اذ كان له واحد منهم فان لم يكن له احد من هؤلاء فاجره ذو رحم محرم وهو في حجره جاز وان كان في حجر ذي رحم محرم فاجره اخر وهو اقرب كصبي له امر وعمة وهو في حجر عمة فاجرته امه جاز عند ابى يوسف خلافا للحد والذى ولي الاجارة في الصغير ان يقبض الاجرة لانه من حقوق العقد فيتعلق بالعاقدة وليس له ان ينفقها عليه لانها من مال الصغير وليس لغير الاب والجد وصبيهما ولاية التصرف في مال الصغير وكذلك اذا اوجب للصغير حصة فللذى هو في حجره ان يقبضها وليس له ان ينفقها عليه لما قلنا وللاب والجد وصبيهما اجارة عبد الصغير وسائر املاكه وامواله واما غير هؤلاء ممن الصغير في حجره لا يملك اجارة مال الصغير لانه ليس لغير هؤلاء ولاية التصرف في مال الصغير وعن محمد استحسان ان يواجر عبده وكذلك استحسان ان ينفق عليه ما لا بد منه لان في تاخير ذلك ضرر بالصغير كذا ذكره في الزخيرة وذكرني اخر لقيط الهداية والام وصبيها يملك اجارة الصغير وذكر في الزخيرة لو اجر الوصي نفسه للصغير لا يجوز ولو استاجر الصغير نفسه يجوز اذا اخذه بما لا يتفان الناس فيه والاب لو استاجر الصغير لنفسه يجوز ولو اجر نفسه للصغير ذكر في عامة الروايات انه يجوز ايضا وفي التهذيب صبي في حجره وله ام فلها ان توجه من انسان وفي فصول المجادى اذا اجر الاب او الجد والقاضي الصغير في عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا اجره احد هم باقل من اجر المثل لا يجوز والصحيح انه يجوز الاجارة وقد ان كانت باقل من اجر المثل وذكر شمس الائمة في كتاب الوكالة للاب الصغير ان يبيع ولده الصغير وليس له ان يعير ماله قال وتاويل ذلك اذا كان ذلك في قيلم الخوفة بان دعه الى استاذ ليعلم الخوفة ويخدم استاذه اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز **من كتاب الغصب** مناسبة الغصب للاجارة ان كلا منهما تصرف في ملك الغير والاجارة تصرف بحق قدمت والغصب بباطل فاخر وقال في المصباح غصب غصباً من باب ضرب واعتصب اخذه

قبر وظل في شرح الدرر الغصب شرعا اخذ ما المتقدم احتراز عن المحرم احتراز عن مال حتى الحزنى فانه غير محترم من يد مالكه بلا اذنه احتراز عن اخذه من يد مالك باذنه **منافع الغصب ليست تقضى فيما عدا ثلاثة تبين مال اليتيم ثم مال الوقف والمعد لاستغلاله افقر ذا الهل**

خر الفقرة الاولى من البيت الثاني اللام الساكنة من قوله والمعد وقوله افقر فعل امر من الفقر وهو الفهم اشتملت البيتان على بيان منافع الوقف قال في منح الغفار شرح التنوير مصنفه منافع الغصب غير مضمونة استوفائها او عطلها فانها غير مضمونة عندنا الا ان يكونا لغصب وقفا او مال يتيم او معد للاستغلال وتصير الدار معدة للاستيعار اذا بناها كذلك او اشتراها كذلك او تجره ثلاث سنين على الاولاد ويشترط على المستعمل بكونها معدة حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب وموت رب الدار يبطل الامداد وان سكنها بتاويل ملك او عقد فلا ضمان كبيت سكنه احد الشريكين في الملك اما في الوقف اذا سكن احدها بالقلية بدون اذن الاخر سواء كان موقوفاً للمسكني او للاستغلال فانه يجب الاجر واما المسكني بتاويل العقد كسكني المرتبة بتاويل عقد الرهن وبه صرح في البرذنية ويستثنى من مال اليتيم ما لو سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها وتماز هناك وفي اجارة البرذنية والقوى في غصب دور الوقف وعقاره على الضمان كافي منافع وكذا اليتيم والامام ظهير الدين اقي باجرة المثل لا في اليتيم ومن المشايخ من قال اذا كان ضمان القصاص خيرا لليتيم من اجر المثل يلزم ذلك على الفاصب والا اجر المثل وكذا قاله فيمن سكن دارا او هانوتها لهما بعد اجارة يجب خيرا لليتيم والوقف سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا انقضاء رب الدار بالاجرة وسكن بعده لانه يكون التراما اذا كانت معدة للاستغلال الا اذا قال الساكن ولا تصير معدة للاستغلال الا اذا قال الساكن استاجرت بالاجارة سنة او سنتين او اكثر الا اذا بناها واشترها كذلك وأشار مجد الائمة ان باعداد البائع لا تصير معدة للاستغلال في حق المشتري

**ثم اذا اجر ما منفعه مضمونة وقد عدا اينارعه**  
**مالكه باجر مثل يفرمه فان ذاك الاجر ليس يلزمه**  
**لكم يرد ما قد قبضنا من الاجور اي قدر فرضا**  
**ثم المسمى يلزم المستاجر في ذاك لا غير كما قد حررها**

المسئلة في منح الغفار قال لو غصب دارا معدة للاستغلال او موقوفة او يتيمة واجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستاجر يلزمه المسمى لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الفاصب الاجر من له الدار فكبت لا لكن يرد ما قبض على مالك وهو الاولى ثم سيل



يلزم المسمى للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابن يوسف يتصدق به  
 ولو استأجر دارا معدة للاستقلال سنة باجرة مطلقة دون اجر المثل او فوقة ثم  
 سكنها سنتين يلزم اجر المثل فيما وراء تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى  
**ثم العقار صاحب ليس يضمن فيما عدا ثلاثة تبكين**  
**ان باعه الغاصب ثم سلبا او رجع الشاهد فيه بعدها**  
**كان قضى القاضي به وانكره مودعه وقد عذت مسطرم**  
 المسائل في مخ العقار شرح التنوير لمصنفه قال الاصح ان العقار يضمن بالبيع والتسليم  
 وبالجود في الوديعة يعني ان كان العقار وديعة عنده فحده كان ضامنا بالاتفاق وبالرجوع  
 عن الشهادة بان شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا واذا انقضى العقار  
 بسكناء وذراعتة ضمن النقصان بالاجماع كما في النقل فانه يضمن ما نقص باستوائه  
 بالاتفاق وفي الاشياء والتظاير العقار لا يضمن الا في مسائل اذا جحد المودع واذا  
 باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع الفصولين وهذه  
 العبارة هي المتظومة هنا وفي فصول العادى ولو غصب ارضا وفيها نزع ثابت وهو  
 تفصيل فهلك التفصيل او يمس لا يضمن لانه لا يخلو اما ان كان حكم العقار المنقول فان  
 كان له حكم العقار فالعقار لا يضمن بالغصب وان كان له حكم المنقول فالمنقول  
 انما يضمن بالنقل ولم يوجد وكذا اذا غصب كرها وفيه اشجار فيبست الاشجار في يد  
 الغاصب لا يجب على الغاصب ضمان الاشجار لهذه المعنى وفي دعوى مجموع النوازل من  
 هدم دار انسان فلم ان يضمن قيمة الدار مبينة لان الاتلاف دفع على البناء لا يضمن قيمة  
 العرصة لانها قائمة والغصب لا يتحقق في العقار جننا الى غصب العقار غاصب العقار  
 لا يضمن عند ابن يوسف لانه صار غاصبا لمنفعة الدار ولم يصار غاصبا للرقبة الدار والمنازع ثابت  
 بما لا ذلك توقع ملك الدار عن الانتفاع ومنع المالك عن المالك لا يوجب الضمان كما لو منع  
 المالك حق ملكه لانه لا يضمن دليله مسلم دخل دار حرنى بامان فاكتب من المروض والعقار  
 ثم غلب المسلمون على الدار فان المروض وسائر المنقولات له واما العقار فهو للمسلمين لانه لم  
 يخرج العقار من ايديهم فلم يخرج عن ملكهم وقد اخرج المنقولات من ايديهم الى اخرجها  
**وليس يلزم الذي قد هدمها حايط غيره سوى النقص وما**  
**يلزمه التغير حيث يعتدى وذلك في غير جدار المسجد**  
 هما مسئلتان في فصول العادى قال لو هدم جدار غيره لا يجبر على بنائه فاما المالك بالجار  
 ان شاء ضمنه قيمة الحايط النقص الضمان وان شاء اخذ النقص وقيمة النقصان وفي كتاب  
 الصلاة من قتاوى قاضى خان من حفر بيرا في فناء مسجدا وهدم حايط المسجد فانه يضمن

ولا يفتى بالنقصان وكذا من حفر بيرا في فناء قوم يومر بالتسوية ومن هدم حايطا  
 لدار رجل ملكا له او حفر بيرا يضمن النقصان وفي قتاوى رشيد الدين اذا هدم جدار غيره  
 ثم بنى ان كان المهدوم من التراب ثم بناه من التراب كما هو يرى من الضمان وان كان المهدوم من  
 الخشب فيه كان الجواب كذلك وان بناه بخشب اخر لا يبرأ من الضمان لانه لا يكون  
 خشب مثل الخشب ولا يكون اعادة الاول وفي الحايط لو هدم حايط انسان لا يجبر  
 على بنائه والمالك بالجار ان شاء ضمنه النقصان والنقص وقال بعض الناس ان كان قدما  
 لا يومر بالاعادة وان كان جديدا يومر وفي قتاوى قاضى خان ظهر الدين رجل هدم حايط  
 انسان ان كان متخذ من الخشب ضمن القيمة وان كان متخذ من الطين وهو الذى بالخصه  
 ان كان عتيقا فكذلك الجواب وان كان جديدا احدينا امر باعادة كما كان وفي التجنيس  
 رجل هدم جدار رجل ثم بناه الهادم قبل ان يضمن القيمة ان كان بناه كما كان لا ضمان عليه  
 لانه اعادة الاول حكما كنفق محيط انسان ثم خاطه وفي البراية يجب في اتلاف المسجد  
 ما يجب في اتلاف الامول هدم بيت نفسه فانهم بيت جاره لا يضمن وقع الحريق  
 في محله فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته يضمن قيمة بيت الدار كمنظر  
 اكل الطعام في المغارة طهاه غيره يضمن قيمته لما لك هدم حايط غيره خير ما للمكبرين  
 تضمن قيمة الحايط وتسليم النقص له وبين ان ياخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان  
 وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان الحايط جديدا  
 امر باعادة والا لاهدم جدار غيره من التراب وبناه نحو ما كان يرى من الضمان وان  
 من خشب وبناه من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناه من خشب اخر لا يبرأ  
 لانها متفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود يبرأ وفي التجنيس رجل هدم بيته والقي قريبا  
 كثيرا لصيق الجدار الذى بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى مال الحايط  
 وانهم بعضه فان كان اللبن مشرجا على الحايط متصلا به بحيث دخل الرهن في  
 الحايط من ثقله فهو ضامن لانه حصل التلف بفعله رجل هدم دار نفسه فانهم  
 بذلك منزل جاره لا يضمن لانه غير متعدي رجل هدم بيته فلم يبين والجار ان  
 يتضررون بذلك كان لهم جبر على البناء اذا كان متادرا لان لهدمه ولا يته دفع  
 الضرر هكذا ذكرهنا واختار انه ليس له ذلك لان امره لا يجبر على بناء ملكه  
**نزع ارض الغير شخص صاح ان لم يك رب الارض بالنزع اذن**  
**كانت له الفعلة فيما نقضى ولا قوم عليه نقضى الا مرض**  
 المسئلة في جامع القتاوى قال وفي القضية رجل نزع ارض غير بغير اذنه فالفعلة له  
 وعليه ما نقص من الارض وتفسيره ان ينظر بكم تشتري هذه قبل الزعامة وبكم



تسرى بعدها ثم ينظر هل بينهما تفاوت فيرجع بنقصان ذلك وفي الخ فانه يضمن ما نقص باستوى الى بالاتفاق قال في الحادية معزيا الى الذخيرة واحاله الى فتاوى ابى الليث غصب او ضاؤكها او بنتت فلرب الارض ان يامر الغاصب بقلعه ولما لك ان يرجع بنقصان الارض وهي معروفة وفي المجتبى نزع ارض غيره وبنت فلما لك ان يامر الغاصب بقلعه فان ابى بقلعه بنفسه وقبل النبات يخير صاحب الارض ان شاء تركها حتى تبنت قيامه بقلعه وان شاء اعطاه ما زاد من البرز فتقوم مبدورة بذر غيره له حق القطع وتقوم غير مبدورة فيعطى فضيل ما بينهما وعن ابى يوسف انه يعطيه مثل بذر والاول اصح

**لو قال في ذا الحايطة احفر بابا لي ثم كان ذا الشخص غابا قالوا ضمنا على الذي حفر وذلك راجع على الذي امر وان يكن لا الامر المذكور لا يذكر الحفر في ذى جعلنا ضمنا على الذي قد حفرنا وليس راجعا على من امرا**

المسئلان في جامع الفتاوى لو قال لا احفر لي بابا في هذا الحايطة تفعل والحايطة لغيره ضمن الحافر ورجع على الامر ان قال الامر احفر في الحايطة ولم يقل لي لم يرجع الحافر بالعمد على الامر ان كان الامر ساكنا واستاجر رجعه عليه وقال في البرزانية من كتاب الجنائيات احفر لي في هذا الحايطة بابا احفر فاذا الحايطة لغيره يضمن الحافر ورجع على الامر وكذا اذا قال احفر لي في حايطة او كان ساكنا في تلك الدار لا يضمن علامات الملك وكذا لو استاجر على ذلك ولو قال احفر ولم يقل لي ولا قال في حايطة ولا كان ساكنا ولو استاجر عليه لا يرجع بشئ على المستاجر

**فهو لزيد ماء ذاك يجري في ارض بستان عند عمرو فصاحب الفراس ان يغرس على ط في النهر غراسا ثم لا يكون فيه ضرر لا يمنع من الفراس او يضر منها وقلعه ان ضرهم نأمر به كما ان يضييق نهره بسبب**

المسئلة في فتاوى قاضي خان في كتاب الشرب قال نهر لقوم يجري في بستان رجل كان لصاحب البستان ان يغرس على حافته لان قيمة احكام حافتي النهر فان ضاقت نهرهم بذلك فحينئذ يوم بالقلع الا ان يوسع صاحب البستان عليه هو الطريق من وجه اخر لا يتفاوت حق اصحاب النهر حينئذ لا يقلع نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شطه فدخل الماء من هذا النهر في عروق الشجرة الى دار جاره فتداعت كل الحجار قطعها الدار الى الحراب قالوا ان لم يغرس الشجرة في

صريح النهر لا يومر بقلع الشجرة فان كانت عروق الشجرة دخلت دار جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان الجار قطعها من غير ان يرفع الامر الى القاضي وفي البرزانية من كتاب الحيطان غرس شجرة الفرساد في الطريق ان كان لا يضر بالطريق لا بأس به ويطيب للفارس فرساده وورقه وان كان في المسجد يجوز اخذ ثوبه ولا يجوز اخذ ورقه ولو غرس على منفعة نهر فجاء رجل واداد ان يقلعه له ذلك وان لم يكن له شريك في النهر الا في الرفع الى الحاكم لا يضمن الصبي بالغصب فلو غصب انسان صبيا فروا

**ان مات ذا الصبي عند الغاصب ليس ضمانه هنا بواجب الا اذا نقله لمسبقة او موضع الوبا وحجي موضع لكنهم قالوا اذا كان احد غصب طفلا وتخرج البلد اخبره بجس حتى يحضره بالطفل او يعلم موته الوبري وهكذا الحكم اذا ما خدعا زوجة انسان على ما شرعا**

المسائل في الاشياء والنظائر في احكام الصبيان قال لا يضمن الصبي بالغصب فلو غصب صبيا مات عنه لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبقة او مكان الوبا او الحيا فقدر شئت بمن اخذ ابن انسان صبيا واخرجه من البلد هل يلزم احضاره الى ابيه فاجبت بما في الحاشية رجل غصب صبيا حرا فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يجلس حتى يحجى بالصبي ويعلم انه مات ولو خدعه حتى اخذه برضاه لم يضمن كانه ما غصبه لان الغصب لا اخذ قهرا وفي الملتقط من النكاح وعن محمد بن خديج بنت رجل وامرأته واخرجها من منزله قال ابو الحبيب ابد الحق ياتي بها او يعلم موتها وفي شرح الجامع الصغير للعتابي قال رجل غصب صبيا حر مات في يده فجاءه او حجي فليس عليه شيء وان مات من صاعقة او نهشة حية فعلى عاقلة الغاصب الدية وقال الشافعي لا يجيب على عاقلة شيء وهو القياس لان الغصب في الحر لا يتحقق والاتلاف لم يوجد فلا يضمن قياسا على مالومات مجي وحقا ولنا ان الاتلاف وجد تسببا بالنقل الى المسبقة ومكان الصواعق سلم اصحابنا ان الحر لا يضمن بالغصب لان الغصب لا يتحقق في الغصب ولكن هذا الضمان ضمان اتلاف والحر مضمون به وقد وجد الاتلاف تسببا وهو نقله الى المسبقة والى مكان الصواعق لان الحية والصاعقة لا يكونان في كل مكان فيكون نقله الى مكان يكثر فيه الحية والصاعقة سببا للتلف الصبي وهو متعذر فيه لانه اخذه بلا اذن الولي فيضمن كالحفير في الطريق انه يضمن ما يقع فيه لانه متعذر فيه بخلاف ما اذا مات مجي وفجاة لانه لم يوجد السبب للتلف فان الموت مجي وفجاة لا يختلف باختلاف المكان لان الميتة لا مدفع لها تنكره لكل مكان حتى لو كان موضعها يغلب فيه الحي الى الارض قالوا ينبغي ان يضمن وتعلمه هناك



وفي جنابة البرازية غضب صبيا فقتل واكل سبع او سقط من الحائط ومات يضمن  
 الغاصب وان مات من مرض او حرق لا غضب صبيا ومات في يد غاصب فجاءه او يحيى لاضمان  
 عليه وان مات بصاعقة او نهشة جنة تضمن عاقلة الدية لانه مسبب في التلاف بالنقل  
 الى مكان المصاغة والحيات والسباع وقالوا لو حمل الى مكان يكثر فيه الحصى او لو بان كان  
 المكان مخصوصا بذلك يضمن ايضا لا بسبب الهدوى لان القول به باطل بل لانه الهوا  
 بخلق الله تعالى في بني آدم وغيره كالغذاء وذكر في الغصب قال غضب صبيا حرا  
 وغاب عن يده يحبس الغاصب حتى يحجى به او يعلم انه مات

**لو غضب الانسان عبدا وغضب** **والعبد شخص فاصاب عطف**  
**فمالك العبد له الخيار** **ضمن من دين الذي يختار**  
**ان ضمن الاول فهو يتبع** **لذلك الثاني فيما يشرع**  
**وان يضمن ثانيا في ذاك لا** **شي على الاول فيما نقله**

المسئلة في منع الفقار شرح التنوير لمصنفه قال وطالعت في بعض الكتب الفقير رجل  
 غضب عبدا فغصب منه اخر فمات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول  
 الاخر وان شاء ابراء الاول ويتبع الاخر بالقيمة ولا شيء له على الاول وذكر قبل ذلك  
 قال غضب شيئا ثم غصبه لوك اخر منه فاذا مالكا ان ياخذ بعض الضمان من الاول  
 وبعضه من الثاني له ذلك ذكره في فتاوى السراجية مخرجا الى الزيادات وفي العمادية  
 والمالك بالخيار في تعيين ايها شاء وذكره رشيد الدين في فتاواه لو باع غاصب الغاصب  
 واخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول ان ياخذ الثمن منه لانه ليس بمالك وليس يتايب  
 عنده ولا يكون له اجازة البيع والمقصود منه الخيار في تعيين الغاصب وغاصب الغاصب  
 وفي الاصل في باب اعتناق احد الشريكين في غاصب الغاصب اذا اختار المالك تعيين  
 احدهما لم يملك تركه وتعيين الاخر وفي فتاوى صدره لا سلام طاهر بن محمود واحاله  
 الى فتاوى سمرقند بان المالك ان يضمن الغاصب الموهوب والغاصب كل واحد منهما  
 نصف قيمة الموصوب فاذا ضمن الموصوب منه الغاصب الاول والثاني يبرأ الاخر من الضمان  
 اما اذا اختار تعيين احدهما فضل يبرأ الاخر من الضمان حتى لو ابرأ الذي اختاره من المال  
 هل يرجع على الاخر فيه روايتان وفي جامع الفتاوى وان اتلف غير الغاصب في يد الغاصب  
 فاختار المالك ان شاء ضمن الغاصب ويرجع على المتلف وان شاء ضمن المتلف ولا يرجع  
 على احد وان غضب من الاول غاصب فان وتلف عنده فالمالك بالخيار وقرره الضمان  
 على الثاني ومن استعمل عبدا مشتركا او حمارا مشتركا بينه وبين غيره يضمن نصيبه شريكه  
 وفي الذخيرة لو استعمل عبدا الغني يوجب الضمان سواء علم انه عبد الفقير او لم يعلم وكذلك لو قال

العبد ان حرقا استعمل ثم ظهر انه عبد يضمن  
**لو امر الانسان شخصا بالنظر** **في دن دخل فعند ما نظر**  
**سال دم من انفه فيه ضمن** **نقصان ما فيه من الخلل استكن**

المسئلة في قينة القتاوى قال امر غيره ان ينظر الى خا بيته هل صار خالا يضمن نقصان ما بين  
 طهارته ونجاسته ومنه من لم يضمن الا بغيره الكبراسي يضمن وعن ابى بكر الصياصى سال دم من مشرى  
 الخلل في خا بيته ان نظره فيه باذن مالكه لا يضمن والا فيضمن فصار المسئلة خافية وقال  
 بعده استيعا فها فقال له بايع مدها فداكسرت يضمن وكذا اذا قال مدها فان اكسرت  
 لا ضمان عليك يضمن ايضا ومنه من لم يضمن الا بغيره الكبراسي يضمن وعن ابى بكر الصياصى سال دم من مشرى  
 شيئا على سوما البيع وقال له البائع ان هلك لا ضمان عليك يضمن كذا هذا وفي البرازية نظر  
 الى دهن غيره وهو ما يبيع حين اراد الشرافيق من انفه دم ونجس ان باذنه لا يضمن والا  
 يضمن ثم ان كان الرهن غير مأكول ضمن النقصان وان كان مأكولا ضمن مثل ذلك القدر  
 والوزن من مثل ذلك الرهن

**احد زوجي خف شخص اهلكا** **يلزمه الخفان حيث استهلكا**  
**ومثله في الحكم مصرعا** **من باب دار حيث بالعدوان**  
**اقلف واحدا فغني فليزمه** **كلاهما وقيمة نفسه**

المسئلة في فصولا لهادي قال وفي فتاوى قاضي خان رجل اتلف على رجل احد مملو على باب  
 او احد زوجي خف او كعب كان للمالك ان يسلم اليه المصراع الاخر والزوج الاخر ويضمن  
 قيمتهما ولو افسد قاييف حصيرا ان امكن اعادته امر به بكن اخذ سلم انسان ففرقه وفي فتاوى  
 قاضي ظهير اذا افتق قيمتا انسان ينظر الى قيمته عخيطة وغير عخيطة فيضمن فضل ما بينهما وكذا  
 اذا نزع دارا انسان عن مومنها او بال في بيدهما الوضوء او حل سرج انسان وكذا اكل ما كان  
 مركبا مؤلفا اذا نقصت تا ليف او صب الماء في التنوير المحمي وفي البرازية اتلف احد مصرعا على الباب  
 او احد المكعبين والخفين فالمالك بالخيار ان شاء سلم اليه الواحد الباقي وضمنه قيمتهما  
 واختار خلافه ثم قال في موضع اخر اتلف فرد فعل انسان ضمن المتلف لا غير ولا يلى ان يرفع  
 الاخر ويضمنهما كما اذا كسر حلقة خاتم يضمن الحلقة لا الفرد لكن في البيع اذا وجد  
 ما وجد الخفين او المصراعين عيبا يردهما وليس له ان يرد المصيب خاصة وكذا اذا كسر  
 خنجر ضمنه لا السرج لانه يخلص بلا ضرر وكذا اكل شئين متفرقين او شئ واحد  
 يخلص بعضه عن البعض الباقي بلا ضرر يضمن المتلف لا غير نحو خنجر السرج وفي فصول  
 لهادي نقل عن فتاوى قاضي خان رجل اتلف على رجل احد مملو على باب او احد زوجي خف  
 او مكعب كان للمالك ان يسلم اليه المصراع الاخر والزوج الاخر ويضمن قيمتهما



**إذا ادعى الفاعب هلاك ما غصب فالحاكم ان يحبس هذا السبب**  
**بحيث له يكون موجودا حصيل وبعد ان تقضى عليه بالبدل**  
المسئلة في منع الغفار شرح التنوير لمصنفه قال فان ادعى الفاعب هلاك المقتسوب حبس  
اي حبسه الحاكم حتى يعلم ان المقتسوب لو حق لافله به وهذا مقوض الى اراى الحاكم وليس له  
حد معلوم كحبس الغريم في الدين ثم قضى الحاكم عليه بالبدل اي بدل المقتسوب ولرادى الفاعب  
الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك اي ادعى الهلاك عند الفاعب واقام البرهان  
فبرهان الفاعب انه رده وهلك عند المالك اولى من برهان المالك وتقدم عليه وهذا  
عند محمد لانها تثبت الرد وهو عارض وعند ابن يوسف بيئته المالك اولى لانها تثبت  
وجوب الضمان والاخر ينكر البيئته للابتناء وفي البرازية برهن المالك ان قيمة المقتسوب  
كذا والفاعل على انه كذا فبيئته المالك اولى وان لم يكن للمالك بيئته فاراد الفاعب  
ان يبرهن فقال للمالك حلفه ولا يريد ان يبرهن له ذلك **من كتاب المنازعة**  
المنازعة بين الغصب والمزارعة ان كلا منهما تصرف في ملك الغير واستيلا عليه لكن  
في الغصب بلا اذن المالك وهو الاصل في التصرف بملك الغير فقدم وفي المزارعة التصرف  
باذن المالك وهو فرع جائز وادعى خلاف الاصل وفي المصباح نزع الحكران الارض زرعها  
حراثتها المزارعة والمزارعة من ذلك وهي المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها وقال  
في شرح الدرر المزارعة لغة مفاعلة من الزرع وشراعا عقد على الزرع ببعض الخارج  
**اذا كانت الارض والاعمال من واحد صح كما قد قالوا**  
**وان يكن بذر غوا من واحد او بقر فاحكم لؤا بالفاقد**  
**والارض والبذر اذا كانا معا من واحد جاز فكن مستبها**  
**وان يكن من ذاك ارض وعمل والبذر والابقار من هذا بطل**  
**والارض ان كانت مع الابقار من خالو والبذر من عمار**  
**مع عمل ايضا فذاك فاسد فتلك مبيع قسمت باناقد**  
المسئلة في البرازية والمزارعة على سبعة اوجه الاول ان يكون البذر من احدهما والباقي من  
الاخر ويكون العمل من احدهما والباقي من الاخر والارض والبذر من احدهما والبقرة والعمل مع  
الالات من الاخر والكل جائز لانه اما استيجار الارض او استيجار العامل للعمل بالالات  
صاحب الارض او استيجار العامل للعمل بالالات نفسه والرابع ان يكون البذر من العامل  
والبقرة من صاحب الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن الثاني يعني ابا يوسف  
انه يجوز والغنوى على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والارض فلا يكون  
تبعا فصارت لو كانت البقر من احدهما فقط واستيجار البقر على بعض الخارج فافسد

الحاشي البقر من واحد والباقي من الاخر فانه فاسد كما ذكرناه السادس البذر والبقرة  
من واحد والباقي من الاخر فانه فاسد السابع البذر من واحد والباقي من الاخر فاسد  
وعلى هذا الواجب جلاء امر من اجل على ان يكون البذر من احدهما والبقرة والعمل من الاخر  
لا يصح فلو ذهب البذر لا يضمن صاحب البقر البذر فكل ما لا يجوز اذا كان عن واحد  
لا يجوز اذا كان عن اثنين وفي فتاوى قاضي خان قال المزارعة فاسدة في قول ابو حنيفة  
وقال صاحباه تجوز اذا استجبت شرائطها والمعاملة على هذا الخلاف والغنوى  
على قولهما لتعامل الناس في غير البلدان وشرايط جواز المزارعة سبعة منها بيان  
الوقت فان دفع ارضه مزارعة ولم يذكر الوقت لا تصح المزارعة وقال مشايخنا لا يشترط  
بيان المدة وتكون المزارعة على اولى زرع يكون في تلك السنة والغنوى في بيان الوقت  
على جواب الكتاب ولو انهما ذكر في المزارعة وقت لا يتمكن فيهما من المزارعة لا يجوز كما  
لو دفع ارضه لا تقطع المزارعة وكذا الوشرط وقت لا يعيش الى ذلك الوقت عادة لا يجوز  
لان فيه شرط بقاء العقد بعد الموت والشرط الثاني بيان من كان البذر من قبله لان البذر  
ان كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجارا للعامل وان كان البذر من قبل  
العامل كان المزارعة استيجارا للارض فكان المقتود عليه مجهولا والشرط الثالث  
بيان جنس البذر لان الاجارة تقع عند جملة الاجرة والاجر ههنا شئ من الخارج فيشترط  
بيان جنس البذر لا بعضا لبعض الزرع يضرب الارض فلا بد من بيانه ولا يشترط بيان  
مقدار البذر والشرط الرابع بيان نصيب من لا يزرع منه لان ما ياحد من بذر منه  
ياخذه اجر اما العمل والارض فيشترط اعلام الاجرة والشرط الخامس التخلية بين الارض  
والعامل فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل يمنع جواز المزارعة  
والشرط السادس ان يكون الخارج مشتركا بينهما فان شرط ان يكون لاحدهما اقفرة  
معلومة من الخارج وان ما يخرج من هذه المناجاة وان يكون لاحدهما درهم معلوم  
الى اخر ما بسطه من الكلام في هذا المقام **من كتاب الكراهية**  
مناسئة الكراهية للمزارعة ان المزارعة لا تصح عند ابو حنيفة فالكراهية تشملها  
لكن لما كانت صحيحة عند الامامية الى يوسف وصحوبه يفتي حاجة الناس اليها  
ندمت على الكراهية قال في المصباح كره الامر والمنظر كراهية وكراهية بالتخفيف  
وكراهية كراهية من باب نقي كراهية بالضم والفتح للكاف صفا حبيته وقال في شرح  
الدرر ما كره كراهية التحريم حرام عند محمد وعندها الى الحرام اقرب والمكروه كراهية  
التنزيه قالي لكل اقرب انتهى فاذا اطلقت الكراهية فهي للتحريم  
**وجوز الاصحاب للشخص السفر في يوم جمعة مبارك امر**



**من حين فخره الى ان يغربا وقت الصلاة هكذا قد كتبنا**  
**اما اذا اقام امام الجمعة لا يخرج حتى يصليها معه**  
المسئلة في فتاوى قاضي خان قال اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا  
خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في اخر الوقت وهو مسافر  
في اخر الوقت القروي اذا دخل المصر يوم الجمعة ان نوى ان يمكث يوم الجمعة يلزمه  
الجمعة وان نوى ان يخرج من المصر في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة او بعد  
الدخول لا الجمعة عليم لان الفصل الاول صار كواحد من اهل المصر في ذلك اليوم  
وفي ذكر الوجه الثاني لم يصرف لوصلي مع ذلك كان ما جورا اذا قدم المسافر يوم الجمعة  
على عزم ان لا يخرج يوم الجمعة لا تلزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما وذكر  
والذي المرجح في شرحه على شرح الدرر قال لا بأس في السفر يوم الجمعة اذا خرج من عمران البلد  
قبل خروج الوقت اي وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في اخر الوقت وهو مسافر فيه اي  
في اخر الوقت وفي تغيير المتن في قبيل منسب الوقت وهو ظاهر كما لا يخفى وقال في البرازية  
في كتاب الصلاة المصري اذا سافر يوم الجمعة ان خرج من عمران قبل اخر وقت  
الظهر لا بأس به لانها تجب في اخر الوقت دل ان السفر يوم الجمعة قبل الزوال لا يكره  
كما لا يكره في رمضان لانه صح انه صلى الله عليه وسلم سافر لثلاثين خلتا من رمضان  
**وذكر الائمة الابرار والتفق المشايخ الاخبار**  
**ان الكشيدي اكله محرم والشافعيه بذلك جرموا**  
**قالوا كذا بايعها يوجب افق بذلك العمل وكتبوا**  
المسئلة في جامع الفتاوى لقاضي الهادي وعبارته ذكر مولانا حافظ في شرح الترمذي  
سئل شمس الائمة السرخسي عن حل البسج وحرمة وهو الكشيدي فقال ما نقل عن ابى  
حيفة شئ اذ لم يشتهر اكله في زمانه فبقى على الاباحة ولم يرد عن السلف ايضا فيه  
شئ الى حين زمان المزي فليز الشافعي رحمه الله تعالى حتى فشا اكله وظهر تناوله  
في زمانه فافتي بحرمة على مذهب الشافعي وكان الامام المزي في بغداد فبلغ فتواه  
الى اسدين عمر في عراق الجبل فقال انه مباح فلما عمت بليته وشمل الاماكن فنته  
وغلبيت الشقاوة على العقلاء بسبب اكله اختار ائمة ما وراء النهر باسره  
حرمة واقتوا بما افتي به المزي وجرموا باحراقه وامروا بتأديب بايعه وتشديد  
اكله فالان فتوى المذهبين على حرمة حتى قيل من قال بجله فهو زنديق مبتدع  
وحكموا بوقوع طلائه زجرا له كما في السكران وفي الاحكام لوالدي المرحوم من متفرقات  
كتاب الكراهية ومثل الكشيدي في الحرمة جوزة الطيب فقد افتي كثير من ائمة

الشافعية بحرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر نزيل مكة في فتاواه والشيخ كمال الدين  
بن ابي شريف في رسالته ومنعها في ذلك وافتي بحرمتها الاقصر من اهلنا وقفت على  
ذلك بخطه الشريف لكن حرمة الكشيدي كذا في منح الفقار شرح تنوير الابرار  
المتمتة في اخر الاثرية

**وذكر ابا ان قتل الاعونة فيه الثواب في جميع الاثرية**  
**لانهم يسعون بالفساد في الارض والافراد للعباد**

المسئلة في رسالة السياسة قال وفي سير مجمع الفتاوى نقلا عن فتاوى عطاء ابن حمزة  
سئل عن قتل الاعونة والسعاة والظلمة في الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعدون في  
الارض بالفساد قيل انهم يمتنعون من السعي بالفساد في ايام الفترة ويختفون فقال  
ذلك امتناع ضروري ولورد والعاد والمناهي واعنه كما نشاهد انه سئل الامام السيد  
ابو شجاع فقال يباح قتلهم قال وكان رجلا من فضله الاعونة يقرأ كتاب التوجيه فلما  
خرجا يوما انني عليهما بعض اصحابي فقال فعزلوا كانا مسلمين قيل كيف فقال من شرايط  
الاسلام الشفقة على اهل الاسلام والفرج بفرجهم والاعونة بخلاف ذلك وان اردت  
تحقيق ذلك فاسمعوا لولادى السلطان اني احتجت الى مائة الف فانقدوها في يومين  
ارثلاثة كيف يصير الناس قالوا محزونين قال ولوبد السلطان فتادى في عفوت ذلك  
عنكم كيف يصير الناس قالوا فرحين وقال كيف يصير هذان قالوا محزونين قال وكيف  
يكونان مسلمين وقد فرجا بحرهم وحرنا لفرجهم وفي اخر جنائيات البرازية ولفساد الملك  
بسبب السعادة افتوا بان قتل الاعونة في زمان الفترة جائز والقيد لكونهم في مثل هذا  
اشد ضررا فيلحقون بالذي يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا وقال في  
البرازية سئل عطاء ابن حمزة عن قتل الاعونة والسعاة والظلمة في ايام الفترة قال يباح  
لانهم يسعون في الارض بالفساد قيل يمتنعون عن الفساد في ايام الفترة ويتوارون قال  
ذلك امتناع ضروري ولورد والعاد والمناهي واعنه وكذلك قال السيد ابو شجاع وزاد بان  
يباح قتلهم قيل له وكيف يباح قتلهم قال لان من شرايط الاسلام المصطفة على خلق  
الله تعالى والفرج بفرجهم والكن بجرهم وهم على عكس وذكر في موضع اخر قال كان السيد  
لامام ابو شجاع يقول يباح قتل الاعونة وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختيار  
المشايخ انه لا يفتي بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين  
يحاربون الله ورسوله الاية والاعونة من المحاربين لله ورسوله

**ورخصوا في جملة استبراء جارية تملك بالشر**  
**قالوا بان ينكحها الذي اشترى من رجل لا يملك الحرايرا**



**وبعد اذ يقبضها ذا المشتري وبهوه قبل دخول يفتري**  
**بطلان الزوج لهذه الامة تحقيق الامر لكيما تفهمه**  
المسئلة في شرح الدرر وغيره قال في كتاب الكراهة ورجع في حيله اسقاط اي الاستبراء  
عند ابي يوسف خلافا لمحمد وبقي بالاول ان علم عدم وطئ بايها في ذلك الظاهر والثاني  
ان علم وطئ وهي اى الحيلة ان يتزوجها المشتري قبل الشراء ان لم يكن تحت حرة ثم يشترى  
اذ بالنكاح لا يجب الاستبراء قال في الفتاوى الصغرى قال الظهير الدين رايت في كتاب  
الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطؤها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها  
ثم اشتراها لانه حينئذ يملكها وهي في عدته اما اذا اشتراها قبل ان يطأها فبما اشتراها  
بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطئ  
بملك قال وهذا لم يذكر في الكتاب وهذا يقتضيه حسن الينا لفظ الفتاوى الصغرى  
وان كانت تحت حرة ففى اى الحيلة ان يتزوجها البايع قبل البيع او يتزوجها المشتري قبل  
القبض من يوثق به اى يعتمد على انه يطلقها ثم يشترىها المشتري ويقبضها ثم يطلق الزوج  
لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكورة الغير ولا وطؤها فلا استبراء فاذا اطلقها الزوج  
قبل الدخول حل على المشتري وحينئذ لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او يتزوجها المشتري  
قبل القبض من يوثق ويقبض فيطلق الزوج لم يوجد حدوث الملك وذكر الذى المرجع في نزع  
الاحكام اذا تزوجها المشتري قبل الشراء ثم اشتراها سقط عنه جميع المهر واما اذا تزوجها  
غير المشتري قبل قبضه يجب نصف المهر على الزوج ان يطلقها قبل الدخول لمولى الجارية  
وله ان يبرئ منه كذا في كمال البرائة واذا احضت الامة المشتراة في يد الوكيل ينوب  
عن الاستبراء كذا في القنية واعلم انه ذكر في شرح الدرر قال من ملك امة بشرائه  
ونحوه كعبه ووصية وميراث وخلع ومها وغو ذلك ولو كانت الجارية بكرا او مشربة  
من امرأة او عبدا ما اذا كان عبدا غيره فظاها اما اذا كانت عبده فكذا اذا كان ما ذرنا  
له مستفقا بالدين عند ابي حنيفة وعندنا لا يجب فان من اصل ابي حنيفة ان الصدا اذا  
كان عليه دين مستفقا فامولى لا يملك مكاسبه وعندها يملك وان اشترى مكاتبه  
فكذا لانه لا يملك مكاسبه او مشربة من محرمة او من مال الصبي بان باعه ابيه  
او وصيه وكذا الحكم اذا اشتراها من مال ولده الصغير ذكره في غاية البيان حرم على  
المالك وطؤها ودواعيم من المس والقبل والنظر الى فرجها حتى يستبرى المالك  
اى يتعرف براه رجها بحقيقة فيمى قحيض وبشهر في الصغيرة والايسة والمنقطة  
الحيف وبوضع الحمل في الحامل ولم تكف حيفتها ملكها فيها ولا التي بعد الملك وقبل  
القبض او بعد البيع وقبل الاجارة في بيع الفصول وان كانت في يد المشتري او بعد

القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشترى بها صحيحا ولا ولادة كذلك وكفت حيفتها بعد القبض  
وهي مجوسية او مكاتبية ثم اسلمت او عجزت اشترى من عبده الماذون من حاضته عنده اى عند  
العبدان لم يستفرك دينه كفت والا فلا ويجب شراصة شريكه لا عند عود الابقة  
ورده المفصولة والمستأجرة وفك الموهنة لا شفاء استحداث الملك وقال في البرازية  
آخر كتاب البيع الاستبراء علته استحداث حل الوطئ بملك يمين في فرج فارغ من شغل الغير  
وخرط يومه شغل الرحد وحكمة صيانة الولد فيجب بملكها من امرأة او صبي ولو المشتراة بكرا  
او حراما على البايع برضاء او مصاهرة او اشترى جزء من الف جزء او ملكها بالارث او الصلح  
من دم عبدا او حلقه وعن الثاني اى ابي يوسف انها لو بكرا او احاط علم المشتري نائها لم توطأ  
لا يلزم وكذا لو ذهب لابنه الصغير جارية ومكثت في ملكه مدة ثم اشتراها الاب بنفسه  
نفس بالقيمة لا يلزم عند الثاني وعند الامام يلزم وقدر حيفتها في ذوات الاقارب وبشهر  
في حق الايسة والصغيرة وبوضع الحمل في حق الحامل ويحرم الوطئ والدواى وعن محمد انه لا يحرم  
الدواى في المسيسة والحيلة في اسقاطها ان يتزوجها المشتري ان لم يكن تحت حرة قبل الشراء  
ثم يشترىها وفي المشتري عن محمد في هذه الصورة واستحسن ان يشترى بها وعن الامام انه لا استبراء  
عليه وذكر الامام ظهير الدين انه اذا تقدم الوطئ في هذه الصورة لا يجب لانه ملكها وهي في  
عدته اما اذا تقدم الشراء على الوطئ يلزم لانه كما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت  
الملك فيلزم لتحقيق سببه وان تحت حرة يزوجه من غيره ثم يشترىها ويقبضها المشتري  
ثم يطلقها الزوج فيزول الاستبراء وان البايع ان يتزوجها يشترى بها ويتزوجها المشتري من آخر  
قبل القبض ثم يقبضها المشتري ويطلقها الزوج وان بعد القبض باعها من آخر وسلمها اليه  
ثم ان المشتري الثاني يزوجه من آخر ثم البايع الثاني يشترى بها من المشتري الثاني ثم يطلقها  
فان خاف ان لا يطلقها يقول المشتري تزوجه على ان امرها بيدي اطلقها متى شئت وهي  
حيلة اذا خاف عدم الطلاق من الزوج الحلل وتباح الحيلة ان كان بيعها في طهر او حيف خال  
عن دواى وان وطئها ثم باعها قبل ان تحيض لا يباح وعندها يباح مطلقا

**لو اشترى الشخص نقد كانا غصيم جارية وبان**  
**حل له باصاح وطئ الجارية وليس ثوب كان ايضا ما لم**  
**به وان لامرأة تزوجا فحل وطئها على ذلك كما**  
المسئلة في غصب البرازية وعبارتها اشترى بالنقد المفصوب جارية او ثوبا او تزوج بها  
عزاة حل له وطئ المرأة وليس الثوب ولو اشترى بالثوب المفصوب لا يحل له ولو تزوج على الثوب  
المفصوب يحل وفي الجامع الصغير قال المسئلة على وجه اضاف اليها ونقد منها واذ اضاف  
اليها ونقد من غيرها او اضاف الى غيرها ونقد منها او اطلق يباح في الكل الا اذا اضاف اليها



وتقدمها وبه ائقي الفقيه ابو الليث وقال المصدر الكمل مكروه واطلاق الجامع يدل عليه  
**طائفة الكفار ان تظاهروا في البيع للخمر او تجاهروا**  
**في ذلك الفعل البيع يبيعوا ويترجروا عن مثله ويروعو**  
**فان امروا وراى قاضي عدل تهرؤ بهد بان يوتقها فعل**  
المسئلة في كتب المذهب وفي الاختيار شرح المختار ولا يمكن انه من اظهار بيع الخمر والتحذير  
في امصار المسلمين لانه معصية فمنع منه كسائر المعاصي وكذلك في قري المسلمين لما بيننا  
قال في فتاوى قاضي خان اهل الذمة لو رفعوا اسواقهم بقرارة الزبور ولا فيل ان كان فيه  
اظهار الشرك منعوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرك لا يمنعون ويمنعون عن  
قرارة ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس لان الناقوس  
لهو كان الاذان لنا فيقع بذلك اظهار الشرك فيمنعون عن بيع الخمر والتحذير وعنى اظهار  
الخمر والتحذير في المهر وما كان في فناء المصر لا باس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاز  
افنية المهر وفي كل قرية او موضع ليس من امصار المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وان كان  
فيها عدد من المسلمين يسكنون فيه لان هذا ليس بموضع اعلام الدين لا تقام فيه الجمعة  
والاعباد كذا قال محمد في السير وقال كثير من الائمة بانهما قال ذلك محمد في قراهه  
بالكوفة فان فمة عامة من يسكنها اهل الذمة والروافض فاما في ديارنا يمنعون عن ذلك  
في القرى كما يمنعون في الامصار لانها موضع جماعات المسلمين وجلسوا الواعظين والمدرسين  
بعترة امصار المسلمين ومشايخنا قالوا يمنعون من اظهار ذلك واحدا في القرى على كل  
حال وفي القنينة يضرب المسلم ببيع الخمر ضربا وجيعا بخلاف الذمي حتى يتقدم اليه فان باع  
في المهر بعد التقديم ثم احل لم يسقط الضرب وهذا دليل على ان التهذيب لا يسقط بالذمة  
وفي جامع الفتاوى انه يكسر دكان الخمر ولا يضمن الكاسر وكذا من اراق خمر اهل الذمة  
وكسر دكانها وشق ناقها ان كان اظهرها بين المسلمين ولا يضمن لانه لما اظهر بيننا  
فقد اسقط حرمتها وفي سير العيون يضمن اذا كان الامام يرى ذلك

**محقق ان يستقرض المحتاج بالربح حيث كان الاحتياج**  
المسئلة في كراهية جامع الفتاوى وعبارته ويجوز المستقرض المحتاج استقرضه بالربح وذكر  
والذي المرحوم في شرحه على شرح الدرر قال في متفرقات الكراهية تجوز الاستدانة بالربح الاحتياج  
وذكر ايضا قال لا باس بالرشوة عن يخاف على دينه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يعطى الشعرا ولم يخاف لسانه كذا ذكره الزاهد الرشوة والارتشاح اثم الا لرفع خوف  
عن نفسه او طبع ظالم في ماله حل له الاعطاء ولا يحل الاخذ وكذا يسوي امره عند السلطان  
والحيلة في حل الاخذ ان يقول استاجرن يوما الى الليل لا قوم بملك بدي فيستاجر به

ولو اعطاه بعد ما سوى امره ونجاه من ظلمة يحل الاخذ وهو الصحيح كذا في حاشية شيخ  
الاسلام ابو السعود على الهداية قال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشئ والمراشئ  
في الحكم وفيهم من تقوير الكل ان هذا الحديث محمول على ما اذا كان لصاحب الحق فرد  
بعض بسبب اخذ الرشوة واذا دفع الرشوة لرفع الضرر جاز للدافع من بذل ماله ادرك  
اماله من بذل فلم يمان نفسه من اغر فلم اذ في نفسه والحيلة ما ذكر ولو لم يذكر له الرشوة  
ثم اعطاه بعد ما سوى مصلحةه اختلفوا فيه والصحيح انه يحل لانه يروى مجازاة الاحسان  
كما بسط في محاضرات قره باغي وقال في جامع الفتاوى لقاضي الهداية من الاجارة اهل بلوة  
نقلت عليها المونات فاستاجر وارجلا ليد حب الى السلطان ويرفع اليه قمتهم حتى  
يخفف عنهم فان كان يحال يكون اصلاح الامر في يوم او يومين جازت الاجارة والا فلا  
تخرج حتى لو وقتوا له وقتا فله المسمى فان لم يوقتوا فاجر المثل على اهل البلدة على قدر منافعتهم  
وقيل لا تصح هذه الاجارة على حال ولو اعطى رجلا شيئا من المال يسوي امره عند  
السلطان لم يحل له الاخذ اذا القيام بمهمة المسلم تجب على المسلم بلا مال والحيلة  
في ذلك ان يقول ذلك الرجل استاجرن يوما الى الليل بيد معلوم فيستاجر به فتصح  
ثم المستاجر بخير ان شاء استعمل في ذلك العمل او في عمل اخر وذكر في البحر قال وفي القنينة  
من باب القرص شر الشئ اليسير بثلثي غال اذا كان له حاجة الى القرص يجوز  
**ان اشترى الكافر عبدا مسلما او مصحفا يجبر على بيعهما**  
**وان اشترى في المهر دارا اجبرا فيها على البيع كما قد سطر**  
**لكن قاضي خان فيما قسرا جوزه الا اذا ما كثر**  
اشتملت الابيات على ثلاث مسايل الاوليان في البيع الفاسد من ملحق الاجرة قال ولو خرا  
كافر عبدا مسلما او مصحفا صح ويجبر على خواجهما عن ملكه قال الحصكفي في شرحه دقا للذل  
وابطله الشافعي قيد بالشرا صحة الاجارة اتفاقا لانه ياخذ الاجرة يكون عاملا لنفسه  
معنى ولكنه يكره وفي شرح التنوير اخرا البيع الفاسد ونصح شرا كافر مسلما او مصحفا  
مع الاجبار على خواجهما عن ملكه وفي باب المتفرقات من شرح للتنوير وصح شرا  
كافر عبدا مسلما او مصحفا او شقفا منهما ويجبر على البيع ولو المشتري صغيرا  
جبر عليه فلولم يكن اقام القاضي له وليا وكذا الواسل عنه ويتبع طفله ولو اعتقه  
وكاتبه جاز فان عجز اجبرا ايضا ولود بره او استولدها سعيها في قيمتها ويوجع ضربا  
الوطنة مسلمة وذلك حرام وفي شرح التنوير لم يفسد لو اشترى كافر من كافر عبدا مسلما  
شرا فاسدا اجبر على رده واجبرا البايع على بيعه لان دفعه الفساد واجب حقا للشرع  
فيجبر على الرد لينتقم الفساد ثم يجبر البايع على بيعه فان اعتقه الذمي جاز وان دبره جاز



وليس في قيمته وكذا لو كانت امة فاستولد ها ويوجع الذمي ضربا لانه وطى مسلمة وذلك  
 حرام فلو كانت جاز ولا يعترف عليه فان عجز اجبر على بيعه وكذا الذمي اذا ملك شقصا  
 من مسلم فهو كالكل والمسئلة الثالثة من فتاوى قاضي خان واخر السير من فصل احكام  
 الزمة قال الذمي اذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والحراج انه لا ينبغي ان يبيع  
 منه ولو اشتراها يجبر على بيعها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز الشراء ولا يجبر  
 على البيع الا اذا كثر ذلك فحينئذ يجبر على البيع ولا يترك الذمي ان يتخذ له في المصر  
 صومعه فيملي فيه اذا اراد الامام ان ينقل اهل الذمة عن ارضهم لا يجوز له ذلك بغير  
 عذر ويجوز بالعذر والعذر في زماننا ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب  
 لجهدهم ومنعهم شوكتهم او يخاف الامام منهم على المسلمين ان يخبروا اهل الحرب  
 بغير اذن المسلمين وفي فتاوى قاضي خان ايضا مسلم اشترى عبدا مجوسيا فقال له  
 العبدان بعته من مسلم قتلت نفسا جاز له ان يبيعه من المجوسى لانه يبيع الكافر من  
 الكافر فلا بأس ببيع الزنار من النصارى والقلنسوة من المجوسى لان ذلك باعانة  
 على المعصية بل فيه اذلال الكافر

### وجوزوا عيادة الكافر لرجل جارا ومثل الضيافة حكوا

المسئلة الاولى في تكلم الجهر للطوى قال تجوز عيادة الذمي المريض لما روي ان يهوديا  
 مرض بجوار النبى صلى الله عليه وسلم فقال قوموا بنا نفود جارا اليه يهودى فقاموا ودفنوا  
 صلى الله عليه وسلم وقعد عنده اسبوعا وقال له قل شهدنا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول  
 الله فنظر المريض الى ابيه فقال له اجبه فطلق بالشهادة فقال صلى الله عليه وسلم الحمد  
 لله الذى اتقذني نفسا من النار الحديث ولان العيادة نوع من البر وهي من محاسن  
 الاسلام فلا بأس بها وهذا اذا كان من اهل الكتاب فلو كان مجوسيا لا يعود لانه  
 ابعد عن الاسلام وقيل يعود لانه فيه اظهار محاسن الاسلام وترغيب فيه واختلوا  
 في عيادة الفاسق والاصح انه لا بأس به لانه مسلم والعيادة من حق المسلمين وقال في  
 البرازية لا بأس بعيادة الكتابى واختلف في المجوسى وكذا في الفاسق في الاصح انه  
 لا بأس وقال والدنا المرحوم في كتابه الاحكام وجاز عيادة الذمي بالاجماع كافي اليقين  
 لانه لا بأس به اهل الذمة لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الاية ولا  
 عادية عليه الصلاة والسلام جاز اليهودى واسلامه وقوله صلى الله عليه وسلم  
 الحمد لله الذى اتقذني من النار وقال في الهداية ولا بأس بعيادة اليهودى  
 والنصارى مقيدا بهما لان في عيادة المجوسى اختلافا فهو من قال لا بأس به وهو  
 المردى عن محمد لانهم من اهل الذمة ومخير من قال لا يجوز لانهم ابعد عن الاسلام

من اليهود والنصارى وكذا الاكل فيحتهم ولا تكلمهم واختلفوا في عيادة الفاسق والاصح انها لا بأس  
 بها لانه مسلم والعيادة من حقوق الاسلام وفي النوازل جاز يهودى او مجوسى مات له ابن  
 وقريب ينبغي ان يعزيه ويقول اخلف الله عليك خيرا منه واصحك وكان معناه اهلك  
 الله بالاسلام كافي الكناية والمسئلة الثانية من كتاب الاحكام لوالدى المرحوم في فتاوى  
 اهل سمرقند مسلم دعاه نصراني الى داره ضيفا حل له ان يذهب معه وفي النوازل  
 لمجوس والنصراني اذا دعا رجلا الى طعامه يكره الاجابة وان قال اشتريت المحر من السوق  
 فان كان الداعي يهوديا فلا بأس به

### استوجرت كافرة لترضا اولاد مسلم فلن يمتنعها

المسئلة في التجنيس والمزيد قال مسلمة ارضعت ولدا كافرا بالاجر لا بأس به لان عليا  
 رضي الله عنه اجر نفسه من كافر على ان يسقى الماء من البئر كل حرة بتمرة وفي فتاوى قاضي خان  
 ذم استاجر مسلم الجول له خراجا في قول ابي حنيفة كما يجوز استجار الكناس وقال لا يجوز  
 بعرض الخلف اذا استاجر الذمي دابة من مسلم او سفينة لينقل عليها الخمر وكذلك  
 الاستجار لرعى الخنازير وفي اجارة البرازية مسلمة ترضع ولدا كافرا بالاجر جاز وقد  
 يح ان عليا كرم الله وجهه اجر نفسه من كافر يسقى له الماء

### اجارة الحرة للخدمة لا بأس به الا اذا بها خلا

### مستاجر وذا بلا اشكال بشرط ان يكون ذميا

المسئلة في فتاوى قاضي خان قال حرة اجرت نفسها من رجل ذمى عيال جاز وتكره الخلوة بها  
 لان الخلوة مع الاجنبية الحرة حرام وفي التجنيس والمزيد قال حرة اجرت نفسها من رجل  
 ذمى عيال فالاجارة جائزة ويكره ان يخلوها لتوهو الوقوع في المعصية رجل مسلم اجبر  
 نفسه من مجوسى يوقد له نارا فلا بأس به ولو اجر نفسه كحل الحرة يكره لان التفرق في  
 النار مباح وفي الحرة لا رجل اجبر بيتا ليتخذ فيه بيت نارا وكيسة او بيعة او بيع  
 فيه الحرة فلا بأس به عند ابي حنيفة كذا ذكر في الجامع الصغير لان العقد ورد على  
 سفقة الدار ولا معصية في ذلك قال الشيخ الامام البرزوي للمسئلة في سواد العراق  
 اما في بلادنا في الامصار لا يترك اهل الذمة ان يجد ثوابه من الكنايس والبيع وان  
 يبيعوا الخمر مجاهرة وفي اجارة البرازية قال عليا ونايكره استجار المجوسى الحرة والاهل  
 للخدمة لانه يودي الى الخلوة بالاجنبية وانه منهي عنه وتأويله ما ذكر في النوازل  
 انها اذا اجرت نفسها من ذمى عيال لا يكره وانما يكره اذا خلا بها وبه يفتى وفي فتاوى  
 قاضي خان مسلم اجر نفسه من نصراني ان استاجر لعل يغي الحرة جاز فان اجر نفسه  
 للخدمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وذكر القدرى انه يجوز ويكره



له خدمة كافر لمعه وراهم فيها صور **صلى بها الالباس قالوا للصف**  
المسئلة في منع الفقار من الصلاة قال في الحيط رجل في يده نقايير وهو يوم  
الناس لا تكلم اهاقه لانها مستورة بالثياب فصارت كصورة في نقش خاتم وهو غير  
مستبين قال شيخنا وهو يفيد ان المستبين في الخاتم تكلم الصلاة معه ويفيد انه لا يكره  
ان يقبل ومعه صرة او كيس فيه دنانير او دراهم فيها صور مخار لا يستارها ويفيد انه  
لو كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب ساتر له فانه لا يكره ان يهمل فيه لاستارها  
بالثوب الاخر وفي مجسوط شمس الائمة من كتاب الصلاة ولا باس بالصلاة في بيت  
في قبلته تماثيل مقطوعة الراس لان التماثيل براسه فيقطع الراس يخرج من ان يكون تماثلا  
بما فيه فيما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى اليه ثوب عليه تماثيل طيور فاصبح  
وقد محى وجهه وروى ان جبريل عليه السلام استاذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاذن له فقال كيف ادخل وفي البيت قرام فيه تماثيل خيول ورجال فاما ان يقطع  
رأسها او يتخذ وسايد فتوطا لان بعد قطع الراس ما يعتزله تماثيل الشجر وذلك غير  
مكروه اغما المكروه تماثيل ذي الروح هكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه نهي  
مصورا عن التصوير فقال كيف امنع وهو كسبي قال ان لم يكن بد فحليمك تماثيل الاخوان  
وان عليا رضي الله عنه قال من صور تماثيل ذي روح كلف يوم القيامة ان ينفي فيه الروح  
وليس بنا فحم وان لم تكن مقطوعة الراس كرهها في القبلة لان فيه تشبيها بمن يعبد  
الصورة ولكن هذا اذا كان كبيرا يبدوا للناظرين بعيد فان كان صغيرا فلا باس لان من  
بعيد الصورة لا يعبد الصغير منه جدا وقد كان على خاتم ابى موسى رضي الله عنه ذبايتان  
ولما وجد خاتم دانيال عليه السلام على عهد عمر رضي الله عنه كان على فم اسنان ببخشا  
رجل بالحسانه كانه يحكي بهذا استحاله اولان التماثيل في شريعة من قبلنا كان حلالا  
قال الله تعالى يعلمون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وكما تكلم في القبلة تكلم في  
السقف او عن يمين القبلة او عن يسارها لان الاثر قد جاء ان الملايكة لا تدخل  
بيوتا فيه كلب او صورة فيجب ترتيب مواضع الصلاة عن ذلك الا انه اذا كانت  
الصورة على الحائط الذي هو خلف المصل فالكراهية فيه ليس لان معنى التعظيم والتعظيم  
بمن يعبد الصورة تنعدم هنا وكذلك ان كانت الصورة على غا الازر والستور وما على  
البساط فنقول اتخاذ الصورة على البساط مكروه ولكن لا باس بالنوم والجلوس عليه  
لان البساط يوطا فلا يحصل فيه معنى التعظيم وكذلك الوسادة الاترى انه قال  
في حديث جبريل عليه السلام او يتخذ وسايد توطا وان يهمل على البساط فان كانت  
الصورة في موضع وجهه او اهاقه فهو مكروه لان فيه معنى التعظيم يحصل بتقريب الوجه

من الصورة وان كان في موضع قد يم فلا باس به لان معنى التعظيم فيه لا يحصل فصلانه  
جائزة على كمال حال لان الكراهية ليست لمعنى راجع الى الصلاة

**فتح كوة بحيث يشرف على عيال جاره ويكشف  
يمنعه من فتح تلك الكوة وليس ذافعل ذوى الفتوة**

المسئلة في فصول العبادى في الفصل الرابع والثلاثين قال اذا وقع لرجل بالقصة بناء وللآخر  
ساحة لا بنا فيها ففتح صاحب البناء جدار علوه كوة وطالبه صاحب الساحة بسدها فليس  
له حقه للمطالبة ولا يجب على صاحب البناء الكوة لانه يفتح الكوة تصرف في ملكه من غير  
ان ائلف على صاحب شيئا من ملكه ومنفعة ملكه الاترى انه لو رفع جميع جدار علوه كان له  
ذلك فاذا فتح كوة كان اولى رجل اشترى حجرة سطحها وسطه جاره يستويان فاخذ جاره  
ليتخذ بستره بين السطحين لا يجب على ذلك لان الانسان لا يجب على البناء في ملكه ولو اراد  
ان يمنعه عن صعود السطح حتى يتخذ بستره قالوا ان كان في صعوده يقع بصره في دار جاره  
كان له ان يمنع لان فيه ضرر لرايد او ان كان لا يقع بصره في دار جاره ولكن يقع بصره عليهم  
اذا كانوا على السطح لا يمنع لانهم استويا في الضرر لانه ان كان يقع بصره عليهم في السطح  
يقع بصره عليهم ايضا في السطح ذكر المسئلة على هذا الوجه في فتاوى ابى الليث وعلى قياس  
مسئلة التي تقدم ذكرها وهي ما اذا فتح صاحب البناء جدار علوه كوة ليس لصاحب الساحة  
ان يمنعه عنه ينبغي ان يقال في هذه المسئلة ليس للجار حق المنع عن الصعود وان كان يقع  
بصره في دار جاره الاترى ان محرم لم لصاحب الساحة حق منع صاحب البناء من فتح الكوة  
في علوه مع ان بصره يقع في الساحة وفي البرازية من كتاب الحيطان ولو فتح صاحب البناء  
في علوه بناء بابا او كوة لا يلى صاحب الساحة منع بل له ان يبنى ما يستريحه انتهى وختم في جامع  
الفتاوى

**وجوزوا للفقهاء البارعة في شرعنا لبس الثياب الواسعة  
وجاء في الشريعة القرية لفهم العجاير العظيمة**

يقال برع الرجل برع بفتحتين وبرع براعة وزاد فخر فخره اذا فضل في علمه وشجاعته وغير ذلك  
فهو بارع كذا في المصباح والمسئلة في فتاوى القنية من كتاب الكراهية قال لف العوامه  
لطويلة وليس الثياب الواسعة حسن في حق الفقهاء الذين هم اعلام الهدى دون النساء  
والاحسن ان يلجس احسن ثيابا للصلاة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وفي الحديث  
تملة مع عوامه خير عن صلى سبعين صلاة وجيبه مكشوف وسيل الحسن البصري عمن اراد  
الحج لبس ثياب السفر قال ما يرضع الله تعالى بالروح وعن الضحى كان يخرج من بيته في ثياب  
حسنه واصحابه كانوا يقولون نحن نعرف حقيقة انه يهل له الان اكل الميتة  
كلها ويباح لا يجوز وفوقها يجوز



ثم الخفاف ان اردت حكمه ان كان بالحناء ثم الوسم  
 فحسن وان يكن بالكتم وهو الحناء فذلك قد سمي  
 باحسن لكنه اضاف في ثم الحقيقي ثالث الاصناف  
 فذلك بالصفرة والكروه ما يقال الحناء قال العلماء  
 اما الخضاب بالسواد الشامي فهو احرام خامس الاقسام

مسئلة الخضاب هذه مسألة مستقلة لا ينكأ بالاشافصل فيها ذلك اتم  
 تفصيل قال اعلم ان الخضاب على خمسة انواع احسن واصنافا في واحد حقيقي ومكره  
 وحرام اما الاول فالخضاب بالحناء والوسم واما الثاني فالخضاب بالحناء والكتم واما الثالث  
 فالخضاب بالصفرة واما كان الثاني احسن من الاول لانه اقرب الى الصفرة والاول اقرب  
 الى السواد وذلك لان الوسمه تشمل الكتم قال الجوهري والكتم بالتحريك نبت يخلط بالون  
 يختضب به فالخضاب بالحناء والوسم يكون اقرب الى السواد والخضاب بالحناء والكتم يكون  
 اقرب الى الصفرة من الخضاب بالحناء والوسم وما هو اقرب الى الاحسن الحقيقي يكون  
 احسن مما هو اقرب الى الحرام واما الرابع فالخضاب بالحناء الحامض واما الخامس فالخضاب  
 بالسواد كما روى ابو داود والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال يكون في اخر الزمان قوم يخضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يرحون  
 رايحة الجنة اسناده جيد ولا خفا في ان مثل هذا الوعيد لا يكون الا في حق الحرام فراد  
 عامة المشايخ في هذه المسئلة من الكراهة كراهة التحريم قال صاحب المحيط عامية  
 المشايخ على ان الخضاب بالسواد مكروه وبعضهم جوزه وهو مروي عن ابى يوسف وقام  
 مفصل هناك وفي النزاهة من كتاب الاستحسان وعن الامام ان الخضاب حسن لكن  
 بالحناء والكتم والوسم اراد به اللحية وشعر الراس والخضاب في غير حال الحرب لا باس به  
 في الاصح ولها ان تخضب بدنك ورجليك بالحناء لا تمشي في قتال ولا في قتال ولا في قتال  
 والخضاب بالحناء والوسم حسن ولا يخضب يد المصبي ولا رجلك ولا باس به للنساء

ثم استماع الصوت للملاهي كالضرب بالقضيب والمناهي  
 محرم ذلك الشيء فيما قرره واما التلذذ فكفر سطر و  
 المراد بقوله التلذذ كفرى كفر بغير الله تعالى حيث عرف الاعتبار بذلك الى محمود النظم  
 والتلذذ قال في النزاهة استماع صوت الملاهي كالضرب بالقضيب ونحوه حرام قال عليه  
 السلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر بالنعمة فمرف  
 الجوارح الى غير ما خلق لاجل كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب كيلا يبيع  
 لما روى انه عليه السلام اذ دخل اصبوه في اذنه عند سماعه انتهى قلت ونحو هذا

من كلام الفقهاء كثير ولنا رسالة مستقلة في بيان ذلك سميناها ايضا بالالات  
 في سماع الالات ويفهم من قولهم الملاهي بيان الحكم في ذلك فان سماع الالات وغيرها  
 يشغل القلب الغافل عن الله تعالى ويلهي عن التذكر مع عدم المعرفة بالله تعالى فان معرفة  
 الهامة برهه ليست معرفة الخاصة ولا معرفة خاصة الخاصة قال تعالى وما يؤمن اكثرهم  
 بالله الا وهم مشركون والاحكام الشرعية تدور على المقاصد القلبية واما الاعمال بالنية  
 ولكل امرء ما نوى وينفع كل ناء بما حوى ولا يلزم من وضع اصبعه في عليم السلام في اذنه  
 عند سماعه ان يكون ذلك نية من الله صلى الله عليه وسلم لانه عليم السلام لا يحتاج الى الاعتبار  
 بذلك لان مقامه ليس بالاكتماب وانما هو تلقى من جناب الكريم الوهاب لانه صلى الله  
 عليه وسلم الانسان الكامل ولا كذلك السائل المريد في طريق المعرفة الذوقية فانه اشاد  
 له الى تحصيل الاحوال المرضية والاشارات القلبية بطريق ضرب الامثال ونفى الغفلة  
 عن قلوب الرجال اذ ايت ان التهييج والتشكيل في الكلمات انما يحتاج اليه من هو في مكتب  
 التعليم ومن هو في مدد الدراسة والتفهيم وربما معاناة ذلك يشغل اهل الكمال من  
 انبياء الجلال والجلال فيشغلهم عن درك المعاني وتلقى وهي الحق من ايات المصطفى  
 فيضون اصابعهم في اذنه اعرافا عن مراقب اطفال القدر وتباعدا عن مصاعده  
 درجات صبيان الفطر لترغب الهمم فيما عندهم من حقايق العبره والله اعلم واحكم

لا باس ان يكون في بيت الرجل سويس ديباج ولكن لم نقل  
 بان يجوز ان ينسأ عليه اذ ذلك عند اجرامها  
 وهذا حكم اواني الذهب مجمل لكنه لم يشرب  
 منها وليس ينبغي ان تقربا لهره موزية ونقطب  
 بل يسكن لها احد محمل ذبحك اياها على ما قد نقل

المسائل من النزاهة وعبارتها لا باس بان يكون في بيت الرجل سويس ديباج وفرش ديباج  
 لا يقعد ولا ينام عليه وكذا الاواني من الذهب للجل لا للشرب منه وفي المجتبى له ان  
 يزيد بيته بالديباج والجل باواني الذهب والفضة بلا تفاخر وفي منع الفقار والباس  
 بكافة ديباج للرجال والكافة بالكسر المستر الدقيق وغشارق يتوق به من البهوض  
 قال ابن السكيت في شرح الوهبانية لم يذكر النوم في الشبكات الحريم والناموسية ونحوها  
 مما عمت به البلوى وهي في القينة قال لا باس بملأة الحريم توضع في مهدها المصبي لانه ليس  
 بلبس وكذا الكفة من الحريم للرجال وفي الاحكام لو ادى المرحوم لا باس بتعليق ستور الحريم  
 على الابواب ذكره في متفرقات الكراهية الهرة اذا كانت موزية لا تقرب ولا تعرك اذ انها  
 بل تدع بسكين حاد وقال ايضا في كتاب الحيض وفي العتاي الهرة والكلب اذا كان



يؤذي يذبح ولا يقتل بالضرب وفي جامع الفتاوى الهرة المؤذية لا ينبغي ان تقرب وتترك  
اذ فيها لكنها تدع بسكين حاد وخطا الهرة لا بأس به ويحرم خصا بني آدم لا نقطاع  
نسله والقاء القملة مباح لكنه ليس من الادب وفي شرح والدي المرحوم من كتاب الكراهية  
يجوز ذبح الهرة والكلب لنفعهما

**جاز للاستيناس حبس الطير صاح وما في حبسه من ضرر  
وليس في اطلاقه ثواب وقتل مؤذ جوار الاصحاب**

اشتملت البتة على ثلاث مسائل الاولى والثانية في شرح التنوير المرحوم الشيخ علي  
الدين الحسكي وعبارته يكره اصحاب الحمامات ولو في بيوتهم ان كان يضر بالناس شرعا  
واما للاستيناس فبالح كسواء عصافير ليعتقها ان قال من اخذها فهي له ولا يخرج  
عن ملكه باعتاقه وقيل يكره لانه مفسد المال كذا في جامع الفتاوى وقيل في فتاوى  
القنية يجوز شرا العصافير من الصيد واعتاقها اذا قال من اخذها فهي له ولا يخرج  
عن ملكه بالاعتاق وقيل لا يجوز لان فيه تضييع المال وفي شرح التنوير المذكور من كل  
الحج تسبب المابة حرام وفي كراهية تحتارات النوازل سبب دأبته فاخذها اخذوا صلحا  
فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند تسيبها هي لمن اخذها وان قال لا حاجة لي بها فله  
اخذها والقول له يمينه وقال والدي المرحوم في كتابه الاحكام لو حبس بلبل في قفس  
وعلقه لا يجوز ذكره في الكراهية والاستحسان ولا يجوز رمي ذكر الحظاف من البيت وبيته  
اولاد صفار كما ذكره ابو حامد ولا بأس برمي عش الحظاف والحفايش التي تقود في المجد  
بما فيه من الاولاد كما في القنية وفي المحقق لا بأس بحبس الطيور والرج في بيته ولكن  
يعلقا وهو خير من اربالها في السكة والمسئلة الثالثة قال في جامع الفتاوى الهرة  
المؤذية لا ينبغي ان تقرب ويترك اذ فيها لكنها تدع بسكين حاد وخطا الهرة لا بأس  
به ويحرم خصا بني آدم لا نقطاع نسله والقاء القملة مباح لكنه ليس من الادب قتل  
الجوار حلال ويكره حرقها وكذا احراق القملة وفي الاحكام لو اذى المرحوم قتل الجوار حلال  
ويكره قتلها كذا في منية الملقى وفي الظهيرية والواقعات لا بأس بقتلها لانه مسد لا سيما  
اذا كان فيه ضرر عام وكذا احراق القملة والعقرب كذا في المنيمة وكذا الخملة لان في  
الحديث لا يعذب بالنار الا ربها كذا في الواقعات لا بأس باحراق حطاب فيه غمل وذكر  
والدي المرحوم في متفرقات كتابه الاحكام لا بأس بقتل الخملة لانها من اهل الاذى  
ويكره القاءها في الماء وقال ابو بكر الاسكاف ان ابتداء تلك الخملة فاقتلها ولا خلاف  
تقتلها وهكذا قال ابو الليث وروى ان غلظت بنينا فاحرق بيت الخمل فادعى الله تعالى  
اليه هلا غلظة واحدة يعق هلا قتلت الخملة التي اذ تلك كذا في الظهيرية وفيه دليل

قرصت  
محو

جواز قتلها عند الاذى وعلى عدم الجواز في غير حالة الاذى وانفقوا انه يكره القاءها في الماء  
وقتل القملة يجوز على كل حال كذا في الواقعات والتجسس والمزيد

**ان علفت وجاجة او شاة او ابل او بقرة بقتات  
نجاسة فالحكم فيما ذكر وا ان حبست من غير شاة  
فحبس لا بقار ثم لا بسل عشرة الايام فيما نقلوا  
والشاة جد حبسها اربعة كذا في ثلاثة وجاجه  
في هذه المدة صاح تحصل طهارة لتلك فيما نقلوا**

المسئلة في الجلالة وهي التي تاكل الحلة والروث قال والدي المرحوم في شرح الدرر في كتاب  
الكراهية والاستحسان ويكره اكل لحم الابل للجلالة وتزول الكراهية اذا حبسها قيل في الابل  
يقدر بشهر وفي البقر بعشرين يوما وفي الشاة بعشرة وفي الوجاجة ثلاثة ايام والجدي اذا  
رمى بلبن اثنان او خترين او خرفه من ثلثة الجلالة وقال محمد انما تكون جلالة اذا تغيرت  
وبنت فلا يشرب لبنها ولا يوكل لحمها وانما تزول الكراهية اذا حبست حتى تطيب ويذهب  
نبتها كما في خزائنه الفتاوى وغيرها والجلالة بالفتح حتى البقرة وقد كنى بها من العذرة فقيل  
لاكلها جلالة وجلالة كذا في المغرب وفي البرازية من الصيد يكره لحم الابل للجلالة وفي النوادر  
جدي غدي بلبن الخنزير لا بأس باكله فعلى هذا لا بأس باكل لحم الوجاج لان لحمه لا يتغير وما  
غدي به صار مستهلكا لا يبقى له اثر وما روى عنه عليه السلام انه تحبس الوجاج ثلاثة ايام  
للتنزيه وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لا تاكل الا الجلالة ولا تخلط وامامنا اكل غيره ايضا  
غرضه لا يظهر اثره في لحمه لا بأس به وفي الشاة الابل يحبس شهر والبقر عشرين والشاة  
عشرة والوجاجة ثلاثة قال السرخسي الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة المستنقة  
وفي المستنق المكره للجلالة التي اذا قربت وجد منها رائحة مستنقة فلا توكل ولا يشرب لبنها  
ولا تترك ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالي  
عرقها وفي الاختصار شرح المختار قال ابو يوسف عن ابي حنيفة تحبس الجلالة ثلاثة ايام وعمره  
لم يوقت ابو حنيفة فيه وقتا وقال تحبس حتى تطيب والجلالة التي تاكل العذرة فان خلطت  
فليست بجلالة وكذلك قالوا الوجاجة لا تكون جلالة لانها تخلط وقال محمد اذا انت وتغير  
فوجد منه ريح مستنقة فهي جلالة لا يشرب لبنها ولا يوكل لحمها ويجوز بيعها وهبتها  
واذا حبست زالت الكراهية لان ما في جوفها يزول وهو الموجب للتغير والذوق ولم يوقت  
ابو حنيفة لانه اذا توقف على زوال الرائحة وجب اعتبار هذا الملقى وفي رواية ابي يوسف قدوم  
بثلاثة ايام اعتبار الغالب من حالها وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبس الوجاج  
ثلاثة ايام ثم ياكل وهذا على طريق التنزه فيجب ان تكون رواية التقدير بثلاثة ايام بناء على هذا الحديث



**من وضع كلبته اذا جدى مرفوع فهو حلال اكله لم يمنع**  
**او كان ذاك بعد ايام ذبح** **او لم يكن فاكله الك لم ينج**  
 المسئلة في تكملة البحر المظهور قال وفي الخاتمة الجدي اذا منى بلبين الاثان قال ابن المبارك  
 يكره اكله قال واخبرني رجل عن الحسن انه قال اذا منى الجدي بلبين الخنزير لا باس به فقال  
 معناه اذا اختلف اياما بعد ذلك كالجلالة وكذلك بول ما لا يוכל لحمه عند اذ حنيفه  
 وابن يوسف لا يجوز للتداوي وعند محمد يجوز للتداوي وغيره وفي مخرج الفقار شرح تنوير  
 حنيفه يجل اكل الجدي غدي بلبين الخنزير لان لحمه لا يتغير وما غدي به يصير مستهلكا  
 لا يبقى له اثر على هذا قالوا لا باس باكل الرجاء لانه يخلط ولا يتغير لحمه وروى انه  
 عليه الصلاة والسلام كان ياكل الرجاء وما روى ان الرجاء يحبس ثلاثة ايام يذبح فذلك  
 على سبيل التنزيه لانه شرط ولو سقى ما يוכל لحمه خمر اذ ذبح من ساعته حل اكله ويكره ذكره  
 الزيلعي **ان وجد الشعير في بعر الابل والشاة جاز اكله اذا غسل**  
**وبيعه ايضا وفي اخنا البقر ليس يجوز ذاك فيما قد ظهر**  
 المسئلة في فتاوى قاضي خان اخر كتاب الحظر والاباحة قال شعير وجد في بعر الابل  
 او الشاة ففسله ذكر في نوادر ابن رستم انه ياكله ويجوز بيعه وان كان في اخنا البقر  
 لا يוכל وفي شرح منظومه ابن وهبان لابن الشحنة قال البقر للابل وللشاة والحق للبقر  
 قال في الخلاصة الشعير الذي يوجد في بعر الابل والشاة يفسل ويوكل ويباع ايضا  
 وفي اخنا البقر لا يוכל وفيه اشارة الى جواز بيعه كما في الزيت المتنجس للاستباح وذكر  
 والدنا المرحوم في شرح الدرر في كتاب الكراهية والاستحسان قال الشعير الذي  
 يوجد في بعر الابل والشاة يفسل ويوكل ويباع ايضا وفي اخنا البقر لا يוכל خمر  
 الفارة اذا سقط في قارورة دهن او حنطة فطحنت فالحنطة توكل الا ان يكون كثيرا  
 بحيث يفتقر عند الطبخ ولبن المرأة المستة والشاة المستة والبقرة المستة طاهر  
 وذكر والدنا المرحوم ايضا اخر مسائل شتى من كتابه المذكور قال يجب فيه خمر غسل  
 ثلاث مرات يطهر اذا لم يبقى فيه اثر الخمر فاذا جعل فان بقي فيه داجية الخمر لم يجز ان  
 يجعل فيه شئ من المايعات سوى الخل فاذا جعل فيه الخل يطهر وان لم يفسل بالمالان  
 ما فيه من الخمر يخل بالخل حنطة صب عليها الخمر تفسل ثلاث مرات وتجفف في كل مرة  
 فلوطخت في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلاث مرات بالما وتجفف في كل مرة وكذا الخمر اذا  
 طبخ في الخمر قال ابو حنيفة اذا طبخت في الخمر لا يطهر ابداء به يفق وفي البراذية والشعير  
 الماخوذة من بعر الابل يفسل ويوكل ويباع لا من البقر لان البقر صلب والحق لا  
**ولو بتوزيع النوايب التي كلفها السلطان للرعية**

**قام بها شخصي بعدل ذكرنا بانه في ذال القيام يوم جرح**  
 المسئلة في كتاب والذي المرحوم من الكراهية قال قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين  
 من جهة السلطان بالنظر والمعادلة كان ما جورا انتهى والاصل في قينة الفتاوى قال اما  
 النوايب فهي ما ينوبه من جهة السلطان من حق او باطل وغيره وصحت الكفالة بها لانها  
 ديون في حكم توجه المطالبة بها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين  
 بالقسمة والمعادلة كان ما جورا وان كان اصله من جهة الذي ياخذ به باطل ولهذا قلنا ان  
 تقضى نايبة غيره بانه يرجع عليهم من غير شرط استحسانا بمنزلة ثمن المبيع بخلاف الزكاة والخراج  
 وغيرها فمن نوايبه وخراجه وقسمته جاز النايبة ما يضرب السلطان على الرعية للقتالة  
 لمصلحة الرعية وقال ابو جعفر السلي ما يضرب السلطان على الرعية مصلحة لهم يصير ديننا  
 واجبا وحقا مستحقا كخراج وضريبة المولى على عبده ورسول الله صلى الله عليه وسلم امر اهل  
 المدينة بان يردوا الكفار بثلاث ثمان المدينة ثم ينصفها وكانت ملك الناس ومع ذلك  
 قطع رايه وروى عن اهل صحابه عجزا عن خندق حول المدينة ووضع اجر العلة على من فقد  
 فكذا السلطان قال مشايخنا وكل ما يضرب الامام عليهم لمصلحة لهم فاجواب هكذا  
 حق اجرة الخواصين كحفظ الحريق والمصومين ونصب الدروب وابواب السكك وهذا  
 يعرف ولا يعرف خوف الفتنة وقيل النوايب ضرب البهوت بامر يخرج خمسة اوشة من  
 كل عشرة فمن يابى يضرب عليهم مونتهم وهذا حق واجب فرض كالحراج يجوز الضمان به  
 واختلف في معنى النوايب فقيل اجر الخمار ونحوه وانه واجب شرعا وقيل ما يحتاج اليه  
 السلطان لتجهيز الجيش لقتال المشركين او احتاج اليه لهداية اسرى المسلمين فيؤلف عليهم  
 ما لا يقضى النايبة وهو واجب الاداء طاعة للامام وصح الضمان به لان كل واحد مطالب  
 بحسب فعله هذا ما يؤخذ في خوازم من العامة لا صلاح مسناة جيحون او للربيع ونحوه  
 من مصالح العامة دين واجب وحق مستحق ولا يجوز الاقتناع من ادائهم وليس بظلم  
 ولكن يعلم هذا الجواب للعلل به وكف اللسان عن السلطان وسعاته لا للتشهير حتى  
 لا يتجاسروا في الزيادة على القدر توجه على جماعة جباية بغير حق فليعلمهم دفعه عن  
 نفسه اذا لم يحل نصيبه عن الباقيين والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه ثم قال هذا  
 كان في ذلك الوقت لانه اعانة على الطاعة واكثر النوايب في زماننا بطريق الظلم فيمكن  
 من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له انتهى قلت خصوصا وقد فشت في زماننا هذا  
 لصدورات في الاموال من حكام البلاد من غير ضرورة الى ذلك فكل من قدر على خلاص نفسه  
 او غيره من ذلك بشقاعة ونحوها لكف الاذى عن المسلمين فعل ما لم يخف الضرر منهم  
 والله الهادي الى صراط مستقيم **من كتاب الرهن** مناسبة الكراهية قبل الرهن



لأفاده عدم جواز الاستفاد بالرهن لأنه ملك الغير وإن كان المرتهن عليه يد وثيقة وقال  
في المصباح رهن الشيء برهن رهونا ثبت ودام ورهنت المتاع بالدين رهنا جستم به وقال  
في شرح الدرر الرهن لغة هو الحبس مطلقا وشرعا حبس المال احترازا عن رهن المحرر المدير  
والمحرر ونحوها حتى يمكن أخذه أي الحق منه أي من المال إلى آخره

**واعلم بأن الرهن مع بيع الوفا في أخو شي واحد ما اختلفا**  
قد سبق هذا البيت بهينه في أخو البيع في خاتمة بيع الوفا وتكليفه بما لا يزيد عليه فأرجع إليه  
**رهن المشاع لا يجوز مطلقا ولو من الشريك قد تحقق**  
**احتمل القسمة أو لا يحتمل لكنه عند الثالثة قبل**  
المسئلة في فصول العادي قال وأما رهن المشاع فلا يجوز لأن الشريك ولا من غير  
فيما يحتمل القسمة وفيما لا يحتملها والشيوع الطاري والمقارن فيه سواء والشيوع الطاري  
في الرهن أن العدل إذا باع بعض الرهن وقد كان وكيلًا ببيعته مجتمعا أو متفرقا بطل الرهن  
في الباقي وكذلك لو رهن قلبا وزنه غشوة فأنكسر ضمن نصف القلب فيصير له ويبطل  
الرهن هكذا ذكر في المصباح الأيضاح وذكر في الصغرى روى عن أبي يوسف أن الشيوع  
الطاري لا يفسد الرهن ولو استحق بعض الرهن مشاعا يبطل الرهن في الباقي بالاتفاق  
لأنه شيوع مقارن للطاري كذا ذكر في مبسوط جواهر زاده وإذا رهن دارا من اثنين  
فإن أحمل بأن قال رهنت له الدار منك أجاز وإن فصل بأن قال رهنت النصف من هذا  
والنصف من هذا لم يجز وكذلك لو رهن الثلث من هذا والثلثين من هذا ولو رهن  
عينا واحد عند رجلين بدين كل واحد منهما جاز وجميعه رهن عند كل واحد منهما والدين  
على واحد منهما حصته دينه منه فإن اقضى أحدهما دينه كان كل رهن في يد الآخر حتى يستوفى  
دينه ولو ارتهن رجل من رجلين بدين له عليهما رهنا واحد أجاز الرهن رهن بكل الدين  
والمرتهن أن يسكن حتى يستوفي جميع الدين ولو رهن عينا واحد عند رجلين جاز وكذلك  
الرجلان لو رهنا عند رجلين لأنه لا شيوع في الدين إلا إذا قال كل واحد منهما رهنتك  
بحقك فحينئذ لا يجوز قال في البرازية وشرطه أن يكون مقسوما فلم يصح رهن المشاع  
فيما يحتمل القسمة أو لا من شريك أو من اجنبي طاريا أو مقارنا في الصحيح وذكر الصمد  
أن فيه روايتين انتهى

**ومن يكن رهن شيئا فملكه فملكه على الذي له ملك**  
**ويضمن المرتهن الأقل من قيمته وما عليه قدر رهن**  
**فإن يكن مع دينه سيات سقط دينه بلا جبران**  
المسئلة في تكملة الأولى البحر قال الرهن مضمون بالأقل منه ومن الدين فلو هلك وقيمته

مثل الدين صار مستوفيا بقدر دينه ويرجع المرتهن بالفضل وقال الإمام الشافعي الرهن كل أمانة  
فلا يسقط شيء من الدين لنا قوله مطلقا عليه وسلم المرتهن الذي هلكته عنده الفرس ذهب  
حقه وقوله صلى الله عليه وسلم إذا هلك الرهن هلك الدين واجمع الصحابة والتابعون على  
ذلك وبيان الدليلين من الجائزين في المطولات وفي الكافي بيان أن الرهن ثوبا بقيمة عشرة  
بعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه فإن كانت قيمته الثوب خمسة يرجع المرتهن على  
الراهن خمسة أخرى وإن كانت قيمته خمسة عشر فالفضل أمانة عندنا

**أراد شخص لفشاء يرهن فقال مرتهنه لا آمن**  
**بأن يموت ذالفق في الرهن فيسقط الدين بغير رهن**  
**فالوجه في ذلك قالوا يشترى ذلك الفق بدينه المبطل**  
**من غير قبضه فإن مات الفق فالمال في ذمته قد ثبت**  
**ثم متى أعطاه ذلك المالا من بيع ذلك الفق أقال**  
المسئلة في حيل الخصاف في باب الدين قال رجل له على رجل مال فأراد المطلوب أن يرهنه  
بذلك عبدا فقال الطالب لا آمن أن يموت هذا العبد في الرهن فيموت في الدين قال الوجه  
في هذا أن يشترى منه العبد بهذا الدين ولا يقبضه منه فإن حدث بالعبد حدث كان المال  
على جاله وإن أعطاه المال أقاله البيع في العبد وكذلك إن سأل أن يقرضه لأعلى رهن ففعل  
ما وصفتنا قال نعم هذا جائز وكذلك رجل له على رجل مال فأراد أن يرهنه بذلك ضيعة  
أو دارا فقال الطالب لا آمن أن يستحق من هذه الدار أو الضيعة شيء فيبطل الرهن بما يستحق  
منها قال الوجه في ذلك أن يشتري بها بهذا المال على أن يشتري فيها بأجل أو وقت معلوم  
فيكون هذا جائزا فإن استحق منها شيء كان المشتري على خياره وإن شاء أجاز البيع فيه وكان  
ذلك بحصة من الثمن وإن شاء احتبس فيكون في يديه أن تقضى البيع فيه حتى يودي إليه  
المطلوب المال الذي عليه وفي فتاوى قاضي خان رجل أراد أن يدفع رهنا بمال عليه فقال  
المرتهن للراهن أخذه على أنه أن ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز  
والشرط باطل أن ضاع ذهب المال

**ولو جنى مرتهن أو راهن عليه فهو غارم وضامن**  
**وذلك بالإجماع أما لو جنى عليهما بهدرة أماننا**  
المسئلة في تكملة البحر للمطوي قال جناية الراهن والمرتهن على الرهن ومضمونه لأن حق كل  
واحد منهما محترم فيجب عليه ضمان ما تلف على صاحبه لأن الراهن مالك وقد تعدى عليه  
المرتهن فيضمن والمرتهن حقه لازم محترم وتعلق مثل المال فيجعل المالك كالأجنبي في حق  
الضمان كالعبد الموصى بخدمته إذا اتلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشتري بها عبدا يقوم مقام



الاول ولهذا يمنع المدين التبرع باكثر من الثلث فان كان حال لا يضمنه حال وان كان موقفاً يمنح من الدين فاذا احل بدينه ان كان جنس حقه والا حسم بدينه حتى يستوفي دينه

**مرتته ان اراد ان ينتفع في الرهن مثل قصوه ان يزرعها في ارضه والدار فيها يسكن حيلة بان يغير الراهن**  
**ذلك لم تهنه او ياذن بالانتفاع طاب ذواته وتحسن**

المسئلة في حيل الخصاص قال رجل اراد ان يرهق من رجل رهنا لينتفع به مثل ارض يزرعها او دار يسكنها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يرهق منه ذلك الشيء ويقبض ويتشاهدان على ذلك ثم يستعير المرتهن ذلك من الراهن فيقول اعزني هذه الدار اسكنها فاذا قال قد اعزتكها اذنت لك في سكنها طاب له ذلك فلو اراد الراهن او المرتهن ان يرداها الى الرهن فرداها الى الرهن عادت الى ذلك وكذلك الراهن اذا عجزها يقول المرتهن للراهن اعزني هذه الارض ازرعها فاذا اعاره اياها كان له ان يزرعها وفي فن الحيل من الاشياء والنظاير قال الحيلة في جواز انتفاع المرتهن بالرهن ان يستعير بعد الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستولاً فاذا فرغ عاد الى الضمان وفي جامع الفصولين الرهن لا يعار ولا يودع ولا يجر وله حقه بمن في عياله لا الانتفاع به بلا اذن فلو هلك في حالة الاستئصال ضمن كله ولو هلك بعد فراغه او قبل اخذه في الاستئصال فله بالدين ولو انتفع به باذن فله في حالة الاستئصال يهلك امانة وفي الاختيار شرح المختار ولو اعاره المرتهن فقبض الراهن خرج من ضمانه فلو هلك في يد الراهن يهلك بغير شيء لزوال الحس المضمون ووصوله الى يد الراهن وله ان يسترجعه لبقاء عقد الرهن ولهذا الرهات الراهن قبل رده فلو انتفع احد به من ساير افرادها فاذا اخذه عاد الضمان بعود القبض في عقد الرهن فتعذر سفته وفي الاشياء والنظاير يكره المرتهن الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن واذا اذن له بالسكنى فلا رجوع له عليه بالاجرة

**وحيلة الاثبات للرهن على من غاب ليس ينبغي ان يعقلا طريق ذلك ان يقيم المرتهن شخصاً ويدعي بغير ما رهن عليه ثم فليبرهن ذواليد بان هذا الشيء رهن في يدي ويحكم القاضي به فيلزم ويثبت الرهن على ما حكموا**

المسئلة في فصول العادي قال حيلة اثبات الرهن على الغائب ذكر في ايمان الجاهل في الفتاوى ضيقة رهن في يد رجل والراهن غائب فاذا المرتهن ان يقضي القاضي بذلك يقيم رجلاً يدعي رقبة الضيقة فيقول ذواليد هو رهنى عندي ويقيم البيعة على ذلك

نقضي القاضي بكونه رهنا في يده وذكر هذه المسئلة في دعوى الزخيرة وفي المدونة في المسئلة روايتان في رواية لا تقبل البيعة على الرهن بغير حصة الراهن لان فيه اثبات الرهن على الغائب وانه قضاء على الغائب واليه مال شمس لائمة السخسي وقال بعضهم يقبل في احدى الروايتين لان الراهن لما رهن عنده فقد استخفظم فاذا انقذر عليم الحفظ الا باقامة البيعة واثبات الملك للراهن صار خصما في ذلك كما في الودعة واشباهها وهذه الحيلة ذكرها الخصاص وانها تنفيس من على قبولها عند غيبة الراهن وفي دعوى المستحق ادعى دارا انه امرتهنها من فلان الغائب وقبضها ثم ستارها منه فاعارها اياه ورب الراغب واقام ذواليد بيعة ان الدار ملكم اشترها من الذي يزرعها المرتهن انه رهنه واقام البيعة فان المرتهن يستحقها وتقبل بيعة عليها فان قال المشتري انا انقض البيع لو ينقض القاضي ببيعه حتى يحضر الغائب وكذا لو ادعى الاستيجار مكان الرهن

**ثم غاوه كصوف ولبن وولد وثمرتين رهن وذلك الغاى يكون رهنا مع اصله صالح كما نقلنا والكسب والفلة لم يكونا رهنين مع اصل غدا رهونا**

المسئلة في تكملة البحر المحيط قال غا الزهن كالولد والثمرتين والصوف للمراهن لانه متولد عن ملكه وهو رهن مع الاصل لانه تبع له والرهن حق متأكد لازم يسرى الى الولد الا ترى ان الرهن لا يملك به ابطاله بخلاف ولد الجارية الجانية حيث لا يسرى حكم الجانية الى الولد ولا يتبع امه فيه لانه فيها غيب متأكد حتى يتفرد المالك بابطاله باهراقه وبخلافه ولو المستأجرة والكفيلة والمغضوبة وولد الموصى بخدمتها لان المستأجرة حقة في المنفعة دون العين وفي الكفالة الحق يثبت في الزمة والولد لا يتولد من الزمة وفي الفصيص السبب اثبات اليد العادية بما زال الحق وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه تبعاً لانه فصل حتى لا يجري في الاوصاف الشرعية وفي الجارية الموصى بخدمتها المستحق له الخدمة وهي منفعة الام والولد غيب صالح لها قبل الانفصال فلا يكون تبعاً بعده لا ينقلب موجبا ايضاً بعد ان انفقد غيب موجب واذا هلك النماء يهلك مجاناً بغير شيء لان الاتباع لا يسقط بها شيء كولد المبيع لاحصته له من الثمن ثم اذا صار مقسودا بالقبض صار له حصة حتى لو هلكت الام قبل القبض وبقي الولد كان للمشتري ان يأخذه وتامم هناك وفي الجوازية زوايد الرهن رهن عند نكاح الولد والتمز اذا بقيت الى وقت الفكاك وهلاك الزوايد قبل الفكاك لا يسقط شيئا وغلة الدار والارض والعبد لا تصير رهنا من كتاب الجنائيات مناسبة الجنائيات للرهن قبلها ان كلا منهما حبس للعين فالرهن حبس للعين في الدين والجنائية حبس للعين في الآخرة حتى ينفك كل منهما بوفاء دين الدنيا او دين الآخرة والجنائيات جميع جنائيات قال في المصباح جنى على قومه اذنب ذنباً يتبع



به والاسم الجناية واستعملها في الجرح والقطع والقتل اكثر من الانسداد في غيرها وجمعها  
جنايات وجنايا مثل عطايا قليل فيه وقال في شرح الدرر الجناية اسم كفعل يحرم شرعا سواء  
تعلق بال او بنفس وفي اصطلاح الفقهاء ختمت بما تعلق بالنفوس والاطراف وخمس  
الغيب والسرقه بما تعلق بالاموال

**ان شهد اثنان على انسان بانه جنى عيسى فلان**  
**وانه جرحه ولهر يزل مصاحبا فرائشه حتى انتقل**  
**فحكموا ان لم يشهدوا في الصوء بالموث بالجراحة المذكورة**  
**فالظاهر الاول للمصنوع اضافة الاحكام للاسباب**  
فحكموا بالجزم جواب الشرط والمسئلة في تكلم البحر للطورى قال ان شهدا انه ضرب فلم يزل  
صاحب فرائشه مات يقتصر منه لان الثابت بالبينه كالثابت معاينه وفي ذلك القصار  
على ما عرف والشهادة على قتل العمد متحقق على هذا الوجه لانه اذا كان مخطيا لا يحل له ان  
يطلق بل يقولون قصد غيره فاصابه لان الموت بسبب الضرب انما يعرف اذا صار بالضرب  
صاحب فرائشه ودام على ذلك حتى مات فتاويله اذا شهدوا انه ضرب بشى جرح قال في  
الكفاية شهدوا انه ضرب بشى جرح وقال ليكون مجعوا عليه وفي معراج المراهية الاطلاق  
في الجراح الصغير كان على قولها فهو مجعود على اطلاقه وان كان قول الكل فتاويله ان تكون  
الاثر جرحه فان قيل الشهود شهدوا على الضرب بشى جرح ولكن الضرب به قد يكون خطأ  
فكيف ثبت القود مع انهم لم يشهدوا انه كان متعمدا قلت لما شهدوا انه ضرب بسلام  
فقد شهدوا انه قصره ولو كان خطأ لم يقل انه قصد ضربه هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر  
نراة في البرازية شهدا على رجل انه جرحه ولهر يزل صاحب فرائشه حتى مات يحكم به وان  
لم يشهدوا انه مات من جراحته لانه لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحايض المايل ان  
يقولوا مات من سقوطه ولان اضافة الاحكام الى السبب السابق لازم لا الى سبب يتوهم  
الاترى انه لا تجب القسامة في ميت في محلة على رقبته حية ملتوية

**لو ان انسانا لشخص قد رمى في البحر ثم مات ذاك عندما**  
**رماه من ساعته وعرقا** **يعنى ذاد به ذاك مطلقا**  
**وان يكن سبع ساعة فلا يلزمه شى على ما نقلنا**  
المسئلة في منع الفقهاء شرح التنوير لمعنفه قال ولو قطر رجلا والقاه في البحر فغرق وغرق  
كما القاه تجب الدية في قوله ابن حنيفة ولو سبع ساعة ثم غرق لا يجب فيه شى لانه غرق بجرح  
وفي الاول غرق بطرحه في الماء وفي تكلم البحر للطورى في الجراح الصغير اذا غرق صبيا او بالغا  
في البحر فلا قصاص عليه عند ابن حنيفة خلافا لهما وذكر شيخ الاسلام في شرح ايات الاصل

ان غرق انسانا بالماء ان كان قليلا لا يقتل منه غالبا ويرجى منه النجاة في الغالب فأت من  
ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعا واما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث يمكن النجاة منه  
بالسباحة بان كان غير مشدود ولا مثقل وهو يحسن السباحة فأت انه يكون خطأ العمد  
وان كان بحيث لا يمكن النجاة منه فعلى قول ابن حنيفة هو خطأ العمد فلا قصاص وعلى  
قولها هو عمد محض فيجب القصاص وفي الحاشية ولو القاه في الماء فغرق من ساعة لاقتصاص  
فيه في قول ابن حنيفة وفي قول صاحب عيب القصاص ولو القاه من جبل او سطح فهو على هذا  
للخلاف وفي المنتقى عن ابن يوسف عن ابن حنيفة رمى رجلا من سفينة في بحرا وفي جلة فرسى  
لما وقع وغرق فعلى عاقلة الدية وان كان حين القاه سبع ساعة ثم غرق فلا دية فيه ولو القاه  
من سطح او جبل او القاه في بئر فعلى قول ابن حنيفة هذا خطأ العمد واما على قولها ان كان  
من سعة ترجى منه النجاة غالبا فهو خطأ وان لا ترجى النجاة غالبا فهو عمد محض فيجب القصاص  
به عندهما وفي الخلاصة لو جرح رجلا جراحة لا يتوهم معها الحياة وجرحه اخرا جراحة اخرى  
فالقاتل هو الذى جرحه جراحة منجية هذا اذا كانت الجراحتان متعاقبتين وان كانا معا فكلهما  
قاتلان فيقتلان به وكذلك لو جرح رجلا جرحتين والاخر جراحة واحدة كلاهما قاتلان واذا  
ختر رجلا حتى مات فعلى قول ابن حنيفة لا قصاص عليه ولكن ان اشتاد ذلك فالامر يقتل نظير  
السامر وعلى قولها ان دام على الخنق حتى مات فعليه القصاص كما لو قتل نخرا عظيما او خشبة  
وان ترك الخنق قبل الموت ثم مات بعد ذلك فان دام على الخنق مقدار ما لا يموت الانسان منه  
غالبا فلا قصاص وفي الظهيرية ولو قطر رجلا ثم اغلى له ماء في قدر حتى صار كأنه نار القاه في  
الماء فأت قتل به وان كان الماء حار لا يغلى غليا شديدا القاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد هاد  
منقطعا قتل به والا فلا وان خرج من القدر وقد انسج فأت من ساعته او يومه او مكث اياما قتل  
به وان كان يحى ويذهب ومات عليه الدية ولو القى في ماء بارد في يوم خات فأت من ساعته فعليه  
الدية وكذلك لو قطع وجهه في النجاة في البرازية اغرق صبيا او بالغا في البحر لا قصاص عنده خلافا لهما

**لورثى ما في الطريق مطلقا** **يعنى كل ما به قد زلقا**  
المسئلة في فتاوى الخاص الصغير اذا رثى الماء على الطريق فعليه دابة او ادمى ذكر في الكتاب  
مطلقا انه يعنى اما في الدابة فلا خلك واما في ادمى فذكر خواهر زاده تاويل المشايخ ان رثى  
لا الطريق يعنى والا فلا ولو ارمى الاجير والسقا بالرش فثنا كان الارضين الارضين الارضين  
والارض اذا رثى هو يعنى كيف كان وفي فتاوى قاضي خان اخر الاجارة صاحب حانوت امر اجيره  
برش الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسانا قال ابو يوسف يعنى الارض ولو ارمى بالومر  
نومنا كان الختان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون للمتنقى ومنفعة الرش تكون للارث وفي  
نسول الوادى رثى الماء في الطريق فسقط به دابة او انسان يعنى الرش مطلقا ففي ادمى



احسن التأويل اذا ارش كل الطريق بحيث لا يجد طريقا غير فيه ضمن وفي فوايد بالحق المستغنى  
 لو لم يتعد في الرش ورش كما ترى الناس عادة لرفع الغبار لضمان عليم لان ذلك ليس بهناية  
 وان تعدى بالرش ضمن وان امر غيره بالرش ان كان على فناء دكانه يضمن الامر دون الراش  
 ولو اراد سائق الدابة انما قد رش في الطريق فساق دابته ليرضمن الراش واذا الرش  
 السابق او كان بالليل يضمن كما افق بعضهم ولو سب الماء على الطريق فاجتهد فزلق به  
 انسان ولو ذاب لم يضمن ايضا واذا صب الماء في الميزاب ويصلح ان تمت الميزاب ماء  
 رجل يفسد بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن وفي البرازية وضع خشبة في سكة غير نافذة  
 او رش الماء فغلب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى يضمن مطلقا وفي باب النون انما يضمن  
 ان رش كل الطريق ولم ير وان راه لا يضمن وعليم الفتوى امره برش فناء دكانه فرش  
 فاما قوله فضاء على الامروان بغير امره فالضمان على الراش امره بالرضوخ في الطريق  
 فالضمان على المتضمن لا على الامر

**يضمن الحداد ثوبا ان تقطر شرارة تحرقه كما استطر**  
 المسئلة في فصول العادى من الضمانات قال ولو ضرب الحداد على الحديدية الحماة فطار  
 شرارة من ضربه فوقعت على ثوب رجل يمر في الطريق او احرق ثوبه ضمن الحداد وفي فصول  
 العادى ذكر المنافع اذا اتخذ في حانوته كبرا يعمل به والحانوت الى جانب طريق العامة خارج  
 حديرة من كبره ومزبها بمطربة فتطير شراره فتقتل رجلا او فقاعين انسان او احرق  
 شيئا او قتل دابة كان ضمان ما تلف بذلك من المال على الحداد ودية القتل والعين على  
 عاقلة ولو لم يدق الحداد ولكن حملت الريح بعض النار على كبره او الحديدية الحماة واخرجت  
 الى طريق العامة فقتلت انسانا او احرق ثوب انسان او قتلت الدابة كان على هذا قال ولو  
 مر بنا في ملكه او غيره فوقعت شرارة منها على ثوب انسان فاحترق قال محمد بن الفضل  
 يضمن لانه لم يتحمل من حمل النار الودع على الثوب واسطة ليكون مضافا اليه حتى لو طارت  
 الريح بشر من النار فاكفته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه هكذا ذكر في  
 النوادر عن ابن يوسف قال بعض العلماء ان مربا النار في موضع له حق المردف فوقعت منه  
 شرارة في ملك انسان او القتها الريح لا يضمن فان لم يكن له حق المردف في ذلك الموضع  
 فالجواب على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا  
 اظهر وعليم الفتوى وقال في البرازية الحداد اذا اخرج الحديد من حانوته من الكبر وصعد  
 على المدقة فضر به بالمطربة فتطير شراره واحترق ثوب يضمن وان قتل به رجلا او فقاعينا  
 فالدية على عاقلة ولو لم يضره بالمطربة لكن الريح تطير بشره فهو هدر  
**لو ان انسانا لا انسان طرح قدام سبع ثم عندنا انطرح**

**قتله السبع فقالوا لا يجب شئ على الطارح هكذا كتب**  
**لكنه يلزمه التهويل والحبس كى يموت والتهويل**  
 المسئلة في منع القطار شرح التنوير لمصنفه قال قتل رجلا وطرحه قدام اسد سبع فقتله  
 فلا توفيه ولا دية ويعز ويزب ويحبس الى ان يموت ذكره في المجتبى وغيره وفي البرازية  
 شديد رجل برجله ان قطن والقاه فقتله سبع لا قصاص ولا دية لكن يعز ويحبس الى ان  
 يموت وعن الامام عليه الدية ولو قتل صيدا والقاه في الشجر والبر حتى مات فعلى عاقلة  
 الدية وفي تكملة البحر المظهور وفي الخلاصة رجل قتل رجلا فطرحه فقتله سبع لم يكن عليه  
 نود ولا دية ولكن يعز ويحبس حتى يموت وعن ابن حنيفة عليه الدية وكذا لو قتل صيدا والقاه  
 في الشجر وفي ماء بارد حتى مات على عاقلة الدية ولو ضرب انسانا لا اثر له في النفس لا يضمن  
 شيئا من عليه الامام السرخسى وفي مجمع النوازل رجل صاح باخر فجاة فأت  
 من صيحته تجب فيه الدية ولو سلخ جلد وجهه ففيه الدية

**في بابه كلب عقور كلبا مر عليه من يمر كلبا**  
**فعصى انسانا فقبل العنق شكا الى صاحب الكلب من**  
**ما شاهدوا من عصبه فيضمن او لا فلا كما ان ذلك بينوا**  
**في الحايطة المايل ان تقدموا قالوا الدية فالضمان يلزم**  
 المسئلة في لسان الحكام قال في التجنيس رجل له كلب عقور كلبا مر عليه ما يعضه فعصى  
 انسانا هل يجب الضمان عليه ان تقدموا الى صاحب الكلب وعرفوه بذلك قبل العنق يضمن  
 وان لم يتقدموا اليه قبل العنق لا يضمن بمنزلة الحايطة المايل قال في فصول العادى بعد نقل  
 ذلك قال قاضي خان في كتاب الحظ من قتاواه في هذه المسئلة ينبغي ان لا يضمن اذ لم يكن  
 من صاحب الشدة وفي شرح الطحاوى ولو اغرى كلبا حتى عقر رجلا لا ضمان على المفزى عند ابن  
 حنيفة كما اذا ارسل طائرا فاصاب في فوره ذلك فانه لا يضمن بالاجماع وفي جنائيات فوايد بالحق  
 الحسن الرستغفى رجل اخذ صخرة والقاهها الى حمامة انسان او دجاجة فاكلت الصخرة الحماة  
 قال ان اخذته الصخرة برمي والقاهها اليه يضمن وان اخذتها بعد الرمي واللقاء لا يضمن قيل  
 له ولو اسلا كلبه على انسان وغراه عليه فقهره ايضمن المشي قال نعم لانه لا اغراء كلبه صار  
 اليه لعقره فصار كانه ضربه بجحد سيفه وفي التجنيس سنون لانسان قتل حمارا لجاره لا ضمان  
 عليه لقوله عليه السلام وسلم جرح العجا جبار فصار كالدابة اذا انصرت زرع انسان وفي  
 تكملة الطهورى ولو كان لرجل كلب عقور يوذى من مربه ذلاهل البلدان يقتلوه وان اتلف  
 يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شئ عليه كالحايطة المايل وفي  
 البرازية له كلب عقور كلبا مر عليه ما رعضه لاهل القرية ان يقتلوه فان عقر انسانا



فقتله فان قبل التقدم اليه ضمانه كالحايط المائل قبل الاشهاد وبعده وفي الميتة في نكح الثور  
 يضمن بعد الاشهاد النضر والمال وقال في الحايط المائل ان مال الطريق عام فالى كل واحد  
 مسلما او ذميا صبيبا ما ذونا او عبدا ما ذونا في الخصومة فاذا تقدم وقال ارفع حايطك  
 فانه مائل كفاه والاشهاد للتحريم عن الانكار ولو قال ينبغي لك ان تقدم فانه مشهور  
 لا اشهاد ولو انهم ونقر منه دابة فاصابت رجلا ومات او وضع على الطريق شيئا فنشرت  
 الدابة منه واصابت رجلا ومات لا يضمن الواضع ولا صاحب الحايط ويصح الطلب بالتفريق  
 عند الحاكم وغيره والاشهاد ان يقول اشهدوا اني تقدمت في هدم حايطه فاذا اشهدوا ولم  
 ينقصه يضمن وان كان في طلب الهالك وانهم لا يضمن لانهم لم يقصروا وان اهلك الحاكم بعد  
 الاشهاد مدة فانهم واقتل في مدة التاجيل يضمن لان ذلك الحق ليس للحاكم فلا يفيده  
 تاجيل فان اجله من اشهد ان كان مال الى طريق عام لا يصح تاخير وان الى دار انسان  
 واشهد المالك يصح تاخير

**ومن تكن بقره فعلته فالتفت ما لا ونفسا ميتته**  
**وكان ذا في ليل او نهار فليس في ذاك ضمان جاري**  
**اذ لم يصف فعل لصاحب البقر هذا فخرجها وفعلها هدر**  
 المسئلة في فتاوى قاضي خان قال ولوان دابة رجل انفلتت ليلا او نهارا من غير ارسال  
 فانسدت ذرع انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل الحمار هدر رجل يسوق حمارا  
 لحطب في الطريق وقال كوشة كوشة يعنى حطب حطب وقدم رجل لا يسمع ذلك  
 حتى اصاب ثوبه فحرق يضمن السابق وكذا لو سمع صوته الا انه لم يتبعها الى التي لئلا  
 للمدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التحي ولم يتبعه بعد ما سمع لا يضمن السابق  
**سقاها سقاها مات اندفع اليه ذاك اوله قد وضع**  
**فشرب السم بنفسه فلا يضمن شيئا على ما نقله**  
**وان يقل كل ذلك فهو طيب كذا لا يضمن فيما كتبوا**  
**لكنه يجلس او يهزر وان يكن اوجره فذكروا**  
**بان عاقلة ذاك يضمن دينه ان مات فيما بينوا**  
 المسئلة في فتاوى قاضي خان قال ولو سقاها سقاها مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم  
 حتى اكل ولم يعلم به فمات لا يجب القصاص ولا الدية ويجلس ويهزر ولو اوجره اجمارا  
 تجب الدية على عاقلة وان دفع اليه في شربة فشرب ومات لا تجب الدية لانه شرب باختياره  
 الا ان دفعه خدعة لا يجب فيه الا التعزير والاستغفار وفي المنع سقاها سقاها مات  
 دفعه اليه حتى اكل ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية لكنه يجلس ويهزر ولو اوجره سم

ايحار تجب الدية على عاقلة فان دفعه له في شربة فشرب ومات فكا لاول لانه شرب  
 باختياره الا ان الدافع بريء فلا تجب فيه الا التعزير والاستغفار قال ولو اوجره سقاها  
 او ناوله واكرهه على شربة فلا تؤد فيه الدية على عاقلة وقيل هو على الخلاف في المعروف اذا كان السم  
 مضارا يقتل غالبا وان ناوله فشرب من غير اكره فلا قصاص فيه ولا دية على الشارب او لم يعلم  
 ولو ادخل بيتا فمات فيه جوعا لم يضمن شيئا عند ابن خنيفة وعند من لا تجب الدية وعند من لا يضمن  
 دية حيوانات يتاد به وفي جامع الفتاوى ولو سقى انسانا سميا مسموما فمات فعليه التعزير وكذا  
 لو اختلط طعامه فاكل الطعام فمات هو النجس واما في شربة الاطباء ان كل الطبيب عالما خفا  
 لنبات ومجر بابها فمات في واحد لم يمنع ولو لم يكن عالما فمات كل من شرب من المسهل الذي  
 ذكره لم يجب عليه شيء غير المنع وفي البرازية وان سقاها السم ومات ان دفع اليه وشربه هو  
 خصم لا يضمن وان كان قال له كلم فانه طيب ولكن يجلس ويهزر وان اوجره ومات فالدية على عاقلة

يس

**رمى صبي فاصاب العين من شخص اذا كان له مال ضمن**  
**او لو يكن ماله له فنظرة في دية العين لوقت ميسره**  
**ولا يواخذ اب بما جنى وانما يجب ذل الوعايشا**  
**او شهرا لشهود لا اذا اقر لا اقراره لا يعتبر**  
 المسئلة في فتاوى قاضي خان صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم واحد هم  
 عين المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة وقال  
 الفقهاء ابو الليث انما وجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى العجز عاقلة وانما تجب الدية اذا  
 ثبت رميه بشهادة لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه باطل وفي  
 البرازية رمى صبي فاصاب عين انسان ان كان للصبي مال تؤدى الدية منه وان لم يكن له مال  
 فنظرة الى ميسرة قال ولا يواخذ به الاب قال الفقهاء انما لا يوجب شيئا على الاب لانه كان  
 لا يرى على العجز عاقلة وانما تجب الدية في ماله اذا ثبت ذلك بالبينة او بالمعاينة  
 لا باقراره لانه اقراره لا عبرة به

**ما اقلع الطفل من الاموال فانه فيما له من مال**  
**ان كان ذامالا والاطولبا عند حصول المال ثم خوطبا**  
**عاقلة له بما اذا سقط عليه من قتل بعد او خطا**  
**ان كان موجب الجناية التي فعل فوق موجب الموصحة**  
**وان يكن موجبها اقل من ذاك ففي مال له لها ضمن**  
 قوله فانه ان ضاع ما اقلعه وقوله فيما له من مال اي لانه ذلك في مال الصبي وفي الابيات  
 مسأله قال في الاشياء والنظائر من كتاب الجرا الصبي المحي عليه مواخذ بافعاله فيضمن ما اقلعه



من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو اتلف ما اقتصره وما اودع عنده بلا اذن  
 وليه وما تبين له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع مبيعاً محجوراً مثله وهي  
 ملك غيرهما فلذلك تعين المانع او الاجرة قال في جامع الفصولين وهو من مشكلات  
 ايداع المبيع قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنها المبيع للتسليط من مالها وهذا لم يوجد  
 كما لا يخفى وفي البرازية الجاني لو مبيها او محجوراً لا يخطئ اما ان يكون في بني ادم والطرف  
 اذ في البهائم اذ في المال عدا او خطأ في الاحرار والعبيد في الزكوة والاثان لو في بني ادم  
 عدا او خطأ سواء ان في النفس في الحر تجب الدية على العاقلة لو خطأ وان في العبد تجب القيمة  
 بالقة ما بلغت الا اذا زادت على الدية عشرة الاف وخمسة الاف فتقص عشرة فيهما  
 في ظاهر الرواية ولو في بني ادم فيما دون النفس في الحر اذا لم يبلغ عشرة الدية يجب حاله وان  
 بلغ نصف عشر الدية فعلى العاقلة لو خطأ ويؤخذ في سنة واحدة وان جاوز الثلث ففي عامين  
 وان جاوز الثلثين ففي ثلاثة اعوام وفي العبد والامه فيما دون النفس في ماله واما في المال  
 فالواجبة عليه بالقة ما بلغت وفي محصر عصام الواجب بالعد في ماله نفساً او ماديها  
 والخطأ فيهما يوجب على العاقلة موجد وشبه العمدان بلغ الدية موجب النفس على العاقلة  
 وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ الدية وذكر شيخ الاسلام ان بدل النفس في الخطأ المحصر  
 وفي شبه العمد على العاقلة وفي العمد عليه وفيما دون النفس في الخطأ ان بلغ نصف عشر الدية  
 على العاقلة والاعلى الجاني وفي فصول الهادي اقراض المبيد اذا دون واستقرضه جاز وهو  
 كالبائع في هذا وان كان محجوراً فانه لا يصح اقراضه ولا استقرضه فان اقراضه انسان فيما دام  
 عيظه باقيا كان لصاحب المال ان يسترده على قول ابي حنيفة وابي يوسف وخيرهما اذا انقضى  
 المبيع واتلفه فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وخير عند ابي يوسف اذا انقضى او اتلفه  
 فان له ان يرجع عليه بضماني ذلك اما اذا اهلك بنفسه فلا ضمان عليه بلا خلاف بينهم  
 وكذا المبيع المحجور اذا اتلف الرديعة التي حمزه لا يضمن عندها خلافاً لابي يوسف ولو استوفيت  
 مال الفين من غير سابقة الايداع اذا اقراض يضمن بالاجماع واجمعوا انه لو قسر  
 الوديعة باذن وليه واستهلك يضمن

**يؤمين الاستهلاك حبس للاب كذا الوصي والوصي حبس للنبي**  
**وصاحب البحر المحيط اطلقاً حبسهما في الدين حبساً مطلقاً**  
**لكنه قيد في الحنفية بدين الاستهلاك اختصاصه**  
 قال في البحر لا يحبس على دين الاستهلاك ولو له مال من عروضة وعقار اذا لم يكن له اب  
 ولا وصي والراي الى القاضي في اذن في بيع بعض ماله للايفاء وان كان له اب او وصي فانه  
 يحبس اذا امتنع من قضاء دينه من ماله ولا يحبس المبيع الا بطريق التاديب حتى لا يتجاوز

مثله اذا باشر بشي من اسباب التدمير قصداً اما اذا كان خطأ فلا كذا في المبسوط من كتاب  
 الكفالة وفي المحيط والقاضي ان يحبس المبيع التاجر على وجه التاديب وعلى وجه النقوبة به حتى  
 لا يماطل حقوق الجهاد فان المبيع يودب لينزج عن الاعمال الذميمة وفي البرازية من كتاب القضا  
 والمبيع المحجور لا يحبس بدين الاستهلاك بل يحبس والده او وصيه فان لم يكن له اب او وصي  
 القاضي جلا ببيع ماله في دينه

**قتل شخصاً رجل ولاولى للشخص السلطان قتل الرجل**  
**والصالح العفو والوصي ص ص فقط لا العفو مثل اوفى**  
 المسئلة في شرح الدرر من الجنايات قال قتل رجل عدا رجلاً لاولى له لئلا يمتنع من قتل الصالح لان  
 السلطان ولاى من لاولى له لا العفو لانه فيه ضرر للعامة وفي التكملة للعلوي والاستيفاء  
 اما ان يكون بحكم الارث والملك او بحكم السلطنة والولاية والمستحق للقصاص والدية والورثة  
 مثل ما يستحق ماله على فرايض الله تعالى يدخل في ذلك الزوج والزوجة والوارث يقوم مقام المورث  
 في استحقاق كل ما كان له من الاملاك والحقوق الا ان الدية تجب حقاً للميت ابتداء حتى تقتضي  
 منها ديونته وتنفذ ما يراه ثم تختب للمورثة بطريق الخلاف والورثة عند ابي حنيفة حتى لو قامر  
 واحد من الورثة البينة على القصاص لا يملك ان يقبض وحده ولا ينفرد واحد منهم بالاستيفاء اذا  
 كانوا كباراً حتى يجتمعوا الا ان اطلقنا للبعض الاستيفاء مع غيبة الباقيين يودي الى بطلان  
 حق الباقيين في الاستيفاء ويملك السلطان استيفاءه مع الكبر عند خلافا لهما اجتهد  
 ان ملك القصاص ثابت في المحل لكل بدليل انهم يملكون الاعتياض والقضوعه ويستوفون بحكم  
 الملك عن اختيار ولومات احدهم يورث نصيبهم وهذه قوايد الملك ومراه وملك الصغير  
 معصوم محترم واثر العصمة ان لا يقدر احد على ابطاله الا بعوض وله ان استيفاه معجلاً  
 منجزاً يكون مستغنياً اذا فعل المفسدة وهي صون القود وحفظ عن الضوات اليها اما بجهة الغيبة  
 او بجهة الموت فان مرة المبدأ مديرة والموت في هذه المرة المديرة غير نادر وفي البرازية اذا  
 قتل ولاولى له السلطان الاستيفاء والصالح وكذا القاضي لا العفو

**عاقلة القاتل ليس تعقل جنائية الجاني بعد تحصيل**  
**الا اذا صالح بعض الاوليا او هو من جنائية الجاني عفا**  
**من بقي حينئذ ينقلب نصيبه ما لا ومنها يطلب**  
 يقال عقلت القاتل عقلاً اذ يتدبره قال الاممى سميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر لان الابل  
 كانت تعقل بفناء ولي القاتل ثم كثر الاستعمال حتى اطلق العقل على الدية ابلا كانت او نقداً  
 ودافع الدية عاقلة الجميع عاقلة وجه العاقلة عواقل كذا في المبسوط وقال في منح الفقار العاقلة  
 اهل الديون وهم اهل الرايات وهم اهل الجيش الذي كتبت اسما يهمل في الديون وهذا عند ابي



خيفة وعند الشافعي على اهل الشبهة وهم العصبات لمن هو من اهل الربيون فوجب عليهم دية  
وجبت بنفس القتل احترازهم عما لو انقلب ما لا بالعصبة او بالشبهة لان الفعل العمد يوجب  
العقوبة فلا يستحق التخفيف ولا تحمل العاقلة وان لم يكن القاتل من اهل الربيون فعاقلته  
قبيلته فان لم تضع القبيلة لذلك فم اليهود اقرب الباقيل نسبا على ترتيب العصبات والقاتل  
كاحدهم وفي البرازية اذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال وصون اهل الرواية وعليه  
الفتوى والقاتل اذا كان فيهما تجب الدية في ماله اجماعا ولو كان القاتل امرأة او صبيا  
او مجنون او على الصحيح ولا تعقل العاقلة جناية عبد وعمد كما لم يصب اعتراف وفي تكملة  
الجزءان صاع احد الاولياء من نصيبهم على عود او عفا لم يبق نصيب من الدية لان كل واحد  
منهم ممكن من التفرق في نصيبهم استيفاء واستقاطا بالعفو والعفو لا يبرأ في خالص  
حقه فينفرد عفوهم وعليه فيسقط به حق في القصاص ومن ضرورة سقوط حق سقوط حق الباقين  
ايضا فيه لانه لا يتجزأ الا ترى انه لا يتجزأ ثبوته وكذا سقوطا وفي الاشياء والنظائر قال  
العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عفا بعض الاولياء او صاع فان نيب  
الباقين ينقلب ما لا وتحمل العاقلة كما في شرح المجع

**ويسقط القود موت من قتل عمدا وذا السقوط من غير بدل**  
**وهكذا يسقط عفو الولي عن قاتل ايضا بغير بدل**  
**ومثله ان صاع الولي على مال قليل او كثير مثله**  
**فانه يسقط فيه القود عن ذلك القاتل فيما يسند**

المسائل في منع الفقار شرح التنوير المصنف قال ويسقط القود بموت القاتل لغوات الخو وبغير  
الاولياء وبصلحهم على مال ولو كان المال قليلا لانه قهرا فيجوز تصرفهم فيه كيف شاؤوا ويجب  
المال المصالح عليهم حاله وان لم يذكر الحل والتمتع لانه مال واجب بالعقد والاصل في مثاله  
الحل كما للمهر والمهر ويسقط ايضا بصلح احدى وبفقه لان القود اذا ثبت يثبت الجميع  
وكل منهم ممكن من العمد والعفو لان من ضرورة سقوط حق البعض في القود سقوط حق  
الباقين فيه فلا يتجزأ ولما بقي من الاولياء حصة من الدية لان استيفاء القصاص تعدد  
لمعنى في القاتل وهو ثبوت عصمة بعض البعض فيجب المال كما في الخطا فان العمد عن القصاص  
ثم معنى في القاتل وهو كونه خائفا لانه لا حصته للمال لا سقطا حقه

**والد الانسان قالوا لو قتل ولده عمدا ففي هذا الحل**  
**حرمته الوالد اسقطوا القود لكن عليهم دية كما ورد**  
**تلزيمه في ماله محتمل للوارث الباقي غدت منجه**  
**وهكذا والد وان عملا والام مثله على ما نقلنا**

**ومثله لو ورث الابن على ابيه قودا كان قرقلا**  
**ابوه امه وكان عامدا او كان قاطعا عندما منها بدا**  
**فليس يستوفي هذا الابن القود حرمته الوالد فيما قد ورد**  
قال في تكملة البحر المحمود ولا يقتل الرجل بالولد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاد بالولد  
بولده ولا السيد بعبد ولا والد لا يقتل بولده غاليا الوفاة شفقتة فيكون ذلك شبهة  
في سقوط القصاص واب الاب لا يستحق العقوبة بولد لانه سبب لاجل ان كان في الحال ان يكون  
الولد سببا لانقائه ولهذا لا يقتل اذا وجده في صف المشركين مقاتلا او زانيا وهو محض  
والام والجود الجدة كالاب سواء كان من جهة الاب او من جهة الام لانه جزاءهم فالنفس الواحدة  
في الاب يكون واردا فيهم دلالة فكانت الشبهة شاملة للجميع في جميع صور القتل وقال  
مالك ان قتله مريبا بالسيف فلا قصاص لاحتمال انها قد تصدق بدينه وان ذمها ففعل القصاص  
لا بعد لاشبهة فيه ولا تاويل بل جناية اغلظ لان فيه قطع الرحم فصاد كنز في بابته حيث  
يرجعها لو نزل بالاجنبية ذلحة عليه ما رويناه وما بينا وليس هذا كالتزاهة بينته  
لان الاب لو فور شفقتة بجنت ما يفر ولده بل يتحمل الضرر عنه حتى يسلم ولده فهذا هو  
العادة الناشئة بين الناس فلا يتوهم انه يقصد قتل ولده فان وجد ما يدل على ذلك فهو من  
الفوارض النادرة فلا يغير بذلك القواعد الشرعية الا ترى ان السفر لما كان فيه المشقة غالبا  
كان له ان يتخص برخصة المسافرين فلا يتغير ذلك بما يتفق لبعضهم فيه من الراحة ولا كذلك  
الزنا وان ورث قصاصا على ابيه سقط لما ذكرنا ان الاب لا يستوجب العقوبة على ابيه  
وصورة المسئلة اذا قتل الاب اخ امراته ثم ماتت امراته قبل ان يقتل منه فان قيم يورث  
القصاص الذي لها على ابيه فيسقط لما ذكرنا كما اذا قتل امراته ليس لانه منها ان يقتل  
فيسقط القصاص وفي مخ الفقار يقتل الفرع باسلافه وان عملا لعدم المسقط لا بعكسهم  
اي لا يقتل الاصل بفرع لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاد بالولد بولده ولان الاب كان  
سببا لاجل ان يستحيل ان يجعل ابنه سببا لانقائه ولهذا لا يجوز قتله اذا وجده حربيا في  
صفه او وجده زانيا محصنا ولا يختص هذا الحكم بالابن والاب حتى لا يقتل الاجداد بقتل  
قبيل الرجال والنساء وان علوا والام والجرات من قبل الام وان علون ويقتل الولد بالوالد  
وبما ذكرنا لعدم المسقط وتجب الدية في مال الاب في قتل الابن لان هذا عمدا والعاقلة  
لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين وكذا لا قصاص على الاب فيما دون النفس ايضا وكذا  
حكم الجد وان عملا وسقط قود ورثه على ابيه كحرمته الابوة كما اذا قتل اخ ام ابيه او اختها  
او اباه او امها او خاله او عمها او واحدا من اقاربها وهي ولية ذلك للمقتول وثبت لها  
القصاص عليه ثم ماتت فورثها ابنه فقود ورث قصاصا على ابيه فسقط وتماه هناك



**عن قاتل عفو الولي افضل من القصاص هكذا قد نقلوا**  
المسئلة في الاشباه والنظائر في الجنايات قال عفو الولي عن القاتل افضل من القصاص وكن  
عفو الجرح وعفو الولي يوجب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا ابرأ المديون  
برأ ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطلوب وقال الشيخ علاء الدين الحفص في شرح التنوين يرهبة  
القصاص لعفو القاتل لا تجوز لانه لا يجزى فيه التخليك عفو الولي عن القاتل افضل من العفو  
والصالح من القصاص وكذا عفو الجرح توبة القاتل لا تقع حتى يسلم نفسه للقتل وفي شرح  
الوجهانية لابن النخبة عفو القاتل عن المقتول اولى من القصاص ذكره في الظهيرية وعزا  
لكرخي وكذلك لو عفا الجرح كان افضل له وفي الظهيرية الوارث اذا عفا عن القاتل حل  
يبرأ فيما بينه وبين ربه قال هو بمنزلة الدين على رجل لرجل فأتى الطالب وابرا الورثة  
فانه يبرأ فيما بقي عن ظلمه المتقدم فلا يبرأ وكذا القاتل لا يبرأ عن ظلمه وعداوة ويرأى القصاص  
**لو قال مجروح لقد جرحني فزيت ومات بعد ذاك من**  
**فبرهن الوارث ان عامدا جرحه يقبل فيما قرروا**  
**اما اذا قال قد قتلني فزيت فلا يقبل ان يبرهن**  
**وارثه بان عامرا قتل اصلا وقد صح هذا من نقل**  
المسئلان في الفوائد الزينية لابن نجيم قال المجروح قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق  
فلان ولا بينة الوارث ان فلانا اخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهنانه  
ان فلانا جرحه يقبل وفي من الفقار جرح شخص انسانا ومات المجروح فاقام اوليا المقتول  
بينه بانه مات بسبب الجرح واقام المضارب بينة انه برئ من الجراحة ومات بعد مدة  
فبينته اوليا المقتول اولى كذا في معين الحكم معزيا الى الحاوي ولما قام اوليا المقتول بينة  
على انه جرحه زيد وقتله اقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني  
فبينته زيد اولى من بينته اوليا المقتول قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات المجروح ليس  
لورثته الجرح الدعوى على الجاني بهذا السبب ذكره في القينة ثم رجم بعضا المسائل  
وقال ان مسئلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح معروفا عند القاضي والناس لم يقبل اقرار  
المريض ثم نقل عن بعضهم في مسئلة ما لاقام اوليا المقتول البينة الى اخر ما  
انه ليس لورثته ان يدعوا على الجاني مطلقا لم يفصل  
**لو مات مجروح وكان اشهدا حال حياته بان احدا**  
**يا صاح لم يجرح فاني كان ظهري وذالذي الحكم والناس اشهد**  
**وصار معروفا قاتلا لاشهاد لا يصح ولا صدق هذا احتملا**  
**فان يكن واوثة قد برهننا في هذه الصورة ثم بينا**

**ما يدعى بان هذا الرجل جرحه ومات ذالذي يقبل**  
المسئلة في البرازية قال اشهد المجروح ان فلانا لم يجرحه ومات المجروح منه ان كان جرحه معروفا  
عند الحاكم والناس لا يصح اشهاد وان لم يكن معروفا لا احتمال الصدق فان برهن الوارث في  
هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت ولهذا تجزى فيه  
سهم الارث وتقضى ديونه والمورث اكره شهوده ونظيره ما اذا قال المقتول لم يقتلني  
فلان ان لم يكن قتل فلان معروفا يسمع اقراره والا لا وعفو الاوليا قبل موت المجروح يصح  
ما يصح عفو المجروح لوجود السبب ومقتل الابرا ويعتمد وجود السبب ومقتل المسئلة قبل هذا في  
شرحنا **ويدفع العبد بما يجنيه ان لم يكن سيدا يقدريه**  
المسئلة في تكملة الطوري قال جنابة المملوك لا توجب الادعاء واحدا وقيمة واحدة يعنى  
جنابة العبد لا توجب الادفع رقبته اذا كان محلا للدفع بان كان قنا وهو الذي لم ينفق له شئ  
من اسباب الحرية كالتدبير وامومة الولد والكتابة سوا كانت الجنابة واحدة او اكثر لا توجب  
الادفع رقبته اذا كانت الجنابة في النفس موجبة للمال والا فقيمة واحدة ان لم يكن محلا  
للدفع بان انفق له شئ مما ذكرنا يوجب جنابة قيمة واحدة ولا يزيد عليها وان تكررت  
الجنابة وفي الفن اذا جنى بعد الفدا يوم بالرفع او الفدا بخلاف المدين واجنبت فانه لا يوجب  
القيمة واحدة قال جنى عبده خطأ دفعه بالجنابة فيملكه او فداه بارشها اي اذا جنى العبد  
خطأ فاولاه بالجنابة وان شاء دفعه الى ولي الجنابة فاذا دفعه ملكه الى الجنابة وان شاء فداه  
بارشها وقوله خطأ يجتزى به عن العبد وهذا التقيد اذا كانت الجنابة على النفس لانها لا  
تعد اتوجب القصاص واما اذا كانت على الاطراف لا يفيد التقيد به اذا لا يجزى القصاص  
فيها بين العبيد والابن الاحرار والعبيد وفي المحيط ولو جنى عبدا على جماعة دفع اليهم  
نكان مقسوما بينهم وان شاء المولى افكركم وغرها لجنايات لان تعلق حق الاول لا يمنع  
تعلق حق الباقيين والمولى ان يفدى بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدار ما تعلق به حقه  
بخلاف ما لو قتل العبد رجلا خطأ وله وليان واختار المولى الفدا لاجلها والرفع الى الاخر  
لم يكن له ذلك لان الحق متحد يجب للمقتول اولا ثم ينتقل الى الورثة بطريق الخلافة  
عنه فلا توجب الجنابة المتخرة وهذه الجنايات مختلفة والمولى خيار الرفع او الفدا فيملك  
تعيين احدها الموجبين في كل جنابة ولو قتل انسانا وفقا وعين اخر واقطع يده دفع العبد  
انكنا لان الاستحقاق بقدر الحق وحق المقتول في كل العبد وحق المفقور عينه  
في نفسه وكذلك المقتول يده وقامه هناك  
**ثم القسامة اذا ما وجد بدون ذلك القتل قد بدا**  
**جميعه ولو بدون الراس اكثر كذا بلاد التبت**



**والنصف ان كان مع الراس وجدا حكم القسامة لذل ويستند**  
القسامة بالفتح الايمان تقسم على اوليا القاتل اذا ادعوا الدم يقال قتل فلان بالقسامة اذا  
اجتمعت جماعة من اولياء القاتل فادعوا على رجل انه قتل صاحبهم ومعههم دليل دون  
البينة فحلفوا خمسين يمينا ان المدعى عليه قتل صاحبهم فهو لآء الذين يقسمون على  
دعواهم يسمىون قسامة ايضا كذا في المصباح وقال في مخ الفقهاء القسامة في اللغة  
اسم وضع موضع الاقسام وفي الشرع ايمان يقسم بها اهل محلة وجد فيها قاتل به اش  
يقول كل منهم ما قتلته ولا علمت له قاتلا وسببها وجود القاتل فيما ذكرنا وبركنها  
اجراء اليمين المذكورة على لسانه وشروطها بلوغ المقسم وعقله وحرية وجود اثر القاتل  
في الميت وقسم اليمين الى خمسين وحكمها القضا بوجود الدية ان حلفوا او اجلسوا على حلفوا  
ان ابوا وادعى المولى العمد بالدية عند النكول ان ادعى الخطاء ومحاسنها حسن الدماء  
وصيانتها عن الاضرار خلاصا للثمن بالقتل عن القصاص ودليل شرعيتها الاحاديث  
الواردة فيها وجوب جرح او اضراب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه في محلة  
او وجد بدنه او اكثره او نصفه مع راسه يعني وجد جميع اعضائه مكلمة او وجد بلايه  
او وجد اكثر من اى جانب كان او نصف مشقوقا بالطول واما ان وجد اقل من نصفه  
ولو مع الراس فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرف بالنفس وقد ورد في البدن لكن لاكثر  
حكم الكل فاجربنا عليهم احكامه تعظيما للادمى ولحد يهمل قاتله لانه لو علم قاتله  
تعلق الحق به وسقطت القسامة كافي شرح الجمع لابن مالك وغيره

**لو وجد القاتل في دار وقد ملكها صلاح من الناس عود**  
**يعيبهم بعد السهام** **مختلف القدر مع الاقسام**  
**فهو على الروس حيث جازا لانهم في حفظها سواء**  
**فليجعلوا كذا في التقصير ايضا سواء اذ اصغ للتقرير**  
قوله في التقصير اي في ترك التخيير على عود وسهم فكل واحد منهم مقدر عنها وان  
كان ملكا اكثر واقل قال في تحفة الخريين شرح التخيير اذا وجد قاتل في مكان مملوك لقوم  
مخصوصين قسمت القيمة في العبد والدية في الحر بعد روس الملاك دون قدر المالك  
لو كان نصف المملك لو اوجد ولا خلاف في ذلك سدره كانت الدية عليهم ان لا نال ان  
المالك وان قل يكفي لولاية الحفظ اذ كل مال للمالك يحفظ نصيبه وان قل بغاية جهده  
وقدرته وهذا لان العلة اصل المملك باعتبار ترك المالك حفظ حكمه عن فساد القاتل  
والعلة انما ترجح بالقوة لما عرف لا بالكثرة كما في الشفعة فانها تقسم بين الشفعا على  
عدد روس الملاك لا على قدر املاكهم لما ان العلة اصل المملك دون قدره واذ كان كذلك

تكون على عاقلة كل واحد من الملاك قسط من الدية في ثلاث سنين من يوم حكم بالديه  
**لوبيين قريتين مقتول وجد** **فدية القاتل في هذا عهد**  
**قالوا على اقرب بين تشريع** **هذا اذا كان بحيث يسمع**  
**صوت وكان ذاك في فلاة** **لاملك فيها ليس كالحواش**  
**اما اذا ما قد غوت ملك احد** **فحق على ذى الملك هكذا ورد**  
المسئلة في منع الفقهاء قاتل بين قريتين فالقسامة على اقربها لما روى انه صلى الله  
عليه وسلم امر في قاتل وجد بين قريتين بان يذبح فوجد الى احد هما اقرب شرب فقتل عليه  
بالقسامة بشرط سماع الصوت منه والى الا يعنى اذا كانا بحيث لا يسمع منهما الصوت  
فلا شيء عليهم ولا يذبحا اذا كانا لا يمكنهم فلا ينسبون لما التقصير في النمرة وفي فتاوى  
الولولجي ولو وجد القاتل بين قريتين ينظر الى ايها اقرب وانما تجب الدية والقسامة  
على اقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت اما اذا كان بحال لا يسمع الصوت  
لا يجب على واحدة من القريتين وتراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل ان كان مملوكا تجب  
القسامة على الملاك والدية على عاقلتهما وان كان مباحا لكنه في ايدي المسلمين تجب الدية  
في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه الفوت وفيها ايضا  
ولو وجد قاتل في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من اهل القرية فهو على صاحب  
الارض لان العبرة للملك والولاية وهو مخرج في ان اعتبارا قرب القرية الى القاتل انما يعتبر  
اذا وجد في ارض مباحة اما اذا وجد في ارض مملوكة فالعبرة للمكان وبه صرح في البراذية  
حيث قال وان وجد في ارض قرية لكنه اقرب الى بيوت قرية اخرى ان الارض مملوكة فعلى  
المالك والى الا فعلى اقربهما فقد اعتبر الملك ولم يعتبر القرب الا اذا انتفى كون الارض ملكا  
وفي تكملة الطهري ولو مرت دابة عليها قاتل بين قريتين فعلى اقربهما قيل هذا محمول  
على ما اذا كانا بحيث يسمع منه الصوت واما اذا كانا لا يسمع منه الصوت لا يمكن شح  
الفوت وهذا قول الكرخي واما اذا وجد في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فهو على  
المالك وان لم تكن ملكا لاحد فان كان يسمع منها الصوت من ممر من الامصار فعليه سهم  
القسامة وان كان لا يسمع فان كان للمسلمين فيها منفعة للاخطاب والا فلا دية في بيت  
مال المسلمين وان انقطعت عنها منفعة المسلمين فدمهم هو فو تحفة الخريين شرح التخيير  
اذا وجد قاتل في مكان مملوك لقوم مخصوصين قسمت القيمة في العبد والدية  
في الحر بعد روس الملاك دون قدر المملك وتماهه هنالك

**في ارض قرية قاتل وجد** **وهو الى بيوت الاخرى في المدي**  
**اقرب ان ذى الارض في ملك احد** **فهو على المالك فيما قد ورد**



بالقلم ثم اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص  
 بواحد او اكثر ويكون له مدخل لا مخرج والاخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد واكثر  
 ويكون له مدخل ومخرج وسمي هذا بالشارع وهو ايضا قسمان احدهما شارع الحلة وهو  
 ما يكون المروء فيه اكثر بالاهل الحلة وقد يكون لغيرهما ايضا والاخر الشارع الاعظم  
 وهو ما يكون مروء جميع الطوائف فيه على السوية كالطرق الواسعة في الاسواق وخارج  
 البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا تقسمته فيه  
 وفي تحفة الخريص شرح التلخيص اذا وجد القليل في المسجد والجامع او في الشارع الاعظم  
 كانت الدية على بيت المال لان نسبتها للجامع والشارع الى جماعة المسلمين والتدبير  
 اليهم فيكون موجب الجناية عليهم في بيت مالهم وفي منع الفقار والشارع الاعظم  
 والسجن والجامع لا تقسمه لان المقصود بها نفي التهمة بالقتل ولا يتحقق ذلك في حق  
 الكل والدية في بيت المال لانا نفهم بالغنى وانما تكون الدية في بيت المال فيما اذا كان  
 الشارع بعيدا عن المحلات نص على ذلك في شرح الهداية وعامة  
 كتب الفتاوى وان لم يكن بعيدا عنها فعلى قرب المحلات اليه وعامة هناك

**ان جاوز المعتاد ختان ضمن دية ما زاد تحقق واستثنى**  
**حق اذا اختلف الختان كان قطعا حشفة فذلك عمنو شرعا**  
**في قطعه دية نفس كاملة وان بيت نصف بلا مساهلة**  
**ففعول هذه اشبه الفصادا ان لم يجاوز فعل المعتاد**  
**وهكذا اجماع حيث التزم بالعدد ذاك ففدا محتملا**  
**واجبا عليها وذلك لا يجمع الضمان فيما نقلنا**  
**لكن اذا ما جاوز المعتاد فعلهما فليضمن لما اذا**  
**ان كان لم يهلك ولا ان هلك فنصفها يلزمه من غير شك**  
**لانه مات بما قد اذنت فيه وغيره في ذانها**  
**بحسب الامر بين وهو النصف وذلك حكمه فيه خلف**

المسائل في منع الفقار قال امرختان اختلفت مسيا ففعل ذلك فقطع حشفته فمات  
 المصبي من ذلك فعلى عاقلة الختان نصف دية المصبي وان لم يميت فعلى عاقلة كل الدية  
 وهي مسئلة يلغز بها فقال اي جان اذا مات المجنى عليه بملك الجناية يجب نصف  
 الدية وان عاش تجب عليه الدية كاملة والجواب ان هذا الختان اذا ختن مسيا  
 باذن ابيه فقطع حشفته فان مات المصبي وجب على هذا الختان نصف الدية وان  
 عاش تجب عليه دية كاملة وكذلك في العبد يجب نصف القيمة او تمامها لان ذلك

حصل بفعلين احدهما ما دون فيه والاخر غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيجب  
 نصف الضمان اما اذا بدا قطع الجلبة وهو ما دون فيه جعل كان لم يكن في الحشفة  
 ما دون فيجب ضمان الحشفة كما ملا وهو الدية وقد صرح به في المسئلة قاضي خان رجل  
 امرختان اختلفت مسيا فمات من الحديرة فقطعت الحشفة فمات المصبي قال عمو  
 يكون على عاقلة الختان نصف الدية لانه مات بفعلين احدهما ما دون فيه والاخر غير  
 ما دون فيه وان عاش المصبي فعلى عاقلة الختان كل الدية لانه خالف بقطع الحشفة وفي  
 السراجية ولو قطع بعض الحشفة ضمن حكومة عدل لكن انما تجب كمال الدية في كل الحشفة  
 اذا لم تتصل به السراية واما اذا سري فمات فعليه نصف الدية وفي الترازية من الضمان  
 في كتاب الاجارات قال جهم او ختن او بنى وتلف لم يضمن الا اذا جاوز الحشفة وان مات  
 منه فعليه نصف بدل النفس وان بوا فعليه تمام بدل النفس والفرق انه اذا مات فقد  
 تلف باقرين ما دون وهو قطع الجلبة وغير ما دون وهو قطع الحشفة واذا سري فقطع  
 غير الحشفة ما دون فجعل كان لم يكن وتبقى قطع الحشفة فيضمن كمال الدية فان قلت  
 لا مساواة بينهما كما لا مساواة بين قطع الطرف وجز الرقبة فان قطع الحشفة اقصى  
 قلت هما جنس واحد لان كلا منهما ليس با تلاف وضعا والزيادة التي ذكر لا تعتبر لانها  
 تضبط بخلاف الجرح قطع الطرف لان الجرح قطع على انا منع التفاوت والتفاوت في المشقة  
 لتعلق المصلحة لقطع الجلبة لا الحشفة حتى لم يزل فرض الجلبة مع القطع اقصى منه  
 الى التلف وفي شرح الطحاوي لو قطع الحشفة فعليه القصاص وفي قطع بعض الحشفة تجب  
 حكومة عدل وفي فصول العمدى قال في فتاوى قاضي غلبي ليس على القصاص والبراع والجمام  
 ضمان السراية اذا لم يقطعوا زيادة على المعهود والمادون فيه فان شرط على هؤلاء العمل بالسليم  
 دون الساري لا يصح الشرط لانه ليس في وسعهم ذلك ولا شرط على القصاص العمل ان  
 لا يسري به لانه في وسعهم نص عليه خواجه زاده في باب ما يفتن الاجير وفي فوايد صاحب  
 المحيط اذا شرط على الجمام والبراع والقصاص والختان العمل على وجه لا يصح لا يصح هذا  
 الشرط حتى لو هلك الا ضمان عليه لانه ليس في وسعهم ذلك وهذا اذا فعل فعلا  
 مقادا ولم يقصر في ذلك العمل اما لو فعل بخلاف ذلك يضمن ببطا وبراغ او جمام نحو  
 لحمل الهلاك فلا ضمان عليهم بالاجماع فرق علما ونا بين هذا وبين القصاص اذا قد  
 فخرق الثوب من دقة والفرق انه لا يمكن التحريم من السراية لانها تفتن على قوة الطباع  
 ونعورها في محل الالم فلا يمكن التقيد بالصريح من العمل ولا كذلك الدق ونحوه لان قوة  
 الثوب ورفته تعرفان بالاجتهاد وسيل ما يجب المحيط عن فصاد عدى اليد غلام وقال  
 انصرني فقصده فصيد مقننا فمات من ذلك السبب قال يضمن القصاص قيمته



العبد ويكون على عاقلة القسار لأنه خطأ وكذلك الصبي تجب دية على عاقلة الفساد  
 وميتل عن رجل فصد بامه وتوكة حتى مات من سيلان الدم يجب عليه القصاص  
 شكى الى الوالي بغير حق ثم اتى بقايد فشق  
 ففرض المشكو عليه فكسر حاله يضمن الشاكي العزم  
 اي ارشده كالمال لكن ذالك لو مات من الضرب في هذا حكم  
 بان ذ الشاكي ليس يضمن شيئا لان الموت فيما بينوا  
 يدرو في ذالك وفي القائل لا يضمن اليه السعي فيما نقلنا  
 المسئلة في قبينة الفتاوى قال شكى عند الوالي بغير حق واتى بقايد ففرض المشكو  
 عليه فكسر منه او يره يضمن الشاكي ارشده كالمال وقيل ان من حبس بسعايته ففرض  
 وتسور جدار الحبس فاصاب بدنه قتل يضمن الساعي كيف ههنا فليل فقيل بالضمان  
 في مسئلة الهرب ولو مات المشكو عليه بضر القاييد لا يضمن الشاكي لان الموت  
 فيه نادر نسفايته لا تقضى اليه غالبا  
 تسببت وولده وانفلتت من غير ان يرسلها فاقفلت  
 نفسا وما لا ليلا او نهارا اتلافه فجعله جبارا  
 اي هدره اذ ليس منه كانا هناك شي اوجب الضمانا  
 المسئلة في منع الغفار قال انفلتت دابته فاصابت ما لا اودعها نهارا او ليلا لا يضمن  
 لقوله صلى الله عليه وسلم العجا جباري الجاهل هدره والمنفلتة وهذا صحيح ظاهر  
 لان المركوبة والمسوقة والموقوفة في الطريق او في ملك الغير والمسئلة في الطريق فليها  
 معتبر لان الفعل مقرر مقتصر عليها غير مصنف الى صاحبها لعدم ما يوجب النسبة  
 اليه من الركوب واخوانه وفي شرح الدرر لا ضمان في دابة منفلتة اصابت نفسا او مالا  
 ليلا او نهارا لقوله صلى الله عليه وسلم جرح العجا جباري هدره والمنفلتة ولان الفعل  
 لم يضمن اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق ونحوها وفي  
 البرازية دابة الرجل ذهبت بغير ارساله ليلا او نهارا او افسدت نزع غيره لا ضمان لانه  
 بغير صنعه ولا عدوان الا على الظالمين وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان ليلا فمن وان  
 نهارا لا قال وفي نظم الفقهاء دابة الغير ذهبت بلا ارساله ليلا قيل يضمن ما اتلفته  
 لان العادة جرت بالربط ليلا فالحال لم يرتبط فكانه سيبها او ارسلها في زرع غيره  
 وذكر القاضى لوردها الضمان فافسد الزرع في حالة الرد لا يضمن الراد انتهى  
 نخس دابة عليها راكب او قد غدا وهو لتلك ضارب  
 فنفلتت او ضربت فيضمن ذاك لا الضارب فيما بينوا

المسئلة في منع الغفار قال ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها اي طعن بها بعد او نحوه  
 فنفلتت او ضربت بيدها شخصا اخر او نفرت من ضربه او نخس فصد منه فضلتته ضمن  
 الناحس لا راكب اي لا يضمن راكب لانه المروي عن ابن عمر وابن مسعود رضي الله  
 عنهما لان الناحس متعدى في السبب والراكب في فعله غير متعد في منع جابته  
 في التقديم المتقدم حتى لو كان موقف دابة على الطريق يكون الضمان على راكب والناخس  
 نصفين لانه متعد في الايقاق ايضا ولو نفلت الناحس فاهلكته كان دمه هدر لانه  
 كالجاني على نفسه وان اتلفت راكب فقتلته كانت دية على عاقلة الناحس لانه  
 متعد في سببه ثم ان الناحس ان يضمن اذا كان الوطى في فوه النخس حتى يكون السوق  
 مضافا اليه واذا لم يكن في فوهه فالضمان على راكب لا تقطع اثر النخس فبقى السوق  
 مضافا الى راكب وفي البرازية نخس الدابة فاسقط راكبها ومات ان النخس ما ذن  
 راكب لا ضمان ولا ضمن كل الدابة وان ضربت بيدها او رجلها الناحس فمات فدمه  
 هدر لانه الجاني الحنف على نفسه وان اصاب رجلا اخر بالزنب او الرجل او كيف  
 ما كان ان بلا اذن راكب فالضمان على الناحس وان باذنه فعليهما الا في النفقة بالرجل  
 والزنب فانها جبار لانه بموتة راكب والسابق والنفقة جبار منها الا اذا كان راكب  
 واقفا في غير ملكه فامر رجلا فنفلتت رجلا فالضمان عليهما وان بلا اذنه  
 فكل الضمان على الناحس ولا كفارة عليه  
 قالوا في حالة قتل يعتبر اي الضمان وقت رمي قد صدر  
 دون الاصابة على ما ينقل لان ذا الشخص بفعله يدخل  
 تحت اختياره يصير جانيا وذاك وقت كون هذا رميا  
 فان رمى عبدا بسهم فوقه بذالك السهم له فاعتق  
 ثم اصايه مات يمسومه من ذا العبد مولى يفرجه  
 المسئلة في منع الغفار قال المعتبر حالة الرمي ولا فعل له بعده يوجب اعتبار حاله في  
 الحال والضمان عند ذلك لا حال الوصول اي ليس للمعتبر حالة الوصول فتجب الدية  
 برودة الرمي اليه قبل الوصول اي اذا رمى رجلا مسلحا فارتد الرمي اليه قبل  
 وصول السهم اليه ثم وقع بعد ذلك به السهم يجب على الرامي الدية وهذا عندنا في  
 حنفية وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه لان التلغ حصل في محل لا عمية له  
 واتلاف غير المعصوم هدر وهذا لانه بارئ نذاه اسقط تقويم نفسه فيكون مبريا  
 للرأي عن موجب وصار كما اذا ابراه في هذه الحالة ولا في حنفية ان الضمان يجب  
 بفعله وهو الرمي وهو يدخل تحت قدرته دون الاصابة ولا فعلا له اصلا بهرم



فيصير الرمي قاتلا والرمي اليه متقوم في هذه الحالة الا ترى انه اذا رمى الى الصيد مقرد  
 فاصاب السهم الصيد وهو مقرد فمات حل كاله ولا تجب دية الرمي اليه باسلامه  
 بان رمى الى حرن او مقعد فاسلم قبل الاصابة ثم اصابه بعدما اسلم وهذا بالاجماع  
 لان الرمي لم ينقصد موجبا لعدم تقويم الحال فلا ينقلب موجبا وهذه العلة تشهد  
 لابن حنيفة ولو ان رجلا رمى الى عبد فاعتقه المولى بعد الرمي قبل الاصابة ثم اصاب  
 فمات منه لزعة القيمة وهذا عند ابن حنيفة وقال محمد بن عيسى فضل ما بين قيمته  
 مرميا الى غير مرمي يعني لو كانت قيمته قبل الرمي الف درهم وبعده ثمانية يترجم ما يات به  
**حكم الصبي بضربه المودب وكان في دال القرب باذن الاب**  
**او الوصي لا ضمان وجبا لكنهما لو ضربا وادبا**  
**فمات ذا الصبي بضمان عند ابن حنيفة النعمان**  
 المسئلة في جامع الفتاوى لو ضرب المعلم صبيا باذن الاب او الوصي لا يضمن وهو الوضوء  
 للتأديب والتعليم فمات ضمنا عند ابن حنيفة خلافا لهما وفي جامع الفصولين قال ابو سليمان  
 اذا ضرب ابنه على تعليم القرآن او الادب فمات قال ابو حنيفة عليه الدية ولا يرثه وقال  
 لا شيء عليه ويرثه والاصح ان ابا حنيفة رجع الى قولهما وفي البرازية في مسائل الضمان من  
 الاجازات ضرب لا ضمان او المعلم الصبي والعبد باذن الولي او الوصي وتلف ضمن والاصح  
 فلا ولو ضرب الاب او الوصي لابن فمات ضمنا لا يضمنان لانفسهما لعود المنفعة  
 اليهما بخلاف المعلم والضرب باذن من له الولاية وكذا الزوجة وفي الفتاوى في ضرب الاب  
 لا يضمن ولا يرث عنه وعند الثاني يعني ابا يوسف لا يضمن ويرث وتجب الكفارة وفي  
 الاشباه والنظائير من الجنايات ضرب الاب ابنه او الام او الوصي تأديبا او المعلم  
 باذن الاب تعليم فمات لا ضمان وضرب التأديب مقيد بكونه مباحا وضرب التعليم  
 لا لكونه واجبا ومحل في الضرب المعتاد واما غيره فموجب للضمان في الكل وفي المنع  
 ضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه او مريم قاديبا عليهما اي على الاب والوصي عند  
 ابن حنيفة لان التأديب عليهما ولا يحصل ذلك الا بالضرب عادة والخلاف في الضرب  
 المعتاد اما في غير المعتاد فالضمان واجب اتفاقا واجمعوا على ان المعلم اذا ضرب الصبي  
 او العبد بغير اذن المولى والاب ضمن وان كان باذنها الا كذا في شرح الجمع للصبي وكذا  
 يضمن زوج امرأة ضربها تأديبا لان تأديبها على الاولي اذ ذكر الصبي ايضا وفي تكملة  
 الطوري الاب اذا ضرب ابنه الصغير تأديبا فعطب من ذلك ينظر ان ضرب حيث  
 لا يضمن للتأديب او حيث يضرب ولكن فوق ما يضرب للتأديب فانه يضمن الدية و عليه  
 الكفارة وان ضربه حيث يضرب للتأديب ما يضرب للتأديب فعليه الدية والكفارة عند

حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه وفي نوادر مشروعة عن ابي يوسف ان عليه الكفارة  
 وعلى هذا الخلاف الرمي اذا ضرب الصغير تأديبا وفي الكبرى وان كان ضربه المعلم في موضع  
 المعتاد فانه لا يضمن هو والاب والوصي في قولهما جميعا وتماحه هناك  
**لو خرجت ام الصبي فوقفا في النار تضمنت على ما شرعا**  
**ان كان سنه ثلاثا شعرا ضمان في ابن الست فيما نقله**  
 المسئلة في جامع الفتاوى قال صبي ابن ثلاث سنين وحق الحصانة للام فخرجت وترك  
 الصبي فوق في النار تضمن الام ولا تضمن في ابن ست سنين صبي هو ابن سبع سنين  
 سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه  
 وان كان لا يعقل او اصغر سنا قالوا يكون على الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة  
 لترك الحفظ وقيل ليس على الوالدين الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط عن يده  
 فحينئذ كان عليه الكفارة وفي فتاوى قاضي خان صبي هو ابن سبع سنين سقط من سطح  
 او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل  
 او كان اصغر سنا قالوا يكون على الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ  
 قال بعضهم ليس على الوالدين شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده  
 فحينئذ كان عليه الكفارة امرأة وضعت صبيا بين يدي ابيه والولد يقبل ثدي غيرها  
 فلم يتخذ الاب للولد فطيرا حتى مات من الجوع قال نصير يكون الاب انما عليه التوبة  
 والاستغفار والكفارة وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها والام تعلم بذلك كان  
 الاثم عليها وعليها الكفارة لانها هي التي ضيعت الولد وفي قينة الفتاوى صبي ابن ثلاث  
 سنين وحق الحصانة للام فخرجت وترك الصبي فوق في النار تضمن الام ولا تضمن  
 في بنت ست سنين امرأة تصرع احيانا فحتاج الى حفظها لانها تقع في ماء او نار  
 وهي مثل زوجهها فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى القت نفسها في نار عند الصرع  
 فعلى الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ في سائر النرج ان لم يحفظها  
 وضيعها ضمن **ولو فقا عين حمار يلزمه بر فو قيمته لريه بهزجه**  
**فان فقا اخرى فكل قيمته وذا خلاف الادمي ودينه**  
**وقيل عن حمار الفضة يضمن في النصف قيمة على ما بينوا**  
**قالوا وفي الدعوى ضمانا فوطا حضورا الحمار غير مشروط**  
 المسئلة في شرح الدرر قال وضمن في فقا عين شاة القصاب ما نقصها لان المقصود  
 منها الحذر فلا يعتبر فيها النقصان الاتحسب وضمن في عين بقدر جزاء جزوه اي ابله  
 والحمار والبغل والفرس ربع القيمة لما روى انه عليه السلام قضى في عين الدابة ربع



القيمة وهكذا اتفق عمر رضي الله عنه لأن إقامة العمل بها إنما تكن بأربع أعين عيناها  
وعينا المستعمل لها فصارت كأنها ذات أربع أعين أربع فوجب الربح بفوات أحدها والمسئلة  
الأخرى قال في فصول الهادي ولو فقا عيني حمار قال أبو حنيفة إن شأ سلم الجثة  
أو ضمنه كل قيمته وليس له أن يمسك الجثة ويضمنه النقصان وهي مسئلة الجثة  
الحيا قال وفي عين الشاة قيمة النقصان وفي عين بقرة الجزار وعين جزره ربع  
القيمة وكذا عين الحمار والبغل والفرس وذكر في المنتقى ما يحل على ظهره في عينه ربع  
القيمة وما لا يحل عليه لصغره كالغصيل والحش إذا فقي منه عين واحدة ففيه ربع القيمة  
والرجاجة كالشاة وفي غصب الزخيرة إذا قطع أذن الدابة أو بعضه ضمن النقصان جمع  
قطع الأذن نقصاناً يسيراً وكذلك لو قطع ذنبها يضمن النقصان قوله وإذا كان  
الادمي ودينه يعني أن في عين الادمي الواحدة نصف الدية وفي الشنتين الدية كما  
هو المعروف في محله وفي البرازية شاة لغصب فقنت عينا يضمن النقصان  
وفي كل ما يحل على ظهره كالبعل والحمار وعين الجزور وبقرة الجزار وما لا يحل عليه  
لصغره في الواحدة ربع القيمة لأن الانتفاع بها بأربعة أعين والرجاجة كالشاة  
وقوله وقيل عن فخر القضاة يضمن نصف القيمة يعني إذا فقا عين الحمار فعليه  
نصف قيمة لأن في عين الادمي نصف الدية وفي عيني الحمار كل قيمته كما ذكرنا

**ضرب ثور غيره فكسرا** **أضلاعه يضمن فيما حررا**  
**قيمة ذال شور لذي النهران** **وحكما عليه بالنقصان**

المسئلة من قيمة الفتاوى قال ضرب ثور غيره فكسرا أضلاعه ضمن قيمة عندان  
حنيفة وعندهما نقصانه ولا يضمن الشعر وذكر قبلها قال غصب جارية فجلت فردا  
على مالك فماتت في فقاها ضمن قيمتها عندان حنيفة كما لو جنت ثم ردها فقت  
قصاصا ولا يضمن النقصان كما لو ردها مجموعها أو زنت عنه فهلك بالرجوع  
أو بالجلد من كتاب الوصايا جمع وصيته وجوابه هذا الكتاب في آخر الكتاب  
ظاهر لأن آخر أحوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت ولوب  
اسم بمقتضى المصدر ثم ممي به الوصي به والإيصا لغة طلب شيء من غيره ليفسد  
في غيبته حال حياته وبعد وفاته وشرعا تستعمل تارة باللام يقال أوصي فلان فلان  
بكذا بمعنى ملكه إياه بعد موته وتستعمل أخرى بالي يقال أوصي فلان إلى فلان بمعنى  
جعل وصيا له يتصرف في ماله وأطعاه بعد موته

**لا يملك القاضى تصرفا عدا** **في مال طفل مع وصي وجدا**  
**حق وان كان الوصي منصوبه** **وهو مسئلة مطلوبه**

المسئلة في الاشياء والنظام قال لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه  
ولو كان منصوبه كما في بيع القينة انتهى قلت ولا يملك القاضى أيضا التصرف في مال الوقف  
مع وجود المتولى أو الناظر وإن كان منصوب القاضى قال في فتاوى قاضى خان في كتاب الوقف  
في مسئلة ما لو زعمت قرية الوقف وفيها حاكم من جهة القاضى فالمتولى والناظر يأخذ غلة  
الوقف ولا يضبطها الحاكم لأن قاضى البلدة إن كان جعل المتولى أو الناظر قبل جعل الحاكم  
أو كان متوليا أو ناظرا من جهة الواقف لا تدخل توليته الحاكم في تقديره وإن كان قاضى البلدة  
جعل المتولى أو الناظر بعد تقليد الحاكم فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الأرض وقال  
في الوصايا إذا مات الرجل وترك وصيا واما كان الوصي أو من الأب فإن لم يكن له وصي  
فالأب أو الأم ثم غمالي أن قال فوصي الجدة ثم وصي القاضى وفي الفتاوى الأخيرة من الوقف  
الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة فلا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظره  
ولو منصوبه من قبله إلى آخر ما ذكر في ذلك من القول وذكر في الوصايا قال قد اتفقت  
كتب الحنفية على أن التصرف في مال الصغير للأب ثم للأم ثم لوصي الأب ثم لوصي الأم  
الأب قال في البحر مثالا عن خزانة المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير إلى الأب  
وصيه ثم إلى الأم ثم إلى وصي ثم بعد من ذكر القاضى ثم إلى من نصبه القاضى والحاصل  
أن ولاية القاضى في مال الصغير متاخرة عن ولاية الأب والأم والجدة وعن وصي كل واحد منهما  
وفي الحاوى الزاهدى من كتاب البيوع في فصل بيع الأب والأم والجدة والوصي والقاضى  
والملتقط والآخر والعهد للصغير وشرائعه وسائر تصرفاته صرح بأن القاضى محجور  
من التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت وتماه هناك

**يجوز أن يجعل طفلا ناظرا** **كجعله وصي طفل آخر**  
**وينصب القاضى عليه رجلا** **يكفه إلى بلوغ حسنا**

المسئلة من الاشياء والنظام قال في أحكام العبيان قال يصح الصبي وصيا وناظرا ويقيم  
لقاضى مكانه بالغ إلى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان وفي الاسعاف والملتقط ولا تصح  
خصومة الصبي إلا أن يكون ماذونا في الخصومة وفي فتاوى قاضى خان رجل أوصى إلى رجل  
وقال إن مت فلان بعده وصي أو قال هو وصي ما لم يبلغ ابني فإذا بلغ فهو الوصي فإن  
الوصي هو الأول أدرك الابن أو لم يدرك ولا يجعل القاضى وصيا آخر في قول أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف هو كما أمر واستشاره جابر وهكذا قال الحسن إذا أوصى الرجل إلى فلان  
مادام ابني فلان صغيرا فإذا أدرك فهو الوصي دون فلان جاز وعنه رجل أوصى إلى  
ابنه الصغير فإن القاضى يجعل غيره وصيا فإذا بلغ الابن لم يكن له أن يخرج إلا بأمر القاضى  
ولو قال ابني فلان إذا أدرك وصي جاز ويتبع للقاضى أن يجعل وصيا مادام الابن صغيرا



فإذا ادعى يمينه إلا من ومسا وطلعت ومسته الذي جعله القاضي ومسا وفي البرائة من  
 المقصود إنما يقع دعوى الأيمان إذا كان المدعى أهلا للمساواة أما إذا لم يكن أهلا للمساواة  
 كالعبد والمعتق لا لأنه لا يقع تعرقا فيها وهو لا يقع وإن كبر الوصي قبل أن يخرج من الوصاية  
 لا يكون ومسا عند الإمام ولو ادعى أن عبده أن كانت ثورته أو بعضه كسبا ولا يجوز له  
 ملكه وإن كان كسبه مسطورا فكذلك عند الإمام وعند الإمام محرم استحسانا ولو لم يكن  
 به إجماع أو وثق في دعوى من جرحه من القاضي من الوصاية ومع تعرقا فيها قبل الأخير  
**أشاره الناطق قالوا بأطارة في سائر الشرفات كما ملة**  
**في أعوان قرويه بالنسب ومثاله الإسلام والكفر حسب**  
**قالوا في لاقتا أيضا يقبل أشاره المنطق على ما ينقل**  
 المسألة في الأيمان والعتق من الوصاية قال الأمانة من الناطق وأطارة في دعوى وتبريد  
 الأمان الأمانة والأقرب بالنسب والإسلام والكفر في التسليم وفي فصل العبادي والنسب  
 الثالث والثلاثون قال علي في يوم من أيامه قال هذا إنك قالوا ما يرام أي فهو يثبت  
 عليه من ولو قبله أنه اعتقت هذا العبد قالوا ما يرام أي فهو لا يعتق وليس بالنسب  
 كالمصدق لأن النسب يحتاج في إثباته لا في نفيته من غير دعوى ولا كذا كانت  
 الحق وإن اعتق المسان لم يثبت عليه أو عتقت بكذا أو كذا أنا غلر ما يرام أي فقد  
 ثم تعقد دعوى الأمانة على عدم الاعتقال فيصير عبدا للأخرى وروى الحسن بن زياد  
 عن أبي جعفر أن تلك المرأة كوتة اليهود في واقعات الناطق إذا أصابها فخرج غريب  
 لمساة أو من قبله يثبت على الكلام فأنزل بشي أو قد تقدم وعمل الأمانة مرة  
 فهو يثبت الأمانة تقوم إشارة مقام عبادة وفي المعنى مرفوعا فأنزل على الكلام فأنزل  
 له أو عتقت فثبت كذا قالوا ما يرام أي فهو لا يقع الوصية وكذا إذا قيل لرجل أنت  
 عتقت كذا قالوا ما يرام أي فهو لا يكون إلا إذا كان المفق إذا استسقى عن حصة  
 قالوا ما يرام أي فهو يثبت على الأمانة فأنزل وفي ذلك الطلوع قال في فتاوى القاضي  
 إن مات قبل أن يثبت على الطلوع جازت وصيته بأشياء لأن ذلك يقتضي أنه كان ذكرا  
 إليها من كلامه وهو لا يشبه ولا يثبت وتماثل ذلك في البرائة مرفوعا وقد روي  
 المسألة قبل هذا أن عتقت بكذا المثلان فأنزل ما يرام أي فهو لا يقبل هذا الخبر عتقت  
 بكذا فأنزل أي فهو لا يقع ولا يثبت على ذلك المثلان فأنزل عن مسالة فأنزل كما المنقول  
**لو نسب القاضي ومسا عينه إلى من الإجازة قرويه يثبت**  
**يقدم إجازة الشارح جازة وقيل وفي وعي البيت المنه نقلا**  
 المسألة في الأيمان والعتق من الوصاية قال الوصي إذا نصيب القاضي أو جرحه إلى الجواز راجحة

شله جازوا وما ومسا لمت فلا جرم له على الصحيح كافي القينة وفي فتاوى القاضي خان رجل ادعى  
 في رجل واستأجره بمارية بره من لا تصاد ومسته قالوا هذا لا يكون إجازة لأن الوصي إنما  
 يصير ومسا بعد موت الوصي وإجازة بتطل يموت المجرى إذا لم تكن إجازة تكون مسئلة  
 فيعطي له من الثلث رجل قال أبو جعفر لك إجازة ما تبه بره على أن تكون ومسا اختلافوا  
 فيه قال القاضي إجازة باطله ولا شيء له قال محمد بن مسلمة الشرط بالجلد والمائة تكون  
 ومسته ويكون هو ومسا وبه أخذ القاضي أبو جعفر وأبو الليث وفي التوازن رجل قال  
 لأخي استأجرتك على أن تنفذ وصاياي بكذا فنفذه ليست بإجازة إنما هي ومسته بشرط  
 ثم قال نعم لا تنفذ الوصاية استحق الوصية والأفلا  
**وواجب عزل الوصي إن يخن ونعم آخر الملة إن يكن**  
**يتهم القاضي له عند أبي حنيفة كما حكى في الكتب**  
**قال أبو يوسف في ذي الحاله يخرج ويختوى على ما قاله**  
 المسألة في الأيمان والعتق من الوصاية قال علي الوصي العدل الكافي فأنزل كان جازيا  
 شاكيا في الخط واختصوا في صحة عزله ولا كثر على العبد كذا ذكره ابن النخبة لكن يجب  
 لاقتا بعدم محسنة كفي جرح العتق لئلا يمانع من إجازة فواجب وأما العبد فليس  
 إليه آخر وقال في فصل العبادي ومسا الأب إذا كان عدلا كافيا لا يفتي القاضي أن  
 يعزله وإن كان كافيا غير عدل يعزله القاضي وينسب غيره وإن كان عدلا غير كاف  
 لا يعزله ولكن ينعيم كافيا ولو عزله يعزله فإن عتقت منه حياته أو كان فاستقام معها  
 الشر خروج وينسب غيره ولو كان ثقتا لا أنه ضعيف عاخر من التعريف أو خافوه  
 غيره ولم يذكر أنه لو عزله يعزله وقال محمد بن الفضل الوصي إذا عجز عن تنفيذ الوصايا  
 كان للقاضي أن يعزله وفي البرائة ذكر عن الوصي حياته لا يخرج عن الوصاية ويضم إليه  
 غيره وعن الثاني يوجب إجازة إسقاط الحاكم يسأل إلى سوا كان كذا ما ذكره حقا بل لا يخرج  
 من الوصي القليلة بية اتفق القاضي قال الإمام ينعيم إليه آخر وقال الثاني يخرج وهو القليل  
 عليه القوي لأنه الأب لو كان جازيا يوجب حبه على ماله الصفي ويتبع من يرد على الوصي أو  
**وحيلة الوصي على ما نقلا إذا نوى وأخذوا أن لو عزلا**  
**عن الوصاية يدعى بما شاء على البيت كي يتجسما**  
**في ذلك القاضي لم يقع له وبومني غيبه يستبد له**  
 مسئلة في كتاب الوصي لا سيما قال في فتاوى القاضي واليمين أن الوصي الذي يخرج نفسه  
 عن الوصاية أن يخرج نفسه وكثرة أسفاله وفي الوصاية الجيدة والجلد في إجازة الوصي نفسه  
 من الوصاية بعد موته إلى ما لا يوجب حبه من العبدان الثابتة ولا يفتي في صحة القاضي



وغيره عن الوصاية حتما قلت ثم قدره القاضي على نصبه ثانيا مدفع بكون الرضا بغيره  
 واقول دلت المسئلة على جواز اختيار الكذب خوفا في الوقوع فيها هو اعظم منه لانه في  
 دعواه هذه كاذب فتأمل وفي القينة اوصى اليه ثم قال لا يريد وصايتك قال القاضي  
 علا الريني المروى لم يكن قوله ذلك عن الوصاية وفي الايضاح والعدة والخلاصة  
 لا ينعزل وصي نفسه في غير مجلس الحاكم لانه ملتزم للقيام في مصراع الوصي فلا يملك  
 اخراج نفسه الا بحضرة من يقوم مقام الوصي عن له ولاية التفرغ في مال اليتيم دفعا  
 لاختلال امورهم وهو الحاكم وفي الحافضية وصي القاضي اذا اراد عزل نفسه يخبى  
 ان يشترط علم القاضي بعزله اصله عزل الوكيل نفسه فانه يشترط فيه علم الموكل  
 كذا هذا وفي الهداية وسائر الفتاوى الوصي اذا حضر مجلس الحاكم فشكى العجز لا يجب  
 الحاكم بالنعزل بل ان ظهر عنده كثرة اشغاله وعجزه عن القيام بامور الميت في ماله فانه  
 يدفع ضررا لبقاء ما يستبد له لانه بعد طلب العزل على اهتداه بمصلحة اليتيم فيتم  
 اليتيم باهله وذكر في فضل الدعوى قال من مجسوط شيخ الاسلام وفتاوى رشيد  
 الدين والحائنه والخاص وغيرهما ولو ادعى الوصي شيئا من التركة ينصب الحاكم لئلا  
 وصيا اخر ليقوم الاول عليه البينة لانه نفسه لا يكون خصما عن نفسه فان عجز عن  
 اثباته قيل ان كان ما ادعاه دينه لا يخرج عن يده وان كان عينا يخرج من يده وقال  
 شواذ في دعوى العبي يخرج الحاكم عن الوصاية اما في دعوى الدين فلا يخرج وفي  
 النوازل يخرج الحاكم في كل منهما لانه يستحل مال اليتيم وفي الخلاصة قال الفقيه ابو  
 الليث والاختيار عدى ان يقول الحاكم اما ان تبرى ايت من الدين او اخرجك عن  
 فان فعل والاعزل وفي الحافضية وهذا هو المختار وهو المذكور في الولوالية وفي ادب  
 القاضي لا يعزله الحاكم بل يجعل وصيا اخر في مقدار ما ادعاه خاصة اذا لزم في  
 اخراجه قال الفقيه وهذا هو الوجه فاخذ كذا في الظهيرية وفي الحائنه وبه اخذ المشايخ وعلم الفتوى

**وليس يحتاج الوصي ان انفق لنفسه قاض بل عدا مصدقا**  
**في قدر ما ينفقه ياما هو مالور يكذب مدعاه الظاهر**  
**وجاء في تحليفه خلاف ذكره الائمة الاشراف**  
**وان يكن من ماله قد انفق ورام ان يرجع لن يصدق**  
**ماله يقدر بعينه معد له** **تسترد عند ذاك بالانفاق له**  
 اشتملت الايات على ثلاث مسائل الاولى قال في ادب الاوصيا يقبل قول الوصي فيما  
 يدعيه من الانفاق على اليتيم وعلى امواله من العبيد والضياع والرداب ونحو ذلك  
 اذا ادعى ما ينفق على مثلهم في تلك المدة لانه قائم مقام الوصي والقاضي فكما يقبل قول

القاضي فيما يكون محتملا فكذا يقبل فيه قول الوصي ومثل قيم الوقف ومتوليه وفي تحفة الخريص  
 شرح التحصيل كل ما كان الوصي ما ذونا فيه بالانفاق على الصبي ويلزمه ذلك في ذمته  
 كالعين والاجرة اذا ادعى اياه من مال الصبي صدق بخلاف ما يلزم الصبي كبذل المتلفات  
 ونفقة الحارم وفي ادب الاوصيا اذا قال الوصي نفقت على اليتيم من ماله او اشتريت  
 له شيئا واستأجرت صدق في نفقة مثله وان قال قضى القاضي بنفقة ذي رحم محرم منه  
 من ماله وانفقت لم يصدق الا ببينة والمسئلة الثانية قال في تحفة الخريص في كل  
 موضع كان القول للوصي يلزمه اليقين الا ان يستحسن القاضي ان لا يحلف في الاشياء  
 الظاهرة كالنفقة وغيرها لانه ظاهر لا بد منه لما في ذلك من ترغيب الناس في قبول  
 الوصاية والاحتراز عن التفرغ عنها صيانة لما لليتيم من المال لئلا ودفع الحاجة الصغير  
 والا فاليقين واجبة قياها والمسئلة الثالثة قال في التحرير شرح الجامع الكبير لو قال  
 الوصي اديت من مال لا رجح لم يصدق بالاجماع الا ببينة وفي البرازية من القضا  
 واذا اخبر الوصي بالدخل واخرج صدق فيما يحتمل ويحلف على كل حال فلو اخبر انه انفق على  
 اليتيم او على الفقار جميع اتمالها ولم يفسرها واني القاضي الا ان يبين شيئا فشيئا ان  
 الوصي معروف بالامانة وقال بقى في يدي هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا  
 بالامانة يجبر على التفسير ومعناه يحضر يومين او ثلاثة ويجوفه فان لم يفسره اكتفى  
 باليمين والايحسب ويحاسب سنة فسنة وذكر في الوصايا انه لو اشترى الوصي  
 نفقة او كسوة لليتيم ونقد من مال نفسه واشهد عليه يرجع وانما شرط الاشهاد لان قول  
 الوصي في حق الانفاق يقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد وكذا لو قضى الوصي والوارث دينيا  
 على الميت من مال نفسه يرجع وفي ادب الاوصيا ذكر في الزخيرة انه ينبغي للوصي ان لا  
 يضيق على الصغير في النفقة بل يوسع بلا اسراف فيه وذلك تيفاوت بقلة مال الصغير  
 وكثرته فينظر الى ماله وينفق بحسب ما قال في النوازل وهذا هو تمام النظر في حق الصغير  
 وفيه انه روي عن شرح انه قال اسفوا على اليتامى اموالهم فان ما توافقوا كلوا اموالهم  
 وان عاشوا فيرزقهم الله تعالى من فضلهم قال وفي البينة ويوم الوصي يجتان اليتيم واعطى  
 اجرة الحاتن وتجهيز الصغير في زفافها يفعل ذلك بغير امر الحاكم وفي الخلاصة والذخيرة  
 انفق الوصي على اليتيم من ماله في تعليم القرآن والادب ان كان الصغير رشيدا صالحا لئلا  
 جاز وصار الوصي ما جوبل فيه والا فعليه ان يتكلف في تعليم قدر ما يقرب في صلته وقال  
 عين الائمة الكرايسي والوصي انما ذصياقة من مال الصغير لحسنه ما لم يسرف  
 فيه وكذا المودبه وتامه هنالك

**الاب والجدة كذا الوصي ان اجر كل منهما الصبي من**



**شخص ليحل من الاعمال شيئا يجوز ذلك كاستعمال**  
**ذو الطفل للتهديب من غير عوض قالوا فبالاولى يجوز بالعوض**

المسئلة في جامع الفصولين قال لواجب الاب والجد والوصي مع اذلهما استعماله بلا عوض بطريق التهذيب والرياسة في العوض اولى ولم يخرجوا في غيرهم مع وجود احدهم اذ لا ولاية لغيرهم مع قيام احدهم فلو لم يكن فاجره ذورهم محرم هو في حجره مع ولو في حجر ذي رحم محرم فاجره اخرا قرب كما لو كان له ام وعمه وهو في حجر عمته فاجرة امه مع عند ابى يوسف لا عند محمد ومن اجرة قبض اجرة له لان من حقوق العقد وليس له ان ينقضا عليه لانها من الصغير وليس لغيره ابيه وجده ووصيهما التعرف في ماله وكذا لو وهب له فلهن هو في حجره قبضه لانفاق عليه ولا بيه وجده ووصيهما اجارة عنه وسائر امواله لا لغيرهم ولو في حجره وقال للاب ان يعبر ولده الصغير ان يخدم استاذة ليصل الحرفة لا لغيره ذلك وللاب والوصي اعارة مال اليتيم انتهى

**لا يقرض الوالد مال ولده ولا الوصي حيت كان في يده**  
**مال وجوزوه للقاضي كما يقرض مال الوقف فانفق وانفقه**

المسئلة في تكملة الطوري قال وهل للاب ان يقرض مال الصغير من الاجنبى ذكر خمس ائمة السرخسي في الروايات الظاهرة ليس له ذلك وفي الذخيرة واختلف المشايخ في الاب اختلاف الروايتين عن ابى حنيفة والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي وفي فصول العمادى في السابع والعشرين قال ليس للاب ان يقرض مال الصغير وللقاضي ان يقرض مال اليتيم والوقف وكذلك هذا الذي ذكرنا في الجد ووصيه وكذلك الاب والوصي الذي نصبه القاضي وذكر في العدة الوصي لا يقرض مال اليتيم مع هذا لما قرئ لا يكون خيانة حق لا يستحق به الفرض والقاضي يقرض مال اليتيم وتكلموا في الاب والامح انه بمنزلة الوصي لان القاضي يملك الاسترداد ولا كذلك الاب والوصي وفي موضع اخر وليس الوصي الذي نصبه القاضي ان يقرض مال اليتيم وان اقرض كان ضامنا والاب لو اقرض من غيره قالوا لا يجوز لانه تبرع وبعضهم جوزوا له القرض لانه يكون ديناً على المستقرض ولو اودع جاز فكذا اذا اقرض بل اولى والقاضي يملك اقرض مال اليتيم والغايب وذكر في ظاهر الدين في اقصيته القاضي انما يملك اقرض مال اليتيم اذ لم يجد ما يشتريه يكون غلة ليتيم فاما اذا وجد فلا يملك اقرضه بل يتعين عليه الشراء هكذا روى عن محمد وكذا اذا وجد من يبيع اليه مضاربة لانه نفع لليتيم من الاقرض لانه يحصل له الرجوع وكذلك انما يقرض من المولى لا من المفلس وهكذا ذكر ايضا في وصايا عدة المفتين وفي اجازات نوادر

مناج المحيط وقاضى خان ليس المتولى ان يودع مال الوقف الا اذا اودع من في ماله وكذا لا يقرض فلواقرض ضامنا ويضمن المستقرض ايضا وفي فتاوى ظهير الدين القيم اذا اقرض مال المسجد لما اخذ عند الحاجة وذلك احذر للفتنة من الامساك لا يكون به باس وقامه هناك وفي البرازية القاضي يقرض مال اليتيم لا الاب والوصي وذكر الحنفى انه يملك الاقرض اذ لم يجد من يرفع اليه في مضاربة او يشتري به شيئا

**باع ابو الطفل عقار الطفل جاز كذا المنقول فيما غل**  
**ومثله جاز له ان يرهنا بدين نفسه عقارا بيضا**  
**والاب ان مفتقر النفقة يجوز ان يبيعه وينفقه**

المسائل في فصول العمادى قال في الهداية الا اذا باع العقار والمنقول وينفقه على الصغير جاز لكل الولاية ثم له ان ياخذ منه لنفقة لانه جنس حقه وان كان ماله منقولاً ليس من جنس حق الاقارب كالحكم وغير ذلك اجمعوا على انه ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في الاب قال ابو حنيفة له ان يبيع منقولات ابنه الكبير حال غيبته كالحاجة النفقة وقال لا له ليس له ذلك واجمعوا على انه ليس للاب ولاية بيع المنقول حال حصره الابن والام كسائر الاقارب في هذا واجمعوا على ان للاب ان يبيع عقار الصغير ومنقوله في نفقة نفسه وذكر في نفقات شرح الطحاوى للاب ان يبيع من منقولات ابنه الكبير والغايب بقدر حاجته من النفقة ولا يجوز ان يبيع الزيادة عند ابى حنيفة واجمعوا على انه لا يبيع العقار في حاجته الا اذا كان الولد صغيرا والاب هل يملك بيع منقولات ابنه الكبير الغايب لغيره اخرى سوى النفقة ذكر في نفقات الهداية انه لا يملك ذلك وفي البرازية باع عقار الولد الصغير بمنزلة القيمة او غبن يسيران الاب فحسوا عند الناس او مشورا جاز لا للولد ان يبطل البيع فان ابطال البيع طلب الثمن من والده فان قال ضاع او انفقته عليك وفي تلك المدة ينفق مثله يقبل وان فاسقا لا يجوز بيعه والاب ان ينقض الا اذا كان البيع خيرا للصغير ولو باع غير العقار فكذلك الجواب الا اذا كان الاب مفسدا ففي جواز بيعه روايتان في رواية يجوز ويوضع الثمن على يد عدل وفي رواية لا الا ان يكون البيع خيرا للصغير بان يبيع بضعف قيمته وعليه الفتوى وفي فصول العمادى ولو رهن الوصي ماله من اليتيم او رهن مال اليتيم من نفسه لم يجز ولو فعل الاب ذلك جاز ولو استدان الاب او الوصي على نفسه ورهن ماله من اليتيم في دين نفسه جاز ولو استدان الوصي النفقة او الكسوة لاجل اليتيم ورهن شيئا لليتيم جاز لان في الرهن قضا الدين وهو عليك ذلك وفي الهداية ولو استدان الوصي لليتيم في طعامه ورهن به متاعا لليتيم جاز لان استدانته جائز والحاجة والرهن يقع ايضا الحق فيجوز ذكر خمس ائمة السرخسي في كتاب

شكاه



الاقراض من شجرة الاب فيها ياخذ من مال ولده الصغير لا يكون غاصبا ولكنه ان كان  
 محتاجا فله ان ياخذ بغير شيء وان كان في فلاة من الارض فاحتاج اليه لانعدام الطعام  
 معه ليمر به الى حاجته ان لم يكن محتاجا فله ان ياخذ يحفظه ولا يكون حايقا في حقته حتى  
 يستهلكه من غير حاجة فحينئذ يكون مضافا وتعامه هنالك  
**لو ان ديننا ثابتا مرتبا للطفل في ذمته شخص وجبا**  
**فيسير الغبن جاز للاب كذا الوهي الصيا فافقه تصب**  
 المسئلة في فصول العادي قال اذا كان للصغير دين فصالح الابوه او وصيه على بغير وجه  
 ضمان كان الدين وجب بمعاودة الاب والوصي ببيع الحط ويضمن عندا حقيقته ومجدا لو كان  
 اذا ابرأ المشتري عن الدين وان لم يكن بمعاودة لا يبيع لانه تبرع بماله ولو صالح عن الدين على  
 مال اخر ان كان بيمينته او اقل بما يتقاي الناس فيه يجوز وذكر الفقهاء ابو الليث في صالح  
 الاصل اذا ادعى رجل على صبي في داره حقا او في عبدة دعوى فصالح الاب فهو على وجهي  
 اما ان يكون المدعى بينته او لم يكن فان كانت جاز صالح الاب من مال ولده بمقدار قيمة الحق  
 او بزيادة قليلة ولو صالح على مال نفسه يجوز قليلا كانا وكثيرا وان لم يكن للمدعى بينته  
 لا يجوز الصلح الا من مال الاب وفي البرازية من الصلح وان صالح بحق لصغير على رجل ان كان  
 منكرا ولم يكن له بينته يجوز وان الخصم مقرا او له بينته لم يجز الا على قدر ما يتقاي  
 فيه ان كان واجبا بغير عقد الوهي وان يعقده على قولهما يجوز الصلح مطلقا ويضمن الوهي ذلك  
 للصغير وعند الشافعي الثاني يعني ابا يوسف جوازها على التفصيل السابق والاب واجد في الفسطين  
 كالوصي **ثم الوهي لم يبيع مال الصبي اصلا ولا يشتري له من اجنبي**  
**الا بما قد كان يتقاي في مثل الناس اذا امانوا**  
**وهو الذي فيه اذا امانوا فقتلوا عبي يسير لا كثير بلحش**  
**وحد هذا في الوكاله محررا بالقبض لا محاله**  
**اما اذا باع الوهي واشتري لنفسه مال الصغير قد جرى**  
**في ذلك خلاف والمبيع ان لا يجوز ذاق كل حال اصلا**  
**ما لم يكن خيرا كان ياخذ ما قيمته عشرة دراهم**  
**من مال ذا الطفل خمسة عشر يدفع تلك قنا كما استطر**  
**او ان يبيع منه ما يساوي عشرة او خمسة ياروي**  
**اثمن مقدار ذاك عشرة فذلك جازين فحقق خبره**  
**وعن ابي يوسف وهو الاظهر من الروايتين عنه تشهرو**  
**بان ذاك لا يجوز اصلا وفي وصي الاب ذاك يعل**

**اما الوهي من جهة المقاضي قبله يجوز ذاله على ما نقله**  
 المسائل في تكملة الطومري يجوز بيع الوهي وشراؤه بما يتقاي الناس في مثله ولا يجوز بما  
 يتقاي الناس لان الولاية نظرية ولا نظر في الغبن الفاحش بخلاف اليسير لانه لا يمكن  
 التحرر عنه ففي اعتبار انسداد باب الوصية وهذا اذا باع الوهي للصغير مع الاجنبي  
 اما اذا اشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه او باع شيئا من نفسه جاز عندا حقيقته اذا كان  
 فيه منفعة ظاهرة وهوان يبيع ما يساوي عشرة بخمسة عشر ويشتري ما يساوي خمسة  
 عشر بعشرة وان لم يكن فيه نفع في الظاهر فلا يجوز له على قول محمد وظهر الروايات عن  
 ابي يوسف انه لا يجوز بيعه من نفسه بكل حال لانه وكيله وفي فصول العادي الاب اذا  
 اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة او بغير يسير يجوز ولا يجوز ما يقاي  
 الفاحش والوصي لو اشترى بمثل القيمة او بغير يسير لا يجوز بالاجماع وبالكس من قيمته  
 يجوز الا عند محمد وذكر في بيع شرح الطحاوي الجوز في شراء مال اليتيم من نفسه او بيع  
 ماله من اليتيم بمثله الاب وذكر في الصغرى الوهي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه يجوز اذا  
 كان خيرا لليتيم وتفسير الحنابلة ان يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر فصاعدا او يبيع  
 منه مال نفسه ما يساوي خمسة عشر بعشرة فهو خير وبما فوقهما وهذا مما يحفظ  
 وبه يفتي وذكر في شرح الطحاوي وحكم الوهي في بيع مال اليتيم وفي شراء اليتيم من الاجنبي  
 حكم الاب والجوز فيهما في البيع من نفسه مال اليتيم وفي شراء مال نفسه لليتيم  
 وذكر في الصغرى بيع الوهي عقار اليتيم بمثل قيمته يجوز ولم يشترط في الكتاب شيئا اخر  
 قال شمس لا يمتد لكواني هذا جواب السلف اما جواب المتأخرين فانه انما يجوز باحدى  
 شرايط ثلاثة اما ان يرغب فيه احد بضعف القيمة او للصغير حاجة الى ثمن او على  
 الميت دين ولا مال له الا هذا وبه يفتي وفي الاب اقتضا بظاهر الرواية انه يملك  
 ان يبيع ماله من ابنه او يشتري مال الابن لنفسه بشرط ان لا يتضرر به الصغير فلو باع  
 بمثل القيمة يجوز وفي الوهي يعتبر ان يكون خيرا لليتيم لان في العقار اذا اراد يبيعه  
 على قول المتأخرين لا يجوز الا بضعف قيمته وهذا الشارح الى ان الاب يملك بيع مال الصغير  
 بمثل القيمة والتقييد باحدى الشرايط الثلاث في بيع الوهي هكذا قيل وذكره شمس  
 الدين في فتاواه بيع الوهي عروضا لليتيم يجوز من غير حدود هذه العوارض وذكر  
 صاحب المحيط في باب بيع الوالد الوهي من بيع الزيادة في الاب اذا باع مال  
 الصغير من اجنبي بمثل القيمة فالمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يكون الاب محجودا عند  
 الناس او مستورا الحال او سدا في الاول والثاني يجوز حتى لو كبر الابن لم يكن له ان  
 يتقضى لان الاب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى اخر وكان هذا البيع نظرا



فيجوز في الوجه الثالث ان يباع العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن له ان يتقضى هو المختار الا اذا كان خيرا للصغير بان يباع بضعف قيمته لانه عامر من ذلك المعنى معنى اخر فلم يكن هذا البيع نظرا وان يباع ما سوى العقار من المتقولات فقيم روايتان في رواية يجوز ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يدي عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير وهو المختار ان قال فالحاصل ان بيع الاب عقار الصبي بمثل القيمة يجوز اذا كان محمودا ومستورا واذا كان مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة والوصى في بيع العقار مثل الاب ان كان بضعف القيمة يجوز والا فلا قال في صلح البرازية بيع الوصي التركة من غيرهم على ثلاثة اوجم كلهم صفارا وكبارا ومختلطون فان صفارا وجواب السلف انه يجوز مطلقا عقارا او رهنما او مرفعا غيب او حضورا على الميت دين ام لا اذا كانت بالقيمة العادلة او بما يتفابن فيه وبيع المرفوع يجوز بدون هذه الشروط وان كبرا حضورا ولا دين على المتوفى لا يملك التصرف في التركة سوى تقاضي ديون الميت فيما حقه ويوفيه الى الورثة وان علم دين محيط يباع كلها اجماعا والاباع بقدره وذكر قبل ذلك قال ببيع وصي الاب الوصي للقاضي لانه وكيل من نفسه ان ينفع ظاهر كسبه ما يساوى تسعة بعشره او يستوى ما يساوى تسعة بعشره يجوز وهذا مما يحفظ به ويفق

**ثم عقار الطفل لا يبيع ان يبيعه وصيه الابان**  
**كان على الميت ديننا يطلب او كان فيه مشرقة يرغب**  
**بضعف قيمة فصح اذن او كان للطفل احتياج للثمن**

المسئلة في الاشياء والنظاير قال لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا عنه وزدت اربعة فصار المستثنى سبعة ثلاثة من الظهيرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نقاد لها الا عنه وفيما اذا كانت غلابة لا تزيد على مائة وفيما اذا كان حائوتا او دارا يخفى عليه النقصان والرابعة من بيوع الثمانية فيما اذا كان العقار في يد متقلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى وياتي قريبا بقية هذا الكلام في هذا المقام وفي فصول المواريث اذا حلك الوصي ببيع نصيب الغايب يملك بيع نصيب الحاضر عند ابي حنيفة وعندهما لا يملك بيع نصيب الحاضر وهما اربع مسائل احداها هذه والثانية اذا كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعندهما لا يملك والثالثة اذا كان وصيته بالف مرسلة في التركة فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفد به الرتبة

وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده وعندهما لا يملك والرابطة اذا كانت الورثة كبارا وفيهم صغيرا فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبير ايضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في نصيب الاب وكذلك في وصي وصيه ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه ووصي القاصي ووصي وصيه وفي البرازية من الصلح والمتأخرون ان بيع الوصي للعقار يجوز لا باحدى معان ثلاث اما ان يزاد في القيمة وتضعف القيمة في قول كعشرة بخمسة عشر او حاجة الصغير الى ثمنه او كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنه وبه يفق

**لو علم الوصي وكان ديننا في ذمة الميت قد راينا**  
**لرجل وماله من بينه في ذاك حيلة انت مبيته**  
**بيعه ذا الوصي بعد العرض لصاحب الدين وبعد القبض**  
**ان يحدد الغريم ذاك الثمن صار قصاصا والوصي لم يضمن**

المسئلة في فتاوى قاضي خان قال قوم ادعوا على الميت ديننا ولا بينة له الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير ببيع الوصي التركة من الغريم ثم يحدد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وصي شهر عنه عدل ان لهذا الرجل على هذا الميت الف درهم حكى عن ابي سليمان الزرجاني انه قال يسمع الوصي ان يعطيه المال وان خاف الوصي الضمان على نفسه وسهم ان لا يعطيه قيل له فان كان مال المدعى جارية بعينها يعلم المدعى انها للمدعى وان الميت كان غصبها منه فان الموصي يدفعها الى المفسوب منه لانه لو منع يصير غاصبا ضامنا وفي البرازية ادعوا على الميت ديننا ولا برهان له والوصي يعلم بالدين يبيع من التركة قدر الدين للغريم ثم يحدد الغريم فيصير قصاصا فان كانت التركة كلها متاعا او عهدهم ثم يجدون في التركة دين والوصي يعلم به ولا بينة المختار ان الوصي يودع عنده من له الدين من جنس الدين او يبيع شيئا من جنس الدين ثم يامر الورثة ويقول لهم خاضع في الدين والوديعة والثمن وفي تكملة البحر المحطورى قال سئل ابو نصر بن يحيى عن قوم ادعوا على الميت ديننا ولا بينة له والوصي يعلم ذلك قال يبيع الوصي بعض التركة من الغريم ثم يحدد الغريم الثمن فيصير قصاصا عن ماله وان كانت التركة متاعا او عهدهم ثم يجدون **ثم الوصي صالح حيث يقصد من ماله وصيته تنفذ**

**يجوز ذاك وله ان يرجع في مال ميت على ما شرعا**  
**سواء الوارث في ذاك حكم وغيره قد اهل العلم**

المسئلة في ادب الاوصيا قال وفي لولو الحجة نفرا الوصي الوصية من مال نفسه ليرجع فيه به في التركة فله ذلك سواء كانت الوصية لله تعالى او للعباد وسواء كان



كان الوصي وارثا او غير وارث لان الوصي ان ينفذ مثل هذا كما في نفقة اليتم وغيره وفي  
السراحيب ولو نفذ الوصي والاب الوصيا من مال نفسه يرجع في التركة هو المختار ولو  
نفذها غيرها من مال نفسه فهو متبع ليس له ان يرجع في التركة فلما جاز الاب  
او الوصي جاز الاالا وفي البرازية الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في المختار  
ثم قال وفي الملتقط للسيد الوصي اذا نفذ الوصيا من ماله يرجع في التركة بكل حال  
كان وارثا او لا والوصية قرينة او لا وفي التجنيس الوصي اذا اراد تنفيذ الوصية من مال  
نفسه ويرجع بذلك على التركة فله ذلك سواء كانت الوصية منه تعالى او للعباد

**لا يملك الوارث بيع التركة لاجل ان يقضى دينها تركه**

**مورث لحيوه الابان ياذن قاض فاجزله اذن**

**ومثل تنفيذه الوصية فامعه اذا اذن في القضية**

المسئلة في فتاوى قاضي خان مديون مات ووصى الى رجل فنفذ بعض الورثة وباع بعض  
التركة فقضى دينه وانه وصية قالوا البيع فاسد الا ان يكون باع القاضى وارث باع  
شيئا من التركة او من عقاره وبقي عليه دين ووصاياه فاذا اراد الوصي ان يرد بيع الوارث  
قالوا ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ وصاياه ويقضى  
الدين لا يرد بيعه وفي التجنيس لو تصرف واحد من اهل المسكة في مال الميت يرد البيع  
والشراء وليس للميت وصى وهو يعلم انه لو رفع الامر الى القاضى فانه ياخذ المال  
ويفسده فان تصرفه جائز للمضرة كذا ذكر في فتاوى ائمة سمرقند وقال الوارث  
لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين من غير رضا الفقهاء وفي البرازية لا يجوز  
للوارث والقويمن ان يبيع التركة عند عدم الوصي للدين وانما ذلك للحاكم ولو غاب  
الوصي فباع بعض الورثة ونفذ الوصايا وقضى الدين فالبيع فاسد الا بامر الحاكم

**قول الوصي صاحب ليس يقبل في دفعه الدين على ما نقلوا**

**في غير مهر ووجه الميت فان دفعه ابله فهو دما ضمن**

المسئلة في الاشياء والتظاير قال الوصي لا يقبل قوله في وفاة الدين عن الميت  
سواء كان المانع له اليتم بعد بلوغه او لا الا في المهر المأنة فانه لا ضمان عليه اذا  
دفعه بلا بينة كما في خزائنة المفتين وقيد في جامع الفصولين على قول بالمرجع فا  
وفي فصولي الهادي رجل مات ووصى الى رجل وترك ورثة مغارة تنفذ بتصرف الوصي  
على الورثة من البيع والشراء وما كانت التركة اوتقيا وعقارا وان لم يكن هناك  
دين او وصية ولا يحتاج الورثة الى الثمن الا انه يوزع بيع العقار وعلى ما اختاره  
المتاخرون بيع الوصي العقار لا يجوز الا ان يكون خير اليتم بان يرغب المشتري

بالشراء بضعف القيمة او كان خراجها وعليها مؤناتها تزيد على غلتها او على الميت  
دين لا يفي غير العقار بذلك او كان الميت او وصى بمال مرسل كالف او نحوها او كانت  
بالصغر حاجة الى الثمن لاجل النفقة ونحوها فان لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار  
هذا اذا كانت الورثة صفارا فان كانوا كبارا وهم حضرة وليس في التركة دين ولا وصية  
فان الوصي لا يبيع شيئا من التركة وان كانت التركة مستغرقة بالدين او كان الميت  
او وصى بوصية مرسله كان الوصي ان يبيع التركة لقضاء الدين الا انه يقدم بيع العروض  
ويوزع بيع العقار فان مست الحاجة الى بيعه يبيعه فان قالت الورثة عن نقض  
الدين وتنفيذ الوصية من اموالنا ونستخلص التركة لا نقسنا كان له مرد ذلك وان  
كانت الورثة كبارا غيبا وليس على الميت دين ولا وصية فالوصي ان يبيع غير العقار  
استحسانا لان غير العقار يخشى عليه التلف فكان البيع حفظا وفي البرازية مات  
بلا وصي فنصب الحاكم وصيا فادعى رجل على الميت دين او وصية وادعت المرأة المهر  
لايودي الدين والوديعة الا بعد اقامة البينة على الوصي وفي حق المهر ان مقدار  
مهر مثلها يودى ولا حاجة الى البرهان وكفى النكاح شاهدا لكن ان كان شيئا من غير  
قدرها تعارفوا تعجيل وقت البناء والقول للورثة في ذلك وفي الزايد على المتعارف  
قولها كذا عن الفقيه وفي الفتاوى ان القول للمرأة بعد وفاة الزوج ان قالت  
لي علم الف درهم ان كان مهر مثلها

**وارث الميت ادى الوايبنا دينا باقرار يكون ضامنا**

**لداين اخراما بالقضنا فليس ايضا دينا عرضا**

الميت بالتشديد وقوله باقراراي باقرار الوارث والمسئلة في فصولي الهادي قال  
الوارث اذا قضى الدين قبل التركة باقراره فلو جاء غيره اخريضم ولو ادى بالقضنا  
لا يضمن ويشارك هذا القويم الاول وفي فتاوى بعض الائمة الدين اذا ثبت  
بالشهادة لا بد من القضا وفي جامع الفصولين لو قضى وارثه دينه من تركته  
باقراره فجاء دايين اخريضم له ولو اداه بقضنا لم يضمن ويشارك الاول ولو اثبت  
الدين بشهادة فلا بد من القضا اي قضاء القاضى بذلك وفي شرح الجامع الكبير  
قال ولو قضى الوصي دينا على الميت بشهود فلا ضمان عليه وان كان قد قضى ذلك  
بغير امر القاضى لانه ما دون بقضا دينه فان ظهر على الميت دين بعد ذلك ان دفع  
الى الاول بقضنا فلا ضمان عليه لان امر القاضى نافذ عليه فصار كالمكره ولكن يتبع  
الثاني الاول محصته لانه قبضها لا مشتركا بينه وبين غيره فلا يصح اقصاؤه  
في نصيبه فيرجع عليه وان قضى بغير امر القاضى فالثاني بالخيار ان شاء اتبع القويم



الاول واخذ منه حصته وان شاء اخذ من الوصي لانه ظهر ان الاول اخذ حصته فيرجع  
عليه الوصي دفع ما لا مشقة الى احدهما وبطل حق الثاني فصار ضامنا لتبصير

### وصح للموصي عنها يرجع قالوا لان هذا تبرع

عنها اي عن الوصية وهذه اي الوصية اشتمل البيت على مسئلة الرجوع في الوصية قال في  
الفتاوى الولي الحجة رجل اوصى بوصاياا وكتب على ذلك صكاً ثم اوصى بوصاياا اخرى وكتب  
على ذلك صكاً ولم يكتب في الثاني انه يرجع عن الاول يعمل بالوصيتين جميعاً لان كلا الوصيتين  
صحيحة ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان فهو لفلان او قال اوصيت به لفلان فهو  
لان هذه الالفاظ تدل على قطع الاول واستبدال الوصية للثاني بخلاف ما اذا اوصى  
بعبد لفلان واوصى به بعد ذلك لفلان اخر حيث لا يكون رجوعاً ويكون وصية لهما  
وهو بينهما نصفان لان هذه الالفاظ لا تدل على قطع الاول لان الواو المعطف والعطف  
يقتضي بقا المعطوف عليه فيصح العطف فكان وصية لهما ولو وصى الوصية الاولى فهو رجوع  
وذكر في الجامع الكبير انه لا يكون رجوعاً فصار في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع  
قول محمد وما ذكر في غيره قول ابي يوسف وفي التخصيص يجوز للموصي الرجوع عن الوصية  
لا عقد تبرع فان صرح بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً ولو لم يصرح بالرجوع  
لا يكون رجوعاً لان انكار الاصل ولو قال الوصية التي اوصيت بها افترى باطله فهذا  
رجوع ولو عرضت عليه الوصية فقال لا اعرف هذه الوصية او قال ما اوصيت بهذه  
الوصية فهذا الرجوع لو اوصى بامرئ ثم بنى فيها داراً او شاة ثم ذبحها او بنى فقطع نخلاً ثم  
رجوع

### اوصت لزوجها بنصف المال كان له الجميع في هذا الحال

### النصف بالميراث في ذي الصورة والنصف بالوصية المذكورة

ولا بد ان تفيد هذه المسئلة بان تكون المرأة التي اوصت لزوجها ليس لها وارث غيره  
واذا كان لها وارث غيره توقف على اذابة وارثها بعد موتها وهذا اذا لم توص وصية  
اخرى والمسئلة من البرازية وعبارتها اوصت بنصف مالها لزوجها ولم تنزع وارثا  
الكل له النصف بالارث والنصف بالوصية وفي فتاوى قاضي خان قال ولو اوصت  
المرأة بنصف مالها لزوجها ولم توصي بوصية اخرى كان جميع مالها للزوج النصف  
بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية وكذا لو اوصت لزوجها باحد عبيديها بعينه فان  
الزوج يأخذ العبدين جميعاً احدهما بحكم الميراث والاخر بحكم الوصية

بتم البستان اوصى رجل لرجل لا يدخل المستقبل

بل الذي حال الوصية وجد والعكس في الفلة صاح قعود

قالوا اذا الفلة اسم المصدر تناول المردوم لا كالمرد

المستلذان في الجامع الصغير وشرح الفتاوى قال رجل اوصى لابنته بستانه ثم مات وفيه  
غرفة من الثمرة وحدها لان الثمرة متى اطلقت يراد بها الموجود عرفاً فلا يتناول الحادث  
الابدليل والمناقيد بقوله وفيه ثمرة لانه اذا لم يكن في البستان ثمرة والمسئلة بها لانه  
يتناول الثمرة المفردة ما عاش الموصى له كما في مسئلة الفلة على ما سبق فان قال له ثمرة  
بستاني ابدافله هذه الثمرة وثمرته فيما سياتي يستقبل ما عاش لانه اي الموصى جعل له  
اي الموصى له اي الثمرة الموجودة ما يوجد فيستحق ذلك باعتبار معنى الخلافه وهذا  
لان الوصية استتلاف الوصي له واقامته مقام الوارث والوارث يستحق الثمرة الموجودة  
وما يوجد فيستحق ذلك كله باعتبار معنى الخلافه لا الخلافه كما تقع في الموجود تقع  
في الحادث كالوارث وان كان فيها معنى التملك لحاجة الميت وان اوصى له بغلة بستانه  
كان له هذه الغلة وغلته فيما يستقبل لان الفلة اسم المصدر والمصدر كما يتناول  
الموجود يتناول ما هو بعرض الموجود يقال ضرب فلان ضرباً ويضرب ضرباً فاستغنى عن ذكر  
التأنييد فيه اي في الايصاء بالفلة ولان الفلة اسم لا يوجد على سبيل الترادف والتعاقب  
وقتا بعد وقت يقال غلة الدار وغلة الحانوت يراد به ما يدخل تحت ملكه في كل شهر في  
المستقبل فعند الاطلاق ينصرف الى الحادث والموجود وقت الموت واما الثمرة في اللغة  
فهو اسم الموجود فلا يتناول غيره الا بدليل فاذا قال ابدافله او ما عاش عجلنا انه اراد به  
الموجود والحادث جميعاً فيصرف اليهما هذا اذا كان في البستان ثمرة حين موت الموصي  
فاذا لم يكن في البستان ثمرة عند موته فان القياس لا يثبت له لان الثمرة في الموجود حقيقة  
وليست بموجودة فتبطل وفي الاستحسان يقع على الحادث الى ان يموت الموصى له لان  
حكمه على الجواز عند انتفاء الحقيقة واجب صونا لكلام الموصي عن الالفاء فان اسم الثمرة  
للموجودة حقيقة وللحادث مجاز فيكون له ما يحدث من الثمار ما عاش بمنزلة الفلة  
وفي البرازية اوصى بثمره بستانه ثم مات وفيه ثمرة فهي له وحدها ولو قال له ثمرة  
بستاني ما عاش ابدافله هذه الثمرة وما يحدث استحساناً اوصى بغلة بستانه له  
الفلة الموجودة ما عاش اوصى بصوف غنمه ابدافله او بالابناء ثم مات فلم يوص  
له ما على ظهرها من الصوف وفي بطنها من الولد وضعها من اللبن يوم مات الموصى استحساناً

### اوصى بماله جميعاً او وهب في مرض الموت ومات وذهب

ثم ادعى شخص عليه ديناً يثبت له محبة يقيناً

فليس شهر الشهود في ذاك على من عجزه المال عند اوقيل لا

بل ينصب الحاكم عنه خصماً يسميها في وجه ذاك حتماً

المسئلة في فصول العادى في اخر الفصل الرابع قال اثبات الدين على من في يده مال الميت



هل يصح ذكر في ارض كتاب الدعوى والشهادة من واقعات السير الكبرى فيه اختلاف  
 المشايخ وصورة ما ذكر ثم رجل ذهب جميع ماله في مرض موته او اوصى به ثم جاء قوم بعد  
 موته وادعوا ديناً على الميت فالقاضي على من يسمع بينته وقال ركبي الاسلام على السفن  
 يجعل القاضي خصماً يخاصم عنه في ذلك ويسمع عليه البيعة قال نعم لا يسمع البيعة على  
 من في يده المال وفي فتاوى قاضي خان من كتاب القضاء قال رجل ادعى ديناً على ميت  
 خصم في ذلك وارث الميت او وصي الميت ولا تسمع دعواه على غريم الميت عليه دين ولا على  
 الذي له على الميت دين ولا على الوصي له وذكر في المنتقى ان الوصي له بجميع المال عند عدم  
 الوارث والوصي يكون خصماً لمن ادعى ديناً على الميت ولو ادعى رجل ان الميت اوصى اليه واحضر  
 غريم الميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل ولو  
 ادعى رجل انه وصي فلان الميت لا تسمع دعواه الا على خصم جاهد وخصم وارث الميت او رجل  
 عليه للميت دين او رجل اوصى للميت بوصية لان الوصي له حقاً في الميراث فكان بمنزلة  
 فان احضر رجلاً له على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصماً لمن  
 يدعى انه وصي الميت لان الوصي لا بد في قبله حقاً ومنهم من قال يكون خصماً وهو الصحيح

**للفقهاء اوصى بثلث المال يدخل تحتها بلا اشكال**  
**من كان في الفقه يردق النظر ولو مسايلاً ثلاثة غرر**  
**مدلات قال بعض العلماء** لو ان انساناً الله حفظ فما  
**حفظ الالوف من مساييل** حفظاً بلا معرفة الدلائل  
**فليس ذا الحافظ ايضا يدخل في ذى الوصية على ما نقلوا**

المسئلة من القينة قال لو اوصى بثلث ماله الى الفقهاء يدخل في الوصية من يردق النظر  
 في المساييل الشرعية وان علم ثلاث مساييل مع ادلتها حتى قال بعضهم ان من حفظ الوكا  
 من المساييل بدون ادلتها لم يدخل تحت الوصية ونص مالك في كتابه ان من اوصى لفقهاء  
 ينصرف الى العلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة وفي مخ الفقهاء الوصية للعلماء  
 يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم بدون بلادنا اوصى بان ينصرف ثلث ماله الى العلماء  
 يدخل المتكلمون واصحاب الحديث وفي قاضي خان اوصى لاهل العلم ببلد يدخل اهل الفقه  
 واهل الحديث ولا يدخل فيه اهل كلام ابي سفيان وغيره لان هؤلاء متفلسفة لا طلبية العلم  
 وفي شرح النظر الوجهان عند سبط المخطط انه يدخل فيه الفقهاء واهل الحديث لان اسم  
 طلبية العلم يقع على هؤلاء وفي تكملة الصوري ولو اوصى لعلوية حكى عن الفقيه ابي جعفر  
 انه لا يجوز لانهم لا يحصون ولو اوصى لفقهاء العلوية يجوز وعلى هذه الوصية للفقهاء  
 لا يجوز ولو اوصى لفقهاء يمجوز ان قال قيل الوصية باطله قياساً اذا كانوا لا يحصون

ويكون للفقهاء استحساناً على قياس مسئلة اليتامى وقال الفقيه ابو الليث الوصية  
 باطله اذا كانوا لا يحصون واذا اوصى لفقهاء الفقهاء حكى عن ابي جعفر ان الفقيه عنونا  
 من بلغ الغاية في الفقه وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب قال  
 الفقيه ابو جعفر ولم يكن في بلدنا احد يسمى فقيهاً غير ابي بكر الا غنى شيخنا قاضيا  
 ابو بكر القاري وبذل ما لا كثيرا لطلبة العلم حتى نادوه في مجلس ايها الفقيه

**لمسجد اوصى بثلث ماله** حكى ابو يوسف في هذا الحال  
**بطلان ذى الوصية المذكورة** لكنه ان كان في ذى الصورة  
**قال على المسجد ذاك ينفق** فذا على صحته منسفق

المسئلة في فتاوى قاضي خان ولو اوصى بثلث ماله للمسجد وعين المسجد ولو يعين  
 فهي باطله في قول ابي يوسف وجازية في قول محمد ولو اوصى بان ينفق ثلثه على المسجد  
 جاز في قوله ولو اوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت  
 المقدس وفي سراجهم ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على انه يجوز ان ينفق من وقف  
 المسجد على قنادريله وسرجهم وان يشتري بذلك الزيت والنفل للمقنادريل في  
 رمضان وفي البرازية اما الوصية لمسجد كذا او قنطرة كذا قال في عمارة واصلاحه  
 عند محمد وعند الثاني يعني ابا يوسف باطل الا اذا قال ينفق على المسجد وفي فتاوى  
 قاضي خان ولو اوصى بان ينفق ثلث ماله على المسجد جاز ويصرف الى عمارة وسراجهم  
 ولو اوصى لسراج المسجد لا يجوز في قول ابي يوسف حتى يقول يسرج فيه  
 ومن يكن اوصى بان يطعم عن ما فات من صلاته فليطعم  
**وصيه من حنطة مدين** وذلك من كل صلاة دين  
**وجعل المدين بعض القسوم** طعم صلاة ليلة ويوم

الابيات مشتملة على مسئلة في قيمة الفتاوى ولو اوصت امرأة بشئ من الحنطة  
 ليصنق بها على الفقراء عن كفارة ايمانها وفوايت صلواتها وصيافاتها وتزود واجبة  
 لله تعالى عليها يقسم ما ذكرت من مقدار الحنطة خمسة اسهم سهران من ذلك  
 والواجب يعطى كيف شاء وكما شاء لفقير واحد او اكثر وسهم الكفارة يعطى لكل  
 انسان صنوب وسهم الصلاة والصوم يعطى كيف شاء بعد ان يشفع الا هنا  
 وقال الباقي لا يجوز وصية تفريق فدية صلاة واحدة وصوم واحد على مسكينين  
 ويجوز جمع الكل على مسكين واحد اوصى بثلث ماله الى صلوات عمره وعليه دين  
 فاجاز الغريم وصيته لا يجوز لان الوصية متاخرة عن الدين ولم يسقط الدين  
 باجازه ولو اعطى عن خمس صلوات تسعة امناء فقير او مائة فقير اخر قال الاسكاف



يجوز ذلك كله وقال ابو القاسم وابو الليث يجوز على اربع صلوات دون الخامسة  
ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع في كفارة العين فكذا هذا وفي البرزخ  
اوصى بالاطعام عن فوائت صلواته يطهر لكل صلاة نصف صاع من بونى الاصم وفي  
القنية اوصت بصلوات وصيامات كذا سنين وثلاث مالهاديون على المعسر  
فلو جعل الوصى لهم ما عليهم من الصلوات يجوز قال اوصى بصلوات عمر وعمره  
لا يدرى فالومية باطلة قال اوصت الى صلواتها وصياماتها اربعة دنائير وثلاث  
مالها عشرة قال توصى بقدر ماله من المتركات فان زادت على الثلث توصى  
بالثلث وتوابع الى الله تعالى وتكون معذورة

**على الفتي صلاة شهر نفرض مال ولا مال له يستقرض**  
**دارته قفيز بر من احد يرفعه لى مسكين تصدق**  
**وذلك المسكين تصدق به على الوارث فيما حققوا**  
**ثم تصدقوا على المسكين يفعل حينذاك بعد حين**  
**حتى يتم من صنع القوم عشرة امنا لكل يوم**  
**وذلك الفادر هم ثلثان وستماية بلا نقصان**

المسئلة في فتاوى القنية قال فاتتها صلوات عشرة اشهر وماتت ولم تترك مالا  
قال ابو القاسم تستقرض ورثتها قفيز حنطة فيرفعونها مسكينا ثم ان المسكين يهبها  
لورثتها ثم يتصدق به على المسكين فلورثها يفعل ذلك حتى يتم لكل يوم قفيز حنطة  
اجزى ذلك عنه انتهى ما ذكر في القنية وقد وجدت بخط والدى المرحوم شارح شرح الدرر  
ما صورته نقلا عن احكام الجنائز قال ثم طريق اسقاط الصلاة الذي تفعل الائمة  
في زماننا هو ان السنة اما شمسية واما قريية فالسنة الشمسية على ما ذكر في صدر  
الشرعية في باب العين مدة وطول الشمس الى النقطة التي فارقتها في ذلك المروج  
وذلك في ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم والسنة القمرية اثنا عشر  
شهر قريبا ومدة ثلاثمائة واربعة وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم  
فبقى ان تقاسب فدية الصلاة بالسنة الشمسية اخذ بالاحتماط من غير اعتبار  
ربع اليوم ومعلوم ان فدية كل نفرض من الحنطة خمسمائة درهم وعشرون درهما  
ولكن كذلك فيكون فدية صلاة كل يوم وليلة من الحنطة ثلاثة آلاف  
درهم ومائة وعشرون درهما وفدية كل سنة شمسية مائة واثنان واربعون  
كيلا بكيل قسطنطينية وسبع اوقية ويكون هذا المقدار من الحنطة على تقدير  
ان يكون قيمة كل كيل ثلاثين درهما اربعة الاف درهم واثنان وسبعون درهما

فحينئذ يجمع الوارث عشر رجال ليس فيهم مدغني لقوله تعالى اما الصدقات للفقراء  
والمساكين الائمة ولا عبد ولا صبي ولا جمعون لان هبتهم لا تصح ثم يحسب من  
الميت فتطرح منه اثني عشر سنة مدة بلوغه ان كان الميت ذكرا وتسع سنين ان  
كانت انثى لان اقل مدة بلوغ الرجل اثنا عشر سنة ومدة بلوغ المرأة تسع سنين  
ثم ياخذ الوارث من مال اليتيم وجوبا ان اوصى المستحقا واستحبيا بان لم يوصى  
اربعة الاف درهم واثنان وسبعين درهما او شيئا قيمته ذلك او ياخذ الاجنبى  
ملئ ما الى نفسه تبرعا مقدارا ما ذكر في دور المقسط بنفسه وارثا كان او غير وارث  
او بول كل غيره للدور فيقول المقسط او وكيله باللسان التركي لو اخرج من الفقراء  
هكذا فلان او على فلا فلان بر يملق فدية صلواتي فديم سيجون اشبوا الى سكا تمليك  
اتدم ويعلم ان المال المرفوع اليه صادر ملكا له ثم يقول الفقير هكذا بن دحي  
الرم يقول قديم بن سكا تمليك اتدم فيدفع المعطى ويسلم اليه فيقبض المعطى  
ويقول بن دحي قبول قديم فحينئذ تصير فدية صلاة سنة كاملة مؤداة ثم يفعل  
في فقير اخر هكذا الى ان تتم العشرة فحينئذ تصير فدية عشر سنين مؤداة في دور  
واحد ثم يفعل هكذا مرة اخرى ثم ونم الى ان تتم فدية فوائته بحسب الحساب فاذا  
تمت فدية فوائته من الصلاة يقول المعطى لفقير واحد من تلك العشرة هكذا  
فلان او على فلانك ساير ما هو وجب عليه سيجون اشبوا الى سكا تمليك اتدم  
ان كان الميت ذكرا وان كانت انثى يقول هكذا فلان قري فلانك ساير ما هو وجب  
عليها سيجون اشبوا الى سكا تمليك اتدم فيدفع ويسلم اليه فياخذ المرفوع اليه  
ويقبض ثم يسلم الدافع بالقول الذي ذكرنا فافعل في فقير اخر هكذا الى ان  
تتم العشرة ثم ياخذ المال المذكور صاحب وارثا كان او غير وارث ثم يتصدق على  
الفقراء العشرة ما شاء من الدراهم ولا يحسب تقسيم المال المذكور جميعا  
على الفقراء وهذه حيلة شرعية

**لو قال من مالى تصدق فدفع لنفسه من شيا ما اتبع**  
**كذلك لا ينفذ يجوز يدفع قد صحوا اذا بل عليه اجمعوا**  
المسئلة في ادب الاوصيا قال وفي الحائنة اوصى يتصدق بثلثه او امر رجلا بالصدقة  
بشي من ماله فتصدق كل منهما على نفسه او على ابنه الصغير الذي يعقل القبض  
جائزا عا وفي الظهيرية والخلصة اوصى بالتصدق بثلثه الوصى ان يصرق الى اولاده  
الكبار الى امراته اما ليس له ان يصرق الى اولاده الصغار وفي البرزخ اوصى بان  
يتصدق بثلثه او امر رجلا بالصدقة بشي فتصدق المأمور والوصى على نفسه او على ابنه



الذي يعقل القبض جاز بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع عن لا تقبل له شهادة للثبوت  
في البيع لافي الصدقة وكذا اذا اؤكله باءا زكاة فاعطاها الوكيل لولده الصغير والكبير  
او زوجته وهم فقراء وذكر في القياس امره بالصدقة له الرفع الى ولده الكبير او امراته  
وليس له ان يمسك لنفسه الا اذا قال له ضعه حيث شئت وفي القينة لا يجوز  
للموصي ان يعطي من كفارة الصلوات ابن الموصي ولا بن نفسه الفقير اوصى من ماله  
شيئا معيناً الى صلواته وصيها مائة ومائة والورثة محتاجون اليه يجوز المرف  
اليهود وعن ابي بكر محمد بن الفضل اوصى بثلاث ماله للصلوات يجوز للموصي ان  
يصره الى الورثة اذا كانوا محتاجين وعن هشام عن محمد اوصى بثلاث ماله  
للساكين فاحتاج ورثته وهم كبار حضور فان اجمعوا ان يجعلوه لا أنفسهم  
او احتاج بعضهم فاجمعوا على ان يعطوه له فهو جائز وان كان في الورثة صغيرا  
او غايب او حاضرا غير راض لا يجوز

**وقد تناهى نظرها وكلا** يعون الله مني جلا وعلا  
**جاءت بحمد الله خير سامع** حاوية لاكثر الوقاييع  
**ولشملت على امور حجة** فريدة في بابها مهممة  
**ولقور الاحكام** اخذت جامعها والله ارجو ان تكون نافعة  
**اياتها الفان جات عده** وهي يعون الله خير عده  
**لكنني بحسب الوقاييع** قد زدتها الفا بلا تنازع  
**وبعض ايات انت فريد** بدريه جريدة وحيدة  
**ورمت فيما تزدت نفع للراغب** وكل شخص العلوم طالب  
**اخذتها من كتب معتبرة** واخترت من مختارها محررة  
**خير سامع بالمر نعت لله** وغرنا الاحكام اي وافحات المسائل وعده بكسر العين  
المهملة وتشديد الدال اي عددا وعده بضم العين المهملة وعددا اياتها الفان ثمر  
زادها الفا اخرى فصارت ثلاثة الاف بيت وقال الراغب في مفرداته قال تعالى  
وما جعلنا عدتهم الا فتنة اي عدد همدون قال تعالى فعدة من ايام اخر وهو قول  
الناظر في جات عده بكسر العين كما ذكرنا اي عددا حال من فاعل جات وفي المصباح  
والعدة بالضم الاستعداد والتأهب والعدة ما اعدته من مال او سلاح او غير  
ذلك والجمع عدد مثل غرفة وغرف وقوله خير عده اي ما يعده له في دفع كل شره  
**وقال ذلك الحب الحنفي** عاهله الله بلطه الحنفي  
**عام ثمانين وتسماية مضت** باحسان وخير غمت

**واسال الله بمنه الوفي** ختامها يجعله مسكوا وفي  
**والحمد لله على الوفاء** والشكر في المبدأ والختم

الحب هو محب الله بن تقي الدين الحنفي الحوي الاصل الدمشقي السكن والتحصيل  
وقد قدمنا ترجمته في اول هذا الكتاب المبارك ان شاء الله تعالى وقد يسر الله تعالى  
الان اتمام هذا الشرح بالمهونة الربانية والهداية الرحمانية ولم يسبق له من  
المنظومة شرح لاحد ولا كتابه ولا اثر بيان يحصل به للمسايل اجابه والله  
ولي الانعام والافضال والحمد لله على كل حال وقد وافق الفراغ من هذا الشرح  
في الرابع والعشرين من محرم سنة ثمان وثمانين والى الف على يد جامعها شيخ  
الاسلام مفتي الانام الشيخ عبد الحق النابلسي اطال الله بقاءه وجعل الجنة  
منقلبهم ومثواه امين وبعد فقد كتبت هذه النسخة على مسودة المؤلف وكان  
الفراغ من كتابتها نهار السبت تسعة ايام خلت من شهر رجب سنة اربعة  
ونولايين ومائة والى الف على يد اقرع عباد الله تعالى واحوجهم الى رحمة ارحم الراحمين